المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميــة
كلية أصول الدين
قسم السنة وعلومها

علل الحديث

للإمام الحافظ أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي
(ت ٣٢٧ هـ)

من المسألة رقم (٥٠١) إلى المسألة رقم (٦٥٢)

دراسـة وتحقيقـا

مقدمة من الدارس
محمد بن تركي بن سليمان التركي
لنيل درجة الدكتوراه

إشراف فضيلة الشيخ
د . أحمد معبد عبد الكريم
الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها

المجلد الأول
١٤١٨ هـ

نوقشت هذه الرسالة مساء يوم الإربعاء

الموافق ١٤١٩/٢/٢٣ هـ .

وضمت لجنة المناقشة كلاً من :

د . أحمد معبد عبدالكريم مشرفاً .

د . عاطف أحمد أمان عضواً .

د . عبدالله ناصر الشقاري عضواً .

وقد أوصت اللجنة بمنح الطالب درجة الدكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى ، والتوصية بطباعة الرسالة وتداولها بين الجامعات .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين .

« أحمده - عز وجل - ، والتوفيق للحمد من نعمه ، وأشكره ، والشكر كفيل بالمزيد من فضله وكرمه ، وأستغفره وأتوب إليه من الذنوب التي توجب زوال نِعَمه وحلول نِقمه .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، كلمةٌ قامت بها الأرض والسموات ، وفطر الله عليها جميع المخلوقات .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، وخِيرته من خلقه ، وحجته على عباده ، وأمينه على وحيه ، أرسله الله رحمة للعالمين ، ومحجة للسالكين ، وحُجةً على المعاندين ، وحسرة على الكافرين ، أرسله بالهدى ودين الحق بين يدي الساعة بشيراً ونذيرا ، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيرا ، فبلغ الرسالة وأدى الأمانة ، ونصح الأمة ، وجاهد في الله حق جهاده فأشرقت برسالته الأرض بعد ظُلماتها ، وتألفت به القلوب بعد شتاتها ، فصلى الله وملائكته وأنبياؤه ورسله والصالحون من عباده عليه وآله وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد : فإن أولى ما يتنافس فيه المتنافسون ، وأحرى ما يتسابق في حلبة سباقه المتسابقون ؛ ما كان بسعادة العبد في معاشه ومعاده كفيلا ، وعلى طريق هذه السعادة دليلا وذلك هو العلم النافع والعمل الصالح ، اللذان لا سعادة للعبد إلا بهما ، ولا نجاة له إلا بالتعلق بسببهما ، فمن رُزِقَهما فقد فاز وغنم ، ومن حُرِمهما فالخير كله حُرِم »[1] .

وإن من أشرف هذه العلوم وأجلها علم السنة النبوية ، إذ هي المصدر الثاني بعد كتاب الله عز وجل ، ولا غنى لكل مسلم فضلاً عن طالب العلم عنها .

وقد وفقني الله عز وجل إلى محبة هذا العلم ، ثم التخصص فيه في مرحلتي البكالوريوس والماجستير . ولما أردت تسجيل موضوع للدكتوراه في هذا التخصص ، ونظرت إلى حصيلتي فيه ، ووجدتها قليلة جداً ، احترت فيما عساه أن يكون موضوعاً صالحاً لهذه المرحلة ، وذا فائدة كبيرة لي .

(١) من مقدمة الإمام ابن القيم في إعلام الموقعين ١/ ٤ ، ٥ .

وبعد أن استشرت بعض المشايخ والزملاء أشاروا علي بالاشتراك مع من سبقني في دراسة وتحقيق كتاب علل ابن أبي حاتم الرازي .

وفي الحقيقة أني تهيبت في بداية الأمر العمل في هذا الكتاب ؛ لصعوبة هذا العلم كما لا يخفى ، ولقلة المتكلمين فيه ، إذ لم يخض غماره إلا أفراد قلائل في كل عصر .

إضافة إلى أن كتاب ابن أبي حاتم خاصة يعتبر من أغمض كتب العلل ؛ لأنه لا يتوسع في توضيح العلة وشرحها وبيان كيفيتها ، بل يوردها مجملة في الغالب .

إلا أني مع تشجيع فضيلة المشرف وغيره ، ورغبة في الحصول على الفائدة استعنت بالله وأقدمت على هذا الموضوع ؛ لأهميته ، ولأسباب أخرى تتعلق بالكتاب نفسه .

أما أهمية الموضوع :

فتكمن في عدة أمور من أهمها :

١ ـ إن علم العلل من أدق وأغمض علوم الحديث ؛ لأن علل الحديث الخفية أكثر ما تكون في أحاديث الثقات ، وفي الأسانيد الجامعة لشروط الصحة ظاهراً .

قال الحاكم : « وإنما يُعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديث المجروح ساقط واه ، وعلة الحديث تكثر في حديث الثقات »[١] .

٢ ـ قلة من تكلم في هذا العلم ، حيث لم يتكلم فيه إلا جهابذة النقاد كالإمام أحمد وابن المديني ، وأبي زرعة ، وأبي حاتم ، والإمام البخاري ، والدارقطني ، وغيرهم .

قال ابن منده : « إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً من كثير ممن يدعي علم الحديث ، فأما شأن الناس ممن يدعي كثرة كتابة الحديث .... فليس لهم أن يتكلموا في شيء من علم الحديث إلا من أخذه عن أهله وأهل المعرفة ، فحينئذ يتكلم بمعرفته »[٢] .

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص ١١٢) .

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب ١/٣٣٩ .

٣ ـ أن دراسة الأحاديث المعلولة يضطر الباحث فيها إلى التعامل مع أكثر أنواع علوم المصطلح ،وخاصة أنواع الحديث الضعيف على كثرتها ، وكذا تعارض الوصل والإرسال ، والرفع والوقف ، ومراتب الرواة ، مما يكون له الأثر في توسيع مدارك الباحث من خلال اطلاعه على هذه الأنواع ، والتطبيق العملي لها لمعرفة كيفية وقوع الخطأ في هذه الأحاديث ومعرفة الراجح من المرجوح ، و نحو ذلك .

٤ ـ قلة المؤلفات الموجودة بين أيدينا في هذا الفن ، فأكثر كتب العلل مفقود ، والقليل منها موجود ، والموجود أكثره يحتاج إلى خدمة تليق به ، وتجلي غوامضه .

أسباب اختيار الموضوع :

وأما أسباب اختياري لكتاب علل ابن أبي حاتم فلعدة أمور سأذكر بعضاً منها بإيجاز :

١ ـ ما تقدم بيانه من أهمية هذا العلم ، وما سيعود على المشتغل به من فائدة كبيرة بإذن الله.

٢ ـ ما يتمتع به مؤلفه من تقدم في الطبقة وعلو في المكانة ، وخاصة في علم العلل .
قال الخليلي عنه في الإرشاد : « أخذ علم أبيه وأبي زرعة ، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال والحديث الصحيح من السقيم »[١] .

٣ ـ منزلة الكتاب بين كتب العلل حيث إنه من أجل الكتب المصنفة في هذا الشأن .
قال البُـلْـقَـيني : « أجل كتاب صنف في العلل كتاب ابن المديني ، وابن أبي حاتم ، والخلال ، وأجمعها كتاب الدارقطني »[٢] .

٤ ـ أن هذا الكتاب قد جمع علم ثلاثة من أئمة هذا الشأن : أبي حاتم ، وأبي زرعة ، وابن أبي حاتم ، فكأنه ثلاثة كتب في كتاب واحد .

---

(١) الإرشاد في معرفة علوم الحديث ٢/٦٨٣ .

(٢) محاسن الاصطلاح (٢٠٣) .

٥ ـ ذكر المؤلف أو أحد شيوخه لكثير من العلل إجمالاً وبدون تفصيل فيها ، مما يتطلب تفصيل هذا المجمل ، وهذا يلقي على الباحث عبئاً كبيراً في تحديد مكان العلة ، وعبئاً أكبر في التحقق من ثبوتها أو عدمه .

٦ ـ أن هذا الكتاب لم يحقق من قبل تحقيقاً علمياً ، وقد طبع طبعة سقيمة فيها الكثير من السقط والتحريف كما يدركه من تعامل مع الكتاب من خلال هذه الطبعة ، مقارنة بالنص المحقق في هذا القسم ، وغيره مما سبق تحقيقه من زميلي ، مما جعل الحاجة ماسة لإخراج هذا الكتاب وتحقيقه تحقيقاً علمياً صحيحاً .

٧ ـ ضخامة حجم الكتاب ، حيث إنه يتضمن ثلاثة آلاف مسألة تقريباً ، ولا يستطيع باحث واحد إخراجه إخراجاً علمياً لائقاً ، فكان لابد من عمل أكثر من باحث فيه. ولذا أحببت أن يكون لي بعض الجهد في سبيل إخراج مثل هذا الكتاب القيم.

ونظراً لما تقدم من أهمية هذا العلم ، وتحقيق هذا الكتاب القيم ؛ فقد أحببت الاشتراك في تحقيقه ، رغم علمي بصعوبة العمل في مثل هذا الفن ، إلا أن رغبتي في الاستفادة من مثل هذا الموضوع ، كانت هي الحافز لمن هو مثلي قليل البضاعة لخوض غمار هذا الفن ، ومحاولة الكشف عن بعض جوانبه واستجلاء شيء من غوامضه .

هذا وقد كان نصيبي في دراسة وتحقيق هذا الكتاب القسم الثالث منه ، والذي يبدأ من المسألة رقم ٥٠١ ، وحتى المسألة رقم ٦٥٢ .

خطة الدراسة والتحقيق :

وتتكون الخطة من مقدمة ، وقسمين ، وخاتمة ، وفهارس فنية :

المقدمة : وفيها بيان أهمية الموضوع ، وأسباب اختياره .

القسم الأول : دراسة عن المؤلف والكتاب ، وفيه بابان :

الباب الأول : دراسة المؤلف ، وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : ترجمة موجزة لابن أبي حاتم - رحمه الله - .

الفصل الثاني : ترجمة موجزة لأبي حاتم - رحمه الله - .

الفصل الثالث : ترجمة موجزة لأبي زرعة - رحمه الله - .

الباب الثاني : دراسة الكتاب ، وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : وفيه عدة مباحث (باختصار) :

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن منشأ علم العلل .

المبحث الثاني : تعريف العلة ، وأقسامها ، وأبرز المؤلفات فيها .

المبحث الثالث : مكانة هذا الكتاب بين كتب العلل السابقة واللاحقة .

المبحث الرابع : تسمية الكتاب ، وصحة نسبته إلى مؤلفه .

المبحث الخامس : موضوع الكتاب .

الفصل الثاني : وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : موارد المؤلف في الكتاب .

المبحث الثاني : تقويم الكتاب ، وذكر أهم مزاياه .

المبحث الثالث : مقارنة بينه وبين كتاب « علل الترمذي الكبير » بترتيب أبي طالب القاضي .

الفصل الثالث : منهج المؤلف في الكتاب من خلال القسم المحقق ، وفيه مباحث :

المبحث الأول : ترتيب المؤلف للكتاب .

المبحث الثاني : الصناعة الحديثية في الكتاب ، وفيه مطالب :

المطلب الأول : طريقة المؤلف في سياق الأسانيد عند طرح السؤال ، وطريقة شيوخه في الإجابة .

المطلب الثاني : طريقته في سياق المتون عند طرح السؤال، وطريقة شيوخه في الإجابة .

المطلب الثالث : تعقيبه على كلام شيوخه بالتفصيل أو المعارضة .

المطلب الرابع : طريقة المؤلف وشيوخه في الكلام على الحديث وتعليله ، والمصطلحات التي أطلقوها على العلة ، مع شرح هذه المصطلحات ، وذكر مدلولها من خلال الأمثلة المتعددة .

المطلب الخامس: نماذج يتبين من خلالها رسوخ قدم هؤلاء الأئمة في علم علل الحديث.

المطلب السادس : منهج المؤلف وشيوخه في الكلام على الرجال .

القسم الثاني : التحقيق : ويشمل :

أولاً : دراسة النسخ الخطية ، والمنهج المتبع في إثبات نص الكتاب ، وبيان مسوغات اختيار هذا المنهج .

ثانياً: تحقيق الكتاب وتخريجه وفق الخطوات الآتية :

١ ـ كتابة النص حسب قواعد الإملاء .

٢ ـ ضبط ما يحتاج إلى ضبط ، وذلك بالشكل في الأصل ، وبالحروف في الهامش .

٣ ـ إثبات الفروق الهامة بين النسخ في الهامش .

٤ ـ تصويب الأخطاء التي لا تحتمل وجهاً من الصواب ، والإشارة إلى ذلك في الهامش .

٥ ـ عزو الآيات القرآنية إلى سورها .

٦ ـ شرح المفردات والجمل الغريبة الواردة في النص ، وذلك في الهامش .

٧ ـ الترجمة للرواة والأعلام الوارد ذكرهم في الأصل ، مع التوسع عند الحاجة في المختلف فيهم .

٨ ـ التعريف بالأماكن والبلدان التي يرد ذكرها في الأصل مالم تكن مشهورة .

٩ ـ تخريج الطرق التي يذكرها المؤلف ، وكذا طرق الحديث التي لم يذكرها ورويت من طريق المدار الذي عليه الاختلاف في هذا الحديث .

١٠ ـ خلاصة الكلام عن كل مسألة من مسائل الكتاب ، مع بيان الأدلة على صحة ما قاله المؤلف وشيوخه ، إلا أن يتبين لي خلاف ذلك فأذكره ، وأذكر حجتي عليه .

الخاتمة : وفيها بيان أهم النتائج والثمرات التي توصلت إليها من خلال هذا البحث .

الفهارس الفنية : وتشتمل على :

١ ـ فهرس الآيات القرآنية .

٢ ـ فهرس الأحاديث والآثار على حروف المعجم .

٣ ـ فهرس الأحاديث والآثار على المسانيد .

٤ ـ فهرس الرواة المترجم لهم .

٥ ـ فهرس الرجال المتكلم فيهم بجرح أو تعديل .

٦ ـ فهرس الأماكن والبلدان والوقائع .

٧ ـ فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات .

٨ ـ فهرس المصادر والمراجع .

٩ ـ فهرس عام لموضوعات الرسالة .

منهج العمل في الرسالة :

نظراً لأن الرسالة في علم العلل ، فقد جعلت التركيز في العمل على هذا الجانب ، وحاولت الاختصار في بقية الجوانب قدر الإمكان ، كبعض التراجم أو في تصحيح الوجه الراجح ، أو غير ذلك ، كما سيأتي .

وتيسيراً للقاريء فقد قسمت العمل إلى عدة أقسام ؛ فبدأت باثبات نص الكتاب المحقق ثم وضعت عنوانا باسم رجال الإسناد ، ثم عنواناً آخر لتخريج الحديث ، ثم عنواناً ثالثاً للنظر في المسألة .

وفيما يلي تفصيل المنهج في كل قسم :

أولاً : نص الكتاب :

١ ـ قمت بإثبات نص كل مسألة بأكملها في البداية ، ولم أشر في الهامش إلا إلى فروق النسخ ، أو شرح الغريب ، وذلك بخط صغير في أسفل الصفحة ذاتها ، ليكون ذلك أقرب لفهم القارىء . وأما الرواة الواردين في الأصل فلم أضع لكل منهم رقماً ، واكتفيت بدراستهم جميعاً تحت عنوان رجال الإسناد .

٢ ـ لم أعتمد نسخة معينة بذاتها ، وإنما أثبت ما أراه أقرب للصواب ، وأشير إلى اختلافات النسخ الأخرى ـ إن وجد ـ في الهامش ، وذلك لما سيأتي الإشارة إليه في دراسة النسخ من عدم وجود نسخة يمكن اتخاذها أصلاً .

٣ ـ رقمت المسائل ترقيماً تسلسلياً ، من المسألة رقم ٥٠١ ، وهي بهذا الرقم ذاته في المطبوع ، إلى المسألة رقم ٦٥٢ ، وتقابل المسألة رقم ٦٥٠ في المطبوع ، وذلك أني وجدت مسألتين ساقطتين من المطبوع .

٤ ـ إذا اتفقت النسخ على سقط أو خطأ واضح فإني استدرك ذلك وأثبته في الأصل ، وأجعل ما أثبته بين معقوفتين [...] ، حتى يعلم القارىء أنها من خارج النسخ .
وأما إن كان السقط في بعض النسخ دون الأخرى ، فإني أضعه بين هلالين هكذا (...) للتفريق بينه وبين ما كان السقط فيه في جميع النسخ .
وأما سوى ذلك من اختلافات النسخ ، فأثبت ما أراه الصواب ، مع التنبيه بالهامش ، دون جعل شيء منه بين أقواس وذلك منعاً للتشويش على القارىء .

ثانياً : رجال الإسناد :

والمقصود به الترجمة لجميع رجال طرق الحديث الواردين في النص المحقق .
وقد اتبعت في تراجمهم الخطوات التالية :

١ ـ ذكرت في بداية الترجمة ما توافر لدي من اسم المترجم كاملاً وشهرته ، وكنيته ، ثم سنة وفاته ، مشيراً لسنة الوفاة بالحرف (ت)، فإن لم أعرف سنة الوفاة ذكرت طبقته نقلاً عن الحافظ ابن حجر في التقريب ، وإن لم يكن من رجال التقريب ، ولم استطع تحديد سنة وفاته أو وقتها ، سكت عنه .
ثم أذكر بعض شيوخ الراوي وتلاميذه ، وخاصة فيما له تعلق بطرق الحديث المدروسة .

٢ ـ إذا كان الرجل متفقاً على توثيقه ، أو على تضعيفه ، فإني لا أطيل في ترجمته ، وإنما أقول مثلاً : متفق على توثيقه ، أو على تضعيفه ، وذلك لعدم الإطالة فيما لا فائدة فيه .
وقد أذكر أحياناً أموراً أخرى مما يقتضيه المقام ، كأن يكون الرجل من أوثق الناس في راو معين ، أو ضعيف في راو معين ، أو نحو ذلك ، مما له أهمية في الترجيح بين الروايات .

٣ ـ إذا كان الرجل مختلفاً فيه ، فبعد التعريف به ، أذكر الأقوال الواردة فيه مبتدئاً بمن وثقه ثم من توسط في أمره ، ثم من ضعفه ، ثم اتبع ذلك بقول الحافظ في التقريب ، فإن كنت أوافقه فيما ذهب إليه فإني لا أتعقبه ، وإن كنت أرى خلاف ذلك ، فإني أذكر رأيي عقب قوله ، مبيناً السبب في مخالفتي له .
وأحياناً إذا وجدت من درس هذا الرجل قبلي دراسة وافية ، وكنت أوافقه في ما ذهب إليه فإني أشير إلى ذلك ، وأحيل إلى مكان هذه الدراسة .

٤ ـ إذا كان الرجل مدلساً فأني أذكر قول الحافظ ابن حجر في بيان مرتبته في حالة موافقتي له ، وإن كنت أرى خلاف ما ذهب إليه عقبت على قوله مبيناً سبب مخالفتي له .

٥ ـ أذكر بعد ذلك أهم المراجع في ترجمة الراوي ، مقتصراً في الغالب على تهذيب الكمال ، وتهذيب التهذيب ، والتقريب ، وذلك أني لا أرى فائدة في ذكر جميع مصادر الترجمة مع تكرر المعلومات ، لأن المقصود في الرسالة الخروج بحكم مستوفى على المترجم لا الترجمة بذاتها ، وأما إن كانت هناك أقوال في المترجم لم ترد في المراجع المذكورة ، فإني أذكرها من مظانها ، وأذكر مصادرها أيضاً .
وكذا الحال إذا كان الرجل ليس من رجال التهذيب فإني احاول الاقتصار على أوسع المراجع عنه ، وخاصة المتأخرة لشمولها .

٦ - رتبت التراجم حسب ورودها في الأصل ، مبتدئاً بشيوخ المصنف أو من ذكرهم أولاً ثم من بعدهم ، ومنتهياً بالصحابي راوي الحديث .

٧ - إذا تكرر ذكر الرجل في مسألة أخرى ، فإني أذكر خلاصة حاله ، ثم أحيل إلى المسألة التي وردت ترجمته فيها ، كأن أقول : ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم كذا .

ثالثاً : تخريج الحديث :

ولما كان تخريج الحديث هو أساس العمل في الرسالة ، وكانت الطرق والاختلافات في الغالب كثيرة جداً ، فقد حاولت تبسيط الأمر أمام القاريء ، وذلك من خلال الآتي :

١ - ذكرت في البداية عرضاً إجمالياً لجميع أوجه الاختلاف في هذا الحديث على الرجل الذي عليه المدار المذكور عند المصنف ، فإن كان هناك اختلاف آخر على من دونه ، ويحتاجه المقام ، فإني أذكره أيضاً مجملاً في البداية .

٢ - ثم أقوم بالتخريج التفصيلي لما أجملته من وجوه الاختلافات الأصلية والفرعية ، مع ذكر ما يتوافر لدي من متابعات لكل وجه .
فأما الاختلافات الفرعية ، فإني أبين الراجح منها بدليله أثناء التخريج ، تمهيداً لعرضها موجزة في النظر في المسألة ، كما سيأتي .
وأما الأوجه التي رويت عن المدار نفسه فلا أرجح بينها أثناء التخريج ، وإنما أوجل ذلك إلى النظر في المسألة .

٣ - ما يذكره المؤلف من أوجه الخلاف ، ولا أجد من أخرجه ، فإني أنبه على ذلك .

٤ - رتبت مصادر التخريج حسب الشهرة والقوة ، فأقدم الصحيحين ، ثم بقية الكتب الستة ، ثم الكتب التي اشترطت الصحة ، ثم السنن لغير الأربعة ، والموطأ ، ثم المسانيد ، ثم المعاجم ، ثم الأجزاء الحديثية ، وهكذا . وفي أثناء هذا الترتيب أقدم المطبوع على المخطوط.

ولكن قد أخالف هذا الترتيب أحياناً ، سواءً في المطبوع أو المخطوط ، وخاصة إذا كان المتقدم في الترتيب يروي الحديث من طريق المتأخر في الترتيب ، فأقدم هذا المتأخر ، وأقول : ومن طريقه فلان ، أو : وعنه فلان ، كأن يروي الحديث مالك في الموطأ ، ويروي الحديث من طريقه البخاري في صحيحه ، فأقدم الموطأ ، أو يرويه الإمام مسلم عن ابن أبي شيبة ، فأقدم ابن أبي شيبة على مسلم ، أو كان صاحب المطبوع يرويه من طريق صاحب المخطوط فأقدم المخطوط ، وهكذا .

٥ ـ التزمت في العزو إلى الكتب الستة بذكر الجزء والصفحة ، واسم الكتاب والباب ورقم الحديث ، وذلك لكثرة طبعاتها ، وأما سواها من المصادر فإني أكتفي بذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد ، وذلك مراعاة للاختصار .

٦ ـ عند العزو إلى الموطأ فالمقصود به رواية يحيى بن يحيى الليثي ، واقتصر عليها في الغالب ، إلا أن يكون الاختلاف على مالك نفسه ، فإني أذكر موضع الحديث في الروايات الأخرى ، وأبين اختلاف الرواة عنه في كل وجه .

٧ ـ عند العزو إلى النسائي فالمقصود به السنن الصغرى ، ولا أذكره في الكبرى ما دام موجوداً في الصغرى ، إلا أن يوجد في الكبرى روايات أخرى ليست في الصغرى فإني أذكرها .

٨ ـ عند العزو إلى ابن حبان ، فالمقصود به الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، لعلي بن بلبان الفارسي ، وكذا لابن خزيمة فهو في صحيحه ، ولأحمد فهو في المسند ، وإن كان في غيره بينته ، وكذا للبيهقي فهو في السنن الكبرى ، وإن كان في غيرها بينته ، وهكذا في بقية المصنفين ، فالعزو إذا أطلق فهو للمشهور من مؤلفاتهم .

٩ ـ عند ذكري لمن أخرج وجهاً ما ، أذكر بعد تخريجه أقوال مخرجيه ـ إن وجدت ـ ، كالترمذي والحاكم ، وغيرهما ، وأحياناً أذكر أقوال من تكلم عن الحديث غيرهم ، كالحافظ ابن حجر ، والذهبي ، وغيرهما .

١٠ ـ بعد نهاية تخريج كل وجه أذكر حال رواة هذا الوجه ، أو حال الإسناد إلى المدار ، إن اقتضى الأمر ذلك ، لأن معرفة ذلك سينبني عليه الحكم على هذا الوجه فيما بعد .

١١ ـ إذا كثر رواة وجه من الأوجه عن المدار الذي عليه الاختلاف ، وكان بعضهم من الثقات المشهورين فإني لا أُعرف بجميع هؤلاء الرواة ، ولا بحال هؤلاء الثقات ؛ لا شتهار ثقتهم ، كالثوري ، وشعبة ، وأضرابهم ، وذلك لأن التعريف بكل راو يستدعي الإطالة فيما لا داعي له .
ولكن قد اضطر إلى التعريف بجميع الرواة عن المدار ، وذلك إذا كان أكثرهم ضعفاء أو ممن تُكلم فيهم ، وكان من خالفهم أوثق منهم ، فإني أعرف بهم ، وأذكر درجة كلٍ منهم وذلك حتى لا يفهم أن كثرتهم تقتضي ترجيح روايتهم .

١٢ ـ عند ذكري لحال الراوة بعد تخريج رواياتهم أكتفي بنقل قول الحافظ في التقريب ومكان ترجمتهم فيه ، وهذا إذا وافقته في حكمه عليهم ، وإن كنت أرى خلاف قوله فإني أذكر ما ترجح لي في الرواي ، وأذكر مبررات قولي في الهامش ، فأقول مثلاً : وفلان ثقة على الراجح ، ثم أذكر تفصيل ذلك في الهامش .

١٣ ـ لم ألتزم مناقشة جميع من خالفني فيما ذهبت إليه ، وخاصة من المتأخرين ، وذلك لأن مناقشة كل قول يؤدي الى الإطالة جداً ، فمثلاً يصحح الحاكم أوجها كثيرة تكون مرجوحة فلا أناقشه في كل قول ، وكذا من المعاصرين الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ ، والشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ ، فكثيراً ما يصححان وجهاً مرجوحاً ، فلا اناقشهم في الغالب ؛ نظراً لوضوح الأدلة على ما رجحته .

١٤ ـ لم اقتصر على الأوجه التي ذكرها المؤلف أو شيوخه فقط ، وإنما ذكرت جميع ما وجدته من أوجه على المدار الذي عليه الاختلاف .
وأما الطرق الأخرى التي ليست على المدار نفسه فلا اتعرض لها في الغالب ، لأنها لا علاقة لها بالترجيح على من عليه المدار .

إلا أني أحيـاناً أذكر هذه الاختـلافـات ، وخاصـة التي على من تابع المدار نفسـه ، وهذا في الغالب إذا كـانت هذه المتابعـة لها دخل في التـرجيح ، أو في تصـحيح الحديث فيمـا بعد ، وأحياناً إذا كانت الاختلافات قليلة ، فأذكرها من باب الفائدة .

١٥ ـ عند الإحالة في التـخريج أو غيـره إلى المخطوطات ، فإني أرمـز بالحرف (ق) للدلالة على الورقة ، والحرف (أ) للوجه الأيمن منها ، والحرف (ب) للوجه الأيسر منها .

١٦ ـ إذا وقع في الكتب التي أنـقل منها أخطـاء لا تحتـمل وجـهاً من الصـواب ، فـإني في الغالب أثبت الصواب ، وأجعله بين معقوفتين ، ولا أشير إلى ذلك في الهامش .

١٧ ـ إذا كان للكتاب أكـثر من طبعة فإني أحيـل إلى الطبعة المذكورة في فـهرس المصادر ، إلا أن يكون هناك حاجـة لذكر طبـعة أخرى ، كـأن يكون في الطبعـة المحال إليهـا سقط أو خطأ ، فإني أبين ذلك ، ولا أذكر هذه الطبعة الأخرى في قائمة المصادر مراعاة للاختصار ، إلا أن تكثـر الإحـالة عليهـا ، أو يكون في الطبـعـة الأخـرى مزية مـا ، كطبـعـات المسند ، ونحوها .
وكذا الحال في المخطوطات الـتي طبعت ، فإني أحيل إلى المطبـوع ، إلا أن يكون فيه خطأ ، ويكون ما في المخطوط أصح ، فـإني أحيل على مكانه في المطبوع ، وأبين ما فـيه من خطأ ، وتصحـيحـه من المخطوط في الهـامش ، ولا أذكر المخطوط في المراجع ، لكثـرة الكتب التي اضطررت إلى الرجوع إلى مخطوطاتها .
أمـا إن كان المـطبوع ناقـصـاً ، فـإني أحيـل إلى المخطوط ، وأبين في الهـامش أن هذا الموضع ساقط في المطبوع ، وأذكر هذا المخطوط ضمن قائمة المراجع .

١٨ ـ التزمت بدراسـة جميع المسائل الواردة في الـقسم المحقق عندي ، حتى ولو كـانت قد تقـدمت عند زمـيلاي من قـبل ، وذلك لعـدة أمـور ؛ منهـا اختـلاف المنهج وطريقـة العـمل والترتيب ، ولوقـوفي على بعض الأوجه غيـر التي وقفوا عليـها ، وأحيانـاً لاختلاف النتيـجة التي توصل إليها كل منا .

علما بأن المسائل التي تقدمت عند زملائي هي كالتالي :
المسألة رقم (٥٠٤) ، تقدمت برقم (٣٠٩) .
والمسألة رقم (٥١٠) ، تقدمت برقم (٣٨) .
والمسألة رقم (٥١٢) ، تقدمت برقم (٥٧) .
والمسألة رقم (٥٢٣) ، تقدمت برقم (٣٤٧) .
والمسألة رقم (٥٤٥) ، تقدمت برقم (٣٣٣) .
والمسألة رقم (٥٥٣) ، تقدمت برقم (٣٦٧) .

١٩ ـ اختصرت أسماء الكثير من الكتب ، ومن أهمها :
التهذيب ، وأعني به تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر .
والميزان ، وأعني به ميزان الاعتدال للذهبي .
والسيَّر ، وأعني به سير أعلام النبلاء للذهبي .
واللسان ، وأعني به لسان الميزان لابن حجر .
والجرح ، وأعني به الجرح والتعديل لابن أبي حاتم .
والتقريب ، وأعني به تقريب التقريب لابن حجر .
الكامل ، وأعني به الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي .
وغيرها من الكتب كثير مما يدركه طلاب العلم .

رابعاً : النظر في المسألة :

ويعتبر هذا القسم نتيجة لما تقدم ، واتبعت فيه الخطوات التالية :

١ ـ أذكر خلاصة الأوجه المتقدمة في التخريج ، مقتصراً على رواتها عن المدار الأصلي ، فإذا كان هناك اختلافات أخرى على من دون المدار الأصلي ، فإني اختصر في ذكر هذه الأوجه بكونها راجحة أو مرجوحة ، نظراً لقيامي ببيان الراجح منها والمرجوح عقب تخريجها كما قدمت .

فإذا كان مدار الاختلاف مثلاً الإمام مالك ، واختلف على أحد الرواة عنه ، وهو ابن وهب مثلاً ، فإني أذكر الترجيح ، وذكر مسوغاته في التخريج كما تقدم ، وفي النظر أقول : رواه ابن وهب ـ في وجه راجح عنه ـ عن مالك كذا ، ورواه ابن وهب ـ في وجه مرجوح عنه ـ عن مالك كذا ، ورواه فلان عن مالك كذا .

٢ ـ ثم بعد ذكر هذه الأوجه كلها أذكر ما ترجح لي منها ، مبيناً سبب الترجيح .

٣ ـ إذا كان ما ترجح لي يتفق مع ترجيح أبي حاتم أو أبي زرعة ، فإني أبين أن ما ذهبا إليه هو الصواب .
وأما إن كان هناك اختلاف في ذلك ، فإني أناقش ما ذهبا إليه ، مدعماً قولي بما يؤيده ، وموجهاً ما ذهبا إليه إن كان له وجه محتمل .

٤ ـ ثم بعد ذلك أبين درجة الحديث من وجهه الراجح ، محاولاً الاختصار غير المخل ، فإن كان الحديث من هذا الوجه الراجح قد تقدم تخريجه في نفس المسألة أو غيرها ، وتبين من خلال ذلك صحته ؛ كأن يكون عند البخاري أو مسلم ، أو نحو ذلك مما يفيد صحته فإني أحيل عليه .
وإن كان من وجهه الراجح إسناده ضعيف ، ووجد من طرقه الأخرى أو شواهده ، ما يكفي لتقويته فإني أذكرها ؛ فإن كان في الصحيحين أو أحدهما ذكرت ذلك مقتصراً على ذكر موضعه فيهما ، وإن كان في غيرهما فإني أخرجه تخريجاً موجزاً ، ثم أحكم عليه .
وأحياناً إذا وجدت من سبقني في تخريج هذا الحديث وكنت أوافقه فيما ذهب إليه فإني أحيل على ما ذكره منعاً للتكرار واختصاراً للجهود .
وأما إذا كنت أرى خلاف ما ذهب إليه غيري فإني أتوسع في تخريجه وبيان ما توصلت إليه .
وإذا كان في هذه الطرق أو الشواهد اختلافات فإني أذكرها وأبين الراجح منها ، محاولاً عدم الإطالة في ذلك ، والاكتفاء بما يكفي للخروج بحكم راجح على الحديث .

وفي الختام أشكر الله عزو وجل على أن هيأ لي اتمام هذا البحث وانجازه على هذا الوجه ، والذي أرجو أن يكون مقبولاً ، وخالصاً لوجهه الكريم .

ثم أشكر كل من كان له فضل علي خلال مدة إعدادي لهذا البحث ، وأخص بالشكر والتقدير شيخي الفاضل أ.د أحمد معبد عبدالكريم ، على تفضله بقبول الإشراف علي ، وعلى ما وهب لي من وقته وجهده ، وأفادني به من توجيهاته وعلمه ، فقد عايش معي البحث كله ، دقه وجله ، وكأنه ليس لي بل له ، فلم يترك منه قليلاً ولا كثيراً إلا قرأه وناقشني فيه ، فأسأل الله ـ عز وجلّ ـ أن يبارك فيه ، وأن يجزيه خير الجزاء على ما قدم ، وأن يجعل ذلك في موازين أعماله .

كما أشكر جامعة الملك سعود ، والتي وافقت على ابتعاثي للحصول على هذه الدرجة ، والجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ممثلة في كلية أصول الدين ، على تفضلهم بقبولي لهذه المرحلة ، وعلى ما لقيته من عميدها وأعضاء قسم السنة فيها من معونة وتشجيع وتيسير خلال مدة إعداد هذه الرسالة .

كما أشكر فضيلة عضوي لجنة المناقشة على تفضلهما بقبول مناقشة الرسالة ، وتجشمهما عناء قراءتها ، وعلى ما سيقدمان لي من ملاحظات ، أسأل الله أن يوفقني للأخذ بها ، والاستفادة منها ، فجزاهما الله خير الجزاء .

كما لا يفوتني أن أشكر الشيخ سعود بن عبدالرحمن التركي ، والشيخ د. عبدالله دمفو واللذين أثقلت عليهما بكثرة طلبي لهما بتصوير بعض المخطوطات في الجامعة الإسلامية ، فكانا يسارعان إلى ذلك برحابة صدر ، ودون تأخير .

كما أشكر جميع من استفدت منهم في هذا البحث ، وهم أحبة كُثر ، من مشايخ فضلاء وأخوة زملاء ، لا يتسع المقام لذكرهم هنا ، فجزى الله الجميع عني خير الجزاء ، وأجزل مثوبتهم في الدنيا والآخرة ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

وأخيراً هذا هو جهد المقل ، وقد حاولت اتقانه قدر المستطاع ، ولا أدعي فيه الكمال ، بل أجزم بوقوع التقصير والإخلال ، وحسبي أني بذلت جهدي واستطاعتي ، فما كان منه صواباً فبتوفيق من الله وحده ، وما كان من خطأ وخلل فمرجعه إلى قصور علمي ، وضعف عزمي ، وأسأل الله بمنه وكرمه أن يتجاوز ذلك كله عني .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

القسم الأول

دراسة عن المؤلف والكتاب

وفيه بابان

الباب الأول : دراسة المؤلف

الباب الثاني : دراسة الكتاب

الباب الأول

دراسة المؤلف

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : ترجمة موجزة لابن أبي حاتم

الفصل الثاني : ترجمة موجزة لأبي حاتم

الفصل الثالث : ترجمة موجزة لأبي زرعة

الفصل الأول

ترجمة موجزة لابن أبي حاتم[(١)]

هو الإمام الحافظ أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر بن داود الحنظلي الرازي ، المشهور بابن أبي حاتم[(٢)] .

ولد سنة أربعين ومائتين .

وسمع من أبيه ، وأبي زرعة ، وابن وارة ، والحسن بن عرفة ، وعبدالله بن أحمد ، وصالح بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، ويونس بن عبدالأعلى ، وغيرهم كثير .

وروى عنه ابن عدي ، وأبو أحمد الحاكم ، وأبو الشيخ الأصبهاني ، والقاضي يوسف المَيَانَجي ، وعلي بن محمد القصار ، وغيرهم .

واشتغل أول طلبه للعلم بتعلم القرآن وحفظه ، ثم بدأ بتعلم الحديث .

قال ابن أبي حاتم : لم يدعني أبي أشتغل في الحديث حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان الرازي ، ثم كتبت الحديث .

وقال ابن أبي حاتم : رحل بي أبي سنة خمس وخمسين ومائتين وما احتلمت بعد ، فلما بلغنا ذا الحليفة احتلمت ، فسُرّ أبي ؛ حيث أدركت حجة الإسلام .

قال علي بن إبراهيم : وفي هذه السنة سمع من ابن المقرىء حديثه عن سفيان ، ومن مشايخ مكة الواردين عليها . وسمع في انصرافه من الحج سنة ست وخمسين من أبي سعيد الأشج ، ومشايخ الكوفيين مع أبيه ... الخ .

---

(١) وستكون ترجمته موجزة جداً ، وذلك لكثرة من ترجم له ، وبعضهم قد أفرد في ترجمته كتاباً مستقلاً ، مثل د رفعت فوزي في كتابه : ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث ، وغيره ، كما ترجم له زميلاي من قبل ، فلم أر فائدة من تكرار ذلك ، وكذا سيكون الحال في ترجمة أبي حاتم وأبي زرعة ، ولذا فسأكتفي في تراجمهم بنقل أهم الأقوال الواردة في مصادر تراجمهم تاركاً الإحالة في كل قول ، مراعاة للاختصار ، واكتفاءً بمن ترجم لهم قبلي .

(٢) أهم مصادر ترجمته المطبوعة :

الإرشاد للخليلي ٦٨٣/٢ ، طبقات الحنابلة ٥٥/٢ ، تاريخ دمشق ٣٥٧/٣٥ ، التقييد ٧٨/٢ ، سير أعلام النبلاء ٢٦٣/١٣ ، تاريخ الإسلام ٢٠٦/٢٤ ، تذكرة الحفاظ ٨٢٩/٣ ، طبقات علماء الحديث ١٧/٣ ، تاريخ قزوين ١٥٣/٣ ، مرآة الجنان ٢٨٩/٢ ، البداية والنهاية ١٩١/١١ ، طبقات الشافعية للسبكي ٣٢٤/٣ ، العقد المذهب (٨٤) ، وغيرها كثير جداً . وانظر كتاب ابن أبي حاتم وأثره في الجرح والتعديل .

وقال أبو بكر محمد بن عبدالله البغدادي : كان من منّة الله على عبدالرحمن أنه ولد بين قماطر العلم والروايات ، وتربى بالمذاكرات مع أبيه وأبي زرعة ، فكاناً يزقّانه كما يُزق الفرخ الصغير[1]، ويعنيان به ، فاجتمع له مع جوهر نفسه كثرة عنايتهما ، ثم تمت النعمة برحلته مع أبيه ، فأدرك الإسناد وثقات الشيوخ بالحجاز والعراق والشام والثغور ، وسمع بانتخابه حين عرف الصحيح من السقيم ، فترعرع في ذلك ، ثم كانت رحلته الثانية بنفسه بعد تمكن معرفته ، فعرف[2] له ذلك ، وتقدم بحسن فهمه وديانته ، وقديم سلفه[3].

وقال أبو يعلى الخليلي : أخذ علم أبيه وأبي زرعة ، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال والحديث الصحيح من السقيم ، وله من التصانيف ما هو أشهر من أن يوصف ؛ في الفقه ، والتواريخ ، واختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار ... الخ .

وقال علي بن أحمد الخوارزمي : سمعت عبدالرحمن بن أبي حاتم يقول : كنا بمصر سبعة أشهر ، لم نأكل فيها مرقة ، كل نهارنا مقسم لمجالس الشيوخ ، وبالليل النسخ والمقابلة فأتينا يوماً أنا ورفيق لي شيخاً ، فقالوا : هو عليل ، فرأينا في طريقنا سمكة أعجبتنا ، فاشتريناه ، فلما صرنا إلى البيت حضر وقت مجلس ، فلم يمكنا إصلاحه ومضينا إلى المجلس ، فلم نزل حتى أتى عليه ثلاثة أيام ، وكاد أن يتغير ، فأكلناه نيئاً ؛ لم يكن لنا فراغ أن نعطيه من يشويه . ثم قال : لا يستطاع العلم براحة الجسد .

وقال أحمد بن علي الرقام : سمعت الحسن بن الحسين الدرستيني : سمعت أبا حاتم يقول : قال لي أبو زرعة : ما رأيت أحرص على طلب الحديث منك يا أبا حاتم . فقلت له : إن عبدالرحمن ابني لحريص . فقال : من أشبه أباه فما ظلم .

قال الرقام : فسألت عبدالرحمن عن اتفاق كثرة السماع له وسؤالاته من أبيه ! فقال : ربما كان يأكل وأقرأ عليه ، ويمشي وأقرأ عليه ، ويدخل الخلاء وأقرأ عليه ، ويدخل البيت في طلب شيءٍ وأقرأ عليه[4].

---

(١) زقّ الطائر فرخه ، ويزقه ، أي أطعمه بفيه (الصحاح ١٤٩١/٤ ، مادة زقق) .

(٢) وقع في المطبوع من تاريخ دمشق ٢٦٠/٣٥ ، ومنه النقل :« يعرف » ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٣) كذا في المطبوع من تاريخ دمشق ، ولعل الصواب :« علمه » .

(٤) هذا القول ليس في مصادر ترجمته ، وإنما في ترجمة والده ، انظر السير ٥٠٢/١٣ ، تاريخ دمشق ١١/٥٢ .

وقال علي بن إبراهيم : وبلغني أنه كان يسأل أباه أبا حاتم في مرضه الذي توفي فيه عن أشياء من علم الحديث وغيره إلى وقت ذهب لسانه ، فكان يشير بطرفه ؛ نعم ولا [1].

وقال أبو الحسن الفَرَظي : ما رأيت أحداً ممن عرف عبدالرحمن ذكر عنه جهالة قط ، وكنت ملازماً له مدة طويلة فما رأيته إلا على وتيرة واحدة ، لم أر منه ما أنكرته من أمر الدنيا ولا من أمر الآخرة ، بل رأيته صائناً لنفسه ودينه ومرؤته .

وقال أبو حاتم : ومن يقوى على عبادة عبدالرحمن ، لا أعرف لعبدالرحمن ذنباً .

وقال أبو الفضل الترمذي : كنت مع أبي حاتم إذ خرج من السكة ، وعبدالرحمن في الصلاة يصلي بالناس على رأس مسكنه ، فوقف فقال : خفف يا عبدالرحمن ، ثم قال : لا يتهيأ لي أن أعمل ما يعمل عبدالرحمن .

وقال علي بن عبدالرحمن : كان مقبلاً على العبادة من صغره ، والسهر بالليل ، والذكر ولزوم الطهارة ، فكساه الله بها نوراً ، فكان يُسَرُّ به من نظر إليه .

مؤلفاته :

لقد ترك ابن أبي حاتم عدة مؤلفات تدل على سعة علمه وتبحره في هذا الشأن ، ولما كان الغرض هنا الاختصار في ترجمته فسأكتفي بذكرها فقط ، تاركاً ذكر من ذكرها ، أو أشار إليها ، وذلك خشية الأطالة ، إلا ما دعت إليه الحاجة . فمن هذه المؤلفات :

١ ـ الجرح والتعديل ، مطبوع .

٢ ـ تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل ، مطبوع مع الجرح والتعديل .

٣ ـ علل الحديث ، وهو كتابنا هذا ، وهو مطبوع .

٤ ـ المراسيل ، مطبوع .

٥ ـ بيان خطأ محمد بن إسماعيل في تاريخه ، مطبوع .

٦ ـ تفسير القرآن العظيم ، وقد طبع مؤخراً .

٧ ـ آداب الشافعي ، وهو مطبوع .

٨ ـ الرد على الجهمية .

٩ ـ المسند ، في ألف جزء .

١٠ ـ أصل السنة واعتقاد الدين ، مطبوع .

---

(١) وهذا القول أيضاً مذكور في ترجمة والده ، انظر تاريخ دمشق ٥٢/ ١٢ .

١١ ـ فضائل الإمام أحمد ، أو مناقب الإمام أحمد .

١٢ ـ كتاب الكنى .

١٣ ـ الزهد .

١٤ ـ زهد الثمانية التابعين[١] .

١٥ ـ الفوائد الكبير .

١٦ ـ فوائد الرازيين

١٧ ـ فوائد أهل الري .

١٨ ـ فضائل أهل البيت .

١٩ ـ كتاب مكة ، أو فضائل مكة .

٢٠ ـ فضائل قزوين .

٢١ ـ حديثه : يوجد مخطوطاً في الظاهرية مجموع ٤١/٨ (تاريخ التراث ١/١/٣٥٤) .

٢٢ ـ الدعاء :

ذكره ابن بشكوال في كتاب المستغيثين بالله (ص ٢٠) ، ونقل منه حديثين .

ويوجد له نسخة في مكتبة جوته بألمانيا رقم ٦٣٥ ، ويقع في ٤٣ لوحة[٢] .

إلا أنه وقع في فهرس المكتبة ، وكذا في كشف الظنون ١٤١٧/٢ ، أن الكتاب من تأليف أبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي .

وفي ذلك نظر ، فالمؤلف ليس له أبناء ، واتفقت مصادر ترجمته أنه لم يعقب .

ولعله خطأ من الناسخ أو المفهرس ، والله أعلم .

وفاته :

توفي الإمام ابن أبي حاتم في شهر محرم من سنة سبع وعشرين وثلاثمائة ، وله بضع وثمانون سنة رحمه الله رحمة واسعة .

---

(١) كذا ذكر هذا الكتاب أنه من تأليف ابن أبي حاتم كل من ابن حجر في المجمع المؤسس ٧٣/٢ ، وفي المعجم المفهرس (ق ٧٩/ب) ، والروداني في صلة الخلف (٢٥٩)وسزكين في تاريخ التراث١/١/٣٥٤ ، ود. رفعت فوزي ص ١٦٠ . وفي نسبة هذا الكتاب إليه نظر ، فالكتاب إنما هو من رواية ابن أبي حاتم وليس من تأليفه ، وله رواية أخرى إلى مؤلفه: علقمة بن مرثد ، من غير طريق ابن أبي حاتم ، كما في مقدمة الكتاب المطبوعة ، والله أعلم.

(٢) انظر فهرس مكتبة جوته ٤٨٩/١ .

الفصل الثاني

ترجمة موجزة لأبي حاتم[١]

هو الإمام الحافظ محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحَنظَلي الغطفاني.

ولد سنة خمس وتسعين ومائة .

قال عنه الذهبي : الإمام الحافظ الناقد شيخ المحدثين ... كان من بحور العلم ، طوّف البلاد وبرع في المتن والإسناد ، وجمع وصنف ، وجرح وعدّل ، وصحح وعلل .

وقال : وأول كتابه للحديث كان في سنة تسع ومائتين ، وهو من نظراء البخاري ، ومن طبقته ، ولكنه عُمِّرَ بعده أزيد من عشرين عاماً .

سمع من محمد بن عبدالله الأنصاري ، وقَبيصة ، وأبي نعيم ، وعفان بن مسلم ، وسعيد ابن أبي مريم ، ويحيى بن بكير ، وآدم بن أبي إياس ، والأصمعي ، وخلق كثير .

قال أبو حاتم اللبان : قد جمعت من روى عنه أبو حاتم ، فبلغوا قريباً من ثلاثة آلاف .

وحدَّث عنه : ابنه عبدالرحمن ، ويونس بن عبدالأعلى ، والربيع بن سليمان ، وأبو زرعة الرازي ، وأبو زرعة الدمشقي ، وإبراهيم الحربي ، وابن أبي الدنيا ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن صاعد ، وأبو عوانة الإسفراييني ، والمحاملي ، والدولابي ، وغيرهم كثير .

قال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : أول سنة خرجت في طلب الحديث أقمت سبع سنين ، أحصيت ما مشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ[١]. لم أزل أحصي ، حتى لما زاد على ألف فرسخ تركته [أما] ما كنت سرت أنا من الكوفة إلى بغداد ، فما لا أحصي كم مرة ، ومن مكة إلى المدينة مرات كثيرة ، وخرجت من البحرين ؛ من قرب مدينة صلا إلى مصر ماشياً ، ومن الرملة إلى بيت المقدس ، ومن الرملة إلى عسقلان ، ومن الرملة إلى طبرية ، ومن طبرية إلى دمشق ، ومن دمشق إلى حمص ، ومن حمص إلى أنطاكية ،

---

(١) أهم مصادر ترجمته المطبوعة :

الجرح والتعديل ١/٣٤٩ ، ٧/٢٠٤ ، تاريخ بغداد ٢/٧٣ ، طبقات الحنابلة ١/٢٨٤ ، تاريخ دمشق ٥٢/٣ ، سير أعلام النبلاء ١٣/٢٤٧ ، تاريخ الإسلام ٢٠/٤٣٠ ، تذكرة الحفاظ ٢/١٨٣ ، تهذيب الكمال ٢٤/٣٨١ ، تهذيب التهذيب ٩/٣١ ، وغيرها ، وانظر : أبو حاتم الرازي وآثاره العلمية ، لمحمد أحمد الأزوري (رسالة ماجستير) .

(١) قال الذهبي : مسافة ذلك نحو أربعة أشهر سير الجادة (السير ١٣/٢٥٥) .

ومن أنطاكية إلى طرسوس ، ثم رجعت من طرسوس إلى حمص ، وكان بقي علي شيء من حديث أبي اليمان فسمعت ، ثم خرجت من حمص إلى بيسان ، ومن بيسان إلى الرقة ومن الرقة ركبت الفرات إلى بغداد ، وخرجت قبل خروجي إلى الشام من واسط إلى النيل ومن النيل إلى الكوفة . كل ذلك ماشياً ، كل هذا في سفري الأول وأنا ابن عشرين سنة أجول سبع سنين ... الخ[1] .

قال الخليلي : كان أبو حاتم عالماً باختلاف الصحابة وفقه التابعين ومن بعدهم ، سمعت جدي وجماعة ، سمعوا علي بن إبراهيم القطان يقول : ما رأيت مثل أبي حاتم .

فقلنا له : قد رأيت إبراهيم الحربي وإسماعيل القاضي ؟ قال : ما رأيت أجمع من أبي حاتم ولا أفضل منه .

وقال أحمد بن سلمة النيسابوري : ما رأيت بعد إسحاق ، ومحمد بن يحيى أحفظ للحديث من أبي حاتم الرازي ولا أعلم بمعانيه .

وقال ابن أبي حاتم : سمعت يونس بن عبدالأعلى يقول : أبو زرعة وأبو حاتم إماما خراسان ودعا لهما ، وقال : بقاؤهما صلاح للمسلمين .

وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : جرى بيني وبين أبي زرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفته ، فجعل يذكر أحاديث وعللها ، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها ، وخطأ الشيوخ ، فقال لي : يا أبا حاتم قلَّ من يفهم هذا ، ما أعزَّ هذا ، إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا ، وربما أشك في شيءٍ ، أو يتخالجني في حديث ، فإلى أن ألتقي معك لا أجد من يشفيني منه . قال أبي : وكذلك كان أمري .

وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبي يقول : جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي ، من أهل الفهم منهم ، ومعه دفتر فعرضه علي ، فقلت في بعضه : هذا حديث خطأ ؛ قد دخل لصاحبه حديث في حديث ، وهذا باطل ، وهذا منكر ، وسائر ذلك صحاح . فقال : من أين علمت أن ذاك خطأ ، وذاك باطل ، وذاك كذب ؟ أأخبركَ راوي هذا الكتاب بأني غلطت ، أو بأني كذبت في حديث كذا ؟. قلت : لا ، ما أدري هذا الجزء من راويه ، غير أن هذا الحديث خطأ ، وأن هذا باطل . فقال : تدعي الغيب ؟. قلت : ما هذا ادعاء غيب . قال : فما الدليل على ما قلت ؟. قلت : سل عما قلتُ من يُحسن مثل ما أحسن ، فإن اتفقنا علمت أنّا لم نجازف ولم نقله إلا بفهم . قال : من هو الذي يحسن مثل ما تحسن ؟ .

---

(١) الجرح ٣٥٩/١ ، ٣٦٠ .

قلت : أبو زرعة . قال : ويقول أبو زرعة كقولك ؟. قلت : نعم . قال : هذا عَجب . قال : فكتب في كاغد ألفاظي في تلك الأحاديث ، ثم رجع إلي وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث ، فقال : ما قلت : إنه كذب ، قال أبو زرعة : هو باطل . قلت : الكذب والباطل واحد . قال : وما قلت : إنه منكر ، قال : هو منكر ، كما قلت . وما قلت : إنه صحيح ، قال : هو صحيح . ثم قال : ما أعجب هذا ! تتفقان من غير مواطأة بينكما !. قلت : فعند ذلك علمتَ أنا لم نجازف ، وأنا قلنا بعلم ومعرفة قد أوتيناه ، والدليل على صحة ما نقوله أن ديناراً بهرجاً يُحمل إلى الناقد ، فيقول : هذا بَهرَج ، فإن قيل له : من أين قلت إنه بهرج ؟ هل كنت حاضراً حين بُهرج هذا الدينار ؟. قال : لا . وإن قيل : أخبرك الذي بهرجه ؟ قال : لا . قيل فمن أين قلت ؟. قال : علماً رُزقته . وكذلك نحن رُزقنا معرفة ذلك ، وكذلك إذا حُمل إلى جوهري فَصُّ ياقوت وفصُّ زجاج يعرف ذا من ذا ، ويقول كذلك . وكذلك نحن رُزقنا علماً لا يتهيأ له أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا كذب ، أو هذا منكر ، فنعلم صحة الحديث بعدالة ناقليه ، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون كلام النبوة ، ونعرف سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته .

مؤلفاته :

وسأذكر هذه الكتب اجمالاً اعتماداً على ما ذكره من ترجم له قبلي ، إلا ما دعت الحاجة إليه ، أو مما وقفت عليه ، ولم أر من أشار إليه ممن تقدمني :

١ ـ تفسير القرآن .

٢ ـ الجامع في الفقه .

٣ ـ طبقات التابعين .

٤ ـ كتاب الزينة ، نحو أربعمائة ورقة[1].

---

(١) كذا في هدية العارفين ١٩/٢ ، وفي معجم المؤلفين والأعلام ، وفي ذلك نظر ، ولعل كحالة والزركلي قد تابعا صاحب هدية العارفين على ذلك ، ومعلوم أن كتاب هدية العارفين إنما هو ترتيب لكتاب كشف الظنون ، والذي في كشف الظنون ١٤٢٣/٢ ، أن هذا الكتاب لأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٠) .

كما ذكره سزكين في تاريخ التراث ١/١ ٢٩٨ ، وقال : ذكر الزركلي أن كتاب الزينة لهذا المؤلف قد وصل إلينا ، وهذا ليس بصحيح ، وأغلب الظن أنه خلط بين هذا المؤلف ، وأبي حاتم : أحمد بن همدان الرازي المتوفى سنة ٩٣٣/٣٢٢ ، ويأتي ذكر الأخير في باب الفقه .

٥ ـ الاعتقاد .

٦ ـ أعلام النبوة .

٧ ـ كتاب الزهد :

وهو من رواية أبي الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة القطان الفقيه ، عن أبي حاتم .

ويوجد منه جزء في الظاهرية مجموع ٢٨ (١٣٨ ـ ١٤٧) ، وعندي صورة منه .

٨ ـ كتاب تعبير الرؤيا :

ذكره الرافعي في تاريخ قزوين ١/١٧٥ ، وقال : وهو في جزء واحد خفيف من[1] أبي الحسن القطان بروايته عن أبي حاتم .

ولم أر من أشار إليه أو ذكره غيره .

وفاته :

توفي أبو حاتم ـ رحمه الله ـ في شعبان من سنة سبع وثمانين وما ئتين للهجرة .

وقيل : عاش ثلاثاً وثمانين سنة .

---

(١) كذا في المطبوع ، ولعل الصواب :« عن » .

الفصل الثالث

ترجمة موجزة لأبي زرعة[(١)]

هو عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد بن فروخ الرازي ، المشهور بأبي زرعة .

ولد سنة مائتين أو قريباً منها .

سمع من أبي نعيم ، وأحمد بن حنبل ، والقعنبي ، ويحيى بن بكير ، وعبدالحميد بن بكار وابن أبي شيبة ، وأحمد بن يونس ، وقَبيصة بن عقبة ، وأبو الوليد الطيالسي ، وغيرهم .

حدَّث عنه : أبو حاتم ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، وعبدالله بن أحمد ، وأبو حفص الفلاس ، وحرملة بن يحيى ، وابن أبي حاتم ، وغيرهم .

وبدأ في طلب العلم في سن مبكرة .

قال الذهبي : وطلب هذا الشأن وهو حدث .

وقال محمد بن أحمد الرازي : ارتحل من الري وهو ابن ثلاث عشرة سنة ، وأقام بالكوفة عشرة أشهر ، ثم رجع إلى الري ، ثم خرج في رحلته الثانية ، وغاب عن وطنه أربع عشرة سنة ، وجلس للتحديث وهو ابن اثنتين وثلاثين سنة .

وقال محمد بن جعفر : سئل أبو زرعة عن رجل حلف بالطلاق : أن أبا زرعة يحفظ مائتي ألف حديث ، هل حَنِث ؟ فقال : لا . ثم قال أبو زرعة : أحفظ مائتي ألف حديث كما يحفظ الإنسان ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ، وفي المذاكرة ثلاثمائة ألف حديث .

وقال صالح بن محمد : سمعت أبا زرعة يقول : كتبت عن رجلين مائتي ألف حديث كتبت عن إبراهيم الفراء مائة ألف حديث ، وعن ابن أبي شيبة: عبدالله مائة ألف حديث .

وقال ابن راهويه : كل حديث لا يعرفه أبو زرعة فليس له أصل .

قال عبدالله بن أحمد : لما قدم أبو زرعة نزل عند أبي ، فكان كثير المذاكرة له ، فسمعت أبي يوماً يقول : ما صليت غير الفرض ؛ استأثرت بمذاكرة أبي زرعة على نوافلي.

---

(١) أهم مصادر ترجمته المطبوعة :

الجرح والتعديل ٣٢٨/١ ، تاريخ بغداد ٣٢٦/١٠ ، طبقات الحنابلة ١٩٩/١ ، تاريخ دمشق ١١/٣٨ ، تهذيب الكمال ٨٩/١٩ ، سير أعلام النبلاء ٦٥/١٣ ، تاريخ الإسلام ١٢٤/٢٠ ، تهذيب التهذيب ٣٠/٧ ، وغيرها .

وانظر : أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة لـ د. سعدي الهاشمي ٤٥/١ وما بعدها .

وقال أبو يعلى الموصلي : ما سمعنا بذكر أحد في الحفظ إلا كان اسمه أكبر من رؤيته ، إلا أبا زرعة الرازي ؛ فإن مشاهدته كانت أعظم من اسمه ، وكان قد جمع حفظ الأبواب والشيوخ والتفسير ، كتبنا بانتخابه بواسط ستة آلاف حديث .

وقال يونس بن عبدالأعلى : إن أبا زعة أشهر في الدنيا من الدنيا .

وقال أبو حاتم : حدثني أبو زرعة : عبيدالله ، وما خلّف بعده مثله ، علماً وفهماً وصيانة وحذقاً ، وهذا ما لا يُرتاب فيه ، ولا أعلم من المشرق والمغرب من كان يفهم هذا الشأن مثله ، ولقد كان من هذا الأمر بسبيل .

وقال الذهبي : يعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل ؛ يبين عليه الورع والمَخْبَرة ، بخلاف رفيقه أبي حاتم ؛ فإنه جرَّاح .

مؤلفاته :

لقد ترك أبو زرعة عدة مؤلفات ، وقد قام بحصر مؤلفاته وتوثيقها د .سعدي الهاشمي في دراسته عن أبي زرعة ، فذكر عدداً منها ، وسأذكرها بإيجاز ، وإن كان في ثبوت بعضها عنه نظر :

والكتب التي ذكرها هي : فوائد الرازيين ، الفوائد ، الفضائل ، أعلام النبوة ، أو دلائل النبوة ، كتاب السير ، كتاب المختصر ، كتاب الزهد ، كتاب الأطعمة ، كتاب الفرائض ، كتاب الصوم ، كتاب الآداب ، كتاب الوضوء ، كتاب الشفعة ، كتاب الأفراد ، كتاب العلل ، كتاب الجرح والتعديل ، كتاب بيان خطأ البخاري في تاريخه ، التفسير ، أجوبته على أسئلة البرذعي في الضعفاء ، أجوبته على أسئلة البرذعي في الثقات ، كتاب أسماء الضعفاء ، كتاب الصحابة ، كتاب المسند .

ولم يطبع من هذه الكتب إلا كتاب الضعفاء ، وأجوبته على أسئلة البرذعي في الضعفاء. وأما بقية كتبه فتعتبر في عداد المفقود ؛ حيث لم يصلنا منها شيء بعد .

وفاته :

توفي أبو زرعة ـ رحمه الله ـ في آخر يوم من سنة أربع وستين وما ئتين .

الباب الثاني

دراسة الكتاب

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول

وفيه عدة مباحث (بإيجاز) :

١ ــ لمحة تاريخية عن منشأ علم العلل

٢ ــ تعريف العلة ، وأقسامها ، وأبرز المؤلفات فيها

٣ ــ مكانة هذا الكتاب بين كتب العلل السابقة واللاحقة

٤ ــ تسمية الكتاب ، وصحة نسبته إلى مؤلفه

٥ ــ موضوع الكتاب .

المبحث الأول

لمحة تاريخية عن منشأ علم العلل[1]

يمكن القول بأن علم العلل بمفهومه العام قد نشأ في بدايته مع بداية رواية الحديث ومذاكرته وتدوينه ، حيث بدأ في عهد الصحابة رضوان الله عليهم ، ويتضح هذا بنظرة بسيطة إلى ما اتخذوه من احتياطات لصيانة حديث رسول الله ﷺ من الخطأ فيه ، أو عدم فهمه على الوجه الصحيح ، فكانو يتخذون عدة أمور لذلك ليس هنا مجال بسطها[2]، وكذا بيانهم وتصحيحهم لما قد يخطيء فيه بعضهم في روايته للحديث عن رسول الله ﷺ ، ولعل خير مثال على ذلك كتاب « الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة » للزركشي فهو مليء بالأمثلة على ما ذكرناه .

ثم تدرج هذا العلم شيئاً فشيئاً تبعاً للحاجة إليه من اتساع الرواية وكثرة الرواة ، مما نتج عنه كثرة الخطأ ، وظهور الكذب ، وغير ذلك .

قال ابن حبان[3]: ثم أخذ مسلكهم - يعني الصحابة - ، واستن بسنتهم واهتدى بهديهم فيما استنوا من التيقظ في الروايات جماعة من أهل المدينة من سادات التابعين منهم سعيد ابن المسيب ، والقاسم بن محمد ... الخ .

ثم أخذ عنهم العلم وتتبع الطرق وانتقاء الرجال ، ورحل في جمع السنن جماعة بعدهم منهم الزهري ، ويحيى بن سعيد ، وهشام بن عروة ... الخ .

ثم ذكر طبقات المحدثين ممن تتابعوا بعدهم وبرعوا في العناية بهذا الشأن .

---

(١) وسيكون هذا المبحث وما يتلوه من مباحث موجز جداً ، وذلك أني قد سبقت بدراسات موسعة عن العلل ومعناها ، والمؤلفات فيها ، وهناك كتب مستقلة في بيان ذلك ، ولذل سيكون كلامي في هذه المباحث موجزاً إلا ما دعت الضرورة لتفصيله .

(٢) انظر بعض الأمثلة على توثيق الصحابة في عهد النبي ﷺ في كتاب منهج النقد عند المحدثين للأعظمي ص ٧ . وكتاب اهتمام المحدثين بنقد الحديث لمحمد لقمان السلفي ص ٥١ ، وكتاب المنهج المقترح ص ١٣ . وغيرها .
وانظر كلام ابن حبان في مقدمة المجروحين ١/٣٥ ، وما بعدها .

(٣) المجروحين ١/٣٨ .

ومن أشهر هؤلاء وأولهم الإمام شعبة بن الحجاج أمير المؤمنين في الحديث الذي قال عنه ابن رجب[1]: وهو أول من وسع الكلام في الجرح والتعديل ، واتصال الأسانيد وانقطاعها ، ونقب عن دقائق علم العلل ، وأئمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم .

وكذا الإمام سفيان الثوري ، الذي قال عنه أبو داود[2]: ليس يختلف سفيان وشعبة في شيء إلا يظفر به سفيان ، وخالفه في أكثر من خمسين حديثاً ، القول فيها قول سفيان .

وكذا الإمام مالك ، وابن عيينة ، وابن مهدي ، ويحيى القطان ، وغيرهم .

قال ابن حبان[3]: إلا أن من أشدهم انتقاءً للسنن وأكثرهم مواظبة عليها ، حتى جعلوا ذلك صناعة لهم لا يشوبونها بشيء آخر ، ثلاثة أنفس : مالك ، والثوري ، وشعبة .

ثم جاء بعدهم أحمد بن حنبل ، وابن معين ، وابن المديني ، وابن أبي شيبة ، وغيرهم .

ثم تلاهم البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، والذهلي ، وغيرهم.

وهكذا توالى في كل عصر عدد من الأئمة الأعلام الذين برعوا في هذا العلم ، وبينوا حال كثير من الأحاديث والرجال ، وميزوا الصحيح من السقيم ، وألفوا في ذلك مؤلفات عظيمة تدل على إمامتهم في هذا العلم ، كما تدل على صعوبته وقلة من تكلم فيه ، وسيأتي ذكر أهم هذه المؤلفات ضمن المبحث الثاني .

---

(١) شرح علل الترمذي ١/٤٤٨ .

(٢) المصدر السابق ١/٤٥٤ .

(٣) المجروحين ١/٤٠ .

المبحث الثاني

تعريف العلة ، وأقسامها ، وأبرز المؤلفات فيها

أولاً : تعريف العلة :

العلة لغة :

تطلق العلة في اللغة على عدة معان ليس هنا مجال حصرها .

ومن أشهرها أنها تطلق على المرض ، فيقال : اعتل : أي مرض ، فهو عليل . ولا أعلك الله : أي لا أصابك بعلة[1] .

العلة اصطلاحاً :

تعددت تعاريف العلماء للعلة ، وللحديث المعلول ، إلا أن أكثر هذه التعاريف تكاد تتفق على أن العلة عبارة عن سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث . وأن الحديث المعلل : هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها .

قال ابن الصلاح في تعريفه للعلة : هي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه ، فالحديث المعلل هو الذي اطُّلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها ، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات ، الجامع لشروط الصحة من حيث الظاهر .

وقال ابن حجر : المعلل خبر ظاهره السلامة ، اطلع فيه بعد التفتيش على قادح .

وبنحو ما تقدم ذكر ذلك غير واحد من العلماء[2] .

إلا أن هناك من عرف العلة بغير هذا التعريف :

---

(١) انظر الصحاح ١٧٧٣/٥ ، مادة علل .

(٢) انظر لذلك: علوم الحديث (ص ٨١) ، ارشاد طلاب الحقائق ٢٣٤/١ ، المقنع ٢١١/١ التقييد والإيضاح (ص ١١٤) ، التبصرة والتذكرة ٢٢٤/١ ، النكت على ابن الصلاح ٧١٠/٢ ، فتح المغيث ٢٠٩/١ ، تدريب الراوي ٢٩٤/١ ، توضيح الأفكار ٢٥/٢ ، توجيه النظر ٥٩٨/٢ ، العلل في الحديث لـ د.همام سعيد (١٧) الحديث المعلل لـ د. خليل ملا خاطر ، مقدمة علل الدارقطني ٣٦/١ ، مقدمة علل الإمام أحمد ٣١/١ . وغيرها .

قال الخليلي[١]: الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ على أقسام كثيرة ؛ صحيح متفق عليه وصحيح معلول ... فأما الحديث الصحيح المعلول ، فالعلة تقع للأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها ، فمنها أن يروي الثقات حديثاً مرسلاً ، وينفرد به ثقة مسنداً ، فالمسند صحيح وحجة ، ولا تضره علة الإرسال .

وقال ابن خُشَيْش[٢] في كتابه « علوم الحديث » : المعلل أن يروي عمن لم يجتمع به ، إما بطريق التاريخ ، كمن تتقدم وفاته عن ميلاد من يروي عنه ، وإما طريق الجهة ؛ بأن يروي الخراساني عن المغربي ، ولم يُنقل أن الخراساني انتقل من خراسان ، ولا أن المغربي انتقل من المغرب .

ولم يسلم أكثر هذه التعاريف من الانتقاد ، أو القصور ، مما ليس هنا مجال البسط فيه[٣] وسيأتي أثناء الكلام الآتي شيء من هذا .

ومن خلال نظرة متأنية لكتب العلل ، وما أودعه فيها مولفوها مما يدخل في شرط العلل عندهم ، نلحظ أنهم قد ذكرو فيها ما ينطبق عليه التعاريف السابقة أو بعضها ، وبعضها لا ينطبق عليه ، ولا شك أن هذه الكتب وما فيها يجب أن تكون نصب أعيننا للخروج بتعريف دقيق وتصور واضح لمرادهم للعلة .

ونظراً لذلك فقد تتبعت كتاب ابن أبي حاتم ، وبعض كتب العلل الأخرى ، فتبين لي أن العلة ليست مقصورة على ما سبق ذكره في التعاريف السابقة ، من الغموض ، أو الخفاء أو القدح في صحة الحديث وغيرها ، بل إنها تطلق على معان كثيرة جداً غير ما تقدم ، وسأحاول أن أذكر أهمها فيما يلي ، ثم نخلص منها إلى ما نراه تعريفاً مناسباً .

ولقد وقفت في هذه الكتب على كثير من الأمور التي قد يستغرب البعض من دخولها في مجال العلل ، ومن ثم انطباق التعاريف السابقة عليها ، فمن ذلك :

---

(١) الإرشاد ١/١٥٧ ، ١٦٠ .

(٢) نقله عنه ابن الملقن في المقنع ١/٢١٣ . وعنهما ان حجر في النكت ٢/٧٤٦ ، إلا أنه تصحف اسمه في النكت إلى « ابن حبيش » . مما جعل المحقق لا يعرفه .

(٣) انظر المصادر المتقدمة في تعريف العلة اصطلاحاً .

١ ـ أنهم قد يدخلون في كتب العلل ما يشكل من أحاديث العقائد وما المراد بها :
ففي علل ابن أبي حاتم ٢/٢٠٩ (٢١١٨) قال : سألت أبي عن تفسير حديث النبي ﷺ :« الرحم شِجْنَة[1] من الرحمن ، وأنها آخذة بحَقْو[2] الرحمن » .
فقال : قال الزهري : على رسول الله ﷺ البلاغ ومنا التسليم .
قال : أمروا حديث رسول الله ﷺ على ما جاء .
وحُدثت عن معتمر بن سليمان ، عن أبيه ، أنه قال : كانوا يكرهون تفسير حديث رسول الله ﷺ بآرائهم كما يكرهون تفسير القرآن برأيهم .
وقال الهيثم بن خارجة : سمعت الوليد بن مسلم يقول : سألت الأوزاعي ، وسفيان الثوري ومالك بن أنس ، والليث بن سعد ، عن هذه الأحاديث التي فيها الصفة والرؤية والقرآن ؟ فقال[3]: أمروها كما جاءت بلا كيف . انتهى .

٢ ـ وقد يسمون النسخ علة :
ففي العلل ١/٤٩ (١١٤) قال : سمعت أبي وذكر الأحاديث المروية في :« الماء من الماء » حديث هشام بن عروة ، عن أبي أيوب[4]، عن أبي بن كعب، عن النبي ﷺ. وحديث شعبة عن الحكم ، عن أبي صالح ، عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي ﷺ في :« الماء من الماء ».
فقال : هو منسوخ ، نسخه حديث سهل بن سعد عن أبي بن كعب .

وفي ١/٩١ (٢٤٦) قال : سمعت أبي يقول : حديث ابن مسعود في التطبيق منسوخ ؛ لأن في حديث ابن إدريس ، عن عاصم بن كليب ، عن عبدالرحمن بن الأسود ، عن علقمة ، عن عبدالله ، أن النبي ﷺ طبق . ثم أخبر سعد ، فقال : صدق أخي ، كنا نفعل ثم أمرنا بهذا ، يعني بوضع اليدين على الركبتين .

---

(١) أي قرابة مشتبكة كاشتباك العروق ، وأصل الشِجنة بالكسر والضم : شعبة في غصن من غصون الشجرة (النهاية ٢/٤٤٧) .

(٢) الأصل في الحَقْو : معقد الإزار ، وجمعه أُحْقٍ وأحْقاء ، ثم سمي به الإزار للمجاورة (النهاية ١/٤١٧) .

(٣) كذا في المطبوع والنسخ الخطية ، ولعل الصواب :« فقالوا » . أو أن الصواب :« وكلهم قال » ، كما جاء في تخريج هذا الأثر في بعض المصادر . انظر الإبانة (الرد على الجهمية ٣/٢٤٢) .

(٤) وقع في المطبوع :« هشام بن عروة يعني عن أبيه زياد ، وما أثبته من نسختي تركيا ، وتشستربتي .

وكما هو مشهور فقد سمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث[(١)].

٣ ـ وقد يدخلون في كتب العلل استنباطهم لحكم فقهي قد يكون غريباً :
ففي العلل ١/٤٠٦ (١٢١٧) قال : سمعت أبي ذكر حديث حماد ، عن عبيدالله بن عمر ، عن نافع ، أن عمر كتب إلى أمراء الأجناد أن مُروا أهل المدينة أن يقدموا على نسائهم أو يطلقوهن ، فإن طلقوهن فليبعثوا إليهن بنفقة ما مضى .
قال أبي : نحن نأخذ بهذا في نفقة ما مضى . انتهى .

وقد يذكرون آرائهم الفقيهة اثناء بعض المسائل ، بعد ذكرهم لعلل الحديث :
انظر ١/٥١ (١٢٤)، و١/٤٤٩ (١٣٥٠) ، و١/٤٧٨ (١٤٣١)، وغيرها .

٤ ـ أنهم قد يذكرون ما وقع فيه التصحيف في كتب العلل :
ففي علل ابن أبي حاتم ١/٤٤٦ (١٣٤١) قال : سمعت أبي ، وحدثنا عن جندل بن والق عن عبيدالله بن عمرو ، عن عبدالكريم ، عن نافع ، عن ابن عمر :« أن النبي ﷺ رجم يهودياً ويهودية حين بدأ حمد الله » .
قال أبي : كذا قال جندل . وإنما يروى :« حيث تحاكموا إليه ».

---

(١) كذا ذكره ابن الصلاح في علوم الحديث (ص ٨٤) ، وتابعه غير واحد .
ولم أجد نص الترمذي على ذلك صراحة ، والذي يظهر لي أن مرادهم بذلك ما ذكره الترمذي في أول كتاب العلل الصغير من قوله : جميع ما في هذا الكتاب من الحديث معمول به ، وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين ؛ حديث ابن عباس أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة ، والمغرب والعشاء ، من غير خوف ولا سقم . وحديث النبي ﷺ أنه قال :« إذا شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد في الراعة فاقتلوه » ، وقد بينا علة الحديثين جميعاً في هذا الكتاب (يعني كتاب السنن) . انتهى .
قلت : وعند مراجعة كلامه علي الحديث الثاني ، وهو في السنن ١/٤٨ ، رقم ١٤٤٤ ، نجد أنه ذكر من رواه ، ولم يذكر له علة ظاهرة ، إلا ما ذكره من أنه منسوخ .
وإلى ذلك أشار ابن رجب في شرحه للعلل ١/٣٢٤ ، حيث قال : وقوله « قد بينا علة الحديثين جميعاً في الكتاب » فإنما بين ما قد يستدل به للنسخ ، لا أنه بين ضعف إسنادهما .

وفي ٧٠/٢ ، قال أبي : كان ابن أبي سريج يقول : عن محمد بن ربيعة، أو سعيد بن محمد عن أبي عمرو وأبو أسباط بن محمد ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، في قوله :﴿ إن أصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون ﴾ . تفسيره عن ابن عباس قال : افتضاض الأبكار . فقال ابن أبي سريج وصحف ، فقال : ضرب الأوتار . وإنما هو : افتضاض الأبكار .

وفي ٤٠٦/٢ (٢٧٢٥) قال : سمعت أبا زرعة يقول : حدثنا النفيلي بحديث زهير عن الأسود بن قيس ، عن ثعلبة بن عباد ، عن سمرة بن جندب ، في قصة الدجال ، فلما بلغ : « فإنه يختم عليه بسيء عمله » قال النفيلي : صحف أحمد بن يونس في هذا الحديث ، فقال :« بشيء » وإنما هي :« بسيء عمله » .
قال أبو زرعة : وفرح بما أخطأ أحمد بن يونس فرحاً شديداً .

وفي ٥٢/٢ (١٦٤١) قال ابن أبي حاتم : سئل أبو زرعة عن حديث رواه قبيصة ، عن الثوري ، عن زيد بن أسلم ، عن عياض بن عبدالله ، عن أبي سعيد قال :« كنا نورثه على عهد رسول الله ﷺ »، يعني الجد .
فقال أبو زرعة : هذا أخطأ فيه قبيصة ؛ إنما هو :« كنا نؤدي صدقة الفطر على عهد رسول الله ﷺ » .
وأوضح ذلك ابن رجب في شرح العلل ٤٢٨/١ ، فقال : وروى بعضهم حديث : كنا نؤديه على عهد النبي ﷺ ـ يريد زكاة الفطر ـ ، فصحف :« نؤديه » ، فقال :« نورثه »، ثم فسره من عنده فقال :« يعني الجد ».
ثم قال ابن رجب : كل هذا تصرف سيء ، لا يجوز مثله .

وفي علل الدارقطني ١٦٤/١١ (٢١٩٧) : وسئل عن حديث همام بن منبه عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ :« النار جبار » . فقال : يرويه عبدالرزاق ، عن معمر ، عن همام ، عن أبي هريرة . قال إسحاق بن إبراهيم بن هاني ، عن أحمد بن حنبل : إنما هو : « البئر جبار » ، وأهل صنعاء يكتبون « النار » بالياء[1]، على الإمالة لفظهم ، فصحفوا على عبدالرزاق :« البئر » بـ :« النار » ، والصحيح :« البئر » .

---

(١) وقع في المطبوع من العلل : « بالباء » ، ولعل الصواب ما أثبته ، إذ هو الموافق لسياق الكلام ، وكذا ورد في سنن الدارقطني ١٥٣/٣ ، والله أعلم .

٥ ـ وقد يُعلون الحديث لأن أحد رواته اختصر المتن اختصاراً مخلاً ، أو رواه بالمعنى فلم يؤده كما رواه غيره :

ففي علل ابن أبي حاتم ١/١٦٠ (٤٥٣) : سمعت أبي يذكر حديث عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس أن النبي ﷺ أشار في الصلاة بأصبعه .

قال أبي : اختصر عبدالرزاق هذه الكلمة من حديث النبي ﷺ أنه ضعف فقدَّم أبا بكر يصلي بالناس ، فجاء النبي ﷺ ، فذكر الحديث .

قال أبي : أخطأ عبدالرزاق في اختصاره هذه الكلمة ؛ لأن عبدالرزاق اختصر هذه الكلمة وأدخله في باب من كان يشير بأصبعه في التشهد ، وأوهم أن النبي ﷺ إنما أشار بيده في التشهد ، وليس كذاك هو ... الخ .

وفي علل الترمذي ١/١٤٣ : قال الترمذي : حدثنا الفضل بن سهل الأعرج البغدادي ، قال : نا يحيى بن غيلان ، نا يزيد بن زريع ، عن سليمان التيمي ، عن أنس بن مالك ، أن النبي ﷺ إنما سمل[1] أعينهم لأنهم سملوا أعين الرعاة .

سألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه .

قال أبو عيسى : ولا أعلم أن أحداً ذكر هذا الحرف إلا هو . انتهى .

ورواه في السنن ١/١٠٧ (٧٣) ، وقال : حديث غريب لا نعلم أحداً ذكره غير هذا الشيخ عن يزيد بن زريع وهو معنى قوله : ﴿ والجروح قصاص ﴾ .

٦ ـ وقد يدخلون في كتب العلل الاستفهام عن أحد الرواة الواردين في الإسناد ، من هو وهل هو ابن فلان أو ابن فلان ، فقط ، وقد لا يكون في هذا الحديث علة :

انظر على سبيل المثال المسائل رقم (٢٩٥ ، ٣٤٩ ، ٤٢٤ ، ٦٦٠ ، ٦٩٣ ، ١١٠٨ ، ١١٦٦ ، ١٢٦٠ ، ١٤٥٩ ، ١٤٦٥) .

أو السؤال عن نسبه فقط : انظر ٢/٧٥ (١٧١٨) . و ٢/٣٥٨ (٢٥٩٣) .

أو في تعيين المبهم ، انظر ٢/٤١٠ (٢٧٤٠) .

أو في تسمية من ورد في الإسناد بكنيته ، وقد يكون صحابياً ، كما في علل الترمذي ١/٥٠٨ ، ٥٣٧ ، و٢/٧٠٣ ، ٨١٢ .

---

(١) أي فقأها بحديدة محماة أو غيرها .(النهاية ٢/٤٠٣) .

وانظر أيضاً ما ورد على هذا النحو في القسم المحقق في الفصل الثالث .
أو أن فلاناً لم يسمع من فلان ، فقط : انظر ١/٥٤ (١٣٨) ،
وله أمثلة أخرى ستأتي في الفصل الثالث .

ولعل دخول ما تقدم في العلل ، لما وجد في بعض الصور من اشتباه اسم الثقة بالضعيف ، أو دفع ضعف الإسناد الذي فيه مبهم بمعرفته ، ونحو ذلك .

٧ ـ كما يوردون كثيراً من الأحاديث التي تفرد بها أصحابها ، ولا علة لها سوى ذلك ، وقد تكون صحيحة ، انظر (٣٢٣) ، وسيأتي له أمثلة كثيرة في الفصل الثالث .
وله أمثلة كثيرة في علل الترمذي ، انظر مثلاً : ١/٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٥٠٤ ، ٥١٠ ، وغيرها.
بل وأحياناً يوردون ما تفرد به الصحابي ، انظر علل الترمذي ٢/٦٣٥ ، ٦٨٢ ، ٨١٢ .

٨ ـ وقد يذكرون في أحاديث العلل أن حديثاً ما أصح ما ورد في الباب :
انظر ١/٤٣ (٩٣) .
ويقصدون به في الغالب أنه أقل ضعفاً ، ولهذا النوع أمثلة كثيرة في علل الترمذي ، ليس هنا مجال حصرها .
أو يذكرون أن هذا الحديث أصح من ذاك الحديث ، انظر (٢٠٤) .

٩ ـ وعلى العكس من ذلك ، قد يذكرون أنه لم يصح في الباب شيء :
انظر (٩٤ ، ٩٩ ، ١٠١)

١٠ ـ أو أنه ليس له أصل : انظر (٣٣٧ ، ٤٧٢) .

١١ ـ أو موضوع (٣٥٤) ، وانظر له أمثلة أخرى فيما سيأتي في الفصل الثالث .

وغير هذا كثير مما سيأتي بيانه مفصلاً في الفصل الثالث ، مما تكون العلة فيه ظاهرة ، كالتعليل بضعف الراوي ، أو إنقطاع الإسناد ، بل وقد تكون غير قادحة ، كتفرد الثقة ، أو تعيين مبهم ، أو نحو ذلك مما سيأتي .

ومما تقدم يتضح أن العلة ليست خاصة بما فيه غموض أو خفاء ، أو أنها كلها قادحة في الحديث ، وغير ذلك مما تقدمت الإشارة إليه ؛ وذلك أننا رأينا من خلال الأمثلة السابقة أنهم قد يعلون بأشياء ظاهرة وواضحة ، وقد لا تكون سبباً في عدم قبول الحديث ، كما نجدهم كثيراً ما يعلون بأمور ظاهرة جداً كضعف الراوي أو الإنقطاع ونحوه مما سيأتي بيانه مفصلاً في الفصل الثالث .

ولما تقدم وللخروج بتعريف يجمع بين الأمور السابقة وبين التعاريف المتقدمة ، يمكن القول بأن العلة يمكن أن تعرف بتعريف عام ، وهو أنها تطلق على كل أمر يُشكل أو يستغرب في الحديث ؛ سواءً كان في السند أو المتن ، ظاهراً كان أم خفياً .

ويمكن تبعاً لذلك أن تقسم إلى قسمين : علة ظاهرة ، وعلة خفية .

فالقسم الأول ، وهو العلة الظاهرة يدخل فيه التعليل بأمور ظاهرة ، كوجود الضعيف في الإسناد أو الإنقطاع ، أو كون الخطأ ظاهراً ، أو غير ذلك ، أو التعليل بالتفرد أو النسخ أو التصحيف ، وغيرها .

وعلى هذا القسم يحمل قول ابن الصلاح[1] : ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه ، من باقي الأسباب القادحة في الحديث ، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف ، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل ، ولذا نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب ، والغفلة ، وسؤ الحفظ ، ونحو ذلك من أنواع الجرح ، وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث ، ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف ، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط حتى قال : من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول ، كما قال بعضهم من الصحيح ما هو صحيح شاذ . انتهى .

كما يدخل فيه تعريف الخليلي وابن خشيش المتقدمين .

وهذا القسم قد يكون قادحاً في صحة الحديث ، كوجود الضعيف في إسناده ، أو الانقطاع ، أو غيره من موجبات الضعف ، وقد لا يكون قادحاً كالتفرد من قبل الثقة من غير مخالفة ، أو تعيين مبهم ، أوتسمية من ورد بكنيته ، أو النسخ ، أو غير ذلك مما تقدم .

---

(١) علوم الحديث (ص ٨٤) .

وأما القسم الثاني فهو العلة الخفية ، وهي التي ينطبق عليها التعريف المشهور للعلة من كونها سبب خفي غامض يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه ، وهذا القسم العلة فيه غير ظاهرة ، وذلك مثل مخالفة الثقة لغيره من الثقات أو نحوه ، مما لا يمكن معرفته والتوصل إليه إلا بعد البحث والتنقيب .

وعلى هذا القسم تحمل بقية التعاريف للعلة والتي تقدم ذكر بعضها .

وهذ القسم الغالب عليه أنه قادح في تلك الرواية المعلولة بعينها ، والله أعلم .

ومع ما تقدم بيانه إلا أن الكثير من العلماء لم يعرفوا العلة إلا بالتعريف الثاني فقط ، وحاولوا تخريج وجود مالا ينطبق عليه هذا التعريف مما تقدم بيانه في القسم الأول ، بقولهم إن هذا التعريف للعلة أغلبي أو نحو ذلك[1]، وذلك لما وجوده من أمثلة تخالف هذا التعريف الذي تبنوه في كتب العلل .

قلت : وهذا الكلام ليس بدقيق تماماً ، فقد قدمت بأن كتب العلل يجب أن تكون نصب أعيننا للخروج بتعريف دقيق للعلة ، والذي وجدناه فيها ليس أمثلة قليلة حتى يقال إن ما ذكروه تعريف أغلبي ، بل وجدنا أمثلة كثيرة ومختلفة لما رجحته من تعريف ، وقد ذكرت بعضها فيما تقدم ، وسيأتي في الفصل الثالث أمثلة كثيرة لأنواع كثيرة أيضاً مما يكون فيها التعليل ليس خفياً ولا غامضاً ، بل ولا قادحاً أحياناً .

بل إن عبارة ابن الصلاح ، والتي تقدم ذكرها ، وكانت أقوال هؤلاء العلما شرحاً لها ، أقول إن عبارته تدل على كثرة هذا الأمر ، لا قلته ، حتى يقال لما عداه أغلبي ، فقد قال : ولذلك نجد في كتب علل الحديث **الكثير** من الجرح بالكذب والغفلة ... الخ . وقال أيضاً : و**كثيراً** ما يعللون الموصول بالمرسل .. الخ .

وذهب الحافظ ابن حجر إلى أمر آخر ، فقال في النكت[2] عند ذكره لكلام ابن الصلاح المتقدم « ثم اعلم أنهم قد يطلقون اسم العلة على غير ما ذكرنا ». قال : مراده أن ما حققه من تعريف المعلول قد يقع في كلامهم ما يخالفه . وطريق التوفيق بين ما حققه

---

(١) انظر فتح المغيث ٢١٨/١ ، توضيح الأفكار ٢٧/٢ ، توجيه النظر ٦٠٢/٢ .

(٢) النكت على ابن الصلاح ٧٧١/٢ .

ما حققه من تعريف المعلول قد يقع في كلامهم ما يخالفه . وطريق التوفيق بين ما حققه المصنف وبين ما يقع في كلامهم أن يقال : إن اسم العلة إذا اطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمى الحديث معلولاً ؛ إذ المعلول ما علته قادحة خفية ، والعلة أعم من أن تكون قادحة أو غير قادحة خفية أو واضحة . انتهى .

قلت : وفي هذا الكلام نظر ، إذ إن كل حديث كانت فيه علة فهو معلول ، وإلا فماذا يسمى .

ولعل الذي دعا الحافظ إلى هذا الكلام هو تبنيه لتعريف ابن الصلاح كغيره من العلماء ولا أدل على ذلك من قوله المتقدم : إذ المعلول ما علته قادحة خفية ...الخ ، فهو يرى أن هذا هو تعريف الحديث المعلول ، وقد تقدم أن هذا ليس بدقيق .

بل إن تبني الحافظ للتعريف المتقدم جعله يذهب إلى إخراج كثير مما هو موجود في كتب العلل من حد الحديث المعلول ، فقال في النكت[1] : قوله (ص): « فالحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها » .

قال الحافظ : قلت : وهذا تحرير لكلام الحاكم في علوم الحديث ؛ فإنه قال : « وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ؛ فإن حديث المجروح ساقط واه ، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات ؛ أن يحدثوا بحديث له علة فتخفى عليهم علته ، والحجة فيه عندنا العلم والفهم والمعرفة » .

قال الحافظ : فعلى هذا لا يسمى الحديث المنقطع مثلاً معلولاً ، ولا الحديث الذي راويه مجهول أو مضعف معلولاً ، وإنما يسمى معلولاً إذا آل أمره إلى شيء من ذلك مع كونه ظاهر السلامة من ذلك . انتهى .

قلت : وهذا دليل آخر على تبني الحافظ لتعريف ابن الصلاح ، وإلا فما الجواب على وجود الأحاديث المنقطعة ، ومن فيها مجهول أو مضعف في كتب العلل ، والتي تقدم ذكر بعضها وسيأتي أمثلة كثيرة لها .

---

(١) النكت ٢/٧١٠ .

والذي يظهر أن اتفاق أكثر العلماء على قصر العلة على القسم الثاني الذي قدمناه ، لعل السبب في ذلك هو تقليدهم لابن الصلاح ، إذ هو أول من ذكره وحرره ، وتابعه من جاء بعده عليه ، وإن كان بعضهم زاد عليه بعض القيود[1] .

علماً بأن الإمام ابن الصلاح إنما وجد في القرن الخامس ، وجلّ كتب العلل إنما ألفت قبله ، فالأولى أن يؤخذ التعريف مما حوته هذه الكتب ، لا أن يُحمل ما فيها على تعريف من تأخر عن زمن مؤلفيها ، إذ هي الأساس والأصل ، وهي التطبيق الفعلي لعلم العلل .

وخلاصة ما تقدم أن يقال إن التعريف المشهور للعلة ، ينطبق على قسم من أقسام العلة ، وهو العلة الخفية ، وهناك قسم آخر ، وهو العلة الظاهرة ، وذلك جمعاً بين الأقوال المتقدمة في تعريف العلة ، وبين ما هو موجود فعلاً في كتب العلل ، والله أعلم .

---

(١) انظر المصادر المتقدمة في تعريف العلة .

ثانياً

أقسام العلة

يمكن أن تقسم العلة إلى أكثر من تقسيم ، وعلى عدة اعتبارت .

فتنقسم باعتبار محلها إلى قسمين .

وتنقسم باعتبار صورها وأجناسها إلى عدة أقسام وصور .

أما القسم الأول ، وهو باعتبار محلها ، فتنقسم إلى علة الإسناد ، وعلة المتن .

كما يمكن تقسيم هذين القسمين باعتبار القدح من عدمه إلى عدة أقسام .

وقد قسم الحافظ ابن حجر[1] العلة على هذا الاعتبار إلى ستة أقسام ، ليس هنا مجال التفصيل فيها ، وذكر أمثلتها ، وسأكتفي بذكرها فقط مراعاة للاختصار ، وهي :

١ ـ أن تقع العلة في الإسناد ، ولا تقدح فيه ولا في المتن مطلقاً .

٢ ـ أن تقع العلة في الإسناد ، وتقدح فيه دون المتن .

٣ ـ أن تقع العلة في الإسناد ، وتقدح فيه ، وفي المتن[2] .

٤ ـ أن تقع العلة في المتن دون الإسناد ، ولا تقدح فيهما .

٥ ـ أن تقع العلة في المتن واستلزمت القدح في الإسناد .

٦ ـ أن تقع العلة في المتن دون الإسناد[3] .

---

(١) انظر النكت ٧٤٧/٢ ، ٧٤٨ .

(٢) جاء هذا القسم في المطبوع من النكت ضمن القسم الذي قبله ، وقد سبقني إلى التنبيه إليه د. عبدالله دمفو في رسالته : مرويات الزهري المعلة ص ٨٣ .

(٣) كذا ذكر الحافظ ابن حجر ، ولعل مراده أنها تقدح في المتن دون الإسناد ، لأن هذا هو الذي يتفق مع التقسيم السابق ، ويؤيد المثال الذي ذكره لهذا القسم .

ولكن الشيخ د. عبدالله دمفو قد استشكل هذا القسم ، وكأنه يرى أنه هو القسم الرابع المتقدم . ولعل منشأ ذلك لغموض عبارة الحافظ ، والله أعلم .

أما التقسيم الثاني ، وهو باعتبار صورها وأجناسها ، فتنقسم إلى عدة صور .

وقد قسمها الحاكم في علوم الحديث إلى عشرة أجناس ، دون تصريح بها و لكنه أورد لكل جنس مثالاً يدل عليه ، ثم جاء بعده البلقيني والسيوطي وغيرهم[1] فعرفوا بكل جنس من خلال الأمثلة التي ذكرها الحاكم ، وسأورد ما ذكره السيوطي في تقسيمه لهذه الأجناس ، تاركاً ذكر الأمثلة مراعاة للاختصار ، وهذه الأجناس ، أو الصور هي :

١ ـ أن يكون السند ظاهرة الصحة ، وفيه من لا يعرف بين أهل الحديث بالسماع عمن روى عنه .

٢ ـ أن يكون الحديث مرسلاً من وجه رواه الثقات الحفاظ ، ويُسند من وجه ظاهره الصحة .

٣ ـ أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي ، ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته .

٤ ـ أن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي ، ويروى عن تابعي يقع الوهم بالتصريح بما يقتضي صحبته .

٥ ـ أن يكون الحديث مروياً بالعنعنة ، وسقط منه رجل دلَّ عليه طريق آخر محفوظ .

٦ ـ أن يختلف على رجل بالإسناد وغيره ، ويكون المحفوظ عنه ما قابل الإسناد .

٧ ـ الاختلاف على رجل في تسمية شيخه أو تجهيله .

٨ ـ أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه ، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة ، فإذا رواها عنه بلا واسطة فعِلتها أنه لم يسمعها منه .

٩ ـ أن تكون ثمَّ طريق معروفة ، ويروي أحد رجالها حديثاً من غير تلك الطريق ، فيقع الراوي عنه في الوهم ، فيرويه من الطريق المعروفة .

١٠ ـ أن يروى الحديث مرفوعاً من وجه ، وموقوفاً من وجه .

ثم قال الحاكم : قد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس ، وبقيت أجناس لم نذكرها ، وإنما جعلتها مثالاً لأحاديث كثيرة معلولة ؛ ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم ، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم .

---

(١) انظر معرفة علوم الحديث (ص ١١٣) ، تدريب الراوي ١/٣٠٤ ، توجيه النظر ١/٦٠٥ .

ثالثاً

المؤلفات في العلل

نظراً لأهمية هذا العلم والحاجة الماسة إليه على مر العصور ، فقد كثرت فيه المؤلفات ، كثرة ملفتة للنظر ؛ بحيث لا يخلو عصر من العصور إلا وفيه أكثر من مؤلف في هذا الفن بل إن العالم الواحد تجد له أكثر من كتاب فيه ، وإن دل هذا على شيء ، فإنما يدل على شدة اهتمام هؤلاء العلماء بهذا الفن ، وتقديرهم لحاجة الناس إليه .

وهذه المؤلفات تختلف في ترتيبها وتبويبها ، فبعضها مرتب على المسانيد ، كعلل الدارقطني ، وبعضها مرتب على الأبواب كعلل ابن أبي حاتم ، وبعضها في علل أحاديث معينة ، أو رواة معينين ، أو في كتاب معين ، أو حديث معين ، وغير ذلك .

ونظراً لكثرة هذه المؤلفات ، ولوجود دراسات سابقة لها ، ممن حاول جمعها ، فسأكتفي بالإشارة إلى ذكر هذه الدراسات ، منعاً للتكرار الذي لا فائدة فيه .

فممن حاول استيعاب هذه المؤلفات د. محفوظ الرحمن في مقدمة تحقيقه لعلل الدارقطني[١] ، فقد أورد حوالي خمسين كتاباً في هذا الفن ، وذكر د. وصي الله عباس في مقدمة تحقيقه لعلل أحمد[٢] ستاً وخمسين كتاباً ، ثم زاد عليهما د. عبدالله بن عبدالمحسن التويجري في مقدمة تحقيقه للقسم الأول من هذا الكتاب[٣] سبعة كتب ، وزاد عليهم د. عبدالله دمفوا في مقدمة رسالته « مرويات الزهري المعلة »[٤] سبعة كتب أيضاً .

كما جمع إبراهيم بن الصديق قدراً لا بأس به في كتابه :« علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لابن القطان »[٥]، ونظراً لعدم توفر هذا الكتاب في الأسواق فإني سأذكر ما زاده على من تقدم ذكرهم ، فمن ذلك :

---

(١) انظر علل الدارقطني ٤٧/١ ، وما بعدها .

(٢) انظر العلل ومعرفة الرجال ٣٩/١ ، وما بعدها .

(٣) انظر ٦٤/١ ، ٦٥ .

(٤) انظر مرويات الزهري المعلة في كتاب العلل للدارقطني ٨٦/١ .

(٥) انظر ٦٨/١ ، وما بعدها ، وقد قسم هذه المؤلفات إلى عدة أقسام .

١ ـ الاستدراك على الصحيحين بالتعليل ، لأبي مسعود الدمشقي (ت ٤٠١) .
قلت : هذا الكتاب هو المعروف بأجوبة أبي مسعود الدمشقي ، وله نسختان خطيتان ، وقد حققه د. إبراهيم الكليب ، ولم ينشر بعد ، وانظره في قائمة المراجع الخطية .

٢ ـ التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين من قبل الرواة عن الشيخين ، أو : قسم العلل من كتاب تقييد المهمل وتمييز المشكل ، لأبي علي الجياني الأندلسي .
قلت : وقد طبع جزء من الكتاب ، وهو ما يتعلق بالأوهام الواقعة من قبل الرواة في صحيح البخاري ، بتحقيق د. محمد صادق آيدن .
وعلمت أن كتاب تقييد المهمل يطبع كاملاً ، ولم يصدر بعد .

٣ ـ أوهام الحاكم في المدخل إلى معرفة الصحيحين ، للحافظ عبدالغني بن سعيد الأزدي (ت ٤٠٩) .
قلت : وقد طبع الكتاب ، بتحقيق مشهور حسن سلمان .

٤ ـ نقع الإقلال والفوائد والعلل في الكلام على أحاديث السنن لأبي داود ، لأبن القطان الفاسي (ت ٦٢٨) .

٥ ـ الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام ، لعبدالحق الأشبيلي ، لابن القطان أيضاً .
قلت : وقد طبع هذا الكتاب مؤخراً ، بتحقيق د. الحسين آيت سعيد .

٦ ـ المستقصية ، لأبي زكريا يحيى بن إبراهيم القرطبي (ت ٢٥٩) ، وهو كتاب استقصى فيه مؤلفه علل الموطأ .

٧ ـ اختلاف أصحاب مالك بن أنس واختلاف رواياتهم عنه ، للحافظ ابن عبدالبر .

٨ ـ أغاليط يحيى بن يحيى الأندلسي في موطأ مالك وروايته عنه ، لأبي عبدالله بن خلفون الأزدي الأندلسي (ت ٦٣٦) .

والمجال واسع جداً لتتبع ما فاتهم ، ومما وقفت عليه عرضاً مما لم يذكره من تقدم :

١ ـ علل حديث الزهري ، لابن أبي عاصم : ذكره مصنفه في الآحاد والمثاني ٥/٤٣٠ .
وهذا الكتاب مما فات أخانا د. عبدالله دمفو في ذكره للكتب التي ألفت حول حديث الزهري .

٢ ـ كتاب العلل ، للحافظ أبي علي عبدالله بن محمد البلخي (ت ٢٩٤) : ذكره الذهبي في السير ١٣/٥٢٩ .

٣ ـ مجلس حديث القهقهة وعلله ، لأبي يعلى الخليلي : ذكره الروداني في صلة الخلف ص ٣٩٨ ، وهو من رواية إسماعيل بن عبدالجبار المالكي عن مؤلفه .

٤ ـ بيان علة الحديث ، لابن الجوزي : ذكره الروداني في صلة الخلف ص ١٤٤ .

ومما وقفت عليه من المؤلفات التي تضمنت الكلام على العلل :

١ ـ الإيماء في أطراف الموطأ ، لأبي العباس الداني ، فهو يشير إلى اختلافات رواة الموطأ ، مما يجعله مصدراً مهما في هذا المجال ، ويوجد له نسخة خطية ، عندي منها مصورة ، وانظره في قائمة المراجع الخطية .

٢ ـ الأحاديث التي خولف فيها مالك ، للدارقطني ، وقد طبع مؤخراً .

٣ ـ غرائب مالك ، وغرائب شعبة ، كلاهما لابن المظفر ، وقد طبع الأول منهما .
وكتب الغرائب كثيرة جداً ، وليس هنا مجال ذكرها كلها .

٤ ـ حديث شعبة والثوري مما أغرب بعضهم على بعض ، للإمام النسائي ، ولم يوجد من هذا الكتاب إلا الجزء الرابع ، وعندي مصورة منه ، وانظره في قائمة المراجع الخطية.

٥ ـ ذكر من لم يكن عنده إلا حديث واحد ، ولم يحدث عن شيخه إلا بحديث واحد ، لأبي بكر الخلال ، وعندي منه مصورة ، وانظره في قائمة المراجع الخطية .

٦ ـ مسند عبدالله بن مسعود ، لابن صاعد ، وهو كتاب جيد في هذا المجال ، حيث يورد الاختلافات في الأحاديث التي يسوقها فيه ، ويستوعب طرقها ، ويوجد الجزء الثاني منه في الظاهرية ، وعندي صورة منه ، وانظره في قائمة المراجع الخطية .

كما ألف عدد من المعاصرين في العلل ، وليس هنا مجال ذكر هذه المؤلفات ، وهي موجودة كلها تقريباً في قائمة المراجع ، فلتراجع هناك .

وكما قدمت فليس من قصدي تتبع جميع المؤلفات في العلل ، فالأمر يطول جداً ، مما ليس هنا مجال استيعابه .

المبحث الثالث

مكانة الكتاب بين كتب العلل السابقة واللاحقة

يكاد يحتل كتاب علل ابن أبي حاتم مكان الصدارة بين كتب العلل المتقدمة عليه ، فهو من أوائل الكتب التي وصلتنا كاملة ، حيث لا يوجد من الكتب التي سبقته مما وصلنا إلا كتابي علل الترمذي الصغير والكبير ، وجزء من علل ابن المديني ، وبعض علل الإمام أحمد وجزء من المسند المعلل ليعقوب بن شيبة ، وجزء من علل الخلال .

والمتأمل لهذه الكتب يلحظ أن كتاب ابن أبي حاتم يعتبر من أجمعها تقريباً ، حيث يقارب عدد مسائله الثلاثة آلاف مسألة ، وكلها في الأحاديث المعللة ، أو المشتبه في إعلالها على عكس كتب العلل للإمام أحمد ، على اختلاف رواتها ، فمعظم الكلام فيها إنما هو في الرجال ، وقليل الكلام فيها على الأحاديث .

وأما كتابا الترمذي ، فالعلل الصغير عبارة عن كتاب من كتب جامعه ، وأما الكبير فقليل بالنسبة لكتاب ابن أبي حاتم ، كما سيأتي في المقارنة بينهما .

وأما كتاب ابن المديني فيتضح من خلال الجزء الذي وصل إلينا أنه ليس خاصاً بالأحاديث المعلة فقط ، وإنما يجمع بين الأحاديث والتراجم .

وأما كتاب يعقوب بن شيبة فهو كتاب واسع جداً ، وهو أوسع من كتاب ابن أبي حاتم ولعله من أوسع كتب العلل على الأطلاق ، ويتضح هذا جلياً من خلال القطعة اليسيرة التي وصلت إلينا ، والتي تمثل الجزء العاشر من مسند عمر بن الخطاب ، كما يتضح هذا أيضاً من وصف العلماء له بذلك ، مما ليس هنا مجال التوسع فيه .

ولكن للأسف فلم يوجد حتى الآن غير هذه القطعة اليسيرة المطبوعة ، ولعل الله أن يهيء لنا غيرها في مستقبل الأيام .

وأما كتاب الخلال فهو من الكتب الواسعة في العلل ، وقد قسمه على الأبواب ، وهو خاص بالأحاديث فقط ، ومعظم مسائله منقولة عن الإمام أحمد .

ولكن للأسف فلم يصلنا منه إلا جزء يسير من المنتخب منه بانتخاب ابن قدامة ، وقد وصلنا من هذا المنتخب الجزء العاشر والحادي عشر ، وهما في ٢٨ ورقة تقريباً ، ويوجد لهما نسخة في الظاهرية حديث ٣٤٨ (١٢ ـ ٢١٩) ، وعندي صورة منها .

ومما تقدم يمكن القول بأن كتاب ابن أبي حاتم يعتبر بالنسبة للكتب المتقدمة عليه من أوسع وأشمل ما وصلنا من كتب العلل تقريباً .

وأما الكتب التي جاءت بعد ابن أبي حاتم فهي كثيرة أيضاً ، ولكن لم يصلنا منها إلا القليل جداً ، ولعل من أهم وأفضل هذه الكتب كتاب علل الدارقطني ، ويعتبر هذا الكتاب من أوسع الكتب التي وصلتنا في العلل ، ومن بينها كتاب ابن أبي حاتم ، كما يتضح ذلك بالمقارنة بينهما ، مما ليس هنا مجال تفصيله .

إلا أن كتاب ابن أبي حاتم امتاز بترتيبه على الأبواب ، وبتقدمه على كتاب الدارقطني .

ومع هذا فنجد في كلٍ من الكتابين ما ليس في الآخر ، فكثيراً ما يتفرد كتاب ابن أبي حاتم بذكر بعض الأوجه التي لا نجد لها ذكراً عند الدارقطني ، وعلى العكس من ذلك ، كثيراً ما نجد بعض الأوجه التي يتفرد بها كتاب الدارقطني ، مما يجعل الباحث لا غنى له عن أي من الكتابين .

وهناك كتب تالية لكتاب الدارقطني ، ولكنها لا تقارن به ، مثل العلل المتناهية لابن الجوزي ، وتلخيصها للذهبي ، وغيرها ، مما ليس هنا مقام تفصيل القول فيها .

وهناك أمورأخرى تبين مكانة هذا الكتاب وتبرز أهميته سيأتي تفصيلها في ذكر مميزات الكتاب ، فلا داعي لذكرها هنا ، ولعل من أهمها كونه اشتمل على علم ثلاثة من أئمة هذا الشأن ، مما لا يشاركه غيره في هذه المزية ، وكذا تفرده بأقوال في الجرح والتعديل ، وطرق للروايات لا نجدها في غيره ، كما يلاحظ من خلال تخريج أحاديث هذا القسم الذي هو موضوع الرسالة ، وغير ذلك مما سيأتي تفصيله .

المبحث الرابع

تسمية الكتاب . وصحة نسبته إلى مؤلفه

تكاد تتفق جميع المصادر التي ذكرت الكتاب أو نقلت منه على أن اسمه كتاب العلل ، أو علل الحديث ؛ فمن خلال تتبع لكتب الفهارس والأثبات ممن ذكر هذا الكتاب ، وكذا الكتب التي نقلت منه ، نجد أنهم يسمونه بعلل ابن أبي حاتم ، أو علل الحديث .

ولا خلاف بين الاسمين فتسميته بالعلل من باب الاختصار ، وهذا أمر درج عليه كثير من العلماء في اختصار اسماء المؤلفات ، ولا سيما ما يشتهر منها بين أهل العلم .

وبهذه التسمية ذُكر في أكثر نسخ الكتاب الخطية ؛ ففي النسخة التيمورية جاء عنوان الكتاب :« كتاب علل الحديث » ، وفي الورقة الأولى :« أول كتاب العلل » ، وجاء في آخر ورقة منها :« آخر كتاب العلل » .

وفي نسخة أحمد الثالث جاء في ورقة العنوان :« كتاب العلل » ، وفي الورقة الأولى منها :« أول كتاب العلل » ، وفي آخر ورقة :« آخر كتاب العلل » ، وكذا جاءت تسميته في أول بعض الأجزاء من تجزئة هذه النسخة . كما وقع في آخر الجزء الأول (ق ١٨/أ) :« يتلوه الجزء الثاني من علل الحديث » .

وهذا يؤكد ما سبق ذكره أن التسميتين لا تعارض بينهما .

وأما نسخة تشستربتي فهي ناقصة من أولها ، ولذا لم يرد فيها العنوان ، ولكن جاء في آخر ورقة منها :« آخر كتاب العلل » .

وأما نسخة دار الكتب المصرية فهي ناقصة من أولها أيضاً .

ومما تقدم يتضح أن جميع التسميات السابقة متطابقة تقريباً .

إلا أنه وقع في ورقة العنوان من نسخة فيض الله :« كتاب العلل وبيان ما وقع من الخطأ والخلل في بعض طرق الأحاديث المروية في السنة النبوية » .

وجاء في الورقة الأولى :« أول كتاب العلل » ، وفي الورقة الأخيرة :« آخر كتاب العلل » ، وكذا جاءت تسميته في أول بعض الأجزاء من هذه النسخة .

وهذا العنوان الأخير الوارد في نسخة فيض الله لم أجد له ذكراً في غير هذه النسخة ، سواءً في النسخ الأخرى ، أوعند من ذكر الكتاب أو نقل منه .

ومع أنه ليس لدينا دليل على أن هذا الاسم من وضع مؤلفه ، إلا أنه يعتبر أكمل دلالة على موضوع الكتاب ، من بقية العناوين السابقة ، إضافة إلى أنه لا تعارض بينه وبين التسمية السابقة ، وغايته أن من سماه في النسخ الأخرى ، أو من ذكر الكتاب باسم العلل ، أو علل الحديث ، إنما اختصره من هذا الاسم الوارد في نسخة فيض الله ، وكما قدمنا فإن من عادتهم اختصار العناوين ، وخاصة إذا كانت طويلة .

ويؤيده أيضاً أن تسميته المختصرة جاءت في ثنايا نسخة فيض الله كذلك ؛ حيث كتبت في بداية كل جزءٍ منها .

وهذا الذي ذهبت إليه يخالف ما ذهب إليه زميلاي قبلي ؛ حيث يريان أن هذه التسمية يحتمل أن تكون زيادة من بعض النساخ أومن تصرف بعض رواة الكتاب[١] .

وما ذهبا إليه لا دليل عليه ، ووروده في النسخ الأخرى ، أو تسميته عند العلماء بغير ذلك إنما هو من باب الاختصار كما قدمنا ، كما إنه لا تعارض بين التسميتين ، والله أعلم .

وأما صحة نسبته للمؤلف فمما لا يكاد يختلف فيه اثنان ؛ فقد جاء في جميع النسخ الخطية أنه من تأليف ابن أبي حاتم ، وكذا ذكره له جميع من ترجم له ، وكذا ذكره مؤلفوا كتب الفهارس والأثبات ، وأيضاً فقد نقل عنه بعض العلماء كثيراً من مسائله وعزوها إلى المؤلف[٢] ، وسيأتي في ثنايا الرسالة الكثير من هذه النقول ، والمتأمل لبعض الكتب المتأخرة يرى كثرة استفادتهم ونقلهم من هذا الكتاب وعزوهم إلى مصنفه ، ومن هذه الكتب على سبيل المثال : نصب الراية للزيلعي ، والتلخيص الحبير لابن حجر ، وكتاب الإمام لابن دقيق العيد ، والبدر المنير لابن الملقن ، والذهب الإبريز للزركشي ، وغيرها .

فهذه الكتب كثيراً ما ينقل مؤلفوها مسائل بأكملها ، ونجدها كما نقلوها في كتابنا هذا .

وعليه فالأمر إذاً من الشهرة والثبوت مما لا مجال للتشكيك فيه .

---

(١) انظر مقدمة د. عبدالله التويجري ص ٦٩ ، ومقدمة د. ناصر العبدالله ص ٥٠ .

(٢) وقد أطال في ذكر بعض هذه النقول زميلي د. ناصر العبدالله ص ٦٢ ـ ٧٠ ، ولم أر فائدة من ذكر هذه المواضع ، مراعاة للاختصار .

المبحث الخامس

موضوع الكتاب

يكاد عنوان الكتاب أن ينبيء عما بداخله ، فموضوعه هو الأحاديث التي اشتملت على علة ما ، على التعريف الشامل المتقدم للعلة ، وإن كانت العلة القادحة ؛ سواءً كانت خفية أم لا ، تكاد تكون معظم مسائل الكتاب .

فقد أورد فيه مؤلفه كثيراً من هذه الأحاديث المعلة ، مما جعله من أكثر الكتب المؤلفة في هذا الشأن ؛ جمعاً لمسائل وأحاديث العلل ، وهذا هو الغالب على مسائل الكتاب ـ أعني إيراده للأحاديث المعلة ـ ، ولكنه أحياناً يذكر الحديث لأجل الكلام عن بعض رجاله وقد تكون المسألة بأكملها في تعيين رجل مبهم أو نحوه ، مما سيأتي مفصلاً .

كما اشتمل الكتاب على أمور أخرى كثيرة ، سيأتي تفصيل القول فيها في بيان مميزات الكتاب ، ومن أهمها :

الكلام على كثير من الرجال ضمن مسائل الكتاب ، وبيان أحوالهم من ناحية التوثيق والتضعيف ، أو تعيين المبهمين منهم ، أو المنسوبين ، وغير ذلك .

وكذا الكلام على الأسانيد انقطاعاً واتصالاً .

أو تصحيح بعض الأحاديث أوتضعيفها ، وغير ذلك مما سيأتي مفصلاً .

وقد سلك مؤلفه فيه طريقة السؤال لشيوخه ، وتقييد اجاباتهم ، مما سيأتي مفصلاً أيضاً.

الفصل الثاني

وفيه ثلاثة مباحث :

١ـ موارد المؤلف في الكتاب

٢ ـ تقويم الكتاب ، وذكر أهم مزاياه .

٣ ـ مقارنة بينه وبين كتاب علل الترمذي الكبير ، بترتيب أبي طالب

المبحث الأول

موارد المؤلف في الكتاب

تكاد تنحصر موارد المؤلف في هذا الكتاب فيما تلقاه مشافهة من شيوخه ، سواءً بعد سؤاله لهم ، أو أثناء مذاكرته لهم ، أو تحديثهم بهذا الحديث أو ذاك بحضوره ، ثم بيانهم لما فيه من علل .

والمتأمل للكتاب يلاحظ أن معظم استفادة المؤلف كانت من أبيه وأبي زرعة ، وعند تتبعي للكتاب كله وجدت أن استفادة المؤلف من أبيه تكاد تكون أكثر من أبي زرعة .

إلا أن المؤلف لم يقتصر عليهما فقط ، فقد سأل غيرهما ، ويأتي شيخه علي بن الحسين ابن الجنيد في المرتبة الثالثة بعد أبيه وأبي زرعة ، وإن كان لا يقارن بأي منهما في عدد الروايات ، فالأسئلة التي وجهها له ابن أبي حاتم قليلة جداً مقارنة بهما ، كما سيأتي .

وأيضاً فقد سأل غير هؤلاء ، وهذا يكاد يكون نادراً في عامة الكتاب ، حيث سأل علي ابن الحسن الهسنجاني مرة ، وسأل محمد بن عوف مرة .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم ، وسأقتصر على ما جاء في القسم المحقق ، وذلك بالنسبة لأبي حاتم وأبي زرعة ، وذلك لكثرة إجابتهما ، كما تقدم :

فأما المسائل التي أجاب عنها ، أو ذكرها أبو حاتم ، فهي كما يلي :

٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥١٥ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٣ ، ٥٣٦ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٦٠ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٧ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦٢٠ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ .

وأما التي أجاب عنها أبو زرعة فهي كما يلي :
٥٠٤ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٦ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٣ ، ٥٥٠ ، ٥٥٩ ، ٥٦١ ، ٥٦٣ ، ٥٦٦ ، ٦٠٧ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٨ ، ٦٣٥ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ .

وهناك أسئلة أجاب عليها أبو حاتم وأبو زرعة معاً ، وهي كما يلي :
٥٣٣ ، ٥٤٦ ، ٥٥٨ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٩٧ ، ٦١٩ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٥ ، ٦٤٤ ، ٦٤٨ .

وهناك أسئلة سألها لأبيه في موضع ، وسألها لأبي زرعة في موضع آخر :
فالمسألة ٥١٢ سأل فيها أبا زرعة . وقد سأل أباه عنها في المسألة ٥٧ .

وأما أسئلته لعلي بن الحسين ، فليس له في القسم المحقق إلا موضعين (٥٥٦ ، ٥٥٧).
ولكن وجدت له في بقية الكتاب عدة مواضع ، وقد يقتصر أحياناً على سؤاله لوحده ، وأحياناً بعد إجابة أبيه أو أبي زرعة ، يذكر سؤاله له .
انظر على سبيل المثال المسائل : (٢٥٣ ، ٤٣١ ، ٧٦٤ ، ٨٧٤ ، ٨٩١ ، ١٠٠٤ ، ١٢٢٧ ، ١٣٧٧ ، ١٥٢٧) ، وغيرها .

كما نقل عن شيخه : علي بن الحسن الهسنجاني ، انظر ٤٨١/١ (١٤٣٨) .

ونقل عن شيخه محمد بن عوف الحمصي ، انظر ٦٦/١ (١٧٥) .

كما إن من موارده في هذا الكتاب بعض مؤلفات شيخه أبي زرعة ، والتي كان يحدثهم بها ويبين علل الأحاديث الواقعة فيها ، وقد وقفت على بعض هذه المؤلفات ، مما صرح ابن أبي حاتم بالاستفادة منها ، فمن ذلك :

قال في ٤٦/١ (١٠٤) : وقد كان أبو زرعة أخرج هذا الحديث في كتاب المختصر عن ابن أبي شيبة ... الخ .

وقال ٤٠٠/١ (١١٩٩) : وحدثنا بهذا الباب في كتاب النكاح بطرق عن معمر .

وقال ٤٧٩/١ (١٤٣٤) : ولم يقرأ علينا في كتاب الشفعة .

وقال ١١/٢ (١٥٠٥) : وقرأ علينا أبو زرعة كتاب الأطعمة فانتهى إلى حديث ... الخ .

وقال ٢٣/٢ (١٥٤٦) : وانتهى أبو زرعة إلى حديث كان حدث به قديماً في كتاب الأطعمة ... الخ .

وقال ٥١/٢ (١٦٤٠) : وانتهى أبو زرعة فيما كان يقرأ من كتاب الفرائض إلى حديث .. الخ .

وقال ٥٣/٢ (١٦٤٦) : وسمعت أبا زرعة وقرأ علينا كتاب الفرائض ، فانتهى إلى حديث .

وقال ٢٨٨/٢ (٢٣٧٠) : سمعت أبا زرعة وانتهى إلى حديث في فوائده ... الخ .

وقال ٣٣٧/٢ (٢٥٣٣) : وكان حدثهم قديماً في كتاب الآداب ، فأبى أن يقرأه .

المبحث الثاني

تقويم الكتاب ، وذكر أهم مزاياه

لقد ترددت كثيراً في كتابة هذا المبحث ، وما عسى أن أقدم فيه ، إذ ليس لطالب علم مبتديء أن يُقَوم مثل كتب هؤلاء الأئمة الحفاظ ، وكيف وهذا الكتاب في فنٍ عويص ودقيق ألا وهو علم العلل ، ولكن لما كان كل عمل بشري معرض للنقص ، وعدم الكمال فإني سأشير إلى أهم ما يمكن أن يلحظ على الكتاب ، وما يتميز به .

وما أذكره في هذا المبحث لا يعدو أن يكون وجهة نظر قابلة للمناقشة .

وأبدأ بمميزات الكتاب فأقول :

لقد تميز الكتاب بعدة مميزات من أهمها :

١ ـ كونه جمع عدداً كبيراً من الأحاديث المعلولة ، والجواب عنها ، وبيان الراجح منها ، حيث بلغ قرابة ثلاثة آلاف مسألة حسب المطبوع ، ولا شك أن هذا العدد ليس بقليل ، وخاصة في هذا الفن الذي قَلَّ من تكلم فيه .

٢ ـ إن هذا الكتاب قد جمع علم ثلاثة من أئمة هذا الشأن ، وفرسان هذا الميدان ، ألا وهم : أبو حاتم ، وأبو زرعة ، وابن أبي حاتم ، إضافة إلى اجابات متفرقة لغيرهم ، كالإمام علي ابن الحسين ، وغيره ، كما تقدم تفصيله في المبحث السابق .

٣ ـ أن هذا الكتاب قد جمع عدداً كبيراً من الأقوال في الجرح والتعديل ، ونحوها ، سواءً من المؤلف أو شيوخه ، وأحياناً يتفرد هذا الكتاب بذكر هذه الأقوال .

وقد جمع هذه الأقوال فالح الشبلي في كتابه : المستخرج من كتاب العلل في الجرح والتعديل ، فبلغت ٦١٤ قولاً ، منها ٢٤ قولاً لم ترد في كتاب الجرح والتعديل للمؤلف ، مما يعطي هذا الكتاب أهمية خاصة في هذا المجال .

بل وجدت من خلال القسم المحقق قولاً لأبي حاتم في النص على عدم سماع أحد الرواة من آخر ، ولم أقف على هذا القول في أي من كتب الجرح والتعديل ، وحتى كتاب المراسيل للمؤلف ، مما كان له الأثر في ترجيح ما ذهب له أبو حاتم ، ومخالفة من ذهب إلى تصحيح الحديث بناءً على عدم وقوفهم على هذا النص ، واستحضاره في موطن الحاجة . انظر على سبيل المثال المسألة رقم ٥٩٦ .

٤ ـ ويتميز هذا الكتاب بأن المؤلف أحياناً يسوق الأحاديث بإسناده ، سواءً منه أو من أحد شيوخه ، مما يجعله مصدراً مهماً من مصادر التخريج الأصلية .

٥ ـ ويتميز الكتاب بذكره لكثير من أوجه الاختلاف ، والتي تفرد بها ، ولا نجد من ذكرها أو أشار إليها غيره ، حتى في كتاب علل الدارقطني مع تأخره عنه وتوسعه في جمع أوجه الاختلاف ، مما جعل هذا الكتاب مصدراً مهماً لمثل هذه الأوجه .

٦ ـ ويتميز الكتاب بذكره لبعض الأحكام على بعض الأحاديث ، ولكن مثل هذه الأحكام قليلة جداً ، حيث لم أقف في القسم المحقق إلا على مثال واحد ، انظر رقم ٥٦٥ .

٧ ـ ويتميز بأن المؤلف أو أحد شيوخه كثيراً ما يحددون مصدر الخطأ ، وهل هو من فلان أو فلان ، ولا شك أن هذا يريح الباحث كثيراً ، وخاصة مع مكانة هؤلاء الأئمة في ميدان علل الحديث ، في مقابل جهلنا لكثير من خفايا هذا العلم .

٨ ـ ويتميز الكتاب بأن مؤلفه قد رتبه على الموضوعات ، مما يقرب الاستفادة منه ، فبمجرد معرفة موضوع الحديث يستطيع الباحث أن يصل إلى بغيته فيه .

وأما الملاحظات على الكتاب فمن أهمها ما يلي :

١ ـ مما يؤخذ على الكتاب أن شيوخ المؤلف كثيراً ما يجملون اجاباتهم ، فيقولون ، هذا خطأ ، أو نحوها ، ولا يحددون ماهو الوجه الصحيح أو الراجح ، وهذا الأمر يكاد يكون سمة مميزة لكتاب ابن أبي حاتم .

٢ ـ ويلاحظ على الكتاب عدم ذكر المؤلف لمتن الحديث كاملاً ، بل وأحياناً لا يذكره أبداً وإنما يشير إلى معناه ، وأحياناً يذكر بعض الحديث من وسطه أو آخره ، مما يجعل الباحث يتعب كثيراً في تحديد الحديث المراد .

ولكن يجاب على هذا بأن الغالب في كتب العلل ليس متن الحديث هو المراد ، وإنما المراد هو الإسناد لو قوع الاختلاف فيه ، ولوكانت العلة في المتن لذكر كاملاً .

٣ ـ ويلاحظ أيضاً على الكتاب عدم التفصيل في أحاديث الكتاب الواحد ، أو إدخال بعض أحاديث الكتاب في غيره ، فالمؤلف مثلاً قد جعل عنواناً للعلل في باب الصلاة ، ولم يفصل ويقسم الأحاديث فيه إلى أبواب ، بل وأحياناً يوجد فيه ما ليس منه كأبواب الطهارة أو غيرها ، وتجده مثلاً قد عنون للزكاة والصدقات ، وللصيام ، ومناسك الحج ، وغيرها ، مع أن كل كتاب منها يمكن تقسيمه إلى أبواب كثيرة ، وهذا مما يجعل الباحث لا يجد الحديث المراد بسهولة .

٤ ـ ويلاحظ على الكتاب تكرار بعض المسائل فيه في أكثر من موضع ، وأحياناً تتكرر عدة مرات ، وقد يكون هذا التكرار أحياناً بمثل المتقدم تماماً دون أي تغيير ، كما سيأتي .

المبحث الثالث

مقارنة بينه وبين كتاب علل الترمذي الكبير

إن المتأمل لكل من كتاب علل ابن أبي حاتم ، وكتاب علل الترمذي ، والذي رتبه أبو طالب القاضي يلحظ أوجها من الاتفاق بين الكتابين ، كما يلحظ أيضاً أوجهاً أخرى من الاختلاف بينهما ، وتميز أحدهما عن الأخر .

وتقدم بيان مميزات كتاب ابن أبي حاتم ، وسيأتي منهجه مفصلاً ، كما إنه ليس هنا مجال تفصيل منهج الترمذي في كتابه ، أو ذكر مميزاته ، ولكن سأحاول أن أشير إلى أهم جوانب الاتفاق والاختلاف بين الكتابين . فمن ذلك :

١ ـ يتفق الكتابان في أن كلاً منهما عبارة عن سؤال من مؤلفه إلى أحد شيوخه أو عدد من شيوخه ، ولكن يتميز كتاب ابن أبي حاتم بأن معظم مسائله لأكثر من شيخ ، حيث كانت لشيخين من مشايخه ، وهما أبو حاتم وأبو زرعة ، وقد يسأل غيرهما كما تقدم .

وأما كتاب الترمذي فأكثر مسائله إنما هي لشيخ واحد ، وهو الإمام البخاري ، وإن كان يسأل غيره أحياناً ، ولكن جل الكتاب قائم على أسئلته للبخاري .

وأما أسئلته لغيره فقليلة جداً ، وممن سألهم من شيوخه غير الإمام البخاري :

الإمام الدارمي ، وقد سأله سبع مرات ، انظر : ١/١٠١ ، ١٥٠ ، ٣٢٨ ، ٣٥٧ . و ٢/٧٩٨ ، ٩٠١ ، ٩٦٤ .

وسأل أبا زرعة الرازي سبع مرات كذلك ، انظر : ١/١٤٧ ، ١٦١ ، ١٨٠ ، ٢٠٩ ، ٢١٨ ، ٤٠٠ ، ٤٣٦ .

وسأل الحسن بن علي الخلال مرة واحدة ، انظر : ١/١١١ .

وسأل إسحاق بن منصور مرة واحدة ، انظر : ١/٣٦١ .

٢ ـ جميع مسائل كتاب ابن أبي حاتم إنما هي من أسئلته لشيوخه ، ولم يتكلم هو عن هذه المسائل لوحده ، وأما كتاب الترمذي فيتميز بأنه قد يسوق الحديث ويبين هو ما فيه من اختلاف أو علة ، من غير أن يسأل شيوخه عنه .

انظر : ١/٩٣ ، ١٥١ ، ٢١٢ ، ٢١٦ ، ٢٢٢ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٢٦١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٤٢٨ ، ٤٤٩ ، ٤٨٧ ، ٥٢٥ .
و٢ /٦٠٠ ، ٧٩٣ ، ٧٩٦ ، ٨٤٧ ، ٨٧٠ ، ٩٠٨ ، ٩٢١ ، ٩٣٤ ، وغيرها كثير .

إلا أنه أحياناً قد يسوق الحديث بسنده ولا يذكر فيه شيئاً ، ويكون قد تكلم عنه في السنن . انظر : ١/١١٧ ، و٢/٦٤٣

٣ ـ وأما ترتيب الكتابين فكلاهما مرتب على الأبواب الفقهية ، ولكن كتاب ابن أبي حاتم كان ترتيبه من صنع مؤلفه ، وأما كتاب الترمذي فكان ترتيبه من صنع أبي طالب القاضي ، وقد رتبه على أبواب جامع الترمذي .

ويتميز ترتيب أبي طالب بدقة تبويبه وتفصيله للكتب والأبواب ، وجعل عنوان لكل مسألة أو مسألتين تقريباً ، في حين أن كتاب ابن أبي حاتم قد يعنون بموضوع كتاب ما ، كالصلاة مثلاً ، ويدخل فيه جميع ما يتعلق بها ، وقد يذكر ما ليس منها كالوضؤ ونحوه ، بينما لا نجد مثل هذا عند أبي طالب ، حيث قسم كتاب الصلاة إلى أبواب كثيرة جداً .

٤ ـ يتفق الكتابان في أن مؤلفيهما قد يسوقان الأحاديث بأسانيدهما ، إلا أن كتاب الترمذي يتميز بكثرة الأحاديث التي يسندها ، على عكس كتاب ابن أبي حاتم .

٥ ـ ويتفق الكتابان في أن مؤلفيهما قد يعقبان على كلام شيوخهم إما بالتفصيل أو غيره ، وسيأتي أمثلة ذلك عند ابن أبي حاتم ، وكذا هو عند الترمذي أيضاً .
انظر على سبيل المثال ١/٨٠ ، ٩٣ ، ١٠١ ، ١٢٢ ، ١٣٦ ، ٢٠٠ ، ٣٦٧ ، وغيرها .

٦ ـ يتميز كتاب ابن أبي حاتم بكثرة مسائله ، حيث قارب الثلاثة آلاف مسألة ، على العكس من كتاب الترمذي فهو قليل جداً مقارنة مع كتاب ابن أبي حاتم ، حيث بلغ حسب ترقيم محققه حوالي أربعاً وعشرين وأربعمائة باب ، وغالب الأبواب لا يتضمن إلا مسألة واحدة ، وبعضها مكرر ، والبعض فيه مسألتان ، والقليل منها يتجاوز ذلك .

٧ ـ معظم مسائل كتاب ابن أبي حاتم يكون السؤال والجواب عن اختلاف الرواة على مدار ما ، وبيان أي الأوجه أرجح ، وأما كتاب الترمذي فكثير من مسائله إنما هي لبيان حال الحديث من صحة وضعف ، أو لانقطاع في إسناده ، أو تفرد راويه ، أو حال بعض رواته ، أو نحو ذلك ، وإن كان فيه جملة كبيرة أيضاً على نحو ما في كتاب ابن أبي حاتم .

٨ ـ ويتفرع عن هذا أن كتاب الترمذي يتميز ببيان حكم كثير من الأحاديث من إمام المحدثين الإمام البخاري ، مما يجعله مصدراً نفيساً في هذا المجال ، وقد لا توجد هذه الأحكام في غير كتاب الترمذي ، في حين يكاد يخلو كتاب ابن أبي حاتم من هذه الميزة .

٩ ـ ويتفرع عنه أيضاً تميز كتاب الترمذي بجمعه لجملة وافرة من أقواله ، وأقوال الإمام البخاري في الرجال مما لا نجدها في غير كتابه ، ويفوق كتاب ابن أبي حاتم مقارنة بعدد مسائله ، فكثير من مسائل كتاب الترمذي لا تخلو من قول للإمام البخاري في أحد رجاله ، أو لبيان أن فلاناً لم يسمع من فلان ، أو اثبات الصحبة لأحد الصحابة ، ونحو ذلك ، في حين نجد أن مثل هذا لا يكاد يكون سمة مميزة لكتاب ابن أبي حاتم ، فالرجال الذين تكلم هو أو أحد شيوخه تعتبر قليلة بالنسبة لعدد مسائل الكتاب .

الفصل الثالث

منهج المؤلف في الكتاب

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : ترتيب المؤلف للكتاب

المبحث الثاني : الصناعة الحديثية في الكتاب

المبحث الأول

ترتيب المؤلف للكتاب

إن المنهج العام الذي سار عليه المؤلف في ترتيب الكتاب هو الترتيب حسب الموضوعات .

وليس له منهج واضح غير هذا المنهج ، إلا أنه يمكن بتتبع الكتاب أن يقف الباحث على نوع من الترتيب داخل الأبواب ، وعلى بعض الملاحظات على هذا الترتيب ، ومدى التزام المؤلف به ، فأقول وبالله التوفيق :

لقد قدم المؤلف أولاً لكتابه بمقدمة قصيرة بين فيها أهمية علم علل الحديث ، والحرص على تعلمه ، وعدم معرفة الكثيرين لهذا الفن الدقيق ، وذلك من خلال أقول بعض الأئمة والتي ساقها بإسناده إليهم ، وفيها بعض ما تقدم .

ثم بدأ بعد ذلك بسرد مادة الكتاب ، مقسماً له على الأبواب ، فبدأ بما روي في الطهارة ، ثم الصلاة ، وهكذا .

إلا أنه لم يقسم كتاب الصلاة مثلاً إلى أبواب تيسر البحث فيه إلا في مواضع قليلة ، فنراه قد أفرد باباً في الوتر ، ثم الأذان ، ثم الاستسقاء ، ثم السهو ، ثم الجمعة .

على أن هذه الأحاديث الواردة في هذه الأبواب ، ليست هي جميع ما في الكتاب مما يمكن أن يدخل في هذا الباب المعنون له ؛ وذلك أنا نجده قد أفرد الوضوء بباب مستقل ، ومع هذا ذكر بعض ما يتعلق بالوضوء ضمن باب الصلاة .

ونجده أيضاً قد يدخل في الباب ما ليس منه ، فمثلاً ذكر أحاديث تتعلق بالعيد ضمن باب الجمعة ، وهكذا .

وأحياناً يذكر المسألة في موضعين مختلفين ، فمثلاً المسألة رقم ٥٦٢ وهي في السهو ، ذكرها في باب السهو ، وهو قد ذكرها قبل في الصلاة ، برقم ٤٩٩ ، وغيرها كثير .

وأما ترتيبه للمسائل في الباب الواحد فلا نجد لها ضابطاً واحداً ، فقد يذكر مسألة تتعلق بباب معين من أبواب الصلاة ، ثم يذكر بعدها مسألة أخرى من باب آخر ، ثم يعود للباب الأول بعد مسألة أو أكثر ، وهكذا .

إلا أنه يلاحظ أنه أحياناً يرتب بعض المسائل حسب رواتها ، فنراه يجمع الأحاديث التي من رواية راوٍ واحد ، أو رواة معينين عن بعضهم ، أو يكون الاختلاف على مدار واحد فيوردها معا ، ويتبعها ببعض .

فمثلاً المسائل : ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، كلتاهما من رواية يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة .

والمسائل : ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، كلها من رواية حيوة عن بقية .

والمسائل : ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، كلها من رواية ابن لهيعة .

والمسائل : ٦٣٦ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، كلها من رواية ابن وهب عن ابن لهيعة . وهكذا .

كما نلاحظ أنه أحياناً يجمع المسائل التي سألها لأبيه مع بعضها ، ويجمع المسائل التي سألها لأبي زرعة مع بعضها ، والمسائل التي سألها لهما معاً .

فالمسائل : ٥٧٥ ـ ٥٨١ ، و ٥٨٤ ـ ٥٩٦ ، كلها من سؤاله لأبيه .

والمسائل : من ٥٠٥ ـ ٥١٣ ، و من ٥٢٤ ـ ٥٣٥ ، كلها من سؤاله لأبي زرعة .

والمسائل : ٥٦٨ - ٥٦٩ ، و ٥٧٣ - ٥٧٤ ، و ٥٨٢ - ٥٨٣ ، و ٦٢١ - ٦٢٢ ، كل هذه من سؤاله لأبيه وأبي زرعة معاً . وهكذا في بقية الكتاب .

كما إن الغالب على مسائل الكتاب أن المصنف يسأل شيوخه عن حديث واحد ، ولكن أحياناً قد يسأل عن حديثين معاً . انظر على سبيل المثال المسألة ٥٨٦ .

المبحث الثاني

الصناعة الحديثية في الكتاب

وفيه مطالب :

١ ـ طريقته في سياق الأسانيد عند طرح السؤال ، وطريقة شيوخه في الإجابة

٢ ـ طريقته في سياق المتون عند طرح السؤال ، وطريقة شيوخه في الإجابة .

٣ ـ تعقيبه على كلام شيوخه بالتفصيل أو الاستيضاح أو المعارضة .

٤ ـ طريقة المؤلف وشيوخه في الكلام على الحديث وتعليله ، والمصطلحات التي أطلقوها على العلة ، مع شرح هذه المصطلحات وذكر مدلولها من خلال الأمثلة المتعددة .

٥ ـ نماذج يتبين من خلالها رسوخ قدم هؤلاء الأئمة في علم علل الحديث .

٦ ـ منهج المؤلف وشيوخه في الكلام على الرجال .

المطلب الأول

طريقته في سياق الأسانيد عند طرح السؤال

وطريقة شيوخه في الإجابة

من خلال استعراضي للكتاب عامة ، وهذا القسم المحقق خاصة ، تبين لي أن المؤلف وشيوخه لم يتقيدوا بطريقة واحدة في سياق الأسانيد ، وقد سلكوا في ذلك عدة طرق ، ومن ذلك :

١ - الغالب على مسائل الكتاب عموماً ، والقسم المحقق خصوصاً ، أن المؤلف وشيوخه لا يسوقون الإسناد منهم كاملاً إلى النبي ﷺ ، ولهم في ذلك عدة طرق أيضاً :

أ - فقد يكتفون بمن فوق المدار الذي عليه الاختلاف ، ويذكرون بقية الإسناد ، وهذا هو الغالب :
انظر على سبيل المثال :(٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦)، وغيرها كثير .

ب - وقد يذكرون الإسناد ممن هو في طبقة شيوخهم أو من فوقهم ، ولا يكتفون بمن رواه عن المدار ، وإن كان الحمل في الخطأ على الراوي عن المدار ، ولعل ذلك منهم لئلا يُظن أن من دونه أشد ضعفاً منه ، فيحمل الخطأ عليه :
انظر مثلاً : (٥٢٣ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٤٠ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٦١٣) ، وغيرها .

ج - وقد يذكرون الوجه الراجح مثلاً من المدار نفسه ، ولا يذكرون من رواه عنه كذلك ، كأن يكون الاختلاف على مالك مثلاً ، ويسأل ابن أبي حاتم عن رواية القعنبي عن مالك له على وجه ، فيقول : إنما هو مالك عن فلان كذا ، ولا يذكر من رواه عن مالك على هذا الوجه .
انظر مثلاً :(٥٠٤ ، ٥١٤ ، ٥١٧ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٥٤٠) ، وغيرها .

د ـ وأحياناً يكتفون في الإجابة بذكر الوجه الراجح عن الصحابي فقط .
انظر : (٥١١ ، ٥١٦ ، ٥٢٩ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ، ٥٩٩ ، ٦٥٢) .
وسيأتي أن هذا منهم يكون في الغالب خروجاً من خلافات كثيرة دون الصحابي .

هـ ـ وأحياناً بذكر التابعي والصحابي فقط .
انظر : (٥٢٠ ، ٥٢٣ ، ٦١٤) .

٢ ـ وأحياناً يسوق المؤلف أو شيوخه إسنادهم كاملاً في الحديث المختلف فيه ، وهذا مما أعطى الكتاب أهمية أخرى غير كونه كتاب علل ، وذلك أنه أصبح مصدراً من مصادر التخريج الأصلية .
ولهم في ذلك منهجان :

أ ـ قد يسوق المصنف الإسناد منه مباشرة فيقول: حدثنا أبي ، أو حدثنا فلان ... الخ ، وهذا يكون في الغالب في تصديره للمسألة ، وأحياناً في تعقيبه على إجابة شيوخه :
انظر : (٥٠٥ ، ٥٠٩ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٤٥ ، ٥٥٠ ، ٥٥٧ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٧٢ ، ٥٩٣ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٤٨) .

ب ـ وأحياناً قد يسوق الإسناد من أبيه ، أو أبي زرعة ، ولا يصرح بتحديثه له ، وإن كان هذا له حكم الاتصال أيضاً ، وهذا في الغالب يكون عند إجابتهما على سؤاله :
انظر : (٥١٣ ، ٥٢٨ ، ٥٤٦ ، ٦١٨ ، ٦٢٦) .

٣ ـ في الغالب يكون السؤال بذكر إسناد أحد الأوجه ، وتكون الإجابة بذكر وجه آخر هو الصحيح ، وهذا كما قلت هو الغالب على مسائل هذا القسم :
انظر مثلاً :(٥٠٢ ، ٥٠٦ ، ٥١٢ ، ، ٥١٣ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧) وغيرها .

٤ ـ ولكن أحياناً قد يسأل المصنف شيوخه بذكره هو لأوجه الخلاف جميعاً ، وتكون إجابتهما بتحديد الوجه الراجح من الأوجه المذكورة ، أو بيان أن أحد الأوجه وهم .
انظر : (٥٠٦ ، ٥٠٩ ، ٥٢٤ ، ٥٥٧ ، ٥٦٤ ، ٦٠١ ، ٦٥٠ ، ٦٥١) .

٥ ـ في الغالب يكون السؤال عن وجه واحد من الاختلاف ، ولكن قد يذكر ابن أبي حاتم وجهان أو ثلاثة ، وأحياناً أربعة أوجه أو أكثر :
فأما المسائل التي ذُكر فيه وجهان ، فهي كثيرة ، انظر على سبيل المثال : ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣٣ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، وغيرها .
و من المسائل التي ذكر فيها ثلاثة أوجه : ٥٢٤ ، ٥٥٧ .
و من المسائل التي ذكر فيها أربعة أوجه : ٥٣٥ ، ٦٥٠ .
وقد يذكرون أكثر من ذلك ، ولم أقف في هذا القسم المحقق على شيء من ذلك و لكن يوجد في بقية الكتاب عدة أمثلة ، انظر (٧٧١ ، ٧٧٦ ، ١١٩٤ ، ١٢٧٧ ، ١٢٨١) .
وهذه في الغالب إذا كان الاختلاف على أكثر من مدار .

٦ ـ في الغالب يكون السؤال عن وجه واحد ، وتكون الإجابة بذكر الوجه الراجح والمخالف لهذا الوجه المسؤل عنه ، ولكن أحياناً يذكر أبو حاتم أو أبو زرعة أوجهاً أخرى أثناء الإجابة غير التي ذكرها ابن أبي حاتم ، ثم يذكران الوجه الراجح منها :
انظر : (٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥١٧ ، ٦١٩) .

٧ ـ في أكثر الأحيان يقتصر المؤلف على ذكر وجه ، أو وجهين من الخلاف ، وأحياناً ثلاثة أوجه ، ونادراً أربعة أوجه ، كما تقدم ، ويذكر شيوخه في الإجابة وجهاً أو جهين راجحين مع أن هناك أوجهاً أخرى على نفس المدار ولا يذكران هذه الأوجه ، وأحياناً يكون ما أغفلوه راجحاً ، وما ذكرته من اغفالهم لبعض الأوجه يكاد يكون في معظم القسم المحقق فقليلة جداً المسائل التي لم أقف فيها إلا على الأوجه التي ذكروها ، ولعل هذا ليس جهلاً منهم بهذه الأوجه ، ولكن اقتصاراً منهم على الوجه الراجح لديهم ، أو على ما رأوا حاجة ما سة إليه في مناسبة السؤال ، والله أعلم .
انظر مثلاً (٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٣٩ ، ٥٥٣) ، وغيرها كثير .

---

٨ ـ وفي مقابل هذا هناك الكثير من الأوجه التي ذكروها ، ولم نقف على من أخرجها ، أو أشار إليها غيرهم ، وهذا لا شك مما يعطي الكتاب أهمية كبيرة .
انظر مثلاً : (٥٢٥ ، ٥٢٨ ، ٥٣٠ ، ٥٣٢ ، ٥٣٨) ، وغيرها كثير .

٩ ـ كثيراً ما يكون السؤال والجواب في الاختلاف على مدار واحد ، ولكن أحياناً يكون على أكثر من مدار ، فيذكرون الخلاف على الزهري مثلاً ، وعلى أحد الرواة عن الزهري.
ولم أقف له في هذا القسم المحقق إلا على مثال واحد ، وهو المسألة : (٥٣٥) .
وله في بقية الكتاب أمثلة كثيرة انظر : (٧٧١ ، ٧٧٦ ، ١١٩٤ ، ١٢٧٧ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٨) ، وغيرها .
وأمثلته في علل الدارقطني كثيرة لا تحصى .

١٠ ـ في الغالب تكون الإجابة بذكر الأوجه الراجحة عن الراوي الذي عليه المدار ، بغض النظر عن شيخه ، ولكن أحياناً لا يذكرون من أوجه الاختلاف إلا ما كان من رواية الراوي الذي عليه المدار عن شيخ معين ، مع أن هناك أوجها من الاختلاف عليه عن غير هذا الشيخ ، وللحديث نفسه .
كأن يكون السؤال عن رواية مالك عن نافع عن ابن عمر ، فيكون الجواب بذكر الراجح من رواية مالك عن نافع فقط ، مع وجود أوجه أخرى من الاختلافات من رواية مالك ، ومن حديث ابن عمر ، ولكنها ليست من رواية نافع .
انظر (٥٢٨ ، ٥٤١ ، ٥٦٧) .

المطلب الثاني

طريقته في سياق المتون عند طرح السؤال وطريقة شيوخه في الإجابة

لا شك أن معرفة متن الحديث ودرجته ، قبولاً ورداً ، هو المقصد الأساسي من الأسانيد عموماً ، ولكن المتتبع لكتب العلل ، وكتاب ابن أبي حاتم خاصة يلاحظ أنهم لا يولون المتن اهتماماً مماثلاً لما يولونه للإسناد ، وهذا في الغالب لأن الاختلاف والعلة إنما تكون في الأسانيد ، ولكن لو كانت العلة في المتن فإنهم قد يذكرونه كاملاً ، ويذكرون اختلاف المتون لكل وجه .

ومن خلال القسم المحقق تبين لي أن للمؤلف وشيوخه عدة طرق في ذلك :

١ ـ ففي الغالب يذكر المؤلف طرف الحديث ، بما يفهم الباقي منه ، ثم يقول : فذكر الحديث ، أو : الحديث ، ونحوها :

انظر : (٥٦١ ، ٥٩٨ ، ٦٠٢ ، ٦٠٥ ، ٦٣٠ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٥) .

٢ ـ وقد يذكر طرف الحديث ويسكت عن اكماله لطوله أو غير ذلك ، ولا يذكر شيئاً يدل على ذلك :

انظر : (٥٠٣ ، ٥٦٠ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٨١ ، ٦٠١).

٣ ـ وقد يذكر أول الحديث ، ثم يقول ، وذكر الحديث ، وفيه كذا ، أي يذكر موضع الشاهد من الحديث من وسطه أو آخره ، ويذكر بقية الحديث :

انظر : (٦٠٧) ، وغيرها .

٤ ـ وقد يذكر أحياناً أخرى متن الحديث ، وقد لا يكون له علاقة ظاهرة بأوله :
انظر (٦٣٥) ففيها قال : عن أبي هريرة قال : قالوا لرسول الله ﷺ : أصحاب الحمر ؟
قال : لم ينزل علي في الحمر شيء .
وهذا هو آخر الحديث ، وأول الحديث :« الخيل لثلاثة ، لرجل أجر ، ولرجل وزر ... » .

٥ ـ وأحياناً يذكر أول متن الحديث ثم يحيل إلى حديث آخر :
ففي المسألة (٥٩٥) قال : عن أنس : سمعت رسول الله ﷺ يقول :« أتاني جبريل عليه السلام ، وفي يده كهيئة المرآة البيضاء ، فيها نكتة سوداء » مثل حديث أبي اليقضان .
وحديث أبي اليقضان ليس داخلاً في الاختلاف في هذه المسألة ، ولكنه من رواية أنس .

٦ ـ قد يذكر المتن بالمعنى ، ولا يذكر لفظه ، لاشتهاره ، وخاصة عندهم :
انظر مثلاً : (٥٠٢) قال : في القراءة خلف الإمام .
وقال في (٥٨٢) : في غسل يوم الجمعة .

٧ ـ وقد يذكر المتن كاملاً ، وذلك لأمور :
أ ـ إما لأن العلة واقعة في المتن : انظر :(٥٠٧ ، ٥٤٥ ، ٥٥٠).

ب ـ أو أن المتن قصير ولا يحتمل الاختصار :
انظر :(٥٢٩ ، ٥٣٦ ، ٥٤٢ ، ٥٥٥ ، ٥٥٨ ، ٥٦٥ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٦٢٨).

ج ـ وأحياناً لأنه لا يمكن فهم ومعرفة الحديث إلا بسياقه كاملاً ، أو بأن يكون موضع الشاهد من الحديث في آخره ، ولا يمكن فصله عن أوله :
انظر : (٥٢٤ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٥ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٦).

٨ ـ كثيراً ما يكتفون بالمتن الوارد في أول السؤال ، ويذكرون الأوجه الأخرى ، ولا يذكرون فيها المتن ، اعتماداً على المتن السابق ، ولكن أحياناً يذكرون المتن أيضاً في الإجابة وهذا في الغالب إذا كان هذا الوجه الراجح إسناده ومتنه يختلف عن الوجه المسؤل عنه :
انظر : (٥٠٦ ، ٥٥٠ ، ٦٣٨).

المطلب الثالث

تعقيبه على كلام شيوخه بالتفصيل أو المعارضة

لم يقتصر ابن أبي حاتم في تصنيفه لكتاب العلل على مجرد تدوين ما يسمعه من شيوخه فحسب ، ولكنه كثيراً ما يتعقبهما في ما ذكراه ، ولا غرو فهو إمام في هذه الصنعة وتعقباته هذه أعطت الكتاب قدراً من الأهمية ؛ إذ إنه جُمع فيه علم ثلاثة من أئمة هذا الشأن في موضع واحد .

وقد كانت تعقبات ابن أبي حاتم لشيوخه على عدة صور ، وسأذكر ما وقفت عليه في القسم المحقق ، فمن ذلك ما يلي :

١ - قد يؤيد ما ذهبا إليه ويوافقهما في حكمهما ، وأحياناً يذكر حجته في ذلك :
فمن ذلك في المسألة (٥٠٥) ، بعد أن أجاب أبو زرعة ، قال ابن أبي حاتم : وُفق أبو زرعة لما قال ، وحكم لمسدد بما أتى عن عن أبي عوانة بزيادة رجل في الإسناد ، وقد حدثنا أحمد بن سنان ، عن يزيد ... الخ . وذكر إسناده ، بما يوافق حكم أبي زرعة .
وانظر : (٥٢٧ ، ٥٦٣) ، وغيرها .

٢ - وأحياناً يتعقبهما بأنهما قد قصَّرا في بيان العلة ، وأن ما ذكراه من جواب مختصر ، لا يكفي في توضيحها ، فيذكر ما يكشف هذه العلة ويوضحها :
ففي المسألة (٥٠٨) سأل أبو زرعة عن مسألة ، فقال أبو زرعة : هذا الحديث من حديث أبي هريرة وهم . فتعقبه المؤلف ، وقال : لم يشبع الجواب ، ولم يبين علة الحديث بأكثر مما ذكره ، والذي عندي أن الصحيح ما رواه أبان العطار ، عن يحيى ... الخ .
وقال في المسألة (٥٠٩) : لم يكن أخرج أبو زرعة من خالف بشر بن المفضل في روايته عن عمارة بن غزية ، وأحسب أن لم يكن وقع عنده . ثم ذكر إسناده هو .
وفي المسألة (٥٣١)، قال أبو زرعة : هذا وهم عندي . فتعقبه المصنف ، فقال : لم يبين ما الصحيح ، والصحيح عندي ما رواه شعبة وسفيان .. الخ .

وفي المسألة (٥٣٤) ، قال ابن أبي حاتم : لم يبين الصحيح ما هو ، والذي عندي أن الصحيح ما رواه وهيب وخالد .... الخ .

٣ ـ وقد يسأل ابن أبي حاتم شيوخه ، ولا يذكران الإجابة ، فيذكر هو ما ترجح لديه ، وقد يذكر الدليل على ما ذهب إليه : انظر (٥٥٥) .

٤ ـ وقد يكون تعقبه بمراجعتهما في ما ذهبا إليه ، أو سؤاله عما يشكل عليه في إجابتهما ، وهذا يمكن تقسيمه إلى عدة صور :

أ ـ فقد يسأل عن مصدر الخطأ أو الوهم في الوجه المرجوح :
انظر :(٥٦٩ ، ٥٩٧ ، ٦١٨ ، ٦٥٧).

ب ـ وقد يسأل عن أحد الرواة الوارد في إجابتهما ، هل هو فلان أم غيره ، أو الصحيح في اسمه ما هو ، أو حاله ، أو هل ذكره في الإسناد صحيح أم لا ، ونحو ذلك :
انظر :(٥٥٦ ، ٥٨٢ ، ٥٩٥ ، ٦٢١ ، ٦٣٨ ، ٦٤٤) .

ج ـ وقد يذكر لهما وجهاً آخر يراه معارضاً لما ذكراه : انظر : (٥٨٩) .

د ـ وقد يكون بشرحه لبعض الكلمات الغريبة ، أو سؤاله عنها : انظر :(٥٩٠ ، ٦٠٤).

٥ ـ وقد يستدرك عليهما بذكره لأوجه من الخلاف ، لم ترد في السؤال أو الإجابة :
انظر : (٥٣٥) .

٦ ـ وقد يكون تعقبه بتحديده هو لمصدر الخطأ أو الوهم ، فقد يقولان : هذا خطأ ، ويتعقبهما بتحديد ممن الخطأ ، وقد يؤيده قوله بإخراجه للطريق الصحيحة :
انظر :(٥٥٠) .

المطلب الرابع

طريقة المؤلف وشيوخه في الكلام على الحديث وتعليله والمصطلحات التي أطلقوها على العلة

مع شرح المصطلحات وذكر مدلولها من خلال الأمثلة المتعددة

وقد وقفت في القسم المحقق على عدة طرق لهم في الكلام على الحديث وتعليله ، وعلى كثير من المصطلحات التي أطلقوها في ذلك ، وسأذكر أهم ما وقفت عليه منها ، والمراد بها عندهم ، من خلال ما تبين لي من الدراسة :

أولاً : طريقتهم في الكلام على الحديث وتعليله :

لا شك أن معرفة طريقة هؤلاء الأئمة في تعليل الحديث هو بداية الطريق لمن أراد أن يخوض في غمار هذا العلم الدقيق ، وذلك أن هذا العلم لا يكفي فيه الدراسة النظرية الخالية من التطبيق ، بل لا يمكن أن يفهم الطالب كثيراً من جوانب هذا العلم إلا بعد دراسته المفصلة للحديث ، ومعرفة كيفية الترجيح بين الأوجه من خلال ما ذكره هؤلاء الأئمة .
ولهم ، كما قلت عدة طرق في ذلك ، ومما وقفت عليه ما يلي :

١ - إن المتتبع لكتاب ابن أبي حاتم يرى كثرة اطلاقاتهم المختصرة جداً لحال وجه من الأوجه فقد يقولون : هذا خطأ ، أو هذا وهم ، أو هذا أشبه ، أو هذا منكر ، ولا يذكرون ممن الخطأ ، ولا كيفية وقوع هذا الخطأ :

انظر:(٥٠١ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٣٦ ، ٥٤٠ ، ٥٥٩ ، ٥٩١، ٦٠٣ ، ٦٠٤)، وغيرها .

٢ ـ وقد يفصلون قليلاً ، فيذكرون الوجه الراجح في مقابل الوجه المرجوح ، كأن يسألهم المصنف عن وجه ، فيقولوا : هذا خطأ ، رواه فلان ، عن فلان ، كذا .
انظر : (٥٢٥ ، ٥٢٧ ، ٥٣٠ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٦٢٨ ، ٦٣٢)، وغيرها .

٣ ـ وأحياناً قد يذكرون ممن الخطأ ، ويبينون كيفية وقوع الخطأ :
كأن يقولوا : دخل لفلان حديث في حديث ، انظر :(٥٠٣).
أو يقولوا : كأن فلان لزم الطريق : انظر :(٥٨٤) .
وانظر : (٦٠٢ ، ٥٦٧ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٨١).

٤ ـ وقد يرجحون وجهاً من الأوجه ، ولكنهم يتوقفون في تحديد مصدر الخطأ ممن هو .
ففي المسألة (٦١٨) قال ابن أبي حاتم : قلت لأبي زرعة : الخطأ ممن هو ؟ قال : الله أعلم ، كذا رواه داود االعطار .

٥ ـ وقد يذكرون أوجه الاختلاف ، ولا يذكروان الراجح منها ، ولعلهم لم يتبين لهم فيها شيء : انظر : (٥٦٥) .

٦ ـ وقد يذكرون خطأ وجه من الأوجه ، ويذكرون أن الخطأ أو الوهم فيه من فلان :
انظر :(٥٢٥ ، ٥٥٠ ، ٥٦٢ ، ٥٦٩ ، ٥٧١ ، ٥٩٣ ، ٥٩٧).

٧ ـ وأحياناً يكون الترجيح مشاراً إليه ببيان حال الراوي ، كأن يقولون : هذا خطأ ، وفلان ضعيف ، فهذا يفهم منهم حملهم للخطأ على هذا المذكور .
انظر :(٥٠٧ ، ٥١٥ ، ٥٦٣ ، ٥٧٦ ، ٥٩٦ ، ٦١١ ، ٦٤٣).

٨ ـ وعلى العكس من ذلك ، فقد يقولون فلان أحفظ ، أو أثبت من فلان ، وهذا ترجيح منهم لروايته . انظر :(٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٧ ، ٥٨٩ ، ٦٢٠ ، ٦٤٤ ، ٦٥١).

٩ ـ وقد يرجحون وجهاً على آخر بوجه من وجوه الترجيح المعتبرة ، فمن ذلك :

أ ـ قد يكون الترجيح بالأكثر ، ووجود المتابع ، انظر ::(٥٢٥ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٤ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥٥ ، ٥٦٣ ، ٥٦٧ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٦١٩ ، ٦٣٥).
إلا أنهم قد يرجحون وجهاً على آخر ، مع وجود المتابعة على هذا الوجه المرجوح ، وهذا إذا كان رواة هذا الوجه المرجوح متكلم فيهم[1]:
انظر المسألة (٥٤٩ ، ٥٨٦) .

ب ـ وقد يكون الترجيح بالأحفظ : انظر: (٥٨٢ ، ٥٨٤ ، ٥٨٧ ، ٥٨٩ ، ٦٤٤ ، ٦٥١) .

ج ـ وقد يكون الترجيح بالأعلم ، انظر : (٦٢٠) .

د ـ وقد يكون بذكر أن أحد الرواة أثبت من الآخر في شيخ معين ، انظر :(٥٨٣).

هـ ـ وقد يكون بترجيح الوجهين المسؤل عنهما جميعاً ، انظر : (٥٧٧) .

و ـ وأحياناً قد يتوقفون عن الترجيح ، انظر :(٥٥٣ ، ٥٧٤).

١٠ ـ كثيراً ما يذكرون من رواه على الوجه الراجح باسمه فيقولون رواه فلان كذا ، أو يقولون : رواه فلان ، وفلان ، وفلان كذا :
انظر :(٥٢٥ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٥٠)، وغيرها كثير .

ولكنهم أحياناً يجملون ذلك ، فيقولون : رواه الثقات كذا ، أو رواه الحفاظ كذا :
انظر :(٥٧٤ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩).

وأحياناً يكون الشيخ المسئول يعرف هذا الثقة ، ولكنه نسي اسمه :
ففي المسألة (٦٠٦) : قال أبو حاتم : ورواه آخر ثقة انسيت اسمه .

---

(١) وقد أشار ابن عدي إلى أن متابعة الضعفاء لبعضهم في مقابل رواية الثقات ، لا تقوي روايتهم ولو كثروا ، كما سيأتي النقل عنه في المسألة (٥٨٦) .

١١ ـ وأحياناً يكون ترجيحهم بقـولهم : يقولون عن فلان ، أو يروون هذا الحديث عن فلان أو يروى كذا ، دون تصريح بمن رواه كذلك :
انظر :(٥٦٦ ، ٥٧٩ ، ٥٨١ ، ٦٣٣ ، ٦٤٥ ، ٦٤٧).

١٢ ـ وأحياناً يكون الترجيح بقولهم : الحديث حديث فلان وفلان ، انظر :(٥٣٠).

١٣ ـ وقـد يكون الترجـيح فـقط بذكر رواية الـثقـة الذي رواه على وجـه في مقـابل رواية الضعيف المعروف بضعفه ، دون قولهم إن هذا أرجح أو نحوه .
ويبين هذا مـا جاء في المسـألة (٦٠٦) حيث أجـاب أبو حاتم فـقال : اخـتلفت الرواية عن الشعبي في عياض الأشعري وقيس بن سعد :
رواه جابر الجعفي ، عن الشعبي ، عن قيس بن سعد ، عن النبي ﷺ .
ورواه آخر ثقة أنسيت اسمه ، عن الشعبي ، عن عياض ، عن النبي ﷺ .
فـقوله : ورواه آخـر ثقـة ... ، ترجيح منه لروايتـه في مـقابل رواية جـابر الجـعفي المعـروف بضعفه ، والله أعلم .

١٤ ـ وقد يكون الترجيح بـبيان حال الراوي ، كأن يذكرون شدة ضـعفه ، ولا يذكرون أنه أخطأ في روايته ، انظر : (٦١١) .

١٥ ـ كثيراً ما يمتنع أبو زرعة من قراءة بعـض الأحاديث ، ولعل هذا دلالة عن شدة ضعفها عنده ، فبـعد أن يسأله ابن أبي حـاتم عن الحديث ويجـيبه ، يقول ابن أبي حـاتم : ولم يقرأه علينا ، أو : وامـتنع أن يحدثـنا به ، أو : لم يقرأه على النـاس ، وأحيـاناً يؤكد أبو زرعـة هذا بقوله : اضربوا عليه :
ولم أقف له في هذا القسم المحقق إلا على مثال واحد في المسألة رقم (٥٢٢) .
ولكن له أمثلة كثيرة في بقية الكتاب
انظر الجزء الأول المسائل : (١٧٢ ، ١٣١٠ ، ١٤٢٨ ، ١٤٣٢ ، ١٤٣٤ ، ١٤٣٥) .
والجـــزء الثــاني :(١٥٠٥ ، ١٥٤٦ ، ١٥٩٤ ، ١٦٤٦ ، ٢٥١٨ ، ٢٥٣٣ ، ٢٥٦٩ ، ٢٦٧٧ ، ٢٨٠٣) .

وهذا كما قدمت أكثر ما وجدته من أبي زرعة[1]، ولكن قد يقع من أبي حاتم أحياناً :
انظر المسائل رقم : (٢٦٦٤ ، ٢٦٧١) .

١٦ ـ كثيراً ما يعلون الحديث باختلاف الأوجه ، ولكن قد يعلونه بمجرد تفرد راويه :
انظر :(٥١٥ ، ٥٢٢ ، ٥٤٢ ، ٥٦٧ ، ٦١٥ ، ٦٢٣ ، ٦٣٧).

وقد يصرحون بهذا في إعلالهم للحديث ، ففي المسألة (٥٢٢)، قال أبو زرعة : لم يرو هذا الحديث غير أبي يوسف ، ثم قال ابن أبي حاتم : ولم يقرأه علينا .
وفي المسألة (٦٢٣) قال أبو حاتم : لا أعلم روى الثوري عن إبراهيم بن أبي حفصة إلا حديثاً واحداً ، وذكره .

١٧ ـ وقد يكون إعلالهم للحديث بالاختلاف في تحديد اسم الراوي أو حاله :
انظر :(٥٠٣ ، ٥٢٠ ، ٥٣٣ ، ٥٧٨ ، ٥٨٥ ، ٥٨٩ ، ٥٦٥ ، ٥٩٥ ، ٦٤٤ ، ٦٤٨).

١٨ ـ أحياناً قد يكتفي شيوخه في الإجابة بذكر الوجه الراجح عن الصحابي فقط ، فيقولون الصواب عن فلان (أحد الصحابة) ، وهذا في الغالب إذا كان الاختلاف في تحديد اسم الصحابي ، ولا يذكرون الإسناد إليه ، وقد لاحظت أيضاً أن هذا يكون في الغالب خروجاً منهم لخلافات أخرى تقع في إسناد هذا الحديث ، فيعرضان عنها بذكر الراجح عن الصحابي فقط .
انظر : (٥١١ ، ٥١٦ ، ٥٢٩ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ، ٥٩٩ ، ٦٥٢) .
وأحياناً بذكر التابعي والصحابي فقط ، انظر :(٥٢٠ ، ٥٢٣ ، ٦١٤).
وأحياناً بذكر التابعي فقط ، إذا كان المتن من كلامه ، انظر : (٥٨٠) .

١٩ ـ وقد يتفق أبو حاتم وأبو زرعة على ترجيح وجه واحد ، في المسألة الواحدة :
انظر :(٥٤٧ ، ٥٦٩ ، ٥٧٤ ، ٥٩٧ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٥ ، ٦٤٤).

---

(١) كما أن هذا الأمر من أبي زرعة ليس خاصاً بكتاب العلل ، وإنما ورد عنه نحواً من ذلك في كتب أخرى ، انظر الجرح ٣٠٤/٩ . وأجوبة أبي زرعة ص ٦٩٤ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٨ ، ٧٤٩ ، وغيرها كثير في هذا الكتاب .

٢٠ ـ وأحياناً قد يكون ترجيح أبي حاتم مخالفاً لترجيح أبي زرعة في المسألة الواحدة :
انظر : (٦١٩ ، ٦٤٨) .

٢١ ـ قد يرجح أحدهما وجهاً من الأوجه بصيغة مجملة في موضع ، ويفصل هذا الإجمال في موضع آخر :
ففي المسألة رقم (٥٩٤) قال أبو حاتم عن أحد الأوجه : هذا خطأ . ثم بين وجه الخطأ مفصلاً في مسألة أخرى ، وهي المسألة رقم (٦١٦) .
وذكر أبو حاتم في المسألة (٥١٩) إجابة مجملة ، وذكرها مفصلة في المسألة (٤٩١) .
وانظر المسائل (٥٦٨ ، ٥٧٥ ، ٢٧٠٠) ، فجميعها لحديث واحد وذكر في كل منها ما لم يذكره في الموضع الآخر .

وأحياناً يكون هذا التفصيل في كتاب آخر ، ففي المسألة (٥٦٤) أجاب أبو حاتم إجابة مجملة ، ولكنه في الجرح ٣١٦/٧ فصل هذا الإجمال .
وكذا في المسألة (٦٣٣) ، وانظر الجرح ٣٣٨/٣ .

٢٢ ـ وقد يكون ترجيح أبي حاتم في هذا الكتاب موافقاً لترجيحه في كتاب الجرح :
انظر المسألة رقم (٣٨) ، والجرح ٤٤٧/٣ .
والمسألة رقم (٥٧٢) ، والجرح ٣٢٩/٨ .
وانظر المواضع المتقدمة في الفقرة السابقة .

٢٣ ـ وقد يكون ترجيح أبي زرعة في هذا الكتاب موافقاً لترجيح أبي حاتم في كتاب آخر ، كالجرح مثلاً ، أو العكس .
ففي المسألة (٥١٠) رجح أبو زرعة أحد الأوجه ، وهو الذي رجحه أبو حاتم في الجرح ٤٤٧/٣ .

٢٤ ـ وقد يرى أبو حاتم أو أبو زرعة ، أو أحدهما ترجيح وجه من الأوجه في موضع ، ولكنهما يرجحان وجهاً آخر غيره في موضع آخر :
انظر : (٥٦٦ ، ٥٩٧ ، ٦١٧) .

٢٥ ـ وقد يتوقف أبو حاتم وأبو زرعة عن الترجيح ، ويكون الترجيح من ابن أبي حاتم :
انظر : (٥٣١ ، ٥٣٤ ، ٥٥٥) .

٢٦ ـ عند بيانهم لحال وجه من الأوجه قد ينقلون عن غيرهم من المتقدمين ، وقد يوافقونهم أو يخالفونهم فيما ذهبوا إليه :
انظر : (٥٢٧ ، ٥٥٦ ، ٥٨٣ ، ٦٠٨) .

٢٧ ـ قد يرجحون المرسل على المتصل ، أو الموقوف على المرفوع ، أو العكس ، بحسب القرائن التي تقوي أحد الوجهين :
فمن ترجيحهم للمرسل على المتصل : ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥٤٧ ، ٥٦٩ ، ٥٨٨ ، ٥٩٣ ، ٥٩٦ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ .
وأما ترجيح المتصل على المرسل فلم أقف في القسم المحقق على شيء من ذلك ، ولكن وجدت في بقية الكتاب مواضع قليلة جداً ، انظر :(٣٠٢ ، ٧٥٤ ، ١٦١٥ ، ٢٦٨٤).
وهذا الترجيح للمرسل كما قدمت لا يكون منهم إلا بحجة بينة لديهم ، وإن كانوا لا يصرحون بها ، ولكنها تتبين للباحث بعد دراسته للحديث[1] .

---

(١) ومن العجيب أن الغماري قال في المداوي ١/٧٨ ، رقم ٤١ :« بل لا يكاد يرد حديث مرسل وموصول إلا رجح أبو حاتم والدارقطني المرسل بدون حجة غالباً ... » .
قلت : هذا كلام من لم يمعن النظر في كتاب ابن أبي حاتم والدارقطني ، ولم يمارس هذا العلم الدقيق ـ أعني علم العلل ـ ، وإلا فكلامه ليس له أساس من الصحة ؛ وذلك أنه تبين من خلال الدراسة أن جميع الأحاديث التي رجح أبو حاتم المرسل فيها إنما هو ببينة واضحة وحجة ظاهرة .
وأما ما ذكره من قوله أنه بدون حجة ، فهذا هو منهج المؤلف في كتابه ؛ أنه يذكر الوجه الراجح دون تفصيل له ، وهذا ينطبق على جميع أنواع العلل الموجودة في الكتاب ، وليس خاصاً بالمرسل والمتصل فقط .
والأمر الآخر أنه لا يستغرب كثرة الترجيح للمرسل على المتصل في كتب العلل ؛ وذلك أن هذه الكتب إنما يذكر فيها أخطاء الرواة ، وخطأ الرواة في هذا المبحث يكون غالباً في وصلهم للمرسل ، وليس في إرسالهم للموصول ، لأن الموصول هو الأكثر والأشهر ، فيخطيء الراوي فيصل ما كان في أصله مرسلاً ، وليس العكس ، وهذا كما يقولون فيه : سلك فلان الجادة . وعليه فلا يستنكر كثرة ترجيح المرسل في كتب العلل ؛ لأنها مظنة لذلك ، والله أعلم .

ومن ترجيحهم للـموقوف على المرفوع :(٥٢١ ، ٥٢٩ ، ٥٣٧ ، ٥٤٩ ، ٥٥٢ ، ٥٦٣ ، ٥٨١ ، ٦٠٢ ، ٦٣١ ، ٦٣٢).

وأما ترجيح المرفوع على الموقوف فلم أقف في القسم المحقق على شيء ، ووجدت في بقية الكتاب مواضع قليلة أيضاً ، انظر : (٧١٧ ، ١٠٦٤ ، ٢٢٦٦) .

٢٨ ـ كثيراً ما يكون إعلالهم للأسانيد، ولكن أحياناً قد يكون للمتن ، أو الإسناد والمتن معاً: انظر : (٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥١٩ ، ٥٤٥ ، ٥٥٠ ، ٥٨٦ ، ٦٣٨).

ثانياً : المصطلحات التي أطلقوها على العلة ، وشرحها :

إن المتأمل لكتاب علل ابن أبي حاتم يرى كثرة المصطلحات الواردة في هذا الكتاب ، والتي أطلقها هؤلاء الأئمة لبيان حال الأحاديث أو الرواة ، و لا شك أن لكل عبارة أطلقوها معنى خاصاً عندهم يدل على وصف معين لحال الحديث أو الراوي الذي أطلقوها عليه .

وكما هو معلوم فإن الكتاب قد جمع علم ثلاثة من أئمة هذا الشأن ، وهذا مما يجعل جمع أقوالهم وتحريرها ، ومعرفة على أي شيء أطلقوها ، كل هذا مما يجعل الباحث يخرج بتصور ولو بسيط لمعنى هذه المصطلحات عندهم ، ومن ثم تطبيقها على نظائرها .

ولما كان هؤلاء الأئمة هم الذين ينبغي أن تعرف من خلالهم قواعد هذا العلم ، ومعرفة اصطلاحاتهم فيه ، للخروج بقواعد دقيقة ومنضبطة في علم العلل خاصة ، وفي علم المصطلح عامة ، فقد فصلت القول في هذا المبحث وجمعت كل المصطلحات التي ذكروها وما تبين لي من خلالها ، ولعل غيري يأتي ويكمل جمع هذه المصطلحات ، لكي تكتمل الصورة تماماً ويتضح معنى كل لفظ عندهم من خلال التطبيق العملي لهذه المصطلحات .

ومما وقفت عليه في هذا القسم المحقق ما يلي :

١ ـ يكثر عندهم إطلاق قولهم : هذا خطأ ، أو هذا وهم ، أو نحو ذلك ، وهذا للدلالة على عدم صحة هذا الوجه المذكور ، وقد يبينون ممن الخطأ ، وقد يسكتون ، وأحياناً يبينون كيفية وقوع الخطأ ، وقد تقدم ذكر أمثلة كل حالة في المبحث السابق .

٢ ـ ومما كثر عندهم أيضاً قولهم : هذا منكر ، أو هذا حديث منكر ، وقد تبين أنهم يطلقون ذلك على عدة حالات :

أ ـ فقد يطلقون المنكر على مخالفة الضعيف للثقة أو الثقات :
انظر : (٥٠٧ ، ٥١٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤٥ ، ٥٦٣ ، ٥٧١ ، ٦١٤) .

ب ـ وقد يطلقون المنكر على تفرد الضعيف ، ولو لم يخالف :
انظر :(٥١٨ ، ٥٣٦ ، ٥٤٢ ، ٥٥٩ ، ٥٦٧ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٦١٥ ، ٥٧٢ ، ٦١٥).

وقد يقيدون ذلك ففي المسألة (٥٩٠ ، و ٥٩١) قال أبو حاتم : منكر بهذا الإسناد . ويعني به أن راويه الضعيف لم يتابع من ثقة ، وإن كان الحديث صح من طرق أخرى .
وانظر أيضاً : (٥٥٩) .

ج ـ وقد يطلقون المنكر على ما في سنده إنقطاع ، وإن كان رجاله ثقات : (٦٢٩) .

د ـ وقد يطلقون المنكر والخطأ على حديث واحد ، ففي المسألة (٥١٩) ، قال أبو حاتم عن حديث بقية : منكر ، وفي المسألة رقم (٦٠٩) قال عن هذا الحديث : هذا خطأ .

وقد يجمعونها معاً في سياق واحد :
ففي المسألة (٥٦٣) قال أبو زرعة : هذا حديث منكر خطأ .

٣ ـ وأما إطلاقهم للفظ : الخطأ ، فعلى عدة صور :

أ ـ قد يطلقون الخطأ على مخالفة الضعيف للثقة أو الثقات ، أو ما كان في إسناده ضعيف دون المدار الذي عليه الخلاف :
انظر : (٥٠١ ، ٥٠٤ ، ٤٢٦ ، ٥٣٧ ، ٥٧٥ ، ٥٨٥ ، ٥٩٤ ، ٥٩٧ ، ٦٠٩ ، ٦١٣ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٥ ، ٦٣٠) .

ب ـ وقد يطلقونه على مخالفة الثقة للثقة ، وترجيحهم لأحد الوجهين :
انظر : (٥١١ ، ٥٢٣ ، ٥٦٩)
أو مخالفة الصدوق للصدوق ، انظر : (٥٧٣) .
أو مخالفة الصدوق للثقة ، انظر : (٥٤١) .

ج ـ أو على مخالفة الثقة أو الصدوق للعدد من الثقات :
انظر : (٥٤٦ ، ٥٨٣ ، ٥٩٩ ، ٦٠٢ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٤ ، ٦٢٤).

د ـ وقد يطلقون الخطأ على مجرد تفرد الضعيف ، ولو لم يخالف : انظر (٥١٧).

٤ ـ وأما إطلاقهم للوهـم ، أو وهم فيه فلان ، أو نحوها :
أ ـ فقد يطلقونه على مخالفة الثقة ، للثقات :
انظر : (٥٠٢ ، ٥٢٥ ، ٥٣٤ ، ٥٥٨ ، ٥٨٢ ، ٥٨٨) .
أو مخالفة الصدوق للثقات ، انظر : (٥٩٣) .

ب ـ أو على مخالفة الضعيف للثقة ، أو الثقات :
انظر : (٥٠٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣١ ، ٥٦٨) .

٥ ـ وقد يطلقون لفظ :« غلط » ، أو هذا حديث غلط ، ونحوها وذلك :
في مخالفة الثقة لمن هو أوثق ، أو أكثر ، انظر : (٥٨١) .
وأعاده في المسألة ٦٠٢ ، وقال هذا خطأ ، وهذا يدل على أن معناهما واحد .

٦ ـ وقد يطلقون لفظ : « لا أصل له » على الحديث من طريق معين ، لا مطلقاً :
انظر : (٥٥٦ ، ٥٨٦) .

٧ ـ وقد يطلقون الموضوع على من في إسناده ضعيف :
ففي المسألة (٥٩٢) قال أبو حاتم : هذا حديث موضوع ، وتبين من الدراسة أن أقل رجال الإسناد مرتبة هو ابن لهيعة ، وهو ضعيف .

٨ ـ ويطلقون أصح على عدة أمور :
أ ـ فيطلقونه عند اختلاف الثقات ، وترجيحهم لرواية أحدهم :
انظر : (٥٠٥ ، ٥٠٩ ، ٥٨٢ ، ٦١٧ .

ب ـ أو مخالفة الثقة ، للعدد من الثقات ، انظر :(٥٥٠) .

ج ـ كما يطلقون أصح على مخالفة الثقة لمن هو أدنى حالاً منه : انظر :(٥٠٦).

د ـ كما يطلقونه على مخالفة الثقة للضعيف ، انظر :(٥١٠ ، ٥٣٣ ، ٥٥٥).

٩ ـ وقد يطلقون لفظ الصحيح أو نحوه ولا يعنون به الصحيح اصطلاحاً ، وإنما ترجيح هذا الوجه على غيره :

انظر :(٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٧ ، ٥٣٤ ، ٥٣٧ ، ٥٤٣ ، ٥٤٧ ، ٥٥٨ ، ٥٦١ ، ٥٦٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٢٠ ، ٦٢٥) .

وقد يطلقونه على مخالفة الثقة أو العدد من الثقات للضعيف ، انظر (٥١٣ ، ٥٣٧).

وقد يطلقونه على مخالفة الثقة للصدوق ، انظر : (٥٢٧).

أو مخالفة الثقات للثقة الواحد ، انظر : (٥٣٤) .

١٠ ـ وقد يطلقون لفظ : الصواب ما رواه فلان ، أو : الصواب حديث فلان ، وهذا كقولهم في الفقرة السابقة : انظر :(٥٣٥).

١١ ـ ومن اصطلاحاتهم في الترجيح قولهم : الحديث حديث فلان وفلان ، وهذا بدلاً من قولهم الصحيح كذا أو نحوه ، انظر : (٥٣٠).

١٢ ـ ومن الفاظهم قولهم : هذا أشبه ، أو حديث فلان أشبه ، أو يشبه أن يكون كذا ، وكأن هذا اللفظ ليس جزماً بترجيح الوجه المذكور ، وقد لاحظت أن هذا يكون في الغالب في الأوجه المتقاربة من حيث القوة أو الضعف ، وإن كان بعضها أرجح من بعض ، وأحياناً يكون كلا الوجهين المذكورين راجحين .

انظر :(٥٣٨ ، ٥٤٨ ، ٥٧٤ ، ٥٨١ ، ٥٨٣ ، ٥٩٨ ، ٦٠١ ، ٦٠٥ ، ٦٢٨).

ولكنهم أحياناً يطلقونه على مخالفة الضعيف للثقة ، أو ما كان في إسناده ضعيف ، في مقابل الرواية الثابتة عن الثقة ، انظر : (٥٨٤ ، ٥٨٩ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤) .

١٣ ـ ومن ذلك أيضاً قولهم :« يشبه أن يكون من حديث فلان » انظر :(٥٤٢).
أو :« هذا الحديث من حديث فلان » انظر :(٥٩٦).

١٤ ـ وقد يطلقون لفظ : هذا يروى عن فلان ، أو : يقولون هذا عن فلان كذا ، أو : إنما هو عن فلان كذا ، وذلك في مقابل الوجه المسؤل عنه ، وهذا ترجيح منهم لما ذكروه :
انظر :(٥١٤ ، ٥١٦ ، ٥٢٠ ، ٥٢٦ ، ٦٢٨ ، ٥٣٢ ، ٥٤٤ ، ٥٥٤ ، ٥٦٠ ، ٥٦٦ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٩٣ ، ٦٠٢ ، ٦١٢ ، ٦١٤ ، ٦٢٢ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٧).

١٥ ـ ومن ألفاظهم :« هو حديث صالح الإسناد »، وقد ذكره أبو حاتم في المسألة (٥٦٥) ولم يرجح أياً من الوجهين المذكورين ، وكأنه يرى أنهما جميعاً صحيحان .

١٦ ـ وقد يكتفون بقولهم : إنما هو موقوف ، أو مرسل ، أو يكتفون بذكر الصحابي فقط وقد تقدم أمثلة ذلك في المبحث السابق ، وتقد أن ذلك يكون في الغالب خروجاً منهم لخلافات أخرى تكون في الحديث .

١٧ ـ وقد يطلقون : هذا باطل ، أو : هذا حديث باطل بهذا الإسناد ، أو نحوه ، وذلك لتفرد الراوي الضعيف بهذا الحديث من حيث الإسناد :
انظر : (٥١٥ ، ٦٠٠) .

١٨ ـ وقد يطلقون : « هذا كذب » ، على رواية الضعيف ، وإن كان لم يوصف بالكذب كما في المسألة (٥٥٧) قال علي بن الحسين : هذا حديث كذب وزور . مع أنه ليس في إسناده من وصف بالكذب .

ومما تقدم يمكن الخروج ببعض النتائج في هذا المبحث ، ومن أهمها ما يلي :

١ ـ أنهم قد يطلقون المنكر والخطأ بمعنى واحد ؛ حيث تقدم أنهم في الغالب يطلقون المنكر أو الخطأ على مخالفة الضعيف للثقة أو الثقات .

وتقدم أنه قد ورد الجمع بينهما في أحد المسائل فقال أبو زرعة : هذا حديث منكر خطأ وقال أبو حاتم عن حديث : خطأ ، وقال عنه مرة أخرى : منكر .

إلا أنه يمكن القول بأن الخطأ أعم من المنكر ، فقد يطلق الخطأ على اختلاف الثقات أو نحوه كما تقدم ، وأما المنكر ففي الغالب يطلق على رواية الضعفاء .

٢ ـ أنهم كثيراً ما يطلقون المنكر على تفرد الضعيف ولو لم يخالف ، ولم أر لهم اصطلاحاً آخر في ذلك سوى أنهم قالو مرة : خطأ . والمنكر كما تقدم داخل في الخطأ .

وهذا يلتقي نوعاً ما مع ما ذهب إليه الإمام أحمد من اطلاقه النكارة على التفرد .

ومنه يُعلم أن تقييد المنكر بمخالفة الضعيف للثقة فيه نظر .

٣ ـ كما أني لم أقف على إطلاقهم لمصطلح الشاذ عموماً ، ولا في مقابل المنكر خصوصاً ، سواءً في هذا القسم المحقق ولا بقية الكتاب .

ولم أره أيضاً عند الترمذي ، ولا الدارقطني ، ولا غيرهم ممن ألف في العلل من خلال تتبعي لأكثر هذه الكتب [1].

٤ ـ إن اطلاق لفظ الصحيح في كتب العلل لا يقصد به في الغالب الصحيح اصطلاحاً ، وإنما يراد به أنه الصحيح في مقابل الوجه الخطأ ، وإن كان هذا الوجه الصحيح إسناده ضعيف .

---

(١) وانظر ما كتبه الشريف حاتم العوني في « المنهج المقترح لفهم المصطلح » ص ٢٣٦ ، ما بعدها .

المطلب الخامس

نماذج يتبين من خلالها رسوخ قدم هؤلاء الأئمة في علم علل الحديث

إن الدارس لهذا الكتاب يدرك أن كل مسألة فيه إنما هي دليل على تبحر هؤلاء الأئمة في هذا العلم الدقيق ، ولا أدل على ذلك من أن المتطفلين على هذا العلم أمثالي لا يدركون صحة ما ذهبوا إليه إلا بعد جهد وبحث طويل ، وقد يستغرق ذلك أحياناً عدة أسابيع .

وسأذكر بعض ما وقفت عليه مما يدل على ذلك ، وسأختار نماذج غير التي وردت في القسم المحقق ، لكي يقف القاريء على فائدة جديدة غير التي في ثنايا الرسالة ، فمن ذلك :

١ ـ قال ابن أبي حاتم ٣١٢/٢ (٢٤٥١) : سألت أبي عن حديث رواه أحمد بن حنبل ، وفضل الأعرج ، عن هشام بن سعيد أبي أحمد الطالقاني ، عن محمد بن مهاجر ، عن عقيل بن شبيب ، عن أبي وهب الجشمي ـ وكانت له صحبة ـ قال : قال رسول الله ﷺ :« سموا أولادكم اسماء الأنبياء ... » وذكر الحديث .

قال أبي : سمعت هذا الحديث من فضل الأعرج ، وفاتني من أحمد ، وأنكرته في نفسي ، وكان يقع في قلبي أنه أبو وهب الكلاعي ، صاحب مكحول ، وكان أصحابنا يستغربون[1] فلا يمكنني أن أقول شيئاً ؛ لما رواه أحمد . ثم قدمت حمص فإذا قد حدثنا ابن المصفى[2] ، عن أبي المغيرة ، قال : حدثني محمد بن مهاجر ، قال : حدثني عقيل بن سعيد ، عن أبي وهب الكلاعي ، قال : قال النبي ﷺ .

---

(١) كذا في المطبوع وجميع النسخ الخطية ، ولكن نقل هذه المسألة الحافظ ابن حجر في النكت ٧٨٨/٢ ، ووقع عنده :« وكان أصحابنا يستعملون الحديث ولا يمكنني أن أقول فيه شيئاً لكون أحمد رواه .. »

(٢) وقع في النكت :« فلما قدمت حمص حدثنا ابن المصفى » ولكن وقع فيه :« ابن الصفي ».

وأخبرنا أبو محمد، قال: وحدثنا[١] به أبي مرة أخرى[٢] قال: حدثنا هشام ، عن عمار، عن[٣] يحيى بن حمزة ، عن أبي[٤] وهب ، عن سليمان بن موسى ، قال : قال رسول الله ﷺ .

قال أبي : فعلمت أن ذلك باطل ، وعلمت أن إنكاري كان صحيحاً ، وأبو وهب الكلاعي هو صاحب مكحول الذي يروي عن مكحول ، واسمه عبيدالله بن عبيد ، وهو دون التابعين ، يروي عن التابعين ، وضربه مثل الأوزاعي ونحوه . فبقيت متعجباً من أحمد بن حنبل كيف خفي عليه ! فإني أنكرته حين سمعت به قبل أن أقف عليه[٥].

قلت لأبي : هو عقيل بن سعيد ، أو عقيل بن شبيب ؟ .

قال : مجهول لا أعرفه .

٢ ـ وقال في العلل ٢/١٥٤ (١٩٥٧) : سمعت أبي وذكر الحديث الذي رواه إسحاق ابن راهويه ، عن بقية ، قال : حدثني أبو وهب الأسدي ، قال حدثنا نافع ، عن ابن عمر ، قال :« لا تحمدوا إسلام إمرىء حتى تعرفوا عقدة رأيه ».

قال أبي : هذا الحديث له علة قلّ من يفهمها ؛ روى هذا الحديث عبيدالله بن عمرو ، عن إسحاق بن أبي فروة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ .

وعبيدالله بن عمرو ، وكنيته أبو وهب ، وهو أسدي ، فكأن بقية بن الوليد كنّى عبيدالله ابن عمرو ونسبه إلى بني أسد ؛ لكيلا يُفطن به ، حتى إذا تركَ إسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدى له ، وكان بقية من أفعل الناس لهذا .

وأما ما قال إسحاق في روايته : « عن بقية عن أبي وهب حدثنا نافع »، فهو وهم .

غير أن وجهه عندي أن إسحاق لعله حفظ عن بقية هذا الحديث ولما يفطن لما عمل بقية من تركه إسحاق من الوسط ، وتكنيته عبيدالله بن عمرو ، فلم يفتقد لفظة بقية في قوله : « حدثنا نافع » أو :« عن نافع » .

---

(١) « وأخبرنا أبو محمد قال » . ليست في نسخة فيض الله (ق ٢٢٣/أ)، وهي مثبتة في المطبوع ، ونسخة تشستربتي (ق ٢٦٦/ب) ، ونسخة أحمد الثالث (ق ٢٣٧/أ) .

(٢) وقع في المطبوع ، ونسخة أحمد الثالث ، وتشستربتي :« أخبرني » ، وما أثبته من نسخة فيض الله ، وهو الموافق لسياق الكلام ، والله أعلم .

(٣) في المطبوع :« بن » والتصويب من النسخ الخطية ، والنكت .

(٤) في المطبوع :« ابن » والتصويب من النسخ الخطية .

(٥) في النكت :« قبل أن أقف على علته » .

٣ ـ وقال في العلل ٢/٢٥ (١٥٥٠) : سألت أبا زرعة عن حديث يحيى بن يمان ، عن سفيان ، عن منصور ، عن خالد بن سعد ، عن أبي مسعود ، أن النبي ﷺ عطش حول الكعبة فاستسقى فأتي بشراب من السقاية ... وذكر الحديث .

قال أبو زرعة : هذا إسناد باطل عن الثوري عن منصور ، وهم فيه يحيى بن يمان ، وإنما ذاكرهم سفيان عن الكلبي عن أبي صالح عن المطلب بن أبي وداعة مرسل ، فلعل الثوري إنما ذكره تعجباً من الكلبي حين حدث بهذا الحديث ، مستنكراً على الكلبي .

٤ ـ وفي العلل ٢/١٨٩ ، ١٩٠ (٢٠٦٤) سأل أبا زرعة عن حديث فقال أبو زرعة : الصحيح حديث شعبة .

فتعقبه المصنف فقال : حكم أبو زرعة لشعبة ، وذلك لم يكن عنده أحد تابع هشام الدستوائي ، ووجدت عندي عن يونس بن عبدالأعلى ... ـ وذكر إسناده ـ مثل حديث هشام الدستوائي وأشبع متناً ، وروح بن القاسم ثقة يُجمع حديثه ، فاتفاق الدستوائي وروح ابن القاسم يدل على أن روايتها أصح .

وانظر ما تقدم من تعقبات المصنف على شيوخه .

المطلب السادس

منهج المؤلف وشيوخه في الكلام على الرجال

إن الكلام على الرجال ، وأحوالهم عنصر أساسي في كثير من أحاديث العلل ، فعليهم يدور الحديث ، ومنهم يكون الخطأ والصواب .

وقد حفل كتاب علل ابن أبي حاتم بالكلام على كثير من الرواة سواءً من المؤلف أو شيوخه وقد قمت بجمع الرجال الذين ورد فيهم جرح أو تعديل أو نحو ذلك في هذا القسم المحقق ورتبتهم على أحرف الهجاء ، وأفردتهم بفهرس مستقل في آخر الرسالة .

ومن خلال هذا القسم المحقق تبين لي أن لهم في ذلك عدة صور ، أهمها ما يلي :

١ ـ قد يبينون حال الراوي من حيث التوثيق أو التضعيف ، وهذا في الغالب بعد ذكرهم لحال الوجه الذي رواه ، ثم يقولون : وفلان ضعيف ، أو نحو ذلك :
انظر :(٥٠٧ ، ٥١٥ ، ٥٦٣ ، ٥٧٦ ، ٥٩٦ ، ٦١١ ، ٦٤٣).

٢ ـ وقد يكون أحيانًا بسؤال ابن أبي حاتم لشيوخه عن حال هذا الراوي :
انظر : (٥٥٧ ، ٦٣٨ ، ٦٤٧) .

٣ ـ وقد يبينون حال الراوي من حيث اثبات الصحبة من عدمها :
انظر :(٥٦٢ ، ٦٠٦ ، ٦٣٨).

٤ ـ وقد يكون كلامهم في تحديد بيان اسم الراوي أو نسبه :
انظر :(٥١٦ ، ٥٢٠، ٥٣٣ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٥ ، ٦٢٧).

٥ ـ وقد يفاضلون بين الرواة ، كأن يقولون : فلان أحفظ من فلان ، أو أعلم بحديث فلان:
انظر :(٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٧ ، ٥٨٩ ، ٦٢٠ ، ٦٤٤ ، ٦٥١) .

٦ ـ وقد ينفرد أحدهم بذكر بعض الأقوال الهامة في الجرح والتعديل ، مما لا نجده في غير هذا الكتاب :
فمثلاً نص أبو حاتم في المسألة (٥٩٦) على أن أبا معيد لم يسمع من طاووس ، ولم أقف على قوله هذا في الجرح أو المراسيل ، كما لم أر من نص عليه غيره .

٧ ـ وقد يشيرون إلى وهم الراوي بتخطئته في ما رواه ، كأن يقولوا : أخطأ فيه فلان . وهذا كما هو معلوم لا يقتضي تضعيفه :
انظر :(٥٢٥ ، ٥٥٠ ، ٥٦٢ ، ٥٦٩ ، ٥٧١ ، ٥٩٣ ، ٥٩٧) .

٨ ـ وقد يذكرون بأن أحد الأوجه خطأ ، ولكن يتوقفون في حمله على راو معين :
ففي المسألة (٦٢٠) ، قال ابن أبي حاتم : قلت لأبي زرعة : الخطأ ممن هو ؟. قال : الله أعلم ، كذا رواه داود العطار .

٩ ـ ومن منهجهم في ذلك الاهتمام بحال الإسناد من حيث الاتصال والانقطاع ، كأن يقولو : فلان لم يسمع من فلان ، أو لم يدرك فلان ، أو نحو ذلك .
انظر : (٥٠٣ ، ٥٥١ ، ٥٥٤ ، ٥٧٢ ، ٥٩٦ ، ٦٠٦ ، ٦٤٢ ، ٦٤٧).
وأيضاً من حيث الإرسال والاتصال ، أو الوقف والرفع ، وقد تقدم ذلك في المطلب الرابع .

١٠ ـ ومن منهجهم أيضاً التفريق بين الرواة المشتركين في الاسم واسم الأب ، وحمل الخطأ على أحدهم ، فيقولوا مثلاً : هذا من حديث فلان ، وليس من حديث فلان ، بناءً على ما ترجح لهم ، وهذا في الغالب إذا كان أحدهما ثقة ، والآخر ضعيف :
انظر : (٥٦٧ ، ٦٤٦) .

١١ ـ ومن منهجهم أيضاً التعريف بالرواة المبهمين ، أو المذكورين بكناهم ، أونحو ذلك :
ففي المسألة (٥٩٥)، قال ابن أبي حاتم : فقلت لأبي : هذا سالم بن عبداله بن عمر ؟
قال : لا هذا شيخ شامي .
وفي (٥٩٨) قال أبو حاتم : والحضرمي بن لاحق رجل من أهل المدينة .
وانظر : (٥٠٣ ، ٥٠٨ ، ٥٣٣ ، ٥٥٧ ، ٥٧٨).

القسم الثاني

ويشتمل على

أولاً : دراسة النسخ الخطية.

ثانياً : تحقيق الكتاب وتخريجه.

أولاً

دراسة النسخ الخطية

لقد تيسر لي ـ ولله الحمد ـ الحصول على مصورات خمس نسخ خطية لهذا الكتاب ، وهي جميع ما وجد حتى الآن من نسخ ، ولعل الله أن يهيء لنا غيرها في مستقبل الأيام .

وهذه النسخ هي :

١ ـ نسخة مكتبة أحمد الثالث ، باستانبول في تركيا ، رقم ٥٣١ .

٢ ـ نسخة مكتبة فيض الله باستانبول ، في تركيا ، رقم ٤٩٨ .

٣ ـ نسخة مكتبة تشستربيتي ، بايرلندا ، رقم ٣٥١٦ .

٤ ـ نسخة دار الكتب المصرية ، بالقاهرة ، رقم ١٩٤٨٣ .

٥ ـ نسخة المكتبة التيمورية ، المحفوظة بدار الكتب المصرية رقم ١١٨١٦ .

وبعد النظر في هذه النسخ لاختيار إحداها لتكون أصلاً أعتمد عليه ، تبين لي أنه لا يمكن أن تكون نسخة معينة هي الأصل ، وذلك أنه كثيراً في يوجد في بعض النسخ ما لا يوجد في الأخرى ، إضافة إلى أنه ترجح لي أن هذه النسخ تنقل عن أصل واحد ، وذلك أنه كثيراً ما تتفق هذه النسخ جميعاً على خطأ واضح ، أو سقط بين ، مما لايمكن أن يكون له وجه من الصواب ، كما سيأتي في التعليق على النص في ثنايا الرسالة ، وهذا الأمر ـ أعني اتفاق النسخ على الخطأ أو السقط ـ ليس بقليل حتى يمكن تجاوزه ، وإنما هو في مواضع كثيرة .

وبناءً على ما تقدم فإني لم أتخذ أياً من النسخ أصلاً ، وإنما اعتمدت طريقة اثبات النص الصحيح في الأصل ، والإشارة إلى الفروق والاختلافات في الهامش(١) . وهذه الطريقة في نظري أولى لجعل النص أقرب ما يكون كما وضعه مؤلفه ، والله أعلم .

وأما وصف النسخ الخطية المتقدمة ، فهو كما يلي :

---

(١) كما أثبت الاختلافات مع المطبوع ، لكي يتسنى للقاريء تصحيح ما فيه من أخطاء أو سقط .

١ ـ نسخة أحمد الثالث :

وهي كما قدمت في مكتبة أحمد الثالث بتركيا ، برقم ٥٣١ ، وعنها مصورة في جامعة الإمام محمد بن سعود ، تحت رقم ٥٥٢ ف ، وفي الجامعة الإسلامية ، رقم ١٧٥٦ ، وعندي صورة لها .

وتقع هذه النسخة في ٢٧٩ ورقة ، كل ورقة من وجهين ، ومسطرتها ٥, ١٨ × ٢٦ . وفي كل وجه ٢٥ سطر تقريباً . وكتبت أوائل المسائل بخط عريض .

وهي نسخة كاملة ، وبخط واضح في الغالب ، ولعلها من أفضل وأكمل النسخ تقريباً .

وجاء في الورقة الأولى منها أسماء عناوين أبواب الكتاب .

وقد قُسمت إلى أجزاء عديدة ، بلغت سبعة عشر جزءاً .

وهي نسخة مقابلة ومصححة ، كما هو بين في هوامش الكتاب ، وناسخها هو محمد بن أحمد بن علي الخطيب ، وقد فرغ من نسخها في السابع من شهر ربيع الأول من سنة ثلاثين وسبعمائة ، بقرية العبادية بدمشق ، كما جاء ذلك في آخر ورقة من المخطوط .

ويبدأ القسم المحقق عندي في هذه النسخة من الورقة ٥١/ب إلى الورقة ٦٦/أ .

٢ ـ نسخة فيض الله :

وهي موجودة في مكتبة فيض الله بتركيا رقم ٤٩٨ ، وعندي صورة لها .

وتقع في ٢٦٣ ورقة ، وهي قريبة المواصفات من النسخة السابقة تماماً ، ولعل كاتبهما واحد نظراً للتشابه بين الخطين ، كما إنهما كتبتا في سنة واحدة .

وهي كسابقتها نسخة كاملة وواضحة في الغالب ، واتخذت نفس التقسيم السابق ، وتعتبر مع تلك النسخة أفضل نسخ الكتاب تقريباً .

ويبدأ القسم المحقق عندي من الورقة ٥١/أ ، إلى الورقة٦٥/أ .

٣ ـ نسخة تشستربيتي :

وهي موجودة في مكتبة تشستبيتي في دبلن بإيرلندا ، رقم ٣٥١٦ ، وعنها مصورة في جامعة الإمام محمد بن سعود رقم ٣٥١٦ ف ، وفي الجامعة الإسلمية رقم ٩٨٦ ، وعندي مصورة منها .

وتقع في ٣١٠ ورقة ، كل ورقة من وجهين ، وفي الوجه الواحد ٢٥ سطر تقريباً .

وهي مقابلة ومصححه ، وبخط واضح مقروء في الغالب ، إلا أنه وقع تداخل في بعض الورقات بين الأوجه ، ولعل ذلك من التصوير ، كما وقع بياض في بعضها الآخر ، ولعله من التصوير أيضاً .

وهي ناقصة من البداية بمقدار ٤ ورقات تقريباً ، وأول مسألة فيها تقابل المسألة رقم ٤٥ من المطبوع ، وتنتهي بنهاية الكتاب .

وناسخها هو علي بن عمر بن عبدالله[١] ، وقد فرغ من كتابتها سنة ٧٣٥ هـ .

وهذه النسخة مقسمة أيضاً على نفس التقسيم السابق إلا أن ناسخها لم يعنون لهذه الأجزاء في أصل النسخة ، وإنما يكتفي في نهاية كل جزء بقوله في الهامش : آخر الجزء كذا .

ويبدأ القسم المحقق عندي من الورقة ٥١/ب إلى الورقة ٦٧/ب .

٤ ـ النسخة التيمورية :

وهي موجودة في مكتبة العلامة أحمد تيمور باشا رقم ١٣٥ حديث ، وتحتفظ بها الآن دار الكتب المصرية تحت رقم ١١٨١٦ ، وعندي لها صورة .

وهي نسخة كاملة ، وتقع في ٣٦٤ ورقة تقريباً ، ورُقم كل وجه لوحده ، فبلغت ٧٢٨ صفحة . وفي كل صفحة ٢٣ سطر تقريباً .

وهي بخط واضح جداً ، إلا أنه وقع في مصورتي بعض البياض في بعض الصفحات ، ولعل الأصل خالٍ منها .

وقد جاء في ورقة العنوان إسناد الكتاب إلى مؤلفه ، وهو من رواية أبي بكر محمد بن أحمد بن الفضل بن شهريار عن مؤلفه[٢] ، وجاء في أسفل هذه الورقة بيان بأسماء عناوين أبواب الكتاب .

ولم يذكر اسم ناسخها ، إلا أنه جاء في الورقة الأخيرة أنه انتهى من نسخها في يوم الأحد لليلتين بقيتا من شهر الله الأصم رجب ، من سنة خمس عشرة وستمائة ، بدمشق .

ويبدأ القسم المحقق من الورقة ٥٤/ب ، أي الصفحة ١١٨ ، وينتهي بالورقة ٧٧/ب ، أي الصفحة رقم ١٥٤ .

---

(١) لم يتبين لي اسمه لسؤ التصوير ، واستفدت ذلك من فهرس مخطوطات الجامعة الإسلامية (ص ٢٢٨).

(٢) وكذا جاء في بداية نسخة أحمد الثالث في الورقة الثانية أنه من رواية ابن شهريار ، ولكن جاء في بداية نسخة فيض الله من رواية أبي أحمد الحسين بن علي بن محمد بن يحيى التميمي عن مؤلفه .

٥ ـ نسخة دار الكتب المصرية :

وهي موجودة في دار الكتب المصرية برقم ٩٠٨ حديث ، وعنها مصورة في المكتبة نفسها برقم ١٩٤٨٣/ب ، كما يوجد في نفس المكتبة نسخة مكتوبة عن النسخة السابقة ، وهي برقم ١٩٦٥٦/ ب[1]. ولم يتيسر لي تصوير هذه النسخة كلها ، وإنما صورت القسم الخاص بالدراسة والتحقيق في هذه الرسالة .

وهذه النسخة تقع ٢١٥ ورقة ، وكل ورقة من وجهين ، وقد رقمت على الصفحات كسابقتها ، وهي ناقصة يسيراً من البداية ، وتبدأ في آخر المسألة رقم ٣ من المطبوع .

وهي نسخة واضحة في الغالب ، وقد مُيّزت بداية المسائل بخط عريض .

قال عنها محب الدين الخطيب في تقديمه للكتاب : وهي في مجلد من القطع الكبير ، في كل صفحة منه ٢٩ سطراً ، وقد فتكت بها الأرضة ، وليس في آخرها تاريخ .

ويبدأ القسم المحقق من الصفحة ٧٥ إلى الصفحة ٩٤ .

وعن هاتين النسختين قام محب الدين الخطيب بإخراج الكتاب في الطبعة الوحيدة له . إلا أن هاتين النسختين وقع فيها الكثير من السقط والأخطأ ، مما أمكن استدراك بعضه من بقية النسخ .

إلا أن هذه النسخ جميعاً مع توفرها لا يمكن الوثوق بها تماماً لإخراج نص كامل وصحيح للكتاب ؛ حيث تقدم القول باتفاقها في كثير من الأحيان على السقط أو الخطأ .

وعليه فيجب لمن يتصدى لإخراج الكتاب كاملاً أن يكون متيقظاً ومنتبها لهذا الأمر ، وألا يثق بكثرة النسخ ، وأن يحاول قدر الإمكان أن يجمع المسائل التي نقلت عن المصنف في الكتب المتأخرة عنه ، لكي يمكنه أن يخرج الكتاب على وجه أقرب ما يكون للصواب.

ولا يفهم من هذا أني أدعو إلى عدم إخراج هذا الكتاب عن هذه النسخ ، بل أحبذ هذا وأرجو أن ينشط له بعض الباحثين المتمكنين ، ولكن من باب التنبيه والتذكير ، وعدم الاغترار بكثرة النسخ ، والله الموفق .

---

(١) انظر فهرس دار الكتب المصرية ١٣٧/٢ .

نماذج من
صور النسخ الخطية

كتاب العلل والبيف

الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم
محمد بن إدريس الحنظلي الرازي

فهرسته

الطهارة الصلوة باب الوتر الأذان الاستسقاء السهو سجود القرآن الجمعة الجنائز الصوم
الحج النذور والسير المناسك البيوع النكاح الطلاق الأيمان الحدود الفضائل الديات
الأحكام الرقائق السنة اللباس الأطعمة الأشربة الذبائح الأضاحي الصيد العقيقة
الفرائض ما جاء في الرؤيا والتعبير الوقف الأمان لوات الدعاء البر الصلح الوصايا
الحساب الآداب الفتن الجارات العمار المساكن الأسرار العتق المدبر
الولد المنذر الإنفاق المكاتب العلم الحدود الأمارات الشروط ٥

مكتبة محمد بن تركي بن شليحة التركية
برقم ....
بتاريخ ....

٥٤١   ٢٩٢   278

ورقة العنوان من نسخة أحمد الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

أول كتاب العلل حدثنا الشيخ أبو طاهر محمد بن أحمد بن

عبد الرحيم ثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن الفضل بن سهل ... عن ابن أبي حاتم قراءة عليه في سنة تسع

وستين وثلثمائة قال أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله قال حدثنا أحمد بن سلمة قال

سمعت أبا قدامة السرخسي يقول سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول لأن أعرف علة

حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب حديثا ليس عندي قال وحدثنا محمد بن الحسين بن

الجنيد قال سمعت محمد بن عبد الله بن نمير يقول قال عبد الرحمن بن مهدي معرفة الحديث

إلهام قال ابن نمير وصدق لو قلت له من أين قلت لم يكن له جواب وسمعت

أبي يقول قال عبد الرحمن بن مهدي إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة وسمعت

أبي يقول مثل معرفة الحديث كمثل فص ثمنه مائة دينار وآخر مثله على لونه ثمنه عشرة

دراهم بيان علل أخبار رويت في الطهارة

وسألت أبا زرعة عن حديث رواه قبيصة عن الثوري عن

خالد الحذاء عن أبي قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

إن الصعيد الطيب كافيك ولو لم تجد الماء عشر سنين فإذا أصبت الماء فأمسه بشرتك

قال أبو زرعة هذا خطأ أخطأ فيه قبيصة إنما هو أبو قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر عن

النبي صلى الله عليه وسلم وسألت أبا زرعة عن حديث رواه شعبة

والأعمش عن سلمة بن كهيل عن ذر عن ابن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه أن رجلا أتى عمر

فقال إني أجنبت ولم أجد الماء فذكر عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم في التيمم ورواه

الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي مالك عن عبد الرحمن بن أبزى قال كنت عند عمر

فجاءه رجل قال أبو زرعة حديث شعبة أشبه قلت لأبي زرعة ما اسم أبي مالك قال

لا أسميه هو الغفاري وسألت أبا زرعة عن حديث رواه أبو بكر

ابن أبي شيبة عن أبي داود عن محمد بن الجعد عن حماد عن ابن سيرين وصالح أبي الخليل

أنهما قالا في التيمم الوجه والكفين قال أبو زرعة هكذا قال وإنما هو حماد بن الجعد

قلت فالوهم من ابن أبي شيبة قال أبو زرعة حدثكم بحديث في كتاب الفرائض عن أبي داود

قال حماد بن الجعد وقال في كتاب الوضوء محمد بن الجعد فيحتمل أن يكون اسمه محمد وحماد جميعا

وسألت

2

وسألت أبا زرعة عن حديث رواه ابن أبي ليلى عن سلمة والحكم عن ذر

عن ابن أبزى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم في التيمم قال أبو زرعة هذا خطأ إنما هو

سلمة والحكم عن ذر عن ابن أبزى عن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم وسألت

أبا زرعة عن حديث رواه إبراهيم بن عبد الملك عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم

كان يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد قال أبو زرعة هذا خطأ إنما هو قتادة عن صفية بنت

شيبة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وسألت أبي وأبا زرعة

عن حديث رواه حماد بن سلمة عن أبي عتيق عن أبيه عن أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال السواك مطهرة للفم مرضاة للرب قالا هذا خطأ إنما هو ابن أبي عتيق عن أبيه عن

عائشة قال أبو زرعة أخطأ فيه حماد وقال أبي أخطأ فيه حماد أو ابن أبي عتيق وسألت

أبا زرعة عن حديث رواه محمد بن أبي المعدي عن محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن الأعمش

عن أبي وائل عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوضوء قال هذا وضوء من لم يحدث قال

أبو زرعة هذا خطأ إنما هو الأعمش عن عبد الملك بن ميسرة عن النزال عن علي عن النبي صلى

الله عليه وسلم قلت لأبي زرعة الوهم ممن هو قال من الطفاوي قلت ما حال الطفاوي قال

صدوق إلا أنه يهم أحيانا وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن

فضيل عن حصين عن الشعبي عن المغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم في المسح على الخفين

ورواه ابن عيينة عن حصين عن الشعبي عن عروة بن المغيرة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم

ورواه زائدة بن قدامة عن حصين عن سعد بن عبيدة سمع المغيرة بن شعبة وقال عمر عن

حصين عن أبي سعيد عن المغيرة بن شعبة ورواه هشيم عن حصين عن الشعبي وسعد بن عبيدة

عن المغيرة بلا عروة قال أبي وأبو زرعة لا يسمعا معنى قال أبي ورواه هشيم عن حصين عن سالم

ابن أبي الجعد وأبي سفيان سمعا المغيرة بن شعبة قلت لأبي زرعة أيها الصحيح عندك

قال أبي حديث الشعبي الأخيرة أشبه إذا كان للشعبي أصل في المسح وسألت

أبي عن حديث رواه سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج وجرير بن حازم وأبو عوانة وابن المبارك

ويحيى القطان وابن عيينة وجماعة عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه

وسلم في المسح على الخفين ورواه أحمد بن يونس عن أبي بكر بن عياش عن الأعمش وعاصم

عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم فأيهما الصحيح من حديث الأعمش

الورقة الأولى من نسخة أحمد الثالث

وسألت أبي عن حديث رواه بقية عن يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدرك قال أبي هذا خطأ المتن والإسناد إنما هو الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها وأما قوله من صلاة الجمعة فليس هذا في الحديث فوهم في كليهما ٥ وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن المصفى عن أبي ضمرة عن محمد بن عمرو عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله وملائكته يصلون على الذين يصلون في الصفوف الأول قال أبي هذا خطأ بهذا الإسناد والصحيح ما رواه الدراوردي عن ابن عجلان عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ٥ وسألت أبي عن حديث رواه الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قرأ النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة جهر فيها بالقراءة فلما سلم قال هل قرأ أحد منكم معي آنفا الحديث قال أبي هذا خطأ خالف الأوزاعي أصحاب الزهري في هذا الحديث إنما رواه الناس عن الزهري قال سمعت ابن أكيمة يحدث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ٥

وسألت أبي عن حديث رواه عكرمة بن عمار عن شداد أبي عمار عن أبي أمامة قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أقم علي الحد فقال أقم الحد أتوضأت حين أقبلت قلت نعم قال فإن الله عز وجل قد عفا عنك قلت لأبي رواه الأوزاعي أعلم لأن شدادا دمشقي وقع إلى اليمامة والأوزاعي من أهل بلده والأوزاعي أفهم به وأهل اليمامة يروون عنه بلية أحاديث يقولون عن شداد عن أبي أمامة أحدها هذا قلت والآخر هما اللذان رواهما الأوزاعي قال لا هذا سواء ذاك غير أن الوليد بن مسلم يحكي عن الأوزاعي عن شداد عن واثلة وروى عمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي عن شداد عن أبي أمامة فقد اتفقت رواية عمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي مع رواية عكرمة بن عمار والوليد بن مسلم كثير الوهم والذي عندي أن الحديث عن أبي أمامة أشبه وأن الوليد وهم في ذلك ٥

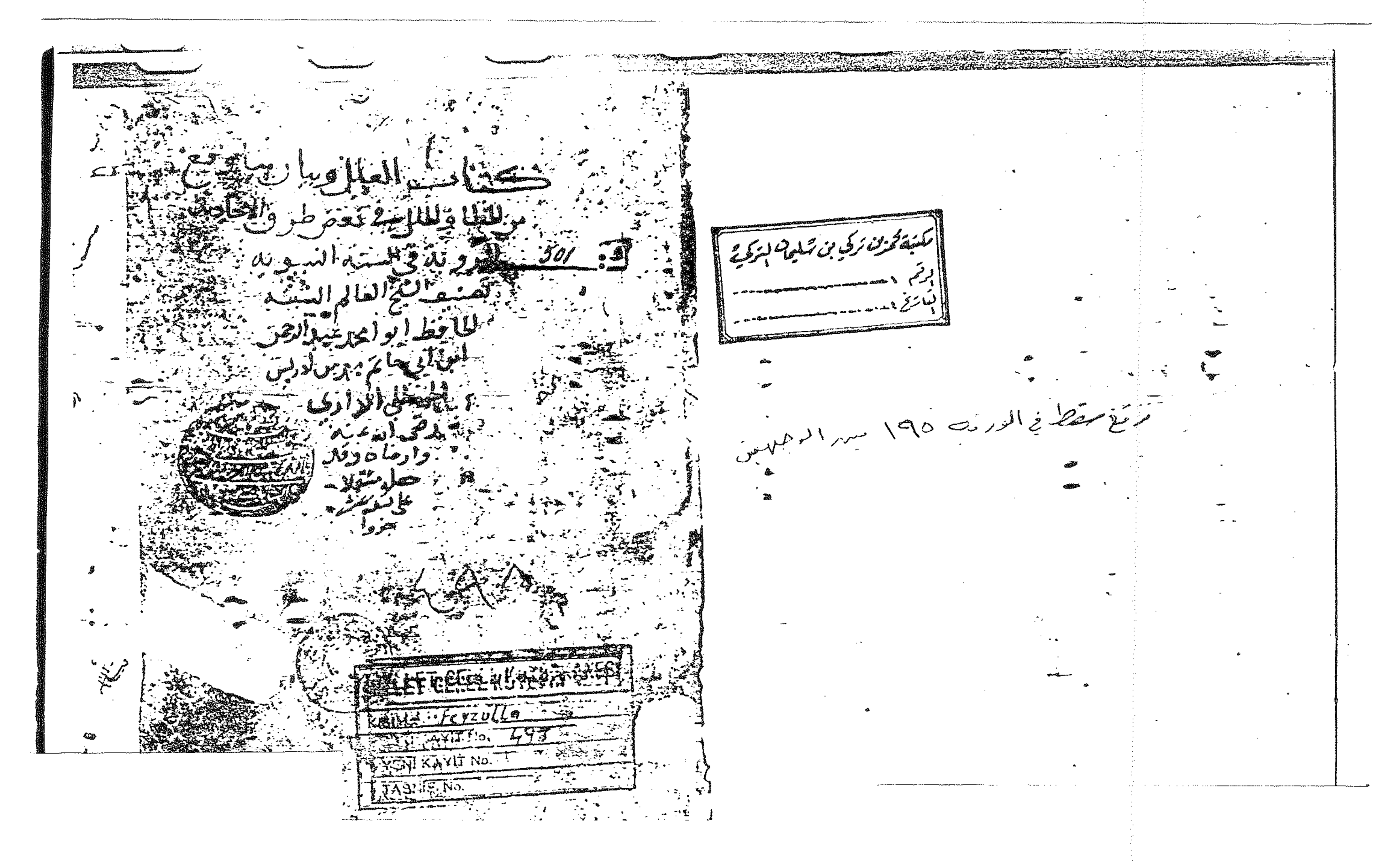
وسألت أبي عن حديث رواه الوليد بن مسلم عن عدي بن زيد قال أدرك أبو الوليد الدرداء ركعة من صلاة الجمعة فقلت لأبي الوليد هو عن عدي بن زيد أو عثمان بن زيد فقال هو عثمان بن زيد كتبه أي يخطئ ٥ وسألت أبي عن حديث رواه زهير بن معاوية عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يقبل لهم صلاة ولا ترفع لهم إلى السماء حسنة العبد الآبق حتى يرجع والمرأة الساخط عليها زوجها حتى يرضى والسكران حتى يصحو قال أبي هذا حديث منكر لم يروه عن ابن المنكدر غير زهير ٥

وسألت أبي عن حديث رواه عبد الله بن معاذ عن أبيه عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن أبي الأحوص عن علقمة عن ابن مسعود قال بينا نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمع رجلا يقول الله أكبر الله أكبر فقال على الفطرة فابتدرناه فإذا راعي غنم قال أبي حدثنا عبد الله بهذا الحديث وحدثناه أيضا ابن بشار عن خليفة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أبي حديث سعيد أشبه ٥ وسئل أبو زرعة عن هذا الحديث وعن ما رواه يزيد بن زريع عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن أبي الأحوص عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا علقمة فقال أبو زرعة حديث يزيد بن زريع أصح ٥ قلت وقد تابعه هارون بن إسحاق عن عبدة بن سليمان عن ابن أبي عروبة كما رواه يزيد بن زريع ولا ذكر علقمة في الإسناد ٥

وسألت أبي عن حديث رواه موسى بن أيوب النصيبي عن ابن ضمرة أنس بن عياض عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن عمر بن عبد الله بن أبي وقاص عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى بنا صلاة المغرب فسلم في الركعتين فسبح به الناس فقام فصلى ركعة أخرى ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد السلام قال أبي هذا خطأ إنما هو عمر بن عبيد الله قال صلى بنا أنس بن مالك فلا أدري ممن الخطأ قال من موسى ٥ وسألت أبي عن حديث رواه عبد الرزاق عن ابن محرر عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كور العمامة قال أبي هذا حديث باطل وابن محرر ضعيف الحديث ٥ وسألت أبي عن الحديث الذي رواه عبد الله بن عمرو حديث رواه أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح عن خاله أبي رجاء عبد الرحمن بن عبد الحميد بن سالم عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يأتي الشيطان أحدكم في صلاته حتى يحل إليه أنه قد أحدث فلا ينصرف حتى يجد ريحا أو يسمع صوتا سمعت أبي يقول هذا خطأ ٥ وسألت أبي عن الحديث الذي رواه عبيد الله بن عمرو عن أيوب عن أبي قلابة عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم في القراءة خلف الإمام قال أبي وهم فيه عبيد الله بن عمرو والحديث ما رواه خالد الحذاء عن أبي قلابة عن محمد بن أبي عائشة عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

بداية القسم المحقق من نسخة أحمد الثالث

الورقة قبل الأخيرة من نسخة أحمد الثالث


كتاب العلل وبيان ما وقع
من الخطأ والغلط في بعض طرق الأحاديث
المروية في السنة النبوية
تصنيف الشيخ العالم الثقة
الحافظ أبو محمد عبد الرحمن
ابن أبي حاتم محمد بن إدريس
الحنظلي الرازي

مكتبة محمد بن تركي بن سليمان التركي

Feyzulla
493

ورقة العنوان من نسخة فيض الله

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

أول كتاب العلل تشتمل على سبعة عشر جزءا الجزء الأول في علل أخبار رويت في الطهارة

الورقة الأولى من نسخة فيض الله

٥٠١ قال ابي هذا حديث باطل وابن محرر ضعيف الحديث (ن) وسالت
ابي عن حديث رواه ابو الطاهر احمد بن عمرو بن السرح عن خالد ابي رجا عبد الرحمن الحميد بن
سالم عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وابي سلمة عن ابي هريرة عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال اذا ان الشيطان احدكم في صلوته حتى يخيل اليه انه احدث فلا ينصرف
حتى يجد ريحا او يسمع صوتا سمعت ابي يقول هذا خطا (ن) وسالت

٥٠٢ ابي عن الحديث الذي رواه عبيد الله بن عمرو عن ايوب عن ابي قلابة عن انس بن مالك عن النبي
صلى الله عليه وسلم في القراة خلف الامام قال ابي وهم فيه عبيد الله بن عمرو والحديث ما رواه
خالد الحذاء عن ابي قلابة عن محمد بن ابي عايشة عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم (ن)

٥٠٣ وسالت ابي عن حديث رواه اسمعيل بن عياش عن عمارة بن غزية
عن ابن يساف سمع معوية بن ابي سفين قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم المؤذن
يؤذن فقولوا مثل ما يقول قال ابي انكرت هذا الحديث اذ كان عمارة عن ابن يساف
سمع معاوية ولم ادر من ابن يساف كان هذا فتفكرت فيه فاذا اسمعيل بن جعفر قد روى
هذا الحديث عن عمارة بن غزية عن خبيب بن عبد الرحمن قال ابي وهو ابن يساف عن حفص
ابن عاصم بن عمر عن ابيه عن جده عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم المؤذن
قال ابي اما ابن يساف فاراه خبيب بن عبد الرحمن ابن يساف ونسبه الى جده ولم يسمع
خبيب من معوية شيئا فيحتمل ان يكون قد دخل لاسمعيل بن عياش حديث في حديث (ن)

٥٠٤ وسالت ابي عن حديث رواه ايوب بن سويد عن ابن جريج عن عطا
عن قيس بن سهل حدثه بن سعد قال مر به النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي بعد الصبح
فقال لتصلي يا قيس ما هذه الصلوة قال اني لم اكن ... دخلت المسجد وانت تصلي
ولم اكن ركعت ركعتي الفجر فركعتهما الان فلم يعب ذلك علي قال ابي هذا خطا انما
هو عطا عن سعد بن سعيد عن قيس بن فهد (ن) وسالت ابي

٥٠٥ ابا زرعة عن حديث رواه هشيم وسعيد بن خثيم ورواه احمد بن يونس عن ابي عوانه
كلهم عن ابي بشر جعفر بن ابي وحشية عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير انه قال
انا اعلم الناس بوقت صلوة العشا كان يصليها بعد سقوط القمر ليلة الثالثة من
اول الشهر ورواه مسدد عن ابي عوانه عن ابي بشر عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم عن
النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابو زرعة حديث بشير بن ثابت اصح قلت وفوق ابو زرعة
لما قال وحجته المسند دنا ابا عن ابي عوانة من زيادة رجل في الاسناد وقد حدث احمد بن
حنبل نسيان عن يزيد عن شعبة عن ابي بشر عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم عن النعمان (ن)

٥٠٦ وسئل ابو زرعة عن حديث رواه محمد بن اسحق عن يزيد بن ابي حبيب
عن مرثد بن عبد الله عن ابي ايوب الانصاري انه انكر على عقبة بن عامر تاخيره صلوة المغرب
وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تزال امتي على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب
الى اشتباك النجوم ورواه حيوة وابن لهيعة عن يزيد بن ابي حبيب عن اسلم ابي عمران التجيبي
عن ابي ايوب عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بادروا بصلوة المغرب طلوع النجوم وقال
ابو زرعة حديث حيوة اصح (ن)

٥٠٧ وسئل ابو زرعة عن حديث رواه عيسى
ابن ميمون عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقطع
الصلوة الكلب والحمار والمراة واليهودي والنصراني والمجوسي والخنزير فقال ابو زرعة
هذا حديث منكر وعيسى شيخ ضعيف الحديث (ن)

٥٠٨ وسئل ابو زرعة عن
حديث رواه معمر بن سليمن عن سليمن ابن داود اليمامي عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة
عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من بنا مسجدا يعبد الله فيه من مال حلال بنا الله
له بيتا في الجنة من در وياقوت قال ابو زرعة هذا الحديث من حديث ابي هريرة وهو قلت
ولم يسمع الجواب ولم يبين علة الحديث بالتمام وذكره الذي عندي ان الصحيح على ما رواه
ابن العطار عن يحيى بن ابي كثير عن محمود بن عمرو عن اسامة بن زيد الليثي عن النبي صلى
الله عليه وسلم وعن يحيى عن ابي ... محمود بن عمرو عن ابي هريرة موقوف (ن)
وسئل ... عن حديث يقول هو محمود بن عمرو وابن يزيد بن السكن

٥٠٩ وسئل ابو زرعة عن حديث رواه وسعيد بن ابي عبد الرحمن خالف
غندر وابن ابي المفضل عن عمارة بن غزية عن ربيعة عن عبد الملك بن سعيد بن سويد
الانصاري عن ابي حميد الساعدي عن ابي اسيد الساعدي عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال اذا دخل احدكم المسجد فليسلم وليقل اللهم افتح لي ابواب رحمتك واذا
خرج فليقل اللهم اني اسلك من فضلك ورواه سليمن بن بلال عن ربيعة عن عبد الملك
ابن سعيد بن سويد عن ابي حميد وابي اسيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابو زرعة

بداية القسم المحقق من نسخة فيض الله

263

الورقة الأخيرة من نسخة فيض الله

رقم ٤٥
من المطبوع

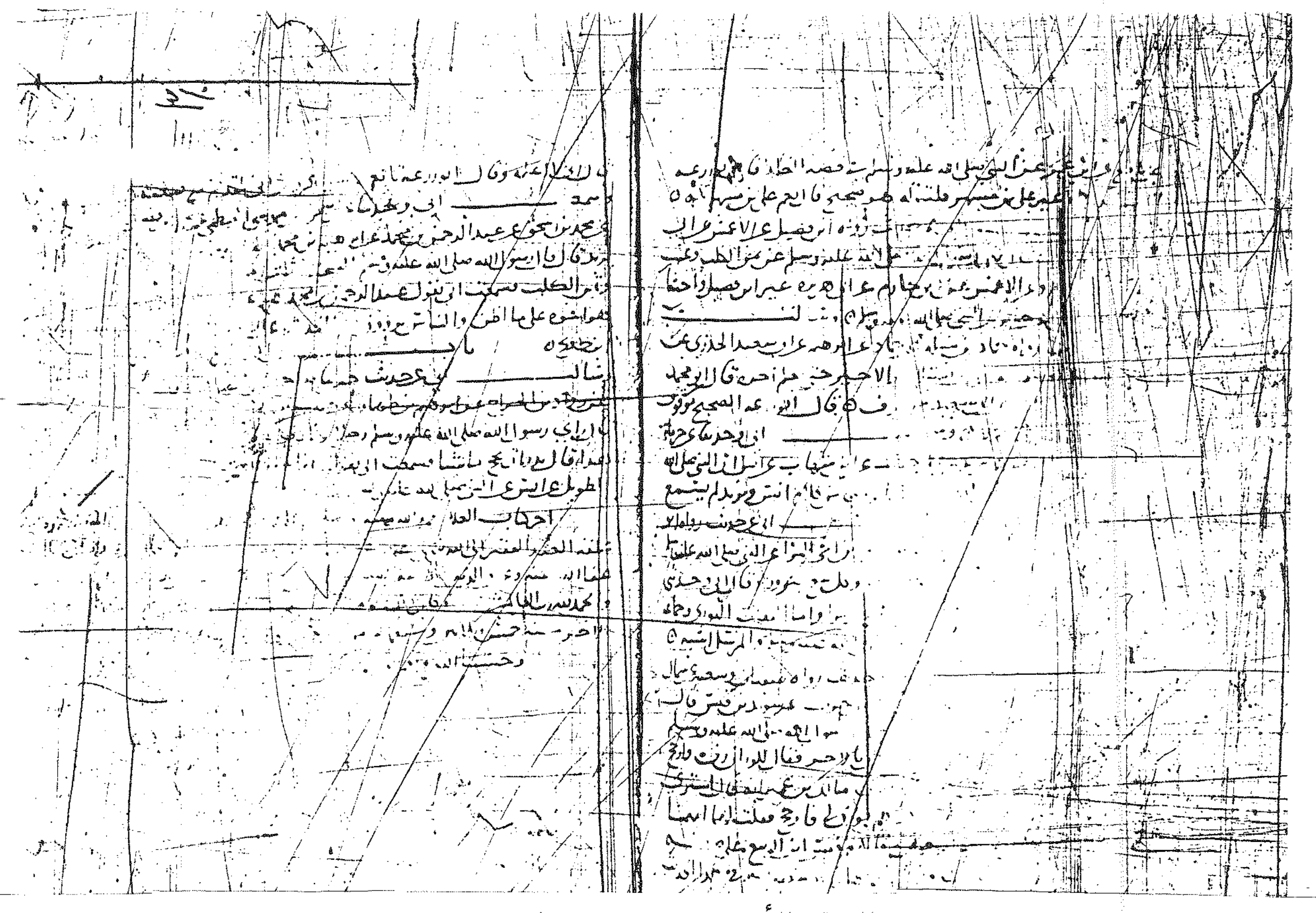
ناقص من الأول بمقدار ٤ ورقات تقريباً

الورقة الأولى من نسخة تشستربيتي

على ابي امامة اشبه وان الوليد وهم في ذلك ٥ وسالت ابي عن حديث رواه الوليد بن مسلم عن عدي ابن زيد قال ادركت الا ركعة من صلاة الجماعة فقلت لابي الوليد فهو عن عدي بن زيد او عثمان قال هو عثمان بن زيد كتبته انا بخطه ٥ وسالت ابي عن حديث رواه زهير بن محمد عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلثة لا تقبل لهم صلاة ولا ترفع لهم الى السما حسنة العبد الابق والمراة الساخط عليها زوجها حتى يرضى والسكران حتى يصحو ٥. هذا حديث منكر لم يرو عن ابن المنكدر غير زهير ٥ وسالت ابي عن حديث رواه عبيد الله بن معاذ عن ابيه عن ابن ابي عروبة عن ابي الاحوص عن علقمة عن ابن مسعود ما رايناهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمع رجلا يقول الله اكبر الله اكبر فقال على الفطرة فاسند عنهم قال ابي حدثنا عبيد الله به هكذا وحدثناه ايضا عن قتادة عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابي هو عندي وسئل ابو زرعة عن هذا الحديث وعن ما رواه عن ابن ابي عروبة عن قتادة عن ابي الاحوص عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا علقمة فقال ابو زرعة حدثنا يزيد بن زريع احفظ قلت ابن زريع بلا ذكر علقمة في الاسناد ٥ وسالت ابي عن حديث رواه موسى بن ايوب النصيبي عن ابي ضمرة انس بن عياض عن الحارث بن عبد الرحمن ابن ابي ذباب عن عمرو عن عبيد الله بن ابي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى صلاة المغرب فسلم في الركعتين فسبح به الناس فقام فصلى ركعة ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد السلام قال ابي هذا خطا انما هو عمرو بن قال صلى بنا انس بن مالك قلت الا من الخطا قال من موسى ٥ وسالت ابي عن حديث رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن يونس بن الاصم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كور العمامة قال ابي هذا حديث باطل

نحو ضعف الحديث ٥ وسالت ابي عن حديث رواه ابو الطاهر ٥٠١
احمد بن عمرو بن السرح عن خاله ابي رجا عبد الرحمن عن عبد الحميد بن سالم عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وابي سلمة عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الشيطان ياتي احدكم في صلاته حتى يخيل اليه انه قد احدث فلا ينصرف حتى يجد ريحا او يسمع صوتا سمعت ابي يقول هذا خطا ٥
وسالت ابي عن الحديث الذي رواه عبد الله بن عمرو عن ايوب عن ٥٠٢
ابي قلابة عن انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم في القراءة خلف الامام قال ابي وهم فيه عبيد الله بن عمرو والحديث ما رواه خالد الحذاء عن ابي قلابة عن محمد بن ابي عائشة عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ٥
وسالت ابي عن حديث رواه اسمعيل بن عياش عن عمارة بن غزية ٥٠٣
عن ابن يساف انه سمع معوية بن ابي سفيان يقول سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم المؤذن يؤذن فقولوا مثل ما يقول قال ابو محمد هذا الحديث ادركان عمارة عن ابن يساف سمع معوية ولم ادر من ابن يساف هذا فسمعته يقول اسمعيل ابن جعفر يروي هذا الحديث عن عمارة بن غزية عن خبيب بن عبد الرحمن قال ابي هو ابن يساف عن حفص بن عاصم بن عمر عن ابيه عن جده عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم المؤذن قال ابي اما ابن يساف فاراه خبيب بن عبد الرحمن بن يساف ونسبه الى جده ولم يسمع خبيب من معوية شيا فيحتمل ان يكون قد دخل لاسمعيل بن عياش حديث في حديث ٥ وسالت ابي عن حديث ٥٠٤
رواه ايوب بن سويد عن ابن جريج عن عطا عن قيس بن قهد قال حدثني سعيد قال مر بي النبي صلى الله عليه وسلم وانا اصلي بعد الصبح فقال ما هذه الصلاة فقلت يا رسول الله اني دخلت المسجد وانت تصلي ولم اكن ركعت ركعتي الفجر فركعتهما الان فلم يعب ذلك علي قال ابي هذا خطا انما هو عطاء عن سعيد ابن سعيد عن قيس بن قهد وسئل ابو زرعة عن حديث ٥٠٥
رواه هشيم وسعدان بن يحيى وغير واحد عن بشر عن ابي عوانة كلهم عن ابي بشر جعفر بن ابي وحشية عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير انه قال انا اعلم الناس

بداية القسم المحقق من نسخة تشستربيتي



الورقة الأخيرة من نسخة تشستربتي

قال الذهبي في الدول في سنة ٣٢٧ وفيها مات حافظ وقته عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي مصنف التفسير والتاريخ وكان يعد من الأبدال

ورقة العنوان من النسخة التيمورية

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

قال أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله قال حدثنا أحمد بن
سلمة قال سمعت أبا قدامة السرخسي يقول سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول
لأن أعرف علة حديث هو عندي أحب إلي من أن أكتب حديثا ليس عندي
أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم قال حدثنا علي بن الحسين بن الجنيد
قال سمعت محمد بن عبد الله بن نمير يقول قال عبد الرحمن بن مهدي معرفة
الحديث إلهام قال ابن نمير وصدق لو قلت له من أين قلت لم يكن له
جواب أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله قال وسمعت أبي
يقول قال عبد الرحمن بن مهدي إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة
وسمعت أبي يقول مثل معرفة الحديث كمثل فص ثمنه مائة دينار وآخر مثله على لونه
ثمنه عشرة دراهم

بيان علل أخبار رويت في الطهارة

أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم رحمه الله قال سألت أبا زرعة رضي الله عنه
عن حديث رواه قبيصة بن عقبة عن الثوري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن
عمرو بن بجدان أو محجن عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الصعيد
كافيك ولو لم تجد الماء عشر سنين فإذا أصبت الماء فأمسه بشرتك قال
أبو زرعة هذا خطأ أخطأ فيه قبيصة إنما هو أبو قلابة عن عمرو بن بجدان عن
أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم وسألت أبا زرعة عن حديث
[illegible]

الرحمن بن أبزى قال كنا عند عمر إذ جاءه رجل فقال [illegible]
اسمه قلت لأبي زرعة ما اسم أبي مالك قال لا أعرف اسمه [illegible]
سألت أبا زرعة عن حديث رواه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي داود
عن محمد بن الجعد عن قتادة عن أنس بن سيرين وصالح أبي الخليل أنهما قالا في التيمم
الوجه والكفين قال أبو زرعة كذا قال وإنما هو حماد بن الجعد قلت فالوهم
من ابن أبي شيبة قال أبو زرعة حدثنا به من كتاب [illegible]
فقال حماد بن الجعد وقال في كتاب آخر محمد بن الجعد فيحتمل أن يكون اسمه
محمد وحماد جميعا وسألت أبا زرعة عن حديث رواه ابن أبي ليلى عن
سلمة والحكم عن ذر عن ابن أبزى عن النبي صلى الله عليه وسلم في التيمم [illegible]
أبو زرعة هذا خطأ وإنما الصحيح سلمة والحكم عن ذر عن ابن أبزى عن أبيه
عن النبي صلى الله عليه وسلم وسألت أبا زرعة عن حديث رواه إبراهيم
بن عبد الملك عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل بالصاع
ويتوضأ بالمد قال أبو زرعة هذا خطأ إنما هو قتادة عن صفية بنت شيبة عن
عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه
حماد بن سلمة عن ابن أبي عتيق عن أبيه عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال السواك مطهرة للفم مرضاة للرب قالا هذا خطأ إنما هو ابن
أبي عتيق عن أبيه عن عائشة قال أبو زرعة أخطأ فيه حماد وقال أبي أخطأ
فيه حماد وابن أبي عتيق وسألت أبا زرعة عن حديث رواه
محمد بن أبي بكر المقدمي عن عمر بن علي عن محمد بن عبد الرحمن الطفاوي عن الأعمش عن [illegible]
عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوضوء أنه قال هذا وضوء من لم يحدث
قال أبو زرعة هذا خطأ إنما هو الأعمش عن عبد الملك بن ميسرة عن النزال
عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت لأبي زرعة الوهم ممن هو قال من
الطفاوي [illegible] الطفاوي قال صدوق إلا أنه يهم أحيانا نعم

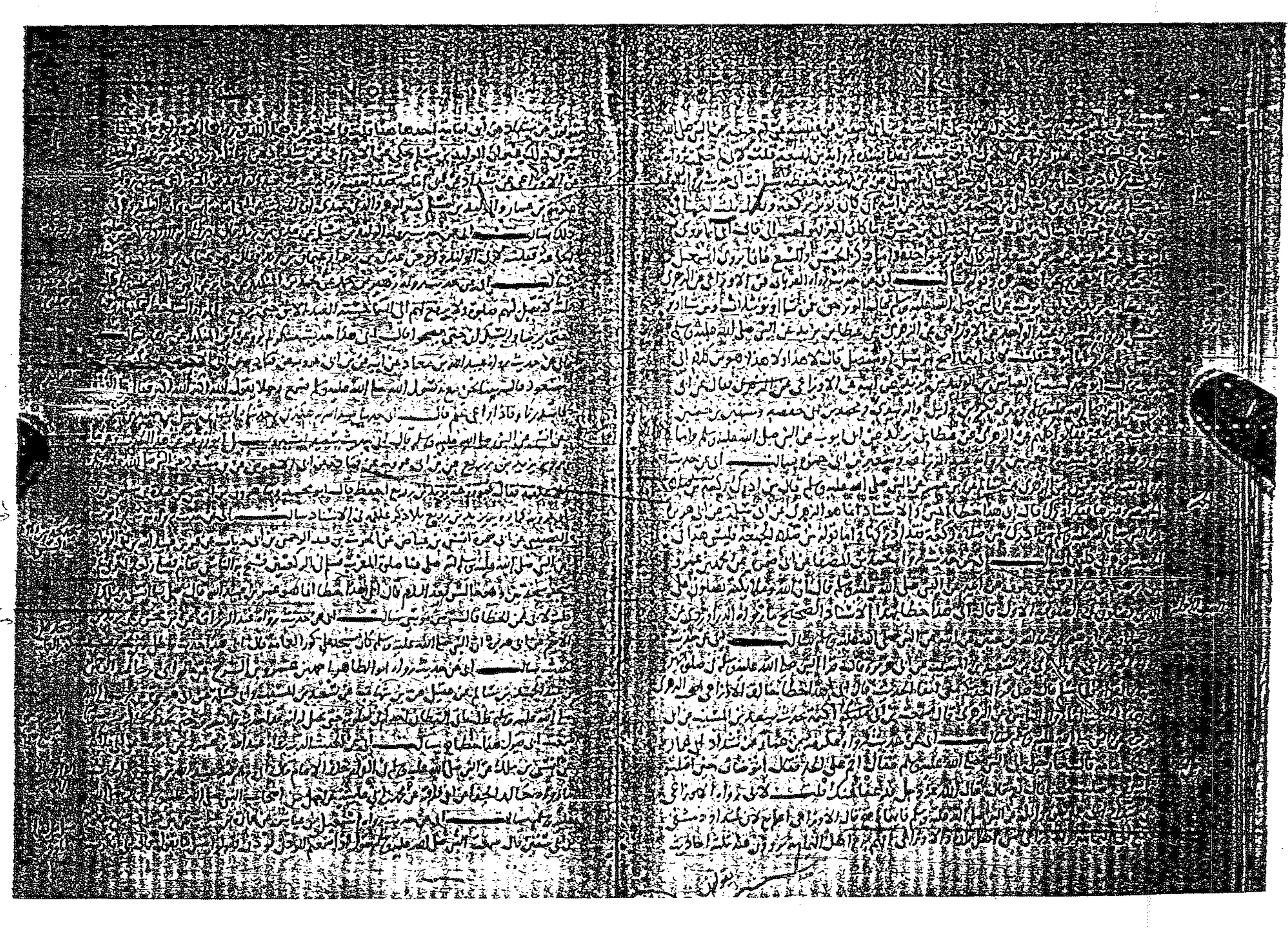
الورقة الأولى من النسخة التيمورية

هذا انقلب رواية عمر بن عبد الواحد عن الاوزاعي مع ان رواية عكرمة
بن عمار والوليد بن مسلم كثير الوهم والذي عندي ان الحديث عن ابي امامة
اشبه وان الوليد وهم في ذلك سالت ابي عن حديث رواه الوليد بن
مسلم عن مدرك بن زياد قال ادرك ابو الدرداء ركعة من صلوة الجماعة فقلت
لابي الوليد وهو عن مدرك بن زياد او عثمان بن زياد فقال هو عثمان بن زياد
كتبه ابي بخطه سالت ابي عن حديث رواه زهير بن محمد عن محمد بن
المنكدر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلثة لا يقبل لهم صلوة ولا
يرفع لهم الى السما حسنة العبد الابق حتى يرجع والمراة الساخط عليها زوجها
حتى يرضا والسكران حتى يصحوا قال ابي هذا حديث منكر لم يرو عن ابن
المنكدر غير زهير سالت ابي عن حديث رواه عبيد الله بن معاذ عن
ابيه عن ابن ابي عروبة عن قتادة عن ابي الاحوص عن علقمة عن ابن مسعود قال
بينا نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نسمع رجلا يقول الله اكبر الله اكبر فقال
على الفطرة فابتدرناه فاذا راعي غنم قال ابي حدثنا عبيد الله به هكذى
حدثناه ايضا ابن نفيل عن خليد عن قتادة عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال ابي حديثه سعيد اشبه وسئل ابو زرعة عن هذا الحديث وعن
ما يرويه يزيد بن زريع عن ابن ابي عروبة عن قتادة عن ابي الاحوص عن ابن
مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا علقمة فقال ابو زرعة يزيد بن زريع احفظ
قال ابو محمد وحدثنا هرون بن اسحق عن عبدة بن سليمن عن ابن ابي عروبة كما يرويه
يزيد بن زريع بلا ذكر علقمة في الاسناد سالت ابي عن حديث رواه
موسى بن ايوب النصيبي عن ابي ضمرة انس بن عياض عن الحرث بن عبد الرحمن
بن ابي ذباب عن عمر بن عبيد الله بن ابي الزناد عن النبي صلى الله عليه
انه صلا بنا صلوة المغرب فسلم في الركعتين فسبح به الناس فقام فصلى ركعة
اخرى ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد السلام قال ابي هذا خطا انما هو

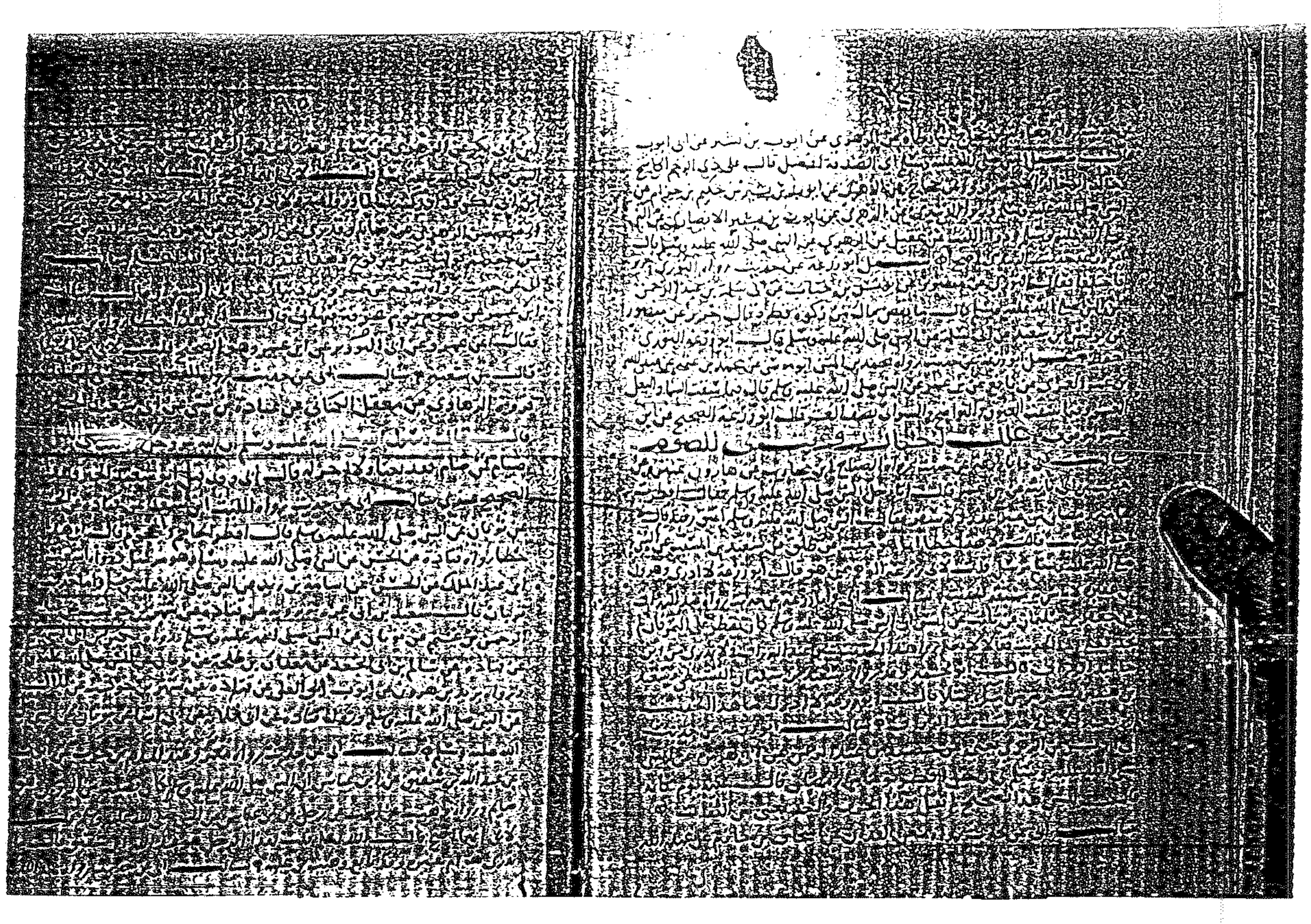
عمر بن عبد الله قال صلى بنا انس بن مالك قلت لابي من اخطا قال من موسى
سالت ابي عن حديث رواه عبد الرزاق عن ابن محرر عن يزيد بن
الاصم عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه كان يسجد على كور العمامة قال ابي
٥٠١ هذا حديث باطل وابن محرر ضعيف الحديث سالت ابي عن حديث رواه
ابو الطاهر احمد بن عمرو بن السرح عن خاله ابي رجا عبد الرحمن بن عبد الحميد
بن سالم عن عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وابي سلمة عن ابي هريرة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ياتي الشيطان احدكم في صلاته حتى
يخيل اليه انه قد احدث فلا ينصرف حتى يجد ريحا او يسمع صوتا سمعت
٥٠٢ ابي يقول هذا خطا سالت ابي عن الحديث الذي رواه عبيد الله بن
عمرو عن ايوب عن ابي قلابة عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم في القراة
خلف الامام قال ابي وهم فيه عبيد الله بن عمرو والحديث ما رواه خالد الحذا
عن ابي قلابة عن محمد بن ابي عايشة عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه
٥٠٣ عن النبي صلى الله عليه وسلم سالت ابي عن حديث رواه اسمعيل بن
عياش عن عمارة بن غزية عن ابن يساف سمع معاوية بن ابي سفين قال
سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم المؤذن يؤذن فقولوا مثل
ما يقول قال ابي لم نعرف هذا الحديث اذ كان عمارة عن ابن يساف سمع
معاوية ولم ار [illegible] ابن يساف هذا فتفكرت فيه فاذا اسمعيل بن
جعفر قد روى هذا [illegible] عن عمارة بن غزية عن خبيب بن عبد الرحمن
قال ابي وهو ابن يساف [illegible] حفص بن عاصم بن عمر عن ابيه عن جده
عمر كل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم المؤذن قال ابي اما ابن
يساف فاري انه خبيب بن عبد الرحمن بن يساف ونسبه الى جده ولم يسمع
خبيب من معاوية شيا فيحتمل ان يكون قد دخل لاسمعيل بن عياش حديث
٥٠٤ في حديث سالت ابي عن حديث رواه ايوب بن سويد عن ابن جريج

بداية القسم المحقق من النسخة التيمورية

الورقة الأخيرة من النسخة التيمورية



بداية القسم المحقق من نسخة دار الكتب المصرية



نهاية القسم المحقق من نسخة دار الكتب المصرية

ثانياً

تحقيق الكتاب
وتخريجه

٥٠١ ــ وسألت أبي عن حديث رواه أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السَّرح ، عن خاله : أبي رجاء عبدالرحمن بن عبدالحميد بن سالم ، عن عُقَيل ، عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ قال :« يأتي الشيطان أحدكم في صلاته ، حتى يُخيل إليه أنه قد أحدث ، فلا ينصرف حتى يجد ريحاً أو يسمع صوتاً » .

سمعت أبي يقول : هذا خطأ .

رجال الإسناد :

* أحمد بن عمرو بن بن عبدالله بن السَّرح ، أبو الطاهر المصري (ت ٢٥٠).

روى عن سفيان بن عيينة ، وعبدالله بن وهب ، وخاله عبدالرحمن بن عبدالحميد .

وروى عنه مسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، وغيرهم .

وثقه النسائي ، وابن حبان ، ومسلمة بن القاسم ، وابن يونس .

وقال أبو حاتم ، وأبو زرعة : لابأس به .

قال الحافظ ابن حجر : ثقة .

انظر : تهذيب الكمال ٤١٥/١ ، تهذيب التهذيب ٦٤/١ ، التقريب (٨٥).

* عبدالرحمن بن عبدالحميد بن سالم المَهْري ، أبو رجاء المصري المكفوف (ت ١٩٢) .

روى عن عُقَيل بن خالد ، ويحيى بن أيوب ، وعبدالله بن حبيب ، وغيرهم .

وروى عنه ابن أخته : أحمد بن عمرو، وابن وهب ، وهارون بن معروف ، وغيرهم .

قال أبو داود : ثقة حدث عنه ابن وهب . وقال أبو عمر الكندي : كان من أفضل أهل مصر . وقال ابن يونس في تاريخ مصر : كان من أفاضل أهل مصر ... وكان قد عمي فكان يحدث حفظاً فأحاديثه مضطربة . وقال أبو زرعة : شيخ من أهل مصر .

قال الحافظ ابن حجر ، والذهبي : ثقة .

....

قلت : لعل الصواب فيه أنه ثقة إن حدث من كتابه ، وقد تغير بعد ما عمي ، لما ذكره ابن يونس ، والله أعلم

انظر الجرح والتعديل ٢٦١/٥ ، تهذيب الكمال ٢٥٠/١٧، تهذيب التهذيب ٢١٩/٦ ، التقريب ٣٩٣١ ، الكاشف ٦٣٥/١ ميزان الاعتدال ٥٧٧/٢ ، الجامع في الجرح ٧٧/٢

* عُقَيل بن خالد بن عَقيل الأيلي ، أبو خالد الأموي مولى عثمان بن عفان. (ت١٤٤).

روى عن ابن شهاب ، وسالم بن عبدالله بن عمر ، ونافع مولى ابن عمر ، وغيرهم .

روى عنه عبدالرحمن بن عبدالحميد ، والليث بن سعد ، ويونس بن يزيد ، وغيرهم .

وثقه الإمام أحمد ، والنسائي ، وابن سعد ، و أبو زرعة ، وغيرهم . وقال ابن معين : أثبت من روى عن الزهري : مالك ثم معمر ثم عُقيل . وقال أبو حاتم : عقيل أثبت من معمر .

قال الحافظ ابن حجر : ثقة ثبت .

انظر تهذيب الكمال ٢٤٢/٢٠ ، التهذيب ٢٥٥/٧ ، التقريب (٤٦٦٥).

* ابن شهاب : محمد بن مسلم بن عبيدالله الزهري ، أبو بكر الفقيه . (ت١٢٥هـ).

الإمام الفقيه الحافظ ، متفق على جلالته وإتقانه . وكان يرسل ويدلس .

وعدَّه الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين .

وفيما ذهب إليه نظر ، فقد قال عنه الذهبي : كان يدلس في النادر . وذكره العلائي في المرتبة الثانية من المدلسين ، وقال : مشهور به ، وقد قبل الأئمة قوله :« عن » .

ولعل الراجح أنه يوضع في المرتبة الثانية ، وقد عدّه الحافظ نفسه بأنه قليل التدليس ، وذلك في الفتح ٤٤١/١٠ ، عند كلامه على الحديث رقم ٥٩٩٥ ، وانظر للاستزادة في ذلك ما كتبه د. عبدالله دمفو في رسالته : مرويات الزهري المعلة ٤١/١ ، والله أعلم .

انظر تهذيب الكمال ٤١٩/٢٦ ، تهذيب التهذيب ٤٤٥/٩ ، التقريب (٦٢٩٦) ، جامع التحصيل (٣٣١) ، تعريف أهل التقديس (١٠٩).

....

* سعيد بن المسيب بن حَزْن بن أبي وهب القرشي المخزومي (ت ٩٤ هـ).
ثقة ثبت فقيه ، متفق على توثيقه .
قال ابن حجر: أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل .
انظر تهذيب الكمال ١١/٦٦ ، التهذيب ٤/٨٤ ، السير ٤/٢١٧ ، التقريب (٢٣٩٦).

* أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهري المدني ، قيل : اسمه عبدالله ، وقيل : إسماعيل ، وقيل : اسمه وكنيته واحد . (ت ٩٤ ، وقيل ١٠٤).
روى عن أسامة بن زيد ، وأنس بن مالك ، وأبي هريرة ، وجمع من الصحابة .
روى عنه ابن شهاب ، وعروة بن الزبير ، وعمرو بن دينار ، وغيرهم .
ثقة مكثر ، إلا أنه لم يسمع من بعض الصحابة
انظر تهذيب الكمال ٣٣/٣٧٠ ، جامع التحصيل (٣٦٠) ، التقريب (٨١٤٢) .

* أبو هريرة ، قيل : هو عبدالرحمن بن صخر الدوسي (ت ٥٩ تقريباً) .
اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً ليس هنا مجال ذكره ، وهوصحابي جليل من أكثر الصحابة حديثاً ، أسلم عام خيبر ، وتوفي بالمدينة وله ثمان وسبعون سنة.
انظر الاستيعاب ١٢/١٦٧ ، الإصابة ١٢/٦٣ ، السير ٢/٥٧٨ ، التهذيب ١٢/٢٦٢ .

تخـريج الحـديث :

روى الزهري هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

أولاً : رواه عقيل بن خالد ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أبو رجاء ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٢ ـ ورواه ابن لهيعة عن عُقيل ، عن ابن شهاب ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .
وتابع عقيلاً على هذا الوجه : قرة بن عبدالرحمن ، وزَمْعَة بن صالح .

ثانياً : ورواه سفيان بن عيينة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد ، وعباد بن تميم ، عن عبدالله بن زيد .
وتابع ابن عيينة على هذا الوجه : محمد بن أبي حفصة ، كما سيأتي .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات أيضاً ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن عباد بن تميم ، عن عبدالله بن زيد .
وتابع ابن عيينة على هذا الوجه : محمد بن أبي حفصة ، كما سيأتي .

٣ ـ ورواه الهيثم بن جميل ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

ثالثاً : ورواه محمد بن أبي حفصة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه روح بن عبادة ، عن ابن أبي حفصة ، عن الزهري ، عن سعيد ، وعباد بن تميم عن عبدالله بن زيد .
وتابع ابن أبي حفصة : ابن عيينة ، كما تقدم .

٢ ـ ورواه ابن المبارك ، عن ابن أبي حفصة ، عن الزهري ، عن عباد ، عن عبدالله بن زيد.
وتابع ابن أبي حفصة : ابن عيينة ، كما تقدم .

رابعاً : ورواه الأوزاعي ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه الهقل بن زياد ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٢ ـ ورواه محمد بن كثير ، عن الأوزاعي ، عن يحيى بن كثير ، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن ، عن أبي هريرة .

خامساً : رواه معمر ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه المحاربي ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي سعيد الخدري .

٢ ـ ورواه المحاربي أيضاً ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن سعد بن أبي وقاص .

سادساً : ورواه عبدالرزاق ، عن الزهري ، عن سعيد ، مرسلاً .

سابعاً : ورواه معاوية بن يحيى ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، عن عامر بن ربيعة .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه عقيل بن خالد ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أبو رجاء ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة :

ذكره المؤلف في هذه المسألة ، من رواية أبي الطاهر أحمد بن عمرو ، عن خاله أبي رجاء عبدالرحمن بن عبدالحميد ، عن عقيل ، به .
ولم أقف على من أخرجه ، أو أشار إليه غير المؤلف .

قلت : ورجاله ثقات ، كما تقدم في تراجمهم ، إلا عبدالرحمن بن عبدالحميد ، وهو ثقة لكنه تغير بعد ما عمي .

٢ ـ ورواه ابن لهيعة ، عن عُقيل ، عن ابن شهاب ، عن سعيد ، عن أبي هريرة :
أخرجه أبو عبيد في كتاب الطهور (٤٠٤) ، رقم ٤٠٣ ، عن أبي الأسود ، عن ابن لهيعة عن عُقيل ، به ، نحوه .

قلت : وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف ، كما سيأتي في ترجمته في المسألة رقم ٥٠٦ .

وتوبع عقيل على هذا الوجه ؛ تابعه قُرة بن عبدالرحمن :
أخرجه الطبراني في الأوسط ٢/٣٣١، رقم ٥٥٤ ، من طريق سويد بن عبدالعزيز ، عن قرة بن عبدالرحمن ، عن ابن شهاب ، به ، نحوه .
وقال الطبراني : لم يروه عن قرة إلا سويد .

قلت : وفي إسناده سويد بن عبدالعزيز ، وهو ضعيف (التقريب ٢٦٩٢) . وقرة بن عبدالرحمن :صدوق له مناكير (التقريب ٥٥٤١) .

كما تابعهما : زَمْعَة بن صالـح :
ذكر ذلك البزار ، كما سيأتي النقل عنه في الوجه الثالث من الاختلاف على ابن عيينة .

قلت : وزَمْعَة بن صالح : ضعيف ، كثير الغلط عن الزهري (التهذيب ٣٣٨/٣) .

وعليه فلعل الوجه الأول أرجح عن عقيل ، حيث رواه ثقة كذلك في حين رواه على الوجه الثاني ابن لهيعة ، وهو ضعيف كما تقدم ، ولا يقويه متابعة سويد بن عبدالعزيز ، أو زَمْعَة ابن صالح لعقيل على هذا الوجه ، لأنهما ضعيفان .
ولكن هذا الوجه الراجح من رواية عبدالرحمن بن عبدالحميد ، وهو ثقة تغير بعد ماعمي ، وقد خولف كما سيأتي من ثقة ثبت ، فلعل هذا مما حدث به بعد ما عمي ، والله أعلم .

ثانياً : ورواه سفيان بن عيينة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد ، وعباد بن تميم ، عن عبدالله بن زيد :

أخرجه البخاري ٢٨٥/١ (مع الفتح) ، كتاب الوضوء ، باب لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن ، رقم ١٣٧ ، عن علي بن المديني .
ومسلم ٢٧٦/١ ، كتاب الحيض ، باب الدليل على أن من تيقن الطهارة ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك ، رقم ٣٦١ . عن عمرو الناقد .
ومسلم ٢٧٦/١ ، الموضع السابق ، والبيهقي في الكبرى ٣٦٤/٧ ، من طريق أبي خيثمة : زهير بن حرب .
وابن أبي شيبة في المصنف ٤٢٨/٢[١] ـ ومن طريقه مسلم ٢٧٦/١ ، الموضع السابق ، رقم ٣٦١ ، والبيهقي في الكبرى ٣٦٤/٧ ـ .

(١) هو في المصنف : عن الزهري عن عباد ، بدون ذكر لسعيد ، وقد أخرجه مسلم والبيهقي من طريقه وعندهما : عن سعيد وعباد ، فقد يكون سقط اسم سعيد من النسخة المطبوعة ، أو يكون لديه من رواية أخرى لم أقف عليها .

....

وأبو داود ١/١٢٢ ، كتاب الطهارة ، باب إذا شك في الحدث ، رقم ١٧٦ ، والنسائي ١/٩٨ ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء من الريح ، رقم ١٦٠ . عن قتيبة بن سعيد .
وأبو داود ١/١٢٢ ، الموضع السابق ، عن محمد بن أحمد بن أبي خلف .
والنسائي ١/٩٨ ، الموضع السابق ، رقم ١٦٠ ، عن محمد بن منصور .
وابن ماجه ١/١٧١ ، كتاب الطهارة ، باب لا وضوء إلا من حدث ، رقم ٥١٣ ، عن محمد بن الصباح .
وأحمد في مسنده ٤/٣٩ .
والحميدي في مسنده ١/٢٠١ ، رقم ٤١٣ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١/١٦١ ، وفي الصغرى ١/٣٣ ، رقم ٤٨ ، وفي الخلافيات ٢/٤٤٩ ، رقم ٧٩٧ ، وابن المنذر في الأوسط ١/١٣٧، رقم ٢٨ ، و١/٢٤١ ، رقم ١٤٨ ، وابن عبدالبر في التمهيد ٥/٢٧ ـ .
كلهم من طريق الحميدي .
والطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٣/٩٧ ، رقم ٥١٠٠ . عن يونس بن عبدالأعلى .
وابن الجارود في المنتقى (١٢) رقم ٣ ، عن علي بن خشرم .
كل هؤلاء عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد ، وعباد بن تميم ، عن عمه عبدالله ابن زيد ، به نحوه .

وتابع ابن عيينة على إسناده : محمد بن أبي حفصة ، كما سيأتي في الاختلاف عليه .

٢ - ورواه عدد من الثقات عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن عباد ، عن عبدالله بن زيد :

أخرجه البخاري (مع الفتح) ١/٣٣٩ ، كتاب الوضوء ، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين ، والبيهقي في الكبرى ٢/٢٥٤ ، وفي الخلافيات ٢/١١٤ ، رقم ٣٨٦ ، و٢/٣٦١ ، رقم ٦٧٢ . طريق أبي الوليد الطيالسي .
والبخاري (مع الفتح) ٤/٣٤٥ ، كتاب البيوع ، باب من لم ير الوساوس ونحوها من المشبهات ، رقم ٢٠٥٦ ، عن أبي نعيم : الفضل بن دكين .

وابن خزيمة ١/١٧ ، رقم ٢٥ ، وفي ٤/١٠٨ ، من طريق عبدالجبار بن العلاء .
وأبو عوانة ١/٢٣٨ ، عن يونس بن عبدالأعلى .
والشافعي في مسنده (بترتيب السندي) ١/٣٦ ، رقم ٩٧ ، وفي سننه ١/٢٦٣ ، رقم ١٥٣ ، وفي كتاب الأم ١/١٧ ـ ومن طريقه أبو عوانة ١/٢٣٨ ، و١/٢٦٧ ، والبيهقي في الكبرى ١/١١٤ ، وفي الصغرى ١/٣٣[1] ، رقم ٤٨ ، وفي المعرفة ١/٣٥٢ ، رقم ٨٨٠ و١/٤٥٦ ، رقم ١٣٥١ ، وفي تخريج أحاديث الأم (ق ٢٢/ب) ، والبغوي في شرح السنة ١/٣٥٣ ، رقم ١٧٢ ـ . كلهم من طريق الشافعي .
وأحمد في مسنده ٤/٤٠ .
والبزار في مسنده (ق ٤٦/ب) ، من طريق الهيثم بن جميل .
وابن أبي شيبة ٢/٤٢٨ .
كلهم عن سفيان بن عيينة ، به نحوه . بدون ذكر لسعيد .

وتابع ابن عيينة على إسناده : ابن أبي حفصة ، كما سيأتي .

٣ ـ ورواه الهيثم بن جميل ، عن سفيان ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة :
أخرجه البزار (ق ٤٦/ب) ، عن سعدان بن يزيد ، عن الهيثم ، عن سفيان ، به .

وتوبع سفيان على هذا الوجه :
أخرجه البزار (ق ١٣٣/أ ، من النسخة الأزهرية) ، عن محمد بن بشار ، عن أبي عامر ، عن زمعة ، عن الزهري ، به .
وقال البزار : وهذا الحديث أصحاب ابن عيينة يروونه عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن عباد بن تميم ، عن عمه . ولا نعلم أحداً قال : عن ابن عيينة ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، إلا الهيثم ، وقد تابع الهيثم : زمعة ، فرواه عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، بمثل رواية الهيثم عن ابن عيينة .

---

(١) وقع في السنن الصغرى : أخبرني سعيد بن المسيب وعباد بن تميم ، وهذا لأن البيهقي قد رواه من أكثر من طريق كلها تلتقي في سفيان ولعل في بعضها ذكر سعيد وفي البعض الآخر عدم ذكره فجمعها كلها بإسناد واحد .

....

قلت : وتقدم أن زمعة ضعيف .

ولعل الوجهين الأول والثاني محفوظان عن ابن عيينة ؛ حيث رواه عنه في كلٍ منهما عدد من الثقات ، كما أخرجه البخاري ومسلم على الوجهين.
إضافة إلى أنه لا تعارض بين الوجهين ، وغايته أن الراوي سواءً كان سفيان أو الزهري ، يذكر مرة سعيداً وعباداً ، ومرة يقتصر فيه على عباد وحده ، ولا يذكر سعيداً .
أما الوجه الثالث ، فهو وجه مرجوح ، حيث لم أجد من تابع الهيثم عليه إلا زمعة ، وتقدم أنه ضعيف ، إضافة إلى أن الهيثم قد رواه مرة على الوجه الثاني ، فيقدم من روايتيه ما وافقه غيره من الثقات عليه ، والله أعلم .

ثالثاً : ورواه محمد بن أبي حفصة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه روح بن عبادة ، عن ابن أبي حفصة ، عن الزهري ، عن سعيد ، وعباد بن تميم ، عن عمه عبدالله بن زيد :
أخرجه أحمد ٣٩/٤ ، عن روح بن عبادة ، عن محمد بن أبي حفصة ، عن الزهري ، إلا أنه قال في متنه : « لا وضوء إلا فيما وجدت الريح أو سمعت الصوت »[(١)].
ولعله رواه بالمعنى ، والله أعلم .

قلت : وروح بن عبادة : ثقة (التقريب ١٩٦٢) .
ومحمد بن أبي حفصة : صدوق يخطيء (التقريب ٥٨٢٦) .

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٣٤٦/٤ : اختصر ابن أبي حفصة هذا المتن اختصاراً مجحفاً ، فإن لفظه يعم ما إذا وقع الشك داخل الصلاة وخارجها ، ورواية غيره من أثبات أصحاب الزهري تقتضي تخصيص ذلك بمن كان داخل الصلاة ، ووجهه أن خروج الريح من المصلي هو الذي يقع غالباً ، بخلاف غيره من النواقض ، فإنه لا يهجم عليه إلا نادراً وليس المراد حصر نقض الوضوء بوجود الريح .

....

٢ ـ ورواه ابن المبارك ، عن ابن أبي حفصة ، عن الزهري ، عن عباد بن تميم ، عن عمه : عبدالله بن زيد ، به نحوه . بدون ذكر لسعيد .
أخرجه السراج في مسنده ـ كما في تغليق التعليق ٢١٢/٣ ـ ومن طريقه ابن حجر في التغليق ، عن أبي كريب .
ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ ٣٨١/١ ، عن علي بن الحسن بن شقيق .
كلاهما عن ابن المبارك ، به ، مثل متن الوجه المتقدم عنه في الوجه السابق .

وذكره البخاري ، الموضع السابق معلقاً ، فقال : وقال ابن أبي حفصة عن الزهري : « لا وضوء إلا فيما وجدت الريح أو سمعت الصوت »[1] .
قلت : وابن المبارك ، هو عبدالله : ثقة ثبت (التقريب ٣٥٧٠) .
ولعل الوجهين محفوظان عن ابن أبي حفصة ؛ حيث رواه عنه في كلٍ منهما ثقة ، كما تابعه ابن عيينة في كلا الوجهين ، والله أعلم .

رابعاً : ورواه الأوزاعي ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه الهقل بن زياد ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة :
أخرجه ابن المقرىء في معجمه (ق ١٦/أ) ، عن سليمان بن عبدالحميد : أبي أيوب البهراني ، عن وساج بن عمرو ، عن الهقل بن زياد ، عن الأوزاعي ، به .

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٣٤٦/٤ : وصل أحمد أثر ابن أبي حفصة المذكور من طرق ، ووقع لنا بعلو في مسند أبي العباس السراج ، ولفظه : عن الزهري ، عن عباد بن تميم ، عن عمه ، مرفوعاً ، باللفظ المعلق ، ومشى بعض الشراح على ظاهر قول البخاري : عن الزهري : « لا وضوء الخ » ، فجزم بأن هذا المتن من كلام الزهري ، وليس كما ظن ؛ لما ذكرته عن مسندي أحمد والسراج ، وقد جرت عادة البخاري بهذا الاختصار كثيراً ، والتقدير : عن الزهري ، بهذا السند إلى النبي ﷺ ، قال : « لا وضوء » الحديث ... ثم ذكر مثالاً آخر لذلك .
قلت : وقد ذكرت هذا لأنه سيأتي معنا مستقبلاً أمثلة لهذا ، فيذكر بعض الحفاظ مثلاً وجهاً من أوجه الاختلاف كاملاً ، ثم يتبعه بآخر ، ويقتصر على مدار الاختلاف أو من فوقه ، ومقصوده أي ببقية الإسناد ، والله أعلم .

....

قلت : فيه وساج بن عمرو ، الراجح أنه مجهول الحال[1].

٢ ـ ورواه محمد بن كثير ، عن الأوزاعي ، عن يحيى بن كثير ، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن ، عن أبي هريرة :
أخرجه أبو عبيد في الطهور (٤٠٣) ، رقم٤٠٢ ، عن محمد بن كثير ، به .

قلت : ومحمد بن كثير المصيصي : صدوق كثير الغلط (التقريب ٦٢٥١).

ومما تقدم فلعل الوجهين لا يثبتان عن الأوزاعي ، لضعف رواتها ، ولمخالفة الأوزاعي للثقات كما تقدم ، والله أعلم .

خامساً : ورواه معمر ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه المحاربي ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي سعيد الخدري :
أخرجه ابن ماجه ١٧١/١، كتاب الطهارة ، باب لا وضوء إلا من حدث ، رقم ٥١٤ ، من طريق المحاربي ، عن معمر ، به .
وقال البوصيري في مصباح الزجاجة ٢٠٤/١ : هذا إسناد رجاله ثقات ، إلا أنه مُعل برواية الحفاظ من أصحاب الزهري عنه ، عن سعيد ، عن عبدالله بن زيد .
وذكر العقيلى عن الإمام أحمد أنه كان ينكر حديث المحاربي عن معمر .
وقال أحمد أيضاً عن هذا الحديث : منكر (الفتح ٢٨٦/١) .
وقال العلائي في المراسيل : قال عبدالله بن أحمد بن حنبل : لم نعلم أن عبدالرحمن بن محمد المحاربي سمع من معمر شيئاً ، وبلغنا أنه كان يدلس . انتهى .
قلت : وعليه فهذا الوجه منكر ، والله أعلم .

---

(١) وساج بن عمرو ، ويقال : وساج بن عقبة ، روى عنه إبراهيم بن محمد الفريابي ، وسليمان بن عبدالحميد البهراني ، وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن حجر : مستور . (التهذيب ١١٦/١١ ، التقريب ٧٤٠٦) .
قلت : ولعل الراجح أنه مجهول الحال ، والله أعلم .

٢ ـ ورواه المحاربي أيضاً ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن سعد بن أبي وقاص :
ذكره الدارقطني في مسند سعد من العلل ٣٦٧/٥ ، ولم أقف على من أخرجه .
وقال الدارقطني : ووهم فيه ، والمحفوظ عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب مرسلاً . وعن عباد بن تميم عن عمه عن النبي ﷺ .

قلت : وقد تقدم الكلام في المحاربي وروايته عن معمر ، وعليه فهذا الوجه منكر أيضاً .

سادساً : رواه عبدالرزاق ، عن الزهري ، عن سعيد ، مرسلاً :
أخرجه عبدالرزاق في المصنف ١٤٠/١ ، رقم ٥٣٤ ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، أن رسول الله ﷺ ، نحوه ، مرسلاً .

قلت : وعبدالرزاق لم يلق الزهري ؛ فقد توفي الزهري سنة ١٢٤ ، وولد عبدالرزاق سنة ١٢٦ (تهذيب الكمال ٤٤١/٢٦ ، ٦١/١٨) . وعليه فإسناده منقطع .

سابعاً : ورواه معاوية بن يحيى ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، عن عامر بن ربيعة :
أخرجه ابن الأعرابي في معجمه ٨٣٧/٢ ، رقم ١٧٢٤ ، عن سهل بن أحمد ، عن القاسم ابن عيسى ، عن محمد بن الحسن ، عن معاوية بن يحيى ، به .

قلت : ومعاوية بن يحيى ، هو الصَّدَفي : ضعيف (التقريب ٦٧٧٢) .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه قد اختلف على الزهري ، وعلى أكثر الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ - رواه عقيل - في الراجح عنه -، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة.

٢ - ورواه عقيل ، وابن عيينة - في وجه مرجوح عنهما - ، وقرة بن عبدالرحمن ، وزمعة ابن صالح ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

٣ - ورواه ابن عيينة ، وابن أبي حفصة - في أحد وجهين راجحين عنهما - ، عن الزهري عن سعيد وعباد بن تميم ، عن عبدالله بن زيد .

٤ - ورواه أيضاً ابن عيينة ، وابن أبي حفصة - في أحد وجهين راجحين عنهما - ، ، عن الزهري ، عن عباد بن تميم ، عن عبدالله بن زيد .

٥ - ورواه الأوزاعي - في وجه لا يثبت عنه - ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٦ - ورواه معمر - في وجه لا يثبت عنه - ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي سعيد الخدري .

٧ - ورواه عبدالرزاق ، عن الزهري ، عن سعيد ، مرسلاً .

٨ - ورواه معاوية بن يحيى ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، عن عامر بن ربيعة .

وأرجح هذه الأوجه الوجهان الثالث والرابع ، وهما : ما كان من رواية الزهري ، عن سعيد وعباد ، عن عبدالله بن زيد ، وأحياناً عن عباد وحده ، بدون ذكر لسعيد ؛ حيث رواه كذلك ابن عيينة ، وهو ثقة ثبت ، وعُدَّ من أثبت أصحاب الزهري ، وقد تابعه ابن أبي حفصة ، وإن كان فيه كلام يسير ، كما تقدم ، ويضاف إلى هذا إخراج البخاري ومسلم لهذين الوجهين ، دون غيرهما .

وأما الوجه الأول فمن رواية عقيل ، وهو من أثبت أصحاب الزهري ، ولكنه من رواية أبي رجاء عنه ، وقد تقدم أنه قد تغير بعد ما عمي .

وأما الوجه الثاني ، فهو وجه مرجوح عن عقيل ، ولعله لا يثبت عنه ، لأنه من رواية ابن لهيعة ، وهو ضعيف كما تقدم .

وأما الوجهان الخامس والسادس فلا يثبتان عن أصحابها لضعف الرواة عنهما .

وأما السابع فمن رواية عبدالرزاق ، وهو ثقة ، ولكنه لم يلق الزهري ، كما تقدم .

وأما الوجه الثامن فمن رواية معاوية ، وهو ضعيف ، كما تقدم ، فروايته منكرة .

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن الوجه الأول ، فقال أبو حاتم : هذا خطأ .

ومما تقدم يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من تخطئته لهذا الوجه .

ولكن لم يوضح أبوحاتم ممن الخطأ ، ولعله من أبي رجاء ؛ حيث إنه اضطرب حفظه بعد ما عمي كما مر في ترجمته ، وقد يكون هذا الحديث مما حدث به بعد ما عمي .

والحديث من وجهيه الراجحين صحيح ؛ حيث أخرجه البخاري ومسلم ، والله أعلم .

٥٠٢ ـــ وسألت أبي عن الحديث الذي رواه عبيدالله بن عمرو ، عن أيوب ، عن أبي قِلابة ، عن أنس بن مالك ، عن النبي ﷺ ، في القراءة خلف الإمام[١] .
قال أبي : وهم فيه عبيدالله بن عمرو .
والحديث ما رواه خالد الحذَّاء ، عن أبي قِلابة عن محمد بن أبي عائشة ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، عن النبي ﷺ[٢] .

رجال الإسناد :

* عبيدالله بن عمرو بن أبي الوليد الرِّقي ، أبو وهب الأسدي (ت ١٨٠) .
روى عن أيوب السختياني ، والثوري ، والأعمش ، ومعمر ، وغيرهم .
روى عنه عبدالله بن جعفر ، ويحيى الوحاظي ، وبقية بن الوليد ، وغيرهم .
وثقه ابن معين ، والنسائي ، وأبو حاتم ، والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال ابن سعد : كان ثقة صدوقاً كثير الحديث ، وربما أخطأ .
قال ابن حجر : ثقة فقيه ربما وهم .
انظر تهذيب الكمال ١٩/١٣٦ ، تهذيب التهذيب ٧/٤٢ ، التقريب (٤٣٢٧).

* أيوب بن أبي تميمة : كيسان السَّخْتياني ، أبو بكر البصري (ت ١٣١هـ) .
روى عن أبي قلابة ، وزيد بن أسلم ، وعمرو بن دينار ، وغيرهم .
روى عنه عبيدالله بن عمرو ، والثوري ، وابن عيينة ، وغيرهم .
ثقة ثبت متقن من أثبت أصحاب نافع .

---

(١) يعني حديث أنس أن رسول الله ﷺ صلى بأصحابه فلما قضى صلاته أقبل على القوم بوجهه وقال :« أتقرأون في صلاتكم والإمام يقرأ ؟ » فسكتوا. فقالها ثلاث مرات . فقال قائل أو قائلون : إنا لنفعل . قال : « فلا تفعلوا ، وليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه » .
(٢) قوله : « عن النبي ﷺ » في نسختي مصر ، وعنهما المطبوع ، وليس في بقية النسخ .

....

قال ابن المديني : ليس في القوم ــ يعني هشام بن حسان ، وسلمة بن علقمة ، وعاصماً الأحول ، وخالد الحذاء ــ مثل أيوب ، وابن عون ، وأيوب أثبت في ابن سيرين من خالد الحذاء .
وقال أبو حاتم : هو أحب إلي في كل شيء من خالد الحذاء ، وهو ثقة لا يُسأل عن مثله.
قال ابن حجر ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العبّاد .
انظر تهذيب الكمال ٤٥٧/٣ ، تهذيب التهذيب ٣٩٧/١ ، التقريب (٦٠٥) .

* أبو قِلابة البصري : عبدالله بن زيد بن عمرو الجَرْمي (ت ١٠٤هـ).
روى عن أنس بن مالك ، وحذيفة بن اليمان ، ومحمد بن أبي عائشة ، وغيرهم .
روى عنه أيوب السختياني ، وثابت البناني ، وحُميد الطويل ، وغيرهم .
ثقة فاضل كثير الإرسال
انظر جامع التحصيل (٢٥٧) ، تهذيب الكمال ٥٤٢/١٤، التقريب (٣٣٣٣) .

* أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي (ت ٩٣ تقريباً)
صحابي جليل كان خادم رسول الله ﷺ لعشر سنين ، جاوز عمره المائة .
انظر الاستيعاب ٢٠٥/١ ، الإصابة ١١٢/١ ، سير أعلام النبلاء ٣٩٥/٣ .

* خالد بن مِهْران ، بكسر الميم ، البصري ، أبو المَنَازل ، بفتح الميم ، وقيل بكسرها وكسر الزاي ، الحَذّاء بفتح المهملة وتشديد الذال المعجمة (ت ١٤٢ هـ تقريباً).
روى عن أبي قلابة ، والحسن البصري ، وعطاء بن أبي رباح ، وغيرهم .
روى عنه الثوري ، وحماد بن زيد ، وحماد بن سلمة ، وابن المبارك ، وغيرهم .
وثقه ابن معين ، وأحمد ، والنسائي ، والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال ابن سعد : كان ثقة.... وكان قد اُستُعمل على القبة ودار العشور بالبصرة .
وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به .

وقال حماد بن زيد : قدم علينا قدمة من الشام فكأنا أنكرنا حفظه .
وعن احمد بن حنبل : قيل لابن عُلية في حديث كان خالد يرويه ، فلم يلتفت إليه ابن علية وضَعَّف أمر خالد .
وعن يحيى بن آدم عن أبي شهاب قال : قال لي شعبة : عليك بحجاج بن أرطاة ، ومحمد ابن إسحاق ؛ فإنهما حافظان ، واكتم عليَّ عند البصريين في خالد الحذاء ، وهشام .
قال الذهبي في السير معلقاً على قول شعبة : هذا الاجتهاد من شعبة مردود لا يلتفت إليه ، بل خالد وهشام محتج بهما في الصحيحين ، هما أوثق بكثير من حجاج وابن إسحاق .
ووثقه جداً في الكاشف و المغني ، و قال فيمن تكلم فيه وهو موثق : ثقة كبير القدر.
وقال ابن حجر : والظاهر أن كلام هؤلاء فيه من أجل ما أشار إليه حماد بن زيد من تغير حفظه بأخرة ، أو من أجل دخوله في عمل السلطان ، والله أعلم .
وقال في التقريب : ثقة يرسل .
انظر تهذيب الكمال ١٧٧/٨ ، التهذيب ١٢٠/٣ ، التقريب (١٦٨٠) ، الكاشف ٣٦٩/١ ، السير ١٩٠/٦ ، المغني في الضعفاء ٣٠٢/١ ، من تُكلم فيه وهو موثق (٩٥).

* محمد بن أبي عائشة ، قيل : اسم أبيه عبدالرحمن ، المدني
روى عن جابر ، وأبي هريرة ، وأبي سلمة بن عبدالرحمن ، وعمن صلى مع النبي ﷺ .
روى عنه أبو قلابة ، وحسان بن عطية ، وعبدالرحمن بن يزيد ، وأبو إسحاق الحجازي .
وثقه ابن معين ، والفسوي ، وذكره ابن حبان في الثقات .
وأخرج له مسلم حديثاً في التشهد.
وقال أبو حاتم : ليس به بأس .
قال الحافظ ابن حجر : ليس به بأس .
قلت : الذي يظهر أنه ثقة ؛ لقول الأكثر ، أما أبوحاتم فمعروف بتشدده ، والله أعلم.
انظر تهذيب الكمال ٤٣٠/٢٥ ، المعرفة والتاريخ ٤٦٥/٢ ، التقريب (٥٩٩٠)

....

تخريج الحديث :

روى أبو قلابة هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة دونه :

أولاً : رواه أيوب السختياني ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبيدالله بن عمرو ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أنس .

٢ ـ ورواه إسماعيل بن علية ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه مؤمل بن هشام ، عن ابن علية ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، مرسلاً .

وتابع إسماعيل عليه عدد من الثقات .

ب ـ وروي عن ابن علية ، عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن محمد بن أبي عائشة مرسلاً .

وتابع ابن عليه على هذا الوجه عدد من الثقات .

ج ـ ورواه سليمان بن عمر ، عن ابن علية ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أنس .

٣ ـ ورواه الربيع بن بدر ، عن أيوب ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة .

٤ ـ ورواه سلام أبو المنذر ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أبي هريرة .

ثانياً : ورواه خالد الحذاء ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

١ ـ فرواه شعبة ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه محمد بن جعفر ، عن شعبة ، عن خالد ، عن أبي قلابة ، عن محمد بن أبي عائشة ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ .

وتابع شعبة على هذا الوجه عدد من الثقات .

ب ـ ورواه محمد بن جعفر أيضاً ، عن شعبة ، عن خالد ، عن أبي قلابة ، عن محمد ابن أبي فلان ، عن رجل من أصحاب النبيﷺ

ج ـ وروي عن شعبة ، عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن ابن أبي عائشة ، مرسلاً. وتابع شعبة على هذا الوجه أكثر من ثقة .

٢ ـ ورواه إسماعيل بن علية ، واختلف عليه :
وقد تقدم ذكر الاختلاف عليه ضمن الاختلاف على أيوب .

٣ ـ ورواه هشيم ، عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، مرسلاً .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه أيوب السختياني ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبيدالله بن عمرو ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أنس :

أخرجه أبويعلى في مسنده ١٨٧/٥ ، رقم ٢٨٠٥ ـ ومن طريقه ابن حبان ١٥٢/٥ ، رقم ١٨٤٤ ، والضياء المقدسي في المختارة ٢٣١/٦ ، رقم ٢٢٤٨ ـ ، ورواه البيهقي في القراءة خلف الإمام (٧٢ ، ٧٣) رقم ١٤١، ١٤٢ ، والخطيب في تاريخ بغداد ١٧٦/١٣ .
كلهم من طريق مخلد بن الحسن بن أبي زميل .
وابن حبان ١٦٢/٥ ، رقم ١٨٥٢ ، من طريق فرج بن رواحة .
والضياء في المختارة ٢٣٢/٦ ، رقم ٢٢٤٩ ، والدارقطني ٣٤٠/١ ، والبيهقي في الكبرى ١٦٦/٢، و في القراءة خلف الإمام ، رقم ١٣٩ . من طريق أبي توبة الربيع بن نافع .

....

والبخاري في القراءة خلف الإمام (٨٧) رقم ٢٥٥ ١[1]، والدارقطني ١/ ٣٤٠ ، والبيهقي في القراءة خلف الإمام (٧٢) رقم ١٤٠ ، و (٨٢) رقم ١٧٥، والطبراني في الأوسط ٣٢٩/٣ ، رقم ٢٧٠١ . من طريق يحيى بن يوسف .

والدارقطني ١/ ٣٤٠ ، من طريق يوسف بن عدي ، وهلال بن العلاء عن أبيه .

والبيهقي في القراءة خلف الإمام (٧٣) رقم ١٤٣، ١٤٤ ، ١٤٥ ، من طريق عبدالسلام ابن عبدالحميد ، وعبدالله بن جعفر .

كلهم عن عبيدالله بن عمرو ، به ، نحو المتن المتقدم في صدر المسألة[2].

وتابع عبيدالله على هذا الوجه : إسماعيل بن علية ، في وجه لا يثبت عنه ، كما سيأتي .

وقال البخاري في التاريخ الكبير ١/ ٢٠٧ : وقال عبيدالله بن عمرو : عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أنس ، عن النبي ﷺ ، ولا يصح أنس .

قال الدارقطني في العلل (٤ ق ٣٦/أ) : والمرسل أصح .

وقال البيهقي : تفرد بروايته عن أنس : عبيدالله بن عمرو الرقي ، وهو ثقة ، إلا أن هذا إنما يعرف عن أبي قلابة ، عن محمد بن أبي عائشة .

---

(١) وقع في المطبوع عند البخاري : عبدالله ، وصوابه : عبيدالله .

(٢) وتابعهم يوسف بن عدي في إسناده ، إلا أنه قصر في متنه :

فقد أخرجه الدارقطني ١/ ٣٤٠ ، والبيهقي في القراءة خلف الإمام (٧٣) رقم ١٤٦، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ٢١٨ ، وفي أحكام القرآن - كما في الجوهر النقي لابن التركماني ٢/ ١٦٧ - .

كلهم من طريق يوسف بن عدي ، به ، إلا أنه لم يذكر الأمر بقراءة الفاتحة في نفسه .

وقال البيهقي بعد إخراجه لهذا الطريق : وفي إجماع هؤلاء الرواة الثقات عن عبيدالله بن عمرو على رواية هذا الحديث بتمامه دليل على تقصير يوسف بن عدي في روايته حيث انتهى بالرواية إلى قوله : « فلا تفعلوا » ولم يذكر ما بعده ... وهو تقصير منه وسهو سها فيه وليس هذا من النقصان الذي يتجوزه في الخبر بعض الرواة ؛ فإنه يغير الحكم الذي هو مقصود صاحب الشريعة ص بالنهي عن القراءة خلف الإمام واستثناء قراءة الفاتحة سراً في نفسه ومثل هذا النقصان لا يجوز بحال ، وبالله التوفيق . انتهى .

....

وقال الطبراني في الأوسط : لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا عبيدالله .
قلت : مراده الطريق التي أخرجها عن أنس ، وإلا فقد رواه عن أيوب غيره كما سيأتي .
وقال ابن حبان : سمع هذا الخبر أبو قلابة عن محمد ابن أبي عائشة ، عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ ، وسمعه من أنس بن مالك ، فالطريقان محفوظان .

٢ ـ ورواه إسماعيل بن علية ، واختلف عليه :
أ ـ فرواه مؤمل بن هشام ، عن ابن علية ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، مرسلاً :

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٢٠٧/١ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١٦٦/٢ ، وفي المعرفة ٨٤/٣ ، رقم ٣٧٩٦ ، وفي تخريج أحاديث الأم (ق ١٧٩/ب) ـ ، عن مؤمل بن هشام ، عن إسماعيل بن علية ، به .
وذكره الدارقطني في العلل (٤ ق ٣٦/أ) ، من رواية ابن علية به .

وتابع إسماعيل عليه عدد من الثقات :
أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٢٠٧/١، وفي القراءة خلف الإمام (٨٧) رقم ٢٥٦ ، والبيهقي في الكبرى ١٦٦/٢ ، وفي القراءة خلف الإمام (٧٤) رقم ١٤٩، و١٥٠ ، من طريق حماد بن سلمة .
والبيهقي في القراءة خلف الإمام رقم ١٤٨ ، ١٥١ . من طريق حماد بن زيد ، وعبدالوارث بن سعيد .
وعبدالرزاق في المصنف ١٢٧/٢، رقم ٢٧٦٥ عن معمر .
وتابعهم ابن عيينة : ذكره الدارقطني في العلل (٤ ق ٣٦/أ) .
كلهم عن أيوب ، عن أبي قلابة ،عن النبي ﷺ ، نحوه مرسلاً .

وقال البخاري في التاريخ ، ونقله عنه البيهقي : قال إسماعيل ـ يعني ابن علية ـ عن خالد ـ أي الحذاء ـ : قلت لأبي قلابة : من حدثك هذا ؟ قال : محمد بن أبي عائشة مولى لبني أمية كان خرج مع بني مروان حيث خرجوا من المدينة .

....

وقال الدارقطني في العلل (٤ ق ٣٦/أ) : وهو صحيح من رواية أيوب .

ب ـ وروي عن ابن علية ، عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن محمد بن أبي عائشة ، مرسلاً :
ذكره الدارقطني في العلل (٤ ق ٣٦/أ) ، ولم أقف على من أخرجه .
وتابع ابن علية عليه عدد من الثقات ، كما سيأتي في الاختلاف على خالد الحذاء .

ج ـ ورواه سليمان بن عمر ، عن ابن علية ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أنس :
أخرجه البيهقي في القراءة خلف الإمام (٧٤) رقم ١٤٧ ، من طريق أبي علي الحافظ عن محمد بن الحسن بن حرب ، عن سليمان بن عمر ، عن إسماعيل بن علية ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أنس به نحوه .
وقال البيهقي : قال أبو علي الحافظ : لم أكتبه إلا عن هذا الشيخ من كتابه .
قلت : فيه سليمان بن عمر لم أعرفه .

ولعل الوجهين الأول والثاني محفوظان عن إسماعيل ؛ حيث رواه في الوجه الأول : مؤمل ابن هشام ، وهو ثقة (التقريب ٧٠٣٣) ، كما تابعه عليه عدد من الثقات .
وأما الوجه الثاني فقد جزم به الدارقطني ، مما يدل على ثبوته عنده ، كما تابع ابن علية عليه عدد من الثقات ، إضافة إلى ما تقدم من نقل البخاري عن خالد الحذاء في الوجه الأول عندما سأل أبا قلابة عمن رواه ، فذكر أنه رواه عن ابن أبي عائشة .
وأما الوجه الثالث ، فهو وجه مرجوح ؛ حيث رواه سليمان بن عمر ، ولم أقف على من تكلم عنه ، وقد تفرد به ، كما تقدم عن أبي علي الحافظ ، والله أعلم .

....

٣ ـ ورواه الربيع بن بدر ، عن أيوب ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة :
أخرجه الدقاق في في الفوائد المنتقاة (ق ٩٦/أ) ـــ وعنه الدارقطني ١/ ٣٤٠ ـــ ، ورواه البيهقي في القراءة خلف الإمام (٧٥)، رقم ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، وابن عدي ٣/٩٨٩ ـــ ومن طريقه البيهقي في القراءة خلف الإمام ، رقم ١٥٣ ـــ ، ورواه ابن المقريء في الأربعين (ق ١٤٧/أ).
كلهم من طريق الربيع بن بدر (عليلة) ، عن أيوب ، عن أبي هريرة .

وقال ابن عدي وأبو علي الحافظ ـ كما ذكر البيهقي ـ : وهذا أخطأ فيه عليلة على أيوب فقال : عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، إنما هو عن أيوب عن أبي قلابة .

قلت : والربيع بن بدر : متروك (التقريب ١٨٨٣) . وعليه فروايته منكرة .

٤ ـ ورواه سلام أبو المنذر ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أبي هريرة :
ذكره الدارقطني في السنن ١/ ٣٤٠ ، وفي العلل ٩/٦٤ ، والخطيب في تاريخ بغداد ١٣/١٧٦ ، من رواية سلام ، به ، ولم أقف على من أخرجه .
وقال الدارقطني في السنن : لا يثبت .
قلت : وسلام ، هو ابن سليمان المزني ، قال ابن حجر : صدوق يهم (التقريب ٢٧٠٥) .
وقد خالف الثقات الذين رووه على الوجه الأول ، وعليه فلا يثبت هذا الوجه أيضاً .

ومما تقدم يتضح أن أرجح هذه الأوجه عن أيوب ، هو رواية إسماعيل بن علية الراجحة عنه ومن تابعه عن أيوب ، عن أبي قلابة مرسلاً ؛ حيث رواه عدد من الثقات كذلك ، في حين أنه لا تخلو بقية الأوجه من مقال لحال رواتها ، والله أعلم .

....

ثانياً : ورواه خالد الحذاء ، واختلف على بعض الرواة عنه :

١ ـ فرواه شعبة ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه محمد بن جعفر ، عن شعبة ، عن خالد ، عن أبي قلابة ، عن محمد بن أبي عائشة ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ :

أخرجه أحمد في مسنده[1] ٨١/٥ ، عن محمد بن جعفر ، به .

وتابع شعبة على هذا الوجه عدد من الثقات :

أخرجه البيهقي في الكبرى ١٦٦/٢ ، وفي القراءة خلف الإمام (٧٥)، رقم ١٥٥، ١٥٦ وفي معرفة السنن والآثار ٨٣/٣ ، رقم ٣٧٩٠ ، وفي تخريج أحاديث الأم (ق ١٧٩/ب) وأحمد في مسنده ٦٠/٥ ، و٤١٠ ، وعبدالرزاق في المصنف ٢٧/٢ ، رقم ٢٧٦٦ ــ وعنه أحمد في مسنده ٢٣٦/٤ ــ ، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٧٤/١ ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢ ق ٣١٥/أ) . من طريق سفيان الثوري .

والبيهقي في معرفة السنن والآثار ٨٣/٣ ، رقم ٣٧٨٨ ، وفي تخريج أحاديث الأم (ق ١٧٩/ب) ، والبخاري في القراءة خلف الإمام (٣٧) ، رقم ٦٧ . من طريق يزيد بن زريع .

وتابعهم بشر بن المفضل : ذكره الدارقطني في العلل (٤ ق ٣٦/أ) .

كلهم عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن ابن أبي عائشة ، عن رجل من الصحابة .

وقال البيهقي في القراءة خلف الإمام (٧٦) رقم ١٥٧ : هذا حديث صحيح احتج به محمد بن إسحاق بن خزيمة ـ رحمه الله ـ في جملة ما احتج به في هذا الباب .

وقال في الكبرى ١٦٦/٢ : هذا إسناد جيد ، وقد قيل : عن أبي قلابة ، عن أنس بن مالك وليس بمحفوظ .

---

(١) وقع في المطبوع من المسند :« محمد بن أبي عائشة رجل من أصحاب النب ﷺ » ، والتصويب من أطراف المسند ٣٢٢/٨ .

....

وقال في المعرفة ٨٤/٣ : وهذا إسناد صحيح ، وأصحاب النبي ﷺ كلهم ثقة ، فترك ذكر أسمائهم في الإسناد لا يضر ، إذا لم يعارضه ما هو أصح منه .

ب ـ ورواه محمد بن جعفر أيضاً ، عن شعبة ، عن خالد ، عن أبي قلابة ، عن محمد بن أبي فلان ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ :
أخرجه البيهقي في القراءة خلف الإمام (٧٦) ، رقم ١٥٧ ، عن الحاكم ، عن ابن خزيمة عن محمد بن الوليد ، عن محمد بن حعفر ، به .
قلت : ومحمد بن جعفر ، المعروف بغُنْدَر : ثقة صحيح الكتاب (التقريب ٥٧٨٧) ، وقد رواه على الوجهين ، وهذا الوجه الثاني عائد على الذي قبله ، وغايته أنه لم يذكر اسم محمد بن أبي عائشة فأبهمه ، وقال : محمد بن أبي فلان ، وعليه فلا يعتبر وجهاً مستقلاً .

ج ـ وروي عن شعبة ، عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن ابن أبي عائشة ، مرسلاً :
ذكره الدارقطني في العلل (٤ ق ٣٦/أ) ، ولم أقف على من أخرجه .
وتابع شعبة : خالد بن عبدالله ، وعلي بن عاصم : ذكر ذلك الدارقطني في العلل أيضاً .
كما تابعهم : ابن علية ـ في أحد وجهين راجحين عنه ـ ، كما تقدم في الاختلاف عليه .
كلهم عن خالد الحذاء ، به .
وقال الدارقطني : والمرسل أصح .

قلت : وخالد بن عبدالله ، هو الطحان : ثقة ثبت (التقريب ١٦٤٧) .
وعلي بن عاصم هو الواسطي : صدوق يخطيء ويُصرّ (التقريب ٤٧٥٨) .

ولعل الوجهين محفوظان عن شعبة ، حيث رواه في الوجه الأول والثاني ـ وهما وجه واحد كما تقدم ـ : محمد بن جعفر ، وهو ثقة ، كما توبع عليه شعبة من أكثر من ثقة .

....

وأما الوجه الثالث ، فلم أقف على من أخرجه ، إلا أن جزم الدارقطني به ، وتصحيحه له في مقابل الوجه الآخر مما يقوي هذا الوجه ، إضافة إلى متابعة أكثر من ثقة لشعبة عليه ، والله أعلم .

٢ ـ ورواه إسماعيل بن علية ، واختلف عليه :
وقد تقدم ذكر الاختلاف عليه ضمن الاختلاف على أيوب .

٣ ـ ورواه هشيم ، عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، مرسلاً :
أخرجه ابن أبي شيبة ١/٣٧٤ ، عن هشيم ، به .
وذكره الدارقطني في العلل (٤ ق ٣٦/أ) .

وخلاصة ما تقدم من الاختلاف على خالد الحذاء ما يلي :
١ ـ رواه شعبة ، والثوري ، ويزيد بن زريع ، وبشر بن المفضل ، عن خالد ، عن أبي قلابة عن ابن أبي عائشة ، عن رجل من الصحابة .
٢ ـ ورواه شعبة أيضاً ، وابن علية ، وخالد بن عبدالله ، وعلي بن عاصم ، عن خالد ، عن أبي قلابة ، عن محمد بن أبي عائشة ، مرسلاً .
٣ ـ ورواه هشيم ، عن خالد ، عن أبي قلابة ، مرسلاً .

ولعل الوجهين الأول والثاني محفوظان عن خالد ؛ حيث رواه عنه في كلٍ منهما أكثر من ثقة ، كما تقدم ، وأما الوجه الثالث فلم أجد من تابع هشيماً عليه ، فهو مرجوح .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على أبي قلابة ، وعلى من دونه ، وخلاصة ما تقدم :

أولاً : رواه أيوب السختياني ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبيدالله بن عمرو ، وابن علية ـ في وجه لا يثبت عنه ـ ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أنس .

٢ ـ ورواه إسماعيل بن علية ـ في الراجح عنه ـ ، وعدد من الثقات ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، مرسلاً .

٣ ـ ورواه الربيع بن بدر ، عن أيوب ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة .

٤ ـ ورواه سلام أبو المنذر ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أبي هريرة .

وتقدم أن الوجه الثاني أرجح هذه الأوجه ؛ حيث رواه عدد من الثقات كذلك ، في حين لا تخلو بقية الأوجه من مقال ، وذلك لحال رواتها .

ثانياً : كما رواه خالد الحذاء ، واختلف عليه وعلى بعض الرواة عنه ، وخلاصة ذلك :

١ ـ رواه شعبة ، والثوري ، ويزيد بن زريع ، وبشر بن المفضل ، عن خالد ، عن أبي قلابة عن ابن أبي عائشة ، عن رجل من الصحابة .

٢ ـ ورواه شعبة أيضاً ، وابن علية ، وخالد بن عبدالله ، وعلي بن عاصم ، عن خالد ، عن أبي قلابة ، عن محمد بن أبي عائشة ، مرسلاً .

٣ ـ ورواه هشيم ، عن خالد ، عن أبي قلابة ، مرسلاً .

وتقدم أن الوجهين الأول والثاني محفوظان ، لرواية أكثر من ثقة لهما كذلك ، وأما الوجه الثالث فمرجوح ، لأني لم أجد من تابع هشيماً عليه .

ومنه يتبين أن خالد الحذاء في الوجهين الراجحين عنه ، قد خالف أيوباً في الوجه الراجح عنه ؛ حيث رواه خالد مرة عن أبي قلابة ، عن ابن أبي عائشة ، عن رجل من الصحابة ، ورواه مرة عن أبي قلابة ، عن ابن أبي عائشة ، مرسلاً .
في حين رواه أيوب عن أبي قلابة ، مرسلاً .

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن رواية عبيدالله بن عمرو المتقدمة في الاختلاف على أيوب ، فقال أبو حاتم : وهم فيه عبيدالله بن عمرو ، والحديث ما رواه خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن محمد بن أبي عائشة ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ .

وما ذكره من وهم عبيدالله صحيح ؛ حيث تقدم أنه قد خالف عدد من الثقات .

إلا أنه يستدرك عليه إغفاله لبعض العلل الأقرب ، والأولى بالذكر ، وذلك أنه يفهم من كلامه أن الحديث لا يثبت عن أيوب ، عن أبي قلابة ، في حين أنه قد اتضح أنه قد ورد من طريق جماعة من الحفاظ عن أيوب ، عن أبي قلابة مرسلاً .
وكان من الأولى في تخطئة عبيد الله بن عمرو أن تُعل روايته في رفعه لها بما ورد عن هؤلاء الحفاظ بروايتها مرسلة ، قبل إعلالها برواية خالد الحذاء .

والخلاصة أن الحديث قد ثبت عن أيوب ، عن أبي قلابة ، مرسلاً .
وخالفه خالد الحذاء ، فرواه مرة عن أبي قلابة ، عن ابن أبي عائشة ، عن أحد الصحابة .
ورواه مرة عن أبي قلابة عن ابن أبي عائشة ، مرسلاً .
وأيوب وخالد كلاهما ثقة ، ولكن أيوباً أوثق من خالد ، بل نص بعض الأئمة على تفضيله وتقديمه عليه ، كما تقدم ؛ وهذا يقتضي ترجيح رواية أيوب ، وإليه ذهب الدارقطني في العلل ٩/٦٥ ، إلا أني متوقف عن الجزم بذلك لأمرين :
١ - أن خالد الحذاء ثقة ، ولم أجد من تابع أيوب حتى أجزم بمخالفة خالد له ، وكون أيوب أوثق لا يقتضي بالضرورة خطأ خالد .

....

٢ ـ أن بعض الأئمة قد صحح رواية خالد كما تقدم ، بل إن أبا حاتم قد أعلّ رواية عبيدالله بن عمرو برواية خالد مما يعني رجحانها لديه على غيرها .

وعلى هذا فلعل أبا قلابة كان يحدث به على الوجهين معاً ، فيسنده تارة ، ويرسله تارة أخرى ، والله أعلم .

والحديث من كلا الوجهين إسناده صحيح ؛ فرجاله ثقات ، كما تقدم .

كما أن له شاهداً صحيحاً من حديث عبادة بن الصامت (انظر لذلك القرءة خلف الإمام للبيهقي ص ٥٦ ، وما بعدها) ، والله أعلم .

٥٠٣ ــ وسألت أبي عن حديث رواه إسماعيل بن عياش ، عن عُمارة بن غَزيّة ، عن ابن يَساف ، سمع معاوية بن أبي سفيان ، قال : سمعت النبي ﷺ يقول : « إذا سمعتم المؤذن يؤذن فقولوا مثل ما يقول » .
قال أبي : أنكرت هذا الحديث ؛ إذ كان : عمارة ، عن ابن يَساف ، سمع معاوية. ولم أدرِ من ابن يَساف هذا ؟. فتفكرت فيه ، فإذا إسماعيل بن جعفر قد روى هذا الحديث عن عُمارة بن غَزية ، عن خُبيب بن عبدالرحمن ـ قال أبي : وهو ابن يَساف ـ عن حفص بن عاصم بن عمر ، عن أبيه ، عن جده عمر ، عن النبي ﷺ قال : « إذا سمعتم المؤذن ... » .
قال أبي : أما ابن يَساف فأرى أنه خُبيب بن عبدالرحمن بن يساف ، ونسبه إلى جده . ولم يسمع خبيب من معاوية شيئاً ، فيحتمل أن يكون قد دخل لإسماعيل ابن عياش حديث في حديث .

رجال الإسناد :

* إسماعيل بن عياش بن سُلَيْم العَنْسي ، بالنون ، أبو عتبة الحمصي (ت ١٨٢) .
روى عن عمارة بن غزية ، وزيد بن أسلم ، والثوري ، وغيرهم .
روى عنه ابن أبي شيبة ، وابن وهب ، وسعيد بن منصور ، وغيرهم .
قال ابن معين : ثقة فيما روى عن الشاميين ، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم . وقال ابن المديني : كان يوثق فيما روى عن أصحابه أهل الشام ، فأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف . وقال البخاري : إذا حدث عن أهل بلده فصحيح ، وإذا حدث عن غير أهل بلده ففيه نظر .
وبنحو ما تقدم ذكر ذلك فيه الإمام أحمد ، ويعقوب بن شيبة ، وغيرهم .
وقال أبو حاتم : هو لين ، يكتب حديثه . وقال ابن عدي : إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم ، وفي الجملة إسماعيل ممن يكتب حديثه ، ويحتج به في حديث الشاميين خاصة .

....

قال ابن حجر : صدوق في روايته عن أهل بلده ، مُخلِّط في غيرهم .
انظر تهذيب الكمال ١٦٣/٣ ، التهذيب ٣٢١/١ ، التقريب (٤٧٣) .

* عُمارة بن غَزِيّة بن الحارث الأنصاري المازني المدني (ت ١٤٠هـ).
روى عن خبيب بن عبدالرحمن ، وربيعة بن عبدالرحمن ، والشعبي ، وغيرهم .
روى عنه إسماعيل بن عياش ، وزهير بن معاوية ، والثوري ، وغيرهم .
وثقه أبو زرعة ، وأحمد ، وابن سعد ، والدارقطني . وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال ابن معين : ليس به بأس . وفي رواية : صالح . وقال أبو حاتم : ما بحديثه بأس ، كان صدوقاً . وقال النسائي : ليس به بأس .
قال ابن حزم : ضعيف . وذكره العقيلي في الضعفاء .
قال ابن حجر في التهذيب : وذكره العقيلي في الضعفاء ولم يورد شيئاً يدل على وهنه .
وقال الذهبي : صدوق مشهور ... استشهد به البخاري ... وما علمت أحداً ضعفه سوى ابن حزم ، ولهذا قال عبدالحق : ضعَّفه بعض المتأخرين ... وذكره العقيلي في كتاب الضعفاء ، وما قال فيه شيئاً يلينه أبداً سوى قول ابن عيينة : جالسته كم مرة فلم أحفظ عنه شيئاً . فهذا تغفل من العقيلي ؛ إذ ظن أن هذه العبارة تليين ، لا والله .
قال الحافظ ابن حجر : لا بأس به ، وروايته عن أنس مرسلة .
انظر تهذيب الكمال ٢٥٨/٢١، الميزان ١٧٨/٣، التهذيب ٤٢٢/٧، التقريب (٤٨٥٨).

* خُبَيب بن عبدالرحمن بن خبيب بن يَساف الأنصاري، أبو الحارث المدني (ت ١٣٢).
روى عن أبيه ، وحفص بن عاصم ، و عبدالرحمن بن مسعود الأنصاري ، وغيرهم .
روى عنه عمارة بن غزية ، وشعبة ، ومالك بن أنس ، ويحيى بن سعيد ، وغيرهم .
وثقه ابن معين ، والنسائي ، وابن سعد ، وابن خلفون ، والنسوي ، وابن حبان .
وقال أبو حاتم : صالح الحديث .
قال ابن حجر : ثقة .
انظر تهذيب الكمال ٢٢٧/٨ ، أسماء شيوخ مالك (٧٧) ، التقريب (١٧٠٢) .

....

* معاوية بن أبي سفيان : صخر بن حرب بن أمية الأموي ، أبو عبدالرحمن (١٦٠هـ) .
صحابي جليل أسلم قبل الفتح ، وأحد كُتّاب الوحي ، وتولى الخلافة بعد علي .
انظر الاستيعاب ١٣٤/١٠ ، الإصابة ٢٣١/٩ ، السير ١١٩/٣ .

* إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزُّرَقي، أبو إسحاق القاريء (ت١٨٠).
روى عن عمارة بن غزية ، ومالك بن أنس ، وموسى بن عقبة ، وغيرهم .
روى عنه إسحاق بن محمد الفروي ، ومحمد بن جهضم ، وقتيبة بن سعيد ، وغيرهم .
قاريء أهل المدينة ، ثقة ثبت اتفق على توثيقه وعدالته ، وقد روى له الجماعة .
انظر تهذيب الكمال ٥٦/٣ ، التهذيب ٢٨٧/١ ، التقريب (٤٣١) ، السير ٢٠٣/٨

* حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي المدني (ت ١٢٩ تقريباً)
روى أبيه عاصم ، وعمه عبدالله بن عمر ، وأبي سعيد ، وأبي هريرة ، وغيرهم .
روى عنه خبيب بن عبدالرحمن ، والزهري ، والقاسم بن محمد ، وغيرهم .
متفق على توثيقه وعدالته .
انظر تهذيب الكمال ١٧/٧، التهذيب ٤٠٢/٢، السير ١٩٦/٤، التقريب (١٤٠٧).

* عمر بن الخطاب بن نُفَيل بن عبدالعزى القرشي العدوي (ت ١٢٣)
فاروق هذه الأمة ، وأمير المؤمنين ، وخير هذه الأمة بعد أبي بكر ، وفضائله كثيرة جداً .
انظر معرفة الصحابة ١٨٩/١ ، الاستيعاب ٢٤٢/٨ ، الإصابة ٧٤/٧ .

....

تخـريـج الحـديث :

روى عمارة بن غزية هذا الحديث ، واختلف عليه وعلى أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه إسماعيل بن عياش ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه الوليد بن مسلم ، عن إسماعيل ، عن عمارة ، عن ابن يساف ، عن معاوية .

ب ـ ورواه إسماعيل بن عياش أيضاً ، عن عمارة ، عن ابن يساف ، مرسلاً .

٢ ـ ورواه إسماعيل بن جعفر ، عن عمارة ، عن خبيب بن عبدالرحمن بن يساف ، عن حفص بن عاصم ، عن أبيه ، عن جده عمر .

٣ ـ ورواه الدراوردي وغيره ، عن عمارة ، عن خبيب ، عن حفص بن عاصم ، مرسلاً .

٤ ـ ورواه يحيى بن أيوب ، عن عمارة ، عن خبيب ، موقوفاً .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه إسماعيل بن عياش ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه الوليد بن مسلم ، عن إسماعيل ، عن عمارة ، عن ابن يساف ، عن معاوية :
أخرجه الطبراني في الكبير ٣٤٦/١٩ ، رقم ٨٠٢ ، من طريق سليمان بن عبدالرحمن ، عن الوليد بن مسلم ، به ، نحوه .
وذكره المصنف في هذه المسألة ، من رواية إسماعيل بن عياش ، به .

وقال الهيثمي في المجمع ٣٣١/١ : رواه الطبراني في الكبير من رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين ، وهو ضعيف فيهم .

....

٢ ـ ورواه إسماعيل أيضاً ، عن عمارة ، عن خبيب بن عبدالرحمن مرسلاً :
ذكره الدارقطني في العلل ٢/١٨٢ ، رقم ٢٠٥ ، ولم أقف على من أخرجه .

قلت : وتقدم أن إسماعيل بن عياش ضعيف في حديثه عن غير أهل بلده ، وقد رواه هنا عن غيرهم ، ولعله اضطرب فيه فكان يرويه على الوجهين ، والله أعلم .

ثانياً : ورواه إسماعيل بن جعفر ، عن عمارة ، عن خبيب بن عبدالرحمن بن يساف ، عن حفص بن عاصم ، عن أبيه ، عن جده عمر :

أخرجه مسلم ١/٢٨٩ ، كتاب الصلاة ، باب استحباب القول مثل قول المؤذن ..الخ ، رقم ٣٨٥ ـ ومن طريقه قوام السنة في الترغيب والترهيب ١/١٤٦ ، رقم ٢٧٢ ـ ، ورواه النسائي في عمل اليوم والليلة (١٥٥) رقم ٤٠ . كلاهما عن إسحاق بن منصور .
وأبو داود ١/٣٦١ ، كتاب الصلاة ، باب ما يقول إذا سمع المؤذن ، رقم ٥٢٧ ـ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ١٠/١٣٦ـ ، ورواه البزارفي مسنده ١/٣٨٣ ، رقم ٢٥٨ ، وابن المفضل المقدسي في الأربعين في فضل الدعاء والداعين (ق ٧/ب) . من طريق محمد بن المثنى .
وابن خزيمة ١/٢١٨ ، رقم ٤١٧ ـ ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج ١/٧ ، رقم ٨٤٣ ، (ومن طريق أبي نعيم المزي في تهذيب الكمال ١٣/٥٢٦) ، وابن حجر في نتائج الأفكار ١/٣٥٩ ـ ، ورواه أبو نعيم في المستخرج١/٧ من غير طريق ابن خزيمة ـ ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال ١٣/٥٢٦ ـ . من طريق يحيى بن محمد بن السكن .
وابن حبان ٤/٥٨٢ ، رقم ١٦٨٥ . من طريق العباس بن عبدالعظيم .
وأبو عوانة ١/٣٣٩ ، عن أبي الأزهر ، وأبي أمية ، وكردوس الواسطي .

....

وأبو نعيم الأصبهاني في المستخرج ١/٧ ، رقم ٨٤٣ – ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال ١٣/٥٢٥، ٥٢٦ ، وابن حجر في نتائج الأفكار[1] ١/٣٦٠ – ، ورواه أبو عوانة ١/٣٣٩ ، والسراج في مسنده (ق ٥/ب) . من طريق عبدالعزيز بن معاوية .

وأبو نعيم الحداد في الجامع بين الصحيحين (ق ٨٥) ، والبيهقي في الكبرى ١/٤٠٨ ، وفي الصغرى ١/١٢٤ ، رقم ٢٩٤ ، وفي الدعوات الكبير ١/٣٣ ، رقم ٤٧ ، وابن المفضل المقدسي في الأربعين في فضل الدعاء والداعين (ق ٧/ب) . من طريق علي بن الحسن بن أبي عيسى الهلالي .

والسراج في مسنده (ق ٥/ب) ، وعبدالغني المقدسي في أخبار الصلاة ، رقم ١٠٧ ، من طريق العباس بن أبي طالب .

كلهم عن أبي جعفر محمد بن جهضم الثقفي ، به .

وتابعه إسحاق بن محمد الفروي :

أخرجه أبو عوانة ١/٣٣٩ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/١٤٤ ، وابن عبدالبر في التمهيد ١٠/١٣٦ ، والبغوي في شرح السنة ٢/٢٨٦ ، رقم ٤٢٤ .

كلهم من طريق إسحاق بن محمد الفروي .

ومحمد بن جهضم ، وإسحاق ، كلاهما عن إسماعيل بن جعفر ، عن عُمارة[2]، به .

وقال البزار : وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمر إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد .

---

(١) ولكنه وقع في النتائج من رواية عبدالعزيز بن معاوية عن إسماعيل بن جعفر ، ولعله سقط اسم محمد بن جهضم من المطبوع ، وقد وقع على الصواب في تهذيب الكمال ، وكلاهما أخرجه من طريق أبي نعيم والله أعلم .

(٢) وقد خولف عمارة في إسناده :

فأخرجه الحازمي في الفيصل في علم الحديث (ق ٣٦/أ) ، من طريق مخلد بن يزيد ، عن سفيان الثوري ، عن خبيب ، عن حفص بن عاصم ، عن عمر بن الخطاب .

وقال الحازمي : هذا حديث غريب من هذا الوجه ، وفيه انقطاع .

قلت : وعليه فهو وجه مرجوح ، والله أعلم .

ثالثاً : رواه الدراوردي وغيره ، عن عمارة ، عن خبيب ، عن حفص ، مرسلاً :
ذكر ذلك الدارقطني في التتبع (٣٨٨) ولم أقف على من أخرجه .

قلت : والدراوردي : عبدالعزيز بن محمد : صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء كما سيأتي في ترجمته (انظر الفهرس) ، ولم يذكر الدارقطني من الذي تابعه ، لننظر هل هو ثقة أم لا ، وهل يقوى على معارضة الوجه المتقدم من رواية إسماعيل ، أم لا .

رابعاً : ورواه يحيى بن أيوب ، عن عمارة بن غزية ، عن خبيب ، موقوفاً .
ذكره الدارقطني في العلل ١٨٢/٢ ، ولم أقف على من أخرجه .

قلت : ويحيى بن أيوب ، هو الغافقي : صدوق ربما أخطأ (التقريب ٥٧١١) .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على عمارة بن غزية في هذا الحديث ، وعلى أحد الرواة عنه وخلاصة ما تقدم ما يلي :

١ ـ فرواه إسماعيل بن عياش ـ مرة ـ ، عن عمارة ، عن ابن يساف ، عن معاوية .

٢ ـ ورواه إسماعيل أيضاً ـ مرة ـ ، عن عمارة ، عن ابن يساف ، مرسلاً .

٣ ـ ورواه إسماعيل بن جعفر ، عن عمارة ، عن خبيب بن عبدالرحمن بن يساف ، عن حفص بن عاصم ، عن أبيه ، عن جده عمر .

٤ ـ ورواه الدراوردي وغيره ، عن عمارة ، عن خبيب ، عن حفص بن عاصم ، مرسلاً .

٥ ـ ورواه يحيى بن أيوب ، عن عمارة ، عن خبيب ، موقوفاً .

....

وأرجح هذه الأوجه هو الوجه الثالث ؛ حيث رواه إسماعيل بن جعفر ، وهو ثقة ثبت كذلك ، إضافة إلى إخراج مسلم لهذا الوجه ، كما تقدم .
وأما الوجهان الأول والثاني ، فهما من رواية إسماعيل بن عياش ، وهو كما تقدم ضعيف في حديثه عن غير أهل بلده ، وقد رواه هنا عن غيرهم .
وأما الوجه الرابع فمن رواية الدراوردي ، وتقدم أنه كان يحدث من كتب غيره فيخطيء .
والوجه الخامس من رواية يحيى بن أيوب ، وهو صدوق ربما أخطأ .

ومنه يتبين صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من تخطئته لرواية إسماعيل بن عياش في الوجه الأول الذي سأله عنه ابنه .
وقد وافقه على ذلك الدارقطني في العلل ١٨٢/٢ .

وقد روي هذا الحديث من عدة طرق عن معاوية ، وليس في أي منها الطرق المتقدمة في الاختلاف على عمارة ، ، وقد أخرج حديث معاوية الإمام مسلم وغيره[١] .

وبهذا يتضح مراد أبي حاتم في قوله : (فيحتمل أن يكون دخل لإسماعيل بن عياش حديث في حديث) أن المراد به حديث معاوية المتقدم ، أي ركب الإسناد الأول وهوحديث عاصم عن أبيه عن جده ، على المتن الثاني وهو حديث معاوية ، وكلا الحديثين بمعنى واحد فاشتبها عليه فخلط بينهما ، والله أعلم .

والحديث من وجهه الراجح صحيح ، وقد أخرجه مسلم وغيره كما تقدم ، والله أعلم .

---

(١) وكنت قد جمعتها كلها ، ولكن فضيلة المشرف أشار علي بعدم ذكرها هنا ، لاختلاف المدار .

٥٠٤ ـ وسألت أبي عن حديث رواه أيوب بن سُويد ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن قيس بن سهل ـ جد يحيى بن سعيد ـ قال : مرَّ به النبي ﷺ وهو يصلي بعد الصبح ، فقال له :« ياقيس ما هذه الصلاة »؟ قال : بأبي أنت وأمي دخلت المسجد وأنت تصلي ، ولم أكن ركعتُ ركعتي الفجر ، فركعتهما الآن . فلم يَعبْ ذلك عليّ .

قال أبي : هذا خطأ ؛ إنما هو : عطاء، عن سعد بن سعيد ، عن قيس بن قهد[1] .

رجال الإسناد :

* أيوب بن سُويد الرملي ، أبو مسعود الحِميري (ت ١٩٣ هـ) .

روى عن ابن جريج ، والثوري ، وأسامة بن زيد الليثي ، وغيرهم .

روى عنه الشافعي ، وابن عبدالحكم ، ويونس بن عبدالأعلى ، وغيرهم .

قال أحمد : ضعيف . وقال ابن معين : ليس بشيء يسرق الأحاديث . وقال البخاري : يتكلمون فيه . وقال النسائي : ليس بثقة . وقال أبو حاتم : لين الحديث . وقال ابن حبان في الثقات : كان رديء الحفظ يخطيء ، يُتقى حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه ؛ لأن أخباره إذا سبرت من غير رواية ابنه عنه وجد أكثرها مستقيمة .

قال ابن حجر : أورد له ابن عدي جملة مناكير من غير رواية ابنه ، لا كما زعم ابن حبان.

قال ابن عدي: له حديث صالح عن شيوخ معروفين ، منهم: يونس بن يزيد بنسخة الزهري وعبدالرحمن بن يزيد ، وابن جريج ، والأوزاعي ، والثوري ، وغيرهم . ويقع في حديثه ما يوافقه الثقات عليه ، ويقع فيه ما لا يوافقونه عليه ، ويكتب حديثه في جملة الضعفاء .

وضعفه أبو داود ، والساجي ، وقال الجوزجاني : واهي الحديث ، وهو بعد متماسك .

قال الحافظ ابن حجر : صدوق يخطيء .

انظر تهذيب الكمال ٤٧٤/٣ ، الميزان ٢٨٧/١ ، التهذيب ٤٠٥/١ ، التقريب (٦١٥).

---

(١) وقع في المطبوعة وفي بعض النسخ (فهد) بالفاء ، والصواب بالقاف كما في التيمورية ، وكما سيأتي في ترجمته .
وكذا وقع هذا الوجه عند المصنف في جميع النسخ ، وسيأتي الكلام على احتمال وقوع سقط فيه .
وقد تقدم سؤال المصنف لأبيه عن بعض جوانب هذه المسألة ، عند زميلي د . ناصر العبدالله ، برقم ٣٠٩ .

....

* ابن جريج ، هو عبدالملك بن عبدالعزيز بن جُريج الأموي المكي (ت ١٥٠ تقريباً) .
ثقة ، متفق على توثيقه ، إلا أنه يدلس .
قال الدارقطني : تجنب تدليس ابن جريج ؛ فإنه قبيح التدليس ، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح . وقال الذهلي : إذا قال : حدثني وسمعت ، فهو محتج بحديثه داخل في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري .
قال الذهبي : أحد الأعلام الثقات ، يدلس ، وهو في نفسه مجمع على ثقته .
قال ابن حجر : ثقة فقيه فاضل ، وكان يدلس ويرسل .
وعدَّه في الطبقة الثالثة من المدلسين ، وتدليس أصحابها قادح ، كما هو معلوم .
تهذيب الكمال ٣٣٨/١٨، جامع التحصيل(٢٨٠)، الميزان ٦٥٩/٢، التقريب(٤١٩٣).

* عطاء بن أبي رَبَاح : أسلم ، القرشي مولاهم ، المكي (ت ١١٤ هـ) .
روى عن عبدالله بن الزبير ، وجابر بن عبدالله ، وسعيد بن المسيب ، وغيرهم .
روى عنه ابن جريج ، وقيس بن سعد المكي ، ومالك بن دينار ، وغيرهم .
قال الذهبي : سيد التابعين علماً وعملاً وإتقاناً في زمانه بمكة .
قلت : وكان يرسل ، ومراسيله من أضعف المراسيل .
قال أحمد : ليس في المرسل أضعف من مرسل الحسن وعطاء ؛ كانا يأخذان عن كل أحد .
وقال ابن المديني : كان عطاء بأخرة قد تركه ابن جريج ، وقيس بن سعد .
وعلق الذهبي بقوله : لم يعن الترك العرفي ، لكنه كبر وضعفت حواسه ، وكانا قد تكفَّيا منه وتفقها وأكثرا عنه ، فبطّلا ، فهذا مراده بقوله : تركاه . وإلا فعطاء ثبت رضي .
قال ابن حجر : ثقة فقيه فاضل ، لكنه كثير الإرسال ... قيل : إنه تغير بأخرة ، ولم يكثر ذلك.

انظر تهذيب الكمال ٦٩/٢٠ ، الميزان ٧٠/٣ ، السير ٨٦/٥ ، جامع التحصيل (٥٢٠) التهذيب ١٩٩/٧ ، التقريب (٤٥٩١) .

....

* قيس بن سهل ، هو قيس بن عمرو بن سـهـل الأنصاري ، جد يحيى بن سعيد .
صحابي جليل . قال البخاري وغيره : له صحبة . وقال بعضهم : قيس بن قهد ولم يثبت .
روى عنه قيس بن أبي حازم، ومحمد بن إبراهيم التيمي، وابنه سعيد، وقيل : لم يسمع منه.
انظر الاستيعاب ١٨٦/٩، الإصابة ٢٠٣/٨ ، تهذيب الكمال ٧٢/٢٤ .

* سـعـد بن سعيـد بن قيـس بن عمرو الأنصاري ، أخو يحيى (ت ١٤١ هـ)
روى عن أنس بن مالك ، والزهري ، وعروة بن الزبير ، وغيرهم .
روى عنه ابن جريج ، والثوري ، وابن عيينة ، وشعبة ، وغيرهم .
وثقه ابن سعد ، والعجلي ، وابن عمار . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يخطىء .
وقـال ابن معـين : صالح . وقـال الدارقطني : ليس بـه بأس . وقال ابن عـدي : له أحـاديث صالحة تقرب من الاستقامة ، ولا أرى بحديثه بأساً بمقدار ما يرويه .
وضعفـه أحمد ، وابن معين ـ في رواية ـ . وقـال النسائي : ليس بالقوي . وقـال الترمذي : تكلموا فيه من قبل حفظه .
قال الحافظ ابن حجر : صدوق سـيء الحفظ .
انظر تهذيب الكمال ٢٦٢/١٠ ، التهذيب ٤٧٠/٣ ، التقريب (٢٢٣٧) .

* قيس بن قَـهد ، بالقاف ، ابن قيس الأنصاري ، من بني مالك بن النجار .
قال ابن ماكولا : له صحبة، روى عنه قيس بن أبي حازم ، وابنه سليم بن قيس ، شهد بدراً.
قال مصعب الزبيري : هوجـدُّ يحيى بن سعيد الأنصاري .
وقال ابن أبي خيثمة : هذا وهم من أبي عبدالله ؛ وإنما جـد يحيى بن سعيد : قيس بن عمرو وقيس بن قهد هو جد أبي مريم عبدالغفار بن القاسم الأنصاري .
قال ابن عبدالبر : وهو كما قال ابن أبي خيـثمة ، وقد غلط فيه مصعب ، وكلهم خطّـأه في قوله هذا .
انظر التاريخ الكبير ١٤٢/٧ ، الاكمال ٧٧/٧ ، الاستيعاب ١٨٨/٩ ، الإصابة ٢٠٧/٨ .

....

تخريج الحديث :

روى عطاء هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى من دونه :

أولاً : رواه ابن جريج ، واختلف على أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه أيوب بن سويد ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه أحمد بن الوليد الأنطاكي ، عن أيوب بن سويد ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن قيس بن سهل الأنصاري .

ب ـ ورواه إسماعيل الفريابي ، عن أيوب ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن قيس بن قهد .

٢ ـ ورواه عبدالرزاق ، عن ابن جريج ، عن عبدربه بن سعيد ، عن جده .
وتوبع ابن جريج على هذا الوجه ؛ تابعه حماد بن سلمة .

ثانياً : وروي عن عطاء ، عن سعد بن سعيد ، عن قيس بن قهد .

ثالثاً : وروي عن عطاء ، عن سعد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن قيس بن عمرو .
وتوبع عطاء على هذا الوجه ؛ تابعه ابن نمير ، وابن عيينة ، والدراوردي .

رابعاً : ورواه عبدالملك بن أبي سليمان ، وقيس بن سعد ، عن عطاء ، مرسلاً .

خامساً : ورواه سليمان بن أبي داود ، عن عطاء عن جابر .

سادساً : ورواه سعيد بن راشد السماك ، عن عطاء ، عن ابن عمر .

سابعاً : ورواه الحسن بن ذكوان ، عن عطاء ، عن رجل من الأنصار .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه ابن جريج ، واختلف على أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه أيوب بن سويد ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه أحمد بن الوليد الأنطاكي ، عن أيوب بن سويد ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن قيس بن سهل الأنصاري .

أخرجه الطبراني في الكبير ٣٦٧/١٨ ، رقم ٩٣٩ ، عن إبراهيم بن مَتّويه الاصبهاني ، عن أحمد بن الوليد الأنطاكي ، عن أيوب بن سويد[1] ، به .

ب ـ ورواه إسماعيل الفريابي ، عن أيوب ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن قيس بن قهد :
أخرجه الخطيب في الأسماء المبهمة (٢٦٧) ، رقم ١٣٠ ، من طريق إسماعيل بن أبي خالد الفريابي ، عن أيوب بن سويد ، به .

قلت : ومداره في كلا الطريقين على أيوب بن سويد وهو صدوق يخطيء كما تقدم .
و قد خولف فيه ، كما سيأتي في الوجه الثاني ، وعليه فروايته منكرة .

(١) وقع في المعجم : أيوب بن سهيل ، وهو خطأ ؛ فلم أجد من الرواة عن ابن جريج أحداً بهذا الاسم ، ثم إني وجدت العظيم آبادي في تعليقه على الدارقطني نص على أنه ابن سويد .

سادساً : ورواه سعيد بن راشد السماك ، عن عطاء ، عن ابن عمر .

سابعاً : ورواه الحسن بن ذكوان ، عن عطاء ، عن رجل من الأنصار .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه ابن جريج ، واختلف على أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه أيوب بن سويد ، واختلف عليه :
أ ـ فرواه أحمد بن الوليد الأنطاكي ، عن أيوب بن سويد ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن قيس بن سهل الأنصاري .

أخرجه الطبراني في الكبير ١٨/٣٦٧ ، رقم ٩٣٩ ، عن إبراهيم بن مَتّويه الاصبهاني ، عن أحمد بن الوليد الأنطاكي ، عن أيوب بن سويد[1] ، به .

ب ـ ورواه إسماعيل الفريابي ، عن أيوب ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن قيس بن قهد :
أخرجه الخطيب في الأسماء المبهمة (٢٦٧) ، رقم ١٣٠ ، من طريق إسماعيل بن أبي خالد الفريابي ، عن أيوب بن سويد ، به .

قلت : ومداره في كلا الطريقين على أيوب بن سويد وهو ضعيف كما تقدم . و قد خولف فيه ، كما سيأتي في الوجه الثاني ، وعليه فروايته منكرة .

(١) وقع في المعجم : أيوب بن سهيل ، وهو خطأ ؛ فلم أجد من الرواة عن ابن جريج أحداً بهذا الاسم ، ثم إني وجدت العظيم آبادي في تعليقه على الدارقطني نص على أنه ابن سويد .

....

٢ ـ ورواه عبدالرزاق ، عن ابن جريج ، عن عبدربه بن سعيد ، عن جده :
أخرجه عبدالرزاق في المصنف ٢/٤٤٢ ، رقم ٤٠١٦ ـ وعنه الإمام أحمد في مسنده[1] ٥/٤٤٧ ـ ، عن ابن جريج ، قال سمعت عبدربه بن سعيد ـ أخو يحيى بن سعيد ـ يحدث عن جده ، فذكر نحوه .

وتوبع ابن جريج على هذا الوجه :
أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٠/٣٢٦ ، رقم ٤١٤٠ ، من طريق حماد بن سلمة ، عن عبدربه بن سعيد ، عن جده .

كما توبع عبد ربه ، تابعه أخوه يحيى بن سعيد :
قال أبو داود ٢/٥٢ ، رقم ١٢٦٨ : وروى عبدربه ويحيى ابنا سعيد هذا الحديث مرسلاً ، أن جدهم زيداً[2] صلى مع النبي ﷺ بهذه القصة .

وقال ابن حجر في الإصابة ٨/٢٠٤ : قد أخرج أحمد من طريق ابن جريج : سمعت عبدالله بن سعيد ، يحدث عن جده ، نحوه . فإن كان الضمير لعبد الله فهو مرسل ؛ لأنه لم يدركه ، وإن كان لسعيد فيكون محمد بن إبراهيم فيه قد توبع .

---

(١) وقع في المسند المطبوع :(عبدالله بن سعيد) وكذا ذكره الحافظ ابن حجر في أطراف المسند ٥/٢١٢ ، وفي الإصابة ٨/٢٠٤ . ولم أجد من الرواة أحداً باسم عبدالله ، أو من ذكر أن ليحيى أخاً اسمه عبدالله ، بل نص الطحاوي أن أخوي يحيى هما عبدربه وسعيد ولم يذكر عبدالله ، وتقدم قول أبي داود أنه يرويه عبدربه ويحيى ابنا سعيد ، إضافة إلى أنه وقع عند عبدالرزاق على الصواب ، والإمام أحمد إنما أخرجه من طريقه ، فلعله خطأ وقع فيه كاتب نسخة المسند ، ووقعت هذه النسخة للحافظ ، والله أعلم .

(٢) كذا في السنن المطبوعة ، وقال صاحب عون المعبود ٤/١٤٦ : هكذا في جميع النسخ الحاضرة ، وحذف لفظ زيد أصح . قال الحافظ ابن حجر في الإصابة : زيد جد يحيى بن سعيد الأنصاري ، ذكره أبو داود في باب من فاتته ركعتا الفجر ، فقال : قال عبدربه ويحيى ابنا سعيد : صلى جدنا زيد مع النبي ﷺ . هكذا قرأت بخط شيخنا البلقيني الكبير في هامش نسخته من تجريد الذهبي ، ولم أر في النسخ المعتمدة من السنن لفظ زيد ، بل فيه : جدنا خاصة فليحرر ، فإن نسب يحيى بن سعيد ليس فيه أحد يقال له زيد إلا زيد بن ثعلبة ، وهو جد أعلى جداً هلك في الجاهلية . انتهى . كذا في غاية المقصود .
قلت : ويؤيده أن جميع من أخرج الحديث لم يذكروا أن اسمه زيد بل قيس .

....

ثانياً : وروي عن عطاء ، عن سعد بن سعيد ، عن قيس بن قهد :

كذا ذكره أبو حاتم في هذه المسألة ، وفي ذلك نظر لأمرين :

الأمر الأول : قوله :« عن سعد بن سعيد ، عن قيس » :
والذي يظهر لي أنه قد وقع سقط في النسخ الخطية بين سعد وقيس ؛ فقد ذكر غير واحد أنه إنما يروى عن عطاء ،عن سعد بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن قيس ، كما سيأتي في الوجه الثالث .
وكذا نقل أبو حاتم نفسه في المسألة رقم ٣٠٩ عن ابن عيينة ، ولم يتعقبه ، فقد سأله ابنه عن رواية عطاء ، عن ابن عمر لهذا الحديث ، فقال : ... قال ابن عيينة : روى عطاء هذا الحديث عن سعد بن سعيد . ثم قال : فكيف سمع عطاء من ابن عمر ، وهو قد سمع من سعد بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن قيس بن عمرو ، عن النبي ﷺ .
إضافة إلى أني لم أقف على من ذكر هذا الوجه بعد طول بحث وتتبع ، كما لا يعرف لسعد رواية عن قيس .
وإن ثبت صحة ما في النسخ الخطية ، فيحتمل أن يكون أبو حاتم قد وهم في هذا الموضع ، والله أعلم .

الأمر الثاني : قوله :« قيس بن قهد » :
وذلك أن جميع من ذكر رواية عطاء قال :« قيس بن عمرو » ، ولم يذكر أحد أنه في رواية عطاء :« ابن قهد » ، كما ذكر أبو حاتم .
ولكن يجاب على هذا إن أبا حاتم لم يفرق بين قيس بن عمرو ، وقيس بن قهد ؛ بدليل ما تقدم من النقل عنه ، ويؤيد هذا أنه قال في الجرح ١٠١/٧ : قيس بن عمرو ، ويقال : ابن قهد الأنصاري ، جد يحيى بن سعيد الأنصاري .
وعليه فهو لم يفرق بينهما ، فكان يسميه مرة ابن قيس ، ومرة ابن قهد باعتبارهما واحداً .
وإذا صح ما تقدم من الإجابة عن هذين الأمرين ، فلا يعتبر هذا الوجه وجهاً مستقلاً ، وإنما هو نفس الوجه الثالث الآتي ، وهو ما أرجحه ، والله أعلم .

....

ثالثاً : وروي عن عطاء ، عن سعد بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن قيس بن عمرو :
ولم أقف على من أخرج هذا الوجه ، ولكنه يفهم من كلام بعض الأئمة :

فقد أخرج الحميدي ، والترمذي ، وأبو داود ، وغيرهم ، عن سفيان بن عيينة قوله : سمع عطاء ابن أبي رباح من سعد بن سعيد هذا الحديث .

قلت : وكان هذا النقل بعد إيرادهم لهذا الحديث من رواية سفيان ، عن سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري ، عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن قيس بن عمرو .
كما ذكره أبو حاتم في المسألة رقم ٣٠٩ ، كما تقدم من رواية عطاء به .

وتوبع عطاء على هذا الوجه : تابعه ابن نمير ، والدراوردي ، وابن عيينة :

أخرجه أبو داود ٥١/٢ ، كتاب الصلاة ، باب من فاتته متى يقضيها ، رقم ١٢٦٧ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٤٨٣/٢ ، وابن عبدالبر في التمهيد ٣٧/١٣ ، والخطيب في الفقيه والمتفقه ٣٠٣/١ ، رقم ٢٩٨ ـ . عن عثمان بن أبي شيبة .
وابن أبي شيبة في المصنف ٢٥٤/٢ ، و ٢٣٩/١٤ ، رقم ٨٢٢٠ ـ ومن طريقه ابن ماجه ٣٦٥/١ ، كتاب إقامة الصلاة ... ، باب ما جاء فيمن فاتته الركعتان قبل صلاة الفجر متى يقضيهما ، رقم ١١٥٤، والحاكم ٢٧٥/١ ، والدارقطني في السنن ٣٨٤/١، رقم ١٠ ـ ومن طريقه البيهقي في الخلافيات (١/ق ١٥٩/ب) ـ ، ورواه البيهقي أيضاً في الخلافيات (١/ق ١٥٩/ب) ، والطبراني في الكبير ٣٦٧/١٨ ، رقم ٩٣٧ ، وابن عبدالبر في التمهيد ٣٧/١٣ ، وابن قانع في معجم الصحابة ٣٥٠/٢ ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ١٧٦/٤، رقم ٢١٥٦ ـ . كلهم من طريق ابن أبي شيبة .
وأحمد ٤٤٧/٥ ـ ومن طريقه الطبراني في الكبير ٣٦٧/١٨ ، رقم ٩٣٧ ، والمزي في تهذيب الكمال ٧٤/٢٤ ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢ ق ١٤٨/أ) ـ .
ثلاثتهم عن ابن نمير .

....

وأخرجه الترمذي ٢٨٤/٢ ، كتاب الصلاة ، ما جاء فيمن تفوته الركعتان قبل الفجر ، رقم ٤٢٢ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ٤٤٤/١ ، رقم ٦١٩ ـ ، ورواه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ١٧٧/٤ ، رقم ٢١٥٧ . من طريق عبدالعزيز الدراوردي .
وابن نمير ، والدراوردي ، كلاهما عن سعد بن سعيد ، به ، نحوه .

وتابعهم ابن عيينة ، إلا أنه قال : قيس جد سعد :
قلت : وقيس جد سعد هو قيس بن عمرو ، كما تقدم :

أخرجه ابن خزيمة ١٦٤/٢، رقم ١١١٦ ، عن أبي الحسن : عمر بن حفص .
والحميدي في مسنده ٣٨٣/٢ ، رقم ٨٦٨ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٤٥٦/٢ ، والطبراني في الكبير[1] ٣٦٧/١٨ ، رقم ٩٣٨ ، والخطيب في الفقيه والمتفقه ٣٢٥/١ ، رقم ٣١٦ ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٣٢٦/١٠ ، رقم ٤١٣٩، وابن قانع في معجم الصحابة ٣٥٠/٢ ـ . كلهم من طريق الحميدي .
والشافعي[2] في المسند ٥٧/١. رقم ١٦٩ ، وفي اختلاف الحديث (ص ٨٢) ـ ومن طريقه البيهقي في المعرفة ٤٢٤/٣ ، رقم ٥١٧٣ ، وفي تخريج أحاديث الأم (ق ٢٥٢/ب) ـ .
والطبراني في الكبير ٣٦٧/١٨ ، رقم ٩٣٨ ، من طريق يعقوب بن حميد .
والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٣٢٥/١٠ ، رقم ٤١٣٨ ، من طريق حامد بن يحيى .

---

(١) وقع في الطبراني قيس بن سعد ، وهو تصحيف عن:« قيس جد سعد » ، حيث رواه الطبراني من طريق الحميدي وقد وقع عنده على الصواب ، والله أعلم .

(٢) وقع في رواية الشافعي : أخبرنا سفيان ، عن ابن قيس ، عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن جده قيس .
قلت : وقوله : :« ابن قيس » لعله يعني به سعد بن سعيد بن قيس ، ونسبه إلى جده .
وقوله :« عن جده قيس » لا يعني جدَّ محمد ، وإنما يعني جدَّ ابن قيس ، وهو سعيد ، كما تقدم .
هذا ما تبين لي ، وذلك للجمع بينه وبين رواية الثقات عن ابن عيينة ، وإن ثبت غير هذا الجمع فيعد وجهاً مرجوحاً لمخالفة الثقات ، كما تقدم ، والله أعلم .

....

كلهم عن سفيان بن عيينة ، به ، إلا أنه قال : عن قيس : جد سعد[١] .

أربعتهم (عطاء ، وابن نمير ، والدراوردي ، وابن عيينة) عن سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري ، عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن قيس ، نحوه[٢] .

وقال الترمذي : حديث محمد بن إبراهيم لا نعرفه مثل هذا إلا من حديث سعد بن سعيد.
وقال سفيان بن عيينة : سمع عطاء بن أبي رباح من سعد بن سعيد هذا الحديث .
قال الترمذي[٣]: وإنما يروى هذا الحديث مرسلاً . ... وإسناد هذا الحديث ليس بمتصل : محمد بن إبراهيم التيمي لم يسمع من قيس .

---

(١) كذا رواه عدد من الثقات عن ابن عيينة ، وفيهم من هو أثبت أصحابه ، كالحميدي ، وكلهم قالوا : قيس جد سعد ، وهو الصحيح ، ولكن خولف هؤلاء من وجهين :
١ ـ فقد أخرجه البيهقي ٢/٤٥٦ ، من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي ، عن سفيان ، به ، إلا أنه قال : قيس بن قهد .
قلت : وإبراهيم حافظ له أوهام ، وقد خالفه جمع ممن هم أحفظ منه ، فروايته مرجوحة ، والله أعلم .
٢ ـ وقال ابن عبدالبر في التمهيد ١٣/٣٨ : رواه ابن عيينة عن سعد بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن قيس بن عاصم ، فغلط فيه ابن عيينة ؛ وإنما هو قيس بن عمرو .
قلت : الصحيح أن ابن عيينة لم يغلط فيه ، فقد سماه كما تقدم قيس جد سعد ، ورواه عنه كذلك جمع من الثقات . ولم أجد من رواه عن سفيان كما ذكر ابن عبدالبر ، ولعل الحمل فيه ممن رواه عنه ، ولم يذكره ابن عبدالبر ، والله أعلم .

(٢) وخولف هؤلاء من وجهين :
١ ـ فقد أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد ١٣/٣٨ من طريق عمر بن قيس ، عن سعد بن سعيد ، عن جعفر بن عاصم بن عمر ، عن سهل بن سعد الساعدي ، نحوه .
قال ابن عبدالبر : عمر بن قيس هذا هو المعروف بسند ، وهو أخو حميد بن قيس ، وهو ضعيف لا يحتج بمثله .
قلت : وعليه فهذه مخالفة لا يعتد بها لضعف عمر بن قيس .
٢ ـ وقال الترمذي بعد أن أخرج رواية عبدالعزيز الدراوردي المتقدمة : وروى بعضهم هذا الحديث عن سعد بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم : أن النبي ﷺ خرج فرأى قيساً . وهذا أصح من حديث عبدالعزيز ، عن سعد بن سعيد .
قلت : وقوله : هذا أصح من حديث عبدالعزيز ، عن سعد . فيه نظر ؛ إذ إن عبدالعزيز لم ينفرد به ، بل تابعه ثلاثة من الثقات ، وهم : عطاء ، وابن نمير ، وابن عيينة ، ثم إني لم أجد من أخرج الطريق التي ذكرها . والله أعلم .

(٣) قول الترمذي هذا وقع في السنن بعد قول سفيان مباشرة ، ولكن يدل على أنه من الترمذي وليس من كلام سفيان أنه قد أورده غير الترمذي كأبي داود ، والطحاوي ، بدون هذا الجملة الأخيرة ، والله أعلم .

وقال الطحاوي : فأما حديث سعد بن سعيد ، وإن كان سعد بن سعيد ليس عند الناس كواحد من أخويه : يحيى وعبدربه ، وهم يتكلمون في حديثه ، فإنه ذكره عن محمد بن إبراهيم التيمي ، عن قيس جده . ومحمد بن إبراهيم إنما[1] حديثه عن أبي سلمة وأمثاله من التابعين ، لا يعرف له لقاء لأحد من أصحاب النبي ﷺ . فدخل هذا الحديث في الأحاديث المنقطعة التي لا يحتج أهل الإسناد بمثلها . انتهى .

قلت : وسعد بن سعيد : صدوق سيء الحفظ (التقريب ٢٢٣٧) .

رابعاً : ورواه عبدالملك بن أبي سليمان ، وقيس بن سعد ، عن عطاء ، مرسلاً :

أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٢٥٤ ، و ١٤/٢٣٩ ، رقم ١٨٢٢١ ، عن هشيم ، أخبرنا عبدالملك ، عن عطاء ، أن رجلاً صلى مع النبي ﷺ ... فقام فصلى ، فذكر نحوه .
وذكره الدارقطني في العلل (٤ ق ١٣٣/أ) ، من رواية عبدالملك ، به .

وتابعه قيس بن سعد المكي :
ذكر ذلك الدارقطني في العلل (٤ ق ١٣٣/أ) ، ولم أقف على من أخرجه .

قلت : وعبدالملك بن أبي سليمان العَرْزَمي : صدوق له أوهام (التقريب ٤١٨٤) .
وقيس بن سعد المكي : ثقة (التقريب ٥٥٧٧) .

(١) وقع في المطبوع :« فإنما » ، ولعل الصواب ما أثبته .

....

خامساً : ورواه سليمان بن أبي داود ، عن عطاء عن جابر :

ذكره المصنف في العلل ١/١١٥ ، رقم ٣٠٩ ، والدارقطني في العلل (٤ ق ١٣٣/أ) ، من رواية محمد بن سليمان بن أبي داود الحراني ، عن أبيه ، عن عطاء ، به .

وقال أبو حاتم : سليمان بن أبي داود ضعيف الحديث .

وقال الدارقطني : وخالفه عبدالملك بن أبي سليمان ، وقيس بن سعد المكي ، روياه عن عطاء مرسلاً ، وهو أشبه بالصواب . ويقال : إن عطاء بن أبي رباح إنما أخذ هذا الحديث من سعد بن سعيد ـ أخي يحيى بن سعيد ـ ، وسعد يرويه عن محمد بن إبراهيم ، عن قيس ابن عمرو . انتهى .

قلت : وسليمان بن داود ضعيف جداً (اللسان ٣/٩٠) .

سادساً : ورواه سعيد بن راشد السماك ، عن عطاء ، عن ابن عمر :

أخرجه ابن أبي حاتم في العلل ١/١١٤ ، رقم ٣٠٩ ، عن أبيه ، عن لوين ، عن سعيد بن راشد السماك ، عن عطاء ، به .

وقال أبو حاتم : يُرى ضعف الرجل في روايته مثل هذا .

قلت : وسعيد بن راشد ضعيف جداً (اللسان ٣/٢٧) .

سابعاً : ورواه الحسن بن ذكوان ، عن عطاء ، عن رجل من الأنصار :

أخرجه ابن حزم في المحلى ٣/١١٢ من طريق أحمد بن محمد البرتي ، عن الحسن بن ذكوان ، عن عطاء ، عن رجل من الأنصار ، قال : رأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي ، فذكر نحوه .

قلت : والحسن بن ذكوان صدوق يخطيء (التقريب ١٢٤٠) .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على عطاء ، وعلى أحد الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم :

١ ـ رواه ابن جريج ـ في وجه لا يثبت عنه ـ ، عن عطاء ، عن قيس بن سهل .

٢ ـ ورواه ابن جريج ـ في وجه لا يثبت عنه أيضاً ـ ، عن عطاء ، عن قيس بن قهد .

٣ ـ وروي عن عطاء ، عن سعد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن قيس بن عمرو .
وتابع عطاء على هذا الوجه : ابن نمير ، وابن عيينة ، والدراوردي .

٤ ـ ورواه عبدالملك بن أبي سليمان ، وقيس بن سعد ، عن عطاء ، مرسلاً .

٥ ـ ورواه سليمان بن أبي داود ، عن عطاء عن جابر .

٦ ـ ورواه سعيد بن راشد السماك ، عن عطاء ، عن ابن عمر .

٧ ـ ورواه الحسن بن ذكوان ، عن عطاء ، عن رجل من الأنصار .

وأرجح هذه الأوجه الوجه الرابع ؛ حيث رواه ثقة وصدوق كذلك .
إلا أنه يمكن القول برجحان الوجه الثالث أيضاً ؛ وذلك إنه قد نص غير واحد من الحفاظ أن عطاءً يرويه كذلك ، وهذا دليل على ثبوته وصحته عندهم ، إضافة إلى متابعة ثلاثة من الثقات له على هذا الوجه .
وأما بقية الأوجه فمرجوحة ، وذلك لضعف رواتها كما تقدم مفصلاً أثناء التخريج .

ومنه يتبين صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من تخطئته للوجه الأول ، وذلك لأنه كما تقدم من رواية أيوب بن سويد عن ابن جريج ، وأيوب ضعيف ، وقد اضطرب فيه ، فروايته منكرة .

....

إلا أن أبا حاتم ذكر أن الصواب : عطاء ، عن سعد بن سعيد ، عن قيس بن قهد .
وهذا بخلاف الوجه الثالث ، ولم يذكره أحد غيره من رواية عطاء كذلك .
ولكن تقدم ذكر احتمال وقوع سقط بين سعد وقيس في النسخ الخطية ، وذلك لأن أبا حاتم قد ذكره باثبات الواسطة بينهما في موضع آخر ، كما تقدم .
وأما قوله : قيس بن قهد ، فتقدم أنه لا يفرق بين « ابن عمرو » ، و« ابن قهد » ، فكان يعتبرهما واحداً ، والله أعلم .

والحديث من وجهيه الراجحين إسناده ضعيف ، ففي الوجه الثالث سعد بن سعيد ، وهو سيء الحفظ كما تقدم ، كما أنه منقطع ، لعدم سماع محمد بن إبراهيم من الصحابة .
وأما الوجه الرابع فمرسل ، بل ومعضل .

ولكن للحديث طرق أخرى ، وشواهد ترقى به إلى الصحيح لغيره :

الطريق الأول :

رواه يحيى بن سعيد ، واختلف على الراوي عنه :
١ - فرواه أسد بن موسى ، عن الليث ، عن يحيى بن سعيد ، عن أبيه ، عن جده :
أخرجه ابن خزيمة ١٦٤/٢، رقم ١١١٦ – وعنه ابن حبان ٤٢٩/٤ ، رقم ١٥٦٣، و٢٢٢/٦، رقم ٢٤٧١ – ، ورواه ابن حبان أيضاً ٤٢٩/٤ ، رقم ١٥٦٣ ، و ٢٢٢/٦ ، رقم ٢٤٧١ ، وابن المنذر في الأوسط ٣٩١/٢ ، رقم ١٠٩٤ ، وفي ٢٢٦/٥ ، رقم ٢٧٥١ – وعنه ابن حبان ٢٢٢/٦ ، رقم ٢٤٧١ – ، ورواه الحاكم ٢٧٤/١ – وعنه البيهقي في الكبرى ٤٨٣/٢ – ، ورواه الدارقطني ٣٨٣/١ ، رقم ٩ ، والبيهقي في الخلافيات (١/ق ١٥٩/أ)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٣٢٤/١٠ ، رقم ٤١٣٧ ، وتمام في فوائده (الروض البسام ٣٧٩/١ ، رقم ٣٧٨) ، وابن قانع في معجم الصحابة ٣٥٠/٢ ، والخلال في ذكر من لم يكن عنده إلا حديث واحد (ق ١٧٩) .
كلهم من طريق الربيع بن سليمان المرادي .

....

وأخرجه ابن خزيمة ٢/١٦٤ ، والدارقطني ١/٣٨٣ ، رقم ٩ ،، والخلال في ذكر من لم يكن عنده إلا حديث واحد (ق ١٧٩) . من طريق نصر بن مرزوق .

والربيع ، ونصر ، كلاهما عن أسد بن موسى ، عن الليث ، عن يحيى بن سعيد ، عن أبيه ، عن جده قيس ، قال بعضهم ابن قهد ، وبعضهم ابن عمرو ، بمعناه.

وعزاه ابن حجر في الإصابة ٨/٢٠٤ إلى ابن منده ، من طريق أسد .

وقال الخلال : ليس ليحيى بن سعيد الأنصاري عن أبيه عن جده سوى هذا الحديث الواحد وجده : قيس بن قهد ، وما حدَّث عن النبي ﷺ بغيره .
وقال الحاكم : قيس بن قهد صحابي ، والطريق إليه على شرطهما ، ووافقه الذهبي .

قلت : وليس كما قال ؛ فقد وهم أسد في رفعه ، والصحيح أنه موقوف على يحيى :
قال الطحاوي : فكان هذا الحديث مما ينكره أهل العلم بالحديث على أسد بن موسى ، منهم إبراهيم بن أبي داود ، فسمعته يقول : رأيت هذا الحديث في أصل الكتب موقوفاً على يحيى بن سعيد .
ومما ينكره أهل الأنساب أيضاً ، ويزعمون أن يحيى بن سعيد أيضاً ليس قيسٌ جده : قيس بن قهد ، وإنما هو قيس بن عمرو بن سهل ، منهم محمد بن عيسى بن فليح سمعته يقول ـ وكان موضعه من هذه الأشياء أجلّ موضع ـ : يحيى بن سعيد إنما جده قيس بن عمرو بن سهل ، ليس قيس بن قهد ، وقد ذكر ذلك محمد بن إسحاق في أنساب الأنصار . انتهى .
وقال ابن منده : غريب من طريق أسد بن موسى ، تفرد به أسد موصولاً .

٢ ـ ورواه غير أسد ، عن الليث ، عن يحيى ، أن جده ، فذكره مرسلاً :
ذكره ابن حجر في الإصابة ٨/٢٠٤ ، قال : وقال غيره ـ يعني أسد بن موسى ـ : عن الليث ، عن يحيى ، أن جده[1]، مرسل .

---

(١) وقع في المطبوع من الإصابة :« أن حديثه » ، ولعل الصواب ما أثبته .

....

كما ذكره أبو داود ، كما تقدم النقل عنه في الاختلاف على ابن جريج .
وأشار إليه الطحاوي ، كما تقدم في الوجه الأول .
كما تابع يحيى عليه أخوه عبدربه ، كما تقدم في الاختلاف على ابن جريج .

ولعل هذا الوجه هو الراجح عن الليث ويحيى ، لما تقدم من أقوال الأئمة ، ونصهم على تفرد أسد بالوجه الأول .
وهذا الوجه الراجح إسناده ضعيف ، فيحيى لم يلق أحداً من الصحابة ، والله أعلم .

الطريق الثاني :

أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٢٧/١٠ ، رقم ٤١٤١ عن أحمد بن عبدالمؤمن عن علي بن يونس ، عن جرير بن عبدالحميد ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن قيس بن أبي حازم ، عن قيس بن قهد ، نحوه .
قال الطحاوي : وأهل الحديث ينكرون هذا الحديث ولا يعرفونه ، ولا يعرفون علي بن يونس الذي حدثناه ابن عبدالمؤمن عنه .
قلت : وعليه فإسناده ضعيف ؛ لجهالة علي بن يونس ، والله أعلم .

وأما الشاهد :

فقد ورد له شاهد حسن من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « من لم يصل ركعتي الفجر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس » .

أخرجه الترمذي ٢٨٧/٢ ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في إعادتهما بعد طلوع الشمس ، رقم ٤٢٣ ، وابن خزيمة ١٦٥/٢ ، رقم ١١١٧ ، والحاكم ٢٧٤/١ ، ــ وعنه البيهقي ٤٨٤/٢ ــ ورواه الحاكم ٢٧٤/١ ، الدارقطني ٣٨٢/١ ، والبيهقي ٤٨٤/٢ ، وغيرهم .
كلهم من طريق عمرو بن عاصم الكِلابي ، عن همام ، عن قتادة ، عن النضر بن أنس ، عن بشير ابن نهيك ، عن أبي هريرة نحوه مرفوعاً .

....

وقال الترمذي : هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وقد روي عن ابن عمر أنه يفعله ، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ، وبه يقول سفيـان الثوري ، وابن المبارك ، والشافعي وأحمد ، وإسحاق .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي .

قلت : وإسناده حسن ؛ فيه عمرو بن عاصم قـال فيه ابن حجر : صدوق في حفظه شيء ، وبقية رجاله ثقات .

ومما تقدم يتبين أن حديث المسألة صحيح لغيره ، والله أعلم .

٥٠٥ ـــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه هُشيم ، وسفيان بن حسين .

وروى أحمد بن يونس ، عن أبي عوانة .

كلهم[1] عن أبي بشر جعفر بن أبي وَحْشِيَّة ، عن حبيب بن سالم ، عن النعمان بن بشير ، أنه قال : أنا أعلم الناس بوقت صلاة العشاء ؛ كان يصليها[2] بعد سقوط القمر ليلة الثالثة من أول الشهر[3] .

---

(١) يعني : هشيم ، وسفيان بن حسين ، وأبو عوانة ــ من رواية أحمد بن يونس عنه ــ .

(٢) يعني النبي ﷺ .

(٣) قال صاحب التعليق المغني على سنن الدارقطني ١/٢٧٠ : أي يصلي العشاء وقت غروب القمر ليلة الثالثة من الشهر ، قاله الطيبي . وقال الزركشي : الظاهر أنه إخبار عن صلاته العشاء كل ليلة ، لا عن صلاته ليلة الثالثة فقط .

وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على الترمذي ١/٣٠٨ : والمراد بقوله (لسقوط القمر ليلة ثالثة) : وقت مغيب القمر في الليلة الثالثة من الشهر ، وقد استدل بعض علماء الشافعية بهذا الحديث على استحباب تعجيل العشاء ... وتعقبه ابن التركماني في الجوهر النقي ١/٤٥٠ فقال : إن القمر في الليلة الثالثة يسقط بعد مضي ساعتين ونصف ساعة ونصف سبع ساعة من ساعات تلك الليلة المجزأة على ثنتي عشرة ساعة ، والشفق الأحمر يغيب قبل ذلك بزمن كثير ، فليس في ذلك دليل على التعجيل عند الشافعية ومن يقول بقولهم .

قال أحمد شاكر : وقد يظهر هذا النقد صحيحاً دقيقاً في باديء الرأي ، وهو صحيح من جهة أن الحديث لا يدل على تعجيل العشاء ، وخطأ من جهة حساب غروب القمر ، فلعل ابن التركماني راقب غروب القمر في ليلة ثالثة من بعض الشهور ، ثم ظن أن موعد غروبه متحد في كل ليلة ثالثة من كل شهر .

وليس الأمر كذلك ، كما يظهر من الجدول الآتي لوقت غروب القمر في الليلة الثالثة من كل شهر من شهور العام الهجري الحاضر ، وهو عام ١٣٤٥ ، ـ وأورد الجدول بعد كلامه ، ثم قال : ـ ... وقد ذكرنا فيه وقت العشاء ووقت الفجر ووقت غروب القمر بالساعة التي تسمى في اصطلاح أهل العصر الحاضر الساعة العربية ، بتقسيم اليوم والليلة إلى ٢٤ ساعة ، واحتساب مبدئها من غروب الشمس .

ومنه يظهر خطأ ابن التركماني فإنك إذا قسمت الوقت بين غروب الشمس وبين طلوع الفجر إلى اثني عشر قسماً ـ سماها ابن التركماني ساعات ـ وجدت أن القمر يغرب في بعض الليالي الثالثة قبل الوقت الذي ذكر ، وفي بعض الليالي بعده .

ومنه يظهر أيضاً أن النعمان بن بشير لم يستقرىء أوقات صلاة النبي ﷺ العشاء استقراءً تاماً ، ولعله صلاها في بعض المرات في ذلك الوقت ، فظن النعمان أن هذا الوقت يوافق غروب القمر لثالثة دائماً .

ومما يؤيد ذلك أن رسول الله ﷺ لم يكن يلتزم وقتاً معيناً في صلاتها ، كما قال جابر بن عبدالله في ذكر أوقات صلاة النبي ﷺ : « والعشاء أحياناً يؤخرها وأحياناً يعجل . إذا رآهم اجتمعوا عجل ، وإذا رآهم أبطأوا أخر » وهو حديث صحيح رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي . انتهى .

وروى مُسدد عن أبي عوانة ، عن أبي بشر ، عن بشير بن ثابت ، عن حبيب بن سالم ، عن النعمان ، عن النبي ﷺ .

قال أبو زرعة : حديث ابن ثابت أصح .

قلت : وُفِّقَ أبو زرعة لما قال ، وحكم لمسدد بما أتى عن أبي عوانة بزيادة رجل في الإسناد .

وقد حدثنا أحمد بن سنان ، عن يزيد ، عن شعبة ، عن أبي بشر ، عن بشير بن ثابت ، عن حبيب بن سالم ، عن النعمان .

رجال الإسناد :

* هُشَيم بن بَشير بن القاسم بن دينار السلمي ، أبو معاوية بن أبي خازم (ت ١٨٣).

روى عن أبي بشر جعفر بن أبي وحشية ، والأعمش ، وشعبة ، وغيرهم .

روى عنه أحمد بن حنبل ، والحسن بن عرفة ، وشعبة ، والثوري ، وغيرهم .

ثقة ثبت من أثبت الناس في أبي بشر جعفر بن أبي وحشية .

قال علي بن حُجْر : هشيم في أبي بشر مثل ابن عيينة في الزهري ، سبق الناسَ هشيم في أبي بشر .

قال ابن حجر : ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي .

وذكره في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين ، وتدليس أصحابها قادح ، كما هو معلوم .

انظر تهذيب الكمال ٢٧٢/٣٠ ، التقريب (٧٣١٢) ، تعريف أهل التقديس (١١١).

* سُفيان بن حسين بن حسن ، أبو محمد الواسطي ، توفي في أول خلافة الرشيد .

روى عن جعفر بن أبي وحشية ، والحسن البصري ، وابن سيرين ، والزهري ، وغيرهم .

روى عنه هشيم بن بشير ، وشعبة ، ويزيد بن هارون ، وعباد بن العوام ، وغيرهم .

قال ابن معين : ثقة في غير الزهري . وقال الإمام أحمد : ليس بذاك في حديثه عن الزهري وقال النسائي : ليس به بأس إلا في الزهري . وقال العجلي ثقة .

....

وقال ابـن عدي : هو في غـير الزهري صـالح الحديث ، وفي الزهري يروي أشـياء خـالف الناس . وقـال ابن حبـان : فـأما روايتـه عن الزهري فـإن فيـها تخـاليط...وهو ثقـة في غيـر الزهري .
قال ابن حجر : ثقة في غير الزهري باتـفـاقـهم .
انظر تهذيب الكمال ١٣٩/١١ ، التهذيب ١٠٧/٤ ، التقريب (٢٤٣٧) .

* أحمد بن عبدالله بن يونس التميمي اليَـرْبوعي الكوفي (ت ٢٢٧).
ثقة حافظ ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٣٧٥/١ ، التهذيب ٥٠/١ ، التقريب (٦٣) .

* أبو عوانة : الوضاح بن عبدالله اليشكري الواسطي (ت ١٧٦) .
روى عن جعفر بن أبي وحشية ، وأيوب السختياني ، ومنصور بن المعتمر ، وغيرهم .
روى عنه ابن مهدي ، وشعبة ، ومسدد ، وسعيد بن منصور ، وغيرهم .
قال ابن حجر : ثقة ثبت .
قلت : إلا أنه قد تُكلم في حديثه من حفـظـه :
قال الإمام أحمد : إذا حدث من كتابه فهو أثبت ، وإذا حدث من غير كتابه ربما وهم .
وقال أبو حاتم : كتبه صحيحة ، وإذا حدث من حفظه غلط كثيراً .
وقال ابن عبـدالبر : أجمعـوا على أنه ثقة ثبت حجة فـيما حدث من كـتابه ، وإذا حدث من حفظه ربما غلط .
قلت : وعلى هذا فهو ثقة فيما حدث من كتابه ، وربما يهم إذا حدث من حفظه .
انظر تهذيب الكمال ٤٤١/٣٠ ، التهذيب ١١٦/١١ ، التقريب (٧٤٠٧) .

....

* جعفر بن إياس ، أبو بشر بن أبي وَحْشِيَّة ، اليشكري الواسطي (ت ١٢٦) .
روى عن حبيب بن سالم ، وسعيد بن جبير ، والشعبي ، وطاووس ، وغيرهم .
روى عنه أبو عوانة ، وهشيم بن بشير ، وسفيان بن حسين ، وشعبة ، وغيرهم .
وثقه ابن معين ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، والنسائي ، وابن سعد ، وغيرهم .
وقال البرديجي : كان ثقة ، وهو من أثبت الناس في سعيد بن جبير .
وقال يحيى بن سعيد ، وأحمد : قال شعبة : لم يسمع أبو بشر من حبيب بن سالم . وكان شعبة يضعف حديث أبي بشر عن مجاهد ، قال : لم يسمع منه شيئاً .
قال ابن حجر : ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير ، وضعفه شعبة في حبيب بن سالم ، وفي مجاهد .
انظر تهذيب الكمال ٥/٥ ، التهذيب ٨٣/٢ ، التقريب (٩٣٠) .

* حبيب بن سالم الأنصاري ، مولى النعمان بن بشير وكاتبه .
روى عن النعمان بن بشير ، وعن أبي هريرة ، وغيرهم .
روى عنه أبو بشر جعفر بن أبي وحشية ، وبشير بن ثابت ، وغيرهم .
وثقه أبو حاتم ، وأبو داود ، والذهبي ، وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال البخاري : فيه نظر .
وقال ابن عدي : ليس في متون أحاديثه حديث منكر ، بل قد اضطرب في أسانيد ما يروي.
قال ابن حجر : لا بأس به .
تهذيب الكمال ٣٧٤/٥، التهذيب ١٨٤/٢، التقريب (١٠٩٢) تاريخ الإسلام ٤٦/٧ .

* النعمان بن بشير بن سعد الأنصاري الخزرجي ، أبو عبدالله (ت ٦٥ هـ)
صحابي جليل مشهور ، ولاه معاوية على الكوفة ، ثم حمص ، وقُتل بها .
انظر الاستيعاب ٢٩٩/١٠ ، الإصابة ١٥٨/١٠ ، السير ٤١١/٣ .

....

---

* مُسَدَّد بن مُسَرْهَد بن مُسَرْبَل بن مُسْتَورِد الأسدي البصري (ت ١٢٨)
ثقة حافظ ، يقال إنه أول من صنف المسند بالبصرة .
انظر تهذيب الكمال ٤٤٣/٢٧ ، السير ٥٩١/١٠ ، التهذيب ١٠٧/١٠ .

* بشير بن ثابت الأنصاري ، مولى النعمان بن بشير .
ثقة ، متفق على توثيقه .
تهذيب الكمال ١٦٤/٤، التهذيب ٤٦٣/١، التقريب (٧١١)، الكاشف ٢٧٠/١.

تخريج الحديث :

روى أبو بشر :جعفر بن أبي وحشية هذا الحديث ، واختلف عليه وعلى أحد الرواة عنه :

أولاً : رواه هشيم بن بشير ، وسفيان بن حسين ، ورَقَبة بن مَصْقَلة ، عن جعفر ، عن حبيب بن سالم ، عن النعمان .
وتابعهم : أبو عوانة في أحد الأوجه عنه ، كما سيأتي .

ثانياً : ورواه أبو عوانة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أحمد بن يونس ، عن أبي عوانة ، عن أبي بشر ، عن حبيب ، عن النعمان .
وتابع أبا عوانة : هشيم ، وسفيان بن حسين ، ورَقَبة بن مَصْقَلة ، كما تقدم .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن أبي عوانة ، عن أبي بشر ، عن بشير بن ثابت ، عن حبيب ابن سالم ، عن النعمان ابن بشير .
وتابع أبا عوانة على هذا الوجه : شعبة بن الحجاج .

٣ ـ ورواه أبو الوليد الطيالسي ، عن أبي عوانة ، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر ، عن حبيب بن سالم ، عن النعمان .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه هشيم بن بشير ، وسفيان بن حسين ، ورَقَبة بن مَصْقَلة ، عن أبي بشر : جعفر ابن أبي وحشية ، عن حبيب بن سالم ، عن النعمان .

أخرجه الحاكم ١٩٤/١ ، والطوسي في مختصر الأحكام ٤٢٥/١ ، رقم ١٥٠ ، وأحمد ٢٧٠/٤ ، وأبو داود الطيالسي (١٠٨) ، رقم ٧٩٧ ـ ومن طريقه البيهقي في الخلافيات (١/ق ١٣٨/ب) ـ ، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه [١] ٣٣٠/١ ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٣٩٨/٩ ، رقم ٣٧٨٢ ، ورقم ٣٧٨٣ . من طريق هشيم بن بشير .

وابن عدي في الكامل ٨١٢/٢ من طريق سفيان بن حسين .

والنسائي ٢٦٤/١ ، كتاب المواقيت ، باب الشفق ، رقم ٥٢٨ ، ـ وعنه الطحاوي في شرح مشكل الآثار ٣٩٩/٩، رقم ٣٧٨٦ـ ، ورواه الخطيب في المتفق والمفترق[٢] ١٨٤٨/٣ ، رقم ١٤٢٦ ، وابن البخاري في مشيخته (٢٣٧) ، والذهبي في السير ٥٥٣/١٦ ، وفي تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات ٣٨١ - ٤٠٠) ص ٣٣٥ ، والبيهقي في الخلافيات (١/ق ١٣٨/ب)، والحافظ خلف الواسطي في الفوائد المنتقاة (ق٤٢/ب) وابن عبدالهادي في الأربعين المتباينة (ق ١٢٨/ب) . من طريق رَقَبة بن مَصْقَلة .

وتابعهم : أبو عوانة في أحد الأوجه عنه ، كما سيأتي .

كلهم عن أبي بشر ، عن حبيب بن سالم عن النعمان ، به نحوه .

---

(١) وقع في مصنف ابن أبي شيبة طبعة الدار السلفية وإليها العزو (ليلة الثانية) ، وهو خطأ مطبعي حيث وقع في طبعة مؤسسة الكتب الثقافية ٢٩٠/١ (ليلة الثالثة) ، وهو الموافق لبقية المصادر التي خرجت الحديث .

(٢) وقع في المطبوع من المتفق : جرير بن رقبة ، وصوابه : جرير ، عن رقبة .

....

وقال الحاكم : تابعه ـ أي هشيم ـ رَقَبة بن مَصْقَلة عن أبي بشر ، هكذا اتفق رقبة وهشيم على رواية هذا الحديث عن أبي بشر ، عن حبيب بن سالم . وهو إسناد صحيح ، وخالفهما شعبة وأبو عوانة ، فقالا : عن أبي بشر ، عن بشير بن ثابت ، عن حبيب بن سالم .

قلت : ورقبة : ثقة مأمون (التقريب ١٩٥٤) .

ثانياً : ورواه أبو عوانة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أحمد بن يونس ، عن أبي عوانة ، عن أبي بشر ، عن حبيب ، عن النعمان :
ذكره المصنف في هذه المسألة من رواية أحمد بن يونس ، ولم أقف على من أخرجه .
وتابع أبا عوانة : هشيم ، وسفيان بن حسين ، ورَقَبة بن مَصْقَلة ، كما تقدم .

قلت : وأحمد بن يونس ثقة حافظ ، كما تقدم في ترجمته .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن أبي عوانة ، عن أبي بشر ، عن بشير بن ثابت ، عن حبيب ابن سالم ، عن النعمان ابن بشير :
أخرجه أبو داود ٢٩١/١ ، كتاب الصلاة ، باب وقت العشاء الآخرة ، رقم ٤١٩ ، والبيهقي ٤٤٨/١ ، وابن عبدالبر في التمهيد ٩٣/٨ . من طريق مسدد .
والترمذي ٣٠٦/١ ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في وقت صلاة العشاء الآخرة ، رقم ١٦٥ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ٢٩٧/١ ، رقم ٣٥٦ ـ ، ورواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار ٣٩٩/٩ ، رقم ٣٧٨٥ . من طريق محمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب .
والترمذي ٣٠٦/١ ، الموضع السابق ، رقم ١٦٦ . من طريق عبدالرحمن بن مهدي .
والنسائي ٢٦٤/١ ، الموضع السابق ، رقم ٥٢٩ ، وأحمد ٢٧٤/٤ . من طريق عفان .
والحاكم ١٩٤/١ ، من طريق أبي النعمان : محمد بن الفضل .

....

والدارمي ١/٢٢٠ ، رقم ١٢١٤. عن يحيى بن حماد .
والدارقطني ١/٢٧٠ ، وابن عدي في الكامل ٢/٨١٣ . من طريق عبد الأعلى بن حماد .
وأحمد ٤/٢٧٤ عن سُريج .
والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٩/٣٩٨ ، رقم ٣٧٨٤ . من طريق علي بن الحسن بن شقيق .
كلهم عن أبي عوانة ، عن أبي بشر ، به .

وقال الترمذي : روى هذا الحديث هشيم ، عن أبي بشر ، عن حبيب بن سالم ، عن النعمان بن بشير . ولم يذكر فيه هشيم : عن بشير بن ثابت . وحديث أبي عوانة أصح عندنا ؛ لأن يزيد بن هارون روى عن شعبة ، عن أبي بشر ، نحو رواية أبي عوانة . انتهى .

وتوبع أبو عوانة على هذا الوجه : تابعه شعبة :

أخرجه الحاكم ١/١٩٤ ــ وعنه البيهقي في الخلافيات (١/ق ١٣٨/ب و ١٥٥/أ) ــ من طريق سعيد بن مسعود .
والطوسي في مختصر الأحكام ١/٤٢٣ ، رقم ١٤٩، من طريق محمد بن يحيى الذهلي .
والدارقطني ١/٢٧٠ ، من طريق محمد بن عبدالملك الدقيقي .
وأحمد ٤/٢٧٢ .
والبزار في مسنده ٨/١٩٥ ، رقم ٣٢٣٢ ، وابن أبي حاتم في هذه المسألة ، عن أحمد بن سنان الواسطي .
والبزار في مسنده ٨/١٩٥ ، رقم ٣٢٣٢ ، عن محمد بن موسى القطان .
والنسائي في حديث شعبة وسفيان مما أغرب بعضهم على بعض (ق ٣/أ) ، عن الفضل بن سهل .
والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٩/٣٩٧ ، رقم ٣٧٨١ . عن مالك الهمداني .

....

والخطيب في تالي التلخيص ٣٢٤/١ ، رقم ١٩٣ ، من طريق محمد بن مسلمة .
كلهم عن يزيد بن هارون ، عن شعبة ، عن أبي بشر ، به نحوه .
إلا أن شعبة شك فيه فقال : ليلة ثالثة ، أو رابعة .
وقال البزار : وبشير بن ثابت لا نعلم روى عنه إلا أبو بشر هذا الحديث .

٣ - ورواه أبو الوليد الطيالسي ، عن أبي عوانة ، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر ، عن حبيب بن سالم ، عن النعمان :
أخرجه ابن حبان ٣٩٢/٤ ، رقم ١٥٢٤ ، عن أبي خليفة ، عن أبي الوليد به .
قلت : وأبو الوليد الطيالسي : هشام بن عبدالملك : ثقة ثبت (التقريب ٧٣٠١) .

ولعل الوجه الثاني أرجح هذه الأوجه عن أبي عوانة ؛ حيث رواه عامة أصحابه عنه كذلك في حين لم أجد من تابع راوييه في الوجهين الأول والثالث ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على أبي بشر ، وعلى أحد الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم :

١ - رواه هشيم بن بشير ، وسفيان بن الحسين ، ورَقَبة بن مَصْقَلة ، وأبو عوانة ــ في وجه مرجوح عنه ــ ، أربعتهم عن أبي بشر ، عن حبيب بن سالم ، عن النعمان .

٢ - ورواه أبو عوانة ــ في الراجح عنه ــ ، وشعبة ، عن أبي بشر ، عن بشير بن ثابت ، عن حبيب ، عن النعمان .

ولعل الوجه الأول أرجح عن أبي بشر ؛ حيث رواه ثلاثة من الثقات كذلك ، وفيهم هشيم وهو من أثبت الناس في أبي بشر ، كما تقدم .

....

ولكن يرى أبو زرعة وابن أبي حاتم أن الصـواب مع من رواه على الوجه الثاني بزيادة رجل في الإسناد ، وهو بشير بن ثابت .
وتابعهما في ذلك الترمذي ، كما تقدم النقل عنه .

قلت : وفي ذلك نظر ؛ حيث إن من رواه بعدم ذكر بشـير بن ثابت كلهم ثقات ، بل وفيهم هشـيم بن بشيـر ، وهو من أوثق الناس في أبي بشـر ، وعددهم أكـثر ممن رواه على الوجـه الثاني ، وهذا يقتضي ترجيح الوجه الأول .
إلا أنه يمكن القول بأن الوجه الثاني محفوظ أيضاً ؛ وذلك لأنه من رواية ثقتين ثبتين ، إضافة إلى تصحيح هؤلاء الأئمة له .
ولعل أبـا بـشـر كان يرويه على الوجهين ، والله أعلم .

والحديث من وجهه الثاني إسناده صحيح ؛ فرجاله ثقات ، كما تقدم .
كما إن له شواهد كثيرة تدل على جواز تأخير العشاء ، منها ما أخرجه البخاري (مع الفتح) ٦٢/٢ ،كتـاب مواقيت الصـلاة ، باب وقت العشاء إلى نصف الـليل ، رقم ٥٧٢ ، ومسلم ٤٤٣/١ ، كتاب المسـاجد ، باب وقت العشاء وتأخيرها ، رقم ٦٤٠ ، وغـيرهـم من حديث أنس ، قال :« أخَّـرَ النبي ﷺ العشاء إلى نصف الليل ، ثم صلى ... ».
وله شواهد أخرى ، عن جابر ، وعـائشة ، وابن عمر ، وغيرهم ، كلهـا في الصحيحين أو أحدهما . انظر البخاري ، رقم ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٩ ، ومسلم ٤٤١/١-٤٤٣ .

٥٠٦ ــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه محمد بن إسحاق ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن مَرْثَد بن عبدالله ، عن أبي أيوب الأنصاري ، أنه أنكر على عقبة ابن عامر تأخيره صلاة المغرب ، وقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تزال أمتي على الفطرة مالم يؤخروا المغرب إلى اشتباك النجوم » .

ورواه حَيْوَة ، وابن لهيعة ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أسْلَم أبي عمران التُّجِيبي ، عن أبي أيوب ، عن النبي ﷺ أنه قال : « بادروا بصلاة المغرب طلوع النجوم » .

قال أبو زرعة : حديث حَيْوَة أصح .

رجال الإسناد :

* محمد بن إسحاق بن يسار ، أبو بكر المطلبي ، مولاهم ، المدني ، (ت ١٥٠) .

اختلف فيه اختلافاً كبيراً بين أعلى درجات التوثيق ، وأدنى مراتب الجرح ، وقد جمع الذهبي ، وابن حجر ما قيل فيه ، ورد الذهبي على معظم الانتقادات الموجهة له .

وخلص الحافظ ابن حجر إلى أنه صدوق يدلس .

وقد بحث حاله بحثاً مطولاً شيخنا الفاضل د.أحمد معبد في تحقيقه للنفح الشذي ، وجمع كل ما توصل إليه من أقوال عنه ، وخلص إلى موافقة الحافظ ابن حجر في حكمه عليه .

انظر السير ٣٣/٧، التهذيب ٣٨/٩، التقريب ٥٧٢٥، النفح الشذي ٧٠٨/٢ ـ ٧٩٢.

* يزيد بن أبي حبيب : سويد الأزدي ، مولاهم ، أبو رجاء المصري (ت ١٢٨) .

روى عن مرثد بن عبدالله ، وأسلم التجيبي ، وعطاء بن أبي رباح ، وغيرهم .

روى عنه محمد بن إسحاق ، وابن لهيعة ، وحيوة بن شريح ، وغيرهم .

قال ابن سعد ، والعجلي ، وأبو زرعة : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال أحمد : لم يسمع من الزهري شيئاً. وقال أبو حاتم : يزيد عن عقبة بن عامر مرسل .

قال ابن حجر : ثقة فقيه ، وكان يرسل .

انظر جامع التحصيل (٣٧٢)، تهذيب الكمال ١٠٥/٣٢، التقريب (٧٧٠١).

....

* مَرْثَـد بن عبدالله اليَـزَني بفتح الياء والزاء ، أبو الخير المصري (ت ٩٠ هـ) .
روى عن أبي أيوب الأنصاري ، وعقبة بن عامر ، وزيد بن ثابت ، وغيرهم .
روى عنه يزيد بن أبي حبيب ، وجعفر بن ربيعة ، وعبدالله بن هبيرة ، وغيرهم .
وثقه ابن سعد ، والدارقطني ، والفسوي ، والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال ابن يونس : كان مفتي أهل مصر في زمانه ، وكان عبدالعزيز بن مروان يحضره فيُجلسهُ للفتيا . وقال ابن معين : كان عند أهل مصر مثل علقمة عند أهل الكوفة .
قال ابن حجر : ثقة فقيه .
انظر تهذيب الكمال ٣٥٦/٢٧ ، التهذيب ٨١/١٠ ، التقريب (٦٥٤٧) .

* أبو أيوب الأنصاري : خالد بن زيد بن كُليب الأنصاري (ت ٥٠ هـ)
من كبار الصحابة ، شهد بدراً ، ونزل النبي ﷺ حين قدم المدينة عليه حتى بنى بيوته ، توفي في غزوة القسطنطينية زمن معاوية ، ودفن هناك رضي الله عنه .
انظر الاستيعاب ١٥٩/٣ ، السير ٤٠٢/٢ ، الإصابة ٥٦/٣ .

* عُقبة بن عامر الجهني ، أبو حماد ، وقيل غير ذلك في كنيته (ت ٦٠ هـ تقريباً).
صحابي جليل ، ولي مصر لمعاوية ثلاث سنين ، وكان فقيهاً فاضلاً .
انظر الاستيعاب ١٠٠/٨ ، السير ٤٦٧/٢ ، الإصابة ٢١/٧ .

* حَيْوَة بن شُرَيح بن صفوان التُّجِيبي ، أبو زرعة المصري (ت ١٥٨ هـ) .
روى عن يزيد بن أبي حبيب ، ومحمد بن عجلان ، وعطاء بن دينار ، وغيرهم .
روى عنه ابن المبارك ، وابن وهب ، والليث بن سعد ، وابن لهيعة ، وغيرهم .
ثقة ثبت فقيه زاهد .
انظر تهذيب الكمال ٤٧٨/٧ ، التهذيب ٦٩/٣ ، التقريب (١٦٠٠) .

* عبد الله بن لَهِيعة ، بفتح اللام ، وكسر الهاء ، ابن عقبة الحضرمي ، أبو عبد الرحمن المصري القاضي (ت ١٧٤) .
اختلف فيه اختلافا كبيراً ، فمنهم من وثقه مطلقاً ، ومنهم من ضعفه مطلقاً ، ومنهم من صحح روايته قبل احتراق كتبه ، ومنهم من خص رواية العبادلة عنه بالصحة. وغير ذلك .
قال فيه الحافظ ابن حجر في التقريب : صدوق خلط بعد احتراق كتبه .
وقد بحث حاله بحثاً مطولاً فضيلة شيخنا أ.د. أحمد معبد في تعليقه على النفح الشذي ، جمع فيه جميع الأقوال وقارن بينها ، وخلص إلى أنه ضعيف مطلقاً ، وازداد ضعفه بعد احتراق كتبه ، وأن رواية العبادلة ومن في حكمهم أقل ضعفاً ، ولكنها لاترقى إلى الحسن .
وأوضح أن هذا هو رأي الحافظ الذهبي ، وابن حجر أحياناً .
انظر النفح الشذي ٧٩٤/٢ - ٨٦٣ ، السير ١١/٨ ، التهذيب ٣٧٣/٥ .

* أسْلَم بن يزيد ، أبو عِمْران التُّجِيبي ، المصري ، من الثالثة .
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٥٢٨/٢ ، التهذيب ٢٦٥/١ ، التقريب (٤٠٤) .

تخريج الحديث :

روى هذا الحديث يزيد بن أبي حبيب ، واختلف عليه ، وعلى أكثر الرواة :

أولاً : رواه محمد بن إسحاق ، واختلف على أحد الرواة عنه :

١ - فرواه عدد من الثقات ، عن ابن إسحاق ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن مرثد بن عبدالله ، عن أبي أيوب ، مرفوعاً :« لا تزال أمتي على الفطرة ، مالم يؤخروا المغرب إلى اشتباك النجوم » .

٢ ـ ورواه إبراهيم بن سعـد ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه ابنه يعقوب ، عنه ، عن ابن إسحاق ، عن يزيد ، عن مرثد بن عبدالله ، عن أبي أيوب ، مرفوعاً .

ب ـ وروي عن إبراهيم بن سعد ، عن ابن إسحاق ، عن يزيد ، عن مرثد بن عبدالله ، عن أبي أيوب ، موقوفاً .

ج ـ وروي عن إبراهيم بن سعد ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أسلم أبي عمران ، عن أبي أيوب ، موقوفاً .

وتابع إبراهيم عليه : عبدالحميد بن جعفر ، في أحد الأوجه عنه ، كما سيأتي .

ثانياً : ورواه حيوة بن شريح ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالله بن يزيد ، وابن المبارك ، عن حيوة ، عن يزيد ، عن أسلم ، عن أبي أيوب ، قال : « كنا نصلي المغرب حين تجب الشمس ، نبادر بها طلوع النجوم » .

٢ ـ وروي عن حيوة بن شريح ، عن يزيد ، عن أسلم أبي عمران ، عن أبي أيوب ، قال ، قال النبي ﷺ : « بادرو بصلاة الغرب طلوع النجوم » .

ثالثاً : ورواه ابن لهيعة ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أسلم ، عن أبي أيوب ، قال : قال النبي ﷺ : « بادروا بصلاة المغرب طلوع النجوم » .

رابعاً : ورواه عبدالحميد بن جعفر ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالله بن موسى ، عن عبدالحميد ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أسلم ، عن أبي أيوب ، قال : قال النبي ﷺ : « بادروا بصلاة المغرب طلوع النجوم » .

وتابع عبدالحميد على هذا الوجه : ابن لهيعة ، كما تقدم .

٢ ـ وروي عن عبدالحميد بن جعفر ، عن يزيد ، عن أسلم ، عن أبي أيوب ، موقوفاً .
وتابع عبدالحميد على هذا الوجه : إبراهيم بن سعد ـ في أحد الأوجه عنه ـ كما تقدم .

خامساً : وراه ابن أبي ذئب واختلف عليه :

١ ـ فرواه حماد بن خالد ، وأبو عامر العقدي ، وابن أبي فديك ، عن ابن أبي ذئب ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن رجل ، عن أبي أيوب ، مرفوعاً : « صلوا المغرب لفطر الصائم وبادروا طلوع النجم » .

٢ ـ ورواه معاوية بن هشام ، عن ابن أبي ذئب ، عن أبي حبيبة ، أنه بلغه عن أبي أيوب .

٣ ـ ورواه شبابة بن سوار ، عن ابن أبي ذئب ، عن يزيد ، عمن أخبره ، عن أبي أيوب ، قال :« كان رسول الله ﷺ يصلي المغرب لفطر الصائم مبادرة طلوع النجوم ».

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه محمد بن إسحاق ، واختلف على أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن ابن إسحاق ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن مرثد بن عبدالله ، عن أبي أيوب ، مرفوعاً :« لا تزال أمتي على الفطرة ، مالم يؤخروا المغرب إلى اشتباك النجوم » :

أخرجه أبو داود ١/٢٩١ ، كتاب الصلاة ، باب في وقت المغرب ، رقم ٤١٨ ، ــ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ٨/٩٠ ، والبيهقي في الخلافيات (١/ق ١٣٧/أ) ــ . من طريق يزيد بن زريع .

وابن خزيمة ١/١٧٤ ، رقم ٣٣٩ ، وأحمد ٥/٤١٧ ــ ومن طريقه الحاكم ١/١٩٠ (وعنه البيهقي في الكبرى ١/٣٧٠) ، وابن الجوزي في التحقيق ١/٢٨٢ ، رقم ٣٢٥ ــ . عن إسماعيل بن علية .

....

وابن خزيمة ١/١٧٤ ، رقم ٣٣٩ ، من طريق عبدالأعلى ، وزياد بن عبدالله .
والحاكم ١/١٩٠ ـ وعنه البيهقي في الكبرى ١/٣٧٠، وفي الخلافيات (١/ق ١٣٧/أ) ـ من طريق يزيد بن هارون .
وأحمد ٥/٤١٧ ، و٥/٤٢٢ ، عن محمد بن أبي عدي .
والحكيم الترمذي في كتاب الصلاة ومقاصدها (١٨٠) ، من طريق حماد بن خالد .
وتابع من تقدم : عمر بن حبيب ـ كما في علل الدارقطني ٦/١٢٥ ـ .
كما تابعهم : إبراهيم بن سعد ـ في أحد الأوجه عنه ـ كما سيأتي .
كلهم عن محمد بن إسحاق ، عن يزيد بن أبي حبيب ، به نحوه مرفوعاً .

وقال الحاكم : حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .

٢ ـ ورواه إبراهيم بن سعد ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه ابنه يعقوب ، عنه ، عن ابن إسحاق ، عن يزيد ، عن مرثد بن عبدالله ، عن أبي أيوب ، مرفوعاً :
أخرجه أحمد في المسند ٤/١٤٧ ـ ومن طريقه ابن قطلوبغا في مسند عقبة بن عامر (ق ٢٣/ب)[1] ـ .
والطبراني في الكبير ٤/١٨٣ ، رقم ٤٠٨٣ ، من طريق أبي خيثمة : زهير بن حرب .
والدولابي في الكنى والأسماء ١/١٥ ، عن علي بن معبد بن نوح .
ثلاثتهم عن يعقوب بن إبراهيم ، عن أبيه : عن ابن إسحاق ، قال : حدثني يزيد ، به .

وتابع إبراهيم على هذا الوجه عدد من الثقات ، كما تقدم .

....

قلت : ويعقوب بن إبراهيم ثقة (التقريب ٧٨١١) .

---

(١) وقع في مسند عقبة : عن يعقوب ، عن ابن إسحاق ، بدون ذكر أبي يعقوب ، ولعله خطأ من الناسخ .

ب ـ وروي عن إبراهيم بن سعد ، عن ابن إسحاق ، عن يزيد ، عن مرثد بن عبدالله ، عن أبي أيوب ، موقوفاً :

ذكره الدارقطني في العلل ٦/١٢٥ ، ولم أقف على من أخرجه .

ج ـ وروي عن إبراهيم بن سعد ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أسلم أبي عمران ، عن أبي أيوب ، موقوفاً :

ذكره الدارقطني في العلل ٦/١٢٥ ، ولم أقف على من أخرجه .

وتابع إبراهيم على هذا الوجه عبدالحميد بن جعفر ـ في أحد وجهين عنه ـ كما سيأتي .

قلت : ولعل الوجه الأول أرجح هذه الأوجه عن إبراهيم ؛ حيث رواه عنه ابنه وهو ثقة ، كما تابعه عليه عدد من الثقات ، في حين لم أقف على من رواه عنه في الوجهين الآخرين ، ولم يذكر الدارقطني رواته في هذين الوجهين لنرى هل هما ثقات أم لا .

ثانياً : ورواه حيوة بن شريح ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالله بن يزيد ، وابن المبارك ، عن حيوة ، عن يزيد ، عن أسلم ، عن أبي أيوب ، قال : « كنا نصلي المغرب حين تجب الشمس ، نبادر بها طلوع النجوم » :

أخرجه الطبراني في الكبير ٤/١٧٦ ، رقم ٤٠٥٧ ، وابن عبدالحكم في فتوح مصر (ص ١٧٧) . من طريق عبدالله بن يزيد المقرىء .

والطبراني في الكبير ١٧/٣١٢ ، رقم ٨٦٣ ، ـ ومن طريقه ابن قطلوبغا في مسند عقبة بن عامر (ق ٤٣/ب) ـ . من طريق عبدالله بن المبارك .

كلاهما عن حيوة بن شريح ، به .

وذكره الدارقطني في العلل ٦/١٢٥ ، من رواية حيوة به ، مثله .

قلت : وعبدالله بن يزيد : ثقة . وابن المبارك : ثقة ثبت (التقريب ٣٧١٣ ، ٣٥٧٠) .

....

٢ ـ وروي عن حيوة بن شريح ، عن يزيد ، عـن أسلم أبي عمران ، عن أبي أيوب ، قال ، قال النبي ﷺ : « بادرو بصلاة الغرب طلوع النجوم » :
ذكره المصنف في هذه المسألة ، مقروناً برواية ابن لهيعة ، عن يزيد ، به .

قلت : وهذا المتن إنما هو لرواية ابن لهيعة وحده ، كما سيأتي ، ولم أقف عليه من رواية حيوة بهذا المتن مرفوعاً ، ولعل المصنف جمع بينهما لاتفاق معنى الحديث ، ولأن رواية حيوة في حكم المرفوع ، ولاشتراكهما في الإسناد ، في مقابل رواية ابن إسحاق المتقدمة التي ذكرها ، والمخالفة لهما في الإسناد والمتن .
ولعل الوجه الأول أرجح عن حيوة ؛ حيث رواه عنه كذلك ثقتان ، في حين لم أقف على من أخرجه عنه على الوجه الثاني ، إضافة إلى أن الدارقطني قد فرّق بين رواية ابن لهيعة وحيوة في الوجهين ، وذكر رواية حيوة على الوجه الأول فقط ، كما تقدم . والله أعلم .

ثالثاً : ورواه ابن لهيعة ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أسلم ، عن أبي أيوب ، قال : قال النبي ﷺ : « بادروا بصلاة المغرب طلوع النجوم » :
أخرجه الدارقطني ١/٢٦٠ ، رقم ١٣ ، من طريق معلى بن منصور .
وأحمد ٥/٤١٥ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ١/٢٨٢ ، رقم ٣٢٥ ـ ، ورواه الشاشي في مسنده ٣/٧٢ ، رقم ١١٢٩ . من طريق قتيبة بن سعيد .
والروياني في مسنده ١/١٩٣ ، رقم ٢٥٨ ، من طريق ابن وهب .
والطبراني في الكبير ٤/١٧٦ ، رقم ٤٠٥٨ ، من طريق سعيد بن أبي مريم .
وابن عبدالحكم في فتوح مصر (١٧٧) ، عن أبيه : عبدالله بن عبدالحكم .
كلهم عن ابن لهيعة ، عن يزيد ، به ، نحوه ، مرفوعاً .
وتابع ابن لهيعة : عبدالحميد بن جعفر ـ في أحد وجهين عنه ـ كما سيأتي .

قلت : وابن لهيعة : ضعيف ، كما تقدم في ترجمته .

رابعاً : ورواه عبدالحميد بن جعفر ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالله بن موسى ، عن عبدالحميد ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أسلم ، عن أبي أيوب ، قال : قال النبي ﷺ : « بادروا بصلاة المغرب طلوع النجوم » :
أخرجه الطبراني في الكبير ١٧٦/٤ ، رقم ٤٠٥٩ ، من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب عن عبدالله بن موسى التيمي ، عن عبدالحميد بن جعفر ، به نحوه[1].
وتابع عبدالحميد على هذا الوجه ابن لهيعة ، كما تقدم .

قلت : وعبدالله بن موسى : صدوق كثير الخطأ (التقريب ٣٦٤٥) .
وعبدالحميد بن جفر : صدوق ربما وهم (التقريب ٣٧٥٦) .

٢ ـ وروي عن عبدالحميد بن جعفر ، عن يزيد ، عن أسلم ، عن أبي أيوب ، موقوفاً :
ذكره الدارقطني في العلل ١٢٥/٦ ، ولم أقف على من أخرجه .
وتابع عبدالحميد على هذا الوجه : إبراهيم بن سعد ـ في أحد الأوجه عنه ـ كما تقدم .

قلت : والوجه الأول من رواية عبدالله بن موسى ، وهو كثير الخطأ ، ومتابعة ابن لهيعة لعبدالحميد على هذا الوجه لا تفيده كثيراً ، وذلك لضعف ابن لهيعة .
وأما الوجه الثاني فلم أقف على من أخرجه ، وعليه فلا أستطيع الجزم بأي الوجهين أرجح .
إلا أنه يمكن أن يقال : إن جزم الدارقطني بالوجه الثاني يدل على ثبوته عنده ، وعليه فيحتمل أن يكون أرجح من الأول ، إلا أني متوقف في ذلك .

(١) لم يذكر الطبراني متن الحديث ، ولكنه أحال على رواية ابن لهيعة السابقة ، فقال : عن أسلم أنه سمع أبا أيوب ، عن النبي ﷺ نحوه .

خامساً : وراه ابن أبي ذئب واختلف عليه :

١ ـ فرواه حماد بن خالد ، وأبو عامر العقدي ، وابن أبي فديك ، عن ابن أبي ذئب ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن رجل ، عن أبي أيوب ، مرفوعاً : « صلوا المغرب لفطر الصائم ، وبادروا طلوع النجم » .
أخرجه أحمد ٤٢١/٥ ، عن حماد بن خالد ، به .

وتوبع حماد بن خالد : تابعه أبو عامر العقدي ، ومحمد بن أبي فديك :
ذكره الدارقطني في العلل ١٢٥/٦ ، ولم أقف على من أخرجه .

قلت : وحماد بن خالد ، وأبو عامر ثقتان (التقريب ١٤٩٦ ، ٤١٩٩) .
ومحمد بن أبي فديك : صدوق (التقريب ٥٧٣٦) ، ولكنه من أروى الناس عن ابن أبي ذئب (تاريخ ابن معين ٥٠٥/٢) .
وأما ابن أبي ذئب : محمد بن عبدالرحمن : فثقة فقيه فاضل (التقريب ٦٠٨٢) .

٢ ـ ورواه معاوية بن هشام ، عن ابن أبي ذئب ، عن أبي حبيبة ، أنه بلغه عن أبي أيوب الأنصاري ، نحو المتن السابق :
أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٣٢٩/١ ، عن معاوية ، به .
وذكره الدارقطني في العلل ١٢٦/٦ ، من رواية معاوية ، به .

قلت : ومعاوية بن هشام : صدوق له أوهام (التقريب ٦٧٧١) .

....

٣ ـ ورواه شبابة بن سوار ، عن ابن أبي ذئب ، عن يزيد ، عمن أخبره ، عن أبي أيوب ، قال : كان رسول الله ﷺ يصلي المغرب لفطر الصائم مبادرة طلوع النجوم .
ذكره الدارقطني في العلل ٦/١٢٥ ، ولم أقف على من أخرجه .

قلت : وشَبَابة بن سَوَّار : ثقة حافظ (التقريب ٢٧٣٣) .

ولعل الوجه الأول أرجح هذه الأوجه عن ابن أبي ذئب ؛ حيث رواه ثقتان ، وصدوق من أثبت الناس في ابن أبي ذئب ، في حين لم أجد من تابع رواته في الوجهين الباقيين .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على يزيد بن أبي حبيب ، وعلى من دونه في الإسناد والمتن ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ ـ رواه محمد بن إسحاق ـ في الراجح عنه ـ ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن مرثد بن عبدالله ، عن أبي أيوب ، مرفوعاً :« لا تزال أمتي على الفطرة ، مالم يؤخروا المغرب إلى اشتباك النجوم » .

٢ ـ ورواه ابن إسحاق ـ في وجه مرجوح عنه ـ ، عن يزيد ، عن مرثد بن عبدالله ، عن أبي أيوب ، نحوه ، موقوفاً .

٣ ـ ورواه إبراهيم بن سعد ـ في وجه مرجوح عنه ـ ، وعبدالحميد بن جعفر ـ في وجه محتمل عنه ـ ، عن يزيد ، عن أسلم ، عن أبي أيوب ، نحوه ، موقوفاً .

٤ ـ ورواه حيوة بن شريح ـ في الراجح عنه ـ، عن يزيد ، عن أسلم ، عن أبي أيوب ، قال : « كنا نصلي المغرب حين تجب الشمس ، نبادر بها طلوع النجوم » .

....

٥ ـ ورواه حيوة بن شريح ، وعبدالحميد بن جعفر ـ في وجه مرجوح عنهما ـ ، وابن لهيعة ، عن يزيد ، عن أسلم أبي عمران ، عن أبي أيوب ، مرفوعاً : « بادرو بصلاة الغرب طلوع النجوم » .

٦ ـ ورواه ابن أبي ذئب ـ في الراجح عنه ـ ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن رجل ، عن أبي أيوب ، مرفوعاً : « صلوا المغرب لفطر الصائم ، وبادروا طلوع النجم » .

٧ ـ ورواه ابن أبي ذئب ـ في وجه مرجوح عنه ـ ، عن يزيد ، عمن أخبره ، عن أبي أيوب ، قال : كان رسول الله ﷺ يصلي المغرب لفطر الصائم مبادرة طلوع النجوم .

وأقوى هذه الأوجه : الوجهان الرابع والسادس ، وهما :
رواية حيوة بن شريح ـ في الراجح عنه ـ، عن يزيد ، عن أسلم ، عن أبي أيوب ، قال : كنا نصلي المغرب حين تجب الشمس ، نبادر بها طلوع النجوم .
ورواية ابن أبي ذئب ـ في الراجح عنه ـ ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن رجل ، عن أبي أيوب ، مرفوعاً : « صلوا المغرب لفطر الصائم ، وبادروا طلوع النجم » .

وحيوة ، وابن أبي ذئب كلاهما ثقة ، كما تقدم ، ولعل الوجهين محفوظان عن يزيد .
ويمكن الجمع بينهما بأن الرجل المبهم في رواية ابن أبي ذئب هو أسلم .

وأما الاختلاف في الرفع والوقف ، فلعل أبا أيوب كان يرويه مرة مرفوعاً من قول النبي ﷺ ومرة من فعلهم زمن النبي ﷺ ، ولا تعارض بينهما ، والله أعلم .

وأما بقية الأوجه فلا تخلو من مقال ؛ فإما أن تكون أوجهاً مرجوحة عن أصحابها ، أو أن رواتها أدنى حالاً من حيوة وابن أبي ذئب ، كما تقدم مفصلاً أثناء التخريج ، والله أعلم .

....

وقد ذكر ابن أبي حاتم أن أبا زرعة سُئل عن رواية ابن إسحاق في الوجه الأول ، ورواية حَيْوَة ، وابن لهيعة ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن أَسْلَم أبي عمران التُّجِيبي ، عن أبي أيوب ، عن النبي ﷺ أنه قال : « بادروا بصلاة المغرب طلوع النجوم » .
فقال أبو زرعة : حديث حيوة أصح .

قلت : وترجيحه لحديث حيوة ، من حيث الإسناد صحيح ؛ حيث تقدم أن روايته أحد وجهين راجحين عن يزيد .
ولكن يستدرك عليه أن رواية حيوة ليست بهذا المتن ، وأن هذا المتن إنما هو من رواية ابن لهيعة لوحده ، كما تقدم التنبيه عليه ، والله أعلم .

والحديث من الوجه الراجح الأول إسناده صحيح ؛ كما تقدم في دراسته ، وله شواهد كثيرة على استحباب التعجيل بصلاة المغرب .
قال ابن المنذر : وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن التعجيل بصلاة المغرب أفضل ، وكذلك نقول . (الأوسط ٣٦٩/٢) . والله أعلم .

٥٠٧ ــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه عُبَيْس بن ميمون ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « يقطع الصلاة الكلب ، والحمار ، والمرأة ، واليهودي ، والنصراني ، والمجوسي ، والخنزير[1] » .
فقال أبو زرعة : هذا حديث منكر ، وعُبَيْس شيخ ضعيف الحديث .

رجال الإسناد :

* عُبَيْس[2] بن ميمون التَّيْمي الرَّقاشي ، أبو عبيدة الخَزَّاز البصري ، من السابعة .
روى عن يحيى بن أبي كثير ، وثابت البناني ، وحميد الطويل ، وغيرهم .
روى عنه سعيد بن منصور ، وقتيبة بن سعيد ، وأبو داود الطيالسي ، وغيرهم .
ضعيف متفق على تضعيفه .
انظر تهذيب الكمال ٢٧٦/١٩ ، الكامل ٢٠١١/٥ ، الميزان ٢٦/٣ ، التقريب (٤٤١٧)

---

(١) قال النووي في شرحه على مسلم ٣٢٧/٤ : اختلف العلماء في هذا ، فقال بعضهم : يقطع هؤلاء الصلاة . وقال أحمد بن حنبل رضي الله عنه : يقطعها الكلب الأسود ، وفي قلبي من الحمار والمرأة شيء . ووجه قوله : أن الكلب لم يجيء في الترخيص فيه شيء يعارض هذا الحديث ، وأما المرأة ففيها حديث عائشة رضي الله عنها المذكور بعد هذا (قلت : يعني حديثها الوارد في صحيح مسلم قالت : كان يصلي من الليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنازة) . وفي الحمار حديث ابن عباس السابق (يعني حديث ابن عباس الوارد في مسلم قال : أقبلت راكباً على أتان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ، ورسول الله ﷺ يصلي بالناس بمنى ، فمررت بين يدي الصف فنزلت فأرسلت الأتان ترتع ، ودخلت في الصف ، فلم ينكر ذلك علي أحد) . وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي رضي الله عنهم ، وجمهور العلماء من السلف والخلف : لا تبطل الصلاة بمرور شيء من هؤلاء ولا من غيرهم . وتأول هؤلاء هذا الحديث على أن المراد بالقطع نقص الصلاة لشغل القلب بهذه الأشياء ، وليس المراد إبطالها . ومنهم من يدعي نسخه بالحديث الآخر « لا يقطع صلاة المرء شيء وادرأوا ما استطعتم » وهذا غير مرضي ؛ لأن النسخ لا يُصار إليه إلا إذا تعذر الجمع بين الأحاديث وتأويلها وعلمنا التاريخ ، وليس هنا تاريخ ، ولا تعذر الجمع والتأويل ، بل يتأول على ما ذكرناه ، مع أن حديث « لا يقطع صلاة المرء شيء » ضعيف ، والله أعلم . انتهى . وانظر أيضاً المجموع ٢٥٠/٣ .

(٢) وقع في التقريب : عبيدة بن ميمون ، وهو خطأ .

....

* يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم ، أبو نصر اليمامي (ت ١٣٢) .
روى عن أبي سلمة بن عبدالرحمن ، وأبي قلابة الجرمي ، وعطاء ، ونافع ، وغيرهم .
روى عنه عبيس بن ميمون ، وأيوب السختياني ، ومعمر ، ويحيى بن سعيد ، وغيرهم .
ثقة ثبت ، لكنه يدلس ويرسل . وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين ، وتدليس أصحابها ليس بقادح ، كما هو معلوم .
تهذيب الكمال ٥٠٤/٣١ ، التقريب (٧٦٣٢) ، تعريف أهل التقديس (٦٣) .

* أبو سلمة بن عبدالرحمن : ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* أبو هريرة : صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

تخريج الحديث :

روى يحيى بن أبي كثير هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى من دونه :

أولاً : رواه عُبيس بن ميمون ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ثانياً : ورواه هشام الدستوائي ، عن يحيى ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

١ ـ فرواه معاذ بن هشام ، عن أبيه ، واختلف على معاذ :

أ ـ فرواه جماعة ، عن معاذ بن هشام ، عن أبيه ، عن يحيى ، عن عكرمة ، عن ابن عباس على الشك في رفعه أو وقفه .

ب ـ ورواه محمد بن بشار العبدي ، عن معاذ ، عن أبيه ، عن قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، موقوفاً .
وتابع قتادةَ على هذا الوجه : سليمان التيمي .

....

ج ـ ورواه جماعة ، عن معاذ ، عن أبيه ، عن قتادة ، عن زرارة بن أبي أوفى ، عن سعد ابن هشام ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .
وتابع معاذاً على هذا الوجه : ابن أبي عدي .

د ـ ورواه محمد بن ميمون ، عن معاذ بن هشام ، عن أبيه ، عن يحيى ، موقوفاً عليه .

٢ ـ ورواه أبو داود الطيالسي ، عن هشام ، عن يحيى ، عن عكرمة ، موقوفاً عليه .

٣ ـ ورواه يحيى القطان ، وابن أبي عدي ، عن هشام ، عن قتادة ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس ، موقوفاً .
وتابع هشاماً على هذا الوجه : شعبة ، وسعيد بن أبي عروبة .

٤ ـ ورواه إسماعيل بن علية ، وابن مهدي ، ومسلم بن إبراهيم ، عن هشام الدستوائي ، عن قتادة ، عن زرارة ، عن أبي هريرة ، موقوفاً عليه .
وتابع هشاماً على هذا الوجه : سعيد بن أبي عروبة .

٥ ـ ورواه يحيى القطان ، عن هشام ، عن قتادة ، عن زرارة ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

٦ ـ ورواه ابن مهدي ، عن هشام ، عن قتادة ، عن زرارة ، عن سعد ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه عُبيس بن ميمون ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة :
ذكره المصنف هنا ، ولم أقف على من أخرجه .

....

ثانياً : ورواه هشام الدستوائي ، عن يحيى ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

١ ـ فرواه معاذ بن هشام ، عن أبيه ، واختلف على معاذ :

أ ـ فرواه جماعة ، عن معاذ بن هشام ، عن أبيه ، عن يحيى ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، على الشك في رفعه أو وقفه :

أخرجه أبو داود ١/٤٥٣ ، كتاب الصلاة ، باب ما يقطع الصلاة ، رقم ٧٠٤ ، واللفظ له ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٢/٢٧٥ ـ ، عن محمد بن إسماعيل بن أبي سمينة .
والبيهقي في الكبرى ٢/٢٧٥ ، من طريق علي بن بحر .
وعبد بن حميد (المنتخب ١/٥٠٤ ، رقم ٥٧٤) .
والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٤٥٨ ، من طريق المقدمي .
والطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) رقم ٥٨٥ ، عن صالح بن مسمار .

كلهم عن معاذ بن هشام الدستوائي ، عن أبيه ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال ـ أحسبه أسند ذلك عن رسول الله ﷺ قال : « إذا صلى أحدكم إلى غير سترة فإنه يقطع صلاته : الكلب ، والحمار ، والخنزير ، واليهودي ، والمجوسي ، والمرأة ، ويجزيء عنه إذا مروا بين يديه على قذفة بحجر » .

وقال أبو داود : في نفسي من هذا الحديث شيء ؛ كنت أُذاكر به إبراهيم وغيره فلم أر أحداً جاء به عن هشام ولا يعرفه ، ولم أر أحداً يحدث به عن هشام ، وأحسب الوهم من ابن أبي سمينة (يعني محمد بن إسماعيل البصري مولى بني هاشم) ، والمنكر فيه ذكر المجوسي ، وفيه « على قذفة بحجر » ، وذكر الخنزير ، وفيه نكارة .
وقال : ولم أسمع هذا الحديث إلا من محمد بن إسماعيل ، وأحسبه وهم لأنه كان يحدثنا من حفظه .

قلت : في هذا نظر ؛ لأن ابن أبي سمينة لم ينفرد به ، حيث تابعه عبد بن حميد ، والمقدمي وغيرهما كما تقدم .

....

وقـال عبـدالحق في الأحكام الـوسطى ٣٤٥/١ : إنما يصح من هذا ذكـر المـرأة والكلب والحمار .
وتعقبه ابن القطان في بيان الوهم ٣٥٥/٣ فقال : لم يزد على هذا . وعلة هذا الحديث بادية وهي الشك في رفعه ، فلا يجوز أن يقال إنه مرفوع ، وراويه قد قال : أحسبه عن رسول الله ﷺ ، وإلا فليس في إسناده متكلم فيه ... الخ .

ب ـ ورواه محمد بن بشار العبدي ، عن معاذ ، عن أبيه ، عن قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، موقوفاً :« يقطع الصلاة الكلب الأسود ، والحمار ، والمرأة الحائض » .

أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) رقم ٥٩٠ ، عن ابن بشار ، به .

وتابع قتادة على هذا الوجه : سليمان التيمي :
أخرجه عبدالرزاق ٢٨/٢ ، رقم ٢٣٥٤ ـ ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط ١٠٣/٥ ، رقم ٢٤٧٠ ـ .
والطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) رقم ٥٨٨ ، عن محمد بن عبدالأعلى الصنعاني .
كلاهما عن المعتمر بن سليمان التيمي ، عن أبيه ، عن عكرمة ، وأبي الشعثاء : جابر بن زيد ، عن ابن عباس ، نحوه ، موقوفاً .

ج ـ ورواه جماعة ، عن معاذ ، عن أبيه ، عن قتادة ، عن زرارة بن أبي أوفى ، عن سعد ابن هشام ، عن أبي هريرة مرفوعاً :« يقطع الصلاة الكلب ، والحمار ، والمرأة » :
أخرجه ابن ماجه ٣٠٥/١ ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما يقطع الصلاة ، رقم ٩٥٠ ، عن زيد بن أَخْزَم .
وأحمد ٢٩٩/٢ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ٤٢٥/١، رقم ٥٧٧ ـ.

....

وإسحاق بن راهويه في مسنده ١/٣٠١ ، رقم ٢٧٩ .
والطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) رقم ٥٧٧ ، عن محمد بن بشار .
وابن حزم في المحلى ٤/١١ ، من طريق علي بن المديني .
كلهم عن معاذ بن هشام الدستوائي ، عن أبيه ، به نحوه .

وتوبع معاذ ؛ تابعه ابن أبي عدي :
أخرجه البزار (ق ٢٣٤/أ ، النسخة الأزهرية) ، عن عمرو بن علي .
والطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) رقم ٥٧٨ ، عن محمد بن بشار .
كلاهما عن ابن أبي عدي ، به مثله .

قلت : وعمرو ، ومحمد بن بشار ، وابن أبي عدي : ثقات (التقريب ٥٧٥٤ ، ٥٦٩٧) .

د ـ ورواه محمد بن المثنى ، ومحمد بن ميمون ، عن معاذ بن هشام ، عن أبيه ، عن يحيى موقوفاً عليه :
أخرجه ابن عدي في الكامل ٦/٢٤٢٦ ، من طريق محمد بن المثنى ، ومحمد بن ميمون الخياط ، كلاهما عن معاذ بن هشام ، عن أبيه ، عن يحيى ، قال : يقطع الصلاة الكلب ، والحمار ، والمرأة الحائض ، واليهودي ، والنصراني ، والمجوسي ، والخنزير ، زاد الخياط : ويكفيك إذا كانوا قدر رمية من الحجر لم يقطعوا عليك صلاتك .
وقال ابن عدي : وهذا عن يحيى غير محفوظ بهذا المتن .

قلت : ومحمد بن المثنى : ثقة ثبت ، ومحمد بن ميمون : صدوق ربما أخطأ (التقريب ٦٢٦٤ ، ٦٣٤٥).
ولعل الحمل في هذا الاختلاف على معاذ بن هشام ، وكان يحدث بهذه الأوجه جميعاً ؛ حيث إن من رواه عنه في جميعها أقوى منه ، وهو : صدوق ربما وهم (التقريب ٦٧٤٢) .
ولكن أرجح هذه الأوجه عن هشام الوجه الثالث ؛ حيث توبع عليه معاذ من ثقة ، في حين انفرد ببقية الأوجه ، والله أعلم .

....

٢ ـ ورواه أبو داود الطيالسي ، عن هشام ، عن يحيى ، عن عكرمة ، موقوفاً عليه :
أخرجه ابن أبي شيبة ٢٨١/١، عن أبي داود ، عن هشام ، عن يحيى ، عن عكرمة قال :« يقطع الصلاة: الكلب، والمرأة، والخنزير، والحمار، واليهودي، والنصراني، والمجوسي ».

٣ ـ ورواه يحيى القطان ، وابن أبي عدي ، عن هشام ، عن قتادة ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس ، موقوفاً :« يقطع الصلاة الكلب ، ، والحمار ، والمرأة » :

أخرجه النسائي ٦٤/٢، كتاب الصلاة ، باب ذكر ما يقطع الصلاة ، رقم ٧٥١ ، وابن عدي في الكامل ٢٥٩١/٧ ، والذهبي في السير ٢٥٢/١٠ ، وفي تاريخ الإسلام ٢٩٨/١٥ ، تعليقاً ، كلهم من طريق يحيى القطان .
والطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) رقم ٥٩١ ، من طريق ابن أبي عدي .
كلاهما عن هشام ، عن قتادة ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس ، موقوفاً .

وتوبع هشام على هذا الوجه ؛ تابعه ابن أبي عروبة ، وشعبة ـ في وجه مرجوح عنه ـ ، كما سيأتي في المسألة رقم ٦٠٦ ، في الاختلاف على قتادة .
كما تابع قتادة عليه : سليمان التيمي ، كما تقدم في الاختلاف على معاذ .

٤ ـ ورواه إسماعيل بن علية ، وابن مهدي ، ومسلم بن إبراهيم ، عن هشام الدستوائي ، عن قتادة ، عن زرارة ، عن أبي هريرة ، موقوفاً عليه :« يقطع الصلاة : الكلب ، والحمار ، والمرأة » :

أخرجه أحمد ٤٢٥/٢ .
والطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) رقم ٥٨٠ ، وأبو طاهر المخلص في العاشر من الفوائد المنتقاة (ق ٢٥٦/ب ، ٢٥٧/أ) ، من طريق يعقوب بن إبراهيم .
كلاهما عن إسماعيل بن علية ، عن هشام ، به .

....

وقال هشام : لا أعلمه إلا عن النبي ﷺ .

وتوبع ابن عليه ؛ تابعه عبدالرحمن بن مهدي ، ومسلم بن إبراهيم :
ذكر ذلك الدارقطني في العلل ٩١/٩ ، ولم أقف على من أخرجه .

وتابع هشاماً على هذا الوجه : سعيد بن أبي عروبة :
أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) رقم ٥٧٩ ، من طريق معاذ بن معاذ ، وابن أبي عدي ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، به مثله ، موقوفاً .
وقال الطبري : ولم يرفعه سعيد بن أبي عروبة .

٥ ـ ورواه يحيى القطان ، عن هشام ، عن قتادة ، عن زرارة ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً :
ذكره الدارقطني في العلل ٩٢/٩ ، ولم أقف على من أخرجه .

٦ ـ ورواه ابن مهدي ، عن هشام ، عن قتادة ، عن زرارة ، عن سعد ، عن أبي هريرة ، موقوفاً :
ذكره الدارقطني في العلل ٩٢/٩ ، ولم أقف على من أخرجه .

قلت : ولعل أرجح الأوجه عن هشام ، هو الوجه الرابع ؛ حيث رواه ثلاثة من الثقات كذلك ، وتوبع عليه هشام من ثقة أيضاً .
ولكن الوجه الثالث محتمل ؛ إذ رواه عنه ثقتان ثبتان ، كما توبع عليه هشام من ثقة أيضاً .
كما إن الوجه الراجح عن معاذ بن هشام محتمل أيضاً ؛ إذ رواه معاذ بن هشام ، وابن أبي عدي ، وهما كما تقدم صدوق ربما أخطأ ، وثقة .
والوجه الثاني ، والخامس والسادس محتملة أيضاً ؛ حيث رواه في كل منها ثقة ثبت .

ولعل قتادة (وهو مدلس) كان يسنده تاماً مرة ، ومرة بإسقاط أحد رواته ، ووقفه على أبي هريرة ، والله أعلم .

وقد اختلف على بقية الرواة عن قتادة في هذا الحديث أيضاً ، وسيأتي برقم ٦٠٦ .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على يحيى بن أبي كثير ، وعلى أحد الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ ـ رواه عُبيس بن ميمون ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٢ ـ ورواه هشام الدستوائي ـ في وجه مرجوح عنه ـ عن يحيى ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، على الشك في رفعه ، أو وقفه .

٣ ـ ورواه هشام ـ في وجه مرجوح عنه ـ ، عن يحيى ، موقوفاً عليه .

٤ ـ ورواه هشام ـ في أحد الأوجه الراجحة عنه ـ ، عن يحيى ، عن عكرمة ، موقوفاً .

ولعل الوجه الرابع أرجح هذه الأوجه عن يحيى ، إذا رواه هشام الدستوائي كذلك ، وهو ثقة كما تقدم ، في حين لم أجد من تابع عبيس بن ميمون على الوجه الأول .
وأما بقية الأوجه فمرجوحة عن هشام ، كما تقدم .

وتقدم أن عبيساً ضعيف ، وقد خالفه هشام ، وهو ثقة ، وعليه فرواية عبيس منكرة .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو زرعة من قوله : « هذا حديث منكر » .

....

والحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف ، لأنه موقوف على عكرمة .

ولكن لبعضه شواهد صحيحة ، منها ما أخرجه مسلم ٣٦٥/١ ، كتاب الصلاة ، باب قدر ما يستر المصلي ، رقم ٥١١ ، وغيره ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ :« يقطع الصلاة المرأة ، والحمار ، والكلب ، ويقي ذلك مثل مؤخرة الرحل » .

وعليه فإن ذكر الخنزير ، واليهودي ، والنصراني ، والمجوسي ، في بعض ألفاظ الحديث زيادة ضعيفة ، والله أعلم .

٥٠٨ ــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه سعيد بن سليمان ، عن سليمان بن داود اليمامي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « من بنى بيتاً ليُعبَدَ الله فيه من مال حلال ، بنى الله له بيتاً في الجنة من درٍ وياقوت » .

قال أبو زرعة : هذا الحديث من حديث أبي هريرة وهم .

قلت[١] : ولم يُشبع الجواب ، ولم يبين علة الحديث بأكثر مما ذكره . والذي عندي أن الصحيح على ما رواه أبان العطار ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن [محمود بن عمرو][٢] ، عن أسماء بنت يزيد بن السكن ، عن النبي ﷺ .

وعن يحيى ، عن محمود بن عمرو ، عن أبي هريرة ، موقوف .

وسمعت أبي يقول : هو محمود بن عمرو بن يزيد بن السكن .

رجال الإسناد :

* سعيد بن سليمان الضبي ، أبو عثمان الواسطي ، لقبه سعدويه (ت ٢٢٥ هـ) .

ثقة حافظ ، متفق على توثيقه . قال أبو حاتم : ثقة مأمون ، ولعله أوثق من عفان .

انظر تهذيب الكمال ٤٨٣/١٠ ، التهذيب ٤٣/٤ ، التقريب (٢٣٢٩) .

* سليمان بن داود اليمامي ، يُكنى : أبو الجَمَل .

روى عن يحيى بن أبي كثير .

وروى عنه سعيد بن سليمان اليمامي ، و عمر بن يونس اليمامي ، وبشربن الوليد .

ضعيف ، متفق على ضعفه .

انظر الجرح ١١٠/٤ ، الكامل ١١٢٥/٣ ، الميزان ٢٠٢/٢ ، اللسان ٨٣/٣ .

---

(١) القائل هو ابن أبي حاتم ، وانظر منهجه في التعقب على شيوخه في قسم الدراسة .

(٢) وقع في جميع النسخ :« محمد بن عمر » والتصويب من مصادر التخريج ، وكما نص عليه بعض الأئمة ، وسيأتي في تخريج الوجه الثاني .

....

* يحيى بن أبي كثير : ثقة ثبت ، يدلس ، من الثانية ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٠٧.

* أبو سلمة بن عبدالرحمن : ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* أبو هريرة : صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* أبـان بن يـزيـد العـطّـار البـصـري ، أبو يزيد (ت ١٦٠ تقريباً) .
روى عن يحيى بن أبي كثير ، ويحيى بن سعيد ، ومعمر ، وقتادة ، وغيرهم .
روى عنه أبو داود الطيالسي ، وابن المبارك ، ووكيع ، وموسى بن إسماعيل ، وغيرهم .
وثقه ابن معين ، وابن المديني ، والنسائي ، وأحمد ، والعجلي ، وغيرهم .
وروى الكديمي عن يحيى بن سعيد قال : لا أروي عن أبـان العطار .
قال الذهبي : والكديمي ليس بمعتمد .
وقال ابن عدي : هو حسن الحديث متماسك ، يكتب حديثه ، وعـامتها مستقـيمة ، وأرجو أنه من أهل الصدق .
وتعقبه الذهبي في الميـزان فقال : بل هو ثقة حجة ، ناهيك أن أحمـد بن حنبل ذكره فقال : كان ثبتاً في كل المشايخ . وقد أورده العلامة أبو الفرج ابن الجوزي في الضعفاء ، ولـم يذكر فيه أقوال من وثـقه ، وهذا من عيوب كتابه ؛ يسـرد الجرح ويسكت عن التوثيق ، ولولا أن ابن عدي وابن الجوزي ذكرا أبـان بن يزيد لمـا أوردتـه أصلاً . انتهى .
قلت : وجرح يحيى جاء مخصوصاً بحديث الباب ، ثم إنه ليس بجرح عام له ، وإنما لرواية هذا الحديث بخصوصه ، من طريق هو فيه .
قال ابن معين في التاريخ ٦/٢ : في حـديث أبـان ، عن محمـود بن عمرو ، عن أسـماء .
قال يحيى بن سعيد : ليس هذا بشيء ؛ إنما هو عن أبي هريرة موقوف .
وعلى هذا فـلا يفهم من كـلام يحيى جـرح أبان لذاته ، ثم إن الحمل في هذا الحـديث ليس قطعاً منه كما سيأتي ، والله أعلم .

....

قال ابن حجر : ثقة له أفراد .
انظر تهذيب الكمال ٢٤/٢ ، الميزان ١٦/١ ، التهذيب ١٠١/١ ، التقريب (١٤٣) .

* محمود بن عمرو بن يزيد بن السَّكن الأنصاري المدني ، من الثالثة .
روى عن أبي هريرة ، وسعد بن أبي وقاص ، وعمته أسماء بنت يزيد ، وغيرهم .
روى عنه حُصين بن عبدالرحمن الأشهلي ، ويحيى بن أبي كثير .
ذكره ابن حبان في الثقات ، وذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه شيئاً .
وقال ابن حزم : ضعيف . وقال ابن القطان : مجهول . وقال الذهبي : فيه جهالة .
قال ابن حجر : مقبول .
قلت : والأولى أن يقال : مجهول ، وقول ابن حزم لم أر ما يؤيده ، والله أعلم .
انظر المحلى ٨٣/١٠ ، الميزان ٧٨/٤ ، التهذيب ٦٤/١٠، التقريب (٦٥١٤)

* أسـمـاء بنت يزيد بن السكن ، الأنصارية الأشهلية ، أم سلمة .
صحابية بايعت النبي ﷺ ، وشهدت اليرموك ، وقَتَلت يومئذ تسعة من الروم .
انظر الاستيعاب ٢٠٨/١٢ ، الإصابة ١٢٤/١٢ ، تهذيب الكمال ١٢٨/٣٥ .

تخريج الحديث :

روى يحيى بن أبي كثير هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :
أولاً : رواه سليمان بن داود ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

ثانياً : ورواه أبان بن يزيد ، عنه ، واختلف على أبان :

١ ـ فرواه أكثر من ثقة ، عن أبان ، عن يحيى ، عن محمود بن عمرو ، عن أسماء بنت يزيد بن السكن ، مرفوعاً .
وتوبع أبان على هذا الوجه ؛ تابعه يحيى بن عبدالعزيز الأردني .

....

---

٢ - ورواه موسى بن إسماعيل ، عن أبان ، عن يحيى ، عن محمود بن عمرو ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه سليمان بن داود ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

أخرجه البزار (كشف الأستار ٢٠٥/١ ، رقم ٤٠٥) ، والطبراني في الأوسط ٢٧/٦ ، رقم ٥٠٥٥ ، والبيهقي في شعب الإيمان ٨٠/٣ ، رقم ٢٩٣٧ ، والخطيب في الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١١٩/١ ، والعقيلي في الضعفاء ١٢٦/٢ ، والذهبي في تذكرة الحفاظ ٥٨١/٢ . من طريق سعيد بن سليمان .
وأبو يعلى (المطالب العالية ١٧٤/١ ، رقم ٣٦٦) ، والبيهقي في شعب الإيمان ٨٠/٣ ، رقم ٢٩٣٨ ، وابن عدي في الكامل ١١٢٥/٣ . من طريق بشر بن الوليد .
كلاهما عن سليمان بن داود ، عن يحيى بن أبي كثير ، به ، مرفوعاً .

وقال الطبراني : لم يروِ هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلا سليمان بن داود ، تفرد به سعيد بن سليمان ، ولا يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد .

قلت : بل تابع سعيداً : بشر بن الوليد كما تقدم .

وقال البزار : سليمان لا يُشارك في حديثه ، وأحاديثه تدل على ضعفه إن شاء الله ، وهو ليس بالقوي .
وذكر هذا الحديث ابن حبان في المجروحين ٣٣٤/١، من رواية سليمان ، وقال : سليمان بن داود يقلب الأخبار ، وينفرد بالمقلوبات عن الثقات .

ثانياً : ورواه أبان بن يزيد ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أكثر من ثقة ، عن أبان ، عن يحيى ، عن محمود بن عمرو ، عن أسماء بنت يزيد بن السكن ، مرفوعاً :

أخرجه أحمد ٤٦١/٦ ، عن سويد بن عمرو .
والطبراني في الكبير ٤٦٨/٢٤ ، وفي الأوسط ٢٠٩/٩ ، رقم ٨٤٥٤ ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٢١٢/٤ ، رقم ١٥٥٤ ، والعقيلي في الضعفاء ١٢٦/٢ . من طريق موسى بن إسماعيل .
وابن عدي في الكامل ٣٨٢/١ ، من طريق مسلم بن إبراهيم .

كلهم عن أبان بن يزيد ، به ، مرفوعاً : « من بنى لله عز وجل مسجداً بنى الله له أوسع منه في الجنة » .

قلت : وسويد بن عمرو : ثقة (التقريب ٢٦٩٤) .
وموسى بن إسماعيل ، هو المِنْقَري التَّبُوذَكي : ثقة ثبت (التقريب ٦٩٤٣) .
ومسلم بن إبراهيم ، هو الفَرَاهيدي : ثقة مأمون (التقريب ٦٦١٦) ، وهو من أثبت الناس في أبان العطار . (تهذيب الكمال ٤٩١/٢٧) .

وتوبع أبان ؛ تابعه يحيى بن عبدالعزيز الأردني :
أخرجه ابن عدي في الكامل ٣٨٢/١ ، عن ميمون المؤدب ، وهو محمد بن أحمد بن الحسين ، عن أحمد بن محمد بن عمر بن يونس ، عن أبيه[1] ، عن يحيى بن عبدالعزيز ، عن يحيى بن أبي كثير ، به ، نحوه .
وذكره ابن طاهر في ذخيرة الحفاظ ٢٢٤٠/٤ ، وقال : ولم يتكلم فيه (يعني ابن عدي).

(١) سقط من المطبوع :« عن أبيه » ، واستدركته من ذخيرة الحفاظ ٢٢٤٠/٤ .

قلت : ويحيى بن عبدالعزيز الراجح أنه صدوق[1] ، ولكن الطريق إليه لا يثبت ؛ ففي الإسناد إليه أحمد بن محمد بن عمر ، وهو متهم بالكذب . (الميزان ١٤٢/١) .

وقال الطبراني : لم يروِ هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلا أبان ، تفرد به موسى بن إسماعيل ، ولا يروى عن أسماء إلا بهذا الإسناد .

قلت : لم ينفرد به موسى ولا أبان ؛ فقد توبعا كما تقدم ، والله أعلم .

وقال ابن معين في التاريخ ٦/٢ : حدث أبان حديث محمود بن عمرو ، عن أسماء . قال يحيى (يعني ابن سعيد) : ليس هذا بشيء ، إنما هو عن أبي هريرة موقوف .

٢ ـ ورواه موسى بن إسماعيل ، عن أبان ، عن يحيى ، عن محمود بن عمرو ، عن أبي هريرة ، موقوفاً :
أخرجه العقيلي في الضعفاء ١٢٦/٢ ، عن محمد بن إسماعيل (وهو الصائغ) ، عن أبي سلمة (وهو موسى بن إسماعيل التبوذكي) ، عن أبان ، به .
وقال العقيلي : هذا أولى .
وقال يحيى بن سعيد كما تقدم : إنما هو عن أبي هريرة موقوف .

(١) وذلك أنه قال فيه أبو حاتم : ما بحديثه بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال عمر بن يونس ــ وهو ممن يروي عنه ــ : كان خيراً فاضلاً . وذكره محمد بن عبدالله الرازي ـ والد تمام ـ في كتاب أمراء دمشق . وذكره أبو زرعة الدمشقي في تسمية نفر أهل زهد وفضل . وقال ابن معين : ما أعرفه ؛ ما يحدث عنه إلا وليد بن مسلم .
وقال الحافظ في التقريب : مقبول .
قلت : الراجح أنه صدوق ، أما قول ابن معين فمعارض بمعرفة أبي حاتم له ، ورواية غير الوليد عنه ، فقد روى عنه أيضاً عمر بن يونس اليمامي ، ويحيى بن حمزة الحضرمي ، وهما ثقتان ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ٤٤٣/٣١ ، التهذيب ٢٥١/١١ ، التقريب (٧٥٩٧) .

قلت : وفي ترجيح الموقوف نظر ؛ حيث إن المرفوع قد رواه ثلاثة من الثقات ، وفيهم من هو أثبت الناس في أبان ، كما تقدم ، في حين لم أجد من تابع موسى بن إسماعيل على الوجه الثاني ، وهو قد رواه أيضاً على الوجه الأول ، فيقدم من قوليه ما تابعه عليه الثقات .
وعلى هذا فالراجح من رواية أبان ، هو الوجه الأول ، وهو ما كان : عن يحيى ، عن محمود بن عمرو ، عن أسماء ، مرفوعاً ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على يحيى بن أبي كثير ، وعلى أحد الرواة عنه :

١ - فرواه سليمان بن داود ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

٢ - ورواه أبان العطار – في الراجح عنه – ، عن يحيى ، عن محمود بن عمرو ، عن أسماء بنت يزيد بن السكن ، مرفوعاً .

٣ - ورواه أبان – في وجه مرجوح عنه – ، عن يحيى ، عن محمود بن عمرو ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

والوجه الثاني أرجح هذه الأوجه ؛ حيث رواه أبان كذلك ، وهو ثقة كما تقدم ، في حين خالفه في الوجه الأول سليمان بن داود ، وهو ضعيف .
وأما الوجه الثالث فتقدم أنه وجه مرجوح عن أبان .

ومنه يتبين صحة ما ذهب إليه أبو زرعة من قوله: هذا الحديث من حديث أبي هريرة وهم.
وكذا ما ذهب إليه ابن أبي حاتم في ترجيحه للوجه الأول من رواية أبان .
إلا أنه لا يسلم له تصحيحه للوجه الثاني من رواية أبان ، حيث تبين أنها رواية شاذة .

....

والحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف ؛ فيه محمود بن عمرو ، وهو مجهول ، كما تقدم ، ولم أقف على من تابعه .

وللحديث طريق أخرى عن أبي هريرة :
فقد أخرجه الطبراني في الأوسط ٣٢٣/٥ ، رقم ٤٦٣٨ ، من طريق سليمان بن عبدالله الكوفي ، عن المثنى بن الصباح ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن المحرر بن أبي هريرة ، عن أبيه ، نحوه مرفوعاً .
وقال الطبراني : لم يروه عن المحرر إلا عطاء ، تفرد به المثنى .
وقال الهيثمي في المجمع : وفيه المثنى بن الصباح ضعفه يحيى القطان وغيره ، ووثقه ابن معين في إحدى الروايات .

قلت : والمثنى قال فيه ابن حجر : ضعيف اختلط بأخرة (التقريب ٦٤٧١) .

وعلى هذا فلم يثبت هذا الحديث عن أبي هريرة ، ولا أسماء من طريق صحيح ، لا مرفوعاً ولا موقوفاً .

إلا أن للحديث شواهد كثيرة ترقى به إلى الصحيح لغيره ، وبعضها في الصحيحين :
منها ما أخرجه البخاري (مع الفتح) ٦٤٨/١ ، كتاب الصلاة ، باب من بنى مسجداً ، رقم ٤٥٠ ، ومسلم ٣٧٨/١ ، كتاب المساجد ، باب فضل بناء المساجد ، رقم ٥٣٣ ، وغيرهما ، من طريق عبيدالله الخولاني ، عن عثمان بن عفان ، نحوه مرفوعاً ، والله أعلم .

٥٠٩ ـــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه ربيعة بن أبي عبدالرحمن، فاختلف عنه:
فروى بِشر بن المُفَضَّل ، عن عُمارة بن غَزِيّة ، عن ربيعة ، عن عبدالملك بن سعيد ابن سويد الأنصاري ، عن أبي حميد الساعدي ،[أو][1] عن أبي أسيد الساعدي ، عن النبي ﷺ أنه قال :« إذا دخل أحدكم المسجد فليسلم ، وليقل : اللهم افتح لي أبواب رحمتك . وإذا خرج فليقل : اللهم إني أسألك من فضلك ».
ورواه سليمان بن بلال ، عن ربيعة ، عن عبدالملك بن سعيد بن سويد ، عن أبي حميد ، وأبي أسيد ، عن النبي ﷺ .
قال أبو زرعة : عن أبي حميد وأبي أسيد كلاهما عن النبي ﷺ ، أصح .
قلت : لم يكن أخرج أبو زرعة من خالفَ بشر بن المفضل في روايته عن عمارة ابن غزية ، وأحسب أنه لم يكن وقع عنده .
وأخبرنا يونس بن عبدالأعلى قراءة عليه ، عن ابن وهب ، عن يحيى بن عبدالله ابن سالم ، عن عمارة بن غزية ، عن ربيعة ، عن عبدالملك بن سعيد بن سويد ، عن أبي حميد وأبي أسيد ، عن النبي ﷺ . كما رواه سليمان بن بلال .
فدلَّ أن الخطأ من بشر بن المفضل .

رجال الإسناد :

* ربيعة بن أبي عبدالرحمن التيمي مولاهم ، المعروف بربيعة الرأي (ت ١٣٦ هـ).
ثقة فقيه مشهور متفق على توثيقه وإمامته .
انظر الحلية ٢٥٩/٣ ، تهذيب الكمال ١٢٣/٩ ، السير ٨٩/٦ ، التقريب (١٩١١) .

---

(١) وقع في جميع النسخ : عن أبي حميد ، عن أبي أسيد ، وهو خطأ ، واستدركها الناسخ في نسخة أحمد الثالث فكتبها فوق :« عن » ، وهو الصواب ، كما سيأتي في التخريج .

....

* عمارة بن غـزية الأنصاري : لا بأس به ، تقدمت نرجمته في المسألة ٥٠٣ .

* بـشـر بن المـفـضَّـل بن لاحـق الرَّقـاشي ، أبو إسماعيل البصري (ت ١٨٧ هـ) .
ثقة ثبت عابد . قال أحمد : إليه المنتهى في التثبت بالبصرة .
انظر تهذيب الكمال ١٤٧/٤ ،التهذيب ٤٥٨/١ ، التقريب (٧٠٣)

* عبدالملك بن سعيد بن سويد الأنصاري المدني ، من الثالثة .
روى عن جابر بن عبدالله ، وأبي حميد الساعدي ، وأبي أسيد ، وغيرهما .
روى عنه بكير بن عبدالله الأشج ، وربيعة بن أبي عبدالرحمن .
وثقه العجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال النسائي : ليس به بأس .
وروى له مسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه .
قال ابن حجر : ثـقـة .
انظر تهذيب الكمال ٣١٦/١٨ ، التهذيب ٣٩٥/٦ ، التقريب (٤١٨٢) .

* أبو حميد الساعدي : المنذر بن سعد بن المنذر ، وقيل اسمه عبدالرحمن ، وقيل عمرو.
صحابي مشهور ، شهد أحداً وما بعدها ، وعاش إلى أول خلافة يزيد سنة ستين .
انظر الاستيعاب ١٩٩/١١ ، السير ٤٨١/٢ ، الإصابة ٨٩/١١ .

* أبو أسـيـد الســاعـدي : مالك بن ربـيـعة بن الـبَـدَن ، مشهور بكنيته .
صحابي جليل شهد بدراً وما بعدها ، وهو آخـر من مات من البدريين .
انظر الاستيعاب ٣٢١/١١ ، السير ٣٥٨/٢ ، الإصابة ٤٧/٩ .

....

* سـليمـان بن بـلال الـتيـمي مولاهم ، أبو محمد وأبو أيوب المدني (ت١٧٧هـ) .
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٣٧٢/١١ ، السير ٤٢٥/٧ ، التقريب (٢٥٣٩) .

* يونس بن عبدالأعلى بن ميسرة الصَّـدَفي ، أبو موسى المصري (ت٢٦٤ هـ) .
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٥١٣/٣٢ ، الكاشف ٤٠٣/٢ ، التقريب (٧٩٠٧) .

* عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم ، أبو محمد المصرى (ت ١٩٧ هـ) .
ثقة حافظ فقيه عابد ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٢٧٧/١٦ ، السير ٢٢٣/٩ ، التقريب (٣٦٩٣) .

* يحيى بن عبدالله بن سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب المدني (ت ١٥٣هـ) .
روى عن عمارة بن غزية ، وموسى بن عقبة ، وهشام بن عروة ، وغيرهم .
روى عنه ابن وهب ، والليث بن سعد ، ويحيى بن أيوب ، وغيرهم .
قال الدارقطني : ثقة مدني حديثه بمصر . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما أغرب.
وقال النسائي : مستقيم الحديث .
وروى له مسلم ، وأبو داود ، و النسائي .
وقال الساجي : قال ابن معين : صدوق ضعيـف الحديث .
قال الذهبي ، و ابن حجر : صدوق .
تهذيب الكمال ٤٠٨/٣١، التهذيب ٢٣٩/١١، الكاشف ٣٦٩/٢، التقريب (٧٥٨٤).

....

تخريج الحديث :

روى ربيعة بن عبدالرحمن هذا الحديث واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

أولاً : رواه عمارة بن غزية ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه بشر بن المفضل ، عن عمارة بن غزية ، عن ربيعة ، عن عبدالملك بن سعيد ، عن أبي حميد ، أو عن أبي أسيد .

وتابع عمارة عليه : سليمان بن بلال ، والدراوردي ، كما سيأتي .

٢ ـ ورواه يحيى بن عبدالله بن سالم ، عن عمارة ، عن ربيعة ، عن عبدالملك ، عن أبي حميد وأبي أسيد معاً .

وتابع عمارة عليه : سليمان بن بلال ـ في أحد الأوجه ـ كما سيأتي .

٣ ـ ورواه إسماعيل بن عياش ، عن عمارة ، عن ربيعة ، عن عبدالملك ، عن أبي حميد .

وتابع عمارة على هذا الوجه : الدراوردي ـ في أحد الأوجه عنه ـ كما سيأتي .

٤ ـ ورواه إبراهيم بن محمد الأسلمي ، عن عمارة ، عن عبدالملك ، عن أبي حميد .

ثانياً : ورواه سليمان بن بلال ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه يحيى بن يحيى ، وابن أبي مريم ، والقعنبي ، ويحيى الحماني ، عن سليمان بن بلال ، عن ربيعة ، عن عبدالملك ، عن أبي حميد أو أبي أسيد .

وتابع سليمان عليه : عمارة بن غزية ، كما تقدم ، والدراوردي ، كما سيأتي .

٢ ـ ورواه أبو عامر العقدي ، ويحيى الحماني ، عن سليمان بن بلال ، عن ربيعة ، عن عبدالملك ، عن أبي حميد ، وأبي أسيد معاً .

وتابع سليمان على هذا الوجه : عمارة بن غزية في أحد الأوجه عنه ، كما تقدم .

....

ثالثاً : ورواه عبدالعزيز الدراوردي ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه يحيى بن حسان ، ومحمد الدمشقي ، وأبو الجماهر ، عن الدراوردي ، عن ربيعة ، عن عبدالملك ، عن أبي حميد ، أوأبي أسيد .

وتابع الدراوردي عليه : عمارة بن غزية ، وسليمان بن بلال ، كما تقدم .

٢ ـ ورواه عبدالعزيز الأويسي ، عن الدراوردي ، عن ربيعة ، عن عبدالملك ، عن أبي حميد فقط .

وتابع الدراوردي : عمارة بن غزية ، في أحد الأوجه عنه ، كما تقدم .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه عمارة بن غزية ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه بشر بن المفضل ، عن عمارة بن غزية ، عن ربيعة ، عن عبدالملك بن سعيد ، عن أبي حميد ، أوعن أبي أسيد :

أخرجه مسلم ٤٩٥/١ ، كتاب المساجد ، باب ما يقول إذا دخل المسجد ، رقم ٧١٣ ، عن حامد بن عمر البكراوي .

وابن حبان ٣٩٧/٥ ، رقم ٢٠٤٨ ، وأبو نعيم في المستخرج ٣٠٨/٢ ، رقم ١٦٠٦ ــ ومن طريقه ابن حجر في نتائج الأفكار ٢٧٤/١ ــ ، ورواه البيهقي في الكبرى ٤٤١/٢ ، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٨٠) رقم ١٥٦ . من طريق مسدد .

وأبو نعيم في المستخرج ٣٠٨/٢ ، رقم ١٦٠٦ ، من طريق محمد بن بكير ، وبشر بن معاذ وأحمد بن المقدام .

والبزار ١٦٩/٩ ، رقم ٣٧٢٠ ، وأبو أحمد الحاكم في الكنى ٤٥/٢ ، رقم ٤٢١ ، وفي شعار أصحاب الحديث (١٢١) ، رقم ٢٥ . من طريق نصر بن علي الجهضمي .

والبزار ١٦٩/٩ ، رقم ٣٧٢٠ ، عن محمد بن يحيى بن الفياض .

والمزي في تهذيب الكمال ٣١٧/١٨ ، وابن حجر في نتائج الأفكار ٢٧٤/١ ، من طريق سوار بن عبدالله العنبري .
كلهم عن بشر بن المفضل ، عن عمارة بن غزية ، به .

وقال البزار : وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن رسول الله ﷺ بأحسن من هذا الإسناد وقد روي عن رسول الله ﷺ من وجوه ، فذكرنا هذا الحديث لعلة عمارة بن غزية ، وذكرناه عن أبي حميد وأبي أسيد ، وإن كان يروى عن غيرهما ؛ لقلة ما يرويان عن رسول الله ﷺ .

قلت : وتابع عمارة على هذا الوجه : سليمان بن بلال ، والدراوردي ، كما سيأتي .

٢ ـ ورواه يحيى بن عبدالله بن سالم ، عن عمارة ، عن ربيعة ، عن عبدالملك ، عن أبي حميد ، وأبي أسيد معاً .
أخرجه أبو عوانة ٤١٤/١ ، والمصنف في هذه المسألة ، عن يونس بن عبدالأعلى .
والطبراني في الدعاء ٩٩٣/٢ ، رقم ٤٢٦ ـ ومن طريقه ابن حجر في نتائج الأفكار ٢٧٥/١ ـ ، من طريق أحمد بن سعيد الهمداني .
كلاهما عن ابن وهب ، عن يحيى بن عبدالله بن سالم ، به .
وتابع عمارة على هذا الوجه : سليمان بن بلال في أحد الأوجه عنه .

٣ ـ ورواه إسماعيل بن عياش ، عن عمارة بن غزية ، عن ربيعة عن عبدالملك ، عن أبي حميد ، ولم يذكر : أبا أسيد :
أخرجه ابن ماجه ٢٥٤/١ ، كتاب المساجد ، باب الدعاء عند دخول المسجد ، رقم ٧٧٢ عن عمرو بن عثمان الحمصي ، وعبدالوهاب بن الضحاك ، كلاهما عن إسماعيل ، به .
وتابع عمارة على هذا الوجه : الدراوردي في أحد الأوجه عنه ، كما سيأتي .

قلت : وإسماعيل : صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم (التقريب ٤٧٣) .

٤ ـ ورواه إبراهيم بن محمد الأسلمي ، عن عمارة ، عن عبدالملك ، عن أبي حميد :

أخرجه عبدالرزاق ٤٢٦/١ ، رقم ١٦٦٥ ، عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، عن عمارة بن غزية ، عن عبدالملك ، عن أبي حميد . ولم يذكر فيه ربيعة .

قلت : وإبراهيم بن محمد : متروك (التقريب ٢٤١) .

ولعل الوجه الأول أرجح هذه الأوجه ؛ حيث رواه بشر ، وهو ثقة ، كما تابع عمارة عليه سليمان ابن بلال ، والدراوردي ـ في الراجح عنهما ـ ، كما سيأتي .
أما الوجه الثاني ، فمن رواية يحيى ، وهو صدوق ، كما تقدم في ترجمته ، وأما متابعة سليمان بن بلال لعمارة على هذا الوجه ، فسيأتي أنها مرجوحة .
وكذا الحال في الوجه الثالث ، فهو من رواية إسماعيل ، وهو مخلط في روايته عن غير أهل بلده ، وقد رواه هنا عن غيرهم . وأما متابعة الدراوردي له فسيأتي أنها مرجوحة .
وأما رواية إبراهيم بن محمد في الوجه الرابع فمنكرة ؛ حيث تقدم أنه متروك ، والله أعلم .

ثانياً : ورواه سليمان بن بلال ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن سليمان بن بلال ، عن ربيعة ، عن عبدالملك ، عن أبي حميد ، أو أبي أسيد :

أخرجه مسلم ٤٩٤/١ ، الموضع السابق ، رقم ٧١٣ ـ ومن طريقه ابن حزم في المحلى ٦٠/٤ ـ ، ورواه أبو نعيم الحداد في الجامع بين الصحيحين (ق ١٠٩)، والبيهقي في الكبرى ٤٤١/٢ ، وفي الصغرى ١٩١/١ ، رقم ٤٨٤ . من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري .

....

وأبو عوانة ١/٤١٤، و ابن حجر في نتائج الأفكار ١/٢٧٤ . من طريق سعيد بن أبي مريم.
وأبو نعيم في المستخرج ٢/٣٠٨ ، رقم ١٦٠٧ ـ ومن طريقه ابن حجر في نتائج الأفكار ١/٢٧٥ ، والمزي في تهذيب الكمال ١٨/٣١٧ ـ . من طريق يحيى بن عبدالحميد الحماني .
وأبو نعيم في المستخرج ٢/٣٠٨ ، رقم ١٦٠٧ ، والبزار ٩/١٧٠ ، رقم ٣٧٢١ ، من طريق أبي عامر العقدي .
والدارمي ٢/٢٠٣ ، رقم ٢٦٩٤ ـ ومن طريقه ابن حجر في نتائج الأفكار ١/٢٧٥ ـ ، عن عبدالله بن مسلمة القعنبي .
كلهم عن سليمان بن بلال ، به .

٢ ـ ورواه أبو عامر العقدي ، ويحيى الحماني ، عن سليمان بن بلال ، عن ربيعة ، عن عبدالملك ، عن أبي حميد وأبي سعيد معاً :

أخرجه النسائي ٢/٥٢ ، كتاب المساجد ، باب القول عند دخول المسجد ، رقم ٧٢٩ ، وابن حبان ٥/٣٩٨ ، رقم ٢٠٤٩ ، وأحمد ٣/٤٩٧ ، و٥/٤٢٥ ، وابن عساكر في معجم شيوخه (ق ٣٩/ب) .
كلهم من طريق أبي عامر العقدي ، عن سليمان بن بلال ، به .

وتابعه يحيى الحماني :
قال مسلم عقب ذكره للوجه السابق : سمعت يحيى بن يحيى يقول : كتبت هذا الحديث من كتاب سليمان بن بلال . قال : بلغني أن يحيى الحماني يقول : وأبي أسيد .

قلت : وعلى هذا فالراجح من رواية سليمان بن بلال هو الوجه الأول ؛ حيث إن من رواه كذلك أوثق وأكثر عدداً ممن رواه على الوجه الثاني ، إضافة إلى أن راوييه في الوجه الثاني قد روياه أيضاً على الوجه الأول ، فيقدم من روايتيهما ما وافقا فيه غيرهما ، والله أعلم .

ثالثاً : ورواه عبدالعزيز الدراوردي ، واختلف عليه:

١ - فرواه محمد الدمشقي ، ويحيى بن حسان ، عن الدراوردي ، عن ربيعة ، عن عبدالملك ، عن أبي حميد أو أبي أسيد :

أخرجه أبو داود ٣١٧/١ ، كتاب الصلاة ، باب فيما يقوله الرجل عند دخوله المسجد ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٤٤٢/٢ ، وفي الصغرى ١٩١/١ ، رقم ٤٨٣ ، وفي الدعوات الكبير ٤٨/١ ، رقم ٦٦ ـ . ورواه البيهقي في الكبرى من غير طريق أبي داود ، من طريق أبي الجماهر : محمد بن عثمان الدمشقي .

والدارمي[1] ٢٦٤/١ ، رقم ١٤٠١ ـ ومن طريقه ابن حجر في نتائج الأفكار ٢٧٤/١ ـ . عن يحيى بن حسان البصري .

كلاهما عن عبدالعزيز الدرواردي ، به .

قلت : ومحمد بن عثمان ، ويحيى : ثقتان (التقريب ٦١٣٥ ، ٧٥٢٩) .

٢ - ورواه عبدالعزيز الأويسي ، عن الدراوردي ، عن ربيعة ، عن عبدالملك ، عن أبي حميد فقط :

أخرجه أبو عوانة ٤١٤/١ ، عن محمد بن النعمان ، عن عبدالعزيز الأويسي ، عن عبدالعزيز الدرواردي ، عن ربيعة ، عن عبدالملك ، عن أبي حميد ، أن النبي ﷺ كان يقول إذا دخل المسجد :« اللهم افتح لنا أبواب رحمتك ، وسهل لنا أبواب رزقك » .

وتابع الدراوردي على إسناده : عمارة بن غزية ، في وجه مرجوح عنه ، كما تقدم .

قلت : ومحمد بن النعمان ، وعبدالعزيز الإويسي : ثقتان (التقريب ٦٣٥٧ ، ٤١٠٦) .

(١) وقع عند الدارمي : سمعت أبا حميد وأبا أسيد يقولان ، وقال المحقق في الهامش : وفي الهندية : أو أبا أسيد .

قلت : وهو الصواب حيث رواه أكثر من واحد عن الدراوردي كذلك ، ثم إن ابن حجر يرويه من طريق الدارمي ، وعنده : « أو » ، والله أعلم .

ولعل الوجه الأول أرجح ؛ حيث رواه ثقتان كذلك ، في حين خالفهما ثقة واحد في الوجه الثاني ، وأما متابعة عمارة له على إسناده ، فهي مرجوحة كما تقدم .

إلا أنه يمكن القول بأن الوجه الثاني محفوظ أيضاً عن الدراوردي ، إذ الراوي عنه ثقة .

ولعل الحمل في هذا الاختلاف على الدراوردي نفسه ، وهو صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء (التقريب ٤١١٩)، فلعل هذا مما أخطأ فيه ، أما الوجه الأول فلم يخطيء فيه وهو محفوظ ؛ حيث تابعه أكثر من ثقة ، كما تقدم ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على ربيعة بن عبدالرحمن ، وعلى الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ - رواه عمارة بن غزية ، وسليمان بن بلال ، والدراوردي ــ في الراجح عنهم ــ ، عن ربيعة ، عن عبدالملك بن سعيد ، عن أبي حميد ، أو عن أبي أسيد .

٢ - ورواه عمارة بن غزية ، وسليمان بن بلال ــ في وجه مرجوح عنهما ــ ، عن ربيعة ، عن عبدالملك ، عن أبي حميد و أبي أسيد معاً .

٣ - ورواه عمارة بن غزية ، والدراوردي ــ في وجه مرجوح عنهما ــ ، عن ربيعة ، عن عبدالملك ، عن أبي حميد .

والوجه الأول أرجح هذه الأوجه ، حيث رواه كذلك عمارة ، وابن بلال ، والدراوردي في الراجح عنهم .

وأما بقية الأوجه فمرجوحة عنهم ، كما تقدم ذلك مفصلاً أثناء التخريج .

وقد سأل ابن أبي حاتم أبا زرعة عن رواية بشر بن المفضل عن عمارة على الوجه الأول .
فرجح أبو زرعة الوجه الثاني ، وأعلّ رواية بشر برواية سليمان بن بلال على الوجه الثاني .
وأيّدَه ابن أبي حاتم بروايته للحديث من طريق يحيى بن عبدالله ، عن عمارة ، على الوجه الثاني .
وفي ذلك نظر ؛ حيث اتضح من خلال ما تقدم خطأ ما ذهبا إليه ، وذلك لعدة أمور :

١ ـ أن سليمان بن بلال قد ثبت أنه رواه على الوجه الآخر أيضاً ، ولم يقتصر على الوجه الذي ذكراه ، وتقدم أن هذا الوجه هو الراجح عنه ، وقد أخرج مسلم روايته على هذا الوجه المرجوح عندهما .

٢ ـ أن عمارة بن غزية قد توبع على ما رواه عنه بشر ، ولم ينفرد به ، حيث تابعه سليمان ابن بلال ، وعبدالعزيز الدراوردي .

٣ ـ أن من رواه على الوجه الثاني المرجوح عندهما ، أكثر وأوثق ممن رواه على الوجه الراجح لديهما ، فهو أقوى .

٤ ـ أن بشر بن المفضل لم يخطيء فيه ، كما ذكر ابن أبي حاتم ؛ فهو ثقة ، كما تقدم ، وأما مخالفة يحيى بن عبدالله له ، والتي أخرجها ابن أبي حاتم للدلالة على خطأه ، ففيها نظر ؛ إذ أن يحيى صدوق ، وبشر ثقة ، كما تقدم ، ورواية الثقة أرجح ، والله أعلم .

ويضاف إلى ذلك أن أبا زرعة قد أعلّ رواية بشر عن عمارة عن ربيعة ، برواية سليمان عن ربيعة ، وكان الأولى أن يُعلها برواية يحيى بن عبدالله عن عمارة ، ويحتمل أن تكون رواية يحيى لم تقع له كما ذكر ابن أبي حاتم ، والله أعلم .

والحديث من وجهه الراجح صحيح كما تقدم ، وقد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ، والله أعلم .

٥١٠ ــ وسمعت أبا زرعة وذكر الحديث الذي رواه سعيد الجَرمي ، عن أبي تُمَيْلَة[١] ، عن أبي حمزة السُّكري ، عن جابر الجعفي ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن السُلَيْك ، قال : نهى رسول الله ﷺ أن يُصلى في أعطان الإبل ، وأمر أن يتوضأ من لحومها .

فقال : حديث الأعمش ، عن عبدالله بن عبدالله الرازي ، عن ابن أبي ليلى ، عن البراء ، عن النبي ﷺ أصح[٢] .

رجال الإسناد :

* سعيد بن محمد بن سعيد الجَرْمي ، أبو محمد الكوفي ، من الحادية عشرة .

روى عن أبي تميلة ، وحماد بن سلمة ، ويحيى بن سعيد الأموي ، وغيرهم .

روى عنه البخاري ، ومسلم ، وأبو زرعة ، وعبدالله بن أحمد ، وغيرهم .

قال أبو داود : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال ابن معين ، وأحمد : صدوق . وقال أبو حاتم : شيخ .

وقال إبراهيم بن عبدالله المخزومي : كان سعيد الجرمي إذا قدم بغداد نزل على أبي ، وكان أبو زرعة الرازي يجيء كل يوم ينتقي عليه ومعه نصف رغيف ، وكان إذا حدّث فجاء ذكر النبي ﷺ سكت ، وإذا جاء ذكر علي بن أبي طالب قال : ﷺ .

قال ابن حجر : صدوق رمي بالتشيع .

انظر تهذيب الكمال ٤٥/١١ ، التهذيب ٧٦/٤ ، التقريب (٢٣٨٦) .

* يحيى بن واضح الأنصاري ، أبو تُمَيْلَة ، بمثناة مصغر ، المروزي ، مشهور بكنيته .

روى عن أبي حمزة السكري ، ومحمد بن إسحاق ، وعبدالعزيز بن أبي رواد ، وغيرهم .

روى عنه أحمد بن حنبل ، وابن منيع ، وابن راهويه ، وسعيد الجرمي ، وغيرهم .

---

(١) وقع في المطبوع وأكثر النسخ :« ثميلة »، بالثاء المثلثة ، وما أثبته من نسخة تشستربتي ، ومصادر ترجمته .

(٢) تقدمت هذه المسألة عند زميلي د. عبدالله التويجري ، برقم ٣٨ ، ودرستها هنا ؛ لما تقدم ذكره في المقدمة .

....

وثقة ابن معين - في أكثر من رواية -، والنسائي ، وابن سعد ، وذكره ابن حبان في الثقات.
وقال أحمد ، وابن معين - في رواية -، والنسائي - في موضع آخر - : ليس به بأس . وقال ابن خراش : صدوق . وقال ابن معين - في رواية - : قد رأيته ما كان يحسن شيئاً .
وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : ثقة في الحديث ، أدخله البخاري في كتاب الضعفاء ، فسمعت أبي يقول : يحول من هناك .
قال الذهبي في السير : ووهم أبو حاتم حيث حكى أن البخاري تكلم في أبي تميلة ، ومشى على ذلك أبو الفرج ابن الجوزي ، ولم أر ذكراً لأبي تميلة في كتاب الضعفاء للبخاري ، لا في الكبير ولا في الصغير ، ثم إن البخاري قد احتج بأبي تميلة ، وقدكان محدث مرو مع الفضل بن موسى السيناني .
قال الذهبي ، وابن حجر : ثقة .
انظر تهذيب الكمال ٢٢/٣٢، السير ٢١٠/٩، التهذيب ٢٩٣/١١، التقريب (٧٦٦٣).

* أبو حمزة السُّكري : محمد بن ميمون المَرْوَزي (ت ١٦٨) .
روى عن عاصم الأحول ، والأعمش ، وجابر الجعفي ، ومنصور بن المعتمر ، وغيرهم .
روى عنه أبو تميلة ، وابن المبارك ، ونعيم بن حماد ، وعبدان ، وغيرهم .
وثقه ابن معين ، والنسائي ، والترمذي ، وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال أحمد : ما بحديثه عندي بأس .
وقال النسائي : لا بأس بأبي حمزة ، إلا أنه كان قد ذهب بصره في آخر عمره ، فمن كتب عنه قبل ذلك فحديثه جيد . وذكره ابن القطان الفاسي فيمن اختلط .
وقال ابن عبدالبر : ليس بقوي .
قال ابن حجر : ثقة فاضل .
قلت : ولو زاد : تغير بعد ما عمي ، لكان أولى ، وأما ماذكره ابن عبدالبر فمعارض بتوثيق الأكثر له ، وهو غير مفسر ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ٥٤٤/٢٦ ، التهذيب ٤٨٧/٩ ، التقريب (٦٣٤٨) .

....

* جابر بن يزيد بن الحارث الـجُـعْـفي ، أبو عبدالله الكوفي (ت ١٣٢ تقريباً) .
روى عن سالم بن عبدالله ، وعطاء ، وعكرمة ، والقاسم بن محمد ، وغيرهم .
روى عنه الثوري ، وابن عيينة ، وشعبة ، ومعمر ، وأبو حمزة ، وغيرهم .
قال شعبة : كـان جابر إذا قال : حدثنا وسمعت ، فهو من أوثق الناس . وقـال وكيع : مهما شكـكـتم في شيء ، فـلا تشكوا في أن جابراً ثقـة . وقال الثـوري : إذا قال جابـر : حدثنا وأخبـرنا ، فذاك . وقـال أيضاً : كان ورعــاً في الحديث ، ما رأيت أورع في الحـديث منه .
وقال زهير بن معاوية : إذا قال : سمعت ، أو سألت ، فهو من أصدق الناس .
وقال أبو حاتم : يكتب حديثه على الاعتبار ، ولا يُـحتج به . وقال أبو زرعة : لـيّـن .
وقال ابن معين : كان كذابـاً . وقال أيضاً : لا يكتب حديثه ، ولا كرامة .
وقال أبو حنيفة : مـالقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعـفي ؛ ما أتيته بشيء من رأيي إلا جاءني فيه بأثر ، وزعم أن عنده ثلاثين ألف حديث عن رسول الله ﷺ لم يظهرها .
وقال زائدة : كان والله كذابـاً يؤمن بالرجعة .
ووصفه جماعة من المحدثين بأنه كذاب ، منهم سعيد بن جبير ، وليث بن أبي سليم ، وأيوب السختياني ، وأحمد ، وابن عيينة ، وابن خراش ، والجوزجاني ، وابن الجارود ، وغيرهم .
وقال النسائي: متروك الحديث . وقال أبو أحـمد الحاكم : ذاهب الحديث . وقال ابن سعد : ضعيف جداً . وقال أحمد : تركه يحيى ، وعبدالرحمن .
وقال ابن عدي : له حديث صالح ، وقد روى عنه الثوري الكثـير ، مقدار خمسين حديثاً ، وشعبة أقل رواية عنـه من الثوري ، وقد احتمله الـناس ، ورووا عنه ، وعامـة ما قذفوه به أنه كان يؤمن بالرجعة ، ولم يختلف أحد في الرواية عنه ، وهو مع هذا كله أقرب إلى الضعف منه إلى الصدق .
وقال ابن حبان : كان سبئـياً ، وكان يقول : إن علياً عليه السلام يرجع إلى الدنيا .
قال ابن حجر : ضعيف رافضي .

قلت : والذي يظهر أنه ضعيف جداً ، لاتفاق الأكثرين على ذلك ، أما توثيق شعبة ووكيع والثوري له فيقابله مخالفة أكثر الائمة لهم ، ولعل هذا كان منهم قبل أن يعرفوا حاله ؛ إذ إن هؤلاء الائمة قد عرفوه قبلهم ؛ يؤيد هذا قول يحيى بن سعيد : تركنا حديث جابر قبل أن يقدم علينا الثوري . ويؤيده أيضا أن الثوري وشعبة قد حذرا منه ؛ قال أبو معاوية : كان سفيان وشعبة ينهياني عن جابر الجعفي ، وكنت أدخل عليه فأقول : من كان عندك ؟ ، فيقول : شعبة وسفيان .

ولو كان عندهما ثقة لما نهيا عنه . فتأكد أن توثيقهما كان قبل معرفة حاله جيداً .

أما روايتهم عنه فقد تكون لبيان حاله ، وليست بدليل على توثيقه :

قال ابن حبان : فإن احتج محتج بأن شعبة والثوري رويا عنه ، فإن الثوري ليس من مذهبه ترك الرواية عن الضعفاء ، بل كان يؤدي الحديث على ما سمع لأن يرغب الناس في كتابة الأخبار ويطلبونها من المدن والأمصار ، وأما شعبة وغيره من شيوخنا ـ رحمهم الله ـ فإنهم رأوا عنده أشياء لم يصبروا عنها ، وكتبوها ليعرفوها ، فربما ذكر أحدهم عنه الشيء بعد الشيء على جهة التعجب فتداوله الناس بينهم ، والدليل على صحة ما قلنا ـ ثم روى بسنده عن وكيع ـ قال : قلت لشعبة : مالك تركت فلاناً وفلاناً ورويت عن جابر الجعفي ؟ قال : روى أشياء لم نصبر عنها .

وعن محمد بن رافع قال : رأيت أحمد بن حنبل في مجلس يزيد بن هارون ، ومعه كتاب زهير عن جابر ، وهو يكتبه ، فقال : يا أبا عبدالله تنهوننا عن حديث جابر ، وتكتبونه ؟ قال : نعرفه . انتهى .

وقد ساق ابن عدي ، والذهبي جملة من الأقوال والأخبار الدالة على شدة ضعفه ، والله أعلم .

انظر المجروحين ٢٠٨/١ ، الضعفاء للعقيلي ١٩١/١ ، الكامل لابن عدي ٥٣٧/٢ ، تهذيب الكمال ٤٦٦/٤ ، الميزان ٣٧٩/١ ، التهذيب ٦٤/٢ ، التقريب (٨٧٨) .

....

* حبيب بن أبي ثابت : قيس بن دينار الأسدي ، أبو يحيى الكوفي (ت ١١٩).
ثقة ، متفق على توثيقه ، وكان مفتي الكوفة قبل حماد بن سلمة ، إلا أنه يدلس ويرسل .
قال ابن حجر : ثقة فقيه جليل ، وكان كثير الإرسال والتدليس .
وعده في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين .
انظر تهذيب الكمال ٣٥٨/٥ ،التقريب (١٠٨٤) ، تعريف أهل التقديس (٦٩).

* عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري ، المدني ، الكوفي (ت ٨٣) .
روى عن أنس ، وأبي بن كعب ، وحذيفة ، وجمع من الصحابة .
روى عنه الأعمش ، والشعبي ، وابن سيرين ، وغيرهم .
وثقه ابن معين ، والعجلي . وروى له الجماعة .
وقال جمع من الحفاظ : لم يسمع من عمر .
قلت : ولم يسمع من عثمان ، ومعاذ ، والمقداد ، وعبدالله بن زيد .
قال ابن حجر : ثقة ، اختلف في سماعه من عمر .
انظر تهذيب الكمال ٣٧٢/١٧ ، التهذيب ٢٦٠/٦ ، التقريب (٣٩٩٣) .

* سُلَيْك بن عمرو ، أو ابن هدبة الغطفاني . صحابي جليل ، روى عنه جابر بن عبدالله ، وعلي بن عبيدالله الغطفاني .
انظر معجم الصحابة ٣٢١/٢ ، أسد لغابة ٣٤٥/٢ ، الإصابة ٢٤٣/٤ .

* الأعمش ، هو سليمان بن مِهران الأسدي ، أبو محمد الكوفي (ت ١٤٨) .
ثقة حافظ عارف بالقراءات ، متفق على توثيقه ، لكنه يدلس .
وقد ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين ، وفيما ذهب إليه نظر ، فهو مكثر من التدليس ، كما قال العلائي : مشهور بالتدليس مكثر منه . إضافة إلى أنه يدلس عن الضعفاء ، وعليه فالراجح أنه من المرتبة الثالثة ، والله أعلم .

....

وقد استوفى بحث حاله ، وتقرير أنه من المرتبة الثالثة فضيلة الشيخ د. مسفر الدميني في كتابه التدليس ص ٣٠١ ، ما بعدها ، فليراجع .
انظر تهذيب الكمال ٧٦/١٢ ، جامع التحصيل (٢٥٨) ، التهذيب٢٢٢/٤ .

* عبدالله بن عبدالله الرازي ، مولى بني هاشم ، أبو جعفر القاضي ، من الرابعة .
روى عن جابر بن سمرة ، وسعيد بن جبير ، وعبدالرحمن بن أبي ليلى ، وغيرهم .
روى عنه الأعمش ، وسعيد بن مسروق ، وفِطْر بن خليفة ، وغيرهم .
وثقه أحمد ، ويعقوب بن سفيان ، وابن حزم ، وأبو معمر الهذلي ، والعجلي ، وذكره ابن حبان ، وابن خلفون في الثقات .
وقال النسائي : ليس به بأس . وقال أحمد ـ في رواية ـ : لا أعلم إلا خيراً .
وقال ابن المديني : معروف .
قال الذهبي : ثقة .
وقال ابن حجر : صدوق .
قلت : والذي يظهر أنه ثقة على قول الأكثرين ، أما النسائي فمعروف بتشدده ، وأما قول أحمد فقد وثقه في رواية أخرى ، وليس في قوله الآخر جرح ، وأما قول ابن المديني فلا يفيد الجرح ، والله أعلم .
تهذيب الكمال ١٨٣/١٥ ، الكاشف٥٦٦/١ ، التهذيب٢٨٦/٥ ، التقريب (٣٤١٨).

* البراء بن عازب بن الحارث الأنصاري ، الأوسي ، أبو عمارة (ت ٧٢ هـ)
صحابي جليل ، استُصْغر يوم بدر، شهد الجمل وصفين مع علي ، ونزل الكوفة ومات بها .
انظر معرفة الصحابة ٧١/٣ ، الاستيعاب ٢٨٨/١ ، الإصابة ٢٣٤/١ .

....

تخريج الحديث :

رواه عبدالرحمن بن أبي ليلى ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

أولاً : رواه حبيب بن أبي ثابت ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن سليك الغطفاني .

ثانياً : رواه عبدالله بن عبدالله الرازي ، واختلف على الرواة عنه :

١ ـ فرواه الأعمش ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن الأعمش ، عن عبدالله ، عن ابن أبي ليلى ، عن البراء .

ب ـ ورواه معمر ، عن الأعمش ، عن رجل ، عن ابن أبي ليلى ، عن البراء .

٢ ـ ورواه الحجاج بن أرطاة ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

أ ـ فرواه عباد العوام ، واختلف عليه :

* فرواه عدد من الثقات ، عن عباد ، عن الحجاج ، عن عبدالله الرازي ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن أسيد بن حضير .
وتوبع عباد بن العوام على هذا الوجه ؛ تابعه عمران القطان .

* ورواه أبو معمر الهذلي ، عن عباد ، عن الحجاج ، عن عبدالله بن عبدالله الرازي عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن أسيد، أو البراء ، شك فيه .

ب ـ ورواه حماد بن سلمة ، عن الحجاج بن أرطاة ، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن أبيه ، عن أسيد بن حضير .

....

٣ ـ ورواه عبيدة بن معتب الضبي ، واختلف على أحد الرواة عنه :

أ ـ فرواه أكثر من ثقة ، عن عبيدة بن حميد الضبي ، عن عبيدة بن معتب الضبي ، عن عبدالله بن عبدالله الرازي ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن ذي الغرة الجهني .

وتابع عبيدة بن حميد على هذا الوجه : سعيد بن يحيى .

ب ـ ورواه عمرو الناقد ، وأبو عبدالرحمن الأذرمي ، عن عبيدة بن حميد ، عن عبدالله بن عبدالله الرازي ، عن ابن أبي ليلى ، عن ذي الغرة الجهني .

٤ ـ ورواه محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن عبدالله بن عبدالله ، عن عبدالرحمن ابن أبي ليلى ، عن يعيش الجهني ، وهو ذي الغرة .

وسيأتي ضمن الاختلاف على ابن أبي ليلى .

ثالثاً : ورواه محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، واختلف على أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه محمد بن عمران بن أبي ليلى ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه محمد بن عبدالله الحضرمي ، عن محمد بن عمران ، عن أبيه ، عن ابن أبي ليلى ، عن أخيه عيسى ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن يعيش الجهني ، يعرف بذي الغرة .

ب ـ ورواه محمد بن عبدالله الحضرمي أيضاً ، عن محمد بن عمران ، عن ابن أبي ليلى ، عن عيسى ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن جابر بن سمرة .

ج ـ وروي عن محمد بن عمران بن أبي ليلى ، عن أبيه ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن يعيش الجهني .

٢ ـ وروي عن محمد بن عبدالرحمن ، عن عبدالله بن عبدالله ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن يعيش الجهني ، وهو ذي الغرة .

....

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه حبيب بن أبي ثابت ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن سليك الغطفاني :

أخرجه الطبراني في الكبير ١٦٤/٧ ، رقم ٦٧١٣ ، من طريق أحمد بن أيوب الضبي .
وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٤٧٧/٢ ، رقم ١٢٨١ ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١ / ق ٣١٠/ب) . من طريق علي بن شقيق .
كلاهما عن أبي حمزة السكري ، عن جابر الجعفي ، عن حبيب ، به ، نحوه .

وقال أبو نعيم : هكذا رواه الشقيقي عن أبي حمزة ، وصوابه : ابن أبي ليلى ، عن البراء ، رواه الأعمش ، عن عبدالله بن عبدالله ، عن ابن أبي ليلى ، عن البراء .
وقال ابن أبي عاصم : وقد اختلفوا عن ابن أبي ليلى فقالوا : عن البراء ، وعن ذي الغُرة .

قلت : وفي إسناد هذا الوجه جابر الجعفي ، وهوضعيف جداً كما تقدم .

ثانياً : رواه عبدالله بن عبدالله الرازي ، واختلف على الرواة عنه :

١ ـ فرواه الأعمش ، واختلف عليه :
أ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن الأعمش ، عن عبدالله ، عن ابن أبي ليلى ، عن البراء :

أخرجه أبو داود ١٢٨/١ ، كتاب الطهارة ، باب الوضوء من لحوم الإبل ، رقم ١٨٤ ، وفي ٣٣١/١ ، كتاب الصلاة ، باب النهي عن الصلاة في مبارك الإبل ، رقم ٤٩٣ ـ ومن طريقه الخطيب في الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١٨٦/٢ ، وابن عبدالبر في التمهيد ٣٣٣/٢٢ ـ ، ورواه الترمذي ١٢٢/١ ، كتاب الطهارة ، باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل ، رقم ٨١ ، وفي العلل الكبير ١٥١/١ ، رقم ٢٩ ، وابن أبي شيبة ٤٦/١ ـ

ومن طريقه ابن ماجه ١٦٦/١ ، كتاب الطهارة ، باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل ، رقم ٤٩٤ ، وابن عبدالبر في التمهيد ٣/٣٥٠ ـ ، ورواه أحمد ٤/٢٨٨ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ١/١٩٩ رقم ٢٢٣ ـ ، ورواه البيهقي في الكبرى ٢/٤٤٩ ، وفي المعرفة ١/٤٥٣ ، رقم ١٣٤٢ ، وفي تخريج أحاديث الأم (ق ٤٣/ب) . كلهم من طريق أبي معاوية .

وابن أبي شيبة ١/٤٦ ـ وعنه ابن ماجه ١/١٦٦ ، الموضع السابق ، رقم ٤٩٤ ـ ، ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ٣٨٤ . من طريق عبدالله بن إدريس .

وابن خزيمة ١/٢١ ، رقم ٣٢ ، وابن الجارود في المنتقى ١/١٩ ، رقم ٢٦ . كلاهما عن محمد بن يحيى ، عن محاضر الهمداني .

وعبدالرزاق ١/٤٠٧ ، رقم ١٥٩٦ ـ ومن طريقه أحمد ٤/٣٠٣ (ومن طريق أحمد : ابن حزم في المحلى ١/٢٤٢) ، ورواه ابن حبان ٣/٤١٠ ، رقم ١١٢٨ ، وابن المنذر في الأوسط ١/١٣٨ ، رقم ٢٩ ، كلهم من طريق عبدالرزاق ـ . ورواه ابن الأعرابي في المعجم ١/٣٨٤ ، رقم ٧٣١ ، من طريق سفيان الثوري .

والطوسي في مختصر الأحكام ١/٢٧٣ ، رقم ٦٨ ، وأبو داود الطيالسي (١٠٠) ، رقم ٧٣٤ ، ٧٣٥ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١/١٥٩ ، والخطيب في الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/١٨٦ ، وابن مردويه في المنتقى من حديث أبي الشيخ (٢٤٨) ، رقم ١٣٢ ـ . من طريق شعبة .

وابن قانع في حديثه عن شيوخه (ق ٧٤/أ) ، عن حفص بن غياث .

كلهم عن الأعمش ، عن عبدالله الرازي ، به ، نحوه .

ب ـ ورواه معمر ، عن الأعمش عن رجل ، عن ابن أبي ليلى ، عن البراء :

أخرجه عبدالرزاق ١/٤٠٨ ، رقم ١٥٩٧ ، عن معمر ، به .

قلت : ولعل هذا الرجل المبهم هو عبدالله المصرح به في غير رواية معمر ، وعليه فلا يعتبر هذا الوجه وجهاً مستقلاً ، والله أعلم .

....

٢ ـ ورواه عبيدة بن معتب الضبي ، واختلف على أحد الرواة عنه :

أ ـ فرواه أكثر من ثقة ، عن عبيدة بن حميد الضبي ، عن عبيدة بن معتب الضبي ، عن عبدالله بن عبدالله الرازي ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن ذي الغرة الجهني :

أخرجه عبدالله بن أحمد في زوائده على المسند[1] ١١٢/٥ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ٢٠٠/١، رقم ٢٢٦ ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ق ٢٢٨/ب) ـ . عن عمرو الناقد .

والدارقطني في المؤتلف والمختلف ١٨٠٩/٤ ، من طريق زياد بن أيوب .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ق ٢٢٨/ب). من طريق موسى بن يحيى المروزي .

كلهم عن عبيدة بن حميد الضبي .

وتوبع عبيدة بن حميد :

أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ١٢٦/٥ ، رقم ٢٦٦٧ ، عن هشام بن عمار ، عن سعيد بن يحيي ، عن عبيدة بن معتب ، به .

كلاهما عن عبيدة بن معتب الضبي ، عن عبدالله بن عبدالله الرازي ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن ذي الغرة ، نحوه .

وعزاه ابن حجر في الإصابة ٢١٧/٣ إلى البغوي ، وابن السكن .

ب ـ ورواه عمرو الناقد ، وأبو عبدالرحمن الأذرمي ، عن عبيدة بن حميد ، عن عبدالله بن عبدالله الرازي ، عن ابن أبي ليلى ، عن ذي الغرة الجهني :

أخرجه عبدالله بن أحمد في زوائده على المسند ٦٧/٤ ـ ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة ١٤٢/٢ـ . عن عمرو الناقد .

---

(١) كذا في المطبوع ، وسيأتي أنه ورد في أطراف المسند على الوجه الثاني .

وأبو يعلى (المطالب العالية ١/١٠٢ ، رقم ١٥٧) ، واتحاف المهرة للبوصيري (ق ١٠٣/ب) ـ ، عن أبي عبدالرحمن الأذْرَمِي[١] .
كلاهما عن عبيدة بن حميد ، عن عبدالله بن عبدالله ، به ، ولم يذكرا عبيدة بن معتب .

قلت : وفي ثبوت هذا الوجه عن عمرو الناقد نظر ، وأخشى أن يكون هو نفسه الوجه السابق عنه ، ووقع سقط أو وهم أدى إلى هذا الاختلاف .
وذلك أن عبدالله بن أحمد قد رواه في الوجهين عن عمرو الناقد ، وأخرجه من طريقه في الوجه الأول ابن الجوزي ، وأبو نعيم ، وكذا ذكره ابن عبدالهادي في التنقيح ١/٥٠١ .
وأما الوجه الثاني فقد أخرجه من طريقه ابن الأثير ، وكذا ذكره ابن حجر في أطراف المسند ٢/٣٢٢ ، واتحاف المهرة ٤/٤٦٠ ، والنكت الظراف ١/٧٣ .
فهل رواه عبدالله على الوجهين ، أم أنه وقع خطأ أو سقط ؟.
الذي يظهر لي أنه قد وقع في أحد نسخ المسند سقط لإسم عبيدة بن معتب ، ووقعت هذه النسخة لابن الأثير ، ومن بعده الحافظ ابن حجر .
واحتمال سقط اسم عبيدة وارد جداً ؛ حيث إن كلاهما عبيدة الضبي ، فقد يختلطان على الناسخ ، أو القارىء فيظنهما واحداً وليس كذلك .

(١) وقع في المطبوع وأكثر مخطوطات المطالب ، ومخطوطة اتحاف المهرة :« الأزدي » ، ووقع في نسخة برنستون للمطالب (ق ٨/ب) :« الأردني » ولعل ذلك كله تصحيف ، فلم أجد في شيوخ أبي يعلى ، أو تلاميذ عمرو من اسمه كذلك ، وإنما فيهم : أبو عبدالرحمن الأذرمي ، بسكون الذال ، وفتح الراء ، وكسر الميم ، وهو عبدالله بن محمد بن إسحاق الجزري (تهذيب الكمال ١٦/٤٢) . ، ويحتمل أن يكون قد وقع في أصل مسند أبي يعلى هذا التصحيف لاتفاق نسخ المطالب والاتحاف على هذا الاسم .
وقد أخطأ محقق تهذيب الكمال في ضبط اسمه فجعله بكسر الراء ، وهو خطأ ، إنما هو بفتحها ، كما تقدم . انظر توضيح المشتبه ١/١٧٨ ، واللباب ١/٣٨ .
ويحتمل أيضاً أن يكون : عبدالرحمن الأزدي ، وهو ابن صالح ، وهو ممن يروي عن عبيدة بن حميد ، ويروي عنه أبو يعلى ، كما في ترجمته في تهذيب الكمال ١٧/١٧٧ ، والله أعلم .

....

ويدل على ما ذكرته أن كل من تكلم عن هذا الحديث ، ذكر أنه إنما يعرف عن عبيدة بن معتب الضبي ، عن عبدالله ، ولم يذكر أحداً منهم : عبيدة بن حميد ، عن عبدالله .
قال الترمذي في العلل الكبير (ترتيب أبي طالب) ١٥٣/١ : وروى عبيدة الضبي هذا الحديث عن عبدالله بن عبدالله ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن ذي الغرة ، عن النبي ﷺ ، وذو الغرة لا يدرى من هو، وحديث الأعمش أصح .
وقال أبو حاتم في الجرح ٤٤٧/٣ : والحديث خطأ ، والصحيح عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن البراء ، عن النبي ﷺ ، وعبيدة ضعيف الحديث (يعني ابن معتب) .
وقال ابن ماكولا في الإكمال ١٤/٧ : رواه عبيدة بن معتب الضبي ، ولم يسم ذا الغرة .
كما إن الحافظ نفسه في الإصابة ٢١٧/٣ ، بعد أن عزاه إلى عبدالله بن أحمد في زيادات المسند نص على أن راويه عن عبدالله هو عبيدة بن معتب ، لا ابن حميد ، مع أنه قد ذكره في أطراف المسند ، وفي جميع المواضع السابقة : عبيدة بن حميد .
قال ابن حجر في الإصابة : والراوي له عن أبي جعفر : عبيدة بن معتب ، وهو ضعيف .
وهذا يدل على أن طريق هذا الحديث عند الحافظ واحدة ، وليس له طريقان ، ولكنه أحياناً يقول : عبيدة بن حميد ، وأحياناً عبيدة بن معتب .
ولو كان الحديث عنده معروفاً من الوجهين لذكرهما معاً ، وخاصة في المواضع التي ساق فيها جميع الاختلافات الواردة في الحديث ، كالإصابة ، أوالنكت الظراف ٢٨/٢ .
إضافة إلى أن هذا الحديث ليس له في المسند إلا موضع واحد ، كما يفهم من كلام الحافظ في أطراف المسند وكتبه الأخرى ، وهو ما ذكره ابن عساكر في ترتيب أسماء الصحابة في المسند (ص ٥٤) ، مما يبعد أن يكون رواه عبدالله على الوجهين .
وأما ما وقع في المسند المطبوع من جعله في موضعين ، فلعله من أخطاء هذه الطبعة ، وهي كثيرة جداً كما هو معلوم .

ويضاف إلى ذلك وجود عدد من الرواة غير عمرو الناقد رووه عن عبيدة بن حميد ، عن عبيدة بن معتب ، كما رواه غير عبيدة بن حميد ، عن عبيدة بن معتب ، وهذا يدل على أن الراوي عن عبدالله إنما هو عبيدة بن معتب ، لا ابن حميد .

....

ويضاف إلى ما سبق أن عمرو الناقد لا يروي إلا عن عبيدة بن حميد ، ولم أر من ذكر أنه يروي عن عبيدة بن معتب ، كما إن عبيدة بن حميد إنما يروي عن عبيدة بن معتب ، ولم أر من ذكر أنه يروي عن عبدالله بن عبدالله (تهذيب الكمال ١٩/٢٥٧) .

وإذا ثبت ما تقدم ، فلا يبقى لهذا الوجه الثاني إلا رواية أبي عبدالرحمن الأذرمي .

وعلى فرض ثبوت رواية عمرو الناقد للوجه الثاني فهو وجه مرجوح ؛ إذ رواه أكثر الرواة عن عبيدة بن حميد كذلك ، كما إن عمرو الناقد أحد راوييه في الوجه الثاني قد رواه على الوجه الأول أيضاً ، فيقدم من روايتيه ما وافقه فيه الأكثر ، وهذا على فرض ثبوت روايته له على الوجه الثاني ، ولكن كما تقدم ففي ثبوتها عنه نظر ، والله أعلم .

قلت : ومداره في الوجه الراجح على عبيدة بن معتب الضبي ، وهو ضعيف ، واختلط بأخرة . (التقريب ٤٤١٦) .

٣ - ورواه الحجاج بن أرطاة ، واختلف على أحد الرواة عنه :

أ - فرواه عباد العوام ، واختلف عليه :

* فرواه عدد من الثقات ، عن عباد ، عن الحجاج ، عن عبدالله الرازي ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن أسيد بن حضير :

أخرجه ابن ماجه ١/١٦٦ ، الموضع السابق ، رقم ٤٩٦ ، من طريق إبراهيم بن عبدالله بن حاتم .

وأحمد ٤/٣٥٢ ، و ٤/٣٩١ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ١/٢٠٠ ، رقم ٢٢٥ ـ ، عن محمد بن مقاتل .

والطبراني في الكبير ٢٠٦/١ ، رقم ٥٥٩ ، وأبو طاهر المخلص في التاسع من الفوائد المنتقاة (ق ١٩٩/أ) ، من طريق أبي معمر : إسماعيل بن إبراهيم الهلالي الهذلي .
والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٨٣/١ ، من طريق الخضر بن محمد الحراني .
وابن أبي حاتم في العلل ٢٥/١ ، رقم ٣٨ ، عن سعدويه .
وحرب بن إسماعيل ـ كما في تحفة الأشراف ٧٤/١ ، رقم ١٥٤ ـ ، عن يحيى بن عبدالحميد[1] .
وتابعهم : معلى بن منصور ـ كما في الاكمال ١٤/٧ ـ .
كلهم عن عباد بن العوام ، عن الحجاج بن أرطاة ، به .

وتوبع عباد بن العوام على هذا الوجه ؛ تابعه عمران القطان :
أخرجه الطبراني في الكبير ٢٠٦/١، رقم ٥٦٠ ، وفي الأوسط ١٩٨/٨ ، رقم ٧٤٠٣ ، من طريق أبي العوام عمران القطان ، عن الحجاج ، به .

* ورواه أبو معمر الهذلي ، عن عباد ، عن الحجاج ، عن عبدالله بن عبدالله الرازي ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن أسيد، أو البراء ، شك فيه :
ذكر ذلك ابن ماكولا في الاكمال ١٤/٧ ، ولم أقف على من أخرجه .
وذكره أبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ق ٢٢٨/ب) ، وابن الأثير في أسد الغابة ١٤٢/٢ من رواية عباد ، به .
كما ذكره ابن حجر في الإصابة ٢١٨/٣ ، من رواية حجاج ، به .

قلت : والوجه الأول أرجح عن عباد ؛ حيث رواه عامة أصحابه عنه كذلك ، إضافة إلى أنه قد تقدمت رواية أبي معمر الهذلي ، وهو إسماعيل بن إبراهيم عند الطبراني والمخلص ، في الوجه الأول ، حيث وافق من رواه على الوجه الصحيح ، ولعله رواه على الوجهين ، وإن ثبت ذلك فالوجه الثاني شاذ ؛ لمخالفته عامة أصحاب عباد ، والله أعلم .

---

(١) وأشار إلى هذه الرواية ابن ماكولا في الاكمال ١٤/٧ .

....

وعباد بن العوام : ثقة . وعمران القطان : صدوق يهم (التقريب ٣١٣٨ ، ٥١٥٤) .

٢ ـ ورواه حماد بن سلمة ، عن الحجاج بن أرطاة ، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن أبيه ، عن أسيد بن حضير :
أخرجه أحمد في مسنده ٣٥٢/٤ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ١٩٩/١ ، رقم ٢٢٤ ـ . عن عفان .
وابن أبي أسامة في مسنده (بغية الباحث ٢٣٠/١ ، رقم ٩٨). عن داود بن المحبر .
والطبراني في الكبير ٢٠٦/١ ، رقم ٥٥٨ ، من طريق هدبة بن خالد .
وابن قانع في معجم الصحابة ٣٩/١ ، من طريق موسى بن إسماعيل .
كلهم عن حماد بن سلمة ، به نحوه .

قلت : وحماد : ثقة ثبت ، تغير حفظه بأخرة (التقريب ١٤٩٩) ، إلا أن أحد الرواة عنه وهو عفان من أثبت الناس فيه . (شرح علل الترمذي ٧٠٧/٢).

ولعل الوجهين محفوظان عن الحجاج ، إذ رواه في الوجه الأول ثقة ، وصدوق يهم ، وفي الثاني ثقة ثبت ، ولعل الحمل في هذا الاختلاف على حجاج نفسه ؛ إذ تقدم أنه ضعيف ، والرواة عنه في كلا الوجهين ثقات ، والله أعلم .

ولكن نص بعض الأئمة على أن الخطأ من حماد بن سلمة في الوجه الثاني :
قال الترمذي ـ كما في ترتيب العلل ١٥٢/١ ـ: وروى الحجاج بن أرطاة عن عبدالله بن عبدالله الرازي هذا الحديث ، فقال : عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن أسيد بن حضير . وحديث الأعمش عن عبدالله بن عبدالله ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن البراء ، أصح . وقال حماد بن سلمة : عن حجاج ، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن أبيه ، عن أسيد بن حضير ، فخالف حماد بن سلمة أصحاب الحجاج وأخطأ فيه . انتهى .
وذكر نحواً من هذا الكلام في السنن ١٢٣/١ .

قلت : وهذا أمر محتمل ، ويحتمل أيضاً أن الخطأ من حجاج وهو ضعيف كما تقدم ، حيث رواه على الوجهين وحدث عنه حماد بما سمعه على الوجه الثاني ، ولعل هذا أقرب للصواب لأن حماداً ثقة ثبت، وإعلال الحديث بالضعيف أولى من إعلاله بالثقة،والله أعلم .

ومما تقدم يمكن تلخيص الاختلاف على عبدالله بن عبدالله الرازي فيما يلي :

١ - رواه الأعمش ، عن عبدالله ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن البراء .

٢ - ورواه الحجاج بن أرطاة ، عن عبدالله ، عن ابن أبي ليلى ، عن أسيد بن حضير .

٣ - ورواه الحجاج أيضاً - في وجه مرجوح عنه - ، عن عبدالله بن عبدالله الرازي ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن أسيد، أو البراء ، شك فيه .

٤ - ورواه عبيدة بن معتب الضبي - في الراجح عنه - ، عن عبدالله الرازي ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن ذي الغرة الجهني .

٥ - ورواه محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن عبدالله بن عبدالله ، عن عبدالرحمن ابن أبي ليلى ، عن يعيش الجهني ، وهو ذي الغرة .

وأرجح هذه الأوجه ، هو الوجه الأول ، حيث رواه الأعمش ، وهو ثقة ، كذلك ، في حين إن من خالفه في بقية الأوجه كلهم ضعفاء ، كما تقدم ، ولم أجد من تابعهم على رواياتهم تلك ، والله أعلم .

....

ثالثاً : ورواه محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، واختلف على أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه محمد بن عمران بن أبي ليلى ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه محمد بن عبدالله الحضرمي ، عن محمد بن عمران بن أبي ليلى ، عن أبيه ، عن ابن أبي ليلى ، عن أخيه عيسى ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن يعيش الجهني يعرف بذي الغرة :
أخرجه الطبراني في الكبير ٢٧٦/٢٢ ، رقم ٧٠٩ .
وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ق ٢٢٨/ب) ، عن جعفر بن محمد بن عمرو .
كلاهما عن محمد بن عبدالله الحضرمي ، به ، نحوه .
وذكره ابن حجر في الإصابة ٢١٨/٣ ، من رواية محمد بن عمران ، به .

ب ـ ورواه محمد بن عبدالله الحضرمي أيضاً ، عن محمد بن عمران ، عن ابن أبي ليلى ، عن عيسى ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن جابر بن سمرة :

أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد ٣٥١/٣ ، من طريق شيبان بن عبدالله بن شيبان ، عن محمد بن عبدالله الحضرمي ، به .

قلت : كذا وقع في المطبوع من التمهيد ، ومحمد بن عمران لا يروي عن جده : محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، وإنما يروي عن أبيه ، عنه ، وأخشى أن يكون سقط من التمهيد : « عن أبيه »، وخاصة أن الوجه الأول ، والثالث ، من رواية محمد بن عمران عن أبيه .

ج - ورواه محمد بن عمران بن أبي ليلى ، عن أبيه ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن يعيش الجهني :
ذكره ابن الأثير في أسد الغابة ١٤٣/٢ ، وابن حجر في الإصابة ٢١٨/٣ .
ولم أقف على من أخرجه .
قال ابن حجر : ورواه محمد بن عمران بن أبي ليلى ، عن أبيه ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن يعيش الجهني . وكذا قال عيسى بن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن أبيه . فيقال : هو اسم ذي الغرة ... قال ابن السكن : ولا يصح شيء من طرقه .

قلت : وأرجح هذه الأوجه هو الوجه الأول ؛ حيث رواه الطبراني ، وجعفر بن محمد كذلك ، أما الوجه الثاني فلم أقف على ترجمة لراويه ، وهو شيبان ، وأما الوجه الثالث ، فلم أقف على من أخرجه .
ومداره في الوجهين الأول والثاني على محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، وهو صدوق سيء الحفظ جداً . (التقريب ٦٠٨١) .
وفي الوجه الأول والثالث على عمران بن أبي ليلى ، وهو مجهول على الراجح[1].

٢ - وروي عن محمد بن عبدالرحمن ، عن عبدالله بن عبدالله ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن يعيش الجهني ، وهو ذي الغرة :
أشار إليه ابن ماكولا في الاكمال ١٤/٧ ، ولم أقف على من أخرجه .

(١) وذلك أنه قد روى عنه ابنه محمد ، وابن أخيه الحسن بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، وسهل بن عثمان العسكري وعثمان بن أبي شيبة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن حجر : مقبول .
قلت : بل الراجح أنه مجهول ، حيث لم يوثقه غير ابن حبان ، وهو معروف بتوثيق المجاهيل ، والله أعلم .

قال ابن ماكولا ـ في كلامه عن هذا الحديث ـ : روي عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، وتفرد بروايته عنه عبدالله بن عبدالله الرازي . واختلف على عبدالله فيه :
فرواه عبيدة بن معتب الضبي ، ولم يسم ذا الغرة .
ورواه محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن عبدالله بن عبدالله ، وقيل : بل رواه عن أخيه عيسى ، فقال : عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن يعيش الجهني ، وهو ذو الغرة .

قلت : ومداره في هذه الأوجه كلها على محمد بن عبدالرحمن ، أو على عمران ، وكلاهما متكلم فيهما ، كما تقدم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على عبدالرحمن بن أبي ليلى ، وعلى الرواة دونه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ ـ رواه حبيب بن ثابت ـ من رواية جابر الجعفي عنه ـ عن عبدالرحمن ، عن سليك الغطفاني .

٢ ـ ورواه عبدالله الرازي ـ في الراجح عنه ـ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن البراء .

٣ ـ ورواه عبدالله الرازي ـ في وجه مرجوح ـ، عن ابن أبي ليلى ، عن أسيد بن حضير.

٤ ـ ورواه عبدالله الرازي ـ في وجه مرجوح ـ، عن ابن أبي ليلى ، عن ذي الغرة .

٥ ـ ورواه عيسى بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن يعيش الجهني يعرف بذي الغرة .

....

٦ - ورواه عيسى أيضاً ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن جابر بن سمرة .

٧ - ورواه عمران بن أبي ليلى ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن يعيش الجهني .

وأرجح هذه الأوجه كلها هو الوجه الثاني ، حيث رواه عبدالله بن عبدالله الرازي في الراجح عنه كذلك ، وهو ثقة ، كما تقدم .

وأما الوجه الأول فمن رواية جابر الجعفي عن حبيب ، وتقدم أن جابراً ضعيف جداً .
وأما الوجهان الثالث والرابع ، فمرجوحة عن عبدالله الرازي .
وأما الوجهان الخامس والسادس ، فمن رواية محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، وهو سيء الحفظ جداً .
وأما الوجه السابع فمن رواية عمران ، وهو مجهول ، كما تقدم .

وقد سأل ابن أبي حاتم أبا زرعة عن الوجه الأول ، فقال أبو زرعة : حديث الأعمش ، عن عبدالله بن عبدالله الرازي ، عن ابن أبي ليلى ، عن البراء ، عن النبي ﷺ ، أصح .
ورواية الأعمش التي رجحها هي الوجه الراجح عن عبدالله ، كما تقدم .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو زرعة من ترجيحه لرواية الأعمش على من سواه ، حيث إنه ثقة ، وبقية رجال هذا الوجه أيضاً ثقات ، في حين نجد أن جميع الأوجه الأخرى لا تخلو من مقال .

وقد ذهب جمع من الحفاظ إلى موافقة أبي زرعة ، وتكلم بعضهم عن أوجه الاختلاف في هذا الحديث ، منهم الترمذي ، وابن حجر ، وابن ماكولا ، وغيرهم ، وتقدمت الإشارة إلى بعض من كلامهم أثناء التخريج .

....

والحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح ، فرجاله ثقات كما تقدم .

وقد صححه بعض الأئمة :

قال ابن خزيمة بعد أن أخرج هذا الحديث : ولم نر خلافاً بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل لعدالة ناقليه .

وقال الترمذي : قال إسحاق : صح في هذا الباب حديثان عن رسول الله ﷺ : حديث البراء ، وحديث جابر بن سمرة ، وهو قول أحمد وإسحاق .

قلت : وحديث جابر بن سمرة عند مسلم ١/٢٧٥ ، كتاب الحيض ، باب الوضوء من لحم الإبل ، رقم ٣٦٠ ، وغيره ، فثبت بهذا صحة الحديث ، والله أعلم .

٥١١ ـــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه المُقريء ، عن حَيوة ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن عبدالرحمن بن شِمَاسة ، قال : صلى عمرو بن العاص بالناس ، فكان على تشهده فقام ، فصاح به الناس : سبحان الله سبحان الله ، فصلى كما هو حتى أتم صلاته ، ثم سجد سجدتين ، ثم قال : إن الذي صنعت هي السنة .

قال أبو زرعة : هذا خطأ ، إنما هو عن عقبة بن عامر .

قلت أنا : الذي يروي هذا الحديث هو الليث بن سعد[1] ، روى عن يزيد بن أبي حبيب ، عن عبدالرحمن بن شِمَاسة ، عن عقبة ، عن النبي ﷺ .

رجال الإسناد :

* المُقريء ، هو عبدالله بن يزيد المكي ، أبو عبدالرحمن (ت ٢١٣ هـ) .
روى عن حماد بن زيد ، وابن سلمة ، وشعبة ، وحيوة بن شريح ، وغيرهم .
روى عنه البخاري ، وأحمد ، وابن المديني ، وابن نمير ، وغيرهم .
ثقة متفق على توثيقه ، أقرأ القرآن أكثر من سبعين سنة .
انظر تهذيب الكمال ١٦/٣٢٠ ، التهذيب ٦/٨٣ ، التقريب (٣٧١٥) .

* حَيْوة بن شريح التُّجِيبي ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٠٦ .

* يزيد بن أبي حبيب المصري ، ثقة كان يرسل ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٠٦ .

---

(١) « ابن سعد » ليس في نسختي أحمد الثالث ، وتشستربتي ، وهو في باقي النسخ .

* عبدالرحمن بن شِمَاسة بن ذؤيب ، المَـهْرِي ، المصري (ت ١٠١ تقريباً).
روى عن زيد بن ثابت ، وعقبة بن عامر ، وعمرو بن العاص ، وغيرهم .
روى عنه يزيد بن أبي حبيب ، وحرملة بن عمران ، والحارث بن يعقوب ، وغيرهم .
وثقه العجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وعدَّه يعقوب بن سفيان من ثقات التابعين .
وقال ابن سعد : كان صالح الحديث .
قال ابن حجر : ثقة .
انظر المعرفة والتاريخ ٢/٥٠٠ ، تهذيب التهذيب ٦/١٩٥ ، التقريب (٣٨٩٥) .

* عمرو بن العاص بن وائل السهمي ، توفي بعد الخمسين تقريباً .
صحابي جليل ، أسلم عام الحديبية ، وفتح مصر ، وولي إمرتها مرتين ، وتوفي بها .
انظر الاستيعاب ٨/٢٢٢ ، اسد الغابة ٤/١١٥ ، الإصابة ٧/١٢٢ .

* الليث بن سعد بن عبدالرحمن الفهمي ، أبو الحارث المصري (ت ١٧٥هـ) .
ثقة ثبت فقيه إمام مشهور .
تهذيب الكمال ٢٤/٢٥٥ ، السير ٨/١٣٦ ، التهذيب ٨/٤٥٩ ، التقريب (٥٦٨٤).

تخريج الحديث :

روى يزيد بن أبي حبيب هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه حيوة بن شريح ، عن يزيد ، عن عبدالرحمن بن شماسة ، عن عمرو بن العاص .

٢ ـ ورواه الليث ، و بكر بن مضر ، عن يزيد ، عن ابن شماسة ، عن عقبة بن عامر .

....

الـوجـه الأول :

أخرجـه ابن أبي عمر في مـسنده (المطالب العاليـة ٢٧٣/١ ، رقم ٦٨٣) ، عن المقريء ، عن حيوة ، عن يزيد ، به .
وذكره المصنف في هذه المسألة ، من رواية المقريء ، به .
وقال البـوصيـري : رواه محمـد بن يحيى بن أبي عـمر ، ورجـاله ثقات (مخـتصـر اتحاف السادة المهرة ٤٨٥/٢ ، رقم ١٦٧٣) .

الـوجـه الـثانـي :

أخرجه ابن أبي أسامة في مسنده (بغية الباحث ٢٩٤/١، رقم ١٨٧ ، والمطالب ٢٧٤/١) وابن عبدالبر في التمهيد ٢٠٠/١٠ ، من طريق يونس المؤدب .
والطبراني في الكبير ٣١٣/١٧ ، رقم ٨٦٧ ، ـ ومن طريقه ابن قطلوبـغا في مسند عقبة بن عامـر (ق ٤٤/أ) ـ ، ورواه ابن عبدالحكم في فتـوح مصر (١٩٩) . من طريق عـبدالله ابن صا لـح .
وابن أبي شيبة في مصنفه ٣٥/٢ ، عن شـبـابـة .
وابن المنذر في الأوسط ٢٨٨/٣ ، رقم ١٦٦٨ ، من طريق ابن أبي مريم .
وأبو الحسين الأزدي في حديث الليث بن سعد (ق ٦/أ) ، وأبـو طاهر السلفي في مشيخة ابن الحطاب الرازي (٢٢٧) ، رقم ٨٣ ، والأدفـوي في الطالع السـعيـد (ص ٩٥) . من طريق عيسى بن حماد .
وابن عبدالحكم في فتوح مصر (١٩٩) ، عن شعيب بن الليث .
كلهم هؤلاء عن الليث .

....

وأخرجه ابن حبان ٥/٢٦٧ ، رقم ١٩٤٠ ، من طريق قتيبة بن سعيد .
والحاكم ١/٣٢٥ ـ وعنه البيهقي في الكبرى ٢/٣٤٤ ـ . من طريق أدريس بن يحيى .
والطبراني في الكبير ١٧/٣١٤، رقم ٨٦٨ ـ ومن طريقه ابن قطلوبغا في مسند عقبة بن عامر (ق ٤٤/أ) ـ من طريق عمرو بن خالد الحراني .
وابن المنذر في الأوسط ٣/٢٨٨ ، رقم ١٦٦٨ ، من طريق ابن أبي مريم .
وابن عبدالحكم في فتوح مصر (١٩٩) ، عن أبيه : عبدالله بن عبدالحكم .
كلهم عن بكر بن مضر .

والليث بن سعد ، وبكر بن مضر ، كلاهما عن يزيد بن أبي حبيب ، عن عبدالرحمن بن شماسة أن عقبة بن عامر قام في صلاته وعليه جلوس ، فقال الناس : سبحان الله ، سبحان الله ، فعرف الذي يريدون ، فلما أتم صلاته سجد سجدتين وهو جالس ، وقال : إني سمعت قولكم ، وهذه السنة .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .
وقال ابن التركماني في الجوهر النقي ١/٣٣٥ بعد ذكر رواية ابن أبي شيبة السابقة ، قال : وهذا سند صحيح على شرط الشيخين ، خلا ابن شماسة فإن مسلماً انفرد به عن البخاري.
وقال أبو نصر السجزي ـ كما في مشيخة ابن الحطاب ـ : هذا الحديث صحيح عالٍ ... وقول الصحابي « هو السنة » مسند عند أهل النقل ، وهذا الحديث لاحق برسم مسلم ، وبالله التوفيق .

قلت : والليث بن سعد تقدم أنه ثقة ثبت ، وبكر بن مضر : ثقة ثبت (التقريب ٧٥١) .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على يزيد بن أبي حبيب في هذا الحديث :

١ ـ فرواه حيوة بن شريح ، عن يزيد ، عن عبدالرحمن بن شماسة ، عن عمرو بن العاص .

٢ ـ ورواه الليث ، وبكر بن مضر ، عن يزيد ، عن ابن شماسة ، عن عقبة بن عامر .

ولعل الوجه الثاني أرجح ؛ وإن كان راويه في الوجه الأول ، وهو حيوة ثقة ، إلا أن من خالفه أكثر وأوثق ، وهما الليث وبكر ، فكلاهما ثقة ثبت ، كما تقدم ، إضافة إلى أن أبا حاتم نص على أن الليث أقوى من حيوة :
قال ابن أبي حاتم في الجرح ٣/٣٠٧ : سمعت أبي وسئل عن حيوة بن شريح ، وسعيد بن أبي أيوب ، ويحيى بن أيوب . فقال : حيوة أعلى القوم ، وهو ثقة ، وأحب إلي من المفضل ابن فضالة . قلت : ومن الليث ؟ قال : الليث أحب إلي .

ومن هذا يتضح صحة ما ذهب إليه أبو زرعة من تخطئته لرواية حيوة على الوجه الأول ، وترجيحه للوجه الثاني .

إلا أنه يفهم من كلام ابن أبي حاتم : ... عن عقبة بن عامر ، عن النبي ﷺ . أن الأمر كان منه ﷺ ، وليس كذلك ، فالفعل والقول كانا من عقبة ـ رضي الله عنه ـ كما تقدم في التخريج ، وإن كان ذلك في حكم المرفوع .

والحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح ، كما تقدم في دراسة رجاله .
وله شاهد في الصحيحين عن عبدالله بن بحينة أن رسول الله ﷺ قام من اثنتين من الظهر فلم يجلس فيهما ، فلما قضى صلاته سجد سجدتين ، ثم سلم بعد ذلك .
وسيأتي تخريجه مفصلاً في المسألة رقم ٥١٦ .

٥١٢ ــ [١] وسئل أبو زرعة عن حديث رواه إسماعيل بن عياش ، عن ابن جريج ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ قال :« إذا قاء أحدكم في صلاته ، أو رعف ، أو قَلَس [٢] ، فلينصرف وليتوضأ ، ثم يبني على ما مضى من صلاته ، مالم يتكلم ».

قال أبو زرعة هذا خطأ ، الصحيح عن ابن جريج ، عن أبيه ، عن ابن أبي مليكة عن النبي ﷺ مرسل .

رجال الإسناد :

* إسماعيل بن عياش العَنَسي : صدوق في روايته عن أهل بلده ، وهي الشام ، مخلط في غيرهم . تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٣ .

* ابن جريج : عبدالملك بن عبدالعزيز : ثقة يدلس ويرسل ، تقدم في المسألة رقم ٥٠٤ .

* عبدالله بن عبيدالله بن أبي مُلَيْكَة بن عبدالله ، التيمي ، المدني (ت ١١٧) .
ثقة فقيه متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٢٥٦/١٥ ، التهذيب ٣٠٦/٥ ، التقريب (٣٤٥٤) .

---

(١) تقدمت هذه المسألة عند زميلي د. عبدالله التويجري ، برقم ٧٥ ، وأعدتها للاختلاف في المنهج ، ولوقوفي على طرق وأوجه لم يذكرها ، وكذا الاختلاف في النتيجة .

(٢) قال في النهاية ١١٠/٤ : القَلَس بالتحريك ، وقيل بالسكون : ما خرج من الجوف ملء الفم ، أو دونه ، وليس بقيء ، فإن عاد فهو القيء .

....

* عبدالعزيز بن جريج المكي ، مولى قريش ، والد ابن جريج (ت ١٨٤ هـ) .
روى عن ابن أبي مليكة ، وسعيد بن جبير ، وابن عباس ، وغيرهم .
روى عنه ابنه عبدالملك ، وخصيف بن عبدالرحمن الجزري .
ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : لم يسمع من عائشة . وكذا قال العجلي .
وقال البخاري والعقيلي : لا يتابع على حديثه .
وقال الدارقطني : مجهول .
قال ابن حجر : لين ، قال العجلي : لم يسمع من عائشة .
انظر تهذيب الكمال ١١٧/١٨ ، التهذيب ٣٣٣٦ ، التقريب (٤٠٨٧) .

* عائشة بنت أبي بكر الصديق ، أم المؤمنين ، وأفقه النساء ، توفيت سنة ٥٧ هـ .
انظر الاستيعاب ٨٤/١٣ ، أسد الغابة ٥٠١/٥ ، الإصابة ٣٨/١٣ .

تخريج الحديث :

روى ابن جريج هذا الحديث واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

أولاً : رواه إسماعيل بن عياش ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أكثر من ثقة ، عن إسماعيل ، عن ابن جريج ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة .

٢ ـ ورواه أكثر من ثقة ، عن إسماعيل ، عن ابن جريج ، عن أبيه ، مرسلاً .
وتابع إسماعيل على هذا الوجه عدد من الثقات .

٣ ـ ورواه أكثر من ثقة ، عن إسماعيل ، عن ابن جريج ، عن أبيه ، عن عائشة .

٤ ـ ورواه محمد بن حِمْيَر ، عن إسماعيل ، عن ابن جريج ، مرسلاً .

٥ ـ ورواه الربيع بن نافع ، عن إسماعيل ، عن عباد بن كثير وعطاء بن عجلان ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة .

ثانياً : وروي عن ابن جريج ، عن أبيه ، عن ابن أبي مليكة ، مرسلاً .

ثالثاً : ورواه سليمان بن أرقم ، واضطرب فيه :

١ ـ فرواه مرة عن ابن جريج ، عن ابن أبي مليكة ، عن عن عائشة .

٢ ـ ورواه مرة ، عن ابن جريج ، عن أبيه ، مرسلاً .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه إسماعيل بن عياش ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أكثر من ثقة ، عن إسماعيل ، عن ابن جريج ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة :

أخرجه ابن ماجه ٣٨٥/١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في البناء على الصلاة ، رقم ١٢٢١ ، من طريق الهيثم بن خارجة .

والدارقطني ١٥٣/١ ، رقم ١١ ــ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٢٥٥/٢ ، وابن الجوزي في التحقيق ١٨٨/١ ، رقم ١٩٥ ، وابن حجر في موافقة الخُبر [1] ٤٣٩/١ ــ ، ورواه الطبراني في الأوسط ٢٠٤/٦ ، رقم ٥٤٢٥ ، وابن حزم في المحلى ١٥٤/٤ ، وابن ميمي الدقاق في الأول من الفوائد المنتقاة (ق ٧/أ) . من طريق داود بن رشيد .

---

(١) وقع في موافقة الخُبر :« عن ابن جريج ، عن أبيه ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة » ، والصواب :« عن أبيه ، وعن ابن أبي مليكة » ، كما هو عند الدارقطني ، والله أعلم .

....

والدارقطني ١/١٥٤ ، رقم ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، من طريق محمد بن المبارك ، ومحمد بن الصباح ، والربيع بن نافع .
وابن عدي في الكامل ١/٢٩٢ ، ٢٩٣ ، و٥/١٩٢٨ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١/١٤٢ ، وابن الجوزي في العلل المتناهية ١/٣٦٧ ، رقم ٦٠٨ ـ . من طريق هشام بن عمار .
والبيهقي في معرفة السنن والآثار ١/٤٢٢ ، رقم ١١٧٤ ، وفي الخلافيات ٢/٣٢٤ ، رقم ٦١٩ ، وفي تخريج أحاديث الأم (ق ٣٦/ب) ، من طريق أبي الربيع .
وابن حزم في المحلى ٤/١٥٤ ، من طريق سعيد بن منصور .
وابن عدي في الكامل ٥/١٩٢٨ ، من طريق ابن حِمْيَر ، ومروان الطاطَري .
كلهم عن إسماعيل بن عياش ، به .

وقال الدارقطني : كذا رواه إسماعيل بن عياش ، عن ابن جريج ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة . وتابعه سليمان بن أرقم ، وهو متروك الحديث ، وأصحاب ابن جريج الحفاظ عنه يروونه عن ابن جريج ، عن أبيه ، مرسلاً .
وقال ابن عدي ١/٢٩٣ : وهذا الحديث رواه ابن عياش مرة هكذا ، ومرة قال : عن ابن جريج ، عن أبيه ، عن عائشة ، وكلاهما غير محفوظ .
وقال في ٥/١٩٢٨ : وعبدالعزيز بن جريج أُنكِرَ عليه هذا الحديث ، وهذا غير محفوظ عن ابن جريج ، إنما يرويه عنه إسماعيل بن عياش ، وابن عياش إذا روى عن أهل الحجاز وأهل العراق فإن حديثه عنهم ضعيف ، وإذا روى عن أهل الشام فهو أصلح .

وأخرج ابن عدي ٢٨٨/١ ، و١٩٢٨/٥ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١٤٢/١ ـ، عن أبي طالب ، قال : سألت أحمد عن حديث ابن عياش ، عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة ، عن ابن عباس[1]، فذكره .
فقال أحمد : هكذا رواه ابن عياش ، إنما رواه ابن جريج فقال : عن أبي ، إنما هو عن أبيه ، ولم يسنده[2] عن أبيه ، ليس فيه عائشة ، ولا النبي ﷺ .

٢ ـ ورواه أكثر من ثقة ، عن إسماعيل ، عن ابن جريج ، عن أبيه ، مرسلاً :
أخرجه الدارقطني ١٥٣/١ ، رقم ١١ ـ ومن طريقه ابن حجر في موافقة الخُبر[3] ٤٣٩/١ ـ ، ورواه الطبراني في الأوسط ٢٠٤/٦ ، رقم ٥٤٢٥ ، وابن حزم في المحلى ١٥٤/٤ ، من طريق داود بن رشيد .
والدارقطني في السنن ١٥٤/١، رقم ١٢، ١٣ ، ١٤، من طريق محمد بن المبارك ، ومحمد بن الصباح ، والربيع بن نافع .
كلهم عن إسماعيل بن عياش ، به .

(١) كذا وقع في المطبوع من الكامل في الموضعين ، وكذا هو في نسختين عندي من المخطوط ، انظر نسخة تركيا (ق ١٠٠/ب ، و ٦٩٠/أ) ، ونسخة الظاهرية (ق ١٠/أ ، و٣٠٣/ب) ، وكذا هو في ذخيرة الحفاظ ٢٣٤٥/٥ ، وفيها جميعاً ذكر :« ابن عباس » ، ولكنه وقع عند البيهقي ، وهو قد أخرجه من طريق ابن عدي :« عن عائشة » ، ولعله الصواب ، إذ هو المشهور عن ابن عياش ، لم أر من أخرج أو أشار إلى أنه يروى عن ابن عباس .
وإن ثبت ذكر ابن عباس ، فهو وجه آخر من الاختلاف على ابن عياش ، وهو وجه مرجوح ، كبقية الأوجه الأخرى عنه ، والله أعلم .

(٢) وقع في ١٩٢٨/٥ :« ولم يسمعه » ، وهو خطأ ، والتصويب من الموضع الآخر ، وذخيرة الحفاظ ٢٣٤٥/٥ .

(٣) وقع سقط في موافقة الخُبر ، تقدم التنبيه عليه .

....

وتـوبـع إسماعيل على هـذا الـوجـه :

أخرجـه الدارقطني ١/١٥٥ ، رقم ١٨ ــ ومن طريقه البـيهقـي في الكبرى ١/١٤٢ ، وفي المعرفة ١/٤٢٣ ، رقم ١١٧٨ ، وفي تخـريج أحاديث الأم (ق ٣٦/ب) ، ــ ، من طريق أبي عاصـم .

والدارقطني ١/١٥٥ ، رقم ١٨ ــ ومن طريقه البيـهقي في الكبرى ١/١٤٢ ــ، ورواه ابن حزم في المحلى ٤/١٥٤ ، من طريق محمد بن عبدالله الأنصاري .

وعـبـدالرزاق في المصنف ١/١٣٨ ، رقـم ٥٢٤ ، و ٢/٣٤١ ، رقم ٣٦١٨ ــ ومن طريقـه الدارقطني ١/١٥٥ ، رقم ١٨ (ومن طريقهما البـيهقي في الكبرى ١/١٤٢) ، ورواه ابن حزم في المحلى ١/٢٥٧ ــ . كلهم من طريق عبدالرزاق .

والدارقطني في السنن ١/١٥٥ ، رقم ١٩ ، من طريق عبدالوهاب (وهو ابن عطاء) .

وتابعهم حجاج بن محمد ، وعثمان بن عمر :

ذكر ذلك الدارقطني في العلل (٥ ق ٨٧/ب) .

كلهم عن ابن جريج ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

وقال الدارقطني : قال لنا أبو بكر يعني النيسابوري ـ ، سمعت محمد بن يحيى يقول : هذا هو الصحـيح عن ابن جريج ، وهو مـرسل ، وأما حديث ابن جـريج ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة ، الذي يرويه إسماعيل بن عياش فليس بـشـيء .

وقال الـبيهـقي في الكبـرى : وقد رواه إسـماعيـل بن عيـاش مرة هكذا مـرسلاً ، كـما رواه الجماعة ، وهو المحفوظ عن ابن جريج ، وهو مرسل .

٣ ـ ورواه أكثر من ثقة ، عن إسماعيل ، عن ابن جريج ، عن أبيه ، عن عائشة :
أخرجه البيهقي في الكبرى ١٥٥/٢ ، من طريق الوليد بن مسلم .
وابن حزم في المحلى ١٥٤/٤ ، من طريق سعيد بن منصور .
وابن عدي في الكامل ١٩٢٨/٥ ، من طريق مروان (وهو ابن محمد الطَاطَري) .
كلهم عن إسماعيل ، به .

وقال البيهقي : وهذا الحديث أحد ما أنكر على إسماعيل بن عياش ، والمحفوظ ما رواه الجماعة عن ابن جريج عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً .

قلت : وسعيد ، ومروان : ثقتان . (التقريب ٢٣٩٩ ، ٦٥٧٣).
والوليد : ثقة كثير التدليس والتسوية (التقريب ٧٤٥٦).

٤ ـ ورواه محمد بن حِمْيَر ، عن إسماعيل ، عن ابن جريج ، مرسلاً :
أخرجه ابن عدي في الكامل ١٩٢٨/٥ ، من طريق محمد بن عمرو بن حنان ، عن ابن حِمْيَر[1] ، به .

قلت : وابن حِمْيَر ، هو محمد ، وهو صدوق (التقريب ٥٨٣٧) .

(١) وقع في المطبوع من الكامل :« ابن حميد » و لعله تصحيف ، فالذي يروي عن إسماعيل ، ويروي عنه محمد بن عمرو ، إنما هو ابن حِمْيَر ، وليس ابن حميد (تهذيب الكمال ١١٦/٢٥) ، وقد وقع على الصواب في الكامل في الوجه الأول المتقدم ، والله أعلم .

....

٥ ـ ورواه الربيع بن نافع ، عن إسماعيل ، عن عباد بن كثير ، وعطاء بن عجلان ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة :
أخرجه الدارقطني ١٥٤/١ ، رقم ١٦ ـ ومن طريقه البيهقي في الخلافيات ٣٢٨/٢ ، رقم ٦٢٠ ـ ، من طريق علي بن زيد الفرائضي ، عن الربيع بن نافع ، به .
وذكره الدارقطني في العلل (٥ ق ٨٧/ب) ، من رواية إسماعيل ، عن عطاء وحده .
وقال الدارقطني في السنن : عباد بن كثير وعطاء بن عجلان ضعيفان .

قلت : والربيع بن نافع : ثقة حجة (التقريب ١٩٠٢) .

ولعل هذه الأوجه جميعاً محفوظة عن إسماعيل بن عياش ؛ إذ جميع رواتها عنه محتج بهم ولعل الحمل في هذا الاختلاف على ابن عياش ؛ حيث تقدم أنه مخلط في روايته عن غير أهل بلده ، وهذا الحديث منها ، ويؤيد هذا اضطرابه فيها وروايته لهذه الأوجه جميعاً .
إلا أن الوجه الثاني أرجح عن ابن جريج ؛ حيث تابع إسماعيل عليه عدد من الثقات ، والله أعلم .

ثانياً : وروي عن ابن جريج ، عن أبيه ، عن ابن أبي مليكة ، مرسلاً .
ذكره أبو زرعة في هذه المسألة ، وأبو حاتم في المسألة رقم ٥٧ .
فبعد أن سأل المصنف أبا زرعة عن رواية إسماعيل بن عياش المتقدمة في الوجه الأول .
قال أبو زرعة : الصحيح : عن ابن جريج ، عن أبيه ، عن ابن أبي مليكة ، عن النبي ﷺ مرسل .
كما سأل المصنف عنه أباه في المسألة رقم (٥٧)، فقال أبو حاتم : هذا خطأ ، يروونه عن ابن جريج عن أبيه عن ابن أبي مليكة عن النبي ﷺ مرسلاً ، والحديث هذا .

ولم أقف على من أخرج هذا الوجه ، أو أشار إليه غيرهما .

....

وتقدم أن الحفاظ من أصحاب ابن جريج إنما يروونه عن ابن جريج ، عن أبيه ، مرسلاً ، ولم يذكرو ابن أبي مليكة . كما نص على ذلك غير واحد من الأئمة ، كما تقدم .

ولم يذكر هذا الوجه من تكلم عن أوجه الخلاف في هذا الحديث ، كالدارقطني في العلل أو السنن ، أو البيهقي ، مع توسعه في ذكر ذلك في الخلافيات ، وفي تخريج أحاديث الأم أو الزيلعي ، وغيرهم .

ولما تقدم فقد كنت أظن ذكر ابن أبي مليكة زيادة من الناسخ أو وهم .
وخاصة أني وجدت الحافظ ابن حجر في التلخيص ١/٢٩٣ بعد أن ذكر رواية إسماعيل بن عياش ، قال : وقد خالفه الحفاظ من أصحاب ابن جريج ، فرووه عنه عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً ، وصحح هذه الطريق المرسلة محمد بن يحيى الذهلي ، والدارقطني في العلل ، وأبو حاتم ، وقال : رواية إسماعيل خطأ . انتهى .
فهذا نص من الحافظ على أن أبا حاتم قد صحح الرواية المرسلة المتقدمة ، والتي ليس فيها ذكر ابن أبي مليكة ، وهي التي صححها الذهلي ، والدارقطني ، كما تقدم .

إلا أني وجدت ما يدفع هذا الاحتمال عند ابن الجوزي ، وابن دقيق العيد ،حيث نقلا عن أبي حاتم قوله السابق بذكر ابن أبي مليكة .
قال ابن الجوزي في التحقيق ١/١٨٨ : وأما حديثه - يعني ابن جريج - عن ابن أبي مليكة عن عائشة ، الذي يرويه إسماعيل بن عياش ، فقال أبو حاتم : ليس بشيء ، وإنما يرويه ابن أبي مليكة ، عن النبي ﷺ .
ونقل ابن دقيق العيد في الإمام ١/٧٤٣ ، كتاب الطهارة ، فصل في الخارج النجس من غير السبيلين قول أبي حاتم المتقدم بنصه .
وهذا ما يؤكد صحة ما في النسخ الخطية لعلل ابن أبي حاتم .

....

وأما ما ذكره ابن حجر ، فله أكثر من احتمال :
فإما أن يكون أراد الرواية المرسلة عموماً ، سواءً عن ابن جريج ، أو ابن أبي مليكة ، وإن كان هذا بعيداً ؛ لأنه قرنها بالرواية التي صححها الذهلي والدارقطني ، وتقدم أن هذه الرواية ليس فيها ذكر ابن أبي مليكة .
أو أن الحافظ وهم في ذكره لأبي حاتم ، مع الذهلي والدارقطني .
أو أن النسخة التي وقعت لابن الجوزي وابن دقيق غير التي وقعت للحافظ ابن حجر .

ومما تقدم فالراجح أن هذا الوجه ثابت من قول أبي حاتم وأبي زرعة ، والله أعلم .

ثالثاً : ورواه سليمان بن أرقم ، واضطرب فيه :

١ ـ فرواه مرة عن ابن جريج ، عن ابن أبي مليكة ، عن عن عائشة .

٢ ـ ورواه مرة ، عن ابن جريج ، عن أبيه ، مرسلاً .
أخرجه الدارقطني ١/١٥٥ ، رقم ١٧ ـ ومن طريقه البيهقي في الخلافيات ٢/٣٢٨ ، رقم ٦٢١ ـ، من طريق محمد بن حميد ، عن سليمان ، بالوجهين جميعاً .

قلت : وسليمان بن أرقم : ضعيف (التقريب ٢٥٣٢) .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على ابن جريج ، وعلى بعض الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ - رواه إسماعيل بن عياش - مرة - ، وسليمان بن أرقم - مرة - ، عن ابن جريج ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة .

٢ - ورواه إسماعيل عياش ، وسليمان بن أرقم أيضاً ، وعدد من الثقات ، عن ابن جريج ، عن أبيه ، مرسلاً .

٣ - ورواه إسماعيل أيضاً ، عن ابن جريج ، عن أبيه ، عن عائشة .

٤ - ورواه إسماعيل أيضاً ، عن ابن جريج ، مرسلاً .

٥ - ورواه إسماعيل أيضاً ، عن عباد بن كثير وعطاء بن عجلان ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة .

٦ - وروي عن ابن جريج ، عن أبيه ، عن ابن أبي مليكة ، مرسلاً .

ولعل الوجه الثاني أرجح هذه الأوجه ؛ حيث رواه عدد من الثقات عن ابن جريج كذلك ، في حين لم أجد من تابع إسماعيل بن عياش في بقية الأوجه ، إلا من سليمان بن أرقم في الوجه الأول ، وهو كما تقدم ضعيف . إضافة إلى أن إسماعيل متكلم فيه .
وأما الوجه السادس فلم أقف على من أخرجه .

....

وقد سأل المصنف أبا زرعة عن رواية ابن عياش لهذا الحديث على الوجه الأول ، فقال أبو زرعة : هذا خطأ ، الصحيح : عن ابن جريج ، عن أبيه ، عن ابن أبي مليكة ، عن النبي ﷺ مرسلاً .

وكذا رجح هذا الوجه أبو حاتم في المسألة رقم ٥٧ .

وفيما ذهبا إليه نظر ؛ حيث لم أقف على ما يؤيد ما ذهبا إليه ، ولم أر من الأئمة من رجح هذا الوجه غيرهما ، بل تكاد أقوالهم تتفق على ترجيح الوجه الثاني الذي رجحناه .

والحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف ؛ فيه والد ابن جريج ، وهو ضعيف ، ولأنه مرسل أيضاً .

وله شواهد ولكنها ضعيفة جداً ، وقد ذكرها البيهقي وتكلم عليها في الخلافيات ٢/٣٣٤ ، وما بعدها . وانظر نصب الراية ١/٣٨ ، ٣٩ ، التلخيص الحبير ٢/٢٩٣ ، ٢٩٤ .

٥١٣ ــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه الفضل بن موسى السِّيْنَانى[١]، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن عبدالله بن السائب ، قال : شهدت مع رسول الله ﷺ العيد ، فلما قضى الصلاة قال : « إنا نخطب فمن أحبَّ أن يجلس للخطبة فليجلس ، ومن أحبَّ فليرجع » .

قال أبو زرعة : الصحيح ما حدثنا به إبراهيم بن موسى ، عن هشام بن يوسف ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، أن النبي ﷺ ، مرسل .

رجال الإسناد :

* الفضل بن موسى السِّيْنَاني، بمهملة مكسورة ونونين ،أبو عبدالله المروزي (ت١٩٢).
روى عن ابن جريج ، والثوري ، والأعمش ، ومعمر ، وأبي حنيفة ، وغيرهم .
روى عنه إسحاق بن راهويه ، وبشر بن الحكم ، والحسين بن الضحاك ، وغيرهم .
وثقه ابن معين ، والبخاري ، وابن سعد ، ووكيع ، وابن المبارك . وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال أبو نعيم : هو أثبت من ابن المبارك .
وقال عبدالله بن علي بن المديني : سألت أبي عن حديث الفضل بن موسى ، عن معمر ، عن ابن طاووس ، عن أبيه ، عن ابن الزبير ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من شهر سيفه فدمه هدر » ؟ . قال : منكر الحديث .
وقال الذهبي : ما علمت فيه ليناً إلا ما روى عبدالله بن علي بن المديني ، سمعت أبي وسئل عن أبي تميلة ، والسيناني ، فقدم أبا تميلة ، وقال : روى الفضل أحاديث مناكير .
قال الحافظ ابن حجر : ثقة ثبت ، وربما أغرب .
انظر تهذيب الكمال ٢٥٤/٢٣، الميزان ٣٦٠/٣، التهذيب ٢٨٧/٨، التقريب (٥٤١٩).

* ابن جريج : عبدالملك بن عبدالعزيز : ثقة يدلس ويرسل ، تقدم في المسألة رقم ٥٠٤ .

---

(١) وقع في نسختي تركيا :« الشيباني » ، وهو خطأ ، والتصويب من بقية النسخ ، ومصادر الترجمة .

....

---

* عطاء بن أبي رباح : ثقة ، كثير الإرسال ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٤ .

* عبدالله بن السائب بن أبي السائب المخزومي ، المكي (مات سنة بضع وستين) .
له ولأبيه صحبة ، وكان قارىء أهل مكة ، وعنه أخذ مجاهد .
انظر الاستيعاب ٢١٣/٦ ، الإصابة ٩٥/٦ ، أسد الغابة ١٧٠/٣ .

* إبراهيم بن موسى بن يزيد التميمي ، أبو إسحاق الفراء الرازي (ت بعد ١٢٠) .
روى عن عبدالرزاق ، والفضل بن موسى ، وهشام بن يوسف ، وغيرهم .
روى عنه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وغيرهم .
ثقة ثبت حافظ . قال الخليلي : من الجهابذة الحفاظ الكبار العلماء الذين كانوا بالري ، ويُقرنون بأحمد ويحيى وأقرانهما . وقال أبو زرعة : هو أتقن من أبي بكر بن أبي شيبة .
انظر تهذيب الكمال ٢١٩/٢ ، التهذيب ١٧١/١ ، التقريب (٢٥٩) .

* هشام بن يوسف الصنعاني ، أبو عبدالرحمن القاضي (ت ١٩٧ هـ) .
روى عن ابن جريج ، والثوري ، ومعمر بن راشد ، ووهب بن عمر ، وغيرهم .
روى عنه إبراهيم بن موسى ، وابن المديني ، والشافعي ، وابن معين ، وغيرهم .
ثقة متقن متفق على توثيقه .
قال ابن معين: هشام بن يوسف أثبت من عبدالرزاق في حديث ابن جريج ، وكان أقرأ لكتب ابن جريج من عبدالرزاق ، وكان أعلم بحديث سفيان من عبدالرزاق ، وهو ثقة .
وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبا زرعة وسألته عن هشام بن يوسف ، ومحمد بن ثور ، وعبدالرزاق ؟ فقال : كان هشام أصحهم كتاباً من اليمانيين .
قال : وقال أبو زرعة مرة أخرى : كان هشام أكبرهم وأخطَّهم ، وأتقن .
انظر تهذيب الكمال ٢٦٥/٣٠ ، التهذيب ٥٨/١١ ، التقريب (٧٣٠٩) .

تخريج الحديث :

روى ابن جريج هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه الفضل بن موسى ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن عبدالله بن السائب .

٢ ـ ورواه أكثر من ثقة ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، مرسلاً .

٣ ـ ورواه الثوري ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس .

الوجه الأول :

أخرجه أبو داود ٦٨٣/١ ، كتاب الصلاة ، باب الجلوس للخطبة ، رقم ١١٥٥ ـ ومن طريقه الدارقطني ٥٠/٢ ، رقم ٣٠ ـ ، ورواه الضياء المقدسي في المختارة ٣٨٩/٩ ، رقم ٣٦٠ ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٣٥٩/٩ ، رقم ٣٧٤٠ ، والمحاملي في صلاة العيدين (ق ١٣٧ /أ)، والقاضي عبدالله بن يوسف الجرجاني في علة الحديث المسلسل في يوم العيدين (ق ٥٩/ب) . من طريق محمد بن الصباح .

والنسائي ١٨٥/٣ ، كتاب صلاة العيدين ، باب التخيير بين الجلوس في الخطبة للعيدين ، رقم ١٥٧١ ، عن محمد بن يحيى بن أيوب .

وابن ماجه ٤١٠/١ ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في انتظار الخطبة بعد الصلاة ، رقم ١٢٩٠ ، والفريابي في أحكام العيدين (٦٤) ، رقم ١٠ . عن هدية بن عبدالوهاب .

وابن ماجه ٤١٠/١ ، الموضع السابق ، عن عمرو بن رافع .

وابن خزيمة ٣٥٨/٢ ، رقم ١٤٦٢ ، من طريق نعيم بن حماد .

والحاكم ٢٩٥/١ ، من طريق يوسف بن عيسى .

والضياء المقدسي في المختارة ٣٨٩/٩ ، رقم ٣٥٩ ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٣٢/٢ ، رقم ٧٠٦ ، والجرجاني في علة الحديث المسلسل في يوم العيدين (ق ٥٩/أ) ، من طريق زكريا بن يحيى .

....

والضياء المقدسي في المختارة ٣٨٨/٩ ، رقم ٣٥٨ ، والقاضي الجرجاني في علة الحديث المسلسل في يوم العيدين (ق ٥٩/أ) ، من طريق إبراهيم بن عبدالله الهروي .
والضياء المقدسي في المختارة ٣٨٩/٩ ، رقم ٣٦٠ ، والبيهقي ٣٠١/٣ ، والدوري في تاريخ ابن معين ٤٧٥/٢ ، ١٥/٣ ، والمحاملي في صلاة العيدين (ق ١٣٧ /أ)، والكتاني في مسلسل العيدين (ص ٣٢) رقم ١١ ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٥٥/١١ ـ ، ورواه القاضي الجرجاني في علة الحديث المسلسل في يوم العيدين (ق ٥٩/أ) .
كلهم من طريق سعيد بن سليمان (سعدويه) .
والبيهقي في الكبرى ٣٠١/٣ ، والقاضي الجرجاني في علة الحديث المسلسل في يوم العيدين (ق ٥٩/ب) ، من طريق سعيد بن حماد .
وابن الجارود في المنتقى (١٠١) ، رقم ٢٦٤ ، عن محمود بن آدم .
وابن حزم في المحلى ٨٦/٥ ، من طريق عبدالله بن أحمد الكرماني .
والمحاملي في صلاة العيدين (ق ١٣٧ /أ) من طريق يحيى بن عبدالحميد .
والقاضي الجرجاني في علة الحديث المسلسل في يوم العيدين (ق ٥٩/أ) ، من طريق محمد بن حميد الرازي .
وتابعهم محمود بن آدم ، كما في الجواهر المكللة للسخاوي (ق ٤٢/أ) .
كل هؤلاء عن الفضل بن موسى السيناني ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن عبدالله بن السائب ، نحوه ، مرفوعاً .

الوجه الثاني :

أخرجه المصنف في هذه المسألة ، من طريق هشام بن يوسف .
والبيهقي ٣٠١/٣ ، والجرجاني في علة الحديث المسلسل في يوم العيدين (ق ٥٩/أ) ، والمحاملي في صلاة العيدين (ق ١٣٧ /ب) ، من طريق سفيان الثوري .
وعبدالرزاق في المصنف ٢٩٠/٣ ، رقم ٥٦٧٠ .
ثلاثتهم عن ابن جريج ، عن عطاء ، مرسلاً .

الوجه الثالث :

أخرجه الخطيب البغدادي في مسلسل العيدين (ص ٥٢) رقم ٣١, ٣٢، - وعنه الكتاني في مسلسل العيدين (ص ٢٩) رقم ٧، ٨ - ، ورواه أبو طاهر السلفي في الأحاديث العيدية المسلسلة (ق ١٣٥/أ) ـ ومن طريقه السخاوي في الجواهر المكللة (ق ٤٢/أ) ـ ، ورواه الديلمي - كما في جياد المسلسلات للسيوطي (ق ٩/أ) . من طريق أبي الحسن أحمد بن عمران الأشناني .

والخطيب البغدادي في مسلسل العيدين (ص ٥٣) ، رقم ٣٣ ، ٣٤ ـ ومن طريقه الكتاني في مسلسل العيدين (ص ٣٠) رقم ٩ ، وأبو طاهر السلفي في الأحاديث العيدية المسلسلة (ق ١٣٩/ب ، ١٤٠/ب) ـ ، ورواه أبو طاهر السلفي من طريق أخرى (ق ١٣٤/ب) من طريق أبي القاسم عبدالرحمن بن الحسن بن عبيد .

والخطيب في مسلسل العيدين (ص ٥٤) رقم ٣٥ - وعنه الكتاني في مسلسل العيدين (ص٢٧) رقم ٥ - ، ورواه ابن الجوزي في المسلسلات (ق ١٨/ب) ، والقاضي الجرجاني في علة الحديث المسلسل في يوم العيدين (ق ٥٧/ب) ، وثابت بن مشرف في مسلسل العيدين (ق ١٧٥/ب) ، والنسفي في القند في ذكر علماء سمرقند (ص ٤٢٩) ، رقم ١٦٨ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٥/٤٤٠ ، وأبو طاهر السلفي في الأحاديث العيدية المسلسلة (ق ١٣٤/أ ، ١٣٦/أ ، ١٣٧/ب) ، وفي المشيخة البغدادية (ق ٩٠/ب) ـ ومن طريقه السخاوي في الجواهر المكللة (ق ٤٢/أ)، وابن عقيلة في الفوائد الجليلة (ق ١٠٠/ب) ، والسيوطي في جياد المسلسلات (ق ٨/ب ، ٩/أ) (ومن طريق السيوطي محمد بن الطيب الفاسي في إرسال الأسانيد (ق ٣١/أ ، ب) ، وفي عيون الموارد السلسة (ق ٧٧/ب) ، وولي الله الدهلوي في الفضل المبين (ص ١٣٣)، رقم ٩١ ، ومحمد بن عبدالباقي في المناهل المسلسلة (ص ١٢- ١٤)) ـ .

كلهم من طريق علي بن داهر الوراق .

والكتاني في مسلسل العيدين (ص ٢٣)، رقم ٣ ــ ومن طريقه أبو طاهر السلفي في الأحاديث العيدية المسلسلة (ق ١٣٩/أ) ، وابن العديم في بغية الطلب ١٠٥٨/٣ ، وأبو القاسم الشحامي في مسلسل العيد ـ كما في ملء العيبة ـ ، ومن طريق الشحامي ابن رشيد الفهري في ملء العيبة (ص ١٥٨)[1] ـــ ، من طريق أبي جعفر القصير .
وابن الجوزي في المسلسلات (ق ١٨/ب) ، والكتاني في مسلسل العيدين (ص ٢٤)، رقم ٤ ، والشحامي في تحفة عيد الفطر (ق ١٩٨/أ)، وأبو طاهر السلفي في الأحاديث العيدية المسلسلة (ق ١٣٤/أ ، ١٣٥/ب) ، والقاضي الجرجاني في علة الحديث المسلسل في يوم العيدين (ق ٥٨/) . من طريق أبي سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي .
والكتاني في مسلسل العيدين (ص ٣١)، رقم ١٠ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٤١/٥ وابن رشيد الفهري في ملء العيبة (ص ١٦١) ، وابن أبي الفوارس في الخامس من حديث أبي الحسن الحمامي (ق ١٥٢/ أ،ب) ، وأبو طاهر السلفي في الأحاديث العيدية المسلسلة (ق ١٣٧/أ) ، وفي المشيخة البغدادية (ق ٧٩/ب ، ٨٠/أ) ــ ومن طريقه السخاوي في الجواهر المكللة (ق ٤٢/أ) ــ . من طريق أبي الحسن علي بن أحمد القرشي القزويني .

---

(١) ولكن وقع عند الشحامي دون غيره :« ابن أخي سليمان بن حرب » .
وقال أبو القاسم الشحامي : كذا في هذه الرواية ، وفيها خلل عند أهل الدراية . وأبو الحسن الميداني من المحدثين الأيقاظ ، وعبدالعزيز الكتاني يُعدُّ في جملة الحفاظ ، وشيخنا من أعيان علماء الإسلام ، وأعلم من لقيت بالشام ، فكيف استمر خفاء الوهم على ثلاثة من أهل العلم فلم يوضحوه للناقلين عنهم ، ولا نبه على الصواب واحد منهم !
وفي الحديث وهم شنيع ، وغلط ظاهر فظيع لا يخفى على الحفاظ النقاد ، والذين لهم بصر بعلم الإسناد ، وهو أن شيخ أبي جعفر القصير ، الراوي عن بشر بن عبدالوهاب بن بشر ، الذي ذكر في هذه الرواية بالتباس هو أحمد بن محمد بن فراس ابن أخت سليمان بن حرب ، لا ابن أخيه . يعلم ذلك كل من يقرأ حديثه ويرويه ، وسأورده بطرقه كما ظهرت ليظهر مصداق ما أخبرت به . انتهى .
ثم ساقه بإسناده ، من طريق أبي الحسن القرشي ، وقد تقدم تخريجه .
قلت : ولعل هذا الخطأ أو التصحيف ممن دون الكتاني ؛ لأنه قد رواه في كتابه على الصواب ، وكذا أخرجه من طريقه غير واحد ، كما تقدم ، والله أعلم .

....

كلهم عن أبي عبيدالله أحمد بن محمد الفراسي البصري ابن أخت سليمان بن حرب ، قال: حدثنا بشر بن عبدالوهاب الكوفي ، في يوم عيد فطر أو أضحى ، بين الصلاة والخطبة قال : حدثني وكيع بن الجراح ، في يوم عيد فطر أو أضحى ، بين الصلاة والخطبة ، حدثنا سفيان الثوري في يوم فطر أو أضحى ـ وساقه مسلسلاً ـ عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، مرفوعاً .

وقال القاضي الجرجاني : لم نكتبه مسلسلاً موصولاً إلا من حديث بشر بن عبدالوهاب هذا عن وكيع ، تفرد به عنه أبو عبيدالله البصري هذا فيما أعلم . والصحيح رواية الجماعة عن سفيان الثوري ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، قال صلى النبي ﷺ ، ثم ذكر نحوه .

وقال الذهبي في الميزان ١/٣٢٠ : بشر بن عبدالوهاب الأموي ، عن وكيع بمسلسل العيد ، كأنه هو وضعه ، والمنفرد به عنه هو أبو عبيدالله أحمد بن محمد بن فراس بن الهيثم الفراسي البصري الخطيب ، ابن أخت سليمان بن حرب .

ونقله عنه ابن حجر في لسان الميزان ٢/٢٥ .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على ابن جريج في هذا الحديث :

١ ـ فرواه الفضل بن موسى ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن عبدالله بن السائب .

٢ ـ ورواه هشام بن يوسف ، والثوري، وعبدالرزاق ، عن ابن جريج ، عن عطاء، مرسلاً.

٣ ـ ورواه الثوري ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس .

والوجه الثاني أرجح هذه الأوجه ؛ حيث رواه ثلاثة من الثقات كذلك ، وفيهم من هو من أثبت الناس في ابن جريج ، كما تقدم .

في حين لم أقف على من تابع الفضل على الوجه الأول ، وهو ثقة ، فروايته شاذة .

....

أما الوجه الثالث فلا يثبت عن الثوري ؛ فقد تفرد به بشر بن عبدالوهاب الكوفي ، وهو متهم بالوضع ، كما تقدم .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو زرعة من ترجيحه للوجه الثاني .

وقد وافقه على هذا جمع من الأئمة :
قال أبو داود : هذا مرسل ، عن عطاء ، عن النبي ﷺ .
وقال النسائي ـ كما في تحفة الأشراف ٣٤٧/٤ ـ : هذا خطأ ، والصواب مرسل .
وقال ابن خزيمة : هذا حديث خراساني غريب غريب ، لا نعلم أحداً رواه غير الفضل بن موسى السيناني .
وقال ابن معين (تاريخ الدوري ٤٧٥/٢) : هذا خطأ ؛ إنما هو عن عطاء فقط ، وإنما يغلط فيه الفضل بن موسى السيناني ، يقول : عن عبدالله بن السائب .
وقال القاضي الجرجاني (ق ٥٩/ب) : والفضل بن موسى ثقة غير أنه غلط في إسناده ، فيما زعم الإمام أبو زكريا يحيى بن معين ، وغيره .

إلا أن ابن التركماني خالف من تقدموا وصحح رواية الفضل :

قال ابن التركماني في الجوهر النقي ٣٠١/٣ : الفضل بن موسى ثقة جليل ، روى له الجماعة ، وقال أبو نعيم : هو أثبت من ابن المبارك ، وقد ذكر ابن السائب ، فوجب أن تقبل زيادته ، والرواية المرسلة في سندها قبيصة ، عن سفيان ، وقبيصة وإن كان ثقة إلا أن ابن معين وابن حنبل وغيرهما ضعفوا روايته عن سفيان ، وعلى تقدير صحة هذه الرواية لا تعلل بها رواية الفضل ؛ لأنه زاد الإسناد وهو ثقة .
وتابعه الألباني في الإرواء ٩٧/٣ ، فقال بعد إيراده لقوله : وهذا كلام متين ونقد مبين .

....

قلت : وفي هذا الكلام نظر ؛ لأن ابن التركماني قد بنى كلامه على أنه لم يرد إلا من رواية قبيصة عن سفيان ، عن ابن جريج ، وقبيصة متكلم في سماعه من سفيان ، وهذا غير صحيح كما تقدم في التخريج ، حيث أن قبيصة قد توبع ، تابعه الفضل بن دكين ، ثم إن سفيان أيضاً لم ينفرد به عن ابن جريج ؛ فقد تابعه أيضاً هشام بن يوسف ، وعبدالرزاق ، فثبت بهذا خطأ ما ذهب إليه .

والخلاصة أنه لا يثبت هذا الحديث إلا من رواية ابن جريج ، عن عطاء ، مرسلاً .

والحديث إسناده صحيح مرسلاً ؛ وإن كان فيه ابن جريج لكنه صرح بالتحديث عند عبدالرزاق ، والله أعلم .

وللحديث شاهد ، ولكنه ضعيف :
فقد أخرجه الكتاني في مسلسل العيدين (ص٢١ ،٢٢) رقم ١ ،٢ ، - ومن طريقه أبو طاهر السلفي في الأحاديث العيدية المسلسلة (ق ١٣٨/ب) - ورواه القاضي الجرجاني في علة الحديث المسلسل في يوم العيدين (ق ٥٧/أ) ، والشحامي في تحفة عيد الفطر (ق ١٩٩/أ) والذهبي في ميزان الاعتدال ٣/٦٨٠ .

كلهم من طريق محمد بن عيسى العلاف قال في يوم عيد فطر أو أضحى بين الصلاة والخطبة : حدثنا محمد بن غالب في يوم عيد فطر أو أضحى ... ـ وساقه مسلسلاً ـ عن أبي معمر ، عن عبدالوارث ، عن محمد بن جحادة ، عن مصعب بن سعد ، عن سعد بن أبي وقاص قال : قال لنا النبي ﷺ في يوم عيد فطر أو أضحى بين الصلاة والخطبة :« كلكم قد أصاب خيراً فمن أراد أن يسمع الخطبة ، ومن أراد أن ينصرف فلينصرف » .

....

وقال الجرجاني : هذا حديث غريب عجيب من حديث أبي بكر محمد بن جحادة الأزدي عن أبي زرارة مصعب بن سعد ، عن أبيه أبي إسحاق سعد بن أبي وقاص الزهري القرشي مرفوعاً ، ولا يعرف حفاظ خراسان حديث سعد ، والمحفوظ بين أهل النقد حديث ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، الذي روى عنه سفيان الثوري ، اختلفوا فيه ، فبعضهم رفعه إلى النبي ﷺ ، وبعضهم وقفه على عطاء ، تفرد برفعه وكيع بن الجراح ، وتفرد عنه بشر بن عبدالوهاب الكوفي .

وقال الذهبي في ترجمة العلاف : حديث منكر ... وهذا إسناد لا يحتمل هذا الباطل .

وروي من طريق آخر عن سعد موقوفاً :

أخرجه المحاملي في صلاة العيدين (ق ١٣٧/ب) من طريقين عن أبي عوانة ، عن هلال ابن خباب ، قال : حدثتني أمي أنها شهدت سعد بن أبي وقاص في العيد بالكوفة صلى ثم خطب فقال : « من أحب أن يشهد الخطبة معنا فليشهدها ، ومن أحب أن ينصرف فلينصرف » .

قلت : إسناده ضعيف ؛ فيه خباب قال عنه ابن حبان في المجروحين ٨٧/٣ : كان ممن اختلط في آخر عمره فكان يحدث بالشيء على التوهم ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد .

وقال ابن حجر : صدوق تغير بأخرة (التقريب ٧٣٣٤) . وفيه أيضاً أم هلال هذه لم أقف عليها ، ولم أجد من ذكرها ، فهي مجهولة ، والله أعلم .

وخلاصة ما تقدم أن الحديث لم يثبت إلا من رواية ابن جريج ، عن عطاء مرسلاً ، وتقدم أنه صحيح مرسلاً ، ولم يثبت مرفوعاً ، والله أعلم .

٥١٤ ــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه محمد بن أبي بكر المقدَّمي ، عن الحارث بن وَجيه ، عن مالك بن دينار ، عن أنس بن مالك ، في قول الله عز وجل :﴿ تتجافى جنوبهم عن المضاجع ﴾[1] ، قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يُصلُّون بين المغرب والعشاء .

فقال أبو زرعة : هذا يروى : مالك بن دينار ، عن سالم .

رجال الإسناد :

* محمد بن أبي بكر بن علي بن عطاء المقدَّمي ، أبو عبدالله الثقفي (ت ٢٣٤ هـ) .
روى عن إسماعيل بن علية ، وحماد بن زيد ، وابن مهدي ، والقطان ، وغيرهم .
روى عنه البخاري ، ومسلم ، وأبو يعلى ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وغيرهم .
وثقه ابن معين ، وأبو زرعة ، وابن قانع .
وقال ابن معين في رواية : صدوق . وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، محله الصدق .
قال الذهبي ، وابن حجر : ثقة .
انظر تهذيب الكمال ٥٣٤/٢٤، الكاشف ١٦٠/٢، التهذيب ٧٩/٩، التقريب (٥٧٦١)

* الحارث بن وَجيه الراسبي ، أبو محمد البصري ، من الثامنة .
ضعيف ، متفق على تضعيفه .
انظر تهذيب الكمال ٣٠٤/٥ ، التهذيب ١٦٢/٢ ، التقريب (١٠٥٦)

* مالك بن دينارالسَّاميّ ، أبو يحيى البصري الزاهد (ت ١٣٥ تقريباً)
روى عن أنس بن مالك ، والحسن البصري ، وعطاء ، وعكرمة ، وغيرهم .
روى عنه الحارث بن وجيه ، وابن أبي عروبة ، وعاصم الأحول ، وغيرهم .

---

(١) سورة السجدة ، ١٦ .

....

قال النسـائي : ثقة . وقال ابن سعـد : ثقة قليل الحديث . وقـال الدارقطني : ثقة ، ولا يكاد يحدث إلا عن ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال الأزدي : يـعـرف ويـنـكـر .

قال ابن حجر : صدوق عابد .

قلت : الذي يظهر أنه ثقة ، أمـا قول الأزدي فلا يلتفت إليه ، لأنه كمـا قال الذهبي : جرح خلقاً بنفسه لم يسبقه أحد إلى التكلم فيهم ، وهو المتكلم فيه .(الميزان ١/٥٥)

والغريب من الحافظ ابن حجر اعتبـار قوله في إنزال مالك هذا عن درجة الثقة بناءً على قول الأزدي ، وهو القـائل فيه : لا عبـرة بقـول الأزدي لأنه هو ضـعيف ، فكـيف يعتـمـد في تضعيف الثقات . (هدي الساري ص ٤٠٥) .

انظر سؤالات البرقاني (٤٩٧) ، التهذيب ١٠/١٥ ، التقريب (٦٤٣٥) .

* أنس بن مالك الأنصاري ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٠٢ .

* سـالـم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب القرشي ، أبو عبدالله المدني (ت ١٠٦ هـ) .

ثقة ثبت عابد فاضل ، أحد الفقهاء السبعة ، كان يُشبَّـه بأبيه في الهدي والسمت .

انظر تهذيب الكمال ١٠/٤٥ ، السير ٤/٤٥٧، التهذيب ٣/٤٣٦، التقريب (٢١٧٦) .

تخريج الحديث :

روى مالك بن دينار هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه الحارث بن وجيه ، عن مالك بن دينار ، عن أنس .

٢ ـ وروي عن مالك بن دينار ، عن سالم بن عبدالله بن عمر .

الوجه الأول :

أخرجه ابن جرير في تفسيره ٢١ / ١٠٠ ، من طريق يزيد بن حيان .
والثعلبي في تفسيره (ج ٣ ق ٢٨٠/أ)، من طريق موسى بن محمد الحرشي .
وابن عدي في الكامل ٦١٢/٢ ، من طريق الصلت بن مسعود .
والشجري في أماليه ٢١٠/١ ، من طريق أبي أزهر بن جميل .
كلهم عن الحارث بن وجيه ، عن مالك بن دينار ، عن أنس ، نحوه .

وزاد السيوطي في الدر المنثور ٥٤٦/٦ نسبته إلى عبدالله بن أحمد في زوائد الزهد - ولم أجده في المطبوع منه -، وإلى ابن مردويه .
وقال ابن عدي ــ وساق له حديثاً آخر ــ : وهذان الحديثان بأسانيدهما عن مالك بن دينار لا يحدث بهما عنه غير الحارث بن وجيه ، وللحارث بن وجيه غير ما ذكرت من الروايات شيء يسير ، ولا أعلم له رواية إلا عن مالك بن دينار .

الوجه الثاني :

روي عن مالك بن دينار ، عن سالم بن عبدالله بن عمر :
ذكره أبو زرعة هنا ، ولم أقف على من أخرجه ، أو ذكره غيره .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على مالك بن دينار في هذا الحديث :
١ - فرواه الحارث بن وجيه ، عن مالك بن دينار ، عن أنس .
٢ - وروي عن مالك بن دينار ، عن سالم بن عبدالله بن عمر .

....

وتقدم أن الحارث بن وجيه ضعيف ، وقد نص ابن عدي على أنه انفرد بهذا الحديث عن مالك بن دينار . ويفهم من كلام أبي زرعة أنه قد أخطأ فيه .

وقد نص أبو زرعة على أن الصحيح هو الوجه الثاني ، وهو ما كان من رواية مالك بن دينار عن سالم بن عبدالله بن عمر ، لكنني لم أقف على من أخرج هذا الوجه أو ذكره .

وقد روي الحديث من طرق أخرى عن أنس ، كما سيأتي ، لكنها من غير طريق مالك بن دينار ، عن أنس .

وعلى هذا فلا أستطيع الجزم بصحة ما ذهب إليه أبو زرعة ؛ لأني لم أقف على من خالف الحارث بن وجيه ، ولم يذكره أبو زرعة ، حتى يتضح وجه خطئه من عدمه ، لاحتمال أن يكون من خالفه أضعف منه ، أما قول ابن عدي بانفراده ، فهذا لا يعني بالضرورة خطأه ، وخاصة أنه قد ورد عن أنس من طرق أخرى ، والله أعلم .

أما روايته عن أنس فقد روي عنه من طريق غير الطريق المتقدمة :

١ ـ فقد أخرجه أبو داود ٧٩/٢ ، كتاب الصلاة ، باب وقت قيام النبي ﷺ ، رقم ١٣٢١ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١٩/٣ ـ ، وابن جرير ٢١ / ١٠٠ . من طريق يزيد بن زريع .
وأبو داود ٧٩/٢ ، الموضع السابق ، رقم ١٣٢٢ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١٩/٣ ـ ، ورواه ابن جرير ٢١ / ١٠٠ ، من طريق ابن أبي عدي .
وأبو داود ٧٩/٢ ، الموضع السابق ، رقم ١٣٢٢ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١٩/٣ ـ ورواه ابن جرير ١٠٠/٢١ ، ١٩٦/٢٦ . من طريق يحيى بن سعيد .
والحاكم ٤٦٧/٢ ـ وعنه البيهقي في شعب الإيمان ١٣٣/٣ ، رقم ٣١١٠ ـ ، ورواه الآجري في فضل قيام الليل ، رقم٤٥ ، من طريق محمد بن عبدالله الأنصاري .

....

والبيهقي في الكبرى ١٩/٣ ، وفي الصغرى ٢٩٤/١ ، رقم ٨١١ ، من طريق عبدالوهاب ابن عطاء .

وابن أبي شيبة ١٩٧/٢، وابن جرير ١٠٠/٢١ . من طريق محمد بن بشر[1] .

وابن جرير ٢١ /١٠١،١٠٠ ، من طريق حفص بن غياث .

والثعلبي في تفسيره (٣/ق ٢٨٠/أ) ، من طريق المسيب .

كلهم عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن أنس ، نحوه[2] .

وزاد السيوطي في الدر المنثور ٥٤٦/٦ نسبته إلى ابن أبي حاتم ، وابن مردويه ، وابن المنذر ومحمد بن نصر ، وهو في مختصر قيام الليل (٧١) .

وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين . ووافقه الذهبي .

قلت : وإسناده ضعيف ؛ فيه قتادة وهو مدلس من الثالثة ، ولم يصرح بالتحديث ، أما سعيد ابن أبي عروبة وإن كان كثير التدليس ، وقد اختلط ، لكنه من روايته عن قتادة ، وهو من أثبت الناس فيه (انظر التقريب ٢٣٦٥) . إضافة إلى أنه من رواية يزيد بن زريع ، ويحيى ابن سعيد ، وعبدالوهاب بن عطاء ، وغيرهم عنه ، ممن روى عنه قبل اختلاطه (انظر الكواكب النيرات ١٩٠ ــ ٢١٢) . ولكن له طريقاً حسناً بمعناه سيأتي .

٢ ـ وأخرجه ابن جرير ١٠١/٢١ ، من طريق سفيان ، عن رجل ، عن أنس ، نحوه .

---

(١) وقع في المصنف لابن أبي شيبة : (ابن بشير) ، وهو خطأ .

(٢) كما رواه بعض هؤلاء وغيرهم في تفسير قوله تعالى : ﴿ كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون ﴾ ، قال أنس : يصلون بين المغرب والعشاء :

أخرجه الطبري ١٩٦/٢٦ ، وابن أبي الدنيا في التهجد (ق ١٧٨/ب) ، وغيرهم ، من طرقٍ عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن أنس ، نحوه .

....

٣ ـ وقد وروي تفسير آخر للآية عن أنس :

أ ـ فقد أخرجه الترمذي في سننه ٣٤٦/٥ ، كتاب التفسير ، سورة السجدة ، رقم ٣١٩٦ ، وفي العلل الكبير ٨٩١/٢ ، رقم ٣٩٥ .
وابن جرير الطبري في تفسيره ١٠١/٢١ .
كلاهما عن عبدالله بن أبي زياد ، عن عبدالعزيز الأويسي ، عن سليمان ابن بلال ، عن يحيى بن سعيد ، عن أنس ، إن هذه الآية : ﴿ تتجافى جنوبهم عن المضاجع ﴾ نزلت في انتظار هذه الصلاة التي تدعى العتمة .

وزاد السيوطي في الدر المنثور ٥٤٥/٦ نسبته إلى ابن أبي حاتم ، وابن مردويه ، ومحمد بن نصر ـ ولم أجده في المطبوع من كتاب تعظيم قدر الصلاة ، أو مختصر قيام الليل ـ .

وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه .
وقال في العلل : سألت محمداً عنه فعرفه من حديث عبدالعزيز .
وقال ابن كثير في تفسيره ٤٦٧/٣ : رواه ابن جرير بإسناد جيد .

قلت : إسناده حسن ؛ عبدالله بن الحكم بن أبي زياد صدوق (التقريب ٣٢٨٠) ، وبقية رجاله ثقات .
ولا منافاة بين هذا التفسير والتفسير السابق ؛ فانتظارهم لصلاة العشاء لا يعني أنهم لم يكونوا يصلون في هذا الوقت ، بل المتوقع منهم فعل ذلك ، والله أعلم .

....

ب ـ وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٢/٣٤٤ ، من طريق الحكم ، عن رجل ، عن أنس ، قال : نزلت ﴿ تتجافى جنوبهم عن المضاجع ﴾ في صلاة العشاء .
وذكره أبو حاتم كما في الجرح ٣/١٣١ .
وزاد السيوطي في الدر المنثور ٦/٥٤٥ نسبته إلى ابن مردويه .
قلت : إسناده ضعيف ؛ لجهالة الحكم ، والرجل المبهم ، (انظر الميزان ٢/٣٤٢) ، ثم إنه معارض بما ورد خلافه عن أنس ، والله أعلم .

وبمجموع الطرق المتقدمة فلعل الحديث يرتقي إلى الصحيح لغيره عن أنس ، والله أعلم .

٥١٥ ـــ وسألت أبي عن حديث رواه عَتيق بن يعقوب ، عن زكريا بن منظور ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ قال : « لو يعلم الناس ما في شهود العتمة ليلة الإربعاء لأتوها ولو حبواً » .

قال أبي : هذا حديث باطل ، وزكريا ضعيف الحديث .

رجال الإسناد :

* عَتيق بن يعقوب بن صُدَيق بن موسى بن عبدالله بن الزبير بن العوام المدني .

روى عن مالك ، وعبدالعزيز الدراوردي ، وزكريا بن منظور، والزبير بن حبيب، وغيرهم.

روى عنه أبو زرعة ، وإبراهيم الجوهري ، وعلي بن حرب الموصلي ، وأهل العراق .

قال الدارقطني : مديني ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال أبو زرعة : بلغني أن عتيق بن يعقوب الزبيري حفظ الموطأ في حياة مالك .

وذكره البخاري ، وابن أبي حاتم ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلا .

وأورده ابن حجر في اللسان ، وقال : ذكر ابن خلفون أن زكريا بن يحيى الساجي قال : إنه روى عن هشام بن عروة حديثاً منكراً ، وكان رواه عن هشام بواسطة ، لكن لما تفرد به نسب إليه .... وفي كتاب الرواة عن مالك من طريق عتيق هذا عن مالك ، عن أبي النظر مولى عمر بن عبيدالله ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ حديث :« السفر قطعة من العذاب » وقال : هذا وهم ، وإنما هو عن مالك ، عن سمي أبي صالح . وأخرجه الدارقطني في كتاب الرواة عن مالك من طريق الحسن بن جبير الصوري ، عن عتيق . وقال : تفرد به . انتهى .

قلت : الذي يظهر أنه ثقة ، ولا ينزله عن ذلك وهمه في حديث واحد ، والله أعلم .

انظر التاريخ الكبير ٩٨/٧ ، الجرح ٤٦/٧ ، الثقات ٥٢٧/٨ ، الكنى للحاكم ١٦٥/٢ ، الاكمال ١٠٩/٦ ، توضيح المشتبه ٤١٩/٥, ١٧٤/٦ ، لسان الميزان ١٢٩/٤ .

....

---

* زكريا بن منظور بن ثعلبة ، ويقال ابن يحيى بن منظور ، أبو يحيى المدني ، من الثامنة .
روى عن زيد بن أسلم ، وسلمة بن دينار ، وهشام بن عروة ، وغيرهم .
روى عنه عتيق بن يعقوب ، والحميدي ، وعبدالعزيز الأويسي ، وغيرهم .
ضعيف ، متفق على تضعيفه .
انظر تهذيب الكمال ٣٦٩/٩ ، التهذيب ٣٣٢/٣ ، التقريب (٢٠٢٦) .

* هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي (ت ١٤٥ هـ) .
روى عن أبيه ، وأبي الزبير ، والزهري ، وأبي سلمة بن عبدالرحمن ، وغيرهم .
روى عنه أيوب السختياني ، وحماد بن سلمة ، والثوري ، وابن عيينة ، وغيرهم .
ثقة إمام حجة ، وقد رماه بعضهم بالاختلاط ، ولم يثبت ذلك ، ورد الذهبي على من تكلم فيه بذلك بكلام ممتع فكفى وشفى . وقال ابن حجر : ثقة فقيه ربما دلس .
قلت : عده ابن حجر من الطبقة الأولى في المدلسين ، وتدليس أصحابها غير قادح .
انظر تهذيب الكمال ٢٣٢/٣٠ ، سير أعلام النبلاء ٣٤/٦ ، ميزان الاعتدال ٣٠١/٤) ، التهذيب ٥١/١١ ، تعريف أهل التقديس (٣٠) ، التقريب (٧٣٠٢) .

* عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي ، أبو عبدالله المدني (ت ٩٤ هـ) .
ثقة فقيه إمام ، متفق على توثيقة وإمامته .
انظر تهذيب الكمال ١١/٢٠ ، السير ٤٢١/٤ ، التقريب (٤٥٦١) .

* عائشة أم المؤمنين ـ رضي الله عنها ـ، تقدمت ترجمتها في المسألة رقم ٥١٢ .

....

تخريج الحديث :

أخرجه الطبراني في الأوسط ٤٤٨/١ ، رقم ٨٠٩ ، عن أحمد بن يحيى الحلواني ، عن عتيق بن يعقوب ، عن زكريا بن منظور ، به ، مثله .

وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا زكريا بن منظور ، تفرد به عتيق ابن يعقوب .
وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٤٠/٢ : رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه زكريا بن منظور ، وهو ضعيف .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن زكريا ضعيف ، وأنه قد انفرد بهذا الحديث ؛ حيث لم أجد من تابعه عليه لا في إسناده ، ولا متنه ، كما سيأتي .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من قوله عنه : هذا حديث باطل .

كما يتضح أن مراده هنا بالبطلان الضعف فقط ، وليس الكذب .
وقد وافقه على هذا الطبراني ، والهيثمي ، كما تقدم في التخريج .

والحديث من هذا الوجه إسناده ضعيف ، لما تقدم .
ولكن روي نحوه عن عائشة من طريق أخرى ، وليس في متنه تخصيص ذلك بليلة الإربعاء أو غيرها ، وإنما جاء فيه : « لو أن الناس يعلمون ما في صلاة العتمة ، وصلاة الصبح لأتوهما ولو حبواً » .

وقد رواه يحيى بن أبي كثير ، واختلف على الرواة دونه :

أولاً : ورواه أبان بن يزيد العطار ، واختلف عليه :

١ - فرواه مسلم بن إبراهيم ، عن أبان ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن محمد بن إبراهيم ، عن عيسى بن طلحة ، عن عائشة .
وتابع أبان على هذا الوجه : الأوزاعي في أحد وجهين عنه ، كما سيأتي .

٢ - ورواه أبو سلمة ، عن أبان ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن محمد بن إبراهيم ، عن يحنس مولى مصعب ، عن عائشة .
وتابع أبان على هذا الوجه : شيبان بن عبدالرحمن ، والأوزاعي ، كما سيأتي .

ثانياً : ورواه الوليد بن مسلم ، واختلف عليه :

١ - فرواه جماعة ، عن الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن يحيى ، عن محمد بن إبراهيم عن عيسى بن طلحة ، عن عائشة .
وتابع الأوزاعي على هذا الوجه : أبان ، كما تقدم .

٢ - ورواه يزيد بن عبدالله بن رزيق ، عن الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن يحيى ، عن محمد بن إبراهيم ، عن يحنس ، عن عائشة .
وتابع الأوزاعي على هذا الوجه : شيبان ، وأبان ، كما تقدم .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : ورواه أبان بن يزيد العطار ، واختلف عليه :

١ - فرواه مسلم بن إبراهيم ، عن أبان ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن محمد بن إبراهيم ، عن عيسى بن طلحة ، عن عائشة :
أخرجه النسائي في الكبرى ١/١٥٨ ، رقم ٣٨٧ ، عن عمرو بن علي ، عن مسلم بن إبراهيم ، به .
وذكره ابن أبي حاتم في العلل ١/١٦٩ ، من رواية مسلم ، به .

قلت : ومسلم بن إبراهيم : ثقة مأمون عمي بأخرة (التقريب ٦٦١٦) .
والراوي عنه هو عمرو بن علي الفلاس : ثقة حافظ (التقريب ٥٠٨١) .

وتابع أبان على هذا الوجه : الأوزاعي في الراجح عنه كما سيأتي .

٢ - ورواه أبو سلمة ، عن أبان ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن محمد بن إبراهيم ، عن يحنس مولى مصعب ، عن عائشة .
أخرجه ابن أبي حاتم في العلل ١/١٧٠ ، رقم ٤٨٥ ، عن أبي زرعة ، عن أبي سلمة ، عن أبان ، به .
وقال أبو زرعة : أشبه عندي : « عن يحنس »، وأخاف أن :« عيسى »، إنما صُحف فيه ، وأراد : « يحنس ». ثم قال عن رواية مسلم المتقدمة : أخاف أن يكون غلط . وقال عن رواية أبي سلمة : وهذا أصح من حديث مسلم .
قلت : وأبو سلمة ، هو موسى بن إسماعيل المِنْقَري : ثقة ثبت (التقريب ٦٩٤٣) .

وتوبع أبان على هذا الوجه ، تابعه شيبان بن عبدالرحمن :
أخرجه النسائي في الكبرى ١/١٥٨ ، رقم ٣٨٦ ، وأحمد ٦/٨٠ . من طريق الحسن بن موسى .
وابن أبي شيبة في المصنف ١/٣٣٢ ، عن عبيدالله بن موسى .
كلاهما عن شيبان ، عن يحيى بن أبي كثير ، به ، نحوه .

ولعل الوجهين محفوظان عن أبان ؛ حيث رواه عنه في كل منهما ثقة ، كما توبع عليه أيضاً في كلٍ منهما من ثقة .

ثانياً: ورواه الأوزاعي ، واختلف على الراوي عنه :

١ - فرواه جماعة ، عن الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن يحيى ، عن محمد بن إبراهيم ، عن عيسى بن طلحة ، عن عائشة .
أخرجه ابن ماجه ٢٦١/١ ، كتاب المساجد والجماعات ، باب صلاة العشاء والفجر في جماعة ، رقم ٧٩٦ ، عن عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي .
والخطيب في تاريخ بغداد ١٠١/٣ ، من طريق هشام بن عمار .
والسراج في الخامس من حديثه (ق ٧٩/أ) ، عن داود بن رشيد .
كلهم عن الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير ، به ، نحوه .

وتابع الأوزاعي على الوجه أبان بن يزيد ، كما تقدم .

قلت : وعبدالرحمن بن إبراهيم ، هو دُحيم : ثقة حافظ متقن (التقريب ٣٧٩٣) .
وهشام بن عمار : صدوق كبر فصار يتلقن ، فحديثه القديم أصح (التقريب ٧٣٠٣) .
وداود بن رُشيد : ثقة (التقريب ١٧٨٤) .

٢ - ورواه يزيد بن عبدالله بن رزيق ، عن الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن يحيى ، عن محمد بن إبراهيم ، عن يحنس ، عن عائشة .
أخرجه ابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال (١٢٦) ، رقم ٦٨ ، عن عبدالله بن سليمان ، عن يزيد بن عبدالله بن رزيق ، به .

وتابع الأوزاعي على هذا الوجه : شيبان ، وأبان ، كما تقدم .

قلت : ويزيد بن عبدالله بن رزيق ، ويقال : زريق ، الراجح أنه مجهول[1].

وعليه فلعل الوجه الأول أرجح عن الأوزاعي ؛ حيث رواه أكثر من ثقة كذلك ، في حين لم أجد من تابع راويه عن الوليد في الوجه الثاني ، والله أعلم .

وخلاصة ما تقدم من الاختلاف على يحيى بن كثير ما يلي :

١ - رواه أبان بن يزيد - في أحد وجهين راجحين عنه - والأوزاعي - في الراجح عنه - ، عن يحيى ، عن محمد بن إبراهيم ، عن عيسى بن طلحة ، عن عائشة .

٢ - ورواه أبان بن يزيد - في أحد وجهين راجحين عنه - ، وشيبان بن عبدالرحمن ، والأوزاعي - في وجه مرجوح عنه - ، عن يحيى ، عن محمد بن إبراهيم ، عن يحنس عن عائشة .

ولعل الوجهين محفوظان عن يحيى ؛ إذ رواه عنه في كل منهما ثقتان ، ورواه أحدهما على الوجهين معاً ، مما يدل على ثبوتهما عنده ، والله أعلم .

(١) وذلك أني لم أجد من وثقه ، سوى ابن حبان بذكره له في الثقات ، وقد روى عنه عدد من الرواة ، وقال ابن حجر : مقبول (التهذيب ١١/٣٤١ ، التقريب ٧٧٣٩) .
قلت : ولعل الراجح أنه مجهول ، وابن حبان مشهور بتوثيق المجاهيل ، والله أعلم .
والغريب من محقق كتاب الترغيب في فضائل الأعمال ، أنه قال عنه : صدوق حافظ ! ، ولا أدري ما مستنده في ذلك ؟ . ثم قال أيضاً : وقد تابعه في الرواية عن الوليد بن مسلم : عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي... كما في سنن ابن ماجة ؟! . قلت : بل الصواب أنه خالفه كما تقدم ، وفرق بين المخالفة والمتابعة ، والله أعلم .

....

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة في العلل ١٦٩/١ ، رقم ٤٨٥ ، عن رواية الأوزاعي في الوجه الأول ، فقال : قال أبي : رواه أبان وشيبان عن يحيى ، عن (محمد بن إبراهيم ، عن يحنس ، عن عائشة . والصحيح عندي ، والله أعلم)[1]: محمد بن إبراهيم ، عن عيسى ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ .
وقال أبو زرعة : أشبه عندي : « عن يحنس » ، وأخاف أن :« عيسى » إنما صُحف فيه ، وأراد : « يحنس » .
قلت لأبي زرعة : إن مسلم بن إبراهيم روى عن أبان ، عن يحيى ، عن محمد بن إبراهيم ، عن عيسى ؟.
قال : أخاف أن يكون غلط مسلم ؛ حدثنا أبو سلمة ، عن أبان ، عن يحيى ، عن محمد بن إبراهيم ، عن يحنس . وهذا أصح من حديث مسلم . انتهى .

قلت : وقد رجح كل منهما أحد الوجهين الراجحين ، وتقدم القول بإمكان رجحان الوجهين معاً ، والله أعلم .

وإسناده في كلا الوجهين صحيح ؛ فرجاله ثقات ، كما في تراجمهم من التقريب .

وله شواهد أخرى ، بعضها في الصحيحين ، وسيأتي أحدها ـــ وهو حديث أبي هريرة ـــ في المسألة رقم ٥٣٠ ، والله أعلم .

....

(١) ما بين القوسين ساقط من المطبوع ، واستدركته من النسخ الخطية . انظر نسخة أحمد الثالث (ق ٥٠/أ) .

٥١٦ ــ وسمعت أبا زرعة وحدثنا عن الربيع بن يحيى ، عن شعبة ، عن يحيى ابن سعيد ، عن عبدالرحمن الأعرج ، عن مالك بن بُحَينة ، أن رسول الله ﷺ قام في الركعتين ، فلما تشهد ، سجد سجدتي الوهم ، ثم سلَّم .

فقال أبو زرعة: إنما هو عبدالله بن مالك بن بُحَينة الأسدي ، حليف بني عبدالمطلب.

رجال الإسناد :

* الربيع بن يحيى بن مِقْسَم الأشناني ، أبو الفضل البصري (ت ٢٢٤ هـ) .

روى عن شعبة ، وحماد بن سلمة ، والثوري ، وقيس بن الربيع ، وغيرهم .

روى عنه البخاري ، وأبو داود ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، وغيرهم .

قال أبو حاتم : ثقة ثبت . وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال ابن قانع : ضعيف . وقال الدارقطني : ضعيف ليس بالقوي ، يخطيء كثيراً ؛ حدث عن الثوري ، عن ابن المنكدر ، عن جابر : جمع النبي ﷺ بين الصلاتين . وهذا حديث ليس لابن المنكدر فيه ناقة ولا جمل ، وهذا يُسْقِط مائة ألف حديث ، وقال أبو حاتم في العلل ١/١١٦ : هذا باطل عن الثوري .. والخطأ من الربيع .

قال ابن حجر : صدوق له أوهام . وقال الذهبي : صدوق ... فيه بعض اللين .

انظر تهذيب الكمال ٩/١٠٦ ، المغني ١/٣٣٣ ، التهذيب ٣/٢٥٢ ، التقريب (١٩٠٣).

* شعبة بن الحجاج بن الورد العَتَكي ، أبو بسطام الواسطي ، البصري (ت ١٦٠) .

قال ابن حجر : ثقة حافظ متقن ، كان الثوري يقول : هو أمير المؤمنين في الحديث ، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذب عن السنة ، وكان عابداً .

انظر تهذيب الكمال ١٢/٤٧٩، السير ٧/٢٠٢، التهذيب ٤/٢٣٨، التقريب (٢٧٩٠) .

* يحيى ، هو ابن سعيد بن قيس الأنصاري المدني ، أبو سعيد القاضي (ت ١٤٤ تقريباً).

ثقة ثبت حافظ فقيه . قال عنه الإمام أحمد : يحيى بن سعيد أثبت الناس .

انظر تهذيب الكمال ٣١/٣٤٦ ، السير ٥/٤٦٨ ، التهذيب ١١/٢١١ .

....

* عبدالرحمن بن هُرْمُز الأعرج ، أبو داود المدني ، مولى ربيعة بن الحارث (ت ١١٧)
متفق على توثيقه . قال ابن حجر : ثقة ثبت عالم .
انظر تهذيب الكمال ٤٦٧/١٧، السير ٦٩/٥، التهذيب ٢٩٠/٦ ، التقريب (٤٠٣٣) .

* مالك بن بُحَيْنَة ، قيل إنه صحابي ، والأكثر على أن الصحبة والرواية لولده عبدالله .
انظر تهذيب الكمال ١٢٤/٢٧، التهذيب ١١/١٠، الإصابة ٣٨/٩، التقريب (٦٤٢٧).

* عبدالله بن مالك بن القِشْب ، المعروف بابن بُحَيْنَة ، وهي أمه، حليف بني عبدالمطلب.
صحابي جليل أسلم قديماً ، وكان ناسكاً فاضلاً يصوم الدهر ، توفي سنة ست وخمسين .
انظر الاستيعاب ٩/٧ ، اسد الغابة ٢٥٠/٣ ، الإصابة ٢٠٤/٦ ، التهذيب ٣٨١/٥ .

تخريج الحديث :

روى يحيى بن سعيد هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

أولاً : رواه شعبة ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه الربيع بن يحيى ، عن شعبة ، عن يحيى ، عن الأعرج ، عن مالك بن بحينة .
وتابع شعبة على هذا الوجه : حماد بن سلمة ، وحماد بن زيد ـ في أحد الأوجه عنه ـ.

٢ ـ ورواه وهب بن جرير ، واختلف عليه :
أ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن وهب بن جرير ، عن شعبة ، عن يحيى بن سعيد ، عن الأعرج ، عن عبدالله بن بحينة .
وتوبع وهب على هذا الوجه ؛ تابعه ابن أبي عدي ، ومسلم بن إبراهيم .
كما توبع شعبة عليه ؛ تابعه عدد كبير من الثقات .
كما تابع يحيى عليه عدد كبير من الثقات .

ب ـ ورواه محمد بن يحيى الذهلي ، عن وهب ، عن شعبة ، عن يحيى بن سعيد ، عن الأعرج وابن حَبَّان ، عن ابن بحينة .

ج ـ ورواه محمود بن غَيْلان ، عن وهب ، عن شعبة ، عن عبدربه بن سعيد ، عن محمد ابن يحيى بن حبان ، عن مالك بن بحينة .

ثانياً : ورواه حماد بن زيد ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن حماد بن زيد ، عن يحيى بن سعيد ، عن الأعرج ، عن عبدالله بن مالك بن بحينة .
وتابع حماداً على هذا الوجه عدد كبير من الثقات .

٢ ـ ورواه محمد بن عبيد ، عن حماد ، عن يحيى ، عن الأعرج ، عن مالك بن بحينة .
وتابع حماداً على هذا الوجه : حماد بن سلمة ، وشعبة ـ في أحد الأوجه عنه ـ .

ثالثاً : ورواه الضحاك بن عثمان ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالعزيز بن أبي حازم ، عن الضحاك ، عن الأعرج ، عن ابن بحينة .

٢ ـ ورواه الفرات بن خالد ، عن الضحاك ، عن يحيى ، عن الأعرج ، عن ابن بحينة .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه الربيع بن يحيى ، عن شعبة ، عن يحيى بن سعيد ، عن الأعرج ، عن مالك بن بحينة :
أخرجه المصنف في هذه المسألة ، عن أبي زرعة ، عن الربيع بن يحيى ، به .

وتوبع شعبة على هذا الوجه ؛ تابعه حماد بن سلمة :
أخرجه الدارمي ٢٩١/١ ، رقم ١٥٠٨ ، عن محمد بن الفضل السدوسي (عارم) ، عن حماد بن سلمة ، عن يحيى ، به .
وتابعهما : حماد بن زيد ، وسيأتي في الاختلاف عليه .
ثلاثتهم ، عن يحيى ، عن الأعرج ، عن مالك بن بحينة .

قلت : والربيع بن يحيى : صدوق له أوهام ، كما تقدم في ترجمته .
وفي متابعة حماد بن سلمة : محمد بن الفضل ، وهو ثقة ، ولكنه قد تغير سنة ٢١٦ ، (الكواكب النيرات ٣٨٢) ، والإمام الدارمي توفي سنة ٢٥٥ ، فاحتمال أن يكون سماعه منه بعد التغير ليس بعيداً .
وأما متابعة حماد بن زيد ، فسيأتي أنها مرجوحة .

٢ ـ ورواه وهب بن جرير ، واختلف عليه :
أ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن وهب ، عن شعبة ، عن يحيى ، عن الأعرج ، عن عبدالله ابن بحينة :
أخرجه النسائي ٢٤٤/٢ ، في التطبيق ، باب ترك التشهد الأول ، رقم ١١٧٨ ، عن أبي داود سليمان بن سيف .
وابن بشران في السادس والعشرين من أماليه (ق ٣٠٨/ب) ـ وعنه أبو بكر النجاد في أماليه (ق ٥٠/ب) ـ (ومن طريقهما ابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٠/١١) .
وابن خرشيذ في المنتقى من حديث أبي القاسم عبدالله بن محمد الحامض (ق ٦ ٣/أ) .
كلهم عن وهب بن جرير ، به .

....

قلت : وسليمان بن سيف : ثقة حافظ (التقريب ٢٥٧١) .
وابن بشران : عبدالملك بن محمد : ثقة ثبت (سير النبلاء ١٧/٤٥٠) .
وأبو القاسم الحامض : ثقة (السير ١٥/٢٨٧) .

وتوبع وهب على هذا الوجه ؛ تابعه ابن أبي عدي ، ومسلم بن إبراهيم :
أخرجه ابن خزيمة ٢/١١٥ ، رقم ١٠٣١ . من طريق محمد بن أبي عدي .
وأبو موسى المديني في اللطائف (ق ٥٤/ب) ، من طريق مسلم بن إبراهيم .
كلاهما عن شعبة ، به .
قلت : وابن أبي عدي ، ومسلم بن إبراهيم : ثقتان (التقريب ٥٦٩٧ ، ٦٦١٦) .

كما توبع شعبة على هذا الوجه ؛ تابعه عدد كبير من الثقات :

أخرجه مالك في الموطأ ١/٩٦ ، رقم ٦٦ ، ومن طريق مالك أخرجه كل من :
البخاري (مع الفتح) ٣/١١١ ، كتاب السهو ، باب ما جاء في السهو إذا قام من ركعتي الفريضة ، رقم ١٢٢٥ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٢/٣٤٠ ـ ، ورواه البيهقي في الكبرى ٢/٣٤٤ ، والشافعي في مسنده ١/١٢٠ ، رقم ٣٥٤ ، وفي الأم ١/١١٩ ـ ومن طريقه البيهقي في المعرفة ٣/٢٧٤ ، رقم ٤٥٤١ ـ ، ورواه البغوي في شرح السنة ٣/٢٨٩ ، رقم ٧٥٧ ، وفي كتاب الأنوار في شمائل النبي المختار ٢/٤٤٠، رقم ٦١٣ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٤٣٨ ، والغافقي في مسند الموطأ (ص ٥٩٣) ، رقم ٧٩٩ ، وأبو موسى المديني في اللطائف في فنون المعارف (ق ٥٤/ب) .
كلهم من طريق مالك .
والنسائي ٣/٢٠ ، الموضع السابق ، رقم ١٢٢٣ . من طريق الليث .
والنسائي في الكبرى ١/٢٠٨ ، رقم ٥٩٩ . من طريق عبدالله بن المبارك .
والنسائي في الكبرى ١/٢٠٨ ، رقم ٦٠١ ، والخطيب في الموضح لأوهام الجمع ٢/١٨٢.
من طريق هشام بن عروة .

....

وابن أبي شيبة في المسند ٢/٣٤٠ ، رقم ٨٤٠[1] ـ وعنه ابن ماجه ١/٣٨١ ، الموضع السابق ، رقم ١٢٠٧ ـ ، ورواه ابن خزيمة ٢/١١٥، رقم ١٠٣١ ، وأبو عوانة ٢/١٩٤ ، والبيهقي في الكبرى ٢/٣٤٠ ، وابن الجارود في المنتقى (٩٢)، رقم ٢٤١ ، وابن المنذر في الأوسط ٣/٢٨٧ ، رقم ١٦٦٧ ، وأبو بكر النجاد في أماليه (ق ٥٠/ب) ـ وعنه ابن بشران في السادس والعشرين من أماليه (ق ٣٠٨/ب) ، (ومن طريقهما ابن عساكر في تاريخ دمشق ١١/٤٠) ـ، ورواه أبو موسى المديني في اللطائف (ق ٥٤/ب) . من طريق يزيد بن هارون .

وابن أبي شيبة في المسند ٢/٣٤٠ ، رقم ٨٤٠ ، وفي المصنف ٢/٣٥ ـ وعنه ابن ماجه ١/٣٨١ ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما جاء في من قام من اثنتين ساهياً ، رقم ١٢٠٦ ـ ، ورواه أحمد ٥/٣٤٥ . عن ابن فضيل .

وابن أبي شيبة في المسند ٢/٣٤٠ ، رقم ٨٤٠ ، وفي المصنف ٢/٣٥ ـ وعنه ابن ماجه ١/٣٨١ ، رقم ١٢٠٧ ـ . عن ابن نمير .

وابن ماجه ١/٣٨١ ، الموضع السابق ، رقم ١٢٠٧، من طريق أبي خالد الأحمر .

وابن خزيمة ٢/١١٤ ، رقم ١٠٢٩ ، والدارقطني ١/٣٧٧ ، والحميدي ٢/٤٠٢ ، رقم ٩٠٤ . من طريق سفيان بن عيينة .

وابن حبان ٦/٣٩٩ ، رقم ٢٦٧٩ ، من طريق عبدالوهاب الثقفي .

وأبو عوانة ٢/١٩٤ ، من طريق يحيى القطان ، وعمر السدوسي .

والبيهقي في الكبرى ٢/١٣٤ ، وأحمد ٥/٣٤٦ ، وأبو موسى المديني في اللطائف (ق ٥٤/ب) . من طريق سفيان الثوري .

---

(١) وقع في المطبوع من المسند :« يزيد بن مسروق » ، ولعله وهم أو تصحيف ؛ حيث أخرجه ابن ماجه عن ابن أبي شيبة فوقع عنده :« ابن هارون » ، وكذا ذكره المزي في التحفة ٦/٤٧٦ ، ولم أجد في الرواة عن يحيى ، ولا غيره من اسمه يزيد بن مسروق .

كما إن هذه الرواية في المسند ، دون المصنف ، وكذا رواها ابن ماجة عن ابن أبي شيبة فقال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، ثنا ابن نمير ، وابن فضيل ، ويزيد بن هارون . والذي في المصنف : حدثنا ابن نمير، وابن فضيل فقط دون يزيد فاحتمال سقوط اسم يزيد ليس بعيد ، وخاصة إذا علمنا أن النسخ المطبوعة من المصنف سيئة جداً ، والله أعلم .

وعبدالرزاق ٣٠١/٢ ، رقم ٣٤٥١ ـ ، ومن طريقه أبو موسى المديني في اللطائف (ق ٥٤/ب) ـ .
وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ١٥٧/٢ ، رقم ٨٧٩ ، والمحاملي في أماليه ، رواية ابن البيع (رقم ٦٩) ، ورقم (٨٤) ، وأبو بكر النجاد في أماليه (ق ٥٠/ب) ـ وعنه ابن بشران في السادس من أماليه (ق ٦٧/أ) ـ . من طريق سليمان بن بلال .
وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ١٥٨/٢ ، رقم ٨٨١ . من طريق محمد بن عجلان .
وأبو بكر النجاد في أماليه (ق ٥٠/ب) ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٠/١١ ـ . من طريق علي بن عاصم .
وتابعهم الضحاك بن عثمان ، وحماد بن زيد في الراجح عنهما ، كما سيأتي .

كلهم عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن الأعرج ، عن عبدالله بن بحينة .

كما تابع يحيى على هذا الوجه : الزهري ، وعدد كبير من الثقات[1]:
فقد أخرجه مالك في الموطأ ٩٦/١ ، رقم ٦٥ . ومن طريقه أخرجه كل من :
البخاري (مع الفتح) ١١١/٣ ، الموضع السابق ، رقم ١٢٢٤ـ ومن طريقه البغوي في شرح السنة ٢٩٠/٣ ، رقم ٧٥٨ ـ ، ورواه مسلم ٣٩٩/١ ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب السهو في الصلاة ، رقم ٥٧٠ ، وأبو داود ٦٢٥/١ ، كتاب الصلاة ، باب من قام من ثنتين ولم يتشهد ، رقم ١٠٣٤ ، والنسائي ١٩/٣ ، كتاب السهو ، ما يفعل من قام من اثنتين ناسياً ، رقم ١٢٢٢ ـ ومن طريقه ابن حزم في المحلى ١٧٢/٤ ، والغافقي في مسند الموطأ (ص ١٩١)، رقم ١٩٩ ـ، ورواه أبو نعيم في المستخرج ١٦٧/٢ ، رقم ١٢٥٠، وابن وهب في مسنده (ق ٤٩/أ) ـ ومن طريقه أبو عوانة ١٩٣/١، والبيهقي في الكبرى ٣٥٢/٢ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٣٨/١، وسحنون في المدونة ١٣٦/١ ، وابن زياد النيسابوري في الزيادات على كتاب المزني (ق ١٣١/أ) ـ،

(١) ذكر هذه المتابعات لا يؤثر كثيراً في الترجيح ، وليس من شرطي في البحث ، ولكن أوردتها من باب الفائدة .

....

ورواه الدارمي ٢٩١/١ ، رقم ١٥٠٧ ، والبيهقي في الكبرى ٣٣٣/٢ ، و ٣٤٠ ، و ٣٤٣/٢ ، وفي الصغرى ٣١٤/١ ، رقم ٨٨٠ ، وفي الخلافيات (٢/ق ٦٢/ب) ، وأحمد ٣٤٥/٥ ، والشافعي في مسنده ١٢٠/١ ، رقم ٣٥٥ ، وفي الأم ١١٩/١ ـ وعنه الربيع في اختلاف علي وعبدالله بن مسعود (الملحق بكتاب الأم) ١٩٤/٨ ـ ومن طريقهما البيهقي في الكبرى ٣٣٣/٢ ، وفي تخريج أحاديث الأم (ق ٢٢٠/ب، ٢٢٤/أ) وابن زياد النيسابوري في الزيادات على كتاب المزني (ق ١٣١/أ) ـ ، ورواه بدر الدين الفارقي في الأربعين الموافقات (ق ١١/ب) ، وأبو اليمن الكندي في عوالي مالك (ق ٩٥/أ) ـ وعنه ابن البخاري في مشيخته (٣١٦) ـ .
كلهم من طريق مالك .

والبخاري (مع الفتح) ١١٩/٣، في السهو ، باب من يكبر في سجدتي السهو، رقم ١٢٣٠ ، ومسلم ٣٩٩/١ ، الموضع السابق ، رقم ٥٧٠ ، والترمذي ٢٣٥/٢ ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في سجدتي السهو قبل التسليم ، رقم ٣٩١ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ٤٣٦/١ ، رقم ٦٠١ ، وابن الأثير في أسد الغابة ٢٥٠/٣ ـ ، ورواه ابن وهب في مسنده (ق ٤٩/أ) ـ ومن طريقه النسائي ٣٤/٣ ، كتاب السهو ، باب التكبير في سجدتي السهو ، رقم ١٢٦١ ، وأبو عوانة ١٩٣/٢، والبيهقي في الكبرى ٣٥٢/٢ ، وسحنون في المدونة ١٣٦/١ ـ ، ورواه ابن حبان ٢٦٤/٥ ، رقم ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤١، وفي ٣٩٨/٦ ، رقم ٢٦٧٨ ، وأبو نعيم في المستخرج ١٦٧/٢ ، رقم ١٢٥١ ، وابن البخاري في مشيخته (٣١٥ ، ٣١٦) ـ وعنه المزي في تهذيب الكمال ٥٠٩/١٥ ـ ، ورواه المزي من طريق أخرى ، وأبو العباس السراج في الأول من حديثه (ق ١٠/ب)، والآجري في الفوائد المنتخبة عن أبي شعيب الحراني (ق ١٠٢/ب) ، والقاضي النهشلي في أمالي أبي بكر الخبازي وغيره (ق ٣٩/ب) .
كلهم من طريق الليث .

....

والبخاري (مع الفتح) ٣٦١/٢ ، كتاب الأذان ، باب من لم ير التشهد الأول واجباً ، رقم ٨٢٩ ، وأبو داود ٦٢٦/١ ، الموضع السابق ، رقم ١٠٣٥ـ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ٢٠٩/١٠ ـ ، ورواه أبو نعيم الحداد في الجامع بين الصحيحين (ق ١٣٤)، وأبو عوانة ١٩٤/٢ ، والبيهقي في الكبرى ١٣٤/٢ ، والطبراني في مسند الشاميين ٢٤٣/٤، رقم ٣١٩١ ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ١٥٦/٢، رقم ٨٧٨ . من طريق شعيب ابن أبي حمزة .

والبخاري (مع الفتح) ٥٥٨/١١ ، كتاب الأيمان والنذور ، باب إذا حنث ناسياً في الأيمان رقم ٦٦٧٠ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٣٨/١ . من طريق ابن أبي ذئب .

وابن وهب في مسنده (ق ٤٩/أ) ـ ومن طريقه النسائي ٣٤/٣ ، الموضع السابق ، رقم ١٢٦١ (ومن طريق النسائي ابن عبدالبر في التمهيد ٢٠٩/١٠) ، وأبو عوانة ١٩٣/٢ ، والبيهقي في الكبرى ٣٥٢/٢ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٣٨/١ ، وابن زياد النيسابوري في الزيادات على كتاب المزني (ق ١٣١/أ) ـ . عن يونس بن يزيد .

وابن وهب في مسنده (ق ٤٩/أ) ـ ومن طريقه النسائي ٣٤/٣ ، الموضع السابق ، رقم ١٢٦١ (ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد٢٠٩/١٠) ، وأبو عوانة ١٩٣/٢ ، وابن حبان ٣٩٨/٦ ، رقم ٢٦٧٧ ، والبيهقي في الكبرى ٣٥٢/٢ ، وسحنون في المدونة ١٣٦/١ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٣٨/١ ـ . عن عمرو بن الحارث .

وابن أبي شيبة في المسند ٣٣٩/٢ ، رقم ٨٣٨ ، وفي المصنف ٣٠/٢ ـ وعنه ابن ماجه ٣٨١/١ ، الموضع السابق ، رقم ١٢٠٦ ـ، ورواه ابن خزيمة ١١٤/٢ ، رقم ١٠٢٩ ـ ومن طريقه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٣٨/١ ـ، ورواه الطوسي في مختصر الأحكام ٣٢١/٢ ، رقم ٣٦٨ ، والحميدي ٤٠٢/٢ ، رقم ٩٠٣ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٤/٣٦ . من طريق سفيان بن عيينة .

وعبدالرزاق ٣٠١/٢ ، رقم ٣٤٤٩ ـ ومن طريقه أبو عوانة ١٩٤/٢ ، والبيهقي في الكبرى ٣٣٤/٢ ، وابن المنذر في الأوسط ٣٠٩/٣ ، رقم ١٦٩٧ ـ . عن معمر .

وأحمد ٣٤٦/٥ . من طريق أبي أويس : عبدالله بن عبدالله بن أويس .

....

وعبدالرزاق ٣٠١/٢ ، رقم ٣٤٥٠ ـ وعنه أحمد ٣٤٥/٥ ـ . عن ابن جريج .
وابن عبدالبر في التمهيد ٢٠٩/١٠ ، من طريق الأوزاعي .
وابن وهب في مسنده (ق ٤٩/أ) . عن ابن سمعان : عبدالله بن زياد .
والطبراني في الأوسط ٤٧١/٢، رقم ١٨١٤، والمحاملي في أماليه (رواية ابن البِّيع) ، رقم ٨٣ ، وأبو الحسين المحاملي في حديث أبي عمرو الزاهد (١٠٦/أ) ـ ومن طريقه ابن البخاري في مشيخته (٣١٥) ـ ، ورواه ابن قانع في فوائده (ق ٧٩/ب) . من طريق أيوب بن موسى .
والطبراني في مسند الشاميين ٦٨/١، رقم ٨١ ، والحاكم في معرفة علوم الحديث (١٦٣) من طريق إبراهيم بن أبي عبلة .
وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ق ٣٦/ب) ، من طريق محمد بن إسحاق .
والحاكم في معرفة علوم الحديث (١٦٣) ، من طريق عمرو بن قيس ، والزبيدي .
وتابعهم : عبدالعزيز بن أبي سلمة ، وعبدالحميد بن جعفر ، ويونس : ذكر ذلك أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢ ق ٣٦/ب) .
كل هؤلاء عن الزهري .

وأخرجه البخاري (مع الفتح) ٣٦٢/٢، كتاب الأذان ، باب التشهد في الأولى ، رقم ٨٣٠ ، وأبو عوانة ١٩٤/٢ ، وابن حبان ٣٩٦/٦ ، رقم ٢٦٧٦ و وأبو العباس الأصم في فوائده (ق ٥٢/ب) .كلهم من طريق بكر بن مضر ، عن جعفر بن ربيعة .
والطبراني في الأوسط ٣٠٨/٢ ، رقم ١٥٣٦ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٣٨/١ وابن قانع في معجم الصحابة ٧٩/٢ ، رقم ٥١٨ ، من طريق يحيى ابن أبي كثير .
والقطيعي في فوائده المعروفة بـ (جزء الألف دينار) (ص ١٩٤) رقم ١٢٦ ـ وعنه أبو سعيد النقاش في فوائد العراقيين[1] (٨٤) رقم ٧٢ ـ ، ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٤/٣٦ . من طريق سعيد بن سلمة ، عن صالح بن كيسان .
والطبراني في الأوسط ٣٥٨/٢ ، رقم ٢٦٢١ ، من طريق عبدالله بن ذكوان .

---

(١). وقع في فوائد العراقيين تصحيف عجيب وسقط ، يبين حال كثير من التحقيقات التجارية اليوم .

....

وتابع من تقدم أيضاً : أبو الزناد ، وابن لهيعة ، وعبدالله بن عياش .كما في معرفة الصحابة لأبي نعيم (٢/ق ٣٦/ب) .
والزهري ، ومن تابعه ، كلهم عن الأعرج عن عبدالله بن مالك بن بحينة ، نحوه .

ب ـ ورواه محمد بن يحيى الذهلي ، عن وهب ، عن شعبة ، عن يحيى بن سعيد ، عن الأعرج وابن حَبَّان ، عن ابن بحينة :
أخرجه ابن حبان ٣٩٩/٦ ، الموضع السابق ، رقم ٢٦٨٠ ، عن محمد بن عبدالرحمن الدغولي ، عن محمد بن يحيى الذهلي ، عن وهب بن جرير ، به .

وقد أورده ابن حبان رداً على من زعم أن الأعرج تفرد بهذه السنة .

قلت : والدَّغولي : إمام حافظ مجوِّد (السيَّر ٥٥٧/١٤) .
والذهلي : ثقة حافظ (التقريب ٦٣٨٧) .

ج ـ ورواه محمود بن غَيْلان ، عن وهب ، عن شعبة ، عن عبدربه بن سعيد ، عن محمد ابن يحيى بن حبان ، عن مالك بن بحينة :
أخرجه النسائي في الكبرى ٢٠٨/١ ، رقم ٥٩٦ ، عن محمود بن غيلان ، به .
وقال النسائي : هذا خطأ ، والصواب عبدالله بن مالك بن بحينة .

قلت : ومحمود بن غَيْلان العَدَوي : ثقة (التقريب ٦٥١٦) .

....

ولعل الوجه الأول أرجح هذه الأوجه عن وهب ؛ حيث رواه ثلاثة من الثقات كذلك ، كما تابع ابن وهب عليه ثقتان ، كما تابع شعبة عليه عدد كبير من الثقات ، في حين لم أجد من تابع الذهلي في الوجه الثاني ، ولا ابن غيلان في الوجه الثالث ، والله أعلم .

....

وخلاصة ما تقدم من الاختلاف على شعبة ما يلي :

١ - رواه الربيع بن يحيى ، عن شعبة ، عن يحيى ، عن الأعرج ، عن مالك بن بحينة .
وتابع شعبة على هذا الوجه : حماد بن سلمة ، وحماد بن زيد .

٢ - ورواه وهب بن جرير - في الراجح عنه - ، وابن أبي عدي ، ومسلم بن إبراهيم ، عن شعبة ، عن يحيى ، عن الأعرج ، عن عبدالله بن بحينة .
وتابع شعبة على هذا الوجه عدد كبير من الثقات .

٣ - ورواه وهب أيضاً - في وجه مرجوح عنه - ، عن شعبة ، عن يحيى بن سعيد ، عن الأعرج وابن حَبَّان عن ابن بحينة .

٤ - ورواه وهب أيضاً - في وجه مرجوح عنه - ، عن شعبة ، عن عبدربه بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن مالك بن بحينة .

والوجه الثاني أرجح هذه الأوجه عن شعبة ، حيث رواه ثلاثة من الثقات كذلك ، كما تابع شعبة عليه عدد كبير من الثقات .
في حين لم أجد من تابع الربيع بن يحيى - وهو صدوق له أوهام - على الوجه الأول .
وأما متابعة حماد بن سلمة لشعبة على هذا الوجه ففي ثبوتها عنه نظر ، كما تقدم ، وأما متابعة حماد بن زيد فسيأتي أنها مرجوحة عنه .
وأما بقية الأوجه عن شعبة ، فتقدم أنها مرجوحة عن وهب ، والله أعلم .

ثانياً : ورواه حماد بن زيد ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن حماد بن زيد ، عن يحيى بن سعيد ، عن الأعرج ، عن عبدالله بن مالك بن بحينة :

أخرجه مسلم ٣٩٩/١ ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب السهو في الصلاة ، رقم ٥٧٠ ، والبيهقي في الكبرى ٣٤٤/٢ ، وأبو موسى المديني في اللطائف (ق ٥٤/ب) .
من طريق أبي الربيع الزهراني .
والنسائي ٢٤٤/٢ ، في التطبيق ، باب ترك التشهد الأول ، رقم ١١٧٧ . من طريق يحيى ابن حبيب بن عربي البصري .
وأبو نعيم في المستخرج على مسلم ١٦٧/٢ ، رقم ١٢٥٢، من طريق محمد بن أبي بكر .
وأبو بكر النجاد في أماليه (ق ٥٠/ب) ــ وعنه ابن بشران في أماليه (ص ١٦٥)، رقم ٣٧٩ ، من طريق سليمان بن حرب .
كلهم عن حماد بن زيد ، عن يحيى ، به .

قلت : وأبو الربيع الزهراني ، ويحيى بن حبيب ، ومحمد بن أبي بكر المقدمي ، وسليمان ابن حرب ،كلهم ثقات (التقريب ٢٥٥٦ ، ٧٥٢٦ ، ٥٧٦١ ، ٢٥٤٥) .

٢ ـ ورواه محمد بن عبيد ، عن حماد ، عن يحيى ، عن الأعرج ، عن مالك بن بحينة :

أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ق ١٨٠/ب) من طريق الحسن بن سفيان ، عن محمد بن عبيد بن حِسَاب ، به .

قلت : ومحمد بن عُبيد بن حِسَاب : ثقة (التقريب ٦١١٥) .

ولعل الوجه الأول أرجح ؛ حيث رواه أربعة من الثقات كذلك ، وأخرجه مسلم أيضاً ، إضافة إلى أنه قد تابع حماداً عليه عدد من الثقات ، كما تقدم .
في حين لم أقف على من تابع محمد بن عبيد على الوجه الثاني ، والله أعلم .

....

ثالثاً : ورواه الضحاك بن عثمان ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالعزيز بن أبي حازم ، عن الضحاك بن عثمان ، عن الأعرج ، عن ابن بحينة :
أخرجه ابن خزيمة ١١٥/٢ ، رقم ١٠٣٠ ، والحاكم ٣٢٢/١ ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ١٥٧/٢ ، رقم ٨٨٠ .
كلهم من طريق عبدالعزيز بن أبي حازم ، عن الضحاك بن عثمان ، به .

قلت : وابن أبي حازم : صدوق (التقريب ٤٠٨٨) .

٢ ـ ورواه الفرات بن خالد ، عن الضحاك بن عثمان ، عن يحيى بن سعيد ، عن الأعرج ، عن ابن بحينة :
أخرجه الطبراني في الأوسط ٢٣٧/٨ ، رقم ٧٤٨٢ ، عن محمد بن شعيب ، عن الحسين ابن عيسى ، عن الفرات بن خالد ، به .
وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن الضحاك إلا الفرات بن خالد .

قلت : والفرات بن خالد ثقة (التقريب ٥٣٧٩) .

ولعل الوجه الثاني أرجح ؛ حيث رواه ثقة كذلك ، كما تابعه عليه عدد من الثقات ، في حين لم أجد من تابع ابن أبي حازم على الوجه الأول وهو صدوق كما تقدم ، إضافة إلى أن الضحاك إنما يعرف بالرواية عن يحيى بن سعيد ، دون الأعرج (تهذيب الكمال ٢٧٢/١٣) ، والله أعلم .

....

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على يحيى بن سعيد في هذا الحديث ، وعلى بعض الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ - رواه شعبة ، وحماد بن زيد - في وجه مرجوح عنهما - ، وحماد بن سلمة ، عن يحيى ، عن الأعرج ، عن مالك بن بحينة .

٢ - ورواه شعبة ، وحماد بن زيد - في الراجح عنهما - ، وتابعهما عدد كبير من الثقات ، كلهم عن يحيى بن سعيد ، عن الأعرج ، عن عبدالله بن مالك بحينة .
كما تابع يحيى عليه عدد كبير من الثقات .

٣ - ورواه شعبة - في وجه مرجوح عنه - ، عن يحيى بن سعيد ، عن الأعرج وابن حَبَّان عن ابن بحينة .

والوجه الثاني أرجح هذه الأوجه ؛ حيث رواه عدد كبير جداً من الثقات كذلك ، كما توبع عليه يحيى من عدد كبير من الثقات أيضاً .
أما الوجه الأول فتقدم أنه وجه مرجوح عن شعبة ، وحماد بن زيد ، أما متابعة حماد بن سلمة لهما ، فتقدم أيضاً أن في ثبوتها عنه نظر .
والوجه الثالث أيضاً تقدم أنه وجه مرجوح عن شعبة .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو زرعة ، حيث روى الوجه الأول ، ثم قال : إنما هو عبدالله بن مالك بن بحينة .
وكأنه بذكره لاسم ابن بحينة فقط ، وعدم ذكره لمن رواه عنه كذلك ، كأنه بهذا أراد الخروج من الاختلافات الكثيرة المتقدمة ، وذكره للصواب منها كلها ، والله أعلم .
ولهذا نظائر ستأتي ، كما تقدم بيانه في دراسة الكتاب .

والحديث من وجهه الراجح صحيح ، وقد أخرجه البخاري ومسلم ، وغيرهما كما تقدم في التخريج ، والله أعلم .

٥١٧ ــ وسمعت أبي ذكر حديثاً حدثني به عن حَيْوَة بن شُريح الحمصي ، عن بقية ، عن شعبة ، عن أبي بشر : جعفر بن إياس ، قال : قال لي عُبيد بن عُمير : لو رأيتُ عناقاً[(١)] تَبعُر[(٢)] في المسجد . قال شعبة : كأنه لا يرى به بأساً . قال أبي : هذا خطأ ؛ إنما هو عن أبي بشر ، عن يوسف بن مَاهِك .

رجال الإسناد :

* حَيْوَة بن شُريح بن يزيد الحضرمي ، أبو العباس الحمصي (ت ٢٢٤ هـ).
ثقة ، متفق على توثيقه .
تهذيب الكمال ٤٨٤/٧، الكاشف ٣٦٠/١، التهذيب ٧٠/٣، التقريب (١٦٠١).

* بَقيّة بن الوليد بن صائد بن كعب ، أبو يُحْمِد الكَلاعي (ت ١٩٧ هـ) .
روى عن شعبة ، وابن المبارك ، ومالك ، والأوزاعي ، وابن جريج ، وغيرهم .
روى عنه ابن راهويه ، وحماد بن زيد ، وحماد بن سلمة ، وحيوة الحمصي ، وغيرهم .
وثقه جماعة فيما حدث به عن الثقات ، وصرح بتحديثه عنهم .
قال النسائي : إذا قال : حدثنا وأخبرنا ، فهو ثقة . وإذا قال : عن فلان ، فلا يؤخذ عنه ؛ لأنه لا يدري عمن أخذه .
وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به .
قال ابن حجر : صدوق كثير التدليس عن الضعفاء . وعدَّه في الطبقة الرابعة من المدلسين .
المجروحين ٢٠٠/١، تهذيب الكمال ١٩٢/٤، التهذيب ٤٧٣/١، التقريب (٧٣٤) .

* شعبة بن الحجاج ، ثقة حافظ متقن ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٦ .

* جعفر بن إياس بن أبي وحشية ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٥ .

---

(١) العناق : الأنثى من ولد المعز . (الصحاح ١٥٣٤/٤ ، مادة : عنق) .
(٢) البَعْرُ : رجيع ذات الخف والظلف ، واحدته : بعرة . (القاموس المحيط ٤٤٩ ، مادة بعر) .

....

---

* عُبيد بن عمير بن قتادة الليثي ، أبو عاصم المكي ، مات قبل ابن عمر .
ثقة ، متفق على توثيقه . قال ابن حجر : مجمع على ثقته .
انظر تهذيب الكمال ١٩/٢٢٣ ، التهذيب ٧/٧١ ، التقريب (٤٣٨٥) .

* يوسف بن مَاهَك بن بُهْزاد الفارسي المكي (ت ١٠٦ هـ) .
ثقة متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٣٢/٤٥١ ، التهذيب ١١/٤٢١ ، التقريب (٧٨٧٨) .

تخريج الحديث :

أخرجه المصنف في هذه المسألة عن أبيه ، عن حيوة بن شريح ، به .
ولم أقف على من أخرجه ، أو أشار إليه غير المصنف هنا .

النظر في المسألة :

لا أستطيع الجزم بصحة ما ذهب إليه أبو حاتم لعدم وقوفي على من أخرج هذا الأثر .

إلا أنه مما يؤيد ما ذهب إليه أني لم أجد من صرح بأن جعفر بن أبي وحشية قد سمع من عبيد بن عمير ، في حين إنه قد سمع من يوسف بن ماهك ، كما تقدم في ترجمتهما .

ولعل الخطأ في هذا من بقية ؛ لكونه أدنى رجال الإسناد مرتبة ، والله أعلم .

وإسناد الأثر ضعيف ؛ فيه بقية وهو كثير التدليس عن الضعفاء ، وتدليسه قادح في اتصال السند ، ولم يصرح هنا بالتحديث عن شعبة ، فيكون السند منقطعاً ، والله أعلم .

٥١٨ ــ وسمعت أبي وذكر حديثاً حدثنا به عن حَيْوَة بن شُريح ، عن بقية ، عن الزُبَيْدي ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ كان[1] يسلم تسليمتين.

فقال أبي : هذا حديث منكر .

رجال الإسناد :

* حيوة بن شريح الحمصي ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٧ .

* بقية بن الوليد ، صدوق يدلس عن الضعفاء ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٧ .

* الزُّبَيْدي : محمد بن الوليد بن عامر ، أبو الهذيل الحمصي القاضي (ت ٢٤٧) .
قال ابن حجر : ثقة ثبت من كبار أصحاب الزهري .
انظر تهذيب الكمال ٥٨٦/٢٦ ، السير ٢٨١/٦، التهذيب٥٠٢/٩ ، التقريب (٦٣٧٢).

* الزهري : محمد بن شهاب ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* سالم بن عبدالله بن عمر ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في لمسألة رقم ٥١٤ .

* عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي ، أبو عبدالرحمن ، (ت ٧٣ هـ) .
صحابي جليل ، ولد بعد المبعث بيسير ، واستُصغِرَ يوم أحد ، وهو ابن أربع عشرة ، وكان من المكثرين من الصحابة ، وكان من أشد الناس اتباعاً للأثر .
انظر الاستيعاب ٣٠٨/٦ ، اسد الغابة ٣٢٧/٣ ، السير ٢٠٣/٣ ، الإصابة ١٦٧/٦ .

---

(١) « كان » ساقطة من المطبوع ، ومثبتة في جميع النسخ .

....

تخريج الحديث :

روى بقية بن الوليد هذا الحديث ، واختلف عليه في إسناده ومتنه :

١ ـ فرواه حَيْوَة ، عن بقية ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ كان يسلم تسليمتين .

٢ ـ ورواه يزيد بن عبدربه ، وسليمان بن سلمة ، عن بقية ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ سلم بتسليمة .

٣ ـ ورواه سليمان بن سلمة ، عن بقية ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن أنس ، أن النبي ﷺ سلم تسليمة واحدة .

الوجه الأول :

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط ٣٤٥/٤ ، رقم ٣٥٩٣ ، وفي مسند الشاميين ٤١/٣ ، رقم ١٧٦٦ ، عن خَيْر بن عَرَفة .
والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٦٨/١ ، عن أبي بكر بن أبي داود .
كلاهما عن حيوة بن شريح ، عن بقية ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ كان يسلم تسليمتين .

وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا الزبيدي .

قلت : وخَيْر بن عَرَفة المصري : محدِّث صدوق (السيَّر ٤١٣/١٣) .
وابن أبي داود ، قال ابن حجر : الإمام الحافظ الثقة (لسان الميزان ٢٩٢/٣) .

الوجه الثاني :

أخرجه ابن عدي في الكامل ٥١٠/٢ ، وابن الأعرابي في المعجم ٨٧١/٢ ، رقم ١٨١٧ من طريق يزيد بن عبدربه .

ابن عدي في الكامل ٥١٠/٢ ، من طريق سليمان بن سلمة .

كلاهما عن بقية ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ سلم بتسليمة .

وقال ابن عدي : وهذا الحديث عند بقية بإسنادين ؛ عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن سالم عن أبيه . وعن الزهري ، عن أنس ... وجميعاً لا يرويه عن الزبيدي[1] غير بقية .

قلت : ويزيد بن عبدربه : ثقة (التقريب ٧٧٤٥) .

وسليمان بن سلمة : ضعيف جداً (الميزان ٢٠٩/٢) .

الوجه الثالث :

أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ٨/٣ ، رقم ١٦٩٦ ، عن إبراهيم بن محمد بن عرق ، عن سليمان بن سلمة الخبائري ، عن بقية ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ سلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه .

قلت : وسليمان بن سلمة : ضعيف جداً كما تقدم .

---

(١) وقع في المطبوع من الكامل ، وفي مخطوطة أحمد الثالث (ق ١٨٥/ب): « لا يروياه عن الزبيدي » والتصويب من نسخة الظاهرية (ق ٤٥/أ) ، وذخيرة الحفاظ ٧٤٨/٢ .
كما وقع اسم الزبيدي في ذخيرة الحفاظ مصحفاً إلى :« الزبيري »، في كلا الموضعين .

....

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على بقية في إسناد هذا الحديث ومتنه :

١ ـ فرواه حيوة ، عن بقية ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ يسلم تسليمتين .

٢ ـ ورواه يزيد بن عبدربه ، وسليمان بن سلمة ، عن بقية ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ سلم بتسليمة .

٣ ـ ورواه سليمان بن سلمة ، عن بقية ، عن الزبيدي ، عن الزهري ، عن أنس ، أن النبي ﷺ سلم تسليمة واحدة .

ولعل الوجهين الأول والثاني محفوظان عن بقية ؛ حيث رواه في كل منهما ثقة ، وهما حيوة ، ويزيد . وأما متابعة سليمان ليزيد في الوجه الثاني فلا يعتد بها ؛ لأنه ضعيف جداً .
وأما الوجه الثالث ، فهو مرجوح عن بقية ؛ لأنه أيضاً من رواية سليمان بن سلمة .
ولعل الحمل في هذا الاختلاف على بقية ، وهو كما تقدم صدوق كثير التدليس عن الضعفاء ، وقد تفرد بروايته عن الزهري ، كما تقدم .

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن الوجه الأول ، فقال : هذا حديث منكر .

قلت : يعني بهذا الإسناد ، لا مطلقاً ، حيث سيأتي أن متن الحديث صحيح .

والحديث من وجهيه الراجحين إسناده ضعيف ؛ لحال بقية .

....

ولكن روي من طريق أخرى عن ابن عمر ، وقد وقع فيها اختلاف أيضاً :

فرواه عمرو بن يحيى المازني ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

أولاً : رواه ابن جريج ، ومحمد بن فليح ، عن عمرو بن يحيى ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عمه واسع بن حبان ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ كان يسلم تسليمتين .
وتابعهما الدراوردي ـ في أحد وجهين عنه ـ، كما سيأتي .

ثانياً : ورواه الدراوردي ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه قتيبة ، وأبو سلمة الخزاعي ، عن الدراوردي ، عن عمرو بن يحيى المازني ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عمه واسع بن حبان ، عن ابن عمر ، نحوه .

٢ ـ ورواه الشافعي ، عن الدراوردي ، عن عمرو بن يحيى ، عن محمد بن يحيى ، عن عمه واسع بن حبان ، قال مرة : عن ابن عمر ، ومرة : عن عبدالله بن زيد .

وفيما يلي تفصيل ذلك :

أولاً : رواه ابن جريج ، ومحمد بن فليح ، عن عمرو بن يحيى ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عمه : واسع بن حبان ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ كان يسلم تسليمتين :
أخرجه النسائي ٦٢/٣ ، كتاب االسهو ، كيف السلام على اليمين ، رقم ١٣٢٠ ، وابن خزيمة ٢٨٩/١ ، رقم ٥٧٦ ، والبيهقي في الكبرى ١٧٨/٢. من طريق حجاج بن محمد.
وابن خزيمة ٢٨٩/١ ، رقم ٥٧٦ ، وأحمد ١٥٢/٢ ، وأبو يعلى في مسنده ـ كما في نتائج الأفكار ٢٢٤/٢ ، ومن طريقه ابن حجر في النتائج ـ ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٦٨/١ . من طريق روح بن عبادة .

والشافعي في مسنده ١/٩٩ ، رقم ٢٨٥ ، وفي الأم ١/١٢٢ ـ ومن طريقه البيهقي في المعرفة ٣/٩٤ ، رقم ٣٨٤٤ ، وفي تخريج أحاديث الأم (ق ١٨٢/أ) ـ عن مسلم بن خالد ، وعبدالمجيد .
كلهم عن ابن جريج ، أخبرني عمرو بن يحيى المازني ، به ، نحوه .

وتوبع ابن جريج ؛ تابعه محمد بن فليح :
أخرجه ابن حجر في نتائج الأفكار ٢/٢٢٤ ، ٢٢٥ ، من طريق يحيى بن محمد بن صاعد عن محمد بن يعقوب الزبيري ، عن محمد بن فليح ، عن عمرو بن يحيى ، به .

كما تابعهما الدراوردي في الراجح عنه ، كما سيأتي .

ثانياً : ورواه الدراوردي ، واختلف عليه :
١ ـ فرواه قتيبة بن سعيد ، وأبو سلمة الخزاعي ، عن الدراوردي ، عن عمرو بن يحيى المازني ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عمه واسع بن حبان ، عن ابن عمر :
أخرجه النسائي ٣/٦٣ ، كتاب االسهو ، كيف السلام على الشمال ، رقم ١٣٢١ ، والسراج في مسنده (١١ ق ١٤٠/أ) ، وفي الرابع من حديثه (ق ٦٩/ب) .
كلاهما عن قتيبة .
وأحمد ٢/٧١ ، ٧٢ . عن أبي سلمة الخزاعي .
وقتيبة ، وأبو سلمة ، كلاهما عن الدراوردي[1] ، به ، نحوه .

وتابع الدراوردي على هذا الوجه : ابن جريج ، ومحمد بن فليح ، كما تقدم .

---

(١) ونقل المزي في التحفة ٦/٢٥٧ ، عن النسائي قوله : هذا حديث منكر ، والدراوردي ليس بالقوي .
قلت : ولم أقف على هذا القول في سنن النسائي الصغرى أو الكبرى ، ولم أر ما يؤيد هذا القول ؛ حيث توبع الدراوردي عليه ، كما تقدم ، والله أعلم .

٢ ـ ورواه الشافعي ، عن الدراوردي ، عن عمرو بن يحيى ، عن محمد بن يحيى ، عن عمه واسع بن حبان ، قال مرة : عن ابن عمر ، ومرة : عن عبدالله بن زيد :

أخرجه الشافعي في مسنده ٩٩/١ ، رقم ٢٨٦ ، وفي الأم ١٢٢/١ ـ ومن طريقه البيهقي في المعرفة ٩٥/٣ ، رقم ٣٨٤٦ ، وفي تخريج أحاديث الأم (ق ١٨٢/أ) ـ ، عن الدراوردي ، به .

وقال البيهقي : أقام إسناده حجاج بن محمد وجماعة ، وقصر به بعضهم عن ابن جريج ، واختلف فيه عبدالعزيز بن محمد الدراوردي على عمرو بن يحيى ، ومن أقامه حجة فلا يضره خلاف من خالفه ، والله أعلم .

قلت : ولعل الوجهين محفوظان عن الدراوردي ، إذ الرواة عنه في كليهما ثقات ، ولعل الحمل في هذا الاختلاف على الدراودي نفسه ، حيث تقدم أنه متكلم فيه .
ولكن الوجه الأول أرجح عن عمرو ؛ حيث توبع عليه الدراوردي ، في حين لم يتابع على الوجه الثاني ، والله أعلم .

ومما تقدم فالراجح عن عمرو بن يحيى ، هو ما رواه ابن جريج ، ومحمد بن فليح ، والدراوردي ـ مرة ـ ، عنه ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عمه : واسع بن حبان ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ كان يسلم تسليمتين .

وإسناده من هذا الوجه الراجح صحيح ؛ فعمرو بن يحيى ، ومحمد بن يحيى : ثقتان ، وواسع : صحابي ، أو ثقة . (التقريب ٥١٣٨ ، ٦٣٨١ ، ٧٣٨٠) . والله أعلم .
كما إن له شواهد صحيحة عن عدد من الصحابة ، وبعضها عند مسلم في صحيحه .
انظر صحيح مسلم ٤٠٩/١ . رقم ٥٨١ ، ٥٨٢ ، السنن الكبرى للبيهقي ١٧٦/٢ ، الإحسان ٣٢٩/٥ ، شرح معاني الآثار ٢٦٦/١ ، وغيرها .

٥١٩ ــ وسمعت أبي وذكر حديثاً حدثنا به عن حَيْوَة ، عن بقية ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال : « من أدرك مع الإمام ركعة فقد أدرك الجمعة » .

قال أبي : هذا حديث منكر .

رجال الإسناد :

* حيوة بن شريح الحمصي ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٧ .

* بقية بن الوليد ، صدوق يدلس عن الضعفاء ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٧ .

* يونس بن يزيد بن أبي النِّجَاد ، أبو يزيد الأيلي ، مولى آل أبي سفيان (ت ١٥٩).
روى عن الزهري ، والقاسم بن محمد ، وهشام بن عروة ، ونافع ، وغيرهم .
روى عنه بقية بن الوليد ، وابن المبارك ، وابن وهب ، والأوزاعي ، ووكيع ، وغيرهم .
قال العجلي ، وابن معين ، وأحمد ، والنسائي : ثقة .
وقال ابن معين : أثبت الناس في الزهري مالك ومعمر ويونس ... . وقال ابن المبارك : ما رأيت أحداً أروى للزهري من معمر، إلا ما كان من يونس ؛ فإنه كتب الكتب على الوجه. وبنحوه قال الإمام أحمد . وقال أحمد أيضاً : سمعت أحاديث يونس عن الزهري فوجدت الحديث الواحد ربما سمعه مراراً ، وكان الزهري إذا قدم أيلة نزل عليه . وقال يعقوب بن شيبة : صالح الحديث عالم بحديث الزهري .
وقال ابن المديني : أثبت الناس في الزهري : سفيان بن عيينة ، وزياد بن سعد ، ثم مالك ، ومعمر ، ويونس من كتابه . وقال ابن المبارك ، وابن مهدي : كتابه عن الزهري صحيح .
وقال أبو زرعة : لا بأس به . وقال ابن خراش : صدوق .

....

وقال أحمد : في حديث يونس بن يزيد منكرات عن الزهري . وقال أيضاً : يونس كثير الخطأ عن الزهري . وقال وكيع : لقيت يونس بن يزيد وذاكرته بأحاديث الزهري المعروفة وجهدت أن يقيم لي حديثاً فما أقامه . وقال أيضاً : رأيت يونس وكان سيىء الحفظ .
وقال البرذعي : قلت (يعني لأبي زرعة) : يونس بن يزيد الأيلي عن غير الزهري ؟ قال لي : ليس بالحافظ . وقال : كان صاحب كتاب ، فإذا أخذ من حفظه لم يكن عنده شيء .
وقال ابن سعد : كان حلو الحديث كثيره ، وليس بحجة ؛ ربما جاء بالشيء المنكر .
قال ابن حجر : ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً ، وفي غير الزهري خطأ .
وقال في الهدي : وثقه الجمهور مطلقاً ، وإنما ضعفوا بعض روايته حيث يخالف أقرانه أو يحدث من حفظه ، فإذا حدث من كتابه فهو حجة .
قلت : وهذا القول أولى بالصواب ، والله أعلم .
انظر الجرح ٢٤٧/٩ ، الضعفاء لأبي زرعة ٦٨٤/٢ ، تهذيب الكمال ٥٥١/٣٢ ، التهذيب ٤٥٠/١١ ، هدي الساري (٤٧٨) ، التقريب (٧٩١٩).

* الزهري : محمد بن شهاب ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* سالم بن عبدالله بن عمر ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٤ .

* عبدالله بن عمر بن الخطاب ، صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٨ .

....

تخريج الحديث :

روى يونس بن يزيد هذا الحديث ، واختلف عليه في إسناده ومتنه :

١ ـ فرواه بقية ، عن يونس ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال : « من أدرك ركعة من الجمعة ... » .

٢ ـ ورواه سليمان بن بلال ، عن يونس ، عن الزهري ، عن سالم ، أن رسول الله ﷺ قال : « من أدرك ركعة من صلاة من الصلوات فقد أدركها إلا أن يقضي ما فاته » .

٣ ـ ورواه جمع من الحفاظ ، عن يونس ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً « من أدرك من الصلاة ركعة ... » .

٤ ـ ورواه عمر بن حبيب ، عن يونس ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً « من أدرك من الجمعة ركعة ... » .

الوجه الأول :

أخرجه البيهقي في الخلافيات (٢/ق ٩١/أ) ، من طريق حيوة بن شريح .
والنسائي ٢٧٤/١ ، كتاب المواقيت ، باب من أدرك ركعة من الصلاة ، رقم ٥٥٧ . عن موسى بن سليمان بن إسماعيل بن القاسم .
والنسائي في الكبرى ٤٨١/١ ، رقم ١٥٤٠. وابن ماجه ٣٥٦/١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء فيمن أدرك من الجمعة ركعة ، رقم ١١٢٣ . والدارقطني في السنن ١٢/٢ ، رقم ١٢ ، وفي العلل ٢٢٣/٩ ، وابن عدي في الكامل ٥٠٨/٢، والذهبي في السير ١٩٥/١٤، وفي تذكرة الحفاظ ٧١٨/٢ . من طريق عمرو بن عثمان الحمصي .
والدارقطني في السنن ١٢/٢، رقم ١٢، وفي العلل ٢٢٣/٩. من طريق محمد بن مصفى.

كلهم عن بقية ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، نحوه .

الوجه الثاني :

أخرجه النسائي ١/٢٧٥ ، الموضع السابق ، رقم ٥٥٨ ، عن محمد بن إسماعيل الترمذي ، عن أيوب بن سليمان ، عن أبي بكر بن أبي أويس ، عن سليمان بن بلال ، عن يونس ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، أن رسول الله ﷺ قال : « من أدرك ركعة من صلاة من الصلوات فقد أدركها إلا أن يقضي ما فاته » .

الوجه الثالث :

أخرجه مسلم ١/٤٢٤ ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب من أدرك ركعة من الصلاة ...، رقم ١٦٢ ، وأبو نعيم في المستخرج ٢/٢٠٤ ، رقم ١٣٥٠ ، والحاكم في تاريخ نيسابور (كما في السير ١٥/٤٦٨) ـ وعنه البيهقي في الكبرى ٣/٢٠٢ ، وفي المعرفة ٤/٣٥٨ ، رقم ٦٤٤٨ ـ ومن طريق البيهقي ابن العديم في بغية الطلب ٦/٢٧١٥ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ١٤/٢٧٩ ـ ، . كلهم من طريق ابن وهب .

ومسلم ١/٤٢٤ ، الموضع السابق ، وأبو نعيم في المستخرج ٢/٢٠٤ ، رقم ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، والبيهقي في الكبرى ٣/٢٠٢ ، وأبو يعلى في مسنده ١٠/٣٨٩ ، رقم ٥٩٨٨ ـ ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد ٣/٣٩ ـ ، ورواه السراج في مسنده (ق ٦٥/أ) . من طريق ابن المبارك .

وأبو عوانة ٢/٨٠ ، والسراج في مسنده (ق ٦٦/أ) ، من طريق عثمان بن عمر .

والسراج في مسنده (ق ٦٦٥/أ) ، من طريق عبدالله بن رجاء .

وتابعهم الليث بن سعد ـ كما في علل الدارقطني ٩/٢١٦ ـ .

كلهم عن يونس ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « من أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة » .

وتوبع يونس على هذا الوجه ، تابعه جمع من الحفاظ منهم مالك ، وابن عيينة ، والأوزاعي ومعمر ، وغيرهم ، وقد أخرجه من طريقهم البخاري ومسلم ، كما توبع الزهري عليه ، إلا أنه قد وقع اختلاف عن كل واحد منهم ، مما يطول جداً استقصاءه هنا .
(انظر لذلك علل الدارقطني ٢١٣/٩ ـ ٢٢٥ ، إرواء الغليل ٨٤/٣ ـ ٩٠) .
ورواه أيضاً ياسين بن معاذ ، عن الزهري ، واختلف عليه ، وسيأتي برقم ٥٨٦ .

الوجه الرابع :

ورواه عمر بن حبيب ، عن يونس ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً : « من أدرك من الجمعة ركعة ... » .
ذكره الدارقطني في العلل ٢١٦/٩ ، ولم أقف على من أخرجه .

وقال الدارقطني : ووهم في ذلك ، والصواب :« من أدرك من الصلاة » .

قلت : وعمر بن حبيب ضعيف (التقريب ٤٨٧٤) فلا يعتد بمخالفته ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على يونس بن يزيد في إسناد هذا الحديث ومتنه :

١ ـ فرواه بقية ، عن يونس ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، مرفوعاً : « من أدرك ركعة من الجمعة ... » .

٢ ـ ورواه سليمان بن بلال ، عن يونس ، عن الزهري ، عن سالم ، مرسلاً : « من أدرك ركعة من صلاة من الصلوات فقد أدركها إلا أن يقضي ما فاته » .

٣ ـ ورواه جمع من الحفاظ ، عن يونس ، عن الزهري ، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً « من أدرك من الصلاة ركعة ... » .
وتابع يونس على هذا الوجه عدد كبير من الثقات .

٤ - ورواه عمر بن حبيب ، عن يونس ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً « من أدرك من الجمعة ركعة ... » .

وأرجح هذه الأوجه هو الوجه الثالث ؛ حيث رواه عدد كبير من الثقات كذلك ، كما توبع يونس عليه من عدد من الثقات أيضاً .
وأما الوجه الأول ، فمن رواية بقية ، وتقدم أنه كثير التدليس عن الضعفاء .
والوجه الثاني من رواية سليمان بن بلال ، وهو ثقة ، ولكن لم أجد من تابعه عليه ، وقد خولف فيه من عدد من الثقات .
والوجه الرابع من رواية عمر بن حبيب ، وهو ضعيف ، كما تقدم .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من تخطئته لرواية بقية ، إلا أنه لم يوضح وجه الخطأ ، وكيف هو ، والصواب فيه ، وقد بينه بأكثر مما هنا في موضع آخر :
فقال في المسألة رقم ٤٩١ : ... هذا خطأ المتن والإسناد ؛ إنما هو الزهري ، عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ « من أدرك من صلاة ركعة فقد أدركها » وأما قوله « من صلاة الجمعة » فليس هذا في الحديث ، فوهم في كليهما .
وسيأتي أيضاً في المسألة رقم ٦٠٧ .
وقد وافقه بعض الأئمة على ذلك ، ومنهم ابن خزيمة في صحيحه ١٧٣/٣ ، والدارقطني في العلل ٢١٦/٩ وابن عدي في الكامل ٥٠٨/٢ ، وغيرهم .

والحديث من وجهه الراجح صحيح ، وقد أخرجه مسلم كما تقدم ، والله أعلم .

٥٢٠ ـــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه أبو كُرَيب ، عن مصعب بن المِقْدام ، عن زائدة ، عن عمرو بن يحيى الأنصاري ، عن محمد بن يحيى[1] بن حَبَّان ، عن عمرو بن سُليم ، عن خَلْدَّة الأنصاري ، عن أبي قتادة ، عن النبيﷺ أنه قال : « إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين » .

قال أبو زرعة : هكذا قال : عمرو بن سليم ، عن خلدة . وإنما هو : عمرو بن سليم بن خلدة ، عن أبي قتادة ، عن النبي ﷺ .

رجال الإسناد :

* محمد بن العلاء بن كُرَيْب الهمْداني ، أبو كُريب الكوفي (ت ٢٤٨ هـ) .
روى عن ابن عيينة ، وابن المبارك ، وابن نمير ، ومصعب بن المقدام ، وغيرهم .
روى عنه الجماعة ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، وابن خزيمة ، والروياني ، وغيرهم .
قال النسائي ، ومسلمة بن قاسم : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال ابن نمير : ما بالعراق أكثر حديثاً من أبي كريب ، ولا أعرف بحديث بلدنا منه .
وقال إبراهيم بن أبي طالب : لم أر بعد أحمد بن حنبل أحفظ من أبي كريب .
وقال أبو حاتم : صدوق . وقال النسائي في موضع : لا بأس به .
قال ابن حجر : ثقة حافظ .
تهذيب الكمال ٢٦/٢٤٣ ، السير ١١/٣٩٤ ، التهذيب ٩/٣٨٦ ، التقريب (٦٢٠٤) .

* مصعب بن المِقْدام الخَثْعَمي مولاهم ، أبو عبدالله الكوفي (ت ٢٠٣ هـ) .
روى عن الثوري ، وابن جريج ، وزائدة بن قدامة ، وأبي حنيفة ، وغيرهم .
روى عنه أبو كريب ، وابن نمير ، وعبد بن حميد ، وإسحاق بن راهوية ، وغيرهم .
قال ابن معين ، والدارقطني : ثقة . وذكره ابن حبان ، والعجلي في الثقات .
وقال ابن معين أيضاً : ما أرى به بأساً . وقال أبو داود : لا بأس به . وقال أبو حاتم : صالح .

(١) وقع في نسخة دار الكتب : « عمرو بن يحيى بن حبان » ، والتصويب من بقية النسخ .

وقال أحمد : كان رجلاً صالحاً ، رأيت له كتاباً فإذا هو كثير الخطأ ، ثم نظرت في حديثه فإذا أحاديثه متقاربة عن الثوري .
وقال ابن المديني ، والساجي : ضعيف .
قال ابن حجر : صدوق له أوهام .
انظر تهذيب الكمال ٤٣/٢٨ ، التهذيب ١٦٥/١٠ ، التقريب (٦٦٩٦) .

* زائدة بن قدامة الثقفي ، أبو الصلت الكوفي (ت ١٦٠ تقريباً) .
متفق على توثيقه . قال ابن حجر : ثقة ثبت صاحب سنة .
تهذيب الكمال ٢٧٣/٩ ، السير ٣٧٥/٧ ، التهذيب ٣٠٦/٣ ، التقريب (١٩٨٢) .

* عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني ، الأنصاري (ت بعد ١٣٠ هـ) .
روى ربيعة بن عبدالرحمن ، والأعرج ، ومحمد بن يحيى بن حبان ، وغيرهم .
روى عنه الثوري ، وابن عيينة ، وشعبة ، ومالك ، والحمادان ، ويحيى بن سعيد ، وغيرهم.
قال أبو حاتم ، والنسائي ، والترمذي ، وابن نمير ، والعجلي ، وابن سعد : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن معين : ثقة ، إلا أنه اختلف عنه في حديثين : « الأرض كلها مسجد » ، و « كان يسلم عن يمينه » .
وقال ابن معين في ــ رواية ــ : صالح . وفي أخرى : صويلح ، وليس بالقوي .
وقال ابن معين أيضاً : ضعيف الحديث .
وقال ابن عدي : قد روى عنه الأئمة ، وهم : أيوب ، وعبيدالله ، والثوري ، وشعبة ، ومالك ، وابن عيينة ، وغيرهم ، وهو لا بأس برواية هؤلاء الأئمة عنه .
قال ابن حجر : ثقة .
قلت : وهو الصواب إن شاء الله ، أما قول ابن معين فقد تعددت أقواله فيه ، ثم إنه معارض بقول الأكثرين ــ وفيهم من هو متشدد ــ على توثيقه ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ٢٩٥/٢٢ ، التهذيب ١١٨/٨ ، التقريب (٥١٣٩) .

....

---

* محمد بن يحيى بن حَبّـان ، بفتح المهملة وتشديد الموحدة ، الأنصاري (ت ١٢١) .
ثـقـة ، مـتـفـق على توثـيـقـه .
تهذيب الكمال ٢٦/٦٠٥ ، السير ٥/١٨٦، التهذيب ٩/٥٠٧ ، التقريب (٦٣٨١).

* عمرو بن سُليم بن خَـلْدة بن مَخْـلَد الزُّرَقي ، الأنصاري ، المدني (ت ١٠٤ هـ) .
روى عن أبي قتادة ، وابن عمر ، وأبي سعيد ، وابن الزبير ، وسعيد بن المسيب ، وغيرهم .
روى عنه الزهري ، ومحمد بن يحيى ، وأبو بكر بن محمد بن حزم ، وغيرهم .
قال النسـائي ، والعجلي : ثقة . وقـال ابن سعد : ثقـة قليل الحديث . وذكره ابن حـبان في الثقات .
وقال الذهبي في الميزان : ثقة من ثقات التابعين ومشاهيرهم ، ما علمت فيه شيئاً يشينه ، وقد قال ابن خراش : ثقة في حديثه اختلاط .
وقال ابن حجر في الهدي : ابن خراش مذكور بالرفض والبدعة ، فلا يلتفت إليه .
وقال في التقريب : ثـقـة من كبار التابعين .
الميزان ٣/٢٦٣ ، التهذيب ٨/٤٤ ، هدي الساري (٤٥٣) ، التقريب (٥٠٤٤) .

* أبو قتادة الأنصاري : الحارث ، ويقال : عمرو ، أو: النعمان بن رِبْعي السَّلَمي ، المدني.
صحابي جليل ، شهد أحداً ، وما بعدها ، كان فارس رسول الله ﷺ (ت ٥٤ هـ) .
انظر الاستيعاب ١٢/٨٨ ، اسد الغابة ٥/٢٧٤ ، الإصابة ١١/٣٠٢ .

....

تخريج الحديث :

روى زائدة بن قدامة هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

أولاً : رواه مصعب بن المقدام ، عن زائدة ، عن عمرو بن يحيى ، عن محمد بن يحيى ابن حبان ، عن عمرو بن سليم ، عن خلدة الأنصاري ، عن أبي قتادة .

ثانياً : ورواه معاوية بن عمرو ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أكثر من ثقة ، عن معاوية ، عن زائدة ، عن عمرو بن يحيى ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عمرو بن سليم بن خلدة ، عن أبي قتادة .

وتابع معاوية على هذا الوجه : حسين بن علي الجعفي .

كما تابع زائدة على هذا الوجه : إسماعيل بن زكريا .

كما توبع عمرو بن يحيى عليه ؛ تابعه عمر بن صهبان .

٢ ـ ورواه الصغاني ، عن معاوية بن عمرو ، ويحيى بن أبي بكير ، عن زائدة ، عن عمرو ابن يحيى ، عن عمرو بن سليم ، عن أبي قتادة .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه مصعب بن المقدام ، عن زائدة ، عن عن عمرو بن يحيى ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عمرو بن سليم ، عن خلدة الأنصاري ، عن أبي قتادة :

ذكره المصنف في هذه المسألة ، من رواية أبي كريب ، عن مصعب ، به .

ولم أقف على من أخرجه ، أو أشار إليه .

....

ثانياً : ورواه معاوية بن عمرو ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أكثر من ثقة ، عن معاوية ، عن زائدة ، عن عمرو بن يحيى ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عمرو بن سليم بن خلدة ، عن أبي قتادة :

أخرجه أبو عوانة ١/٤١٥ ، و٢/٢٧٢ ، عن محمد بن شاذان الجوهري .

وأحمد في مسنده ٥/٣١١ .

والطبراني في الأوسط ٦/٣٦ ، رقم ٥٠٧٢ ، عن محمد بن النضر الأزدي .

كلهم عن معاوية بن عمرو ، به .

قلت : ومحمد بن شاذان : ثقة (التقريب ٥٩٥٠) ، وأحمد بن حنبل : ثقة إمام حافظ .

ومحمد بن النضر ، هو محمد بن أحمد بن النضر ، وهو ثقة (تاريخ بغداد ١/٣٦٤) .

وتابع معاوية على هذا الوجه : حسين بن علي الجعفي :

أخرجه مسلم ١/٤٩٥ ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب استحباب تحية المسجد ركعتين ... ، رقم ٧١٤ ، وأبو نعيم في المستخرج ٢/٣٠٩ ، رقم ١٦٠٩ ، وابن خزيمة ٣/١٦٤ ، رقم ١٨٢٩ ، والبيهقي في الكبرى ٣/١٩٤ .

كلهم من طريق حسين بن علي الجعفي ، عن عمرو بن يحيى ، به .

كما توبع زائدة ؛ تابعه إسماعيل بن زكريا :

أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٤/٤٠٤ ، رقم ٥٧١٦ ، عن أبي أمية ، عن خالد بن يزيد ، عن إسماعيل بن زكريا ، عن عمرو بن يحيى ، به .

كما توبع عمرو بن يحيى :

أخرجه الطبراني في الكبير ٣/٢٤١ ، رقم ٣٢٨١ ، من طريق سعيد بن أبي هلال ، عن عمر بن صهبان ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عمرو ، به ، نحوه .

....

٢ ـ ورواه الصغاني ، عن معاوية بن عمرو ، ويحيى بن أبي بكير ، عن زائدة ، عن عمرو ابن يحيى ، عن عمرو بن سليم ، عن أبي قتادة :
أخرجه أبو عوانة ١/٤١٥ ، و٢/٢٧٢ ، حدثنا الصغاني ، حدثنا يحيى بن أبي بكير ، ومعاوية بن عمرو ، عن زائدة ، به .
قلت : والصَّغاني : محمد بن إسحاق : ثقة ثبت (التقريب ٥٧٢١) .

ولعل الوجه الأول أرجح عن معاوية ، حيث رواه ثلاثة من الثقات كذلك ، كما توبع عليه معاوية من ثقة ، في حين لم أجد من تابع الصغاني على الوجه الثاني ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على زائدة بن قدامة ، وعلى أحد الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ ـ رواه مصعب بن المقدام ، عن زائدة ، عن عن عمرو بن يحيى ، عن محمد بن يحيى ابن حبان ، عن عمرو بن سليم ، عن خلدة الأنصاري ، عن أبي قتادة .

٢ ـ ورواه معاوية بن عمرو ـ في الراجح عنه ـ ، وحسين الجعفي ، عن زائدة ، عن عمرو ابن يحيى ، عن محمد بن يحيى ، عن عمرو بن سليم بن خلدة ، عن أبي قتادة .
وتوبع زائدة على هذا الوجه ؛ تابعه إسماعيل بن زكريا .
كما توبع عمرو بن يحيى عليه ؛ تابعه عمر بن صهبان .

٣ ـ ورواه معاوية بن عمرو ـ في وجه مرجوح عنه ـ ، ويحيى بن أبي بكير ، عن زائدة ، عن عمرو بن يحيى ، عن عمرو بن سليم بن خلدة ، عن أبي قتادة .

ولعل الوجه الثاني أرجح هذه الأوجه ؛ حيث رواه ثقتان كذلك ، وأخرجه مسلم من رواية أحدهما ، في حين لم أجد من تابع مصعباً على الوجه الأول ، ولا من تابع يحيى بن أبي بكير في الوجه الثالث ، إلا معاوية بن عمرو ، ولكن من وجه مرجوح عنه .

ومنه يتبين صحة ما ذهب إليه أبو زرعة ، فبعد أن سُئل عن الوجه الأول ، قال : هكذا قال : عمرو بن سليم ، عن خلدة ، وإنما هو عمرو بن سليم بن خلدة ... .الخ .
ولعل أبا زرعة بذكره للصواب في اسمه فقط ، أراد الخروج من الاختلافات الأخرى الواردة في هذا الحديث ، وقد تقدم نظير هذا في المسألة رقم ٥١٦ ، وله أمثلة أخرى ، كما تقدم في الدراسة .

والحديث من وجهه الراجح صحيح ، وقد أخرجه مسلم ، كما تقدم ، وله طرق أخرى كثيرة جداً من رواية عامر بن عبدالله بن الزبير ، عن عمرو بن سليم ، عن أبي قتادة ، وقد اختلف على الرواة عن عامر ، مما ليس هنا مجال ذكره ، وبعض هذه الطرق عند البخاري ومسلم ، والله أعلم .

٥٢١ ــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه محمد بن سعيد بن الأصبهاني ، عن شَريك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، قال : قنت رسول الله ﷺ حين فرغ من السورة في الفجر ، فلما قضى الصلاة قال :« إنما قنتُّ بكم لتدعوا الله ، ولتسألوه حوائجكم » .

قال أبو زرعة : هذا قول عروة ، وليس بمرفوع .

رجال الإسناد :

* محمد بن سعيد بن سليمان الكوفي، أبو جعفر بن الأصبهاني، لقبه حمدان (ت ٢٢٠).
ثقة ثبت ، متفق على توثيقه .
قال أبو حاتم : كان حافظاً يحدث من حفظه ، ولا يقبل التلقين ، ولا يقرأ من كتب الناس ، ولم أر بالكوفة أتقن حفظاً منه . وقال ابن حجر : ثقة ثبت .
الجرح ٣٦٥/٧ ، تهذيب الكمال ٢٧٢/٢٥ ، التهذيب ١٨٨/٩ ، التقريب (٥٩١١).

* شَريك بن عبدالله النخعي ، أبو عبدالله الكوفي القاضي (ت ١٧٨ هـ) .
وثقه جماعة ، وضعفه غيرهم ، وقال عنه الحافظ ابن حجر : صدوق يخطيء كثيراً ، تغير حفظه منذ ولي الكوفة .
وقد بحث حاله بحثاً مطولاً فضيلة شيخنا د.أحمد معبد ، في تحقيقه للنفح الشذي ، وخلص إلى أنه صدوق له أوهام .
انظر الجرح والتعديل ٣٦٧/٤ ، ثقات ابن حبان ٤٤٤/٦ ، تهذيب الكمال ٤٦٢/١٢ ، التهذيب ٣٣٣/٤ ، التقريب (٢٧٨٧) ، النفح الشذي ٦٦/٣ ، وما بعدها .

* هشام بن عروة بن الزبير ، ثقة ربما دلس ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٥ .

* عروة بن الزبير بن العوام ، ثقة فقيه ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٥ .

تخريج الحديث :

روى هشام بن عروة هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه شريك ، عن هشام ، عن عروة ، مرسلاً .

٢ ـ ورواه شريك أيضا ، عن هشام ، عن عروة ، عن عائشة ، مرفوعاً .

٣ ـ ورواه أنس بن عياض ، عن هشام ، عن عروة ، موقوفاً عليه .

الوجه الأول :

أخرجه محمد بن نصر ـ كما في مختصر قيام الليل (٣٠١) ـ .
وذكره ابن أبي حاتم هنا في هذه المسألة ، من رواية ابن الأصبهاني ، عن شريك .

وعندهما جميعاً : هشام بن عروة ، عن أبيه ، مرسلاً .

الوجه الثاني :

أخرجه ابن أبي أسامة (بغية الباحث ١/٢٩٠ ، رقم ١٧٩ ، والمطالب ١/٢١١) ـ ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة[1] (٢/ق ٣٢٥/أ) ـ عن يحيى بن هاشم .
والطبراني في الأوسط ٨/١٦ ، رقم ٧٠٢٣ ، من طريق علي بن حجر ، عن منصور بن زهير السعدي .
كلاهما عن شريك ، عن هشام ، عن عروة ، عن عائشة ، نحوه مرفوعاً .

وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا شريك ، ولا رواه عن شريك إلا منصور بن زهير ، تفرد به علي بن حجر .

(١) وقع عند أبي نعيم :« حدثنا يحيى بن هاشم ، عن هشام بن عروة » ولم يذكر شريك ، فلعله سقط من الناسخ ، والله أعلم .

....

قلت : وليس كما قال ؛ فقد توبع منصور ، تابعه يحيى بن هاشم كما تقدم .

وقال ابن حجر في المطالب العالية ٢١٢/١ : يحيى ضعيف جداً .
وقال الهيثمي في المجمع ١٣٨/٢ : رواه الطبراني ، وإسناده حسن .

الوجه الثالث :

أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (مسند ابن عباس) ٣٦٥/١ ، رقم ٦٣٣ ، عن يونس بن عبدالأعلى ، عن أنس بن عياض ، عن هشام ، عن أبيه : أنه كان لا يقنت في شيء من الصلوات ، ولا في الوتر ، غير أنه كان يقنت في صلاة الفجر ، قبل أن يركع الآخرة ، ثم يقول لمن حوله : أقنت لأن أدعو ، فادعوا الله .

وذكر أبو زرعة في هذه المسألة أن هذا الوجه هو الصواب .

قلت : وإسناده صحيح ؛ فيونس ، وابن عياض كلاهما ثقة (التقريب ٧٩٠٧ ، ٥٦٤).

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن هشام بن عروة روى هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه شريك ـ مرة ـ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، مرسلاً .

٢ ـ ورواه شريك ـ مرة ـ، عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة ، مرفوعاً .

٣ ـ ورواه أنس بن عياض ، عن هشام ، عن عروة ، موقوفاً عليه .

....

وتقدم أن شـريكـاً صدوق له أوهام ، وقـد خالفـه أنس بن عيـاض ، وهو ثقة ، فثبت بذلك خطـأ شريك ، واضطرابه فيه ؛ حيث رواه على أكثر من وجهه .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو زرعة ، من ترجيحه للموقوف ، والله أعلم .

والأثـر إسـناده صحيح إلى عروة كما تقدم .
ولأوله ، وهوالقنوت في صـلاة الفجـر قبل الركـوع شواهد كثـيرة ، منهـا عن أنس ، وأبي هريرة ، في الصحيحين ، وغيرهما .
انظر البخاري (مع الفتح) ٥٦٨/٢ ، كتـاب الوتر ، باب القنوت قبل الركوع وبعده ، رقم ١٠٠١ ، ومسلم ٤٦٦/١ ، كتاب المساجد ، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة ...، رقم ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧ ، وتهذيب الآثار للطبري (مسند ابن عباس ٣١٦/١ وما بعدها).

٥٢٢ ـ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه أبو يوسف : يعقوب ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن عيسى[١] ، عن سعيد بن زيد ، قال : قنت رسول الله ﷺ فقال : « اللهم العن رِعْلاً ، وذَكْوان ، وعُصَيَّة[٢] ؛ عصت الله ورسوله ، والعن أبا الأعور[٣] السلمي » .

فقال أبو زرعة : لم يرو هذا الحديث غير أبي يوسف .

ولم يقرأه علينا[٤] .

رجال الإسناد :

* أبو يوسف القاضي : يعقوب بن إبراهيم بن حبيب ، صاحب أبي حنيفة (ت ١٨٢).
روى عن أبي حنيفة ، ويحيى بن سعيد ، ويزيد بن أبي زياد ، وهشام بن عروة ، وغيرهم .
روى عنه ابن معين ، وأحمد ، وابن الجعد ، وابن منيع ، وأسد بن الفرات ، وغيرهم .

---

(١) كذا في جميع النسخ ، ولم أقف على من اسمه عيسى ويروي عن سعيد ، وليس في طرق الحديث من اسمه عيسى ، والذي يظهر لي أنه قد تصحف عن :« يُحنَّس » ، أو ابن يُحنَّس » ، كما سيأتي في التخريج .
والأرجح أن صحة ما في الأصل :« ابن يُحنَّس »، بدلاً من :« عيسى »؛ لأن ابن أبي حاتم قد ترجم ليزيد بن يُحنَّس في الجرح ٢٩٥/٩ ، وذكر أنه يروي عن سعيد ، ويروي عنه يزيد ، في حين أنه ترجم ليُحنَّس ٣١٣/٩ ولم يذكر أنه يروي عن سعيد ، أو يروي عنه يزيد ، ولو كان ما في أصل العلل :« يُحنَّس » لذكرهما في ترجمته ، إذ من عادته ذكر شيوخ المترجم وتلامذته ، ولو كان ذلك من وجه مرجوح عنه ، كما يدرك ذلك من تعامل مع الكتاب ، إضافة إلى أن جميع طرق الحديث كما سيأتي من رواية أبي يوسف ، عن يزيد ، عن ابن يحنس ، وإن كان وقع في بعضها :« يُحنَّس » فقط ، وسيأتي أن في ثبوتها نظر ، والله أعلم .

(٢) رِعْل ، وذَكْوان ، وعُصَيَّة : أحياء من بني سليم ، وهم الذين قتلوا القراء ، كما ورد ذلك في بعض طرق الحديث عند البخاري وغيره ، وانظر دلائل النبوة للبيهقي ٣٤٥/٣ ، وما بعدها .

(٣) وقع في المطبوع :« ابن الأعور » ، وهو خطأ مخالف للنسخ الخطية .

(٤) هذا من قول ابن أبي حاتم ، أي أن أبا زرعة لم يقرأه عليهم وامتنع عن ذلك ، وفي الكتاب مواضع كثيرة وعدة أحاديث امتنع أبو زرعة من قرأتها . انظر على سبيل المثال من الجزء الأول المسائل رقم :(١٧٢ ، ١٣١٠ ، ١٤٢٨ ، ١٤٣٢ ، ١٤٣٤ ، ١٤٣٥) . وانظر بقية الأمثلة في الدراسة .

قال النسائي : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان شيخاً متقناً ، لم يسلك مسلك صاحبيه إلا في الفروع ، وكان يُباينهما في الإيمان والقرآن .

وتعددت أقوال ابن معين فيه ؛ فقال مرة : ثقة ، إذا حدث عن الثقات ، وقال أيضاً : ما رأيت في أصحاب الرأي أثبت في الحديث ، ولا أحفظ ، ولا أصح رواية من أبي يوسف .

وقال أيضاً : كتبنا عنه ، ولم يزل الناس يكتبون عنه . وقال : كان أبو يوسف ثقة ، إلا أنه كان ربما غلط . وقال : أبو يوسف أنبل من أن يكذب .

وقال ابن المديني : ما أُخذ على أبي يوسف إلا حديثه في الحجْر [1]، وكان صدوقاً .

وقال أبو حاتم : يُكتب حديثه .

وقال عمرو الناقد : لا أرى أن أروي عن أحد من أصحاب الرأي إلا أبو يوسف ؛ فإنه كان صاحب سنة . وقال المزني : هو أتبع القوم للحديث .

وقال أحمد : صدوق ، ولكن من أصحاب أبي حنيفة ، لا ينبغي أن يروى عنه شيء .

وعن أحمد أيضاً : كان أبو يوسف منصفاً في الحديث. وقال عبدالله بن أحمد : سألت أبي عن أسد بن عمرو ، وأبي يوسف ، فقال : أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي أن يروى عنهم .

وعن أحمد قال : أول من كتبت عنه الحديث أبو يوسف ، وأنا لا أحدث عنه .

وقال ابن عدي : ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثاً منه ، إلا أنه يروي عن الضعفاء الكثير مثل الحسن بن عمارة وغيره ، وهو كثيراً ما يخالف أصحابه ، ويتبع أهل الأثر ؛ إذا وجد فيه خبراً مسنداً ، وإذا روى عنه ثقة ، وروى هو عن ثقة ، فلا بأس به وبرواياته .

وقال الفلاس : صدوق كثير الغلط . وقال البخاري : تركوه .

وقال ابن معين مرة : لم يكن يعرف الحديث ، وهو ثقة . وقال مرة : لا يكتب حديثه .

وقال يحيى بن آدم : شهد أبو يوسف عند شريك فرده ، وقال : لا أقبل من يزعم أن الصلاة ليست من الإيمان .

---

(١) انظر الحديث ، وتخطئة الإمام أحمد لأبي يوسف في تاريخ بغداد ٢٤٢/١٤ .

وقال ابن حجر في اللسان : وذكر العقيلي بسند صحيح عن ابن المبارك أنه وهاه ، وعن يزيد بن هارون : لا تحل الرواية عنه ؛ كان يعطي أموال اليتامى مضاربة ، ويجعل الربح لنفسه . يعني أنه كان يقترضها على ذمته .
وعن أبي نعيم قال : سمعت النعمان يقول : ألا تعجبون من يعقوب ؛ يقول علي مالا أقول .
وعن أبي دحيم : سمعت أبا حنيفة يقول : أبو يوسف يكذب علي .

قلت : الذي يظهر أنه صدوق له أخطاء ؛ جمعاً بين أقوال من وثقه مطلقاً ، وبين من وثقه ونسب إليه بعض الخطأ . وما نسبه إليه شيخه أبو حنيفة من الكذب مردود بقول ابن معين : هو أنبل من أن يكذب ، وبوصف غير واحد من النقاد له بالصدق .
وما نسبه إليه الفلاس من كثرة الخطأ فلم أجد من وافقه عليه . وقول شريك فيه مردود ؛ لما كان بينهما من جفوة ، ولوصف غير شريك له بأنه كان متبعاً للسنة . ومن ترك الرواية عنه أو وصفه بالترك ، فهو تشدد غير مفسر السبب ، في مقابل توثيق من وثقه ، وقبل روايته .
انظر الجرح ٩/٢٠١ ، ضعفاء العقيلي ٤/٤٣٨ ، الكامل في الضعفاء ٧/٢٦٠٢ ، تاريخ بغداد ١٤/٢٤٢ ، ميزان الاعتدال ٤/٤٤٧ ، السير ٨/٤٧٠ ، لسان الميزان ٦/٣٠٠ .

* يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي ، أبو عبدالله الكوفي (ت ١٣٦ هـ) .
متفق على تضعيفه . قال ابن حجر : ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن ، وكان شيعياً .
انظر تهذيب الكمال ٣٢/١٣٥ ، التهذيب ١١/٣٢٩ ، التقريب (٧٧١٧) .

* عيسى ـ إن ثبت صحة ما في الأصل ـ يحتمل أن يكون ابن فائد ، أمير الرقة .
روى عن سعد بن عبادة حديث « ما من امرىءٍ يقرأ القرآن ثم ينساه إلا لقي الله يوم يلقاه أجذم » .
وقيل : عن رجل عن سعد بن عبادة . وقيل : عن عبادة بن الصامت . وقيل غير ذلك .
روى عنه يزيد بن أبي زياد .
وقال ابن المديني : لم يرو عنه غيره . وقال أيضاً : مجهول .

....

وقال ابن عبدالبر : وعيسى بن فائد ، لم يسمع من سعد بن عبادة ، ولا أدركه ، ولا أحسبه حدث عنه غير يزيد بن أبي زياد .
قال ابن حجر : مجهول من السادسة ، وروايته عن الصحابة مرسلة .
انظر تهذيب الكمال ٢١/٢٣ ، التهذيب ٢٢٦/٨ ، التقريب (٣٥١٩) .

ويحتمل أن يكون وقع تصحيف في اسمه كما تقدمت الإشارة إليه .

* سعيد بن زيد بن عمرو بن نُفيل القرشي العدوي ، أبو الأعور (ت ٥٠ تقريباً)
صحابي جليل ، وأحد العشرة المبشرين بالجنه ، كان من المهاجرين الأولين ، أسلم قبل عمر ابن الخطاب ، كانت أخته عاتكة مع عمر ، وكان زوجاً لفاطمة أخت عمر .
انظر معرفة الصحابة ٣/٢ ، الاستيعاب ١٨٦/٤ ، الإصابة ١٨٨/٤ .

تخريج الحديث :

روى يزيد بن أبي زياد هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ - فرواه أبو يوسف ، عن يزيد ، عن عيسى ، عن سعيد بن زيد .

٢ - ورواه أبو يوسف أيضاً ، عن يزيد ، عن ابن يحنس ، عن سعيد بن زيد .

٣ - ورواه أبو يوسف أيضاً ، عن يزيد ، عن يحنس ، عن سعيد بن زيد .

الوجه الأول :

ذكره المصنف في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه ، أو أشار إليه غيره .
ويحتمل أن يكون قوله :« عيسى » تصحيف عن :« يحنس » ، كما تقدمت الإشارة إليه وإذا ثبت هذا فيكون هذا الوجه هو نفس الوجه الثالث الآتي ، والله أعلم .

الوجه الثاني :

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٣١٧/٢ ، وفي مسنده (ق ٧٤/ب) .
وأحمد بن منيع في مسنده (المطالب العالية ٢١٢/١ ، رقم ٤٩٦) .
كلاهما عن أبي يوسف ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن ابن يُحنَّس[1]، عن سعيد بن زيد .

الوجه الثالث :

أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة ١٧/٢ ، رقم ٥٧٠ . من طريق ابن أبي شيبة .
والدوري في تاريخ ابن معين ٥٣٣/٣ ، رقم ٢٦٠٨ ، عن أبي يحيى[2] .
كلاهما عن أبي يوسف القاضي ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن يحنس ، عن سعيد بن زيد .

قلت : وليس بعيد أن يكون هذا الوجه هو الوجه السابق ، وذلك أن رواية أبي نعيم من طريق ابن أبي شيبة ، وقد رواه في المصنف والمسند على الوجه السابق ، فيحتمل أن يكون سقط من نسخ المعرفة لفظة :« ابن » .
وأما رواية الدوري ، فليس بعيدا أن يكون وقع فيها السقط نفسه أيضاً .

---

(١) وقع في المصنف (ابن أبي يحنس) ولعله خطأ ؛ حيث وقع في المسند على الصواب ، وكذا ذكره البوصيري في اتحاف السادة المهرة (١ ق ٢٠٣/ب) النسخة الأزهرية ، نقلاً عن ابن أبي شيبة .
كما وقع في روية ابن منيع من المطالب العالية :« عن أبي الحسن » ، وكذا هو في نسخة برنستون ، والتي لم يطلع عليه المحقق ، ولعله تصحيف عن « ابن يحنس » ، وإن كان ما وقع في المطبوع والمخطوط ممكناً ؛ وذلك لأن ابن يحنس يكنى بأبي الحسن ، والله أعلم .

(٢) كذا وقع في المطبوع من الكتاب:« حدثنا العباس ، حدثنا أبو يحيى » ، وعلق المحقق على ذلك فقال عن أبي يحيى : هو عبدالحميد الحماني ، وفي هذا نظر ، والذي يظهر لي أن صواب ما في الأصل :« حدثنا يحيى » أي ابن معين ؛ وذلك أن الكتاب كله من رواية العباس عن ابن معين ، ولم أر للعباس رواية عن غيره في هذا الكتاب ، إضافة إلى أني لم أر من أشار إلى أن الحماني يروي عن أبي يوسف ، وإنما الذي يروي عنه هو ابن معين ، والله أعلم .

....

ويؤيد ما ذكرته أن الذي يروي عن سعيد ، ويروي عنه يزيد ، إنما هو يزيد بن يحنس ، وأما يحنس فلم أر من أشار إلى أنه يروي عن سعيد أو يروي عنه يزيد ، وقد تتبعت مرويات سعيد في جامع المسانيد ، وتحفة الأشراف ، ومعجم الطبراني ، وغيرها فلم أجد ليحنس رواية عنه ، وإنما وجدت الذي يروي عن سعيد ، ويروي عنه يزيد بن أبي زياد ، إنما هو يزيد بن يحنس ، والله أعلم .
وإن ثبتت جميع هذه الأوجه السابقة فيكون هذا الاختلاف من اضطراب يزيد بن أبي زياد حيث تقدم أنه ضعيف ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن يزيد بن أبي زياد روى هذا الحديث ، واختلفت رواية أبي يوسف له عنه:

١ - فرواه أبو يوسف مرة ، عن يزيد ، عن عيسى ، عن سعيد بن زيد .

٢ - ورواه مرة ، عن يزيد ، عن أبن يحنس ، عن سعيد بن زيد .

٣ - ورواه مرة ، عن يزيد ، عن يحنس ، عن سعيد بن زيد .

ومداره في هذه الأوجه على أبي يوسف ، عن يزيد بن أبي زياد ، ويزيد تقدم أنه ضعيف .
وتقدم القول بأنه يحتمل أن تكون هذه الأوجه كلها وجهاً واحداً ، ووقع في بعضها تصحيف أو نقص أدى إلى هذا الاختلاف .
ولو ثبت صحة هذه الأوجه كلها ، فيكون ذلك من اضطراب يزيد ، كما تقدم .

وقد أعلَّ أبو زرعة هذا الحديث بتفرد أبي يوسف به ، وكأنه يرى أن الخطأ فيه منه ؛ حيث قال : لم يرو هذا الحديث غير أبي يوسف . ثم امتنع من قراءته على تلامذته .

....

وهو كما قال من أنه لم يروه غير أبي يوسف ؛ حيث تقدم أن جميع طرق الحديث في جميع الأوجه السابقة من طريق أبي يوسف ، عن يزيد .

وأما حمل الخطأ على أبي يوسف فهو أمر محتمل حيث إن أبا يوسف كما تقدم فيه مقال ، ولكنه أقوى من شيخه يزيد ، وحمل الخطأ على الأضعف أولى من حمله على الأقوى ، فيكون الخلاف المذكور من اضطراب حفظ يزيد ، والله أعلم .

والحديث من جميع الأوجه ضعيف ؛ لأن مداره على يزيد ، وهو ضعيف .

ولكن لمتنه شواهد عن أنس وأبي هريرة ، وغيرهما ، وبعضها في الصحيحين ، ولكن ليس فيها « والعن ابا الأعور السلمي » :
منها ما أخرجه البخاري (مع الفتح)٢/٥٦٨ ، كتاب الوتر ، باب القنوت قبل الركوع وبعده ، رقم ١٠٠٣ ، ومسلم ١/٤٦٦ ، كتاب المساجد ، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة ...، رقم ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، والنسائي ٢/٢٠٠ ، في التطبيق ، باب ترك القنوت بعد الركوع ، رقم ١٠٧٠ ، وغيرهم ، من طريق أنس بن مالك ، قال :« قنت رسول الله ﷺ شهراً بعد الركوع في صلاة الصبح ، يدعو على رِعْلٍ ، وذَكْوَانَ وعُصَيَّةُ عَصَت الله ورسوله » .

٥٢٣ ــ [1] وسألت أبي عن حديث رواه ابن عيينة ، عن ابن عجلان ، عن يعقوب بن عبدالله الأشج ، عن بُسْر [2] بن سعيد ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال لزينب امرأة عبدالله : « إذا خرجت إلى المسجد لصلاة المغرب فلا تطيبين » .
قال أبي : هذا خطأ ؛ إنما هو بُسر بن سعيد ، عن زينب الثقفية ، عن النبي ﷺ.

رجال الإسناد :

* سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي ، أبو محمد الكوفي (ت ١٩٨ هـ) .
ثقة حافظ إمام حجة ، إلا أنه تغير حفظه بأخرة ، وكان ربما دلس ، ولكن عن الثقات .
انظر تهذيب الكمال ١١/١٧٧، السير ٨/٤٠٠، التهذيب ٤/١١٧، التقريب (٢٤٥١).

* محمد بن عجلان القرشي ، أبو عبدالله المدني (ت ١٤٨ هـ) .
روى عن أنس ، ونافع ، وهشام بن عروة ، ويعقوب الأشج ، وغيرهم .
روى عنه ابن عيينة ، والثوري ، وشعبة ، ومالك ، والليث ، وغيرهم .
وثقه ابن عيينة ، وابن معين ، وأحمد ، والعجلي ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، والنسائي ، ويعقوب بن سفيان ، وابن سعد . وقال ابن المبارك : كنت أشبهه بالياقوتة بين العلماء .
وقال يعقوب بن شيبة : صدوق وسط [3]. وقال الساجي : هو من أهل الصدق .
وقال الحاكم في المدخل إلى معرفة الصحيحين : أخرج له مسلم في كتابه ثلاثة عشر حديثاً كلها شواهد ، قد تكلم المتأخرون من أئمتنا في سوء حفظه ، وأما فقهاء زمانه ، والأئمة المقتدى بهم في عصره ، فقد أثنوا عليه . ثم ذكر ثناء مالك عليه كما سيأتي .
قال ابن حجر : إنما أخرج له مسلم في المتابعات ولم يحتج به .

---

(١) تقدمت هذه المسألة عند زميلي د. ناصر العبدالله برقم ٣٤٧ ، وأعدتها هنا ، لما تقدم بيانه أثناء الداسة .

(٢) وقع في المطبوع في الموضعين (بشر) وفي جميع النسخ (بسر) فلعله خطأ مطبعي .

(٣) وقع في تهذيب الكمال ٢٦/١٠٦ :(قال يعقوب بن شيبة : ابن عجلان من الثقات . وقال أبو زرعة : ابن عجلان صدوق وسط) . والذي في الجرح ، وفي التهذيب :(قال يعقوب بن شيبة : صدوق وسط ، وقال أبو زرعة : ابن عجلان من الثقات) . ولعل هذا من الناسخ حيث خلط بين القولين ، والله أعلم .

....

وقال أبو بكر بن خلاد : سمعت يحيى القطان يقول : كان ابن عجلان مضطرب الحديث في حديث نافع ، ولم يكن له تلك القيمة عنده .
وقال عبدالرحمن بن القاسم : قيل لمالك : إن ناساً من أهل العلم يحدثون . فقال : من هم ؟ فقيل له : ابن عجلان . فقال : لم يكن يعرف ابن عجلان هذه الأشياء ، ولم يكن عالماً .
قال الذهبي معلقاً : قال مالك هذا لما بلغه أن ابن عجلان حدَّث بحديث : « خلق الله آدم على صورته » ، ولابن عجلان فيه متابعون ، وخُرج في الصحيح .
وقال البخاري: قال لي علي بن أبي الوزير، عن مالك : أنه ذكر ابن عجلان ، فذكر خيراً.
وقال يحيى القطان : سمعت ابن عجلان يقول : كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه عن أبي هريرة ، وعن رجل عن أبي هريرة ، فاختلط علي ، فجعلتها كلها عن أبي هريرة .
وقال الإمام أحمد : اختلطت عليه ـ أي أحاديث سعيد ـ فجعلها كلها عن أبي هريرة .
وقال الترمذي في العلل : كان ابن عجلان ثقة مأموناً في الحديث ، وإنما تكلم يحيى بن سعيد في رواية ابن عجلان عن سعيد المقبري ، أخبرنا أبو بكر ، عن علي بن عبدالله ، قال: قال يحيى بن سعيد : قال محمد بن عجلان : أحاديث سعيد المقبري بعضها : سعيد عن أبي هريرة ، وبعضها : سعيد ، عن رجل ، عن أبي هريرة ، فاختلطت عليّ ، فصيّرتها عن سعيد عن أبي هريرة . ثم قال الترمذي : وإنما تكلم يحيى ابن سعيد عندنا في ابن عجلان لهذا ، وقد روى يحيى عن ابن عجلان الكثير .
وقال النسائي في عمل اليوم والليلة : ابن أبي ذئب أثبت عندنا من محمد بن عجلان في سعيد المقبري ، وابن عجلان اختلطت عليه أحاديث سعيد المقبري : ما رواه سعيد عن أبيه عن أبي هريرة ، وسعيد عن أخيه ، عن أبي هريرة ، وغيرهما من مشايخ سعيد ، فجعلها كلها عن سعيد عن أبي هريرة ، وابن عجلان ثقة ، والله أعلم .
وقال ابن حبان : قد سمع سعيد المقبري من أبي هريرة ، وسمع من أبيه عن أبي هريرة ، فلما اختلط على ابن عجلان صحيفته ، ولم يميز بينهما ، اختلط فيها ، وجعلها كلها عن أبي هريرة . وليس هذا مما يهي الإنسان به ؛ لأن الصحيفة كلها في نفسها صحيحة ، فما قال ابن عجلان : عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة ، فذاك مما حمل عنه قديماً قبل اختلاط

....

صحيفته عليه ، وماقال : عن سعيد عن أبي هريرة ، فبعضها متصل صحيح ، وبعضها منقطع ؛ لأنه أسقط أباه منها ، فلا يجب الاحتجاج عند الاحتياط إلا بما يروي الثقات المتقنون عنه عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة ، وإنما كان يهي أمره ويضعف لو قال في الكل: سعيد عن أبي هريرة ، فإنه لو قال ذلك لكان الاحتجاج به ساقطاً ، على حسب ماذكرناه .

قال الذهبي في السير : وثّق ابن عجلان : أحمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وحدث عنه شعبة ومالك ، وهو حسن الحديث ، وأقوى من ابن إسحاق ، ولكن ما هو في قوة عبيدالله ابن عمر ونحوه ... وممن وثقه ابن عيينة ، وأبو حاتم الرازي مع تعنته في نقد الرجال ... وقد ذكرت ابن عجلان في الميزان ، فحديثه إن لم يبلغ رتبة الصحيح فلا ينحط عن رتبة الحسن ، والله أعلم .

قال ابن حجر : صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة .

قلت : وليس كل أحاديث أبي هريرة اختلطت عليه ، فإن مارواه عن سعيد عن أبيه - أو غيره - عن أبي هريرة ، فهذا مما لم يختلط عليه ، كما بين ذلك ابن حبان .

وكذلك ماكان يرويه عن غير سعيد لأن اختلاطه في أحاديث أبي هريرة خاص بأحاديث سعيد المقبري ، والله أعلم .

انظر : الجرح ٤٩/٨ ، المعرفة والتاريخ ٦٩٨/١ ، سنن الترمذي ٧٤٥/٥ ، عمل اليوم والليلة للنسائي (٣١٧)، ضعفاء العقيلي ١١٨/٤ ، الثقات ٣٨٦/٧ ، المدخل إلى معرفة الصحيحين (رسالة دكتوراه) ٥٥٤/٢ ، تهذيب الكمال ١٠١/٢٦ ، الميزان ٦٤٤/٣ ، السير ٣١٧/٦ ، التهذيب ٣٤١/٩ ، التقريب (٦١٣٦)، الجامع في الجرح ٥٢/٣ .

* يعقوب بن عبدالله بن الأشج ، أبو يوسف المدني ، مولى قريش (ت ١٢٢ هـ) .

متفق على توثيقه . قال ابن حجر : ثقة .

انظر تهذيب الكمال ٣٤١/٣٢ ، التهذيب ٣٩٠/١١ ، التقريب (٧٨٢١) .

....

* بُسْر بن سعيد المدني العابد ، مولى ابن الحضرمي (ت ١٠٠ هـ) .
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٤/٧٢ ، السير ٤/٥٩٤، التهذيب ١/٤٣٧ ، التقريب (٦٦٦) .

* أبو هريرة : صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* زينب بنت معاوية ، أو ابنة عبدالله بن معاوية ، ويقال : بنت أبي معاوية الثقفية .
صحابية جليلة ، وكانت زوجة عبدالله بن مسعود ، لها رواية عن زوجها .
انظر الاستيعاب ١٣/٢٨ ، أسد الغابة ٥/٤٧٠ ، الإصابة ١٢/٢٨٨ .

تخريج الحديث :

روى ابن عجلان هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

أولا : رواه سفيان بن عيينة ، واختلف عليه :

١ - فرواه سفيان بن وكيع ، وهارون بن إسحاق ، وعلي بن عمرو ، عن ابن عيينة ، عن ابن عجلان ، عن يعقوب بن عبدالله بن الأشج ، عن بسر بن سعيد ، عن أبي هريرة .

٢ - ورواه عدد من الرواة ، عن ابن عيينة ، عن ابن عجلان ، عن يعقوب بن عبدالله بن الأشج ، عن بسر بن سعيد ، مرسلاً .

٣ - ورواه ابن المديني ، عن ابن عيينة ، عن ابن عجلان ، عن بكير بن عبدالله الأشج ، عن بسر بن سعيد ، عن زينب الثقفية .
وتابع ابن عيينة على هذا الوجه : يحيى القطان - في أحد الأوجه عنه -، كما سيأتي .

....

ثانياً : رواه يحيى القطان ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه ابن أبي شيبة ، عن يحيى ، عن ابن عجلان ، عن يعقوب الأشج ، عن بسر ، عن زينب الثقفية .

وتوبع يحيى على هذا الوجه ؛ تابعه وهيب بن خالد .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن يحيى ، عن ابن عجلان ، عن بكير بن عبدالله بن الأشج ، عن بسر ، عن زينب .

وتوبع يحيى على هذا الوجه ؛ تابعه جماعة من الثقات .

وتابع ابن عجلان على هذا الوجه جماعة . كما توبع بكير عليه .

وفيما يلي تفصيل ذلك :

أولا : رواه ابن عيينة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه سفيان بن وكيع ، وهارون بن إسحاق ، وعلي بن عمرو ، عن ابن عيينة ، عن ابن عجلان ، عن يعقوب بن عبدالله بن الأشج ، عن بسر بن سعيد ، عن أبي هريرة :

أخرجه الدارقطني في العلل ٩/٨٠ ، ٨١ ، من طريق سفيان بن وكيع ، وهارون بن إسحاق الهمداني ، كلاهما عن سفيان ، به .

وتابعهما : علي بن عمرو الأنصاري ، كما في العلل ٩/٧٦ .

كما ذكره المصنف في هذه المسألة ، وفي المسألة رقم ٣٤٧ ، من رواية ابن عيينة ، به .

قلت : وسفيان بن وكيع ، قال عنه الحافظ : كان صدوقاً إلا أنه ابتلي بورّاقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه ، فنُصح فلم يقبل ، فسقط حديثه . (التقريب ٢٤٥٦) .

....

وهارون بن إسحاق الهمداني الراجح أنـه ثـقـة[1].
وعلي بن عمرو الأنصاري : صدوق له أوهام (التقريب ٤٧٧٦) .

٢ ـ ورواه عدد من الثـقات ، عن ابن عيينة ، عن ابن عجـلان ، عن يعقوب بن عـبدالله بن الأشج ، عن بسر بن سعيد ، مرسلاً :
أخرجـه الدارقطني في العلل ٨١/٩ ، من طريق يونس بن عـبدالأعلى ، ويعـيش بن الجهم ، كلاهما عن سفيان ، به ، مرسلاً .
وتابعهـما : الحميدي ، وأبو نعيم الفضل بن دكين ، وعبدالجبار بن العلاء ، وأبو عبيدالله المخزومي : سعيد بن عبدالرحمن ، وعلي بن شعيب ، كما في علل الدارقطني ٧٦/٩ .

٣ ـ ورواه ابن المديني ، عن سفيان ، عن ابن عجـلان ، عن بكير بن عـبدالله الأشج ، عن بسر بن سعيد ، عن زينب :
أخـرجـه الطبـراني في الكبيـر ٢٨٣/٢٤ ، رقم ٧١٩ ، عن معاذ بن المثنى ، عن علي بن المديني ، به .
قلت : ومعاذ بن المثنى العنبري : ثقة (تاريخ بغداد ١٣٦/١٣) .
وعلي بن المديني ثقة ثبت إمام حافظ (التقريب ٤٧٦٠) .

ولعل الوجه الثـاني أرجح هذه الأوجه عن ابن عيينة ؛ حيث رواه عدد من الثقـات الحفاظ كذلك ، وفيهم من هو أثبت أصحابه ، كالحميدي .

---

(١) وذلك أنه قد قال عنه النسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن خزيمة : كان من خيار عباد الله .
وقال ابن الجنيد : كان ابن نمير يجله . ووثقه الذهبي .
وقال أبو حاتم : صدوق . وتبعه ابن حجر في التقريب .
والذي يظهر أنه ثقة ؛ فقد وثقه النسائي مع تشدده ، كما إن أبا حاتم متشدد ، والله أعلم .
انظر التهذيب ٢/١١ ، التقريب (٧٢٢١) .

....

إلا أنه يمكن القول بأن الوجهين الآخرين محفوظان عن ابن عيينة أيضاً ، حيث رواه في الوجه الأول ثقة وصدوقان ، وفي الثالث ثقة ثبت حافظ .
ولعل الحمل في هذا الاختلاف من ابن عجلان ؛ حيث تقدم أنه صدوق ، والرواة دونه أوثق منه في جميع الأوجه ، فلعله كان يحدث بهذه الأوجه كلها ، والله أعلم .

ثانياً : رواه يحيى القطان ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :
١ - فرواه ابن أبي شيبة ، عن يحيى ، عن ابن عجلان ، عن يعقوب الأشج ، عن بسر ، عن زينب الثقفية :
أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٩/٢٦ ، رقم ٦٣٨٩ ، عن يحيى بن سعيد ، به .
وذكر هذا الوجه الدارقطني في العلل ٩/٧٦ .

وتوبع يحيى على هذا الوجه ؛ تابعه وهيب بن خالد :
أخرجه النسائي ٨/١٥٤ ، كتاب الزينة ، باب النهي للمرأة أن تشهد الصلاة إذا أصابت من البخور ، رقم ٥١٢٩ ، من طريق وهيب بن خالد ، عن ابن عجلان ، به .

وقال النسائي : حديث يحيى وجرير أولى بالصواب من حديث وهيب بن خالد .

قلت : يعني بحديث يحيى وجرير ، ما سيأتي عنهما في الوجه الثاني .
وابن أبي شيبة : ثقة حافظ (التقريب ٣٥٧٥) .
ووُهَيب بن خالد : ثقة ثبت ، لكنه تغير قليلاً بأخرة (التقريب ٧٤٨٧) .

....

---

٢ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن يحيى ، عن ابن عجلان ، عن بكير بن عبدالله بن الأشج ، عن بسر ، عن زينب :

أخرجه مسلم ٣٢٨/١ ، كتاب الصلاة ، باب خروج النساء إلى المساجد ...، رقم ٤٤٣ ـ ومن طريقه ابن حزم في المحلى ٧٨/٤ ـ ، ورواه أبو نعيم في المستخرج ٦٤/٢ ، رقم ٩٨٨ والبيهقي في الكبرى ١٣٣/٣ ، والطبراني في الكبير ٢٨٣/٢٤ ، رقم ٧٢٠ ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٣١/٦ ، رقم ٣٢١٢ . من طريق أبي بكر بن أبي شيبة .
والنسائي ١٨٩/٨، كتاب الزينة ، باب الطيب ، رقم ٢٥٦٠ ، عن عبيدالله بن سعيد .
وأبو نعيم في المستخرج ٦٤/٢ ، رقم ٩٨٨ ، من طريق أبي خيثمة .
وأبو نعيم الحداد في الجامع بين الصحيحين (ق ١٠٩)، من طريق عبدالرحمن بن منصور.
وابن خزيمة ٩١/٣ ، رقم ١٦٨٠ ـ وعنه ابن حبان ٥٩٣/٥ ، رقم ٢٢١٥ ـ عن يحيى بن حكيم .
وابن خزيمة ٩١/٣ ، رقم ١٦٨٠ ، عن محمد بن بشار .
وأبو عوانة ٥٩/٢ ، والدارقطني في العلل ٨٣/٩ . من طريق يزيد بن سنان .
وأحمد ٣٦٣/٦ .
والسراج في مسنده (ق ٥٤/ب) ، والدارقطني في العلل ٨٤/٩ ، من طريق يعقوب بن إبراهيم .
والدارقطني في العلل ٨٣/٩ ، ٨٤ ، من طريق عمر بن شبة ، وأحمد بن سنان ، ورزق بن موسى ، وعبدالرحمن بن بشر .
كلهم عن يحيى بن سعيد القطان ، به .

وتوبع يحيى على هذا الوجه ؛ تابعه جماعة من الثقات :
أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده ٢٤٧/٥ ، رقم ٢٣٩٩ ـ وعنه النسائي ١٥٤/٨ ، الموضع السابق ، رقم ٥١٣٠ ، و ١٨٩/٨، كتاب الزينة ، باب الطيب ، رقم ٥٢٦٠ ـ ورواه الدارقطني في العلل ٨٤/٩ ، من طريق جرير بن عبدالحميد .

والبيـهقي في الكبرى ١٣٣/٣ ، وابن عـبدالبـر في التمهـيد ١٧١/٢٤ ، من طريق روح بن القاسم .
والطبـراني في الـكبيـر ٢٨٣/٢٤ ، رقم ٧١٨ ، والدارقطني في العـلل ٨٤/٩ . من طريق سفيان الثوري .
وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢ ق ٣٥٠/ب) من طريق عبدالعزيز بن محمد .
كما تابعهم : ابن عيينة - في أحد الأوجه عنه - كما تقدم في الاختلاف عليه .
كلهم (يحيى ، وجرير ، وروح ، والثوري ، وعبدالـعزيز ، وابن عيينة) عن ابن عجلان ، عن بكير بن عبدالله بن الأشج ، عن بسر ، عن زينب .

كما توبع ابن عجلان على هذا الوجه ، تابعه جماعة من الثقات :
وقد أخرج بعض هذه المتابعات مسلم وغيره .
وقد اختلف على بعظهم مما يطول جداً ، وليس هنا مجال التفصيل فيه .
ولمزيد من معرفة علل الحـديث الأخرى ، وأوجه الاختلاف فيهـا انظر سنن النسائي الكبرى ٤٣١/٥ - ٤٣٣ ، وعلل الدارقطني ٧٥/٩ - ٨٧ ، رقم ١٦٥٣ .
وقد تقدم الكلام على بعضها في المسألة رقم ٢١١ .

ومما سبـق يتضح أن الراجح عن يحـيى هو الوجه الثـاني حيث رواه عـدد كبـير من الثـقات كذلك ، في حين خالفهم ابن أبي شيبة فـقط في الوجه الأول ، إضافة إلى أن ابن أبي شيبة قد رواه أيضاً على الوجه الراجح ، فيقدم من قوله ما وافق فيه الثقات ، والله أعلم .
أما متابعة وهيب بن خالد ليحيى على الوجـه الأول ، فمعارضة برواية الثقات ممن تابع يحيى على الوجه الراجح ، كما تقدم .
إلا أنه يمكن أن يقال بأن الوجـه الثاني محفـوظ أيضاً ، حيث رواه ثقة حـافظ ، وتوبع يحيى عليه مـن ثقة ثبت ، ولعل الحـمل فيه على ابن عـجلان ، وهو صـدوق كمـا تقدم ، والرواة دونه أوثق منه ، فلعله كان يحدث بالوجهين معاً ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على ابن عجلان ، وعلى بعض الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ - فرواه ابن عيينة ـ في أحد الأوجه الراجحة عنه ـ ، عن ابن عجلان ، عن يعقوب بن عبدالله بن الأشج ، عن بسر بن سعيد ، عن أبي هريرة .

٢ - ورواه ابن عيينة أيضاً ـ في أرجح الأوجه عنه ـ، عن ابن عجلان ، عن يعقوب بن عبدالله بن الأشج ، عن بسر بن سعيد ، مرسلاً .

٣ - ورواه ابن عيينة ـ في أحد الأوجه الراجحة عنه ـ، ويحيى القطان في ـ الراجح عنه ـ وتابعهما عدد من الثقات ، كلهم عن ابن عجلان ، عن بكير بن عبدالله الأشج ، عن بسر بن سعيد ، عن زينب الثقفية .
وتابع ابن عجلان على هذا الوجه عدد من الثقات .

٤ - ورواه يحيى القطان ـ في وجه محتمل عنه ـ ، ووهيب بن خالد ، عن ابن عجلان ، عن يعقوب الأشج ، عن بسر ، عن زينب الثقفية .

ولعل الوجه الثالث أرجح هذه الأوجه عن ابن عجلان ؛ حيث رواه عدد من الثقات كذلك في حين لم أجد من تابع ابن عيينة على الوجهين الأول والثاني ، ولا من تابع يحيى القطان ، ووهيب بن خالد على الوجه الرابع .

إلا أنه يمكن القول بأن هذه الاوجه المرجوحة قد تكون محفوظة عن ابن عجلان ؛ إذ إن رواتها كلهم ثقات أثبات حفاظ ، ولعل الحمل في هذا الاختلاف على ابن عجلان ، حيث تقدم أنه صدوق ، والرواة عنه أقوى منه في جميع الأوجه ، وحمل الخطأ عليه أولى من حمله عليهم ، ولعله كان يحدث بها جميعاً .

....

ولكن مع هذا يبقى الوجه الثالث أقوى هذه الأوجه ، وذلك لمتابعة عدد من الثقات لابن عجلان على هذا الوجه ، في حين لم يتابع في بقية الأوجه .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من ترجيحه لرواية هذا الحديث عن بسر بن سعيد ، عن زينب الثقفية .

والحديث من وجهه الراجح صحيح ، وقد أخرجه مسلم كما تقدم ، والله أعلم .

٥٢٤ ــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه عبدالعزيز الدراوردي ، عن إسماعيل ابن أبي حبيبة ، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن ثابت بن الصامت ، قال : جاءنا النبي ﷺ فصلى بنا في مسجد بني عبدالأشهل ، فرأيته واضعاً يديه في ثوبه إذا سجد .

وروى هذا الحديث عبدالله بن مسلمة القعنبي ، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عن داود بن الحصين ، عن مشيخة بني عبدالأشهل ، أن رسول الله ﷺ صلى في مسجد بني عبدالأشهل ، ملتحفاً في كساء ، كان يضع يده على الكساء ، يقيه برد الحصباء إذا سجد .

وروى إسحاق الفروي ، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عن عبدالرحمن ابن عبدالرحمن بن ثابت بن الصامت ، عن أبيه ، عن جده ، أن رسول الله ﷺ صلى . مثل متن حديث القعنبي .

فقال أبو زرعة : الصحيح حديث الفروي .

رجال الإسناد :

* عبدالعزيز بن محمد بن عُبيد الدَّراوَرْدِي ، أبو محمد الجهني ، المدني (ت ١٨٧هـ).

روى عن إسماعيل بن أبي حبيبة ، وحميد الطويل ، وزيد بن أسلم ، وغيرهم .

روى عنه الثوري ، وشعبة ، وسعيد بن منصور ، وابن مهدي ، وغيرهم .

قال ابن معين ـ في رواية ـ : ثقة حجة . ووثقه مالك ، والعجلي . وقال ابن معين ـ في رواية ـ : لا بأس به . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان يخطيء . وقال ابن سعد : ثقة كثير الحديث يغلط .

وقال أحمد : كان معروفاً بالطلب ، وإذا حدث من كتابه فهو صحيح ، وإذا حدث من كتب الناس وهم ، وكان يقرأ من كتبهم فيخطيء ، وربما قلب حديث عبدالله بن عمر يرويها عن عبيدالله بن عمر .

وقال ابن معين ـ في رواية ـ : إذا روى من كتابه فهو أثبت من حفظه . وقال النسائي : ليس به بأس ، وحديثه عن عبيدالله بن عمر منكر .
وقال النسائي في موضع آخر : ليس بالقوي . وقال أبو زرعة : سيء الحفظ ، فربما حدث من حفظه الشيء فيغلط .
قال ابن حجر : صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء ، قال النسائي : حديثه عن عبيدالله العمري ضعيف .
انظر تهذيب الكمال ١٨٧/١٨ ، التهذيب ٣٥٣/٦ ، التقريب (٤١١٩) .

* إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري الأشهلي المدني ، والد إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ـ إن كان محفوظاً ـ . روى عن عبدالله بن عبدالرحمن الحديث الوارد في هذه المسألة وليس له حديث غيره . وروى عنه الدراوردي .
قال فيه الحافظ ابن حجر في التقريب : فيه ضعف ، من السابعة .
قلت : ولم أجد من تكلم عنه بشيء غير الحافظ ، ومقتضى القواعد أنه مجهول ، وخاصة أنه سيأتي أن الوجه المذكور فيه وجه مرجوح ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ٦١/٣ ، التهذيب ٢٨٨/١ ، التقريب (٤٣٣) .

* عبدالله بن عبدالرحمن بن ثابت بن الصامت الأنصاري ، المدني ، من السابعة .
ويقال : عبدالرحمن بن عبدالرحمن .
روى عن أبيه حديث هذه المسألة ، وتفرد عنه إسماعيل بن أبي حبيبة .
قال الحافظ ابن حجر في التهذيب : وأما عبدالله فلم أر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولكن إخراج ابن خزيمة له في صحيحه يدل على أنه عنده ثقة .
وقال الحافظ ابن حجر في التقريب : مقبول .
قلت : لعله أن يكون صدوقاً ؛ لاحتجاج ابن خزيمة به ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ١٩٩/١٥ ، التهذيب ٢٩١/٥ ، التقريب (٣٤٢٦) .

....

* عبدالرحمن بن ثابت بن الصامت الأنصاري ، المدني .

روى عن أبيه ثابت . وروى عنه ابنه عبدالرحمن .

ذكره ابن عبدالبر ، وابن منده في الصحابة ، ومسلم في التابعين .

وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه ، فقال : ليس عندي بمنكر الحديث . قلت : أدخله البخاري في كتاب الضعفاء . قال : يكتب حديثه ، ليس بحديثه بأس ، ويحول من هناك .

وذكره ابن حبان في الثقات .

وذكره البخاري في تاريخه ، وفي الضعفاء ، وقال: لم يصح حديثه ـ يعني حديثنا هذا ـ.

وقال ابن عدي : وهذا الذي ذكره البخاري إنما هو حديث واحد ، وقوله :« لم يصح » أنه لا يصح له سماع من النبي ﷺ .

وقال ابن حبان في المجروحين : كان ممن يخطيء ، على قلة روايته ، ففحش خلافه للأثبات فيما يرويه عن الثقات ، فاستحق الترك . وذكره أبو زرعة في أسامي الضعفاء .

وقال الذهبي في الميزان ـ بعد ذكره لقول ابن حبان في المجروحين ـ : وذكره أيضاً ابن حبان في الثقات فتساقط قولاه .

قال الحافظ : قيل له صحبة ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين .

قلت : الراجح أنه ليس بصحابي ؛ لما تقدم من قول البخاري وغيره ، ولعدم ثبوت الإسناد إليه بذلك ، كما سيأتي في التخريج . ولعله أن يكون صدوقاً .

وأما إيراد البخاري له في الضعفاء فتقدم أنه بسبب حديث واحد ، وتقدم كلام أبي حاتم من قوله لابنه من تحويله من كتاب الضعفاء . وأما كلام ابن حبان فأجاب عنه الذهبي كما تقدم إضافة إلى أنه احتج به في صحيحه كما سيأتي في هذه المسألة . وأما ذكر أبي زرعة له في أسامي الضعفاء ، فلم أر ما يؤيده ، والله أعلم .

التاريخ الكبير ٥/٢٦٦، الضعفاء لأبي زرعة ٢/٦٣١، الجرح ٥/٢١٩، الكامل ٤/١٦١٩ تهذيب الكمال ١٧/١٨ ، الميزان ٢/٥٥٢ ، التهذيب ٦/١٥٢ ، التقريب (٣٨٢١) .

....

* ثابت بن الصامت الأنصاري الأشهلي .

يقال إنه أخو عبادة بن الصامت ، ولم يثبت ذلك ، عداده في الصحابة ، وقيل إن الصحبة لابنه عبدالرحمن ، ليس له إلا حديث واحد ، وهو حديث هذه المسألة .
انظر الاستيعاب ٨٢/٢ ، أسد الغابة ٢٢٤/١ ، الإصابة ١٠/٢ . التقريب (٨١٧) .

* عبدالله بن مسلمة بن قَعْنَب القَعْنَبي الحارثي ، أبو عبدالرحمن البصري (ت ٢٢١).
ثقة عابد ، كان ابن معين ، وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً .
تهذيب الكمال ١٣٦/١٦ ، السير ٢٥٧/١٠ ، التهذيب ٦ /٣١ ، التقريب (٣٦٢٠).

* إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري الأشهلي ، أبو إسماعيل المدني (ت١٦٥).
روى عن داود بن الحصين ، وعبدالله بن عبدالرحمن بن ثابت ، وابن جريج ، وغيرهم .
روى عنه إسحاق الفروي ، وأبو عامر العقدي ، وإسماعيل بن أبي أويس ، وغيرهم .
قال أحمد : ثقة . ووثقه العجلي .
وقال ابن معين في رواية : صالح ، يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال في رواية : ليس بشيء.
وقال أبو حاتم : شيخ ليس بقوي ، يكتب حديثه ولا يحتج به ، منكر الحديث .
وقال البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي ضعيف . وقال الدارقطني : متروك .
وضعفه أبو أحمد الحاكم ، وابن حبان ، والعقيلي ، والترمذي ، وغيرهم .
وقال ابن عدي : هو صالح في باب الرواية ، كما حكي عن يحيى بن معين ، ويكتب حديثه مع ضعف .
قال الحافظ ابن حجر : ضعيف .
انظر تهذيب الكمال ٤٢/٢ ، التهذيب ١٠٤/١ ، التقريب (١٤٦) .

* داود بن الحصين الأموي مولاهم ، أبو سليمان المدني (ت ١٣٥ هـ) .
روى عن أبيه ، ونافع مولى ابن عمر ، وعكرمة ، وعمرو بن شعيب ، وغيرهم .
روى عنه إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، ومالك ، وابن إسحاق ، وغيرهم .
قال ابن معين : ثقة ، وقد روى مالك عن داود بن الحصين ، وإنما كُره مالك له ؛ لأنه كان يحدث عن عكرمة ، وكان مالك يكره عكرمة .
ووثقه ابن سعد ، والعجلي ، وابن إسحاق ، وأحمد بن صالح ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان يذهب مذهب الشُراة[1]، وكل من ترك حديثه على الإطلاق وهم ؛ لأنه لم يكن داعية إلى مذهبه .
وقال النسائي : ليس به بأس .
وقال ابن عدي : صالح الحديث ، إذا روى عنه ثقة فهو صالح الرواية ، إلا أن يروي عنه ضعيف ، فيكون البلاء منه ، مثل ابن أبي حبيبة ، وإبراهيم بن أبي يحيى .
وقال أبو داود : أحاديثه عن عكرمة مناكير ، وأحاديثه عن شيوخه مستقيمة .
وقال ابن المديني : ما روى عن عكرمة فمنكر الحديث .
وقال أبو زرعة : لين . وقال أبو حاتم : ليس بالقوي ، ولولا أن مالكاً روى عنه لتُرِكَ حديثه.
وقال ابن عيينة : كنا نتقي حديث داود بن الحصين .
قال ابن حجر : ثقة إلا في عكرمة ، ورمي برأي الخوارج .
قلت : ويحمل كلام من تكلم فيه على روايته عن عكرمة ، أو على مذهبه ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ٣٧٩/٨ ، التهذيب ١٨١/٣ ، التقريب (١٧٧٩) .

(١) أي الخوارج ، وسموا أنفسهم بذلك ؛ لأنهم زعموا أنهم شروا دنياهم بالأخرة (النهاية ٤٦٩/٢ ، مادة شرا).

....

* إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن أبي فروة الفروي ، المدني (ت ٢٢٦ هـ) .
روى عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، ومالك ، وسليمان بن بلال ، وغيرهم .
روى عنه البخاري ، وأبو علقمة الفروي ، ومحمد بن يحيى الذهلي ، وغيرهم .
قال أبو حاتم : كان صدوقاً ، ولكن ذهب بصره فربما لُقِّن ، وكتبه صحيحة .
وقال مرة : مضطرب . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يغرب وينفرد .
وقال النسائي : ليس بثقة . وقال الدارقطني : ضعيف ، وقد روى عنه البخاري ، ويوبخونه في هذا . وقال مرة : لا يترك . وقال الساجي : فيه لين ، روى عن مالك أحاديث تفرد بها.
وقال العقيلي : جاء عن مالك بأحاديث كثيرة لا يتابع عليها . وقال الآجري : سألت أبا داود عنه ، فوهّاه جداً ، ونقم عليه روايته عن مالك حديث الإفك .
وقال الحاكم : عيب على محمد إخراج حديثه ، وقد غمزوه .
وقال الذهبي : وهو صدوق في الجملة ، صاحب حديث .
قال ابن حجر : صدوق كُفَّ ، فساء حفظه .
قلت : الذي يظهر أنه ضعيف ، لاتفاق الأكثر على ذلك ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ٤٧١/٢، الميزان ١٩٩/١، التهذيب ٢٤٨/١، التقريب (٣٨١) .

تخريج الحديث :

روى ابن أبي حبيبة هذا الحديث ، واختلف عليه من عدة أوجه :

١ ـ فرواه الدراوردي ، عن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عن عبدالله بن عبدالرحمن .

٢ ـ ورواه القعنبي ، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عن داود بن الحصين ، عن مشيخة بني عبدالأشهل .

٣ ـ ورواه سعيد بن أبي مريم ، وإسماعيل بن أبي أويس ، ومعن بن عيسى ، وإسحاق الفروي ، والواقدي ، كلهم ، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عن عبدالرحمن ابن عبدالرحمن بن ثابت بن الصامت ، عن أبيه ، عن جده .

....

٤ ـ ورواه إسماعيل بن أبي أويس ، ومعن بن عيسى ، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن ثابت بن الصامت ، عن أبيه ، عن جده .

٥ ـ ورواه ابن أبي أويس ، ومعن بن عيسى أيضاً ، عن عبدالرحمن بن ثابت بن الصامت ، عن أبيه ، عن جده .

٦ ـ ورواه يحيى بن الزبير ، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عن أبيه ، موقوفاً .

٧ ـ ورواه سعيد بن أبي مريم ، عن ابن أبي حبيبة وعبدالرحمن بن عبدالرحمن بن ثابت .

٨ ـ ورواه إسماعيل بن أبي أويس ، عن إبراهيم بن إسماعيل ، عن عبدالرحمن بن عبدالرحمن بن ثابت بن عبادة الأنصاري ، عن أبيه ، عن جده .

٩ ـ ورواه سعيد بن أبي مريم ، عن إبراهيم بن إسماعيل ، عن عبدالرحمن بن عبدالرحمن ابن ثابت بن عبادة بن الصامت ، عن أبيه ، عن أبيه (كذا مكرراً) ، عن جده .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

الوجه الأول :

رواه الدراوردي عن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عن عبدالله بن عبدالرحمن :

أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده ٢/٢٩٧ ، رقم ٨٩٦ ، وفي المصنف ١/٢٦٥ ، ومن طريقه أخرجه كل من :

ابن ماجه ١/٣٢٨ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب السجود على الثياب في الحر والبرد ، رقم ١٠٣١ . وأحمد ، وابنه عبدالله في المسند ٤/٣٣٤ ــ ومن طريقهما المزي في تهذيب الكمال ١٥/٢٢٠ ــ ، ورواه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٤/١٦٥ ، رقم ٢١٤٦ ـ

....

ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة ٣/ ٢٠٠ ـ ، ورواه ابن شبة في تاريخ المدينة ١/ ٦٦ ، والبغوي في معجم الصحابة (ق ٣٧٦) .
كلهم عن أبي بكر بن أبي شيبة ، عن عبدالعزيز الدراوردي ، عن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عن عبدالله بن عبدالرحمن ، قال جاءنا النبي ﷺ في مسجد بني عبدالأشهل ، فذكره .
وعزاه ابن الأثير إلى أبي عمر ، وأبي موسى .

وقال المزي في تهذيب الكمال ١٥/ ١٩٩ : وقال عبدالعزيز الدراوردي : عن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عن عبدالله بن عبدالرحمن :« جاءنا النبي ﷺ فصلى بنا » ولم يقل :« عن أبيه عن جده » ، وهو وهم .
وقال في تحفة الأشراف ٥/ ٢٨٢ : إنما هو : عن عبدالله بن عبدالرحمن ، عن أبيه ، عن جده ثابت بن الصامت .

قلت : والدراوردي متكلم فيه كما تقدم في ترجمته ، وقد خالفه أكثر من واحد ، وفيهم من هو أوثق منه ، كما سيأتي ، فثبت خطاؤه في هذا الوجه ، والله أعلم .

الوجه الثاني :

رواه القعنبي ، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عن داود بن الحصين ، عن مشيخة بني عبدالأشهل ، أن رسول الله ﷺ صلى في مسجد بني عبدالأشهل ملتحفاً في كساء ، كان يضع يديه على الكساء ، يقيه برد الحصباء إذا سجد :

ذكره ابن أبي حاتم في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه .

قلت : والقعنبي : ثقة ، كما تقدم في ترجمته ، والله أعلم .

الوجه الثالث :

رواه جماعة عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عن عبدالرحمن بن عبدالرحمن بن ثابت بن الصامت ، عن أبيه ، عن جده :

أخرجه ابن خزيمة[1] ١/٣٣٦ ، رقم ٦٧٦ ، من طريق سعيد بن أبي مريم .

والفسوي في المعرفة والتاريخ ١/٣٢١ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٢/١٠٨ ـ ، ورواه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني[2] ٤/١٦٦ ، رقم ٢١٤٧، من طريق إسماعيل بن أبي أويس .

والأزدي في كتاب من وافق اسمه اسم أبيه (٢٥) رقم ٥٩ ، من طريق معن بن عيسى .

وتابعهم : إسحاق الفروي ، كما ذكر أبو زرعة في هذه المسألة .

وتابعهم : الواقدي أيضاً ، كما ذكر أبو نعيم في المعرفة ٣/٢٢٩ .

كلهم عن إبراهيم بن إسماعيل ، به .

قلت : سعيد بن أبي مريم ، ومعن بن عيسى : ثقتان ثبتان . وابن أبي أويس : صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه (التقريب ٢٢٨٦ ، ٦٨٢٠ ، ٤٦٠) .

والفروي تقدم في ترجمته أنه ضعيف . والواقدي : متروك (التقريب ٦١٧٥) .

---

(١) وقع في المطبوع من ابن خزيمة :« حدثني عبدالرحمن بن ثابت » وهو خطأ ، وصوابه :« عبدالرحمن بن عبدالرحمن بن ثابت » كما نقله ابن حجر في اتحاف المهرة ٣/١٥ ، وفي الإصابة ٢/١٠ ، و ٥/٢٦٧ .

(٢) وقع في المطبوع من كتاب الآحاد والمثاني :« عن عبدالله بن عبدالرحمن » وقال المحقق في الهامش : جاء في الأصل :« عبدالرحمن » والصواب ما أثبت .

قلت : بل الصواب ما في الأصل ، حيث روي على الوجهين كما تقدم في التخريج ، والله أعلم .

....

الوجه الرابع :

رواه إسماعيل بن أبي أويس ، ومعن بن عيسى عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن ثابت بن الصامت ، عن أبيه عن جده :

أخرجه ابن ماجة ٣٢٩/١ ، الموضع السابق ، رقم ١٠٣٢ ، والطبراني في الكبير ٧٦/٢ ، رقم ١٣٤٤ ـ ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة ٢٢٨/٣ ، رقم ١٣٠٩ ، والمزي في تهذيب الكمال ٢٠٠/١٥ ـ ، ورواه أبو أحمد العسكري (كما في أسد الغابة ٢٢٥/١).

من طريق إسماعيل بن أبي أويس .

وابن قانع في معجم الصحابة ١٢٩/١ ، من طريق معن بن عيسى القزاز .

كلاهما عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، به .

الوجه الخامس :

رواه إسماعيل بن أبي أويس ، ومعن بن عيسى ، عن ابن أبي حبيبة ، عن عبدالرحمن بن ثابت بن الصامت ، عن أبيه ، عن جده :

أخرجه العقيلي في الضعفاء ٣٢٥/٢ ، عن البخاري ، عن إسماعيل بن أبي أويس .

وابن شبة في تاريخ المدينة ٦٧/١ . من طريق إبراهيم بن المنذر ، عن معن .

كلاهما عن ابن أبي حبيبة ، به .

وذكره ابن قانع في معجم الصحابة ٢٥/٢ في ترجمة الصامت ، فقال : وذكر إبراهيم الحربي ، عن إبراهيم بن محمد ، عن معن ، عن ابن أبي حبيبة ، عن عبدالرحمن بن ثابت ابن صامت ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ صلى في كساء ملتحفاً به .

وذكر هذا الوجه أبو نعيم في المعرفة ٢٢٩/٣ ، فقال : وقال معن بن عيسى : ابن أبي حبيبة عن عبدالرحمن بن ثابت بن الصامت ، ولم يذكر عبدالله .

وذكره أيضاً ابن الأثير في أسد الغابة ١٢٤/١ ، والمزي في تهذيب الكمال ٣٥٧/٤ .

وقال الحافظ في الإصابة ٢/١١ : وأغرب ابن قانع فذكر الصامت والد ثابت في الصحابة ، وساق هذا الحديث من وجه آخر عن ابن أبي حبيبة ، فقال : عن عبدالرحمن بن ثابت ، عن أبيه ، عن جده ، فكأنه سقط من روايته :« ابن » ، وكانت : ابن عبدالرحمن .

قلت : وهذا يسلم للحافظ لو أن ابن قانع انفرد بهذا الوجه ، ولكن كما تقدم فإنه قد ورد أيضاً عند ابن شبة كذلك ، إلا أن يكون وقع في المطبوع من تاريخ المدينة سقط أو تحريف ، فيسلم للحافظ ما ذكره ، وخاصة أنه من رواية معن بن عيسى ، وابن أبي أويس ، وقد وقع عندهما في الوجهين السابقين كما ذكر الحافظ ، والله أعلم .

الوجه السادس :

رواه يحيى بن الزبير ، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عن أبيه ، موقوفاً :
أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة ١/٦٦ ، من طريق يحيى بن الزبير بن عباد بن حمزة بن عبدالله بن الزبير ، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عن أبيه ، قال صلى النبي ﷺ ، فذكر نحوه .

قلت : ويحيى بن الزبير ، قال عنه الزبير بن بكار في جمهرة نسب قريش (٦٩) : شيخ آل الزبير ووالي صدقتهم ، وكان له فضل وسخاء . ونقل عنه بعض ما تقدم ابن قدامة في التبيين في أنساب القرشيين (٢٥٩) . ولم أر من ذكره غيرهما .

....

الوجه السابع :

رواه سعيد بن أبي مريم ، عن ابن أبي حبيبة ، وعبدالرحمن بن عبدالرحمن بن ثابت :
ذكره أبو نعيم في المعرفة ٢٢٩/٣ ، فقال : وقال سعيد بن أبي مريم : عن ابن أبي حبيبة وعبدالرحمن بن عبدالرحمن بن ثابت .

قلت : كذا قال أبو نعيم ، ولم أقف عليه ، ولم أر من أشار إليه غيره . وكنت أظنه خطأً مطبعياً ، فإذا هو كذلك في المطبوع والمخطوط ، ولعله خطأ من الناسخ ؛ حيث تقدمت رواية ابن أبي مريم عند ابن خزيمة في الوجه اثالث ، وعنده :« عن ابن أبي حبيبة ، عن عبدالرحمن بن عبدالرحمن »، وليس :« وعبدالرحمن » .
وإذا ثبت هذا فلا يعد وجهاً مستقلاً ، والله أعلم .

الوجه الثامن :

ورواه إسماعيل بن أبي أويس ، عن إبراهيم بن إسماعيل ، عن عبدالرحمن بن عبدالرحمن ابن ثابت بن عبادة الأنصاري ، عن أبيه ، عن جده :
أخرجه الشاشي في مسنده ١٢٦/٣ ، رقم ١١٩٤ ، من طريق إسماعيل بن أبي أويس ، به.

الوجه التاسع :

ورواه سعيد بن أبي مريم ، عن إبراهيم بن إسماعيل ، عن عبدالرحمن بن عبدالرحمن بن ثابت بن عبادة بن الصامت ، عن أبيه ، عن أبيه (كذا مكرراً)، عن جده :
أخرجه الشاشي في مسنده ١٢٨/٣ ، رقم ١١٩٥ ، عن محمد بن إسحاق الصغاني ، عن سعيد بن أبي مريم ، به .

قلت : وفي هذين الوجهين نظر ؛ إذ تفردا بتسمية ثابت أنه : ابن عبادة ، ولم يرد هذا في بقية الأوجه ، ويحتمل أن يكون ذلك من تصرف الإمام الشاشي - رحمه الله - حيث ظن أن ثابت بن الصامت ابن لعبادة بن الصامت ، ويقوي هذا أنه أورد هذين الحديثين في مسند عبادة ، فقال : ما روى ابنه ثابت بن عبادة عنه . وتبعاً لذلك فلعله زاد في تسمية ثابت في الإسناد ، فقال : ابن عبادة ، ظناً منه أنه ابنه . ويؤيد هذا أيضاً أنه قد سبق في الأوجه الماضية من طريق ابن أبي أويس ، وابن أبي مريم ، وليس عندهما هذه الزيادة ، بل إن راويه عن ابن أبي مريم عند الشاشي هو راويه في روايته السابقة عند ابن خزيمة ، وهو محمد بن إسحاق الصغاني ، وهذا يؤكد ما ذكرته ، والله أعلم .
وإذا ثبت ما تقدم فلا يعد هذا وجهاً مستقلاً ، وإنما داخلاً ضمن الأوجه السابقة .

وأما قوله : عن أبيه ، عن أبيه ، فلعل ذلك زيادة من الناسخ سهواً ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقم يتضح أنه اختلف على ابن أبي حبيبة في هذا الحديث :

١ - فرواه الدراوردي ، عن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عن عبدالله بن عبدالرحمن .

٢ - ورواه القعنبي ، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عن داود بن الحصين ، عن مشيخة بني عبدالأشهل .

٣ - ورواه سعيد بن أبي مريم ، وإسماعيل بن أبي أويس ، ومعن بن عيسى ، وإسحاق الفروي ، والواقدي ، كلهم ، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عن عبدالرحمن ابن عبدالرحمن بن ثابت بن الصامت ، عن أبيه ، عن جده .

٤ - ورواه إسماعيل بن أبي أويس ، ومعن بن عيسى ، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن ثابت بن الصامت ، عن أبيه ، عن جده .

٥ ـ ورواه ابن أبي أويس ، ومعن بن عيسى أيضاً ، عن عبدالرحمن بن ثابت بن الصامت ، عن أبيه ، عن جده .

٦ ـ ورواه يحيى بن الزبير ، عن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، عن أبيه ، موقوفاً .

٧ ـ ورواه سعيد بن أبي مريم ، عن ابن أبي حبيبة وعبدالرحمن بن عبدالرحمن بن ثابت .

٨ ـ ورواه إسماعيل بن أبي أويس ، عن إبراهيم بن إسماعيل ، عن عبدالرحمن بن عبدالرحمن بن ثابت بن عبادة الأنصاري ، عن أبيه ، عن جده .

٩ ـ ورواه سعيد بن أبي مريم ، عن إبراهيم بن إسماعيل ، عن عبدالرحمن بن عبدالرحمن ابن ثابت بن عبادة بن الصامت ، عن أبيه ، عن أبيه (كذا مكرراً) ، عن جده .

وأرجح هذه الأوجه هو الوجه الثالث ؛ حيث رواه الأكثر والأوثق كذلك .
إلا أنه يمكن القول بأن الأوجه الباقية ما عدا الأول كلها محفوظة ، ولعل الحمل في هذا الاختلاف على إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ، وهو كما تقدم ضعيف ، والرواة عنه في جميع هذه الأوجه أحسن حالاً منه ، فلعل اضطرب في هذا الحديث فكان يحدث بجميع هذه الأوجه .
وأما الوجه الأول فلعل الدراوردي أخطأ فيه بقوله : إسماعيل بن أبي حبيبة ؛ حيث رواه عدد من الثقات في بقية الأوجه ، وكلهم قالوا : إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو زرعة من تخطئته لرواية الدراوردي ، وترجيحه لرواية الفروي في الوجه الثالث .

....

والحديث من وجـهه الراجح إسناده ضعيف ؛ لأن مـداره على إبراهيم بن إسمـاعيل بن أبي حبيبة ، وهو ضعيف كما تقدم ، وقد اضطرب فيه فكان يرويه على أكثر من وجه .

إلا أن له شاهداً صحيحاً من حديث بكر بن عبدالله المزني ، عن أنس بن مـالك قال : كنا نصلي مع النبي ﷺ في شدة الحر ، فإذا لم يستطع أحـدنا أن يمكن جبهته من الأرض بسط ثوبه فسجد عليه .
أخرجه البخاري (مع الفتح) ٥٨٧/١ ، كتاب الصلاة ، باب السجود على الثوب من شدة الحر ، رقم ٣٨٥ ، و٢٩/٢ ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب وقت الظهر عند الزوال ،رقم ٥٤٢ ، و٩٦/٣ ، كتاب العمل في الصلاة ، باب بسط الثوب في الصلاة للسجود ، رقم ١٢٠٨ ، ومسلم ٤٣٣/١ ، كتاب المساجد ، باب استحباب تقديم الظهر ، رقم ٦٢٠ ، وأصحاب السنن ، وغيرهم ، والله أعلم .

٥٢٥ ــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه أبو عامر العَقَدي[١] ، عن زكريا بن إسحاق ، عن عمرو بن دينار ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ صلى بالمدينة ثمانياً[٢] جميعاً ، وسبعاً جميعاً .

قال أبو زرعة : هذا وهم ؛ رواه شعبة ، وحماد بن زيد ، ومحمد بن مسلم ، وحماد بن سلمة ، وسفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن زيد[٢] ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، وهو الصحيح ، والوهم[٣] ينبغي أن يكون من زكريا .

رجال الإسناد :

* أبو عامر العَقَدي : عبدالملك بن عمرو القيسي البصري (ت ٢٤٥ هـ) .

ثقة متفق على توثيقه .

انظر تهذيب الكمال ٣٦٤/١٨ ، التهذيب ٤٠٩/٦ ، التقريب (٤١٩٩) .

* زكريا بن إسحاق المكي ، من السادسة .

روى عن عمرو بن دينار ، وعطاء بن أبي رباح ، وإبراهيم بن ميسرة ، وغيرهم .

روى عنه أبو عامر العقدي ، وابن المبارك . ووكيع ، وعبدالرزاق ، وغيرهم .

وثقه أحمد ، وابن معين ، وأبو داود ، وابن سعد ، ووكيع ، والبرقي ، والحاكم . وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال أبو زرعة ، وأبو حاتم ، والنسائي : لا بأس به .

---

(١) وقع في المطبوع :« العقوي » ، ولعله خطأ من الطابع .

(٢) وقع في جميع النسخ ، والمطبوع :« ثماناً » ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٢) من قوله :« وحماد بن سلمة إلى قوله : جابر بن زيد » ساقط من نسخة أحمد الثالث .

(٣) قوله :« والوهم » ساقط من نسختي أحمد الثالث ، وتشستربتي ، ومثبت من بقية النسخ .

....

وقال الآجري : قلت له ـ يعني لأبي داود ـ : زكريا بن إسحاق قدري ؟ . قال : تخاف عليه ؟ قلت : هو ثقة ؟ . قال : ثقة . ا هـ . وقال ابن معين : كان يرى القدر .
قال ابن حجر : ثقة ، رمي بالقدر .
انظر تهذيب الكمال ٣٥٦/٩ ، التهذيب ٣٢٨/٣ ، التقريب (٢٠٢٠) .

* عمرو بن دينار المكي ، أبو محمد الأثرم الجمحي مولاهم (ت ١٢٦) .
ثقة ثبت حجة ، متفق على توثيقه وإمامته .
انظر تهذيب الكمال ٥/٢٢ ، سير النبلاء ٣٠٠/٥ ، التهذيب ٢٨/٨ .

* سعيد بن جبير بن هشام الأسدي مولاهم ، أبو محمد الكوفي (ت ٩٥ هـ) .
ثقة ثبت فقيه ، قتله الحجاج ولم يكمل الخمسين .
انظر تهذيب الكمال ٣٥٨/١٠ ، سير النبلاء ٣٢١/٤ ، التهذيب ١١/٤ .

* عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمناف (ت ٦٨ هـ)
صحابي جليل ، ابن عم رسول الله ﷺ ، دعا له ﷺ بالفهم في القرآن، فكان يسمى البَحْر والحَبْر ، لسعة علمه ، وهوأحد المكثرين من الصحابة ، وأحد العبادلة من فقها الصحابة .
انظر الاستيعاب ٢٥٨/٦ ، أسد الغابة ١٩٢/٣ ، الإصابة ١٣٠/٥.

* شعبة بن الحجاج ، ثقة ثبت حجة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٦ .

* حماد بن زيد بن درهم الأزدي ، أبو إسماعيل البصري (ت ١٧٩) .
ثقة ثبت حجة فقيه ، قال ابن مهدي : ما رأيت أعلم من حماد بن زيد .
انظر تهذيب الكمال ٢٣٩/٧ ، سير النبلاء ٤٥٦/٧ ، التهذيب ٩/٣ .

....

* محمد بن مسلم بن سَوْسَن الطائفي ، (توفي قبل التسعين) .
روى عن عمرو بن دينار ، وابن جريج ، وعمرو بن قتادة ، وغيرهم .
روى عنه ابن المبارك ، وابن وهب ، والقعنبي ، وابن مهدي ، وعبدالرزاق ، وغيرهم .
قال العجلي : ثقة . وقال يعقوب بن سفيان : ثقة لا بأس به . وقال أبو داود : ثقة . وقال مرة : ليس به بأس . وقال ابن مهدي : كتبه صحاح . وقال ابن عدي : هو صالح الحديث لا بأس به ، لم أر له حديثاً منكراً .
وقال ابن معين : ثقة لا بأس به ، وكان إذا حدث من حفظه يخطيء ، وإذا حدث من كتابه فليس به بأس . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان يخطيء ، وزعم عبدالرحمن بن مهدي أن كتبه صحاح .
وقال الميموني : سمعت أحمد بن حنبل يقول : إذا حدث محمد بن مسلم من غير كتاب أخطأ ، ثم ضعفه على كل حال ، من كتاب وغير كتاب ، فرأيته عنده ضعيفاً .
وقال الساجي : صدوق يهم في الحديث .
قال الحافظ ابن حجر : صدوق يخطيء .
قلت : لو زاد :« إذا حدث من حفظه » ، لكان أولى .
انظر تهذيب الكمال ٤١٢/٢٦ ، التهذيب ٤٤٤/٩ ، التقريب (٦٢٩٣) .

* حماد بن سلمة بن دينار البصري ، أبو سلمة (ت ١٦٧ هـ) .
ثقة عابد من أثبت الناس في ثابت ، وتغير حفظه بأخرة .
تهذيب الكمال ٢٥٣/٧ ، السير ٤٤٤/٧ ، التهذيب ١١/٣ ، التقريب (١٤٩٩).

* سفيان بن عيينة الهلالي ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٣ .

* جابر بن زيد ، أبو الشعثاء الأزدي ، الجَوْفي ، البصري ، مشهور بكنيته (ت٩٣).
ثقة فقيه ، قال الذهبي : كان عالم أهل البصرة في زمانه يُعدُّ مع الحسن وابن سيرين .
تهذيب الكمال ٤٣٤/٤ ، السير ٤٨١/٤ ، التهذيب ٣٨/٢ ، التقريب (٨٦٥) .

....

تخريج الحديث :

روى عمرو بن دينار هذا الحديث واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه زكريا بن إسحاق ، عن عمرو بن دينار ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس .

٣ ـ ورواه معمر ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه عبدالرزاق ، عن معمر ، عن عمرو ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس .
وتابع معمراً على هذا الوجه عدد من الثقات .

ب ـ ورواه عبدالرزاق أيضاً ، عن معمر ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن عبدالله .

وفيما يلي تفصيل ذلك :

أولاً : رواه زكريا بن إسحاق ، عن عمرو بن دينار ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس :
ذكره المصنف في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه .

ثانياً : ورواه جماعة ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس :

أخرجه البخاري (مع الفتح) ٢٩/٢ ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب تأخير الظهر إلى العصر ، رقم ٥٤٣ ، ومسلم ٤٩١/١ ، كتاب صلاة المسافرين ، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر ، رقم ٥٦/٥٠٧ ، وأبو داود ١٦/٢ ، كتاب الصلاة ، باب الجمع بين الصلاتين رقم ١٢١٤ ـ ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد ٢١٧/١٢ ـ ، ورواه أبو نعيم الأصبهاني في المستخرج ٢٩٦/٢ ، رقم ١٥٩٢ ، وأبو نعيم الحداد في الجامع بين الصحيحين (ق ١٥٥) ، وابن حبان ٤٧٣/٤ ، رقم ١٥٩٧ ، والبيهقي في الكبرى ١٦٧/٣ ، والطبراني في الكبير ١٧٧/١٢ ، رقم ١٢٨٠ . كلهم من طريق حماد بن زيد .

....

وأخرجه البخاري (مع الفتح) ٦٢/٣ ، كتاب التهجد ، باب من لم يتطوع بعد المكتوبة ، رقم ١١٧٤ ، و ابن أبي شيبة في المصنف ٤٥٦/٢ ــ ومن طريقه مسلم ٤٩١/١ ، الموضع السابق ، رقم ٥٠٧/٥٥ ، وأبو نعيم الأصبهاني في المستخرج ٢٩٦/٢ ، رقم ١٥٩١ ، وأبو نعيم الحداد في الجامع بين الصحيحين (ق ١٥٥)، والبيهقي ١٦٨/٣ ــ ، ورواه النسائي ٢٨٦/١ ، كتاب المواقيت ، باب الوقت الذي يجمع فيه المقيم ، رقم ٥٨٩ ــ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ٢١٩/١٢ ــ ، ورواه أبو نعيم في المستخرج ٢٩٦/٢ ، رقم ١٥٩١ ، وأحمد في مسنده ٢٢١/١ ــ ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج ٢٩٦/٢ ، رقم ١٥٩١ ــ ، ورواه أبو يعلى في مسنده ٢٨٢/٤ ، رقم ٢٣٩٤ ، والحميدي ٢٢٢/١ ، رقم ٤٧٠ ــ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ٢١٩/١٢ ، ٢٢٠ ــ ، ورواه الشافعي في السنن ١٣٤/١ ، رقم ٢٣ ــ ومن طريقه البيهقي في المعرفة ٣٠١/٤ ، رقم ٦٢٥٦ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٦٠/١ ـــ ، ورواه البيهقي في الكبرى ١٦٦/٣ ، ١٦٨ ، وابن عبدالبر في التمهيد ٢١٩/١٢ ، وأبو القاسم الشحامي في الخامس من الأحاديث الألف السباعيات (ق ٧٩/ب) . من طريق سفيان بن عيينة .

والبخاري (مع الفتح) ٤٩/٢ ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب وقت المغرب ، رقم ٥٦٢ ، وأبو عوانة ٣٥٤/٢ ، وأحمد ٢٧٣/١ ، و ٢٨٥/١ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٦٠/١. من طريق شعبة .

والنسائي ٢٩٠/١ ، كتاب المواقيت ، باب الجمع بين الصلاتين في الحضر ، رقم ٦٠٣ ، وأبو عوانة ٣٥٤/٢ ، وعبدالرزاق ٥٥٥/٢ ، رقم ٤٤٣٦ ــ وعنه أحمد ٣٦٦/١ ــ . من طريق ابن جريج .

وأبو داود الطيالسي في مسنده (٣٤١) رقم ٢٦١٣ ، عن حماد بن سلمة .

والطبراني في الكبير ١٧٧/١٢ ، رقم ١٢٨٠٧ ، وأبو نعيم في الحلية ٩٠/٣ ، من طريق محمد بن مسلم الطائفي .

....

والطبراني في الكبير ١٧٦/١٢ ، رقم ١٢٨٠٦ ، من طريق روح بن القاسم .
وأبو إسحاق بن أبي ثابت في حديثه (ق ١٦٠/أ) ، من طريق زيد بن أبي أنيسة .
والجرجاني في الأمالي الأربعين (ق ١٦٤/ب) ، من طريق عبدالله بن عبدالرحمن .
وتابعهم معمر ـ في الراجح عنه ـ كما سيأتي في الاختلاف عليه .

كلهم عن عمرو بن دينار ، عن أبي الشعثاء : جابر بن زيد ، عن ابن عباس ، نحوه .

ثالثاً : ورواه معمر ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالرزاق ، عن معمر ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس:
أخرجه عبدالرزاق في المصنف ٥٥٥/٢ ، رقم ٤٣٦ ، عن ابن جريج ، ومعمر ، عن عمرو ابن دينار ، به .
وأخرجه من طريق عبدالرزاق الطبراني في الكبير ١٧٦/١٢ ، رقم ١٢٨٠٥ ، ولم يذكر ابن جريج .
كما أخرجه عن عبدالرزاق أحمد في المسند ٣٦٦/١ ، ولم يذكر معمر .
وتابع معمراً على هذا الوجه عدد من الثقات ، كما تقدم .

٢ ـ ورواه عبدالرزاق أيضاً ، عن معمر ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن عبدالله :
ذكره الدارقطني في العلل (٤ ق ٣٠٩/أ) ، ولم أقف على من أخرجه .

ولعل الوجه الأول أرجح عن عبدالرزاق ؛ إذ هو الموجود في كتابه ، وتقدم في ترجمته أن ما في كتابه أصح مما في غيره (انظر الفهرس) ، إضافة إلى أنه قد تابع معمراً عليه عدد من الثقات ، في حين لم أجد من تابعه في الوجه الثاني ، والله أعلم .

....

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن عمرو بن دينار روى هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ ـ رواه زكريا بن إسحاق ، عن عمرو بن دينار ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس .

٢ ـ ورواه جماعة من الثقات ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس .

٣ ـ ورواه معمر ــ في وجه مرجوح عنه ــ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن عبدالله .

والوجه الثاني أرجح هذه الأوجه حيث رواه عدد من الثقات كذلك ، في حين لم أجد من تابع زكريا بن إسحاق على الوجه الأول .
وأما الوجه الثالث فهو وجه مرجوح عن معمر ، كما تقدم .

ومنه يتبين صحة ما ذهب إليه أبو زرعة من ترجيحه للوجه الثاني ، وتخطئته لزكريا .

والحديث من وجهه الراجح صحيح متفق عليه ، كما تقدم في التخريج ، والله أعلم .

٥٢٦ ــ وسئل أبو زرعة عن حديث روي عن أبي خالد الأحمر ، عن حجاج ، عن الحكم ، عن مِقْسَم[1] ، عن ابن عباس ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا لم يرتحل حتى تزيغ الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ، وإذا كانت لم تزغ أخَّرها ، حتى يجمع بينهما في وقت العصر .

فقال أبو زرعة : هو خطأ ؛ إنما هو : أبو خالد ، عن ابن عجلان ، عن الحسين ابن عبدالله ، عن عكرمة ، عن ابن عباس .

رجال الإسناد :

* أبو خالد الأحمر : سليمان بن حيّان الأزدي الكوفي (ت ١٩٠) .

روى عن حجاج بن أرطاة ، ومحمد بن عجلان ، وشعبة ، والأعمش ، وغيرهم .

روى عنه أحمد بن حنبل ، وابن راهويه ، وابن أبي شيبة ، وابن إسحاق ، وغيرهم .

وثقه ابن معين ، وابن المديني ، والعجلي ، وابن سعد ، وأبو هشام الرفاعي .

وقال النسائي ، وابن معين - في رواية - : ليس به بأس . وقال ابن معين - في رواية أخرى - : صدوق وليس بحجة . وقال في أخرى : ليس به بأس ، لم يكن ذاك المتقن .

وقال أبو حاتم : صدوق .

وقال البزار : اتفق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظاً ، وأنه روى عن الأعمش وغيره أحاديث لم يُتابع عليها .

وقال ابن عدي : له أحاديث صالحة ، وإنما أتي من سوء حفظه ، فيغلط ويخطيء ، وهو في الأصل كما قال ابن معين : صدوق وليس بحجة .

قال ابن حجر : صدوق يخطيء .

تهذيب الكمال ٣٩٤/١١، التهذيب ١٨١/٤، هدي الساري (٤٢٧)، التقريب (٢٥٤٧).

---

(١) وقع في نسخة دار الكتب المصرية والمطبوع :« عن الحكم بن مقسم » والتصويب من بقية النسخ .

....

* الحجاج بن أرطاة بن ثور النخعي ، أبو أرطاة الكوفي القاضي (ت١٤٥) .
روى عن عكرمة ، وزيد بن جبير ، وعطاء ، ونافع ، والزهري ، وغيرهم .
روى عنه الثوري ، وشعبة ، وابن المبارك ، والحمادان ، وأبو خالد الأحمر ، وغيرهم .
قال أحمد : كان من الحفاظ . ووصفه بالحفظ ابن خراش ، والخطيب ، وغيرهم .
وقال ابن معين : صدوق ، ليس بالقوي ، يدلس . وقال أبو زرعة : صدوق مدلس .
وقال أبو حاتم : صدوق يدلس عن الضعفاء يكتب حديثه ، فإذا قال : حدثنا ، فهو صالح ، لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع ، ولا يحتج بحديثه ، لم يسمع من الزهري ، ولا من هشام بن عروة ، ولا من عكرمة .
وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال يعقوب بن شيبة : واهي الحديث ، في حديثه اضطراب كثير ، وهو صدوق ، وكان أحد الفقهاء .
وقال ابن عدي : إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وغيره ، وربما أخطأ في بعض الروايات ، فإما أن يتعمد الكذب فلا ، وهو ممن يكتب حديثه .
قال ابن حجر : صدوق كثير الخطأ والتدليس .
وذكره في الطبقة الرابعة من المدلسين .
التهذيب ١٩٦/٢ ، تعريف أهل التقديس (١١٨) ، التقريب (١١١٩) .

* الحكم ، هو ابن عُتيبة الكندي ، أبو محمد الكوفي (ت ١١٣) .
روى عن النخعي ، وسعيد بن جبير ، ومقسم مولى ابن عباس ، وغيرهم .
روى عنه حجاج بن أرطاة ، والأعمش ، وشعبة ، وأبو عوانة ، وغيرهم .
وثقه ابن معين ، وأحمد بن حنبل ، وأبو حاتم ، والنسائي ، وغيرهم .
وقال أبو حاتم ، وأبو داود الطيالسي : لم يسمع من عاصم بن ضمرة . وقال أبو حاتم : لقي زيد بن أسلم ، ولا نعلم أنه سمع منه شيئاً .

....

وقال شعبة : لم يسمع الحكم من مقسم إلا خمسة أحاديث . وعدّها يحيى القطان : حديث الوتر ، وحديث القنوت ، وحديث عزمه على الطلاق ، وجزاء ما قتل من النعم ، والرجل يأتي امرأته وهي حائض ، وما عدا ذلك كتاب .
قال ابن حجر : ثقة ثبت فقيه ، إلا أنه ربما دلس . وعده في الطبقة الثانية من المدلسين .
تهذيب الكمال ١١٤/٧ ، جامع التحصيل (١٤١) ، التهذيب ٤٣٢/٢ ، تعريف أهل التقديس (٦٥) ، التقريب (١٤٥٣) .

* مِقْسَم ، هو ابن بُجْرة ، ويقال : نَجْدة ، أبو القاسم مولى عبدالله بن الحارث ، ويقال له : مولى ابن عباس ؛ للزومه له (ت ١٠١ هـ) .
روى عن ابن عباس ، وعبدالله بن عمرو ، ومعاوية ، وغيرهم .
روى عنه الحكم بن عتيبة ، وإسحاق بن يسار ، وميمون بن مهران ، وغيرهم .
وثقه الدارقطني ، ويعقوب بن سفيان ، والعجلي ، وأحمد بن صالح .
وقال أبو حاتم : صالح الحديث لا بأس به .
وضعفه ابن سعد ، وابن حزم . وقال الساجي : تكلم الناس في بعض روايته .
قال الذهبي : صدوق من مشاهير التابعين ، ضعفه ابن حزم وقد وثقه غير واحد .
وقال البخاري : لا يعرف لمقسم سماع من أم سلمة ، ولا ميمونة ، ولا عائشة .
قال ابن حجر : صدوق ، وكان يرسل .
انظر تهذيب الكمال ٤٦١/٢٨ ، التهذيب ٢٨٨/١٠ ، التقريب (٦٨٧٣) .

* عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب ، صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة السابقة .

* محمد بن عجلان المدني ، صدوق ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٣ .

....

---

* الحسين بن عبدالله بن عبيدالله بن عباس بن عبدالمطلب، أبو عبدالله المدني (ت ١٤٠).
ضعيف ، متفق على ضعفه .
انظر تهذيب الكمال ٣٨٣/٦ ، التهذيب ٣٤١/٢ ، التقريب (١٣٢٦) .

* عكرمة مولى ابن عباس ، أبو عبدالله المدني ، البربري (ت ١٠٤) .
ثقة متفق على توثيقه . قال الحافظ ابن حجر : ثقة ثبت ، عالم بالتفسير ، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ، ولا تثبت عنه بدعة .
تهذيب الكمال ٢٦٤/٢٠، التهذيب ٢٦٣/٧، هدي الساري (٤٤٦)، التقريب (٤٦٧٣).

تخريج الحديث :

روى أبو خالد الأحمر هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه يحيى بن عبدالحميد ، عن أبي خالد ، عن الحجاج ، عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس .

٢ ـ ورواه أبو سعيد الأشج ، وإبراهيم بن موسى ، عن أبي خالد ، عن ابن عجلان ، عن حسين بن عبدالله ، عن عكرمة ، عن ابن عباس .
وتابع أبا خالد على هذا الوجه : يحيى بن اليمان .
كما تابع ابن عجلان على هذا الوجه أكثر من ثقة .

٣ ـ ورواه الشافعي فيما بلغه ، عن أبي خالد ، عن ابن عجلان ، عن حسين بن عبدالله ، عن كريب ، عن ابن عباس .
وتابع ابن عجلان على هذا الوجه أكثر من ثقة .

....

الـوجـه الأول :

أخرجه يحيى بن عبـدالحميد الحماني في مسنده ـ كما في التلخيص الحبير ٢/ ٥١ ـ عن أبي خالد الأحمر ، عن الحجاج ، عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس .
وذكره المصنف في هذه المسألة من رواية أبي خالد ، به .

قلت : ويحيى بن عبدالحميد الحماني : ضعيف (الميزان ٤/ ٣٩٢) .

الـوجـه الـثـانـي :

أخرجه الدارقطني ١/ ٣٨٩ ـ ومن طريقه البيـهقي في الخلافيات (٢/ق ٧٧/ب) ـ ، عن محمد بن القاسم المحاربي ، عن أبي سعيد الأشج .
والبيهقي في الخلافيات (٢/ق ٧٧/ب)، من طريق إبراهيم بن موسى .
كلاهما عن أبي خالد ، عن ابن عجلان ، عن حسين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس .

وتوبع أبو خالد على هذا الوجه :
أخرجه الدارقطني ١/ ٣٨٩ ، من طريق يحيى بن اليمان ، عن ابن عجلان ، به .

كما توبع ابن عجلان عليه :
أخرجه الدارقطني ١/ ٣٨٩ ، من طريق موسى بن ربيعة ، عن يزيد بن الهاد .

....

والبيـهقي في الكبـرى ١٦٣/٣ ، وفي الخلافـيات (٢/ق ٧٧/ب)، وابن زياد النيسابوري في الزيادات في كتاب المزني (ق ١٣٤/ب). من طريق عثمان بن عمر، عن ابن جريج[1].
والبيهقي في الخلافيات (٢/ق ٧٧/ب) ، من طريق ابن أبي أويس ، عن أبيه .
كلهم عن حسين بن عبدالله ، عن عكرمة ، عن ابن عباس .

قلت : وأبو سعيد الأشج : ثقة (التقريب ٣٣٥٤) .
وإبراهيم بن موسى ، لعله التميمي : ثقة حافظ (التقريب ٢٥٩) .

الوجه الثالث :

أخرجه البيهقي في المعرفة ٢٩٣/٤ ، رقم ٦٢٠٨ ، من طريق الربيع ، قال : قال الشافعي فيما بلغه عن أبي خالد الأحمر ، عن ابن عجلان ، عن حسين بن عبدالله ، عن كريب ـ مولى ابن عباس ـ ، عن ابن عباس .

---

(١) وقد اختلف على ابن جريج :
١ ـ فرواه عثمان بن عمر عنه ، عن حسين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، كما في هذا الوجه .
٢ ـ ورواه عبدالمجيد بن عبدالعزيز ، عن ابن جريج ، عن هشام بن عروة ، عن حسين ، عن كريب ، عن ابن عباس ، كما سيأتي في الوجه الثالث .
٣ ـ ورواه الحجاج بن محمد ، عن ابن جريج ، عن حسين ، عن كريب ، عن ابن عباس . وسيأتي في الوجه الثالث .
٤ ـ ورواه عبدالرزاق ، عن ابن جريج ، عن حسين ، عن عكرمة وكريب ، عن ابن عباس :
أخرجه عبدالرزاق في المصنف ٥٤٨/٢ ، رقم ٤٤٠٥ ، ومن طريقه أخرجه كل من :
أحمد ٣٦٧/١ ، ٣٦٨ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ٤٩٧/١ ـ ، ورواه الترمذي في رواية أبي حامد التاجر ـ كما في تحفة الأشراف ١٢٠/٥ ـ، والدارقطني ٣٨٨/١ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١٦٣/٣ ـ ، ورواه ابن عدي في الكامل ٧٦١/٢ ، وابن زياد النيسابوري في الزيادات في كتاب المزني (ق ١٣٤/ب) .
كلهم من طريق عبدالرزاق عن ابن جريج ، به .
وقد ذكر هذه الأوجه الدارقطني في السنن ٢٨٨/١، ٢٨٩ ، وجمع بينها ، وصححها كلها .

....

وتوبع ابن عجلان على هذا الوجه :

أخرجه الشافعي في مسنده ١٨٦/١، رقم ٥٣٠ ـ ومن طريقه البيهقي في المعرفة ٢٩٢/٤ رقم ٦٢٠٧، وفي الخلافيات (٢/ق ٧٧/أ) ، والبغوي شرح السنة ١٩٥/٤، رقم ١٠٤٢ وفي الأنوار ٤٤٩/٢، رقم ٦٣٠ ـ . كلهم من طريق الشافعي ، عن ابن أبي يحيى .

وابن زياد النيسابوري في الزيادات في كتاب المزني (ق ١٣٤/ب). من طريق الحجاج بن محمد ، عن ابن جريج .

وابن زياد النيسابوري في الزيادات أيضاً (ق ١٣٤/ب). من طريق ابن جريج[١]، عن هشام ابن عروة .

كلهم عن حسين بن عبدالله ، به .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن أبا خالد الأحمر روى هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه يحيى بن عبدالحميد ، عن أبي خالد ، عن الحجاج ، عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس .

٢ ـ ورواه أبو سعيد الأشج ، وإبراهيم بن موسى ، عن أبي خالد ، عن ابن عجلان ، عن حسين بن عبدالله ، عن عكرمة ، عن ابن عباس .
وتابع أبا خالد على هذا الوجه : يحيى بن اليمان .

---

(١) وخولف ابن جريج في هذا الوجه :

فقد أخرجه إسماعيل القاضي في الأحكام ـ كما في التلخيص الحبير ١٥٠/١ ـ عن إسماعيل بن أبي أويس ، عن أخيه عن سليمان بن بلال ، عن هشام بن عروة ، عن كريب ، عن ابن عباس ، نحوه .

قلت : وابن جريج ، وابن بلال ثقتان ، إلا أن في الإسناد إلى ابن بلال : إسماعيل بن أبي أويس ، وهو صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه (التقريب ٤٦٠) ، كما إن الإمام أحمد أشار إلى أن المعروف عن هشام ابن عروة إنما هو عن حسين ؛ قال الإمام أحمد ـ فيما نقله عنه البيهقي في المعرفة ٢٩٣/٤ ـ قال : هذا حديث رواه الأكابر : هشام بن عروة ، وغيره ، عن حسين ... الخ . إضافة إلى تصحيح الدارقطني لرواية ابن جريج .

وعلى هذا فلعل رواية ابن جريج عن هشام أرجح ، والله أعلم .

....

٣ ـ ورواه الشافعي فيما بلغه ، عن أبي خالد ، عن ابن عجلان ، عن حسين بن عبدالله ، عن كريب ، عن ابن عباس .

ولعل الوجه الثاني أرجح هذه الأوجه ؛ حيث رواه ثقتان كذلك ، في حين رواه على الوجه الأول يحيى الحماني ، وهو ضعيف .
وأما الوجه الثالث ففيه جهالة من رواه عن أبي خالد .

ومنه يتبين صحة ما ذهب إليه أبو زرعة من ترجيحه للوجه الثاني من رواية أبي خالد الأحمر ، وهو ما كان عن أبي خالد ، عن ابن عجلان ، عن حسين بن عبدالله ، عن عكرمة ، عن ابن عباس . والله أعلم .

كما رواه ابن جريج واختلف عليه من عدة أوجه ، وكلها صحيحة عنه كما ذكر الدارقطني ، وتقدم ذلك مفصلاً في التخريج .

والحديث من وجهه الراجح عن أبي خالد الأحمر إسناده ضعيف ، وكذا الأوجه الأخرى عن ابن جريج ؛ لأن فيه حسين بن عبدالله ، وهو ضعيف كما تقدم في ترجمته .

إلا أن للحديث شاهداً صحيحاً عن أنس بن مالك قال :« كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ، ثم ينزل فيجمع بينهما ، وإذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب » .
أخرجه البخاري (مع الفتح) ٦٧٨/٢ ، كتاب تقصير الصلاة ، باب يؤخر الظهر إلى العصر إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس ، رقم ١١١١ ، وفي ٦٧٩/٢ ، كتاب تقصير الصلاة ، باب إذا ارتحل بع ما زاغت الشمس صلى الظهر ثم ركب ، رقم ١١١٢ ، ومسلم ٤٨٩/١ ، كتاب صلاة المسافرين ، باب جواز الجمع بين الصلاتين في السفر ، رقم ٧٠٤ ، وغيرهما .

٥٢٧ ــ قال أبو محمد[١] : ذكر أبو زرعة عن محمد بن عبدالله بن نمير ، عن محمد بن فُضيل ، عن الأعمش ، عن أبي وائل ، قال : صليت خلف عليّ ، فكان يُسلّم عن[٢] يمينه : السلام عليكم ورحمة الله ، وعن يساره : السلام عليكم ورحمة الله .

قال أبو زرعة[٣] : قال ابن نمير : هذا خطأ ، ولم يبين الصحيح ماهو ؟.

فقال أبو زرعة : الصحيح : الأعمش ، عن أبي رَزين ، عن علي .

قلت : كذا رواه الثوري ، عن الأعمش .

رجال الإسناد :

* محمد بن عبدالله بن نُمَير الهمْداني ، أبو عبدالرحمن الكوفي (ت ٢٣٤) .

ثقة ثبت حافظ . متفق على توثيقه وإتقانه .

تهذيب الكمال ٢٥/٥٦٦ ، السير ١١/٤٥٥ ، التهذيب ٩/٢٨٢ ، التقريب (٦٠٥٣).

* محمد بن فُضيل بن غَزْوان الضبي ، أبو عبدالرحمن الكوفي (ت ٢٩٥) .

روى عن الأعمش ، وابن إسحاق ، وهشام بن عروة ، ومسعر بن كِدام ، وغيرهم .

روى عنه ابن نمير ، وأحمد بن حنبل ، والثوري ، وابن أبي شيبة ، غيرهم .

وثقه ابن معين ، وابن المديني ، وابن سعد ، والعجلي ، ويعقوب بن سفيان . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان يغلو في التشيع .

وقال أبو زرعة : صدوق من أهل العلم . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال أبو حاتم : شيخ . وقال أحمد : كان يتشيع ، وكان حسن الحديث .

---

(١) كذا في نسختي مصر والمطبوع . وفي نسختي أحمد الثالث وتشستربتي :« وذكر أبو زرعة ... » ، وفي نسخة نيض الله :« قلت : وذكر ... » .

(٢) كذا في أكثر النسخ ، وفي نسخة تشستربتي :« علـى » .

(٣) قوله : « قال أبو زرعة » ساقط من نسخة دار الكتب ، والتصحيح من بقية النسخ .

....

وخطَّأه ابن معين ، وأحمد في بعض الأحاديث .
قال ابن حجر : صدوق عارف رمي بالتشيع .
انظر تهذيب الكمال ٢٩٣/٢٦ ، التهذيب ٤٠٥/٩ ، التقريب (٦٢٢٧) .

* الأعمش : سليمان بن مهران ، ثقة تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٠ .

* أبو وائل الأسدي : شقيق بن سلمة الكوفي (ت ٨٢ هـ) .
ثقة مخضرم ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٥٤٨/١٢ ، التهذيب ٣٦١/٤ ، التقريب (٢٨١٦) .

* علي بن أبي طالب بن عبدالمطلب الهاشمي ، ابن عم رسول الله ﷺ ، وزوج ابنته ، من السابقين الأولين ، ورجّح جمع أنه أول من أسلم ، وهو أحد العشرة ، مات في رمضان سنة أربعين ، وهو يومئذٍ أفضل الأحياء من بني آدم بإجماع أهل السنة .
انظر الاستيعاب ١٣١/٨ ، أسد الغابة ١٦/٤ ، الإصابة ٥٧/٧ .

* أبو رَزِين الأسدي : مسعود بن مالك الكوفي (ت ٨٥) .
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٤٧٧/٢٧ ، التهذيب ١١٨/١٠ ، التقريب (٦٦١٢) .

* سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، أبو عبدالله الكوفي (ت ١٦١) .
ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة ، قال غير واحد : سفيان أمير المؤمنين في الحديث .
انظر تهذيب الكمال ١٥٤/١١ ، السير ٢٢٩/٧، التقريب (٢٤٤٥) .

....

تخريج الحديث :

روى الأعمش هذا الأثر ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

أولاً : رواه ابن فضيل ، عن الأعمش ، عن شقيق بن سلمة ، عن علي .

ثانياً : ورواه الثوري ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالرزاق ، عن الثوري ، عن الأعمش ، عن أبي رزين ، عن علي .
وتوبع الثوري على هذا الوجه ؛ تابعه أبو أسامة ، وشعبة .

٢ ـ ورواه عبدالرزاق ، وأبو نعيم ، عن الثوري ، عن عاصم ، عن أبي رزين ، عن علي .
وتوبع الثوري على هذا الوجه ؛ تابعه شعبة ، ومعمر .

٣ ـ ورواه الكرماني ، عن الثوري ، عن الأعمش ، عن أبي رزين ، عن علي مرفوعاً .

ثالثاً : ورواه شعبة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أكثر من ثقة ، عن شعبة ، عن الأعمش ، عن أبي رزين ، عن علي .
وتابع شعبة على هذا الوجه : الثوري ، وأبو أسامة ، كما تقدم .

٢ ـ ورواه بشر بن عمر ، عن شعبة ، عن عاصم ، عن أبي رزين ، عن علي .
وتابع شعبة على هذا الوجه : معمر ، والثوري ، كما تقدم .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه ابن فضيل ، عن الأعمش ، عن شقيق ابن سلمة ، عن علي :
أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٢٩٩/١ .
وذكره أبو زرعة في هذه المسألة ، عن ابن نمير .
كلاهما عن ابن فضيل ، به .

ثانياً : ورواه الثوري ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالرزاق ، عن الثوري ، عن الأعمش ، عن أبي رزين ، عن علي :

أخرجه عبدالرزاق في المصنف ٢٢٠/٢ ، رقم ٣١٣٣ ، عن الثوري ، به .

وتوبع الثوري على هذا الوجه :
أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (المطالب العالية ٢٢٨/١)[1]، عن أبي أسامة .
وتابعهما شعبة في أحد الأوجه عنه ، كما سيأتي .
كلهم عن الأعمش ، عن أبي رزين ، عن علي .

٢ ـ ورواه عبدالرزاق ، وأبو نعيم ، عن الثوري ، عن عاصم ، عن أبي رزين ، عن علي :
أخرجه عبدالرزاق في المصنف ٢١٩/٢ ، رقم ٣١٣١ .
والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٧٠/١ ، من طريق أبي نعيم .
كلاهما عن الثوري ، به .

وتوبع الثوري على هذا الوجه :
أخرجه عبدالرزاق ٢١٩/٢ ، رقم ٣١٣١ ، عن معمر .
وتابعهما شعبة في أحد الأوجه عنه ، كما سيأتي .
ثلاثتهم عن عاصم ، عن أبي رزين ، عن علي .

---

(١) ولم أقف عليه في مخطوطة مسند ابن أبي شيبة ضمن مسند علي ، وهو ساقط من المطبوع من المسند .

....

٣ ـ ورواه الكرماني ، عن الثوري ، عن الأعمش ، عن أبي رزين ، عن علي مرفوعاً :
أخرجه الإسماعيلي في معجم شيوخه ٣٥٨/١ ، من طريق محمد بن أبي يعقوب الكِرماني عن حسّان بن إبراهيم الكِرماني ، عن الثوري ، به .
قلت : وحسان بن إبراهيم : صدوق يخطيء (التقريب ١١٩٤) .

ولعل الوجهين الأول والثاني محفوظان ، وإن كان الثاني أرجح في ظاهر الأمر ، لكن قد توبع الثوري على الأول من ثقتين كما تقدم ، إضافة إلى أن عبدالرزاق رواه على الوجهين كليهما ، وعلى هذا فلعل الوجهين محفوظان ، وكان الثوري يحدث بهما معاً .
أما الوجه الثالث فمرجوح ؛ حيث لم أجد من تابع حسان بن إبراهيم عليه ، وهو صدوق يخطيء ، كما تقدم ، والله أعلم .

ثالثاً : ورواه شعبة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه جماعة ، عن شعبة ، عن الأعمش ، عن أبي رزين ، عن علي :
أخرجه البيهقي في الكبرى ١٧٨/٢ ، من طريق علي بن الجعد .
والشافعي في كتاب اختلاف علي وعبدالله بن مسعود (الملحق بكتاب الأم ١٦٥/٧) ـ ومن طريقه البيهقي في المعرفة ٩٧/٣ ، رقم ٣٨٥٣ ، وفي تخريج أحاديث الأم (ق ١٨٣/أ) ـ ، عن ابن علية .
والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٧٠/١ ، من طريق عبدالرحمن بن زياد .
كلهم عن شعبة ، به .

وتابع شعبة على هذا الوجه : الثوري ، وأبو أسامة ، كما تقدم .

قلت : وابن الجعد وابن علية : ثقتان ثبتان (التقريب ٤١٦ ، ٤٦٩٨) .
وعبدالرحمن بن زياد ، هو الرصاصي : صدوق . (الجرح ٢٣٥/٥) .

....

٢ ـ ورواه بشر بن عمر ، عن شعبة ، عن عاصم ، عن أبي رزين ، عن علي :
أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثـار ١/ ٢٧٠ ، عن نصر بن مرزوق ، عن بشر ، به .

وتابع شعبة على هذا الوجه : معمر ، والثوري ، كما تقدم .

قلت : وبشر بن عمر الزهراني : ثقة (التقريب ٦٩٨) .
ونصر بن مرزوق المصري : صدوق (الجرح ٨/ ٤٧٢) .

ولعل الوجـه الأول أرجح من الثانـي ؛حيث رواه ثقـتان وصـدوق ، في حين خـالفهـما ثقـة واحد ، والراوي عنه صدوق .
إلا أنه يمكن القول بأن الوجه الثاني محفوظ أيضـاً ، وذلك لثقة الراوي عن شعبة ، ولوجود المتابعـة لشعبة من ثقتين .
وعليه فيمكن القول بصحة الوجهين عن شعبة ، والله أعلم .

الـنظر فـي المسـألـة :

مما تقدم يـتضح أنه اختلف عـلى الأعمش ، وعلى بعض الرواة عنه ، وخـلاصة مـا تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ ـ رواه ابن فضيل ، عن الأعمش ، عن شقيق بن سلمة ، عن علي .

٢ ـ ورواه الثوري ، وشعبة ، وأبو أسامة ، عن الأعمش ، عن أبي رزين ، عن علي .

والوجـه الثـاني أرجح من الأول ؛ حـيث إن من رواه كـذلك كلهم أئمـة ثقـات ، في حين خالفهم ابن فضيل ، وهو صدوق ، فقولهم مقدم عليه .

....

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه ابن نمير ، وأبو زرعة ، وابن أبي حاتم من تخطئتهم لرواية محمد بن فضيل في الوجه الأول .

كما تقدم أنه قد اختلف على الثوري وشعبة فيه ، وأن الراجح عنهما ما كان عن الأعمش ، عن أبي رزين ، عن علي . وما كان عن عاصم ، عن أبي رزين ، عن علي .

والأثر من وجهه الراجح عن الأعمش إسناده صحيح ؛ فرجاله ثقات كما تقدم في الدراسة. وله شواهد صحيحة عن عدد من الصحابة ، تقدم ذكرها في المسألة رقم ٥١٨، والله أعلم

٥٢٨ ـــ قلت[١] : وحدَّث أبو زرعة عن محمد بن كثير العبدي ، عن سفيان الثوري ، عن منصور ، عن فضيل بن عمرو ، عن إبراهيم ، قال : من آذاه الحر فليسجد على ثوبه يوم الجمعة .

فقال أبو زرعة : إنما هو عن عمر . حدثنا قَبيصة ، قال : حدثنا سفيان ، عن منصور ، عن فضيل ، عن إبراهيم ، عن عمر .

رجال الإسناد :

* محمد بن كثير العَبْدي ، أبو عبدالله البصري (ت ٢٢٣) .

روى عن الثوري ، وشعبة ، وأبي عوانة ، وأخيه سليمان ، وغيرهم .

روى عنه البخاري ، وأبو داود ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، وابن المديني ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان تقياً فاضلاً .

وقال أبو حاتم : صدوق . وقال سليمان بن القاسم : لا بأس به .

وقال ابن معين : لم يكن بثقة ، لا تكتبوا عنه . وقال في رواية : لم يكن يستاهل أن يكتب عنه . وقال ابن الجنبد عن ابن معين : كان في حديثه ألفاظ ، كأنه ضعفه .

وقال العجلي ، وابن قانع : ضعيف . وقال أبو داود : كان لا يحفظ .

قال ابن حجر في الهدي : روى عنه البخاري ثلاثة أحاديث قد توبع عليها .

وقال في التقريب : ثقة ، لم يُصب من ضعفه .

قلت : الذي يظهر أنه صدوق ؛ لما فيه من كلام من جهة ضبطه ، والله أعلم .

انظر تهذيب الكمال ٣٣٤/٢٦ ، التهذيب ٤١٧/٩ ، هدي الساري (٤٦٤) ، التقريب (٦٢٥٢) ، الجامع في الجرح والتعديل ٧٢/٣ .

* سفيان الثوري : ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة السابقة .

---

(١) وقعت هذه المسألة في المطبوع متصلة بالمسألة السابقة .

* منصور بن المعتمر بن عبدالله السلمي ، أبو عتَّاب الكوفي (ت ١٣٢)
ثقة ثبت ، متفق على توثيقه واتقانه .
تهذيب الكمال ٥٤٦/٢٨ ، السير ٤٠٢/٥ ، التهذيب ٣١٢/١٠ ، التقريب (٦٩٠٨).

* فُضيل بن عمرو الفُقَيمي التميمي ، أبو النضر الكوفي (ت ١١٠) .
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٢٧٨/٢٣ ، التهذيب ٢٩٣/٨ ، التقريب (٥٤٣٠) .

* إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي ، أبو عمران الكوفي (ت ٩٦) .
ثقة فقيه مشهور ، متفق على توثيقه ، وكان يرسل كثيراً ، ولا سيما عن ابن مسعود .
انظر تهذيب الكمال ٢٣٣/٢ ، التهذيب ١٧٠/١ ، التقريب (٢٧٠) .

* قَبيصة بن عُقبة بن محمد السُوَائي ، أبو عامر الكوفي (ت ٢١٥) .
روى عن الثوري ، وحماد بن سلمة ، ومسعر بن كدام ، وغيرهم .
روى عنه البخاري ، وأحمد ، وأبو زرعة الرازي ، والحارث بن أبي أسامة ، وغيرهم .
وثقه أحمد ، وابن معين في غير سفيان ، ووثقه العجلي ، وابن سعد ، وذكره ابن حبان في الثقات . وقال إسحاق النصيبي : ما رأيت من الشيوخ أحفظ من قبيصة بن عقبة .
وقال أبو زرعة ، وابن خراش : صدوق . وقال النسائي : ليس به بأس .
وتكلم غير واحد في سماعه من سفيان الثوري :
قال ابن معين : قبيصة ثقة في كل شيء ، إلا في حديث سفيان ، ليس بذاك القوي ؛ فإنه سمع منه وهو صغير .

وقال حنبل بن إسحاق : قال أبو عبدالله : كان يحيى بن آدم أصغر من سمع من سفيان عندنا . قال : وقال يحيى : قبيصة أصغر مني بسنتين . قلت له: فما قصة قبيصة في سفيان ؟ فقال أبو عبدالله : كان كثير الغلط . قلت له : فغير هذا ؟ قال : كان صغيراً لا يضبط . قلت له : فغير سفيان ؟ قال : كان قبيصة رجلاً صالحاً ثقة ، لا بأس به في بدنه[1].

وروي عنهما في أكثر من رواية نحو ذلك .

وقال صالح بن محمد الحافظ : كان رجلاً صالحاً ، إلا أنهم تكلموا في سماعه من سفيان .

قلت : وظاهر كلام الإمام أحمد ، وابن معين أن تضعيفهما له في سفيان بسبب صغر سنه مما يؤدي إلى عدم ضبطه ، وفي هذا نظر ؛ فقد صرح قبيصة بسنه أول سماعه من سفيان ، فقال : جالست الثوري وأنا ابن ست عشرة سنة ، ثلاث سنين .

ومن كان في هذه السن فهو أهل للتحمل والضبط كما هو معلوم .

إضافة إلى ما سبق فقد صرح بعض الأئمة بضبطه واتقانه لحديث سفيان ، بل عدوه من أتقن الناس فيه :

قال أبو زرعة : هو صدوق ، ولم أر من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظ واحدٍ لا يغيره سوى قبيصة ، وأبي نعيم ، في حديث الثوري . وقال الفضل بن سهل الأعرج : كان قبيصة يحدث بحديث الثوري على الولاء ، درساً درساً ، حفظاً .

وقال أبو زرعة الدمشقي ، عن أحمد بن أبي الحواري : قلت للفريابي : رأيت قبيصة عند سفيان ؟ قال : نعم رأيته صغيراً . قال أبو زرعة : فذكرته لمحمد بن عبدالله بن نمير ، فقال لي : لو حدثنا قبيصة عن النخعي لقبلنا منه .

وبعد أن ساق الذهبي كلام ابن معين وأحمد ، قال : الرجل ثقة ، وما هو في سفيان كابن مهدي ووكيع ، وقد احتج به الجماعة في سفيان وغيره .

---

(١) كذا في المطبوع من تهذيب الكمال ، وقال المحقق : هكذا في كافة النسخ ، وهو الصواب ، وفي المطبوع من تاريخ الخطيب :« تدينه » .

قلت : وما في تاريخ الخطيب أولى بسياق الكلام ، والله أعلم .

....

وقال متعقباً ابن القطان في قوله : هو عندهم كثير الخطأ ، قال : قد قفز قبيصة القنطرة ، واحتجوا به ، فأرني الحديث الذي ينقم به على قبيصة ؟ . وقال عنه : الحافظ الإمام الثقة .
قال ابن حجر في التقريب : صدوق ربما خالف .
قلت : الذي يظهر أن ثقة ؛ لما تقدم من أن كلام من تكلم فيه إنما هو لصغر سنه ، وأن هذا ليس صحيحاً ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال٤٨١/٢٣، السير ١٣٠/١٠، التهذيب ٣٤٧/٨، التقريب (٥٥١٣) ، الثقات الذين ضُعفوا في بعض شيوخهم (٩٠) .

* عمر بن الخطاب بن نُفيل القرشي العدوي ، أمير المؤمنين ، وثاني الخلفاء الراشدين ، فاروق هذه الأمة ، ومناقبه كثيرة مشهورة ، استشهد في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين .
انظر الاستيعاب ٢٤٢/٨ ، أسد الغابة ٥٢/٤ ، الإصابة ٧٤/٧ .

تخريج الحديث :

روى سفيان الثوري هذا الأثر ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه محمد بن كثير ، عن الثوري ، عن منصور ، عن فضيل ، عن إبراهيم .

٢ ـ ورواه قبيصة ، وعبدالرزاق ، عن الثوري ، عن منصور ، عن فضيل ، عن إبراهيم ، عن عمر .
وتوبع الثوري على هذا الوجه ؛ تابعه جرير بن عبدالحميد .

٣ ـ ورواه ابن مهدي ، والحسين بن حفص ، وعبدالله بن الوليد ، عن الثوري ، عن الأعمش ، عن المسيب بن رافع ، عن زيد بن وهب ، عن عمر .
وتوبع الثوري أيضاً على هذا الوجه ؛ تابعه جماعة من الثقات .

....

الوجه الأول :

أخرجه المصنف في هذه المسألة عن أبي زرعة ، عن محمد بن كثير ، به .
ولم أقف على من رواه ، أو أشار إليه غيره .

الوجه الثاني :

أخرجه المصنف في هذه المسألة عن أبي زرعة ، عن قبيصة .
وأخرجه عبدالرزاق في المصنف ٣٩٨/١ ، رقم ١٥٥٨ ، وفي ٢٣٣/٣ ، رقم ٥٤٦٦.
كلاهما عن الثوري ، عن منصور ، عن فضيل ، عن إبراهيم ، عن عمر .

وتوبع الثوري على هذا الوجه :
أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٢٦٨/١ ، عن جرير ، عن منصور ، به .

الوجه الثالث :

أخرجه البيهقي في الكبرى ١٨٣/٣ ، من طريق الحسين بن حفص .
وابن المنذر في الأوسط ١٧٧/٣ ، رقم ١٤٥٧ ، من طريق عبدالله بن الوليد[1] .
وابن حزم في المحلى ٨٤/٤ ، من طريق عبدالرحمن بن مهدي .
كلهم عن الثوري ، عن الأعمش ، عن المسيب ، عن زيد ، عن عمر ، نحوه .

قلت : الحسين بن حفص : صدوق (التقريب ١٣١٩) ، وعبدالله بن الوليد العدني : صدوق ربما أخطأ (التقريب ٣٦٩٢) ، وابن مهدي ثقة ثبت .

---

(١) وقع في المطبوع من الأوسط :« عن عبدالله بن سفيان » وهو خطأ ، وصوابه : عبدالله عن سفيان ، وعبدالله هو ابن الوليد ، وانظر الأوسط ١٧٠/٣ ، رقم ١٤٤١ ، ففيه نفس الإسناد على الصواب ، والله أعلم .

....

وتوبع الثوري على هذا الوجه :

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١/٢٦٩ ، عن أبي معاوية .

وتابعهما : شعبة ، وزائدة ، وأبو عوانة ، وعلي بن مسهر ، وغيرهم :

ذكر ذلك الدارقطني في العلل ٢/١٥٢ .

كلهم عن الأعمش[1] ، عن المسيب بن رافع ، عن زيد بن وهب ، عن عمر ، نحوه .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن الثوري روى هذا الأثر ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه محمد بن كثير العبدي ، عن الثوري ، عن منصور ، عن فضيل ، عن إبراهيم .

٢ ـ ورواه قبيصة بن عقبة ، وعبدالرزاق ، عن الثوري ، عن منصور ، عن فضيل ، عن إبراهيم ، عن عمر .

وتوبع الثوري على هذا الوجه ؛ تابعه جرير بن عبدالحميد .

---

(١) وخولف هؤلاء ؛ خالفهم معمر ، وابن فضيل ، والحجاج بن أرطاة :

١ ـ أما معمر ، فرواه عن الأعمش ، عن المسيب بن رافع ، عن عمر ، ولم يذكر زيد بن وهب :

أخرجه عبدالرزاق في المصنف ١/٣٩٨ ، رقم ١٥٥٧ ، وفي ٣/٢٣٤ ، رقم ٥٤٦٩ ، عن معمر ، به .

وهذه رواية شاذة ؛ حيث خالف فيها معمر جماعة من الثقات ، ممن تقدم ذكرهم ، والله أعلم .

٢ ـ وأما ابن فضيل ، فرواه عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن عمر :

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١/٢٦٩ ، عن ابن فضيل به .

وابن فضيل صدوق كما تقدم في ترجمته ، وقد خالفه أقوى منه وأكثر ، فروايته شاذة .

٣ ـ أما الحجاج ، فرواه عن الأعمش ، عن المسيب بن رافع ، عن سليمان بن مسهر ، عن خَرَشة بن الحُر ، عن عمر :

ذكره الدارقطني في العلل ٢/١٥٢ ، ولم أقف عليه .

وهذه رواية منكرة ؛ حيث خالف الحجاج من هو أقوى وأكثر عدداً ، والله أعلم .

....

٣ - وروه ابن مهدي ، والحسين بن حفص ، وعبدالله بن الوليد ، عن الثوري ، عن الأعمش ، عن المسيب بن رافع ، عن زيد بن وهب ، عن عمر .
وتوبع الثوري على هذا الوجه ؛ تابعه جماعة من الثقات .

ولعل الوجهين الثاني والثالث محفوظان عن الثوري ؛ حيث رواه في الوجه الثاني ثقتان ، وتوبع الثوري عليه من ثقة .
ورواه في الوجه الثالث ثقة ثبت وصدوقان ، كما توبع الثوري عليه من أكثر من ثقة .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو زرعة من ترجيحه للوجه الثاني ، أما الوجه الثالث فلم يذكره ، ولعله اقتصر على رواية الثوري عن منصور فقط[1] .

كما رواه الأعمش ، واختلف عليه ، وتقدم أن الراجح عنه هو ما كان عن المسيب بن رافع عن زيد بن وهب ، عن عمر ، حيث رواه جماعة من الثقات كذلك ، في حين انفرد به من رواه على الأوجه الأخرى ، والله أعلم .

والأثر من وجهيه الراجحين عن الثوري ، ومن وجهه الراجح عن الأعمش ، إسناده صحيح فرجاله ثقات كما تقدم .
وله شواهد صحيحة مرفوعة تقدم ذكرها في المسألة رقم ٥٢٤ ، والله أعلم .

---

(١) وانظر الكلام على ذلك في المبحث الثاني من الفصل الثالث من الدراسة .

٥٢٩ ـــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه يزيد بن هارون ، عن محمد بن عبدالرحمن بن المُجَبِّر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ أنه قال : « ما بين المشرق والمغرب قبلة ».
قال أبو زرعة : هذا وهم ؛ الحديث حديث ابن عمر موقوف .

رجال الإسناد :

* يزيد بن هارون بن زَاذان السلمي ، أبو خالد الواسطي (ت ٢٠٦) .
ثقة متقن ، متفق على توثيقه .
قال أبو زرعة : ما رأيت أتقن حفظاً من يزيد بن هارون .
انظر تهذيب الكمال ٢٦١/٣٢، السير ٣٥٨/٩، التهذيب ٣٦٦/١١، التقريب (٧٧٨٩).

* محمد بن عبدالرحمن بن المُجَبِّر العمري البصري .
قال ابن معين : ليس بشيء . وقال أبو زرعة : واهٍ . وقال البخاري : سكتوا عنه . وقال الخطيب : كذاب . وقال النسائي وجماعة : متروك .
وشذ الحاكم فقال : ثقة . ولكن الأكثرون على تضعيفه ، ولم يوافقه على توثيقه أحد .
انظر الجرح ٣٢٠/٧ ، المستدرك ٢٠٥/٢ ، الميزان ٦٢١/٣ ، لسان الميزان ٢٤٦/٥ .

* نافع مولى ابن عمر ، أبو عبدالله المدني (ت ١١٧) .
ثقة ثبت فقيه مشهور . قال البخاري : أصح الأسانيد : مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر .
انظر تهذيب الكمال ٢٩٨/٢٩ ، سير النبلاء ٩٥/٥ ، التهذيب ٤١٢/١٠ .

تخريج الحديث :

روى نافع هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

أولاً : رواه ابن المجبر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً .

ثانياً : ورواه عبيدالله بن عمر ، واختلف عليه :

١ - فرواه ابن نمير ، عن عبيدالله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً .

٢ - ورواه جماعة ، عن عبيدالله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر ، موقوفاً .
وتوبع عبيدالله بن عمر على هذا الوجه .

٣ - ورواه حماد بن مسعدة ، عن عبيدالله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، موقوفاً .

ثالثاً : ورواه أيوب السختياني ، واختلف عليه :

١ - فرواه إسماعيل بن علية ، عن أيوب ، عن نافع ، عن عمر .
وتابع أيوباً على هذا الوجه : مالك .

٢ - ورواه معمر ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، موقوفاً عليه .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه ابن المجبر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً :

أخرجه الدارقطني ١/٢٧١ ـ ومن طريقه البيهقي في الخلافيات (٢/ق ٣٣/أ) ـ . من طريق جابر بن الكردي .

والحاكم ١/٢٠٦ ـ وعنه البيهقي في الكبرى ٢/٩ ـ ، من طريق سعيد بن مسعود .

كلاهما عن يزيد بن هارون ، عن محمد بن عبدالرحمن بن المجبر ، به .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح قد أوقفه جماعة على عبدالله بن عمر .
وخالفه الذهبي فقال: ولكن وقفه جماعة رووه عن عبيدالله ، وصححه أبو حاتم الرازي[1] موقوفاً على عبدالله ، والله أعلم .
وقال البيهقي : تفرد بها ابن المجبر .

ثانياً : ورواه عبيدالله بن عمر ، واختلف عليه من ثلاثة أوجه :

١ - رواه ابن نمير ، وحماد بن سلمة ، عن عبيدالله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً :
أخرجه الحاكم ٢/٢٠٥ ـ وعنه البيهقي في الكبرى ٢/٩ ـ ، ورواه الدارقطني في السنن ١/٢٧٠ ، وفي العلل ٢/٣٢ ـ ومن طريقه الضياء المقدسي في المختارة (كما في الإرواء ١/٣٢٦) ـ ، ورواه البيهقي في الخلافيات (٢/ق ٣٣/أ) ، وابن مردويه في تفسيره ـ كما في تفسير ابن كثير ـ .
كلهم من طريق أبي يوسف يعقوب بن يوسف الخلال ، عن شعيب بن أيوب ، عن عبدالله ابن نمير ، عن عبيدالله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ؛ فإن شعيب بن أيوب ثقة ، وقد أسنده ، ورواه محمد بن عبدالرحمن بن المجبر ، وهو ثقة ، عن نافع ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - مسنداً .

قلت : وفيما قاله الحاكم نظر ؛ فشعيب بن أيوب من رجال أبي داود فقط ، وابن المجبر تقدم أنه ضعيف جداً ، وغريب من الحاكم توثيقه !، وأبو يوسف الخلال لم أقف عليه .
وقال البيهقي : تفرد به يعقوب بن يوسف الخلال ، والمشهور رواية الجماعة : حماد بن سلمة ، وزائدة بن قدامة ، ويحيى بن سعيد القطان ، وغيرهم ، عن عبيدالله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر ، من قوله .

---

(١) كذا نسب الذهبي تصحيحه موقوفاً إلى أبي حاتم ، والذي تقدم في هذه المسألة أنه أبا زرعة ، ولم أقف على كلام لأبي حاتم حول هذا الحديث ، فلعل الذهبي وهم في نسبته لأبي حاتم ، وإنما هو لأبي زرعة ، والله أعلم .

....

وتوبع ابن نمير على هذا الوجه :
أخرجه الدارقطني في العلل ٣٢/٢ ، عن أبي الطيب المنادى ، عن حماد بن الحسن ، عن حجاج بن منهال ، عن حماد بن سلمة ، عن عبيدالله بن عمر ، به .

قلت : وأبو الطيب قال الدارقطني في العلل : ثقة مأمون . وحماد بن الحسن ، والحجاج ابن منهال : ثقتان . (التقريب ١٤٩٣ ، ١١٣٧). وحماد بن سلمة : ثقة تغير حفظه بأخرة (التقريب ١٤٩٩) . ولم يتبين لي هل الحجاج ممن روى عنه قبل تغيره أم لا .

٢ - ورواه جماعة ، عن عبيدالله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر ، موقوفاً :
أخرجه البيهقي في الكبرى ٩/٢ ، وفي الخلافيات (٢/ق ٣٣/أ) ، من طريق يحيى بن سعيد .
وعبدالرزاق ٣٤٥/٢ ، رقم ٣٦٣٤ ، عن الثوري .
وابن أبي شيبة ٣٦١/٢ ، عن أبي أسامة .
وابن عبدالبر في التمهيد[١] ٥٩/١٧ ، من طريق زائدة .
والبغوي في حديث علي بن الجعد (الجعديات) ١٩٢/٢ ، رقم ٢٤٢١ ، عن شريك .
وتابعهم : حماد بن سلمة ، كما ذكر البيهقي ٩/٢ .

كلهم عن عبيدالله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر ، موقوفاً .

---

(١) وقع في المطبوع من التمهيد :« عبدالله بن عمر » ولعله خطأ مطبعي أو تصحيف ؛ حيث إن زائدة إنما يروي عن عبيدالله ، وليس عن عبدالله ، وكذا لم يذكر زائدة ممن روى عن عبدالله ، إضافة إلى أن البيهقي نص على أن زائدة يرويه عن عبيدالله كما تقدم ، والله أعلم .

....

وتوبع عبيدالله بن عمر :
أخرجه البيهقي في الكبرى ٩/٢ ، وفي الخلافيات (٢/ق ٣٣/أ)، من طريق نافع بن أبي نعيم
وابن أبي شيبة ٣٦٢/٢ ، عن وكيع ، عن العمري - يعني به عبدالله بن عمر - .
وتابعهم موسى بن عقبة : ذكره الدارقطني في العلل ٣٢/٢ .
كلهم ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر ، موقوفاً .

قلت : وعبيدالله بن عمر : ثقة ثبت . ونافع بن أبي نعيم : صدوق . وعبدالله بن عمر : ضعيف . وموسى بن عقبة : ثقة (التقريب ٤٣٢٤ ، ٧٠٧٧ ، ٣٤٨٩ ، ٦٩٩٢) .

٣ - ورواه حماد بن مسعدة ، عن عبيدالله ، عن نافع ، عن ابن عمر :
أخرجه الفاكهي في أخبار مكة ١٨٦/١ ، رقم ٢٩١ ، عن أبي بشر بكر بن خلف ، عن حماد بن مسعدة ، عن عبيدالله بن عمر ، به ، نحوه .

قلت : بكر بن خلف : صدوق . وحماد بن مسعدة : ثقة (التقريب ٧٣٨ ، ١٥٠٥).

ولعل الوجه الثاني أرجح ؛ حيث رواه عامة أصحاب عبيدالله كذلك ، وفيهم أئمة حفاظ .
وأما الوجه الأول فمن رواية ابن نمير ، وحماد بن سلمة .
أما ابن نمير ، فهو ثقة ، ولكن في الإسناد إليه مجهول كما تقدم .
وأما حماد بن سلمة فثقة تغير بحفظه بأخرة ، وقد خالف جمع من الثقات الذين رووه في الوجه الثاني ، كما إنه قد رواه أيضاً على الوجه الثاني ، فيقدم من روايتيه ما وافقه الثقات .
أما الوجه الثالث ، فلم أر من تابع حماد بن مسعدة عليه ، والله أعلم .

ثالثاً : ورواه أيوب السختياني ، واختلف عليه من وجهين :

١ - فرواه إسماعيل بن علية ، عن أيوب ، عن نافع ، عن عمر :
أخرجه ابن أبي شيبة ٣٦٢/٢ ، عن ابن علية ، عن أيوب ، به .

وتوبع أيوب على هذا الوجه ؛ تابعه الإمام مالك :
أخرجه مالك في الموطأ ١٩٦/١ ، كتاب القبلة ، باب ما جاء في القبلة ، عن نافع ، به .

٢ - ورواه معمر ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، موقوفاً عليه :
أخرجه عبدالرزاق ٣٤٥/٢ ، رقم ٣٦٣٦ ، عن معمر ، عن أيوب ، به .

قلت : ولعل الوجه الأول أرجح ؛ فهو من رواية إسماعيل بن علية ، وهو ثقة حافظ كان إليه المنتهى في التثبت بالبصرة (تهذيب الكمال ٢٩/٣) وقد رواه عن أيوب وهو بصري ، ومن خالفه وهو معمر ، في حديثه عن أهل البصرة أوهام (التهذيب ٢٤٥/١٠) ، إضافة إلى أن مالكاً قد تابع أيوباً على الوجه الأول ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على نافع ، وعلى بعض الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ - رواه ابن المجبر ، وعبيدالله بن عمر ـ في وجه مرجوح عنه ـ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً .

٢ - ورواه عبيدالله بن عمر ـ في الراجح عنه ـ، وعبدالله بن عمر ، ونافع بن أبي نعيم ، وموسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر ، موقوفاً .

....

٣ ـ ورواه عبيدالله بن عمر ، وأيوب السختياني ـ في وجه مرجوح عنهما ـ ، عن نافع ، عن ابن عمر ، موقوفاً .

٤ ـ ورواه أيوب السختياني ـ في الراجح عنه ـ ، ومالك ، عن نافع ، عن عمر ، موقوفاً .

ولعل الوجه الثاني أرجح هذه الأوجه ؛ حيث رواه ثقتان ثبتان ، وصدوق ، وضعيف كذلك وفيهم عبيدالله بن عمر ، وقيل إنه أوثق من مالك في ابن عمر (التقريب ٤٣٢٤) .
أما الوجه الأول ، فمن رواية ابن المجبر ، وتقدم أنه ضعيف ، وأما متابعة عبيدالله بن عمر له فتقدم أنها مرجوحة عنه .
والوجه الثالث من رواية عبيدالله وأيوب ، ولكن من وجه مرجوح عنهما .
أما الوجه الرابع فمن رواية مالك ، وأيوب ـ في الراجح عنه ـ ، وكلاهما ثقة ثبت .
إلا أن رواته في الوجه الثاني أكثر وأوثق ، حيث تقدم أن فيهم عبيدالله ، وقيل إنه أوثق من مالك في نافع ، وعليه فالوجه الثاني أرجح في ظاهر الأمر .
ولكن يمكن القول بأن الوجه الرابع محفوظ أيضاً ؛ فمالك وأيوب كلاهما ثقة ثبت ، وعُدّا مع عبيدالله من أثبت الناس في نافع (التهذيب ١٠/٧)، وعليه فلعل نافعاً سمعه من ابن عمر ، ثم سمعه من عمر ، فكان يحدث بالوجهين ، والله أعلم .
ورجح الدارقطني الوجه الثاني على بقية الأوجه في العلل ٣٣/٢ .

وقد رجح أبو زرعة أنه عن ابن عمر موقوف . وفيما ذهب إليه نظر ، حيث تقدم أنه في كلا الوجهين الراجحين إنما هو من رواية عمر ، وليس ابن عمر .

إلا أن يكون مراده من غير طريق نافع ، فهو قد روي من طرق صحيحة عن ابن عمر ، ولكن من غير رواية نافع عنه[1].

والأثر من وجهه الراجح إسناده صحيح إلى عمر ، فرجاله ثقات كما تقدم ، والله أعلم .

وله شاهد صحيح مرفوع عن أبي هريرة :
أخرجه الترمذي ١/١٧٣ ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء أن ما بين المشرق والمغرب قبلة ، رقم ٣٤٤ ، عن الحسن بن بكر المروزي ، عن المعلى بن منصور ، عن عبدالله بن جعفر المخرمي ، عن عثمان بن محمد الأخنسي ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة .
وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

قلت : وإسناده حسن ؛ فيه الحسن بن بكر قال فيه ابن حجر : صدوق (التقريب١٢١٦) .
وقد توبع الحسن ؛ قال الجصاص في أحكام القرآن ١/٩٠ : وقد رواه جماعة عن أبي سعيد مولى بني هاشم ، حدثنا عبدالله بن جعفر ، به .
وبقية رجال الإسناد ثقات . وله طريق أخرى فيها ضعف ، وقد صححه الشيخ الألباني في الإرواء ١/٣٢٤ ، والله أعلم .

(١) فقد أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٣٦٢ ، عن وكيع ، عن مالك بن مغول ، عن عبدالله بن بريدة ، عن ابن عمر .
قلت : وإسناده صحيح ؛ فرجاله ثقات .
وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً ٢/٣٦٢ ، عن وكيع ، عن المسعودي ، عن القاسم بن عبدالرحمن ، عن ابن عمر .
قلت : إسناده صحيح ، وإن كان فيه المسعودي وقد اختلط قبل موته إلا أنه من روايته عن القاسم ، ورواية وكيع عنه ، وقد نص غير واحد على أنها من صحيح حديثه ، انظر لذلك تهذيب الكمال ١٧/٢٢٣ ، والله أعلم .

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين
قسم السنة وعلومها

علل الحديث

للإمام الحافظ أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي

(ت ٣٢٧ هـ)

من المسألة رقم (٥٠١) إلى المسألة رقم (٦٥٢)

دراسة وتحقيقا

مقدمة من الدارس
محمد بن تركي بن سليمان التركي
لنيل درجة الدكتوراه

إشراف فضيلة الشيخ
د . أحمد معبد عبد الكريم
الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها

المجلد الثاني
١٤١٨ هـ

٥٣٠ ـــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه الحكم بن بشير ، عن عمرو بن قيس المُلائي ، عن عاصم بن أبي النَّجُود ، عن أبي رَزِين ، عن أبي هريرة ، قال : أخَّرَ رسول الله ﷺ العشاء الآخرة ذات ليلة ، حتى ذهب ثلث الليل أو قريب ، ثم خرج علينا والناس قليل ، فغضب غضباً شديداً ، ثم قال : « لو أن رجلاً دعا الناس إلى عَرْقٍ[1] ، أو مَرْماتين ـ قال أبو زرعة : سهمين[2] ـ لأجابوه ، وهم يسمعون النداء للصلاة . لقد هممت أن أبعث رجالاً ، ثم أتَخَلَّل دُور قومٍ لا يشهد أهلها الصلاة ، فأضرمها بالنار » .

وروى هذا الحديث حماد بن سلمة ، وزيد بن أبي أنيسة ، فقالا : عن عاصم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

فقال أبو زرعة : الحديث حديث حماد ، وزيد بن أبي أنيسة[3] ، وتابعهما على ذلك أبو بكر بن عياش .

رجال الإسناد :

* الحكم بن بشير بن سلمان النهدي ، أبو محمد الكوفي ، من الثامنة .

روى عن أبيه ، والحكم النصري ، وعثمان بن زائدة ، وعمرو بن قيس المُلائي ، وغيرهم .

روى عنه ابنه عبدالرحمن ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ، و إبراهيم بن موسى ، وغيرهم .

قال أبو حاتم : صدوق . وذكره ابن حبان في الثقات .

قال الحافظ ابن حجر : صدوق .

انظر تهذيب الكمال ٨٩/٧ ، التهذيب ٤٢٤/٢ ، التقريب (١٤٣٩) .

---

(١) قال في النهاية ٢٢٠/٣ : العَرْق بالسكون : العظم إذا أُخذ عنه معظم اللحم .

(٢) وقال في النهاية ٢٦٩/٢ : المِرْماة : ظلف الشاة ، وقيل ما بين ظلفيها . وتُكسر ميمه وتفتح . وقيل المِرماة بالكسر : السهم الصغير الذي يُتعلم به الرمي ، وهو أحقر السهام وأدناها . أي : لو دعي إلى أن يعطى سهمين من هذه السهام لأسرع الإجابة .

(٣) وقع في نسختي مصر والمطبوع :« زيد بن أنيسة » ، والتصحيح من بقية النسخ ، ومصادر الترجمة .

....

---

* عمرو بن قيس المُلائي ، بضم الميم ، أبو عبدالله الكوفي (ت ١٤٦) .
متفق على توثيقه . قال ابن حجر : ثقة متقن عابد .
انظر تهذيب الكمال ٢٠٠/٢٢ ، السير ٢٥٠/٦ ، التهذيب ٩٢/٨ ، التقريب (٥١٠٠).

* عاصم بن بَهْدَلة ، وهو ابن أبي النَّجُود الأسدي الكوفي المقريء (ت ١٢٨).
روى عن حميد الطويل ، وزر بن حُبيش ، وشقيق بن سلمة ، وعكرمة ، وغيرهم .
روى عنه شعبة ، والثوري ، وابن عيينة ، وحماد بن سلمة ، وغيرهم .
قال أحمد : كان خيراً ثقة ، والأعمش أحفظ منه . وقال أبو زرعة ، والعجلي : ثقة .
وقال ابن معين في رواية : ثقة . وفي أخرى : ليس بالقوي . وقال يعقوب بن سفيان : في حديثه اضطراب ، وهو ثقة . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال أبو حاتم : محله عندي الصدق ، صالح الحديث ، ولم يكن بذاك الحافظ . وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال الدارقطني : في حفظه شيء . وقال العقيلي : لم يكن فيه إلا سؤ الحفظ . وقال ابن خراش : في حديثه نكرة .
قال ابن حجر : صدوق له أوهام ، وحديثه في الصحيحين مقرون .
انظر تهذيب الكمال ٤٧٣/١٣ ، السير ٢٥٦/٥ ، التهذيب ٣٨/٥ ، التقريب (٣٠٥٤) .

* أبو رَزِين الأسدي : مسعود بن مالك ، ثقة تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٧ .

* أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* حماد بن سلمة ، ثقة ثبت تغير بأخرة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٢٥ .

....

* زيد بن أبي أنيسة الجزري ، أبو أسامة ، الكوفي الرهاوي (ت ١٢٤) .
روى عن ابن أبي النجود ، والأعمش ، وعطاء ، وعمرو بن دينار ، وغيرهم .
روى عنه مالك بن أنس ، وأبو حنيفة ، ومجالد بن سعيد ، وغيرهم .
وثقه ابن معين ، وابن سعد ، وأبو داود ، والفسوي ، والذهلي ، وابن نمير ، والبرقي .
وذكره ابن حبان في الثقات . وقال النسائي : ليس به بأس .
وحكى العقيلي عن أحمد أنه قال : حديثه حسن مقارب ، وإن فيها لبعض النكرة ، وهو على ذلك حسن الحديث . وقال المروذي : سألته عنه فحرك يده ، وقال : صالح ، وليس هو بذاك .
قال ابن حجر : ثقة له أفراد .
انظر تهذيب الكمال ١٠/١٨ ، التهذيب ٣/٣٩٧ ، التقريب (٢١١٨) .

* أبو صالح: ذَكْوان السَّمَّان الزَّيَّات المدني ، مولى جويرية بنت الأحمس (ت١٠١).
ثقة ثبت ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٨/٥١٣ ، التهذيب ٣/٢١٩ ، التقريب (١٨٤١) .

* أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقريء (ت ١٩٤) .
روى عن عاصم بن أبي النجود ، والأعمش ، وحميد الطويل ، وغيرهم .
روى عنه الثوري ، وابن مهدي ، وابن أبي شيبة ، وابن نمير ، وابن معين ، وغيرهم .
قال ابن معين ، وأبو حاتم ، وأبو داود : ثقة . وقال الحسن بن عيسى : ذكر ابن المبارك أبا بكر بن عياش فأثنى عليه ، وقال : كان لا يساوي به في زمانه أحداً .
وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه : ثقة ، وربما غلط . وقال صالح بن أحمد ، عن أبيه : صدوق صالح ، صاحب قرآن وخير .

....

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان من العباد الحفاظ المتقنين ... وكان يحيى القطان وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه ؛ وذلك أنه لما كبر ساء حفظه ، فكان يهم إذا روى . والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر ، فلو كثر خطؤه حتى كان الغالب على صوابه لاستحق مجانبة رواياته ، فأما عند الوهم يهم ، أو الخطأ يخطيء ، لا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته وصحة سماعه ... والصواب في أمره مجانبة ما عُلِم أنه أخطأ فيه ، والاحتجاج بما يرويه ، سواء وافق الثقات ، أو خالفهم ؛ لأنه داخل في جملة أهل العدالة ، ومن صحت عدالته لم يستحق القدح ولا الجرح ، إلا بعد زوال العدالة عنه بأحد أسباب الجرح ، وهكذا حُكم كل محدث ثقة صحت عدالته ، وتبين خطؤه .

وقال العجلي : ثقة ، وكان يخطيء بعض الخطأ .

وقال ابن أبي حاتم : وسئل أبي عن شريك ، وأبي بكر بن عياش ، أيهما أحفظ ؟ فقال : هما في الحفظ سواء ، غير إن أبا بكر أصح كتاباً . قلت لأبي : أبو بكر بن عياش ، وعبدالله بن بشر الرقي ؟ قال : أبو بكر أحفظ منه وأوثق .

وقال ابن عدي : وهو في رواياته عن كل من روى عنه لا بأس به ، وذلك أني لم أجد له حديثاً منكراً إذا روى عنه ثقة ، إلا أن يروي عنه ضعيف .

وقال : الدارمي : أبو بكر ، والحسن ابنا عياش ليسا بذاك في الحديث ، وهما من أهل الصدق والأمانة . وقال البزار : لم يكن بالحافظ ، وقد حدث عنه أهل العلم واحتملوا حديثه . وقال الساجي : صدوق يهم . وقال أبو زرعة : في حفظه شيء .

وقال ابن عبدالبر : كان الثوري ، وابن المبارك ، وابن مهدي يثنون عليه ، وهو عندهم في أبي إسحاق مثل شريك وأبي الأحوص ، إلا أنه يهم في حديثه ، وفي حفظه شيء .

وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالحافظ عندهم .

وقال يعقوب بن شيبة : في حديثه اضطراب .

وقال ابن المديني عن يحيى بن سعيد : لو كان أبو بكر بن عياش حاضراً ما سألته عن شيء ثم قال : إسرائيل فوق أبي بكر ، وكان يحيى بن سعيد إذا ذكر عنده كلح بوجهه .

وقال مهنا : سألت أحمد : أبو بكر بن عياش أحب إليك ، أو إسرائيل ؟ قال : إسرائيل . قلت : لم ؟ قال : لأن أبا بكر كثير الخطأ جداً . قلت : كان في كتبه خطأ ؟ قال : لا ، كان إذا حدث من حفظه .

وقال الترمذي : أبو بكر بن عياش كثير الغلط .

وقال أبو نعيم : لم يكن من شيوخنا أكثر غلطاً من أبي بكر بن عياش .

وقال ابن سعد : كان ثقة صدوقاً ، عارفاً بالحديث والعلم ، إلا أنه كثير الغلط .

وقال ابن نمير : هو ضعيف في الأعمش وغيره .

وقال ابن الغلابي : سألته ـ يعني ابن معين ـ عن أبي بكر بن عياش ، فضعفه .

قال الذهبي في الميزان : صدوق ثبت في القراءة ، لكنه في الحديث يغلط ويهم ، وقد أخرج له البخاري ، وهو صالح الحديث ، لكن ضعفه محمد بن عبدالله بن نمير .

قال ابن حجر : ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه ، وكتابه صحيح .

قلت : الذي يظهر أنه صدوق يخطيء إذا حدث من حفظه ؛ لما تقدم فيه من كلام من جهة حفظه ، وجمعاً بين من وثقه مطلقاً ، ومن ضعفه أو وصفه بكثرة الخطأ ، إضافة إلى أن بعض من تكلم فيه قد تقدم عنه توثيقه كالإمام أحمد ، وابن معين ، والله أعلم .

انظر الثقات ٦٦٩/٧ ، تاريخ بغداد ٣٧١/١٤ ـ ٣٨٥ ، تهذيب الكمال ١٢٩/٣٣ ، الميزان ٤٩٩/٤، التهذيب ٣٤/١٢ ، التقريب (٧٩٨٥) ، الجامع في الجرح ٣٥٥/٣ .

تخريج الحديث :

روى عاصم بن أبي النجود هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عمرو بن قيس ، عن عاصم ، عن أبي رزين ، عن أبي هريرة .

٢ ـ ورواه جماعة ، عن عاصم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة .

وتوبع عاصم على هذا الوجه ؛ تابعه الأعمش ، وسُمَيّ مولى أبي بكر .

....

الـوجـه الأول :

ذكره المصنف في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه .

الـوجـه الـثـانـي :

أخرجه الدارمي ٢٢٠/١، رقم ١٢١٥ ، وأحمـد ٤١٦/٢ ، والبزار (ق ٢٠٩/أ ، النسخة الأزهرية) ، والطحـاوي في شـرح مـعـانـي الآثار ١٦٩/١، والحـربي في غـريب الحـديث ٨٣/١ ، من طريق حماد بن سلمة .

وأحمـد ٥٢٥/٢ ، و٣٧٧/٢ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٦٩/١، من طريق أبي بكر بن عياش .

والبزار (ق ٢٠٩/ب ، النسخة الأزهرية) ، من طريق زيد بن أبي أنيسة .

وأحمد ٥٣٧/٢ ، من طريق شيـبـان .

وأبو طاهر السلفي في المشيخة البغدادية (ق ٢٠/ب)، من طريق الوليد بن أبي ثور .

كلهم عن عاصم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة .

وتوبع عاصم على هذا الوجه ؛ تابعه الأعمش ، وقد روي عنه من عدة طرق :

أخرجه البخاري (مع الفتح) ١٦٥/٢ ، كتاب الأذان ، باب فضل العشاء في الجماعة ، رقم ٦٥٧ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٦٩/١ ، من طريق حفص بن غياث .

ومسلم ٤٥١/١ ، كتاب المساجد ، باب فضل الجماعة ، رقم ٦٥١ ، وابن خزيمة ٣٧٠/٢، رقم ١٤٨٤ ، وأبو نعيم في المستخرج ٢٤٧/٢ ، رقم ١٤٥٤ ، وأبو عوانة ٥/٢ ، وأحـمد ٤٢٤/٢ ، وابن حـزم في المحلى ١٩١/٤، وأبو يعـقـوب الكاتب في المناهي وعـقـوبات المعاصي (ق ١٧٣/ب) . من طريق ابن نمير .

وابن أبي شيبـة ٣٣٢/١ ، و١٩١/٢ ـ ومن طريقه مسلم ٤٥١/١ ، كتـاب المساجد ، باب فـضل الجـمـاعة ، رقم ٦٥١، وابـن ماجـه ٢٥٩/١ ، كـتـاب المسـاجـد ، باب التـغليظ في التخلف عن الجماعة ، رقم ٧٩١ ، و ٢٦١/٢ ، باب صلاة العشاء والفجر في جـماعة ،

....

رقم ٧٩٧ ، وأبو نعيم في المستخرج ٢٤٧/٢ ، رقم ١٤٥٤ ــ، ورواه أبو داود ٣٧١/١ ، كتاب الصلاة ، باب في التشديد في ترك الجماعة ، رقم ٥٤٨ ، وأبو نعيم الحداد في الجامع بين الصحيحين (ق ١٠٧، ١٠٨) ، وابن خزيمة ٣٧٠/٢ ، رقم ١٤٨٤ ، وابن حبان ٤٥٤/٥ ، رقم ٢٠٩٨ ، وأبو عوانة ٥/٢ ، والبيهقي في الكبرى ٥٥/٣ ، وفي شعب الإيمان ٥٥/٣ ، رقم ٢٨٥٣ ، وأحمد ٤٢٤/٢ ــ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ٤٦٧/١ ، رقم ٧٠١ ــ ، ورواه السراج في مسنده (ق ٤٧/أ) ، وابن حزم في المحلى ١٩١/٤ ، وأبو طاهر السلفي في مشيخة أبي الحطاب الرازي (٢١٥) رقم ٧٧ ، والخطيب في المهروانيات (١٦٠)، رقم ١٢٠ ، وأبو نعيم في صفة النفاق (ق ٣٠/أ) ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٤٧/٥٢ ، وفي معجم شيوخه (ق ١١٣/أ). من طريق أبي معاوية .

ووكيع في نسخته عن الأعمش (٦٥) رقم ١١ - ومن طريقه أبو عوانة ٥/٢ ، وأحمد ٤٦٦/٢ ، ٤٧٢ ، والسراج في مسنده (ق ٤٧/أ) ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ١٩٦/٣٧ ، وفي ٣٤٧/٥٢ ، وأبو طاهر السلفي في مشيخة أبي الحطاب الرازي (٢١٥) رقم ٧٧ ، وابن الأخضر في العمدة من الفوائد والآثار في مشيخة شُهْدَة (٤٧) رقم ١٥ ، والذهبي في السير ٣١١/١٧ ، وأبو طاهر السلفي في السابع من الثقفيات (ق ٣/أ) ، وأبو سعيد القرشي في حديث محمد بن أيوب الرازي ويوسف بن عاصم (ق ١٥٤/أ) - .
كلهم من طريق وكيع .

وأبو عوانة ٥/٢، والبغوي في شرح السنة ٣٤٦/٣، رقم ٧٩٢، من طريق محمد بن عبيد.
وابن حبان ٤٥٤/٥ ، رقم ٢٠٩٧ ، وأحمد ٤٧٩/٢ ، وابن حزم في المحلى ١٩١/٤ . من طريق شعبة .
والدارمي ٢٣٤/١ ، رقم ١٢٧٦ ، من طريق أبي الأحوص .
وأحمد ٥٣١ ، والخطيب في تاريخ بغداد ١٠٣/٧ ، من طريق زائدة .
والسراج في مسنده (ق ٤٦/ب) ، من طريق شيبان .
والبزار (ق ٢١٨/ب ، النسخة الأزهرية) ، من طريق جرير ، وعيسى الكوفي .

والبزار (ق ٢٢٣/أ ، النسخة الأزهرية) ، من طريق أبي عوانة .
وعبدالرزاق ٥١٨/١ ، رقم ١٩٨٧ ، عن معمر .
وأبو نعيم في صفة النفاق (ق ٣٠/أ) ، من طريق سفيان .
كلهم عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، نحوه[1] .

وتابع عاصماً والأعمشَ في الراجح عنه سمي مولى أبي بكر ، ببعض متن الحديث :
أخرجه مالك في الموطأ ٦٨/١ ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في النداء للصلاة ، وفي ١٣١/١ ، كتاب صلاة الجماعة ، باب ما جاء في العتمة والصبح .
ومن طريق مالك أخرجه البخاري (مع الفتح) ١١٤/٢ ، كتاب الأذان ، باب الاستهام في الأذان ، رقم ٦١٥ ، وفي ١٦٣/٢ ، كتاب الأذان ، باب فضل التهجير إلى الظهر ، رقم ٦٥٤ ، وفي ٢٤٤/٢ ، كتاب الأذان ، باب الصف الأول ، رقم ٧٢١ ، وفي ٣٤٦/٥ ، كتاب الشهادات ، باب القرعة في المشكلات ، رقم ٢٦٨٩ ، ومسلم ٣٢٥/١ ، الموضع السابق ، رقم ٤٣٧ ــ ومن طريقه ابن عساكر في معجم شيوخه (ق ١٧٦/ب) ــ ،

---

(١) وخالفهم سليمان بن أبي داود :
أخرجه الطبراني في الأوسط ٣٠٠/٢ ، رقم ١٥٢٥ ، وأبو عروبة في حديث الجزريين (ق ٤١/أ) ، كلاهما من طريق محمد بن سليمان بن أبي داود ، عن أبيه ، عن الأعمش ، عن عاصم بن أبي النجود ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة نحوه .
وقال الطبراني : لم يروِ هذا الحديث عن الأعمش إلا سليمان بن أبي داود ، تفرد به محمد ابن سليمان .
قلت : وعلى هذا فلا تثبت هذه الرواية ، والله أعلم .
كما خالفهم يحيى بن عيسى الرملي في متنه :
أخرجه البزار في مسنده (٢٢٠/١) - كما في هامش علل الدارقطني ١٧٨/٨ - من طريق يحيى بن عيسى ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، وفيه :« لقد هممت أن آخذ شمعاً ثم آت المتخلفين عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم إلا من عذر » .
وقال الدارقطني ١٧٨/٨ : وليس الشمع بمحفوظ .
قلت : وعلى هذا فلا تثبت هذه الرواية أيضاً . والله أعلم .

....

ورواه الترمذي ٤٣٧/١ ، كتـاب الصلاة ، باب فضل الصف الأول ، رقم ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، والنسائي ٢٦٩/١ ، كتاب المـواقيت ، باب الرخصة في أن يقال للعشـاء العتمة ، رقم ٥٤٠ وفي ٢٣/٢ ، كتاب الأذان ، باب الاستهام على التأذين ، رقم ٦٧١ ، وابن خزيمة ٢٠٤/١ رقم ٣٩١ ، و ٢٥/٣ ، رقم ١٥٥٤ ــ وعنه أبو أحمد الحـاكم في عوالي مالك ، رقم ٤٧ ، و ٥٤ ــ ، ورواه ابن حبـان ٥٤٣/٤ ، رقم ١٦٥٩ ، و٥٢٧/٥ ، رقم ٢١٥٣ ، وأبو عوانة ٣٣٣/١ ، وفي ٣٧/٢ ، والبرقـاني في التخـريج لصحيح الحـديث (ق ٦/ب) ، وأبو نعيم الأصبهاني في المستخـرج ٥٩/٢ ، رقم ٩٧٣ ، وأبو نعيم الحـداد في الجامع بين الصحيحين (ق ٨٤) ، وأحمد ٢٣٦/٢ ، ٣٠٣ ، ٣٧٤ ، ٥٣٣ ، وعبدالرزاق في المصنف ٥٢٤/١ رقم ٢٠٠٧ ، وفي الأمالي (٩٤) رقم ١٣٥ ــ ومن طريقه أحمد ٢٧٨/٢ ، وابن المنذر في الأوسط ٣٧٤/٢ ، رقم ١٠٤٦ ، وفي ١٣٢/٤ ، رقم ١٨٩٠ ، والرشيد العطار في مجرد أسماء الرواة عن مالك (ص ١٧٢) ــ ، ورواه البزار في مسنده (ق ١٧١/أ)، والسراج في مسنده (ق ٤٦/ب) والبـيـهـقي في الكبـرى ٤٧٨/١ ، و٢٨٨/١٠ ، وفي تخـريج أحـاديث الأم (ق ١١٦/أ) ، وقـوام السنة في التـرغـيب والتـرهيب ١٤٢/١ رقم ٢٦٤ ، والطحـاوي في شـرح المشكل ٢٨/٣ ، رقم ٩٩٤ ، والبغـوي في شـرح السنة ٢٣٠/٢ ، رقم ٣٨٤ ، وفي معالم التنزيل ٥٠٠/٣ ، والخطيب في تاريـخ بغداد ٤٢٥/٤ ، وابن حجر في نتـائج الأفكار ٣٠٧/١ ، والغافـقي في مسند الموطأ (ص ٣٦٠)، رقم ٣٩٨ وأبو علي الرفـاء في فوائده (ق ٩/أ) ، وأبو الحسن الخلعي في فوائده (ق ٩٧/ب) ، وفـي الحادي عـشـر من الخلعيات (ق ٩٢/ب ، ٩٣/أ) ، وابن بـشران في الخـامـس عشـر من أمـاليـه (ق ١٩١/أ) ، وابن عساكر في معجم شيوخه (ق ١٧٦/ب) .

كلهم من طريق مـالك ، عن سـمي مـولى أبي بكـر ، عن أبي صـالح ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قـال :« لو يعلم الناس مـا في النداء والصف الأول ثم لم يجـدوا إلا أن يستـهـمـوا عليه لاستهموا ، ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه ، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبواً » .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على عاصم بن أبي النجود في هذا الحديث :

١ ـ فرواه عمرو بن قيس ، عن عاصم ، عن أبي رزين ، عن أبي هريرة .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن عاصم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة .
وتابع عاصماً على هذا الوجه: الأعمش ـ في الراجح عنه ـ، وسمي مولى أبي بكر .

والوجه الثاني أرجح ؛ حيث رواه عدد من الثقات كذلك ، في حين انفرد عمرو بن قيس الملائي بالوجه الأول ، وعلى هذا فروايته شاذة ، والله أعلم .

ومنه يتبين صحة ما ذهب إليه أبو زرعة من ترجيحه للوجه الثاني ، والله أعلم .

كما اختلف على الأعمش ، وتقدم أن الراجح ما كان عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة .

والحديث من وجه الراجح صحيح ؛ حيث توبع عاصم بن أبي النجود عليه ، وقد أخرج هذه المتابعة البخاري ومسلم كما تقدم في التخريج ، والله أعلم .

٥٣١ ـــ وسئل أبو زرعة عن حديث حدَّث به عن أبي سعيد الأشج ، عن أبي خالد الأحمر ، عن حجاج بن أرطاة ، عن يعلى بن عطاء ، عن أبيه ، عن عبدالله ابن عمرو ، قال : صلى النبي ﷺ صلاة الفجر في مسجد الخيف ، فبصر برجلين متنحيين[1] ، فدعا بهما ، فجيء بهما ترعد فرائصهما ، قال : « ما منعكما أن تصليا معنا » ؟ قالا : صلينا في رحالنا ثم أقبلنا ، قال : « أفلا صليتما معنا تكن صلاتكما معنا تطوعاً ، والتي صليتما في رحالكما الفريضة »؟.

قال[2] أبو زرعة : هذا وهم عندي .

قلت : لم يُبين ما الصحيح ؟ والذي عندي أن الصحيح ما رواه شعبة ، وسفيان ، وهشام بن حسان ، وحماد بن سلمة ، وأبو عوانة ، وشَريك ، وهُشيم ، عن يعلى ابن عطاء ، عن جابر بن يزيد بن[3] الأسود ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ .

رجال الإسناد :

* أبو سعيد الأشَج : عبدالله بن سعيد بن حصين الكندي ، الكوفي (ت ٢٥٧) .

قال أبو حاتم ، وأبو زرعة : ثقة صدوق . وقال أبو حاتم في رواية : الأشج إمام أهل زمانه .

وقال النسائي : صدوق . وقال في موضع آخر : ليس به بأس .

وقال محمد بن أحمد الشطوي : ما رأيت أحفظ منه .

وقال ابن معين : ليس به بأس ، ولكنه يروي عن قوم ضعفاء . وقال الخليلي : ثقة ، لكن في أشياخه ثقات وضعفاء ، يُحتاج في حديثه إلى معرفة وتمييز .

وقال مسلمة بن قاسم : لا بأس به . وذكره ابن حبان في الثقات .

قال ابن حجر : ثقة .

انظر تهذيب الكمال ١٥/٢٧ ، السير ١٢/١٨٢، التهذيب ٥/٢٣٦، التقريب (٣٣٥٤).

---

(١) وقع في جميع النسخ : متنحيان ، وهو خطأ .

(٢) وقع في نسخة فيض الله : قلت : قال أبو زرعة . ولعله سبق نظر من الناسخ .

(٣) وقع في المطبوع : جابر بن يزيد الأسود ، وهو مخالف لجميع النسخ .

....

---

* أبو خـالـد الأحمر ، صدوق يخطيء ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٦ .

* الحجاج بن أرطـاة ، صدوق كثير الخطأ ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٦ .

* يعلى بن عطـاء العامري ، ويقال الليثي ، الطائفي (ت ١٢٠ أو بعدها) .
ثـقـة مـتـفـق على تـوثـيـقـه .
انظر تهذيب الكمال ٣٩٣/٣٢ ، التهذيب ٤٠٣/١١ ، التقريب (٧٨٤٥) .

* عطـاء العامري الطـائفي ، والد يعـلى بن عطاء ، من الثـالثـة .
روى عن ابن عباس ، وعبدالله بن عمرو ، وأوس بن أوس الثقفي ، وأبي علقمة .
روى عنه ابنه يعلى بن عطاء .
ذكره ابن حبان في الثقات ، ولم يذكر له راوياً غير ابنه يعلى .
وقال ابن القطان : مجهول الحال ، ما روى عنه غير ابنه يعلى .
قال ابن حجر : مقبول .
قلت : الذي يظهر أنه مجهول ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ١٣٢/٢٠ ، التهذيب ٢٢٠/٧ ، التقريب (٤٦٠٩) .

* عبدالله بن عمرو بن العاص بن وائل السَّـهمي ، أبو محمد ،القرشي .
أحد السـابقين المكثرين من الصـحابة ، وأحـد العبادلة الفـقهاء ، مـات في ذي الحجـة ليالي الحرَّة على الأصح ، بالطائف على الراجح .
انظر الاستيعاب ٣٣٨/٥ ، أسد الغابة ٢٣٣/٣ ، الإصابة ١٧٦/٥ .

* شعبة بن الحجاج ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٦ .

* سفيان الثوري ، ثقة متقن ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٧ .

* حماد بن سلمة ، ثقة ثبت تغير بأخرة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٥ .

* هُشيم بن بشير ، ثقة يدلس ويرسل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٥ .

* أبو عوانة اليشكري ، ثقة إذا حدث من كتابه ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٥ .

* شريك النخعي ، صدوق له أوهام ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٥ .

* هشام بن حسّان الأزدي القُرْدُوسي ، بالقاف وضم الدال ، البصري (ت ١٤٨).
ثقة متفق على توثيقه ، ولكن تكلم في روايته عن الحسن وعطاء . قال ابن حجر : ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين ، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال ؛ لأنه كان يرسل عنهما .
انظر تهذيب الكمال ١٨١/٣٠ ، التهذيب ٣٤/١١ ، التقريب (٧٢٨٩) .

* جابر بن يزيد بن الأسود السُّوائي ، ويقال الخزاعي ، من الثالثة .
روى عن أبيه . وروى عنه يعلى بن عطاء . وقال ابن المديني : لم يروِ عنه غيره .
قال النسائي : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات ، وخرج حديثه في صحيحه .
قال ابن حجر : صدوق .
قلت : الراجح أنه ثقة ، ولم يُذكر ما ينزله عن ذلك ، وكلام الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير يشير إلى اعتماد توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٤٦٥/٤ ، التهذيب ٤٦/٢ ، التقريب (٨٧٧)، التلخيص ٣٠/٢ .

* يزيد بن الأسود السُّوائي ، ويقال الخزاعي ، ويقال العامري ، حليف قريش ، له صحبة شهد الصلاة مع النبي ﷺ ، وروى عنه حديثاً في الصلاة ، هو حديث هذه المسألة .
انظر الاستيعاب ٦٠/١١ ، أسد الغابة ١٠٣/٥ ، الإصابة ٣٣٩/١٠ .

تخريج الحديث :

روى يعلى بن عطاء هذا الحديث ، واختلف عليه وعلى بعض الرواة دونه :

أولاً : رواه حجاج بن أرطاة ، عن يعلى بن عطاء ، عن أبيه ، عن عبدالله بن عمرو .

ثانياً : ورواه جماعة ، عن يعلى بن عطاء ، عن جابر بن يزيد بن الأسود ، عن أبيه .

ثالثاً : ورواه هشام بن حسان ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن هشام ، عن يعلى بن عطاء ، عن جابر ، عن أبيه .

٢ ـ ورواه الحكم بن عبدة ، عن هشام ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة .

رابعاً : ورواه إبراهيم بن عبدالحميد بن ذي حماية ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه الجراح بن مليح البهراني ، عن إبراهيم ، عن غيلان بن جامع ، عن يعلى بن عطاء ، عن جابر بن يزيد ، عن أبيه .

٢ ـ ورواه بقية ، عن إبراهيم ، عن عبدالملك بن عمير ، عن جابر بن يزيد ، عن أبيه .

خامساً : ورواه الثوري ، واختلف عليه في متنه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات عن الثوري ، عن يعلى بن عطاء ، عن جابر بن يزيد بن الأسود ، عن أبيه ، وفيه :« إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما المسجد فصليا معهم ، فإنها لكم نافلة » .
وتوبع سفيان على هذا الوجه ؛ تابعه عدد من الثقات كما تقدم .

٢ ـ ورواه أبو عاصم النبيل ، عن الثوري ، عن يعلى بن عطاء ، عن جابر بن يزيد بن الأسود ، عن أبيه ، وقال فيه :« إذا صلى أحدكم في رحله ثم جاء إلى الإمام فليصل معه ، وليجعل التي صلى في بيته نافلة » .

....

أولاً : رواه حجاج بن أرطاة ، عن يعلى بن عطاء ، عن أبيه ، عن عبدالله بن عمرو :
أخرجه الدارقطني ٤١٤/١ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٣٠١/٢ ، ٣٠٢ ـ ، من طريق ابن نمير .
والمصنف في هذه المسألة ، وابن ناصر الدين في توضيح المشتبه ٢١٠/٣ ، معلقاً ، من طريق أبي خالد الأحمر .
كلاهما عن حجاج ، به ، نحوه .

وقال البيهقي : أخطأ حجاج بن أرطاة في إسناده ، وإن أصاب في متنه .

ثانياً : ورواه جماعة ، عن يعلى بن عطاء ، عن جابر بن يزيد بن الأسود ، عن أبيه :

أخرجه أبو داود ٣٨٦/١ ، كتاب الصلاة ، باب فيمن صلى في منزله ثم أدرك الجماعة ، رقم ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، وابن خزيمة ٦٧/٣ ، رقم ١٦٣٨ ، وابن حبان ٤٣١/٤ ، رقم ١٥٦٤، والطوسي في مختصر الأحكام ٤٦/٢ ، رقم ٢٠٢ ، والدارقطني ٤١٣/١ ، والبيهقي في الكبرى ٣٠٠/٢ ، وفي الخلافيات (٢/ق ٥٣/ب)، والدارمي ٢٥٨/١ ، رقم ١٣٧٤ ، وأحمد ١٦١/٤ ، وأبو داود الطيالسي (١٧٥) رقم ١٢٤٧ ـ ومن طريقه ابن سعد في الطبقات ٥١٧/٥ ، والطبراني في الكبير ٢٣٢/٢٢ ، رقم ٦١٠ ، ٦١١ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٦٣/١ ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ق ٢٤٢) ـ ، ورواه الطبراني في الأوسط ٢٩٥/٩ ، رقم ٨٦٤٥ ، وابن قانع في معجم الصحابة ٢٢٢/٣ ، وأبو الطيب الطبري في جزء الغطريفي (ص ١١٩)، رقم ٨٧ ، وفي الأحاديث المنتقاة من جزء الغطريفي (٤٨) رقم ٢٦ ، وأبو الحسن ابن مخلد البزاز في حديثه (ق ١٨١/أ)، والجرجاني في الأمالي الأربعين (ق ١٤٣/أ).
كلهم من طريق شعبة .

....

والترمذي ١/٤٢٤ ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة رقم ٢١٩ ـ ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة ٥/١٠٣ ـ ، ورواه النسائي ٢/١١٢ ، كتاب الإمامة ، باب اعادة الفجر مع الجماعة لمن صلى وحده ، رقم ٨٥٨ ، وابن خزيمة ٣/٦٧ ، رقم ١٦٣٨ ، وابن حبان ٤/٤٣٤ ، رقم ١٥٦٥ ، و٦/١٥٥ ، رقم ٢٣٩٥ ، والدارقطني ١/٤١٣ ، والبيهقي في الكبرى ٢/٣٠١ ، وفي المعرفة ٣/٢١٣ ، رقم ٤٣١١ وفي تخريج أحاديث الأم (ق ٢٠٦/أ) ، وأحمد ٤/١٦٠ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ١/٤٤٧ ، رقم ٦٣٠ ـ، ورواه ابن أبي شيبة ٢/٢٧٤ ، و١٤/١٨٦ ـ ومن طريقه الطبراني في الكبير ٢٢/٢٣٤ ، رقم ٦١٤ ، وابن عبدالبر في التمهيد ٤/٢٥٨ ، وابن المنذر في الأوسط ٢/٤٠٥ ، رقم ١١١٧ ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٣/١٣٤ ، رقم ١٤٦٢ ـ ، ورواه الفاكهي في أخبار مكة ٤/٢٦٧، رقم ٢٥٩٧ ، والمصيصي في حديثه (١٠٦)، رقم ١٠٢ ، وأبو طاهر السلفي في الأحاديث المنتخبة من أجزاء أبي منصور المذكر (ق ١٢٩/ب) ، وابن عساكر في معجم شيوخه (ق ٨٨/أب) .
من طريق هشيم بن بشير .

وابن خزيمة ٣/٦٧ ، رقم ١٦٣٨ ، والدارقطني ١/٤١٣ ، وأحمد ٤/١٦١ ، والطبراني في الكبير ٢٢/٢٣٥ ، رقم ٦١٥ . من طريق شريك .
والدارقطني ١/٤١٤ ، وأحمد ٤/١٦١ ، والطبراني في الكبير ٢٢/٢٣٤ ، رقم ٦١٣ ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٣/١٣٥ ، رقم ١٤٦٣ . من طريق أبي عوانة .
والدارقطني ١/٤١٤ ، والطبراني في الكبير ٢٢/٢٣٤ ، رقم ٦١٤ ، من طريق مبارك بن فضالة .
والطبراني في الكبير ٢٢/٢٣٣ ، رقم ٦١٢ ، من طريق حماد بن سلمة .
والطبراني في الكبير ٢٢/٢٣٥ ، رقم ٦١٧ ، من طريق الحكم بن فضيل .
وابن المنذر في الأوسط ٢/٤٠٤ ، رقم ١١١٦ ، من طريق ابن المبارك .
والخطيب في تاريخ بغداد ٩/٩٨ ، من طريق أبي خالد الواسطي .
وتابعهم : الثوري ، وهشام بن حسان ، وغيلان بن جامع ، في الراجح عنهم كما سيأتي .
كلهم عن يعلى بن عطاء ، عن جابر بن يزيد بن الأسود ، عن أبيه ، نحوه .

....

وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .
وقال الحاكم : هذا حديث رواه شعبة ، وهشام بن حسان ، وغيلان بن جامع ، وأبو خالد الدالاني ، وعبدالملك بن عمير ، ومبارك بن فضالة ، وشريك بن عبدالله ، وغيرهم ، عن يعلى بن عطاء ، وقد احتج مسلم بيعلى بن عطاء . ووافقه الذهبي .
وقال ابن عساكر : لم يروه عن يزيد غير ابنه جابر ، تفرد به يعلى ، وهو محفوظ عنه .
وقال ابن حجر في التلخيص ٢/٣٠ : ... وصححه ابن السكن ... وقال الشافعي في القديم : إسناده مجهول . قال البيهقي : لأن يزيد بن الأسود ليس له راو غير ابنه ، ولا لابنه جابر راوٍ غير يعلى .
قلت (القائل ابن حجر) : يعلى من رجال مسلم ، وجابر وثقه النسائي وغيره ، وقد وجدنا لجابر بن يزيد راوياً غير يعلى ؛ أخرجه ابن منده في المعرفة من طريق بقية ، عن إبراهيم بن ذي حماية ، عن عبدالملك بن عمير ، عن جابر . انتهى .
قلت : سيأتي أن الطريق الذي أورده ابن حجر عن ابن منده مرجوح ولا يثبت ، وعلى هذا فليس لجابر راوٍ معتبر غير يعلى ، والله أعلم .

ثالثاً : ورواه هشام بن حسان ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن هشام ، عن يعلى بن عطاء ، عن جابر ، عن أبيه :
أخرجه ابن خزيمة ٣/٦٧، رقم ٦٣٨ ، وأحمد ٤/١٦١ ، والدارقطني ١/٤١٣ ، وابن سعد في الطبقات ٥/٥١٧ ، من طريق يزيد بن هارون .
والطوسي في مختصر الأحكام ٢/٤٧ ، رقم ٢٠٣ ، عن يعقوب الدورقي .
وعبدالرزاق ٢/٤٢١ ، رقم ٣٩٣٤ ـ ومن طريقه الطبراني في الكبير ٢٢/٢٣٢ ، رقم ٦٠٨ ـ .
والطبراني في الكبير ٢٢/٢٣٢ ، رقم ٦٠٩ ، من طريق زائدة .
والبيهقي في الخلافيات (٢/ق ٥٣/ب) ، من طريق عبدالوهاب بن عطاء .
والفاكهي في أخبار مكة ٤/٢٦٨ ، رقم ٢٥٩٨ ، من طريق عبدالوهاب الثقفي .
كلهم عن هشام بن حسان ، به .

....

٢ ـ ورواه الحكم بن عبدة ، عن هشام ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة :
ذكره الدارقطني في العلل ١١٣/٨ ، ولم أقف على من أخرجه .

وقال الدارقطني : ووهم فيه ـ يعني الحكم ـ على هشام ، وإنما روى هشام بن حسان هذا الحديث عن يعلى بن عطاء ، عن جابر بن يزيد بن الأسود ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ .

قلت : وعلى هذا فالوجه الأول هو الراجح ، والله أعلم .

رابعاً : ورواه إبراهيم بن عبدالحميد بن ذي حماية ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه الجراح بن مليح البهراني ، عن إبراهيم ، عن غيلان بن جامع ، عن يعلى بن عطاء ، عن جابر بن يزيد ، عن أبيه :

أخرجه الدارقطني ٤١٤/١ ، والطبراني في الكبير ٢٣٥/٢٢ ، رقم ٦١٦ ، وفي الأوسط ٢٠٢/٥، رقم ٤٣٩٥ ، وفي الصغير ٣٦١/١ ، رقم ٦٠٣ ، وفي مسند الشاميين ٣٦٨/٣ رقم ٢٤٨٣ ــ ومن طريقه الخطيب في تلخيص المتشابه ١٠٣/١ ــ .
كلاهما من طريق محمد بن عبيدة ، عن الجراح ، به .
وقال الطبراني : لم يروه عن غيلان إلا ابن ذي حماية .

٢ ـ ورواه بقية ، عن إبراهيم ، عن عبدالملك بن عمير ، عن جابر بن يزيد، عن أبيه :

أخرجه الدارقطني ٤١٤/١ ، من طريق عمر بن حفص الوصابي ، ومحمد بن عمرو بن حنان ، كلاهما عن بقية به .
وذكره ابن منده في معرفة الصحابة ـ كما في الجوهر النقي ٣٠٢/٢ ـ ، وابن حجر في التلخيص الحبير ٣٠/٢ .

قلت : والوجه الأول أرجح ؛ فالجراح : صدوق (التقريب ٩٠٩) ، وقد وافق أصحاب يعلى في هذا الوجه كما تقدم ، في حين خالفه بقية وهو كثير التدليس عن الضعفاء ، وقد رواه هنا عن إبراهيم ولم أر من وثقه غير ابن حبان (الثقات ١٣/٦) وذكره البخاري ، ولم يذكر فيه شيئاً (التاريخ الكبير ٣٨/١) ، والله أعلم .

خامساً : ورواه الثوري ، واختلف عليه في متنه :

١ - فرواه عدد من الثقات عن الثوري ، عن يعلى بن عطاء ، عن جابر بن يزيد بن الأسود ، عن أبيه ، وفيه:« إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما المسجد فصليا معهم ، فإنها لكم نافلة » :

أخرجه ابن خزيمة ٦٧/٣ ، رقم ١٦٣٨ ، والدارقطني ٤١٤/١ ، من طريق وكيع .
والحاكم ٢٤٤/١ ـ وعنه البيهقي في الكبرى ٣٠١/٢ ، وفي الصغرى ٢١٦/١ ، رقم ٥٥١ ـ ، ورواه الخطيب في المتفق والمفترق ٦١٨/١ ، رقم ٣٤٧ . من طريق الحسين بن حفص .
والحاكم ٢٤٤/١ ، ٢٤٥ ، من طريق أبي حذيفة ، والأشجعي .
والدارقطني ٤١٣/١، وأحمد ١٦١/٤ ، من طريق ابن مهدي .
وعبدالرزاق ٤٢١/٢ ، رقم ٣٩٣٤ ـ ومن طريقه الطبراني في الكبير ٢٣٢/٢٢ ، رقم ٦٠٨ ـ .
كلهم عن سفيان ، عن يعلى بن عطاء ، به ، نحوه .

وتوبع سفيان على هذا الوجه ؛ تابعه عدد من الثقات كما تقدم .

....

٢ ـ ورواه أبو عاصم النبيل ، عن الثوري ، عن يعلى بن عطاء ، عن جابر بن يزيد بن الأسود ، عن أبيه ، وقال فيه :« إذا صلى أحدكم في رحله ثم جاء إلى الإمام فليصل معه ، وليجعل التي صلى في بيته نافلة » .

أخرجه الدارقطني ٤١٤/١ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٣٠١/١ ـ، عن أبي بكر النيسابوري ، عن محمد بن أحمد بن الجنيد ، عن أبي عاصم ، به ، مثله .

وقال الدارقطني : خالفه أصحاب الثوري ، ومعهم أصحاب يعلى بن عطاء ـ وذكرهم ـ رووه عن يعلى بن عطاء ، مثل قول وكيع وابن مهدي .

قلت : وعلى هذا فالراجح هو الوجه الأول ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على يعلى بن عطاء ، وعلى بعض الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ ـ رواه حجاج بن أرطاة ، عن يعلى بن عطاء ، عن أبيه ، عن عبدالله بن عمرو .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات عن يعلى ، عن جابر بن يزيد بن الأسود ، عن أبيه .

والوجه الثاني أرجح ؛ حيث رواه عدد من الثقات كذلك ، في حين انفرد حجاج بن أرطاة بالوجه الأول ، وعليه فلا يثبت هذا الوجه .

ومنه يتبين صحة ما ذهب إليه أبو زرعة وابن أبي حاتم من تخطئتهما لرواية حجاج .

....

كما رواه الثوري ، وهشام بن حسان ، و إبراهيم بن ذي حماية ، واختلف عليهم ، وتقدم أن الراجح عنهم ما وافقوا فيه بقية أصحاب يعلى في الوجه الثاني .

والحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح ؛ فرجاله ثقات ، كما تقدم .

وله شاهد صحيح أخرجه مسلم ١/٤٤٨ ، كتاب المساجد ، باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها ، رقم ٦٤٨ ، وغيره ، عن أبي ذر ، في حال تأخير الأمراء للصلاة قال ، قال لي النبي ﷺ :« صل الصلاة لوقتها ، فإن أدركتها معهم فصل فإنها لك نافلة » . والله أعلم .

٥٣٢ ــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه يعقوب بن حميد بن كاسب ، عن ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن بكير بن الأشج .[و][1] عن عبدالعزيز بن أبي حازم ، عن أسامة[2] بن زيد ، عن بكير بن عبدالله بن الأشج ، جميعاً[3] عن عفيف ابن عمرو السهمي ، عن سعيد بن المسيب ، أن رجلاً من بني أسد بن خزيمة أتى أبا أيوب الأنصاري فقال : أصلي في منزلي ، ثم آتي المسجد فتقام الصلاة فأصلي معهم ، فأجد في نفسي من ذلك ؟ .

فقال أبو أيوب : سألنا عن ذلك النبي ﷺ فقال : « لك بذلك سهم جَمْع[4] » .

فقال أبو زرعة : إنما هو : عفيف بن عمرو بن المسيب السهمي ، أن رجلاً من بني أسد سأل أبا أيوب عن ذلك ، فقال : سألت النبي ﷺ .

رجال الإسناد :

* يعقوب بن حُميد بن كاسب المدني ، نزيل مكة ، وقد ينسب لجده (ت ٢٤١) .

روى عن ابن وهب ، وابن عيينة ، وعبدالرزاق ، وعبدالعزيز بن أبي حازم ، وغيرهم .

روى عنه البخاري في أفعال العباد ، وابن ماجه ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وغيرهم .

قال ابن معين ـ في رواية ـ : ثقة . وقال مصعب الزبيري : ثقة مأمون صاحب حديث .

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما أخطأ في الشيء بعد الشيء .

وقال البخاري : لم نر إلا خيراً ، هو في الأصل صدوق .

---

(١) ساقطة من جميع النسخ ، ولا يستقيم الكلام بدونها ؛ إذ إن عبدالعزيز بن أبي حازم من شيوخ يعقوب بن حميد وليس من شيوخ ابن بكير ، والله أعلم .

(٢) وقع في نسخة تشستربتي :« عن أبي أسامة » ، وهو خطأ مخالف للنسخ الأخرى .

(٣) كذا في جميع النسخ ، ولم يتبين لي المراد من قوله : جميعاً ، بل إنه لا معنى لها هنا ،كما يظهر لي، والله أعلم.

(٤) أي له سهم من الخير جُمع فيه حظان ، والجيم مفتوحة . وقيل : أرد بالجمع : الجيش ، أي كسهم الجيش من الغنيمة . (النهاية ١/٢٩٦ ، مادة جمع) .

....

وقال ابن عدي : لابأس به وبرواياته ، وهو كثير الحديث ، كثير الغرائب ، وكتبت مسنده عن القاسم بن مهدي ، وفيه من الغرائب والنسخ والأحاديث العزيزة وشيوخ من أهل المدينة ممن لا يروي عنهم غيره . وقال أبو أحمد الحاكم : لم يتكلم فيه أحد بحجة .
وقال ابن معين - في رواية -، والنسائي : ليس بشيء . وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث .
وقال النسائي أيضاً : ليس بثقة . وقال زكريا بن داود الحلواني : رأيت أبا داود السجستاني قد جعل حديث يعقوب بن كاسب وقايات على ظهور كتبه ، فسألته عنه ، فقال : رأينا في مسنده أحاديث أنكرناها ، فطالبناه بالأصول فدافعنا ، ثم أخرجه بعدُ ، فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيّرة بخط طري ، كانت مراسيل فأسندها وزاد فيها .
قال الذهبي : كان من علماء الحديث ، لكنه له مناكير وغرائب ، وحديثه في صحيح البخاري في موضعين .
قال ابن حجر : صدوق ربما وهم .
قلت : وما نسبه إليه أبو داود وغيره ، فقد جاء عن يعقوب نفسه ، وعن غيره أن ذلك من باب الحسد ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ٣١٨/٣٢، الميزان ٤٥٠/٤، التهذيب ٣٨٣/١١، التقريب (٧٨١٥).

* عبدالله بن وهب ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٩ .

* عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري ، أبو أيوب المصري (ت ١٤٨) .
ثقة ، متفق على توثيقه .
قال أبو حاتم : كان أحفظ أهل زمانه ، ولم يكن له نظير في الحفظ في زمانه .
وقال ابن حجر : ثقة فقيه حافظ .
انظر تهذيب الكمال ٥٧٠/٢١، السير ٣٤٩/٦، التهذيب ١٤/٨، التقريب (٥٠٠٤) .

....

* بُكير بن عبدالله بن الأشج ، مولى بني مخزوم ، أبو عبدالله (ت ١٢٠) .
ثقة ، متفق على توثيقه .
قال ابن المديني : لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين أعلم من ابن شهاب ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وبكير بن عبدالله بن الأشج .
انظر تهذيب الكمال ٤/٢٤٢ ، السير ٦/١٧٠ ، التهذيب ١/٤٩١ ، التقريب (٧٦٠) .

* عبدالعزيز بن أبي حازم : سلمة بن دينار ، أبو تمام المدني (ت ١٨٤) .
روى عن أبيه ، وهشام بن عروة ، وموسى بن عقبة ، وسهيل بن أبي صالح ، وغيرهم .
روى عنه يعقوب بن حميد ، وابن وهب ، والقعنبي ، وابن المديني ، وغيرهم .
قال ابن معين : ثقة صدوق ليس به بأس . ووثقه النسائي - في موضع -، وابن نمير ، والعجلي . وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال أبو حاتم : صالح الحديث . وقال النسائي - في موضع - : ليس به بأس .
وقال أحمد : لم يكن يُعرف بطلب الحديث ، إلا كتب أبيه ، فإنهم يقولون إنه سمعها ، وكان يتفقه ، لم يكن بالمدينة بعد مالك أفقه منه ، ويقال : إن كتب سليمان بن بلال وقعت إليه ، ولم يسمعها ، وقد روى عن أقوام لم يكن يُعرف أنه سمع منهم .
وقال أحمد بن زهير : قيل لمصعب الزبيري : ابن أبي حازم ضعيف في حديث أبيه . قال : أو قد قالوها ؟ أما هو فسمع مع سليمان بن بلال ، فلما مات سليمان أوصى إليه بكتبه ، فكانت عنده ، فقد بال عليها الفار ، فذهب بعضها ، فكان يقرأ ما استبان له ، ويدع ما لا يعرف منها ، أما حديث أبيه فكان يحفظه .
وقال ابن معين : ابن أبي حازم ليس بثقة في حديث أبيه .
وعلق الذهبي على ذلك فقال : بل هو حجة في أبيه وغيره .... حديثه في الصحاح .
وقال علي بن المديني : كان حاتم بن إسماعيل يطعن عليه في أحاديث رواها عن أبيه ، قال حاتم : نهيته عنها فلم ينته .

وقال عمرو بن علي : ما رأيت عبدالرحمن بن مهدي حدث عن ابن أبي حازم بحديث .
قال ابن حجر : صدوق فقيه .
انظر تهذيب الكمال ١٨/١٢٠، السير ٨/٣٢١، التهذيب ٦/٣٣٣، التقريب (٤٠٨٨).

* أسامة بن زيد ، لم يتبين لي هل هو الليثي ، وهو صدوق يهم (التقريب ٣١٧) ، أو أسامة بن زيد بن أسلم ، وهو ضعيف (التقريب ٣١٥) .

* عفيف بن عمرو بن المُسَيَّب السهمي المدني ، من السادسة .
روى عن رجل من بني أسد بن خزيمة ، وعن عطاء بن يسار .
وروى عنه بكير بن عبدالله بن الأشج ، والإمام مالك .
قال النسائي : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات . وذكره ابن شاهين في الثقات ، وقال : شيخ روى عنه مالك ، وقال أحمد : عفيف شيخ قديم .
قال الذهبي : لا يدرى من هو .
وقال ابن حجر : مقبول .
قلت : الذي يظهر أنه ثقة ، والله أعلم .
انظر ثقات ابن شاهين (١٠٩٩) ، أسماء شيوخ مالك لابن خلفون (١٩٦) ، تهذيب الكمال ٢٠/١٨٢ ، الميزان ٣/٨٤ ، التهذيب ٧/٢٣٦ ، التقريب (٤٦٢٨) .

* سعيد بن المسيب ، ثقة فقيه ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* أبو أيوب الأنصاري ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٦ .

....

تخريج الحديث :

روى عفيف بن عمرو هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى الرواة دونه :

أولاً : رواه بكير بن عبدالله الأشج ، واختلف على الرواة دونه :

١ ـ فرواه عمرو بن الحارث ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

أ ـ فرواه ابن وهب ، واختلف عليه :

* فرواه يعقوب بن حميد ، عن ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن بكير الأشج ، عن عفيف بن عمرو ، عن سعيد بن المسيب ، عن رجل من بني أسد ، عن أبي أيوب .

* ورواه أحمد بن صالح ، وحرملة بن يحيى ، عن ابن وهب ، عن عمرو ، عن بكير ، عن عفيف بن عمرو بن المسيب ، عن رجل من بني أسد ، عن أبي أيوب .
وتوبع ابن وهب على هذا الوجه ؛ تابعه سحنون .
وتوبع عمرو على هذا الوجه ؛ تابعه أسامة بن زيد ، وعبدالله بن لهيعة .

ب ـ ورواه يحيى بن أيوب ، عن عمرو بن الحارث ، عن بكير الأشج ، عن يعقوب بن عفيف بن المسيب ، عن أبي أيوب مرفوعاً .

٢ ـ رواه أسامة بن زيد ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه عبدالعزيز بن أبي حازم ، عن أسامة ، عن بكير الأشج ، عن عفيف بن عمرو ، عن سعيد بن المسيب ، عن رجل من بني أسد ، عن أبي أيوب .

....

ب ـ وروي عن أسامة ، عن بكير ، عن عفيف بن عمرو بن المسيب ، عن رجل من بني أسد ، عن أبي أيوب .

ثانياً : ورواه مالك ، عن عفيف السهمي ، عن رجل من بني أسد ، عن أبي أيوب موقوفاً

وفيما يلي تفصيل ذلك :

أولاً : رواه بكير بن عبدالله الأشج ، واختلف على الرواة دونه :

١ ـ فرواه عمرو بن الحارث ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

أ ـ فرواه ابن وهب ، واختلف عليه :

* فرواه يعقوب بن حميد ، عن ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن بكير الأشج ، عن عفيف بن عمرو ، عن سعيد بن المسيب ، عن رجل من بني أسد ، عن أبي أيوب :

ذكره المصنف في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه .

* ورواه أحمد بن صالح ، وحرملة بن يحيى ، عن ابن وهب ، عن عمرو ، عن بكير ، عن عفيف بن عمرو بن المسيب ، عن رجل من بني أسد ، عن أبي أيوب :

أخرجه أبو داود ٣٨٨/١ ، كتاب الصلاة ، باب فيمن صلى في منزله ثم أدرك الجماعة يصلي معهم ، رقم ٥٧٨ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٣٠٠/٢ ـ ، ورواه الطبراني في الكبير ١٥٨/٤ ، رقم ٣٩٩٨ ، من طريق أحمد بن صالح المصري .
والمزي في تهذيب الكمال ١٨٣/٢٠ ، من طريق حرملة بن يحيى .

....

كلاهما عن ابن وهب ، عن عمرو ، عن بكير ، عن عفيف بن عمرو ـ أو ابن عمر[1] ـ ابن المسيب ، عن رجل من بني أسد ، عن أبي أيوب ، مرفوعاً .

وتوبع ابن وهب على هذا الوجه :
أخرجه قاسم بن أصبغ ـ كما في الإيماء في أطراف الموطأ (ق ٨٦/أ) ـ، من طريق سحنون ، عن عمرو بن الحارث ، عن بكير ، به .

كما توبع عمرو على هذا الوجه ؛ تابعه ابن لهيعة ، وأسامة بن زيد :
أخرجه قاسم بن أصبغ ـ كما في الإيماء في أطراف الموطأ (ق ٨٦/أ) ـ، من طريق سحنون ، عن ابن لهيعة ، عن بكير ، به .
وذكره الدارقطني في الأحاديث التي خولف فيها مالك (١٢٠)، من رواية ابن لهيعة .

وتابعهما أسامة بن زيد ، كما سيأتي في الاختلاف عليه .

قلت : ولعل الوجه الثاني أرجح عن ابن وهب ؛ فيعقوب صدوق له أوهام كما تقدم في ترجمته وقد خالفه من هو أوثق منه وأكثر ، وهما أحمد بن صالح ، وهو ثقة حافظ ، وحرملة بن يحيى ، وهو صدوق (التقريب ٤٨ ، ١١٧٥)، ثم إن ابن وهب ، وعمرو بن الحارث قد توبعا على هذا الوجه ، فثبت بذلك خطأ يعقوب فيما رواه ، والله أعلم .

---

(١) وقع في المطبوع من سنن أبي داود ، وتحفة الأشراف ١٠٨/٣ :« عفيف بن عمرو » ، بينما وقع في بقية مصادر التخريج :« عفيف بن عمر » .
وقال الطبراني : قال أحمد بن صالح : قال ابن وهب : عفيف بن عمر ، والصواب : عفيف بن عمرو ، قد روى مالك عن عفيف هذا الحديث ، فقال : عفيف بن عمرو ، لم يرفعه مالك .
قلت : ولكن ذكر المزي في التحفة رواية الطبراني هذه ، ولكنه قال : قال ابن وهب : عفيف بن عمرو » ... وقال أبو داود : قال مالك : « عفيف بن عُمر السهمي » ، وهو :« عفيف بن عمرو » .
وقال ابن حجر : في التهذيب ٢٣٦/٧ ، بعد ذكر قول أبي داود السابق : الذي في الموطآت :« عفيف بن عَمرو » بفتح العين .
قلت : ولعل هذا الاختلاف راجع إلى النساخ ، والله أعلم .

....

ب ـ ورواه يحيى بن أيوب ، عن عمرو بن الحارث ، عن بكير الأشج ، عن يعقوب بن عفيف بن المسيب ، عن أبي أيوب ، مرفوعاً :

أخرجه الطبراني في الكبير ١٥٧/٤ ، رقم ٣٩٩٧ ، وفي الأوسط ٣١٠/٩ ، رقم ٨٦٧٨ ـ ومن طريقه أبو موسى المديني في اللطائف (ق ٥٣/ب) ـ، عن مطلب بن شعيب ، عن عبدالله بن صالح ، عن الليث ، عن يحيى بن أيوب ، به .
وذكره الدارقطني في الأحاديث التي خولف فيها مالك (ص ١٢٠) ، رقم ٥٨ ، من رواية يحيى بن أيوب ، وقال : ولا يصح هذا القول .

وقال الطبراني : لا يروى هذا الحديث عن أبي أيوب إلا بهذا الإسناد ، تفرد به بكير بن الأشج .

وأخرجه أبو موسى المديني في اللطائف (ق ٥٣/ب) ، من طريق سمويه ، عن عبدالله بن صالح ، عن الليث ، عن يحيى بن أيوب ، عن عمرو بن الحارث ، عن بكير بن عبدالله بن الأشج ، عن يعقوب بن عتبة ، عن ابن المسيب ، أنه سأل أبا أيوب ، فذكر نحوه .

قلت : كذا قال : « يعقوب بن عتبة عن ابن المسيب » ، وقد أخرجه المديني كذلك ، ثم أخرجه من طريق الطبراني المتقدم ، وأحال عليه ، ثم قال :« إلا أنه قال : يعقوب بن عفيف ابن المسيب ».
وهذا يدل على أنه وقع في رواية المديني كذلك ، ويحتمل أن يكون حدّث به من كتاب ، وقد وقع في هذا الكتاب خطأ من النساخ أو تصحيف ، والله أعلم .

قلت : وفي إسناد هذين الوجهين عبدالله بن صالح ، وهو صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة (التقريب ٣٣٨٨). وقد رواه ابن وهب ، في الراجح عنه ، كما تقدم بخلاف ما رواه ، وهو ثقة ثبت ، فقوله مقدم عليه ، والله أعلم .

وعليه فالوجه الراجح عن ابن وهب ، هو الراجح أيضاً عن عمرو ، والله أعلم .

....

٢ ـ ورواه أسامة بن زيد ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه عبدالعزيز بن أبي حازم ، عن أسامة ، عن بكير الأشج ، عن عفيف بن عمرو ، عن سعيد بن المسيب ، عن رجل من بني أسد ، عن أبي أيوب :

ذكره المصنف في هذه المسألة ، من رواية يعقوب بن حميد ، عن عبدالعزيز ، ولم أقف على من أخرجه ، أو أشار إليه غيره .

ب ـ وروي عن أسامة ، عن بكير ، عن عفيف بن عمرو بن المسيب ، عن رجل من بني أسد ، عن أبي أيوب .

ذكره الدارقطني في الأحاديث التي خولف فيها مالك (ص ١٢٠) ، رقم ٥٨ .
وتابع أسامة على هذا الوجه : عمرو بن الحارث ، وابن لهيعة ، كما تقدم .

قلت : ولعل الوجه الثاني أرجح ، حيث إن يعقوب قد روى هذا الوجه مع الذي قبله ، وتقدم أنه أخطأ في الوجه السابق ، إضافة إلى أن أسامة قد توبع على الوجه الثاني ، كما تقدم ، وعلى هذا فالراجح هو الوجه الثاني ، والله أعلم .

ثانياً: ورواه مالك ، عن عفيف السهمي ، عن رجل من بني أسد ، عن أبي أيوب موقوفاً:

أخرجه مالك في الموطأ ١٣٣/١ ، كتاب صلاة الجماعة ، باب إعادة الصلاة مع الإمام ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٣٠٠/٢ ، وفي تخريج أحاديث الأم (ق ٢٠٧/أ) ، ـ عن عفيف السهمي ، عن رجل من بني أسد ، عن أبي أيوب من قوله ، ولم يرفعه .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على بكير بن عبدالله الأشج ، وعلى من دونه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ - رواه عمرو بن الحارث ، وأسامة بن زيد - في وجه مرجوح عنهما - ، عن بكير ، عن عفيف بن عمرو ، عن سعيد بن المسيب ، عن رجل من بني أسد ، عن أبي أيوب ، مرفوعاً .

٢ - ورواه عمرو بن الحارث ، وأسامة بن زيد - في الراجح عنهما - ، وابن لهيعة ، عن بكير ، عفيف بن عمرو بن المسيب ، عن رجل من بني أسد ، عن أبي أيوب ، مرفوعاً.

ولعل الوجه الثاني أرجح ؛ حيث رواه عمرو ، وأسامة - في الراجح عنهما - كذلك ، وتابعهما أيضاً ابن لهيعة على هذا الوجه .
أما الوجه الأول فلا يثبت عن راوييه ؛ حيث تقدم أنه من وجه مرجوح عنهما .

ومنه يتبين صحة ما ذهب إليه أبو زرعة من ترجيحه للوجه الثاني .

ولكن خولف بكيراً في هذا الوجه الراجح ، خالفه مالك ، فرواه عن عفيف السهمي ، عن رجل من بني أسد ، عن أبي أيوب ، موقوفاً
وبكير ومالك ، كلاهما ثقة ثبت ، ولعل عفيفاً ، أو من فوقه كان يرويه على الوجهين .

والحديث من كلا الوجهين إسناده ضعيف ؛ لجهالة الرجل من بني أسد ، إلا أن له شواهد صحيحة ، تقدم ذكرها في المسألة السابقة ، والله أعلم .

٥٣٣ ــ وسئل أبو زرعة عن حديث اختلف محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى والثوري ، عن عبدالكريم أبي أمية[١] :

فقال سفيان : عن عبدالكريم ، عن عمرو بن سعيد ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ دخل عليها ، واختبأت مولاة له ، فقال النبي ﷺ :« حاضت ؟ »[٢] ، فقالت : نعم فشق لها من ثوبه ، وقال :« اختمري بهذا » .

وروى ابن أبي ليلى ، عن عبدالكريم ، عن سعيد بن عمرو ، عن عائشة .

فقال أبو زرعة : ما يرويه الثوري أصح .

وسألت أبي عنه ؟ .

فقال : هو عمرو بن سعيد بن [العاص][٣] بن سعيد بن[٤] [العاص][٥] .

رجال الإسناد :

* محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي (ت ١٤٨) .

تكلم فيه عدد من الأئمة من قبل حفظه .

قال أبو حاتم : محله الصدق ، كان سيء الحفظ ، شُغل بالقضاء فساء حفظه ، لا يتهم بشيء من الكذب ، إنما يُنكر عليه كثرة الخطأ ، يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال شعبة : ما رأيت أحداً أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى .

قال ابن حجر : صدوق سيء الحفظ جداً .

انظر تهذيب الكمال ٦٢/٢٥ ، التهذيب ٣٠١/٩ ، التقريب (٦٠٨١) .

---

(١) وقع في نسخة تشستربتي :« بن أمية » ، وهو خطأ .

(٢) أي : بلغت سن المحيض .

(٣) وقع في جميع النسخ : « عمرو » ، وهذا مخالف لجميع مصادر ترجمته ، بل نص أبو حاتم على أنه ابن العاص ، كما في الجرح ٢٣٦/٦ ، ولعله خطأ من النساخ .

(٤) « بن » ساقطة من نسخة تشستربتي .

(٥) وقع في جميع النسخ :« المعلى » ، وهذا مخالف لجميع مصادر ترجمته ، بل لا يوجد في نسبه من اسمه كذلك ، ولعله تصحيف ، أو وهم من الناسخ ، والله أعلم .

....

* سفيان الثوري ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٧ .

* عبدالكريم بن أبي المُخَارِق ، أبو أمية المعلِّم ، البصري (ت ١٢٦) .
ضعيف ، متفق على ضعفه . قال ابن عدي : الضَّعف بيّن على كل ما يرويه .
انظر تهذيب الكمال ٢٥٩/١٨ ، التهذيب ٣٧٦/٦ ، التقريب (٤١٥٦) .

* عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص القرشي الأموي ، المعروف بالأشدق .
روى عن عائشة ، وعثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب ، وغيرهم .
روى عنه عبدالكريم أبو أمية ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وغيرهم .
أحد الأشراف ، ومن سادة بني أمية ،كان أميراً للمدينة زمن معاوية ويزيد ، خرج على عبدالملك بن مروان فقتله غدراً .
احتج به مسلم . وذكره ابن حبان في الثقات . وأخرج له حديثاً في صحيحه[1] .
قال ابن كثير : كان من سادات المسلمين ، ومن الكرماء المشهورين يعطي الكثير ، ويتحمل العظائم ، وكان وصي أبيه من بين بنيه .
قال ابن حجر : تابعي ولي أمرة المدينة لمعاوية ، ولابنه ، قتله عبدالملك بن مروان سنة سبعين وَهِمَ من زعم أن له صحبة ، وإنما لأبيه رؤية ، وكان عمرومسرفاً على نفسه ، من الثالثة .
قلت : لعله أن يكون صدوقاً ، أما ماذكره ابن حجر من إسرافه على نفسه فلعله يعني به ما كان عليه من كثرة الكرم ، والله أعلم .
انظر الثقات ١٧٨/٥ ، تاريخ دمشق ٢٩/٤٦ ، البداية والنهاية ٣١٠/٨ ، السير ٤٤٩/٣ تاريخ الإسلام ٢٠٢/٥ ، التهذيب ٣٧/٨ ، التقريب (٥٠٣٤)، العقد الثمين ٣٨٩/٦ .

* عائشة أم المؤمنين ـ رضي الله عنها ـ تقدمت ترجمتها في المسألة رقم ٥١٢ .

---

(١) انظر الإحسان ٣١٩/٣ ، رقم ١٠٤٤ .

....

تخريج الحديث :

روى عبدالكريم أبو أمية هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه الثوري ، عن عبدالكريم ، عن عمرو بن سعيد ، عن عائشة .

٢ ـ ورواه ابن أبي ليلى ، عن عبدالكريم ، عن سعيد بن عمرو ، عن عائشة .

الوجه الأول :

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٢/٢٢٩ ـ وعنه ابن ماجه ١/٢١٤ ، كتاب الطهارة ، باب إذا حاضت الجارية لم تصل إلا بخمار ، رقم ٦٥٤ ـ .
وابن ماجه ، الموضع السابق ، عن علي بن محمد .
وابن أبي شيبة ، وعلي بن محمد ، كلاهما عن وكيع ، عن سفيان ، به .

الوجه الثاني :

ذكره المصنف في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن أبا أمية عبدالكريم ، روى هذا الحديث واختلف عليه :

١ ـ فرواه الثوري ، عن عبدالكريم ، عن عمرو بن سعيد ، عن عائشة .

٢ ـ ورواه ابن أبي ليلى ، عن عبدالكريم ، عن سعيد بن عمرو ، عن عائشة .

....

والوجه الثاني أرجح ؛ فالثوري ثقة ثبت ، وابن أبي ليلى سيء الحفظ جداً كما تقدم .
ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو زرعة من ترجيحه لرواية الثوري .

والحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف ؛ لضعف عبدالكريم كما تقدم في ترجمته .
ولكن له طريق آخر صحيح ، أخرجه أبو داود ، وغيره من طريق ابن سيرين ، أن عائشة نزلت على صفية ـ أم طلحة الطلحات ـ فرأت بنات لها ، فقالت : إن رسول الله ﷺ دخل وفي حجرتي جارية ، فألقى لي حِقْوه ـ أي إزاره ـ وقال لي :« شقيه بشقتين ، فأعطي هذه نصفاً ، والفتاة التي عند أم سلمة نصفاً ؛ فإني لا أراها إلا قد حاضت ، أو لا أراهما إلا قد حاضتا » .

أخرجه أبو داود ٤٢٢ ، كتاب الصلاة ، باب المرأة تصلي بغير خمار ، رقم ٦٤٢ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٥٧/٦ ، وابن حزم في الإحكام ٨٩٧/٥ ـ ، ورواه أحمد ٩٦/٦ ، ٢٣٨ ، وابن أبي شيبة ٢٢٩/٢ ، وابن حزم في الإحكام ٨٩٧/٥ ، وغيرهم ، من طريق أيوب السختياني ، وهشام بن حسان ، عن ابن سيرين ، به .

وله شاهد حسن عن عائشة أن النبي ﷺ قال :« لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار » .
أخرجه أبوداود ٤٢١/١، في الصلاة ، باب المرأة تصلي بغير خمار، رقم ٦٤١ ، والترمذي٢١٥/١ ، في الصلاة ، باب لا تقبل صلاة المرأة إلا بخمار ، وابن ماجه ، رقم ٦٥٥ ، وابن خزيمة ، رقم ٧٧٥ ، وابن حبان ٤/ رقم ١٧١١ ، والحاكم ٢٥١/١ ، وغيرهم .

وقال الترمذي : حديث عائشة حديث حسن ، والعمل عليه عند أهل العلم : أن المرأة إذا أدركت فصلَّت وشيء من شعرها مكشوف لا تجوز صلاتها .
وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم .

٥٣٤ ـــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه أبو معاوية الضرير ، عن داود بن أبي هند ، عن أبي نضرة ، عن جابر ، قال : خرج النبي ﷺ ذات ليلة وأصحابه ينتظرونه لصلاة العشاء ، فقال : « نام الناس ورقدوا وأنتم تنتظرون الصلاة ، أما إنكم في صلاة منذ انتظرتموها ، ولولا ضعف الضعيف وكبر الكبير لأخرت هذه الصلاة إلى شطر الليل » .

فقال أبو زرعة : هذا حديث وَهَمْ ، وهِمَ فيه أبو معاوية .

قلت : لم يبين الصحيح ماهو ؟ والذي عندي أن الصحيح ما رواه وُهَيب ، وخالد الواسطي ، عن داود ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد ، عن النبي ﷺ .

رجال الإسناد :

* أبو معاوية الضرير : محمد بن خَازِم التميمي السعدي الكوفي (ت ٢٩٥) .

روى عن الأعمش ، وداود بن أبي هند ، وشعبة ، وعاصم الأحول ، وغيرهم .

روى عنه أحمد بن حنبل ، وسعيد بن منصور ، وابن أبي شيبة ، وغيرهم .

وثقه النسائي ، والعجلي ، وابن سعد . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان حافظاً متقناً . وقال ابن خراش : صدوق ، وهو في الأعمش ثقة ، وفي غيره فيه اضطراب .

وقال أحمد : أبو معاوية في غير حديث الأعمش مضطرب ، لا يحفظها حفظاً جيداً .

وقال ابن معين : أبو معاوية أثبت من جرير في الأعمش ، وروى أبو معاوية عن عبيدالله بن عمر أحاديث مناكير .

وعدّه ابن معين من أثبت أصحاب الأعمش ، بعد سفيان وشعبة .

قال ابن حجر : ثقة ، أحفظ الناس لحديث الأعمش ، وقد يهم في حديث غيره .

انظر تهذيب الكمال ١٢٣/٢٥ ، التهذيب ١٣٧/٩ ، التقريب (٥٨٤١) .

....

* داود بن أبي هـند القُشَيري مولاهم ، أبو محمد البصري (ت ١٤٠) .
روى عن أبي نضرة ، والحسن البصري ، وابن المسيب ، والشعبي ، وغيرهم .
روى عنه الثوري ، وشعبة ، وخالد بن عبدالله الواسطي ، ووهيب بن خالد ، وغيرهم .
قال أحمد : ثقة ثقة . وقال يعقوب بن شيبة : ثقة ثبت . ووثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، والنسائي ، والعجلي ، وابن سعد ، وابن خراش . وقال الثوري : هو من حفاظ البصريين .
وسُئل عنه أحمد فقال : مثل داود يُسأل عنه ؟ .
وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : روى عن أنس خمسة أحاديث لم يسمعها منه ، وكان من خيار أهل البصرة ، من المتقنين في الروايات ، إلا أنه كان يهم إذا حدث من حفظه .
وقال الأثرم عن أحمد : كان كثير الاضطراب والخلاف .
وقال أبو داود : رجل البصرة ، إلا أنه خولف في غير حديث .
قال ابن حجر : ثقة متقن كان يهم بأخرة .
قلت : الذي يظهر أنه ثقة ، أما قول الإمام أحمد فمعارض بما ورد عنه خلافه ، فقد وثقه جداً ، وبقول الأكثرين خلافه . وأما الوهم اليسير والمخالفة فهذا مما لايسلم منه أحد ، ولذا قال ابن حبان بعد قوله السابق : ولا يستحق الإنسان الترك بالخطأ اليسير يخطيء ، والوهم اليسير يهم ، حتى يفحش ذلك منه ؛ لأن هذا مما لا ينفك منه البشر ، ولو سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك جماعة من الثقات الأئمة ؛ لأنهم لم يكونوا معصومين من الخطأ ، بل الصواب في هذا ترك من فحش ذلك منه ، والاحتجاج بمن كان فيه ما لا ينفك منه البشر .
انظر التهذيب ٢٠٤/٣ ، التقريب (١٨١٧) ، الجامع في الجرح ٢٢٦/١ .

* أبو نضرة العبدي : المنذر بن مالك بن قُطَعَة ، البصري ، مشهور بكنيته (ت ١٠٨).
ثقة ، متفق على توثيقه .

انظر تهذيب الكمال ٥١٠/٢٨ ، التهذيب ٣٠٢/١٠ ، التقريب (٦٨٩٠) .

....

---

* جابر بن عبدالله بن عمرو بن حَرَام الأنصاري السَّلَمي (ت ٧٤ تقريباً) .
أحد المكثرين من الصحابة ، له ولأبيه صحبة ، وروى عن جماعة من الصحابة ، كان ممن شهد العقبة ، شهد تسع عشرة غزوة مع النبي ﷺ .
انظر الاستيعاب ١٠٩/٢ ، أسد الغابة ٢٥٦/١ ، الإصابة ٤٥/٢ .

* وُهَيب ، بالتصغير ، ابن خالد بن عجلان الباهلي ، أبو بكر البصري (ت ١٦٥) .
وثقه أبو حاتم ، وأحمد ، والطيالسي ، والعجلي ، وغيرهم .
وقال ابن معين : من أثبت شيوخ البصريين . وقال ابن مهدي : من أبصر أصحابه بالحديث والرجال . وقال أبو حاتم : ما أنقى حديثه ، لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء ، وهو الرابع من حفاظ البصرة ، وهو ثقة ، ويقال إنه لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه .
وقال أبو حاتم في العلل رقم ٢٠٥٠ : وهيب أتقن وأوثق من أبي معاوية .
قال أبو داود : تغير وهيب بن خالد ، ووهيب ثقة .
قال ابن حجر : ثقة ثبت ، لكنه تغير قليلاً بأخرة .
انظر تهذيب الكمال ١٦٤/٣١، السير ١٩٨/٨، التهذيب ١٦٩/١١، التقريب (٧٤٨٧).

* خالد بن عبدالله بن عبدالرحمن الطحان الواسطي (ت ١٨٢) .
ثقة ثبت ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٩٩/٨، السير ٢٤٦/٨، التهذيب ١٠٠/٣، التقريب (١٦٤٧) .

* أبو سعيد الخدري : سعد بن مالك بن سِنان الأنصاري ، مشهور بكنيته (ت ٥٤) .
له ولأبيه صحبة ، أول مشاهده الخندق ، وغزا مع رسول الله ﷺ اثنتي عشرة غزوة ، وكان ممن حفظ عن النبي ﷺ سنناً كثيرة ، وكان من نجباء الأنصار وعلمائهم .
انظر الاستيعاب ١٦٢/٤ ، أسد الغابة ٢٨٩/٢، ٢١١/٥ ، الإصابة ١٦٥/٤.

....

تخريج الحديث :

روى داود بن أبي هند هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أبو معاوية ، عن داود ، عن أبي نضرة ، عن جابر .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن داود ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد الخدري .

الوجه الأول :

أخرجه أبو يعلى في مسنده ٣/٤٤٤ ، رقم ١٩٣٩ ـ وعنه ابن حبان ٤/٣٩٦ ، رقم ١٥٢٩ ـ . عن أبي خيثمة .
والبيهقي في الكبرى ١/٣٧٥ ، من طريق سعدان بن نصر .
وفي الخلافيات (١/ق ١٥٦/أ) ، من طريق سفيان .
والسراج في مسنده (ق ٤٠/ب) ، من طريق هناد بن السري ، وأبي كريب .
وابن أبي شيبة في المصنف ١/٤٠٢ .
كلهم عن أبي معاوية ، عن داود بن أبي هند ، عن أبي نضرة ، عن جابر ، نحوه .

الوجه الثاني :

أخرجه أبو داود ١/٢٩٣ ، كتاب الصلاة ، باب وقت العشاء الآخرة ، رقم ٤٢٢ ـ ومن طريقه البيهقي في الخلافيات (١/ق ١٥٦/أ) ـ ، من طريق بشر بن المفضل .
والنسائي ١/٢٦٨ ، كتاب المواقيت ، باب آخر وقت العشاء ، رقم ٥٣٨ ، وابن ماجه ١/٢٢٦ ، كتاب الصلاة ، باب وقت صلاة العشاء ، رقم ٦٩٣ ، وابن خزيمة ١/١٧٧ ، رقم ٣٤٥ ، من طريق عبدالوارث بن سعيد .
وابن خزيمة ١/١٧٧، رقم ٣٤٥ ، وأحمد ٣/٥ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ١/٢٩٧، رقم ٣٥٤ ، وفي الحدائق ٢/٩٧ ـ، ورواه السراج في مسنده (ق ٤٠/ب) ، من طريق محمد بن أبي عدي .

وابن خزيمة ١/١٧٧ ، رقم ٣٤٥ ، والسراج في مسنده (ق ٤٠/ب) ، من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى .
والبيهقي في الكبرى ١/٣٧٥ ، و في الخلافيات (١/ق ١٤١/أ،ب) ، وأبو طاهر السلفي في الأول من الفوائد العوالي من اصول مسموعات أبي عبدالله الثقفي (ق ٤/أ) ، من طريق علي بن عاصم .
وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٤/٣ ، ٤ ، من طريق هشيم .
وتابعهم : وهيب بن خالد ، وخالد الواسطي ، كما ذكر ابن أبي حاتم في هذه المسألة .
كما تابعهم : علي بن مسهر ، وإبراهيم بن طهمان ، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، ومحمد ابن سعيد الأموي ـ أخو يحيى ـ : ذكر ذلك الدارقطني في العلل ١١/٣٢٧ .

كلهم عن داود بن أبي هند ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد الخدري .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على داود بن أبي هند من وجهين :

١ ـ فرواه أبو معاوية ، عن داود ، عن أبي نضرة ، عن جابر .

٢ ـ وخالفه جمع من الثقات ، فرووه عن داود ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد الخدري .

والوجه الثاني أرجح ؛ حيث رواه عدد من الثقات كذلك ، في حين خالفهم أبو معاوية ، وتقدم أنه كان يهم في غير حديث الأعمش ، فلعل هذا مما وهم فيه .

ومنه يتبين صحة ما ذهب إليه أبو زرعة من تخطئته لأبي معاوية ، في هذا الوجه .

والحديث من وجهه الراجح صحيح ؛ فإسناده متصل ورجاله ثقات ، كما أن له شواهد أخرى في الصحيحين ، وغيرهما عن ابن عمر ، وابن عباس ، وعائشة ، والله أعلم .

٥٣٥ ـــ وسئل أبو زرعة عن حديث اختلف الرواة عن إسماعيل بن أمية :
فروى عبدالوارث ، ومعمر ، وبشر بن المفضل ، وابن عُلَيَّة[١] ، وحميد بن الأسود كلهم عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث ، عن جده ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال :« إذا صلى أحدكم فليجعل تِلقاء وجهه شيئاً ، فإن لم يجد فلينصب عصاً ، فإن لم يكن معه عصاء ، فليخط خطاً ، ثم لا يضره ما مرَّ أمامه » .
وروى ابن جريج ، وسفيان بن عيينة ـ في رواية الحميدي ، وعلي بن المديني ، وابن المقري ــ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث ، عن جده : حريث ـ رجل من بني عذرة ـ عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .
ورواه مسلم بن خالد الزنجي ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي عمرو بن حريث ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .
(ورواه يحيى بن سعيد القطان ،وحسين بن حفص ،عن الثوري ،عن إسماعيل بن أمية ،عن أبي[٢] عمرو بن حريث ،عن أبيه ،عن أبي هريرة ،عن النبي ﷺ)[٣].
قال أبو زرعة : الصواب ما رواه الثوري .
قلت : قد[٤] اختلف عن ابن عيينة ؛ فأما يونس بن عبدالأعلى ، وسليمان القزّاز ، فحدثاني عن ابن عيينة ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .
وروى الحميدي ، وعلي بن المديني ، وابن المقريء ، على ما بيّنّا .

---

(١) كذا في جميع النسخ ، ولم أقف على هذا الوجه من رواية ابن علية ، ووجدته من رواية ذوّاد بن عُلبة ، كما سيأتي في التخريج ، فيحتمل أن يكون هو المراد هنا ، وإن كانت رواية ابن علية محتملة أيضاً ، والله أعلم .
(٢) وقع في نسخة فيض الله:« ابن عمرو » ، وما أثبته من بقية النسخ ، وهو الصواب ، كما سيأتي في التخريج .
(٣) ما بين القوسين ساقط من نسخة تشستربتي ، ونسختي مصر ، وكذا المطبوع ، ومثبت من نسختي تركيا .
(٤) قوله :« قد » ساقطة من نسختي مصر والمطبوع ، ومثبتة في بقية النسخ .

....

رجال الإسناد :

* إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي (ت ١٤٤ تقريباً) .

ثقة ثبت ، متفق على توثيقه .

انظر تهذيب الكمال ٤٥/٣ ، التهذيب ٢٨٤/١ ، التقريب (٤٢٥) .

* عبدالوارث بن سعيد بن ذكوان العَنبري ، أبو عبيدة التَّنُّوري (ت ١٨٠) .

ثقة ثبت ، رمي بالقدر ولا يثبت عنه . قال أبو حاتم : هو أثبت من حماد بن سلمة .

انظر تهذيب الكمال ٤٧٨/١٨ ، التهذيب ٤٤٣/٦ ، التقريب (٤٢٥١) .

* معمر بن راشد الأزدي مولاهم ، أبو عروة البصري ، نزيل اليمن (ت ١٥٤) .

وثقه ابن معين ، والنسائي ، وأحمد ، والعجلي ، وعدد من الأئمة .

وقال أبو حاتم : ما حدث معمر بالبصرة فيه أغاليط ، وهو صالح الحديث .

وقال ابن معين : إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه ، إلا عن الزهري ، وابن طاووس ؛ فإن حديثه عنهما مستقيم ، فأما أهل الكوفة ، وأهل البصرة فلا ، وما عمل في حديث الأعمش شيئاً . وقال أيضاً : وحديث معمر عن ثابت ، وعاصم بن أبي النجود ، وهشام بن عروة ، وهذا الضرب ، مضطرب كثير الأوهام .

قال ابن حجر : ثقة ثبت فاضل ، إلا أن في روايته عن ثابت ، والأعمش ، وهشام بن عروة شيئاً ، وكذا فيما حدث به بالبصرة .

انظر تهذيب الكمال ٣٠٣/٢٨ ، السير ٥/٧ ، التهذيب ٢٤٣/١٠ ، التقريب (٦٨٠٩).

* بشر بن المفضَّل بن لاحِق الرَّقاشي ، ثقة ثبت عابد ، متفق على توثيقه . قال أحمد : إليه المنتهى في التثبت بالبصرة . تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٩ .

....

---

* ابن عُلَيَّة : هو إسماعيل بن إبراهيم بن مِقْسَم الأسدي (ت ١٩٣) .

ثقة ثبت ، متفق على توثيقه . قال أحمد : إليه المنتهى في التثبت بالبصرة .

انظر تهذيب الكمال ٢٣/٣ ، التهذيب ٢٧٥/٢ ، التقريب (٤١٦) .

* حُميد بن الأسود بن الأشقر البصري ، أبو الأسود الكرابيسي ، من الثامنة .

روى عن إسماعيل بن أمية ، ومالك بن أنس ، وهشام بن عروة ، وغيرهم .

روى عنه القعنبي ، وابن المبارك ، وابن مهدي ، وابن المديني ، وغيرهم .

قال أبو حاتم : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال الدارقطني : ليس به بأس . وقال القواريري : كان صدوقاً .

وقال أبو زرعة : حميد في حديثه شيء ، ربما وهم .

وقال أحمد : ما أنكر ما يجيء به . وقال العقيلي : كان عفان يحمل عليه ؛ لأنه روى حديثاً منكراً . وقال الساجي ، والأزدي : صدوق عنده مناكير .

قال ابن حجر : صدوق يهم قليلاً .

أسئلة البرذعي ٣٧٨/٢، تهذيب الكمال ٣٥٠/٧، التهذيب ٣٦/٣، التقريب (١٥٤٢).

* أبو عمرو بن محمد بن حريث ، وقيل : أبو محمد بن عمرو بن حريث ، وقيل : أبو عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث العُذْري ، من السادسة .

روى عن جده ، عن أبي هريرة ، في سترة المصلي . روى عنه إسماعيل بن أمية .

وروى عنه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي حديثاً آخر .

قال ابن معين : أبو عمرو بن حريث جدٌّ لإسماعيل بن أمية من قبل أمه .

ذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو جعفر الطحاوي : مجهول .

وقال الذهبي : لا يعرف . وقال ابن حجر : مجهول .

....

قلت : وقد أخرج له ابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، وهذا مما يقتضي توثيقهم له .
قال ابن حجر في التهذيب ٢٥١/٩ عن أحد الرواة : وأما عبدالله فلم أر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولكن اخراج ابن خزيمة له في صحيحه يدل على أنه عنده ثقة .
وقال ابن حجر أيضاً كما سيأتي في النظر في المسألة: ولهذا صححه ـ يعني هذا الحديث ـ ابن حبان ، لأنه عنده ثقة ـ يعني أبو عمرو بن حريث ـ .
وقال في النكت ٧٧٤/٢ : ولهذا صحح الحديث أبو حاتم ابن حبان ، والحاكم ، وغيرهما وذلك مقتض لثبوت عدالته عند من صححه ، فما يضره مع ذلك أن لا ينضبط اسمه إذا عرفت ذاته ، والله تعالى أعلم .
وبمقتضى هذا يمكن القول بأن هذا الرجل صدوق إن شاء الله .
ولكن قد يشكل على هذا ما أورده أبو داود ، والمزي ، وابن حجر ، عن ابن عيينة قال : قدم ههنا رجل بعد ما مات إسماعيل بن أمية ، فطلب هذا الشيخ أبا محمد ـ يعني هذا الراوي ـ حتى وجده ، فسأله عنه ـ يعني عن الحديث الذي معنا ـ ، فخلطه عليه .
قلت : وفي هذا دلالة على تضعيف ضبطه لهذا الحديث ، ولم يعرف له غيره .
إلا أنه يعكر على هذا القول أيضاً جهالة الرجل الذي حكى عنه ابن عيينة هذا القول . وقد يجاب عنه بأن اعتماد ابن عيينة على قوله ، ونقله له ، دلالة على قبوله عنده .
وعلى فرض قبول قوله ، فيكون تضعيف ضبطه لهذا الحديث معارض بتصحيح من صححه من طريقه ، كما أشار ابن حجر بالنسبة لتصحيح ابن حبان .
وعليه فلعل الصواب في أبي عمرو أنه صدوق ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ١٣٠/٣٤ ، ٢٥٩ ، الميزان ٥٥٦/٤ ، التهذيب ١٨٠/١٢ ، ٢٢٣ ، التقريب (٨٢٧٢) .

* حُرَيث ، رجل من بني عُذرة ، يقال : ابن سُلَيم ، أو : ابن سليمان ، أو ابن عمار .
روى عن أبي هريرة حديث هذه المسألة . روى عنه أبو عمرو بن حريث .
ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، وأخرج حديثه في صحيحه ، وكذا ابن خزيمة .
قال الذهبي ، وابن حجر : مجهول .

قلت : وإخراج ابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم لحديثه يدل على أنه ثقة عندهم ، كما تقدم في الترجمة السابقة ، وعليه فلعله أن يكون صدوقاً ، والله أعلم .
انظر رجال ابن ماجه (٤٧٧) ، التهذيب ٢/٢٣٥ ، التقريب (١١٨٣) .

* أبو هريرة ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* ابن جريج : ثقة يدلس ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٤ .

* سفيان بن عيينة : ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٣ .

* سفيان الثوري : ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٧ .

* ابن المقريء : هو محمد بن عبدالله بن يزيد القرشي ، أبو يحيى المقريء (ت ٢٥٦).
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٢٥/٥٧٠ ، التهذيب ٩/٢٨٤ ، التقريب (٦٠٥٤) .

* مسلم بن خالد المخزومي مولاهم ، المكي ، المعروف بالزنجي (ت ١٧٩) .
روى عن الزهري ، وهشام بن عروة ، وابن جريج ، وزيد بن أسلم ، وغيرهم .
روى عنه ابن وهب ، والحميدي ، والقعنبي ، والشافعي ، ومسدد ، وغيرهم .
وثقه ابن معين في رواية . وقال في رواية : ليس به بأس . وقال في أخرى : ضعيف .
وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان من فقهاء الحجاز ، ومنه تعلّم الشافعي الفقه ... وكان يخطيء أحياناً . وقال ابن عدي : حسن الحديث ، وأرجو أنه لا بأس به .
وقال الدارقطني : ثقة ، إلا أنه سيء الحفظ .

....

وقال البخاري : منكر الحديث . وقال ابن المديني : ليس بشيء . وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال أبو حاتم : ليس بذاك القوي ، منكر الحديث ، يكتب حديثه ولا يحتج به ، تعرف وتنكر . وقال البزار: لم يكن بالحافظ . وضعفه العقيلي ، وابن نمير ، وابن الجوزي .
قال ابن حجر : صدوق كثير الأوهام .
قلت : لعل الأولى أن يقال : صدوق له أوهام ؛ أخذاً من عبارات من فسّروا القدح في ضبطه ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ٥٠٨/٢٧ ، التهذيب ١٢٨/١٠ ، التقريب (٦٦٢٥) .

* يونس بن عبدالأعلى ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٩ .

* سليمان بن داود بن صالح بن حسّان الثقفي القزّاز ، أبو أحمد الرازي .
روى عن ابن عيينة ، ومعن بن عيسى ، وابن نمير ، وابن أبي فديك ، وغيرهم .
روى عنه أبو حاتم ، وابنه عبدالرحمن ، ومحمد بن إبراهيم المقريء ، وغيرهم .
قال أبو حاتم : صدوق . وقال ابن أبي حاتم : كتبت عنه ، وهو صدوق ثقة .
وذكره ابن حبان في الثقات . وقال السهمي : صاحب حديث مكثر .
قلت : هو ثقة إن شاء الله ، والله أعلم .
الجرح ١١٥/٤ ، الثقات ٢٨٠/٨ ، تاريخ جرجان (٢٢١)، تاريخ الإسلام ١٥٩/١٩.

* الحميدي : عبدالله بن الزبير بن عيسى الأسدي القرشي المكي (ت ٢١٩ تقريباً) .
ثقة حافظ متقن ، صاحب ابن عيينة وراويته ، وكان من أثبت أصحابه ، قال الحاكم : كان البخاري إذا وجد الحديث عند الحميدي لا يعدو إلى غيره .
انظر تهذيب الكمال ٥١٢/١٤ ، التهذيب ٢١٥/٥ ، التقريب (٣٣٢٠) .

....

* ابن المديني : علي بن عبدالله بن جعفر ، أبو الحسن السَّعدي البصري (ت ٢٣٤).
ثقة ثبت إمام ، أعلم أهل عصره بالحديث وعلله ، حتى قال البخاري : ما استضغرت نفسي إلا عند علي بن المديني . وكان من أعلم الناس بحديث ابن عيينة .
وقال عنه ابن عيينة : كنت أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني .
انظر تهذيب الكمال ٥/٢١ ، السير ٤١/١١ ، التهذيب٣٤٩/٧ ، التقريب (٤٧٦٠).

تخريج الحديث :

روى إسماعيل بن أمية هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى أكثر الرواة عنه :

أولاً : رواه سفيان بن عيينة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه جماعة من الثقات ، عن ابن عيينة ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث ، عن جده : حريث ، عن أبي هريرة .
وتابع ابن عيينة على هذا الوجه : ابن جريج .

٢ ـ ورواه أحمد بن حنبل ، ومحمد بن سلام ، وأحمد بن حماد ، وابن المديني ــ في أحد الأوجه عنه ــ، عن ابن عيينة ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي عمرو ابن محمد بن حريث ، عن جده : حريث ، عن أبي هريرة .
وتابع ابن عيينة : روح ، وبشر بن المفضل ، وذوّاد بن علبة ، وأبو إسحاق الفزاري .
كما تابعهم : وهيب ، وحميد بن الأسود ، وعبدالوارث ـ في أحد الأوجه عنهم ـ .

٣ ـ ورواه أحمد بن حنبل ، ويحيى بن سعيد ، عن ابن عيينة ، عن أبي عمرو بن حريث ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .
وتابع ابن عيينة على هذا الوجه : معمر ، والثوري ، ووهيب بن خالد ـ في رواية ـ، وحميد بن الأسود ـ في رواية ـ .

....

٤ ـ ورواه يونس بن عبدالأعلى ، وسليمان القزاز ، عن ابن عيينة ، عن إسماعيل ، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

٥ ـ ورواه ابن أبي شيبة ، عن ابن عيينة ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي أمية محمد بن عمرو بن حريث ، عن جده ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

٦ ـ ورواه عمار بن خالد ، عن ابن عيينة ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي عمرو بن محمد ابن عمرو بن حريث ، عن جده : حريث بن سليم ، عن أبي هريرة .
وتابع سفيان على هذا الوجه : حميد بن الأسود ، وعبدالوارث بن سعيد ، كما سيأتي في الاختلاف عليهما .

٧ ـ ورواه سعيد بن منصور ، عن ابن عيينة ، عن إسماعيل ، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث ، عن أبيه ، عن جده ، عن أبي هريرة .
وتابع ابن عيينة عليه : وهيب بن خالد ، ومسلم بن خالد ، في أحد الأوجه عنهما .

٨ ـ ورواه ابن المديني ، عن ابن عيينة ، واختلف عليه :
أ ـ فرواه محمد بن يحيى الذهلي ، عن ابن المديني ، عن سفيان ، عن إسماعيل ، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث ، عن جده حريث ، عن أبي هريرة .
وتابع ابن المديني على ذلك جماعة ، كما تقدم في الوجه الأول عن ابن عيينة .

ب ـ ورواه البخاري ، عن ابن المديني ، عن ابن عيينة ، عن إسماعيل ، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث ، عن جده : حريث ، عن أبي هريرة .
وتابع ابن المديني : أحمد بن حنبل ، ومحمد بن سلام ، كما تقدم في الوجه الثاني .

ثانياً : ورواه وهيب بن خالد ، عن إسماعيل ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه مسلم بن إبراهيم ، عن وهيب بن خالد ، عن إسماعيل ، عن أبي عمرو بن حريث ، عن جده : حريث ، عن أبي هريرة .

وتابع وهيباً على هذا الوجه : إبراهيم بن طهمان ، وعبد الوارث بن سعيد ـ في أحد الأوجه عنه ـ كما سيأتي .

٢ ـ ورواه مسلم بن إبراهيم ، ويعقوب بن إسحاق ، عن وهيب بن خالد ، عن إسماعيل ، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث ، عن جده : حريث ، عن أبي هريرة .

٣ ـ وروي عن وهيب ، عن إسماعيل ، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث ، عن أبيه ، عن جده ، عن أبي هريرة .

وتابع وهيباً على هذا الوجه : مسلم بن خالد ، كما سيأتي .

ثالثاً : ورواه عبدالوارث بن سعيد ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه مسدد ، عن عبدالوارث ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي عمرو بن محمد ، عن جده ، عن أبي هريرة .

٢ ـ ورواه أبو معمر ، عن عبدالوارث ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي عمرو بن حريث عن جده : حريث ، عن أبي هريرة .

رابعاً : ورواه حميد بن الأسود ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أبو بشر ، والحسين الذراع ، عن حميد ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي عمرو ابن محمد بن عمرو بن حريث ، عن جده : حريث بن سليم ، عن أبي هريرة .

وتابع حميداً على هذا الوجه : الفضل بن العلاء .

٢ ـ ورواه محمد بن أبي بكر ، عن حميد بن الأسود ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث بن سليم ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

خامساً : ورواه ابن جريج ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالرزاق ، عن ابن جريج ، أخبرني إسماعيل بن أمية ، عن حريث بن عمار ، عن أبي هريرة .

٢ ـ ورواه حجاج ، عن ابن جريج ، عن إسماعيل ، عن أبي محمد بن عمرو ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً . ولم يقل عن أبيه ، ولا عن جده .

٣ ـ ورواه أبو عاصم ، عن ابن جريج ، عن إسماعيل ، عن أبي عمرو بن حريث ، عن أبيه عن أبي هريرة .
وتابع ابن جريج على هذا الوجه : معمر ، والثوري ، وغيرهما كما تقدم في الوجه الثالث من الاختلاف على ابن عيينة .

٤ ـ ورواه ابن جريج ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث ، عن جده : حريث ، عن أبي هريرة .
وتابعه على هذا الوجه جماعة من الحفاظ ، كما تقدم في الوجه الأول من الاختلاف على ابن عيينة .

٥ ـ ورواه ابن جريج ، عن أبي عمرو بن محمد ، عن جده ، عن أبي هريرة .

سادساً : رواه مسلم بن خالد ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه محمد بن الصباح الدولابي ، عن مسلم ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي محمد ابن عمرو بن حريث ، عن أبيه ، عن جده ، عن أبي هريرة .
وتابع مسلماً على هذا الوجه : ابن عيينة ، ووهيب بن خالد ، كما تقدم .

٢ ـ وروي عن مسلم بن خالد ، عن إسماعيل ، عن أبي عمرو بن حريث ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

سابعاً : ورواه إسماعيل بن علية ، واختلف عليه :

١ ـ فروي عن ابن علية ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث ، عن جده ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

وتابع ابن علية على هذا الوجه ، عدد من الثقات ، كما تقدم .

٢ ـ ورواه يعقوب بن إبراهيم ، عن ابن علية ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث ، عن جده حريث ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

ثامناً : ورواه نصر بن حاجب ، عن إسماعيل بن أمية ، عن محمد بن عمرو ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

تاسعاً : ورواه خارجة بن مصعب ، عن إسماعيل ، فقال : عن عمرو بن حريث ، أو حريث بن عمرو ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

عاشراً : ورواه إسماعيل بن مسلمة ، عن إسماعيل بن أمية ، عن محمد بن عمرو بن حزم ، عن جده : حريث بن سليم ، عن أبي هريرة .

الحادي عشر : ورواه همام ، عن إسماعيل ، عن ابن عم له ، عن أبي هريرة .

الثاني عشر : وروي عن إسماعيل بن أمية ، عن ابن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده ، عن أبي هريرة .

الثالث عشر : وروي عن إسماعيل بن أمية ، عن محمد بن عمرو بن حريث ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

....

وفيـمـا يـلـي تـفـصـيـل ما أجـمـلـنـاه :

أولاً : رواه سفيان بن عيينة ، واختلف عليه من عدة أوجه :

١ ـ فرواه جـماعة من الثـقات عن ابن عـيينة ، عن إسمـاعيل بن أميـة ، عن أبي محـمد بن عمرو بن حريث ، عن جده حريث ، عن أبي هريرة :

أخرجـه ابن خزيمة ١٣/٢، رقم ٨١١ ، والدولابي في الـكنى ١٠١/٢ ، من طريق محـمد ابن منصور الجواز .
وابن خزيمة ١٣/٢، رقم ٨١١ ، عن عبدالجبار بن العـلاء .
وابن حبان في صـحيحه (الإحسـان ١٢٥/٦، رقم ٢٣٦١) ، وفي الثقات ١٧٥/٤ ، من طريق أبي خيثمة .
وأحـمـد في مسنده ٢٤٩/٢ .
والحميـدي في مسنده ٤٣٦/٢، رقم ٩٩٣ ـ ومن طريقه البيهـقي في المعرفة ١٩١/٣، رقم ٤٢٢٧ ، وفي تخـريج أحـاديث الأم (ق ٢٠١/ب) ، وابن المنذر في الأوسط ٩١/٥ ، رقم ٢٤٣٨ ـ .

وتابعهم الشافعي كما في المعرفة للبيهقي ١٩١/٣، رقم ٤٢٢٦ ، وفي تخريج أحاديث الأم (ق ٢٠١/أ) ، حيث قال : وذكره ـ أي الشافعي ـ في رواية الربيع في كتاب الإمامة .
كما تابعهم : ابن المقريء ، كما ذكر ابن أبي حاتم في هذه المسألة .

كلهم عن ابن عيينة ، به .

وتابع ابن عيينة على هذا الوجه : ابن جريج ، كما سيأتي في الاختلاف عليه .

....

٢ ـ ورواه أحمد بن حنبل ، ومحمد بن سلام ، وأحمد بن حماد ، وابن المديني ، عن ابن عيينة ، عن إسماعيل ابن أمية ، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث ، عن جده : حريث ، عن أبي هريرة :
أخرجه أحمد في مسنده ٢/٢٤٩ .
والبخاري في التاريخ الكبير ٣/٧١ ، عن محمد بن سلام .
والطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) رقم ٦١٣ ، عن أحمد بن حماد الدولابي .
وتابعهم ابن المديني في أحد الأوجه عنه ، كما سيأتي في الاختلاف عليه .
كلهم عن ابن عيينة ، به .

وتوبع سفيان على هذا الوجه ؛ تابعه أكثر من ثقة :
أخرجه أبو داود ١/٤٤٣ ، كتاب الصلاة ، باب الخط إذا لم يجد عصاً ، رقم ٦٨٩ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٢/٢٧٠ ، وفي الصغرى ١/٣٢٤، رقم ٩١٤ ، والبغوي في شرح السنة ٢/٤٥١ ، رقم ٥٤١ ، وابن عبدالبر في التمهيد ٤/١٩٩ ـ ، ورواه ابن خزيمة ٢/١٣، رقم ٨١٢ ، والبيهقي في الكبرى ٢/٢٧٠ ، والطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) ، رقم ٦٠٨ . من طريق بشر بن المفضل .
والبخاري في التاريخ الكبير ٣/٧١ ، من طريق يزيد بن زريع ، عن روح .
والطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) ، رقم ٦٠٧ ، من طريق الفضل بن العلاء .

وتابعهم : ذواد بن علبة ، وزاد في نسبة حريث ، فقال : عن جده حريث بن سليمان :
أخرجه الطبري في تهذيب الآثار[1] (الجزء المفقود) ، رقم ٦١٠ ، من طريق شهاب بن عباد ، عن ذواد بن علبة ، به .
وذكر هذا الوجه المزي في التحفة ٩/٣١٥ ، وفي تهذيب الكمال ٥/٥٦٥ .

---

(١) وقع في المطبوع من تهذيب الآثار : عن أبي عمرو بن محمد بن حريث بن سليم ، عن جده حريث بن سليم . وقد نص المزي في موضعين كما تقدم أن رواية ذواد هي بقوله : حريث بن سليمان ، ولعله تصحيف أو اجتهاد من المحقق ، لوقوعه في الروايات الأخرى كذلك ، وإن ثبت صحة ما في المطبوع ، فيعتبر وجهاً آخر ، من الاختلاف ، والله أعلم .

وتابعهم أبو إسحاق الفزاري ، كما ذكر الدارقطني في العلل ٢٨١/١٠ .

كما تابعهم : وهيب ، وحميد بن الأسود ، وعبدالوارث ، وابن علية ، في أحد الأوجه عنهم ،كما سيأتي في الاختلاف عليهم .

كلهم عن إسماعيل ، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث ، عن جده حريث ، عن أبي هريرة .

٣ ـ ورواه أحمد بن حنبل ، ويحيى بن سعيد ، عن ابن عيينة ، عن أبي عمرو بن حريث ، عن أبيه ، عن أبي هريرة :
أخرجه أحمد في مسنده ٢٤٩/٢ .
والبخاري في التاريخ الكبير ٧١/٣، عن مسدد ، عن يحيى[١] (يعني ابن سعيد).
كلاهما عن ابن عيينة ، به .

وتابعه على هذا الوجه : معمر ، والثوري :
أخرجه ابن خزيمة ١١٣/٢ ، رقم ٨١٢ ، وأحمد ٢٥٤/٢ ، ٢٦٦ ، وإسحاق بن راهويه في مسنده ١٢١/٣ ، رقم ٢٩٥ .
كلهم من طريق عبدالرزاق ، عن معمر ، والثوري ، عن إسماعيل بن أمية ، به .
وأخرجه البيهقي ٢٧٠/٢ ، من طريق الحسين بن حفص ، عن الثوري ، به .
كما تابعهم : وهيب بن خالد ، وحميد بن الأسود ، كما سيأتي في الاختلاف عليهما .

---

(١) كذا وقع في التاريخ الكبير ، وقد ذكر المزي في التحفة ٣١٥/٩ ، وفي تهذيب الكمال ٥٦٦/٥ ، وابن حجر في التهذيب ٢٣٥/٢ ، والعراقي في التقييد والإيضاح(١٢٤) ، وفي شرح التبصرة والتذكرة ٢٤٤/١ .
وعندهم جميعاً أن مسدداً يرويه عن ابن عيينة بدون ذكر يحيى ، فيحتمل أن يكون وقع خطأ في التاريخ الكبير ، أو أن مسدداً رواه مرتين ، مرة عن يحيى عن ابن عيينة ، ومرة عن ابن عيينة مباشرة .
ثم أفادني شيخنا الفاضل د. أحمد معبد أنه رجع إلى مخطوطة تشستربتي ، فوجدها كما في المطبوع ، مما يرجح الاحتمال الثاني ، والله أعلم .

....

قلت : ويمكن الجمع بين هذا الوجه والذي قبله ، بأن الراوي كان ينسب أبا عمرو إلى أبيه ويعني به جده .
قال ابن حجر ـ كما في تدريب الراوي ١/٣٣٦ ـ : فرواية من قال : عن جده لا تنافي من قال : عن أبيه ؛ لأن غايته أنه أسقط الأب ، فتبين المراد برواية غيره .

٤ ـ ورواه يونس بن عبدالأعلى ، وسليمان القزاز ، عن ابن عيينة ، عن إسماعيل ، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث ، عن أبيه ، عن أبي هريرة :
أخرجه ابن أبي حاتم في هذه المسألة ، عن يونس بن عبدالأعلى ، وسليمان القزاز .
كلاهما عن ابن عيينة ، عن إسماعيل ، به .

قلت : وهذه عين الرواية السابقة ، إلا أنه زاد في نسبة أبي عمرو ، ولا يضر ذلك ، وخاصة أنه ورد عن غيرهما منسوباً كذلك ، والله أعلم .

٥ ـ ورواه عمار بن خالد ، عن ابن عيينة ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي عمرو بن محمد ابن عمرو بن حريث ، عن جده : حريث بن سليم ، عن أبي هريرة :
أخرجه ابن ماجه ١/٣٠٣ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما يستر المصلي ، رقم ٩٤٣ ، عن عمار بن خالد ، عن ابن عيينة ، عن إسماعيل بن أمية ، به .

وتابع سفيان على هذا الوجه : حميد بن الأسود ، وعبدالوارث بن سعيد ، كما سيأتي في الاختلاف عليهما .

قلت : وهذا أيضاً لا يعتبر خلافاً قادحاً ؛ وإنما زاد في نسبة أبي عمرو ، وجده ، والله أعلم.

٦ ـ ورواه ابن أبي شيبة ، عن ابن عيينة ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي أمية محمد بن عمرو بن حريث ، عن جده ، عن أبي هريرة ، موقوفاً :
أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٥٣٥ ، عن ابن عيينة ، عن إسماعيل بن أمية ، به[1].

قلت : وقد انفرد ابن أبي شيبة بهذا الوجه عن ابن عيينة ، في حين خالفه جماعة من الحفاظ فرووه على الأوجه السابقة ، فهذا الوجه شاذ ، والله أعلم .

٧ ـ ورواه سعيد بن منصور ، عن ابن عيينة ، عن إسماعيل ، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث ، عن أبيه ، عن جده ، عن أبي هريرة :
ذكر ذلك الدارقطني في العلل ١٠/٢٧٨ ، ولم أقف على من أخرجه .
وتابع ابن عيينة على هذا الوجه : وهيب بن خالد ، ومسلم خالد ، في أحد الأوجه عنهما ، كما سيأتي في الاختلاف عليهما .

٨ ـ ورواه ابن المديني ، عن ابن عيينة ، واختلف عليه :
أ ـ فرواه محمد بن يحيى الذهلي عن ابن المديني ، عن سفيان ، عن إسماعيل ، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث ، عن جده حريث ، عن أبي هريرة :
أخرجه أبو داود ١/٤٤٣ ، كتاب الصلاة ، باب الخط إذا لم يجد عصاً ، رقم ٦٩٠ ، عن محمد بن يحيى الذهلي ، عن ابن المديني ، عن سفيان ، به .
وتابع ابن المديني على ذلك جماعة ، كما تقدم في الوجه الأول عن ابن عيينة .

(١) كذا وقع في المصنف : عن أبي أمية محمد بن عمرو ... ، وسيأتي في الوجه الثالث عشر ، أنه روي عن إسماعيل ، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث ، عن جده ، عن أبي هريرة موقوفاً . ولست استبعد أن يكون وقع خطأ في المصنف ، وخاصة أن النسخة المطبوعة كثيرة الأخطاء ، والله أعلم .

....

ب ـ ورواه البخاري ، عن ابن المديني ، عن ابن عيينة ، عن إسماعيل ، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث ، عن جده حريث ، عن أبي هريرة .
أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٧١/٣ ، عن ابن المديني ، عن ابن عيينة ، به .
وتابع ابن المديني : أحمد بن حنبل ، ومحمد بن سلام ، كما تقدم في الوجه الثاني .

قلت : والوجهان محفوظان عن ابن عيينة ، كما سيأتي .

وخلاصة ما ترجح عن ابن عيينة وجهان :
الوجهُ الأول ، وهو ما كان عنه ، عن إسماعيل ، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث ، عن جده حريث ، عن أبي هريرة ؛ حيث رواه جماعة من أثبت أصحابه عنه كذلك ، وتابعه عليه أكثر من واحد .
والأوجه من الثاني إلى الخامس ، والتي يمكن الجمع بينها كما تقدم فيقال : عن ابن عيينة ، عن إسماعيل ، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث ، عن جده حريث ، عن أبي هريرة .
وقد رواه كذلك جماعة من الحفاظ ، وفيهم أثبت أصحاب ابن عيينة ، كما توبع ابن عيينة عليه من أكثر من ثقة .
وعلى هذا فالوجهان محفوظان عن ابن عيينة ، وكان يحدث بهما ، وذلك لأنه كان يشك في اسم أبي عمرو ؛ فكان يسميه مرة : أبو محمد بن عمرو ، ومرة : أبو عمرو بن محمد .
ويؤيد هذا ما أخرجه البيهقي في المعرفة ١٩٢/٣ بسنده إلى علي بن المديني ، قال : قال سفيان في حديث إسماعيل بن أمية : عن أبي محمد بن عمرو بن حريث ، ثم شك فيه فقال : أبو محمد بن عمرو ، أو أبو عمرو بن محمد .
وفي السنن الكبرى للبيهقي ٢٧١/٢ : قال ابن المديني لسفيان : إنهم يختلفون فيه ـ يعني حديث الخط للسترة ـ بعضهم يقول : أبو عمرو بن محمد ، وبعضهم يقول : أبو محمد بن عمرو. فتفكر ساعة ، ثم قال : ما أحفظه إلا أبا محمد بن عمرو .
قلت لسفيان : فابن جريج يقول : أبو عمرو بن محمد ؟ .
فسكت سفيان ساعة ، ثم قال : أبو محمد بن عمرو ، أو أبو عمرو بن محمد . انتهى .

وقال الدارقطني في العلل ١٠/ ٢٨٠ : وكان ابن عيينة يضطرب في هذا الحديث ؛ فربما قال : عن أبي محمد بن عمرو بن حريث ، وربما قال : عن أبي عمرو بن محمد ، ثم ثبت على : أبي محمد بن عمرو .

وأما بقية الأوجه عن ابن عيينة ، فقد تفرد بها أصحابها ، كما تقدم ، والله أعلم .

ثانياً: ورواه وهيب بن خالد ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه مسلم بن إبراهيم ، عن وهيب بن خالد ، عن إسماعيل ، عن أبي عمرو بن حريث ، عن جده حريث ، عن أبي هريرة :
أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٣/ ٧٢ ، عن مسلم بن إبراهيم ، به .

وتوبع وهيب على هذا الوجه ؛ تابعه إبراهيم بن طهمان :
أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) ، رقم ٦١١ ، من طريق إسحاق بن سليمان ، عن إبراهيم بن طهمان ، عن إسماعيل بن أمية ، به .

وتابعهما أيضاً عبدالوارث بن سعيد ، في أحد الأوجه عنه ، كما سيأتي .

٢ ـ ورواه مسلم بن إبراهيم أيضاً ، ويعقوب بن إسحاق ، عن وهيب بن خالد ، عن إسماعيل ، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث ، عن جده حريث ، عن أبي هريرة :
أخرجه عبد بن حميد[1] (المنتخب ، رقم ١٤٣٦)، عن مسلم بن إبراهيم .
والطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) ، رقم ٦١٠٩ ، من طريق يعقوب بن إسحاق.
كلاهما عن وهيب بن خالد ، عن إسماعيل ، به .

(١) وقع في المطبوع من المنتخب بتحقيق مصطفى العدوي سقط في السند ، ففيه : عن أبي عمرو محمد بن حريث عن أبي هريرة . وقد وقع على الصواب في النسخة التي حققها صبحي السامرائي ، ولذا لزم التنبيه .

قلت : ولا منافاة بين الوجهين ؛ ففي الأول نسبه إلى جده ، وفي الثاني نسبه لأبيه ، ورواتهما ثقات ، ولعلهما محفوظان عن وهيب .

٣ ـ وروي عن وهيب ، عن إسماعيل ، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث ، عن أبيه ، عن جده ، عن أبي هريرة :
ذكره الدارقطني في العلل ٢٧٨/١٠ ، ولم أقف على من أخرجه .

وتابع وهيباً على هذا الوجه : ابن عيينة ـ في أحد الأوجه عنه ـ، كما تقدم ، ومسلم بن خالد ، كما سيأتي في الاختلاف عليه .

قلت : ولعل هذا الوجه مرجوح ، لمخالفته لرواية الثقات في الوجهين السابقين ، ولم يذكر الدارقطني من رواه كذلك ، لنرى هل يقوى على معارضة من تقدم أم لا ، وأما متابعة ابن عيينة ، فتقدم أنها مرجوحة ، وكذا متابعة مسلم ، كما سيأتي ، والله أعلم .

ثالثاً : ورواه عبدالوارث بن سعيد ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه مسدد ، عن عبدالوارث ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي عمرو بن محمد ، عن جده ، عن أبي هريرة :
أخرجه ابن المنذر في الأوسط ٩١/٥ ، رقم ٢٤٣٩ ، عن يحيى بن محمد ، عن مسدد ، عن عبدالوارث ، به .

٢ ـ ورواه أبو معمر ، عن عبدالوارث ، عن أبي عمرو بن حريث ، عن جده حريث ، عن أبي هريرة :
ذكره المزي في تحفة الأشراف ٣١٥/٩ ، وفي تهذيب الكمال ٥٦٧/٥ .

قلت : وهذا الخلاف كالذي تقدم في الاختلاف على وهيب ، فلا منافاة بين الوجهين .

رابعاً : ورواه حميد بن الأسود ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أبو بشر ، عن حميد بن الأسود ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث ، عن جده : حريث بن سليم ، عن أبي هريرة :
أخرجه ابن ماجه ٣٠٣/١ ، الموضع السابق ، رقم ٩٤٣ ، عن بكر بن خلف ، عن أبي بشر ، عن حميد ، به .

٢ ـ ورواه محمد بن أبي بكر ، عن حميد بن الأسود ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث بن سليم ، عن أبيه ، عن أبي هريرة :
أخرجه البيهقي ٢٧٠/٢ ، من طريق يوسف بن يعقوب ، عن محمد بن أبي بكر ، عن حميد ، به .

قلت : وهذا الخلاف كاللذين قبله ، فلا يعتبر خلافاً في حقيقة الأمر ، والله أعلم .

خامساً : ورواه ابن جريج ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالرزاق ، عن ابن جريج ، أخبرني إسماعيل بن أمية ، عن حريث بن عمار ، عن أبي هريرة :
أخرجه عبدالرزاق في المصنف ١٢/٢، رقم ٢٢٨٦ ، عن ابن جريج ، به .

٢ ـ ورواه حجاج ، عن ابن جريج ، عن إسماعيل ، عن أبي محمد بن عمرو ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً . ولم يقل عن أبيه ، ولا عن جده :
ذكره الدارقطني في العلل ٢٨٠/١٠ ، ولم أقف على من أخرجه .

....

---

٣ ـ ورواه أبو عاصم ، عن ابن جريج ، عن إسماعيل ، عن أبي عمرو بن حريث ، عن أبيه عن أبي هريرة :
ذكره الدارقطني في العلل ٢٨٠/١٠ ، ولم أقف على من أخرجه .

وتابع ابن جريج على هذا الوجه : معمر والثوري ، وغيرهما ، كما تقدم في الوجه الثالث من الاختلاف على ابن عيينة .

٤ ـ ورواه ابن جريج ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث ، عن جده حريث ، عن أبي هريرة :
ذكره ابن أبي حاتم في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه .

وتابعه على هذا الوجه جماعة ، كما تقدم في الوجه الأول من الاختلاف على ابن عيينة .

٥ ـ ورواه ابن جريج ، عن أبي عمرو بن محمد ، عن جده ، عن أبي هريرة :
أشار إليه البيهقي في الكبرى ٢٧١/٢ ، وتقدم نص كلامه في الاختلاف على ابن عيينة .

قلت : ورواته في الأوجه الثلاثة الأولى ثقات ، وقد جزم ابن أبي حاتم والبيهقي بالوجهين الرابع والخامس ، مما يدل على ثبوتهما عندهما ، ولعل هذه الأوجه كلها محفوظة عن ابن جريج .
ولكن الوجهين الثالث والرابع أرجح من بقية الأوجه عن إسماعيل ؛ حيث وافق ابن جريج عليهما جماعة من الثقات ، وتقدم بيان إمكان الجمع بينها ، في حين لم يتابع على بقية الأوجه ، والله أعلم .

....

سادساً : ورواه مسلم بن خالد ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه محمد بن الصباح الدولابي ، عن مسلم ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي محمد ابن عمرو بن حريث ، عن أبيه ، عن جده ، عن أبي هريرة :
أخرجه ابن حبان ١٣٨/٦، رقم ٢٣٧٦ ، عن أبي يعلى ، عن محمد بن الصباح ، به .
وذكره الدارقطني في العلل ٢٧٨/١٠ ، من رواية مسلم ، به .

وتابع مسلماً على هذا الوجه: وهيب بن خالد ، وابن عيينة في أحد الأوجه ، كما تقدم .

٢ ـ وروي عن مسلم بن خالد ، عن إسماعيل ، عن أبي عمرو بن حريث ، عن أبيه ، عن أبي هريرة :
ذكره ابن أبي حاتم في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه .

وتابع مسلماً على هذا الوجه جماعةٌ ، كما تقدم .

قلت : ومحمد بن الصباح : ثقة حافظ (التقريب ٥٩٦٦) ، وجزم ابن أبي حاتم بالوجه الثاني ، ومتابعة عدد من الثقات لمسلم عليه مما يقويه ، ولعل الوجهين محفوظان .
ولكن الوجه الثاني أرجح عن إسماعيل ؛ حيث توبع عليه مسلم ، تابعه عدد من الثقات ، في حين لم يتابع على الوجه الأول إلا من وهيب ، وابن عيينة ، وتقدم أن هذين الوجهين مرجوحان عنهما ، والله أعلم .

سابعاً : ورواه إسماعيل بن علية ، واختلف عليه :

١ ـ فروي عن ابن علية ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث ، عن جده ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً :
ذكره المصنف في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه .
وتابع ابن علية على هذا الوجه ، عدد من الثقات ، كما تقدم .

٢ - ورواه يعقوب بن إبراهيم ، عن ابن علية ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث ، عن جده حريث ، عن أبي هريرة ، موقوفاً :
أخرجه الطبري في تهذيب الآثار[1] (الجزء المفقود) ، رقم ٦١٢ ، عن يعقوب بن إبراهيم عن إسماعيل بن إبراهيم بن علية ، عن إسماعيل بن أمية ، به .
وذكره الدارقطني في العلل ٢٨٣/١٠ ، من رواية إسماعيل بن أمية[2]، به .
ثم قال الدارقطني : ورَفْعُهُ صحيح عن إسماعيل .

قلت : ويعقوب بن إبراهيم ، هو الدورقي : ثقة (التقريب ٧٨١٢) .

ولعل الوجهين محفوظان عن ابن علية ؛ حيث جزم بالأول ابن أبي حاتم ، وتوبع عليه ابن علية من عدد من الثقات ، ورواه في الوجه الثاني ثقة ، والله أعلم .

ثامناً : ورواه نصر بن حاجب ، عن إسماعيل بن أمية ، عن محمد بن عمرو ، عن أبيه عن أبي هريرة :
أخرجه أسلم الواسطي في تاريخ واسط (١٣١) ، عن عبدالخالق بن إسماعيل ، عن محمد بن يزيد ، عن نصر بن حاجب ، به .
وذكر هذا الوجه الدارقطني في العلل ٢٨٢/١٠ ، من رواية نصر ، به .

---

(١) وقع في المطبوع من تهذيب الآثار : حدثني عمرو بن محمد بن حريث . ولم يقل : أبو عمرو بن محمد بن حريث ، ويظهر أنه سقط من الطابع أو الناسخ ، فقد ذكره الدارقطني في العلل على الصواب ، والله أعلم .
(٢) كذا في المطبوع والمخطوط من العلل ، أنه ذكره من رواية إسماعيل بن أمية .
وفي ذلك نظر ؛ حيث أن الدارقطني في سياقه للاختلاف على إسماعيل بن أمية ذكر عدة اختلافات عمن رواه مرفوعاً ، ثم قال : وكل هؤلاء يرفعه ، ورواه إسماعيل بن أمية وقال : عن أبي عمرو بن محمد بن حريث ... الخ .
والذي يظهر لي أن قوله إسماعيل ابن أمية تصحيف عن : إسماعيل بن علية ، وذلك لأمور :
أولاً : أنه ذكر هذا الوجه في مقابل من رواه عن إسماعيل مرفوعاً ، وعادته أن في ذكر الاختلافات أن يذكر من رواه كذلك عن المدار ، ولا يذكره من رواية المدار نفسه ، إلا أن يقول : وروي عن فلان كذا .
كما أن سياق الكلام يقتضي أن يذكر من رواه عن إسماعيل موقوفاً في مقابل ذكره لمن تقدم ممن رواه مرفوعاً .
ثانياً : يؤيد ما تقدم وجود هذا الوجه من رواية إسماعيل بن علية عند الطبري ، والله أعلم .

قلت : نصر بن حاجب لعله الخراساني : صدوق (الميزان ٤/ ٢٥٠) ، والراويان دونه لم يتبين لي منهما ، ولو ثبت عنه هذا الوجه ، فقد خالف عامة من روى هذا الحديث ، وانفرد بهذا الإسناد ، فروايته شاذة ، والله أعلم .

تاسعاً : ورواه خارجة بن مصعب ، عن إسماعيل ، فقال : عن عمرو بن حريث ، أو حريث بن عمرو ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً :
ذكره الدارقطني في العلل ١٠/ ٢٨٢ ، من رواية خارجة ، به .

قلت : وخارجة بن مصعب : متروك ، وكان يدلس عن الكذابين (التقريب ١٦١٢) .

عاشراً : ورواه إسماعيل بن مسلمة ، عن إسماعيل بن أمية ، عن محمد بن عمرو بن حزم ، عن جده : حريث بن سليم ، عن أبي هريرة :
ذكره الدارقطني في العلل ١٠/ ٢٨٣ ، ولم أقف على من أخرجه .
وقال الدارقطني : ووهم في قوله: حزم ، وإنما هو : حريث .

قلت : وإسماعيل بن مسلمة : صدوق يخطيء (التقريب ٤٩١) ، ولعل هذا مما أخطأ فيه.

الحادي عشر : ورواه همام ، عن إسماعيل ، قال: حدثني ابن عم لي ـ لم يسمه ـ عن أبي هريرة :
ذكره الدارقطني في العلل ١٠/ ٢٨٣ ، من رواية همام ، به .

قلت : كذا قال الدارقطني ، ولم أقف على هذه الرواية ، وإنما وقفت على رواية همام ، عن أيوب بن موسى ، عن ابن عم له ، عن أبي هريرة ، وهي أرجح عن همام ، كما سيأتي في شواهد الحديث .

الثاني عشر : وروي عن إسماعيل بن أمية ، عن ابن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده ، عن أبي هريرة :
ذكره السخاوي في فتح المغيث ١/٢٢٢ ، والأنصاري في فتح الباقي ١/٢٤٣ .

الثالث عشر : وروي عن إسماعيل بن أمية ، عن محمد بن عمرو بن حريث ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة :
ذكره السخاوي في فتح المغيث ١/٢٢٢ ، والأنصاري في فتح الباقي ١/٢٤٤ .

قلت : وهذه الأوجه الخمسة الأخيرة لم أقف على من أخرجها ، ولا يعتد بهما لمخالفتها الأوجه الكثيرة الراجحة ، والتي تقدمت ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتبين أنه قد اختلف على إسماعيل بن أمية اختلافاً كثيراً ، واختلف أيضاً على أكثر الرواة عنه ، ويمكن تلخيص ما تقدم من اختلاف في الأوجه التالية :

١ ـ رواه ابن عيينة ، وابن جريج ـ في أحد الأوجه عنهما ـ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث ، عن جده : حريث ، عن أبي هريرة .

٢ ـ ورواه ابن عيينة ـ مرة ـ، وروح ، وبشر بن المفضل ، وذوّاد بن علبة ، وإبراهيم بن طهمان ، والفضل بن العلاء ، وأبو إسحاق الفزاري ، وتابعهم : وهيب ، وحميد بن الأسود ، وعبدالوارث ، وابن جريج ، وابن علية ـ في أحد الأوجه عنهم ـ .
كلهم عن إسماعيل ابن أمية ، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث ، عن جده : حريث عن أبي هريرة .

....

٣ - ورواه ابن عيينة ، ووهيب بن خالد ، وحميد بن الأسود ، ومسلم بن خالد ـ في أحد الأوجه عنهم ـ ، ومعمر ، والثوري . كلهم عن إسماعيل ، عن أبي عمرو بن حريث ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

٤ - ورواه ابن عيينة ، وحميد بن الأسود ، وعبدالوارث بن سعيد - في أحد الأوجه عنهم - عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث ، عن جده : حريث بن سليم ، عن أبي هريرة .

٥ - ورواه ابن عيينة - مرة -، عن إسماعيل ، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث ، عن أبيه عن أبي هريرة .

٦ - ورواه ابن عيينة أيضاً ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي أمية محمد بن عمرو بن حريث ، عن جده ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

٧ - ورواه ابن جريج - مرة -، عن إسماعيل ، عن حريث بن عمار ، عن أبي هريرة .

٨ - ورواه ابن عيينة ، ووهيب - في أحد الأوجه المرجوحة عنهما -، ومسلم بن خالد - في أحد وجهين راجحين عنه - ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي محمد بن عمرو بن حريث عن أبيه ، عن جده ، عن أبي هريرة .

٩ - ورواه نصر بن حاجب ، عن إسماعيل بن أمية ، عن محمد بن عمرو ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

١٠ - ورواه ابن علية - في أحد الأوجه عنه -، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي عمرو بن محمد بن حريث ، عن جده : حريث ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

١١ - ورواه خارجة بن مصعب ، عن إسماعيل ، فقال : عن عمرو بن حريث ، أو حريث بن عمرو ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

....

١٢ ـ ورواه إسماعيل بن مسلمة ، عن إسماعيل بن أمية ، عن محمد بن عمرو بن حزم ، عن جده حريث بن سليم ، عن أبي هريرة .

١٣ ـ ورواه همام ، عن إسماعيل ، قال: حدثني ابن عم لي ـ لم يسمه ـ عن أبي هريرة .

١٤ ـ وروي عن إسماعيل بن أمية ، عن ابن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده ، عن أبي هريرة .

١٥ ـ وروي عن إسماعيل بن أمية ، عن محمد بن عمرو بن حريث ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

وتقدم أن الأوجه من الثاني إلى الخامس يمكن الجمع بينها ؛ كما تقدم بيانه ، وأما رواية ابن عيينة في الوجه الأول ، فتقدم أيضاً أنه كان يشك هل هو أبو عمرو بن محمد ، أو أبو محمد ابن عمرو ، فيقدم من قوليه ما وافق فيه غيره .
أما بقية الأوجه فلا تخلو من مقال ، وقد انفرد بها أصحابها ، كما تقدم مفصلاً .

وعلى هذا فالراجح أنه عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي عمرو بن حريث ، أو ابن محمد بن حريث ، عن جده حريث ، أو عن أبيه ، عن أبي هريرة .
وذلك أن من قال : أبو عمرو بن حريث نسبه إلى جده ، ومن قال أبو عمرو بن محمد بن حريث ، نسبه إلى أبيه ، وكذلك من قال : عن جده ، لا ينافيه من قال : عن أبيه ؛ لأن الجد يعتبر أباً أعلا ، وبعضهم زاد في نسبتهما بما لا يخالف غيره فلا يعتبر خلافاً .
وعلى هذا الجمع الذي بين الخلاف رواه جماعة من الثقات كما تقدم ، فهو الراجح إن شاء الله ، والله أعلم .

ويرى أبو زرعة أن الصواب هو الوجه الثالث وهو : ما رواه الثوري ، ومعمر ، وتابعهما ابن عيينة ، ووهيب بن خالد ، وحميد بن الأسود ، ومسلم بن خالد في أحد الأوجه عنهم ، كلهم عن إسماعيل ، عن أبي عمرو بن حريث ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

....

وقد رجح هذا على الأوجه الأخرى ، وتصويبه لهذا الوجه يفيد أنه يرى بقية الأوجه الأخرى خطأ ، ومقتضاه أنه لا يرى الجمع بينها .

قلت : وفيما ذهب إليه أبو زرعة نظر ؛ فإن من رواه عن أبي عمرو بن حريث ، عن جده ، وهو الوجه الثاني والرابع ، أكثر ممن رواه على الوجه الذي رواه الثوري ، إضافة إلى أن من تابع الثوري ومعمر ، وهم ابن عيينة ، ووهيب ، وحميد ، قد روي عنهم الحديث على الوجه الذي رجحناه : عن أبي عمرو ، عن جده .
وبذلك لا يتجه تصويبه لرواية الثوري ومن تابعه التي أشار إليها ، ويبقى وجه الجمع الذي ذكرته هو الراجح .
وعلى هذا فرواية من قال : عن جده أرجح ، لرواية الأكثرين لها ، وهذا عند من لا يرى الجمع بينها ، وقد تقدم أنه يمكن الجمع بينها ، والله أعلم .

وقد تكلم عدد من الأئمة على هذا الحديث ، وعده بعضهم مضطرباً ؛ لكثرة الخلاف فيه ، وجعله مثالاً للحديث المضطرب ، ونفى بعضهم ذلك ؛ لإمكانية الترجيح ، أو الجمع ، وممن عده مضطرباً ابن الصلاح ، والنووي ، وابن عبدالهادي . وممن نفى الاضطراب ابن حجر والسخاوي ، والعراقي ، والسيوطي ، وغيرهم .

قال الحافظ ابن حجر ـ كما في تدريب الراوي ١/٣٣٦ ـ : أتقن هذه الروايات رواية بشر وروح ، وأجمعها رواية حميد بن الأسود ، ومن قال : أبو عمرو بن محمد أرجح ممن قال : أبو محمد بن عمرو ؛ فإن رواة الأول أكثر ، وقد اضطرب من قال : أبو محمد ، فمرة وافق الأكثرين فتلاشى الخلاف .
قال : والتي لا يمكن الجمع بينها رواية من قال : أبو عمرو بن حريث ، مع رواية من قال : أبو محمد بن عمرو بن حريث ، ورواية من قال : حريث بن عمار .

قلت : أما ما ذكره من عدم إمكان الجمع ، فقد أجاب هو على الإشكال الأول ، قبل قليل وهو يعني به رواية ابن عيينة ، حيث تقدم أنه قد رواه على الوجهين ، وكان يشك فيه ، فلا إشكال .

أما من قال : حريث ابن عمار ، فتقدم أنه من رواية ابن جريج وحده ، وقد رواه ابن جريج على الوجه الراجح ، فزال الإشكال أيضاً .

ثم قال : وباقي[1] الروايات يمكن الجمع بينها ؛ فرواية من قال : عن جده ، لا تنافي من قال : عن أبيه ؛ لأن غايته أنه أسقط الأب ، فتبين المراد برواية غيره ، ورواية من قال : عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث ، ويُدخل في الأثناء عَمراً ، لا تنافي من أسقطه ، لأنهم يكثرون نسبة الشخص إلى جده المشهور ، ومن قال : سليم ، يمكن أن يكون اختصره من سليمان ، كالترخيم .

قال : والحق أن التمثيل - يعني للحديث المضطرب - لا يليق إلا بحديثٍ لولا الاضطراب لم يضعف ، وهذا الحديث لا يصلح مثالاً ؛ فإنهم اختلفوا في ذات واحدة ـ يعني أبو عمرو ، أو أبو محمد بن حريث ـ، فإن كان ثقة لم يضر هذا الاختلاف في اسمه ونسبه ، وقد وجد مثل ذلك في الصحيح ، ولهذا صححه ابن حبان ، لأنه عنده ثقة[2]، ورجح أحد الأقوال في اسمه واسم أبيه . وإن لم يكن ثقة فالضعف حاصل بغير جهة الاضطراب ، نعم يزداد به ضعفاً . انتهى .

(١) الذي في التدريب :« وما في الروايات » ، كذا هو في نسختين لدي ، وهما بتحقيق عزت عطية ، والأخرى بتحقيق نظر الفريابي ، وما أثبته أقرب لسياق الكلام ، والله أعلم .

(٢) يعني أبو عمرو بن محمد بن حريث .

....

وقال العراقي في التقييد والإيضاح (١٢٣): اعترض عليه - يعني ابن الصلاح - بأنه ذكر أولاً أنه إنما يسمى مضطرباً إذا تساوت الروايتان ، فأما إذا ترجحت إحداهما فلا يسمى مضطرباً ، وهذا قد رواه الثوري ، هو أحفظ من ذكرهم ، فينبغي أن ترجح روايته على غيرها ، ولا يسميه مضطرباً ، وأيضاً فإن الحاكم[1] وغيره صحح الحديث المذكور؟.
والجواب أن الوجوه التي يرجح بها متعارضة في هذا الحديث ؛ فسفيان الثوري وإن كان أحفظ من سماه المصنف ، فإنه انفرد بقوله : عن أبي عمرو بن حريث ، عن أبيه ، وأكثر الرواة يقولون : عن جده ، وهم : بشر بن المفضل ، وروح بن القاسم ، ووهيب بن خالد ، وعبدالوارث بن سعيد ، وهؤلاء من ثقات البصريين وأئمتهم ، ووافقهم على ذلك من حفاظ الكوفة ابن عيينة ، وقولهم أرجح لوجهين : أحدهما : الكثرة ، والثاني : إن إسماعيل بن أمية مكي ، وابن عيينة كان مقيماً بمكة ، ومما يُرجح به : كون الراوي عنه من أهل بلده ، وبكثرة الرواة أيضاً . وخالف الكل ابن جريج ، وهو مكي أيضاً ، ومولى آل خالد بن سعيد الأموي . وإسماعيل بن أمية هو ابن عمرو بن سعيد الأموي المذكور، فيقتضي ذلك ترجيح روايته . فتعارضت حينئذ الوجوه المقتضية للترجيح ، وانضم إلى ذلك جهالة راوي الحديث ، وهو شيخ إسماعيل بن أمية ؛ فإنه لم يرو عنه فيما علمت غير إسماعيل بن أمية ، مع هذا الاختلاف في اسمه واسم أبيه ، وهل يرويه عن أبيه ، أو جده ، أوهو نفسه عن أبي هريرة . انتهى .

قلت : أما ما ذكره من معارضة رواية ابن جريج للأكثرين ، فتقدم أنه قد رواه ابن جريج أيضاً على الوجه الراجح ، وبذا يقدم من أقواله ما وافق الأكثرين فيه ، وما ذكره من ترجيح رواية الأكثرين على رواية سفيان فهذا مسلم ، وقد تقدم قبل قليل ، وهذا عند من لا يرى الجمع بينهما ، وسبق أن ذكرنا أنه يمكن الجمع ، والله أعلم .

---

(١) ونسبه أيضاً للحاكم الحافظ ابن حجر كما سيأتي ، ولم أقف عليه في المستدرك .

....

وقال المزي : الاضطراب فيه من إسماعيل بن أمية .
وقال ابن حجر في التهذيب ٢٣٦/٢ : والاضطراب فيه من إسماعيل . قال البخاري في التاريخ : قال سفيان : جاءنا بصري لكم كنيته أبو معاذ ، فقال : لقيت هذا الشيخ الذي يروي عنه إسماعيل فسألته فخلطه علي .
قال ابن حجر : قلت : فهذا يدل على أن أبا عمرو بن محمد بن حريث كان منه الاضطراب أيضاً .
قلت : وتقدم أن في ثبوت هذه الرواية نظر ، لجهالة هذا الرجل ، والله أعلم .

وقد تكلم عدد ممن ألف في المصطلح على هذا الحديث في مبحث الحديث المضطرب ، وذكر أكثرهم بعض ما ذكرناه من أوجه الاختلاف ، كما ذكره غيرهم في ترجمة أبي عمرو بن حريث ، أو ترجمة جده حريث ، وذكر نحواً مما سقناه قبل قليل :
انظر لذلك : التاريخ الكبير للبخاري ٧١/٣ ، مقدمة ابن الصلاح (ص ٨٥)، تهذيب الكمال ٥٦٥/٥ ، تحفة الأشراف ٣١٤/٩ ، التقييد والإيضاح (ص ١٢٢)، شرح التبصرة والتذكرة ٢٤٠/١ ، النكت على ابن الصلاح ٧٧٢/٢ ، تهذيب التهذيب ٢٣٥/٢ ، فتح المغيث ٢٣٢/١ ، تدريب الراوي ٣٣٢/١ .

قلت : والحديث من أوجهه الراجحة حسن ، كما قرره الحافظ في البلوغ ، وقد صححه ابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، وغيرهم .
قال ابن حجر في التهذيب ٢٣٦/٢ : وزعم ابن عبدالبر أن أحمد بن حنبل ، وعلي بن المديني صححاه . وأخرجه المزني في المبسوط عن الشافعي ، واحتج به .
وقال في النكت ٧٧٤/٢ : وقول البيهقي : إن الشافعي ـ رضي الله عنه ـ ضعفه ، فيه نظر فإنه احتج به فيما وقفت عليه في المختصر الكبير للمزني . ولهذا صحح الحديث أبو حاتم ابن حبان ، والحاكم ، وغيرهما ، وذلك مقتض لثبوت عدالته عند من صححه ، فما يضره مع ذلك أن لا ينضبط اسمه إذا عرفت ذاته ، والله تعالى أعلم .

....

وقال في بلوغ المرام (٥٦) : ... وصححه ابن حبان ، ولم يصب من زعم أنه مضطرب بل هو حسن .

وقال البيهقي في الكبرى ٢/٢٧١ : ولا بأس به في مثل هذا الحكم إن شاء الله تعالى .

وقال الطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) (ص ٢١٨) : وقد روي عن النبي ﷺ بنحو ما قلنا من الأمر بالخط في الأرض ، إذا لم يجد شيئاً يستتر به ، خبرٌ في إسناده نظر ، غير أن ذلك وإن كان كذلك ، فإن النظرَ يدل على صحة معناه .

وفي المقابل ضعفه جماعة :

قال أحمد : حديث الخط ضعيف .

وقال الدارقطني : لا يصح ولا يثبت .

وقال الطحاوي : لا يحتج بمثله .

وقال البيهقي : قال سفيان : ولم نجد شيئاً يشد هذا الحديث ، ولم يجيء إلا من هذا الوجه

وقال سفيان : وكان إسماعيل إذا حدث بهذا الحديث يقول : عندكم شيء تشدُّونه به ؟ .

واحتج الشافعي بهذا الحديث في القديم ، ثم توقف فيه في الجديد .

انظر سنن البيهقي ٢/٢٧١ ، والمعرفة له ٣/١٩٢ ، تهذيب التهذيب٢/٢٣٦ ، وغيرها .

وللحديث طرق أخرى ، وشواهد ، لكن أكثرها ضعيف جداً :

أما طرقه الأخرى ، فقد وقفت له على طريقين :

الطريق الأولى :

عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال : قال رسول الله ﷺ :« إذا صلى أحدكم فليصل إلى مسجد ، أو إلى شجرة أو إلى بعير ، فإن لم يجد فليخط خطاً بين يديه ، ثم لا يضره من مرَّ وراءه » .

وقد روى هذا الحديث أيوب بن موسى ، واختلف عليه وعلى بعض الرواة عنه :

أولاً : رواه الأوزاعي ، عن أيوب ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه رواد بن الجراح ، عن الأوزاعي ، عن أيوب ، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف ، عن أبي هريرة :

أخرجه أبو الحسن بن بندار في جزء ابن فيل (ق١٣/ب) ـ ومن طريقه السخاوي في فتح المغيث ٢٢٣/١ ـ عن عيسى بن عبدالله العسقلاني ، حدثنا روّاد بن الجراح ، به .

وذكر هذا الوجه الدارقطني في العلل ٥٠/٨ ، من رواية رواد ، به .

وذكره عن أبي سلمة عن أبي هريرة : ابن الجوزي في العلل المتناهية ٤١٧/١ ، وأبو حفص الموصلي في الوقوف على الموقوف (١٠٦) ، رقم ٨٥ .

قلت : في إسناد هذا الوجه روّاد بن الجراح العسقلاني ، قال فيه ابن حجر : صدوق اختلط بأخرة فترك ، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد (التقريب ١٩٥٨) .

وعيسى بن عبدالله بن سليمان العسقلاني ، قال ابن عدي : ضعيف يسرق الحديث[1] .

---

(١) وقال الحافظ ابن حجر في اللسان في ترجمته : قال الحاكم عن الدارقطني : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .
قلت : وفي ما نقله الحافظ نظر ؛ فقول الدارقطني هذا ، وكذا ابن حبان ، إنما هو في غيرصاحب الترجمة ، ولكنه في عيسى بن عبدالله بن سليمان ، الملقب (رغاث) ، وهو الذي وثقه الدارقطني في أجوبته للحاكم ، وقد فرّق بينهما الخطيب وغيره ، وترجم للأول الذهبي في الميزان ، ولم يزد على قول ابن عدي ، فترجح خطأ الحافظ في نقله التوثيق وخلطه بين الاثنين ، والله أعلم .
(انظر سؤلات الحاكم للدارقطني رقم ١٤١ ، الكامل لابن عدي ١٨٩٧/٥، تاريخ بغداد ١١/ ١٦٥ ، ١٧٠ ، الميزان ٣١٧/٣ ، لسان الميزان ٤٠٠/٤) .

٢ـ ورواه رواد أيضاً ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أيوب بن موسى ، عن أبي سلمة عن أبي هريرة :
ذكره الدارقطني في العلل ٨/٥٠ ، حيث قال بعد ذكره للوجه الأول : وقيل : عن رواد ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن أيوب بن موسى ، ولا يصح عن الزهري .

٣ ـ ورواه بقية ، عن الأوزاعي ، عن رجل من أهل المدينة ، عن أبي هريرة ، موقوفاً :
ذكره الدارقطني في العلل ٨/٢٥٠ ، ولم أقف على من أخرجه .

وفي إسناد هذا الوجه بقية بن الوليد ، وهو كما تقدم أكثر من مرة :صدوق كثير التدليس عن الضعفاء ، وفيه أيضاً جهالة من رواه عن أبي هريرة ، والله أعلم .

ولعل الوجه الثالث أرجح عن الأوزاعي ؛ لأن في إسناد الأول عيسى العسقلاني ، وهو يسرق الحديث كما تقدم ، والوجه الثاني نص الدارقطني أنه لا يصح ، فبقي الوجه الثالث ، وإن كان من رواية بقية ، إلا أنه أقوى هذه الأوجه ، والله أعلم .

ثانياً : ورواه همام بن يحيى ، واختلف عليه :
١ ـ فرواه أبو داود الطيالسي ، عن همام بن يحيى ، عن أيوب بن موسى ، عن ابن عم له ، عن أبي هريرة :

أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (٣٣٨) رقم ٢٥٩٢ ، عن همام بن يحيى ، عن أيوب ابن موسى ، عن ابن عم لهم ، كان يكثر أن يحدثهم عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « إذا صلى أحدكم فلم يكن بين يديه ما يستره فليخط خطاً ، ولا يضره ما مرّ بين يديه ».

....

٢ ـ وروي عن همام ، عن إسماعيل بن أمية ، عن ابن عم له ، عن أبي هريرة :
ذكره الدارقطني في العلل ٢٨٣/١٠ ، من رواية همام ، به .

قلت : ولعل الوجه الأول أرجح عن همام ؛ حيث رواه كذلك أبو داود الطيالسي ، وهو ثقة ثبت ، في حين لم يذكر الدارقطني من رواه على الوجه الثاني لننظر هل يقوى على معارضة أبي داود أم لا ، والله أعلم .

ثالثاً : ورواه أبو مالك النخعي ؛ عن أيوب ، عن المقبري ، عن أبي هريرة :
أخرجه الطبري في تهذيب الآثاري (الجزء المفقود) رقم ٦١٤ ، عن أبي كريب ، عن وكيع ، عن عبدالملك بن حسين : أبي مالك النخعي ، عن أيوب بن موسى ، به .
وذكره الدارقطني ـ كما في أطراف الغرائب (ق ٢٩٥/أ)، والسخاوي في فتح المغيث ٢٢٤/١ .
وقال الدارقطني : تفرد به أبو مالك النخعي ، عن أيوب بن موسى ، عن سعيد .

قلت : وأبو مالك : متروك (التقريب ٨٣٣٧) .

ويمكن تلخيص ما تقدم من الاختلاف على أيوب بن موسى في الأوجه التالية :

١ ـ رواه الأوزاعي والزهري ـ في وجه لا يثبت عنهما ـ ، عن أيوب ، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف ، عن أبي هريرة .

٢ ـ ورواه همام بن يحيى ـ في الراجح عنه ـ عن أيوب ، عن ابن عم له ، عن أبي هريرة .

٣ ـ ورواه أبو مالك النخعي ؛ عن أيوب ، عن المقبري ، عن أبي هريرة .

ولعل الوجه الثاني أرجح هذه الأوجه ، فهو من رواية همام بن يحيى ، وهو ثقة ربما وهم (التقريب ٧٣١٩) ، في حين لم يثبت الوجه الأول عن الأوزاعي والزهري ، كما تقدم ، وأما الوجه الثالث فمن رواية أبي مالك ، وهو متروك .

وإسناد هذا الوجه الراجح ضعيف ؛ لجهالة الرجل الذي حدَّث أيوب ، والله أعلم .

الطريق الثانية :

وهي رواية الأوزاعي الراجحة عنه ؛ والتي تقدمت في الاختلاف عليه في الطريق الأولى ، حيث تقدم أن الراجح عن الأوزاعي ، هو رواية بقية ، عن الأوزاعي ، عن رجل من أهل المدينة ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

وفي إسناد هذا الطريق بقية ، وهو صدوق كثير التدليس عن الضعفاء ، وجهالة الراوي عن أبي هريرة ، كما تقدم ، والله أعلم .

الطريق الثالثة :

عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ :« ليصل أحدكم إلى ما يستره ، فإن لم يحد فليخط خطاً » .

أخرجه عبدان الجواليقي في فوائده ـ كما في فتح المغيث ١/٢٢٣ ـ قال : حدثنا داهر بن نوح ، حدثنا يوسف بن خالد ، عن أبي معاذ الخراساني ، عن عطاء بن ميناء ، عن أبي هريرة ، به .

قلت : إسناده ضعيف جداً ؛ فيه يوسف بن خالد ، وهو ابن عمير السّمتي البصري ، اتهمه غير واحد بالكذب ، قال ابن معين : كذاب خبيث ، وقال ابن عدي : أجمع على كذبه أهل بلده . وقال ابن حجر : تركوه ، وكذبه ابن معين .(الكامل ٧/٢٦١٦ ، تهذيب الكمال ٣٢/٤٢١ ، التقريب ٧٨٦٢) .

وداهر بن نوح الأهوازي ، قال عنه الدارقطني : ليس بقوي في الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما أخطأ (لسان الميزان ٢/٤١٣). وقال الدارقطني أيضاً : لا بأس به (الجامع في الجرح ١/٢٢٢) .
وأبو معاذ الخراساني ، لم أقف له على ترجمة .
وعلى هذا فإسناده ضعيف جداً ، والله أعلم .

وأما شواهد الحديث فهي كما يلي :

١ ـ عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي ﷺ قال :« إذا صلى أحدكم فليصل إلى رحله ، أو ليخط خطاً في الأرض ، أو لينصب سهماً من كنانته ، ولا يضره ما وراء ذلك » .
أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ٢/٢٥٨، رقم ١٢٩٨ ، عن عبدالله بن الحسين المصيصي ، ثنا محمد بن كثير الصنعاني ، عن أبي هارون العبدي ، عن أبي سعيد ، به .
قلت : إسناده ضعيف جداً ؛ فيه أبو هارون العبدي : عمارة بن جوين ، وهو متروك ، ومنهم من كذبه (التقريب ٤٨٤٠) .

٢ ـ وعن ابن أبي محذورة قال : رأيت رسول الله ﷺ دخل المسجد من قبل باب بني شيبة حتى جاء إلى وجه الكعبة فخط ﷺ بين يديه خطاً عرضاً ، ثم كبّر فصلى ، والناس يطوفون بين الخط والكعبة .
أخرجه أبو يعلى (المطالب العالية ١/١٥٩ ، رقم ٣٢٥) ، عن الجراح بن مخلد البصري .
وابن الأعرابي في معجمه ٣/١١١١ ، رقم ٢٣٩٨ ، عن أبي علي : هشام بن علي .
كلاهما عن حسان بن عباد بن يزيد القرشي ، ثنا إبراهيم بن أبي محذورة ، عن أبيه ، عن جده ـ رضي الله عنه ـ قال : رأيت رسول الله ﷺ دخل المسجد ، فذكره .
ووقع عند أبي يعلى : حسام بن عباد ، ولعله تصحيف .
وعند ابن الأعرابي : السيرفي ، بدلاً من : القرشي ، ولعله تصحيف .

قلت : إسناده ضعيف ؛ فيه إبراهيم بن أبي محذورة ، ذكره الذهبي في الميزان وتبعه الحافظ في اللسان ، ونقلا عن الأزدي قوله : هو واخوته يضعفون . وقالا : روى عنه حسان بن عباد . (ميزان الاعتدال ١/٧٧ ، لسان الميزان ١/١٢٧).

وأما حسان بن عباد ، أو حسام بن عباد ، فلم أقف على من ترجم له .

وقال ابن حجر في اللسان في ترجمة إبراهيم بن أبي محذرة : يحتمل أن يكون : إبراهيم ابن عبدالملك بن أبي محذورة .

قلت : وإبراهيم هذا قال فيه الحافظ: صدوق يخطيء (التقريب ٢١٠).

وفيه أيضاً أبو إبراهيم بن أبي محذورة ، وهو عبدالعزيز بن عبدالملك بن أبي محذورة ، قال فيه الحافظ : مقبول (التقريب ٤١٠٩) .

وعلى هذا فإسناده ضعيف ، والله أعلم .

٣ ـ عن أنس ، أن رسول الله ﷺ قال :« ليستتر أحدكم في الصلاة بالخط بين يديه ، والحجر ، وبما وجد من شيء ، مع أن المؤمن لا يقطع صلاته شيء » .

أخرجه السهمي في تاريخ جرجان (ص ٥١٨) ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٨/٢٩١ ، وابن العديم في بغية الطلب ٣/١٥٢٤ ـ قال : قال أبو أحمد محمد بن أحمد بن الغطريف ، حدثنا ابن أبي عمران الإستراباذي ، حدثنا حيون بن المبارك البصري بمصر ، حدثنا محمد بن عبدالله الأنصاري ، حدثنا أبي ، عن جدي ، عن أنس .

قال الحافظ ابن حجر في اللسان ٢/٣٧١ : رواته ثقات غير حيُّون ، والخبر منكر .

قلت : ولم أقف على من ترجم له غير الحافظ في اللسان ، والله أعلم .

....

٤ ـ وذكر الحافظ ابن حجر في النكت ٢/٧٧٣ ، وتابعه السخاوي في فتح المغيث ١/٢٢٤ ، أن له شاهداً رواه الطبراني ، من طريق أبي موسى الأشعري ، وقال الحافظ : وفي إسناده أبو هارون العبدي ، وهو ضعيف .

قلت : تقدم أن رواية الطبراني ، والتي فيها أبو هارون إنما هي عن أبي سعيد الخدري ، فلا أدري هل وهم الحافظ في نقله ، أم أنها رواية أخرى ، وإن كانت كذلك فهي منكرة ؛ لحال أبي هارون ، كما تقدم ، والله أعلم .

٥ ـ وأخرج عبدالرزاق في المصنف ٢/١٤، رقم ٢٢٩٧ .
ومسدد في مسنده الكبير ـ كما في النكت لابن حجر ٢/٧٧٣ ـ .
كلاهما عن هشيم ، ثنا خالد الحذاء ، عن إياس بن معاوية ، عن سعيد بن جبير ، قال :« إذا كنت في فضاء من الأرض ، وكان معك شيء تركزه فاركزه بين يديك ، فإن لم يكن معك شيء فلتخط خطاً بين يديك ».

وقال الحافظ في النكت: ثم وجدت له شاهداً آخر موقوفاً، وذكره ، ثم قال : رجاله ثقات.

قلت : وهو كما قال ، لكنه مقطوع ، ومثله لا يصلح شاهداً للمرفوع ، والله أعلم .

٦ ـ وروي عن عطاء بن أبي رباح من طريقين :
فقد أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) ، رقم ٤٩٨ ، عن ابن عبدالرحيم البرقي ، حدثنا ابن أبي مريم ، أخبرنا يحيى بن أيوب ، عن حميد بن قيس ، قال : سألت عطاء بن أبي رباح عن الخط يُخَطُّ للسترة من الصلاة ؟ فقال :« أدركت الناس يفعلون ذلك ولا أدري عمن ذلك » .

قلت : وإسناده حسن إلى عطاء ؛ فيه يحيى بن أيوب الغافقي ، قال عنه ابن حجر : صدوق ربما أخطأ (التقريب ٧٥١١) ، وبقية رجاله ثقات .

....

وقول عطاء : أدركت الناس ، محتمل أنه يريد الصحابة ، ومحتمل أيضاً أنه يعني التابعين .
وعليه فلا استطيع الجزم بكونه يصلح كشاهد للمرفوع ؛ لأنه إن كان يعني التابعين ، فهو في حكم المقطوع ، وهو لا يصلح شاهداً للمرفوع ، والله أعلم .

وأخرجه الطبري أيضاً ، رقم ٤٩٩ ، عن سعد بن عبدالله بن عبدالحكم ، حدثنا أبو زرعة ، حدثنا حيوة ، حدثنا أبو يوسف صالح بن عطاء المكي ، أنه رأى عطاء بن أبي رباح خطَّ بين يديه خطاً في الأرض ، ثم صلى ، والناس يمرّون بين يديه .
قلت : صالح بن عطاء ، لم يوثقه غير ابن حبان ، وذكره البخاري وابن أبي حاتم ، ولم يذكرا فيه شيئاً . (تاريخ البخاري ٤/٢٨٦، الجرح ٤/٤٠٩، الثقات ٦/٤٥٥) .

ومما سبق ذكره من الطرق والشواهد يتبين أن طريقين للحديث ضعيفان فقط ، وكذا أحد شواهده ، مما يقوي الحكم بتحسين هذا الحديث ، وهذا على قول من قال بتضعيف حديث هذه المسألة ؛ لحال أبي عمرو بن محمد بن حريث ، وجده ، ولكن كما تقدم فإن الراجح من حالهما أنهما صدوقان .

وعلى هذا فحديث هذه المسألة أقل أحواله أنه حسن إن شاء الله ، والله أعلم .

٥٣٦ ــ وسمعت أبي وذكر حديثاً حدثنا به ، قال : حدثنا عبدالرحمن بن بكر[١] ابن الربيع بن مسلم ، قال : حدثني حسان بن سِيَاه ، قال : حدثنا ثابت البُناني عن أنس بن مالك ، أن النبي ﷺ سجد على كور[٢] العمامة .

فسمعت أبي يقول : هذا حديث منكر .

رجال الإسناد :

* عبدالرحمن بن بكر بن الربيع بن مسلم الجُمَحي البصري (ت ٢٣٠) .

روى عن أبيه ، وجده الربيع ، وسهل بن قُرين ، والنضر بن إسماعيل ، وغيرهم .

روى عنه مسلم ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وأحمد بن حرب ، وغيرهم .

قال أبو حاتم : محله الصدق ، يحدث عن جده أحاديث صحاحاً .

وذكره ابن حبان في الثقات .

قال ابن حجر : صدوق .

انظر تهذيب الكمال ٥٥١/١٦ ، التهذيب ١٤٥/٦ ، التقريب (٣٨١٢) .

* حسان بن سِيَاه البصري ، أبو ثابت الأزرق .

ضعفه ابن عدي ، والدارقطني . وقال ابن حبان : منكر الحديث جداً ، يأتي عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ؛ لما ظهر من خطئه في روايته ، على ظهور الصلاح منه . وقال أبو نعيم : ضعيف ، روى عن ثابت مناكير .

قلت : وعليه فهو ضعيف ، وضعيف جداً في ثابت ، والله أعلم .

انظر المجروحين ٢٦٧/١ ، الكامل ٧٧٩/٢ ، لسان الميزان ١٨٧/٢ .

---

(١) وقع في نسخة تشستربيتي :« ابن أبي بكر » ، وهو خطأ مخالف لبقية النسخ ومصادر الترجمة .

(٢) قال في القاموس المحيط (٦٠٧) مادة : كور : الكور ... لوث العمامة وإدارتها .

....

* ثابت بن أسلم البُنَاني ، أبو محمد البصري (ت ١٢٣ تقريباً) .
ثقة متفق على توثيقه . قال أبو حاتم : أثبت أصحاب أنس : الزهري ، ثم ثابت .
انظر تهذيب الكمال ٣٤٢/٤ ، السير ٢٢٠/٥ ، التهذيب ٢/٢ ، التقريب (٨١٠) .

* أنس بن مالك ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٢ .

تخريج الحديث :

لم أقف على من أخرجه من رواية أنس غير المؤلف .
وقد ذكره الزيلعي في نصب الراية ٣٨٥/١ ، وابن حجر في التلخيص ٢٧٠/١ ، وفي الدراية ١٤٥/١ ، ونسباه إلى المصنف في العلل فقط .

وقال ابن حجر : وهو من رواية حسان بن سياه ، وهو ضعيف .

قلت : والحديث منكر بهذا الإسناد ؛ لحال حسان بن سياه ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن حسان بن سياه قد انفرد بهذا الحديث ، وهو كما تقدم ضعيف جداً في ثابت ، فالحديث بهذا الإسناد منكر .

ومنه يتبين صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من قوله : هذا حديث منكر ، والله أعلم .

وللحديث عدة شواهد ، ولكنها ضعيفة أيضاً :
فقد روي الحديث عن أبي هريرة ، وابن عباس ، وابن أبي أوفى ، وجابر ، وابن عمر :

١ ـ حديث أبي هريرة :
أخرجه عبدالرزاق في المصنف ١/٤٤٠ ، رقم ١٥٦٤.
والحاكم في تاريخ نيسابور ـ كما في السير ١٢/٢٠٣ ـ من طريق خلاد بن يحيى .
كلاهما عن عبدالله بن محرر ، أخبرني يزيد بن الأصم ، أنه سمع أبا هريرة يقول : كان رسول الله ﷺ يسجد على كور عمامته .
وزاد عبدالرزاق : وقال ابن محرر : وأخبرني سليمان بن موسى ، عن مكحول ، عن النبي ﷺ مثل ذلك .
وقال أبو حاتم كما في المسألة رقم ٥٠٠ : هذا حديث باطل ، وابن المحرر ضعيف الحديث .
وقال ابن حجر في الدراية ١/١٤٥ : وفيه عبدالله بن محرر ، وهو واه .

قلت : إسناده ضعيف جداً ؛، ابن المحرر : متروك (التقريب ٣٥٧٣).

٢ ـ حديث ابن عباس :
أخرجه أبو نعيم في الحلية[1] ٨/٥٥ ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ١٣/٣٣٩ ـ عن أبي يعلى الحسين بن محمد الزبيري .
وأبو عبدالرحمن السلمي في طبقات الصوفية (ص ٢٨) .
وابن عساكر في تاريخ دمشق ١٣/٣٣٩ ، ٣٤٠ ، من طريق محمد بن أحمد الحافظ .
كلهم عن عبدالله بن موسى بن الحسن السلامي ، حدثنا لاحق بن الهيثم اللاحقي ، حدثنا الحسن بن عيسى الدمشقي ، حدثنا محمد بن فيروز المصري ، حدثنا بقية بن الوليد ، حدثنا إبراهيم بن أدهم ، عن أبيه : أدهم بن منصور ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ كان يسجد على كور العمامة .
وقال ابن حجر في الدراية : أخرجه أبو نعيم في ترجمة إبراهيم بن أدهم بإسناد ضعيف .

(١) وقع في الحلية : عن سعيد بن جبير ، أن النبي ﷺ ، وقد نقله الزيلعي عن أبي نعيم ، وعنده كما أثبته ، وكذا هو عند ابن عساكر فلعله سقط أثناء الطباعة ، والله أعلم .

قلت : فيه عدة مجاهيل ؛ عبدالله بن موسى ، ولاحق بن الهيثم ، والحسن بن عيسى ، ومحمد بن فيروز ، وآدم بن منصور . لم أقف على من ترجم لهم .
وفيه أيضاً بقية ، وهو كما تقدم أكثر من مرة ، كثير التدليس عن الضعفاء .

٣ ـ حديث عبدالله بن أبي أوفى :
أخرجه الطبراني في الأوسط ٨/٩٠ ، رقم ٧١٨٠ ، عن محمد بن مَحمويه ، حدثنا معمر ابن سهيل ، ثنا سعيد بن عنبسة ، عن فائد أبي الورقاء ، عن عبدالله بن أبي أوفى ، قال : « رأيت رسول الله ﷺ سجد على كور العمامة ».
وقال الدارقطني : لا يروى هذا الحديث عن ابن أبي أوفى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به معمر ابن سهيل .
وقال ابن حجر في الدراية : إسناده ضعيف .
وقال في التلخيص ١/٢٧٠ : وفيه فائد أبو الورقاء ، وهو ضعيف .
قلت : بل هو متروك ، كما نص عليه الحافظ في التقريب (٥٣٧٣) .
وقال الهيثمي في المجمع ٢/١٢٥ : وفيه سعيد بن عنبسة ، فإن كان الرازي فهو ضعيف ، وإن كان غيره فلا أعرفه .

٤ ـ حديث جابر :
أخرجه ابن عدي في الكامل ٥/١٧٨١ ، من طريق عمرو بن شمر ، عن جابر الجعفي ، عن عبدالرحمن بن سابط ، عن جابر بن عبدالله ، قال :« رأيت رسول الله ﷺ يسجد على كور العمامة » .
وقال ابن عدي ـ وذكر حديثاً آخر ـ : وهذان الحديثان غير محفوظين .
وقال ابن حجر في التلخيص : فيه عمرو بن شمر ، وجابر الجعفي ، وهما متروكان .

٥ ـ حديث ابن عمر :

أخرجه تمام في فوائده (الروض البسام ١/٣٥١، رقم ٣٤٢) عن محمد بن إبراهيم بن عبدالرحمن ، ثنا أبو بكر أحمد بن عبدالرحمن بن أبي الحصين الأنطرسوسي ، ثنا كثير بن عبيد ، ثنا سويد ، عن عبيدالله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر :« أن النبي ﷺ كان يسجد على كور العمامة » .

وقال الحافظ ابن حجر في الدراية ١/١٤٥ : سويد بن عبدالعزيز واه .

قلت : ومما سبق يتبين أن جميع هذه الشواهد ضعيفة جداً ، ولا تصلح لتقوية حديث المسألة وعليه فلم يثبت في حديث السجود على كور العمامة حديث محتج به ، والله أعلم .

قال البيهقي في الكبرى ٢/١٠٦ : وأما ماروي عن النبي ﷺ من السجود على كور العمامة فلا يثبت شيء من ذلك .

وقال ابن القيم في زاد المعاد ١/٢٣١ : وكان ﷺ يسجد على جبهته وأنفه ، دون كور عمامته ، ولم يثبت عنه السجود على كور العمامة من حديث صحيح ولا حسن .

٥٣٧ ــ وسمعت أبا زرعة وسئل عن حديث حدثنا به عن شيبان بن فروخ ، عن عكرمة بن إبراهيم ، عن عبدالملك بن عمير [اللخمي][1]، عن مصعب بن سعد ، عن أبيه سعد ، قال : سألت رسول الله ﷺ عن قول الله عز وجل : ﴿ الذين هم عن صلاتهم ساهون ﴾[2] ؟. قال : « هم الذين يؤخرونها عن وقتها » .

فسمعت أبا زرعة يقول : هذا خطأ ؛ والصحيح موقوف .

رجال الإسناد :

* شيبان بن فَرّوخ أبي شيبة الحَبَطي الأُبُليّ ، بضم الهمزة والموحدة (ت ٢٣٦).

روى عن حماد بن زيد ، وحماد بن سلمة ، وأبي عوانة ، وعكرمة بن إبراهيم ، وغيرهم .

روى عنه مسلم ، وأبو داود ، وأبو يعلى ، وبقي بن مخلد ، وعثمان الدارمي ، وغيرهم .

قال أحمد بن حنبل ، ومسلمة : ثقة . وقال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة : صدوق .

وقال أبو داود : صدوق ، ابن عائشة أثبت منه . وقال الآجري : سألت أبا داود عن هدبة وشيبان ؟ قال : هدبة أعلى عندنا .

وقال عبدان الأهوازي : كان شيبان أثبت عندهم من هدبة .

قلت: وهُدبة بن خالد، وابن عائشة: عبيدالله بن محمد ثقتان (التقريب ٧٢٦٩، ٤٣٣٤).

وقال ابن قانع : صالح . وقال الساجي : قدري ، إلا أنه كان صدوقاً .

وقال أبو حاتم : كان يرى القدر ، واضطر الناس إليه بأخرة .

قال الذهبي : يعني أنه تفرد بالأسانيد العالية .

وقال البرذعي : قال أبو زرعة في شيبان بن فروخ : يهم كثيراً . هذا بعقب ما ذاكرته عنه ، عن أبي عوانة ، عن أبي قيس ، عن هذيل ، عن ابن عمر ، في التمرة العابرة .

قال الذهبي في الميزان : أحد الثقات ، وكان صاحب حديث ومعرفة وعلو إسناد . وقال في تذكرة الحفاظ : الإمام الثقة ، محدث البصرة ومسندها . وقال في المغني : ثقة مشهور .

---

(١) وقع في جميع النسخ : الليثي ، ولم أجد من نسبه بالليثي ، وإنما ينسب اللخمي ، كما سيأتي في ترجمته .

(٢) سورة الماعون ، آية ٥ .

....

وقال في السير : الحافظ الصدوق ... وما علمت به بأساً ، ولا استنكروا شيئاً من أمره ، ولكنه ليس في الذروة .

قال ابن حجر : صدوق يهم ، ورمي بالقدر ، قال أبو حاتم : اضطر الناس إليه أخيراً .

قلت : الذي يظهر أنه صدوق ، وأما قول أبي زرعة : يهم كثيراً ، فهو خاص بما سأله عنه البرذعي كما تقدم ، وهو عند أبي زرعة صدوق كما صرح بذلك فيما نقله عنه ابن أبي حاتم ، ثم إن قول الحافظ فيه لم يكن بسبب قول أبي زرعة على ما يبدو ؛ لأنه لم ينقله في التهذيب ، والله أعلم .

انظر أسئلة البرذعي ٥١١/٢ ، تهذيب الكمال ٥٩٨/١٢ ، السير ١٠١/١١ ، تذكرة الحفاظ ٤٤٣/٢ ، الميزان ٢٨٥/٢ ، المغني ٤٣١/١ ، التهذيب ٣٧٤/٤ ، التقريب (٢٨٣٤) ، الجامع في الجرح ٣٨٤/١.

* عكرمة بن إبراهيم الأزدي ، أبو عبدالله الموصلي . كان على قضاء الري .

روى عن عبدالملك بن عمير ، وإدريس الأودي ، وهشام بن عروة .

روى عنه عبدالصمد بن عبدالوارث ، وشيبان بن فروخ ، وابن الجعد ، والعراقيون .

قال ابن معين ، وأبو داود : ليس بشيء . وقال النسائي : ضعيف . وقال العقيلي : في حديثه اضطراب . وقال ابن حبان : كان ممن يقلب الأخبار ، ويرفع المراسيل ، لا يجوز الاحتجاج به . وقال النسائي في التمييز : ليس بثقة . وقال يعقوب بن سفيان : منكر الحديث . وقال البزار : لين الحديث . وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالقوي . وذكره ابن الجارود ، وابن شاهين في الضعفاء .

قلت : وعلى هذا فهو ضعيف ، والله أعلم .

انظر المجروحين ١٨٨/٢ ، ميزان الاعتدال ٨٩/٣ ، لسان الميزان ١٨١/٤ .

....

* عبدالملك بن عُمير بن سويد القرشي اللخمي ، أبو عمر الكوفي ، (ت ١٣٦).
روى عن مصعب بن سعد ، وجابر بن سمرة ، وابن الزبير ، وغيرهم .
روى عنه الثوري ، وابن عيينة ، وشعبة ، وأبو عوانة ، والأعمش ، وغيرهم .
قال ابن نمير : كان ثقة ثبتاً في الحديث . وقال ابن البرقي عن ابن معين : ثقة ، إلا أنه أخطأ في حديث أو حديثين . ووثقه يعقوب بن سفيان . وقال النسائي : ليس به بأس .
وقال العجلي : كوفي تابعي ثقة ...، وهو صالح الحديث ، روى أكثر من مائة حديث ، وهو ثقة في الحديث . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان مدلساً .
وقال أبو حاتم : ليس بحافظ ، وهو صالح الحديث ، تغير حفظه قبل موته .
وقال أحمد : مضطرب الحديث جداً مع قلة روايته ، ما أرى له خمسمائة حديث ، وقد غلط في كثير منها . وذكر إسحاق بن منصور ، عن أحمد بن حنبل أنه ضعفه جداً .
وقال ابن معين : مُخلط . وقال ابن خراش : كان شعبة لا يرضاه .
وقال أبو حاتم : لا أعلمه سمع من ابن عباس شيئاً . وقال أبو زرعة عبدالملك عن أبي عبيدة مرسل .
قال الذهبي في الميزان : عبدالملك بن عمير الثقة ... كان من أوعية العلم ، ولكنه طال عمره وساء حفظه ـ ثم ذكر بعض الأقوال السابقة فيه ـ وقال : قلت : لم يورده ابن عدي ، ولا العقيلي ، ولا ابن حبان ، وقد ذكروا من هو أقوى حفظاً منه . وأما ابن الجوزي فحكى الجرح ، وما ذكر التوثيق ، والرجل من نظراء السَّبيعي أبي إسحاق ، وسعيد المقبري لما وقعوا في هرم الشيخوخة نقص حفظهم ، وساءت أذهانهم ، ولم يختلطوا ، وحديثهم في كتب الإسلام كلها ، وكان عبدالملك ممن جاوز المائة .
قال ابن حجر : ثقة فصيح عالم تغير حفظه ، وربما دلس .
قلت : لعل الصواب أنه صدوق ، لما في ضبطه من كلام يسير ، والله أعلم .
انظر ثقات العجلي ٢/١٠٤ ، تهذيب الكمال ١٨/٣٧٠ ، الميزان ٢/٦٦٠ ، التهذيب ٦/٤١١ ، التقريب (٤٢٠٠) ، الجامع في الجرح ٢/١٣٨ .

....

* مصعب بن سعد بن أبي وقاص الزهري ، أبو زرارة المدني (ت ١٠٣) .
ثقة متفق على توثيقه . قال ابن حجر : ثقة أرسل عن عكرمة بن أبي جهل .
انظر تهذيب الكمال ٢٤/٢٨، السير ٣٥٠/٤، التهذيب ١٦٠/١٠، التقريب (٦٦٨٨).

* سعد بن أبي وقاص : مالك بن وُهَيب بن عبد مناف الزهري ، أبو إسحاق ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأول من رمى بسهم في سبيل الله ، ومناقبه كثيرة (ت ٥٥) .
انظر الاستيعاب ١٧٠/٤ ، السير ٩٢/١ ، الإصابة ١٦٠/٤

تخريج الحديث :

روى مصعب بن سعد هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى الرواة عنه :

أولاً : رواه عبدالملك بن عمير ، عن مصعب ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عكرمة بن إبراهيم ، عن عبدالملك ، عن مصعب بن سعد ، عن أبيه ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه جماعة من الثقات ، عن عبدالملك ، عن مصعب بن سعد ، عن أبيه ، موقوفاً .
وتوبع عبدالملك على هذا الوجه ؛ تابعه عدد من الثقات .

ثانياً : ورواه عاصم بن أبي النجود ، عن مصعب ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن عاصم ، عن مصعب ، عن أبيه ، موقوفاً .
وتابع عاصم على هذا الوجه جماعة من الثقات .

٢ ـ ورواه شيبان بن أبي معاوية ، عن عاصم ، عن مصعب ، عن أبي بن كعب ، موقوفاً .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

....

أولاً : رواه عبدالملك بن عمير ، عن مصعب ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عكرمة بن إبراهيم ، عن عبدالملك ، عن مصعب بن سعد ، عن أبيه مرفوعاً :

أخرجه البيهقي في الكبرى ٢/٢١٤ ، وأبو يعلى في مسنده ٢/١٤٠ ، رقم ٨٢٢ ، والطبراني في الأوسط ٣/١٤٥ ، رقم ٢٢٩٧ ، وابن المنذر في الأوسط ٢/٣٨٧ ، رقم ١٠٨١ ، ومحمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة ١/١٢٤ ، رقم ٤٢ ، والدولابي في الكنى ٢/٥٨ ، وأبو يعقوب الكاتب في المناهي وعقوبات المعاصي (ق ١٧٢/ب).
كلهم من طريق شيبان بن فروخ .
والبيهقي في الكبرى ٢/٢١٤ ، والبغوي في شرح السنة ٢/٢٤٦ ، رقم ٣٩٧ ، من طريق حرمي بن حفص .
والبزار في مسنده ٣/٣٤٤ ، رقم ١١٤٥ ، من طريق يحيى بن حسان .
والعقيلي في الضعفاء ٣/٣٧٧ ، والثعلبي في تفسيره (٤/ق ١٦٢/ب) ، من طريق عمرو ابن الربيع بن طارق .
كلهم عن عكرمة بن إبراهيم ، به نحوه ، مرفوعاً .
وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن عبدالملك بن عمير إلا عكرمة بن إبراهيم .

٢ ـ ورواه جماعة من الثقات عن عبدالملك ، عن مصعب بن سعد ، عن أبيه موقوفاً :
ذكر ذلك البزار ، والدارقطني ، ولم أقف على من أخرج رواياتهم .
قال البزار : وهذا الحديث قد رواه الثقات الحفاظ عن عبدالملك بن عمير ، عن مصعب بن سعد ، عن أبيه موقوفاً ، ولا نعلم أسنده إلا عكرمة بن إبراهيم عن عبدالملك بن عمير ، وعكرمة لين الحديث .
وقال الدارقطني في العلل ٤/٣٢١ : يرويه عبدالملك بن عمير ، فاختلف عنه ؛ فأسنده عكرمة بن إبراهيم ، عن عبدالملك بن عمير ، ورفعه إلى النبي ﷺ ، وغيره يرويه عن عبدالملك بن عمير ، موقوفاً على سعد ، وهو الصواب .

....

وتوبع عبدالملك على هذا الوجه ؛ تابعه عدد من الثقات :
فأخرجه البيهقي في الكبرى ٢/٢١٤ ، والخطيب في تالي التلخيص ٢/٣٨٦ ، رقم ٢٣٣ ، والطبري في تفسيره ٣٠/٣١١ ، وعبدالرزاق في تفسيره ٢/٤٠٠ ، من طريق طلحة بن مصرف .
وأبو يعلى في مسنده ٢/٦٤ ، رقم ٧٠٥ ، من طريق سماك بن حرب .
وتابعهم : الأعمش ، وموسى الجهني : ذكره العقيلي في الضعفاء ٣/٣٧٧ .
وتابعهم أيضاً : عاصم بن أبي النجود ، في الراجح عنه ، كما سيأتي .

ستتهم (عبدالملك ، وطلحة ، وسماك ، والأعمش ، وموسى الجهني ، وعاصم)، عن مصعب ، عن أبيه ، نحوه ، موقوفاً .

قلت : والوجه الثاني أرجح ؛ حيث رواه الثقات الحفاظ كذلك ، إضافة إلى أن عبدالملك قد توبع على هذا الوجه الراجح ، في حين انفرد عكرمة بن إبراهيم بالوجه الأول ، وهو كما تقدم ضعيف ، فروايته منكرة ، والله أعلم .

ثانياً : ورواه عاصم بن أبي النجود ، عن مصعب ، واختلف عليه :
١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن عاصم ، عن مصعب ، عن أبيه ، موقوفاً :

أخرجه البيهقي في الكبرى ٢/٢١٤ ، وأبو حفص البصري في الفوائد المنتقاة (ق ٨٦/أ) من طريق أبان بن يزيد .
وأبو يعلى ٢/٦٣، رقم ٧٠٤ ، ومحمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة ١/١٢٥، رقم ٤٣ ، وسعيد بن منصور في سننه القسم الرابع (ق ١٨٩/ب). من طريق حماد بن زيد .
والطبري في تفسيره ٣٠/٣١١ ، وابن حزم في المحلى ٢/٢٣٩ ، وأبو الحسن الحربي في الثاني من فوائده (ق ١٥٨/أ) ، من طريق سفيان الثوري .

والطبري في تفسيره ٣١١/٣٠ ، من طريق هشام الدستوائي .
وتابعهم : أبو عوانة ، وقيس بن الربيع : ذكره العقيلي في الضعفاء ٣٧٧/٣ .
كلهم عن عاصم بن أبي النجود ، عن مصعب ، عن أبيه ، نحوه ، موقوفاً .
وتابع عاصم على هذا الوجه جماعة من الثقات ، كما تقدم .

٢ ـ ورواه شيبان بن أبي معاوية ، عن عاصم ، عن مصعب ، عن أبي بن كعب ، موقوفاً :

فقد رواه الوليد بن مسلم ـ كما في علل ابن أبي حاتم ٨٢/٢، رقم ١٧٤٠ ـ عن شيبان بن أبي معاوية ، عن عاصم ، عن مصعب بن سعد ، قال سألت أبي بن كعب ، فذكر نحوه .
وقال أبو حاتم : هذا خطأ ؛ إنما هو مصعب بن سعد ، قال سمعت أبي سعد بن أبي وقاص .

قلت : وهو كما قال ، فقد رواه عن عاصم كذلك جماعة من الثقات ، كما إن عاصماً قد توبع عليه ، وعلى هذا فهذا الوجه لا يثبت ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن عبدالملك بن عمير روى هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عكرمة بن إبراهيم ، عن عبدالملك ، عن مصعب بن سعد ، عن أبيه مرفوعاً .

٢ ـ ورواه جماعة من الثقات عن عبدالملك ، عن مصعب بن سعد ، عن أبيه موقوفاً .
وتوبع عبدالملك على هذا الوجه ؛ تابعه عدد من الثقات .

والوجه الثاني أرجح ؛ حيث رواه الثقات الحفاظ كذلك ، في حين لم أجد من تابع عكرمة ابن إبراهيم على الوجه الأول ، وعليه فروايته منكرة .

....

ومنه يتبين صحة ما ذهب إليه أبوزرعة من تخطئته للوجه الأول .

وقد وافقه على ذلك عدد من الأئمة ، وتقدم نقل قول البزار ، والدارقطني ، ووافقهم على ذلك البيهقي ، والعقيلي ، وغيرهم .

كما رواه عاصم بن أبي النجود ، عن مصعب ، واختلف عليه ، وتقدم أن الراجح من روايته ما وافق فيه الثقات في الوجه الثاني .

وإسناد الحديث صحيح ، عن سعد ، حيث رواه أكثر من ثقة ، عن مصعب - وهو ثقة - عن سعد .

كما روي عن غيره من الصحابة (انظر تفسير الطبري ٣١١/٣٠ ، الدر المنثور٦٤٢/٨).

٥٣٨ ــ وسئل أبو زرعة عن حديث اختلف الرواة عن شريك :

فروى أبو نُعيم ، عن شَريك ، عن سِماك ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه .

ورواه إسحاق بن يوسف الأزرق ، عن شريك ، عن عثمان بن موهب ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ قال : « يستر المصلي مثل[1] مؤخرة الرحل[2] » .

فقال أبو زرعة : حديث سماك أشبه من حديث عثمان ، إلا أن يكون روى[3] عنهما جميعاً .

رجال الإسناد :

* شَريك بن عبدالله النخعي ، صدوق له أوهام ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢١ .

* أبو نُعَيم : الفضل بن دكين الكوفي ، الأحول المُلائي (ت ٢١٨) .

ثقة ثبت متقن ، من كبار شيوخ البخاري .

انظر تهذيب الكمال ١٩٧/٢٣ ، السير ١٤٢/١٠ ، التهذيب ٢٧٠/٨ ، التقريب (٥٤٠١) .

* سِمَاك بن حرب بن أوس الذُّهلي ، أبو المغيرة الكوفي (ت ١٢٣) .

قال أبو حاتم : صدوق ثقة . وقال ابن معين : ثقة ، وكان شعبة يضعفه .

وقال العجلي : جائز الحديث ، إلا أنه كان في حديث عكرمة ربما وصل الشيء عن ابن عباس ، وربما قال : قال رسول الله ﷺ ، وإنما كان يحدث عن ابن عباس . وكان الثوري يضعفه بعض الضعف ، وكان جائز الحديث ، لم يترك حديثه أحد ، ولم يرغب عنه أحد .

---

(١) قوله : « مثل » ساقطة من نسخة تشستربتي » .

(٢) مؤخرة الرحل : هي الخشبة التي يستند إليها الراكب من كور البعير . انظر النهاية ٢٩/١ ، مادة أخر . ووقع في معظم النسخ « الرجل » ، وهو خطأ .

(٣) وقع في نسخة تشستربتي : « روي » ، والتصويب من بقية النسخ .

....

وقال النسائي : ليس به بأس ، وفي حديثه شيء . وقال البزار : كان رجلاً مشهوراً لا أعلم أحد تركه ، وكان قد تغير قبل موته . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يخطيء كثيراً .
وقال ابن المبارك : سماك ضعيف في الحديث .
وقال يعقوب بن شيبة : وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وهو في غير عكرمة صالح وليس من المتثبتين ، ومن سمع من سماك قديماً مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم ، والذي قاله ابن المبارك إنما يرى أنه فيمن سمع منه بأخرة .
قال ابن حجر: صدوق ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وقد تغير بأخرة ، فكان ربما تلقن
انظر تهذيب الكمال ١٢/١١٥ ، التهذيب ٤/٢٣٢ ، التقريب (٢٦٢٤) .

* موسى بن طلحة بن عبيدالله القرشي التيمي ، أبو عيسى المدني (ت ١٠٣) .
ثقة متفق على توثيقه . قال ابن حجر : ثقة جليل .
انظر تهذيب الكمال ٢٩/٨٢ ، السير ٤/٣٦٤، التهذيب ١٠/٣٥٠، التقريب (٦٩٧٨).

* طلحة بن عبيدالله بن عثمان القرشي التيمي ، أبو محمد المدني ، أحد العشرة ، وأحد الثمانية السابقين إلى الإسلام ، وأحد الستة أصحاب الشورى ، استشهد يوم الجمل .
انظر الاستيعاب ٥/٢٣٥ ، السير ١/٢٣ ، الإصابة ٥/٢٣٢ .

* إسحاق بن يوسف بن مِرداس المخزومي الواسطي ، المعروف بالأزرق (ت ٢٩٥).
ثقة متفق على توثيقه . وكان من أعلم الناس بحديث شريك ، قال أحمد : إسحاق ، وعباد ابن العوام ، ويزيد كتبوا عن شريك من كتابه . وقال : سماع هؤلاء أصح عنه . وقال يعقوب بن شيبة : كان من أعلمهم بحديث شريك .
انظر تهذيب الكمال ٢/٤٩٦ ، التهذيب ١/٢٥٧ ، التقريب (٣٩٦) .

....

* عثمان بن عبدالله بن موهب التيمي ، الأعرج ، وقد ينسب إلى جده (ت ١٦٠).
ثقة متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٤٢٢/١٩ ، التهذيب ٣٢/٧ ، التقريب (٤٤٩١) .

تخريج الحديث :

روى موسى بن طلحة هذا الحديث ، واختلف على الرواة دونه :

أولاً : رواه شريك ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أبو نعيم ، عن شريك ، عن سماك ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه .
وتوبع شريك على هذا الوجه ؛ تابعه جماعة من الثقات .

٢ ـ ورواه إسحاق الأزرق ، عن شريك ، عن عثمان بن موهب ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه .

ثانياً : ورواه سفيان الثوري ، واختلف على الرواة عنه :

١ ـ فرواه عبدالرزاق ، عن سفيان ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه محمد بن زهير ، وأحمد بن الفرات ، عن عبدالرزاق ، عن سفيان ، عن سماك عن موسى بن طلحة ، عن أبيه ، مرفوعاً .
وتابع عبدالرزاق على هذا الوجه : وكيع ، كما سيأتي في الاختلاف عليه .

ب ـ وروي عن عبدالرزاق ، عن الثوري ، عن سماك ، عن موسى ، مرسلاً .
وتابع عبدالرزاق على هذا الوجه : أصحاب الثوري .

....

٢ ـ ورواه وكيع عن سفيان ، واختلف عليه في إسناده ومتنه :

أ ـ فرواه أحمد بن حنبل ، عن وكيع ، عن سفيان ، عن سماك ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه ، مرفوعاً ، نحو الحديث السابق .

وتابع وكيعاً على هذا الوجه : عبدالرزاق ، كما تقدم في الاختلاف عليه .

ب ـ ورواه أصحاب وكيع ، عنه ، عن سفيان ، عن سماك ، عن موسى بن طلحة ، مرسلاً نحو الحديث السابق .

وتابع وكيعاً على هذا الوجه أصحاب الثوري ، كما تقدم .

ج ـ ورواه زياد بن أبي يزيد القصري ، عن وكيع ، عن سفيان ، عن سماك ، عن موسى ابن طلحة ، عن أبيه مرفوعاً ، :« إذا صلى أحدكم إلى شيء فليرهقه » .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولا : رواه شريك بن عبدالله ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أبو نعيم ، عن شريك ، عن سماك ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه :

أخرجه عبد بن حميد (المنتخب ، رقم ١٠١) ، عن أبي نعيم ، عن شريك ، به .

وتوبع شريك على هذا الوجه ؛ تابعه جماعة من الثقات :

أخرجه مسلم ٣٥٨/١ ، كتاب الصلاة ، باب سترة المصلي ، رقم ٤٩٩ ، وابن أبي شيبة في المصنف ٢٧٦/١ ــ ومن طريقه مسلم في الموضع السابق ، وأبو نعيم في المستخرج ١٠٨/٢ ، رقم ١١٠٢ ، وأبو يعلى في مسنده ٢٧/٢ ، رقم ٦٦٤ (ومن طريق أبي يعلى الذهبي في السير ٢٥١/٨ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٢٣/٦٠) ــ ، ورواه الترمذي ١٥٦/٢ ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في سترة المصلي ، رقم ٣٣٥ ــ ومن طريقه البغوي في شرح السنة ٤٤٩/٢ ، رقم ٥٣٩ ، والفاسي في العقد الثمين ٩/٢ ــ ، ورواه أبو نعيم في المستخرج ١٠٨/٢ ، رقم ١١٠٢ ، وابن حبان ١٤١/٦ ، رقم ٢٣٧٩ ،

....

والبيـهقي في الكبرى ٢/٢٦٩ ، وفي المعرفة ٣/١٨٨ رقم ٤٢٢٢ ، وفي تخـريج أحاديث الأم (ق ٢٠١/أ) ، وابن المنذر في الأوسط ٥/٨٧ ، رقـم ٢٤٣١ ، وابن قـانع في مـعـجم الصحابة ٢/٣٩ ، والسراج في مسنده (ق ٢٤/أ) ، وأبو علي الرفاء في فوائده (ق ٩/أ) وبدر الدين الفارقي في الأربعين الموافقات (ق ٥/أ) .
كلهم من طريق أبي الأحـوص .

ومـسلم ١/٣٥٨ ، الموضع السابق ، وابن مـاجـه ١/٣٠٣ ، كتـاب إقامـة الصلاة ، باب مـا يستـر المصلي ، رقم ٩٤٠ ، وأبو نعيم الأصبهـاني في المستـخرج ٢/١٠٨ ، رقم ١١٠٣ ، وأبو نعيم الحداد في الجامع بين الصـحيحين (ق ١٣١)، وابن خزيمة ٢/٢٨ ، رقم ٨٤٢ ــ وعنه ابن حبان ٦/١٤٢ ، رقم ٢٣٨٠ ــ ، ورواه البيـهقي في الكبرى ٢/٢٦٩ ، وأحمد[1] ١/١٦١ ، وأبو يعلى في مسنده ٢/٦ ، رقم ٦٣٠ ، والشاشي في مسنده ١/٦٧ ، رقم ٥ ، والبـزار في مسـنده ٣/١٥٤ ، رقم ٩٣٩ ، والسراج في مـسنده (ق ٢٤/ب) ، والطبـري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) رقم ٤٤٤ . من طريق عمر بن عبيد الطنافسي .

وأبوداود ١/٤٤٢ ، كـتاب الصـلاة ، باب ما يسـتر المصلي ، رقم ٦٨٥ ــ ومن طريقـه ابن عبدالبر في التمهيد ٤/١٩٤ ــ، وروه أحمد ١/١٦٢، والشاشي في مسنده ١/٦٦ ، رقم ٤ والسراج في مسنده (ق ٢٤/ب) . من طريق إسـرائيـل .

وابن خـزيمة ٢/٢٨ ، رقم ٨٤٣ ، وأبو نعـيم في المسـتخـرج ٢/١٠٨ ، رقم ١١٠٣ ، وأبو عـوانة ٢/٤٥ ، وابن الجـارود في المنتقى ، رقـم ١٦٦ ، وأحـمـد ١/١٦٢ ، وأبو يعلى في مسنده ٢/٥ ، رقم ٦٢٩ ، والشاشي في مسنده ١/٦٨، رقم ٦ ، وعبد بن حميد (المنتخب رقم ١٠٠) ، والسراج في مسنده (ق ٢٤/ب) . من طريق زائدة بن قدامة .

---

(١) وقع في المطبوع من المسند:« ثنا عـمر بن عبيد ، ثـنا زائدة ، ثنا سماك »، ولعل إضافة اسم زائـدة خطأ ؛ فقد وقع في طبعة مـؤسسة الرسالة ٣/١١ ، بدون ذكر « زائدة » ، وكذا ذكـره الحافظ في أطراف المسند ٢/٦١٩ ، وكذا من أخرج الحديث من طريق عمر بن عبيد .
ووقع كذلك أيضـاً في جامع المسانيد ٦/٥١٥ ، ولكن المحقق أضاف اسم زائدة اعتمـاداً منه على المطبوع من المسند ، مع أن سياق كلام ابن كثير في آخر الحديث يخالف ذلك ، والله أعلم .

....

والطيالسي (ص ٣١) رقم ٢٣١ ، عن سلام ، ويزيد بن عطاء .
والطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) رقم ٤٤٥ ، من طريق أسباط بن نصر .
وأبو علي الرفاء في فوائده (ق ٩/أ) ، من طريق أبي عوانة .
كلهم عن سماك ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه ، نحوه ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه إسحاق الأزرق ، عن شريك ، عن عثمان بن موهب ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه :
ذكره ابن أبي حاتم في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه .

ثانياً : ورواه سفيان الثوري ، واختلف على الرواة عنه :
١ ـ فرواه عبدالرزاق ، عن سفيان ، واختلف عليه :
أ ـ فرواه محمد بن زهير ، وأحمد بن الفرات ، عن عبدالرزاق ، عن سفيان ، عن سماك عن موسى بن طلحة ، عن أبيه ، مرفوعاً :
أخرجه الطوسي في مختصر الأحكام ٢٢٨/٢ ، رقم ٣١٣ .
وأبو الفتح هلال الحفار في حديث الحسين بن يحيى القطان (ق ٥٦/أ) ـ ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد ٤٨٤/٨ ـ، ورواه الدارقطني في العلل ٢٠٧/٤ ، وابن العديم في بغية الطلب ٣٨٨٦/٩ ، وابن المقرىء في معجمه (ق ٨٤/ب) . من طريق الحسين بن يحيى القطان .
والسراج في مسنده (ق ٢٤/ب) .
والدارقطني في العلل ٢٠٧/٤ ، عن أحمد بن محمد الأدمي .
أربعتهم عن زهير بن محمد البغدادي .

....

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ٤٨٥/٨ ، من طريق أحمد بن الفرات .
كلاهما عن عبدالرزاق ، عن سفيان ، عن سماك ، به ، مرفوعاً .

وتابع عبدالرزاق على هذا الوجه : وكيع ، كما سيأتي في الاختلاف عليه .

قلت : وزهير بن محمد ، وأحمد بن الفرات : ثقتان (التقريب ٢٠٤٨ ، ٨٨)

ب ـ وروي عن عبدالرزاق ، عن الثوري ، عن سماك ، عن موسى ، مرسلاً :
أخرجه عبدالرزاق في المصنف ١٣٢ ، رقم ٢٢٩٢ ، عن الثوري ، عن سماك ، به .

وتوبع عبدالرزاق على هذا الوجه :
أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) رقم ٤٤٦ ، من طريق ابن مهدي .
وتابعهما أصحاب الثوري ، كما ذكر الدارقطني في العلل ٢٠٦/٤ :
قال الدارقطني : وأما أصحاب الثوري فرووه عن الثوري ، عن سماك ، عن موسى بن طلحة ، مرسلاً .
قلت : ولعل الوجهين محفوظان عن عبدالرزاق ؛ حيث رواه عنه في الوجه الأول ثقتان ، وأما الوجه الثاني ، فهو الموجود في كتابه ، وتوبع عليه من أكثر من ثقة ، ولعله كان يحدث بالوجهين معاً ، والله أعلم .

٢ ـ ورواه وكيع ، عن سفيان ، واختلف عليه في إسناده ومتنه :
أ ـ فرواه أحمد بن حنبل ، عن وكيع ، عن سفيان ، عن سماك ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه ، مرفوعاً ، نحو الحديث السابق :
أخرجه أحمد في مسنده ١٦٢/١ ، عن وكيع ، عن سفيان ، به .
وتابع وكيعاً على هذا الوجه : عبدالرزاق ، كما تقدم في الاختلاف عليه .

....

٢ ـ ورواه أصحاب وكيع ، عن وكيع ، عن سفيان ، عن سماك ، عن موسى بن طلحة ، مرسلاً ، نحو الحديث السابق :
ذكر ذلك الدارقطني في العلل ٢٠٧/٤ .
وتابع وكيعاً على هذا الوجه : عبدالرزاق ، وابن مهدي ، وأصحاب الثوري ، كما تقدم .

٣ ـ ورواه زياد بن أبي يزيد القصري ، عن وكيع ، عن سفيان ، عن سماك ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه مرفوعاً ، :« إذا صلى أحدكم إلى شيء فليرهقه » :
أخرجه الدارقطني في العلل ٢٠٧/٤ ، وفي الأفراد ـ كما في أطرافها (ق ٥٤/أ) ـ ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد ٤٨١/٨ ـ عن أبي حامد محمد بن هارون الحضرمي ، عن زياد ، به .
وقال الدارقطني في الأفراد : هذا حديث غريب من حديث الثوري ، عن سماك ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه ، لم يروه عنه بهذا اللفظ غير وكيع ، تفرد به زياد بن أبي يزيد القصري عنه ، لم نكتبه إلا عن أبي حامد .
قلت : ولا يثبت بهذا اللفظ ؛ حيث خالف فيه عامة من رواه ، كما تقدم ، والله أعلم

وعلى هذا فالراجح من رواية وكيع هو الوجه الثاني ؛ حيث رواه أصحابه عنه كذلك ، في حين لم أجد من تابع الإمام أحمد على الوجه الأول ، ولا زياد على الوجه الثالث .

ويمكن تلخيص ما تقدم من الاختلاف على الثوري في الأوجه التالية :

١ ـ رواه عبدالرزاق ـ في أحد وجهين راجحين عنه ـ، ووكيع ـ في وجه مرجوح عنه ـ عن سفيان ، عن سماك عن موسى بن طلحة ، عن أبيه ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه عبدالرزاق ـ في أحد وجهين راجحين عنه ـ ، ووكيع ـ في الراجح عنه ـ ، وابن مهدي ، وأصحاب الثوري ، عن الثوري ، عن سماك ، عن موسى ، مرسلاً .

....

٣ـ ورواه وكيع ـ في وجه مرجوح عنه ـ، عن سفيان ، عن سماك ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه مرفوعاً ، :« إذا صلى أحدكم إلى شيء فليرهقه » .

ولعل الوجه الثاني أرجح هذه الأوجه ؛ حيث رواه عامة أصحاب الثوري كذلك ، في حين لم يتابع عبدالرزاق على الوجه الأول ، وتقدم أن قد رواه في كتابه على الوجه الثاني ، وأن روايته للوجه الأول في غير كتابه ، ولعلها مما حدث به بعد تغيره ، وأما متابعة وكيع له فتقدم أنها مرجوحة .
وكذا الوجه الثالث تقدم أنه مرجوح عن وكيع ، والله أعلم .

ولكن سفيان قد خولف في هذا الوجه الراجح عنه ، خالفه عدد من الثقات ، فرووه عن سماك عن موسى ، عن أبيه ، مرفوعاً ، وعليه فروايته شاذة ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن شريكاً روى هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أبو نعيم ، عن شريك ، عن سماك ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه .
وتابع شريكاً على هذا الوجه عدد من الثقات .

٢ ـ ورواه إسحاق الأزرق ، عن شريك ، عن عثمان بن موهب ، عن موسى ، عن أبيه .

ولعل الوجهين محفوظان عن شريك ؛ حيث رواه عنه في كلٍ منهما ثقة ثبت ، بل راويه في الوجه الثاني من أثبت الناس في شريك ، ولعل شريكاً كان يحدث بهما معاً .
ولكن الوجه الأول أصح ؛ حيث توبع شريك عليه من عدد من الثقات ، في حين لم يتابع على الوجه الثاني ، ولم أجد من ذكر أن هذا الحديث يرويه عثمان بن موهب ، عن موسى ولعل الوهم فيه من شريك ؛ فإسحاق ثقة كما تقدم ، وشريك صدوق له أوهام .

....

ومنه يتبين صحة ما ذهب إليه أبو زرعة من قوله : حديث سماك أشبه .

وقوله : إلا أن يكون رواه عنهما جميعاً ، فيه نظر ؛ حيث انفرد شريك به ، ولم يرو غيره هذا الحديث من طريق عثمان ، فالأرجح أن يكون وهم فيه شريك ، والله أعلم .

كما أن هناك أوجها أخرى من الاختلاف تقدم ذكرها ، وبيان حالها خلال التخريج .

والحديث من وجهه الراجح صحيح ؛ فقد رواه مسلم كما تقدم في التخريج ، والله أعلم .

٥٣٩ ـــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه ليث[١] بن سعد ، فاختلف عن ليث :
فروى أبو الوليد ، عن ليث[٢] ، عن عبدالله بن أبي مليكة ، عن عبدالله بن أبي نَهيك ، عن سعد بن أبي وقاص ، عن النبي ﷺ .
ورواه يحيى بن بكير ، عن ليث ، عن عبدالله بن عبيدالله بن أبي مليكة ، عن عبيدالله بن أبي نَهيك ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن النبي ﷺ أنه قال : « ليس منّا من لم يتغن[٣] بالقرآن » .
قال أبو زرعة : في كتاب الليث في أصله : سعيد بن أبي سعيد ، ولكن لُقن بالعراق : عن سعد .

---

(١) كلمة : « ليث » ساقطة من نسخة تشستربتي .

(٢) قوله : « عن ليث » ساقط من نسخة فيض الله .

(٣) قال الخطابي : هذا يتأول على وجوه ، أحدها : تحسين الصوت بالقرآن . والثاني : الاستغناء بالقرآن عن غيره ، وإليه ذهب سفيان بن عيينة (معالم السنن ١/١٥٦) .
وقد تكلم الإمام ابن القيم في زاد المعاد ١/٤٨٢ ـ ٤٩٣ كلاماً نفيساً في هذا المبحث ، وبين أن المراد من الحديث ، هو تحسين الصوت بالقراءة بدون مبالغة وتكلف ، ثم قال : وفصل النزاع أن يقال : التطريب والتغني على وجهين :
أحدهما : ما اقتضته الطبيعة ، وسمحت به من غير تكلف ولا تمرين ولا تعليم ، بل إذا خُلّي وطبعه واسترسلت طبيعته ، جاءت بذلك التطريب والتلحين ، فذلك جائز ، وإن أعان طبيعته بفضل تزيين وتحسين ، كما قال أبو موسى الأشعري للنبي ﷺ : « لوعلمت أنك تسمع لحبَّرته لك تحبيراً » ، والحزين ومن هاجه الطرب والحب والشوق لا يملك من نفسه دفع التحزين والتطريب في القراءة ، ولكن النفوس تقبله وتستحليه لموافقته الطبع وعدم التكلف والتصنع فيه فهو مطبوع لا متطبع ، وكَلف لا مُتكلِف ، فهذا هو الذي كان السلف يفعلونه ويستمعونه ، وهو التغني الممدوح المحمود ، وهو الذي يتأثر به التالي والسامع .
الوجه الثاني: ما كان من ذلك صناعة من الصنائع ، وليس في الطبع السماحة به ، بل لا يحصل إلا بتكلف وتصنع وتمرن ، كما يتعلم أصوات الغناء بأنواع الألحان البسيطة والمركبة على إيقاعات مخصوصة وأوزان مخترعة ، لا تحصل إلا بالتعلم والتكلف ، فهذه هي التي كرهها السلف وعابوها وذموها ومنعوا القراءة بها ، وأنكروا على من قرأ بها... وكل من له علم بأحوال السلف يعلم قطعاً أنهم بُرآء من القرءة بألحان الموسيقى المتكلفة ... الخ .
ثم قال : وفيه ـ يعني الحديث ـ وجهان : أحدهما : أنه إخبار بالواقع الذي كنا نفعله . والثاني: أنه نفي لهدي من لم يفعله عن هديه وطريقته ﷺ .

....

رجال الإسناد :

* الليث بن سعد الفهمي ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١١ .

* أبو الوليد ، هو الطيالسي : هشام بن عبدالملك الباهلي البصري (ت ٢٢٧) .
ثقة ثبت ، متفق على توثيقه . قال أحمد : أبو الوليد متقن ، وأبو الوليد اليوم شيخ الإسلام ، ما أقدم عليه اليوم أحداً من المحدثين .
تهذيب الكمال ٢٢٦/٣٠ ، السير ٣٤١/١٠ ، التهذيب ٤٥/١١ ، التقريب (٧٣٠١).

* عبدالله بن عبيدالله بن أبي مُليكة ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٢ .

* عبدالله بن أبي نَهيك ، بفتح النون ، المخزومي المدني ، ويقال : عبيدالله ، من الثالثة .
روى عن سعد بن أبي وقاص . وعنه ابن أبي مليكة .
قال النسائي ، والعجلي : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات ، وسماه عبيدالله .
وقال الذهبي في الميزان : عبيدالله بن أبي نهيك ، عن سعد بن أبي وقاص ، لا يعرف .
وقال في الكاشف : وثِّق .
قلت : لعل الذهبي فرَّق بينهما ، فقال في الميزان : لا يعرف ، ظناً منه أنهما اثنان .
قال ابن حجر : وثقه النسائي .
قلت : هو ثقة إن شاء الله ، والله أعلم .
ومما ينبغي التنبيه إليه أن المزي وابن حجر قد ترجما لعبد الله بن أبي نهيك ، ثم ترجما لعبدالرحمن بن السائب بن أبي نهيك ، والحقيقة أنهما واحد ، فقد ذكرا في ترجمة عبدالرحمن ، أنه يروي عن سعد ، ويروي عنه ابن أبي مليكة حديث التغني بالقرآن ، وليس له غير هذا الحديث .

....

قلت : وهو قد ورد كذلك عند ابـن ماجة وغيره من رواية اسـماعيل بن رافع ، عن ابن أبي مليكة ، وسماه عبدالرحمن ، وليس عبدالله ، وأخطأ في ذلك ، كما سيأتي في التخريج ، وعلى هذا فهما على التحقيق واحد ، والله أعلم .
انظر تهـذيب الـكمـال ٢٢٩/١٦ ، ١٢٨/٧ ، الميـزان ١٦/٣، التـهـذيب ٥٨/٦ ، ١٨١، التقريب (٣٦٦٩) .

* سعد بن أبي وقاص ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٧ .

* يحيى بن عبدالله بن بكير المخزومي المصري ، وقد ينسب إلى جده (ت ٢٣١) .
روى عن الليث بن سعد ، ومالك ، وابن وهب ، وحماد بن زيد ، وغيرهم .
روى عنه البخاري ، وبقي بن مخلد ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، وغيرهم .
وثقه ابن قـانـع ، ويعقوب بن سـفيـان . وقال الخليلي : ثقـة ، وتفرد عن مالـك بأحاديث . وذكره ابن حبان في الـثـقـات .
وقال السـاجي : صـدوق ، روى عن الليث فأكـثر . وقـال ابن عدي: كـان جـار الليث بن سعد ، وهو أثبت الناس فيه ، وعنده عن الليـث ما ليس عند أحد .
وقال ابن معين: سمع يحيى بن بكير الموطأ بعـرض حبيب كاتب الليث ، وكان شر عرض ؛ كان يقرأ على مـالك خطوط الناس ، ويصفح ورقتين ثلاثة . وقال يحـيى : وسألني عنه أهل مصر ، فـقلت : ليس بشيء . وقال مسلمة بن قـاسم : تُـكـلـم فيه لأن سمـاعه من مالك إنما كان بعرض حبيب .
قلت : ويمكن الجواب عن هذا بتعدد سماعه للموطأ ، كمـا سيأتي ، بحيث يكون مجموعها جابراً لفوت بعضها البعض .
وقـال أبو حاتم : يكتب حـديثه ، ولا يحـتج به ، وكـان يفهم هذا الشـأن . وقال النسـائي : ضعيف . وقال في موضع آخر : ليس بثقة .

وقال البخاري في التاريخ الأوسط (المطبوع باسم الصغير): ما روى ابن بكير عن أهل الحجاز في التاريخ فإني أتقيه .

قال ابن حجر في الهدي : فهذا يدلك على أنه ينتقي حديث شيوخه ، ولهذا ما أخرج عنه عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متابعة ، ومعظم ما أخرج عنه عن الليث .

وقال الذهبي في السير : كان غزير العلم ، عارفاً بالحديث وأيام الناس ، بصيراً بالفتوى ، صادقاً ديناً ، وما أدري ما لاح للنسائي منه حتى ضعفه ، وقال مرة: ليس بثقة ؟. وهذا جرح مردود ؛ فقد احتج به الشيخان ، وما علمت له حديثاً منكراً حتى أورده ، وقد قال أسلم بن عبدالعزيز : حدثنا بقي بن مخلد أن يحيى بن بكير سمع الموطأ من مالك سبع عشرة مرة .

قال ابن حجر في التقريب : ثقة في الليث ، وتكلموا في سماعه من مالك .

انظر تهذيب الكمال ٤٠١/٣١، السير ٦١٢/١٠، التهذيب ٢٣٧/١١، التقريب(٧٥٨٠) هدي الساري (٤٧٥) ، الجامع في الجرح ٢٩٤/٣ .

* سعيد بن أبي سعيد .

قال ابن حجر في الإصابة ٢٩/٥ : روى عن النبي ﷺ في التغني بالقرآن ، من رواية عبيدالله بن أبي نهيك ، عنه . والصواب : عن ابن أبي نهيك ، عن سعد ، هكذا استدركه الذهبي في التجريد ، وليست لسعيد بن أبي سعيد صحبة .

قلت : وهو كما قال ؛ حيث سيأتي أن ذكره في هذا الحديث خطأ ، والله أعلم .

....

تخريج الحديث :

روى عبدالله بن أبي مليكة هذا الحديث ، واختلف عليه وعلى الرواة عنه :

أولاً : رواه الليث بن سعد ، واختلف عليه ، وعلى أكثر الرواة عنه :

١ ـ فرواه أكثر من ثقة ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن عبدالله بن أبي نهيك ، عن سعد بن أبي وقاص ، مرفوعاً .
وتابع الليث على هذا الوجه عدد من الثقات .

٢ ـ ورواه أكثر من ثقة ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن عبدالله بن أبي نهيك ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن النبي ﷺ .

٣ ـ ورواه قتيبة بن سعيد ، عن الليث ، واختلف عليه :
أ ـ فرواه أبو داود ، عن قتيبة ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعد بن أبي وقاص .
وتوبع قتيبة عليه ، كما توبع الليث أيضاً ، كما تقدم .

ب ـ ورواه أبو داود أيضاً ، وقيس بن أبي قيس ، عن قتيبة ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة عن ابن أبي نهيك ، عن سعيد بن أبي سعيد .
وتوبع قتيبة على هذا الوجه من أكثر من ثقة ، كما تقدم .

ج ـ ورواه قتيبة ، عن الليث ، عن رجل ، ولم يسم سعداً ، ولا غيره .

....

٤ ـ ورواه يزيد بن خالد بن موهب ، عن الليث ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه أبو داود ، عن يزيد ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعيد بن أبي سعيد .

وتابع يزيد على هذا الوجه أكثر من ثقة ، كما تقدم .

ب ـ ورواه أبو داود أيضاً ، ومحمد بن الحسن بن قتيبة ، عن يزيد ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعد بن أبي وقاص .

وتابع يزيد على هذا الوجه أكثر من ثقة ، كما تقدم .

ج ـ ورواه جعفر الفريابي ، ومحمد بن الحسن بن قتيبة ، عن يزيد ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعد ، أو سعيد .

وتابع يزيدَ على هذا الوجه : شعيب بن الليث ، وعيسى بن حماد ، كما سيأتي .

٥ ـ ورواه شعيب بن الليث ، عن الليث ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه محمد بن عبدالحكم ، وبحر بن نصر ، عن شعيب ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعيد بن أبي سعيد .

وتابع شعيباً على هذا الوجه جماعة كما تقدم .

ب ـ وروي عن شعيب ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعد .

وتابع شعيباً على هذا الوجه جماعة ، وتوبع الليث عليه ، كما تقدم .

ج ـ ورواه الربيع بن سليمان ، عن شعيب ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعد ، أو سعيد .

وتابع الليث على هذا الوجه : يزيد بن خالد ، وعيسى بن حماد ، كما تقدم .

....

٦ ـ ورواه عيسى بن حماد ، عن الليث ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه محمد بن الحسن بن قتيبة ، عن عيسى ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعيد ، أو سعد .

وتوبع عيسى على هذا الوجه من أكثر من ثقة كما تقدم .

ب ـ ورواه أحمد بن عيسى الوشاء ، عن عيسى ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن أبي هريرة .

٧ ـ ورواه أبو النضر : هاشم بن القاسم ، عن الليث ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه عدد من الحفاظ ، عن هاشم ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن عبدالله ابن أبي نهيك ، عن سعد .

وتابع النضر على هذا الوجه عدد من الثقات ، كما تقدم .

ب ـ وروي عن أبي النضر ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن عبدالرحمن بن أبي نهيك ، عن سعد .

ثانياً : ورواه عمرو بن دينار ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه ابن عيينة ، وروح بن القاسم ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعد .

٢ ـ ورواه حمزة النصيبي ، عن عمرو بن دينار ، عن عبدالرحمن بن عوف .

ثالثاً : ورواه ابن جريج ، واختلف عليه :

١ - فرواه ابن عيينة ، عن ابن جريج ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعد .
وتابع ابن جريج على هذا الوجه عدد من الثقات ، كما تقدم .

٢ - ورواه عبدالرزاق ، وحجاج بن محمد ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، قال : دخل عبدالله بن عمرو القاريء ، والمتوكل بن أبي نهيك على سعد بن أبي وقاص ، فذكره .

٣ - ورواه علي بن غراب ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن عبدالله بن عمرو القاريء ، قال : دخلت أنا والمتوكل بن أبي نهيك ، على سعد ، فذكره .

٤ - ورواه محمد بن ربيعة ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن سعد .

٥ - ورواه مندل بن علي ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، مرسلاً .

رابعاً : ورواه عبدالجبار بن الورد ، واختلف على الراوي عنه :

١ - فرواه عدد من الثقات ، عن عبدالأعلى بن حماد ، عن عبدالجبار بن الورد ، عن ابن أبي مليكة ، عن عبيدالله بن أبي يزيد ، عن أبي لبابة .
وتوبع عبدالأعلى على هذا الوجه ؛ تابعه أكثر من ثقة .

٢ - ورواه موسى بن هارون ، عن عبدالأعلى بن حماد ، عن عبدالجبار بن الورد ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن أبي لبابة .
وتابع عبدالأعلى على هذا الوجه : يَسَرَة بن صفوان .

خامساً : ورواه إسماعيل بن رافع ، واختلف عليه :

١ - فرواه الوليد بن مسلم ، عن إسماعيل ، عن ابن أبي مليكة ، عن عبدالرحمن بن السائب ، عن سعد .

٢ - ورواه الضحاك بن مخلد ، عن إسماعيل ، عن رجل من تميم ، عن سعد .

سادساً : ورواه نافع بن عمر الجمحي ، واختلف عليه :

١ - فرواه ابن ماهان ، عن نافع ، عن ابن أبي مليكة ، عن عبدالله بن الزبير ، مرفوعاً .

٢ - ورواه العلاء بن عبدالجبار ، عن نافع ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن الزبير ، موقوفاً .

سابعاً : ورواه عسل بن سفيان ، واضطرب فيه :

١ - فرواه مرة ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة .
وتابع عسلاً على هذا الوجه : أيوب السختياني .

٢ - ورواه مرة ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن عباس .

ثامناً : ورواه حماد بن سلمة ، واختلف عليه :

١ - فروي عن حماد ، عن داود بن أبي هند ، عن ابن أبي مليكة ، من قوله .

٢ - ورواه طالوت بن عباد ، عن حماد ، عن داود ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن عباس .

تاسعاً : ورواه عبدالرحمن بن أبي بكر بن أبي مليكة ، عن ابن أبي مليكة ، عن عبدالله بن السائب بن أبي نهيك ، عن سعد .

....

عاشراً : ورواه عمرو بن الحارث ، عن ابن أبي مليكة ، عن أناس دخلوا على سعد ، عن سعد .

الحادي عشر : ورواه عبيدالله بن الأخنس ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن عباس .

الثاني عشر : ورواه سلمة بن الفضل ، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي مليكة ، عن القاسم بن محمد ، عن السائب ، عن سعد .

وفيما يلي تفصيل ما أجملناه :

أولاً : رواه الليث بن سعد ، واختلف عليه :

٢ ـ فرواه جماعة ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن عبدالله ـ أو عبيدالله ـ بن أبي نهيك ، عن سعد بن أبي وقاص ، مرفوعاً :

أخرجه أبو داود ، كتاب الصلاة ، باب استحباب الترتيل في القراءة ، رقم ١٤٦٩ ، والدارمي ٣٣٨/٢ ، رقم ٣٤٩١ ، وعبد بن حميد (المنتخب رقم ١٥١)، والبيهقي في الكبرى ٢٣٩/١٠ ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٣٤٩/٣ ، رقم ١٣٠٧ . من طريق أبي الوليد الطيالسي .
والحاكم ٥٦٩/١ ، من طريق يحيى بن بكير .
وأحمد ١٧٥/١ ، عن حجاج .
وأبو عبيد في فضائل القرآن ، رقم ٢٩١٦ ـ وعنه القضاعي في مسند الشهاب ٢٠٧/٢، رقم ١١٩٦ ـ ، عن شبابة بن سوار .
والقضاعي في مسند الشهاب ٢٠٩/٢، رقم ١٢٠٢ ، من طريق عاصم .

....

وتابعهم : عبدالله بن يوسف ، ومعلى بن منصور ، كما ذكر المزي في التحفة ٣/٣٠٤ .
كما تابعهم : قتيبة بن سعيد ، ويزيد بن خالد ، وشعيب بن الليث ، وأبو النضر : هاشم بن القاسم ، في أحد الأوجه عنهم ، كما سيأتي في الاختلاف عليهم .

كلهم عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعد .

وتوبع الليث على هذا الوجه :
أخرجه أحمد ١/١٧٢ ــ وعنه الدورقي في مسند سعد ، رقم ١٢٧ ــ ، ورواه الطيالسي في مسنده (٢٨)، رقم ٢٠١ ، والقضاعي في مسند الشهاب ٢/٢٠٧، رقم ١١٩٥ ، وإسحاق بن راهويه ــ كما في الأحاديث المختارة ٣/١٧٤ ــ ، وابن أبي شيبة في المصنف ٢/٥٢٢ ، من طريق سعيد بن حسان المخزومي .

وتابعهم : حسام بن مِصَك ، وعمر بن قيس ، كما في علل الدارقطني ٤/٣٨٨ .
كما تابعهم : عمرو بن دينار ، وابن جريج - في الراجح عنهما -، كما سيأتي .

خمستهم عن ابن أبي مليكة ، عن عبدالله بن أبي نهيك ، عن سعد .

٢ - ورواه جماعة ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن عبدالله - أو عبيدالله - بن أبي نهيك ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن النبي ﷺ :

أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ، رقم ٢٩١٧ ــ وعنه القضاعي في مسند الشهاب ٢/٢٠٧ ، رقم ١١٩٧ ــ ، ورواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار ٣/٣٤٨ ، رقم ١٣٠٤ ، من طريق عبدالله بن صالح .
وأبو عبيد في فضائل القرآن ، رقم ٢٩١٧ ــ وعنه القضاعي في مسند الشهاب ٢/٢٠٧، رقم ١١٩٧ ــ ، من طريق حسام بن مِصَك .

....

والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٣/٣٤٩ ، رقم ١٣٠٥ ، من طريق عبدالله بن عبدالحكم .

و تابعهم : قتيبة بن سعيد ، ويزيد بن خالد ، وشعيب بن الليث ، في أحد الأوجه عنهم ، كما سيأتي في الاختلاف عليهم .
كلهم عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعيد بن أبي سعيد .

وقال قتيبة بن سعيد ـ عند أبي داود ـ : هو في كتابي عن سعيد بن أبي سعيد .
وقال عبدالله بن صالح : قال لنا الليث بالعراق : عن سعد بن أبي وقاص ، وأما ههنا ـ يعني بمصر ـ فكذا قال ، وكذا في أصل كتابه .

قلت : ومما تقدم يتضح أن الوجهين محفوظان عن الليث ، وكان يحدث بهما ؛ حيث رواه عنه عدد من الثقات على الوجهين ، ونص بعض أصحابه كما تقدم على أنه كان يحدث بأحدهما في مصر ، وبالأخر في العراق .
ولكن الوجه الأول أرجح عن ابن أبي مليكة ؛ حيث تابع الليث عليه عدد من الحفاظ ، في حين انفرد بالوجه الأول ، ولم يتابع على قوله : سعيد بن أبي سعيد ، الذي كان في كتابه ، والله أعلم .

٣ ـ ورواه قتيبة بن سعيد ، عن الليث ، واختلف عليه :
أ ـ فرواه أبو داود ، عن قتيبة ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعد بن أبي وقاص :
أخرجه أبو داود ١/١٥٥ ، الموضع السابق ، رقم ١٤٦٩ ، عن قتيبة ، به .
وتوبع قتيبة عليه ، كما توبع الليث أيضاً ، كما تقدم .

....

ب ـ ورواه أبو داود أيضاً ، وقيس بن أبي قيس ، عن قتيبة ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة عن ابن أبي نهيك ، عن سعيد بن أبي سعيد :

أخرجه أبو داود ، الموضع السابق ، رقم ١٤٦٩ .

والحاكم ٥٦٩/١ ، من طريق قيس بن أبي قيس البخاري .

كلاهما عن قتيبة بن سعيد به .

وتوبع قتيبة على هذا الوجه من أكثر من ثقة ، كما تقدم .

ج ـ ورواه قتيبة ، عن الليث ، عن رجل ، ولم يسم سعداً ، ولا غيره :

ذكره الدارقطني في العلل ، ولم أقف على من أخرجه .

قلت : وتقدم أن الوجه الأول والثاني محفوظان عن الليث ، أما الثالث ، فلم أقف عليه ، وهو لا يثبت لمخالفته للوجهين الراجحين عن قتيبة والليث ، والله أعلم .

٤ ـ ورواه يزيد بن خالد بن موهب ، عن الليث ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه أبو داود ، عن يزيد ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعيد بن أبي سعيد :

أخرجه أبو داود ، الموضع السابق ، رقم ١٤٦٩ ، عن يزيد بن خالد ، به .

ب ـ ورواه أبو داود أيضاً ، ومحمد بن الحسن بن قتيبة ، عن يزيد ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعد بن أبي وقاص :

أخرجه أبو داود ، الموضع السابق ، رقم ١٤٦٩ .

وابن حبان ٣٢٦/١، رقم ١٢٠ ، عن محمد بن الحسن بن قتيبة .

كلاهما عن يزيد بن خالد بن موهب ، به .

....

ج ـ ورواه جعفر الفريابي ، ومحمد بن الحسن بن قتيبة ، عن يزيد ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعد ، أو سعيد :
أخرجه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة ١٧٢/٣، رقم ٩٦٩، من طريق محمد بن الحسن بن قتيبة .
والمزي في تهذيب الكمال ٢٣٠/١٦ ، من طريق جعفر الفريابي .
كلاهما عن يزيد بن خالد بن موهب ، به .
وتابع يزيدَ على هذا الوجه : شعيب بن الليث ، وعيسى بن حماد ، كما سيأتي .

قلت : وتقدم أن الوجهين الأول والثاني محفوظان عن الليث ، وأما الوجه الثالث فقد رواه عن الليث يزيد ، وشعيب بن الليث ، وعيسى بن حماد ، وهؤلاء كلهم ثقات ، والذي يظهر أن الليث كان يحدث به أيضاً ، لأنه كان يحدث بالوجهين السابقين معاً ، فلعله لم يترجح لديه أيهما الراجح ، فحدث به هكذا على الشك ، والله أعلم .

٥ ـ ورواه شعيب بن الليث ، عن الليث ، واختلف عليه :
أ ـ فرواه محمد بن عبدالحكم ، وبحر بن نصر ، عن شعيب ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعيد بن أبي سعيد :
أخرجه الطحاوي في شرح المشكل ٣٤٩/٣ ، رقم ١٣٠٥ ، عن محمد بن عبدالله بن عبدالحكم ، وبحر بن نصر ، كلاهما عن شعيب ، به .
وتابعه على هذا الوجه جماعة كما تقدم .

ب ـ وروي عن شعيب ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعد :
ذكره المزي في تحفة الأشراف ٣٠٥/٣ ، ولم أقف عليه .
وتابعه على هذا الوجه جماعة ، وتوبع الليث عليه ، كما تقدم .

....

ج ـ ورواه الربيع بن سليمان ، عن شعيب ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعد ، أو سعيد :
أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار ٣٤٩/٣ ، رقم ١٣٠٦ ، عن الربيع بن سليمان ، عن شعيب بن الليث ، به .
وتابع الليث على هذا الوجه : يزيد بن خالد ، وعيسى بن حماد ، كما تقدم .

قلت : وتقدم أنه يمكن القول بأن الليث كان يحدث بهذه الأوجه كلها ، والله أعلم .

٦ ـ ورواه عيسى بن حماد ، عن الليث ، واختلف عليه :
أ ـ فرواه محمد بن الحسن بن قتيبة ، عن عيسى ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعيد ، أو سعد :
أخرجه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة ١٧٢/٣، رقم ٩٦٩ ، من طريق محمد بن إبراهيم بن المقريء ، عن محمد بن الحسن ، عن عيسى بن حماد ، به .
وتوبع عيسى على هذا الوجه من أكثر من ثقة كما تقدم .

٢ ـ ورواه أحمد بن عيسى الوشاء ، عن عيسى ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن أبي هريرة :
أخرجه القضاعي في مسند الشهاب ٢٠٦/٢، رقم ١١٩٣ ، من طريق عبدالله بن محمد ابن إبراهيم الفقيه ، عن أحمد بن عيسى ، عن عيسى ، به .

قلت : والوجه الأول أرجح ؛ حيث توبع عيسى عليه ، أما الثاني فقد انفرد به أحمد ابن عيسى الوشاء ، وهو ضعيف ، قال عنه مسلمة : انفرد بأحاديث انكرت عليه ، لم يأت بها غيره ، شاذة (الميزان ٢٤٢/١) ، وعليه فهذا الوجه منكر ، والله أعلم .

....

٧ ـ ورواه أبو النضر : هاشم بن القاسم ، عن الليث ، واختلف عليه :
أ ـ فرواه عدد من الحفاظ ، عن هاشم ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن عبدالله بن أبي نهيك ، عن سعد :
أخرجه أحمد ١٧٥/١ .
وأبو عبيد في فضائل القرآن ، رقم ٢٩١٦ ــ وعنه القضاعي في مسند الشهاب ٢٠٧/٢ ، رقم ١١٩٦ ــ .
وأحمد بن منيع ــ كما في الأحاديث المختارة ١٧٤/٣ ــ .
والرافعي في تاريخ قزوين ٢٦٨/٢ ، من طريق محمد بن إسحاق الصاغاني .
كلهم عن أبي النضر ، عن الليث ، به .

ب ـ وروي عن أبي النضر ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن عبدالرحمن بن أبي نهيك ، عن سعد :
ذكره المزي في التحفة ٣٠٤/٣ ، حيث قال : ورواه أبو النضر هاشم بن القاسم ، عن الليث بإسناده ، إلا أنه قال : عبدالرحمن بن أبي نهيك .

قلت : المحفوظ عن أبي النضر ما رواه عنه عددمن الأئمة الحفاظ ، وعندهم جميعاً عبدالله ، أو عبيدالله ، وهو كذلك المحفوظ في الأوجه الأخرى ، وعليه فهذا الوجه مرجوح .

....

ثانياً: ورواه عمرو بن دينار ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه ابن عيينة ، وروح بن القاسم ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعد :

أخرجه أبو داود ١٥٦/٢ ، الموضع السابق ، رقم ١٤٧٠ ، والدارمي ٢٨٨/١ ، رقم ١٤٩٨ ، والحميدي ٤١/١، رقم ٧٦ ــ ومن طريقه الحاكم في المستدرك ٥٦٩/١ (وعن الحاكم البيهقي في الكبرى ٢٣٩/١٠ ، وفي شعب الإيمان ٥٢٨/٢، رقم ٢٦١٣) ــ ، ورواه أحمد ١٧٩/١ ــ ومن طريقه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة ١٧٣/٣، رقم ٩٧١ ــ ، ورواه أبو يعلى في مسنده ٩٣/٢، رقم ٧٤٨ ، والبزار ٦٨/٤ ، رقم ١٢٣٤ ، والقضاعي في مسند الشهاب ٢٠٦/٢، رقم ١١٩٤ ، وإسحاق بن راهويه ـ كما في المختارة ١٧٤/٣ ـ، وعبدالرزاق ٤٨٣/٢، رقم ٤١٧١ ، وابن أبي شيبة ٥٢٢/٢ ، و٤٦٤/١٠ ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٣ ٣٤٧، رقم ١٣٠٣ ، ومحمد بن نصر في قيام الليل (مختصره ص ١٢٣)، والخلال في العلل (المنتخب من العلل ق ١٩٨/أ).
كلهم من طريق ابن عيينة .
وأخرجه الدارقطني في الأفراد (أطراف الغرائب ق ٥٨/أ) ، من طريق يزيد بن زريع ، عن روح ابن القاسم .
كلاهما عن عمرو بن دينار ، به .

٢ ـ ورواه حمزة النصيبي ، عن عمرو ، عن عبدالرحمن بن عوف :
ذكره الدارقطني في العلل ٤٠٧/٩ ، ولم أقف على من أخرجه .

قلت : وحمزة ، هو ابن أبي حمزة الجزري النصيبي ، : قال ابن حجر : متروك ، متهم بالوضع (التقريب ١٥١٩) .
وعليه فالوجه الأول أرجح عن عمرو بن دينار ، والله أعلم .

....

ثالثاً : ورواه ابن جريج ، واختلف عليه :

١ - فرواه ابن عيينة ، عن ابن جريج ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعد :
أخرجه الحاكم ٥٦٩/١ ، والضياء المقدسي في المختارة ١٧٣/٣، رقم ٩٧٠ ، والحميدي ٤١/١، رقم ٧٧ ــ ومن طريقه الخلال في العلل (المنتخب من العلل ق ١٩٨/أ) ــ، ورواه الفاكهي في أخبار مكة ٣٢٧/٣، رقم ٢١٥٤ .
كلهم من طريق سفيان ، عن ابن جريج ، به .
وتابع ابن جريج على هذا الوجه عدد من الثقات ، كما تقدم .

٢ - ورواه عبدالرزاق ، وحجاج بن محمد ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، قال : دخل عبدالله بن عمرو القاريء ، والمتوكل بن أبي نهيك على سعد بن أبي وقاص ، فذكره :
أخرجه عبدالرزاق ٤٨٣/٢ ، رقم ٤١٧٠ .
والدورقي في مسند سعد ، رقم ١٣٠ ، عن حجاج بن محمد .

كلاهما عن ابن جريج ، عن عطاء ، قال : دخل عبدالله بن عمرو القاريء ، والمتوكل بن أبي نهيك على سعد بن أبي وقاص ، - فذكر محاورة بينهما - ، وذكر الحديث .

وذكره الدارقطني في العلل ٤٠٦/٩ ، وفرق بينه وبين الوجه الآتي بعده .

قلت : وعبدالرزاق ، وحجاج : ثقتان (التقريب ٤٠٦٤ ، ١١٣٥) .

٣ - ورواه علي بن غراب ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن عبدالله بن عمرو القاريء ، قال : دخلت أنا والمتوكل بن أبي نهيك ، على سعد ، فذكره :
ذكره الدارقطني في العلل ٤٠٦/٩ ، ولم أقف على من أخرجه .

قلت : وعلي بن غُراب : صدوق يدلس (التقريب ٤٧٨٣) .

٤ ـ ورواه محمد بن ربيعة ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن سعد :
ذكره الدارقطني في العلل ٤٠٦/٩ ، ولم أقف على من أخرجه .

قلت : ومحمد بن ربيعة : صدوق (التقريب ٥٨٧٧) .

٥ ـ ورواه مندل بن علي ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، مرسلاً :
ذكره الدارقطني في العلل ٤٠٦/٩ ، ولم أقف على من أخرجه .

قلت : ومِنْدَل بن علي : ضعيف (التقريب ٦٨٨٣) .

ومما تقدم فلعل الوجهين الأول والثاني أرجح عن ابن جريج ؛ حيث رواه في الأول ثقة ثبت حافظ ، وتوبع ابن جريج عليه من عدد من الثقات ، كما رواه في الوجه الثاني ثقتان ثبتان ، وأما بقية الأوجه فرواتها دون هؤلاء ، والله أعلم[1] .

رابعاً : ورواه عبدالجبار بن الورد ، واختلف على الراوي عنه :
١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن عبدالأعلى بن حماد ، عن عبدالجبار بن الورد ، عن ابن أبي مليكة ، عن عبيدالله ابن أبي يزيد ، عن أبي لبابة :

أخرجه أبو داود ١٥٦/٢ ، الموضع السابق ، رقم ١٤٧١ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٥٤/٢ ـ .
والبيهقي في الكبرى ٢٢٩/١٠ ، وفي الصغرى ٣٥١/١ ، رقم ٩٨٣ ، من طريق يوسف ابن يعقوب .

(١) كما رواه ابن جريج ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، واختلف على ابن جريج في روايته عن الزهري في إسناده ومتنه مما يطول ذكره هنا ، ولم أتوسع في لأنه ليس داخلاً في الاختلاف على ابن أبي مليكة ، وللتوسع في ذلك انظر علل الدارقطني ٢٤٠/٩ ، وما بعدها .

....

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٣/٤٥٠ ، رقم ١٩٠٣ .
كلهم عن عبدالأعلى بن حماد ، عن عبدالجبار بن الورد ، به .

وتوبع عبدالأعلى على هذا الوجه :
أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار ٣/٣٥٠ ، رقم ١٣٠٨ ، من طريق إبراهيم بن أبي الوزير .
وابن قانع في معجم الصحابة ١/٩٧ ، ٩٨ ، من طريق محمد بن أبي الخصيب الأنطاكي .
والذهبي في تذكرة الحفاظ ٢/٤٩١ ، من طريق داود بن مهران .
كلهم عن عبدالجبار بن الورد ، به .

٢ - ورواه موسى بن هارون ، عن عبدالأعلى بن حماد ، عن عبدالجبار بن الورد ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن أبي لبابة :
أخرجه الطبراني في الكبير ٥/٣٤ ، رقم ٤٥١٤ ، عن موسى بن هارون ، به .

وتوبع عبدالأعلى على هذا الوجه :
أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار ٣/٣٥١ ، رقم ١٣٠٩ ، من طريق يَسَرَةَ بن صفوان بن جميل اللخمي ، عن عبدالجبار بن الورد ، به .

قلت : والوجه الأول أرجح عن عبدالأعلى ؛ حيث رواه أكثر من ثقة كذلك ، وتوبعوا عليه أيضاً من أكثر من واحد .
إلا أن من رواه على الوجه الثاني أيضاً ، وهو موسى بن هارون ثقة متقن حافظ (السير ١٢/١١٦) ، ومن تابع عبدالأعلى ، وهو يَسَرَة : ثقة أيضاً (التقريب ٧٨٠٦) .
ولعل الاختلاف فيه من عبدالجبار بن الورد ، وهو صدوق يهم (التقريب ٣٧٤٥) ، فلعله كان يحدث بالوجهين معاً .
وكلا الوجهين لا يثبت ؛ حيث خالفه عدد من الثقات فرووه على خلاف مارواه ، كما تقدم ، والله أعلم .

خامساً : ورواه إسماعيل بن رافع ، واختلف عليه :

١ - فرواه الوليد بن مسلم ، عن إسماعيل ، عن ابن أبي مليكة ، عن عبدالرحمن بن السائب ، عن سعد :

أخرجه ابن ماجه ٤٢٤/١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب في حسن الصوت بالقرآن ، رقم ١٣٣٧ ، والحاكم (كما في مصباح الزجاجة ٤٣٤/١) ـ وعنه البيهقي في الكبرى ٢٣١/١٠ ـ ، ورواه أبو يعلى ٤٩/٢، رقم ٦٨٩ ـ ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال ١٢٩/١٧ ـ ، ورواه البيهقي في شعب الإيمان ٣٦٢/٢ ، رقم ٢٠٥١ ، و٣٨٨/٢ ، رقم ٢١٤٧ ، والآجري في أخلاق حملة القرآن (ص ٢١٧) ، وأبو الفضل الرازي في فضائل القرآن (ص ١٢٢)، رقم ٩٠ ، ومحمد بن نصر في قيام الليل ، كما في اتحاف السادة المتقين (انظر تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ٦٩١/٢) ، وأبو بكر الطوسي في الثاني من حديث أبي العباس الأصم (ق ١٣٩/أ) .

كلهم من طريق الوليد بن مسلم ، ثنا أبو رافع : إسماعيل بن رافع ، عن ابن أبي مليكة ، عن عبدالرحمن بن السائب[1]، قال : قدم علينا سعد بن أبي وقاص ، وقد كُفَّ بصره ، فسلمت عليه ، فقال : من أنت ؟ فأخبرته ، فقال : مرحباً بابن أخي ، بلغني أنك حسن الصوت بالقرآن ، سمعت رسول الله ﷺ يقول :« إن هذا القرآن نزل بحزن ، فإذا قرأتموه فابكوا ، فإن لم تبكوا فتباكوا ، وتغنوا به ، فمن لم يتغن به فليس منا ».

وعزاه الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف ٣٢٩/٢ ، إلى الحارث بن أبي أسامة في مسنده ، من طريق إسماعيل بن أبي رافع ، به .

---

(١) وقع في حديث الأصم :« عبد الله بن السائب »، وهو كذلك في النسخة المصرية (ق ١٩٣/أ)، وفي نسخة الظاهرية (ق ١٣٩/أ)، ولكن وضع في نسخة الظاهرية فوق كلمة عبدالله :« الرحمن »، ولعله الصواب ، حيث رواه جميع من تقدم كذلك ، وإن ثبت صحة ما في أصل النسختين ، فيكون الوليد بن مسلم ، قد رواه أيضاً على هذا الوجه ، والله أعلم .

....

٢ ـ ورواه الضحاك بن مخلد ، عن إسماعيل ، عن رجل من تميم ، عن سعد :
أخرجه الشاشي في مسنده ١/٢٢٣، رقم ١٨٤ ، عن أبي مسلم ، عن أبي عاصم : الضحاك بن مخلد ، عن إسماعيل بن رافع ، أخبرني رجل من بني تميم ، قال : قدم سعد فقام إليه عبدالرحمن بن السائب ، فقال : قال : مرحباً بابن أخي ، قد بلغني أنك حسن الصوت بالقرآن ، قال: قلت : نعم بحمد الله ، قال: سمعت رسول الله ﷺ ، يقول :« ليس منا من لم يتغن بالقرآن ».

قلت : ولعل الوجه الثاني أرجح ؛ ففي الوجه الأول الوليد بن مسلم وهو كثير التسوية ، وقد خالفه في الوجه الثاني أبو عاصم ، وهو ثقة ثبت .
ومداره في الوجهين على إسماعيل بن رافع ، وهو ضعيف الحفظ (التقريب ٤٤٢) ، وقد خالف الثقات في إسناده ومتنه ، فروايته منكرة ، والله أعلم .

قال المروذي في العلل عن أحمد ، رقم ٢٥٧ : وسألته عن حديث إسماعيل بن رافع ، قال : حدثني ابن أبي مليكة ، عن عبدالرحمن بن السائب ؟ . فنفض يده ، وقال : ليس من هذا شيء ، وضعفه .

سادساً : ورواه نافع بن عمر الجمحي ، واختلف عليه :
١ ـ فرواه ابن ماهان ، عن نافع ، عن ابن أبي مليكة ، عن عبدالله بن الزبير ، مرفوعاً :
أخرجه البزار ٦/١٤٨ ، رقم ٢١٩٢ ، والدولابي في الكنى ١/٦٥ ، و١٦٠ ، عن محمد ابن عبدالملك الدقيقي .
وذكره الدارقطني في العلل ٩/٤٠٥ ، من رواية محمد بن نبهان .

كلاهما عن أبي حنيفة محمد بن ماهان الواسطي ، عن نافع ، به .

....

قلت : ومحمد بن ماهان ـ أو محمد بن حنيفة بن ماهان ـ أبو حنيفة الواسطي ، قال ابن أبي حاتم في ترجمة ابنه أحمد ٧٣/٢ : قال أبي : هو مجهول . وقال عنه العجلي في ثقاته ٢٥٢/٢ : صدوق . وقال الدارقطني : ليس بالقوي .(تاريخ بغداد ٢٩٦/٢) .

٢ ـ ورواه العلاء بن عبدالجبار ، عن نافع ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن الزبير ، موقوفاً :
ذكره الدارقطني في العلل ٤٠٥/٩ ، ولم أقف على من أخرجه .

قلت : والعلاء بن عبدالجبار : ثقة (التقريب ٥٢٤٦) .

وعليه فلعل الوجه الثاني أرجح عن نافع .
ولكن نافعاً خولف في هذا الوجه الراجح عنه ؛ وهو ثقة ثبت (التقريب ٧٠٨٠)، فقد خالفه عدد من الثقات ، كما تقدم ، وعليه فروايته شاذة ، والله أعلم .

سابعاً : ورواه عسل بن سفيان ، واضطرب فيه :

١ ـ فرواه مرة ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة :
أخرجه البزار (كشف الأستار ٩٧/٣ ، رقم ٢٣٣٤)، والبخاري في التاريخ الكبير ٤٠١/٥ ، وابن عدي في الكامل ٢٠١٢/٥ ، من طريق شعبة .
وأبو يعلى ١٩٥/٨ ، رقم ٤٧٥٥ ، عن نصر بن علي ، عن الحارث بن مرة .
والبزار (كشف الأستار ٩٧/٣، رقم ٢٣٣٣) من طريق أبي أمية بن يعلى .

وتابعهم أيوب بن خوط : ذكره الدارقطني في العلل ٣٩١/٤ .

كلهم عن عسل بن سفيان ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة .

....

وتوبع عسل على هذا الوجه ؛ تابعه أيوب السختياني :
أخرجه البزار (كشف الأستار ٣/٩٧، رقم ٢٣٣٣) ، من طريق أبي أمية بن يعلى .
وتابع أبا أمية : أيوب بن خوط ؛ ذكره الدارقطني في العلل ٤/٣٩١ .
كلاهما عن أيوب السختياني ، وعسل بن سفيان ، به .

٢ - ورواه مرة ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن عباس :
أخرجه الحاكم ١/٥٧٠ ، من طريق نصر بن علي الجهضمي ، عن الحارث بن مرة ، عن عسل بن سفيان ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن عباس .

قلت : والحمل في هذا الاختلاف على عسل بن سفيان ، فهو ضعيف (التقريب ٤٥٧٨)، وقد خالف في كلا الوجهين الثقات الذين رووه عن سعد .
وأما متابعة أيوب السختياني له في الوجه الأول فلا تثبت ، ففي الطريق الأولى إليها وهي رواية البزار : أبو أمية بن يعلى ، وقد ضعفه الدارقطني ، وقال ابن حبان : لا تحل الرواية عنه (الميزان ٤/٤٩٣). وفي الطريق الثانية أيوب بن خوط ، وهو متروك (التقريب ٦١٢) وعليه فلا يثبت هذا الوجه .

قال البخاري ـ كما في ترتيب علل الترمذي ٢/٨٨٠ ـ : وحديث ابن أبي مليكة عن عائشة خطأ .
وقال المروذي في العلل عن أحمد ، رقم ٢٥٦ : ونظر - يعني أحمد - في حديث عسل بن سفيان ، عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة ، قال النبي ﷺ :« ليس منا من لم يتغن بالقرآن » فقال : ليس من هذا شيء ، من قال : عن عائشة فقد أخطأ ، وضعّف عسل بن سفيان .
وقال الحاكم : ليس بمستبعد من عسل بن سفيان الوهم .

....

ثامناً : ورواه حماد بن سلمة ، واختلف عليه :

١ ـ فروي عن حماد ، عن داود بن أبي هند ، عن ابن أبي مليكة ، من قوله :
ذكره الدارقطني في العلل ٤٠٦/٩ ، ولم أقف على من أخرجه .

٢ ـ ورواه طالوت بن عباد ، عن حماد ، عن داود ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن عباس :
أشار إليه الدارقطني في العلل ٤٠٦/٩ ، من رواية إبراهيم بن مهدي الأبلي ، عن طالوت ، به .
وقال الدارقطني : ووهم .

قلت : إبراهيم بن مهدي : كذبوه (التقريب ٢٥٧) .

وعليه فلعل الوجه الأول أرجح عن حماد ، ولكن داود بن أبي هند قد خولف ؛ حيث خالفه عدد من الثقات ، كما تقدم ، وهو ثقة كان يهم بأخرة (التقريب ١٨١٧) ، فلعل هذا مما حدث به في آخر عمره ، والله أعلم .

تاسعاً : ورواه عبدالرحمن بن أبي بكر بن أبي مليكة ، عن ابن أبي مليكة ، عن عبدالله ابن السائب بن أبي نهيك ، عن سعد :
أخرجه البزار ٦٩/٤ ، رقم ١٢٣٥ ، والقضاعي في مسند الشهاب ٢٠٧/٢، رقم ١١٩٥ ١١٩٨ ، والدورقي في مسند سعد ، رقم ١٢٨ ، ١٢٩ ، والخطيب في المتفق والمفترق ١٤٧٨/٣ ، رقم ٨٨٨ ، والكلاباذي في معاني الأخبار (ق ٢٥١/ب) ، وأبو عوانة ، وابن أبي داود في كتاب الشريعة ـ كما في التهذيب ١٨٢/٦ ـ ، وإسحاق بن راهويه في مسنده ـ كما في تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي ٣٢٩/٢ ـ .
من طرقٍ ، عن عبدالرحمن بن أبي بكر بن أبي مليكة ، عن ابن أبي مليكة ، به .

وقال البزار : وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن سعد إلا من هذا الوجه ، بهذا الإسناد ، وعبدالرحمن بن أبي بكر هذا لين الحديث .

قلت : وعبدالرحمن بن أبي مليكة : ضعيف (التقريب ٣٨١٣) ، وقد خالف الثقات الحفاظ ، فروايته منكرة ، والله أعلم .

عاشراً : ورواه عمرو بن الحارث ، عن ابن أبي مليكة ، عن أناس دخلوا على سعد ، عن سعد :

أخرجه الحاكم ٥٧٠/١ ، من طريق ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، به .

قلت : وعمرو بن الحارث ثقة حافظ (التقريب ٥٠٠٤) ، ويمكن الجمع بين هذا الوجه وبين الروايات الثابتة بأن يقال : أن من دخل على سعد كان ابن أبي نهيك ، ومعه غيره ، والله أعلم .

الحادي عشر : ورواه عبيدالله بن الأخنس ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن عباس :

أخرجه الحاكم ٥٧٠/١ ، والبزار (كشف الأستار ٩٧/٣، رقم ٢٣٣٢)، والقضاعي في مسند الشهاب ٢٠٨/٢ ، رقم ١٢٠٠ ، والترمذي في العلل الكبير ٨٨٠/٢ رقم ٣٩٠ ، والطبراني في الكبير ١٢١/١٢، رقم ١١٢٣٩ - ومن طريقه الشجري في أماليه ١٠٩/١ - ورواه الذهبي في تذكرة الحفاظ ٤٩٢/٢ ، والشجري في أماليه ٨٧/١ .

من طرقٍ عن عبيدالله بن الأخنس ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن عباس .

....

وقال الترمذي : سألت محمداً عن هذا الحديث ، فقال : هذا حديث خطأ ، وحديث ابن أبي مليكة عن عائشة فيه خطأ ، والصحيح ما رواه عمرو بن دينار ، وابن جريج ، عن ابن أبي مليكة ، عن عبيدالله بن أبي نهيك ، عن سعد بن أبي وقاص ، عن النبي ﷺ .

قلت: وعبدالله ، قال عنه ابن حجر : صدوق ، قال ابن حبان : كان يخطيء (التقريب ٤٢٧٥) وقد خالف من هو أوثق منه وأكثر عدداً ، فروايته شاذة ، والله أعلم .

الثاني عشر : ورواه سلمة بن الفضل ، عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي مليكة ، عن القاسم بن محمد ، عن السائب ، عن سعد :
أخرجه أبو القاسم البغوي ـ كما في فضائل القرآن لابن كثير (ص ١٨٥) ـ ، ومن طريقه أبو طاهر المخلص في الثالث من فوائده (ق ١٤٨/أ)، وعن أبي طاهر أبو القاسم البسري البندار في الأحاديث العوال من المنتقى من سبعة أجزاء المخلص (ق ٥٢/أ)، ومن طريقهم جميعاً الذهبي في السير ١١/٥٠٥ ، وفي تذكرة الحفاظ ٢/٤٩١ ـ ، عن محمد ابن حميد الرازي ، عن سلمة بن الفضل ، به .

وقال الذهبي في السيَّر عن محمد بن حميد : منكر الحديث صاحب عجائب ، ولا تركن النفس إلى ما يأتي به .
وقال في التذكرة : وهو من بحور العلم ، لكنه غير معتمد يأتي بمناكير كثيرة .

قلت : وعلى هذا فروايته منكرة ؛ حيث خالف الثقات في ذلك ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن الليث قد روى هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ ـ رواه عدد من الثقات ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعد ابن أبي وقاص .
وتابع الليث على هذا الوجه عدد من الثقات .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن النبي ﷺ .

٣ ـ ورواه ثلاثة ثقات ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن سعد ، أو سعيد .

٤ ـ ورواه عيسى بن حماد ـ في أحد الأوجه عنه ـ ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن أبي نهيك ، عن أبي هريرة .

٥ ـ ورواه أبو النضر هاشم بن القاسم ـ في أحد الأوجه عنه ـ، عن الليث ، عن ابن أبي مليكة عن عبدالرحمن بن أبي نهيك ، عن سعد .

ولعل الوجهين الأول والثاني محفوظان ؛ حيث رواه عنه في كلٍ منهما عدد من الثقات كذلك ، وتقدم بأن الليث كان يحدث به بمصر على وجه ، وفي العراق على وجه آخر ، كما سبق ذكره مفصلاً أثناء التخريج .
وأما الوجه الثالث ، وهو الشك ، فقد رواه عنه كذلك ثلاثة من الثقات ، ولعل الليث أيضاً كان يحدث به أحياناً ، لأنه ثبت أنه يحدث بالوجهين السابقين ، فليس بعيداً أن يجمعهما أحياناً ، وإن كان سيأتي من كلام البخاري أنه استقر على الوجه الأول ، أما بقية الأوجه فلا تثبت عن الليث ، لكونها مرجوحة عن أصحابها ، كما تقدم .

وتقدم أن الليث قد أخطأ في روايته للوجه الأول ـ وإن كان في كتابه ـ؛ حيث خالفه عدد من الثقات فرووه على الوجه الثاني ، وعليه فالراجح عن ابن أبي مليكة هو الوجه الثاني .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو زرعة من أن الذي في كتاب الليث هو : عن سعيد بن أبي سعيد ، حيث تقدم نص بعض أصحاب الليث عليه ، وأنه كان يحدث بمصر كذلك ، وفي العراق على الوجه الآخر .

وقد وافق أبا زرعة عليه عددمن الأئمة ، ومنهم من رجح ما رجحناه :
قال البخاري ـ كما في ترتيب علل الترمذي ٨٨١/٢ ـ : وكان الليث يروي هذا عن ابن أبي مليكة ، عن عبيدالله بن أبي نهيك ، ويقول : عن سعيد بن أبي سعيد ، ثم رجع ، فقال : عن سعد بن أبي وقاص ، هكذا قال عبدالله بن صالح .

قلت : وقوله : ثم رجع . إشارة إلى أن الليث استقر على الوجه الراجح .

وقال الدارقطني في العلل ٣٨٩/٤ : واختلف على الليث في ذكر سعد بن أبي وقاص ، فأما الغرباء عن الليث فرووه عنه على الصواب [عن سعد][1] . وأما أهل مصر فرووه ، وقالوا : عن سعيد ابن أبي سعيد ، مكان سعد[2]، ومنهم من قال : عن سعد ، أو سعيد .

قلت : وقول الدارقطني : على الصواب ، إشارة إلى تخطئة الوجه المقابل .

(١) ساقط من المطبوع ، واستدركته من الأحاديث المختارة ١٧٤/٣ ، حيث نقله عن علل الدارقطني .
(٢) وقع في المطبوع من العلل :« كان سعد » والتصحيح من المختارة ١٧٤/٣ ، حيث نقله عن الدارقطني .

....

كما رواه غير واحد عن الليث ، واختلف عليهم ، وكذلك غير واحد عن ابن أبي مليكة ، واختلف على بعضهم ، وتقدم تفصيل ذلك ، وبيان الراجح أثناء التخريج .

وقد ذكر بعض الأئمة بعض الاختلافات في هذا الحديث عن الليث وغيره ، ومن أوسعها : علل الدارقطني ٤/٣٨٧ ، ٩/٤٠٥ ، تحفة الأشراف ٣/٣٠٤ ، التهذيب ٦/١٨١.

والحديث من وجهه الراجح عن ابن أبي مليكة صحيح ؛ فإسناده متصل ، ورجاله ثقات ، كما تقدم .
وله شاهد صحيح عن أبي هريرة عند البخاري (مع الفتح) ١٣/ ٥١٠ ، كتاب التوحيد ، باب قوله تعالى : ﴿ وأسروا قولكم أو اجهروا به ... ﴾، رقم ٧٥٢٧ . والله أعلم .

٥٤٠ ـ وسألت أبي عن حديث رواه عباس[١] بن محمد الدوري ، عن العلاء بن إسماعيل العطار[٢] ، عن حفص بن غياث ، عن عاصم الأحول ، عن أنس بن مالك قال : رأيت رسول الله ﷺ إذا كبّر حاذى إبهامه أذنيه ، ثم ركع حتى استقر كل مفصل منه في موضعه ، ثم انحط بالتكبير ، فسبقت ركبتاه يديه[٣] » .

فقال أبي : هذا حديث منكر .

رجال الإسناد :

* عباس بن محمد بن حاتم الدوري ، أبو الفضل البغدادي (ت ٢٧١) .

ثقة حافظ ، متفق على توثيقه .

تهذيب الكمال ٢٤٥/١٤ ، السير ٥٢٢/١٢ ، التهذيب ١٢٩/٥ ، التقريب (٣١٨٩).

* العلاء بن إسماعيل العطار .

ذكره الحافظ ابن حجر في اللسان ، وقال : أخرج له الحاكم في المستدرك وسكت عنه الذهبي في تلخيصه . وقال ابن القيم : مجهول . وسئل أبو حاتم عن الحديث الذي رواه ـ يعني حديثنا هذا ـ فقال : منكر . وقد أخرجه الدارقطني ، وقال تفرد به العلاء ، وخالفه عمر بن حفص بن غياث ، وهو من أثبت الناس في أبيه ... . انتهى .

قلت : وعليه فهو ضعيف ، والله أعلم .

انظر لسان الميزان ١٨٢/٤ .

---

(١) وقع في نسخة تشستربتي :« عياش » ، وهو خطأ .

(٢) كذا في نسخة دار الكتب والمطبوع ، وهو الصواب ، ويؤيده ما في مصادر الترجمة والتخريج ، ووقع في بقية النسخ :« القطان » ، وهو خطأ .

(٣) وقع في جميع النسخ : فسبقت ركبتيه يديه ، وقد نقله الحافظ ابن حجر في اللسان ، ووقع فيه على الصواب .

....

* حفص بن غِياث بن طَلْق بن معاوية النخعي ، أبو عمر الكوفي (ت ١٩٤) .
ثقة ثبت ، من أثبت الناس في الأعمش . وقال أبو دواود : كان حفص بأخرة دخله نسيان ، وكان يحفظ . قال ابن حجر : ثقة فقيه ، تغير حفظه قليلاً في الآخر .
تهذيب الكمال ٥٦/٧ ، السير ٢٢/٩ ، التهذيب ٤١٥/٢ ، التقريب (١٤٣٠) .

* عاصم بن سليمان الأحول ، أبو عبدالرحمن البصري (ت ١٤٢) .
ثقة متفق على توثيقه . وثقه عددمن الأئمة ، وعده الثوري من حفاظ البصرة . وقال ابن سعد : ثقة ، وكان يتولى الولايات . ولكن قال يحيى بن سعيد عنه : لم يكن بالحافظ .
قال ابن حجر : ثقة ، لم يتكلم فيه إلا القطان ، فكأنه بسبب دخوله في الولاية .
انظر تهذيب الكمال ٤٨٥/١٣ ، السير ١٣/٦، التهذيب ٤٢/٥، التقريب (٣٠٦٠) .

* أنس بن مالك الأنصاري ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٢ .

تخريج الحديث :

روى حفص بن غياث ، هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه العلاء بن إسماعيل العطار ، عن حفص ، عن عاصم الأحول ، عن أنس .

٢ ـ ورواه عمر بن حفص بن غياث ، عن أبيه ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، والأسود ، عن عمر ، موقوفاً عليه .
وتابع حفص بن غياث على هذا الوجه : يعلى بن عبيد .

....

الوجه الأول :

أخرجه الحاكم[1] ٢٢٦/١ ـ وعنه البيهقي في الكبرى ٩٩/٢ ـ ، من طريق الدوري .
والدارقطني ٣٤٥/١ ـ ومن طريقه الضياء المقدسي في المختارة ٢٩٣/٦ ، رقم ٢٣١٠ ، وابن الجوزي في التحقيق ٣٨٨/١، رقم ٥١٩ ، والحازمي في الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص١٢٢) ـ كلهم من طريق الدارقطني ، عن إسماعيل الصفار .
وابن حزم في المحلى ١٢٩/٤ ، من طريق أحمد بن زهير بن حرب .

ثلاثتهم (الدوري ، والصفار ، وأحمد بن زهير) عن العلاء بن إسماعيل العطار ، عن حفص بن غياث ، عن عاصم الأحول ، عن أنس ، نحوه .

وقال الحاكم : هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، ولا أعرف له علة ، ولم يخرجاه .
ووافقه الذهبي .
وقال الدارقطني ، والبيهقي : تفرد به العلاء بن إسماعيل ، عن حفص بهذا الإسناد .

الوجه الثاني :

أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٥٦/١ ، عن فهد بن سليمان ، عن عمر بن حفص بن غياث ، عن أبيه ، عن الأعمش ، حدثني إبراهيم ، عن أصحاب عبدالله : علقمة والأسود ، فقالا : حفظنا عن عمر في صلاته أنه خرَّ بعد ركوعه على ركبتيه ، كما يخر البعير ، ووضع ركبتيه قبل يديه .

وذكر هذا الوجه ابن حجر في لسان الميزان ١٨٣/٤ ، من رواية عمر بن حفص به .
وقال : وهذا هو المحفوظ .

---

(١) وقع في المطبوع من المستدرك : حدثنا أبو العباس بن محمد الدوري ، وهو خطأ ، وصوابه كما في سنن البيهقي : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، ثنا العباس بن محمد الدوري ، حيث رواه البيهقي عن الحاكم كذلك ، ولعله سبق نظر من الناسخ ، والله أعلم .

....

وتوبع حفص بن غياث :
أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١/٢٦٣ ، وابن المنذر في الأوسط ٣/١٦٥، رقم ١٤٣١ من طريق يعلى بن عبيد ، ثنا الأعمش ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عمر ، نحوه .

ولكن خولف عمر بن حفص ، ويعلى :
فقد أخرجه ابن أبي شيبة ١/١٦٣ ، عن وكيع .
وعبدالرزاق ٢/١٧٦، رقم ٢٩٥٥ ، عن الثوري ، ومعمر .
كلهم عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن عمر ، نحوه .

قلت : ومن رواه على هذا الوجه الثاني أكثر ، مع ثقتهم ، ولكن في الوجه الأول حفص ابن غياث وهو من أثبت الناس في الأعمش ، ولعل الوجهين محفوظان عن إبراهيم ، إذ هو معروف بكثرة الإرسال ، فلعله يذكر الواسطة مرة ، ويسقطها أخرى ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما نقدم يتضح أن حفص بن غياث روى هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه العلاء بن إسماعيل العطار ، عن حفص ، عن عاصم الأحول ، عن أنس .

٢ ـ ورواه عمر بن حفص بن غياث ، عن أبيه ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، والأسود ، عن عمر ، موقوفاً عليه .
وتابع حفص بن غياث على هذا الوجه : يعلى بن عبيد .

....

والعلاء تقدم أنه ضعيف ، ومن ثم لا يقوى على مخالفة عمر بن حفص ؛ لكونه ثقة ، ومن أوثق الناس في أبيه ، وعليه فروايته هي الراجحة ، ويؤيده قول الحافظ في اللسان ١٨٣/٤ بأنه المحفوظ . خلافاً لما مشى عليه الحاكم ، والضياء في المختارة من تصحيح الحديث من الوجه الأول ، وهو المرفوع ، كما تقدم .

وعلى هذا يكون ما ذهب إليه أبو حاتم من قوله : هذا حديث منكر ، هو الراجح ؛ لمخالفة راويه لمن هو أقوى منه ، كما تقدم ، والله أعلم .

كما أنه قد اختلف على الأعمش ، وتقدم بيان ذلك مفصلاً أثناء التخريج .

وإسناد الحديث من وجهه الراجح إلى عمر صحيح ؛ فرجاله ثقات ، وقد صرح الأعمش فيه بالتحديث .

وقد ورد الحديث مرفوعاً من حديث وائل بن حجر ، وإسناده ضعيف ، ولكنه لا يقوي الموقوف ؛ لوورد خلافه من حديث مرفوع ، عن أبي هريرة :« إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير ، وليضع يديه قبل ركبتيه » . أخرجه أبو داود ، والنسائي ، وغيرهما .
وهو حديث أصح من وائل بن حجر ، كما ذكر الألباني ، وأحمد شاكر ، وغيرهم .
انظر في ذلك (السلسلة الضعيفة ٣٢٨/٢ ـ ٣٣٢) . وتعليق الشيخ أحمد شاكر على سنن الترمذي ٥٨/٢، ٥٩ ، والله أعلم .

٥٤١ ــ وسألت أبي عن حديث رواه معاوية بن هشام ، عن سفيان ، عن حبيب عن مجاهد ، عن عبدالله بن عمرو ، قال : قال رسول الله ﷺ :« صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم »[١] .

قال أبي : هذا خطأ ؛ إنما هو : حبيب ، عن أبي موسى الحذاء ، عن عبدالله بن عمرو ، عن النبي ﷺ .

رجال الإسناد :

* معاوية بن هشام القَصَّار ، أبو الحسن الكوفي (ت ٢٠٥) .

روى عن الثوري ، ومالك ، وشَريك النخعي ، وعمار بن زريق ، وغيرهم .

روى عنه أحمد ، وابن راهويه ، وابن أبي شيبة ، وابن نمير ، وغيرهم .

وثقه أبو داود ، والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما أخطأ .

وقال ابن معين : صالح ، وليس بذاك . وقال أبو حاتم ، وابن سعد : صدوق . وقال الساجي : صدوق يهم . وقال أحمد بن حنبل : هو كثير الخطأ . وقال ابن عدي : وقد أغرب عن الثوري بأشياء ، وأرجو أنه لا بأس به .

قال ابن حجر : صدوق له أوهام .

قلت : ولعله الصواب ، وأما قول أحمد : كثير الخطأ ، فقد خالفه من تكلم في ضبط معاوية هذا ، كابن حبان والساجي وابن عدي ، فلم ينسبوا إليه كثرة الخطأ ، والله أعلم.

انظر تهذيب الكمال ٢١٨/٢٨ ، التهذيب ٢١٨/١٠ ، التقريب (٦٧٧١) .

* سفيان ، هو الثوري ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٧ .

* حبيب ، هو ابن أبي ثابت ، ثقة يدلس ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٠ .

---

(١) قال الخطابي : إنما هو في التطوع دون الفرض ؛ لأن الفرض لا جواز له قاعداً والمصلي يقدر على القيام ، وإذا لم يكن له جواز لم يكن لشيء من الأجر ثبات . (معالم السنن ١٩٤/١) .

....

* مجاهد بن جَبْر المكي ، أبو الحجاج القرشي المخزومي مولاهم (ت ١٠٣) .
متفق على توثيقه . قال ابن حجر : ثقة إمام في التفسير ، وفي العلم .
وأما ما ذكره ابن حجر في التهذيب من نسبته للتدليس ، فلم أجد ما يؤيده في بقية المصادر كما أنه لم يذكره في طبقات المدلسين ، وإن ثبت فلعله من التدليس غير القادح .
تهذيب الكمال ٢٧/٢٢٨ ، السير ٤/٤٤٩ ، التهذيب ١٠/٤٢ ، التقريب (٦٤٨١).

* عبدالله بن عمرو بن العاص ، صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣١ .

* أبو موسى الحذَّاء . قال أبو حاتم : لا يعرف ولا يسمى .
روى عن عبدالله بن عمرو حديثنا هذا . وعنه حبيب بن أبي ثابت ، ومجاهد .
كذا ترجم له المزي ، والحافظ ابن حجر .
وقد ترجما أيضاً لأبي موسى الحذاء : صهيب المكي ، وقالا : روى عن عبدالله بن عمرو ، وروى عنه عمرو بن دينار ، وذكرا له حديثاً آخر .
قلت : وكذا فرق بينهما البخاري وابن حبان في ثقاته ، والذي يظهر أنهما واحد ، فكلاهما روى عن عبدالله بن عمرو بن العاص ، وكون الراوي عنهما غير واحد ، ليس بموجب للتفرقة بينهما ، والله أعلم .
وقال ابن القطان عن صهيب الحذاء : لا يعرف .
وقد قال عن كلٍ منهما الحافظ ابن حجر : مقبول .
وقال الذهبي في الميزان : أبو موسى الحذاء ، عن عبدالله بن عمرو في صلاة القاعد ، لا يعرف . قال الذهبي : ثم قال صاحب التهذيب : أبو موسى الحذاء المكي ، له عن عبدالله ابن عمرو ، واسمه صهيب ، وعنه عمرو بن دينار . قلت (أي الذهبي): هو الأول ؛ فما يظهر لي وجه التفرقة ، ويكون صدوقاً . انتهى .

....

قلت : ولعل ما ذهب إليه الذهبي من اعتبارهما واحداً أولى بالصواب ، ولكنه يكون مجهول الحال ؛ حيث لم أقف بعد البحث على وصفه بذلك من غير الذهبي ، ولعله استأنس لذلك بمجرد ذكر ابن حبان له في الثقات ، كما تقدم ، أو لاعتبار تقدم طبقته في التابعين ، كما أشار إليه في آخر الديوان . والله أعلم .
التاريخ الكبير ٣١٦/٤، كنى البخاري (٦٩) الجرح ٤٤٥/٤، ٤٣٨/٩ ، ثقات ابن حبان ٣٨١/٤ ، ٥٨٤/٥ ، تهذيب الكمال٢٤٣/١٣ ، ٣٣٢/٣٤ ، الميزان ٥٧٨/٤ ، التهذيب ٤٤٠/٤ ، ٢٥١/١٢ ، التقريب (٩٢٥٧ ، ٨٤٠٠) .

تخريج الحديث :

روى حبيب بن أبي ثابت هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

أولاً : رواه سفيان الثوري ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه معاوية بن هشام ، عن سفيان الثوري ، عن حبيب ، عن مجاهد ، عن عبدالله بن عمرو ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه أبو نعيم ، ووكيع ، عن سفيان ، عن حبيب ، عن أبي موسى الحذاء ، عن عبدالله بن عمرو ، مرفوعاً .

٣ ـ ورواه عبدالرحمن بن مهدي ، عن سفيان ، عن حبيب ، عن أبي موسى ، عن عبدالله ابن عمرو ، موقوفاً .
وتابع سفيان على هذا الوجه : شعبة .

....

ثانياً : ورواه الأعمش ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عبدالله بن باباه ، عن عبدالله بن عمرو ، مرفوعاً .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه سفيان الثوري ، واختلف عليه :

١ - فرواه معاوية بن هشام ، عن سفيان الثوري ، عن حبيب ، عن مجاهد ، عن عبدالله ابن عمرو ، مرفوعاً :

أخرجه النسائي في الكبرى ١/٤٣١ ، كتاب قيام الليل ، باب فضل صلاة القائم على القاعد رقم ١٣٦٩ ، عن أحمد بن سليمان .
والبزار في مسنده ٦/٤٥٢ ، رقم ٢٤٩٢ ، عن زيد بن عبدالله .
والخطيب في الموضح لأوهام الجمع والتفريق ٢/٤٢٣ ، من طريق زيد بن إسماعيل .
كلهم عن معاوية بن هشام ، عن سفيان الثوري ، به ، مرفوعاً .

وذكره الدارقطني في العلل (٤ ق ٤٩/ب) ، من رواية معاوية بن هشام ، به .

وقال البزار : وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن الثوري عن حبيب عن مجاهد عن عبدالله بن عمرو إلا معاوية بن هشام .
وقال الدارقطني : وغيره يرويه عن حبيب ، عن أبي موسى[1] ، عن عبدالله بن عمرو ، وهو الصواب .

---

(١) وقع في المخطوط :« حبيب بن أبي موسى » ، ولعله تصحيف .

....

٢ ـ ورواه أبو نعيم ، ووكيع ، عن سفيان ، عن حبيب ، عن أبي موسى ، عن عبدالله بن عمرو ، مرفوعاً :
أخرجه النسائي في الكبرى ٤٣١/١ ، الموضع السابق ، رقم ١٣٧٠ ، والبخاري في الكنى من التاريخ الكبير (ص ٦٩) ، ومحمد بن نصر في قيام الليل (المختصر ص ١٨٢) . من طريق أبي نعيم .
وأحمد ١٩٢/٢ ، وابن أبي شيبة ٥٢/٢ ، عن وكيع .
كلاهما عن سفيان ، عن حبيب ، عن أبي موسى ، عن عبدالله بن عمرو ، مرفوعاً .

إلا أنه في رواية وكيع قال : قال سفيان : أُراه عن النبي ﷺ .

٣ ـ ورواه عبدالرحمن بن مهدي ، عن سفيان ، عن حبيب ، عن أبي موسى ، عن عبدالله ابن عمرو ، موقوفاً :
أخرجه النسائي في الكبرى ٤٣١/١ ، الموضع السابق ، رقم ١٣٧١ ، عن محمد بن بشار عن عبدالرحمن بن مهدي ، عن سفيان[1] ، به موقوفاً .

وتوبع سفيان على هذا الوجه :
أخرجه أبو القاسم البغوي في الجعديات ١٨٦/١ ، رقم ٥٥٣ ـ ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال ٣٣٢/٣٤ ـ عن علي بن الجعد ، عن شعبة ، عن حبيب ، به ، موقوفاً .

---

(١) كما روي الحديث عن سفيان من أوجه أخرى ، ولكن ليس من روايته عن حبيب ، ولذا لم أذكرها في الاختلاف عليه . انظر سنن النسائي الكبرى ٤٢٨/١ ـ ٤٣١ ، وتحفة الأشراف ٢٥٧/٣ .

....

ثانياً : ورواه الأعمش ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عبدالله بن بـابـاه ، عن عبدالله بن عمرو ، مرفوعاً :

أخرجه ابن ماجه ١/٣٨٨ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم ، رقم ١٢٢٩ ، من طريق قطبة بن عبدالعزيز .

وابن عبدالبر في التمهيد ١/١٣٣ ، من طريق عيسى بن يونس .

كلاهما عن الأعمش ، عن حبيب ، به ، مرفوعاً [(١)].

---

(١) وقع في التاريخ الكبير للبخاري ، كتاب الكنى ص ٦٩ : وقال عيسى بن موسى ، وقطبة بن عبدالعزيز ، عن الأعمش ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عبدالله بن عمرو .

وفي ذلك أمران :

الأول : قوله : عيسى بن موسى ، أظن صوابه : ابن يونس ، وما وقع تصحيف لها ؛ إذ ليس في الرواة عن الأعمش أحد بهذا الاسم ، وإنما هو ابن يونس كما وقع عند ابن عبدالبر ، وهو ممن يروي عن الأعمش .

الثاني : لم يذكر أن حبيب بن أبي ثابت يرويه عن عبدالله بن باباه كما أخرجه ابن ماجه وابن عبدالبر ، ولعل ذلك سقط ، إذ لم أر من أشار إلى هذا الوجه ، بل نص أبو حاتم ، وابن حجر على أن رواية الأعمش ، إنما هي عن عبدالله ابن باباه ، كما هو في التخريج ، (الجرح ٩/٤٣٨ ، التهذيب ٤/٤٤٠) ، كما إن رواية عيسى وقطبة إنما هي باثبات عبدالله بن باباه ، كما تقدم ، والله أعلم .

....

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على الثوري في هذا الحديث :

١ ـ فرواه معاوية بن هشام ، عن سفيان الثوري ، عن حبيب ، عن مجاهد ، عن عبدالله بن عمرو ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه أبو نعيم ، ووكيع ، عن سفيان ، عن حبيب ، عن أبي موسى ، عن عبدالله بن عمرو ، مرفوعاً .

٣ ـ ورواه عبدالرحمن بن مهدي ، عن سفيان ، عن حبيب ، عن أبي موسى ، عن عبدالله ابن عمرو ، موقوفاً .
وتابع سفيان على هذا الوجه شعبة .

ولعل الوجهين الثاني والثالث محفوظان عن الثوري ؛ فراوييه في الوجه الثاني ثقتان ثبتان ، وراويه في الوجه الثالث ثقة ثبت ، وتوبع الثوري عليه من ثقة ثبت . ولعل ابن عمرو ـ رضي الله عنه ـ كان يذكره أحياناً من قوله ، وأحياناً عن النبي ﷺ ، والله أعلم .
وأما الوجه الأول فهو شاذ ، إذ هو من رواية معاوية بن هشام ، وهو كما تقدم في ترجمته صدوق له أوهام ، وقد خالف الثقات بروايته عن حبيب عن مجاهد .

ولكن أبا حاتم رجح الوجه الثاني ، وهو رواية الرفع ، حيث قال : إنما هو حبيب ، عن أبي موسى الحذاء ، عن عبدالله بن عمرو ، عن النبي ﷺ .
وفي هذا نظر ؛ حيث تقدم أن من رواه موقوفاً ابن مهدي ، وهو إمام حافظ ، مع انضمام متابعة شيخه سفيان على ذلك ، ولعل مراد أبي حاتم ترجيح الوجه المرفوع على رواية معاوية بن هشام ، حيث ساقها قبل ، وهذا لا إشكال فيه كما تقدم ، والله أعلم .

....

كما روى الأعمش هذا الحديث عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عبدالله بن باباه ، عن عبدالله ابن عمرو ، مرفوعاً .

وهذه رواية شاذة ؛ حيث خالف الأعمشَ : الثوريُ ، وشعبة ، فروياه عن حبيب عن أبي موسى ، كما تقدم ، والله أعلم .

وقد رجح أبو حاتم رواية الثوري ، كما في الجرح ٩/٤٣٨ ، والتهذيب ٤/٤٤٠ . فقال : الثوري أحفظ .

والحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف ؛ فيه أبو موسى الحذا ، وهو مجهول .

إلا أن له طريقاً أخرى صحيحة عن عبدالله بن عمرو : فقد أخرجه مسلم ١/٥٠٧ ، كتاب صلاة المسافرين ، باب جواز النافلة قائماً أو قاعداً ، رقم ٧٣٥ ، وغيره ، من طريق هلال بن يساف ، عن أبي يحيى ، عن عبدالله بن عمرو ، نحوه ، والله أعلم .

٥٤٢ ــ وسألت أبي عن حديث رواه بقية ، عن ورقاء ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ :« إن العبد إذا صلى في العلانية فأحسن ثم صلى في السر [فأحسن][1]، قال الله ـ عز وجل ـ : هذا عبدي حقاً » .

قال أبي : هذا حديث منكر ، يشبه أن يكون من حديث عباد بن كثير .

رجال الإسناد :

* بقية بن الوليد ، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء ، تقدم في المسألة رقم ٥١٧ .

* ورقاء بن عمر بن كُليب اليَشْكُري ، أبو بشر الكوفي ، نزيل المدائن ، من السابعة .
روى عن الأعمش ، وأبي الزناد ، وشعبة ، ومنصور بن المعتمر ، وغيرهم .
روى عنه شعبة ، وابن المبارك ، وابن نمير ، وبقية ، وابن الجعد ، ووكيع ، وغيرهم .
وثقه أحمد ، وابن معين ـ في رواية ـ ، ووكيع . وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال ابن معين ـ في رواية ـ : صالح . وقال أبو حاتم : صالح الحديث .
وقال يحيى القطان : لا يساوي شيئاً . وقال الحربي : لما قرأ وكيع التفسير ، قال للناس : خذوه فليس فيه عن الكلبي ولا ورقاء شيء . وقال العقيلي: تكلموا في حديثه عن منصور.
وقال ابن عدي : روى أحاديث غلط في أسانيدها ، وباقي حديثه لا بأس به .
قال ابن حجر : صدوق في حديثه عن منصور لين .
انظر تهذيب الكمال ٤٣٣/٣٠ ، التهذيب ١١٣/١٢ ، التقريب (٧٤٠٣) .

* أبو الزناد : عبدالله بن ذكوان القرشي ، أبو عبدالرحمن المدني (ت ١٣٠) .
ثقة متقن . قال أحمد بن حنبل : كان سفيان يسُمَي أبا الزناد أمير المؤمنين في الحديث .
وقال البخاري : أصح أسانيد أبي هريرة : أبو الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة .
تهذيب الكمال ٤٧٦/١٤ ، السير ٤٤٥/٥ ، التهذيب ٢٠٣/٥ ، التقريب (٣٣٠٢).

---

(١) ساقطة من جميع النسخ ، ومثبتة من مصادر التخريج ، ولا بد منها ليستقيم الكلام .

....

* الأعرج : عبدالرحمن بن هرمز ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٦ .

* أبو هريرة ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* عبّاد بن كثير الثقفي البصري ، من السابعة ، مات بعد الأربعين .
روى عن أبي الزناد ، والثوري ، ومالك بن دينار ، وغيرهم .
روى عنه الضحاك بن مخلد ، وأبو نعيم ، والدراوردي ، وغيرهم .
ضعيف جداً . قال أحمد : روى أحاديث كذب . وقال ابن حجر : متروك .
انظر تهذيب الكمال ١٤/١٤٥ ، التهذيب ٥/١٠٠ ، التقريب (٣١٣٩) .

تخريج الحديث :

أخرجه ابن ماجه ٢/١٤٠٥ ، كتاب الزهد ، باب التوقي في العمل ، رقم ٤٢٠٠ . عن كثير بن عبيد الحمصي .
والرافعي في تاريخ قزوين ٣/٢٦٠ ، من طريق داود بن رشيد .
وابن العديم في بغية الطلب ٧/٣٣٨٩ ، من طريق المسيب بن واضح .
كلهم عن بقية ، عن ورقاء بن عمر ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، نحوه.

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن بقية بن الوليد انفرد برواية هذا الحديث عن ورقاء ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة . وبقية معروف بكثرة تدليسه عن الضعفاء .
ويرى أبو حاتم أن هذا الحديث منكر ، ويشبه أن يكون من حديث عباد بن كثير ، وهو كما تقدم متروك . وهذا أمر ليس بعيداً ؛ لأنه من رواية بقية ، فيحتمل أن يكون أسقطه من الإسناد ، وخاصة إن عباداً ممن يروي عن أبي الزناد ، إلا أني لا استطيع الجزم بذلك ؛ لعدم وقوفي على طرق أخرى للحديث ترجح ذلك .
والحديث من هذا الوجه ضعيف ؛ لحال بقية ، ولم أقف على ما يشهد له ، والله أعلم .

٥٤٣ ـــ وسمعت أبا زرعة ، وحدثنا عن عباد بن موسى ، عن طلحة بن يحيى الأنصاري ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، عن أنس قال : (إذا عرف الغلام يمينه من شماله فمروه بالصلاة) .

فسمعت أبا زرعة يقول : الصحيح عن الزهري قط[1] قوله .

رجال الإسناد :

* عباد بن موسى الخُتَّلي ، أبو محمد البغدادي (ت ٢٣٠) .

وثقه ابن معين ، وأبو زرعة ، وصالح بن محمد ، والخطيب ، وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال ابن معين في رواية: ليس به بأس . وقال الدارقطني: صدوق . وقال ابن قانع: صالح .

قال ابن حجر : ثقة .

تاريخ بغداد ١١/١٠٧، تهذيب الكمال ١٤/٦١، التهذيب ٥/١٠٥، التقريب (٣١٤٣).

* طلحة بن يحيى بن النعمان الزُّرقي الأنصاري ، نزيل بغداد ، من السابعة .

روى عن يونس بن يزيد ، والضحاك بن عثمان ، وعبدالواحد بن ميمون ، وغيرهم .

روى عنه عباد بن موسى ، وعثمان بن أبي شيبة ، ومحمد بن عباد المكي ، وغيرهم .

قال ابن معين ، وعثمان بن أبي شيبة : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال أبو داود : لا بأس به . وقال أحمد : مقارب الحديث .

وقال أبو حاتم : ليس بقوي . وقال يعقوب بن شيبة : شيخ ضعيف جداً ، ومنهم من لا يكتب حديثه لضعفه . وقال يحيى بن سعيد : لم يكن بالقوي .

قال ابن حجر : صدوق يهم .

قلت : وقول يعقوب بن شيبة : ضعيف جداً ، لم أجد من وافقه عليه ، والله أعلم .

انظر تهذيب الكمال ١٣/٤٤٤ ، التهذيب ٥/٢٨ ، التقريب (٣٠٣٧) .

---

(١) كذا في جميع النسخ ، ونقل هذه المسألة طاهر الجزائري في توجيه النظر ٢/٦١٧ ، من طبعة أبي غدة ، ووقع عنده :« فقط » . والمعنى واحد ، والله أعلم .

....

* يونس بن يزيد الأيلي : ثقة إذا حدث من كتابه ، وقد يهم إن حدث من حفظه ، وفي روايته عن الزهري وهماً قليلاً ، وقد تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٩ .

* الزهري : محمد بن مسلم ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* أنس بن مالك الأنصاري ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٢ .

تخريج الحديث :

لم أقف على من أخرجه من طريق الزهري ، أو أنس ، غير المصنف .
وقد عزاه السيوطي في الدر المنثور ٧١٧/١ ، إلى الحارث بن أبي أسامة ، والطبراني ، عن أنس مرفوعاً ، ولم أجده في ما طبع من كتبهما .

وقد أخرجه أبو داود ٣٣٥/١، كتاب الصلاة ، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة ، رقم ٤٩٧ ، وغيره من طريق هشام بن سعد ، حدثني معاذ بن عبدالله بن حبيب الجهني ، قال : دخلنا عليه ، فقال لامرأته : متى يصلي الصبي ؟ فقالت : كان رجل منا يذكر عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن ذلك ، فقال :« إذا عرف يمينه من شماله فمروه بالصلاة » .
وقال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ٣٤٠/٣ : علته أن هذه المرأة لا تُعرف حالها ، ولا حال هذا الرجل الذي روت عنه ، ولا صحت له صحبة ، فأما معاذ ، وأبوه ، وجده ، فثقات ، ولكن لا مدخل لهم ، ولا لأحدهم في إسناده .

قلت : وقد اختلف في هذا الحديث على هشام بن سعد ، مما ليس هنا مجال التفصيل فيه .

النظر في المسألة :

من خلال ما تقدم يتضح أنه اختلف على الزهري في هذا الأثر :

١ ـ فرواه يونس بن يزيد ، عن الزهري ، عن أنس .

٢ ـ وروي عن الزهري ، من قوله .

ويرى أبو زرعة أن الصحيح أنه من قول الزهري ، وليس من قول أنس .

ولا استطيع الجزم بصحة ذلك ، أو عدمه ؛ لعدم وقوفي على من أخرجه ، أو أشار إليه ، من هذين الطريقين الذين ذكرهما المصنف ، ولكن مما يقوي ما ذهب إليه أبو زرعة أن من رواه عن الزهري ، عن أنس ، هو يونس بن يزيد الأيلي ، وقد تقدم في ترجمته أنه قد يهم في حديث الزهري ، ولعل هذا مما وهم فيه ، والله أعلم .

وللأثر شاهد عند أبي داود ، لكنه ضعيف ، كما تقدم في التخريج ، وهو معارض بما ورد عن النبي ﷺ من قوله :« مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين ... » .
وهو حديث صحيح أخرجه عدد من الأئمة ، انظر إرواء الغليل ١/٢٦٦، رقم ٢٤٧ .

٥٤٤ ــ وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن المُصَفى ، عن بقية ، عن صفوان ابن عمرو ، عن سلمة القيسي ، عن أبي أمامة ، عن النبي ﷺ قال : « ليبشر المُدلِجون في الظُلم إلى المساجد بمنابر من نور يوم القيامة ، يفزع الناس ولا يفزعون ».

فسمعت أبي يقول : إنما هو : سلمة ، عن من حدثه ، عن أبي أمامة ، عن النبي ﷺ .

وبعضهم يقول : عن رجال[1] من أهل بيته ، عن أبي أمامة ، عن النبي ﷺ .

رجال الإسناد :

* محمد بن مُصَفَّى بن بُهلُول القرشي ، أبو عبدالله الحمصي (ت ٢٤٦) .

روى عن بقية ، وابن عيينة ، وهشام بن عمار ، والوليد بن مسلم ، وغيرهم .

روى عنه أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، وغيرهم .

قال مسلمة بن قاسم ، وأبو علي الجياني : ثقة مشهور .

قال أبو حاتم ، والنسائي ـ مرة ـ : صدوق . وقال النسائي أيضاً : صالح .

وقال صالح بن محمد البغدادي : كان مخلطاً ، وأرجو أن يكون صادقاً ، وقد حدث بأحاديث مناكير . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان يخطيء .

وقال عبدالله بن أحمد : سألت أبي عن حديث رواه محمد بن مصفى عن الوليد ، فأنكره أبي جداً . وقال أبو زرعة الدمشقي : كان ممن يدلس تدليس التسوية .

قال ابن حجر : صدوق له أوهام ، وكان يدلس . وذكره في الطبقة الثالثة من المدلسين .

انظر التهذيب ٤٦٠/٩ ، مراتب المدلسين (١٠٣)، التقريب (٦٣٠٤).

* بقية بن الوليد ، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء ، تقدم في المسألة رقم ٥١٧ .

---

(١) كذا في جميع النسخ ، وكذا في الجرح ١٧٨/٤ :« رجال » بالجمع ، والذي في مصادر التخريج :« رجل » .

....

* صفوان بن عمرو بن هَرِم السَّكْسَكي ، أبو عمرو الحمصي (ت ١٥٥) .
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٢٠١/١٣ ، التهذيب ٤٢٨/٤ ، التقريب (٢٩٣٨) .

* سلمة القيسي ، أو العنسي ، أو العبسي .
ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ، وقال : روى عن رجال من أهل بيته ، عن أبي أمامة . روى عنه صفوان بن عمرو .
وقال الهيثمي : لم أجد من ذكره .
قلت : وعلى هذا فهو مجهول ، والله أعلم .
انظر الجرح والتعديل ١٧٨/٤ ، مجمع الزوائد ٣١/٢ .

تخريج الحديث :

روى بقية هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ - فرواه محمد بن مصفى ، والوليد بن عتبة ، عن بقية بن الوليد ، عن صفوان بن عمرو عن سلمة القيسي ، عن رجل من أهل بيته ، عن أبي أمامة .

٢ - ورواه محمد بن المصفى أيضاً ، وعمرو بن عثمان ، وعيسى بن المنذر ، عن بقية ، عن صفوان بن عمرو ، عن سلمة القيسي ، عن أبي أمامة .

٣ - وروي عن صفوان ، عن سلمة ، عن من حدثه ، عن أبي أمامة .

٤ - وروي عن صفوان ، عن سلمة ، عن رجال من أهل بيته ، عن أبي أمامة .

....

الوجه الأول :

رواه محمد بن مصفى ، والوليد بن عتبة ، عن بقية بن الوليد ، عن صفوان بن عمرو عن سلمة القيسي ، عن رجل من أهل بيته ، عن أبي أمامة :

أخرجه الطبراني ١٦٨/٨، رقم ٧٦٣٤ - ومن طريقه الشجري في أماليه ٢١١/١ -، عن يحيى بن عبدالباقي الأذني .

والطبراني أيضاً في مسند الشامين ١٢٣/٢، رقم ١٠٣٤ ، عن إبراهيم بن محمد بن عرق .

كلاهما عن محمد بن مصفى ، ثنا بقية بن الوليد ، ثنا صفوان بن عمرو ، به .

وأخرجه الطبراني ٣٥٢/٨ ، رقم ٨١٢٥ ، من طريق الوليد بن عتبة ، عن بقية ، به .

إلا أنه وقع عنده :« العنسي » ، ولعله تصحيف .

قلت : والوليد بن عتبة : ثقة (التقريب ٧٤٣٩).

الوجه الثاني :

رواه محمد بن المصفى أيضاً ، وعمرو بن عثمان ، وعيسى بن المنذر ، عن بقية ، عن صفوان بن عمرو ، عن سلمة القيسي ، عن أبي أمامة :

أخرجه الطبراني في الكبير ١٦٧/٨ ، رقم ٧٦٣٣ ـ ومن طريقه الشجري في أماليه ٢١١/١ ـ . من طريق عمرو بن عثمان .

والطبراني أيضاً في مسند الشامين ١٢٣/٢، رقم ١٠٣٣ ، من طريق عيسى بن المنذر .

وتابعهما محمد بن مصفى ، كما ذكر ابن أبي حاتم في هذه المسألة .

كلهم عن بقية ، به .

قلت : وعمرو بن عثمان : صدوق (التقريب ٥٠٧٣). وعيسى بن المنذر ، قال عنه ابن حجر : مقبول (التقريب ٥٣٣٠) .

الوجه الثالث :

وروي عن صفوان ، عن سلمة ، عن من حدثه ، عن أبي أمامة :
ذكره أبو حاتم في هذه المسألة .

قلت : وهو عائد إلى الوجه الأول ، إلا أنه هناك خصه برجل من أهل بيته ، ولا فرق .

الوجه الرابع :

وروي عن صفوان ، عن سلمة ، عن رجال من أهل بيته ، عن أبي أمامة :
ذكره أبو حاتم في هذه المسألة ، وأشار إليه في الجرح ١٧٨/٤ ، في ترجمة سلمة ، فقال : روى عن رجال من أهل بيته ، عن أبي أمامة . روى عنه صفوان بن عمرو .

قلت : وهذا الوجه هو عين الوجه الأول ، إلا أنه هناك ذكره بصيغة الإفراد ، وهنا بصيغة الجمع ، ولم أر من ذكره هكذا غير أبي حاتم ، فقد تقدم في التخريج أن من رواه إنما قال : عن رجل من أهل بيته ، وكذا قال الهيثمي في المجمع ٣١/٢ ، عقب الحديث ، قال : وفيه سلمة القيسي ، عن رجل من أهل بيته ، ولم أجد من ذكرهما .

وعلى هذا ينحصر الخلاف في الوجهين الأول ، والثاني فقط ، والله أعلم .

....

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن بقية روى هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ - فرواه محمد بن مصفى ، والوليد بن عتبة ، عن بقية بن الوليد ، عن صفوان بن عمرو عن سلمة القيسي ، عن رجل من أهل بيته ، عن أبي أمامة .

وقيل : عن سلمة ، عن من حدثه ، أو عن رجال من أهل بيته ، عن أبي أمامة .

٢ - ورواه محمد بن المصفى أيضاً ، وعمرو بن عثمان ، وعيسى بن المنذر ، عن بقية ، عن صفوان بن عمرو ، عن سلمة القيسي ، عن أبي أمامة .

ومداره في الوجهين على بقية بن الوليد ، وهو كما تقدم كثير التدليس عن الضعفاء ، ولعله كان يروية على الوجهين كليهما ، وخاصة أن أحد الرواة عنه ، وهو محمد بن المصفى ، قد رواه على الوجهين ، مما يرجح أن الحمل فيه على بقية .

ويرى أبو حاتم أن الوجه الأول هو الثابت على الراجح ، ولعل ترجيحه مبني على استبعاد رواية سلمة عن أبي أمامة ، وإلا فالوجهان محفوظان عن بقية ، والله أعلم .

والحديث من وجهيه إسناده ضعيف ، ففيه سلمة ، ومن حدثه مجهولان .

وعليه فالحديث إسناده ضعيف بهذا اللفظ .

ولكن ورد عن النبي ﷺ قوله:« بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة » وهو حديث صحيح ، وروي عن غير واحد من الصحابة .

انظر لذلك الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام ١/٣٠٣ - ٣٠٧ ، تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي ١/٥٢ - ٥٤ ، مسند الشهاب ١/٤٣٩ - ٤٤١ ، الترغيب والترهيب للمنذري ١/٢١٢ ، ٢١٣ .

٥٤٥ ـــ وسألت أبي عن حديث رواه سُرَيج بن يونس ، عن يحيى بن سُلَيم ، عن عبيدالله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر[١] ، قال :« نهى رسول الله ﷺ عن لبستين ، وعن صلاتين ، وعن بيعتين ؛ نهى عن الصماء[٢] ، والحُبْوَة[٣] ، وفرجه مفتوح إلى السماء ، وعن بيع الحصاة[٤] ، وعن المنابذة[٥] ، وصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس ».

فسمعت أبي يقول : هذا حديث منكر ، الحديث كله منكر .

رجال الإسناد :

* سُرَيج بن يونس بن إبراهيم البغدادي ، أبو الحارث مرُّوذيُّ الأصل (ت ٢٣٥) .

ثقة متفق على توثيقه . قال ابن حجر : ثقة عابد .

انظر تهذيب الكمال ٢٢١/١٠ ، التهذيب ٤٥٧/٣ ، التقريب (٢٢١٩) .

---

(١) وقع في المطبوع :« عمر » ، وهو خلاف ما في جميع النسخ .

(٢) قال في النهاية ٥٤/٣ : « نهى عن اشتمال الصماء » هو أن يتجلل الرجل بثوبه ، ولا يرفع منه جانباً ، وإنما قيل لها صماء ، لأنه يسد على يديه ورجليه المنافذ كلها ، كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق ولا صدع ، والفقهاء يقولون : هو أن يتغطى بثوب واحد ليس عليه غيره ، ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبه فتنكشف عورته .

(٣) الحُبْوَة ، بالكسر والضم ، من الاحْتِباء ، وهو : أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره ، ويشده عليها ، وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب ، وإنما نهى عنه لأنه إذا لم يكن عليه إلا ثوب واحد ربما تحرك أو زال الثوب فتبدو عورته ... ومنه الحديث :« أنه نهى عن الحُبوة يوم الجمعة » نهى عنها لأن الاحتباء يجلب النوم فلا يسمع الخطبة ، ويُعرض طهارته للانتقاض . (النهاية ٣٣٥/١ ، ٣٣٦ ، مادة حبا) .

(٤) قال ابن حبان : بيع الحصاة : أن يأتي الرجل إلى قطيع غنم ، أو عدد دواب ، أو جماعة رقيق ، ثم يقول للبائع : أحذف بحصاتي هذه ، فكل من وقع عليه حصاتي هذه فهو لي بكذا وكذا . (الإحسان ٣٥٢/١١) .

(٥) قال في النهاية ٦/٥: المنابذة في البيع هو أن يقول الرجل لصاحبه : انْبِذْ إليَّ الثوب ، أو أنْبِذُه إليك ليجب البيع . وقيل : هو أن يقول : إذا نَبذتُ إليك الحصاة فقد وجب البيع ، فيكون البيع مُعاطاةً من غير عقد ، ولا يصح . يقال : نَبَذْتُ الشيء ، أَنْبِذُه نَبْذاً ، فهو مَنْبُوذ : إذا رميته وأبعدته .

....

* يحيى بن سُلَيم القرشي الطائفي ، أبو محمد المكي الحذَّاء (ت ١٩٥) .
روى عن عبيدالله بن عمر ، وابن جريج ، والثوري ، وغيرهم .
روى عنه أحمد بن حنبل ، والشافعي ، وابن أبي شيبة ، وغيرهم .
قال ابن معين ، وابن سعد : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يخطيء .
وقال ابن معين في رواية أخرى : ليس به بأس ، يكتب حديثه .
وقال النسائي : ليس به بأس ، وهو منكر الحديث عن عبيدالله بن عمر . وقال البخاري : روى أحاديث عن عبيدالله بن عمر يهم فيها . وقال أيضاً : ما حدث الحميدي عن يحيى بن سليم فهو صحيح . وقال يعقوب بن سفيان : رجل صالح ، وكتابه لا بأس به ، وإذا حدث من كتابه فحديثه حسن ، وإذا حدث حفظاً فتعرف وتنكر . وقال أحمد : أتيته فكتبت عنه شيئاً ، فرأيته يخلط في الأحاديث ، فتركته ، وفيه شيء . وقال الساجي : صدوق يهم في الحديث . وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالحافظ عندهم . وقال أبو حاتم : شيخ صالح ، محله الصدق ، ولم يكن بالحافظ ، يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال الدولابي : ليس بالقوي . وقال الدارقطني : سيء الحفظ .
قال ابن حجر : صدوق سيء الحفظ .
قلت : وهو ضعيف فيما رواه عن عبيدالله بن عمر خاصة ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ٣٦٥/٣١ ، التهذيب ٢٢٦/١١ ، التقريب (٧٥٦٣) .

* عبيدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العُمَري ، أبو عثمان المدني .
ثقة ثبت ، من أوثق الناس في نافع .
انظر تهذيب الكمال ١٢٤/١٩ ، السير ٣٠٤/٦، التهذيب ٣٨/٧، التقريب (٤٣٢٤).

* نافع مولى ابن عمر ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٩ .

* عبدالله بن عمر ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٨ .

....

تخريج الحديث :

روى عبيدالله بن عمر هذا الحديث ، واختلف عليه في إسناده ، ومتنه :

١ ـ فرواه يحيى بن سليم ، عن عبيدالله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، بالمتن السابق .

٢ ـ ورواه جماعة ، عن عبيدالله ، عن خبيب بن عبدالرحمن ، عن حفص بن عاصم ، عن أبي هريرة ، ببعض المتن السابق .

٣ ـ ورواه جماعة ، عن عبيدالله ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الحصاة ، وعن بيع الغرر ، وعن الشغار .

٤ ـ ورواه جماعة ، عن عبيدالله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ نهى عن الشغار.

الوجه الأول :

رواه يحيى بن سليم ، عن عبيدالله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، بالمتن السابق :
ذكره ابن أبي حاتم في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه بهذا المتن .

وأخرجه الخطيب في تاريخه ٦/٣٦٥ ، من طريق إسحاق بن حاتم العلاف ، عن يحيى بن سليم ، به ، وقال في متنه:« أن النبي ﷺ نهى عن بيع الغرر » .

الوجه الثاني :

رواه جماعة عن عبيدالله ، عن خبيب بن عبدالرحمن ، عن حفص بن عاصم ، عن أبي هريرة :« أن رسول الله ﷺ نهى عن بيعتين ، وعن لبستين ، وعن صلاتين: نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس ، وعن اشتمال الصماء ، وعن الاحتباء في ثوب واحد يفضي بفرجه إلى السماء ، وعن المنابذة ، والملامسة » :

....

أخرجه البخاري (مع الفتح) ٢/ ٧٠، كتاب مواقيت الصلاة ، باب الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، رقم ٥٨٤ ــ ومن طريقه ابن حزم في المحلى ٤/ ٧٣ ــ ، ورواه ابن أبي شيبة ٢/ ٣٤٨ ، و ٧/ ٤٣ ، رقم ٢٣١٧ ، و ٨/ ٢٩٨ ، رقم ٥٢٦٩ ــ وعنه مسلم ٣/ ١١٥٢ ، كتاب البيوع ، باب إبطال بيع الملامسة والمنابذة ، رقم ١٥١١، وابن ماجه ١/ ٣٩٥ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب النهي عن الصلاة بعد الفجر وبعد العصر ، رقم ١٢٤٨ ، وفي ٢/ ٧٣٣ ، كتاب التجارات ، باب ما جاء في النهي عن المنابذة والملامسة ، رقم ٢١٦٩ ، وفي ٢/ ١١٧٩، كتاب اللباس ، باب ما نهي عنه من اللباس ، رقم ٣٥٦٠ ، مفرقاً ــ . من طريق أبي أسامة .

والبخاري (مع الفتح) ١٠/ ٢٨٩، كتاب اللباس ، باب اشتمال الصماء ، رقم ٥٨١٩ ، ومسلم ٣/ ١١٥٢ ، الموضع السابق ، وابن حبان ٦/ ٦٨ ، رقم ٢٢٩٠ . من طريق عبدالوهاب الثقفي .

والبخاري (مع الفتح) ٢/ ٧٣ ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس ، رقم ٥٨٨ . من طريق عبدة .

ومسلم ٣/ ١١٥٢ ، الموضع السابق ، وابن أبي شيبة ٢/ ٣٤٨ ، و٧/ ٤٣ ، رقم ٢٣١٧ ، و٨/ ٢٩٨ ، رقم ٥٢٦٩ ــ وعنه مسلم ٣/ ١١٥٢ ، الموضع السابق ، وابن ماجه المواضع السابقة ، رقم ١٢٤٨ ، ٢١٦٩ ، ٣٥٦٠ ، ــ ورواه أحمد ٢/ ٤٩٦ . من طريق ابن نمير .

والنسائي ٧/ ٢٦١ ، كتاب البيوع ، باب بيع المنابذة ، رقم ٤٥١٧ ــ ومن طريقه ابن حزم في المحلى ٨/ ٣٤٠ ــ . من طريق المعتمر بن سليمان .

والبيهقي في الكبرى ٢/ ٢٢٤ ، وفي الآداب (٣٠٩) رقم ٨١٢ ، وأحمد ٢/ ٤٩٦ ، و٢/ ٥١٠ . من طريق محمد بن عبيد .

وأحمد ٢/ ٤٧٧ ، عن وكيع .

كلهم عن عبيدالله ، عن خبيب ، به ، نحوه .

....

الوجه الثالث :

ورواه جماعة ، عن عبيدالله ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة :« أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الحصاة ، وعن بيع الغرر ، وعن الشغار » :

وقد روي هذا الحديث عن عبيدالله مفرقاً :

فرواه بعضهم مقتصراً على النهي عن بيع الحصاة ، والغرر :

أخرجه مسلم ١١٥٣/٣ ، كتاب البيوع ، باب بطلان بيع الحصاة ، والبيع الذي فيه غرر ، رقم ١٥١٣ ــ ومن طريقه البغوي في شرح السنة ١٣١/٨، رقم ٢١٠٣ ــ، ورواه النسائي ٢٦٢/٧ ، كتاب البيوع ، باب بيع الحصاة ، رقم ٤٥١٨ ، وابن حبان ٣٢٧/١١ ، رقم ٤٩٥١ ، و٣٥٢/١١ ، رقم ٤٩٧٧ ، والدارمي ١٦٧/٢ ، رقم ٢٥٥٧ ، والدارقطني ١٥/٣ ، والبيهقي في الكبرى ٢٦٦/٥ ، وأحمد ٢٥٠ ، ٤٣٦ ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٨٣/١٤ ، رقم ٥٤٧٤ ، ومحمد بن نصر في كتاب السنة (ص ٦٣) ، رقم ٢٢٢ ، وابن حجر في موافقة الخُبر الخبر ٥١٨/١ . من طريق يحيى بن سعيد.

وابن أبي شيبة ١٣٢/٦ ، رقم ٥٥٠ ــ ومن طريقه مسلم ، الموضع السابق ، وأبو داود ٦٧٢/٣ ، كتاب البيوع ، باب بيع الغرر ، رقم ٣٣٧٦ ، وأبو نعيم في المستخرج (ومن طريق أبي نعيم ابن حجر في موافقة الخُبر الخبر ٥١٨/١) ، والبيهقي في الكبرى ٢٦٦/٥ وابن حزم في المحلى ٣٩٩/٨ ، كلهم من طريق ابن أبي شيبة ــ . ورواه أبو داود ، الموضع السابق . من طريق عبدالله بن إدريس .

ومسلم ، الموضع السابق ، والترمذي ٥٢٣/٣ ، كتاب البيوع ، باب ما جاء في كراهية بيع الغرر، رقم ١٢٣٠ ، وأبو نعيم في المستخرج ــ ومن طريقه ابن حجر في موافقة الخُبر الخبر ٥١٨/١ ــ، والبيهقي في الكبرى ٢٦٧/٥ . من طريق أبي أسامة .

وابن ماجه ٧٣٩/٢ ، كتاب التجارات ، باب النهي عن بيع الحصاة ، وعن بيع الغرر، رقم ٢١٩٤ ، من طريق عبدالعزيز بن محمد .

....

وابن الجارود في المنتقى رقم ٥٩٠ ، والدارمي ١٦٩/٢ ، رقم ٢٥٦٦ ، وابن حجر في موافقة الخُبر الخبر ٥١٨/١ ، من طريق عقبة بن خالد .
والبيهقي في الكبرى ٢٦٦/٥ ، ٣٣٨ ، ٣٤٢ ، وفي الصغرى ٢٣٩/٢ ، رقم ١٨٥٨ ، وفي المعرفة ١١/٨ ، رقم ١٠٩٥٢ ، وأبو بكر النيسابوري في الزيادات على المزني (ق ١٥١/ب) من طريق محمد بن عبيد .
والبزار في مسنده (ق ١٦٢/أ) ، من طريق علي بن غراب .
وابن المنذر في الإقناع ٢٤٣/١ ، رقم ٨٧ ، من طريق مسدد .
ومحمد بن نصر في كتاب السنة (ص ٦٣)، رقم ٢٢١ ، من طريق محمد بن بشر.

كلهم عن عبيدالله ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة .

وخالفهم يحيى بن أيوب ؛ فرواه عن عبيدالله ، عن أبي الزناد ، عن ابن عمر :
ذكره المصنف في العلل ٣٨١/١ ، رقم ١١٣٨ ، وسأل أباه وأبا زرعة عنه ، فقالا : هذا خطأ ؛ إنما هو أبو الزناد (عن الأعرج عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .
قال أبي : وأبو الزناد)[1] لم يسمع من ابن عمر شيئاً .

ورواه بعضهم مقتصراً على النهي عن نكاح الشغار :
أخرجه ابن أبي شيبة ٣٨٠/٤ ـ ومن طريقه مسلم ١٠٣٥/٢ ، كتاب النكاح ، باب تحريم نكاح الشغار ، رقم ١٤١٦ (ومن طريق مسلم ابن حزم في المحلى ٥١٤/٩)، وأبو نعيم في المستخرج ٨٢/٤ ، رقم ٣٣٠٠ ـ ، ورواه البيهقي في الكبرى ٢٠٠/٧ ـ . من طريق ابن نمير .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من المطبوع واستدركته من نسخة أحمد الثالث (ق ١١٢/ب) .

....

وابن أبي شيبة ٣٨٠/٤ ـ ومن طريقه مسلم ، الموضع السابق ، وابن ماجه ٦٠٦/١ ، كتاب النكاح ، باب النهي عن الشغار ، رقم ١٨٨٤ ، وأبو نعيم في المستخرج ٨٢/٤ ، رقم ٣٣٠٠ ، والبيهقي في الكبرى ٢٠٠/٧ ـ ، ورواه أحمد ٢٨٦/٢ .، من طريق أبي أسامة .

ومسلم الموضع السابق ، من طريق عبدة بن سليمان .

والنسائي ١١٢/٦ ، كتاب النكاح ، باب تفسير الشغار ، رقم ٣٣٣٨ ، من طريق إسحاق الأزرق .

وابن ماجه ٦٠٦/١ ، الموضع السابق ، رقم ١٨٨٤ ، من طريق يحيى بن سعيد .

كلهم عن عبيدالله ، عن أبي الزناد ، به .

ورواه بعضهم كاملاً :

أخرجه أحمد ٤٩٦،٤٣٩/٢ ، عن ابن نمير .

والبزار في مسنده (ق ١٦٢/أ) ، من طريق إسحاق بن يوسف .

كلاهما عن عبيدالله ، به كاملاً .

الوجه الرابع :

رواه جماعة ، عن عبيدالله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ نهى عن الشغار :

أخرجه البخاري ، رقم ٦٩٦٠ ، ومسلم رقم ١٤١٥ ، وأبو داود ، رقم ٢٠٧٤ ، والنسائي ١١٠/٦ ، والبيهقي ١٩٩/٧، وابن أبي شيبة ٣٨٠/٤ ، وغيرهم[1] ، من عدة طرق عن عبيدالله ، به .

---

(١) لم استوعب تخريج هذا الوجه ؛ لأنه لا يعتبر من أوجه الخلاف ، ولا تأثير له في الترجيح ، ولكن أوردته لبيان منشأ الوهم عند يحيى بن سليم ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

من خلال ما تقدم يتضح أن عبيدالله بن عمر روى أكثر من حديث ، بأكثر من إسناد ، وتشترك معاً في بعض المتن :

١ - فرواه يحيى بن سليم ، عن عبيدالله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، بمتن المسألة المتقدم .

٢ - ورواه جماعة عن عبيدالله ، عن خبيب بن عبدالرحمن ، عن حفص بن عاصم ، عن أبي هريرة :« أن رسول الله ﷺ نهى عن بيعتين ، وعن لبستين ، وعن صلاتين: نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب الشمس ، وعن اشتمال الصماء ، وعن الاحتباء في ثوب واحد يفضي بفرجه إلى السماء ، وعن المنابذة والملامسة » .

٣ - ورواه جماعة ، عن عبيدالله ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الحصاة ، وعن بيع الغرر ، وعن الشغار .

٤ - ورواه جماعة ، عن عبيدالله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ نهى عن الشغار.

وكما هو واضح فقد انفرد يحيى بالوجه الأول ، ولم يتابعه أحد ، في حين رواه عدد من الثقات بخلاف ما رواه سنداً ومتناً ، ومنه يتضح أن يحيى بن سليم قد أخطأ في روايته هذه وهو كما تقدم ضعيف في عبيدالله بن عمر ، فروايته منكرة بهذا الإسناد ، والمتن .
والذي يظهر أنه خلط بين الأوجه الثلاثة الأخيرة ؛ لما فيها من التقارب في المتن والإسناد ، فجاء بإسناد الوجه الرابع ، ووضع له متناً يجمع بين الوجهين الثاني والثالث ، والله أعلم .

وبهذا يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من قوله إن الحديث كله منكر ، لما تقدم من اضطراب يحيى فيه ، وجمعه لأكثر من متن وأكثر من إسناد ، والله أعلم .

والحديث من الأوجه الثلاثة الأخيرة مفرقة صحيح ، وقد أخرجه البخاري ومسلم ، أو أحدهما في كلٍ منها ، كما تقدم في التخريج ، والله أعلم .

٥٤٦ ـــ أخبرنا أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم[١]، قال : حدثنا يحيى بن محمد بن يحيى النيسابوري ، عن مسدد ، عن معتمر بن سليمان ، عن أبيه ، عن أنس ، أن النبي ﷺ صلى خلف أبي بكر في ثوب واحد .

وذلك عند أبي زرعة ، بعد رجوعه من الحج .

فقال أبو زرعة : هذا خطأ ؛ ليس هذا هكذا[٢] ؛ حدثنا مسدد ، عن المعتمر ، عن حميد ، عن أنس ، عن النبي ﷺ .(ليس فيه سليمان التيمي .

فقال يحيى : اضربوا عليه .

قال أبو محمد[٣] : ثم ذكرته لأبي فقال : حدثنا ابن أبي شيبة ، وغيره ، عن معتمر عن حميد ، عن أنس ، عن النبي ﷺ .)[٤] ولو كان عن[٥] التيمي لكان منكراً[٦].

رجال الإسناد :

* يحيى بن محمد بن يحيى الـذُّهلي النيسابوري ، لقبه حَيْكَان (ت ٢٦٧) .
 ثقة حافظ متفق على توثيقه .

تهذيب الكمال ٥٢٨/٣١ ، السير ٢٨٥/١٢ ، التهذيب ٢٧٦/١١ ، التقريب (٧٦٤١).

* مُسَدَّد بن مُسَرْهَد ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٥ .

---

(١) كذا في نسختي مصر والمطبوع ، ووقع في نسختي أحمد الثالث ، وتشستربتي :« وحدثنا يحيى ... » ، وفي نسخة فيض الله :« قلت : وحدثنا يحيى ... »

(٢) وقع في نسختي تركيا ، والتيمورية ، والمطبوع :« ليس هذا هكذا حديثاً ، حدثنا مسدد ... » ، وما أثبته من نسختي دار الكتب ، وتشستربتي ، وهو الموافق لسياق الكلام .

(٣) كذا في التيمورية ، وفي نسخة تركيا ، وتشستربتي : « قلت » ، ولم يذكر شيئاً في نسخة فيض الله .

(٤) ما بين القوسين ساقط من نسخة دار الكتب المصرية .

(٥) وقع في نسختي مصر ، والمطبوع :« على » ، وما أثبته من بقية النسخ .

(٦) تقدمت دراسة هذه المسألة عند زميلي د. ناصر العبدالله برقم (٣٣٣)، ودرستها ، لما سبق بيانه في المقدمة .

* مُعْتَمِر بن سليمان التيمي ، أبو محمد البصري ، يلقب الطُفيل (ت ١٨٧) .
قال ابن معين ، وابن سعد ، والعجلي : ثقة . وقال أبو حاتم : ثقة صدوق . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أحمد : ما كان أحفظ من معتمر بن سليمان ؛ قلَّ ما كُنا نسأله عن شيء إلا عنده فيه شيء .
وقال ابن خراش : صدوق يخطيء من حفظه ، وإذا حدث من كتابه فهو ثقة .
وعقب عليه الذهبي في الميزان ، فقال : هو ثقة مطلقاً .
وقال يحيى بن سعيد : إذا حدثكم المعتمر بن سليمان بشيء فاعرضوه ، فإنه سيء الحفظ .
ونقل ابن دحية عن ابن معين : ليس بحجة .
قلت : وقد تقدم أن ابن معين وثقه .
وقال ابن حجر في الهدي : أكثر ما أخرج له البخاري مما توبع عليه ، واحتج به الجماعة .
قال الذهبي ، وابن حجر : ثقة .
قلت : وهو الصواب إن شاء الله ، وأما قول ابن خراش ويحيى فمعارض بكثرة من وثقه من الأئمة ، وفيهم من هو متشدد ، والله أعلم .
تهذيب الكمال ٢٨/٢٥٠، الميزان ٤/١٤٢، التهذيب ١٠/٢٢٧، التقريب (٦٧٨٥).

* سليمان بن طَرْخان التيمي ، أبو المعتمر البصري (ت ١٤٣) .
ثقة متفق على توثيقه ، وكان مشهوراً بكثرة العبادة .
انظر تهذيب الكمال ١٢/٥، السير ٦/١٩٥، التهذيب ٤/٢٠١، التقريب (٢٥٧٥).

* أنس بن مالك الأنصاري ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٢ .

* حُمَيد بن أبي حميد الطويل ، أبو عبيدة البصري ، مختلف في اسمه (ت ١٤٣).
ثقة ، ولكنه يدلس ، وعده ابن حجر في الطبقة الثالثة ، وتدليس أصحابها قادح .
انظر التهذيب ٣/٣٨، تعريف أهل التقديس (٧١)، التقريب (١٥٤٤).

تخريج الحديث :

روى حميد[1] هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى أكثر الرواة عنه :

أولاً : رواه معتمر بن سليمان ، واختلف على أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه يحيى بن محمد النيسابوري ، عن مسدد ، عن معتمر ، عن أبيه ، عن أنس .

٢ ـ ورواه أبو زرعة ، عن مسدد ، عن معتمر ، عن حميد ، عن أنس .

وتوبع مسدد على هذا الوجه ، تابعه عدد من الثقات .

كما توبع معتمر على هذا الوجه ، تابعه عدد من الثقات .

ثانياً : ورواه عدد من الثقات ، عن حميد ، عن أنس .

ثالثاً : ورواه عدد من الثقات ، عن حميد ، عن ثابت ، عن أنس .

رابعاً : ورواه سعيد بن أبي مريم ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبيد بن عبدالواحد بن شريك ، عن ابن أبي مريم ، عن محمد بن جعفر ، عن حميد ، أنه سمع أنساً .

٢ ـ ورواه جماعة ، عن سعيد ، عن يحيى بن أيوب ، عن حميد ، عن ثابت ، عن أنس .

وتابع سعيداً على هذا الوجه : عمرو بن الربيع .

---

(١) كان من المفروض الاقتصار على الاختلاف على المعتمر ، ولكن ذكرت بقية الاختلافات ، لأن لها دخلاً في تصحيح الحديث ، كما سيأتي ، فأحببت أن تكون جميع الاختلافات في موضع واحد تسهيلاً للقارىء .

....

خامساً : ورواه عبدالعزيز الماجشون ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه موسى بن داود ، عن الماجشون ، عن حميد ، عن أنس ، عن أم الفضل .

٢ ـ ورواه عبدالله بن صالح ، عن الماجشون ، عن حميد ، عن أنس .

٣ ـ ورواه عبدالله بن صالح ، عن الماجشون ، عن رجل ، عن النبي ﷺ .

سادساً : ورواه عبدالوهاب الخفاف ، عن حميد ، عن أيوب ، عن أنس .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه معتمر بن سليمان ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه يحيى بن محمد النيسابوري ، عن مسدد ، عن معتمر ، عن أبيه ، عن أنس :
أخرجه ابن أبي حاتم في هذه المسألة ، عن يحيى النيسابوري ، به .

٢ ـ ورواه أبو زرعة ، عن مسدد ، عن معتمر ، عن حميد ، عن أنس :
أخرجه ابن أبي حاتم في هذه المسألة ، عن أبي زرعة ، به .

وتوبع مسدد على هذا الوجه :
أخرجه ابن أبي حاتم في هذه المسألة ، عن أبيه ، عن ابن أبي شيبة ، وغيره .
والضياء في الأحاديث المختارة ١٩/٦ ، رقم ١٩٧٠ ، من طريق محمد بن المتوكل .
وأبو يعلى ٣٩٩/٦ ، رقم ٣٧٥١ ، عن صالح بن حاتم بن وردان .

....

وابن عبدالبر في التمهيد ٦/٣٨١ ، من طريق عبدالأعلى بن حماد النرسي .
وأبو الحسن الحربي في الثاني من فوائده (ق ١٦٥/أ) ، من طريق أحمد بن عبدة .
وأبو نصر السجزي في الأول من المنتخب من السبعيات (ق ٢٠٥/أ ، ب)، من طريق عمرو بن علي .

كلهم عن معتمر بن سليمان ، به .

وتابع معتمراً على هذا الوجه جماعة من الرواة ، كما سيأتي .

ثانياً : ورواه عدد من الثقات ، عن حميد ، عن أنس :
أخرجه علي بن حُجْر في حديثه (١٨٤)، رقم ٧٥ ـ ومن طريقه النسائي ٢/٧٩ ، كتاب الإمامة ، باب صلاة الإمام خلف رجل من رعيته ، رقم ٧٨٥ ، (ومن طريق النسائي الطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٠/٤٠٦ ، رقم ٤٢١٤ ، وابن حزم في المحلى ٣/٦٧) ورواه الضياء المقدسي في المختارة ٦/٢٠ ، رقم ١٩٧٢ ، وأحمد ٣/١٥٩ (ومن طريقه الضياء في المختارة ٦/١٩، رقم ١٩٦٨) ، ورواه البغوي في شرح السنة ٢/٤٢١ ، رقم ٥١٤ ـ . كلهم من طريق علي بن حجر .
والآجري في الشريعة ٣/٦٣ ، رقم ١٣٦٥ ، من طريق قتيبة بن سعيد .
وعلي بن حجر ، وقتيبة ، كلاهما عن إسماعيل بن جعفر .

....

وأحـمـد[1] ٣/٢١٦ ـ ومن طريقـه الضـياء المقدسي في المختـارة ٦/١٨، رقم ١٩٦٦ ـ ، ورواه الضياء المقدسي في المختارة ٦/١٩، رقم ١٩٦٩ ، والدولابي في الكنى ٢/٢٤ . من طريق سفيان الثوري .

وأحمد ٣/٢٣٣ ـ ومن طريقه الضياء المقدسي في المختارة ٦/١٨، رقم ١٩٦٧ ـ ، عن عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي .

والضياء المقدسي في المختارة ٦/١٨، رقم ١٩٦٥ والبيهقي في دلائل النبوة ٧/١٩٢ ، من طريق هشيم[2] .

وأحـمـد ٣/٢٤٣ ، عن علي بن عاصم .

وأبو يعلى ٦/٣٨٩ ، رقم ٣٧٣٤ ، و ٦/٤٧٤ ، رقم ٣٨٨٤ ، من طريق إسـمـاعـيل بن إبراهيم .

---

(١) ذكر الحافظ ابن حجر في أطراف المسند ١/٣٦٨ ، وفي اتحاف المهرة ١/٦١٩ ، ووزاد عليه محقق الكتابين رواية أخرى للحديث عن حميد من طريق حماد بن سلمة . ورواية حماد التي ذكراها إنما هي لحديث آخر ، وهو : أن رسول الله ﷺ خرج متوكئاً على أسامة بن زيد ، وعليه ثوب قطن قد خالف بين طرفيه ، فصلى بهم .
وحديث المسألة فيه أن أبا بكر صلى بهم ، وصلى النبي ﷺ خلفه ، واختلاف الحديثين واضح ، والله أعلم .
ولكن الحافظ لم يجزم في الاتحاف ، فقال عن رواية حماد : بمعناه . ولعله انتبه للفرق بين الحديثين .
ومما ينبغي التنبيه إليه أيضاً أن رواية سفيان ليس فيها أنه صلى خلف أبي بكر ، فيحتمل أن تكون لأحد الحديثين دون الآخر ، لكن ورد فيها التصريح بأنها آخر صلاة للنبي ﷺ ، وهي كذلك في رواية إسماعيل بن جعفر ، وأنس بن عياض وفيهما أنها آخر صلاة له ﷺ ، وكذا أنه صلى وهو قاعد ، وهو كذلك في روايات هذا الحديث ، دون الحديث الآخر ، مما يقوي أن رواية سفيان لهذا الحديث ، والله أعلم .
وقد خلط بين الحديثين أيضاً زميلي د . ناصر العبدالله حيث وردت هذه المسألة عنده برقم ٣٣٣ ، ولكنه يُعذر في ذلك ؛ لأن الحديث جاء عنده مختصراً بلفظ :« أن النبي ﷺ صلى في ثوب واحد » . وهذا اللفظ يجمع بين الحديثين ولعل الصواب ما ذكرت ، والله أعلم .

(٢) كما أخرجه أحمد ٣/٩٨ ، ٩٩ ـ ومن طريقه الضياء في المختارة ٦/١٨ ، رقم ٢٠٣٤ ـ ، عن هشيم به ، إلا أنه قال في متنه : أن النبي ﷺ صلى في بُردة حبرة . قال أحسبه عقد بين طرفيها .
قلت : ولفظ هذا المتن أقرب إلى الحديث الآخر الذي تقدم التنبيه إليه ، ولذا لم أجزم به من رواية هشيم لهذا الحديث والله أعلم .

وعبدالرزاق ١/٣٥٠ ، رقم ١٣٦٧ ، عن عبدالله بن عمر .
وابن المنذر في الأوسط ٤/٢٠٤ ، رقم ٢٠٤١ ، والآجري في الشريعة ٣/٦٣ ، رقم ١٣٦٦ ، وابن سعد في الطبقات ١/٤٦٢ ، ـ ومن طريقه الدمياطي في السيرة النبوية (ص ١٣٥) ـ ، من طريق أبي ضمرة أنس بن عياض .
والبلاذري في أنساب الأشراف ٢/٢٢٩ ، عن روح بن عبدالمؤمن .
وابن سعد في الطبقات ١/٤٦٢ ، من طريق مندل بن علي .

وتابعهم : حماد بن سلمة ، وخالد الواسطي ، والأنصاري (وهو محمد بن عبدالله) : ذكر ذلك المصنف في العلل ١/١٢٢ ، رقم ٣٣٣ ، ولم أقف على من أخرجه عنهم[1] .

كل هؤلاء عن حميد ، عن أنس ، نحوه .

ثالثاً : ورواه عدد من الثقات ، عن حميد ، عن ثابت ، عن أنس :
أخرجه الترمذي ٢/١٩٧ ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء إذا صلى الإمام قعوداً ، رقم ٣٦٣ والبزار (نسخة الأزهرية ق ٧٧/ب) ، من طريق محمد بن طلحة .
وابن حبان ٥/٤٩٦ ، رقم ٢١٢٥ ، والضياء المقدسي في المختارة ٥/٨٥ ، رقم ١٧٠٦ ، و ١٧٠٧ ، والسراج في مسنده (ق ٢٨/ب) ، والبيهقي في الاعتقاد (ص ٢١٩) ، وأبو الخير القزويني في البرهان الأنور (ق ٣٢/ب) . من طريق سليمان بن بلال .
وتابعهم يحيى بن أيوب ، كما سيأتي في الاختلاف على ابن أبي مريم .
كلهم عن حميد ، عن ثابت ، عن أنس .

(١) وقد ورد في المتن الذي ذكره ابن أبي حاتم أن النبي ﷺ صلى في ثوب واحد ، وهذا المتن يحتمل لحديث المسألة وللحديث الآخر الذي تقدم التنبيه عليه ، ولكن يؤيد أنه لحديث المسألة أن أبا حاتم ذكر من رواته معتمر بن سليمان ، وروايته إنما هي لحديثنا هذا ، كما تقدم في أول التخريج ، إضافة إلى أن ابن أبي حاتم سأله عنه وعن رواية يحيى بن أيوب ، ورواية يحيى أيضاً إنما هي لهذا الحديث كما سيأتي ، والله أعلم .

....

وأخرجه أحمد ٢٤٣/٣ ، عن يزيد بن هارون ، عن حميد الطويل ، عن ثابت البناني ، قال : بلغنا أن النبي ﷺ صلى خلف أبي بكر ... الحديث .
قال يزيد : وكان في الكتاب الذي معي : عن أنس ، فلم يقل : عن أنس ، فأنكره ، وأثبت ثابتاً .

وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وهكذا رواه يحيى بن أيوب ، عن حميد ، عن ثابت ، عن أنس . وقد رواه غير واحد عن حميد ، عن أنس ، ولم يذكروا فيه : عن ثابت . ومن ذكر فيه : عن ثابت فهو أصح .
وقال أبو حاتم ، كما في العلل ١٢٢/١ : يحيى - يعني ابن أيوب - قد زاد رجلاً ، ولم يقل أحد من هؤلاء : عن[1] حميد: سمعت أنساً ، ولا حدثني أنس ، وهذا أشبه ؛ قد زاد رجلاً.

قلت : بل ظاهر الأمر أن الوجه الذي ليس فيه ذكر ثابت أرجح ؛ حيث إن من رواه كذلك أكثر وأحفظ ممن رواه على الوجه الثاني ، الذي رجحه الترمذي وأبو حاتم .
وهذا ما رجحه أبو زرعة ، كما في العلل ٨٤/١ ، حيث قال : والصحيح حميد عن أنس .
فقال ابن أبي حاتم : يحيى بن أيوب يقول فيه : ثابت . قال : يحيى ليس بذاك الحافظ ، والثوري أحفظ . انتهى .

ولكن يمكن القول بأن الوجه الثاني محفوظ أيضاً ، لأن حميداً كان كثير التدليس عن أنس وعامة ما يرويه عن أنس إنما سمعه من ثابت عنه ، فلعله كان أحياناً يسقطه ، وأحياناً يحدث به على الصواب ، والله أعلم .
وإلى هذا الجمع ذهب الحافظ ابن حجر في النكت الظراف ١٣٢/١ ، ١٣٣ .

---

(١) وقع في الطبوع وبقية النسخ :« غير » ، وما أثبته هو الموافق لسياق الكلام .

....

رابعاً : ورواه سعيد بن أبي مريم ، واختلف عليه :

١ - فرواه عبيد بن عبدالواحد بن شريك ، عن ابن أبي مريم ، عن محمد بن جعفر ، عن حميد ، أنه سمع أنساً ، نحوه :

أخرجه البيهقي في دلائل النبوة ١٩٢/٧ – ومن طريقه أبو الخير القزويني في البرهان الأنور في مناقب الصديق الأكبر (ق ٣١/ب) –، من طريق أحمد بن عبيد ، عن عبيد ، به .

٢ - ورواه جماعة ، عن سعيد ، عن يحيى بن أيوب ، عن حميد ، عن ثابت ، عن أنس :

أخرجه الضياء في المختارة ٨٧/٥ ، رقم ١٧٠٩ ، من طريق محمد بن سهل بن عسكر .
والبيهقي في دلائل النبوة ١٩٢/٧ ، وفي المعرفة ١٤٤/٤ ، رقم ٥٧٠٢ – ومن طريقه أبو الخير القزويني في البرهان الأنور (ق ٣١/ب) –، من طريق محمد بن إسحاق الصغاني .
والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٠٦/١ ، وفي شرح مشكل الآثار ٤٠٦/١٠ ، رقم ٤٢١٣ ، و ٣٢١/١٤ ، رقم ٥٦٤٩ ، عن أبي قرة محمد بن حميد الرعيني .
كلهم عن سعيد بن أبي مريم ، عن يحيى بن أيوب ، به .

وتوبع سعيد على هذا الوجه :
أخرجه الضياء المقدسي في المختارة ٨٦/٥ ، رقم ١٧٠٨ ، وأبو علي بن شعيب الأنصاري في حديث خيثمة الأطرابلسي (ق ١٨٢/ب ، ١٨٣/أ) ، من طريق عمرو بن الربيع ، عن يحيى ، به .
كما توبع يحيى عليه ، تابعه غير واحد كما تقدم .

قلت : والوجه الثاني أرجح ؛ حيث رواه عدد من الثقات عن ابن أبي مريم كذلك ، كما توبع عليه ابن أبي مريم ، في حين انفرد عبيد بن عبدالواحد بالوجه الأول ، وهو صدوق تغير بأخرة (لسان الميزان ١٢٠/٤) ، ولعل هذا مما حدث به بعد تغيره ، والله أعلم .

....

خامساً : ورواه عبدالعزيز الماجشون ، واختلف عليه :

١ - فرواه موسى بن داود ، عن الماجشون ، عن حميد ، عن أنس ، عن أم الفضل :
ذكره ابن أبي حاتم في العلل ٨٤/١ ، رقم ٢٢٦ ، وفي ١٦١/١ ، رقم ٤٥٥ .
ولم أقف على من أخرجه .

٢ - ورواه عبدالله بن صالح ، عن الماجشون ، عن حميد ، عن أنس :
أخرجه ابن أبي حاتم في العلل ٨٤/١ ، رقم ٢٢٦ ، عن أبيه ، عن كاتب الليث ، به .
قال ابن أبي حاتم : وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه موسى بن داود ، عن الماجشون عن حميد ، عن أنس ، عن أم الفضل ، أن النبي ﷺ صلى في ثوب واحد ؟
فقالا : هذا خطأ .
قال أبو زرعة : إنما هو على ما رواه الثوري ومعتمر ، عن حميد ، عن أنس ، عن النبي ﷺ أنه صلى في ثوب واحد فقط ، دخل لموسى حديث في حديث ، يحتمل أن يكون عنده حديث عبدالعزيز قال : ذُكر لي عن أم الفضل أن النبي ﷺ قرأ في المغرب بالمرسلات ، وكان بجنبه : عن حميد ، عن أنس . فدخل له حديث في حديث .
والصحيح : حميد ، عن أنس .
فقلت : يحيى بن أيوب يقول فيه : ثابت ؟
قال : يحيى ليس بذاك الحافظ ، والثوري أحفظ .
وقال أبي : إنما رواه يحيى بن أيوب ، عن حميد ، عن ثابت ، عن أنس .
قال أبي : ومما يبين[1] خطأ هذا الحديث ما حدثنا به كاتب الليث ، عن عبدالعزيز الماجشون ، عن حميد ، عن أنس أن النبي ﷺ صلى في ثوب واحد .
قال عبدالعزيز : وذُكر لي عن أم الفضل أن النبي ﷺ قرأ في المغرب بالمرسلات ، وكان هذا آخر صلاة النبي ﷺ حتى قبض . فجعل موسى الحديث كله عن أم الفضل . انتهى .

---

(١) وقع في المطبوع :« يسن » ، والتصويب من المخطوطات . انظر نسخة أحمد الثالث (ق ٢٤/ب).

....

٣ - ورواه عبدالله بن صالح ، عن عبدالعزيز ، عن رجل ، عن النبي ﷺ :
أخرجه المصنف في العلل ١٦١/١ ، رقم ٤٥٥ ، عن أبيه ، عن عبدالله بن صالح ، به.

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن الوجه الأول ، فقال أبو حاتم : هذا خطأ ، إنما هو ما حدثنا به عبدالله بن صالح ، عن عبدالعزيز ، عن رجل ، أن النبي ﷺ .

قلت : ولعل هذا الرجل المبهم هو حميد الوارد في الوجه الثاني ، وخاصة أن كلا الوجهين من رواية عبدالله بن صالح : كاتب الليث ، فلعله نسيه في الوجه الثالث فأبهمه .

إلا أنه يشكل على هذا أن الوجه الثاني من رواية أنس ، وأما الثالث فليس فيه ذكر أنس ، وهو كذلك في جميع النسخ الخطية لعلل ابن أبي حاتم ، وليس بعيداً أن يكون سقط اسم أنس من جميع النسخ ، وذلك أن أبا حاتم قد صوب هذا الوجه ثم ذكر أن عبدالله بن صالح حدثه به .
وقد تقدم في الوجه الثاني أن أبا حاتم صوبه أيضاً ، وذكر أن عبدالله بن صالح قد حدثه به أيضاً ، وعليه فاحتمال سقوط اسم أنس وارد لترجيح أبي حاتم له في كلا الموضعين ، وتحديثه به عن عبدالله بن صالح ، ولو كان الوجهان مختلفين لذكرها أبو حاتم ، وخاصة أنهما جميعاً من روايتة عن عبدالله بن صالح ، ولرجح أحدهما على الآخر .
وإن ثبت خلاف ذلك ، أي أن عبدالله بن صالح قد حدث به أيضاً بدون ذكر أنس ، فيعتبر وجهاً جديداً من الاختلاف ، ولعل الحمل فيه على عبدالله بن صالح نفسه ؛ إذ هو صدوق كثير الغلط (التقريب ٣٣٨٨) ، فلعله كان يحدث بالوجهين معاً ، والله أعلم .

....

سادساً : ورواه عبدالوهاب الخفاف ، عن حميد ، عن أيوب ، عن أنس :

أخرجه أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان ١/١٧٧ ، ١٧٨ ، من طريق إبراهيم بن كوفي الحبال ، ثنا عبدالوهاب الخفاف ، ثنا حميد الطويل ، عن أنس .
قال : قلت : أسمعته من أنس ؟ قال : لا ، ولكن حدثناه أيوب عن أنس .

قلت : وإبراهيم الحبال لم أقف على من ترجم له غير أبي نعيم في هذا الموضع ، ولم يذكره بجرح أو تعديل . وعبدالوهاب الخفاف : صدوق ربما أخطأ (التقريب ٤٢٦٢) .

وعليه فهذا الوجه مرجوح ، لمخالفته لرواية الثقات المتقدمة ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على معتمر بن سليمان في هذا الحديث ، وعلى أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه يحيى بن محمد ، عن مسدد ، عن معتمر ، عن أبيه ، عن أنس .

٢ ـ ورواه أبو زرعة ، عن مسدد ، عن معتمر ، عن حميد ، عن أنس .
وتوبع مسدد على هذا الوجه ، تابعه عدد من الثقات .
كما توبع معتمر على هذا الوجه من عدد من الثقات .

والوجه الثاني أرجح ، حيث رواه كذلك عن معتمر أكثر من ثقة ، إضافة إلى أن راويه في الوجه الأول عن معتمر هو مسدد ، وقد وافق من رواه على الوجه الثاني أيضاً ، فيقدم من قوليه ما وافق فيه الثقات .
ولعل الخطأ في الوجه الأول من يحيى ، حيث خالفه أبو زرعة ، وهو أرجح منه ، ويؤكد ذلك أن يحيى أمر بالضرب عليه ، كما قال ابن أبي حاتم .

....

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو زرعة وأبو حاتم من تخطئتهما للوجه الأول ، وروايتهما لهذا الحديث على الوجه الراجح .

كما وقع اختلافات أخرى عن حميد من غير رواية المعتمر بن سليمان ، وقد تقدم تفصيلها وبيان الراجح منها أثناء التخريج .

والحديث من وجهه الراجح عن معتمر إسناده ضعيف ؛ لأنه من رواية حميد ، وهو مدلس إلا أن له رواية أخرى عن حميد ، عن ثابت ، عن أنس ، تقدم ذكرها في الاختلافات الأخرى عن حميد ، ويمكن أن تكون محفوظة كما قدمت ، وعليه فإسناد هذه الرواية صحيح عن أنس .

كما إن له شاهداً صحيحاً عند البخاري وغيره ، سيأتي في المسألة رقم ٥٤٨ ، والله أعلم .

٥٤٧ ـــ وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن عجلان ، عن سُمَي ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، قال : شُكي إلى رسول الله ﷺ مشقة السجود عليهم إذا انفرجوا ، فقال : « استعينوا بالرُكب[١] » .

ورواه ابن عيينة ، وغيره ، عن سُمَي ، عن النعمان بن أبي عياش ، عن النبي ﷺ مرسل .

فسمعت أبي يقول : الصحيح حديث سُمَي ، عن النعمان بن أبي عياش ، عن النبي ﷺ مرسل[٢] .

رجال الإسناد :

* محمد بن عجلان : صدوق اختلطت عليه أحاديث سعيد المقبري ، عن أبي هريرة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٣ .

* سُمَيّ القرشي المخزومي ، مولى أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث (ت ١٣٦) . ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ١٤١/١٢ ، التهذيب ٢٣٨/٤ ، التقريب (٢٦٣٥) .

* أبو صالح : ذكوان السمان ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٠ .

* أبو هريرة ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* سفيان بن عيينة ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٣ .

---

(١) في المسند ٣٣٩/٢ : قال ابن عجلان : وذلك أن يضع مرفقيه على ركبتيه إذا أطال السجود وأعْياه .

(٢) من قوله :« فسمعت أبي »، إلى هنا ساقط من نسخة دار الكتب .

....

* النعمان بن أبي عياش الـزُّرَقي الأنصاري ، أبو سلمة المدني ، من الرابعة .

وثقه ابن معين . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن منجويه : كان سخياً كبيراً ، من أفاضل أبناء أصحاب رسول الله ﷺ ، وكان أبوه فارس النبي ﷺ .

وقال الذهبي ، وابن حجر : ثقة .

تهذيب الكمال ٢٩/٤٥٤، الكاشف ٢/٣٢٣، التهذيب ١٠/٤٥٥، التقريب (٧١٥٩).

تخريج الحديث :

روى سُمَي هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

أولاً : رواه ابن عجلان ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه جماعة عن ابن عجلان ، عن سُمَي ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة .

٢ ـ ورواه وهيب بن خالد ، وصفوان بن عيسى ، عن ابن عجلان ، عن سُمَي ، عن النعمان بن أبي عياش ، مرسلاً .

ثانياً : ورواه ابن عيينة ، والثوري ، عن سُمَي ، عن النعمان بن أبي عياش ، مرسلاً .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

....

أولاً : رواه ابن عجلان عن سُمَي ، واختلف عليه :

١ - فرواه جماعة عن ابن عجلان ، عن سُمَي ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة :

أخرجه الترمذي ٧٧/٢ ، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الاعتماد في السجود ، رقم ٢٨٦ ، وأبو داود ٥٥٦/١ ، كتاب الصلاة ، باب الرخصة في ذلك للضرورة ، رقم ٩٠٢ - ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١١٦/٢ -، ورواه ابن حبان ٢٤٦/٥ ، رقم ١٩١٨ ، والحاكم ٢٢٩/١ - وعنه البيهقي في الكبرى ١١٦/٢ - ، ورواه أحمد ٣٣٩/٢ ، ٣٤٠ ، والبيهقي في المعرفة ٣٥/٣ رقم ٣٥٧٦ ، و٣٦/٣ ، رقم ٣٥٧٨ ، من طريق الليث .

وأبو يعلى في مسنده ١٨/١٢ ، رقم ٦٦٦٤ ، وفي معجمه (٨١) رقم ٢٨ ، والبزار في مسنده (ق ١٨٩/ب) . من طريق محمد بن الزبرقان .
وأحمد ٤١٧/٢ ، من طريق يعقوب الأسكندراني .
والبزار في مسنده (ق ١٨٩/ب) . من طريق يحيى بن أيوب .
والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٣٠/١ ، من طريق حيوة .
وأبو بكر الطوسي في الثالث من حديث أبي العباس الأصم (ق ١٤٨/أ)، من طريق ابن لهيعة .
وتابعهم عبدالله بن حعفر المديني ، كما في علل الدارقطني ٨٥/١٠ .
كلهم عن ابن عجلان ، عن سُمَي ، به .

وقال البزار : لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه .

٢ - ورواه وهيب بن خالد ، وصفوان بن عيسى ، عن ابن عجلان ، عن سُمَي ، عن النعمان بن أبي عياش ، مرسلاً :
ذكر ذلك الدارقطني في العلل ٨٧،٨٥/١٠ ، ولم أقف على من أخرجه عنهما .
ووهيب بن خالد ، وصفوان بن عيسى : ثقتان (التقريب ٧٤٨٧ ، ٢٩٤٠) .

....

قلت : ولعل الوجه الأول أرجح عن ابن عجلان ؛ حيث إن من رواه كذلك من الثقات أكثر ممن رواه على الوجه الثاني ، إضافة إلى أن الدارقطني ذكر رواية صفوان بن عيسى بصيغة التمريض ؛ فقال : وقيل عن صفوان بن عيسى ، عن ابن عجلان ... ، فلعلها لم تثبت عنده ، ويضاف إلى ذلك أن من ذكر هذا الحديث من الأئمة إنما أشار إلى رواية ابن عجلان على الوجه الأول ، مما يؤكد عدم ثبوت الوجه الثاني عنه عندهم ، والله أعلم .
ولكن يحتمل أن يكون الوجه الثاني محفوظاً عن ابن عجلان أيضاً ؛ حيث إن من رواه ثقتان ، وقد توبع ابن عجلان عليه ، كما سيأتي ، والله أعلم .

ثانياً : ورواه ابن عيينة ، والثوري ، عن سُمَي ، عن النعمان بن أبي عياش ، مرسلاً :

أخرجه البيهقي في الكبرى ١١٧/٢ ، من طريق سعدان بن نصر .
والبخاري في التاريخ الكبير ٢٠٣/٤ ، عن أبي نعيم .
وابن أبي شيبة في مصنفه ٢٥٩/١ .
كلهم عن سفيان بن عيينة عن سُمَي ، عن النعمان ، نحوه مرسلاً .

وتوبع ابن عيينة ؛ تابعه سفيان الثوري :
أخرجه مسدد في مسنده (المطالب العالية ٢١٨/١ ، رقم ٥١٤)، عن يحيى بن سعيد القطان .
والبخاري في التاريخ الأوسط (المطبوع باسم الصغير) ١٨/٢ ، عن أبي نعيم .
وعبدالرزاق في المصنف ١٧١/٢ ، رقم ٢٩٢٨ .
كلهم عن سفيان[١] الثوري ، عن سُمَي ، به .

---

(١) وقع اسم سفيان في المطالب غير منسوب ، ولكن الراجح أنه الثوري ؛ لأنه من رواية يحيى القطان ، وهو وإن كان يروي عن ابن عيينة إلا أنه من المكثرين عن الثوري ، ومن أثبت الناس فيه ، انظر شرح علل الترمذي ٧٢٢/٢ .
كما وقع في التاريخ الصغير : حدثنا أبو نعيم ، عن سفيان ، عن سمي ... فذكره ، ثم قال : وتابعه ابن عيينة ، عن سمي ، فدل هذا على أن المراد في الإسناد الأول هو الثوري ، والله أعلم .

....

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على سُمَي في هذا الحديث :

١ - فرواه ابن عجلان - في الراجح عنه -، عن سُمَي ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة .

٢ - ورواه ابن عيينة ، والثوري ، وابن عجلان - في وجه مرجوح عنه - ، عن سُمَي ، عن النعمان بن أبي عياش ، مرسلاً .

والوجه الثاني أرجح ؛ فهو من رواية ثقتان ثبتان ، وأما الأول فمن رواية ابن عجلان ، وهو صدوق ، فروايتهما أرجح .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم ، من ترجيحه للرواية المرسلة .

وقد وافقه على هذا البخاري ، والترمذي ، والدارقطني :
قال البخاري : والأول مرسلاً أصح . يعني رواية ابن عيينة والثوري .
وقال الترمذي : هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه ؛ من حديث الليث ، عن ابن عجلان . وقد روى هذا الحديث سفيان بن عيينة ، وغير واحد ، عن سُمي ، عن النعمان بن أبي عياش ، عن النبي ﷺ نحو هذا . وكأن رواية هؤلاء أصح من رواية الليث .

وقال الدارقطني في العلل ١٠/٨٥ : يرويه سُمَي مولى أبي بكر بن عبدالرحمن ، واختلف عنه : فرواه محمد بن عجلان ، عن سُمَي ، واختلف عن ابن عجلان ؛ فرواه يعقوب الإسكندراني ، وليث بن سعد ، ومحمد بن الزبرقان أبو همام ، ويحيى بن أيوب المصري ، وعبدالله بن جعفر المديني ، عن ابن عجلان ، عن سُمَي ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة .
وخالفهم وهيب بن خالد ؛ رواه عن ابن عجلان ، عن سُمَي ، عن النعمان بن أبي عياش الزرقي مرسلاً ، عن النبي ﷺ .

وتابعه سفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة ، وغيرهما ، رووه عن سُمَي ، عن النعمان بن أبي عياش ، كما قال وهيب عن ابن عجلان ، وهو الصواب .
وقال ابن جريج : أُخبرت عن سُمَي ، عن النعمان بن أبي عياش ، مرسلاً أيضاً .
وقيل : عن صفوان بن عيسى ، عن ابن عجلان ، عن سُمَي ، عن النعمان بن أبي عياش ، مرسلاً أيضاً .
قال ابن عباس[1]: ولا أعلم أني قد سمعته منه .
قيل لأبي الحسن : سمع ابن عجلان من النعمان بن أبي عياش ؟ .
قال : لا ، إنما سمع من سُمَي . انتهى .

والحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح مرسلاً ، لكنه ضعيف لإرساله ، ولم أقف على شاهد له ، كما إن الوارد في الصحيحين وغيرهما خلافه ؛ ففي البخاري ومسلم عن عبدالله بن بحينة :« أن النبي ﷺ كان إذا صلى فرَّجَ بين يديه حتى يبدو بياض ابطيه » .
أخرجه البخاري في مواضع منها ١/٥٩١ ، كتاب الصلاة ، باب يبدي ضبعيه ويجافي في السجود ، رقم ٣٩٠ ، ومسلم ١/٣٥٦ ، كتاب الصلاة ، باب ما يجمع صفة الصلاة ... ، وغيرهما . وقد روي نحوه روايات أخرى عن عدد من الصحابة ، وكلها تؤكد وجوب التفريج المذكور (انظر الفتح ٢/٣٤٣ ، الحديث رقم ٨٠٧).

ولكن هناك من يميل إلى الجمع بينه ، وبين الصحيح الموصول بأن يحمل العمل به على حالة معينة ، وهي الاحتياج إلى ذلك ، وحمل الموصول على ما عدا ذلك ، كما ترجم له أبو داود فقال : باب الرخصة في ذلك ــ أي في ترك التفريج ـ وكذا ابن حبان ؛ حيث ترجم له ، فقال : ذكر إباحة استعانة المصلي بالركبة في سجوده عند وجود ضعف أو كِبَر سن والله أعلم .

(١) كذا في المطبوع ، والمخطوط :« ابن عباس » ، ولم يتبين لي المراد منها ، ولعلها تصحيف عن « ابن عجلان » ، والله أعلم .

٥٤٨ ــ وسألت أبي عن حديث أُختلف على عبيد الله بن عمر :

فروى أبو أسامة ، عن عبيدالله بن عمر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمر بن أبي سلمة ، قال : رأيت رسول الله ﷺ يصلي في بيته في ثوب واحد متوشحاً[1] به يخالف بين طرفيه .

وروى سعيد بن عبدالرحمن ، عن عبيدالله بن عمر ، عن الزهري ، عن عمر بن أبي سلمة ، عن النبي ﷺ . ولم يذكر سعيد بن المسيب .

فسمعت أبي يقول : هذا عندي أشبه .

رجال الإسناد :

* عبيدالله بن عمر العمري ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٤٥ .

* أبو أسامة : هو حماد بن أسامة بن زيد القرشي ، الكوفي (ت ٢٠١) .

وثقه أحمد ، وابن معين ، والدارقطني ، والعجلي ، وابن سعد ، وابن قانع . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أحمد : كان ثبتاً ، ما كان أثبته ، لا يكاد يخطيء . وقال أيضاً : كان صحيح الكتاب ، ضابطاً للحديث ، كيساً صدوقاً .

وقال ابن سعد : كان ثقة مأموناً كثير الحديث ، يدلس ويبين تدليسه .

وقال أبو داود : قال وكيع : نهيت أبا أسامة أن يستعير الكتب ، وكان دفن كتبه .

وحكى الأزدي في الضعفاء ، عن سفيان بن وكيع ، قال : كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها ، قال لي ابن نمير : إن المحسن لأبي أسامة يقول : إنه دفن كتبه ثم تتبع الأحاديث بعد من الناس . قال سفيان بن وكيع : إني لأعجب كيف جاز حديث أبي أسامة ؛ كان أمره بيناً ، وكان من أسرق الناس لحديث جيد .

---

(١) قال ابن الأثير : أي يتغشى به ، والأصل فيه من الوشاح ، وهو شيء يُنسج عريضاً من أديم ، وربما رُصع بالجواهر والخَرَز ... (النهاية ١٨٧/٥ ، مادة وشح) .

قلت : وهذا القول باطل ؛ قال ابن حجر : وسفيان بن وكيع ضعيف . وقال الذهبي في الميزان : أبو أسامة لم أورده لشيء فيه ، ولكن ليعرف أن هذا القول باطل .

قال الحافظ ابن حجر في التقريب : ثقة ثبت ، ربما دلس ، وكان بأخرة يحدث من كتب غيره . وذكره في الطبقة الثانية من المدلسين . وتدليس أصحابها غير قادح .
قلت : وتحديثه بمروياته ولو من كتب غيره لا يضره ما دام عارفاً وضابطاً لما يحدث به .
انظر تهذيب الكمال ٢١٧/٧ ، الميزان ٥٨٨/١ ، التهذيب ٢/٣ ، التقريب (١٤٨٧).

* الزهري : محمد بن مسلم ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* سعيد بن المسيب ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* عمر بن أبي سلمة بن عبدالأسد المخزومي ، ربيب النبي ﷺ ، أمه : أم سلمة زوج النبي ﷺ ، ولد في السنة الثانية للهجرة ، في الحبشة ، وأمَّرَه علي على البحرين (ت ٨٣) .
انظر الاستيعاب ٢٧٤/٨ ، السير ٤٠٦/٣ ، الإصابة ٧٧/٧ .

* سعيد بن عبدالرحمن الجُمَحي ، أبو عبدالله المدني (ت ١٧٦) .
روى عن عبيدالله بن عمر ، وهشام بن عروة ، وسُهيل بن أبي صالح ، وغيرهم .
روى عنه ابن وهب ، والليث بن سعد ، وسعيد بن أبي مريم ، وغيرهم .
وثقه ابن معين ، وابن نمير ، وموسى بن هارون ، والعجلي ، والحاكم ، وابن خلفون .
وقال أحمد : ليس به بأس ، حديثه مقارب . وقال النسائي : لا بأس به . وقال أبو حاتم : صالح . وقال ابن عدي : له أحاديث غرائب حسان ، وأرجو أنها مستقيمة ، وإنما يهم عندي في الشيء بعد الشيء ، فيرفع موقوفاً ، أو يصل مرسلاً ، لا عن تعمد .
وقال يعقوب بن سفيان : لين الحديث . وقال الساجي : يروي عن هشام بن عروة ، وسُهيل أحاديث لا يتابع عليها .

....

وقال ابن حبان : يروي عن عبيدالله بن عمر وغيره من الثقات أشياء موضوعة ، يتخايل إلى من سمعها أنه كان المتعمد لها .
وعقب عليه الذهبي ، فقال : وأما ابن حبان فخساف قصاب ، وذكر قوله .
وقال ابن حجر في التهذيب : ونقل ابن الجوزي عن أبي حاتم : لا يحتج به . وذكره الذهبي في الميزان عن أبي حاتم .
قلت : ولم أقف على هذا النقل في الجرح ، ولا عند ابن الجوزي في الضعفاء . بل الثابت عنه خلافه كما تقدم ، والله أعلم .
قال ابن حجر : صدوق له أوهام ، وأفرط ابن حبان في تضعيفه .
انظر تهذيب الكمال ٥٢٨/١٠ ، الميزان ١٤٨/٢، التهذيب ٥٥/٤ ، التقريب (٢٣٥٠).

تخريج الحديث :

روى عبيدالله بن عمر هذا الحديث ، واختلف على الرواة عنه :

أولاً : رواه أبو أسامة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه محمد العنبري ، وهارون بن عبدالله ، عن أبي أسامة ، عن عبيدالله بن عمر ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن عمر بن أبي سلمة .

٢ ـ ورواه ابن أبي شيبة ، ومحمد بن عثمان ، وموسى بن عبدالرحمن ، عن أبي أسامة ، عن عبيدالله بن عمر ، عن الزهري ، عن عمر بن أبي سلمة .
وتابع أبا أسامة على هذا الوجه : أنس بن عياض ، وعيسى بن يونس ، وسعيد بن عبدالرحمن ــ في أحد وجهين عنه ــ كما سيأتي .

ثانياً : ورواه سعيد بن عبدالرحمن ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه إسماعيل الترجماني ، عن سعيد بن عبدالرحمن ، عن عبيدالله بن عمر ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن عمر بن أبي سلمة .

٢ ـ وروي عن سعيد ، عن عبيدالله بن عمر ، عن الزهري ، عن عمر بن أبي سلمة .
وتابع سعيداً عليه : أنس بن عياض ، وعيسى بن يونس ، وأبو أسامة ، كما تقدم .

ثالثاً : ورواه محمد بن بشر ، عن عبيدالله ، عن الزهري ، عن عمرو بن أبي الأسد .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه أبو أسامة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه محمد العنبري ، وهارون بن عبدالله ، عن أبي أسامة ، عن عبيدالله بن عمر ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن عمر بن أبي سلمة :

أخرجه الطبراني في الكبير ٩/٩ ، رقم ٨٢٩٠ ، من طريق محمد بن عبدالرحمن العنبري.
وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ ق ٧٣/أ)، من طريق هارون بن عبدالله الحمال .
كلاهما عن أبي أسامة ، عن عبيدالله بن عمر ، به .

وتابع أبا أسامة : سعيد بن عبدالرحمن ، في أحد وجهين عنه ، كما سيأتي .

قلت : ومحمد العنبري ، وهارون بن عبدالله : ثقتان (التقريب ٦٠٧٦ ، ٧٢٣٥).

....

٢ ـ ورواه ابن أبي شيبة ، ومحمد بن عثمان ، وموسى بن عبدالرحمن ، عن أبي أسامة ، عن عبيدالله بن عمر ، عن الزهري ، عن عمر بن أبي سلمة :

أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده ٢/٣١٢ ، رقم ٨١٢ .
والسراج في مسنده (ق ٣٠/ب) عن محمد بن عثمان بن كرامة .
وابن قانع في معجم الصحابة ٢/٢٢٥ ، من طريق موسى بن عبدالرحمن المسروقي .
ثلاثتهم عن أبي أسامة ، به .

قلت : وابن أبي شيبة ثقة حافظ معروف .
ومحمد بن عثمان ، والمسروقي ثقتان (التقريب ٦١٣٤ ، ٦٩٨٧) .

وتوبع أبو أسامة على هذا الوجه :
أخرجه ابن سعد في الطبقات ١/٤٦٣ ، عن أنس بن عياض .
وأبو الحسن النيسابوري في المنتقى من حديث ابن رشيق العسكري (ق ٤٢/ب) . من طريق عيسى بن يونس بن أبي إسحاق .
كلاهما عن عبيدالله بن عمر ، به .
وتابعهم : سعيد بن عبدالرحمن ، في أحد الوجهين عنه ، كما سيأتي .

قلت : وأنس بن عياض : ثقة . وعيسى : ثقة مأمون (التقريب ٥٦٤ ، ٥٣٤١) .

ومما تقدم فلعل الوجه الثاني أرجح ؛ حيث رواه ثلاثة من الثقات ، وتابع أبا أسامة عليه عدد من الثقات أيضاً ، في حين رواه ثقتان على الوجه الأول ، ولم أقف على من تابعهم إلا من رواية سعيد الآتية ، وهو قد رواه أيضاً على الوجه الثاني ، كما سيأتي ، والله أعلم .

....

ثانياً : ورواه سعيد بن عبدالرحمن ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه إسماعيل بن إبراهيم الترجماني ، عن سعيد بن عبدالرحمن ، عن عبيدالله بن عمر ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن عمر بن أبي سلمة :
أخرجه الطبراني في الكبير ٩/٩ ، رقم ٨٢٩٠ ، من طريق إسماعيل بن إبراهيم ، به .

وتوبع سعيد عليه ؛ تابعه أبو أسامة في أحد الوجهين عنه كما تقدم .

قلت : وإسماعيل الترجماني لا بأس به (التقريب ٤١٢) .

٢ ـ وروي عن سعيد ، عن عبيدالله بن عمر ، عن الزهري ، عن عمر بن أبي سلمة :
ذكره ابن أبي حاتم في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه .

وتابع سعيداً على هذا الوجه : أبو أسامة في أحد الوجهين عنه ـ كما تقدم ـ ، وأنس بن عياض ، وعيسى يونس بن أبي إسحاق ، كما تقدم .

قلت : ولعل الوجهين محفوظان عن سعيد ، حيث رواه عنه في الوجه الأول الترجماني ، وهو لا بأس به ، كما تابعه عليه أبو أسامة .
وأما الثاني فلم أقف على من رواه عنه ، ولكن يقويه جزم أبي حاتم به ، مما يدل على ثبوته عنده ، ومتابعة ثلاثة من الثقات له ، والله أعلم .

....

ثالثاً : ورواه محمد بن بشر ، عن عبيدالله ، عن الزهري ، عن عمرو بن أبي الأسد :

أخرجه الترمذي في العلل الكبير (ترتيب العلل ١/٢٤٣ ، رقم ٦٥)، عن القاسم بن دينار عن محمد بن بشر ، به .

وقال الترمذي : وحديث محمد بن بشر ، عن عبيدالله بن عمر خطأ ، أخطأ فيه ، وقال : عمرو بن أبي الأسد ، وإنما هو عمر بن أبي سلمة ، وأبو سلمة اسمه عبدالله بن عبدالأسد .

قلت : وقد خالف ابنُ بشر الثقاتَ بقوله : عمرو بن أبي الأسد ، وهو ثقة (التقريب ٥٧٥٦) . فروايته شاذة ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على عبيدالله بن عمر ، وعلى بعض الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ - رواه أبو أسامة ـ في وجه مرجوح عنه ـ ، وسعيد بن عبدالرحمن ـ في أحد وجهين عنه ـ، عن عبيدالله بن عمر ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن عمر بن أبي سلمة .

٢ - ورواه أبو أسامة ـ في الراجح عنه ـ ، وسعيد بن عبدالرحمن ـ في أحد وجهين عنه ـ وأنس بن عياض ، وعيسى بن يونس ، أربعتهم ، عن عبيدالله ، عن الزهري ، عن عمر ابن أبي سلمة .

٣ - ورواه محمد بن بشر ، عن عبيدالله ، عن الزهري ، عن عمرو بن أبي الأسد .

....

ولعل الوجه الثاني أرجح ؛ حيث رواه أربعة من الثقات كذلك ، في حين رواه على الوجه الأول ثقتان فقط ، وأحدهما من وجه مرجوح عنه ، وهما قد روياه أيضاً على الوجه الثاني ، فيقدم من روايتيهما ما توبعا عليه .
أما الوجه الثالث فلم أجد من تابع محمد بن بشر عليه ، فروايته شاذة ، كما تقدم .

ومن هذا يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من ترجيحه للوجه الثاني ، بقوله عنه : هذا عندي أشبه .

والحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح ، فرجاله ثقات ، كما تقدم ، وله طريق أخرى صحيحة عند البخاري ومسلم ، وغيرهما ، من طريق هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عمر ابن أبي سلمة ، نحوه .
انظر البخاري (مع الفتح) رقم ٣٥٦،٣٥٤،٣٥٥ ، ومسلم ، رقم ٥١٧ . والله أعلم .

٥٤٩ ــ وسألت أبي عن حديث رواه أبو داود الطيالسي ، عن محمد بن ثابت ، عن أبيه ، عن أنس ، عن زيد بن ثابت ، أن رسول الله ﷺ كان يقارب بين[1] الخطا إلى المسجد ، وقال : « إنما فعلته لتكثر[2] خطاي إلى المسجد » .

فسمعت أبي يقول : روى هذا الحديث جماعة عن ثابت البناني ، فلم يوصله أحد إلا الضحاك بن نَبَراس ، والضحاك لين الحديث ، وهو ذا يتابعه محمد بن ثابت ، ومحمد أيضاً ليس بقوي ، والصحيح موقوف .

رجال الإسناد :

* أبو داود الطيالسي : سليمان بن داود بن الجارود البصري (ت ٢٠٤) .

ثقة حافظ ، متفق على توثيقه ، قال ابن المديني : ما رأيت أحفظ منه .

وقد تكلم فيه بعضهم بسبب غلطه في بعض الأحاديث ، ولكن الثقة قد يخطيء أحياناً ؛ قال ابن عدي عنه : وليس بعجبٍ من يحدث بأربعين ألف حديث من حفظه أن يخطيء في أحاديث منها ، يرفع أحاديث يوقفها غيره ، ويوصل أحاديث يرسلها غيره ، وإنما أتي ذلك من حفظه ، وما أبو داود عندي وعند غيري إلا متيقظ ثبت .

تهذيب الكمال ٤٠١/١١ ، السير ٣٧٨/٩ ، التهذيب ١٨٢/٤ ، التقريب (٢٥٥٠).

* محمد بن ثابت بن أسلم البناني البصري ، من السابعة .

ضعيف ، متفق على تضعيفه .

انظر تهذيب الكمال ٥٤٧/٢٤ ، التهذيب ٨٢/٩ ، التقريب (٥٧٦٧).

---

(١) « بين » ساقطة من نسخة تشستربتي .

(٢) وقع في المطبوع :« لتكثير » ، ولعله خطأ مطبعي .

* ثابت بن أسلم البُنَاني ، أبو محمد البصري (ت ١٢٧ تقريباً) .
ثقة ، متفق على توثيقه . قال أبو حاتم : أثبت أصحاب أنس : الزهري ، ثم ثابت .
انظر تهذيب الكمال ٣٤٢/٤ ، السير ٢٢٠/٥، التهذيب ٢/٢، التقريب (٨١٠) .

* أنس بن مالك الأنصاري ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٢ .

* زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري ، الخزرجي ، صحابي مشهور ، كان من كُتّاب الوحي . وهو الذي جمع القرآن في عهد أبي بكر . وكان عمر يستخلفه إذا سافر . قال مسروق : كان من الراسخين في العلم . توفي سنة ثمان وأربعين تقريباً .
انظر الاستيعاب ٤١/٤ ، السير ٤٢٦/٢ ، الإصابة ٤١/٤ .

* الضحاك بن نَبَراس ، بفتح النون والموحدة ، الأزدي الجهضمي ، من السابعة .
ضعيف ، متفق على ضعفه . قال ابن حجر : لين الحديث .
انظر تهذيب الكمال ٢٩٩/١٣ ، التهذيب ٤٥٥/٤ ، التقريب (٢٩٨٠) .

تخريج الحديث :

روى ثابت البناني هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه ابنه محمد ، والضحاك بن نبراس ، عنه ، عن أنس ، عن زيد ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن ثابت ، عن أنس ، عن زيد بن ثابت ، موقوفاً .

....

الوجه الأول :

أخرجه الطبراني في الكبير ١١٨/٥ ، رقم ٤٨٠٠ ، والبيهقي في شعب الإيمان[1] ٦٠/٣ ، رقم ٢٨٦٨ ، من طريق أبي داود الطيالسي ، عن محمد بن ثابت ، به مرفوعاً .

وتوبع محمد بن ثابت ؛ تابعه الضحاك بن نبراس :

أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده ١٠٧/١ ، رقم ١٣٣[2] ـ وعنه أبو يعلى ، كما في المطالب العالية ٢٤١/١ ، رقم ٥٨١ (وعن أبي يعلى ابن عدي في الكامل ١٤١٦/٤) ـ ، ورواه من طريق ابن أبي شيبة أيضاً الطبراني في الكبير ١١٧/٥ ، رقم ٤٧٩٨ ـ ، ورواه عبد بن حميد (المنتخب رقم ٢٥٦)، والطبراني في الكبير ١١٧/٥ ، رقم ٤٧٩٨ ، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال ، رقم ٥٢ ، كلهم من طريق عبيدالله بن موسى .

والبخاري في الأدب المفرد (١٦٢) رقم ٤٥٨ ، عن موسى بن إسماعيل .

والطبراني في الكبير ١١٧/٥ ، رقم ٤٧٩٧ ، والعقيلي في الضعفاء ٢١٩/٢ ، من طريق مسلم بن إبراهيم .

والطبراني في الكبير ١١٨/٥ ، رقم ٤٧٩٩ ، من طريق حرمي بن عمارة .

كلهم عن الضحاك بن نبراس ، عن ثابت ، عن أنس ، عن زيد ، مرفوعاً .

---

(١) وقع في المطبوع من شعب الإيمان بتحقيق بسيوني زغلول ـ وإليها العزو ـ أن الحديث موقوف على زيد ، والصحيح أنه مرفوع إلى النبي ﷺ ، وقد وقع على الصواب في الطبعة الهندية التي حققها عبدالعلي عبدالحميد ١٥٨/٦ ، رقم ٢٦٠٨ ، وهو الموافق لرواية محمد بن ثابت ، كما تقدم ، والله أعلم .

(٢) وقد ذكر هذا الحديث ابن حجر في المطالب العالية ٢٤١/١ ، ٢٤٢ ، إلا أنه وقع فيها : عن ثابت ، عن أنس ، ولم يذكر زيد بن ثابت ـ وإن كان محققا الكتاب قد زادا اسمه في الأصل بين معقوفتين ـ. ولعله سقط من الناسخ ، فقد وقع على الصواب في المسند المطبوع ، وهو كذلك في المخطوط (ق ١١٧/ب) ، كما أخرجه جماعة من طريق ابن أبي شيبة ، وعندهم جميعاً بذكر زيد في الإسناد ، وكذا هو عند عبد بن حميد ، وقد عزاه في المطالب إليه مع ابن أبي شيبة ، والله أعلم .

....

الوجه الثاني :

أخرجه الطبراني في الكبير ١١٧/٥ ، رقم ٤٧٩٦ ، من طريق السري بن يحيى .
وابن أبي شيبة في المصنف ٣٥٩/٢ ، من طريق جعفر بن حيان ، وحميد الطويل .
وعبدالرزاق ٢٨٩/٢ ، رقم ٣٤٠٨ ـ ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط ١٤٦/٤ ، رقم ١٩٢٦ ـ ، عن جعفر بن سليمان .
والعقيلي في الضعفاء ٢١٩/٢ ، من طريق حماد بن سلمة .

كلهم عن ثابت ، عن أنس ، عن زيد ، موقوفاً عليه .

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٦٠/٣ ، رقم ٢٨٦٩ ، من طريق حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن أنس ، من فعله ، وقال أنس : هكذا فُعل بي ليكون أكثر لخطانا .

قلت : والأول أرجح حيث رواه أكثر من ثقة ، كما تابعهم حماد أيضاً ، ولكن قد تبين أن الذي فعل به ذلك هو زيد بن ثابت ، حيث ورد ذلك صريحاً في رواية حميد الطويل ، وجعفر بن سليمان ، وغيرهما .
وعليه فإن الراجح روايته عن أنس ، عن زيد ، كما صرح به في أكثر الروايات ، وكان أنس يذكر زيداً في الأغلب ، وأحياناً لا يذكره ، والله أعلم .

....

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن ثابتاً البناني روى هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه ابنه محمد ، والضحاك بن نبراس ، عنه ، عن أنس ، عن زيد ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه جماعة من الثقات ، عن ثابت ، عن أنس ، عن زيد بن ثابت ، موقوفاً عليه .

وتقدم أن محمد بن ثابت ، والضحاك ضعيفان ، وقد خالفهما عدد من الثقات ، فوقفوه على زيد بن ثابت ، وعليه فالوجه الثاني أرجح .

ومنه يتبين صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من تصحيحه لرواية الوقف .

وقد وافقه على ذلك غير واحد من الأئمة :

قال العقيلي : حديث حماد أولى ـ يعني من حديث الضحاك بن نبراس ـ.

وقال ابن حجر في المطالب : المحفوظ في هذا موقوف على زيد بن ثابت .

والأثر من وجهه الراجح إسناده صحيح إلى زيد .

وفي الأمر بكثرة الخُطا إلى المساجد أحاديث كثيرة مرفوعة ، وبعضها في الصحيحين .

انظر لذلك الترغيب والترهيب للمنذري ١/٢٠٦ .

٥٥٠ ــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه سليمان بن حرب ، عن شعبة ، عن القاسم بن مِهران ، عن أبي رافع ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال : « إذا كان أحدكم في صلاته فلا يبزقن[1] عن يمينه ، ولا عن يساره ، ولا بين يديه ، ولكن تحت قدمه اليسرى ، فإن لم يستطع ففي ثوبه » .

فقال أبو زرعة : ماروي عن النبي ﷺ بأن يبزق عن يساره أصح من هذا الذي ذكر :« ولا يبزق عن يساره ».

قال أبو محمد[2]: أخطأ سليمان بن حرب فيما روى من متن هذا الحديث بأن لا يبزق على يساره .

فقد حدثنا أبي ، عن أبي الوليد ، وآدم العسقلاني ، عن شعبة ، عن القاسم بن مِهران ، عن أبي رافع ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ أنه قال :« إذا كان أحدكم يصلي فلا يبزق بين يديه ، ولا عن يمينه ، ولكن عن يساره تحت قدمه » .

هكذا متن حديث أبي الوليد ، وآدم ، عن شعبة .

ورواه هُشيم ، عن القاسم بن مِهران ، عن أبي رافع ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ.

واتفق متون سائر الأحاديث عن النبي ﷺ مثل ذلك سواء .

رجال الإسناد :

* سليمان بن حرب الأزدي الواشِحي البصري ، قاضي مكة (ت ٢٢٤) .

ثقة ثبت ، متفق على ثقته واتقانه . قال ا بن حجر : ثقة إمام حافظ .

وقال أبو داود : كان يحدث بحديث ، ثم يحدث به كأنه ليس ذاك .

قال الخطيب : وكان سليمان يروي الحديث على المعنى ، فتتغير ألفاظه في روايته .

تاريخ بغداد ٣٣/٩ ، تهذيب الكمال ٣٨٤/١١ ، السير ٣٣٠/١٠ ، التقريب (٢٥٤٥).

---

(١) وقع في النسخة التيمورية :« يبزق » ، وما أثبته من بقية النسخ .

(٢) كذا في نسختي مصر والمطبوع ، وفي بقية النسخ :« قلت » .

....

---

* شعبة بن الحجاج ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٦ .

* القاسم بن مِـهران القَيسي ، مولى بني قيس بن ثعلبة ، وهو خال هشيم ، من السادسة .
روى عن أبي رافع الصائغ .
وعنه شعبة ، وابن عُلية ، وهشيم ، وعبدالوارث بن سعيد ، وعبدالله بن دكين .
قال ابن معين : ثقة . وأخرج له مسلم .
وقال أبو حاتم : صالح .
قال ابن حجر : صدوق .
قلت : لعل الصواب أنه ثقـة ، لتوثيق ابن معين له ، واحتـجاج مسلم به ، وأبو حاتم متشدد كما هو معلوم ، وقد جزم الذهبي بتوثيقه في الميزان ، والله أعلم .
تهذيب الكمال ٤٥٢/٢٣ ، الميزان ٣٨٠/٣ ، التهذيب ٣٣٩/٨ ، التقريب (٥٤٩٨).

* أبو رافع الصائغ : نُـفَيع المدني ، مولى ابنة عمر بن الخطاب ، من الثانية .
متفق على توثيقه . قال ابن حجر : ثقة ثبت مشهور بكنيته .
انظر تهذيب الكمال ١٤/٣٠ ، السير ٤١٤/٤، التهذيب ٤٧٢/١٠ ، التقريب (٧١٨٢).

* أبو هريرة : صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* أبو الوليد : هو الطيالسي ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٩ .

* آدم بن أبي إياس : عبدالرحمن العسقلاني ، أبو الحسن الخراساني (ت ٢٢١).
ثقة . قال أحمد : كان من الستة أو السبعة الذين كانوا يضبطون الحديث عند شعبة .
انظر تهذيب الكمال ٢٩٩/٢ ، التهذيب ١٩٦/١ ، التقريب (١٣٢) .

....

---

* هُشيم بن بشير : ثقة كثير التدليس والإرسال الخفي ، تقدم في المسألة رقم ٥٠٥ .

تخريج الحديث :

روى شعبة هذا الحديث ، واختلف عليه في متنه :

١ ـ فرواه سليمان بن حرب ـ مرة ـ ، عن شعبة ، عن القاسم بن مِهران ، عن أبي رافع ، عن أبي هريرة ، وقال فيه :« فلا يبزقن عن يمينه ولا عن يساره ، ولكن تحت قدمه » .

٢ ـ ورواه سليمان بن حرب ـ مرة ـ، وعدد من الثقات ، عن شعبة ، عن ابن مِهران ، عن أبي رافع ، عن أبي هريرة ، وقالوا في متنه :« فلا يبزقن عن يمينه ، ولكن عن يساره تحت قدمه » .

وتابع شعبة على هذا الوجه ، عدد من الثقات أيضاً .

الوجه الأول :

ذكره المصنف في هذه المسألة ، من رواية سليمان بن حرب ، ولم أقف على من أخرجه .

الوجه الثاني :

أخرجه أبو نعيم في المستخرج ١٥٣/٢ ، رقم ١٢١٠ ، من طريق سليمان بن حرب .

ومسلم ٣٨٩/١ ، كتاب الصلاة ، باب النهي عن البصاق في المسجد ، رقم ٥٥٠ ، والنسائي ١٦٣/١ ، كتاب الطهارة ، باب البزاق يصيب الثوب ، رقم ٣٠٩ ــ ومن طريقه الجوزقاني في الأباطيل ٣٦٤/١ ، رقم ٣٥٢ ــ ، ورواه أبو نعيم في المستخرج ١٥٣/٢ ، رقم ١٢١٠ ، والبيهقي في الكبرى ٢٩١/٢ . من طريق محمد بن جعفر .

....

وأبو عوانة ٤٠٣/١ ، من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث .
وأحمد ٤١٥/٢ ، عن عفان .
وإسحاق بن راهويه في مسنده ١٢٠/١ ، رقم ٣٧ ، وسحنون في المدونة ١٠١/١ ، من طريق وكيع .
والبيهقي في الكبرى ٢٩١/٢ ، من طريق شبابة بن سوار .
وابن أبي حاتم في هذه المسألة ، من طريق أبي الوليد الطيالسي ، وآدم العسقلاني .
كلهم عن شعبة ، به نحوه .

وتوبع شعبة ، على هذا الوجه :

أخرجه مسلم ، الموضع السابق ، وأبو عوانة ٤٠٣/١ ، وإسحاق بن راهويه في مسنده ١٢٠/١ ، رقم ٣٨ ، والبيهقي في الكبرى ٢٩٢/٢ ، وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة ١٧٤/١ ، رقم ١٢٠ ، من طريق هشيم .
ومسلم ، الموضع السابق ، وأبو عوانة ٤٠٣/١ ، من طريق عبدالوارث .
وابن أبي شيبة ٣٦٤/٢ ـ وعنه مسلم ، الموضع السابق ، رقم ٥٥٠ ، وابن ماجه ٣٢٦/١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب المصلي يتنخم ، رقم ١٠٢٢ ـ ، ورواه أحمد ٢٥٠/٢ ـ ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال ٤٥٣/٢٣ ـ . عن ابن عُلية .

كلهم عن القاسم بن مِهران ، به ، نحوه .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن شعبة روى هذا الحديث ، واختلف عليه في متنه :

١ - فرواه سليمان بن حرب - مرة - ، عن شعبة ، عن القاسم بن مِهران ، عن أبي رافع ، عن أبي هريرة ، وقال فيه :« فلا يبزقن عن يمينه ولا عن يساره ، ولكن تحت قدمه » .

٢ - ورواه سليمان أيضاً ، وعدد من الثقات ، عن شعبة ، عن ابن مِهران ، عن أبي رافع ، عن أبي هريرة ، وعندهم :« فلا يبزقن عن يمينه ، ولكن عن يساره تحت قدمه » .
وتابع شعبة على هذا الوجه ، عدد من الثقات ، كما تقدم .

والوجه الثاني أرجح ؛ إذ رواه عامة أصحاب شعبة عنه كذلك ، كما توبع عليه شعبة من عدد من الثقات ، وكذلك اتفقت متون سائر الأحاديث عن النبي ﷺ، كما قال أبو زرعة .

ولعل سليمان بن حرب قد حدث به في الوجه الأول على المعنى فلم يضبطه ، وقد تقدم قول الخطيب فيه : كان يروي الحديث على المعنى فتتغير ألفاظه في روايته .

ومنه يتبين صحة ما ذهب إليه أبو زرعة من تخطئته لسليمان في متن هذا الحديث .

والحديث من وجهه الراجح صحيح ؛ وقد أخرجه مسلم كما تقدم في التخريج ، والله أعلم .

٥٥١ ــ وسألت أبي عن حديث رواه أبو داود الطيالسي ، عن شعبة ، عن فِراس عن الشعبي ، قال : سمعت سمرة يقول : صلى رسول الله ﷺ الصبح فقال : « أهاهنا أحد من بني فلان ؟ إن صاحبكم محبوس بباب الجنة بدين عليه » .

فسمعت أبي يقول : هكذا رواه أبو داود ، وعمرو بن مرزوق ، عن شعبة ، عن فراس ، عن الشعبي ، قال : سمعت سمرة . والشعبي لم يسمع من سمرة .

روى سعيد بن مسروق[1] ، عن الشعبي ، عن سمعان بن مُشَنَّج ، عن سمرة ، عن النبي ﷺ .

رجال الإسناد :

* أبو داود الطيالسي ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٤٩ .

* شعبة بن الحجاج ، ثقة ثبت متقن ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٦ .

* فِرَاس بن يحيى الهمْداني الخارِفي ، أبو يحيى الكوفي المُكْتِب (ت ١٢٩) .
روى عن الشعبي ، وأبي صالح السمان ، وإبراهيم التيمي ، وغيرهم .
روى عنه الثوري ، وشعبة ، ومعمر ، وشيبان ، وأبو عوانة ، وغيرهم .
قال ابن المديني : له نحو أربعين حديثاً . وقال العجلي : ليس بكثير الحديث .
قال أحمد ، وابن معين ، والنسائي ، وابن سعد ، والعجلي ، وابن عمار : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال: كان متقناً .
وقال أبو حاتم : شيخ كان مُعلماً ثقة ، ما بحديثه بأس .
وقال عثمان بن أبي شيبة : صدوق . قيل له : ثبت ؟ قال : لا .

---

(١) وقع في نسخة تشستربتي :« سعيد ، عن مسروق » ، وهو خطأ مخالف لبقية النسخ .

....

وقال يعقوب بن سفيان[1] : في حديث لين ، وهو ثقة .
وقال يحيى بن سعيد : ما بلغني عنه شيء ، وما أنكرت من حديثه إلا حديث الاستبراء .
وقال عبدالله بن أحمد : سئل أبي عن فراس ، وإسماعيل بن رافع ، فقال : إسماعيل أوثق منه ، فراس فيه شيء من ضعف ، وإسماعيل أحسن استقامة منه في الحديث[2] .
قال ابن حجر : صدوق ربما وهم .
تهذيب الكمال٢٣/١٥٢ ، هدي الساري (٤٥٦)، التهذيب ٨/٢٥٩، التقريب (٥٣٨١).

* الشَّعْبي : عامر بن شَرَاحيل ، أبو عمرو الكوفي ، مات بعد المائة .
ثقة ثبت فقيه مشهور . وقال أبو حاتم : لم يسمع من سَمُرَة بن جُندب ، وحديث شعبة ، عن فراس ، عن الشعبي : سمعت سمرة غلط ، بينهما سَمْعان بن مُشَنَّج .
انظر تهذيب الكمال ١٤/٢٨ ، السير ٤/٢٩٤ ، التهذيب ٥/٦٥ ، التقريب (٣٠٩٢) .

* سَمُرَة بن جُنْدُب بن هلال الفَزَاري ، الأنصاري (ت ٥٨) .
صحابي جليل ، كان زياد يستخلفه على البصرة والكوفة ، وكان شديداً على الخوارج .
انظر الاستيعاب ٤/٢٥٦ ، أسد الغابة ٢/٣٥٤ ، الإصابة ٤/٢٥٧ .

---

(١) وقع هذا القول في تهذيب التهذيب ، وفي هدي الساري منسوباً إلى يعقوب بن شيبة ، وهو في المعرفة والتاريخ ٣/٩٢ ، من قول يعقوب بن سفيان ، فلعل كلمة سفيان تصحفت فيهما إلى شيبة ، والله أعلم .

(٢) من الغريب أن الحافظ المزي ، وتبعه ابن حجر لم يوردا هذا القول في ترجمة فراس ، بل أورداه في ترجمة إسماعيل بن سالم ، وكان من المفترض أن يذكراه هنا . انظر تهذيب الكمال ٣/١١٠ ، التهذيب ١/٣٠١ ، وهو في علل أحمد ١/٣١٨ .

....

* عمرو بن مرزوق الباهلي ، أبو عثمان البصري (ت ٢٢٤) .
وثقه أحمد ، وابن معين ، وأبو حاتم ، وابن سعد . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما أخطأ ، لم يكثر خطاؤه حتى يُعدل به عن سنن العدول ، ولكنه أتى بما لا ينفك منه البشر . وقال أحمد : كان عفان يرضى عمرو بن مرزوق ، ومن كان يُرضي عفان ؟! .
وقال أحمد أيضاً : ثقة مأمون ، فتّشنا عمّا قيل فيه ، فلم نجد له أصلاً .
وقال أبو حاتم : ثقة ، لم نجد أحداً من أصحاب شعبة كتبنا عنه كان أحسن حديثاً منه .
وقال أبو زرعة : سمعت أحمد بن حنبل ، وقلت له : إن علي بن المديني يتكلم في عمرو ابن مرزوق ؟ فقال : عمرو بن مرزوق رجل صالح ، ولا أدري ما يقول علي ! .
وقال أبو زرعة : سمعت سليمان بن حرب ، وذكر عمرو بن مرزوق ، فقال : جاء بما ليس عندهم فحسدوه .
وقال الساجي : صدوق ، كان أبو الوليد يتكلم فيه . وقال ابن المديني : ذهب حديثه .
وقال سعيد بن سعد : قال لي علي بن المديني : اختلف إلى مسلم بن إبراهيم ، ودع عمرو ابن مرزوق .
وقال الأزدي : كان علي بن المديني صديقاً لأبي داود ، وكان أبو داود لا يحدث حتى يأمره علي ، وكان ابن معين يُطري عمرو بن مرزوق ، ويرفع ذكره ، يعني : ولا يصنع ذلك بأبي داود ؛ لطاعة أبي داود لعلي .
وقال الأزدي أيضاً : سماع أبي داود ، وعمرو بن مرزوق من شعبة كان شيئاً واحداً .
وقال ابن المديني أيضاً : اتركوا حديثه .
وقال ابن وارة : سألت أبا الوليد عنه ؟ فقال : لا أقول فيه شيئاً .
وقال البرذعي : قال لي أبو زرعة في عمرو بن مرزوق : أنا أخبرك بأمره ، سُئل أبو الوليد عنه ، فأثنى عليه خيراً ، فذهبوا إليه فسمعوا منه أحاديث لزائدة ، وعرضوها على أبي الوليد فقال أبو الوليد : إنما سمع هو من زائدة بعبادان .
وقال القواريري : كان يحيى القطان لا يرضى عمرو بن مرزوق في الحديث .

وقال ابن عمار الموصلي : ليس بشيء . وقال العجلي : بصري ضعيف ، ليس بشيء . وقال الدارقطني : صدوق كثير الوهم . وقال الحاكم : سيء الحفظ .
قال الذهبي في المغني : ثقة مشهور . وقال في الكاشف : ثقة فيه بعض الشيء .
قال ابن حجر : ثقة فاضل له أوهام .

قلت : ولعله الصواب إن شاء الله ، وعليه يحمل قول من نسب إليه الوهم أو سؤ الحفظ ، وليس من خصومه ، وهما الحاكم والدارقطني .
وأما كلام ابن المديني ، وأبي الوليد ، فهو من باب الحسد ، كما تقدم ، وكما أشار إلى ذلك سليمان بن حرب ، ثم إن الإمام أحمد قال كما تقدم : فتشنا عما قيل فيه فلم نجد له أصلاً ، وهو ممن عاصره وعرف حاله عن قرب ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ٢٢/٢٢٤ ، السير ١٠/٤١٧ ، الكاشف ٢/٨٨ ، المغني ٢/٧٣ ، التهذيب ٨/٩٩ ، التقريب (٥١١٠) ، الجامع في الجرح ٢/٣٠٥ .

* سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ، والد سفيان (ت ١٢٦) .
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ١١/٦٠ ، التهذيب ٤/٨٢ ، التقريب (٢٣٩٣) .

* سَمْعان بن مُشَنَّج[1] ، وقيل : مُشَمْرَج ، الكوفي ، من الثالثة .
روى عن سمرة حديثنا هذا . وعنه الشعبي ، ولم يرو عنه غيره .
قال العجلي ، وابن ماكولا ، وابن ناصر الدين : ثقة . وذكره ابن حبان ، وابن خلفون في الثقات .

(١) وقع في التقريب ، وفي التوضيح ، وبعض كتب التراجم : مُشَنِّج ، بكسر النون المشددة ، وقد نص العسكري في تصحيفات المحدثين ٣/١١١٨ ، على أنه بفتح النون ، ولم أر من ضبطها غيره ، ثم وجدت أبا الفضل العراقي نص على أنه بكسر النون في كتابه « قرة العين بالمسرة بوفاء الدين » ، والله أعلم .

....

وقال البخاري : لا نعرف لسمعان سماعاً من سمرة ، ولا للشعبي سماعاً منه .
قال ابن حجر : صدوق .
قلت : لعل الصواب أنه ثقة ، لاتفاق من ترجم له على ذلك ، ولا يضره تفرد راوٍ واحد عنه ، والله أعلم .
تهذيب الكمال ١٢/١٣٥، توضيح المشتبه ٨/١٥٨، التهذيب٤/٢٣٧، التقريب (٢٦٣٢).

تخريج الحديث :

روى الشعبي هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة دونه ، سواء في العنعنة والسماع ، أو في زيادة السند ونقصه :

أولاً : رواه شعبة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه جماعة عن شعبة ، عن فراس ، عن الشعبي ، عن سمرة .
وتابع شعبة على هذا الوجه عدد من الثقات .
كما توبع فراس ؛ تابعه إسماعيل بن أبي خالد ، والعلاء بن عبدالكريم .

٢ ـ ورواه محمد بن جعفر ، عن شعبة ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن الشعبي ، عن سمرة .
وتابع شعبة على هذا الوجه عدد من الثقات .

٣ ـ ورواه ابن أبي عدي ، عن شعبة ، عن جابر الجعفي ، وإسماعيل بن أبي خالد ، عن الشعبي ، عن سمرة .

....

ثانياً : ورواه أبو عوانة : الوضاح بن عبدالله ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه جماعة ، عن أبي عوانة ، عن فراس ، عن الشعبي ، عن سمرة .
وتابع أبا عوانة عدد من الثقات ، كما تقدم في الاختلاف على شعبة .

٢ ـ ورواه عفان ، عن أبي عوانة ، عن فراس ، عن الشعبي ، عن سمعان ، عن سمرة .

ثالثاً : ورواه وكيع ، واختلف على أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه أبو بكر بن أبي شيبة ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه عبدالله بن أحمد ، والحسن بن سفيان ، والفسوي ، عن ابن أبي شيبة ، عن وكيع ، عن أبيه ، عن سعيد بن مسروق ، عن الشعبي ، عن سمعان ، عن سمرة .
وتابع أبا وكيع : أبو الأحوص ، والثوري .

ب ـ ورواه عبيد بن غنام ، عن أبي بكر بن أبي شيبة ، عن وكيع ، عن سفيان ، عن أبيه ، عن الشعبي ، عن سمرة .

٢ ـ ورواه أحمد ، عن وكيع ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن الشعبي عن سمرة .
وتابع وكيعاً على هذا الوجه عدد من الثقات .

٣ ـ ورواه أبو كريب ، عن وكيع ، عن العلاء بن عبدالكريم ، عن الشعبي ، عن سمرة .
وتابع العلاء على هذا الوجه : فراس ، وإسماعيل بن أبي خالد كما تقدم .

....

رابعاً : ورواه أبو حنيفة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عمرو بن القاسم التمار ـ مرة ـ عن أبي حنيفة ، عن فراس ، عن الشعبي ، عن أبي الدرداء ، مرفوعاً :« الميت مرتهن بدينه حتى يُقضى عنه » .

٢ ـ ورواه عمرو التمار ـ مرة أخرى ـ عن أبي حنيفة ، عن فراس ، عن الشعبي ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، بمثل المتن السابق .

خامساً : ورواه سليم أبو سلمة مولى الشعبي ، عن الشعبي ، مرسلاً .

سادساً : ورواه مجالد بن سعيد ، عن الشعبي ، عن جابر بن عبدالله .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه شعبة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه جماعة عن شعبة ، عن فراس ، عن الشعبي ، عن سمرة :

أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (١٢١) رقم ٨٩١ ـ ومن طريقه أبو نعيم في مسانيد أبي يحيى فراس المكتب رقم ٢/١٠ ـ .
والحاكم ٢٥/٢ ، والطبراني في الكبير ١٧٨/٧ ، رقم ٦٧٥٠ ، وأبو نعيم في مسانيد أبي يحيى فراس المكتب رقم ٣/١٠ ، ٤ ، والواحدي في الوسيط ٤٠٢/١ ، من طريق عمرو ابن مرزوق .
وأبو نعيم في مسانيد أبي يحيى المكتب رقم ١/١٠ ، والنسفي في القند في ذكر علماء سمرقند (ص ٤٥٤)، من طريق يحيى بن حماد[1] .

---

(١) وقع في كتاب القند : « محمد بن حماد » ، وهو خطأ .

....

وأبو نعيـم في مسانيـد أبي يحيى المكتب رقـم ١٠/٥ ، ٦ ، ٧ ، من طريق يحيى بن عـباد ، وأبي بحر البكراوي ، والنضر بن شميل .
كلهم عن شعبة ، عن فراس ، عن الشعبي ، عن سمرة .

وتوبع شعبة على هذا الوجه :
أخرجه الحاكم ٢/٢٥ ، والطبراني في الكبير ٧/١٧٨ ، رقم ٦٧٥١ ، وأبو نعيم في مسانيد أبي يحيى المكتب رقم ١٠/٨ ، ٩ ، من طريق أبي خالد : يزيد الدالاني .
والطبراني في الكبير ٧/١٧٩ ، رقم ٦٧٥٣ ، من طريق شيبان .
وتابعهم أبو عوانة ، كما سيأتي في الاختلاف عليه .
كلهم عن فراس ، عن الشعبي ، عن سمرة .

وتابع فراساً : إسماعيل بن أبي خالد ، والعلاء بن عبدالكريم كما سيأتي .

وقال الحـاكم : هذا حديث صـحيح على شرط الشـيخين ، ولم يخـرجاه ؛ لخلاف فـيه من سعيد بن مسروق .

٢ - ورواه محمـد بن جعفـر ، عن شعبة ، عن إسـماعيل بن أبي خالد ، عن الشـعبي ، عن سمرة :
أخرجه أحمد ٥/١١ ، عن محمد بن جعفر ، عن شعبة ، به .
وتوبع محمد بن جعفر ، تابعه ابن أبي عدي ، كما سيأتي في الوجه الثالث .

وتوبع شعبة في روايته عن إسماعيل :
أخرجه الحاكم ٢/٢٥ ـ وعنه البيهقي في الكبرى ٢/٧٦ ـ ، من طريق جعفر بن عون .
والحاكـم ٢/٢٥ ـ وعنه البيـهقي في الكبـرى ٢/٧٦ ـ ، ورواه أحمـد ٥/١٣ ، من طريق يحيى بن سعيد .

....

والحاكم ٢/٢٥ ، والطبراني في الكبير ٧/١٧٩ ، رقم ٦٧٥٤ ، من طريق أبي إسحاق الفزاري
وأحمد ٥/٢٠ ، من طريق وكيع .
والروياني في مسنده ٢/٦٥ ، رقم ٨٤٢ ، من طريق يزيد بن هارون .
كلهم عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن الشعبي ، عن سمرة .

٣ ـ ورواه ابن أبي عدي ، عن شعبة ، عن جابر الجعفي ، وإسماعيل بن أبي خالد ، عن الشعبي ، عن سمرة :
أخرجه قوام السنة الأصبهاني في الترغيب والترهيب ٢/٥٤٧ ، رقم ١٣٠٨ ، من طريق عقبة بن مكرم ، عن ابن أبي عدي ، عن شعبة ، به .

قلت : ولعل الوجهين الأول والثاني محفوظان عن شعبة ؛ إذ رواه على الوجه الأول جماعة من الثقات ، ورواه في الوجه الثاني ثقتان ، وتوبع عليه شعبة من عدد من الثقات ، وأما الوجه الثالث فلم أجد من تابع ابن أبي عدي ، ولا شعبة عليه ، والله أعلم .

كما اختلف على شعبة في صيغ التحديث :
١ ـ فرواه يحيى بن حماد ، ويحيى بن عباد ، وأبو بحر البكراوي ، والنضر بن شميل ، وعمرو بن مرزوق ـ في أحد الأوجه عنه ـ ، وكلهم قالوا : عن شعبة ، عن الشعبي ، عن سمرة .
٢ ـ وخالفهم أبو داود ، وعمرو بن مرزوق ـ في الوجه الذي ذكره المؤلف ـ، فقالا : عن شعبة ، عن الشعبي ، قال سمعت سمرة .

....

وقد تقدم تخريج هذه الروايات في الوجه الأول من الاختلاف عن شعبة ، ما عدا رواية عمرو بن مرزوق في الوجه الثاني ، فقد ذكرها أبو حاتم في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجها ، بل الذي وقفت عليه من روايته إنما هي بالعنعنة .

وعليه فالوجه الأول ، وهو العنعنة أرجح ، وخاصة أنه قد نص غير واحد على أن الشعبي لم يسمع من سمرة ، والله أعلم .

ثانياً : ورواه أبو عوانة : الوضاح بن عبدالله ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه جماعة ، عن أبي عوانة ، عن فراس ، عن الشعبي ، عن سمرة :

أخرجه الحاكم ٢٥/٢ ـ وعنه البيهقي في اثبات عذاب القبر[1] ، رقم ١٥٣ ـ ، من طريق يحيى بن حماد .

والحاكم ٢٥/٢ ـ وعنه البيهقي في اثبات عذاب القبر ، رقم ١٥٣ ـ ، ورواه ابن أبي شيبة (كما في النكت الظراف ٧٨/٤) . من طريق عفان .

والطيالسي (١٢١) رقم ٨٩٢ .

والطبراني في الكبير ١٧٨/٧ ، رقم ٦٧٥٢ ، من طريق أبي كامل الجحدري .

ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ ١٢٧/٣ ، وأبو نعيم في مسانيد أبي يحيى المكتب رقم ١٠/١٠ ، من طريق حجاج بن المنهال .

كلهم عن أبي عوانة ، عن فراس ، عن الشعبي ، عن سمرة .

وتابع أبا عوانة عدد من الثقات ، كما تقدم في الاختلاف على شعبة .

---

(١) وقع اسم عنوان الكتاب في الطبعة التي اعتمدت عليه :« عذاب القبر » ، والصحيح ما اثبته كما جاء في بداية الكتاب ص ١٩ ، والله أعلم .

....

٢ ـ ورواه عفان بن مسلم ، عن أبي عوانة ، عن فراس ، عن الشعبي ، عن سمعان ، عن سمرة :
أخرجه أحمد ٥/٢٠[1]، عن عفان ، عن أبي عوانة ، به .

قلت : والوجه الأول أرجح ؛ حيث رواه كذلك عدد من الثقات ، وفيهم أئمة حفاظ ، في حين انفرد عفان بن مسلم بالوجه الثاني ، إضافة إلى أن عفان قد رواه على الوجه الأول الراجح ، فيقدم من قوليه ما وافق فيه الثقات ، والله أعلم .

ثالثاً : ورواه وكيع ، واختلف على أحد الرواة عنه :
١ ـ فرواه أبو بكر بن أبي شيبة ، واختلف عليه :
أ ـ فرواه عبدالله بن أحمد ، والحسن بن سفيان ، عن أبي بكر بن أبي شيبة ، عن وكيع ، عن أبيه ، عن سعيد بن مسروق ، عن الشعبي ، عن سمعان ، عن سمرة :
أخرجه الحاكم ٢/٢٦ ، من طريق الحسن بن سفيان .
وعبدالله بن أحمد في زوائده على المسند[2] ٥/٢٠ .
كلاهما عن أبي بكر بن أبي شيبة ، عن وكيع ، عن أبيه ، به .

وتابع أبا وكيع : أبو الأحوص ، والثوري :
أخرجه أبو داود ٣/٦٣٧ ، كتاب البيوع ، باب في التشديد في الدين ، رقم ٣٣٤١ ــ ومن طريقه الروياني[3] في مسنده ٢/٦٧، رقم ٨٤٥ ، والجصاص في أحكام القرآن ١/٦٥٤ ــ،

---

(١) سقط اسم سمعان من المسند المطبوع ، واستدركته من أطراف المسند ٢/٥١٥ ، وجامع المسانيد ٥/٥٨٠ .

(٢) وقع في المطبوع من المسند أن الحديث من رواية الإمام أحمد ، وليس كذلك ، وقد وقع في أطراف المسند ٢/٥١٥ على الصواب ، وقد نبه عليه محقق أطراف المسند .

(٣) سقط اسم شيخ أبي داود ، وهو سعيد بن منصور من المسند المطبوع والمخطوط فلعله من الناسخ ، والله أعلم.

....

ورواه الحاكم ٢٦/٢ ، والبخاري في التاريخ الكبير ٢٠٤/٤ ، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ ١٢٧/٣ ، والطبراني في الكبير ١٧٩/٧ ، رقم ٦٧٥٥ ـ ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال ١٣٦/١٢ ، وأبو الفضل العراقي في قرة العين بالمسرة بوفاء الدين (ص٧٢) ـ . كلهم من طريق أبي الأحوص : سلام بن سليم .

وأخرجه عبدالرزاق ٢٩١/٨ ، ١٥٢٦٣ ـ ومن طريقه النسائي ٢١٥/٧ ، كتاب البيوع ، باب التغليظ في الدين ، رقم ٤٦٨٥ ـ ومن طريق النسائي أبو الفضل العراقي في قرة العين بالمسرة بوفاء الدين (ص٧١) ـ ، ورواه البيهقي في الكبرى ٤٩/٦ ، وأحمد ٢٠/٥ ـ ومن طريقه الخطيب في تلخيص المتشابه ٤٢٣/١ ـ ، ورواه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ ١٢٧/٣ ، وابن أبي ثابت في الثاني من حديثه (ق ١٦٤/ب) ـ ومن طريقه ابن البخاري في مشيخته (٢٩١) ـ . كلهم من طريق عبدالرزاق .
وأحمد ٢٠/٥ ، عن أبي سفيان المعمري .
والطبراني في الكبير ١٧٩/٧ ، رقم ٦٧٥٥ ـ ومن طريقه أبو الفضل العراقي في قرة العين بالمسرة بوفاء الدين (ص ٧٢) ـ، من طريق سعيد الوراق .
ثلاثتهم (عبدالرزاق ، والمعمري ، وسعيد) عن سفيان الثوري .

وأبو الأحوص ، والثوري ، كلاهما عن سعيد بن مسروق ، عن الشعبي ، عن سمعان ، عن سمرة .

ب ـ ورواه يعقوب بن سفيان ، عن ابن أبي شيبة ، عن وكيع ، عن أبيه ، عن سعيد بن مسروق ، عن الشعبي ، عن المشنج بن سمعان ، عن سمرة :
أخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ ١٢٧/٣ ، عن ابن أبي شيبة ، به .

قلت : ولعله قد انقلب على يعقوب أو من فوقه اسم سمعان ، والله أعلم .

....

ج - ورواه عبيد بن غنام ، عن أبي بكر بن أبي شيبة ، عن وكيع ، عن سفيان ، عن أبيه ، عن الشعبي ، عن سمرة :
أخرجه الطبراني في الكبير ١٧٩/٧ ، رقم ٦٧٥٦ - ومن طريقه أبو الفضل العراقي في قرة العين بالمسرة بوفاء الدين (ص ٧٣) -، عن عبيد بن غنام ، به ، ولم يذكر سمعان .

قلت : وعبيد بن غنام ، قال عنه الذهبي مرة : ثقة ، ومرة : صدوق (سير النبلاء ٥٥٨/١٣ العبر ٤٣٢/١) ، ولم أر من تكلم فيه غير الذهبي .
وقد خالفه ثلاثة أئمة حفاظ ، فرووه على الوجه الأول ، كما توبع الثوري أيضاً على الوجه الأول ، ولم يتابع في الثاني ، وعليه فالوجه الأول أرجح ، والله أعلم[١] .

٢ - ورواه أحمد ، عن وكيع ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن الشعبي عن سمرة :
أخرجه في مسنده ٢٠/٥ . عن وكيع ، به .
وتابع وكيعاً على هذا الوجه عدد من الثقات ، كما تقدم في الاختلاف على شعبة .

وعلى هذا فلعل الوجهين محفوظان عن وكيع ؛ إذ رواه عنه في كل منهما ثقة ثبت إمام ، كما توبع وكيع في كليهما ، والله أعلم .

٣ - ورواه أبو كريب ، عن وكيع ، عن العلاء بن عبدالكريم ، عن الشعبي ، عن سمرة :
أخرجه الطبراني في الأوسط ٥٣/٤ ، رقم ٣٠٧٠ ، عن أسلم بن سهل الواسطي ، عن أبي كريب ، به .
وتابع العلاء على هذا الوجه : فراس ، وإسماعيل بن أبي خالد ، كما تقدم .

---

(١) كما رواه وكيع أيضاً وقال في تسمية سمعان :« سمعان بن مشيج » بالياء بدلاً من النون :
ذكر ذلك ابن معين في تاريخه ٢٣٩/٢ ، والخطيب في تلخيص المتشابه ٤٢٣/١ ، ولم أقف على من أخرجه عنه كذلك ، وقد تقدم في الأوجه السابقة عنه على الصواب ، ولعله وجه مرجوح عنه ، والله أعلم

....

وقال الطبراني : لم يروِ هذا الحديث عن العلاء بن عبدالكريم إلا وكيع ، ولا عن وكيع إلا أبو كريب ، ولا كتبناه إلا عن أسلم .

قلت : وأبو كريب هو محمد بن العلاء : ثقة حافظ (التقريب ٦٢٠٤) . وأسلم بن سهل الراجح فيه أنه ثقة (لسان الميزان ١/٣٨٨) .
ولعل هذا الوجه محفوظ عن وكيع أيضاً ؛ حيث رواه عنه ثقة ، كما توبع عليه العلاء من ثقتين ، كما تقدم ، والله أعلم .

رابعاً : ورواه أبو حنيفة ، واختلف عليه :

١ - فرواه عمرو بن القاسم التمار - مرة - عن أبي حنيفة ، عن فراس ، عن الشعبي ، عن أبي الدرداء ، مرفوعاً : « الميت مرتهن بدينه حتى يُقضى عنه » :
أخرجه الحافظ طلحة بن محمد في مسند أبي حنيفة (جامع المسانيد ٢/٧٤) ، عن العباس ابن أحمد بن عقدة ، عن عبدالله بن قريش بن إسماعيل الأسدي ، عن أبيه ، عن عمرو التمار ، به .

٢ - ورواه عمرو التمار - مرة أخرى - عن أبي حنيفة ، عن فراس ، عن الشعبي ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، بمثل المتن السابق :
أخرجه أبو عبدالله بن خسرو في مسند أبي حنيفة (جامع المسانيد ١/١٠١) ، من طريق عمر بن الحسن الأشناني ، عن عبدالله بن قريش ، عن أبيه ، عن عمرو التمار ، به .

قلت : ومدار في الوجهين على عمرو بن القاسم التمار ، وهو ضعيف (اللسان ٤/٣٧٣).
وقد خالف الثقات الذين رووه عن فراس ، عن الشعبي ، عن سمرة ، وعليه فهذا الوجه لا يثبت عن أبي حنيفة ، ولا فراس ، ولا الشعبي ، والله أعلم .

....

خامساً : ورواه سليم أبو سلمة مولى الشعبي ، عن الشعبي ، مرسلاً :

أخرجه جعفر الخلدي في فوائده (ق ٥٤/أ)، رقم ١٦٥ من نسختي ، عن الحسين ، ثنا غسان ، ثنا سليم[1] أبو سلمة مولى الشعبي ، عن الشعبي ، نحوه مرسلاً .

وأشار إلى هذا الوجه النسائي في الكبرى ٥٨/٤ .

قلت : وسليم مولى الشعبي ضعيف (الميزان ٢٣٢/٢) . ، وقد خالف الثقات الذين رووه عن الشعبي ، عن سمرة ، فروايته منكرة ، والله أعلم .

سادساً : ورواه مجالد بن سعيد ، عن الشعبي ، جابر :

أخرجه البزار (كشف الأستار ١١٧/٢ ، رقم ١٣٣٩) عن يوسف بن موسى ، عن عبدالرحمن بن مغراء ، عن مجالد ، به .

وقال البزار : هكذا رواه مجالد . ورواه إسماعيل ، عن الشعبي ، عن سمرة . ورواه سعيد ابن مسروق ، عن الشعبي .

قلت : ومجالد بن سعيد : ليس بالقوي ، وقد تغير في آخر عمره (التقريب ٦٤٧٨) ، وعليه فروايته منكرة .

---

(١) وقع في المخطوط :« سليمان أبو سلمة » ، وليس في الرواة أحداً بهذا الاسم ، وإنما هو سليم ، وهو الذي يروي عن الشعبي ، كما في مصادر ترجمته ، والله أعلم .

....

النظر في المسألة :

من خلال ما تقدم يتضح أن الشعبي روى هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة دونه ، وخلاصة ما تقدم من الأوجه عن الشعبي ما يلي :

١ ـ رواه فراس بن يحيى المكتب ، وإسماعيل بن أبي خالد ، والعلاء بن عبدالكريم ، عن الشعبي ، عن سمرة .

٢ ـ ورواه سعيد بن مسروق ، عن الشعبي ، عن سمعان بن مُشَنَّج ، عن سمرة .

٣ ـ ورواه فراس ـ في وجه لا يثبت عنه ـ ، عن الشعبي ، عن أبي الدرداء ، مرفوعاً :« الميت مرتهن بدينه حتى يُقضى عنه » .

٤ ـ ورواه فراس ـ في وجه لا يثبت عنه أيضاً ـ ، عن الشعبي ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، بمثل المتن السابق .

٥ ـ ورواه سليم أبو سلمة ـ مولى الشعبي ـ ، عن الشعبي ، مرسلاً .

٦ ـ ورواه مجالد بن سعيد ، عن الشعبي ، عن جابر بن عبدالله .

وأرجح هذه الأوجه هو الوجه الأول ؛ إذ رواه ثلاثة من الثقات كذلك ، في حين خالفهم سعيد بن مسروق في الوجه الثاني ، وهو ثقة ؛ فروايته شاذة ، أما بقية الأوجه فلا تثبت ؛ لأنها رواتها ضعفاء ، كما تقدم في التخريج ، والله أعلم .

كما اختلف على شعبة في صيغ التحديث :

١ ـ فرواه يحيى بن حماد ، ويحيى بن عباد ، وأبو بحر البكراوي ، والنضر بن شميل ، وعمرو بن مرزوق في أحد الأوجه عنه ، وكلهم قالوا : عن شعبة ، عن الشعبي ، عن سمرة .

....

٢ ـ ورواه أبو داود الطيالسي ، وعمرو بن مرزوق ـ في أحد الأوجه عنه ـ ، فقالا : عن شعبة ، عن الشعبي ، قال : سمعت سمرة .

وتقدم أن الوجه الأول أرجح من الثاني المصرح فيه بالسماع .

وقد نص أبو حاتم على أن الشعبي لم يسمع من سمرة ، إلا أنه أعلّ ذلك برواية سعيد بن مسروق ، عن الشعبي ، عن سمعان ، عن سمرة ، وكان من الأولى أن يعل هذا الوجه برواية أكثر الثقات الذين رووه عن شعبة ، ولم يذكروا فيه سماع الشعبي من سمرة ، إضافة إلى أن رواية سعيد بن مسروق مرجوحة كما تقدم ، والله أعلم .

قال النسائي في الكبرى ٥٨/٤ : وقد رواه غير واحد عن الشعبي ، عن سمرة . وقد روي أيضاً عن الشعبي ، عن النبي ﷺ مرسلاً . ولا نعلم أحداً قال في هذا الحديث : سمعان ، غير سعيد بن مسروق .
وقال الحاكم بعد ذكره للوجه الأول والثاني: يتعذر[1] أن تُعلل رواية إسماعيل بن أبي خالد ، وفراس بن يحيى ، من رواية الأئمة الأثبات عنهما بمثل هذه الروايات .

والحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف ؛ لأن الشعبي لم يسمع من سمرة .
إلا أن له شواهد صحيحة ، عن غير واحد من الصحابة : انظر البخاري (مع الفتح) ٥٥٤/٤ ، كتاب الكفالة ، باب من تكفل عن ميت ديناً ... ، رقم ٢٢٩٥ ، وباب الدين ، رقم ٢٢٩٧ ، ومسلم ١٢٣٧/٣ ، كتاب الفرائض ، باب من ترك مالاً فلورثته ، رقم ١٦١٩ .
وانظر أحكام الجنائز للألباني (ص ٢٥ ـ ٣٠) .

---

(١) وقع في المطبوع من المستدرك :« ولمعتذر » ، وما أثبته من قرة العين بالمسرة بوفاء الدين للعراقي (ص ٧٣) ، حيث نقل قول الحاكم ، وهو في نظري أقرب للصواب ، والله أعلم .

٥٥٢ ــ وسمعت أبي ، وحدثنا عن سليمان بن عبيدالله الرقي ، عن عبيدالله بن عمرو ، عن عبدالملك بن عمير ، عن جابر بن سمرة ، قال : سأل رجل رسول الله ﷺ : أُصَلّي في الثوب الذي آتي فيه أهلي ؟ قال :« نعم ، إلا أن ترى فيه شيئاً فتغسله » .

فسمعت أبي يقول : كذا رواه[1] مرفوع ، وإنما هو موقوف .

رجال الإسناد :

* سليمان بن عبيدالله الأنصاري ، أبو أيوب الرَّقي ، من العاشرة .

روى عن عبيدالله بن عمرو الرقي ، وبقية بن الوليد ، ومصعب القيسي ، وغيرهم .

روى عنه أبو حاتم ، ومحمد بن علي بن ميمون الرقي ، وابن وارة ، وغيرهم .

قال محمد بن علي بن ميمون : ثقة . وقال أبو حاتم : صدوق ، ما رأينا إلا خيراً . وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال ابن معين : ليس بشيء . وقال النسائي : ليس بالقوي . وذكره العقيلي في الضعفاء ، وأورد قول ابن معين فيه ، ثم ذكر له حديثاً عن عبيدالله بن عمرو ، وقال : لا يتابع عليه .

وقال أبو زرعة : منكر الحديث .

قال ابن حجر : صدوق ، ليس بالقوي .

قلت : الذي يظهر أنه ضعيف ، ويحمل توثيق من وثقه أو وصفه بصدوق على عدالته ، كما تفيده بقية عبارة أبي حاتم ، وسرعة لقائه به ؛ فقد قال ابن أبي حاتم في ترجمة سليمان : سمع منه أبي بالكوفة ، وهو يريد مكة سنة خمس عشرة ومائتين ، وروى عنه ، سمعت أبي يقول ذلك ، ثم ذكر قوله السابق .

انظر الجرح ١٢٧/٤ ، أسئلة البرذعي ٣٧٦/٢ ، تهذيب الكمال ٣٦/١٢ ، التهذيب ٢٠٩/٤ ، التقريب (٢٥٩١) .

---

(١) لعل الضمير يعود إلى عبيدالله بن عمرو ؛ لأنه المنفرد برواية الرفع ، كما سيأتي في التخريج .

....

* عبيدالله بن عمرو بن أبي الوليد الرَّقي ، أبو وهب الأسدي (ت ١٨٠) .
قال ابن معين ، والنسائي ، والعجلي ، وابن نمير : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، ثقة ، صدوق ، لا أعرف له حديثاً منكراً .
وقال ابن سعد : كان ثقة صدوقاً ، كثير الحديث ، وربما أخطأ ، وكان أحفظ من روى عن عبدالكريم الجزري ، ولم يكن أحد ينازعه في الفتوى في دهره .
قال ابن حجر : ثقة فقيه ربما وهم .
قلت : الرجل ثقة مطلقاً ، والخطأ اليسير مما لا ينفك منه بشر ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ١٣٦/١٩ ، السير ٢٧٥/٨، التهذيب ٤٢/٧، التقريب (٤٣٢٧).

* عبدالملك بن عُمير بن سُويد اللَّخمي ، الكوفي ، الفَرَسي ، القِبطي (ت ١٣٦) .
قال ابن نمير : كان ثقة ثبتاً في الحديث . وقال العجلي : تابعي ثقة ، وسمع جابر بن سمرة ، والمغيرة بن شعبة ، وهو صالح الحديث ، روى أكثر من مائة حديث ، وهو ثقة في الحديث.
وقال يعقوب بن سفيان : حافظ سرَّاد ، قد روى عنه شعبة ، ومسعر ، ثقة .
وقال ابن معين : ثقة إلا أنه أخطأ في حديث أو حديثين . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان مدلساً . وقال ابن عينة : سمعت عبدالملك بن عمير يقول : والله إني لأحدث بالحديث فما أدع منه حرفاً واحداً .
وقال النسائي : ليس به بأس . وقال أبو حاتم : ليس بحافظ ، هو صالح الحديث ، تغير حفظه قبل موته . وقال ابن معين : مُخلِّط .
وقال ابن أبي حاتم : حدثنا صالح بن أحمد : حدثنا علي بن المديني ، قال : سمعت عبدالرحمن بن مهدي يقول : كان سفيان الثوري يعجب من حفظ عبدالملك . قال صالح : فقلت لأبي : هو عبدالملك بن عمير ؟ قال : نعم .
قال ابن أبي حاتم : فذكرت ذلك لأبي ، فقال : هذا وهم ، إنما هو عبدالملك بن أبي سليمان ، وعبدالملك بن عمير لم يوصف بالحفظ .
وقال أحمد بن حنبل : عبدالملك بن عمير مضطرب الحديث جداً مع قلة روايته ، ما أرى له خمس مائة حديث ، وقد غلط في كثير منها .

....

وذكر إسحاق بن منصور ، عن أحمد أنه ضعفه جداً .
وقال صالح بن أحمد ، عن أبيه : سماك بن حرب أصلح حديثاً من عبدالملك ابن عمير ؛ وذلك أن عبدالملك يختلف عليه الحفاظ .
وقال ابن خراش : كان شعبة لا يرضاه . وذكره ابن الجوزي في الضعفاء .
وقال أبو حاتم : لا أعلمه سمع من ابن عباس شيئاً . وقال أبو زرعة : عبدالملك بن عمير ، عن أبي عبيدة بن الجراح مرسل .
قال ابن حجر : ثقة فصيح عالم ، تغير حفظه ، وربما دلس . وقال في طبقات المدلسين : مشهور بالتدليس ، وصفه به الدارقطني ، وابن حبان ، وغيرهما ، وعده في الطبقة الثالثة .
وقال في الهدي : احتج به الجماعة ، وأخرج له الشيخان من رواية القدماء عنه ، في الاحتجاج به ، ومن رواية بعض المتأخرين عنه في المتابعات ، وإنما عيب عليه أنه تغير حفظه لكبر سنه ، لأنه عاش مائة وثلاث سنين ، ولم يذكره ابن عدي في الكامل، ولا ابن حبان .
وقال الذهبي في الميزان : لم يورده ابن عدي ، ولا العقيلي ، ولا ابن حبان ، وقد ذكروا من هو أقوى حفظاً منه . وأما ابن الجوزي فذكره ، فحكى الجرح ، وما ذكر التوثيق ، والرجل من نظراء السَّبيعي أبي إسحاق ، وسعيد المقبري ، لما وقعوا في هرم الشيخوخة نقص حفظهم ، وساءت أذهانهم ، ولم يختلطوا ، وحديثه في كتب الإسلام كلها .
قلت : ولعل الصواب فيه أنه صدوق يدلس ، وتدليسه غير قادح لقلته على الراجح [1]، وقد ساء حفظه في آخر عمره ، وأما وصف أحمد له بكثرة الغلط وتضعيفه ، فلعل هذا كان بعد كبره وسوء حفظه ، ولأن الأكثر على الاحتجاج به ، والله أعلم .
تهذيب الكمال ١٨/٣٧٠ ، الميزان ٢/٦٦٠ ، التهذيب ٦/٤١١ ، هدي الساري (٤٤٣) تعريف أهل التقديس (٩٦) ، التقريب (٤٢٠٠)، الجامع في الجرح ٢/١٣٨ .

---

(١) وأما ذكر الحافظ ابن حجر له في المرتبة الثالثة من المدلسين ، وقوله عنه : مشهور بالتدليس ، وصفه الدارقطني وابن حبان ، وغيرهما . ففيه نظر ؛ إذ تقدم النقل عن ابن حبان ، وأنه قال : كان مدلساً ، ولم يصفه بالكثرة ، وقول الدارقطني لم أقف عليه ، ولم أجد من ذكره غيرهما كما قال الحافظ ، ولعله قد تابع في ذلك العلائي حيث ذكره في المدلسين ، وقال : مشهور به ، ذكره غير واحد . (تحفة التحصيل ، رقم ٣٢).
وعليه فلعل الصواب أنه من المرتبة الثانية ، وهو ما قرره الحافظ في التقريب حيث قال : ربما دلس ، والله أعلم .

....

---

* جابر بن سَمُرة بن جُنَاده السُّوَائي ، بضم المهملة والمد ، صحابي ابن صحابي ، شهد فتح المدائن ، وسكن الكوفة ، ومات بها بعد سنة سبعين .
انظر الاستيعاب ١١٧/٢ ، أسد الغابة ٢٥٤/١ ، السير ١٨٦/٣ ، الإصابة ٤٢/٢ .

تخريج الحديث :

روى عبدالملك بن عمير هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبيدالله بن عمرو ، عن عبدالملك ، عن جابر بن سمرة ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه أكثر من ثقة ، عن عبدالملك ، عن جابر بن سمرة ، موقوفاً .

الوجه الأول :

أخرجه ابن ماجه ١٨٠/١ ، كتاب الطهارة ، باب الصلاة في الثوب الذي يجامع فيه ، رقم ٥٤٢ ، وابن أبي حاتم في هذه المسألة ، من طريق سليمان الرقي .
وابن ماجه الموضع السابق ، وابن قانع في حديثه عن شيوخه (ق ٧٤/ب) ، من طريق يحيى بن يوسف الزمِّي .
وأبو يعلى ٤٥٤/١٣ ، رقم ٧٤٦٠ ـ وعنه ابن حبان ١٠٢/٦ ، رقم ٢٣٣٣ ـ ، ورواه عبدالله بن أحمد في زوائده على المسند ٩٧/٥ ، عن مخلد بن أبي زميل .
وأبو يعلى ٤٥٦/١٣ ، رقم ٧٤٧٩ ـ وعنه ابن حبان ١٠٢/٦ ، رقم ٢٣٣٣ ـ ، ورواه الطبراني في الكبير ٢١٥/٢ ، رقم ١٨٨١ ، والخطيب في تاريخ بغداد ١١١/١١ ، والذهبي في سير النبلاء ٢٧٧/٨ ، وفي العوالي المنتقاة ، رقم ١٥ ، وأبو طاهر السلفي في المشيخة البغدادية (ق ٨٣/أ) ، وابن البندار في الأحاديث العوالي المنتقاة من سبعة أجزاء من حديث المخلص (ق ٤٩/ب ، ٥٠/أ) . من طريق أبي طالب : عبدالجبار بن عاصم .

....

وأحمد ٥/٨٩ ، ٩٧ ، عن عبدالله بن ميمون الرقي .
والطبراني في الكبير ٢/٢١٥ ، رقم ١٨٨١ ، من طريق عبدالرحمن بن عبيدالله الحلبي .

كلهم عن عبيدالله بن عمرو ، عن عبدالملك بن عمير ، عن جابر بن سمرة ، مرفوعاً .

وقال عبدالله بن أحمد : قال أبي : هذا الحديث لا يرفعه غير عبدالملك[1] .

وتابعه ابن عيينة ، ولكن لم يثبت عنه :
قال الدارقطني في العلل (٤ ق ١٠٠/ب) ، بعد أن سئل عن هذا الحديث قال : يرويه عبيدالله بن عمرو عن عبدالملك بن عمير عن جابر بن سمرة مرفوعاً ، وقيل : عن ابن عيينة ولا يصح . والصحيح ما رواه أبو عوانة ، وأسباط بن محمد ، وعبدالحكم بن منصور ، وغيرهم ، عن عبدالملك بن عمير ، عن جابر بن سمرة من قوله .

الوجه الثاني :

أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٥٣ ، من طريق أبي عوانة .
وابن المنذر في الأوسط ٢/١٥٧ ، رقم ٧١٨ ، من طريق أسباط بن محمد القرشي .
وتابعهم : عبدالحكم بن منصور : ذكره الدارقطني في العلل (٤ ق ١٠٠/ب) .
كلهم عن عبدالملك بن عمير ، عن جابر ، موقوفاً .

قلت : وأبو عوانة: ثقة ثبت ، وأسباط: ثقة في غير الثوري (التقريب ٧٤٠٧ ، ٣٢٠) .
وعبدالحكم بن منصور : متروك (التقريب ٣٧٥٠) .

---

(١) وقع في المطبوع من المسند :« هذا الحديث لا يرفع عن عبدالملك » ، وكذا هو في جامع المسانيد ، في طبعتين عندي (انظر جامع المسانيد ٢/٥٦١ من طبعة قلعجي ، و٢/٥٠ من طبعة عبدالملك بن دهيش). وما أثبته من أطراف المسند ١/٧٠٠ ، وإتحاف المهرة في موضعين منه ٣/٦٤ ، و٣/١٠٣ . ولعلها أصح ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن عبدالملك بن عمير روى هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ - فرواه عبيدالله بن عمرو ، وابن عيينة ــ في وجه لا يثبت عنه ــ ، عن عبدالملك ، عن جابر بن سمرة ، مرفوعاً .

٢ - ورواه أبو عوانة ، وأسباط بن نصر ، وعبدالحكم بن منصور ، عن عبدالملك ، عن جابر موقوفاً .

والوجه الثاني أرجح ؛ إذ رواه ثقتان كذلك ، وهما أبو عوانة وأسباط ، وأما متابعة عبدالحكم فلا يعتد بها ؛ لأنه متروك ، كما تقدم . في حين خالفهم ثقة وحده في الوجه الأول ، وعليه فروايته مرجوحة .
ولكن ليس بعيداً أن يكون الخطأ من عبدالملك ؛ إذ تقدم في ترجمته أن فيه كلام يسير ، وأن الحفاظ يختلفون عليه ، مما يجعل الحمل عليه لا عليهم ، إضافة إلى أن عبيدالله بن عمرو أقوى منه ، فلعله كان يرويه على الوجهين ، وهماً منه في الرفع .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من قوله : إنما هو موقوف .

ووافقه الإمام أحمد ، كما تقدم ، فقال : هذا الحديث لا يرفعه غير عبدالملك .
وفي هذا نص من الإمام أحمد أن الخطأ من عبدالملك .
كما وافقه الدارقطني ، كما تقدم النقل عنه .

والحديث من وجهه الراجح إسناده حسن إلى جابر بن سمرة ؛ فيه عبدالملك بن عمير ، وقد تقدم أنه صدوق ، وبقية رجاله ثقات .

....

وله شاهد صحيح ، عن معاوية بن أبي سفيان ، عن أخته أم حبيبة - زوج النبي ﷺ - أنه سألها : هل كان النبي ﷺ يصلي في الثوب الذي يجامعها فيه ؟ فقالت : نعم ، إذا لم ير فيه أذى .

أخرجه أبو داود ١/٢٥٧ ، كتاب الطهارة ، باب الصلاة في الثوب الذي يصيب أهله فيه ، رقم ٣٦٦ ، والنسائي ١/١٥٥ ، كتاب الطهارة ، باب المني يصيب الثوب ، رقم ٢٩٤ ، وابن حبان ٦/١٠١ ، رقم ٢٣٣١ ، وابن خزيمة ، رقم ٧٧٦ ، وغيرهم من طرق عن يزيد ابن أبي حبيب ، عن سويد بن قيس ، عن معاوية بن حُدَيج ، عن معاوية بن أبي سفيان.

٥٥٣ ــ وسألت أبي عن حديث رواه ابن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن عطاء بن يسار ، عن رجل من الأنصار ـ من بني بياضة ـ أنه سمع رسول الله ﷺ وعظ الناس وحذرهم ، وقال : « المصلي يناجي ربه ، ولا يجهر بعضكم على بعض في القرآن » .

ورواه ابن الهاد أيضاً على اثر ذلك عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم مولى الغفاريين ، أنه حدثه هذا الحديث البياضي ، عن رسول الله ﷺ .

سمعت أبي يقول : لولا أن ابن الهاد جمع بين الحديثين لكنا نحكم لهؤلاء الذين يروونه[1] .

رجال الإسناد :

* ابن الهاد : هو يزيد بن عبدالله بن أسامة الليثي ، أبو عبدالله المدني (ت ١٣٩) .
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ١٦٩/٣٢ ، التهذيب ٣٣٩/١١ ، التقريب (٧٧٣٧) .

* محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي ، أبو عبدالله المدني (١٢٠) .
قال ابن معين ، وأبو حاتم ، والنسائي ، وابن خراش ، والعجلي ، وابن سعد ، ويعقوب بن شيبة ، ويعقوب بن سفيان : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال البخاري: صحيح الحديث .
وقال ابن المديني : هو حسن الحديث ، مستقيم الرواية ، ثقة إذا روى عنه ثقة ، رأيت على حديثه النور ، وأما رواية أهل الكوفة عن ابنه عنه فليس بشيء ؛ ابنه ضعيف منكر الحديث .

---

(١) كذا في جميع النسخ :« يروونه » ، ولعل مراده أي نحكم بالترجيح بين من يروونه على أحد الوجهين .
وقد تقدمت هذه المسألة بنصها عند المؤلف ، برقم ٣٦٧ ، وقد خرج هذه المسألة وتكلم عنها زميلي د. ناصر آل عبدالله ، وقد أعدتها هنا لاختلاف ما توصلت إليه مع ما توصل إليه ، ولوجود اختلافات أخرى على بعض الرواة لم يذكرها ، والله أعلم بالصواب .

....

وقال ابن عدي : هو عندي لا بأس به ، ولا أعلم له شيئاً منكراً ، إذا روى عنه ثقة .
وقال أحمد : في حديثه شيء ؛ يروي أحاديث مناكير أو منكرة .
قال ابن حجر : ثقة له أفراد .
قلت : وهو الصواب إن شاء الله ، وأما قول الإمام أحمد فيحمل على إرادة الأفراد التي له، أو على ما رواه ابنه عنه كما قال ابن المديني ، ولأنه معارض بكثرة من وثقه وصحح حديثه مطلقاً ، والله أعلم .
تهذيب الكمال ٣٠١/٢٤، التهذيب ٥/٩، التقريب (٥٦٩١)، الجامع في الجرح ٤٣٧/٢.

* عطاء بن يسار الهلالي ، أبو محمد المدني ، مولى ميمونة أم المؤمنين (ت ٩٤) .
متفق على توثيقه ، قال ابن حجر : ثقة فاضل ، صاحب مواعظ وعبادة .
انظر تهذيب الكمال ١٢٥/٢٠ ، السير ٤٤٨/٤ ، التهذيب ٢١٧/٧، التقريب (٤٦٠٥).

* أبو حازم مولى الغفاريين ، أومولى بني بياضة ، وقيل : مولى الأنصار ، وقيل : مولى بني غفار ، وقيل : مولى بني هذيل ، وقيل : التمار .
ذكره الحسن بن سفيان ، والبغوي ، وأبو نعيم في الصحابة .
وقيل : لا صحبة له . وجزم بذلك ابن عبدالبر في الاستيعاب .
وقال ابن حجر في التهذيب : وأبو حازم اثنان : أحدهما : مولى بني بياضة ، وهو مولى الأنصار . وأبو حازم مولى الغفاريين ، وهو التمار ، فيحتمل أن يكونا جميعاً رويا هذا الحديث ، ويحتمل أن يكون بعض الرواة وهم في قوله : مولى بني غفار .
وقال في ترجمة التمار : ووهم من خلطه بالذي قبله .
قلت : ولعل هذا هو الراجح ؛ إذ سيأتي أن من قال في هذا الحديث أنه أبو حازم التمار ، أو مولى الغفاريين ، إنما ورد من رواية مرجوحة .
وسيأتي أن الراجح أنه مولى بني بياضة أو الأنصار ؛ فبنو بياضة من الأنصار . والله أعلم .
وقال الآجري : قلت لأبي داود : أبو حازم حدث عنه محمد بن إبراهيم التيمي ؟ فقال : ثقة .

....

قال ابن حجر في التقريب : صحابي له حديث ، وقيل لا صحبة له .
قلت : وإن لم يكن صحابياً فهو ثقة ؛ لقول أبي داود ، والله أعلم .
الاستيعاب ١٢/١٨٤، تهذيب الكمال ٣٣/٢١٧، التهذيب ١٢/٦٤، التقريب (٨٠٣٣).

* الرجل من الأنصار من بني بياضة ، البياضي : قيل هو فروة بن عمرو بن وَدْقة البياضي الأنصاري ، صحابي جليل ، شهد العقبة ، وبدر وما بعدها مع النبي ﷺ .
وقيل : اسمه عبدالله بن جابر ، والأول أصح .
انظر الاستيعاب ٩/١١٤ ، أسد الغابة ٤/٤٧٨ ، الإصابة ٨/٩٢ .

تخريج الحديث :

روى محمد بن إبراهيم هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى الرواة دونه :

أولاً : رواه ابن الهاد ، واختلف على الرواة عنه :

١ ـ فرواه الليث بن سعد ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه شعيب بن الليث ، ويحيى بن بكير ، عن الليث ، عن ابن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن عطاء بن يسار ، عن رجل من الأنصار من بني بياضة ، عن النبي ﷺ .
وتابع الليث على هذا الوجه أكثر من ثقة ، كما سيأتي .

ب ـ ورواه قتيبة ، عن الليث ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم مولى الأنصار ، عن النبي ﷺ .
وتابع الليث على هذا جماعة من الثقات ، كما سيأتي في الاختلاف على يحيى .

ج ـ ورواه شعيب بن الليث ، عن الليث ، عن ابن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم التمار مولى الغفاريين ، عن البياضي .
وتابع ابن الهاد على هذا الوجه : يحيى بن سعيد ، كما سيأتي في الاختلاف عليه .

....

٢ ـ ورواه الدرواوردي ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه ابن أبي عمر ، عن الدراوردي ، عن ابن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن عطاء بن يسار ، عن البياضي .

وتابع الدراوردي عدد من الثقات ، كما تقدم في الاختلاف على الليث .

ب ـ ورواه ابن أبي عمر أيضاً ، عن الدراوردي ، عن ابن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم مولى الغفاريين ، عن البياضي .

ج ـ ورواه يعقوب بن حميد ، عن الدراوردي ، عن ابن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي حازم مولى الغفاريين ، عن البياضي .

ثانياً : ورواه يحيى بن سعيد ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه مالك ، عن يحيى ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم التمار ، عن البياضي .
وتابع مالكاً على هذا الوجه : الليث بن سعد ، كما تقدم في الاختلاف عليه .

٢ ـ ورواه جماعة ، عن يحيى ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم ، عن النبي ﷺ .

٣ ـ ورواه ابن نمير ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن رجل من قومه .

٤ ـ وروه أبو بكر بن عياش ، عن يحيى بن سعيد ، عن أبي بكر بن محمد ، عن أبي حازم عن النبي ﷺ .

٥ ـ ورواه ابن عيينة ، عن يحيى ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه عبدالرزاق ، عن ابن عيينة ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم مولى الأنصار ، عن النبي ﷺ .

وتابع ابن عيينة على هذا الوجه: ابن المبارك ، وحماد بن زيد ، ويزيد بن هارون ، والليث ، كما تقدم في الاختلاف على يحيى بن سعيد .

....

ب ـ ورواه يعقوب بن حميد ، عن ابن عيينة ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم عن أبي حازم ، عن أبي عمرة الأنصاري ، عن النبي ﷺ .

ثالثاً : ورواه الوليد بن كثير ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه حماد بن أسامة ، عن الوليد بن كثير ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم مولى هذيل ، عن رجل من بني بياضة ، عن النبي ﷺ .
وتابع الوليد على هذا الوجه : ابن إسحاق ، كما سيأتي في الاختلاف عليه .

٢ ـ ورواه حماد أيضاً ، عن الوليد بن كثير ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم مولى بني بياضة ، عن رجل من بني بياضة ، عن النبي ﷺ .

رابعاً : ورواه عبدربه بن سعيد ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه شعبة ، عن عبدربه ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي سلمة ، عن رجل من الأنصار من بني بياضة .

٢ ـ ورواه شعبة أيضاً ، عن عبدربه ، عن محمد بن إبراهيم ، عن رجل من بني بياضة .

٣ ـ ورواه شعبة أيضاً ، عن عبدربه ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم .
وتابع عبدربه على هذا الوجه : يحيى بن سعيد ، كما تقدم في الاختلاف عليه .

خامساً : ورواه ابن إسحاق ، واختلف عليه :

١ ـ فروه عبدة بن سليمان ، عن ابن إسحاق ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم مولى هذيل ، ورجل من أصحاب النبي ﷺ من بني بياضة ، عن النبي ﷺ .

٢ ـ ورواه إبراهيم بن سعد ، عن ابن إسحاق ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم مولى هذيل ، عن رجل من بني بياضة ، عن النبي ﷺ .

....

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه يزيد بن الهاد ، واختلف على الرواة عنه :

١ ـ فرواه الليث بن سعد ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه شعيب بن الليث ، ويحيى بن بكير ، عن الليث ، عن ابن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن عطاء بن يسار ، عن رجل من الأنصار من بني بياضة ، عن النبي ﷺ :

أخرجه النسائي في الكبرى ٢٦٤/٢ ، رقم ٣٣٦١ ، عن ابن عبدالحكم ، عن شعيب بن الليث .

وابن عبدالبر في التمهيد ٣١٧/٢٣ ، وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (ص ٨٧٥) رقم ٣٢٣ ، من طريق يحيى بن بكير .

كلاهما عن الليث ، عن ابن الهاد ، به .

وتوبع الليث على هذا الوجه :

أخرجه النسائي في الكبرى ٢٦٤/٢ ، رقم ٣٣٦٠ ، والبخاري في خلق أفعال العباد (ص ١٠٨) ، كلاهما عن قتيبة ، عن بكر بن مضر .

وابن عبدالبر في التمهيد ٣١٨/٢٣ ، من طريق يحيى بن أيوب ، وابن لهيعة .

وابن بشكوال في غوامض الأسماء (ص ٨٧٥) رقم ٣٢٣ ، من طريق رشدين بن سعد .

وتابعهم : الدراوردي في الراجح عنه ، كما سيأتي في الاختلاف عليه .

كلهم عن ابن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، به .

ب ـ ورواه قتيبة ، عن الليث ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم مولى الأنصار ، عن النبي ﷺ :

أخرجه النسائي في الكبرى ٢٦٥/٢ ، رقم ٣٣٦٦ ، عن قتيبة ، عن الليث ، به .

وتابع الليث على هذا الوجه جماعة من الثقات ، كما سيأتي في الاختلاف على يحيى .

ج ـ ورواه شعيب بن الليث ، عن الليث ، عن ابن الهـاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم التمار مولى الغفاريين ، عن البياضي :
أخرجه النسائي في الكبرى ٢/٢٦٤ ، رقم ٣٣٦٢ ، عن ابن عبدالحكم ، عن شعيب ، عن الليث ، عن ابن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم التمار مولى الغفاريين[1] ، عن البياضي .

وتابع ابن الهاد على هذا الوجه : يحيى بن سعيد ، كما سيأتي في الاختلاف عليه .

قلت : ولعل الوجهين الأول والثاني محفـوظان ؛ إذ رواه في الوجه الأول ثقتان عن الليث ، كمـا توبع عليه الليث من أكثـر من ثقة . وفي الثاني رواه عن الليث ثقـة ، وتابع الليث عدد من الثقات ، فلعله كان يرويه مرة عن ابن الهاد ، ومرة عن يحيى بهما ، والله أعلم .
أما الوجـه الثالث فـهو من رواية شـعيب بن الليث ، وهو ثقـة ، لكنه انفرد بهـذا الوجه عن الليث ، إضافة إلى أنه رواه أيضاً على الوجـه الأول ، فيقدم من قوليه ما وافق فـيه غيره ، أما متابعة يحيى له ، فسيأتي أنها مرجوحة ، والله أعلم .

٢ ـ ورواه الدرواوردي ، واختـلـف عليه :
أ ـ فرواه ابن أبي عمر ، عن الدراوردي ، عن ابن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن عطاء ابن يسار ، عن البياضي :
أخرجه ابن أبي عمر ـ كما في أطراف المسند ٨/٣٣٧ ـ . عن الدراوردي ، به .

وتابع الدراوردي ثلاثة من الثقات ، كما تقدم في الاختلاف على الليث .

(١) ليس في المطبوع من السنن الكبرى :« التمار مولى الغفـاريين » وقد ذكره المزي في موضعين من تحفة الأشراف ١١/١٤٥ ، ١١/١٨٨ ، وقال في الأولى :« أبوحازم مولى الغفاريين » ، وفي الثـانية :« أبو حازم التمار » ، وأبو حازم التمار هو مولى الغفاريين ، كما تقدم في ترجمة أبي حازم البياضي ، ولذا جمعت نسبته من الموضعين .

....

٢ ـ ورواه ابن أبي عمر أيضاً ، عن الدراوردي ، عن ابن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم مولى الغفاريين ، عن البياضي :
أخرجه ابن أبي عمر ـ كما في أطراف المسند ٣٣٧/٨ ـ عن الدراوردي ، به .
ولم أجد من تابعه على هذا الوجه .

٣ ـ ورواه يعقوب بن حميد ، عن الدراوردي ، عن ابن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي حازم مولى الغفاريين ، عن البياضي :
أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٦١/٤ ، عن يعقوب بن حميد ، عن الدراوردي عن ابن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي حازم مولى الغفاريين[1] عن رجل من أصحاب النبي ﷺ من بني بياضة .

قلت : والوجه الأول هو الراجح ؛ حيث توبع الدراوردي عليه ، في حين لم أجد من تابعه على الوجهين الباقيين ، وهو صدوق يحدث من كتب غيره فيخطيء (التقريب ٤١١٩) ، فيقدم من أقواله ما توبع عليه ، والله أعلم .

ومما تقدم يتضح أن الراجح من رواية ابن الهاد : ما كانت عن محمد بن إبراهيم ، عن عطاء ابن يسار ، عن رجل من الأنصار من بني بياضة ، عن النبي ﷺ .

---

(١) كذا في المطبوع والمخطوط من الآحاد والمثاني :« عن عطاء بن يسار ، عن أبي حازم مولى الغفاريين » ، ولا يعرف لعطاء رواية عن أبي حازم ، وإنما الذي يروي عن أبي حازم هو محمد بن إبراهيم ، كما تقدم في الأوجه السابقة ، وليس بعيداً أن يكون أصل العبارة :« عن عطاء وأبي حازم » ، ويؤيد هذا أنه روي عن الدراوردي بالوجهين كما تقدم في الوجه الأول والثاني ، فلا يستبعد أن يكون يعقوب بن حميد جمعهما معاً .
وقد ذكر هذا الوجه أيضاً المزي في التحفة ٢٢١/١١ ، وعنده :« عن عطاء ، عن أبي حازم » ، ثم أحال به على رواية سابقة للحديث ، مع أنه ليس فيها ، كما أنه ليس في الروايات التي ذكرها في مواطن أخرى لهذا الحديث ، ولعل ما في التحفة أيضاً تحريف ، فقال :« عن » بدلاً من :« و » ، أو سقط :« و » قبلها ، والله أعلم .

ثانياً : ورواه يحيى بن سعيد ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه مالك ، عن يحيى ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم التمار ، عن البياضي :
أخرجه مالك في الموطأ ١/ ٨٠ ، كتاب الصلاة ، باب العمل في القراءة ـ ومن طريقه النسائي في الكبرى ٢/ ٢٦٤ ، رقم ٣٣٦٤ ، وفي ٥/ ٣٢ ، رقم ٨٠٩١ ، والبخاري في خلق أفعال العباد (ص ١٠٧)، والبيهقي في الكبرى ٣/ ١١ ، وفي شعب الإيمان ٢/ ٥٤٢ ، رقم ٢٦٥٦ ، وأحمد ٣/ ٣٤٤ ، والدارقطني في الموطآت ـ كما في نتائج الأفكار ٢/ ١٥ ـ والبغوي في شرح السنة ٣/ ٨٦ ، رقم ٦٠٨ ، وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة ١/ ١٨٢ ، رقم ١٣١ ، وأبو عبيد في فضائل القرآن (٨٢)، رقم ١/ ١٩ ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ ق ٣٠١/ب)، وابن حجر في نتائج الأفكار ٢/ ١٤ ، وابن بشكوال في الغوامض (ص ٨٧٥) رقم ٣٢٣ ، والغافقي في مسند الموطأ (ص ٦٠٢) ، رقم ٨١٣ ـ .
كلهم من طريق مالك ، عن يحيى بن سعيد ، به .

وتابع مالكاً على هذا الوجه : الليث بن سعد ، في وجه مرجوح عنه ، كما تقدم .

٢ ـ ورواه جماعة ، عن يحيى ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم ، عن النبي ﷺ :
أخرجه ابن المبارك في الزهد (٤٠٢) رقم ١١٤٤ ، ـ ومن طريقه النسائي في الكبرى ٢/ ٢٦٥ ، رقم ٣٣٦٥ ، وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة ١/ ١٨١ ، رقم ١٣٠ ـ .
كلاهما من طريق عبدالله بن المبارك .
والنسائي في الكبرى ٢/ ٢٦٥ ، رقم ٣٣٦٧ ، من طريق يزيد بن هارون .
ومسدد ـ كما في أطراف المسند ٨/ ٣٣٧[1] ـ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ٢٣/ ٣١٦ ، والمزي في تهذيب الكمال ٣٣/ ٢١٨ ، عن حماد بن زيد .

(١) ذكر الحافظ في أطراف المسند هذه الرواية عقب رواية مالك بالوجه السابق فقال : رواه مسدد ، عن حماد بن زيد ، عن يحيى بن سعيد ، به ، مما يفهم منه أن حماداً متابع لمالك ، وفي هذا نظر ؛ حيث رواه المزي ، وابن عبدالبر من طريق مسدد على ما أثبته ، وكذا ذكره ابن عبدالبر في الاستيعاب ٩/ ١١٥ ، ولعله سهو من الحافظ ، أو أن مراده متن الحديث ، وإن ثبت فيعد وجهاً من الاختلاف ، والله أعلم .

وتابعهم الليث ، في أحد الوجهين الراجحين عنه ، كما تقدم في الاختلاف عليه .
كما تابعهم ابن عيينة في الراجح عنه ، كما سيأتي .
كلهم عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم[1]، عن النبي ﷺ .

ووقع في رواية حماد ـ عند ابن عبدالبر ـ ، وابن عيينة ، والليث : عن أبي حازم مولى الأنصار .

٣ ـ ورواه ابن نمير ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن رجل من قومه :
أخرجه النسائي في الكبرى ٢/٢٦٥ ، رقم ٣٣٦٨ ، عن حسين بن منصور ، عن عبدالله ابن نمير ، به . ولم يذكر أبا حازم .

٤ ـ وروه أبو بكر بن عياش ، عن يحيى بن سعيد ، عن أبي بكر بن محمد ، عن أبي حازم عن النبي ﷺ :
ذكره ابن أبي حاتم في العلل ١/٢٢٩ ، رقم ٦٦٧ ، من رواية أبي بكر ، به
وسأل أباه عنه فقال أبو حاتم : هذا وهم ، إنما هو ما روى مالك عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن (أبي حازم ، عن البياضي)[2]، عن النبي ﷺ .
قال أبي : غلط أبو بكر في هذا الحديث . فقلت : كيف روى ؟ قال : استر ما ستره الله .

قلت : والوجه الثاني أرجح هذه الأوجه ؛ حيث رواه عدد من الثقات ، في حين انفرد مالك بالوجه الأول ، وابن نمير بالوجه الثالث ، وأبو بكر بن عياش بالوجه الرابع . وأما متابعة الليث ليحيى على الوجه الأول ، فتقدم أنها خلاف الراجح عنه ، والله أعلم .

(١) وقع في المطبوع من تهذيب الكمال :« عن أبي حازم مولى الأنصار » وذكر محقق الكتاب أن المؤلف ضبب على هذا الموضع . ولعله ليبين أن فيه خلافاً ، والله أعلم .
(٢) وقع في المطبوع :« عن حازم ، عن أبي البياضي » ، والتصويب من نسخة أحمد الثالث (ق ٦٨/أ) .

....

٥ ـ ورواه ابن عيينة ، عن يحيى ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالرزاق ، عن ابن عيينة ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم مولى الأنصار ، عن النبي ﷺ :

أخرجه عبدالرزاق ٢/٤٩٨ ، رقم ٤٢١٧ ، عن ابن عيينة ، به .

وتابع ابن عيينة على هذا الوجه : ابن المبارك ، وحماد بن زيد ، ويزيد بن هارون ، والليث ، كما تقدم في الراجح من الاختلاف على يحيى بن سعيد .

٢ ـ ورواه يعقوب بن حميد ، عن ابن عيينة ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم عن أبي حازم ، عن أبي عمرة الأنصاري ، عن النبي ﷺ :

أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٤/٦٠ ، رقم ٢٠٠٦ ، عن يعقوب ، به .

قلت : والوجه الأول أرجح ؛ فيعقوب بن حميد صدوق ربما وهم (التقريب ٧٨١٥) ، وقد خالفه عبدالرزاق ، وهو ثقة ، كما أن ابن عيينة توبع على رواية عبدالرزاق ، فلعل هذا من أوهام يعقوب ، والله أعلم .

ثالثاً : ورواه الوليد بن كثير ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه حماد بن أسامة ، عن الوليد بن كثير ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم مولى هذيل ، عن رجل من بني بياضة ، عن النبي ﷺ :

أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٢/٥٤٢ ، رقم ٢٦٥٧ ، من طريق أحمد بن عبدالحميد الحارثي ، عن أبي أسامة : حماد بن أسامة ، به .

وتابع الوليد على هذا الوجه ابن إسحاق في الراجح عنه ، كما سيأتي في الاختلاف عليه .

٢ ـ ورواه حماد أيضاً ، عن الوليد بن كثير ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم مولى بني بياضة ، عن رجل من بني بياضة ، عن النبي ﷺ :

أخرجه المزي في تهذيب الكمال ٣٣/٢١٧، من طريق نصر بن علي ، عن أبي أسامة، به.

قلت : ولعل الوجهين محفوظان عن الوليد ؛ ففي الأول أحمد بن عبدالحميد ، قال عنه الذهبي : المحدث الصدوق (سير النبلاء ١٢/٥٠٨)، إضافة إلى متابعة ابن إسحاق للوليد .
وفي الثاني نصر بن علي الجهضمي ، وهو ثقة ثبت (التقريب ٧١٢٠) .
إلا أن الأول أرجح عن محمد بن إبراهيم ، حيث توبع الوليد عليه ، وفيه نسبة أبي حازم إلى هذيل ، كما ترى ، والله أعلم .

رابعاً : ورواه عبدربه بن سعيد ، واختلف عليه :

١ - فرواه شعبة ، عن عبدربه ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي سلمة ، عن رجل من الأنصار من بني بياضة :
أخرجه النسائي في الكبرى[1] ٢/٢٦٤ ، رقم ٣٣٦٣ ، عن محمود بن غيلان .
والبغوي في الجعديات ١/٤٥٧ ، رقم ١٥٩٤ ، عن علي بن مسلم .
كلاهما عن أبي داود ، عن شعبة ، عن عبدربه بن سعيد ، به .

٢ - ورواه شعبة أيضاً ، عن عبدربه ، عن محمد بن إبراهيم ، عن رجل من بني بياضة .
أخرجه البغوي في الجعديات ١/٤٥٧ ، رقم ١٩٣، عن خلاد ، عن النظر، عن شعبة ، به.

٣ - ورواه شعبة أيضاً ، عن عبدربه ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم :
أخرجه البغوي في الجعديات ١/٤٥٧ ، رقم ١٩٥ ، من طريق غندر ، عن شعبة ، به .
وتابع عبدربه على هذا الوجه يحيى بن سعيد ، كما تقدم في الاختلاف عليه .

وقال شعبة بعد روايته للوجه الثالث : ثم قال عبدربه بعد : عن أبي سلمة بن عبدالرحمن ، عن رجل من بني بياضة .

(١) وقع سقط في المطبوع من السنن الكبرى بين شعبة ، والرجل الأنصاري ، وكان التصويب من تحفة الأشراف ١١/٢٢١ .

....

قلت : وعبد ربه بن سعيد ثقة (التقريب ٣٧٨٦) ، ولعله كان يحدث بها جميعاً ، بدليل قول شعبة السابق ، ولكن أرجحها عن محمد بن إبراهيم ، هو الوجه الثالث ، حيث توبع عبدربه بن سعيد عليه ؛ تابعه يحيى بن سعيد ، وأما الوجه الأول فلم أجد من تابع عبدربه بن سعيد عليه ، فهو شاذ ، وأما الثاني فهو عائد إلى الوجه الثالث ؛ فالرجل من بني بياضة هو أبو حازم ، كما تقدم في ترجمته ، والله أعلم .

خامساً : ورواه ابن إسحاق ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدة بن سليمان ، عن ابن إسحاق ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم مولى هذيل ، ورجل من أصحاب النبي ﷺ من بني بياضة ، عن النبي ﷺ :

أخرجه إسحاق بن راهويه ـ كما في النكت الظراف ١١/١٤٥، وفي المطالب العالية (٤٣٤/١ ، رقم ١١٤٠) ـ ، وعنه البخاري في خلق أفعال العباد (ص ١٠٨) ، وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة ١٨٣/١ ، رقم ١٣٢ .

كلاهما عن إسحاق بن راهويه ، عن عبدة بن سليمان ، عن ابن إسحاق ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم مولى هذيل ، قال : جاورت في مسجد المدينة مع رجل من أصحاب النبي ﷺ من بني بياضة ، فبينما نحن في المسجد ، ورسول الله ﷺ في قبة له ، فأشار إلى من في المسجد أن اجتمعوا . وذكر باقي الحديث .

وقال ابن حجر في المطالب : جعله إسحاق من مسند أبي حازم مولى بني هذيل ، وقد رواه النسائي في الاعتكاف من طرق أكثرها من رواية أبي حازم البياضي[1]، وروى الإمام أحمد قصة النهي عن الجهر بالقراءة من طريق مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم عن أبي حازم ، عن البياضي ، واختلف في أبي حازم أنه مولى بني غفار واسمه دينار ، وفي هذه الرواية مولى بني هذيل ، والله أعلم .

وقال في النكت الظراف: وفي سياقه ما يقتضي أن لأبي حازم صحبة ، وأنه حضر القصة.

---

(١) وقع في المطبوع :« أبي حازم ، عن البياضي » ، والتصحيح من نسخة مكتبة الرياض السعودية (ق ١٥١) ، والتي لم يعتمدها المحقق ، وهو الموافق للتخريج كما تقدم .

....

٢ - ورواه إبراهيم بن سعد ، عن ابن إسحاق ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم مولى هذيل ، عن رجل من بني بياضة ، عن النبي ﷺ :
أخرجه ابن نصر في تعظيم قدر الصلاة ١/١٨٦ ، رقم ١٣٥ ، عن عبيدالله بن سعد بن إبراهيم ، ثنا عمي ، عن أبي ، عن ابن إسحاق ، حدثني محمد بن إبراهيم ، أن أبا حازم مولى هذيل حدثه ، أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ ، ثم من بني بياضة ، عن النبي ﷺ .
وتابع ابن إسحاق على هذا الوجه الوليد بن كثير ، كما تقدم في الاختلاف عليه .

قلت : ولعل الوجه الثاني أرجح ، وإن كان من رواه عن ابن إسحاق على الوجهين كلاهما ثقة ثبت (التقريب ٤٢٦٩ ، ١٧٧) ، إلا أن ابن إسحاق توبع في الثاني من الوليد بن كثير وهو صدوق (التقريب ٧٤٥٢) ، ولم يتابع في الأول ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على يزيد بن الهاد ، وعلى الرواة دونه ، وخلاصة ما تقدم :

١ - رواه الليث ، والدراوردي - في الراجح عنهما - ، وبكر بن مضر ، ويحيى بن أيوب ، وابن لهيعة ، ورشدين بن سعد ، كلهم عن ابن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن عطاء بن يسار ، عن رجل من الأنصار من بني بياضة ، عن النبي ﷺ .

٢ - ورواه الليث أيضاً - في وجه مرجوح - ، عن ابن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم التمار مولى الغفاريين ، عن البياضي .
وتابع ابن الهاد : يحيى بن سعيد ، في وجه مرجوح عنه .

٣ - ورواه الدراوردي - في وجه مرجوح عنه - ، عن ابن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي حازم مولى الغفاريين ، عن البياضي .

٤ - ورواه الدراوردي - في وجه مرجوح عنه - ، عن ابن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عطاء بن يسار ، عن أبي حازم مولى الغفاريين ، عن البياضي .

....

وتقـدم أن الوجه الأول هو الراجح عن ابن الـهاد ؛ حيث رواه أكثر من ثقة كـذلك ، في حين إن بقية الأوجه لا تـثبت ، كما تقدم تفصيله أثناء التخريج .

وقد ذكر ابن أبي حاتم في هذه المسألة ، والمسألة رقم ٣٦٧ الوجهين الأول والثالث ، وسأل أباه عنها ، فقال : لولا أن ابن الهاد جمع بين الحديثين ، لكنا نحكم لهؤلاء الذين يروونه .
وظاهر كلامه أنه لم يـرجح أيـاً منها ؛ وعلل هذا بأن ابن الهاد قد روى الوجـهين معاً ، وهو ثقة ، فدل على ثبوتهما .
وفي هذا نظـر ؛ إذ تبين أن الوجـه الـثاني وجـه مـرجـوح ، حيث رواه عن ابن الـهـاد : الدراوردي ، وخالفه من هو أقوى منه وأكثر ، إضافة إلى أن الدراوردي قد رواه أيضاً على الوجه الأول الراجح ، فيقدم من أقواله ما وافق فيه الثقات ، والله أعلم .

كمـا أن الحديث رواه غيـر ابن الهاد ، عن مـحمد بن إبراهيم ، واخـتلف على الرواة عنه ، وخلاصة ما ترجح من أوجه ما يلي :
١ ـ رواه ابن الهـاد ـ في الراجح عنه ـ كمـا تقدم ، عن مـحمـد بن إبراهيم ، عن عطاء بن يسار ، عن رجل من الأنصار من بني بياضة ، عن النبي ﷺ .

٢ ـ ورواه يحيى بن سعيد ، وعبدربه بن سعـيد ـ في الراجح عنهما ـ عن محمد بن إبراهيم عن أبي حازم مولى الأنصار ، عن النبي ﷺ .

٣ ـ ورواه الوليد بن كـثير ، وابن إسحـاق ـ في الراجح عنهما ـ ، عن محـمـد بن إبراهيم ، عن أبي حازم مولى هذيل ، عن رجل من بني بياضة ، عن النبي ﷺ .

فإذا نظرنا إلى هذه الأوجه الثلاثة نجد أرجحها عـموماً الوجه الثاني ؛ إذ رواه ثقتان كذلك ، في حين انفـرد ابن الهاد ، وهو ثقـة ، كمـا تقـدم في ترجمـته ، بالوجـه الأول. وأما الوجـه الثالث فراوياه وهما: الوليد بن كثير ، وابن إسحاق: صدوقان (التقريب ٧٤٥٢، ٥٧٢٥).
فيقدم راويا الوجه الثاني لثقتهما .

....

ومع هذا فإن الحديث من وجهه الراجح ، وهو الثاني ، إسناده ضعيف ؛ لأنه على اعتبار أن أبا حازم صحابي ، فإن محمد بن إبراهيم لم يلق أحداً من الصحابة ؛ قال ابن محرز : وسمعت يحيى ، وقيل له : محمد بن إبراهيم بن الحارث ، لقي أحداً من أصحاب النبي ﷺ ؟، قال : لم أسمعه . (معرفة الرجال ١/١٢٩) ، فيكون منقطعاً .
وأما إن لم يكن صحابياً ، فهو مرسل .

ولكن له شاهد صحيح أخرجه أبو داود ٢/٨٣ ، كتاب الصلاة ، باب صلاة الليل مثنى مثنى ، رقم ١٣٣٢ ، والنسائي في الكبرى ٥/٣٢ ، رقم ٨٠٩٢ ، وابن خزيمة ٢/٢٩٠ ، رقم ١١٦٢ ، والحاكم ١/٣١١ ، وأحمد ٣/٩٤ ، وابن حجر في نتائج الأفكار ٢/١٤ ، وغيرهم ، من طريق عبدالرزاق ، عن معمر ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن ، عن أبي سعيد الخدري ، نحوه .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .
وقال ابن حجر : هذا حديث صحيح ... ورجاله رجال الصحيحين .
وقال الألباني في الصحيحة ٤/١٣٤ : هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين .

وعليه فلعل تصحيح ابن عبدالبر لحديث البياضي في التمهيد إنما هو لشاهده ، والله أعلم .

٥٥٤ ــ وسألت أبي عن حديث رواه شَريك ، عن عبدالملك بن عمير ، عن أبي المُليح الهُذلي ، قال : سمعت عمر يقول :« لا إسلام لمن لم يُصلِ ».
سمعت أبي يقول : لم يُدرك أبو المليح عمر . يُروى عن عبدالملك بن عمير ،(عن قَبيصة بن جابر ، قال : سمعت عمر)[1]، هذا الكلام .
لم يذكر في الإسناد أبو المليح .

رجال الإسناد :

* شَريك النخعي : صدوق له أوهام ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢١ .

* عبدالملك بن عمير : صدوق ربما دلس ، ساء حفظه آخر عمره ، تقدم في المسألة ٥٥٢.

* أبو المليح بن أسامة الهذلي ، قيل اسمه عامر ، أو زيد ، أو زياد (ت ٩٨ تقريباً) .
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٣١٦/٣٤ ، التهذيب ٢٤٦/١٢ ، التقريب (٨٣٩٠) .

* عمر بن الخطاب ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٣ .

* قَبِيصة بن جابر بن وهب الأسدي ، أبو العلاء الكوفي (ت ٦٩) .
ثقة ، متفق على توثيقه . قال يعقوب بن شيبة : يُعد في الطبقة الأولى من فقهاء أهل الكوفة بعد الصحابة ، وهو أخو معاوية بن أبي سفيان من الرضاعة .
انظر تهذيب الكمال ٤٧٢/٢٣ ، التهذيب ٣٤٤/٨ ، التقريب (٥٥١٠) .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من نسختي مصر ، والمطبوع ، ومثبت من بقية النسخ .

تخريج الحديث :

روى عبدالملك بن عمير هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه شريك ، عن عبدالملك بن عمير ، عن أبي المليح ، قال : سمعت عمر .

٢ ـ ورواه عبيدالله بن عمرو الرقي ، عن عبدالملك ، عن أبي المليح ، قال : قال عمر .

٣ ـ ورواه قرة بن خالد ، عن عبدالملك ، عن جابر بن سمرة ، عن المسور بن مخرمة ، عن عمر .

٤ ـ وروي عن عبدالملك ، عن قبيصة بن جابر ، قال : سمعت عمر .

الوجه الأول :

أخرجه ابن سعد في الطبقات ١٥٧/٦ .

ومحمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة ٨٩٧/٢ ، رقم ٩٣٠ ، عن محمد بن يحيى .

كلاهما عن أبي نعيم : الفضل بن دكين ، حدثنا شريك ، عن عبدالملك بن عمير ، عن أبي المليح ، قال : سمعت عمر ـ رضي الله عنه ـ مثله .

وذكره الدارقطني في العلل ٢١١/٢ ، من رواية شريك به ، إلا أنه قال : عن أبي المليح الهذلي ، عن عمر .

الوجه الثاني :

أخرجه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة ٨٩٧/٢ ، رقم ٩٣١ ، حدثنا محمد بن يحيى ، حدثنا عبدالله بن جعفر الرقي ، حدثنا عبيدالله ـ يعني ابن عمرو الرقي ـ ، عن عبدالملك بن عمير ، عن أبي المليح ، قال : قال عمر ـ رضي الله عنه ـ مثله .

قلت : وعبيدالله الرقي ثقة ، وعبدالله بن جعفر : ثقة لكنه تغير بأخرة فلم يفحش اختلاطه ومحمد بن يحيى ، هو الذهلي : ثقة حافظ (التقريب ٤٣٢٧ ، ٣٢٥٣ ، ٦٣٨٧) .

....

الوجه الثالث :

أخرجه محمد بن نصر في تعظيم قدر الصلاة ٨٩٦/٢ ، رقم ٩٢٨ ، عن حجاج بن يوسف ، وعباس العنبري .

والآجري في الشريعة ٢٩٣/١ ، رقم ٢٩٥ ، من طريق نصر بن علي الجهضمي .

وابن الأعرابي في معجمه ٢٢٧/١ ، رقم ٤٠٧ ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٤١/٤٤ ـ ، عن محمد بن عبدالملك الدقيقي .

كلهم عن وهب بن جرير ، عن قرة بن خالد ، به ، نحوه .

وذكر الدارقطني في العلل ٢١١/٢ ، رواية شريك في الوجه الأول ، ورواية قرة على هذا الوجه ، وقال : وقول قرة أشبه بالصواب .

قلت : ووهب بن جرير : ثقة . وقرة بن خالد : ثقة ضابط (التقريب ٧٤٧٢ ، ٥٥٤٠) .

الوجه الرابع :

وروي عن عبدالملك ، عن قبيصة بن جابر ، قال : سمعت عمر :

ذكره أبو حاتم في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه .

....

النظر في المسألة :

من خلال ما تقدم يتضح أن عبدالملك بن عمير روى هذا الأثر ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه شريك ، عن عبدالملك بن عمير ، عن أبي المليح ، قال : سمعت عمر .

٢ ـ ورواه عبيدالله بن عمرو الرقي ، عن عبدالملك ، عن أبي المليح ، قال : قال عمر .

٣ ـ ورواه قرة بن خالد ، عن عبدالملك ، عن جابر بن سمرة ، عن المسور بن مخرمة ، عن عمر .

٤ ـ وروي عن عبدالملك ، عن قبيصة بن جابر ، قال : سمعت عمر .

ولعل الوجه الثاني أرجح هذه الأوجه ؛ فعبيدالله الرقي ثقة ، كما تقدم ، وتابعه على ذكر أبي المليح شريك ، وهو صدوق له أوهام ، كما تقدم في ترجمته .
وأما الوجه الثالث فمن رواية ثقة واحد .
وأما الوجه الرابع ، فلم أقف على من أخرجه ، وعليه فلا استطيع الحكم عليه .

إلا أنه يمكن القول بأن الوجه الثالث محفوظ أيضاً ، وأن الحمل في هذا الاختلاف على عبدالملك ، وهو كما تقدم صدوق ساء حفظه في آخر عمره ، وذلك لأن الراوي عنه في الوجه الثالث ثقة ، وحمل الخطأ على الأدنى أولى ، والله أعلم .

ويرى أبو حاتم أن الوجه الرابع أرجح ، ويعني به من ذكر قبيصة بدلاً من أبي المليح ، وذلك في مقابل رواية شريك التي سأله عنها ابنه .

وفي هذا نظر ؛ إذ لم ينفرد شريك بذلك ، بل تابعه عبيدالله بن عمرو على ذكر أبي المليح وهو ثقة ، ولكنه خالفه في تصريحه بسماع أبي المليح من عمر .

....

وكان من الأولى أن يُعل رواية شريك برواية عبيدالله بن عمرو ، حيث لم يذكر التصريح بالسماع ، ولعل رواية عبيدالله لم تقع له ، والله أعلم .
كما رجح الدارقطني الوجه الثالث على رواية شريك في الوجه الأول ، كما تقدم .

وعليه فلعل الوجهين الثاني والثالث محفوظان ، وإن ثبت الوجه الرابع ، فيكون عبدالملك يحدث بها كلها ، والحمل عليه في هذا الاختلاف ، كما تقدم ، والله أعلم .

والأثر من أحد وجهيه الراجحين ، وهو الثاني إسناده حسن ؛ لحال عبدالملك بن عمير .
وقد رُوي عن عمر من طرق أخرى ، أنه قال عند موته :« لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة » .
كما إن له عدة شواهد صحيحة مرفوعة عن عدد من الصحابة أن النبي ﷺ قال :« بين العبد والكفر ترك الصلاة ».
انظر لذلك كله تعظيم قدر الصلاة لابن نصر ٨٧٣/١ ـ ٩٠٥ ، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ٨٩٦/٤ ـ ٩١٠ ، وغيرها .

باب في الوتر

٥٥٥ ــ قال أبو محمد : سألت أبي عن حديث رواه مُلازم بن عمرو ، ومحمد ابن جابر ، فاختلفا :

فروى مُلازم بن عمرو ، عن عبدالله بن بدر ، عن قيس بن طَلْق ، عن أبيه : طَلْق بن علي ، عن النبي ﷺ أنه قال : « لا وتران في ليلة » .

وروى[1] محمد بن جابر ، عن عبدالله بن بدر ، عن قيس بن طَلْق ، عن النبي ﷺ . ولم يقل : عن أبيه . ولم يبين أيهما أصح .

ووجدت أيوب بن عتبة قد وافق مُلازم بن عمرو في توصيل هذا الحديث عن قيس ابن طَلْق نفسه ، فقال : عن أبيه ، عن النبي ﷺ .

فدل[2] أن الحديث موصلاً أصح .

رجال الإسناد :

* مُلازِم بن عمرو بن عبدالله بن بدر الحنفي ، أبو عمرو اليمامي ، من الثامنة .

قال أحمد ـ في أكثر من رواية ـ ، وابن معين ، وأبو زرعة ، والنسائي ، والعجلي ، ويعقوب ابن سفيان ، والدارقطني ، وابن حزم : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال أبو حاتم : لا بأس به ، صدوق . وقال أبو داود : ليس به بأس .

وقال أحمد مرة : حاله مُقارب .

وقال أبو بكر الضبعي ـ شيخ الحاكم ـ : فيه نظر .

قال ابن حجر : صدوق .

---

(١) كذا في أكثر النسخ ، وقع في نسخة تشستربتي :« ورواه » .

(٢) وقع في نسختي مصر ، والمطبوع :« فيدل » وما أثبته من بقية النسخ ، ولعله أقرب لسياق الكلام .

....

قلت : الذي يظهر أنه ثقة ، لاتفاق أكثر الأئمة على ذلك ، وقول الضبعي غير مفسر ، وأبو حاتم متشدد ، وأما أحمد فقد وثقه في أكثر من رواية ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ١٨٨/٢٩ ، التهذيب ٣٨٤/١٠ ، التقريب (٧٠٣٥) .

* محمد بن جابر بن سَيَّار بن طارق الحنفي ، أبو عبدالله اليمامي ، مات بعد السبعين .
قال الذهلي : لا بأس به . وقال أبو الوليد الطيالسي : نحن نظلم ابن جابر بامتناعنا من التحديث عنه .
وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبي وأبا زرعة يقولان : هو صدوق إلا أن في حديثه تخاليط ، وأما أصوله فهي صحاح . قال : وقال أبو زرعة : محمد بن جابر ساقط الحديث عند أهل العلم . وقال سألت أبي عنه فقال : ذهبت كتبه في آخر عمره ، وساء حفظه ، وكان يلقن. وكان عبدالرحمن بن مهدي يحدث عنه ثم تركه بعد .
وقال أيضاً : سئل أبي عن محمد بن جابر ، وابن لهيعة ؟ فقال : محلهما الصدق ، ومحمد ابن جابر أحب إلي من ابن لهيعة .
وقال عمرو بن علي : صدوق كثير الوهم ، متروك الحديث .
وقال ابن معين : كان أعمى ، واختلط عليه حديثه ، ، وهو ضعيف .
وقال أحمد : كان ربما ألحق ، أو يلحق في كتابه ـ يعني الحديث ـ .
وقال أحمد أيضاً ، وأبو حاتم : يروي أحاديث مناكير ، وهو معروف بالسماع ، جيد اللقاء رأوا في كتبه لحقاً ، وحديثه عن حماد فيه اضطراب .
وقال ابن عدي : وقد روى عن محمد بن جابر كما ذكرت من الكبار : أيوب ، وابن عون وهشام بن حسان ، والثوري ، وشعبة ، وغيرهم ممن ذكرتهم ، ولولا أن محمد بن جابر في ذلك المحل لم يرو عنه هؤلاء الذين هو دونهم ، وقد خالف في أحاديث ، ومع ما تَكَلَّم فيه من تكلم ، يُكتب حديثه .
وقال البخاري : ليس بالقوي ، يتكلمون فيه ، روى مناكير . وقال أبو داود : ليس بشيء .
وقال النسائي ، والعجلي ، والفسوي: ضعيف . وقال الدارقطني : ليس بالقوي ، ضعيف .

....

وقال العقيلي : لا يتابع على عامة حديثه . وذكره ابن حبان في المجروحين ، وقال : كان أعمى يلحق في كتبه ما ليس من حديثه ، ويسرق ما ذوكر به ، ويحدث به .
وقال أحمد : لا يحدث عنه إلا شر منه .
قال ابن حجر : صدوق ذهبت كتبه ، فساء حفظه وخلط كثيراً ، وعمي فصار يلقن .
انظر تهذيب الكمال ٥٦٤/٢٤، الميزان ٤٩٦/٣، التهذيب ٨٨/٩، التقريب (٥٧٧٧).

* عبدالله بن بدر بن عَمِيرة الحنفي ، اليمامي ، جد ملازم بن عمرو ، من الرابعة .
ثقة ، متفق على توثيقه . قال ابن حجر : كان أحد الأشراف ، ثقة .
انظر تهذيب الكمال ٣٢٤/١٤ ، التهذيب ١٥٤/٥ ، التقريب (٣٢٢٣) .

* قيس بن طَلْق بن علي الحنفي اليمامي ، من الثالثة .
روى عن أبيه طلق . وعنه عبدالله بن بدر ، ومحمد بن جابر ، وأيوب بن عتبة ، وغيرهم .
وثقه ابن معين ـ مرة ـ ، والعجلي . وذكره ابن حبان في الثقات .
واحتج به ابن خزيمة ، وابن حبان ، والضياء ، كما سيأتي في التخريج .
وقال الخلال عن أحمد : غيره أثبت منه . وقال الشافعي : قد سألنا عن قيس بن طلق ، فلم نجد من يعرفه بما يكون لنا قبول خبره .
وقال ابن أبي حاتم ، عن أبيه : قيس ليس ممن تقوم به حجة ، ووهاه . وقال ابن معين : لقد أكثر الناس في قيس بن طلق ، وأنه لا يحتج بحديثه . وقال الدارقطني : ليس بالقوي .
وقال الذهبي : ضعفه أحمد ، ويحيى ، في إحدى الروايتين عنه . وقال ابن القطان : يقتضي أن يكون خبره حسناً لا صحيحاً .
قال ابن حجر : صدوق ، وهم من عده من الصحابة .

....

قلت : ولعله الصواب إن شاء الله ، وأما قول الذهبي أن أحمد ويحيى قد ضعفاه ففيه نظر حيث تقدم نقل قوليهما ، وليس فيه التضعيف ، بل قال أحمد : غيره أثبت منه ، وأما يحيى فقد وثقه مرة ، وفي الأخرى نقل عن غيره قولهم فيه ، وليس هذا بتضعيف منهما .
ويبقى قول أبي حاتم ـ مع تشدده ـ ، والدارقطني ، في مقابل من وثقه مطلقاً وصحح حديثه واحتج به ، والله أعلم .
انظر الميزان ٣/٣٩٧ ، التهذيب ٨/٣٩٨، التقريب (٥٥٨٠)، الجامع في الجرح ٢/٤٠٠ .

* طَلْق بن علي بن المنذر الحنفي ، أبو علي اليمامي ، صحابي جليل ، كان أحد الوفد الذين قدموا على النبي ﷺ من اليمامة ، وعمل معه في بناء المسجد .
انظر الاستيعاب ٥/٢٥٨ ، أسد لغابة ٣/٦٣ ، الإصابة ٥/٢٤٠ .

* أيوب بن عتبة اليمامي ، أبو يحيى القاضي (ت ١٦٠) .
ضعيف ، ضعفه معظم من تكلم عنه .
فقال ابن معين ـ في أكثر من رواية ـ ، وابن المديني ، ومسلم ، والجوزجاني ، والنسائي ، وعمرو بن علي ، ومحمد بن عمار : ضعيف . وزاد عمرو : وكان سيء الحفظ ، وهو من أهل الصدق . وقال ابن معين مرة : ليس بشيء . وقال مرة : لا بأس به . وقال البخاري : هو عندهم لين . وقال النسائي في موضع آخر : مضطرب الحديث . وقال يعقوب بن سفيان : محمد بن جابر ، وأيوب بن عتبة ضعيفان ، لا يُفرح بحديثهما . وقال الدارقطني : يُترك وقال مرة : يُعتبر به ، شيخ . وقال ابن عدي : في حديثه بعض الإنكار ، وهو مع ضعفه يُكتب حديثه . وقال أبو داود : منكر الحديث . وقال الترمذي عن البخاري : ضعيف جداً لا أحدث عنه ، كان لا يعرف صحيح حديثه من سقيمه . وقال ابن حبان : كان يخطيء كثيراً ، ويهم ، حتى فحش الخطأ منه . وقال أحمد : مضطرب الحديث عن يحيى ، وفي غير يحيى . وضعفه غيرهم .

وقال ابن أبي حاتم ، عن أبي زرعة : قال لي سليمان بن داود بن شعبة اليمامي : وقع أيوب ابن عتبة إلى البصرة وليس معه كُتب ، فحدث من حفظه ، وكان لا يحفظ ، فأما حديث اليمامة ما حدث به ثمة فهو مستقيم .
وقال أيضاً : سمعت أبي يقول : أيوب بن عتبة فيه لين ، قدم بغداد ولم تكن معه كتب ، فكان يُحدث من حفظه على التوهم فيغلط ، وأما كتبه في الأصل فهي صحيحة عن يحيى ابن أبي كثير ، قال لي سليمان بن شعبة هذا الكلام ، وكان عالماً بأهل اليمامة ، فقال : هو أروى الناس عن يحيى بن أبي كثير ، وأصح الناس كتاباً عنه .
وقال أيضاً : قيل لأبي : عبدالله بن بدر أحب إليك أو أيوب بن عتبة ؟ فقال : أيوب أعجب إلي ، وهو أحب إلي من محمد بن جابر .
وقال أيضاً : وسئل أبو زرعة عن أيوب بن عتبة ، فقال : ضعيف .
وقال ابن حجر : ضعيف .

قلت : ولعله الصواب إن شاء الله ؛ لاتفاق معظم النقاد على ذلك ، وما ذهب إليه أبو زرعة وأبو حاتم في اعتبار قول سليمان بن داود فيه ، فإنه وإن كان عارفاً بأهل اليمامة ، إلا أن معظم الأئمة قد ذهبوا إلى تضعيفه ، كما أن أبا زرعة لما سُئل عنه ، قال : ضعيف ، مما يدل على عدم اعتماده لقول سليمان .
ولعل ما ذهب إليه ابن أبي حاتم في هذه المسألة من اعتماده على متابعة أيوب ، وقبوله لها ، ـ مع ضعفه ـ ، إنما كان لموافقته لما ذهب إليه والده من توثيقه لحال أيوب ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ٤٨٤/٣ ، التهذيب ٤٠٨/١ ، التقريب (٦١٩) .

....

تخريج الحديث :

روى قيس بن طلق هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

أولاً : رواه ملازم بن عمرو ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن ملازم ، عن عبدالله بن بدر، عن قيس بن طلق ، عن أبيه .
وتوبع عبدالله بن بدر ؛ تابعه أيوب بن عتبة .

٢ ـ ورواه عفان ، عن ملازم ، عن عبدالله بن بدر ، وسراج بن عقبة ، عن قيس بن طلق عن أبيه .

ثانياً : ورواه محمد بن جابر الحنفي ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه محمد بن يزيد ، عن محمد بن جابر ، عن عبدالله بن بدر ، عن طلق بن علي .

٢ ـ ورواه موسى بن داود ، عن محمد بن جابر ، عن عبدالله بن بدر ، عن علي بن طلق .

٣ ـ وروي عن محمد بن جابر ، عن عبدالله بن بدر ، عن قيس بن طلق ، عن النبي ﷺ .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه ملازم بن عمرو ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن ملازم ، عن عبدالله بن بدر، عن قيس بن طلق ، عن أبيه:

أخرجه أبو داود ١٤٠/٢ ، كتاب الصلاة ، باب في نقض الوتر، رقم ١٤٣٩، ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٣٦/٣ ، وابن حزم في المحلى ٥٠/٣ ـ ، عن مسدد .

والترمذي ٢/٣٣٣ ، في الصلاة ، باب ما جاء لا وتران في ليلة ، رقم ٤٧٠ ، والنسائي ٣/٢٢٩ ، في قيام الليل ، باب نهي النبي ﷺ عن الوترين في ليلة ، رقم ١٦٧٩، عن هناد.
وابن خزيمة ٢/١٥٦ ، رقم ١١٠١ ، عن أحمد بن المقدام .
وابن حبان ٦/٢٠١ ، من طريق نصر بن علي .
والضياء في المختارة ٨/١٥٦ ، رقم ١٦٦ ، من طريق محمد بن زياد بن فروة .
وابن أبي شيبة في المصنف ٢/٢٨٦ .
والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٤٢ ، وابن المنذر في الأوسط ٥/٢٠١ ، رقم ٢٦٩٩ ، من طريق أبي نعيم .
والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٤٢ ، من طريق أبي الوليد .

كلهم عن ملازم ، عن عبدالله بن بدر ، عن قيس بن طلق ، عن أبيه طلق بن علي .

وقال الترمذي : حسن غريب .

وتوبع عبدالله بن بدر ، تابعه أيوب بن عتبة :
أخرجه أحمد ـ كما في أطراف المسند ٢/٦٢٣ ، والمختارة ٨/١٥٧ ، وجامع المسانيد ٦/٥٤٣ ـ ، وأبو داود الطيالسي في مسنده (١٤٧) ، رقم ١٠٩٥ ـ ومن طريقه ابن نصر في قيام اليل (المختصر ص ٢٨٣) ـ ، ورواه الطبراني في الكبير ٨/٤٠٠ ، رقم ٨٢٤٧ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٤٢ ، وابن سعد في الطبقات ٥/٥٥٢ ، من طرقٍ ، عن أيوب بن عتبة ، عن قيس بن طلق ، عن أبيه .

....

٢ ـ ورواه عفان ، عن ملازم ، عن عبدالله بن بدر ، وسراج بن عقبة ، عن قيس بن طلق ، عن أبيه :
أخرجه أحمد ٢٣/٤ ـ ومن طريقه الضياء في المختارة ١٥٧/٨ ، رقم ١٦٧ ـ عن عفان ، ثنا ملازم بن عمرو ، به[١].

قلت : ولعل الوجه الأول أرجح ؛ حيث رواه عدد من الثقات كذلك ، في حين لم أجد من تابع عفان على الوجه الثاني ، والله أعلم .

ثانياً : ورواه محمد بن جابر الحنفي ، واختلف عليه :
١ ـ فرواه محمد بن يزيد ، عن محمد بن جابر ، عن عبدالله بن بدر ، عن طلق بن علي:
أخرجه أحمد ـ كما في أطراف المسند ٦٢٢/٢ ، وجامع المسانيد ٥٤٠/٦ ـ، عن محمد ابن يزيد ، عن محمد بن جابر ، به .

٢ ـ ورواه موسى بن داود ، عن محمد بن جابر ، عن عبدالله بن بدر ، عن طلق بن علي ، عن أبيه :
أخرجه أحمد[٢] ٢٣/٤ ، عن موسى بن داود ، به .

---

(١) وقع في أطراف المسند ٦٢٣/٢ ، في مسند طلق بن علي ، قال :« وعن عفان ، عن ملازم بن عمرو ، عن عبدالله بن بدر ، به . وذلك بعد ذكره لرواية محمد بن جابر ، والتي لم يذكر فيها قيس بن طلق . وفي ذلك أمران :
الأول : أن رواية الإمام أحمد في المسند ، ومن طريقه الضياء ، وكذلك عند ابن كثير في جامع المسانيد ، إنما هي باثبات رواية قيس عن أبيه . وكلام الحافظ يفهم منه غير ذلك .
ثانياً : أن رواية عفان إنما هي عن ملازم ، عن عبدالله بن بدر ، وسراج بن عقبة ، وهي كذلك في المسند ، وعند الضياء ، وابن كثير ، ولكن الحافظ لم يذكر إلا ابن بدر ، دون سراج ، ولعله سقط من نسخته ، والله أعلم .

(٢) كذا في المطبوع من المسند :« عن عبدالله بن بدر، عن طلق بن علي ، عن أبيه » ، وكذا هو في جامع المسانيد ٣٠٣/٩ ، ولكن ذكره ابن حجر في أطراف المسند ٦٢٣/٢ ، فقال : عن عبدالله بن بدر ، عن علي بن طلق .

....

٣ ـ ورواه محمد بن جابر ، عن عبدالله بن بدر ، عن قيس بن طلق ، عن النبي ﷺ :
ذكره ابن أبي حاتم في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه .

قلت : وكل هذه الوجوه مرجوحة ؛ لأجل حال ابن جابر ، حيث تقدم أنه ساء حفظه ، وخلط كثيراً ، وعمي فصار يلقن ، لا سيما والرواة عنه ثقات أو محتج بهم ، فمحمد بن يزيد ، هو الواسطي : ثقة ثبت ، وموسى بن داود ، هو الضبي : صدوق له أوهام (التقريب ٦٤٠٣، ٦٩٥٩)، فلعل هذا الحديث مما خلط فيه محمد بن جابر ، فكان يرويه على هذه الأوجه كلها ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن قيس بن طلق روى هذا الحديث ، واختلف على من دونه :

١ ـ فرواه ملازم بن عمرو ـ في الراجح عنه ـ عن عبدالله بن بدر ، عن قيس بن طلق ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ .
وتابع عبدالله بن بدر على هذا الوجه : أيوب بن عتبة .

٢ ـ ورواه محمد بن جابر ، عن عبدالله ، واضطرب فيه ، فكان يرويه على عدة أوجه .
وتقدم أن كلها ضعيفة ، ولم أجد من تابعه عليها .

وعليه فالوجه الأول أرجح ؛ فملازم تقدم أنه ثقة ، فلا يُقدم عليه ابن جابر ، وهو كما تقدم قد ساء حفظه ، وخلط كثيراً ، ولعل روايته هنا مما خلط فيه .

وظاهر كلام ابن أبي حاتم أن أباه لم يرجح أياً من الوجهين ، فحاول هو الترجيح من جانبه فوجد متابعاً لملازم على الوجه الأول ، وهو أيوب بن عتبة ، ومع تضعيف الأكثرين له ، إلا أنه كان يراه محتجاً به ، كما يفهم مما نقله عن أبيه وأبي زرعة بشأنه ، مما تقدم في ترجمته .

....

وفي ما ذهب إليه ابن أبي حاتم نظر ؛ حيث تقدم إن أيوب ـ على الراجح ـ ضعيف ، ومثله لا يصلح للترجيح ، ولكن رجحان الوجه الأول راجع لثقة راويه المخالف لابن جابر ، ولو لم توجد متابعة أيوب ، والله أعلم .

والحديث من وجهه الراجح إسناده حسن ؛ فيه قيس بن طلق ، تقدم أنه صدوق ، وبقية رجاله ثقات .

وتقدم تصحيح ابن خزيمة ، وابن حبان ، والضياء المقدسي لهذا الحديث .

وقال الحافظ ابن حجر : في الفتح ٥٥٨/٢ : وهو حديث حسن . وكذا قال في رسالته : كشف الستر عن حكم الصلاة بعد الوتر (ص ٤٧ ـ ٤٩) ، وهو كما قال ، والله أعلم .

٥٥٦ ـ [١]حدثنا علي بن الحسين بن الجُنَيد المالكي ـ حافظُ حديثِ مالك والزهري ـ قال : سئل يحيى بن معين عن حديث حدثنا به[٢]عبدالله بن عون الخرَّاز ـ وكان ثقة ـ بمكة ، عن محمد بن بشر العبدي ، عن مِسْعَر ، عن قتادة عن أنس ، قال : قام رسول الله ﷺ حتى تورمت قدماه ـ أو قال : ساقاه ـ ، فقيل له : أليس الله قد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر ؟، قال :« أفلا أكون عبداً شكوراً ».

فقال يحيى بن معين : الشيخ صدوق ، والحديث لا أصل له .

فسمعت ابن الجنيد يقول : إنما رواه مِسْعَر ، عن زياد بن عِلاقة ، عن المغيرة بن شعبة ، عن النبي ﷺ .

رجال الإسناد :

* علي بن الحسين بن الجُنَيد النخعي ، أبو الحسن الرازي ، المالكي (ت ٢٩١) .

قال ابن أبي حاتم : كتبنا عنه ، وهو صدوق ثقة . وقال الخليلي : هو حافظ علم مالك ، صاحب ديانة . وقال الذهبي : الإمام الحافظ الحجة ، المعروف بالمالكي لكونه جمع حديث مالك الإمام ، وكان من أئمة هذا الشأن . وقال ابن عبدالهادي : الحافظ الثبت ، كان بصيراً بالرجال والعلل ... وكان يحفظ أحاديث الزهري أيضاً .

قلت : وعليه فالرجل ثقة ثبت ، والله أعلم .

الجرح ١٧٩/٦، السير ١٦/١٤، تذكرة الحفاظ ٦٧١/٢، طبقات علماء الحديث ٣٨٧/٢.

---

(١) هذه المسألة والتي تليها سقطت من نسختي مصر والمطبوع ، وهي في بقية النسخ ، وتختلف عن بقية المسائل ، من كونها من سؤال المصنف لشيخه علي بن الحسين ،كما تقدم بيانه في الدراسة .

(٢) وقع في نسخة فيض الله :« حدثنا به ، عن عبدالله » ، وما أثبته من نسخة أحمد الثالث ، وتشستربتي ، ولعله أصح ، فعبدالله بن عون شيخ لعلي بن الحسين ، وليس من شيوخ ابن معين ، إضافة إلى أن ابن أبي حاتم قد رواه في تفسيره ـ كما سيأتي في التخريج ـ عن علي بن الحسين ، عن عبدالله بن عون ، مما يؤكد ما ذكرت ، والله أعلم .

....

* يحيى بن مَعين بن عَوْن الغَطَفَاني ، أبو زكريا البغدادي (ت ٢٣٣) .
ثقة حافظ مشهور ، إمام في الجرح والتعديل .
تاريخ بغداد ١٧٧/١٤ ، تهذيب الكمال ٥٤٣/٣١ ، السير ٧١/١١ ، التقريب (٧٦٥١).

* عبدالله بن عون بن أبي عون الخرَّاز ، أبو محمد البغدادي (ت ٢٣٢) .
ثقة ، متفق على توثيقه .
وأما قول ابن معين عنه في هذه المسألة أنه صدوق ، فلا يعني إنزاله عن درجة الثقة ، وإنما لأجل تبرئته من عهدة هذا الحديث الذي لا أصل له ، ويؤيد ذلك أنه قال عنه في أكثر من رواية : ثقة ، وقد وثقه جميع من ترجم له ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ٤٠٢/١٥ ، السير ٣٧٥/٦ ، التقريب (٣٥٢٠) .

* محمد بن بِشر العبْدي ، أبو عبدالله الكوفي (ت ٢٠٣) .
ثقة حافظ ، متفق على توثيقه . قال ابن أبي عروبة : هو أحفظ من كان بالكوفة .
قال الكديمي ، عن أبي نعيم : لما خرجنا في جنازة مِسْعَر جعلت أتطاول في المشي ، فقلت : تجيؤني فتسألوني عن حديث مِسْعَر ، فذاكرني محمد بن بشر العبدي بحديث مِسْعَر ، فأغرب علي سبعين حديثاً ، لم يكن عندي منها إلا حديث واحد .
قلت : وفي هذا دلالة على أنه من أروى الناس لحديث مِسْعَر .
انظر تهذيب الكمال ٥٢٠/٢٤ ، السير ١١٤/١١ ، التهذيب ٧٤/٩ ، التقريب (٥٧٥٦).

* مِسْعَر بن كِدَام بن ظَهير الهلالي ، أبو سلمة الكوفي (ت ١٥٣ تقريباً) .
ثقة ثبت ، متفق على توثيقه . قال يحيى بن سعيد : ما رأيت مثل مِسْعَر ، كان من أثبت الناس . وقال أبو نعيم : مِسْعَر أثبت ، ثم سفيان ، ثم شعبة .
انظر تهذيب الكمال ٤٦١/٢٧، السير ١٦٣/٧، التهذيب ١١٣/١٠، التقريب (٦٦٠٥).

....

* قَتَادة بن دِعَامة بن قتادة السَّدوسي ، أبو الخطاب البصري (ت ١١٧) .
ثقة ثبت ، متفق على توثيقه . قال أبو حاتم : أثبت أصحاب أنس : الزهري ، ثم قتادة .
وقال أيضاً : لم يلق من أصحاب النبي ﷺ إلا أنساً ، وعبدالله بن سرجس .
وقال أبو داود : حدَّث عن ثلاثين رجلاً لم يسمع منهم .
وقال ابن حجر : وهو مشهور بالتدليس . وذكره في المرتبة الثالثة من المدلسين .
التهذيب ٣٥١/٨ ، تعريف أهل التقديس (٩٢) ، التقريب (٥٥١٨) .

* أنس بن مالك الأنصاري ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة ، رقم ٥٠٢ .

* زياد بن عِلاقة بن مالك الثَّعْلَبي ، أبو مالك الكوفي (ت ١٣٥) .
ثقة ، متفق على توثيقه . قال ابن حجر : ثقة رمي بالنصب .
قلت : ولم ينسبه إلى ذلك إلا الأزدي ، ولم يوافقه غيره ، ولا يعتد به ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ٤٩٨/٩ ، السير ٢١٥/٥ ، التهذيب ٣٨٠/٣ ، التقريب (٢٠٩٢).

* المغيرة بن شعبة بن مسعود الثقفي ، صحابي مشهور ، أسلم قبل الحديبية ، وولي إمرة البصرة ثم الكوفة ، مات سنة خمسين على الصحيح .
انظر الاستيعاب ١٨٧/١٠ ، أسد الغابة ٤٠٦/٤ ، الإصابة ٢٦٩/٩ .

تخريج الحديث :

روى مِسعر هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

أولاً : رواه محمد بن بشر ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالله بن عون ، والحسين بن الأسود ، عن محمد بن بشر ، عن مسعر ، عن قتادة ، عن أنس .

وتابع ابن بشر على هذا الوجه : عبدة بن سليمان .

٢ ـ وروي عن محمد بن بشر ، عن مسعر ، عن زياد بن علاقة ، عن المغيرة بن شعبة .

وتابع محمد بن بشر على هذا الوجه عدد من الثقات .

كما تابع مسعراً عليه عدد من الثقات .

ثانياً : ورواه أبو قتادة : عبدالله بن واقد الحراني ، واختلف على من دونه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن سعدان بن نصر المخرمي ، عن أبي قتادة الحراني ، عن مسعر ، عن علي بن الأقمر ، عن أبي جحيفة .

٢ ـ ورواه إبراهيم بن أبي ثابت ، عن سعدان بن نصر ، عن أبي قتادة ، عن سفيان ، أو مسعر ، عن ابن الأقمر ، عن أبي جحيفة .

ثالثاً : ورواه يزيد بن هارون ، واضطرب فيه :

١ ـ فرواه مرة عن مسعر ، عن زياد ، عن المغيرة بن شعبة ، أو النعمان بن بشير . بالشك .

٢ ـ ورواه مرة عن مسعر ، عن زياد بن علاقة ، عن النعمان بن بشير .

٣ ـ ورواه مرة عن مسعر ، عن زياد ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، ولم يسمه .

٤ ـ ورواه مرة عن مسعر ، عن زياد ، عن النبي ﷺ .

رابعاً : ورواه ابن إسحاق ، واختلف على من دونه :

١ ـ فرواه إبراهيم بن سعد ـ مرة ـ، عن ابن إسحاق ، عن مسعر بن كدام ، عن زياد بن علاقة ، عن عمه قطبة بن مالك ، عن المغيرة بن شعبة .

٢ ـ ورواه إبراهيم بن سعد ـ مرة ـ، عن ابن إسحاق ، عن مسعر بن كدام ، عن زياد بن علاقة ، عن المغيرة بن شعبة . ولم يذكر عمه قطبة بن مالك .

خامساً : ورواه سيف بن محمد الثوري ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه ـ مرة ـ ، عن مسعر ، عن عطية العوفي ، عن أبي سعيد الخدري .

٢ ـ ورواه ـ مرة ـ ، عن زياد بن علاقة ، عن المغيرة بن شعبة .

وفيما يلي تفصيل ما أجملناه :

أولاً : رواه محمد بن بشر ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالله بن عون ، والحسين بن الأسود ، عن محمد بن بشر ، عن مسعر ، عن قتادة ، عن أنس :

أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ـ كما في تفسير ابن كثير ٤/١٩٨ ـ عن علي بن الحسين . وأبو القاسم البغوي في نسخة عبدالله بن عون الخراز (ق ٢٣٥/ب) ـ ومن طريقه الضياء المقدسي في المختارة ٧/١٠٠ ، رقم ٢٥١٤ ، و ٢٥١٥ ، والدارقطني في المؤتلف والمختلف ١/٥٣٨ ، والعشاري في جزء فيه ثلاثة وثلاثون حديثاً من حديث البغوي ، رقم ١٧ ، والخطيب في تاريخ بغداد[1] ٤/٣٣١ ، وابن شاهين في الأفراد (ق ٧٩/ب)[2]،

(١) وقع في تاريخ بغداد : حدثنا بشر ، عن مسعر ، وصوابه :« محمد بن بشر ، عن مسعر » ، والله أعلم .

(٢) الاشارة هنا للمخطوط ، لأن المطبوع من الكتاب إنما هو الجزء الخامس فقط ، والعجيب أن المحقق قد أشار إلى هذا الجزء من المخطوط في مقدمته ، ولكنه لم يخرجه مع بقية الكتاب .

وأبو الحسين بن النقور في حديث عيسى بن علي بن الجراح (ق ٣٤/ب) ـ ومن طريقه الذهبي في السير ١٧١/٧ ، ١٧٢ ـ .
كلهم من طريق أبي القاسم البغوي .

وأبو يعلى في مسنده ٢٨٠/٥ ، رقم ٢٩٠٠ ـ ومن طريقه الضياء في المختارة ١٠١/٧ ، رقم ٢٥١٦ ـ .
والطبراني في الأوسط ٣٤٣/٦ ، رقم ٥٧٣٣ ، عن محمد بن عبدالله الحضرمي .
والخرائطي في فضيلة الشكر ، رقم ٤٩ ، عن نصر بن علي .
وابن أبي الدنيا في التهجد[1] (ق ١٧١/أ) .
وابن الأعرابي في معجمه ٣٦٥/١ ، رقم ٧٠٦ ، من طريق محمد بن أحمد بن النضر .
كلهم عن عبدالله بن عون الخراز .

وأخرجه البزار (نسخة الأزهرية ق ١٠٢/ب) ، ـ وهو في كشف الأستار ١٢٠/٣ ، رقم ٢٣٨٠ ـ . عن الحسين بن الأسود[2] .
كلاهما (عبدالله ، والحسين)، عن محمد بن بشر ، عن مسعر ، عن قتادة ، عن أنس .

وتوبع محمد بن بشر على هذا الوجه ؛ تابعه عبدة بن سليمان :
ذكره ابن حبان في المجروحين ٣٢/١ ، حيث قال : وقد وهم عبدة بن سليمان حيث قال : عن مسعر ، عن قتادة ، عن أنس . ليس لقتادة ولا لأنس في الخبر معنى[3] .

---

(١) الإحالة هنا إلى المخطوط مع وجود الكتاب مطبوعاً ، لعدم وجوده في المطبوع بتحقيق مسعد السعدني ، إذ ينقصه الجزء الثاني بتجزئة المخطوط المكون من ثلاثة أجزاء ، كما في النسخة التركية ، والتي لم يعتمدها المحقق .

(٢) وقع في المطالب العالية ٢٥٢/١ ، نقلاً عن البزار :« الحسن بن محمد الأموي » ، وهو خطأ غريب .

(٣) وقع في تذكرة الحفاظ لابن القيسراني (ص ٢٣٧) : « مدخل » ، وليس :« معنى » .

قال الدارقطني في تعليقاته على المجروحين (ص ١٥١) ، بعد ذكر قول ابن حبان السابق : قد وهم أبو حاتم - يعني ابن حبان - في قوله : أن عبدة بن سليمان روى هذا عن مسعر ، عن قتادة . لم يرو عبدة هذا الحديث عن مسعر ، إنما روى محمد بن بشر العبدي ، عن مسعر ، عن قتادة ، عن أنس .
وعليه فإن هذه المتابعة لا يُعتد بها ، والله أعلم .

وقال البزار : وهذا الحديث لا نعلم أحداً حدَّث به عن محمد بن بشر عن مسعر عن قتادة عن أنس إلا عبدالله بن عون الخراز ، والحسين بن الأسود[1]، وقد رواه غيرهما عن محمد ابن بشر ، عن مسعر ، عن زياد بن علاقة ، عن المغيرة بن شعبة ، وهو الصواب .
وقال ابن شاهين : تفرد بهذا الحديث محمد بن بشر ، عن مسعر ، ولا أعلم حدَّث به عنه إلا الخرَّاز .
وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن مسعر ، عن قتادة ، عن أنس ، إلا عبدالله بن عون عن محمد بن بشر . ورواه غيره ، عن محمد بن بشر ، عن مسعر ، عن زياد بن علاقة ، عن المغيرة بن شعبة .
وقال ابن كثير : غريب من هذا الوجه .

٢ - وروي عن محمد بن بشر ، عن مسعر ، عن زياد بن علاقة ، عن المغيرة بن شعبة :
ذكر ذلك البزار ، والطبراني كما تقدم النقل عنهما في الوجه الأول ، وكذلك ذكره الدارقطني في العلل ١٢٥/٧ ، ولم أقف على من أخرج هذا الوجه .

---

(١) كذا وقع في النسخة الخطية لمسند البزار ، ولكن وقع في المطبوع من كشف الأستار ، ومختصر زوائد البزار لابن حجر ٣٢٤/١ : « الحسين بن بشر » ، ولعله خطأ في أحد نسخ المسند ، إذ تقدم أنه رواه الحسين بن الأسود ، وهو ابن علي ، وليس ابن بشر ، ولا يعرف من الرواة عن محمد بن بشر أحداً باسم الحسين بن بشر ، وأيضاً فقد ذكره الخطيب على الصواب في تاريخ بغداد ٢٦٥/٧ ، كما سيأتي النقل عنه في الاختلاف على أبي قتادة ، حيث قال :« الحسين بن علي بن الأسود »، وعليه فلعله خطأ من الناسخ ، ووقعت هذه النسخة للحافظ ابن حجر والهيثمي والله أعلم .

....

وتابع محمد بن بشر على هذا الوجه عدد من الثقات :

فأخرجه البخاري (مع الفتح) ١٩/٣ ، كتاب التهجد ، باب قيام النبي ﷺ ، رقم ١١٣٠ والطبراني في الكبير ٤١٩/٢٠ ، رقم ١٠٠٩ ـ وعنه أبو نعيم في كتاب الإمامة (ص ٣٣٩) ، رقم ١٥٨ ، والخرائطي في فضيلة الشكر ، رقم ٥١ ، وابن سعد في الطبقات ٢٠٩/٢ ، من طريق أبي نعيم .

والبخاري (مع الفتح) ٣٠٩/١١ ، كتاب الرقاق ، باب الصبر عن محارم الله ، رقم ٦٤٧١ ، والبيهقي في الكبرى ٣٩/٧ ، من طريق خلاد بن يحيى .

ووكيع في الزهد ١٨٥/١ ، رقم ١٤٨ ـ وعنه الإمام أحمد في مسنده ٢٥٥/٤ ـ .

وابن سعد في الطبقات ٣٨٤/١ ، عن محمد بن عبدالله الأسدي .

وتابعهم : أبو أحمد الزبيري ، وشعيب بن إسحاق ، كما في علل الدارقطني ١٢٥/٧ .

وتابعهم : سيف بن محمد ، وابن إسحاق ، في الراجح عنهما ، كما سيأتي .

كلهم عن مسعر ، عن زياد بن علاقة ، عن المغيرة بن شعبة .

وتوبع مسعر على هذا الوجه :

أخرجه البخاري (مع الفتح) ٤٤٨/٨ ، كتاب التفسير ، باب قوله تعالى :﴿ ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ... ﴾ ، رقم ٤٨٣٦ ، ومسلم ٢١٧١/٤ ، كتاب صفات المنافقين ، باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة ، رقم ٨٠/٢٨١٩ ، والنسائي ٢١٩/٣ كتاب قيام الليل ، باب إحياء الليل ، رقم ١٦٤٤ ، وابن ماجه ٤٥٦/١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في طول القيام في الصلوات ، رقم ١٤١٩ ، وأبو نعيم الحداد في الجامع بين الصحيحين (ق ١٤٢)، وابن خزيمة ٢٠١/٢ ، رقم ١١٨٣ ، وابن حبان ٩/٢ رقم ٣١١ ، والطوسي في مختصر الأحكام ٣٦٣/٢ ، رقم ٣٩٧ ، والبيهقي في الكبرى ١٦/٣ ، وفي دلائل النبوة ٣٥٤/١ ، وفي شعب الإيمان ١٢٤/٤ ، رقم ٤٥٢٣ ، والشافعي في السنن ١٩٦/١ ، رقم ٨٤ ـ ومن طريقه البيهقي في المعرفة ٤٨/٤ ، رقم ٥٤٢٨ ـ ، ورواه أحمد ٢٥١/٤ ، ٢٥٥ ، والحميدي في مسنده ٣٣٥/٢ ، رقم ٧٥٩ ـ ومن طريقه أبو موسى المديني في اللطائف من علوم المعارف (ق ٦٢/أ) ـ ،

....

ورواه عبدالرزاق ٣/٥٠ ، رقم ٤٧٤٦ ـ ومن طريقه الطبراني في الكبير ٢٠/٤١٩ ، رقم ١٠١٠ ـ ومن طريقهما أبو موسى المديني في اللطائف (ق ٦٢/أ)ـ ـ ، ورواه ابن المبارك في الزهد (٣٥)، رقم ١٠٧ ، والمروزي في زياداته على الزهد ، رقم ١٠٨ ـ ومن طريقهما أبو موسى المديني في كتاب اللطائف (ق ٣٧/أ) ـ ، ورواه وكيع في الزهد ١/١٨٥، رقم ١٤٨ ، والخرائطي في فضيلة الشكر ، رقم ٥٠ ، وابن أبي الدنيا في التهجد (ق ١٧١/أ) ، والخطيب في تاريخ بغداد ١٤/٣٠٦ ، وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد ١٨/١٣٥ ، وابن عبدالبر في التمهيد ٦/٢٢٣ ، وابن المنذر في الأوسط ٥/١٦٢ ، رقم ٢٦٠١ ، وأبو طاهر السلفي في الطيوريات (ق ١١٥/أ) ، وابن قتيبة في عيون الأخبار ٢/٣٢٢ . كلهم من طريق سفيان بن عيينة .

ومسلم ، الموضع السابق ، رقم ٧٩/٢٨١٩ ، والترمذي في السنن ٢/٢٦٨ ، كتاب الصلاة باب ما جاء في الاجتهاد في الصلاة ، رقم ٤١٢ ، وفي الشمائل (ص٢٢٣)، رقم ٢٤٨ ـ ومن طريقه البغوي في شرح السنة ٤/٤٤ ، رقم ٩٣١ ، وفي تفسيره ٣/١٢٩ ـ، ورواه النسائي في الكبرى ٦/٤٦٢ ، رقم ١١٥٠١ ، وابن خزيمة ٢/٢٠٠ ، رقم ١١٨٢ ـ ومن طريقه أبو القاسم الشحامي في السابع من الأحاديث الألف السباعيات (ق ٩٢/أ) ـ، ورواه الطيالسي في مسنده (٩٥) رقم ٦٩٣ ـ ومن طريقه أبو نعيم في أخبار أصبهان ٢/٣٤١ ، وابن المقرىء في معجمه (ق ١٤٣/أ) ـ ، ورواه ابن نصر في تعظيم قدر الصلاة ١/٢٤٠ ، رقم ٢٢٣ ، وابن أبي الدنيا في كتاب الشكر لله عز وجل ، رقم ٧٢ ، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (ص ١٦٠) ، وأبوبكر النوقاني في جزء فيه أحاديث وحكايات (ق ٥/ب)، رقم ٢٨ ، من نسختي .
كلهم من طريق أبي عوانة .

والطيالسي في مسنده (٩٥) رقم ٦٩٣ ـ ومن طريقه أبو نعيم في أخبار أصبهان ٢/٣٤١ ، وفي معرفة الصحابة (٢/ق ٢٠١/أ)، وابن المقرىء في معجمه (ق ١٤٣/أ) ـ، ورواه تمام في فوائده (الروض البسام ٢/١٨ ، رقم ٤٠٤) . من طريق شيبان بن عبدالرحمن .

....

والطيالسي في مسنده (٩٥) رقم ٦٩٣ ــ ومن طريقه أبو نعيم في أخبار أصبهان ٣٤١/٢ وفي معرفة الصحابة (٢/ق ٢٠١/أ) ، وابن المقريء في معجمه (ق ١٤٣/أ) ــ، ورواه الطبراني في الكبير ٤٢٠/٢٠ ، رقم ١٠١١ ، من طريق شريك .
والطيالسي (٩٥) رقم ٦٩٣ ــ ومن طريقه أبو نعيم في المعرفة (٢/ق ٢٠١/أ) ــ ، من طريق قيس بن الربيع .
والخوارزمي في جامع المسانيد ٣٧٣/١ ، من طريق أبي حنيفة .
وأبو نعيم في الإمامة (ص ٣٣٩)، رقم ١٥٩ ، من طريق شقيق .
وتابعهم : الثوري ، وشعبة ، والوليد بن أبي ثور ، وورقاء :
ذكر ذلك الدارقطني في العلل ١٢٤/٧ .
كلهم عن زياد بن علاقة ، عن المغيرة بن شعبة .

قلت : وظاهر الأمر أن الوجه الأول أرجح ؛ حيث رواه عبدالله بن عون ، وهو ثقة ، كما تقدم ، وتابعه الحسين بن الأسود ، وهو صدوق يخطيء كثيراً (التقريب ١٣٣١) . في حين لم أقف على من رواه عن محمد بن بشر على الوجه الثاني .
إلا أنه يمكن القول بأن الوجه الثاني محفوظ أيضاً ، بل وقد يكون هو الصواب ؛ حيث ذكر غير واحد من الأئمة أنه رواه غيرهما عن ابن بشر كذلك ، وهذا يفيد اعتمادهم لرواية من رواه عنه على هذا الوجه ، وقد صوبه البزار وغيره ، كما تقدم ، في مقابل نصهم على تفرد ابن عون ، والحسين بالوجه الأول ، واستغرابهم للحديث من الوجه الذي روياه ، إضافة إلى أنه قد تابع ابن بشر على الوجه الثاني عدد من الثقات ، والله أعلم .

....

ثانياً : ورواه أبو قتادة : عبدالله بن واقد الحراني ، عن مسعر ، واختلف على من دونه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن سعدان بن نصر المخرمي ، عن أبي قتادة الحراني ، عن مسعر ، عن علي بن الأقمر ، عن أبي جحيفة :

أخرجه الطبراني في الكبير ١٣٢/٢٢ ، رقم ٣٥٢ ، عن أحمد بن زهير التستري .

والخرائطي في فضيلة الشكر ، رقم ٤٨ ـ ومن طريقه الخطيب في الثامن من الفوائد المنتخبة من فوائد الشريف الحسيني (ق ٢٤٧/ب) ـ .

وابن حبان في المجروحين ٣١/٢ من طريق عمران بن موسى .

والخطيب في تاريخ بغداد ٢٦٥/٧ ، وقوام السنة في الترغيب والترهيبب ٦٥١/٢ ، رقم ١٥٦٤ ، وابن عساكر في معجم شيوخه (ق ٢١٣/أ) ، وشهاب الدين السهروردي في مشيخته (ق ٩٣/أ) ، من طريق إسماعيل بن محمد الصفار .

والخطيب في تاريخ بغداد ٢٦٥/٧ ، من طريق جبير الواسطي .

وابن الأعرابي في معجمه ٨٠٨/٢ ، رقم ١٦٥١ ـ ومن طريقه قوام السنة في الترغيب والترهيبب ٦٥١/٢ ، رقم ١٥٦٤ ـ .

وقوام السنة في الترغيب والترهيبب ٦٥١/٢ ، رقم ١٥٦٤ ، من طريق أحمد بن جعفر بن أبي داود .

وأبو الحسين بن النقور في حديث عيسى بن علي بن الجراح (ق ٣٤/ب) ـ ومن طريقه الذهبي في السير ١٧١/٧، ١٧٢ ـ . عن إسماعيل بن عباس الوراق .

وأبو الحسن بن الصلت في حديث الهاشمي (ق ٧٤/ب)، عن حمزة .

كلهم عن سعدان بن نصر المخرمي ، عن أبي قتادة الحراني : عبدالله بن واقد ، عن مسعر ، عن علي بن الأقمر ، عن أبي جحيفة ، نحوه مرفوعاً .

وقال الخطيب في فوائد الحسيني : انفرد أبو قتادة عبدالله بن واقد الحراني برواية هذا الحديث عن أبي سلمة مسعر بن كدام بن ظهير الهلالي هكذا ، ورواه محمد بن بشر العبدي عن مسعر عن قتادة عن أنس بن مالك ، تفرد بروايته عبدالله بن عون الخراز عن محمد بن بشر ، وتابعه الحسين بن علي بن الأسود العجلي .

وروواه سيف بن محمد : ابن أخت سفيان الثوري عن مسعر عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري . ورواه محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي عن مسعر عن زياد بن علاقة عن عمه عن المغيرة ابن شعبة . ورواه حماد من الكوفيين عن مسعر عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة ، وهو المحفوظ الصحيح ، والله تعالى أعلم . انتهى .
وقال ابن عساكر : هذا حديث غريب بهذا الإسناد ، والمحفوظ حديث مسعر عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة ، كذلك رواه خلاد بن يحيى وأبو نعيم عن مسعر .

٢ - ورواه إبراهيم بن أبي ثابت ، عن سعدان بن نصر ، عن أبي قتادة ، عن سفيان ، أو مسعر ، عن ابن الأقمر ، عن أبي جحيفة :
أخرجه الذهبي في السير ١٧٢/٧ ، من طريق إبراهيم بن أبي ثابت ، به .

قلت : والوجه الأول أرجح عن سعدان ؛ حيث رواه عدد من الثقات كذلك ، في حين لم أجد من تابع ابن أبي ثابت على الوجه الثاني .
إلا أن أبا قتادة أخطأ في هذاالوجه الراجح عنه ؛ حيث خالف الثقات الحفاظ الذين رووه عن مسعر، عن زياد ، عن المغيرة .
وقد صرح غير واحد من الأئمة بتخطئته :
قال ابن حبان بعد ذكره لروايته : وإنما هو عند مسعر عن زياد بن علاقة ، عن المغيرة بن شعبة ، هذا هو المحفوظ .
وقال الخطيب في تاريخ بغداد : تفرد برواية هذا الحديث هكذا عن مسعر أبو قتادة ... الخ ثم ذكر نحواً من كلامه المتقدم في فوائد الحسيني .
وقال الذهبي : تفرد به عبدالله بن واقد : أبو قتادة الحراني هكذا ، وحديث محمد بن بشر العبدي عن مسعر علّة له . وقد رواه خلاد بن يحيى وجماعة ، عن مسعر فقال : عن زياد ابن علاقة ، عن المغيرة بن شعبة ، وهذا أصح الأقوال .

ثالثاً : ورواه يزيد بن هارون ، واضطرب فيه :

١ ـ فرواه مرة عن مسعر ، عن زياد ، عن المغيرة بن شعبة ، أو النعمان بن بشير . بالشك :
أخرجه الإسماعيلي ـ كما في النكت الظراف ٤٧٦/٨ ـ من طريق يزيد به .
ويحتمل أن يكون هو الوجه الذي أخرجه ابن الأعرابي ، كما سيأتي في الوجه الثاني .

٢ ـ ورواه مرة عن مسعر ، عن زياد بن علاقة ، عن النعمان بن بشير :
أخرجه ابن الأعرابي في معجمه ٩٥٧/٣ ، رقم ٢٠٣٥ ، عن أبي سعيد ، عن يزيد ، به .
وقال ابن الأعرابي : وحدثناه الدقيقي ، ثنا يزيد بن هارون ، بإسناده ، فقال : اجعلوه عن النعمان ، أو غيره[1].
وذكره ابن حبان في المجروحين ٣١/٢، ٣٢ ، وقال : وقد وهم يزيد بن هارون حيث قال : عن مسعر ، عن زياد بن علاقة ، عن النعمان بن بشير ، أَقْلَبَه[2]: جعل بدل المغيرة : النعمان ، وهو وهم .

٣ ـ ورواه مرة عن مسعر ، عن زياد ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، ولم يسمه :
ذكره الدارقطني في العلل ١٢٥/٧ ، ولم أقف على من أخرجه .

٤ ـ ورواه مرة عن مسعر ، عن زياد ، عن النبي ﷺ :
أخرجه ابن سعد في الطبقات ٢٠٩/٢ ، عن يزيد بن هارون ، به .
وقال ابن سعد : ولم يذكر يزيد بن هارون : المغيرةَ .

(١) كذا في المطبوع والمخطوط :« غيره » ، وأخشى أن تكون تصحيفاً عن :« مغيرة » ، وإذا ثبت هذا فيكون هذا الوجه ، هو الذي ذكره المزي في الوجه المتقدم .

(٢) كذا في المطبوع من المجروحين ، وفي تذكرة الحفاظ (ص ٢٣٧) . وأَقْلَبَه بمعنى قلبه . انظر القاموس المحيط (١٦٢) ، مادة قلبه .

....

قلت : لا يستبعد أن يكون هو نفس الوجه الذي قبله ، ويكون قد سقط من المطبوع من الطبقات قوله : عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، والله أعلم .

وخلاصة ما تقدم أن يزيد بن هارون كان يشك في تسمية الصحابي راوي الحديث ؛ فكان مرة يقول : المغيرة ، ومرة : النعمان ، ومرة يجمعهما ، ومرة يبهمه فيقول: رجل من الصحابة . والصحيح أنه من رواية المغيرة كما تقدم ، والله أعلم .

رابعاً : ورواه ابن إسحاق ، واختلف على من دونه :

١ ـ فرواه إبراهيم بن سعد مرة ، عن ابن إسحاق ، عن مسعر بن كدام ، عن زياد بن علاقة عن عمه قطبة بن مالك ، عن المغيرة بن شعبة :
أخرجه الطبراني في الأوسط ٨٧/٣ ، رقم ٢١٧٥ ، عن أحمد بن زهير ، عن عبيدالله بن سعد الزهري ، حدثنا عمي يعقوب بن إبراهيم ، حدثنا أبي ، عن ابن إسحاق ، به .
وأخرجه الإسماعيلي ـ كما في النكت الظراف ٤٧٦/٨ ـ ، من طريق ابن إسحاق به .
وذكر هذا الوجه عن ابن إسحاق الدارقطني في العلل ١٢٥/٧ ، وفي تعليقاته على المجروحين (ص ١٥١)، والخطيب في تاريخ بغداد ٢٥٦/٧ ، وغيرهم .

وقال الطبراني: لم يدخل بين زياد بن علاقة، وبين المغيرة بن شعبة أحد ممن رواه عن مسعر، قطبةَ ، إلا ابن إسحاق .

٢ ـ ورواه إبراهيم بن سعد مرة ، عن ابن إسحاق ، عن مسعر بن كدام ، عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة ، ولم يذكر عمه قطبة بن مالك :
أخرجه ابن نصر في تعظيم قدر الصلاة٢٤٠/١ ، رقم ٢٢٤ ، عن عبيدالله بن سعد ، ثنا عمي ، ثنا أبي ، عن ابن إسحاق به .
وتابع ابن إسحاق على هذا الوجه عدد من الثقات ، كما تقدم .

....

قلت : وجميع من أشار إلى رواية ابن إسحاق إنما ذكرها على الوجه الأول ، وإسناد الوجه الثاني عند ابن نصر ، هو إسناد الطبراني ، عن شيخه ، وكنت أظنه قد سقط اسم قطبة من رواية ابن نصر في الوجه الثاني ، فإذا هو كذلك في المخطوط أيضاً .

فإما أن يكون سقط من الناسخ اسم قطبة، أو تصحف قوله :« عن عمه » إلى:« بن علاقة ». وإن ثبت هذا الوجه الثاني فيكون ابن إسحاق قد حدث به على الوجهين ، ويكون الوجه الثاني أرجح ؛ حيث وافقه عليه عدد من الثقات ، في حين لم أجد من تابعه على الوجه الأول ، والله أعلم .

خامساً : ورواه سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه مرة ، عن مسعر ، عن عطية العوفي ، عن أبي سعيد الخدري :

ذكر هذا الوجه الدارقطني في العلل ١٢٦/٧ ، وفي تعليقاته على المجروحين (١٥١) ، والخطيب في تاريخ بغداد ٢٦٥/٧ ، وفي فوائد الحسيني ، كما تقدم النقل عنه .

٢ ـ ورواه مرة ، عن زياد بن علاقة ، عن المغيرة بن شعبة :

ذكره الطبراني في الأوسط ٣٤٤/٦ ، هكذا .

وهو كذلك في كلا طبعتي الأوسط ، وليس بعيداً أن يكون سقط اسم مسعر من النسخة الخطية ، إذا لا يعرف لسيف رواية عن زياد .

وإذا ثبت هذا فيعتبر الوجه الثاني أرجح ، حيث وافق سيفاً عليه عدد من الثقات ، في حين لم أجد من تابعه على الوجه الأول ، وهو قد قال عنه ابن حجر: كذبوه (التقريب ٢٧٢٦) وعليه فروايته على الوجه الأول منكرة ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن محمد بن بشر روى هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالله بن عون ، والحسين بن الأسود ، عنه ، عن مسعر ، عن قتادة ، عن أنس .

٢ ـ ورواه غيرهما ، عنه ، عن مسعر ، عن زياد بن علاقة ، عن المغيرة بن شعبة .

وتابع محمد بن بشر على هذا الوجه عدد من الثقات .

كما تابع مسعراً عليه عدد من الثقات .

وتقدم أن الوجه الثاني أرجح عن محمد بن بشر ، حيث ذكر غير واحد من الأئمة أنه روي عنه كذلك ، وإن كنت لم أقف على من رواه عنه كذلك ، ولكن اعتماد هؤلاء الأئمة له ، يدل على ثبوته عندهم ، وقد صرَّح البزار بتصويبه ، إضافة إلى أن محمد بن بشر توبع عليه من عدد من الثقات ، أما الوجه الأول فقد رواه عبدالله بن عون ، وهو ثقة كما تقدم ، وتابعه الحسين بن الأسود ، وهو صدوق يخطيء كثيراً ، كما تقدم ، والله أعلم .

ومنه يتبين صحة ما ذهب إليه ابن معين من قوله : الحديث لا أصل له ، ويعني به روايته من طريق قتادة ، عن أنس ، لا أن الحديث لا أصل له أبداً . والله أعلم .

كما أنه رواه غير واحد عن مسعر ، واختلف عليهم ، وتقدم بيان ذلك أثناء التخريج .

والحديث من رواية مسعر على الوجه الثاني صحيح ، فقد أخرجه البخاري ومسلم ، كما تقدم في التخريج ، والله أعلم

٥٥٧ ــ وسألت علي بن الحسين بن الجُنَيد المالكي عن حديث حدثنا به[١] عن يحيى ابن طلحة اليَربُوعي ، عن أبي معاوية الضرير ، عن ليث ، عن طاوُس ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ أنه قال :« من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر ؛ لم يزدد من الله تعالى[٢] إلا بُعداً » .

فسمعت علي بن الحسين بن الجنيد يقول : هذا حديثٌ كذب وزور .

رجال الإسناد :

* علي بن الحسين بن الجنيد ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة السابقة .

* يحيى بن طلحة بن أبي كثير اليَرْبُوعي ، أبو زكريا الكوفي ، من العاشرة .

روى عن أبي معاوية الضرير ، وابن عيينة ، وشريك ، وهشيم ، وغيرهم .

روى عنه الترمذي ، وابن أبي الدنيا ، وعلي بن الحسين بن الجنيد ، وغيرهم .

قال النسائي : ليس بشيء . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان يُغرب عن أبي نعيم وغيره .

وقال ابن حجر في التهذيب : كذَّبه علي بن الحسين ، وخطأه الصغاني .

وقال الذهبي في الميزان : صويلح الحديث ، وقد وثق . ثم ذكر قول النسائي ، وساق له حديثنا هذا ، ثم قال : أفحش علي بن الجنيد ، فقال : كذب وزور .

قال ابن حجر : لين الحديث .

قلت : وهذا توسط في حاله ، فابن الجنيد لم يذكر دليلاً على تكذيبه له ، وأما قول الذهبي إنه وثق فلعه يعني به ذكر ابن حبان له في الثقات ، ولكن ابن حبان أشار إلى تليين ضبطه بالإغراب عن الثقات ، والنسائي متشدد ، والله أعلم .

تهذيب الكمال ٣٨٨/٣١، الميزان ٣٨٧/٤، التهذيب ٢٣٣/١١، التقريب (٧٥٧٣).

---

(١) قوله :« به » ليست في نسختي أحمد الثالث ، وتشستربتي ، وهي في نسخة فيض الله ، ورسمها أيضاً يحتمل أنها :« حدثناه » ، والله أعلم .

(٢) قوله :« تعالى » من نسخة فيض الله ، وليست في نسخة أحمد الثالث ، وتشستربتي .

....

* أبو معاوية الضرير : محمد بن خازم ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٤ .

* ليث ، هو ابن أبي سُلَيم بن زُنَيم القرشي (ت ١٤٨) .
ضعيف اختلط . قال عنه ابن حجر : صدوق اختلط جداً ، ولم يتميز حديثه فتُرك .
انظر تهذيب الكمال ٢٧٩/٢٤ ، التهذيب ٤٦٥/٨ ، التقريب (٥٦٨٥) .

* طاوُس بن كَيسان اليماني ، أبو عبدالرحمن الحِميَري مولاهم (ت ١٠٦ تقريباً) .
ثقة ثبت فقيه فاضل ، قال ابن حبان : كان من عُبّاد أهل اليمن ، ومن سادات التابعين ، وكان قد حج أربعين حجة ، وكان مستجاب الدعوة .
انظر حلية الأولياء ٤/٤ ، تهذيب الكمال ٣٥٧/١٣ ، السير ٣٨/٥ ، التهذيب ٨/٥ .

* عبدالله بن عباس ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٥ .

تخريج الحديث :

روى أبو معاوية هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه يحيى بن طلحة ، عن أبي معاوية ، عن ليث بن أبي سليم ، عن طاوُس ، عن ابن عباس ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن مالك بن الحويرث ، عن عبدالرحمن بن يزيد ، عن عبدالله بن مسعود ، موقوفاً .

الوجه الأول :

أخرجه ابن أبي حاتم في هذه المسألة ، وفي تفسيره[1] ٣٠٦٦/٩ ، رقم ١٧٣٤٠ ، عن علي ابن الحسين .

والطبراني في الكبير ٥٤/١١ ، رقم ١١٠٢٥ ، والقضاعي في مسند الشهاب ٣٠٥/١ ، رقم ٥٠٩ ، من طريق محمد بن عبدالله الحضرمي .

كلاهما عن يحيى بن طلحة : أبي زكريا اليربوعي[2] ، عن أبي معاوية ، عن ليث ، عن طاوس ، عن ابن عباس ، مرفوعاً .

وأخرجه ابن مردويه أيضاً في تفسيره ، من طريق يحيى بن طلحة ، به . كما في تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي ٤٤/٣ .

الوجه الثاني :

أخرجه سعيد بن منصور في سننه (القسم الرابع ق ١٦٣/أ) ـ ومن طريقه الطبراني في الكبير ١٠٧/٩ ، رقم ٨٥٤٣ ، والبيهقي في شعب الإيمان ١٧٤/٣ ، رقم ٣٢٦٤ ـ .

وأحمد في الزهد (ص ٢٣٣)، رقم ٨٧١ .

وأبو داود في الزهد (١٤٧) رقم ١٣٤ ، عن إبراهيم بن أبي معاوية ، ومحمد بن المثنى .

والطبري في تفسيره ١٥٥/٢٠ ، عن الحسين .(يعني ابن منصور النيسابوري).

كلهم عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن مالك بن الحارث ، عن عبدالرحمن بن يزيد ، عن عبدالله بن مسعود ، موقوفاً .

---

(١) وقع في المطبوع :« يحيى بن أبي طلحة » ، وهو خطأ .

(٢) وقع في المطبوع من الطبراني :« يحيى بن زكريا المعلم »، وهو خطأ ؛ فقد ذكره الزيلعي في تخريجه لأحاديث الكشاف ٤٤/٣ ، عن الطبراني على الصواب ، وهو كذلك عند القضاعي ، إذ روياه جميعاً من طريق الحضرمي ، عن يحيى ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن أبا معاوية روى هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه يحيى بن طلحة ، عن أبي معاوية ، عن ليث بن أبي سليم ، عن طاوس ، عن ابن عباس ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن مالك بن الحارث ، عن عبدالرحمن بن يزيد ، عن عبدالله بن مسعود ، موقوفاً .

والوجه الثاني أرجح ؛ حيث رواه عدد من الثقات ، وفيهم أئمة حفاظ كذلك ، في حين رواه يحيى بن طلحة على الوجه الأول ، وهو ضعيف كما تقدم في ترجمته ، كما لم أجد من تابعه ، وعليه فروايته على هذا الوجه منكرة ، والحمل فيها عليه .
لكن ليس لدينا دليل على أنها كذب متعمد منه ، كما قال علي بن الحسين ، إذ ليس كل ما يُخالف فيه الضعيف الثقات يكون كذباً منه ، وإنما يكون وهماً غير متعمد ، فلعل هذا منه .

والحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح إلى ابن مسعود موقوفاً ؛ فرجاله كلهم ثقات .
وله شواهد مرفوعة ، وموقوفة ، وهي كما يلي :

أولاً : رواه الحسن البصري ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه إسماعيل بن مسلم المكي ، عن الحسن ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً :
أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ١٧٤/٣ ، رقم ٣٢٦٢ ، من طريق حفص بن غياث .
والطبري في تفسيره ١٥٥/٢٠ ، من طريق علي بن هاشم بن البُريد .
وعبدالرزاق في تفسيره ٩٨/٢ ، والطبري في تفسيره ـ كما في تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي ٤٥/٣ ـ من طريق الثوري .
وابن الأعرابي في معجمه ٩٢٦/٣ ، رقم ١٩٥٤ ، من طريق إسرائيل .
كلهم عن إسماعيل بن مسلم ، عن الحسن ، عن النبي ﷺ ، نحوه .

....

قلت : ومداره على إسماعيل بن مسلم ، وهو ضعيف الحديث (التقريب ٤٨٤). كما أنه قد خالفه ثقتان كما سيأتي ، فروياه عن الحسن موقوفاً ، وعليه فلا يثبت هذا الوجه .

٢ - ورواه معمر ، عمن سمع الحسن ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً :
أخرجه عبدالرزاق في تفسيره ٩٨/٢ ، عن معمر[١]، عمن سمع الحسن ، به .

قلت : وفيه جهالة من حدث معمر ، ولعل هذا الوجه عائد على الذي قبله ، وغايته أن معمراً أسقط إسماعيل لضعفه ، والله أعلم .

٣ - ورواه يونس بن عبيد ، عن الحسن ، واختلف عليه :
أ - فرواه هشيم ، عن يونس ، عن الحسن ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً :
أخرجه القضاعي في مسند الشهاب ٣٠٥/١ ، رقم ٥٠٨ ، من طريق مقدام بن داود ، عن علي بن معبد ، عن هشيم ، به .
وقال العراقي في تخريج الإحياء ١٧٨/١ : أخرجه علي بن معبد في كتاب الطاعة والمعصية من حديث الحسن مرسلاً ، بإسناد صحيح .

ب - ورواه إسماعيل بن علية ، عن يونس ، عن الحسن ، موقوفاً عليه :
أخرجه أحمد في الزهد (ص ٣٧٥) ، رقم ١٤٩٧ .
والطبري في تفسيره ١٥٥/٢٠ ، عن يعقوب الدورقي .
كلاهما عن إسماعيل بن علية ، به .

وتوبع يونس على هذا الوجه ؛ تابعه سعيد بن أبي عروبة :

(١) أثبت محقق الكتاب في الأصل قوله :« عبدالرزاق قال : أخبرنا عمن سمع معمر » ، وقال في الحاشية : في (م) : عبدالرزاق ، قال : أرنا معمر ، عمن سمع الحسن .
قلت ولعل هذا أصح ، إذ لا يستقيم الكلام كما أثبته ، والله أعلم

....

أخرجه الطبري في تفسيره ١٥٥/٢٠ ، من طريق يزيد بن زريع .
وسعيد بن منصور في سننه (القسم الرابع ق ١٦٣/أ) ، من طريق عثمان بن مطر .
كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة ، عن الحسن ، وقتادة ، نحوه ، موقوفاً .

قلت : والوجه الثاني أرجح عن يونس ؛ ففي إسناد الأول مقدام بن داود ، وهو ضعيف (الميزان ١٧٥/٤) . وأما ما ذكره العراقي من رواية علي بن معبد له ، فإنه لم يذكر من رواه عنه ، حتى يتبين هل هو مقدام أو غيره ، وهل هو ثقة أم لا ، فإن كان من غير طريق المقدام عن علي بن معبد ، فيبقى مرجوحاً ؛ لأنه من رواية هشيم كما تقدم ، وقد خالفه فيه إثنان من الثقات ، فروياه عن يونس ، عن الحسن موقوفاً . إضافة إلى أن يونس قد توبع عليه من ثقة ثبت .
وعليه فإن الوجه الثاني أرجح عن يونس ، وعن الحسن ، والله أعلم .

٤ ـ ورواه عمر بن أبي عثمان ، عن الحسن ، عن عمران بن حصين ، مرفوعاً :
أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ٣٠٦٥/٩ ، رقم ١٧٣٣٩ ، عن محمد بن هارون الفلاس عن عبدالرحمن بن نافع أبو زياد ، عن عمر بن أبي عثمان[1]، به ، وفيه :« من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر فلا صلاة له » .

قلت : وعمر بن أبي عثمان ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١٢٣/٦ ، وقال عن أبيه : سمع طاوس ، وروى عنه يحيى بن سعيد القطان ، ولم يذكر فيه شيئاً ، فهو مجهول ، وقد خالفه ثقتان كما تقدم في الوجه الثالث ، فروياه عن الحسن موقوفاً عليه ، وعليه فهذا الوجه منكر ، والله أعلم .

ومما تقدم يتضح أن أرجح الروايات عن الحسن إنما هي عمن رواه عنه موقوفاً ، ولم يثبت عنه مرسلاً ، أو مرفوعاً ، والله أعلم .

---

(١) وقع في المطبوع :« أبو زياد عمر بن أبي عثمان » ، وصوابه :« أبو زياد ، عن عمر بن أبي عثمان » ، وقد وقع على الصواب في تفسير ابن كثير ٤٢٥/٣ .

....

ثانياً : وروي عن ابن عمر ، مرفوعاً :

أخرجه الدارقطني في غرائب مالك ـ كما في تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي ٣/٤٤ ـ من طريق محمد بن الحسن الأزدي المصري ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر .

وذكره ابن حبان في المجروحين ٢/٢٩٧ ، عن محمد بن الحسن ، به .

وقال الدارقطني : هذا باطل لا أصل له ، ومحمد بن الحسن المصري مجهول .

وقال ابن حبان : يروي عن مالك ما لا أصل له ، لا يجوز الاحتجاج به .

قلت : وعليه فهو منكر بهذا الإسناد ، والله أعلم .

ثالثاً : وروي عن ابن عباس موقوفاً :

أخرجه الطبري في تفسيره ٢٠/١٥٥ ، من طريق العلاء بن المسيب ، عن من ذكره عن ابن عباس ، موقوفاً عليه .

قلت : وفيه جهالة من حدث العلاء ، وعليه فإسناده ضعيف .

رابعاً : وروي عن أنس مرفوعاً :

أخرجه الواحدي في الوسيط ٣/٤٢١ ، من طريق عثمان بن عبدالرحمن ، عن عمر بن شاكر ، عن أنس ، مثله .

قلت : وعمر بن شاكر قال أبو حاتم عنه : يروي عن أنس مناكير ، وقال ابن عدي : يحدث عن أنس قريب من عشرين حديثاً غير محفوظة . (التهذيب ٧/٤٥٩) .

خامساً : وروي بمعناه عن ابن مسعود مرفوعاً :

أخرجه الطبري في تفسيره ٢٠/١٥٥ ، من طريق علي بن هاشم .
وابن أبي حاتم في تفسيره ٩/٣٠٦٦ ، رقم ١٧٣٤١ ، من طريق أبي خالد .
والوحدي في الوسيط ٣/٤٢١ ، من طريق أبي مالك .
كلهم عن جويبر ، عن الضحاك ، عن ابن مسعود ، عن النبي ﷺ ، قال :« لا صلاة لمن لم يطع الصلاة ، وطاعة الصلاة أن تنهاه عن الفحشاء والمنكر » .
ووقع عند ابن أبي حاتم : وقال أبو خالد مرة : عن عبدالله . (أي موقوفاً) .

قلت : إسناده ضعيف جداً ؛ فيه جويبر ، وهو ضعيف جداً (التقريب ٩٨٧) .

ومما تقدم يتضح أن الحديث لم يثبت مرفوعاً من وجه صحيح ، وإنما صح من قول ابن مسعود ، والحسن ، وقتادة .
قال ابن كثير ٣/٤٢٥ ، بعد سياقه لبعض ما تقدم : والأصح في هذا كله الموقوفات عن ابن مسعود ، وابن عباس ، والحسن ، وقتادة ، والأعمش ، وغيرهم .
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية[1]: هذا الحديث ليس بثابت عن النبي ﷺ ، ولكن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ، كما ذكر الله في كتابه ، وبكل حال فالصلاة لا تزيد صاحبها بعداً ، بل الذي يصلي خير من الذي لا يصلي ، وأقرب إلى الله منه وإن كان فاسقاً . انتهى .

(١) مجموع الفتاوى ٢٢/٥ ، ٦ .

علل أخبار رويت في الأذان

٥٥٨ ــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه أبو أسامة ، عن الحسن بن الحكم ، عن أبي هُبيرة : يحيى بن عباد الأنصاري ، عن شيخ من الأنصار ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ أنه قال : « إن المؤذن يُغفر له مدى صوته ، ويُصدّقه كل رطب ويابس » .

وروى هذا الحديث وهيب ، عن منصور ، عن يحيى بن عبّاد ، ، عن عطاء ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

وكذا رواه جرير ، عن منصور ، عن يحيى بن عباد ، عن عطاء ـ رجل من أهل المدينة ـ عن أبي هريرة ، موقوف ، ولم يرفعه .

فقال أبو زرعة : الصحيح حديث منصور[١] .

قيل لأبي زرعة : قال عبدالرزاق : عن معمر ، عن منصور ، عن عبّاد بن أنيس عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

قال أبو زرعة : حديث معمر وهم .

أخبرنا أبو محمد قال : حدثنا أبي[٢] ، عن المُعَلّى بن أسد[٣] ، عن وهيب ، أنه قال لمنصور : من عطاء هذا ، أهو ابن أبي رباح ؟ قال : لا ، قلت : فهو عطاء ابن يسار ؟ قال : لا ، قلت : من هو ؟ ، قال : رجل .

---

(١) كذا قال ولم يبين أي الوجهين هو الصحيح عن منصور ، وأخشى أن يكون وقع سقط في جميع النسخ ، وأن الصواب :« الصحيح حديث جرير عن منصور » ، إذ سيأتي أن هذا هو الوجه الراجح ، والله أعلم .

(٢) كذا في نسختي مصر والمطبوع ، وفي بقية النسخ :« وحدثنا أبي » .

(٣) وقع في نسختي مصر ، وتشستربتي ، والمطبوع :« أسيد » ، وهو خطأ ، ومخالف لمصادر ترجمته .

....

رجال الإسناد :

* أبو أسامة : حماد بن أسامة ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٤٨ .

* الحسن بن الحكم النخعي ، أبو الحكم الكوفي ، مات سنة بضع وأربعين ومئة .
روى عن النخعي ، وأبي هبيرة . وعنه حماد بن أسامة ، والثوري ، وابن فضيل ، وغيرهم .
قال ابن معين ، وأحمد : ثقة . وقال أبو حاتم : صالح الحديث . وذكره ابن حبان في المجروحين ، وقال : يخطيء كثيراً ، ويهم شديداً ، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد .
قال ابن حجر : صدوق يخطيء .
انظر تهذيب الكمال ١٢٨/٦ ، التهذيب ٢٧١/٢ ، التقريب (١٢٢٩).

* يحيى بن عباد بن شيبان الأنصاري ، أبو هُبيرة الكوفي ، مات بعد العشرين ومائة .
وثقه النسائي . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الذهبي ، وابن حجر : ثقة .
تهذيب الكمال ٣٩٠/٣١، الكاشف ٣٦٨/٢، التهذيب ٢٣٤/١١، التقريب (٧٥٧٤).

* أبو هريرة ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* وُهَيب بن خالد ، ثقة ثبت تغير قليلاً بأخرة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٤ .

* منصور بن المُعْتمر بن عبدالله السُّلَمي ، أبو عتَّاب الكوفي (ت ١٣٢) .
ثقة ثبت حافظ . قال ابن مهدي : لم يكن بالكوفة أحفظ من منصور .
انظر تهذيب الكمال ٥٤٦/٢٨ ، السير ٤٠٢/٥ ، التهذيب ٣١٢/١٠ .

....

---

* معمر بن راشد الأزدي ، ثقة ، وفي روايته عن أهل البصرة والكوفة بعض الوهم ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٥ .

* عباد بن أنيس : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : من أهل المدينة ، روى عن أبي هريرة ، روى عنه منصور بن المعتمر . الثقات ١٤١/٥ . ولم أقف على من ترجم له غيره.
وقال الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على المسند ٤٠/١٤ ، رقم ٧٦٠٠ : مما يؤيد توثيقه أن روى عنه منصور ؛ ففي التهذيب ٣١٣/١٠ : قال الآجري عن أبي داود : كان منصور لا يروي إلا عن ثقة .
قلت : وسيأتي أن هذا الوجه لا يثبت عن منصور ، وعليه فالرجل مجهول ، والله أعلم .

* المُعَلّى بن أسد العَمِّي، بفتح المهملة وتشديد الميم، أبو الهيثم البصري (ت ٢١٨).
ثقة ثبت ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٢٨٢/٢٨ ، التهذيب ٢٣٦/١٠ ، التقريب (٦٨٠٢) .

تخريج الحديث :

روى أبو هبيرة : يحيى بن عباد هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

أولاً : رواه الحسن بن الحكم ، عن أبي هبيرة ، عن شيخ من الأنصار ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

....

ثانياً : ورواه منصور بن المعتمر ، عن أبي هبيرة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه وهيب بن خالد ، عن منصور ، عن أبي هبيرة ، عن عطاء ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه فضيل بن عياض ، وجرير بن عبدالحميد ، وزائدة ، عن منصور ، عن أبي هبيرة عن عطاء : رجل من أهل المدينة ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

٣ ـ ورواه معمر ، عن منصور ، عن عباد بن أنيس ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

وفيما يلي تفصيل ذلك :

أولاً : رواه الحسن بن الحكم ، عن أبي هبيرة ، عن شيخ من الأنصار ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً :

أخرجه ابن أبي شيبة ١/٢٢٥ ، ٢٢٦ ، عن أبي أسامة ، عن الحسن بن الحكم ، عن يحيى ابن عباد : أبي هبيرة[1]، عن شيخ ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

وذكره المصنف في هذه المسألة من رواية أبي أسامة به .

(١) وقع في المطبوع من المصنف : « علي بن عباد أبو هبيرة » وهو خطأ ؛ وقد ذكره محقق الكتاب في هامش مصنف عبدالرزاق ١/٤٨٤ ، وعزاه إلى ابن أبي شيبة ، فقال : يحيى بن عباد .

ثانياً : ورواه منصور بن المعتمر ، عن أبي هبيرة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه وهيب بن خالد ، عن منصور ، عن أبي هبيرة ، عن عطاء ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً :

أخرجه الفاكهي في الثاني من حديثه (ق ٣٦/ب ، ٣٧/أ) ـ وعنه ابن بشران في الثامن عشر من أماليه (ق ٢٠٢/أ) ـ وعن ابن بشران الخطيب في المتفق والمفترق ٢٠٦٠/٣ ، رقم ١٧٢٥ ـ ، عن أبي يحيى بن مسرة ، عن العلاء بن عبدالجبار .

والخطيب في المتفق والمفترق ٢٠٦٠/٣ ، رقم ١٧٢٥ ، من طريق أيوب بن يونس الضرير .

كلاهما عن وهيب بن خالد ، به .

وذكر هذا الوجه ابن أبي حاتم في هذه المسألة ، والدارقطني في العلل ٣٤٤/٨ .

٢ ـ ورواه جرير بن عبدالحميد ، وفضيل بن عياض ، وزائدة ، عن منصور ، عن أبي هبيرة عن عطاء رجل من أهل المدينة ، عن أبي هريرة موقوفاً :

ذكره الدارقطني[1] في العلل ٣٤٤/٨ .

وذكر رواية جرير أيضاً ابن أبي حاتم في هذه المسألة .

---

(١) وقع في المطبوع ، والمخطوط من علل الدارقطني ، بعد أن ذكر رواية وهيب ، قال : وخالفه زائدة ؛ فرواه عن منصور ، عن يحيى بن عباد ، عن رجل من أهل المدينة يقال له عطاء ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

وكذلك رواه فضيل بن عياض ، وجرير بن عبدالحميد ، عن منصور ، عن يحيى بن عباد ، عن عطاء قال : حدثني رجل من أهل المدينة ، عن أبي هريرة ، موقوفاً.

ثم قال في آخر المسألة : والصواب قول زائدة وفضيل بن عياض وجرير .

قلت : وقوله في رواية فضيل وجرير :« عن عطاء حدثني رجل من أهل المدينة » فيه نظر ، ولعله سبق نظر من الناسخ إذ إنه عطف رواية فضيل وجرير على رواية زائدة ، والذي عند زائدة : عطاء رجل من أهل المدينة » ، ثم إنه قال في النهاية : والصواب رواية زائدة وفضيل وجرير ، فجمعهم جميعاً ، مما يدل على أن روايتهم واحدة ، إضافة إلى أن ابن أبي حاتم ذكر رواية جرير ، وفيها :« عطاء رجل من أهل المدينة » ، وهي كذلك في جميع نسخ علل ابن أبي حاتم ، وكذا نقلها ابن حجر عنه في التلخيص ٢١٥/١ .

ومما تقدم فلعل قوله :« قال حدثني » زيادة ، ولعله سبق نظر من الناسخ ، أو وهم ، والله أعلم .

٣ ـ ورواه معمر ، عن منصور ، عن عباد بن أنيس ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً :
أخرجه عبدالرزاق ٤٨٤/١ ، رقم ١٨٦٣ ــ ومن طريقه أحمد ١٦٦/٢ ، وأبو نعيم في حديث أبي العباس الكديمي (ق ٢٤١/أ) ــ .
وإسحاق بن راهويه في مسنده ١٩٨/١ ، رقم ١٥٢ .
كلاهما عن معمر ، عن منصور ، به .

وذكره المصنف في هذه المسألة من رواية عبدالرزاق ، عن معمر ، به .

ولعل الوجه الثاني أرجح هذه الأوجه ؛ حيث رواه أكثر من ثقة كذلك ، في حين لم أجد من تابع وهيباً على الوجه الأول ، وهو ثقة لكنه تغير بأخرة ، وقد خالفه أكثر من ثقة فرووه على الوجه الثاني .
أما الوجه الثالث فلم أجد من تابع معمر عليه ، وهو كما تقدم يهم في حديثه عن أهل الكوفة ، فلعل هذا مما وهم فيه .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن أبا هبيرة روى هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم ما يلي :

١ ـ رواه الحسن بن الحكم ، عن أبي هبيرة ، عن شيخ من الأنصار ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه منصور بن المعتمر ــ في وجه مرجوح عنه ــ ، عن أبي هبيرة ، عن عطاء ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

....

٣ - ورواه منصور ـ في الراجح عنه ـ ، عن أبي هبيرة ، عن عطاء رجل من أهل المدينة ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

٤ - ورواه منصور ـ في وجه مرجوح ـ ، عن عباد بن أنيس ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

والوجه الثالث الموقوف ، وهو من رواية منصور على الوجه الراجح عنه ، أرجح من رواية الحسن ابن الحكم ؛ فمنصور ثقة ثبت ، والحسن صدوق يخطيء ، كما تقدم .
وأما بقية الأوجه فمرجوحة عن منصور ، كما تقدم .

وقد ذكر ابن أبي حاتم رواية الحسن في الوجه الأول ، ورواية منصور في الوجهين الثاني والثالث ، وسأل أبا زرعة عنها ، فقال : الصواب حديث منصور .
ولم يبين أبو زرعة أي الوجهين عن منصور هو الصواب ، ولعله يعني الوجه الراجح عنه ، وهو الموقوف ، كما تقدم .
وكذلك سأله عن رواية معمر عن منصور ، وهي الوجه الرابع ، فقال : حديث معمر وهم.
قلت : وهو كما قال ، حيث تقدم أنها مرجوحة .

وكذا رجح الوجه الثالث عن منصور على بقية الأوجه ، الدارقطني في العلل ٨/٣٤٥ .

والحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف ؛ لجهالة عطاء هذا .

وله طرق أخرى مرفوعة يتقوى بها ، منها :

١ ـ طريق أبي يحيى المكي ، عن أبي هريرة :
وقد رواه شعبة ، واختلف عليه :
أخرجه أبو داود ٣٥٣/١، كتاب الصلاة ، باب رفع الصوت بالأذان ، رقم ٥١٥ ـ ومن طريقه البغوي في شرح السنة ٢٧٢/٢ ، رقم ٤١١ ، والنسفي في القند في ذكر علماء سمرقند (ص ٣٦٦) ـ . عن حفص بن عمر النمري .
والنسائي ١٣/٢ ، كتاب الأذان ، باب رفع الصوت بالأذان ، رقم ٦٤٥ ، والبزار في مسنده (ق ٢٥٤/أ ، النسخة الأزهرية) ، من طريق يزيد بن زريع .
وابن ماجه ٢٤٠/١ ، كتاب الأذان ، باب فضل الأذان وثواب المؤذنين ، رقم ٧٢٤ ، عن ابن أبي شيبة ، عن شبابة .
وابن خزيمة ٢٠٤/١ ، رقم ٣٩٠ ، وأحمد ٤٦١/٤ ، من طريق عبدالرحمن بن مهدي .
وابن حبان ٥٥١/٤ ، رقم ١٦٦٦ ، والباغندي في أماليه (ق ١٨) ، من طريق أبي الوليد الطيالسي .
وأبو داود الطيالسي في مسنده (٣٣١)، رقم ٢٥٤٢ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٣٩٧/١ ـ .
وأحمد[1] ٤١١/٢ ، ٤٥٨ ، عن محمد بن جعفر .
والبخاري في خلق أفعال العباد (ص ٣٤) ، عن آدم .
والبيهقي في شعب الإيمان ١١٨/٣ ، رقم ٣٠٥٦ ، من طريق النضر بن شميل .

كلهم عن شعبة ، عن موسى بن أبي عثمان ، عن أبي يحيى ، عن أبي هريرة ، نحوه .

وخالفهم يحيى بن سعيد :

(١) وقع في الموضع الأول عند أحمد ، عن موسى بن أبي عثمان ، قال : سمعت أبا عثمان » وهو خطأ ، فقد وقع في الموضع الثاني على الصواب ، وهو كذلك في أطراف المسند ٢١٠/٨ .

....

فقد أخرجه أحمد[1] ٤٢٩/٢ ، عن يحيى بن سعيد ، عن شعبة ، عن موسى بن أبي عثمان عن أبي يحيى مولى جعدة ، عن أبي هريرة .

قلت : والوجه الأول أرجح ؛ إذ رواه عدد من الثقات كذلك ، في حين لم أجد من تابع يحيى بن سعيد على الوجه الثاني ، وعليه فروايته شاذة .
وقد يقال : إن أبا يحيى في الوجه الأول ، هو أبو يحيى مولى جعدة ، وعليه فلا تعتبر مخالفة .
قلت : الصحيح أنهما اثنان ، كما فرق بينهما المزي ، وابن حجر ، وغيرهما ، والأول مكي والثاني مدني ، والله أعلم .

وإسناد ه من الوجه الراجح حسن ؛ فيه موسى بن أبي عثمان ، الراجح أنه صدوق[2] .

(١) ذكر الحافظ ابن حجر في أطراف المسند ٢١٠/٨ أن روايات الحديث عند أحمد كلها من رواية أبي يحيى مولى جعدة ، وفيه نظر ؛ إذ وقع في المطبوع في جميع الروايات ما عدا رواية يحيى بن سعيد :« أبو يحيى » غير منسوب . وظاهر صنيعه أنه يرى أنهما واحد . وليس كذلك ، فقد ذكرهما في التهذيب ٢٧٨/١٢ ، وفرّق بينهما ، بل ذكر أن الحديث إنما يروى عن أبي يحيى المكي ، لا مولى جعدة ، ولعله ذهول منه ، والله أعلم .

(٢) وذلك أنه روى عنه الثوري ، وشعبة ، وغيرهم . واستشهد به البخاري في الصحيح . وروى له في أفعال العباد وروى له أبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه . وقال عنه الثوري : كان مؤذناً ونعم الشيخ كان . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال عنه في الصحيح : من سادات أهل الكوفة وعبادهم (الإحسان ٥٥٣/٤). وقال أبو حاتم : شيخ .
قال الذهبي : ثقة . وقال ابن حجر : مقبول .
قلت : لعل الصواب أنه صدوق ؛ لما تقدم من كلام الثوري ، ولاحتجاج ابن خزيمة وابن حبان به ، وهذا دلالة توثيقهما له ، كما تقدم بيانه في المسألة ٣٥ ، إضافة إلى ثناء ابن حبان عليه . وأما قول أبي حاتم : شيخ . فلا يعتبر جرحاً ، كما صرح بذلك الذهبي في الميزان ٣٨٥/٢ ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ١١٤/٢٩ ، الكاشف ٣٠٦/٢ ، التقريب (٦٩٩٠).

....

وفيه أبو يحيى المكي ، الراجح أنه صدوق أيضاً [1] .

وللحديث طريق أخرى ، وقد وقع فيها اختلاف أيضاً ، كما أن له شواهد لا تخلو من مقال عن البراء بن عازب ، وابن عمر ، وأنس . (انظر التلخيص الحبير ١/٢١٥،٢١٦) .

وعليه فحديث المسألة أقل أحواله أنه حسن لغيره ، والله أعلم .

---

(١) أبو يحيى المكي ، روى هذا الحديث عن أبي هريرة ، وروى عنه موسى بن أبي عثمان .
قال المزي وابن حجر : ذكره ابن حبان في الثقات ، وزعم أنه سمعان الأسلمي .
وقال ابن عبدالبر : اسمه سمعان ، روى عنه بعض المدنيين في الأذان .
وذكره ابن الجارود ولم يسمه .
قلت : وسمعان الأسلمي قال عنه ابن حجر : لا بأس به (التقريب ٢٦٣٣).
وقال ابن القطان عن أبي يحيى : لا يعرف أصلاً . وقال الثوري ، والمنذري : مجهول .
وقال ابن حجر في التقريب : يقال هو سمعان الأسلمي ، مقبول .
قلت : لعل الصواب أنه صدوق ؛ لاحتجاج ابن خزيمة وابن حبان به ، كما تقدم ، هذا إن لم يكن هو سمعان الأسلمي ، وإن ثبت أنه سمعان فلا إشكال ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ٣٤/٤٠٤ ، التهذيب ١٢/٢٧٨ ، التقريب (٨٤٤٦).

٥٥٩ ــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه عثمان بن صالح[1] المصري ، عن ابن لهيعة ، عن عُقيل ، عن الزهري ، عن أنس بن مالك ، أن رسول الله ﷺ أمر بلالاً أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة .

قال أبو زرعة : هذا حديث منكر .

رجال الإسناد :

* عثمان بن صالح بن صَفوان السَّهمي ، أبو يحيى المصري (ت ٢١٩) .

روى عن ابن لهيعة ، وابن وهب ، ومالك ، والليث ، وغيرهم .

روى عنه البخاري ، وأبو حاتم ، وابن معين ، والذهلي ، وغيرهم .

وثقه ابن معين ، والدارقطني . وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال أبو حاتم : كان شيخاً صالحاً سليم الناحية . قيل له : كان يُلقن ؟ قال : لا . قيل : ما حاله ؟ قال : شيخ .

وقال ابن رشدين : رأيته عند أحمد بن صالح متروكاً .

وقال أبو زرعة : لم يكن عندي ممن يكذب ، ولكن كان يكتب مع خالد بن نجيح ، وكان خالد يملي عليهم ما لم يسمعوا من الشيخ ، فبُلوا به .

وقال ابن حجر في الهدي : هذا بعينه جرى لعبدالله بن صالح كاتب الليث . وخالد بن نجيح هذا كان كذاباً ، وكان يحفظ بسرعة ، وكان هؤلاء إذا اجتمعوا عند شيخ فسمعوا منه ، وأرادوا كتابة ما سمعوه اعتمدوا في ذلك على إملاء خالد عليهم .

وأما ما رواه أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين عن أحمد بن صالح أنه ترك عثمان بن صالح فلا يقدح فيه ؛ أما أولاً : فابن رشدين ضعيف لا يوثق به في هذا .

وأما ثانياً : فأحمد بن صالح من أقران عثمان ، فلا يقبل فيه إلا ببيان واضح .

---

(١) وقع في نسخة دار الكتب ، والمطبوع :« ابن أبي صالح » ، والتصويب من بقية النسخ .

والحكم في أمثال هؤلاء الشيوخ الذين لقيهم البخاري وميّز صحيح حديثهم من سقيمه ، وتكلم فيهم غيره ، أنه لا يُدَّعى أن جميع أحاديثهم من شرطه ؛ فإنه لا يخرج لهم إلا ما تبين له صحته ، والدليل على ذلك أنه ما أخرج لعثمان هذا في صحيحه سوى ثلاثة أحاديث ، أحدها متابعة في تفسير سورة البقرة ، وروى له النسائي وابن ماجه . انتهى .
وقال في التقريب : صدوق .
انظر التهذيب ١٢٢/٧ ، هدي الساري (٤٤٤)، التقريب (٤٤٨٠) .

* ابن لهيعة : عبدالله ، ضعيف ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٦ .

* عُقَيل : هو ابن خالد الأيلي ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* الزهري : محمد بن مسلم ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* أنس بن مالك ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٢ .

تخريج الحديث :

روي هذا الحديث عن أنس من طريقين :

١ ـ فرواه ابن لهيعة ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن أنس .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن أبي قلابة ، وقتادة ، عن أنس .

....

الوجه الأول :

أخرجه ابن المنذر في الأوسط ١٧/٣ ، رقم ١١٦٦ ، عن علي بن عبدالرحمن .

والنسفي في القند في ذكر علماء سمرقند (ص ١٠٨)، رقم ١٦٨ ، من طريق عبدالله بن أحمد بن شَبُّوبَة .

كلاهما عن عثمان بن صالح ، عن ابن لهيعة ، به .

وذكره المصنف في هذه المسألة من رواية عثمان بن صالح ، به .

كما ذكره ابن هانيء في مسائل الإمام أحمد ٢٣٧/٢ ، من رواية ابن لهيعة ، به .

الوجه الثاني :

أخرجه البخاري في مواضع منها ٩٨/٢ (مع الفتح)، كتاب الأذان ، باب الأذان مثنى مثنى رقم ٦٠٥ ، ٦٠٦، ٦٠٧ ، ومسلم ٢٨٦/١ ، كتاب الصلاة ، باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة ، رقم ٣٧٨ ، وغيرهم ، من طرق عدة ، عن أبي قلابة ، عن أنس ، مثله .

وأخرجه أبو عوانة ٣٢٨/١، ٣٢٩ ، من طريق قتادة ، عن أنس[1] .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن هذا الحديث روي عن أنس من طريقين :

١ ـ فرواه ابن لهيعة ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن أنس .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن أبي قلابة ، وقتادة ، عن أنس .

---

(١) لم أتوسع في تخريج الوجه الثاني لاختلافه عن الأول تماماً ، وإنما أوردته لبيان تفرد ابن لهيعة بالوجه الأول ، وانظر تخريج الوجه الثاني موسعاً في هامش الإحسان ٥٦٦/٤، ٤٦٨ ، وجزء الألف دينار للقطيعي رقم ١٣٤ .

وابن لهيعة كما تقدم ضعيف ، ولم أجد من تابعه على هذا الوجه ، في حين روي هذا الحديث من طرق أخرى صحيحة عن أنس ، وليس فيها أنه من رواية عقيل ، عن الزهري ، عن أنس ، وعليه فرواية ابن لهيعة له على هذا الوجه منكرة .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو زرعة من قوله : هذا حديث منكر .
قلت : يعني من هذا الطريق .
وإلى هذا التوجيه ذهب ابن الملقن في البدر المنير (١ ق ٣٣٥/أ) فبعد أن نقل هذه المسألة وذكر قول أبي زرعة ، قال : ومراده بقوله : هذا حديث منكر ، بالنسبة إلى هذه الطريق التي سئل عنها فقط .
وقد وافق أبا زرعة على هذا الإمام أحمد ؛ ففي مسائل الإمام أحمد ، رواية ابن هانيء ٢٣٧/٢ ، رقم ٢٣١٠[1]، بعد أن سئل عن رواية ابن لهيعة هذه ، قال : هذا باطل .

والحديث من وجهه الراجح صحيح ، متفق عليه ، كما تقدم أثناء التخريج ، والله أعلم .

---

(١) وقع في المطبوع من هذه المسائل ما نصه :« وسئل عن حديث ابن لهيعة حديث عقيل بن أبي شهاب : أمر النبي ﷺ بلالاً أن يشفع الأذان » .
قلت : ولعله تصحيف ، وصوابه : وسئل عن حديث ابن لهيعة حدثنا عقيل عن ابن شهاب ، والله أعلم .

باب في الاستسقاء

٥٦٠ ــ وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن الحسن الأسدي[١] ، عن شريك ، عن منصور ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن أنس بن مالك ، قال : استسقى رسول الله ﷺ فقال :« اللهم أسقنا غيثاً مَرِيعاً[٢] ، طبقاً[٣] ، عاجلاً غير رائث[٤] ، نافعاً غير ضار ». قال : فما برحنا حتى طَبَّقَت[٥] علينا سبعاً .
فقيل له : إنه قد حبس[٦] . فقال :« اللهم حوالينا ولا علينا ». فتَفَرَّجت .
فسمعت أبي يقول : إنما هو : سالم بن أبي الجعد ، عن شُرحبيل بن السِّمْط ، عن كعب بن مرة ، عن النبي ﷺ .

رجال الإسناد :

* محمد بن الحسن بن الزبير ، أبو عبدالله الأسدي ، لقبه التَّلّ (ت ٢٠٠) .
روى عن شريك ، وحماد بن سلمة ، والثوري ، وابن المبارك ، وغيرهم .
روى عنه ابناه جعفر ، وعمر ، وابن أبي شيبة ، وعلي بن المثنى ، وغيرهم .
قال البزار ، والدارقطني ، وابن نمير : ثقة . وقال عثمان بن أبي شيبة : هو ثقة صدوق . قيل له : هو حجة ؟ قال : أما حجة فلا . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يُغرب .
وقال الدارقطني ، والعجلي : لا بأس به . وقال ابن معين ـ مرة ـ ، وأبو حاتم : شيخ . وقال أبو داود : صالح يُكتب حديثه .

---

(١) وقع في المطبوع :« الأسيدي » ، وهو خطأ ، ومخالف لجميع النسخ ، ولكتب التراجم .
(٢) المَريع : المُخْصِب الناجعُ في الماشية ، يقال: مَرُعَ المكان فهو مَريع : إذا كثُر نَبته .(منال الطالب ص ١٠٩).
(٣) طبقاً : أي مالئاً الأرض ، مغطياً لها . يقال : غيث طبَق : أي عام واسع (النهاية ٣/١١٣).
(٤) أي غير بطيء مُتأخر . راثَ علينا خبر فلان ، فلان يريث : إذا أبطأ . (النهاية ٢/٢٨٧، مادة ريث).
(٥) طَبَّقَ الشيء تطبيقاً : عَمَّ . وطبّقَ السحابُ الجَوَّ : غَشَّاه (القاموس المحيط (١١٦٥)، مادة طبق .
(٦) أي حَبس الركبان ، كما جاء تفسيره عند ابن أبي الدنيا ، إذ أخرج الحديث من هذا الوجه .

وقال ابن عدي : وله غير ما ذكرت أحاديث وأفراد ، وحدَّث عنه الثقات من الناس ، ولم أر بحديثه بأساً .
وقال ابن معين مرة : قد أدركته وليس بشيء . وقال يعقوب بن سفيان ، والساجي : ضعيف . وقال العقيلي : لا يتابع على حديثه . وذكره ابن حبان في المجروحين ، وقال : كان فاحش الخطأ ، ممن يرفع المراسيل ويقلب الأسانيد ، ليس ممن يحتج به . وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالقوي عندهم .
قال ابن حجر : صدوق فيه لين .
قلت : وبهذا يجمع بين توثيق من وثقه ، ومن تكلم فيه من جهة ضبطه .
تهذيب الكمال ٦٧/٢٥، التهذيب ١١٧/٩، التقريب (٥٨١٦)، الجامع في الجرح ٤٦/٢.

* شريك ، هو النخعي : صدوق له أوهام ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٢٥١ .

* منصور ، هو ابن المعتمر ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٥٨ .

* سالم بن أبي الجعد : رافع الغَطَفاني الأشجعي ، الكوفي (ت ١٠٠ تقريباً) .
ثقة ، متفق على توثيقه . قال ابن حجر : ثقة ، وكان يرسل كثيراً . وعدَّه في الطبقة الثانية من المدلسين . وتدليس أصحابها ليس بقادح ، كما هو معلوم .
وقال أبو داود : سالم لم يسمع من شرحبيل[1] .
تهذيب الكمال ١٣٠/١٠ ، السير ١٠٨/٥ ، التقريب (٢١٧٠)، مراتب المدلسين (٤٨).

* أنس بن مالك ، صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٢ .

---

(١) نقل المزي هذا القول في ترجمة شرحبيل ٤٢١/١٢ ، وكان الأولى أن يذكرها في ترجمة سالم .

....

* شُـرحبيل بن السِّمْط ، بكسر المهملة وسكون الميم ، الكندي الشامي (ت ٤٠).
مختلف في صحبته . وقال النسائي : ثقة . وذكره ابن حبان في الصحابة ، وفي ثقات التابعين .
انظر تهذيب الكمال ٤١٩/١٢ ، أسد الغابة ٣٩١/٢ ، الإصابة ٦١/٥ .

* كعب بن مرة ، ويقال : مرة بن كعب ، السُّلمي ، صحابي سكن البصرة ، ثم الأردن ، مات سنة بضع وخمسين .
انظر الاستيعاب ٢٥٦/٩ ، أسد الغابة ٢٤٨/٤ ، الإصابة ٣٠٦/٨ .

تخريج الحديث :

روى منصور بن المعتمر هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه شريك ، عن منصور ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن أنس .

٢ ـ ورواه شعبة ، عن منصور ، عن سالم ، عن شرحبيل بن السمط ، عن كعب بن مرة .
وتابع منصوراً على هذا الوجه : عمرو بن مرة ، وقتادة .

الوجه الأول :

أخرجه الطبراني في الدعاء ١٧٨٠/٣ ، رقم ٢١٨٤ ، عن محمد بن عبدالله الحضرمي .
وابن أبي الدنيا في كتاب المطر والرعد (ص ٨٥)، رقم ٤٩ .
كلاهما عن عمر بن محمد بن الحسن الأسدي ، عن أبيه ، عن شريك ، به .

....

الوجه الثاني :

أخرجه الطبراني في الكبير ٣١٩/٢٠ ، رقم ٧٥٦ ، من طريق شعبة ، عن منصور ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن شرحبيل ، عن كعب ، نحوه .

وتوبع منصور على هذا الوجه :
أخرجه ابن ماجه ٤٠٤/١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في الدعاء في الاستسقاء ، رقم ١٢٦٩ ، والحاكم ٣٢٨/١، ٣٢٩ ـ وعنه البيهقي في الكبرى ٣٥٥/٣ ، وفي الصغرى ٢٦٨/١ ، رقم ٧٢٧ ، وفي الدلائل ١٤٥/٦, ١٤٦ ـ ، ورواه الحاكم أيضاً ٣٢٨/١ ، وأحمد ٢٣٥/٤ ، ٢٣٦ ، وعبد بن حميد (المنتخب ، رقم ٣٧٢) ، وابن أبي شيبة في مسنده ١١٩/٢ ، رقم ٦١٤ ، وفي المصنف ٢١٩/١٠ ، وأبو داود الطيالسي في مسنده (١٦٦) ، رقم ١١٩٩ ـ ومن طريقه ابن شبة في تاريخ المدينة ٤٤/١ ، والبيهقي في الدعوات الكبير ٢٦٣/٢ ، رقم ٤٨٠ ـ ، ورواه الطبراني في الكبير ٣١٨/٢٠ ، رقم ٧٥ ، ٧٥٦ ، وفي الدعاء ١٧٨٣/٣ ، رقم ٢١٩١ ، ٢١٩٢ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٢٣/١ ، وابن المنذر في الأوسط ٣٢٥/٤ رقم ٢٢٢٨ ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٩٠/٣ ، رقم ١٤٠٨ ، والحربي في غريب الحديث ٨٦٠/٢ ، وابن قانع في معجم الصحابة ٣٨٠/٢ ، وأبو بكر النيسابوري في الزيادات على المزني (ق ١٣٨/أ،ب) والمحاملي في أماليه رواية ابن مهدي (ق ٥٣/أ)، رقم ٣٤١ من نسختي ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ق ١٥٩/ب)، وأبو طاهر السلفي في المشيخة البغدادية (ق ٨٧/أ) .
كلهم من طريق عمرو بن مرة .

وأخرجه الطبراني في الكبير ٣١٩/٢٠ ، رقم ٧٥٦ ، وفي الدعاء ١٧٨٤/٣ ، رقم ٢١٩٢ من طريق شعبة ، عن قتادة[1] .
كلاهما عن سالم بن أبي الجعد ، به ، نحوه .

---

(١) ويحتمل أن يكون هذا الوجه مرجوح عن شعبة ؛ إذ رواه عدد من الرواة عن شعبة عن عمرو بن مرة ، ضمن من رواه من طريق عمرو بن مرة المتقدمة ، ولم أر التوسع في ذكر هذا الخلاف خشية الإطالة ، والله أعلم .

....

كما توبع سالم عليه :

فقد أخرجه الطبراني في الأوسط ٣٨٦/٧ ، رقم ٦٧٥٠ ، عن محمد بن أبي زرعة ، عن هشام بن عمار ، عن محمد بن شعيب ، عن شيبان : أبي معاوية ، عن أبي حُجَيَّة الكندي عن عبيد بن أبي الجعد ، عن شرحبيل بن السمط ، عن كعب بن مرة ، به ، نحوه .

وقال الطبراني : لم يروِ هذا الحديث عن عبيد بن أبي الجعد إلا الأجلح ، ولا عن الأجلح إلا شيبان ، ولا عن شيبان إلا محمد بن شعيب ، تفرد به هشام بن عمار . الأجلح هو أبو حُجَيَّة يحيى بن عبدالله .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن منصور بن المعتمر روى هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه شريك ، عن منصور ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن أنس .

٢ ـ ورواه شعبة ، عن منصور ، عن سالم ، عن شرحبيل بن السمط ، عن كعب بن مرة .
وتابع منصوراً على هذا الوجه عمرو بن مرة ، وقتادة .

وشريك تقدم أنه صدوق له أوهام ، وقد خالفه شعبة ، وهو ثقة ثبت ، كما تابع منصوراً عليه ثقتان ، وعليه فالوجه الثاني أرجح .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من ترجيحه للوجه الثاني .

والحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف ؛ لأن أبا داود قد نص على أن سالماً لم يسمع من شرحبيل ، كما تقدم في ترجمة سالم .

إلا أن له شواهد صحيحة ، منها مأخرجه البخاري في مواضع ، منها ٥٨١/٢ (مع الفتح) كتاب الاستسقاء ، باب الاستسقاء في المسجد الجامع ، رقم ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ومسلم ٦١٢/٢ ، كتاب صلاة الاستسقاء ، باب الدعاء في الاستسقاء ، رقم ٨٩٧ ، وغيرهم ، من طرق ، عن شريك بن أبي نمر ، عن أنس بن مالك ، نحوه .

٥٦١ ــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه محمد بن بشر العبدي ، عن محمد بن عمرو بن علقمة ، عن كثير بن [حُبيش][١] ، عن أنس بن مالك ، قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ وهو على المنبر فقال : [ادع][٢] الله أن يسقينا ، فرفع يديه وما في السماء قَزَعَة[٣] ، فاستسقى . فذكر الحديث .

فقال أبو زرعة : هكذا قال [ابن بشر][٤] : عن محمد بن عمرو ، عن كثير بن [حُبيش][٥] .

والصحيح : كثير بن خُنيس ، عن أنس ، عن النبي ﷺ .

رجال الإسناد :

* محمد بن بشر العبدي : ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٥٦ .

* محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي (ت ١٤٥) .

روى عن أبيه ، ونافع مولى ابن عمر ، وسالم بن عبدالله بن عمر ، وغيرهم .

روى عنه الثوري ، وابن عيينة ، وشعبة ، وابن نمير ، ويحيى القطان ، وغيرهم .

قال النسائي ـ مرة ـ ، وابن معين ـ في أكثر من رواية ـ : ثقة .

وقال النسائي ـ مرة ـ : ليس به بأس . وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، يكتب حديثه ، وهو شيخ . وقال ابن عدي : له حديث صالح ، وقد حدث عنه جماعة من الثقات ، كل واحد منهم ينفرد عنه بنسخة ، ويُغرب بعضهم على بعض ، ويروي عنه مالك غير حديث في الموطأ ، وأرجو أنه لا بأس به .

---

(١) وقع في بعض النسخ :« خنيس » ، وكان التصويب من تصحيفات المحدثين ٩٩/٢ حيث أخرج هذه المسألة عن المؤلف ، لكن المحقق أثبت اسمه (كبير) والصواب كثير كما في مصادر ترجمته .

(٢) وقع في جميع النسخ :« ادعوا » ، وما أثبته هو الموافق لسياق الكلام . وما في تصحيفات المحدثين .

(٣) أي قطعة من الغيم ، وجمعها قَزَعٌ . (النهاية ٥٩/٤ ، مادة قزع) .

(٤) وقع في جميع النسخ :« ابن نمير » ، وكان التصويب من تصحيفات المحدثين ٩٩/٢ .

(٥) وقع في بعض النسخ :« خنيس » ، والتصويب من تصحيفات المحدثين .

....

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان يخطـيء .
وقال ابـن معين ــ في رواية ــ : ما زال النـاس يتقـون حديثـه . قيل لـه : وما علـة ذلك ؟ قال : كان يـحدث مرة عن أبي سلـمة بالشيء من رأيـه ، ثم يحدث به مرة أخـرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة .
وقال يعقوب بن شيبة : هـو وسـط وإلى الضعـف ماهـو . وقال الجوزجاني : ليس بقوي الحديث ، ويُشتهى حديثه . وقال ابن سعـد : كان كثير الحديث يُستضعف .
قال ابن حجر : صـدوق لـه أوهـام .
انظر تهذيب الكمال ٢١٢/٢٦ ، التهذيب ٣٧٥/٩ ، التقريب (٦١٨٨).

* كثير بن خُـنـيـس ، ويقال : ابن حبيش الليثي :
روى عن أنس بن مالك ، وعمرة بنت عبدالرحمن .
وروى عنه محمد بن عمرو بن علقمة ، والأسود بن العلاء ، وجعفر بن ربيعة .
قال أبو حاتم : مستقيم الحديث ، لا بأس بحديـثه . وقال ابن معين : مديني ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .
وضعفـه الأزدي .
قلت : هـو صدوق على أقل أحوالـه ؛ لقول أبي حاتم وابـن معين ، وأما الأزدي فلا يلـتفت لقوله وخاصة في مقابل قولهما .
انظر الجرح والتعديل ١٥٠/٧ ، سؤالات ابـن الجنيد (١٥٦) ، ثقات ابن حبان ٣٣٢/٥ ، تعجيل المنفعة (٨٩٨) .

* أنس بن مالك : صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٢ .

تخريج الحديث :

روى محمد بن عمرو هذا الحديث واختلف عليه :

١ - فرواه محمد بن بشر العبدي ، عن محمد بن عمرو ، عن كثير بن حُبيش ، عن أنس :

أخرجه العسكري في تصحيفات المحدثين ٩٩٢/٢ عن المؤلف به.

٢ - ورواه عبدالوهاب الثقفي ، عن محمد بن عمرو ، عن كثير بن خنيس ، عن أنس :

أخرجه أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان ٣٥٩/١ ، من طريق عثمان بن عبدالوهاب الثقفي ، عن أبيه به .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على محمد بن عمرو في هذا الحديث :

١ - فرواه محمد بن بشر العبدي ، عن محمد بن عمرو ، عن كثير بن حُبيش ، عن أنس .

٢ - ورواه عبدالوهاب الثقفي ، عن محمد بن عمرو ، عن كثير بن خنيس ، عن أنس .

ومحمد بن بشر ثقة كما تقدم ، وعبدالوهاب الثقفي ثقة أيضاً كما في التقريب ، ولعل الحمل في هذا الاختلاف على محمد بن عمرو ، لأنه صدوق يهم ، فلعله كان يحدث بالوجهين ، ووهم في روايته للوجه الأول .

وهذا ما يراه أبو زرعة ، وهو الموافق لما في مصادر ترجمة كثير ، والله أعلم .

والحديث قد روي كما تقدم في المسألة السابقة عند البخاري وغيره من طرق كثيرة عن أنس ، وفيها أن رجلاً جاء والنبي ﷺ يخطب ، وذكر الحديث . والحديث صحيح كما تقدم ، والله أعلم .

علل أخبار رويت في السهو

٥٦٢ ــ وسمعت أبي يقول في حديث حدثنا به عن موسى بن أيوب النَّصيبي ، عن أبي ضمرة أنس بن عياض ، عن الحارث بن عبدالرحمن بن أبي ذُباب ، عن عمر بن عبيدالله بن أبي الرقاد[1] ، أن النبي ﷺ صلى لهم بمنى صلاة المغرب فسلم في الركعتين ، فسبَّح به الناس حتى علم ، فقام فصلى الركعة الثالثة فسلم ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد السلام .

فسمعت أبي يقول : هكذا روى موسى ، وأخطأ فيه ؛ إنما هو أن أنساً صلى المغرب . وعمر بن عبيد الله بن أبي الرقاد[2] تابعي .

رجال الإسناد :

* موسى بن أيوب بن عيسى النَّصيبي ، أبو عمران الأنطاكي ، من العاشرة .

روى عن أبيه ، والجراح بن مليح ، ومعتمر بن سليمان ، ومروان بن معاوية ، وغيرهم .

روى عنه أبو حاتم ، وأبو زرعة ، والعجلي ، وصفوان بن عمرو ، وغيرهم .

قال العجلي : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال أبو حاتم : صدوق . وقال ابن حزم في المحلى : ضعيف .

قال ابن حجر : صدوق .

انظر المحلى ١٨٩/٢، تهذيب الكمال ٣٣/٢٩، التهذيب ٣٣٦/١٠، التقريب (٦٩٤٧).

---

(١) كذا في أكثر النسخ ، ووقع في نسخة تشستربتي :« الوقاد » ، وقد روي في اسمه الوجهين ، كما سيأتي .

(٢) وقع في نسخة أحمد الثالث ، وفيض الله ، والتيمورية : « الوقاد » ، وضبب فوقها في النسخ التيمورية .

....

---

* أنس بن عياض بن ضَمْرة الليثي ، أبو ضمرة المدني (ت ٢٠٠) .

وثقه ابن معين - في رواية -، وابن سعد ، وابن عدي . وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال ابن معين - في رواية - : صويلح . وقال في أخرى : ليس به بأس . وقال أبو زرعة والنسائي : لا بأس به . وقال إسماعيل بن رشيد : كنا عند مالك في المسجد ، فأقبل أبو ضمرة ، فأقبل مالك يثني عليه ويقول فيه الخير ، وأنه وأنه ، وقد سمع وكتب .

وقال الآجري ، عن أبي داود ، عن أحمد بن صالح : ذُكر أبو ضمرة عند مالك فقال : لم أر عند المحدثين غيره ، ولكنه أحمق يدفع كتبه إلى هؤلاء العراقيين . وقال أبو داود : وحدثنا محمود ، ثنا مروان ، وذكر أبا ضمرة ، فقال : كانت فيه غفلة الشاميين ، ووثقه ، ولكنه يعرض كتبه على الناس .

قال الذهبي ، وابن حجر : ثقة .

انظر تهذيب الكمال ٣٤٩/٣ ، الكاشف (٤٧٦)، التهذيب ٣٧٥/١ ، التقريب (٥٦٤).

* الحارث بن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي ذُباب الدَّوسي (ت ١٤٦) .

روى عن أبيه ، وسعيد بن المسيب ، ومجاهد ، وعطاء ، والأعرج ، وغيرهم .

روى عنه أبو ضمرة ، والدراوردي ، وابن جريج ، وأبو خالد الأحمر ، وغيرهم .

قال ابن معين : مشهور . وقال أبو زرعة : ليس به بأس . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان من المتقنين .

وقال أبو حاتم : يروي عنه الدراوردي أحاديث مناكير ، ليس بالقوي . وقال الدارقطني : ليس بالقوي . وقال الساجي : حدث عنه أهل المدينة ، ولم يحدث عنه مالك .

وذكر ابن المديني في العلل حديثاً عن عاصم بن عبدالعزيز ، عن الحارث ، عن سليمان بن يسار وغيره . قال عاصم : حدثنيه مالك قال : أُخبرت عن سليمان بن يسار ، فذكره . قال ابن المديني : أرى مالكاً سمعه من الحارث ولم يسمه ، وما رأيت في كتب مالك عنه شيئاً .

قال ابن حجر في التهذيب : وهذه عادة مالك فيمن لا يعتمد عليه لا يسميه .

....

وقال في التقريب : صدوق يهم .
انظر التهذيب ١٤٧/٢ ، التقريب (١٠٣٠)، الجامع في الجرح ١٤٣/١ .

* عمر بن عبيدالله بن أبي الرقاد ، وقيل : ابن أبي الوقاد ، وقيل غير ذلك .
روى عن أنس حديثنا هذا . وروى عنه الحارث بن عبدالرحمن .
قال أبو حاتم : عمر تابعي . وقال أبو زرعة : أظنه ليست له صحبة . وقال ابن حجر في الإصابة : غلط بعض الرواة فذكره في الصحابة ، قال ابن مندة : لا يصح .
ووقع اسمه عند أبي نعيم ، وابن حجر : عمر بن عبيدالله بن أبي زياد ، وعند ابن الأثير : ابن أبي زكريا . وعند ابن أبي حاتم في الجرح : ابن أبي الوقاد . وقد نقله ابن حجر عن ابن أبي حاتم ، فقال : ابن أبي زياد . وذكره البخاري التاريخ الكبير ، وابن حبان في الثقات : وعندهما : عمر بن عبدالله بن أبي الواقد . وزاد ابن حبان : وقيل : ابن واقد .
قلت: ولعل ما في بعضها تصحيف ؛ إذ إن رسمها متقارب ، والرجل مجهول، والله أعلم.
انظر التاريخ الكبير ١٦٨/٦ ، الجرح ١١٩/٣ ، ثقات ابن حبان ١٤٩/٥ ، معرفة الصحابة (٢/ق ٧٥/أ) ، أسد الغابة ٨٠/٤ ، الإصابة ٢٨/٨.

تخريج الحديث :

أخرجه المصنف هنا عن أبيه ، عن موسى بن أيوب النصيبي ، عن أبي ضمرة : أنس بن عياض ، عن الحارث بن أبي ذباب ، عن عمر بن عبيدالله بن أبي الرقاد ، عن النبي ﷺ .
ولم أقف على من أخرجه غيره .
وقد ذكره أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ق ٧٥/أ) ، وابن الأثير في أسد الغابة ٨٠/٤ ، وابن حجر في الإصابة ٢٨/٨ ، من رواية أبي ضمرة ، عن الحارث ، به .
وقال ابن الأثير : أخرجه ابن مندة وأبو نعيم .
ونقل ابن حجر عن ابن مندة أنه قال : لا يصح .

....

كما تقدم سؤال المصنف لأبيه عن هذا الحديث في العلل ١/١٧٤ ، رقم ٤٩٩ ، وأجاب بنحو جوابه هنا .

النظر في المسألة :

من خلال ما تقدم يتضح أن موسى بن أيوب قد انفرد بروايته لهذا الحديث عن ابن أبي الرقاد مرفوعاً .

ويرى أبو حاتم أن موسى أخطأ فيه ، وأن الصواب أنه عن ابن أبي الرقاد ، عن أنس موقوفاً.

ولعل ما ذهب إليه أبو حاتم من كونه موقوفاً صحيح ؛ إذ تقدم في ترجمة ابن أبي الرقاد أن الصواب فيه أنه تابعي ، ولا تثبت له صحبة ، كما نص عليه غير واحد .
إلا أن حمل الخطأ على موسى لا أستطيع الجزم به ؛ لعدم وقوفي على من خالفه أو وافقه ، وخاصة أن في الإسناد الحارث بن أبي ذباب ، وقد تقدم أنه صدوق يهم ، فموسى أقوى منه فليس بعيداً أن يكون الخطأ من الحارث ، والله أعلم .

والحديث من كلا الوجهين إسناده ضعيف ؛ لجهالة ابن أبي الرقاد ، وحال الحارث .
ولكن له عدة شواهد صحيحة :
منها ما أخرجه ابن خزيمة ٢/١٢٨ ، رقم ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ــ وعنه ابن حبان ٦/٣٩٥ ، رقم ٢٦٧٤ ــ، ورواه الحاكم ١/٢٦١ ، ٣٢٣ ، وغيرهم ، من طرقٍ عن يزيد بن أبي حبيب ، عن سويد بن قيس ، عن معاوية بن حُدَيج ، عن النبي ﷺ ، نحوه .
وله عدة شواهد أخرى (انظر نظم الفرائد للعلائي ٦١ ــ ٩٥) .

علل أخبار رويت في سجود القرآن

٥٦٣ ـ وسمعت أبا زرعة وحدثنا عن محمد بن بكار ، عن يحيى بن عقبة بن أبي العَيزار ، عن ابن أبي ليلى ، وعن [إدريس][1] الأودي ، كلاهما عن عاصم ابن بهدلة ، عن زِر بن حُبَيش ، عن صفوان بن عَسَّال ، قال : سجد بنا رسول الله ﷺ في ﴿ إذا السماء انشقت ﴾

فقال أبو زرعة : هذا حديث منكر خطأ ؛ إنما هو : عاصم ، عن زر ، قال : قرأ عمار على المنبر ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ فنزل فسجد . ويحيى ضعيف الحديث .

قلت : روى الثوري ، وحماد بن سلمة ، وأبو بكر بن عياش : عن عاصم ، عن زر عن عمار ، موقوف .

رجال الإسناد :

* محمد بن بَكَّار بن الرَّيَّان الهاشمي مولاهم ، أبو عبدالله البغدادي (ت ٢٣٨) .

روى عن يحيى بن عقبة ، وإسماعيل بن عُلية ، وأبي معاوية الضرير ، وغيرهم .

روى عنه مسلم ، وأبو داود ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وأبو يعلى ، وغيرهم .

قال ابن معين ـ في أكثر من رواية ـ ، والدارقطني : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال ابن معين ـ في رواية ـ : شيخ لا بأس به . وقال عبدالله بن أحمد : كان أبي لا يرى بالكتابة عن هؤلاء الشيوخ بأساً ، وقد حدثنا عن بعضهم ، منهم محمد بن بكار .

---

(١) وقع في جميع النسخ :« أبي إدريس » ، ولم أجد في الرواة أحداً بهذا الاسم إلا اثنان ، وهما : أبو إدريس : يزيد بن عبدالرحمن الأودي ، وأبو إدريس إبراهيم بن أبي حديد الأودي ، وكلاهما ممن يروي عن الصحابة ، فليسا من طبقته. انظر الأسامي والكنى للحاكم ٣٧٩/١ ، ٣٨٠ . ثم وجدت ابن عدي أخرج هذا الحديث من طريق محمد ابن بكار ، ووقع عنده :« إدريس »، وهو كذلك في المطبوع ٢٦٧٩/٧ ، وفي المخطوط (٣/ق ٩٦٨ ، نسخة أحمد الثالث) ، وكذا هو عند الطبراني في الكبير ٨٢/٨ . ووجدت إدريس الأودي ممن يروي عن عاصم بن بهدلة ، وعليه فلعل ما أثبته هو الصواب ، والله أعلم .

....

وقال صالح بن محمد : صدوق يحدث عن الضعفاء[1] .
قال ابن حجر : ثقة .
انظر تهذيب الكمال ٥٢٥/٢٤ ، التهذيب ٧٥/٩ ، التقريب (٥٧٥٨) .

* يحيى بن عُقبة بن أبي العَيزار ، أبو القاسم الكوفي .
روى عن ابن أبي ليلى ، ومحمد بن جُحادة ، وغيرهم . وعنه محمد بن بكار ، وغيره .
قال أبو حاتم : يفتعل الحديث . وقال ابن معين : ليس بشيء . وقال مرة : كذاب خبيث عدو الله كان يسخر به. وقال البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي وغيره : ليس بثقة. وقال أبو داود : ليس بشيء . وقال صالح جزرة : ضعيف منكر الحديث .
وضعفه يعقوب بن شيبة ، والدارقطني . وذكره الساجي ، والعقيلي ، والدولابي ، وابن شاهين ، وابن الجارود في الضعفاء . وقال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابع عليه .
وقال ابن حجر في اللسان : وخالف الجميع أبو علي بن السكن فقال في معجم الصحابة في ترجمة صفوان : يحيى بن عقبة صالح الحديث .
قلت : هو ضعيف جداً ، والله أعلم .
المجروحين ١١٧/٣، الكامل في الضعفاء ٢٦٧٩/٧، الميزان ٣٩٧/٤، لسان الميزان ٢٧٠/٦ .

* ابن أبي ليلى : هو محمد بن عبدالرحمن ابن أبي ليلى الأنصاري الكوفي (ت ١٤٨).
قال العجلي : صدوق ثقة . وقال أيضاً : صدوق جائز الحديث . وقال أبو زرعة : صالح ليس بأقوى ما يكون . وقال أبو حاتم : محله الصدق ، كان سيء الحفظ ، شُغِلَ بالقضاء فساء حفظه ، لا يتهم بشيء من الكذب ، إنما يُنكر عليه كثرة الخطأ ، يكتب حديثه ولا يحتج به ، وابن أبي ليلى والحجاج بن أرطاة ما أقربهما .

---

(١) كذا في تهذيب التهذيب ، و تاريخ بغداد ١١٠/٢ ، وسير النبلاء ١١٣/١١ ، ووقع في تهذيب الكمال :« يحدث عن الصنعاني »، ولعله تصحيف ؛ وليس في شيوخه من هذه نسبته ، والله أعلم .

....

وقال ابن معين : ليس بذاك . وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال أحمد : كان سيء الحفظ مضطرب الحديث . وقال شعبة : ما رأيت أحداً أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى .
قال ابن حجر : صدوق سيء الحفظ جداً .
انظر تهذيب الكمال ٦٢٢/٢٥ ، التهذيب ٣٠١/٩ ، التقريب (٦٠٨١) .

* إدريس بن يزيد بن عبدالرحمن الأودي ، أبو عبدالله الكوفي ، من السابعة .
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٢٩٩/٢ ، التهذيب ١٩٤/١ ، التقريب (٢٩٦) .

* عاصم بن بهدلة ، صدوق له أوهام ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٠ .

* زِرّ بن حُبَيْش بن حُباشة الأسدي ، أبو مريم الكوفي (ت ١٨٢ تقريباً) .
ثقة ، متفق على توثيقه . قال ابن حجر : ثقة جليل مخضرم .
انظر تهذيب الكمال ٣٣٥/٩ ، التهذيب ٣٢١/٣ ، التقريب (٢٠٠٨) .

* صفوان بن عَسَّال المُرادي ، صحابي مشهور ، سكن الكوفة ، غزا مع النبي ﷺ اثنتي عشرة غزوة .
انظر الاستيعاب ١٤٠/٥ ، أسد الغابة ٢٤/٣ ، الإصابة ١٤٨/٥ .

* عمار : هو ابن ياسر بن عامر ، أبو اليقظان ، مولى بني مخزوم ، صحابي جليل مشهور من السابقين الأولين ، شهد بدراً ، وقتل مع علي بصفين ، سنة سبع وثلاثين .
انظر الاستيعاب ٢٢٤/٨ ، أسد الغابة ٤٣/٤ ، الإصابة ٦٤/٧ .

....

* سفيان الثوري ، ثقة ثبت حافظ ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٧ .

* حماد بن سلمة ، ثقة تغير حفظ بأخرة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٥ .

* أبو بكر بن عياش الأسدي ، صدوق يخطيء إذا حدث من حفظه ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٠ .

تخريج الحديث :

روى عاصم بن بهدلة بن أبي النجود هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه يحيى بن عقبة ، عن ابن أبي ليلى ، وإدريس الأودي ، عن عاصم ، عن زر ، عن صفوان بن عسال ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن عاصم ، عن زر ، عن عمار ، موقوفاً عليه .

الوجه الأول :

أخرجه المصنف في هذه المسألة ، عن أبي زرعة .
والطبراني في الكبير ٨٢/٨ ، رقم ٧٣٩٣ ، عن محمد بن عبدوس السراج .
والبغوي في معجم الصحابة (ق ٢٠٢) ــ وعنه ابن عدي في الكامل ٢٦٧٩/٧ ــ .
وابن المقريء في معجمه (ق ٩٢/ب) ، عن داود بن إبراهيم .
وابن أبي الفوارس في المنتقى من الجزء الحادي عشر والثاني عشر من حديث المخلص (ق ٦٧/ب)، من طريق موسى بن إسحاق .
كلهم عن محمد بن بكار ، عن يحيى بن عقبة ، عن ابن أبي ليلى ، وإدريس الأودي ، عن عاصم ، عن زر ، عن صفوان .

وقال ابن عدي : وهذا عن ابن أبي ليلى وإدريس الأودي بهذا الإسناد لا يرويه عنهما غير يحيى بن عقبة .

الوجه الثاني :

أخرجه البيهقي في الكبرى ٢/٣١٦ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٥٦ ، وعبدالرزاق ٣/١٩٣ ، رقم ٥٢٨٤ ، و٣/٣٤٠، رقم ٥٨٨٣ ـ ومن طريقه المستغفري في فضائل القرآن (ق ١٩٧/ب)، وابن حزم في المحلى ٥/٦١ ـ، ورواه أبو بكر النيسابوري في الزيادات على المزني (ق ١٣٦/أ) ، من طريق سفيان الثوري .

والبيهقي في الكبرى ٢/٣١٦ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٥٦ ، وابن حزم في المحلى[1] ٥/١١١ ، وأبو بكر النيسابوري في الزيادات على المزني (ق ١٣٦/أ) ، من طريق شعبة .

والبيهقي في الكبرى ٢/٣١٦ ، وأبو بكر النيسابوري في الزيادات على المزني (ق ١٣٦/أ) من طريق شريك .

والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٥٦ ، وابن المنذر في الأوسط ٥/٢٦٠ ، رقم ٢٨٣٢ ، من طريق حماد بن سلمة .

وابن أبي شيبة في المصنف ٢/٨ ، و٢/١٨، ـ ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط ٤/٧٧ ، رقم ١٨١٨ ـ ، عن أبي بكر بن عياش .

كلهم عن عاصم ، عن زر ، عن عمار ، من فعله .

(١) وقع في المطبوع من المحلى :« عن عاصم بن أبي النجود ، عن أبي رزين » ولعله خطأ مطبعي أو تصحيف ، وإن ثبت فيعد وجهاً جديداً من الخلاف ، وهو وجه مرجوح ؛ إذ أخرج البيهقي والطحاوي من طريقين عن شعبة خلافه ، ولم يذكر ابن حزم الراوي عن شعبة ليعرف هل هو ثقة أم لا ، كما أن شعبة توبع على الوجه الراجح ، والله أعلم .

....

كما توبع عاصم عليه :
أخرجه سعيد بن منصور في سننه (القسم الرابع) ق ١٨٧/أ ، وأبو بكر النيسابوري في الزيادات على المزني (ق ١٣٦/أ)، كلاهما من طريق سفيان بن عيينة ، عن عبدة بن أبي لبابة ، عن زر ، به نحوه ، موقوفاً .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن عاصم بن بهدلة روى هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه يحيى بن عقبة ، عن ابن أبي ليلى ، وإدريس الأودي ، عن عاصم ، عن زر ، عن صفوان بن عسال ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن عاصم ، عن زر ، عن عمار ، موقوفاً عليه .

وتقدم أن يحيى بن عقبة ضعيف جداً ، وقد خالفه عدد من الثقات ، فرووه بخلاف ما رواه وعليه فروايته منكرة .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو زرعة من قوله : هذا حديث منكر خطأ .

والحديث من وجهه الراجح إسناده حسن ، فيه عاصم بن أبي النجود صدوق له أوهام ، كما تقدم في ترجمته .
وله شاهد صحيح أخرجه البخاري في مواضع منها ٦٤٧/٢ (مع الفتح) كتاب سجود القرآن ، باب سجدة ﴿ إذا السماء أنشقت ﴾ ، رقم ١٠٧٤ ، ومسلم ٤٠٦/١ ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، رقم ٥٧٨ ، وغيرهم ، من طرق عن أبي هريرة، نحوه مرفوعاً.

٥٦٤ ــ وسمعت أبي وذكر حديثاً رواه عمرو بن علي الصيرفي ، عن علي بن نصر[1] ، عن عبدالله[2] المديني ، عن محمد بن عبدالرحمن بن عوف ، سمع أبا سعيد الخدري قال : سجد النبي ﷺ سجدة فأطال السجود حتى ظننت أن الله قبض روحه ، ثم رفع رأسه ، فسألته عن ذلك ؟ فقال : « إن جبريل عليه السلام لقيني فقال : من صلى عليك صلى الله عليه ، ومن سلم عليك سلم الله عليه ـ أحسبه قال عشراً ـ فسجدت لله شكراً » .

ورواه عمرو بن أبي عمرو ، عن عبدالواحد بن محمد بن عبدالرحمن ، عن عبدالرحمن بن عوف ، عن النبي ﷺ .

فسمعت أبي يقول: حديث أبي سعيد وهم، والصحيح حديث عبدالرحمن بن عوف.

رجال الإسناد :

* عمرو بن علي بن بَحْر الفلاس ، أبو حفص الصيرفي (ت ٢٤٩) .

ثقة ثبت حافظ ، متفق على توثيقه .

انظر تهذيب الكمال ١٦٢/٢٢ ، السير ٤٧٠/١١ ، التهذيب ٨٠/٨ ، التقريب (٥٠٨١).

* علي بن نصر : لم يتبين لي من هو . وفي الرواة بهذا الاسم اثنان ، وهما علي بن نصر ابن علي الجهضمي ، وحفيده علي بن نصر بن علي ، وكلاهما ثقة .

والذي تؤيده المصادر أن المراد هنا إنما هو يمان بن نصر ، كما بينته في الهامش .

---

(١) كذا في جميع النسخ :« علي بن نصر » ، وكذا في الجرح ٣١٦/٧ ، حيث ذكر هذه المسألة ، ويحتمل أن يكون الصواب :« يمان بن نصر » ؛ حيث ذكر البخاري كما سيأتي في ترجمة محمد بن عبدالرحمن ، أنه روى عن عبدالله المديني ، ويروي عنه عمرو بن علي ، ولم أجد في الرواة عن عبدالله المديني ، أو في شيوخ عمرو بن علي من اسمه علي بن نصر ، فليس بعيداً أن يكون وهماً من المصنف ، وهذا الذي تؤيده مصادر تخريج الحديث، والله أعلم .

(٢) وقع في نسختي مصر ، والمطبوع :« عبيدالله » ، والتصحيح من بقية النسخ .

....

ويمان بن نصر ، أبو نصر الكعبي البصري : روى عن عبدالله بن سعيد المدني . روى عنه محمد بن مرزوق ، ويعقوب بن سفيان .
قال أبو حاتم ، والذهبي ، وابن حجر : مجهول .
انظر الجرح ٣١١/٩ ، الميزان ٤٦١/٤ ، اللسان ٣١٧/٦ ، (التقريب ٤٨٠٧، ٤٨٠٨) .

* عبدالله المديني ، أو المدني : لعله عبدالله بن سعد . ويقال : ابن أبي سعيد المدني .
ذكره ابن أبي حاتم في ترجمة يمان بن نصر ، وأنه ممن يروي عنه يمان .
وذكره البخاري ، في ترجمة محمد بن عبدالرحمن بن عوف ، فقال عن محمد : سمع أبا سعيد الخدري : سجد النبي ﷺ في ﴿ص﴾ ، قاله لي عمرو بن علي ، قال حدثنا يمان بن نصر ، قال : حدثنا عبدالله المدني ، قال حدثنا محمد بن المنكدر ، عن محمد . وروى عمرو بن أبي عمرو ، عن عبدالواحد بن محمد بن عبدالرحمن ، أن عبدالرحمن قال عن النبي ﷺ في سجدة الشكر . انتهى .

قلت : وقد روى الوجه الأول أيضاً أبو يعلى ، والطبراني ، والمستغفري ، كما سيأتي في التخريج ، كلهم من رواية يمان ، عن عبدالله بن سعد المدني ، عن محمد بن المنكدر .
ولعل عبدالله المدني الذي ذكره البخاري وأبو يعلى والطبراني ، هو عبدالله المدني الذي ذكره المصنف في هذه المسألة ، لإيراد البخاري للوجهين في مقابل بعضهما ، ولتقارب إسناد الحديثين ، وكونهما في السجود ، فلعله كان يضطرب فيهما ويرويهما على الوجهين وخاصة أن إسناد البخاري ، والمستغفري ، هو إسناد المصنف في هذه المسألة .
ولم أجد من تكلم عنه غيرهما .
وعليه فالرجل مجهول ، والله أعلم .
انظر التاريخ الكبير ١٤٧/١ ، الجرح ٧٣/٥ ، ٣١١/٩ .

....

* محمد بن عبدالرحمن بن عوف الزهري القرشي .
روى عن أبي سعيد الخدري . وعنه ابنه عبدالواحد ، ومحمد بن المنكدر .
ذكره ابن حبان في الثقات . وذكره ابن أبي حاتم في الجرح ، وساق له هذه المسألة ، وجواب أبيه له . وذكره البخاري كما تقدم في الترجمة السابقة . ولم يذكرا فيه شيئاً .
قلت : ولم أجد من تكلم عنه غيرهما ، وعليه فالرجل مجهول ، والله أعلم .
انظر التاريخ الكبير ١٤٧/١ ، الجرح ٣١٥/٧ ، الثقات ٣٥٤/٥ .

* أبو سعيد الخدري ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٤ .

* عمرو بن أبي عمرو : ميسرة ، مولى المطّلب ، أبو عثمان المدني (ت بعد ١٥٠) .
روى عن أنس بن مالك ، وسعيد بن جبير ، وعاصم بن عمر بن قتادة ، وغيرهم .
روى عنه مالك بن أنس ، وسليمان بن بلال ، والدراوردي ، وابن إسحاق ، وغيرهم .
قال أبو زرعة : ثقة .
وقال أبو حاتم : لا بأس به . وقال أحمد ، والدارقطني : ليس به بأس . وقال ابن عدي : لا بأس به ؛ لأن مالكاً قد روى عنه ، ولا يروي مالك إلا عن صدوق ثقة .
وقال ابن معين في رواية : ثقة يُنكر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « اقتلوا الفاعل والمفعول به » . وقال أبو داود : ليس هو بذاك ؛ حدّث بحديث البهيمة .
وقال العجلي : ثقة ينكر عليه حديث البهيمة .
وقال ابن معين في رواية : في حديثه ضعف ، ليس بالقوي ، وليس بحجة . وقال في رواية : ضعيف . وقال في أخرى : يروي عنه مالك بن أنس ، وكان يستضعفه .
وقال الساجي والأزدي : صدوق إلا أنه يهم . وقال النسائي : ليس بالقوي . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما أخطأ ، يعتبر حديثه من رواية الثقات عنه . وقال الجوزجاني : مضطرب الحديث .

....

وقال ابن القطان : الرجل مُستضعف ، وأحاديثه تدل على حاله .
وعلق عليه الذهبي بقوله : ما هو بمستضعف ولا ضعيف ، نعم ولا هو في الثقة كالزهري وذويه . وقال أيضاً : حديثه صالح حسن منحط عن الدرجة العليا من الصحيح .
قال ابن حجر في الهدي : وثقه أحمد ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، والعجلي . وضعفه ابن معين ، والنسائي ، وعثمان الدارمي ؛ لروايته عن عكرمة حديث البهيمة.... ولم يخرج له البخاري من روايته عن عكرمة شيئاً ، بل أخرج له من روايته عن أنس أربعة أحاديث ، ومن روايته عن سعيد بن جبير عن ابن عباس حديثاً واحداً ، ومن روايته عن سعيد المقبري عن أبي هريرة حديثاً واحداً ، واحتج به الباقون .
وقال في التقريب: ثقة ربما وهم .
قلت : لعل الصواب أنه صدوق ربما وهم ؛ إذ لم ينص على أنه ثقة مطلقاً إلا أبو زرعة ، والباقون قالوا : لا بأس به أو نحوها ، وهو كما قال الذهبي : حديثه صالح حسن .
انظر تهذيب الكمال ١٦٨/٢٢ ، الميزان ٢٨١/٣ ، من تكلم فيه وو موثق (٢٦٨)، التهذيب ٨٢/٨ ، هدي الساري (٣ ٤٥) ، التقريب (٥٠٨٣).

* عبدالواحد بن محمد بن عبدالرحمن بن عوف الزهري .
قال أبو حاتم : روى عن عبدالرحمن بن عوف . روى عنه عاصم بن عمر بن قتادة .
ذكره ابن حبان في الثقات . وذكره البخاري وابن أبي حاتم ، ولم يذكرا فيه شيئاً .
قلت : هو مجهول ، والله أعلم .
انظر التاريخ الكبير ٥٥/٦ ، الجرح ٢٣/٦ ، الثقات ١٢٧/٥ ، تعجيل المنفعة (١٧٧).

....

تخريج الحديث :

روي هذا الحديث عن عبدالرحمن بن عوف ، واختلف على الرواة دونه :

فرواه محمد بن عبدالرحمن بن عوف هذا الحديث ، واختلف على الرواة دونه :

أولاً : رواه عبدالله المدني ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه علي بن نصر ـ على ما ذكر المؤلف ـ ، عن عبدالله ، عن محمد بن عبدالرحمن ابن عوف ، عن أبي سعيد الخدري ، في سجدة الشكر .

٢ ـ ورواه يمان بن نصر ، عن عبدالله ، عن محمد بن المنكدر ، عن محمد بن عبدالرحمن ابن عوف ، عن أبي سعيد ، في السجود في سورة ص .

ثانياً : رواه عمرو بن أبي عمرو ، واختلف عليه ، وعلى الرواة عنه :

١ ـ فرواه سليمان بن بلال ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه أبو سعيد مولى بني هاشم ، عن سليمان بن بلال ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن عبدالواحد بن محمد بن عبدالرحمن بن عوف ، عن عبدالرحمن بن عوف .
وتابع سليمان على هذا الوجه : الدراوردي ، وسعيد بن سلمة ، كما سيأتي .

ب ـ ورواه إسماعيل بن أبي أويس ، وخالد بن مخلد ، عن سليمان بن بلال ، عن عمرو ابن أبي عمرو ، عن عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري ، عن عبدالواحد بن محمد بن عبدالرحمن بن عوف ، عن عبدالرحمن بن عوف .

....

٢ ـ ورواه الدراوردي ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه عبدالوهاب بن نجدة ، وعلي بن بحر ، ويحيى الحماني ، عن الدراوردي ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن عبدالواحد بن محمد بن عبدالرحمن بن عوف ، عن أبيه ، عن جده عبدالرحمن بن عوف .

ب ـ وروي عن الدراوردي ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن عبدالواحد بن محمد ، عن عبدالرحمن بن عوف .

وتابع الدرواردي عليه سليمان بلال ، وسعيد بن سلمة ، كما تقدم .

ج ـ ورواه محرز بن سلمة ، عن الداوردي ، عن موسى بن عبيدة ، عن قيس بن عبدالرحمن بن أبي صعصعة ، عن سعد بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن جده عبدالرحمن ابن عوف .

د ـ ورواه يعقوب بن محمد الزهري ، عن الدراوردي ، عن موسى بن عبيدة ، عن قيس ابن عبدالرحمن ، عن أبي صعصعة ، عن سعد بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبدالرحمن ابن عوف .

٣ ـ ورواه الليث ، واختلف على أحد الرواة عنه :

أ ـ فرواه الإمام أحمد ، عن أبي سلمة الخزاعي ، عن الليث ، عن يزيد بن الهاد ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن عبدالرحمن أبي الحويرث ، عن محمد بن جبير بن مطعم ، عن عبدالرحمن بن عوف .

وتابع أبا سلمة على هذا الوجه عدد من الثقات .

ب ـ ورواه محمد بن منصور الطوسي ، عن أبي سلمة الخزاعي ، عن الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن أبي الحويرث ، عن محمد بن جبير ، عن عبدالرحمن بن عوف .

....

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه عبدالله المدني ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه علي بن نصر ، عن عبدالله ، عن محمد بن عبدالرحمن بن عوف ، عن أبي سعيد الخدري ، في سجدة الشكر :

ذكره المصنف في هذه المسألة ، وفي الجرح ٣١٦/٧ . ولم أقف على من أخرجه .

ولعل هذا وهم من المصنف ، كما تقدم بيانه في التعليق على ترجمة علي بن نصر .

٢ ـ ورواه يمان بن نصر ، عن عبدالله ، عن محمد بن المنكدر ، عن محمد بن عبدالرحمن ابن عوف ، عن أبي سعيد ، في السجود في سورة ﴿ص﴾ :

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ١٤٧/١ ، والمستغفري في فضائل القرآن (ق ١٩٢/أ)، من طريق عمرو بن علي الفلاس .

وأبو يعلى ٣٣٠/٢ ، رقم ١٠٦٩ ، والطبراني في الأوسط ٣٨٦/٥، رقم ٤٧٦٥ ، من طريق الجراح بن مخلد .

كلاهما عن يمان بن نصر ، به .

وقال الطبراني : لا يروى عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد ، تفرد به اليمان بن نصر .

وقال الهيثمي في المجمع ٢٨٤/٢ : رواه أبو يعلى ، والطبراني في الأوسط ، وفيه اليمان بن نصر ، قال الذهبي : مجهول .

قلت : ومداره في الوجهين على عبدالله المدني ، وهو مجهول كما تقدم في ترجمته ، ولعله اضطرب فيه فكان يرويه على الوجهين معاً ، ولكنه قد خالف الثقات الذين رووه من طريق أخرى كما سيأتي ، وعليه فكلا الوجهين منكر عنه ، والله أعلم .

....

ثانياً : رواه عمرو بن أبي عمرو ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

١ - فرواه سليمان بن بلال ، واختلف عليه :

أ - فرواه أبو سعيد مولى بني هاشم ، عن سليمان بن بلال ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن عبدالواحد بن محمد بن عبدالرحمن بن عوف ، عن عبدالرحمن بن عوف :

أخرجه أحمد ١/١٩١ ـ ومن طريقه الضياء في المختارة ٣/١٢٥ ، رقم ٩٢٦ ، وابن الجوزي في التحقيق ١/٤٣١ ، رقم ٥٩٣ ـ ، عن أبي سعيد ، عن سليمان ، به .
وتابع سليمان على هذا الوجه : الدراوردي ، وسعيد بن سلمة بن أبي الحسام : ذكر ذلك الدارقطني في العلل ٤/٢٩٧ .
وقال الدارقطني : والصواب قول سعيد بن سلمة ، والدراوردي ، عن عمرو بن أبي عمرو.

٢ - ورواه إسماعيل بن أبي أويس ، وخالد بن مخلد ، عن سليمان بن بلال ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن عاصم بن عمر بن قتادة الأنصاري ، عن عبدالواحد بن محمد بن عبدالرحمن بن عوف ، عن عبدالرحمن بن عوف :

أخرجه الحاكم ١/٥٥٠ ـ وعنه البيهقي في الكبرى ٢/٣٧١ ـ . من طريق إسماعيل بن أبي أويس .
وعبد بن حميد (المنتخب ، رقم ١٥٧) ، وابن أبي شيبة في مسنده (ق ٥٨/أ) ، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال ، رقم ١٤ ، وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة ١/٢٤٩ ، رقم ٢٣٦ ، وابن أبي الدنيا في كتاب الشكر ، رقم ١٣٥ ، وأبو طاهر المخلص في العاشر من الفوائد المنتقاة (ق ٢٣٧/أ) . من طريق خالد بن مخلد البجلي .
كلاهما عن سليمان بن بلال ، به .

....

وقال أبو حاتم كما في الجرح ٣١٦/٧ : والصحيح حديث عمرو بن أبي عمرو ، عن عاصم بن عمر بن قتادة ، عن عبدالواحد بن محمد بن عبدالرحمن بن عوف ، عن عبدالرحمن بن عوف .

قلت : والوجه الأول من رواية أبي سعيد عبدالرحمن بن عبدالله البصرى ، مولى بني هاشم ، وهو صدوق ربما أخطأ (التقريب ٣٩١٨) ، وقد توبع سليمان على الوجه الذي رواه ، كما صوّب الدارقطني هذا الوجه عن عمرو بن أبي عمرو .
وأما الوجه الثاني فهو من رواية كلٍ من إسماعيل بن أبي أويس ، وهو صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه ، وخالد بن مخلد ، وهو صدوق له أفراد (التقريب ٤٦٠، ١٦٧٧).
والوجه الثاني أرجح للكثرة ، ولكن يعضد الأول وجود المتابعة لسليمان ، وتصويب الدارقطني له .
وعليه فلعل الوجهين محفوظان عن سليمان ، والله أعلم .

٢ ـ ورواه الدراوردي ، واختلف عليه :
أ ـ فرواه عبدالوهاب بن نجدة ، وعلي بن بحر ، ويحيى الحماني ، عن الدراوردي ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن عبدالواحد بن محمد بن عبدالرحمن بن عوف ، عن أبيه ، عن جده عبدالرحمن بن عوف :
أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب الصلاة على النبي ﷺ ، رقم ٤٧ ـ ومن طريقه الضياء في المختارة ١٢٦/٣ ، رقم ٨٢٨،٩٢٧ ـ ، عن عبدالوهاب بن نجدة الحوطي .
وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة ٢٥٠/١ ، رقم ٢٣٧ ، من طريق علي بن بحر القطان .
وابن عساكر في معجم شيوخه (ق ٥٤/أ) ، من طريق يحيى الحماني .
كما ذكره الدارقطني في العلل ٢٩٧/٤ ، من رواية الحماني .
ثلاثتهم ، عن الدراوردي ، به .

قلت : وعبدالوهاب بن نجدة ، وعلي بن بحر : ثقتان ، ويحيى الحماني :حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث (التقريب ٤٢٦٤ ، ٤٦٩١ ، ٧٥٩١) .

ب ـ ورواه يحيى الحماني ، عن الدراوردي ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن عبدالواحد بن محمد ، عن عبدالرحمن بن عوف :
أخرجه إسماعيل القاضي في فضل الصلاة على النبي ﷺ ، رقم ٧ ، عن يحيى ، به .
وذكره الدارقطني في العلل ٢٩٧/٤ ، من رواية الدراوردي ، به .

وتابع الدروادي عليه : سليمان بلال ـ في أحد الوجهين عنه ـ، وسعيد بن سلمة ، كما تقدم في الاختلاف على سليمان بن بلال .

ج ـ ورواه محرز بن سلمة ، عن الداوردي ، عن موسى بن عبيدة ، عن قيس بن عبدالرحمن بن أبي صعصعة ، عن سعد بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبدالرحمن بن عوف :

أخرجه ابن أبي عاصم في الصلاة على النبي ﷺ ، رقم ٤٨ ، عن محرز ، به .

وتوبع الدراوردي على هذا الوجه :
أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (ق ٥٧/ب) ، وفي المصنف ٤٨٤/٢ ، و٥١٧/٢ ، و ٥٠٦/١١ ، رقم ١١٨٣٨ ، ـ وعنه أبو يعلى ١٦٤/٢، رقم ٨٥٨ ـ ، ورواه البزار ٢١٩/٣ رقم ١٠٠٦ ، وإسماعيل القاضي في فضل الصلاة على النبي ﷺ ، رقم ١٠ ، وابن أبي عاصم في الصلاة على النبي ﷺ ، رقم ٤٦ ، والعقيلي في الضعفاء ٤٦٧/٣ ، وابن أبي الدنيا ـ كما في جلاء الأفهام (ص ٣٠) .
من طرقٍ عن زيد بن الحباب ، عن موسى بن عبيدة ، به .

وقال البزار : وهذا الحديث لا نعلم رواه عن سعد بن إبراهيم إلا قيس بن عبدالرحمن بن أبي صعصعة ، ولا رواه عن قيس إلا موسى بن عبيدة ، وقد روي عن عبدالرحمن بن عوف من وجه آخر غير متصل عنه .

قلت : ومحرز بن سلمة ، وزيد بن الحباب : صدوقان (التقريب ٦٥٠١ ، ٢١٢٤) .

....

٥ ـ ورواه يعقوب بن محمد الزهري ، عن الدراوردي ، عن موسى بن عبيدة ، عن قيس ابن عبدالرحمن ، عن أبي صعصعة ، عن سعد بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عبدالرحمن بن عوف :
ذكره الدارقطني في العلل ٢٨٩/٤ ، ولم أقف على من أخرجه .

وقال الدارقطني : كذا قال ، والصحيح عن قيس بن عبدالرحمن ابن أبي صعصعة .

قلت : ويعقوب الزهري : صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء (التقريب ٧٨٣٤).

ولعل الوجه الوجه الأول أرجح هذه الأوجه ؛ حيث رواه الأكثر ، والأوثق كذلك .
ولكن يمكن القول بأن الوجه الثاني محفوظ أيضاً ، حيث صوبه الدارقطني ـ وهو دلالة على ثبوته عنده ـ ، ولوجود أكثر من متابع للدراوردي عليه مما يقوي حال هذا الوجه .
وأيضاً الوجه الثالث ؛ حيث رواه محرز ، وهو صدوق ، وتابع الدراوردي عليه صدوق .
وأما الوجه الرابع ، فهو مرجوح ؛ لأنه من رواية يعقوب وهو كثير الوهم ، كما تقدم .

٣ ـ ورواه الليث ، واختلف على أحد الرواة عنه :

أ ـ فرواه الإمام أحمد ، عن أبي سلمة الخزاعي ، عن الليث ، عن يزيد بن الهاد ، عن عمرو ابن أبي عمرو ، عن عبدالرحمن أبي الحويرث ، عن محمد بن جبير بن مطعم ، عن عبدالرحمن بن عوف :
أخرجه أحمد ١٩١/١ ـ ومن طريقه الضياء في المختارة ١٢٨/٣ ، رقم ٩٣٠ ـ، عن أبي سلمة الخزاعي ، به .

....

وتوبع أبو سلمة على هذا الوجه :
أخرجه الحاكم ٢٢٢/٢ ـ ومن طريقه البيهقي في الخلافيات (٢/ق ٧٠/ب)ـ، ورواه البيهقي أيضاً من طريق آخر في الكبرى ٢٨٥/٩ ، من طريق يحيى بن عبدالله بن بكير .
وأحمد ١٩١/١ ـ ومن طريقه الضياء في المختارة ١٢٩/٣ ، رقم ٩٣١ ـ ، ورواه أبو يعلى ١٧٣/٢ ، رقم ٨٦٩ ، من طريق يونس بن محمد .
والبيهقي في الكبرى ٣٧٠/٢ ، والسبكي في طبقات الشافعية ١٧٥/١ ، من طريق محمد ابن عبدالله بن عبدالحكم ، عن أبيه ، وشعيب بن الليث .
كلهم عن الليث ، به ، نحوه .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ولا أعلم في سجدة الشكر أصح من هذا الحديث . ووافقه الذهبي .

ب ـ ورواه محمد بن منصور الطوسي ، عن أبي سلمة الخزاعي ، عن الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن أبي الحويرث ، عن محمد بن جبير ، عن عبدالرحمن بن عوف :
أخرجه ابن أبي عاصم في الصلاة على النبي ﷺ رقم ٤٥ ـ ومن طريقه الضياء في المختارة ١٢٧/٣ ، رقم ٩٢٩ ـ ، عن محمد بن منصور ، به .

قلت : والوجه الأول أرجح ، وإن كان من رواه في الوجه الثاني محمد بن منصور ، وهو ثقة (التقريب ٦٣٢٦) ، لكن خالفه من هو أوثق منه وأحفظ ، إضافة إلى أن أبا سلمة توبع على الوجه الأول من أكثر من ثقة ، وعليه فهو أرجح ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن عبدالرحمن بن عوف روى هذا الحديث واختلف على الرواة دونه :

فرواه عبدالله المدني ، واضطرب فيه :

١ ـ فرواه مرة ، عن محمد بن عبدالرحمن بن عوف ، عن أبي سعيد ، في سجدة الشكر.

٢ ـ ورواه مرة ، عن محمد بن المنكدر ، عن محمد بن عبدالرحمن بن عوف ، عن أبي سعيد ، في السجود في سورة ص .

وتقدم أنه لا يثبت أي من الوجهين ؛ فعبدالله مجهول ، وقد خالف غيره ، ممن يحتج به ، كما سيأتي .

ورواه عمرو بن أبي عمرو ، واختلف عليه ، وعلى الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه مايلي :

١ ـ رواه سليمان بن بلال ، والدراوردي ـ في أحد وجهين راجحين عنهما ، وسعيد بن سلمة ، ثلاثتهم عن عمرو بن أبي عمرو ، عن عبدالواحد بن محمد بن عبدالرحمن ، عن عبدالرحمن بن عوف .

٢ ـ ورواه سليمان بن بلال ـ مرة ـ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن عاصم بن عمر بن قتادة عن عبدالواحد بن محمد بن عبدالرحمن ، عن عبدالرحمن بن عوف .

٣ ـ ورواه الدراوردي ـ مرة ـ ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن عبدالواحد بن محمد بن عبدالرحمن بن عوف ، عن أبيه ، عن جده عبدالرحمن بن عوف .

٤ ـ ورواه الليث ـ في الراجح عنه ـ، عن يزيد بن الهاد ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن عبدالرحمن أبي الحويرث ، عن محمد بن جبير ، عن عبدالرحمن بن عوف .

....

وأرجح هذه الأوجه هو الوجه الأول ، حيث رواه أكثر من ثقة كذلك ، في حين روى ابن بلال الوجه الثاني ، وروى الدراوردي الوجه الثالث ، وهما قد رويا أيضاً الوجه الأول ، فيقدم من روايتيهما ما وافقا فيه غيرهما ، وأما الوجه الرابع فقد فلم أجد من تابع يزيد عليه ، وهو ثقة (التقريب ٧٧٣٧). ولكنه خالف الأكثر ، فروايته مرجوحة .
وليس بعيداً أن يكون الحمل في هذا الاختلاف على عمرو بن أبي عمرو ، وهو كما تقدم في ترجمته صدوق ربما أخطأ ، حيث إن من رواه عنه في أكثر الأوجه أقوى منه ، فسليمان ابن بلال ، ويزيد بن الهاد كلاهما ثقة ، والله أعلم .

كما رواه الداوردي ـ في أحد الأوجه الراجحة عنه ، وزيد بن الحباب ، عن موسى بن عبيدة ، عن قيس بن عبدالرحمن بن أبي صعصعة ، عن سعد بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن جده عبدالرحمن بن عوف .

وقد رجح أبو حاتم أن الحديث من رواية عبدالرحمن بن عوف ، وليس من رواية أبي سعيد وهو كما قال ، إلا أنه لم يذكر هنا الراجح عن عبدالرحمن ، وكأنه أراد الخروج من هذا الاختلاف .

وقد ذكر هذا الحديث أيضاً في الجرح ٣١٦/٧ ، ورجح أن الصواب رواية عمرو ، عن عاصم بن عمر ، عن عبدالواحد . وهو الوجه الثاني من الاختلاف على عمرو.
وقد تقدم أن الراجح خلاف ذلك ، إلا إن ثبت أن الحمل في هذا الاختلاف على عمرو ، فيكون ما رجحه هو أحد الأوجه الراجحة ، والله أعلم .

وتقدم أن الدارقطني قد رجح الوجه الأول الذي رجحناه ، فلله الحمد .

....

والحديث من وجهه الراجح عن عمرو بن أبي عمرو إسناده ضعيف ، لجهالة عبدالواحد ، كما تقدم في ترجمته .

وهو كذلك ضعيف من رواية الدراوردي الأخرى التي ذكرناها ؛ ففيه موسى بن عبيدة ، وتقدم أنه ضعيف .

إلا أن الحديث روي من طرق أخرى عن عبدالرحمن ، وفي بعضها اختلاف ، ووجد له شواهد أيضاً يرتقي بمجموعها إلى الصحيح لغيره ، والله أعلم .

انظر لذلك علل الدارقطني ٢٩٦/٤ ، جلاء الأفهام لابن القيم (٤ ـ ٥٦)، القول البديع للسخاوي (١٥١ ـ ١٦٨)، السلسلة الصحيحة ، رقم ٨٢٩ ، إرواء الغليل رقم ٤٧٤ .

وقد أخرجه مسلم ، وغيره ، من حديث أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال :« من صلى علي واحدة صلى الله عليه عشراً » . انظر صحيح مسلم ، رقم ٤٠٨ .

علل أخبار رويت في الجمعة

٥٦٥ ــ وسمعت أبي يقول : حديث سمرة عن النبي ﷺ :« من ترك الجمعة فليتصدق بدينار »، له إسناد صالح ؛ همام يرفعه . وأيوب أبو العلاء يروي عن قتادة ، عن قدامة بن وَبَرة ، ولا يذكر[1] سمرة . وهو حديث صالح الإسناد .

رجال الإسناد :

* سَمُرة ، هو ابن جُنْدُب ـ رضي الله عنه ـ صحابي، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٥١.

* همام ، هو ابن يحيى بن دينار العَوْذِي ، أبو عبدالله البصري (ت ١٦٤) .
روى عن قتادة ، ونافع مولى ابن عمر ، والحسن البصري ، وزيد بن أسلم ، وغيرهم .
روى عنه الثوري ، وأبو داود الطيالسي ، وابن المبارك ، وابن مهدي ، وغيرهم .
وثقه جماعة من الأئمة ، وعدّه غير واحد من أوثق الناس في قتادة .
وتكلم فيه يحيى بن سعيد ، ولكنه رجع عن ذلك ؛ قال عفان : كان يحيى بن سعيد يعترض على همام في كثير من حديثه ، فلما قدم معاذ نظرنا في كتبه فوجدناه يوافق هماماً في كثير مما كان يحيى ينكره ، فكف يحيى بعد عنه .
وقال ابن عدي : وهمام أشهر وأصدق من أن يذكر له حديث ، وأحاديثه مستقيمة عن قتادة ، وهو مقدم في يحيى بن أبي كثير .
وقال أبو حاتم : ثقة صدوق في حفظه شيء . وقال ابن سعد : ثقة ربما غلط في الحديث .
وقال عفان : كان همام لا يكاد يرجع إلى كتابه ولا ينظر فيه ، وكان يُخالف فلا يرجع إلى كتابه ، ثم رجع بعد فنظر في كتبه ، فقال : ياعفان كنا نخطيء كثيراً فنستغفر الله .
قال الحافظ في الهدي : وهذا يقتضي أن حديث همام بأخرة أصح ممن سمع منه قديماً ، وقد نص على ذلك أحمد بن حنبل ، وقد اعتمده الأئمة الستة ، والله أعلم .

---

(١) كذا في نسختي مصر والمطبوع ، وفي بقية النسخ :« لا يذكر » .

....

وقال في التقريب : ثـقـة ربما وهم .
تهذيب الكمال ٣٠٢/٣٠ التهذيب ٧/١١ ، هدي الساري (٤٧٢)، التقريب (٧٣١٩).

* أيوب بن أبي مسكين التميمي ، أبو العلاء القصّاب الواسطي (ت ١٤٠) .
روى عن قتادة ، وحجاج بن أرطاة ، وسعيد بن أبي سعيد المقبري ، وغيرهم .
روى عنه هشيم ، ويزيد بن هارون ، وعباد بن العوام ، وغيرهم .
قال أحمد بن حنبل ، وأحمد بن صالح : رجل صالح ثقة. وقال النسائي ، وابن سعد: ثقة.
وقال أحمد مرة : لا بأس به . وقال أبو حاتم : لا بأس به ، شيخ صالح يُكتب حديثه ولا يحتج به . وقال الدارقطني : يُعتبر به . وقال ابن عدي : في حديثه بعض الاضطراب ، ولم أجد في سائر أحاديثه شيئاً منكراً ، ولهذا قال أحمد بن حنبل : لا بأس به ؛ لأن أحاديثه ليست بالمناكير ، وهو ممن يكتب حديثه .
وذكره ابن حبان في الثقات وقال : كان يخطيء . وقال أبو داود : كان يتفقه ، ولم يكن بجيد الحفظ للإسناد . وقال أبو أحمد الحاكم : في حديثه بعض الاضطراب .
قال ابن حجر : صدوق له أوهام .
انظر تهذيب الكمال ٤٩٢/٣ ، التهذيب ٤١١/١ ، التقريب (٦٢٣) .

* قتادة بن دِعامة السَّدوسي ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٥٦ .

* قُدامة بن وَبَـرة الـعُـجَـيْـفي[1] البصري ، من الرابعة .
روى عن سمرة حديثنا هذا . وروى عنه قتادة .
قال ابن معين : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال أبو حاتم عن أحمد : لا يعرف .

(١) وقع في التقريب :« العجلي » ، وعند ابن خزيمة :« العجيلي »، وفي المستدرك :« الجعفي ». وكلها خطأ .

وقال مسلم بن الحجاج : قيل لأحمد بن حنبل : يصح حديث سمرة عن النبي ﷺ :« من ترك الجمعة عليه نصف دينار »؟ فقال : قدامة يرويه لا نعرفه ، رواه أيوب أبو العلاء فلم يصل إسناده كما وصل همام ، قال : نصف درهم أو درهم ، خالفه في الحكم ، وقصر في الإسناد .

وقال البخاري: قدامة بن وبرة العجيفي بصري ، عن سمرة ، ولم يصح سماعه من سمرة.

وقال ابن خزيمة في صحيحه : لا أقف على سماع قتادة من قدامة ، ولست أعرف قدامة ابن وبرة بعدالة ولا جرح .

وقال الذهبي في الميزان : لا يعرف . وقال في الكاشف : وثق .

قال ابن حجر : مجهول .

قلت : الذي يظهر أنه ثقة ؛ لنص ابن معين على ذلك ، و لا يعارضه عدم معرفة الإمام أحمد وابن خزيمة ؛ لأن ابن معين قد عرفه فوثقه ، إضافة إلى أن ظاهر كلام البخاري أنه قد عرفه ، لكنه نفى سماعه من سمرة ، ويضاف إلى ذلك اخراج ابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم لحديثه ، كما سيأتي ، مما يدل على توثيقهم له ، والله أعلم .

انظر الضعفاء للعقيلي ٣/٤٨٤ ، تهذيب الكمال ٢٣/٥٥٥ ، الميزان ٣/٣٨٦ ، الكاشف ٢/١٣٥، التهذيب ٨/٣٦٦ ، التقريب (٥٥٣١).

تخريج الحديث :

روى قتادة هذا الحديث ، واختلف عليه ، على أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه همام بن يحيى ، وحجاج الأحول ، عن قتادة ، عن قدامة بن وبرة ، عن سمرة ابن جندب ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه أيوب أبو العلاء ، عن قتادة ، عن قدامة بن وبرة ، مرسلاً .

٣ ـ ورواه خالد بن قيس ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة ، مرفوعاً .

....

٤ ـ ورواه سعيد بن بشير ، عن قتادة ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه محمد بن شعيب ، ومروان بن محمد ، عن سعيد بن بشير ، عن قتادة ، عن قدامة ، عن سمرة ، موقوفاً عليه .

ب ـ ورواه أبو الجماهر ، عن سعيد بن بشير ، عن قتادة ، عن قدامة ، مرسلاً .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه همام بن يحيى ، وحجاج الأحول ، عن قتادة ، عن قدامة بن وبرة ، عن سمرة بن جندب ـ رضي الله عنه ـ ، أن النبي ﷺ قال : « من ترك الجمعة من غير عذر فليتصدق بدينار ، فإن لم يجد فبنصف دينار » :

أخرجه أبو داود في سننه ٦٣٨/١ ، كتاب الصلاة ، باب باب كفارة ترك الجمعة ، رقم ١٠٥٣ ، وفي مسائل الإمام أحمد (ص ٢٩٥) ، والنسائي ٨٩/٣ ، كتاب الجمعة ، باب كفارة من ترك الجمعة من غير عذر ، رقم ١٣٧٢ ، وابن خزيمة ١٧٨/٣ ، رقم ١٨٦١ ، والحاكم ٢٨٠/١ ـ وعنه البيهقي في الكبرى ٢٤٨/٣ ـ ، ورواه الروياني في مسنده ٧٧/٢ ، رقم ٨٥٤ ، وابن أبي شيبة ١٥٤/٢ ـ ومن طريقه العقيلي في الضعفاء ٤٨٥/٣ ـ . كلهم من طريق يزيد بن هارون .

وأبو داود الطيالسي (١٢٢)، رقم ٩٠١ ـ ومن طريقه ابن خزيمة ١٧٨/٣ ، رقم ١٨٦١ والبيهقي في الكبرى ٢٤٨/٣ ، والروياني في مسنده ٧٧/٢ ، رقم ٨٥٤ ـ . كلهم من طريق أبي داود الطيالسي .

وابن خزيمة ١٧٨/٣ ، رقم ١٨٦١ ، وابن حبان ٢٨/٧ ، رقم ٢٧٨٨ ، وأحمد ٨/٥ ، ١٤ من طريق وكيع .

وابن خزيمة ١٧٨/٣ ، رقم ١٨٦١ ، من طريق أبي عبيدة الحداد .

....

وابن حبان ٧/ ٢٩ ، رقم ٢٧٨٩ ، والطبراني في الكبير ٧/ ٢٣٥، رقم ٦٩٧٩ ـ ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال ٢٣/ ٥٥٧ ـ ، ورواه محمد بن العماد في حديث محمد ابن معروف (ق ١٨١/أ) . من طريق علي بن الجعد .
وأحمد ٥/ ٨ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية ١/ ٤٧٠، رقم ٧٩٩ ـ ، ورواه الطبراني في الكبير ٧/ ٢٣٥، رقم ٦٩٧٩ ـ ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال ٢٣/ ٥٥٧ ـ ، ورواه العقيلي في الضعفاء ٣/ ٤٨٤ . من طريق عفان .
وأحمد ٥/ ٨ ، من طريق بهز .
والبخاري في التاريخ الكبير ٤/ ١٧٦ ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٠/ ٤٤٤، رقم ٤٢٣٩ ، من طريق حجاج بن منهال .
والبخاري في التاريخ الكبير ٤/ ١٧٦ ، عن موسى بن إسماعيل .
والطبراني في الكبير ٧/ ٢٣٥، رقم ٦٩٧٩ ـ ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال ٢٣/ ٥٥٧ ـ ، ورواه البيهقي في شعب الإيمان ٣/ ١٠٦ ، رقم ٣٠١٦ ، والفلاكي في فوائده (ق ٩٤/ب) . من طريق عبدالله بن رجاء .
والطبراني في الكبير ٧/ ٢٣٥، رقم ٦٩٧٩ ـ ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال ٢٣/ ٥٥٧ ـ . من طريق أبي عمر الحوضي ، وهدبة بن خالد .
والبيهقي في شعب الإيمان ٣/ ١٠٦ ، رقم ٣٠١٦ ، ٣٠١٧ ، من طريق مسلم بن إبراهيم الأزدي ، وموسى بن داود الضبي .
وأبو بكر الصيرفي في فوائده (ق ٢٠/أ) ، من طريق الحسن بن قتيبة[1] .

كلهم عن همام ، عن قتادة ، عن قدامة بن وبرة ، عن سمرة بن جندب ، مرفوعاً .

---

(١) وقع في المخطوط طمس أدى إلى عدم وضوح الإسناد ، فوقع الإسناد فيه كأنه :« قتادة ، عن قدامة ، عن زبيد ، عن سمرة » ، ويحتمل أن يكون تصحيف ، وإن ثبت كذلك ، فهو وجه مرجوح ، لرواية عدد من الثقات عن همام بخلافه ، والله أعلم .

....

وتوبع همام ، على هذا الوجه :
أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ١٧٦/٤ ، عن الصلت بن محمد ، عن هارون بن مسلم عن حجاج الأحول ، عن قتادة ، به ، نحوه .

قلت : وحجاج الأحول ، هو ابن حجاج البصري : ثقة . (التقريب ١١٢٣) .

ثانياً : رواه أيوب أبو العلاء ، عن قتادة ، عن قدامة بن وبرة ، أن النبي ﷺ قال :« من ترك الجمعة من غير عذر فليتصدق بدرهم ، أو نصف درهم ، أو صاع حنطة ، أو نصف صاع » :

أخرجه أبو داود في سننه ٦٣٩/١ ، الموضع السابق ، رقم ١٠٥٤ ، وفي مسائل الإمام أحمد (ص ٢٩٦)، ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٢٤٨/٣ ـ ، ورواه الحاكم ٢٨٠/١ ، والروياني في مسنده ٧٧/٢ ، رقم ٨٥٥ . من طريق إسحاق بن يوسف .
وأبو داود ٦٣٩/١ ، الموضع السابق ، رقم ١٠٥٤، وفي مسائل الإمام أحمد (ص ٢٩٦) ، ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٢٤٨/٣ ـ ، من طريق محمد بن يزيد .
كلاهما عن أيوب أبي العلاء ، به ، نحوه .

وتابع أيوب على هذا الوجه : سعيد بن بشير ـ في أحد الوجهين عنه ـ ، كما سيأتي في الاختلاف عليه .

....

ثالثاً : رواه خالد بن قيس ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة ، مرفوعاً ، نحو متن الوجه الأول :

أخرجه النسائي في الكبرى ٥١٧/١ ، رقم ١٦٦٢ ، وابن ماجه ٣٥٨/١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب فيمن ترك الجمعة من غير عذر ، رقم ١١٢٨ ، والروياني في مسنده ٥٠/٢ ، رقم ٨٠٩ ، وأبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ٢٩٦) ، والطبراني في الكبير ٢١٩/٧ رقم ٦٩١١ ، والبخاري في التاريخ الكبير ١٧٧/٤ . كلهم من طريق نصر بن علي .

والبيهقي في الكبرى ٢٤٨/٣ ، من طريق إبراهيم بن عرعرة .

كلاهما عن نوح بن قيس ، عن أخيه خالد بن قيس ، عن قتادة ، به .

وقال البيهقي : كذا قال ، ولا أظنه إلا واهماً في إسناده ؛ لاتفاق ما مضى على خلاف فيه .

وقال البخاري في التاريخ الكبير ١٧٧/٤ : والأول - يعني رواية همام وحجاج - أصح - يعني من رواية نوح بن قيس - ، ولا يصح حديث قدامة في الجمعة .

قلت : ونوح بن قيس : صدوق (التقريب ٧٢٠٩) .

وخالد بن قيس ، الراجح أنه ثقة[1].

---

(١) فقد وثقه ابن معين ، والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن المديني : لا بأس به .

وقال الأزدي : خالد بن قيس عن قتادة فيها مناكير .

وقال الحافظ تبعاً لذلك في التقريب : صدوق يغرب . (انظر التهذيب ١١٢/٣ ، التقريب ١٦٦٨) .

قلت : بل الرجل ثقة ، والأزدي لا يلتفت إلى قوله إذا انفرد ، وهو معارض بقول أبي داود عن خالد : أروى الناس عن قتادة (انظر الجامع في الجرح ٢١٢/١) . والله أعلم .

رابعاً : رواه سعيد بن بشير ، عن قتادة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه محمد بن شعيب ، ومروان بن محمد ، عن سعيد بن بشير ، عن قتادة ، عن قدامة ، عن سمرة ، موقوفاً عليه ، نحو متن الوجه الثاني :

أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٤٨/٣ ، من طريق محمد بن شعيب .
وأبو داود في مسائل الإمام أحمد (ص ٢٩٦) ، من طريق مروان بن محمد .

كلاهما عن سعيد بن بشير ، عن قتادة ، عن قدامة ، عن سمرة ، موقوفاً عليه .

وعند البيهقي : قال سعيد : فسألت قتادة : هل يرفعه إلى النبي ﷺ ؟ فشك في ذلك . قال سعيد : وقد ذكر بعض أصحابنا أن قتادة يرفعه إلى النبي ﷺ .

قلت : ومحمد بن شعيب صدوق صحيح الكتاب ، ومروان بن محمد ، هو الأسدي : ثقة (التقريب ٥٩٥٨ ، ٦٥٧٣) .

٢ ـ ورواه أبو الجماهر ، عن سعيد بن بشير ، عن قتادة ، عن قدامة ، مثله ، مرسلاً :
أخرجه الحاكم ٢٨٠/١ ، عن أبي بكر بن إسحاق ، عن عبيد بن عبدالواحد ، عن أبي الجماهر: محمد بن عثمان التنوخي ، عن سعيد بن بشير ، به .
وتابع سعيداً على هذا الوجه أبو العلاء كما تقدم .

قلت : وأبو الجماهر ثقة (التقريب ٦١٣٥)، والإسناد إليه رجاله ثقات ، ولكن خالفه في الوجه الأول ، ثقة وصدوق ، وبهذا يكون الوجه الأول أرجح ، ولكن يعضد الثاني وجود متابعة أبي العلاء لسعيد ، وهو صدوق ربما أخطأ ، كما تقدم ، وعليه فلعل الوجهين محفوظان عن سعيد ، ويكون الحمل في هذا الاختلاف من سعيد نفسه ، وهو ضعيف كما قال الحافظ (التقريب ٢٢٧٦)، فكان يرويه على الوجهين ، والله أعلم .

....

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن قتادة روى هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه همام بن يحيى ، وحجاج الأحول ، عن قتادة ، عن قدامة بن وبرة ، عن سمرة ابن جندب ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه أيوب أبو العلاء ، وسعيد بن بشير ـ في أحد الوجهين عنه ـ عن قتادة ، عن قدامة بن وبرة ، مرسلاً .

٣ ـ ورواه خالد بن قيس ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة ، مرفوعاً .

٤ ـ ورواه سعيد بن بشير ـ في أحد الوجهين عنه ـ عن قتادة ، عن قدامة ، عن سمرة ، موقوفاً عليه .

كما اختلف عليه في متنه ، ففي الوجه الأول ، والثالث ، قال :« فليتصدق بدينار ، أو نصف دينار » ، وفي الوجه الثاني ، والرابع قال :« فليتصدق بدرهم ، أو نصف درهم ، أو صاع حنطة ، أو نصف صاع » .

ولعل الوجه الأول أرجح هذه الأوجه ؛ حيث رواه ثقتان كذلك ، في حين رواه في الوجه الثاني أبو العلاء ، وهو صدوق ربما أخطأ ، وسعيد بن بشير ، وهو ضعيف ، ورواه في الوجه الثالث ثقة ، ولكنه انفرد به ، وراويه عنه صدوق . ورواه في الوجه الرابع سعيد ، وهو ضعيف ، كما تقدم تفصيل ذلك في التخريج .

وقد ذكر أبو حاتم رواية همام في الوجه الأول ، ورواية أيوب في الوجه الثاني ، ولم يرجح أياً منهما ، وقال : هو حديث صالح الإسناد .

ورجح الإمام أحمد الوجه الأول ؛ ففي سنن أبي داود ١/٦٣٩ ، والمستدرك ١/٢٨٠ ، أن أحمد سئل عن الاختلاف في هذا الحديث ، فقال : همام عندي أحفظ من أيوب .

ورجحه أيضاً الإمام البخاري على رواية خالد بن قيس ، كما تقدم في الوجه الثالث .

....

والحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف ، لعدم سماع قدامة من سمرة ، كما تقدم في ترجمته ، ولاحتمال عدم سماع قتادة من قدامة ؛ لقول ابن خزيمة : لا أقف على سماع قتادة من قدامة ، كما تقدم ذكر ذلك في ترجمة قدامة .

وقال البخاري في التاريخ الكبير ٤/١٧٧ : ولا يصح حديث قدامة في الجمعة .

وقال ابن الجوزي في العلل ١/٤٧٠ : هذا حديث لا يصح .

وله شاهد عن عائشة ، لكنه ضعيف جداً :

أخرجه أبو نعيم في الحلية ٧/٢٦٩ ـ ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد ٧/١٥ ، وابن الجوزي في العلل المتناهية ١/٤٧٠ ، رقم ٨٨٠ ، ـ عن محمد بن عمر بن غالب ، عن إدريس بن خالد البلخي ، عن جعفر بن النضر ، عن إسحاق الأزرق ، عن مسعر ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه عن عائشة ، قال : قال رسول الله ﷺ :« من فاتته الجمعة فليتصدق بنصف دينار » .

وقال أبو نعيم : غريب من حديث مسعر وهشام ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه .

وقال ابن الجوزي : هذا حديث لا يصح .

قلت : فيه محمد بن عمر بن غالب ، متهم بالكذب ، وقال ابن أبي الفوارس : كان كذاباً . وقال أبو نعيم : كان ذا حفظ ومعرفة . (لسان الميزان ٥/٣٢٤، ٣٢٥) . وقال ابن الجوزي : كان الدارقطني سيء الرأي فيه .

قلت : وعليه فإسناده ضعيف جداً ، ومثله لا يصلح لتقوية حديث المسألة ، والله أعلم .

٥٦٦ ــ وسألت أبا زرعة عن حديث رواه عكرمة بن عمار ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « ثلاثٌ هُن حقٌ على كلِ مسلم ».

قال أبو زرعة : يقولون : عن يحيى بن أبي كثير ، عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان ، عن رجل ، عن أبي سعيد ، عن النبي ﷺ . وهو الصحيح .

رجال الإسناد :

* عكرمة بن عمّار العجلي ، أبو عمار اليمامي البصري (١٥٩) .

وثقه ابن معين ، وابن المديني ، والعجلي ، وأبو داود ، والدارقطني ، وغيرهم .

وقال النسائي : ليس به بأس ، إلا في حديثه عن يحيى بن أبي كثير . وقال أبو حاتم : كان صدوقاً ، وربما وهم في حديثه ، وربما دلس ، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير بعض الأغاليط . وقال ابن خراش : كان صدوقاً ، وفي حديثه نكرة .

وقال البخاري : مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير ، ولم يكن عنده كتاب .

وقال أبو داود : ثقة ، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير اضطراب .

وبنحو قول البخاري وأبي داود ذكر ذلك عنه غير واحد .

قال ابن حجر : صدوق يغلط ، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ، ولم يكن معه كتاب .

قلت : ولعل الصواب أنه صدوق في غير يحيى بن أبي كثير ، إذ الأكثر على توثيقه في غير يحيى ، ولم أر من نص على أنه يغلط في غير يحيى ، ويحمل كلام من تكلم فيه مطلقاً على روايته عن يحيى ، والله أعلم .

انظر تهذيب الكمال ٢٠/٢٥٦ ، التهذيب ٧/٢٦١ ، التقريب (٤٦٧٢) .

---

* يحيى بن أبي كثير الطائي ، ثقة يدلس ويرسل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٧ .

....

* أبو سلمة بن عبدالرحمن الزهري ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* أبو هريرة - رضي الله عنه -، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان العامري ، المدني ، من الثالثة .

ثقة ، متفق على توثيقه .

انظر تهذيب الكمال ٥٩٦/٢٥ ، التهذيب ٢٩٤/٩ ، التقريب (٦٠٦٨) .

* أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٣٤.

تخريج الحديث :

روى يحيى بن أبي كثير هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ - فرواه عكرمة بن عمار ، عن يحيى ، عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

٢ - ورواه أبان بن يزيد العطار عن يحيى ، عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان ، عن رجل عن أبي سعيد ، مرفوعاً .

٣ - ورواه أيوب بن عتبة ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد ، مرفوعاً .

٤ - ورواه عمر بن راشد ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد ، موقوفاً .

٥ - وروي عن يحيى ، عن محمد بن عبدالرحمن ، عن رجل ، عن أبي سعيد ، موقوفاً.

....

الوجه الأول :

أخرجه أبو بكر الإسماعيلي في حديث يحيى بن أبي كثير (كما في الإمام[1] ٣/٤٨) ، عن الحسن بن سفيان ، عن عبدالله بن عمر الجعفي ، عن عنبسة بن عبدالواحد ، عن عكرمة ، به .
وذكره المصنف في هذه المسألة ، من رواية عكرمة به .
وتقدم في ترجمة عكرمة أنه ضعيف في يحيى بن أبي كثير .

الوجه الثاني :

أخرجه أبو بكر الإسماعيلي في حديث يحيى بن أبي كثير (كما في الإمام ٣/٤٨) ، عن الحسن بن سفيان ، عن هدبة بن خالد القيسي ، عن أبان بن يزيد ، عن يحيى ، به .
وذكره أبو زرعة في هذه المسألة ، من رواية يحيى بن أبي كثير به .
وقال أبو زرعة : وهو الصحيح .
قلت : وأبان بن يزيد ، وهدبة : ثقتان (التقريب ١٤٣ ، ٧٢٦٩) .
والحسن بن سفيان : ثقة مشهور .

الوجه الثالث :

ذكره المصنف في المسألة رقم ٥٩٧ ، ولم أقف على من أخرجه .
وحكى عن أبيه وأبي زرعة قولهما : هذا خطأ ؛ إنما هو يحيى ، عن محمد بن عبدالرحمن ابن ثوبان ، عن رجل ، عن أبي سعيد ، موقوف .
فقال : قلت لهما : ممن الخطأ ؟ قالا : من أيوب بن عتبة .

قلت : وأيوب بن عتبة هو اليمامي : ضعيف (التقريب ٦١٩) .

---

(١) ولكن وقع في الإمام :« يحيى بن أبي سلمة » ، وصوابه :« يحيى ، عن أبي سلمة » .

....

الوجه الرابع :

أخرجه عبدالرزاق ٣/٢٠٠ ، رقم ٥٣١٨ ــ ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط ٤/٤٠، رقم ١٧٧١ ، وابن عبدالبر في التمهيد ١٠/٨٧ ــ عن عمر بن راشد ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد ، موقوفاً .

قلت : وعمر بن راشد ، هو اليمامي : ضعيف (التقريب ٤٨٩٤) .

الوجه الخامس :

ذكره أبو حاتم ، وأبو زرعة في المسألة رقم ٥٩٧ ، ولم أقف على من أخرجه .
وصوبا هذا الوجه ، كما تقدم النقل عنهما في الوجه الثالث .

كما رواه سعد بن إبراهيم ، عن محمد بن عبدالرحمن ، واختلف عليه ، وسيأتي في المسألة رقم ٦١٣ [1].

---

(١) كما رواه أبو شعيب الحراني ، عن يحيى ، عن الأوزاعي ، عن محمد بن عبدالرحمن ، عن أبي سعيد، موقوفاً :
أخرجه أبو محمد الجوهري في الفوائد المنتقاة (ق ٣٢/ب) ، عن أبي شعيب الحراني ، به .
قلت : ولم أذكره ضمن الأوجه السابقة ؛ لأن الذي يظهر لي أن يحيى الواقع في الإسناد ليس هو ابن أبي كثير ، وإنما هو يحيى بن عبدالله البابلتي ، فهو الذي يروي عنه أبو شعيب الحراني ، ويروي عن الأوزاعي ، وكان البابلتي زوج أم أبي شعيب ، وكان الأوزاعي زوج أم البابلتي ، ولم أر من ذكر أن أبا شعيب يروي عن يحيى بن أبي كثير ، إضافة إلى أن أبا شعيب قد استوطن بغداد ، وحدَّث بها إلى وفاته ، ويحيى بن أبي كثير إنما حدَّث بالمدينة ، كما أن أبا شعيب ولد سنة ست ومئتين ، وابن أبي كثير مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة ، فلا يمكن أن يحدث عنه ، والله أعلم .
(انظر تاريخ بغداد ٩/٤٣٥ ، تهذيب الكمال ٣١/٥٠٤)
وكل هذا مما يقوي أن يحيى الوارد في الإسناد إنما هو البابلتي ، والله أعلم .
وإسناده ضعيف ، لأن البابلتي ضعيف (التقريب ٧٥٨٥) ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على يحيى بن أبي كثير في هذا الحديث :

١ ـ فرواه عكرمة بن عمار ، عن يحيى ، عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه أبان بن يزيد ، عن يحيى ، عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان ، عن رجل ، عن أبي سعيد ، مرفوعاً .

٣ ـ ورواه أيوب بن عتبة ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد ، مرفوعاً .

٤ ـ ورواه عمر بن راشد ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد ، موقوفاً .

٥ ـ وروي عن يحيى ، عن محمد بن عبدالرحمن ، عن رجل ، عن أبي سعيد ، موقوفاً .

ويرى أبو زرعة في هذه المسألة أن الوجه الثاني هو الصحيح ، بينما يرى هو وأبو حاتم في المسألة رقم ٥٩٧ ، أن الوجه الخامس هو الصواب .

ولعل ما ذهب إليه أبو زرعة من ترجيحه للوجه الثاني هو الصواب ؛ فراويه وهو أبان بن يزيد ثقة ، ومن خالفه في بقية الأوجه ـ سوى الخامس ـ ضعفاء ، فراويه في الوجه الأول عكرمة بن عمار وتقدم في ترجمته أنه ضعيف في يحيى ، وكذلك الحال في الوجه الثالث والرابع ؛ فهما من رواية أيوب بن عتبة ، وعمر بن راشد ، وهما ضعيفان أيضاً .

أما الوجه الخامس ، فلم أقف على من رواه عن يحيى ، لننظر في حاله ، وهل يقوى على معارضة رواية أبان أم لا ، ولكن يقويه ترجيح أبي حاتم وأبي زرعة له ، والله أعلم .

وإسناد الحديث من الوجهين الراجحين ضعيف ؛ لجهالة الراوي عن أبي سعيد .

إلا أن له طريقاً أخرى صحيحة عن أبي سعيد :

فقد أخرجه البخاري (مع الفتح ٢/٤٢٣)، كتاب الجمعة ، باب الطيب للجمعة ، رقم ٨٨٠ ، ومسلم ٢/٥٨١، كتاب الجمعة ، باب الطيب والسواك يوم الجمعة ، رقم ٨٤٦ ، وغيرهما ، عن أبي سعيد ، أن النبي ﷺ قال :« غسل يوم الجمعة على كل محتلم ، وسواك ويمس من الطيب ما قدر عليه » .

٥٦٧ ــ وسمعت أبي يقول : عبدالرحمن بن يزيد بن جابر لا أعلم أحداً من أهل العراق يحدّث عنه ، والذي عندي أن الذي يروي عنه أبو أسامة ، وحسين الجعفي واحد ، وهو عبدالرحمن بن يزيد بن تميم ؛ لأن أبا أسامة روى عن عبدالرحمن بن يزيد ، عن القاسم ، عن أبي أمامة خمسة أحاديث ، أو ستة أحاديث منكرة ، لا يحتمل أن يحدث عبدالرحمن بن يزيد بن جابر مثله ، ولا أعلم أحداً من أهل الشام روى عن ابن جابر من هذه الأحاديث شيئاً .

وأما حسين الجعفي فإنه روى عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي الأشعث ، عن أوس بن أوس ، عن النبي ﷺ في يوم الجمعة أنه قال : « أفضل الأيام يوم الجمعة ؛ فيه الصعقة وفيه النفخة » وفيه كذا ، وهو حديث منكر لا أعلم أحداً رواه غير حسين الجعفي .

وأما عبدالرحمن بن يزيد بن تميم فهو ضعيف الحديث ، وعبدالرحمن بن يزيد ابن جابر ثقة .

رجال الإسناد :

* عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي ، أبو عتبة السُّلمي الدمشقي (ت ١٥٦ تقريباً) .
ثقة متفق على توثيقه .
قال موسى بن هارون : روى أبو أسامة عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ، وكان ذلك وهماً منه ـ رحمه الله ـ ، هو لم يلق ابن جابر ، وإنما لقي عبدالرحمن بن يزيد بن تميم ، فظن أنه ابن جابر ، وابن جابر ثقة ، وابن تميم ضعيف .
وقال أبوداود : كل ما جاء عن أبي أسامة : حدثنا عبدالرحمن بن يزيد ، فهو ابن تميم .
وقال البخاري : أهل الكوفة يروون عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر أحاديث مناكير ، وإنما أرادوا عندي عن عبدالرحمن بن يزيد بن تميم ، وهو منكر الحديث ، وهو بأحاديثه أشبه منه بأحاديث عبدالرحمن بن يزيد بن جابر .
تهذيب الكمال ١٨/٥، التهذيب ٢٩٧/٦، التقريب (٤٠٤١)، الجامع في الجرح ٩٨/٢.

....

* عبدالرحمن بن يزيد بن تميم السُّلمي الدمشقي ، من السابعة .
ضعيف ، متفق على تضعيفه .
وغلط بعضهم فروى عنه وسمَّاه عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ، كما تقدم في الترجمة السابقة . قال البخاري : عنده مناكير ، ويقال : هو الذي روى عنه أهل الكوفة : أبو أسامة وحسين ، فقالوا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر . وقال الدارقطني : أبو أسامة يغلط في نسبه.
تهذيب الكمال ٤٨٢/١٧ ، التقريب (٤٠٤٠) ، الجامع في الجرح ٩٨/٢ .

* أبو أسامة : حماد بن أسامة ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٤٨ .

* حسين بن علي بن الوليد الجُعْفي الكوفي المقريء (ت ٢٠٤) .
ثقة عابد ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٤٤٩/٦ ، السير ٣٩٧/٩ ، التهذيب ٣٥٧/٢ ، التقريب (١٣٣٥).

* القاسم: هو ابن عبدالرحمن، أبو عبدالرحمن الدمشقي، صاحب أبي أمامة (ت ١١٢).
وثقه البخاري ، وابن معين ، والترمذي ، ويعقوب بن سفيان ، ويعقوب بن شيبة ، والحربي.
وقال أبو حاتم : حديث الثقات عنه مستقيم ، لا بأس به ، وإنما ينكر عنه الضعفاء .
وقال البخاري : روى عنه العلاء بن الحارث ، وابن جابر ، وكثير بن الحارث ، وسليمان بن عبدالرحمن ، ويحيى بن الحارث ، أحاديث مُقاربة ، وأما من يُتكلم فيه مثل جعفر بن الزبير وعلي بن يزيد ، وبشر بن نمير ، ونحوهم ، في حديثهم عنه مناكير واضطراب .
وقال ابن معين : ثقة ، والثقات يروون عنه هذه الأحاديث ولا يرفعونها . ثم قال : يجيء من المشايخ الضعفاء ما يدل حديثهم على ضعفهم . وقال في موضع آخر : إذا روى عنه الثقات أرسلوا ما رفع هؤلاء .
وقال العجلي : ثقة يكتب حديثه ، وليس بالقوي .
وأنكر عليه أحمد بعض الأحاديث . وقال الغلابي : منكر الحديث .

....

وقال ابن حبان : كان يروي عن الصحابة المعضلات . وذكره العقيلي في الضعفاء .
قال ابن حجر : صدوق يغرب كثيراً .
قلت : ولعل من تكلم فيه إنما بسبب الرواة عنه ، كما يفهم من كلام البخاري وغيره .
تهذيب الكمال ٣٨٣/٢٣، التهذيب ٣٢٢/٨، التقريب (٥٤٧٠)، الجامع في الجرح ٣٧٣/٢.

* أبو أمامة الباهلي : صُدَيّ بن عجلان ، ـ رضي الله عنه ـ، صحابي جليل ، مشهور بكنيته ، كان من المكثرين في الرواية عن رسول الله ﷺ ، توفي في حمص سنة ست وثمانين .
انظر الاستيعاب ١٦٩/٥، ١٣١/١١ ، أسد الغابة ١٦/٣، ١٣٨/٥ ، الإصابة ١٣٣/٥ .

* أبو الأشعث الصنعاني : شَرَاحيل بن آدة ، بالمد وتخفيف الدال ، من الثانية .
روى عن أوس بن أوس ، وعبادة بن الصامت ، وأبي هريرة ، وعدد من الصحابة .
روى عنه عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ، وحسان بن عطية ، وأبو قلابة الجرمي ، وغيرهم .
قال العجلي ، وابن عبدالبر : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .
قال ابن حجر : ثقة .
انظر تهذيب الكمال ٤٠٨/١٢ ، التهذيب ٣١٩/٤ ، التقريب (٢٧٦١) .

* أوس بن أوس الثقفي ، ـ رضي الله عنه ـ، صحابي جليل . قال ابن حجر : روى له أصحاب السنن الأربعة أحاديث صحيحة من رواية الشاميين عنه ، نقل عباس عن ابن معين أن أوس بن أوس الثقفي ، وأوس بن أبي أوس الثقفي واحد . وقيل إن ابن معين أخطأ في ذلك ، وأن الصواب أنهما اثنان . وقد تبع ابن معين على ذلك أبو داود وغيره . والتحقيق أنهما اثنان ، ومن قال في أوس بن أوس : أوس بن أبي أوس أخطأ . كما قيل في أوس بن أبي أوس : أوس بن أوس ، وهو خطأ، وأما أوس بن أبي أوس فاسم والده حذيفة ، كما سيأتي. انتهى.
انظر الاستيعاب ٢٢٣/١ ، أسد الغابة ١٣٩/١ ، الإصابة ١٢٧/١ .

....

تخريج الحديث :

روى حسين بن علي الجعفي هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

أولاً : رواه ابن أبي شيبة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه ثلاثة من الثقات ، عن ابن أبي شيبة ، عن حسين الجعفي ، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ، عن أبي الأشعث ، عن أوس بن أوس .
وتابع ابن أبي شيبة على هذا الوجه عدد من الثقات .

٢ ـ ورواه ابن ماجه ، عن ابن أبي شيبة ، عن حسين الجعفي ، عن عبدالرحمن بن يزيد ، عن أبي الأشعث ، عن شداد بن أوس .
وتابع ابن أبي شيبة على هذا الوجه عدد من الثقات .

ثانياً : ورواه عبدة بن عبدالله الصفار ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه البزار ، عن عبدة ، عن حسين ، عن ابن جابر ، عن أبي الأشعث ، عن شداد .
وتابع عبدة عليه غير واحد من الثقات ، كما تقدم .

٢ ـ ورواه عبدالرحمن بن زياد الكناني ، عن عبدة بن عبدالله ، عن حسين الجعفي ، عن ابن جابر ، عن أبي الأشعث ، عن أوس .
وتابع عبدة عليه عدد من الثقات .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه ابن أبي شيبة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن ابن أبي شيبة ، عن حسين الجعفي ، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ، عن أبي الأشعث ، عن أوس بن أوس :
أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٢/١٤٩، و٢/٥١٦ .

....

وعن ابن أبي شيبة أخرجه كل من :
ابن ماجه ١/٥٢٤ ، كتاب الجنائز ، باب ذكر وفاته ودفنه ﷺ ، رقم ١٦٣٦ .
وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٣/٢١٧ ، رقم ١٥٧٧ ، وفي كتاب الصلاة على النبي ﷺ ، رقم ٦٣ .
والحربي في غريب الحديث ١/٦٧ ، ٦٨ .
وأبو نعيم في معرفة الصحابة ٢/٣٥٤ ، رقم ٩٧٦ ، وفي دلائل النبوة ٢/٥٦٦ ، رقم ٥٠٩ من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة .
كلهم عن ابن أبي شيبة ، عن حسين الجعفي ، به .

وتابع ابن أبي شيبة على هذا الوجه عدد من الثقات :
فأخرجه أبو داود ١/٦٣٥ ، كتاب الصلاة ، باب فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة ، رقم ١٠٤٧ - ومن طريقه البيهقي في المعرفة ٤/٤٢١ ، رقم ٦٦٨٢ -، عن هارون بن عبدالله .
وفي ٢/١٨٤، كتاب الصلاة ، باب في الاستغفار ، رقم ١٥٣١، عن الحسن بن علي .
والنسائي ٣/٩١ ، كتاب الجمعة ، باب اكثار الصلاة على النبي ﷺ يوم الجمعة ، رقم ١٣٧٤ - ومن طريقه قوام السنة الأصبهاني في الترغيب والترهيب ١/٣٧٦ ، رقم ٨٦٨ -، عن إسحاق بن منصور[١] .
وابن خزيمة ٣/١١٨، رقم ٧٣٣ ــ ومن طريقه ابن حبان ٣/١٩٠، رقم ٩١٠ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٩/٤٠٢ ــ . عن أبي كريب .

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في النكت الظراف ٤/١٤٣ : قد أخرجه - يعني هذا الحديث - أبو داود عن هارون بن عبدالله ، والحسن بن علي ، والنسائي عن إسحاق بن منصور ، والبزار عن بشر بن خلف وعبدة بن عبدالله وسعيد بن بحر القراطيسي ، ستتهم عن حسين بن علي ، وفي رواية الجميع :» شداد بن أوس « ، فكأنه كان عند حسين بن علي بالوجهين . انتهى .
قلت : وفي ذكره لأبي داود والنسائي نظر ؛ إذ إن الموجود في كتابيهما ، وعند من أخرجه من طريقهما أنهما يرويانه عن أوس بن أوس ، وليس عن شداد ، كما قال الحافظ ، وجميع من خرّج الحديث أمّا ذكر أنهما يرويانه عن أوس ، ولم يتابع الحافظ على قوله هذا أحد ، فلعله وهم منه - رحمه الله - ، والله أعلم .

....

وابن خزيمة ٣/١١٨ ، رقم ١٧٣٤ ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٩/٤٠٢ ـ عن محمد بن رافع .

والحاكم ١/٢٧٨ ، ـ وعنه البيهقي في الكبرى ٣/٢٤٨ ، وفي الصغرى ١/٢٣٥ ، رقم ٦٠٥ ، وفي شعب الإيمان ٣/١٠٩ ، رقم ٣٠٢٩ ، وفي المعرفة ٤/٤٢١ ، رقم ٦٦٨١ ، وفي فضائل الأوقات ، رقم ٢٧٥ ، وفي كتاب حياة الأنبياء قي قبورهم ، رقم ٩ ـ ، ورواه البيهقي أيضاً في الكبرى عن غير الحاكم ، من طريق أحمد بن عبدالحميد الحارثي .

والحاكم ٤/٥٦٠ ، من طريق عبدالله بن محمد بن شاكر .

والدارمي ١/٣٠٧ ، رقم ١٥٨٠ ، والطبراني في الكبير ١/٢١٦ ، رقم ٥٨٩ ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة ٢/٣٥٤ ، رقم ٩٧٦ ، وفي دلائل النبوة ٢/٥٦٦ ، رقم ٥٠٩ ، من طريق عثمان بن أبي شيبة .

وأحمد ٤/٨ ـ ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة ٢/٣٥٤ ، رقم ٩٧٦ ـ .

والسمرقندي في تنبيه الغافلين (ص ٢٣٥)، من طريق محمد بن الفضيل .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة ٢/٣٥٤ ، رقم ٩٧٦ ، وفي دلائل النبوة ٢/٥٦٦ ، رقم ٥٠٩ من طريق يحيى الحماني .

وإسماعيل القاضي في فضل الصلاة على النبي ﷺ ، رقم ٢٢ ، عن ابن المديني .

وتابعهم عبدة بن عبدالله في أحد الوجهين عنه ، كما سيأتي في الاختلاف عليه .

كلهم عن حسين بن علي الجعفي ، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ، عن أبي الأشعث ، عن أوس بن أوس .

٢ ـ ورواه ابن ماجه مرة أخرى عن ابن أبي شيبة ، عن حسين بن علي ، عن عبدالرحمن ابن يزيد ، عن أبي الأشعث ، عن شداد بن أوس :

أخرجه ابن ماجه ١/٣٤٥ ، كتاب إقامة الصلاة ، رقم ١٠٨٥ ، عن ابن أبي شيبة ، به .

وتوبع ابن أبي شيبة على هذا الوجه :

....

فقد أخرجه البزار ٨/٤١١ ، رقم ٤٣٨٥ ، عن بشر بن خالد العسكري[1]، وسعيد بن بحر القراطيسي .
وأبو بكر المروزي في كتاب الجمعة وفضلها[2]، رقم ١٣ ، عن محمد بن حسان ، وسفيان ابن وكيع .
وتابعهم : عبدة بن عبدالله ، في أحد الوجهين عنه ، كما سيأتي في الاختلاف عليه .
كلهم عن حسين الجعفي ، عن ابن جابر ، عن أبي الأشعث ، عن شداد .

وقال البزار : وهذا الحديث بهذا اللفظ لا نعلم أحداً يرويه إلا شداد بن أوس ، ولا نعلم له طريقاً غير هذا الطريق عن شداد ، ولا رواه إلا حسين بن علي الجعفي ، ويقال : إن عبدالرحمن بن يزيد هذا هو عبدالرحمن بن يزيد بن تميم ، ولكن أخطأ فيه أهل الكوفة : أبو أسامة ، والحسين الجعفي ، على أن عبدالرحمن بن يزيد بن تميم لا نعلم روى عن أبي الأشعث ، وإنما قالوا ذلك لأن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ثقة ، وعبدالرحمن بن يزيد بن تميم لين الحديث ، فكأن هذا الحديث فيه كلام منكر عن النبي ، فقالوا : هو لعبدالرحمن بن تميم أشبه .
وقال المزي بعد أن ذكره من رواية ابن ماجه : كذا وقع عنده في الصلاة ، وهو وهم ، والصواب :« عن أوس بن أوس » كما رواه في كتاب الجنائز .

قلت : وفي هذا نظر ؛ إذ رواه غير واحد من الثقات من رواية شداد ، والله أعلم .

---

(١) وقع في جامع المسانيد ٦/٢١٥ ، والنكت الظراف ٤/١٤٣ : بشر بن خلف ، وهو خطأ ، وبشر بن خالد هو الذي يروي عن حسين (تهذيب الكمال ٢/١١٧) . ولعل ابن حجر نقله من جامع المسانيد ، والله أعلم

(٢) أثبت محقق الكتاب الحديث من رواية أوس بن أوس ، وقال في الهامش :« تحرف في الأصل إلى شداد بن أوس وجا في الهامش : كذا وقع وهو غلط ، والصواب : أوس بن أوس » .
قلت : بل لعل الصواب هو اثبات ما في الأصل ، ويؤيده أنه رواه غير واحد من رواية شداد ، وأما ما جاء في هامش المخطوط فالغالب أنه ممن قرأ الكتاب أو نسخه ، واثبات ما في الأصل أولى ، وخاصة وقد وجد ما يؤيده ، والله أعلم .

....

ثانياً : ورواه عبدة بن عبدالله الصفار ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه البزار ، عن عبدة ، عن حسين ، عن ابن جابر ، عن أبي الأشعث ، عن شداد :
أخرجه البزار في مسنده ٨/٤١١ ، رقم ٤٣٨٥ ، عن عبدة بن عبدالله ، به .
وتابع عبدة عليه غير واحد من الثقات ، كما تقدم .

٢ ـ ورواه عبدالرحمن بن زياد الكناني ، عن عبدة بن عبدالله ، عن حسين الجعفي ، عن ابن جابر ، عن أبي الأشعث ، عن أوس :
أخرجه الطبراني في الأوسط ٥/٣٩٢ ، رقم ٤٧٧٧ ، عن عبدالرحمن بن زياد الكناني ، عن عبدة بن عبدالله ، به .
وتابع عبدة على هذا الوجه عدد من الثقات ، كما تقدم .
وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن [ابن]جابر إلا حسين بن علي الجعفي .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن حسيناً الجعفي روى هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه وخلاصة ما تقدم أنه روي عنه من وجهين :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن حسين ، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ، عن أبي الأشعث ، عن أوس بن أوس .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن حسين ، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ، عن أبي الأشعث ، عن شداد بن أوس .

ولعل الوجهين محفوظان عن حسين ، ويكون سمعهما جميعاً من عبدالرحمن بن يزيد .

....

وقد ذكر أبو حاتم الوجه الأول ، ولم يشر إلى الثاني ، وأعل الوجه الأول بأن رواية حسين الجعفي إنما هي عن عبدالرحمن بن يزيد بن تميم ، وليس ابن جابر ، وأن الأول ضعيف والثاني ثقة ، وعليه فرواية ابن تميم منكرة .

قلت : وليس في التخريج السابق ما يؤيد هذا أو ينفيه ، ولكن قد وافق أبا حاتم على ماذكره غير واحد من الأئمة ، وفي المقابل خالفه غيرهم :
قال البخاري في التاريخ الكبير ٣٦٥/٥، في ترجمة عبدالرحمن بن يزيد بن تميم : يقال هو الذي روى عنه أهل الكوفة أبو أسامة وحسين ، فقالوا : عبدالرحمن بن يزيد بن جابر .
ونقل ابن علان في الفتوحات الربانية عن البخاري قوله : حسين الجعفي لم يسمع من عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ، وإنما سمع من عبدالرحمن بن يزيد بن تميم ، وهو محتج به ، فلما حدث به حسين غلط في اسم الجد وقال : ابن جابر .
وقال ابن علان أيضاً : وقال غير واحد من الحفاظ إن ابن تميم ضعيف عندهم له مناكير ، وهو شيخ حسين في هذا الحديث .
وتقدم نقل قول البزار أثناء التخريج ، بنحو ما تقدم .
وقال ابن حبان في المجروحين ٥٥/٢ ، في ترجمة ابن تميم : وقد روى عنه الكوفيون : أبو أسامة وحسين الجعفي وذووهما .
وقال الخطيب في تاريخ بغداد ٢١٢/١٠ : روى الكوفيون أحاديث عبدالرحمن بن يزيد بن تميم عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ، ووهموا في ذلك ، فالحمل عليهم في تلك الأحاديث ، ولم يكن غير ابن تميم الذي أشار إليه عمرو بن علي ، وأما ابن جابر فليس في حديثه منكر ، والله أعلم . انتهى .
وقال المنذري في الترغيب والترهيب ٤٩١/١ : وله علة دقيقة أشار إليها البخاري وغيره ، ليس هذا موضعها ، وقد جمعت طرقه في جزء .
وقال السخاوي في القول البديع (ص ٢٣٢): ولهذا الحديث علة خفية ، وهي أن حسيناً الجُعفي راويه أخطأ في اسم جد شيخه : عبدالرحمن بن يزيد ؛ حيث سماه جابراً ، وإنما هو تميم ، كما جزم به أبو حاتم وغيره ، ولهذا قال أبو حاتم : إن هذا الحديث منكر ، وقال ابن العربي : إنه لم يثبت ، وقال أبو اليمن : إنه غريب . انتهى .

....

وقال الفيروزآبادي في كتاب الصلات والبُشر في الصلاة على خير البشر (ص ٤٢) :
وذكر الحافظ رشيد الدين ـ يعني العطار ـ أنه معلول بعلة دقيقة ، وهي أن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ، المذكور فيه ، شامي ثقة ، وفي طبقته رجل آخر يُسمى عبدالرحمن بن يزيد ابن تميم السلمي ، وهو شامي أيضاً ، لكنه ضعيف الحديث متروك ، فقيل إن حسيناً الجعفي إنما روى عن السلمي الضعيف ، وغلط في نسبه فقال : ابن يزيد بن جابر ، قاله أبو حاتم الرازي وتبجح به ، وعظموا هذه الفائدة . والأولى أن يذهب إلى ما ذهب إليه أبو داود والنسائي ، فإن شأنهم أعلى ، وهم علموا حال إسناده ، وله شواهد تقويه من عند ابن حبان وغيره . انتهى .

قلت : وقد نفى ذلك غيرهم ؛ فقالوا إن حسيناً رواه عن ابن جابر ، ولم يغلط فيه :
قال الدارقطني في تعليقاته على المجروحين (ص١٥٧): بعد ذكره لقول ابن حبان المتقدم:
قوله : حسين الجعفي روى عن عبدالرحمن بن يزيد بن تميم خطأ ، الذي يروي عنه حسين هو : عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ، وأبو أسامة يروي عن عبدالرحمن بن يزيد هذا ابن تميم فيقول : ابن جابر ، ويغلط في اسم جده . انتهى .
وهذا ما يُفهم من تصحيح من صحح الحديث :
قال الحاكم : صحيح على شرط البخاري ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .
وقال عبدالغني المقدسي : حسن صحيح . وقال النووي في الأذكار (١٢٦): رويناه بالأسانيد الصحيحة . وقال المنذري : حسن . وقال ابن دحية : إنه صحيح محفوظ بنقل العدل عن العدل (انظر لما سبق القول البديع (٢٣٢) .

قلت : ولعل القول الأول هو الراجح ، وأن حسيناً غلط في تسمية شيخه ، فقال ابن جابر ، وإنما هو ابن تميم ؛ حيث نص على ذلك البخاري ، وأبو حاتم ، وهو المفهوم من كلام البزار وابن حبان ، والخطيب ؛ إذ إن حسيناً كوفي ، والكوفيون إنما يروون عن ابن تميم .
وقول الدارقطني لم يتابعه عليه أحد من المتقدمين كما سبق ، ومعارض بقول البخاري ، وأبي حاتم ، وابن حبان ، والخطيب ، ولعله لم يقع له كلام من تقدمه في ذلك .

أما تصحيح من صحح الحديث فلعله بناءاً على ظاهر الإسناد ، وهو أنه من رواية ابن جابر ، وليس من رواية ابن تميم ، والله أعلم .

ولكن الإمام ابن القيم انتصر للقول الثاني ورجحه على الأول ، في جلاء الأفهام (ص ٣٣ ــ ٣٥) ، بعد أن ساق بعض الأقوال السابقة في القول الأول .
فقال : وجواب هذا التعليل من وجوه :
أحدها : أن حسين بن علي الجعفي قد صرح بسماعه له من عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ؛ قال ابن حبان في صحيحه : حدثنا ابن خزيمة ، حدثنا أبو كريب ، حدثنا حسين بن علي ، حدثنا عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ، فصرح بالسماع منه .
وقولهم إنه ظن أنه ابن جابر وإنما هو ابن تميم ، فغلط في اسم جده بعيد ؛ فإنه لم يكن يشتبه على حسين هذا بهذا ، مع ثقته وعلمه وسماعه منهما .
قلت : وتصريح حسين بالسماع ليس فيه رد للإشكال ، فهو تصرح بالتحديث عن شيخه ، سواءاً كان ابن جابر أو ابن تميم .
أما استبعاده لغلط حسين ، وتعليله ذلك بثقته وعلمه وسماعه منهما ، فهذا أيضاً فيه نظر ؛ فإن الثقة قد يهم أحياناً ، وخاصة مع وجود نص على ذلك من أئمة هذا الشأن .
ثم قال ابن القيم : فإن قيل : فقد قال عبدالرحمن بن أبي حاتم في كتاب العلل : ... ـ وساق هذه المسألة بتمامها ـ . قيل : قد تكلم في سماع حسين الجعفي وأبي أسامة ، من ابن جابر ، فأكثر أهل العلم أنكروا سماع أبي أسامة منه ـ ثم ساق ما يؤيد ذلك فيما يتعلق بعدم سماع أبي أسامة ـ ثم قال : وأما رواية حسين الجعفي عن ابن جابر ، فقد ذكره شيخنا ـ يعني المزي ـ في التهذيب ، وقال : روى عنه حسين بن علي الجعفي ، وأبو أسامة حماد بن أسامة إن كان محفوظاً ، فجزم برواية حسين عن ابن جابر ، وشك في رواية حماد .
قلت : وكون شيخه المزي يجزم بذلك إنما هو بناءاً على ما وقع في الكتب التي ترجم لرجالها ، والحديث كما تقدم قد أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وعندهم جميعاً أنه من رواية ابن جابر ، فهو في ذلك ناقل لا ناقد . وعليه فلا يصلح هذا جواباً لنقض كلام من جزم وصرح بعدم سماعه من ابن جابر ، والله أعلم .

ثم قال : فهـذا ما ظهر في جواب هـذا التعليل . ثم بعد أن كتـبت ذلك رأيت الدارقطني قد ذكر ذلك في كلامه على كتاب أبي حاتم في الضعـفاء ،ـ ثم ساق كلامه المتقدم ـ. ثم قال : وللحديث علة أخرى وهي أن عبدالرحمن بن يزيد لم يذكـر سماعه من أبي الأشعث ؛ قال علي بن المديني : حـدثنا الحسين بن علي الجـعفي ، حـدثنا عبـدالرحمن بن يزيد بـن جابر ، سمعـته يذكر عن أبي الأشعث الصنعاني ، عن أوس بن أوس فـذكره ... وليست هذه بعلة قادحة ؛ فإن لـلحديث شواهد من حديث أبي هريرة وأبي الدرداء وأبي أمامة وأبـي مسعود الأنصاري وأنس بن مالك والحسن ، عن النبي ﷺ . انتهى .

قلت : وقوله : ليست بعلة قادحة ، يعني في متن الحديث ، بدليل تأييده بعد هذا بالشواهد . وأما قول الدارقطني فقد تقدم الجواب عنه .

ومما سبق يتبين أن الراجح أن هذا الحديث إنما يرويه حسين الجـعفي عن عبدالرحمن بن يزيد ابن تميم ، وقد أخطأ في قوله : ابن جابر ؛ حـيث نص على ذلك غير واحد من الأئمة ، في حين لا يخلوا كلام من نفى ذلك من مقال ، والله أعلم .

ويؤيد هذا أن الحديث كـما تقدم روي مـن وجهين ، فمـرة يروى عن أوس بن أوس ، ومرة عن شداد بن أوس ، مما يقوي أن الراوي هو ابـن تميم ، وهو كما تقدم ضعـيف ، فيكون قد اضطرب فـيه فكان يرويه على الوجـهين ، في حين يـبعد أن يكون هذا من ابن جـابر ، وهو ثقة ، والله أعلم .

والحديث من وجهيه إسناده ضعيف ، لحال ابن تميم هذا .

ولكن له شـواهد كـثيـرة ، وأحـدها عند مـسلم ، يرتقي الحـديث بهـا إلى الصـحيح ، وقـد استوعبها الإمام ابن القيم في جلاء الأفهام (ص ٣٦ ـ ٣٩) ، والحافظ السخاوي في القول البديع ص ٢٢٥ ـ ٢٣٥ . والله أعلم .

٥٦٨ ــ وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه سليمان بن كثير ، عن الزهري ، وعن يحيى ، عن سعيد بن المسيب ، عن جابر ، أن النبي ﷺ كان يخطب إلى جذع نخلة فحنّت[١] . وذكر الحديث .

فقالا : هذا وهم ؛ إنما هو : يحيى بن سعيد ، عن حفص بن عبيدالله ، عن جابر ، عن النبي ﷺ .

فأما من حديث الزهري فهو : عن من حدّثه عن جابر ، عن النبي ﷺ[٢] .

رجال الإسناد :

* سليمان بن كثير العبدي ، أبو داود البصري ، وأبو محمد (ت ١٣٣) .

روى عن الزهري ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وحُميد الطويل ، وغيرهم .

روى عنه ابن مهدي ، وعفان بن مسلم ، ويزيد بن هارون ، وغيرهم .

قال ابن معين في رواية : لم يكن به بأس . وقال أبو حاتم يُكتب حديثه . وقال العجلي : جائز الحديث لا بأس به . وقال ابن عدي : وأحاديثه عندي مقدار ما يرويه لا بأس به .

وقال النسائي : ليس به بأس إلا في الزهري ، فإنه يخطيء عليه . وقال الذهلي : ما روى عن الزهري فإنه قد اضطرب في أشياء منها ، وهو في غير حديث الزهري أثبت .

وقال ابن معين في رواية : ضعيف . وقال العقيلي: مضطرب الحديث ، روى عن حصين وحميد الطويل أحاديث لا يتابع عليها. وذكره ابن حبان في المجروحين ، وقال : كان يخطيء كثيراً ، أما روايته عن الزهري فقد اختلط عليه صحيفته ، فلا يحتج بشيء يتفرد به عن الثقات ، ويعتبر بما وافق الأثبات في الروايات .

قال ابن حجر : لا بأس به في غير الزهري .

انظر تهذيب الكمال ٥٦/١٢ ، السير ٢٩٤/٧، التهذيب ٢١٥/٤ ، التقريب (٢٦٠٢) .

---

(١) حنَّ الجذع : أي نَزَع واشتاق ، وأصل الحنين : ترجيع الناقة صوتها إثر ولدها . (النهاية ٤٥٢/١ ، مادة حنن)

(٢) قوله : فأما من حديث الزهري ...الخ . ساقط من نسخة فيض الله .

....

---

* الزهري : محمد بن مسلم : ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني ، أبو سعيد القاضي (ت ١٤٤) .
ثقة ثبت ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٣٤٦/٣١ ، السير ٤٦٨/٥ ، التهذيب ٢١١/١١ .

* سعيد بن المسيب ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* جابر بن عبدالله الأنصاري ، ـ رضي الله عنه ـ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٤ .

* حفص بن عبيدالله بن أنس بن مالك ، ويقال عبيدالله بن حفص، ولا يصح ، من الثالثة.
ذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو حاتم : حفص بن عبيدالله أحب إلي من حفص بن عمر ، ولا يدرى سمع من جابر وأبي هريرة أم لا ، ولا يثبت له السماع إلا من جده أنس .
قلت : وحفص بن عمر لعله يعني به حفص بن عمر بن عبدالله ابن أخي أنس بن مالك ، وقد قال عنه أبو حاتم : صالح الحديث (الجرح ١٧٧/٣) .
وقال مغلطاي ـ كما في هامش تهذيب الكمال ـ : خرّج أبو حاتم ابن حبان حديثه في صحيحه ، وكذلك أبو عوانة ، وأبو علي الطوسي ، وأبو محمد الدارمي ، وأبو عبدالله الحاكم ، وقال الحافظ أبو موسى المديني في كتاب « منتهى رغبات السامعين في عوالي حديث التابعين »: له في كتاب البخاري حديثان ، وكتاب مسلم كذلك .
قال ابن حجر : صدوق .
انظر تهذيب الكمال ٢٥/٧ ، التهذيب ٤٠٥/٢ ، التقريب (١٤١١) .

تخريج الحديث :

روى يحيى بن سعيد ، والزهري هذا الحديث ، واختلف عليهما :

أولاً : رواه يحيى ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

فرواه سليمان بن كثير ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أكثر من ثقة ، عن سليمان ، عن يحيى ، عن سعيد بن المسيب ، عن جابر .

٢ ـ ورواه محمد بن كثير ، عن سليمان ، عن يحيى ، عن حفص بن عبيدالله ، عن جابر .
وتابع سليمان على هذا الوجه عدد من الثقات .

ورواه سعيد بن أبي مريم ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه البخاري ، عن سعيد بن أبي مريم ، عن محمد بن جعفر ، عن يحيى بن سعيد ، قال : أخبرني ابن أنس ، عن جابر .

٢ ـ ورواه محمد بن الهيثم ، وإبراهيم بن هاني ، عن سعيد بن أبي مريم ، عن محمد بن جعفر ، عن يحيى بن سعيد ، قال : أخبرني حفص بن عبيدالله ، عن جابر .
وتابع محمد بن جعفر على هذا الوجه عدد من الثقات .

٣ ـ ورواه محمد بن مسكين ، ويزيد بن سنان ، وحسين بن نصر ، عن ابن أبي مريم ، عن محمد بن جعفر ، عن يحيى بن سعيد ، عن عبيدالله بن حفص ، عن جابر .

٤ ـ ورواه إبراهيم بن أبي داود ، عن سعيد ، عن محمد بن جعفر ، عن يحيى ، عن عبدالله بن حفص ، عن جابر .

....

ثانياً : ورواه الزهري ، واختلف عليه من وجهين :

١ ـ فرواه سليمان بن كثير ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن جابر .

٢ ـ ورواه أكثر من ثقة عن الزهري ، عن من سمع جابراً ، عن جابر .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه يحيى بن سعيد ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

فرواه سليمان بن كثير ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أكثر من ثقة ، عن سليمان ، عن يحيى ، عن سعيد بن المسيب ، عن جابر :
أخرجه البيهقي في الدلائل ٥٥٦/٢ ، من طريق سعيد بن سليمان .
وابن عدي في الكامل ١١٣٦/٣ ، وابن مردويه في أحاديث أبي محمد ابن حيان ، رقم ٧٢ ، من طريق عاصم بن علي .
كلاهما عن سليمان بن كثير ، به .

وقال ابن عدي ـ وذكر الحديث الآخر ـ : وهذا الإسنادان عن الزهري ، وعن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، عن جابر ، لا أعلم يرويهما عنهما غير سليمان بن كثير .

٢ ـ ورواه محمد بن كثير ، عن سليمان ، عن يحيى ، عن حفص بن عبيدالله ، عن جابر:
أخرجه الدارمي ٢٣/١ ، رقم ٣٤ ـ ومن طريقه ابن حجر في موافقة الخُبر ٢٣٠/١ ـ ، عن محمد بن كثير ، عن سليمان بن كثير ، به .

....

وتوبع سليمان بن كثير على هذا الوجه :
أخرجه البخاري (مع الفتح) ٦/٦٩٦ ، كتاب المناقب ، باب علامات النبوة في الإسلام ، رقم ٣٥٨٥ ، والبيهقي في الكبرى ٣/١٩٥ ، وفي الاعتقاد (ص ١٨١) ، وابن سعد في الطبقات ١/٢٥٣ ـ ومن طريقه الدمياطي في السيرة النبوية (ص ١١٨) ـ .
كلهم من طريق أبي بكر أبي أويس ، عن سليمان بن بلال .
وأخرجه البيهقي في الدلائل ٢/٥٦٠ ، من طريق سويد بن سعيد .
وتابعهم : محمد بن جعفر ، في الراجح عنه ، كما سيأتي في الاختلاف على ابن أبي مريم.

كلهم عن يحيى بن سعيد ، عن حفص بن عبيدالله بن أنس ، عن جابر .

وقال ابن حجر : ورواية الدارمي تبين أن سليمان رواه عن يحيى على الصواب .

قلت : ولعل الوجهين محفوظان ؛ وإن كان رواته في الوجه الأول أكثر ، ولكن الراوي في الوجه الثاني هو محمد بن كثير العبدي ، وهو ثقة (التقريب ٦٢٥٢)، وهو أوثق من سليمان بن كثير ، فحمل الخطأ على سليمان أولى ، ولعل سليمان كان يرويه على الوجهين ولكنه أخطأ بروايته له على الوجه الأول ، إذ خالفه عددمن الثقات فرووه كما رواه في الوجه الثاني ، والله أعلم .

ورواه سعيد بن أبي مريم ، واختلف عليه :
١ ـ فرواه البخاري ، عن سعيد ، عن محمد بن جعفر ، عن يحيى بن سعيد ، قال : أخبرني ابن أنس ، عن جابر :
أخرجه البخاري (مع الفتح) ٢/٤٦١ ، كتاب الجمعة ، باب الخطبة عى المنبر ، رقم ٩١٨ عن سعيد بن أبي مريم ، به .

....

---

٢ ـ ورواه محمد بن الهيثم ، وإبراهيم بن هاني ، عن سعيد بن أبي مريم ، عن محمد بن جعفر ، عن يحيى بن سعيد ، قال : أخبرني حفص بن عبيدالله ، عن جابر :
أخرجه الإسماعيلي في المستخرج ـ كما في الفتح ٤٦٥/٢ ـ من طريق محمد بن الهيثم .
والبيهقي في الدلائل ٥٦١/٢ ، من طريق إبراهيم بن هاني .
كلاهما عن سعيد بن أبي مريم ، به .

قلت: ومحمد بن الهيثم : ثقة حافظ (التقريب ٦٣٦٧).
وإبراهيم بن هاني هو النيسابوري : ثقة حافظ أيضاً (السير ١٧/١٣) .

وقال ابن حجر في الفتح ٤٦٥/٢ : وابن أنس هو حفص بن عبيدالله بن أنس ... ، ونسب في هذا إلى جده ، قال أبو مسعود الدمشقي في الأطراف : إنما أبهم البخاري حفصاً ؛ لأن محمد بن جعفر بن أبي كثير يقول :« عبيدالله بن حفص » فيقلبه .
وذكر نحوه في التغليق ٣٦٢/٢ .

قلت : وعليه ، فهذا الوجه عائد إلى الوجه الأول ، وغايته أن البخاري أبهم حفصاً .
وبذا يكونان وجهاً واحداً .
وقد تابع محمد بن جعفر على هذا الوجه عدد من الثقات ، كما تقدم في الاختلاف على سليمان بن كثير .

٣ ـ ورواه محمد بن مسكين ، ويزيد بن سنان ، وحسين بن نصر ، عن ابن أبي مريم ، عن محمد بن جعفر ، عن يحيى بن سعيد ، عن عبيدالله بن حفص ، عن جابر :
أخرجه أبو نعيم في المستخرج ـ كما في الفتح ٤٦٥/٢ ـ ومن طريقه ابن حجر في التغليق ٣٦٢/٢ ـ . من طريق محمد بن مسكين .
والطحاوي في شرح المشكل ٣٨١/١٠ ، رقم ٤١٨٠م ، و ٤١٨١ ، ٤١٨٢ ، عن يزيد ابن سنان ، وحسين بن نصر .
كلهم عن ابن أبي مريم ، عن محمد بن جعفر ، به .

....

قلت : وابن مسكين ثقة ، ويزيد بن سنان ، هو القزاز : ثقة (التقريب ٦٢٩٠ ، ٧٧٢٦)، وحسين بن نصر ، هو ابن مُعارِك البغدادي ، قال عنه أبو حاتم : محله الصدق ، وقال ابن يونس : ثقة ثبت (السير ٣٧٦/١٢) .

وتوبع محمد بن جعفر على هذا الوجه :
أخرجه الإسماعيلي في المستخرج - كما في الفتح ٤٦٥/٢ - من طريق عبدالله بن يعقوب ابن إسحاق ، عن يحيى بن سعيد ، به .
قلت : وعبدالله بن يعقوب ، مجهول الحال (التقريب ٣٧٢٠).
وقال البخاري في التاريخ الكبير ٣٦٠/٢ ، في ترجمة حفص : وقال بعضهم عبيدالله بن حفص ، ولا يصح عبيدالله .
وقال الإسماعيلي : الصواب فيه : حفص بن عبيدالله .

٤ - ورواه إبراهيم بن أبي داود ، عن سعيد ، عن محمد بن جعفر ، عن يحيى ، عن عبدالله بن حفص ، عن جابر :
أخرجه الطحاوي في شرح المشكل ٣٧٩/١٠ ، رقم ٤١٨٠ ، عن إبراهيم بن أبي داود ، عن سعيد ، به .
وقال الطحاوي : فاتفق يزيد ، وحسين على اسم الرجل المذكور في هذا الحديث المردود نسبه إلى حفص بن أنس ، على أنه عبيدالله ، وخالفهما ابن أبي داود ، فقال : عبدالله .

قلت : وابن أبي داود : قال الذهبي : ثقة متقن (السير ٦١٢/١٢) .

ولعل الأوجه الثلاثة الأولى محفوظة عن سعيد ، إذا رواه في الوجهين الأول والثاني - وهما كما تقدم وجهاً واحداً - ثلاثة من الثقات الحفاظ ، وكذا رواه في الوجه الثالث ثلاثة من الثقات ، أما الوجه الرابع فقد تفرد به إبراهيم بن أبي داود ، ولم يتابع عليه ، فروايته شاذة .

....

ولعل الحمل في هذا الاختلاف على محمد بن جعفر بن أبي كثير فهو وإن كان ثقة ، إلا أن ابن أبي مريم أوثق منه[1] .

وعلى هذا فأرجح هذه الأوجه عن يحيى هو الوجه الأول والثاني ـ وهما وجه واحد كما تقدم ـ حيث توبع محمد بن جعفر على هذا الوجه ، وقد أخرج هذه المتابعة البخاري من طريقين كما تقدم ، وأما بقية الأوجه من رواية محمد بن جعفر فهي شاذة لمخالفته فيها الثقات ، والله أعلم .

ثانياً : رواه الزهري ، واختلف عليه من وجهين :

١ ـ فرواه سليمان بن كثير ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن جابر :
أخرجه الدارمي ٢٣/١ ، رقم ٣٣ ، و٣٠٥/١ ، رقم ١٥٧٠ ـ ومن طريقه ابن حجر في موافقة الخُبر ٢٣٠/١ ، والنسفي في القند في ذكر علماء سمرقند (٤٥٦) ـ ، ورواه البزار ـ كما في البداية والنهاية ١٢٨/٦ ـ ، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٨٨٢/٤ ، رقم ١٤٧٨ ـ وعنه قوام السنة الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة ١٧٣/٢ ، رقم ١٢٥ ـ . من طريق محمد بن كثير .
والبيهقي في الدلائل ٥٥٦/٢ ، والآجري في الشريعة ٣٤٢/٢ ، رقم ١١٢٥ ، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٨٨٢/٤ ، رقم ١٤٧٧ ، من طريق سعيد بن سليمان .

---

(١) وذلك أن ابن أبي مريم قد روى عنه البخاري ، ووثقه ابن معين ، وأبو حاتم والعجلي ، وقال أبو داود : حجة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال النسائي : لا بأس به . وقال الحسين الرازي : سألت أحمد بن حنبل : عمن أكتب بمصر ؟ فقال : عن ابن أبي مريم . وقال عنه الحافظ ابن حجر : ثقة ثبت.(التهذيب ١٧/٤، التقريب ٢٢٨٦).
وأما محمد بن جعفر فقد روى له البخاري ، وقال عنه ابن معين : ثقة . وقال مرة : لا أدري من هو . وقال ابن المديني : معروف . وقال النسائي صالح مستقيم الحديث . وقال العجلي : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن حجر : ثقة (التهذيب ٩٤/٩، التقريب٥٧٨٤) .

....

وابن عدي في الكامل ١١٣٦/٣ ، وأبو نعيم في الدلائل - كما في البداية والنهاية[١] ١٢٨/٦ - ، وابن مردويه في أحاديث ابن حيان ، رقم ٧٢ ، وأسلم الواسطي في تاريخ واسط (ص ١٦٢) ، وابن المقابري في حديثه (ق ٩٥/ب) . من طريق عاصم بن علي .
والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٣٨٢/١٠ ، رقم ٤١٨٤ ، من طريق مسلم بن إبراهيم.
وفي ٣٨٣/١٠ ، رقم ٤١٨٥ ، من طريق أبي كامل الجحدري .
كلهم عن سليمان بن كثير ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن جابر .

وقال البزار : لا نعلم رواه عن الزهري إلا سليمان بن كثير .
وقال ابن حجر : غريب من حديث الزهري ، ما رأيته إلا من رواية سليمان بن كثير عنه .
وقال ابن كثير : وهذا إسناد جيد ؛ رجاله على شرط الصحيح ، ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة .

قلت : وحكمه بجودة الإسناد هنا غير مسلم ؛ حيث خالف سليمان بن كثير أكثر من ثقة ، كما سيأتي .

٢ - ورواه أكثر من ثقة عن الزهري ، عن من سمع جابراً ، عن جابر :
أخرجه ابن سعد في الطبقات ٢٥١/١ - ومن طريقه الدمياطي في السيرة النبوية (ص ١١٦ ، ١١٧) - ، من طريق صالح بن كيسان .
وعبدالرزاق في المصنف ١٨٥/٣ ، رقم ٥٢٥٣ ، عن معمر .
والطحاوي في شرح المشكل ٣٨٣/١٠ ، من طريق محمد بن عبدالله بن مسلم .
كلهم عن الزهري ، عن من سمع جابر ، عن جابر .

وقال أبو حاتم كما سيأتي في المسألة رقم ٥٧٥ : ولو كان - يعني الزهري - سمع من سعيد لبادر إلى تسميته ، ولم يُكَنِّ عنه .

---

(١) هذه الطريق غير موجودة في المطبوع من الدلائل ، وكذا ذكر ابن كثير عن أبي نعيم كلاماً آخر في هذا الحديث ، وهو غير موجود في المطبوع منه ، لأن المطبوع من الكتاب إنما هو المنتخب منه ، وانظر مقدمة المحقق .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن يحيى بن سعيد والزهري قد رويا هذا الحديث ، واختلف عليهما :

فأما رواية يحيى فقد اختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم :

١ ـ رواه سليمان بن كثير ـ مرة ـ عن يحيى ، عن سعيد بن المسيب ، عن جابر .

٢ ـ ورواه سليمان ـ مرة أخرى ـ ، عن يحيى ، عن حفص بن عبيدالله ، عن جابر .
وتابع سليمان على هذا الوجه عدد من الثقات .

٣ ـ ورواه محمد بن جعفر ـ في أحد الأوجه عنه ـ ، عن يحيى بن سعيد ، عن عبيدالله بن حفص ، عن جابر .

٤ ـ ورواه محمد بن جعفر ـ مرة ـ ، عن يحيى ، عن عبدالله بن حفص ، عن جابر .

وتقدم أن أرجح هذه الأوجه هو الوجه الثاني ؛ حيث رواه عدد من الثقات ، عن يحيى كذلك ، وقد أخرج هذ الوجه البخاري في صحيحه ، في حين لا تثبت بقية الأوجه .

وأما رواية الزهري ، فقد اختلف عليه فيها من وجهين :

١ ـ فرواه سليمان بن كثير ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن جابر .

٢ ـ ورواه أكثر من ثقة عن الزهري ، عن من سمع جابر ، عن جابر .

والوجه الثاني أرجح ؛ حيث رواه أكثر من ثقة كذلك ، في حين انفرد سليمان بن كثير بالوجه الأول ، وهو كما تقدم في ترجمته ضعيف في الزهري ، فروايته منكرة .

....

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم ، وأبو زرعة ، في هذه المسألة ، وفي المسألة الآتية برقم ٥٧٥ ، ورقم ٢٧٠٠ ، من تخطئتهما لرواية سليمان بن كثير في روايته لهذا الحديث ، عن يحيى بن سعيد ، وعن الزهري ، كلاهما عن سعيد بن المسيب ، عن جابر ، إذ لم أجد من تابعه على هذين الوجهين ، وقد خالفه الثقات ؛ فرووه عن يحيى ، والزهري بخلاف ما رواه ، والله أعلم .

والحديث من وجهه الراجح من رواية يحيى بن سعيد صحيح ؛ فقد أخرجه البخاري ، كما تقدم أثناء التخريج ، والله أعلم .

٥٦٩ ـــ وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه حسين الجعفي ، عن زائدة ، عن هشام ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال :« لا تَخصّوا ليلة الجمعة بقيام ، ولا يوم الجمعة بصيام » .

فقالا : هذا وهم ؛ إنما هو عن ابن سيرين عن النبي ﷺ مرسل . ليس فيه ذكر أبي هريرة . رواه أيوب ، وهشام ، وغيرهما ، كذا مرسل .

قلت لهما : الوهم ممن هو ؟ من زائدة ، أو من حسين ؟ .

فقالا : ما أخلقه أن يكون الوهم من حسين .

رجال الإسناد :

* حسين بن علي الجُعْفي ، ثقة تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٦٧ .

* زائدة بن قدامة الثقفي ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٢٠ .

* هشام : هو ابن حسان الأزدي ، ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين .
تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣١ .

* محمد بن سيرين الأنصاري ، أبو بكر بن أبي عمرة البصري (ت ١١٠) .
مولى أنس بن مالك : ثقة ثبت عابد ، متفق على توثيقه وجلالته في العلم .
وقال سليم الأخضر عن ابن عون : كان محمد بن سيرين لا يرفع من حديث أبي هريرة إلا ثلاثة أحاديث: جاءكم أهل اليمن ، وصلى النبي ﷺ إحدى صلاتي العَشي، والآخر نسيه.
انظر تهذيب الكمال ٣٤٥/٢٥ ، السير ٦٠٦/٤ ، التهذيب ٢١٤/٩ .

* أيوب : هو السختياني ، ثقة ثبت حجة ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٠٢ .

....

* أبو هريرة : صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

تخريج الحديث :

روى ابن سيرين هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى الرواة دونه :

أولاً : رواه هشام بن حسان ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه حسين الجعفي ، عن زائدة ، عن هشام ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة .
وتابع هشاماً : عوف الأعرابي ، وأيوب السختياني ، في أحد الأوجه عنه ، كما سيأتي.

٢ ـ ورواه معاوية بن عمرو ، عن زائدة ، عن هشام ، عن ابن سيرين ، عن أبي الدرداء ، في قصة له مع سلمان .
وتابع هشاماً على هذا الوجه أكثر من ثقة .

٣ ـ ورواه معاوية ، عن زائدة ، عن هشام ، عن ابن سيرين ، عن بعض أصحاب النبي ﷺ.

٤ ـ وروي عن هشام ، عن ابن سيرين ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .
وتابع هشاماً عليه : أيوب السختياني ، وابن عون ، كما سيأتي .

ثانياً : ورواه عاصم الأحول ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه إسرائيل ، والثوري ، عن عاصم الأحول ، عن ابن سيرين ، عن أبي الدرداء :
وتابع عاصماً على هذا الوجه : أيوب السختياني ، وابن عون ، ويونس بن عبيد ، كما سيأتي في الاختلاف عليهم .

٢ ـ ورواه الثوري أيضاً ، عن عاصم ، عن ابن سيرين ، عن سلمان .

ثالثاً : ورواه أيوب السختياني ، واختلف على أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه ابن المسور ، عن ابن عيينة ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن أبي الدرداء :
وتابع سفيان على هذا الوجه : معمر
وتابع أيوب عليه أكثر من ثقة ، كما تقدم في الاختلاف على هشام .

٢ ـ ورواه الحسن بن عيسى ، عن ابن عيينة ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة .
وتابع أيوب على هذا الوجه : هشام بن حسان ، وعوف الأعرابي ، كما تقدم في الاختلاف على هشام .

٣ ـ ورواه الحميدي ، عن ابن عيينة ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، مرسلاً .
وتابع أيوب عليه : هشام ، كما تقدم ، وابن عون في أحد وجهين عنه ، كما سيأتي .

رابعاً : ورواه عبدالله بن عون ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه إسحاق الأزرق ، عن ابن عون ، عن ابن سيرين ، عن أبي الدرداء ، وسلمان .
وتابع إسحاق على هذا الوجه : المسيب بن شريك .

٢ ـ وروي عن ابن عون ، عن ابن سيرين ، مرسلاً .
وتابع ابن عون عليه : هشام الدستوائي ، وأيوب السختياني ، كما تقدم .

خامساً : ورواه يونس بن عبيد ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عباد بن كثير ، عن يونس ، عن الحسن ، عن أبي الدرداء .

٢ ـ وروي عن يونس ، عن ابن سيرين ، عن أبي الدرداء ، عن النبي ﷺ .
وتابع يونس على هذا الوجه جماعة من الثقات ، كما تقدم .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

....

أولاً : رواه هشام بن حسان ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه حسين الجعفي ، عن زائدة ، عن هشام ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة :
أخرجه مسلم ٨٠١/٢ ، كتاب الصيام . باب كراهية صيام يوم الجمعة منفرداً ، رقم ١١٤٤/١٤٨ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ١٠٥/٢ ، رقم ١١٦٦ ، وابن حزم في المحلى ٣٧/٣ ، وفي ٢٠/٧ ـ ، ورواه أبو نعيم الأصبهاني في المستخرج على مسلم ٢٢٠/٣ ، رقم ٢٥٩٦ ، وأبو نعيم الحداد في الجامع بين الصحيحين (ق ١٣١) .
من طريق أبي كريب .
والنسائي في الكبرى ١٤١/٢ ,١٤٢ ، رقم ٢٧٥١ ، ٢٧٥٥ ، عن القاسم بن زكريا .
وابن خزيمة ١٩٨/٢ ، رقم ١١٧٦ ـ وعنه ابن حبان ٣٧٦/٨ ، رقم ٣٦١٢ ، ٣٦١٣ ـ ،
ورواه الحاكم ٣١١/١ ، من طريق موسى بن عبدالرحمن المسروقي .
والبيهقي في الكبرى ٣٠٢/٤ ، من طريق محمد بن رافع .

كلهم عن حسين الجعفي ، عن زائدة ، عن هشام ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .

قلت : وليس الأمر كما قال ؛ فقد أخرجه مسلم كما تقدم .

وتوبع هشام على هذا الوجه :
أخرجه أحمد ٣٩٤/٢ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ١٠٤/٢ ، رقم ١١٥٥ ـ ، عن هوذة بن خليفة ، عن عوف ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة ، قال : نهى رسول الله ﷺ أن يفرد يوم الجمعة بصوم .

قلت : وهَوْذَة بن خليفة : صدوق ، وعوف الأعرابي : ثقة (التقريب ٧٣٢٧ ، ٥٢١٥) .
كما تابعهما أيوب السختياني ، في وجه مرجوح عنه ، كما سيأتي في الاختلاف عليه .

....

٢ ـ ورواه معاوية بن عمرو ، عن زائدة ، عن هشام ، عن ابن سيرين ، عن أبي الدرداء ، في قصة له مع سلمان :
ذكره الدارقطني في العلل ١٢٨/٨، ١٢٩ . وصوب هذا الوجه على الذي قبله .

وتوبع هشام على هذا الوجه أيضاً :
أخرجه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (٣٢٦)، رقم ٣٨٤ ، من طريق ثابت .
وتابعهما : عاصم الأحول ، وأيوب السختياني ، وابن عون ، ويونس بن عبيد ، كما سيأتي في الاختلاف عليهم .
كلهم عن ابن سيرين ، عن أبي الدرداء ، مرفوعاً .

قلت : ومعاوية بن عمرو ، هو الأزدي : ثقة ، وعده غير واحد أنه صاحب زائدة ، وقال ابن سعد : روى عن زائدة مصنفاته (التهذيب ٢١٣/١٠).

٣ ـ ورواه معاوية ، عن زائدة ، عن هشام ، عن ابن سيرين ، عن بعض أصحاب النبي ﷺ.
ذكره أبو مسعود الدمشقي عن الدارقطني في أجوبته (ق ٢/أ) ، وليس هو في كلام الدارقطني في التتبع المطبوع .
وذكره المزي في تحفة الأشراف ٢٣٢/٨ ، عن هشام ، به . و ولم أقف على من أخرجه.

ولا تعارض بينه وبين الوجه الثاني ؛ وغايته أنه أبهم اسم أبي الدرداء وسلمان ، والله أعلم .

٤ ـ وروي عن هشام ، عن ابن سيرين ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً :
ذكره أبو حاتم في هذه المسألة ، وجزم بترجيحه على الوجه الأول ، ولم أقف عليه .

وتابع هشاماً عليه : أيوب السختياني ، وابن عون ، كما سيأتي في الاختلاف عليهما .

....

قلت : ولعل الوجهين الثاني ، والرابع أرجح ؛ حيث رواه في الثاني معاوية بن عمرو ، وهو صاحب زائدة فيكون أعلم بحديثه من غيره ، كما أنه قد توبع في روايته عن ابن سيرين من أكثر من ثقة ، في حين لم أجد من تابع حسين الجعفي على الوجه الأول عن ابن سيرين ، إلا من طريق عوف الأعرابي ، وهو صدوق .
لكن الإمام مسلماً قد أخرج الوجه الأول ، فلعله بنى ترجيحه له على المتابعة ، أو أنه أخرجه للإشارة إلى أنه لا يعل رواية الحديث من طريق أبي صالح عن أبي هريرة ، والتي أخرجها قبل هذه الطريق مباشرة . أو أراد تكثير طرق الحديث ، كما سيأتي .
ورواه في الرابع ثلاثة من الثقات ، عن ابن سيرين كذلك ، وجزم بصحته أبو حاتم ، وأبو زرعة ، والدارقطني ، كما سيأتي . والله أعلم .

ثانياً : ورواه عاصم الأحول ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه إسرائيل ، والثوري ، عن عاصم الأحول ، عن ابن سيرين ، عن أبي الدرداء :
أخرجه النسائي في الكبرى ١٤١/٢ ، رقم ٢٧٥٢ ، وأحمد ٤٤٤/٦ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ١٠٥/٢ ، رقم ١١٦٧ ـ، ورواه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (٣٢٦)، رقم ٣٨٥ ، من طريق الأسود بن عامر ، عن إسرائيل ، به .

وتابع إسرائيلَ عليه الثوري :
ذكره الدارقطني في العلل ١٢٩/٨ . وقال هو الصواب .

وتابع عاصماً عليه : أيوب السختياني ، وابن عون ، ويونس بن عبيد ، كما سيأتي في الاختلاف عليهم . كلهم عن ابن سيرين ، عن أبي الدرداء ، مرفوعاً .

....

---

٢ ـ ورواه الثوري أيضاً ، عن عاصم ، عن ابن سيرين ، عن سلمان :
أخرجه البزار ٥٠٣/٦ ، رقم ٢٥٤٢ ، والمحاملي في أماليه (رواية ابن البيّع) ، رقم ٤١٢ ، كلاهما عن يوسف بن موسى ، عن مهران بن أبي عمر ، عن الثوري ، به .

قلت : ومهران بن أبي عمر : صدوق له أوهام سيء الحفظ (التقريب ٦٩٣٣) . ولم أجد من تابعه على هذا الوجه ، وعليه فروايته منكرة ، والله أعلم .
وبهذا يكون الوجه الأول أرجح عن عاصم ، والله أعلم .

ثالثاً : ورواه أيوب السختياني ، واختلف على أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه ابن المسور ، عن ابن عيينة ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن أبي الدرداء :
أخرجه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (٣٢٦)، رقم ٣٨٦ ، من طريق عبدالله بن محمد ابن المسور ، عن سفيان بن عيينة ، به .

وتوبع سفيان على هذا الوجه :
أخرجه عبدالرزاق ٢٧٩/٤ ، رقم ٧٨٠٣ ـ ومن طريقه الطبراني في الكبير ٢١٨/٦، رقم ٦٠٥٦ ، وابن شاهين في الناسخ والمنسوخ (٣٢٦)، رقم ٣٨٧ ـ، عن معمر ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن أبي الدرداء ، وذكر قصته مع سلمان .

وتابع أيوب عليه أكثر من ثقة كما تقدم في الاختلاف على هشام .

٢ ـ ورواه الحسن بن عيسى الحربي ، عن ابن عيينة ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً :
أخرجه الدارقطني في العلل ١٢٩/٨ ، عن أبي طالب الحافظ ، عن جعفر الفريابي ، عن الحسن بن عيسى ، به .
وتابع أيوب على هذا الوجه : هشام بن حسان ، وعوف الأعرابي ، كما تقدم في الاختلاف على هشام .

....

وقال الدارقطني : وهم فيه ـ يعني الحسن ـ ... والصحيح عن ابن عيينة وغيره ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن أبي الدرداء ، عن النبي ﷺ .

قلت : والحسن بن عيسى ذكره ابن حبان في الثقات ١٧٤/٨ ، وقال : يخطيء أحياناً .

٣ ـ ورواه الحميدي ، عن ابن عيينة ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، مرسلاً .
ذكره الدارقطني في العلل ٤٣/١٠ .
وكذا قال أبو حاتم ، وأبو زرعة في هذه المسألة إنه يروى عن أيوب ، مرسلاً .

وتابع أيوب عليه : هشام ، كما تقدم ، وابن عون في أحد الوجهين عنه ، كما سيأتي .

قلت : ولعل الوجهين الأول والثالث محفوظان عن ابن عيينة ، إذ رواه في الأول ابن المسور وهو : صدوق (التقريب ٣٥٨٩) ، وتابع سفيان عليه ثقة ، وهو معمر ، وإن كان في روايته عن الكوفيين شيء ، كما توبع أيوب عليه من أكثر من ثقة .
ورواه في الوجه الثالث الحميدي ، وهو ثقة حافظ ، من أروى الناس عن ابن عيينة (التقريب ٣٣٢٠) . كما توبع أيوب عليه .
أما الوجه الثاني فمرجوح ؛ إذ انفرد به الحسن بن عيسى و هو يخطيء أحياناً ، كما تقدم .
وقد عدّه الدارقطني وهما منه ، كما سبق ، والله أعلم .

رابعاً : ورواه عبدالله بن عون ، واختلف عليه :
١ ـ فرواه إسحاق بن يوسف الأزرق ، عن ابن عون ، عن ابن سيرين ، عن أبي الدرداء ، وسلمان ، مرفوعاً .
أخرجه ابن سعد في الطبقات ٨٥/٤ ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٤١٩/٢١ ـ ، عن إسحاق ، به .
وذكره الذهبي في السير ٥٤٣/١ ، تعليقاً ، من طريق إسحاق ، به .

....

وتابع إسحاق على هذا الوجه المسيب بن شريك :
ذكره الدارقطني في العلل ١٠/٤٣ ، ولم أقف على من أخرجه .

٢ - وروي عن ابن عون ، عن ابن سيرين ، مرسلاً :
ذكره الدارقطني في العلل ١٠/٤٣ ، ولم أقف عليه .
وتابع ابن عون عليه : هشام الدستوائي ، وأيوب السختياني ، كما تقدم .

قال الدارقطني : واختلف على ابن عون : فرواه المسيب بن شريك ، عن ابن عون ، عن ابن سيرين ، عن أبي الدرداء ، عن النبي ﷺ .
وغيره يرويه عن ابن عون ، عن ابن سيرين ، مرسلاً .

قلت : وظاهر كلامه يفهم منه ترجيحه للوجه الثاني ، ولعله قال بذلك لأجل حال المسيب ابن شريك ، إذ هو متروك (الميزان ٤/١١٤) ، وفي هذا نظر ؛ حيث لم ينفرد المسيب به ، بل تابعه إسحاق الأزرق ، وهو ثقة (التقريب ٣٩٦) ، إضافة إلى أنه قد توبع ابن عون عليه من عدد من الثقات ، كما تقدم . ولم يذكر الدارقطني من رواه عن ابن عون في الوجه الثاني ليتبين حاله ، وهل يقوى على معارضة الأول أم لا ، كما أن من تابع ابن عون على روايته على الوجه الثاني المرسل ، وهما أيوب وهشام ، قد روياه أيضاً على الوجه الأول المرفوع عن أبي الدرداء ، في وجه راجح عن كلٍ منهما ، كما تقدم .
وعليه يكون الوجه الأول عن ابن عون أرجح ، ولا يضره حال المسيب ؛ فهو متابع من ثقة كما تقدم ، وله مرجحات أخرى كما سيأتي ، والله أعلم .

....

خامساً : ورواه يونس بن عبيد ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عباد بن كثير ، عن يونس ، عن الحسن ، عن أبي الدرداء :

أخرجه ابن عدي في الكامل ١٦٤٢/٤ ، والدارقطني في حديث أبي الطاهر الذهلي ، رقم ٣١ ، والخطيب في تلخيص المتشابه ٦٦٠/٢ .

كلهم من طريق محمد بن يوسف الفريابي ، عن عباد ، به .

وقال ابن عدي ـ وذكر له عدة أحاديث ـ : ولعباد بن كثير غير ما ذكرت من الحديث ، ومقدار ما أمليت منه عامته مما لا يتابع عليه .

وقال عنه ابن حجر : متروك (التقريب ٣١٣٩) .

٢ ـ وروي عن يونس ، عن ابن سيرين ، عن أبي الدرداء ، عن النبي ﷺ :

ذكره أبو مسعود الدمشقي في أجوبته (ق/٢/أ) عن الدارقطني ، وليس في المطبوع من التتبع . كما ذكره المزي في التحفة ٢٣٢/٨ ، ولم أقف عليه .

وتابع يونس على هذا الوجه جماعة من الثقات ، كما تقدم .

قلت : والوجه الثاني أرجح ؛ حيث توبع عليه يونس من أكثر من ثقة ، في حين انفرد عباد بالوجه الأول ، وهو متروك كما تقدم ، فروايته منكرة ، والله أعلم .

....

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على ابن سيرين ، وعلى أكثر الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ - رواه هشام الدستوائي ، وأيوب السختياني - في وجه مرجوح عنهما - ، وعوف الأعرابي ، ثلاثتهم : عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

٢ - ورواه هشام ، وأيوب السختياني - في أحد الأوجه الراجحة عنهم - ، وعاصم الأحول وابن عون ، ويونس بن عبيد - في الراجح عنهم - ، خمستهم : عن ابن سيرين ، عن أبي الدرداء ، مرفوعاً ، في قصة له مع سلمان .

٣ - ورواه هشام ، وأيوب السختياني - في أحد الأوجه الراجحة عنهم - ، وابن عون - في وجه مرجوح عنه - ، عن ابن سيرين ، مرسلاً .

والوجه الثاني كما هو ظاهر أرجح هذه الأوجه ، إذ رواه عدد أكثر من الثقات الحفاظ كذلك .

لكن أبا حاتم وأبا زرعة قد جزما بترجيح الوجه الثالث ، وأشارا لوجه الترجيح بقولهما : رواه أيوب وهشام وغيرهما كذا مرسل .

وفيما ذهبا إليه نظر ؛ وذلك أن أيوب وهشاماً ، ومعهما ابن عون أيضاً ، وإن روو هذا الوجه المرسل ، لكنهم قد رووا أيضاً الوجه الثاني المتصل من حديث أبي الدرداء ، فالأولى أن يؤخذ من روايتهم ما وافقهم عليه غيرهم من الثقات ، كما تقدم .

أما الوجه الأول فهو وجه مرجوح ؛ إذ هو من رواية حسين الجعفي عن زائدة ، عن هشام ، وقد خالف حسيناً من هو أوثق منه في زائدة ، وهو معاوية بن عمرو ، فرواه على الوجه الثاني ، وتوبع في روايته لهذا الوجه عن ابن سيرين من أكثر من ثقة ، كما تقدم بيان ذلك مفصلاً أثناء التخريج .

كما يريان ، ووافقهما في ذلك الدارقطني ، وغيره ـ كما سيأتي ـ أن الوهم في ذلك من حسين ، وهو كما قالوا ، وقد سبق بيان ذلك قبل قليل .

والحديث من وجهه الراجح المرفوع ، إسناده منقطع ، لأن ابن سيرين لم يسمع من سلمان ، كما سيأتي من كلام الدارقطني ، إلا أن له شواهد صحيحة ، سيأتي ذكرها .

وقد تكلم الدارقطني عن هذا الحديث في أكثر من موضع ، ورجح ما ذكرته :
قال في العلل ١٢٨/٨ ، وسئل عن هذا الحديث : هو حديث يرويه عوف الأعرابي عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . وتابعه حسين الجعفي عن زائدة عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . وكلاهما وهم .
وأما حديث عوف فالوهم فيه منه[1] على ابن سيرين ، وأما حديث هشام فالوهم فيه من حسين الجعفي على زائدة ؛ لأن زائدة من الأثبات لا يحتمل هذا .
ورواه معاوية بن عمرو عن زائدة على الصواب : عن هشام عن محمد بن سيرين أن سلمان زار أبا الدرداء ، فذكر الحديث بطوله ، فرأى أبا الدرداء يوم الجمعة صائماً فنهاه عن ذلك ، فارتفعا إلى النبي ﷺ فقصا عليه ، فقال النبي ﷺ :« عويمر[2]: سلمان أفقه منك » ثم ذكر ذلك .
وحدث بهذا الحديث شيخ من أهل الثغر عن ابن عيينة ، فوهم فيه عليه ، فقال : عن أيوب عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة ، عن النبي ص ، أنه نهى أن يُخص يوم الجمعة ... الحديث .
حدثناه أبو طالب الحافظ من أصله ، ثنا جعفر بن محمد الفريابي ، ثنا الحسن بن عيسى الحربي بأذنه[3]، ثنا سفيان بذلك .

---

(١) كذا قال الدارقطني ، وتقدم أن عوفاً ثقة ، وأن الراوي عنه وهو هوذة بن خليفة صدوق ، فحمل الخطأ على الأدنى حالاً أولى ، والله أعلم .

(٢) يعني أبا الدرداء ، فاسمه عويمر .

(٣) وقع في المطبوع من العلل :« بإذنه » ، ولعل الصواب ما أثبت . وأذَنَه : اسم مدينة في أكثر من مكان ، كما في معجم البلدان ١٦١/١ .

والصحيح عن ابن عيينة وغيره ، عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ.
وكذلك رواه الثوري عن عاصم الأحول عن ابن سيرين عن أبي الدرداء ، وهو الصواب .

وذكره في العلل ٤٢/١٠ ، وذكر أوجهاً أخرى مما سقناه مفصلاً في التخريج ، ثم قال : أخرجه مسلم في صحيحه ولا يصح ، والصواب عن ابن سيرين عن أبي الدرداء وسلمان[1] وهو مرسل عنهما ؛ لأن ابن سيرين لم يسمع من واحد منهما .
وقال في التتبع (ص٢٠١)، رقم ٢٢ : وأخرج مسلم حديث حسين الجعفي ، عن زائدة ، عن هشام ، عن محمد ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ :« لا تختصوا يوم الجمعة بصيام ولا ليلتها بقيام » . قال : وهذا لا يصح عن أبي هريرة ، وإنما رواه ابن سيرين ، عن أبي الدرداء ، في قصة طويلة لسلمان وأبي الدرداء .
ورواه [أيوب وهشام][2] وغيرهما كذلك . وكل من قال فيه : عن أبي هريرة ، إنما رواه [عن][3] ابن سيرين . قيل ذلك عن عوف ، وقيل عن ابن عيينة ، عن أيوب ، ولا يصح عنهما . انتهى .
وقال أبو مسعود الدمشقي في أجوبته على الدارقطني (ق ٢/أ) : وحسين الجعفي من الأثبات الحفاظ ، وقول معاوية : عن زائدة ، عن هشام ، عن محمد ، عن بعض أصحاب النبي ﷺ ، مما يقوي حديث حسين ، وحديث الصوم فله أصل عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ، أخرجه مسلم ، والبخاري ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة .
وقد أخرجا حديث النبي ﷺ :« نهى عن صوم يوم الجمعة » من حديث جابر .
وهذا ما يبين أن الحديث ثابت عن رسول الله ﷺ ، كان له أصل ، وإنما أراد مسلم بإخراج حديث هشام عن محمد بن سيرين ليكثر طرق الحديث . انتهى .

---

(١) كذا قال الدارقطني عن أبي الدرداء وسلمان معاً ، ولعل ذلك بناءً على اعتبار الحديث من مسند الصحابي لتعلق القصة به ، وعليه جرى الطبراني فذكر الحديث في مسند سلمان .
(٢) وقع في المطبوع :« ورواه أبو هشام وغيرهما »، ولا يستقيم الكلام به ، وأما أثبته هو الموافق للتخريج .
(٣) ساقطة من المطبوع ، ولا يستقيم الكلام بدونها .

....

قلت : وحديث أبي هريرة الذي أشار إليه هو قول النبي ﷺ :« لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده » .

أخرجه البخاري (مع القتح) ٢٧٣/٤ ، كتاب الصوم ، باب صوم يوم الجمعة ، رقم ١٩٨٥ ، ومسلم ٨٠١/٢ ، كتاب الصيام ، باب كراهة صيام يوم الجمعة ، رقم ١١٤٤ ، وغيرهما ، من طريق الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة .
وحديث جابر أخرجه البخاري (مع الفتح) الموضع السابق ، رقم ١٩٨٤ ، ومسلم الموضع السابق ، رقم ١١٤٣، وغيرهما، من طريق عبدالحميد بن جُبير ، عن محمد بن عبّاد ، قال: سألت جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ : أنهى النبي ﷺ عن صوم يوم الجمعة ؟ قال : نعم .

ومنه يتبن أن أصل الحديث ثابت عن النبي ﷺ من طريق آخر ، وهذا يؤيد ما قدمته أن يكون مسلم أخرج طريق الحسين للإشارة إلى أنه لا يرى إعلالها ، لروايته الحديث من طريق أبي هريرة التي أخرجها قبلها ، والله أعلم .

٥٧٠ ــ وسألت أبي عن حديث رواه المُقَدَّمي ، عن مُعتمر بن سليمان ، عن حُميد ، عن أنس ، قال : كانت الخطبة قبل الصلاة[1] .
قال أبي : هذا خطأ ؛ إنما هو عن حميد ، عن الحسن . بدل أنس .

رجال الإسناد :

* المقدمي : محمد بن أبي بكر ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٤ .

* معتمر بن سليمان التيمي ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٤٦ .

* حميد الطويل ، ثقة يدلس ، من الثالثة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٤٦ .

* أنس بن مالك الأنصاري ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٢ .

* الحسن بن أبي الحسن البصري ، أبو سعيد الأنصاري مولاهم (ت ١١٠) .
ثقة ، متفق على توثيقه ، إلا أنه كان يدلس . قال ابن حجر : ثقة فقيه فاضل ، وكان يرسل كثيراً ويدلس . قال البزار : كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم ، فيتجوز ويقول : حدثنا وخطبنا ، يعني قومه الذين حُدِّثوا وخُطبوا بالبصرة .
وذكره الحافظ ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين ، ولعله الصواب ، وانظر ما كتبه الشريف حاتم العوني حول تدليسه في المرسل الخفي ٤٥٧/١ ، وما بعدها .
انظر تهذيب الكمال ٩٥/٦ ، السير ٥٦٣/٤ ، التهذيب ٢٦٣/٢ ، التقريب (١٢٢٧).

---

(١) كذا في جميع النسخ :« كانت الخطبة قبل الصلاة » ولعل الصواب : كانت الصلاة قبل الخطبة ، إذ هو الموافق للتخريج ، ولمقتضى الحال ، فإن الخطبة كانت في عهد رسول الله ﷺ وخلفائه بعد الصلاة ، كما هو ثابت في الصحيحين ، كما سيأتي في التخريج ، والله أعلم .

تخريج الحديث :

روى حميد هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أكثر من ثقة ، عن حميد ، عن أنس .

٢ ـ ورواه حماد ، عن حميد ، عن الحسن .

الوجه الأول :

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١٧٠/٢ ، عن أبي خالد الأحمر .
وابن المنذر في الأوسط ٢٧٢/٤ ، من طريق عبدالله بن بكر .
وتابعهم : معتمر بن سليمان ، كما ذكر المصنف في هذه المسألة .
كلهم عن حميد ، عن أنس ، قال : كانت الصلاة في العيدين قبل الخطبة .

قلت : وأبو خالد الأحمر : سليمان بن حيان : صدوق يخطيء . وعبدالله بن بكر ، هو السهمي : ثقة (التقريب ٢٥٤٧ ، ٣٢٣٤) ، ومعتمر ، تقدم أنه ثقة .

الوجه الثاني :

أخرجه ابن المنذر في الأوسط ٢٧٣/٤ ، رقم ٢١٥٢ ، عن علي بن عبدالعزيز ، عن حجاج ، ثنا حماد ، عن حميد ، عن الحسن ، أن رسول الله ﷺ ، وأبا بكر ، وعمر ، وعثمان كانوا يصلون ثم يخطبون ، فلما كثر الناس على عهد عثمان ، رأى أنهم لا يدركون الصلاة خطب ثم صلى .
وذكر هذا الوجه أبو حاتم في هذه المسألة ، من رواية حميد ، به .
وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ٥٢٤/٢ : رواه ابن المنذر بإسناد صحيح .
قلت : وحماد لم يتبين لي هل هو ابن سلمة أو ابن زيد ، وكلاهما ثقة . وحجاج هو ابن منهال : ثقة (التقريب ١١٣٧) . وعلي بن عبدالعزيز ، هو البغوي : قال الدارقطني : ثقة مأمون (السير ٣٤٨/١٣) .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على حميد في هذا الحديث :

١ ـ فرواه أكثر من ثقة ، عن حميد ، عن أنس ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه حماد ، عن حميد ، عن الحسن ، مرسلاً .

والوجه الأول أرجح ؛ حيث رواه ثقتان ، وتابعهما صدوق يخطيء ، كما تقدم ، في حين روى الثاني ثقة واحد ، ولم أجد من تابعه عليه .

ويرى أبو حاتم أن الوجه الأول خطأ ، وأن الصواب هو الوجه الثاني .
وفيما ذهب إليه نظر ؛ حيث تقدم أن من رواه على الوجه الأول أكثر ممن رواه على الوجه الثاني ، ولعله لم يكن لديه حينئذ تلك الطرق المرجحة للوجه الأول ، والله أعلم .

والحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف ، لعنعنة حميد ، وهو مدلس من الثالثة .

ولكن له شواهد أخرى عن ابن عباس وابن عمر ، وغيرهما في الصحيحين :
فعن ابن عباس قال : شهدت العيد مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ـ رضي الله عنهم ـ فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة .
أخرجه البخاري ٥٢٥/٢ (مع الفتح) كتاب العيدين، باب الخطبة بعد العيد ، رقم ٩٦٢ ، ومسلم ٦٠٢/٢ ، كتاب صلاة العيدين ، رقم ٨٨٤ ، عن ابن عباس .
وأخرجه البخاري الموضع السابق ، رقم ٩٦٣ ، ومسلم رقم ٨٨٨ ، عن ابن عمر ، نحوه .

٥٧١ ــ وسمعت أبي ، وذكر حديثاً رواه محمد بن جابر ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي ، أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة والإمام يخطب .
قال أبي : هذا حديث منكر ، وهو من تخاليط ابن جابر ، والحديث هو حديث سُليك الغطفاني .

رجال الإسناد :

* محمد بن جابر اليمامي : صدوق ذهبت كتبه فساء حفظه وخلط كثيراً ، وعمي فصار يلقن . تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٥٥ .

* أبو إسحاق : هو السَّبيعي : عمرو بن عبدالله بن عبيد الهمْداني (ت ١٢٩ تقريباً).
قال الذهبي : هو ثقة حجة بلا نزاع . وقد كبر وتغير حفظه تغير السن ، ولم يختلط .
وقال ابن حجر : ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة . وعده في الطبقة الثالثة من المدلسين .
انظر تهذيب الكمال٢٢/١٠٢ ، السير ٥/٣٩٢ ، التهذيب ٨/٦٣ ، التقريب (٥٠٦٥).

* الحارث بن عبدالله الأعور الهمْداني ، أبو زهير الكوفي ، صاحب علي ، مات في خلافة الزبير . ضعيف ، ضعفه غير واحد ، ووصفه بعضهم بالكذب .
قال ابن حجر : كذبه الشعبي في رأيه ، ورمي بالرفض ، وفي حديثه ضعف .
انظر تهذيب الكمال ٥/٢٤٤ ، التهذيب ٢/١٤٥ ، التقريب (١٠٢٩).

* علي بن أبي طالب ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٧ .

* سُليك الغطفاني ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٠ .

....

تخريج الحديث :

روى أبو إسحاق السَّبيعي هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه محمد بن جابر اليمامي ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه إسرائيل ، وسفيان ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي ، موقوفاً عليه .

وروي من حديث جابر بن عبدالله ، في قصة سليك الغطفاني . بخلاف متنه .

الوجه الأول :

أخرجه أبو سعد[1] الماليني في كتابه ـ كما في الأحكام الوسطى لعبدالحق ١١٢/٢ ـ عن محمد بن أبي مطيع ، عن أبيه ، عن محمد بن جابر ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي ، قال : قال رسول الله ﷺ :« لا تصلوا والإمام يخطب » .

وقال عبدالحق : ليس في هذا الإسناد من يُحتج به غير أبي إسحاق ، فأما محمد بن أبي مطيع وأبوه فغير معروفين فيما أعلم ، ومحمد بن جابر ضعيف ، كان قد عمي فاختلط عليه حديثه ، والحارث ضعيف .

الوجه الثاني :

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١١١/٢ .

وسحنون في المدونة ١٤٨/١ ، من طريق وكيع .

كلاهما عن سفيان .

وأخرجه البغوي في الجعديات ٤٧/٢ ، رقم ١٩٥٦ ، عن إسرائيل .

وسفيان ، وإسرائيل كلاهما عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي ، موقوفاً عليه .

---

(١) وقع في الأحكام الوسطى :« أبو سعيد » ، وتعقبه ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ٢٢٤/٢ ، فقال : كذا وقع في النسخ ... وتكرر له هذا العمل من قوله :« أبو سعيد الماليني » في كتابه الجنائز ... وصوابه :« أبو سعد الماليني » وهو مشهور ، وأبو محمد لم ير كتابه ، ذكر ذلك عن نفسه .

وروي بخلاف المتن المتقدم ، من حديث جابر ، وغيره :
فعن جابر بن عبدالله قال : جاء سليك الغطفاني يوم الجمعة ، ورسول الله ﷺ يخطب فجلس ، فقال له :« يا سليك قم فاركع ركعتين وتجوز فيهما » ، ثم قال :« إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فليركع ركعتين وليتجوز فيهما » .

أخرجه البخاري في مواضع منها ٤٧٣/٢ (مع الفتح) ، كتاب الجمعة ، باب إذا رأى الإمام رجلاً جاء وهو يخطب أمره أن يصلي ركعتين ، رقم ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ومسلم ، واللفظ له ٥٩٧/٢ ، كتاب الجمعة ، باب التحية والإمام يخطب ، رقم ٥٩/٨٧٥ . وغيرهم من عدة طرق عن جابر بن عبدالله ، وغيره ، نحوه[١] .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه قد اختلف على أبي إسحاق في هذا الحديث من وجهين :
١ ـ فرواه محمد بن جابر اليمامي ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه إسرائيل ، وسفيان ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي ، موقوفاً عليه .

والوجه الثاني أرجح ، حيث رواه ثقتان كذلك ، في حين انفرد ابن جابر بالوجه الأول ، وهو كما تقدم في ترجمته ضعيف من جهة ضبطه ، وعليه فروايته منكرة .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من قوله : هذا حديث منكر ، وهو من تخاليط ابن جابر .

(١) لم أتوسع في تخريج هذا الوجه ، لاختلاف المدار في الحديثين ، واكتفاءً بوجوده في الصحيحين ، إذ به يحصل المقصود . ولمعرفة بقية من أخرجه ينظر موسوعة الحديث النبوي (صلاة الجمعة) ص ٢٠٠ ـ ٢٠٤ .

....

ولكن أبا حاتم لم يُعل الوجه الأول بمن رواه على الوجه الثاني ، وإنما أعلّه بروايته عن جابر ، فقال : والحديث هو حديث سليك الغطفاني . وكان الأولى أن يعل رواية ابن جابر برواية إسرائيل وسفيان ، لاتحاد المدار ، ولكن يحتمل أن لا تكون وقعت له روايتهما أو أنه ذهول منه ـ رحمه الله ـ ، والله أعلم .

والحديث من الوجه الراجح ، وهو الثاني ضعيف ؛ لحال الحارث الأعور . ومعارضته بما ورد من الأمر بالصلاة لمن دخل المسجد وإن كان الإمام يخطب ، كما تقدم في حديث جابر ، وهو حديث صحيح متفق عليه ، كما تقدم في التخريج ، والله أعلم .

٥٧٢ ــ وسمعت أبي وحدثنا عن محمد بن يحيى بن حسان ، عن أبيه ، عن مسكين أبي فاطمة ،عن حوشب ،عن الحسن ،قال: كان أبو أمامة يروي عن رسول الله ﷺ :« إن الغسل يوم الجمعة ليسل الخطايا من أصول الشعر استلالاً ».
فقال أبي : هذا منكر ؛ الحسن عن أبي أمامة لا يجيء . ووهَن أمر مسكين عندي بهذا الحديث[1] .

رجال الإسناد :

* محمد بن يحيى بن حسَّان التِّنِّيْسي ، بكسر المثناة والنون الثقيلة ، أبو عبدالله .
قال ابن أبي حاتم : روى عن الليث بن سعد ، وبشر بن بكر ، وبشر بن السري ، وإبراهيم ابن عيينة ، وأيوب بن سويد . سمع منه أبي بمصر وروى عنه .
سئل أبي عنه فقال : شيخ صالح . (الجرح ١٢٤/٨) .

* يحيى بن حَسَّان بن حَيّان التِّنِّيْسي ، أبو زكريا البصري (ت ٢٠٨) .
ثقة ، متفق على توثيقه .
تهذيب الكمال ٢٦٦/٣١ ، السير ١٢٧/١٠ ، التهذيب ١٩٧/١١ ، التقريب (٧٥٢٩).

* مسكين بن عبدالله الطَّاحِي : أبو فاطمة .
روى عن منصور بن زاذان ، وبرد بن سنان ، وغالب القطان ، وغيرهم .
وعنه محمد بن عمر الرومي ، وأحمد بن عبدالله بن صخر ، وعباس العنبري ، وغيرهم .
قال أبو حاتم في الجرح : وهن أمر مسكين أبي فاطمة بهذا الحديث ـ يعني حديثنا هذا ـ .
وقال الدارقطني : ضعيف الحديث .
انظر الجرح ٣٢٩/٨ ، المقتنى في سرد الكنى ٩/٢ ، لسان الميزان ٢٨/٦ .

---

(١) وقع في نسخة أحمد الثالث :« عندي من هذا الحديث » ، وما أثبته من بقية النسخ ، وهو كذلك في الجرح ٣٢٩/٨ . والمعنى يستقيم بهما جميعاً ، والله أعلم .

* حَوْشَب ، بفتح أوله وسكون الواو وفتح المعجمة ، هو ابن عقيل ، أبو دحية البصري.
ثقة ، متفق على توثيقه . قال ابن حجر : ثقة من السابعة .
انظر تهذيب الكمال ٤٦١/٧ ، التهذيب ٦٥/٣ ، التقريب (١٥٩٢) .

* الحسن البصري ، ثقة يرسل ويدلس ، من الثانية، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٧٠.

* أبو أمامة الباهلي ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٦٧ .

تخريج الحديث :

أخرجه المؤلف في هذه المسألة من طريق يحيى بن حسان .
والطبراني في الكبير ٣٠٧/٨ ، رقم ٧٩٩٦ ، من طريق إسماعيل بن بشر بن منصور .
كلاهما عن مسكين ، عن حوشب ، عن الحسن ، عن أبي أمامة ، مثله .
وقال المنذري في الترغيب ٤٩٦/١ ، والهيثمي في المجمع ١٧٤/٢ : رواه الطبراني في الكبير ، ورواته ثقات .

النظر في المسألة :

من خلال ما تقدم يتضح أن مسكين أبا فاطمة قد انفرد بهذا الحديث ، وهو كما تقدم ضعيف ، فروايته منكرة .

ومنه يتضح صحة قول أبي حاتم : هذا منكر ، الحسن عن أبي أمامة لا يجيء .
وقوله : الحسن عن أبي أمامة لا يجيء ، لعله يعني به أنه لم يسمع منه ولا تعرف له رواية عنه ، وهو كما قال ؛ إذ لم أر من أشار إلى أنه يروى عنه . (التهذيب ٢٦٣/٢) .

والحديث بهذا الإسناد منكر ضعيف ، ولم أقف له على ما يقويه ، والله أعلم .

٥٧٣ ـــ وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه الصَّعْق بن حَزْن ، عن علي بن الحكم ، عن أنس ، عن النبي ﷺ قال : « أتاني جبريل عليه السلام بمرآة فإذا [وسطها][1] نكتة بيضاء ، فقال : هذه الجمعة » .

قال أبو زرعة : هذا خطأ ؛ رواه سعيد بن زيد ، عن علي بن الحكم ، عن عثمان ابن [عمير][2] ، عن أنس ، عن النبي ﷺ .

قال أبي : نقص الصعق رجلاً من الوسط .

رجال الإسناد :

* الصَّعْق بن حَزْن ، بفتح المهملة وسكون الزاي ، أبو عبدالله البكري . من السابعة .

روى عن علي بن الحكم ، والحسن البصري ، وقتادة ، وغيرهم .

روى عنه ابن المبارك ، وحماد بن أسامة ، وشيبان بن فروخ ، وغيرهم .

قال ابن معين ـ في أكثر من رواية ـ ، وأبو زرعة ، وأبو داود ، والنسائي ، والعجلي : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال ابن معين في رواية : ليس به بأس . وقال أبو حاتم : ما به بأس . وقال موسى بن إسماعيل ، وابن ماكولا : كان صدوقاً . وقال يعقوب بن سفيان : صالح الحديث .

وقال الدارقطني : ليس بالقوي .

قال ابن حجر : صدوق يهم .

---

(١) وقع في جميع النسخ :« في وسطه » ، وما أثبته هو الموافق لسياق الكلام ، والتخريج .

(٢) وقع في جميع النسخ :« عثمان بن عثمان » ، إلا أنه قد ضبب على عثمان الثانية في نسخة أحمد الثالث ، وصحح في الهامش فكتب :« عمير » ، وهذا هو الصواب ، إذ لا يوجد في الرواة عن أنس ، أو في شيوخ علي بن الحكم أحد بهذا الإسم ، وإنما يوجد عثمان بن عمير ، كما إن ابن أبي حاتم قد ذكر هذا الحديث من وجه آخر في المسألة رقم ٥٩٥ ، وكنى عثمان هذا ، فقال : أبو اليقضان ، وأبو اليقضان إنما هو عثمان بن عمير ، كما في ترجمته ، إضافة إلى أن ما أثبته هو الموافق للتخريج ، والله أعلم .

....

قلت : لعل الصواب أنه صـدوق ، إن لم يكن ثقة ، وقـول الدارقطني لم يتابعه عليـه أحد ، إضافـة إلى أنه قاله في حديث خـاص ، فقد ذكر هذا القـول في كتابه التـتبع (ص ٢٣٥) ، قال : وأخـرج مسلـم عن شيـبان عن الصـعق بن حزن عن مطر الوراق عن أبي مـوسى عن النبي ﷺ قصة اليمين :« والله لا أحملكم » . والصعق ومطر ليسا بالقويين ... الخ .
الإكمال ١٨٠/٥، تهذيب الكمال ١٧٥/١٣، التهذيب ٤٢٤/٤، التقريب (٢٩٣١).

* علي بن الحكم البُنَـاني ، بضم الموحدة ونونين ، أبو الحكم البصري (ت ١٣١) .
وثقـه أبو داود ، والنسـائي ، والبـزار ، والدارقطني ، وابن نميـر ، وابن سعـد ، والعـجلي .
وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال أحمد : ليس به بـأس . وقال أبو حاتم : لا بـأس به صالح الحديث .
وقال الأزدي : زائـغ عن الـقـصـد فيـه لـيـن .
قال ابن حجـر : ثـقـة ، ضعفه الأزدي بلا حجـة .
انظر تهذيب الكمال ٤١٣/٢٠ ، التهذيب ٣١١/٧ ، التقريب (٤٧٢٢).

* سعيد بن زيد بن درهم الأزدي ، أبو الحسن البصري ، أخو حماد (ت ١٦٧) .
روى عن أيوب السختياني ، وعلي بن الحكم ، وهشام بن حسان ، وغيرهـم .
روى عنه ابن المبارك ، وسليمان بن حرب ، وعفان بن مسلم ، وغيرهـم .
قال ابن معين ، وابن سعد ، والعجلي ، وسليمان بن حرب : ثقة .
وقال البخاري : حدثنا مسلم ، قال حدثنا سعيد بن زيد أبو الحسن صدوق حافظ .
وقال أبو جعفر الدارمي : ثنا حبان بن هلال ، ثنا سعيد بن زيد ، وكان حافظاً صدوقاً .
وقال أحمد : ليس به بـأس ، وكان يحيى بن سعـيد لا يستمرئه . وقال ابن المديني : سمعت يحيى بن سعيد يُضعف سعيد بن زيد في الحديث جداً . ثم قال : قد حدثني وكلمته .
وقال أبو داود : كان يحيى بن سعيد يقول : ليس بشيء ، وكان عبدالرحمن يحدث عنه .

....

وقال ابن عـدي : وليس له متن منكر لا يأتي به غيره ، وهو عندي فـي جملة من ينسب إلى الصدق . وقال ابن حبان : كان صـدوقاً حافظاً ممن كان يخطيء في الأخبار ويهم في الآثار حتى لا يحتج به إذا انفرد .
وقال الجوزجاني : يضعفون حديثه وليس بحجة . وقال أبو حاتم ، والنسائي : ليس بالقوي .
وقال البزار : لين . وقال في موضع آخر : لم يكن له حفظ . وقال الدارقطني : ضعيف .
قال ابن حجر : صدوق له أوهام .
انظر تهذيب الكمال ٤٤١/١٠ ، التهذيب ٣٢/٤ ، التقريب (٢٣١٢) .

* عثمان بن عُمير ابن أبي حميد البَـجَـلي ، أبو اليقظان الكوفي (ت ١٥٠ تقريباً).
روى عن أنس ، والطفيل بن عامر ، وغيرهما ، وعنه علي بن الحكم ، وشعبة ، وغيرهما .
متفق على تضعيفه . قال ابن حجر : ضعيف ، واختلط ، وكان يدلس ويغلوا في التشيع .
انظر تهذيب الكمال ٤٦٩/١٩ ، التهذيب ١٤٥/٧ ، التقريب (٤٥٠٧) .

* أنس بن مالك ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٢ .

تخريج الحديث :

روى علي بن الحكم هذا الحديث ، واختلف عليه :
١ ـ فرواه الصعـق بن حزن ، عن علي ، عن أنس .

٢ ـ ورواه الصعق أيضاً ، وسعيد بن زيد ، عن علي ، عن عثمان بن عمير ، عن أنس .
وتابع علياً على هذا الوجه ، عدد من الثقات .

....

الوجه الأول :

أخرجه أبو يعلى ٢٢٨/٧ ، رقم ٤٢٢٨ ، عن شيبان بن فروخ ، عن الصعق ، به .

الوجه الثاني :

أخرجه العقيلي في الضعفاء ٢٩٣/١ ، من طريق عارم أبو النعمان ، عن الصعق .
وذكره أبو زرعة في هذه المسألة عن سعيد بن زيد .
كلاهما عن علي بن الحكم ، به .
وأخرجه ابن مردويه في تفسيره ـ كما في تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي ١٧/٤ ، والكافي الشاف لا بن حجر ١٧٠/٤ ـ من طريق علي بن الحكم به .

وتوبع على بن الحكم على هذا الوجه :
أخرجه ابن خزيمة ـ كما في حادي الأرواح[1](ص ٣٩٤) ـ ، وإسحاق بن راهويه في مسنده ـ كما في تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي ١٧/٤ ، والكافي الشاف لا بن حجر ١٧٠/٤ ـ ، وابن أبي شيبة في مسنده (المطالب العالية ٢٧٦/١ ، رقم ٦٩٢) ، وفي المصنف ١٥٠/٢ ـ ومن طريقه ابن أبي زمنين في أصول السنة ، رقم ٣٦ ، وابن بطة في الإبانة (تتمة الرد على الجهمية) ٢٤/٣ ، رقم ٢٤ ـ ، ورواه الدارقطني في الرؤية ، رقم ٦٩ ـ ومن طريقه الخطيب في الموضح ٢٦٤/٢ ـ ، ورواه الدارقطني برقم ٧٠ ـ ومن طريقه الخطيب في الموضح ٢٦٦/٢ ـ ، ورواه الدارقطني رقم ٧٣ ، وعثمان الدارمي في الرد على الجهمية ، رقم ١٤٥ ، وابن منده في الرد على الجهمية ، رقم ٩٢ ، وابن أبي الدنيا في صفة الجنة ، رقم ٩١ ـ ومن طريقه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ٩/٢ ـ ،

---

(١) قلت : كذا عزا ابن القيم الحديث لابن خزيمة ، ولم يذكر هل هو في الصحيح أو في أحد كتبه الأخرى ، وهذا الحديث مظنة وجوده في كتاب التوحيد له ، ولكني لم أقف عليه فيه ، فلا أدري هل وقع لابن القيم نسخة كاملة لصحيح ابن خزيمة ، أو أنه نقله عن غيره من المتقدمين ، ولم يشر إليه . لأني لم أجده في المطبوع من الصحيح ، ولا في اتحاف المهرة لابن حجر ، والله أعلم .

....

ورواه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في كتاب العرش ، رقم ٨٨ ، وأبو نعيم في الحلية ٢٦٣/٧ ، ببعضه ، وابن طهمان في مشيخته (ص ١٦٢)، رقم ١١٢ ، والطبري في تفسيره ١٧٥/٢٦، وأبو أحمد العسال في كتاب المعرفة[1]ـ كما في العلو للذهبي (٣٣) ـ، وأبو علي الرفاء في فوائده (ق ١٣/أ) .

كلهم من طريق ليث بن أبي سليم .

وابن خزيمة ـ كما في حادي الأرواح (ص ٣٩٤) ـ ، والبزار في مسنده (ق ١١٧/أ ، من النسخة الأزهرية)، وهو في (كشف الأستار ٦٩/٣ ، رقم ٢٢٥٨)، ببعضه ، وابن أبي حاتم ــ كما في تفسير ابن كثير ٣٨٤/٧ ــ ، وابن أبي الدنيا في صفة الجنة ، رقم ٩٤ . من طريق شريك القاضي .

وابن أبي أسامة (بغية الباحث ٣٠١/١ ، رقم ١٩٦)، من طريق أيوب بن خوط .

والدارقطني في الرؤية ، رقم ٧٢ ، وابن مردويه في تفسيره ـ كما في تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي ١٧/٤ ، والكافي الشاف لا بن حجر ١٧٠/٤ ـ ، وعلي بن حرب [2]ـ كما في حادي الأرواح (ص ٣٩٢) ـ، من طريق عنبسة بن سعيد .

والدارقطني في الرؤية ـ كما في العلو للذهبي (ص ٣٣)[3]، والخطيب في الموضح ٢٦٨/٢ وابن منده في التوحيد ٤٠/٣ ، رقم ٣٩٧ ــ ومن طريقه قوام السنة في الترغيب والترهيب ٣٧٤/١ ، رقم ٨٦٦ ــ ، ورواه أبو سعد الشعيبي في الفوائد المخرجة من أصول مسموعات البحيري (ق ٧٧/أ) . من طريق زياد بن خيثمة .

والخطيب في الموضح ٢٦٦/٢ ، من طريق أحمد بن أبي خيثمة .

---

(١) قال الذهبي في ترجمة العسال : طالعت كتاب المعرفة له في السنة ، ينبيء عن حفظه وأمامته .(السير ٧/١٦).

(٢) هو الإمام المحدث الثقة علي بن حرب الطائي (ت ٢٦٥)، ولعل هذا النقل من كتابه المسند ، فقد ذكره له الخطيب والذهبي ، وغيرهم ، ولم يذكروا له كتاباً غيره .(انظر تاريخ بغداد ٤١٨/١١ ، السير ٢٥١/١٢).

(٣) لم أجد هذه الرواية في المطبوع من كتاب الرؤية للدارقطني . وقد وقع عند الدارقطني والخطيب :« عثمان بن أبي سليمان » ، وقال الخطيب : هو عثمان بن عمير ، وقال الذهبي : الظاهر أنه عثمان أبو اليقظان .

وذكره ابن هانيء في مسائل الإمام أحمد ٢١٥٣/٢ ، من رواية زياد أبي خيثمة ، عن عثمان بن مسلم ، عن أنس ، وسأل الإمام أحمد عنه ، فقال الإمام أحمد : عثمان بن مسلم ، ليس هو ابن مسلم ، هو عثمان بن عمير .

....

وتابعهم أبو طيبة في الراجح عنه ، كما سيأتي .
كلهم عن عثمان بن عمير ، عن أنس ، نحوه .

ورواه أبو طيبة ، أو أبو ظبية : رجاء بن الحارث[1] ، واختلف عليه :
١ ـ فرواه أكثر من ثقة ، عن عمر بن يونس اليمامي ، عن جهضم بن عبدالله ، عن أبي طيبة ، عن عثمان بن عمير ، عن أنس :
أخرجه البزار في مسنده (ق ١١٦/ب ، من النسخة الأزهرية) ، وهو في كشف الأستار ١٩٤/٤ ، رقم ٣٥١٩ . عن محمد بن المثنى .
وعبدالله بن أحمد في السنة ٢٥٠١ ، رقم ٤٦٠ ـ ومن طريقه ابن منده في الرد على الجهمية ، رقم ٩٢ ، وفي التوحيد ٤١/٣ ، رقم ٣٩٩ ـ ، ورواه الآجري في الشريعة ٣١/٢ ، رقم ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ـ وهو في التصديق بالنظر إلى الله ، رقم ٤٥ ، ٤٦ ـ . من طريق عبدالأعلى النرسي .
وأبو بكر النجاد في أماليه (ق ٥١/أ) ـ ومن طريقه الخطيب في الموضح ٢٦٦/٢ ، والذهبي في العلو ، رقم ٥٥ ـ ، عن الحسن بن مكرم .
كلهم عن عمر بن يونس اليمامي ، عن جهضم بن عبدالله ، به .
قلت : وابن المثنى : ثقة ثبت ، وعبدالأعلى : لا بأس به (التقريب ٦٢٦٤ ، ٣٧٣٠) .
والحسن بن مكرم : ثقة (السير ١٩٢/١٣) .

---

(١) كذا نص على اسمه ابن أبي داود ؛ ففي الشريعة للآجري ٣٤/٢ ، قال بعد اخراجه لطرق الحديث : وقال لنا ابن أبي داود : وأبو ظبية اسمه رجاء بن الحارث ، ثقة ، وعثمان بن عمير يكنى أبا اليقظان .
ولكن الخطيب في الموضح نص على أنه أبو طيبة المروزي ، فقال : ورواه أبو طيبة المروزي عن عثمان بن عمير .
قلت : والمعروف بهذه الكنية هو عبدالله بن مسلم ، ولم أر من نص على نسبته للمروزي غير الخطيب .
وفي ترجمة جهضم بن عبدالله في تهذيب الكمال ١٥٦/٥ ، ذكر أنه روى عن أبي طيبة ، ولم ينسبه . في حين أنا لا نجد في ترجمة أبي طيبة المروزي : عبدالله بن مسلم أن جهضم بن عبدالله من الرواة عنه ، وكذا لا نجد أحداً ممن تقدم ذكرهم في التخريج ممن روى عن أبي طيبة الوارد في التخريج ، أو روى أبو طيبة عنه ضمن شيوخ أو تلاميذ أبي طيبة المروزي كما في ترجمته في تهذيب الكمال ١٣٣/١٦ .
وعليه فلعل ما ذهب إليه الخطيب وهم منه ، وخاصة مع وجود النص على تسميته ، والله أعلم .

....

٢ ـ ورواه علي بن الحسين بن الحرّ [١]، عن عمر بن يونس اليمامي ، عن جهضم بن عبدالله عن أبي طيبة ، عن معاوية العبسي ، عن عثمان بن عمير ، عن أنس :
أخرجه الطبري في تفسيره ١٧٥/٢٦ ، عن علي بن الحسين ، به .
والوجه الأول أرجح عن عمر بن يونس ؛ حيث رواه الأكثر والأوثق كذلك ، في حين انفرد علي بن الحسين بالوجه الثاني ، وهو ثقة (الجرح ١٧٩/٦ ، السير ٣٥٢/١٢) ، وعليه فروايته شاذة .

٣ ـ ورواه عمرو بن أبي قيس ، عن أبي طيبة ، عن عاصم ، عن ابن عمير ، عن أنس :
أخرجه الدارقطني في الرؤية ، رقم ٧١ ــ ومن طريقه الخطيب في الموضح ٢٦٨/٢ ــ ، من طريق عبدالله بن الجهم الرازي ، عن عمرو بن أبي قيس ، عن أبي طيبة ، به .

قلت : والوجه الأول (وهو الراجح عن عمر بن يونس) أرجح ؛ فهو من رواية جهضم بن عبدالله ، وهو على الراجح ثقة انكر عليه روايته عن المجهولين[٢]، وهو هنا لم يروه عنهم .
أما الوجه الثالث فقد رواه عمرو بن أبي قيس ، وقد قال عنه الذهبي وابن حجر : صدوق له أوهام . وهو كما قالا . (الميزان ٢٨٥/٣ ، التقريب ٥١٠١).

---

(١) وقع في المطبوع من التفسير :« ابن أبجر » ، وهو خطأ .

(٢) فقد قال عنه ابن معين : ثقة إلا أن حديثه منكر ، يعني عن المجهولين . وقال أبو حاتم : ثقة إلا أنه يحدث أحياناً عن المجهولين . وذكره ابن حبان في الثقات . وذكره ابن خلفون في الثقات ، وقال : تكلم في روايته عن المجهولين لأنه روى عنهم مناكير ، لكن هو في نفسه ثقة . وقال أحمد : لم يكن به بأس .
قال الذهبي : ثقة . وقال ابن حجر : صدوق يكثر عن المجاهيل .
قلت : والأولى أن يقول ثقة ، لما تقدم من توثيق ابن معين وأبي حاتم ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ١٥٦/٥ ، الكاشف ٢٩٨/١ ، التهذيب ١٢٠/٢ ، التقريب (٩٨٢) .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن علي بن الحكم روى هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ - فرواه الصعق بن حزن مرة ، عن علي ، عن أنس .

٢ - ورواه الصعق أيضاً ، وسعيد بن زيد ، عن علي ، عن عثمان بن عمير ، عن أنس .
وتابع علياً على هذا الوجه ، أكثر من ثقة .

والوجه الثاني أرجح ؛ حيث توبع الصعق عليه ، كما توبع علي بن الحكم عليه ، في حين لم أجد من تابع الصعق على الوجه الأول ، فيقدم من روايتيه ما وافقه عليه غيره .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم وأبو زرعة من تخطئتهما للوجه الأول ، وترجيحهما للوجه الثاني .

والحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف ؛ فيه عثمان بن عمير ، وتقدم أنه ضعيف .

ولكن عثمان لم ينفرد به ، فقد تابعه غير واحد عن أنس ، ولكن أكثر هذه المتابعات ضعيف وبعضها ضعيف جداً ، وسأذكر ما وقفت عليه ممن تابع عثمان عن أنس :

١ - أبو عمران الجوني[1]:

أخرجه الطبراني في الأوسط ٣/٥٥ ، رقم ٢١٠٥ ، عن أحمد بن زهير ، عن محمد بن عثمان بن كرامة ، عن خالد بن مَخْلَد القَطَواني ، عن عبدالسلام بن حفص ، عن أبي عمران الجوني ، عن أنس ، نحوه .
وقال الطبراني : لم يروه عن أبي عمران إلا عبدالسلام ، تفرد به خالد .

---

(١) وهذه الرواية تكفي لتقوية الحديث ، إلا أني لم أقف عليها إلا بعد كتابتي للطرق الأخرى ، وكان من رأي فضيلة المشرف حذف بقية الطرق اكتفاءً بهذه الطريق ، ولكني رأيت ابقائها من باب الفائدة .

....

قلت : إسناده جيد ؛ فرجاله ثقات ؛ أحمد بن زهير ، هو أحمد بن يحيى بن زهير التستري : ثقة حافظ (السير ١٤/٣٦٢). ومحمد بن عثمان ، وأبو عمران الجوني: عبدالملك بن حبيب ثقتان . وخالد بن مخلد: صدوق له أفراد .(التقريب ٦١٣٤، ٤١٧٢، ١٦٧٧) .
وعبدالسلام بن حفص الراجح أنه ثقة له غرائب[1].

٢ ـ عبدالله بن بريدة :

أخرجه الطبراني في الأحاديث الطوال ، رقم ٣٥ ، وابن النحاس في الرؤية ، رقم ١٢ ، وابن منده في التوحيد ٣/٤٠ ، رقم ٣٩٨ ، والذهبي في العلو (ص ٣١)، رقم ٥٦ ، والطبري في تفسيره ٢٦/١٧٥ ، والخلعي في الثالث من الخلعيات (ق ١٠/ب) . من طريق أسد بن موسى .
وابن عدي في الكامل ٤/١٣٧٣ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية ١/٤٦١ ، رقم ٧٨٤ ـ ، من طريق القاسم بن الحكم .
كلاهما عن أبي يوسف القاضي : يعقوب بن إبراهيم ، عن صالح بن حيان ، عن عبدالله ابن بريدة ، عن أنس ، نحوه .
قال ابن عدي : ولصالح بن حيان غير ما ذكرت من الحديث، وعامة ما يرويه غير محفوظ.
وقال ابن الجوزي : هذا لا يصح .
وقال الذهبي : صالح ضعيف ، تفرد به عنه القاضي أبو يوسف .
قلت : فيه صالح بن حيّان القرشي ، وهو ضعيف (التقريب ٢٨٥١) .

---

(١) وذلك أنه وثقه ابن معين . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو حاتم : ليس بمعروف .
وقال ابن عدي ـ وساق له حديثاً ـ: ولعبدالسلام بن حفص عن عبدالله بن دينار أحاديث مستقيمة ، ولم أر له أنكر من حديثه عن يزيد بن أبي عبيد ، عن هشام بن عروة ، وهو من رواية الأكابر عن الأصاغر .
قال عنه الذهبي في الكاشف : ثقة . وقال في الميزان : صدوق ، ثم قال : وخالد ذو مناكير عدة لكنه قفز القنطرة .
وقال في الديوان : صدوق يغرب . وقال في المغني : ثقة ، ولكنه يأتي بغرائب .
وقال ابن حجر في التقريب : وثقه ابن معين .
الكاشف ١/٦٥٢ ، الميزان ٢/٦١٥، الديوان ١/٢٤٩ ، المغني ١/٥٥٧ ، التهذيب ٦/٣١٧ ، التقريب (٤٠٦٨) .

....

---

٣ ـ يزيد الرقاشي :

أخرجه أبو يعلى ١٣٠/٧ ، رقم ٤٠٨٩ ، وابن أبي شيبة في مسنده (المطالب العالية ٢٧٦/١ ، رقم ٦٩٠) ، ونعيم بن حماد في الفتن ٦٤٧/٢ ، رقم ١٨٢٠ ، وتمام في فوائده (الروض البسام ٤٥/٢ ، رقم ٤٣٦) . من طريق وكيع .

وابن أبي شيبة في المصنف ١٥١/٢ ، عن أبي معاوية .

كلاهما عن الأعمش ، عن يزيد الرقاشي ، عن أنس .

قلت : إسناده ضعيف ؛ فيه يزيد بن أبان الرقاشي : ضعيف . التقريب (٧٦٨٣) .

٤ ـ يزيد بن حميد :

أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (المطالب العالية ٢٧٦/١ ، رقم ٦٩١) .

والطبراني في الأوسط ١٥١/٨ ، رقم ٧٣٠٣ ، من طريق محمد بن حرب .

وأسلم الواسطي في تاريخ واسط (٦٤، و١٧١)، عن حمدون بن سلم الحذّاء .

كلهم عن أبي سفيان الحميري ، عن الضحاك بن حُمرة ، عن يزيد بن حميد ، عن أنس ، مختصراً .

وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن يزيد بن حميد إلا الضحاك بن حُمرة ، تفرد به أبو سفيان الحميري .

وقال الهيثمي في المجمع ١٦٤/٢ : رجاله رجال الصحيح ، خلا شيخ الطبراني ، وهو ثقة .

قلت : إسناده ضعيف ؛ الضحاك بن حُمرة : ضعيف . (التقريب ٢٩٦٦) .

٥ ـ صفوان بن عمرو :

قال ابن القيم في حادي الأرواح (ص ٣٩٤) : ورواه محمد بن خالد بن خَليّ ، حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع ، حدثنا صفوان ، عن أنس .

وذكره في زاد المعاد ٣٦٨/١ ، عن أبي اليمان ، به .

قلت : فيه محمد بن خالد بن خَليّ: صدوق (التقريب ٥٨٤٤). وبقية رجاله ثقات ، ولكنه منقطع ؛ صفوان هو ابن عمرو السَّكْسكي لم يدرك أنس (جامع التحصيل ص ٢٤١).

٦ ـ عمر مولى غُفْرَةَ :

أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده ـ كما في تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي ١٧/٤ ، والكافي الشاف لا بن حجر ١٧٠/٤ ـ ، والدارقطني في الرؤية ، رقم ٧٦ ، والدارمي في الرد على الجهمية ، رقم ١٤٤ ، ١٨٦، وفي التوحيد ٤١/٣ ، رقم ٣٩٩ ، وفي الرد على بشر المريسي (ص ٧٣) ببعضه ، وأبو طاهر بن أبي الصقر في مشيخته (١٦٤)، رقم ٩٤ .
من طريق محمد بن شعيب .
وابن سعدان في حديث أبي بكر الربعي (ق ٢٢٢/أ) ، والحسن بن سفيان في مسنده ـ كما في زاد المعاد ٣٦٩/١ ـ، من طريق الحسن بن يحيى الحسني .
وابن أبي الدنيا في صفة الجنة ، رقم ٩٢ ، من طريق إسماعيل بن عياش .
كلهم عن عمر مولى غُفْرَة ، عن أنس .
قال أبو حاتم : عمر مولى غُفْرَة لم يلق أنس (المراسيل ص ١٣٧ ، رقم ٢٤٥) .
قلت : إسناده ضعيف ؛ فيه عمر بن عبدالله مولى غُفْرَة ، قال ابن حجر : ضعيف وكان كثير الإرسال . التقريب (٤٩٣٤) .

٧ ـ معمر ، عن من سمع أنس :

أخرجه عبدالرزاق ٢٥٦/٣ ، رقم ٥٥٥٩ ، عن معمر ، عمن سمع أنس بن مالك ، عن النبي ﷺ ، ببعضه .
قلت : إسناده ضعيف ؛ فيه جهالة من رواه عن أنس .

....

٨ ـ عبيدالله بن عبيد :

وقد رواه عبيدالله بن عبيد بن عمير ، واختلف على الرواة دونه :

١ ـ فرواه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، عن موسى بن عبيدة ، عن أبي الأزهر : معاوية ابن إسحاق ، عن عبدالله بن عبيد بن عمير ، عن أنس :

أخرجه الشافعي في المسند (ترتيب السندى) ١/١٢٦ ، رقم ٣٧٤ ، وفي الأم ١/٢٠٨ ـ ومن طريقه البيهقي في المعرفة[1] ٤/٤٢٦ ، رقم ٦٦٩٠ ، وابن قدامة في اثبات صفة العلو رقم ٤٠ (ومن طريق ابن قدامة الذهبي في العلو ، رقم ٥٧) ـ، ورواه الذهبي في العلو أيضاً ، وفي الأربعين في صفات رب العالمين ، رقم ٢ ، وأبو الحسن الخلعي في الثالث من الخلعيات (ق ١٠/أ) . من طرق أخرى .

كلهم من طريق الشافعي ، عن إبراهيم بن محمد ، به .

وقال الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف ٤/١٧ : ورواه ابن مردويه في تفسيره من حديث موسى بن عبيدة ، به .

وقال الذهبي في الأربعين : هذا حديث غريب رواه الشافعي في مسنده .

قلت : وفي إسناده إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، وهو متروك (التقريب ٢٤١).

وموسى بن عُبيدة ، وهو ضعيف (التقريب ٦٩٨٩).

---

(١) قال الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف ٤/١٧ : ومن طريق الشافعي رواه البيهقي في المعرفة ، إلا أنه قال : موسى بن عقبة ، عوض : ابن عبيدة .

قلت : الذي في المطبوع من المعرفة : موسى بن عبيدة ، كما عند الشافعي ، وكذا هو عند عامة من أخرجه من طريق الشافعي ، ولكنه سيأتي من رواية موسى بن عقبة ، ولكن من غير طريق الشافعي .

٢ ـ ورواه سليمان بن بلال ، عن موسى بن عقبة ، عن أبي الأزهر ، عن معاوية بن إسحاق عن عبد الله بن عمير ، عن أنس :
أخرجه أبو أحمد الحاكم في الكنى ١/٤٢٠ ، عن علي بن محمد ، عن إبراهيم بن يوسف الرازي ، عن عمرو بن سوَّاد ، عن ابن وهب ، عن[1] سليمان بن بلال ، به .

قلت: إبراهيم بن يوسف ثقة (السير ١٤/١١٥) ، وعلي بن محمد ، هو ابن سختويه بن حمشاذ النيسابوري : ثقة حافظ (السير ١٥/٣٩٨) ، وعمرو بن سواد ، وابن وهب ، وسليمان ، كلهم ثقات (التقريب ٥٠٤٦ ، ٣٦٩٤ ٢٥٣٩).

٣ ـ ورواه زيد بن الحباب ، عن موسى بن عبيدة ، عن أبي الأزهر الخراساني ، عن عبدالله بن عبيد بن عمير ، عن أنس :
أخرجه أبو أحمد أيضاً ١/٤٢١ ، عن الحسن بن علي الطوسي ، عن أحمد بن يحيى بن عطاء الجلاب ، عن زيد[2] بن الحباب ، عن موسى بن عبيدة ، عن أبي الأزهر الخراساني ، عن عبدالله بن عبيد بن عمير ، عن أنس .

قلت : وزيد بن الحباب صدوق يخطيء في حديث الثوري (التقريب ٢١٢٤) . وأحمد ابن يحيى ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال مستقيم الحديث . وقال ابن سعيد : معروف الحديث (الثقات ٨/٤٠ ، تاريخ بغداد ٥/٢٠١). والطوسي هو صاحب المستخرج على الترمذي : ثقة مأمون . (السير ١٤/٢٨٧) .

(١) وقع في المطبوع بعد سياقه لإسناده إلى ابن وهب قال : وحدثنا سليمان بن بلال ... » ، مما يفهم منه أن سليمان ابن بلال شيخ لأبي أحمد الحاكم ، أو أحد شيوخه ، والصحيح أن سليمان بن بلال شيخ لابن وهب ، ولعل ما وقع في المطبوع خطأ مطبعي أو وهم ، والله أعلم .
(٢) وقع في المطبوع :« يزيد » ، وهو خطأ ، ولعله من الطابع .

....

وقال أبو أحمد الحاكم ٤١٨/١ في سياقه لمن كناهم ولم يعرف اسمائهم ، قال : أبو الأزهر عن معاوية بن إسحاق بن طلحة ، عن عبدالله بن عمير ، أنه سمع أنس بن مالك ، وذكر الحديث ، ... روي عن أبي محمد موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي ، عنه ، إن كان ذلك محفوظاً . حدثنيه علي بن محمد ، وساق إسناده المتقدم في الوجه الثاني .
ثم قال : وهذا وهم ؛ إنما روي هذا الحديث عن موسى بن عبيدة ، عن أبي الأزهر الخراساني ، وهو - علمي[1] -: المبارك بن مجاهد ، عن عبدالله بن عبيد بن عمير، عن أنس .

قلت : وفيما قاله نظر ؛ حيث إن من رواه على الوجه الثاني أوثق ممن رواه على الوجه الثالث الذي رجحه ، إلا أنه يشكل على هذا أن من رواه على الوجه الثاني قال : عن أبي الأزهر ، عن معاوية ، وهذا خطأ فيما يظهر لي ؛ لأن أبا الأزهر هو معاوية ، وليس في الرواة عن معاوية من يسمى أبو الأزهر ، ومعاوية أبو الأزهر هو الذي يروي عن عبدالله بن عبيد . (تهذيب الكمال ١٦٠/٢٨) . ولعله قد وقع في نسخة سليمان بن بلال أو من دونه زيادة :« عن »، فظن أنهما يرويان عن بعض ، وهما في الحقيقة رجل واحد .
ويشكل عليه أيضاً أني لم أجد موسى بن عقبة في الرواة عن أبي الأزهر ، وإنما الذي يروي عنه هو موسى بن عبيدة ، كما رجحه أبو أحمد الحاكم .
ولكنهما جميعاً من طبقة واحدة ، وسليمان بن بلال يروي عن موسى بن عقبة ، ولم أر من ذكر أنه يروي عن موسى بن عبيدة .
وعليه فإذا ثبت ما قدمته من وقوع زيادة :« عن » في إسناد سليمان بن بلال ، فإن رواية موسى بن عقبة في الوجه الثاني ، تكون متابعة لرواية موسى بن عبيدة في الوجه الثالث .
ويكون الوجهان وجهاً واحداً ، والله أعلم .
والحديث في كلا الوجهين إسناده ضعيف ؛ فيه أبو الأزهر الخراساني : المبارك بن مجاهد ، وهو ضعيف (لسان الميزان ١٢/٥) .

---

(١) كذا في المطبوع ، ولعله يعني : أي حسب علمي أن اسمه المبارك .

....

١٢ ـ أبان بن أبي عياش :

أخرجه ابن أبي أسامة في مسنده (بغية الباحث ١/٣٣٠ ، رقم ١٩٥) ، من طريق محمد ابن سعد .

وأبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن ٤/٨٤٤ ، رقم ٤٣٢ ، من طريق حماد بن سليمان .

وأبو أحمد الحاكم في العاشر من فوائده (ق ٦٢/أ)، من طريق شهاب بن خراش .

كلهم عن أبان ، عن أنس ، نحوه .

قلت : وفيه أبان بن أبي عياش ، وهو متروك (التقريب ١٤٢).

ومما سبق يتبين أن الحديث له طريق جيدة ، وعدة طرق ضعيفة ، وعليه فالحديث بمجموعها ثابت ، ولعله يرتقي إلى الصحيح لغيره ، والله أعلم .

....

٩ ـ قتادة :

أخرجه الدارقطني في الرؤية ، رقم ٧٤ ، ٧٥ ، والعقيلي في الضعفاء ١/٢٩٢ .

كلاهما من طريق حمزة بن واصل المنقري ، عن قتادة ، عن أنس .

وقال العقيلي : ليس له من حديث قتادة أصل .

وقال عن حمزة : مجهول في الرواية ، وحديثه غير محفوظ .

وقال الذهبي : لا يعرف ولا هو بعمدة (الميزان ١/٦٠٨).

١٠ ـ إبراهيم بن الجعد :

أخرجه الشافعي في المسند (ترتيب السندى) ١/١٢٧ ، رقم ٣٧٥ ـ ومن طريقه البيهقي في المعرفة ٤/٤٢٦ ، رقم ٦٦٩١ ـ ، عن إبراهيم بن محمد ، حدثنا أبو عمران : إبراهيم ابن الجعد ، عن أنس .

قلت : وفي إسناده إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، وهو متروك (التقريب ٢٤١).

١١ ـ أبو صالح :

أخرجه أبو نعيم في صفة الجنة ٣/٢٣٤ ، رقم ٣٩٥ ، وفي أخبار أصبهان ١/٢٧٨ ، ــ وعنه الخطيب في تاريخ بغداد ٣/٤٢٤ ــ من طريق عصمة بن بن محمد ، عن موسى بن عقبة ، عن أبي صالح ، عن أنس ، نحوه .

قلت : إسناده ضعيف جداً ؛ فيه عصمة بن محمد ، قال ابن معين : كذاب يضع الحديث . وقال الدارقطني وغيره : متروك . (الميزان ٣/٦٨).

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميـة
كلية أصول الدين
قسم السنة وعلومها

علل الحديث

للإمام الحافظ أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي
(ت ٣٢٧ هـ)

من المسألة رقم (٥٠١) إلى المسألة رقم (٦٥٢)

دراسـة وتحقيقـا

مقدمة من الدارس
محمد بن تركي بن سليمان التركي
لنيل درجة الدكتوراه

إشراف فضيلة الشيخ
د . أحمد معبد عبد الكريم
الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها

المجلد الثالث

١٤١٨ هـ

٥٧٤ ــ وسألت أبي ، وأبا زرعة عن حديث رواه همام ، وعبدالوارث ، عن محمد بن جُحَادة .

قال همام : عن أبي مسعر .

وقال عبدالوارث : عن أبي معشر ، عن سعيد بن جبير ، عن أبي مسعود البدري قال : لا صلاة قبل خروج الإمام يوم العيد .

فقالا : ما قال عبدالوارث أشبه : عن أبي معشر .

قال أبي : روى هذا الحديث شعبة ، عن أبي المعلى ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، أنه كرهه .

قال أبي : فلا أدري حفظ أبو المعلى ! أو[1] الخبرين صحيحين .

وسألت أبا زرعة عن هذا الحديث ؟

فقال : هذا حديث آخر ، هذا عن ابن عباس ، وذاك عن أبي مسعود .

رجال الإسناد :

* همام ، هو ابن يحيى العَوْذي ، ثقة ربما وهم ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٦٥ .

* عبدالوارث ، هو ابن سعيد ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٥ .

* محمد بن جُحَادة ، بضم الميم وتخفيف المهملة الأودي الكوفي (ت ١٣١).
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٥٧٥/٢٤ ، التهذيب ٩٢/٩ ، التقريب (٥٧٨١) .

* سعيد بن جبير ، ثقة ثبت فقيه ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٥ .

---

(١) وقع في المطبوعة (إذ) بدلاً من (أو) .

....

---

* أبو مسعر الكوفي . وقيل : أبو معشر .

روى عن سعيد بن جبير . وعنه محمد بن جحادة .

قال ابن أبي حاتم : سمعت أبا زرعة وسئل عن أبي مسعر الذي روى عنه محمد بن جحادة ، فقال : ما أعرفه .

وقال الحاكم[1]: قد قيل فيه : أبو معشر ، والصواب : أبو مسعر .

وقال الذهبي : أبو معشر عن سعيد بن جبير ، وعنه ابن جحادة ، وصوابه أبو مسعر .

قال الذهبي ، وابن حجر : أبو مسعر ، عنه[2]محمد بن جحادة ، لا يعرف .

انظر الجرح ٤٤٦/٩ ، الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى ١٣٢٠/٢ ، الميزان ٥٧٣/٤ ، المقتنى في سرد الكنى ٨٩/٢ ، لسان الميزان ١٠٥/٧ .

* أبو المعلى ، هو يحيى بن ميمون الضّبي ، العطار الكوفي ، مشهور بكنيته (ت ١٣٢).

ثقة ، متفق على توثيقه .

انظر تهذيب الكمال ١٥/٣٢ ، التهذيب ٢٩٢/١١ ، التقريب (٧٦٥٨) .

* أبو مسعود البدري : عقبة بن عمرو بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري ، صحابي جليل ، مشهور بكنيته ، قيل إنه نزل بدراً فنسب إليها ، توفي بعد سنة أربعين على الصحيح .

انظر الاستيعاب ١٠٢/٨ ، أسد الغابة ٤١٩/٣ ، السير ٤٩٣/٢ ، الإصابة ٢٤/٧ .

* عبدالله بن عباس ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٥ .

---

(١) كذا ورد في كنى ابن عبدالبر ، ولعله يعني به أبو أحمد الحاكم في الكنى ، والله أعلم

(٢) وقع في الميزان واللسان : أبو مسعر ، عن محمد بن جحادة . وصوابه : عنه محمد بن جحادة ، كما تقدم .
كما وقع في الجرح : أبو مسعر ، روى عن ....، ووقع بعدها بياض أو طمس ، فيكمل النقص من كنى ابن عبدالبر .

....

تخريج الحديث ، والنظر في المسألة :

روى سعيد بن جبير هذا الأثر ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

أولاً : رواه محمد بن جُحادة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه همام ، عن محمد ، عن أبي مسعر ، عن سعيد بن جبير ، عن أبي مسعود .

٢ ـ ورواه عبدالوارث ، عن محمد ، عن أبي معشر ، عن سعيد ، عن أبي مسعود .

ثانياً : ورواه شعبة ، عن أبي المعلى ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس .

ولم أقف على من أخرجه من هذه الأوجه ، أو أشار إليها غير المصنف .

ولكن لعل الوجه الأول هو المقصود بقول الحاكم ، والذهبي في ترجمة أبي مسعر المتقدمة : روى عن سعيد بن جبير ، وروى عنه محمد بن جحادة .

ويرى أبو حاتم وأبو زرعة أن الوجه الثاني من الاختلاف على ابن جحادة أشبه ، بينما يرى الحاكم وتابعه الذهبي أن الوجه الأول هو الصواب ، كما تقدم في ترجمة أبي مسعر .

والذي يظهر أن الوجه الثاني أرجح ، فهو من رواية عبدالوارث بن سعيد ، وهو أوثق من همام بن يحيى ، كما تقدم في ترجمتهما ، والله أعلم .

ولكن رواية أبي المعلى عن ابن جبير ـ إن كان الحديث واحداً ـ أرجح ؛ إذ هو ثقة ، وخالفه أبو مسعر ، وهو مجهول .

وقول أبي حاتم بعد ذكره لرواية أبي المعلى : فلا أدري حفظ أبو المعلى أو الخبرين صحيحين ، فيه نظر ؛ لإنه إن كان يرى أن روايتي سعيد بن جبير هما لحديث واحد ، فإن ترجيح رواية أبي المعلى هو الأظهر ، لأنه ثقة ومن خالفه مجهول .

....

ولكن يرى أبو زرعة أنهما حديثان مختلفان الأول عن أبي مسعود ، والثاني عن ابن عباس .
ولعل ما ذهب إليه أبو زرعة أرجح ، لأنه قد ثبت الحديث عن أبي مسعود ، من غير طريق سعيد بن جبير .

وعلى هذا الاعتبار فلا بد من الحكم على كل حديث على حده .
فأما حديث أبي مسعود المتقدم فإسناده ضعيف ؛ لجهالة أبي مسعر . ولكنه ورد من طريق أخرى عنه صحيحة ، كما سيأتي .
وأما حديث ابن عباس فإسناده صحيح إليه ، فرجاله ثقات ، كما أنه روي عنه مرفوعاً .
وفيما يلي ذكر حديث كلٍ منهما :

أما حديث أبي مسعود البدري :
فقد رواه أشعث بن أبي الشعثاء ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :
أولا : رواه سفيان الثوري ، واختلف عليه :
١ - فرواه عدد من الثقات ، عن الثوري ، عن أشعث ، عن الأسود بن هلال ، عن ثعلبة ابن زَهْدَم ، عن أبي مسعود :
أخرجه النسائي ١٨١/٣ ، كتاب صلاة العيدين ، باب الصلاة قبل الإمام يوم العيد ، رقم ١٥٦١ ، من طريق عبدالرحمن بن مهدي .
وابن أبي شيبة في المصنف ١٧٨/٢ ، عن وكيع .
وتابعهما : أبو داود الطيالسي ، وأبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي ،كما ذكر ذلك الدارقطني في العلل ١٩٨/٦ .
كلهم عن سفيان الثوري ، عن أشعث بن أبي الشعثاء ، به .

وتوبع الثوري على هذا الوجه :
أخرجه ابن المنذر في الأوسط ٢٦٨/٤ ، رقم ٢١٤١ ، من طريق أبي الأحوص .
وابن المنذر في الأوسط أيضاً ٢٧٢/٤ ، رقم ٢١٤٨ ، من طريق إسرائيل .
وتابعهم شعبة في الراجح عنه كما سيأتي .

....

٢ ـ ورواه إسحاق الأزرق ، عن الثوري ، عن أشعث ، عن ثعلبة ، عن أبي مسعود :
أخرجه المحاملي في صلاة العيدين (ق ١٢٥/ب ، ١٢٦/أ) ، عن موسى بن خاقان ، عن إسحاق الأزرق ، عن سفيان ، به .

قلت : وموسى بن خاقان ، قال عنه الذهبي : حدث عن إسحاق الأزرق ، وعنه محمد بن عبدالغفار بخبر منكر ، تُكلم فيه . (الميزان ٢٠٣/٤) .
وعليه فالراجح عن سفيان الثوري هو الوجه الأول ؛ حيث رواه عدد من الأئمة الحفاظ كذلك ، في حين أن في إسناد الوجه الثاني ابن خاقان ، وهو ضعيف .

ثانياً : ورواه شعبة ، واختلف عليه :
١ ـ فرواه عمرو بن مرزوق ، وبشر بن عمر ، عن شعبة ، عن أشعث ، عن الأسود ، عن أبي مسعود :
أخرجه الطبراني في الكبير ٢٤٨/١٧ ، رقم ٦٩٢ ، عن عثمان بن عمر الضبي ، عن عمرو بن مرزوق .
والمحاملي في صلاة العيدين (ق ١٢٦/أ) عن عبدالملك بن محمد الضرير ـ أبي قلابة الرقاشي ـ ، عن بشر بن عمر الزهراني .
كلاهما عن شعبة ، عن أشعث ، عن الأسود ، عن أبي مسعود .

قلت : وفي إسناد الطبراني عثمان بن عمر الضبي ، ولم أر من ذكره غير ابن حبان ، وقال : كتب عنه أصحابنا (الثقات ٤٥٥/٨) .
وفي إسناد المحاملي : عبدالملك بن محمد ، وهو أبو قلابة الرقاشي ، وهو صدوق يخطيء تغير حفظه لما سكن بغداد (التقريب ٤٢١٠) ، والراوي عنه هو القاضي الحسين بن إسماعيل المحاملي ، وهو بغدادي ، وليس بعيداً أن يكون هذا مما حدث به بعد تغيره .

....

٢ ـ ورواه غندر ، عن شعبة ، عن الأشعث ، عن الأسود ، عن ثعلبة ، عن أبي مسعود :
أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٣٨٧/٢ ، رقم ١١٧٧ ، عن محمد بن المثنى ، عن غندر ، عن شعبة ، به .
وتابع شعبة على هذا الوجه أكثر من ثقة ، كما تقدم في الاختلاف على الثوري .

قلت : ومحمد بن المثنى : ثقة ثبت (التقريب ٦٢٦٤) ، وغندر ، وهو محمد بن جعفر : ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة (التقريب ٥٧٨٧) ، ولكنه من أتقن الناس في شعبة ، حتى قال ابن مهدي : غندر في شعبة أثبت مني (تهذيب الكمال ٨/٢٥) .
وعليه فلعل الوجه الثاني أرجح ؛ حيث رواه ثقة من أثبت الناس في شعبة كذلك ، كما تابع شعبة عليه عدد من الثقات ، في حين لا تخلو طرق الوجه الأول من مقال ، كما تقدم ، والله أعلم .

ثالثاً : ورواه رَقَبة بن مَصْقَلة ، وحسين بن عمران ، عن أشعث ، عن أبي مسعود :
ذكره الدارقطني في العلل ١٩٨/٦ ، ولم أقف على من أخرجه .
قلت : ورقبة ثقة مأمون ، وحسين بن عمران صدوق يهم . (التقريب ١٩٥٤، ١٣٣٨) .
ولكن خالفهما أكثر منهما وأوثق ، كما تقدم ، فروايتهما مرجوحة ، والله أعلم .

ومما تقدم يتضح أن الراجح من هذه الأوجه هو رواية من رواه عن أشعث بن أبي الشعثاء ، عن الأسود بن هلال ، عن ثعلبة بن زَهْدَم ، عن أبي مسعود البدري .
وإسناده من هذا الوجه الراجح صحيح ؛ فرجاله كلهم ثقات ، والله أعلم .

وأما حديث ابن عباس المرفوع :
فقد أخرجه البخاري ومسلم من طريق ابن عباس قال : شهدت العيد مع النبي ﷺ ، ومع أبي بكر وعمر فبدأوا بالصلاة قبل الخطبة .
وقد تقدم تخريجه في المسألة رقم ٥٧٠ ، والله أعلم .

٥٧٥ ـــ وسألت أبي عن حديث رواه سليمان بن كثير ، عن الزهري ، عن سعيد ابن المسيب ، عن جابر ، عن النبي ﷺ ، أنه كان يخطب إلى جذع ، فلما وضع المنبر وصعد[1] عليه حَنّ الجذع .

ورواه أيضاً سليمان بن كثير ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن سعيد بن المسيب ، عن جابر ، عن النبي ﷺ .

قال أبي : جميعاً عندي خطأ ؛ أما حديث الزهري ، فإنه يروى عن الزهري ، عن من سمع جابر ، عن النبي ﷺ[2] ، ولا يسمي أحداً ، ولو كان سمع من سعيد لبادر إلى تسميته ، ولم يُكَنِ عنه[3] .

وأما حديث يحيى بن سعيد فإنما هو : ما يرويه عامة الثقات[4] عن يحيى ، عن حفص بن عبيدالله ، عن أنس ، عن جابر ، عن النبي ﷺ . وهو الصحيح .

تقدم دراسة هذه المسألة كاملة عند المؤلف برقم ٥٦٨ .

كما تقدم هناك بيان صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من تخطئته لرواية سليمان بن كثير في كلا الإسنادين ، حيث خالفه الثقات فرووه بخلاف روايته ، والله أعلم .

---

(١) وقع في نسختي مصر ، وفيض الله :« فصعد » .

(٢) قوله : قال أبي ...» إالى قوله:« النبي ﷺ » ساقط من نسخة تشستربتي .

(٣) أي لو كان الحديث عن سعيد لم يُكَنِ عنه بقوله : عن رجل .

وقدوقعت الكلمة مضبوطة في نسخة أحمد الثالث :« ولم يَكُنْ عنه » ، ولم تضبط في بقية النسخ ، ولعله اجتهاد من الناسخ ، وما أثبته أصح ؛ إذ هو الموافق لسياق الكلام ، وإن كان هذا المعنى محتمل ، ولكنه بعيد ، ومعناه على ما ضُبط في تلك النسخة : أي أن الزهري لو كان سمع من سعيد لذكر اسمه ، ولم يقل :« عمن سمع جابر » ، ولكنه لم يسمعه منه ، فمعنى قوله :« لم يَكُنْ عنه » أي لم يكن عن سعيد .

ويشهد لقول أبي حاتم هذا ، ما ورد نحوه عن يحيى بن سعيد ، قال : مرسل الزهري شر من مرسل غيره ؛ لأنه حافظ ، وكلما قدر أن يسمي سمى ، وإنما يَترُك من لا يُحب أن يُسميه .

وقول الذهبي : مراسيل الزهري كالمعضل ؛ لأنه يكون قد سقط منه اثنان ، ولا يسوغ أن نظن به أنه أسقط الصحابي فقط ، ولو كان عنده عن صحابي لأوضحه ، ولما عجز عن وصله . (السير ٣٣٩،٣٣٨/٥).

(٤) قوله :« الثقات » ساقطة من نسخة فيض الله .

٥٧٦ ــ وسمعت أبي وسئل عن حديث رواه أبو قتيبة ، عن ابن أبي ذئب ، عن شعبة مولى ابن عباس ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ أنه كان يصلي ركعتين بعد المغرب ، وركعتين بعد الجمعة ، في بيته .

فقال أبي : إنما هو ابن أبي ذئب ، عن شعبة مولى ابن عباس ، عن ابن عباس موقوف .

والمرفوع إنما هو ابن أبي ذئب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ.

وأبو قتيبة كثير الوهم ، يُكتب حديثه .

رجال الإسناد :

* أبو قتيبة ، هو سَلْم بن قتيبة الشَّعيري الخراساني ، نزيل البصرة (ت ٢٠٠ تقريباً).

روى عن شعبة ، ومالك ، وجرير بن حازم ، وغيرهم .

روى عنه عمرو بن علي الفلاس ، ومحمد بن بشار : بُندار ، ونصر الجهضمي ، وغيرهم .

احتج به البخاري . وقال أبو داود ، وأبو زرعة ، والدارقطني ، وابن قانع : ثقة . وقال الحاكم : ثقة مأمون . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن معين : ليس به بأس .

وقال يحيى بن سعيد : ليس أبو قتيبة من الجمال التي تحمل المحامل[1].

وقال أبو حاتم : ليس به بأس ، كثير الوهم يكتب حديثه .

قال ابن حجر : صدوق .

انظر تهذيب الكمال ١١/٢٣٢ ، التهذيب ٤/١٣٣ ، التقريب (٢٤٧١) .

* ابن أبي ذئب : محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة ، أبو الحارث المدني (ت ١٥٨) .

ثقة ، متفق عى توثيقه . قال ابن حجر : ثقة فقيه فاضل .

انظر تهذيب الكمال ٢٥/٦٣٠ ، السير ٧/٤٥٩ ، التهذيب ٩/٣٠٣ ، التقريب (٦٠٨٢).

---

(١) وقع هذا اللفظ في تهذيب الكمال و تهذيب التهذيب :« ليس من الحمال » بالحاء المهملة ، وهو خطأ . وانظر ما كتبه د. سعدي الهاشمي في كتابه : شرح ألفاظ التجريح النادرة ، الجزء الأول ، ص ١٢ وما بعدها .

....

* شعبة بن دينـار الهاشمي ، مولى ابن عباس ، المدني ، مات وسط خلافة هشام .
روى عن مولاه عبدالله بن عباس . وعنه ابن أبي ذئب ، وبكير الأشج ، وغيرهما .
قال أحمد : ما أرى به بـأساً . وقال ابن معين في رواية : ليس به بأس .
وقال العجلي : جـائز الحديث . وقـال ابن عدي : ولم أجـد له حديثـاً منكراً فأحكم عليه بالضعف ، وأرجو أنه لا بـأس به .
وقـال ابن معين فـي رواية : لا يُكتب حـديثه . وفي أخـرى : ليس بثـقـة . وقال أبو حـاتم ، والنسائي ، والجـوزجاني : ليس بقـوي . وقال يحيى بن سـعيد : لا يـحتج به . وضعـفه أبو زرعة . وقال ابن حبان : يروي عن ابن عباس ما لا أصل له كأنه ابن عباس آخر .
قال ابن حجر : صدوق سـيء الحفظ .
انظر تهذيب الكمال ٤٩٧/١٢ ، التهذيب ٣٤٦/٤ ، التقريب (٢٧٩٢) .

* ابن عباس ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٥ .

* نافع مولى ابن عمر ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٩ .

* عبدالله بن عمر ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٨ .

تخريج الحديث :

روى ابن أبي ذئب هذا الحديث ، واختلف عليه :
١ ـ فرواه أبو قتيبة ، وعلي بن ثابت ، عن ابن أبي ذئب ، عن شعبة مولى ابن عباس ، عن ابن عباس ، مرفوعاً .

٢ ـ وروي عن ابن أبي ذئب ، عن شعبة مولى ابن عباس ، عن ابن عباس ، موقوفاً .

٣ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن ابن أبي ذئب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً .
وتابع ابن أبي ذئب على هذا الوجه عدد من الثقات .

....

الوجه الأول :

أخرجه أبو يعلى في معجم شيوخه (٩٧)، رقم ٥٢ ، عن محمد بن يحيى بن فياض ، عن أبي قتيبة : سلم بن قتيبة .
والمحاملي في أماليه (رواية ابن مهدي) ق ٤٨/أ ، رقم ٢٩٠ من نسختي - ومن طريقه الذهبي في تذكرة الحفاظ ٥٠٩/٢ - ، من طريق علي بن ثابت .
كلاهما عن ابن أبي ذئب ، عن شعبة مولى ابن عباس ، عن ابن عباس ، مرفوعاً .

قلت : وأبو قتيبة : صدوق ، كما تقدم في ترجمته .
وعلي بن ثابت : صدوق ربما أخطأ (التقريب ٤٦٩٦) .

الوجه الثاني :

ذكره المصنف في هذه المسألة ، من رواية ابن أبي ذئب ، ولم أقف على من أخرجه .

الوجه الثالث :

أخرجه أبو يعلى في المعجم (٩٧)، رقم ٥١ ـ وعنه ابن حبان ٢٣٥/٦ ، رقم ٢٤٨٧ ـ ، عن أبي قتيبة : سلم بن قتيبة .
وأحمد في مسنده ٢٣/٢ ، وابن أبي شيبة ٢٤٦/٢ ، عن وكيع .
وأبو داود الطيالسي في مسنده (٢٥٢) ، رقم ١٨٣٦ .
وعبد بن حميد (المنتخب ص ٢٥٠ ، رقم ٧٨١)، عن شبابة بن سوار .
والبزار في مسنده (نسخة الأزهرية ق ٢٨/ب) ، عن نصر بن علي ، عن أبيه .
والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٣٦/١ ، من طريق حجاج بن محمد .
والبغوي في الجعديات ٣٢٩/٢ ، رقم ٢٨٠٨ ، عن علي بن الجعد .
وابن عبدالبر في التمهيد ١٨٢/١٤ ، من طريق آدم بن أبي إياس .
والخطيب في تاريخ بغداد ٢٢٠/٣ ، من طريق شعبة .

وابن عساكر في تاريخ دمشق ١٣/٤٣ ، من طريق ابن أبي فديك .
والمحاملي في أماليه (رواية ابن مهدي) ق ٤٨/أ ، رقم ٢٩١ من نسختي ، من طريق علي ابن ثابت .
كلهم عن ابن أبي ذئب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً .

وتوبع ابن أبي ذئب على هذا الوجه :
أخرجه مالك في الموطأ ١٦٦/١ ، كتاب قصر الصلاة في السفر ، باب العمل في جامع الصلاة ، رقم ٦٩ . ومن طريق مالك أخرجه كل من :
البخاري ٤٩٣/٢ (مع الفتح)، كتاب الجمعة ، باب الصلاة بعد الجمعة وقبلها ، رقم ٣٩٧ ومسلم ٦٠٠/٢ ، كتاب الجمعة ، باب الصلاة بعد الجمعة ، رقم ٧١/٨٨٢ ، وأبو داود ٤٣/٢ ، كتاب الصلاة ، باب تفريع أبواب التطوع ، رقم ١٢٥٢ ، والنسائي ١١٩/٢ ، كتاب القبلة ، باب الصلاة بعد الظهر ، رقم ٨٧٣ ، و١١٣/٣ ، كتاب الجمعة ، باب صلاة الإمام بعد الجمعة ، رقم ١٤٢٧ ـ ومن طريقه الذهبي في معجم الشيوخ الكبير ٣٨٠/٢ ـ ورواه أبو نعيم الأصبهاني في المستخرج ٤٦٦/٢ ، رقم ١٩٨٢ ، وأبو نعيم الحداد في الجامع بين الصحيحين (ق ١٣١)، وابن خزيمة ١٨٢/٣ ، رقم ١٨٧٠ ، والدارمي ٣٠٧/١ ، رقم ١٥٨١ ، وابن وهب في الجامع (ق ٣٨/ب) ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٤٧٧/٢ ، وابن عبدالبر في التمهيد ١٦٧/١٤ ـ، ورواه البيهقي أيضاً ٢٤٠/٣ ، والبغوي في شرح السنة ٤٤٥/٣ ، رقم ٨٦٨ ، وفي كتاب الأنوار ٤٠٩/٢ ، رقم ٥٦١ ، وأحمد ٦٣/٢ ، وعبدالرزاق ٦٥/٣ ، رقم ٤٨١٠ ، وابن عبدالبر في التمهيد ١٧٥/١٤ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ١٠٤/٣٨ ، والسيوطي في الأربعين حديثاً من رواية مالك ، رقم ١٠ ، والغافقي في مسند الموطأ (ص ٥١٣)، رقم ٦٥٣ .
كلهم من طريق مالك .

....

والبخاري ٣/٦٠ (مع الفتح)، كتاب التهجد ، باب التطوع بعد المكتوبة ، رقم ١١٧٢ ، ومسلم ١/٥٠٤ ، كتاب صلاة المسافرين ، باب فضل السنن الراتبة ، رقم ٧٢٩ ، وأبو نعيم الأصبهاني في المستخرج ٢/٣٢٤ ، رقم ١٦٥١ ، وأبو نعيم الحداد في الجامع بين الصحيحين (ق ١٢٣)، وأبو عوانة ٢/٢٦٣ ، وابن حبان ٦/٢٢٩ ، رقم ٢٤٧٩ ، والبيهقي في الكبرى ٢/٤٧١ ، وفي المعرفة ٤/٥ ، رقم ٥٢٨٣ ، وأحمد ٢/٧٥ ، ٧٧ ، والبزار في مسنده (نسخة الأزهرية ق ٢٠/أ) ، وابن عبدالبر في التمهيد ١٤/١٨١ ، . من طريق عبيدالله بن عمر .

والبخاري ٣/٧٠ (مع الفتح)، كتاب التهجد ، باب الركعتين قبل الظهر ، رقم ١١٨٠ ، والترمذي في السنن ٢/٢٩٠ ، أبواب الصلاة ، باب ما جاء في الركعتين بعد الظهر ، رقم ٤٢٥ ، و٢/٢٩٧ ، باب ما جاء أنه يصليهما في البيت ، رقم ٤٣٢ ، وفي الشمائل ، رقم ٢٦٧ ـ ومن طريقه البغوي في شرح السنة ، ٣/٤٤٤ ، رقم ٨٦٧ ـ، ورواه عبدالرزاق ٣/٦٥ ، رقم ٤٨١١ ، و٣/٢٤٧ ، رقم ٥٥٢٥ ـ ومن طريقه الترمذي ٢/٢٩٧ ، أبواب الصلاة ، باب ما جاء أنه يصليهما في البيت ، رقم ٤٣٣ ، وابن خزيمة ٣/١٨٢ ، رقم ١٨٦٩ ، وأحمد ٢/٣٥ ، وابن المنذر في الأوسط ٤/١٢٤ ، رقم ١٨٧٧ ـ، ورواه أبو داود ١/٦٧٢ ، أبواب الجمعة ، باب الصلاة بعد الجمعة ، رقم ١١٢٨ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٣/٢٤٠، وابن عبدالبر في التمهيد ١٤/١٧٢ ـ ، ورواه أبو داود الموضع السابق ، رقم ١١٢٧ ـ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ١٤/١٧٢ ـ ، ورواه النسائي ٣/١١٣ ، كتاب الجمعة ، باب إطالة الركعتين بعد الجمعة ، رقم ١٤٢٩ ـ ومن طريقه الذهبي في المعجم المختص بالمحدثين (ص ٢٩٧) ـ ، ورواه ابن خزيمة ٢/٢٠٨ ، رقم ١١٩٧ ، و٣/١٦٨ ، رقم ١٨٣٦ ، وابن حبان ٦/٢٠٧ ، رقم ٢٤٥٤ ، و٦/٢٢٧ ، رقم ٢٤٧٦ ، وابن الجارود في المنتقى (١٠٥)، رقم ٢٧٦ ، والطوسي في مختصر الأحكام ٣/٤١ ، رقم ٤٩٠ ، والبيهقي في الكبرى ٢/٤٧١ ، وفي الصغرى ١/٢٧٠ ، رقم ٧٢٨ وأحمد ٢/٦ ، ١٠٣ ، والبزار في مسنده (نسخة الأزهرية ق ١٢/أ)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٣٣٦ ، وابن عبدالبر في التمهيد ١٤/١٨٠ ، وابن المنذر في الأوسط ٤/١٢٤ ، رقم ١٨٧٦ ، وتمام في فوائده (الروض البسام ٢/٧٠ ، رقم ٤٦٢) ،

....

والبغوي في الجعديات ١/٣٤٥ ، رقم ١١٩١ ـ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ١٤/١٨٠ ـ ، ورواه أبو طاهر المخلص في الحادي عشر من الفوائد المنتقاة (ق ٢٢٨/ب) ـ ومن طريقه ابن أبي الفوارس في المنتقى من الحادي عشر والثاني عشر من حديث المخلص (ق ٥٧/ب) ـ . كلهم من طريق أيوب .

ومسلم ٢/٦٠٠ ، كتاب الجمعة ، باب الصلاة بعد الجمعة ، رقم ٨٨٢ ، والترمذي ٢/٣٩٩ ، أبواب الصلاة ، باب ما جاء في الصلاة قبل الجمعة وبعدها ، رقم ٥٢٢ ، والنسائي في الكبرى ١/٥٣٨ ، رقم ١٧٤٦ ، وابن ماجه ١/٣٥٨ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في الصلاة بعد الجمعة ، رقم ١١٣٠ ، وأبو نعيم في المستخرج ٢/٤٦٦ ، رقم ١٩٨٢ ، وابن وهب في الجامع (ق ٣٨/ب)، ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٢/٤٧٧ وابن عبدالبر في التمهيد ١٤/١٦٨ ـ . من طريق الليث بن سعد .

وابن وهب في الجامع (ق ٣٨/ب)، ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٢/٤٧٧ ، وابن عبدالبر في التمهيد ١٤/١٦٨ ـ ، عن أسامة بن زيد .
وابن وهب في الجامع (ق ٣٨/ب) ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٢/٤٧٧ ، وابن عبدالبر في التمهيد ١٤/١٦٧[1] ـ، ورواه ابن أبي شيبة ٢/٢٤٦ ، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص ٤٤٧) ، رقم ٥٣٠ ، من طريق عبدالله بن عمر .
وأبو يعلى ١٠/١٨٩ ، وأبو أحمد الحاكم في الكنى ١/٣٤٣ ، من طريق أبي أمية الثقفي .
والبزار في مسنده (نسخة الأزهرية ق ١٢/أ ، ٢٠/أ) ، من طريق يحيى بن أبي كثير .
والبزار في مسنده (نسخة الأزهرية ق ٢٠/أ) ، من طريق فليح بن سليمان .
وابن وهب في الجامع (ق ٣٨/ب)، ـ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ١٤/١٦٨ ـ، عن ابن سمعان .

---

(١) وقع في المطبوع من التمهيد : عبيدالله بن عمر . وهو تصحيف عن عبدالله ؛ لأن ابن عبدالبر قد رواه من طريق ابن وهب ، وعنده عبدالله ، وكذا أخرجه البيهقي من طريق ابن وهب . أما رواية عبيدالله فقد وردت من غير طريق ابن وهب ، وقد أخرجها ابن عبدالبر أيضاً ، كما تقدم ، والله أعلم .

وابن أبي شيبة ١٣٨/٢ ، من طريق ابن إسحاق .
وتمام في فوائده (الروض البسام ٣٧٧/١ ، رقم ٣٧٦)، من طريق كثير بن فرقد .
وأبو العباس الأصم في فوائده (ق ٥٠/أ ، ب) ، من طريق يحيى بن سعيد .
كلهم عن نافع ، عن ابن عمر ، نحوه .
وقد ذكر بعضهم الحديث مطولاً بذكر السنن الرواتب كلها ، وبعضهم مقتصراً على ركعتي المغرب ، أو ركعتي الجمعة ، أو غيرها .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن ابن أبي ذئب روى هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أبو قتيبة ، وعلي بن ثابت ، عن ابن أبي ذئب ، عن شعبة مولى ابن عباس ، عن ابن عباس ، مرفوعاً .

٢ ـ وروي عن ابن أبي ذئب ، عن شعبة مولى ابن عباس ، عن ابن عباس ، موقوفاً .

٣ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن ابن أبي ذئب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً .
وتابع ابن أبي ذئب على هذا الوجه عدد من الثقات .

والوجه الثالث أرجح هذه الأوجه ؛ حيث رواه كذلك عدد كبير من الثقات ، كما تابع ابن أبي ذئب عليه عدد من الثقات أيضاً . في حين لم أجد من تابع أبا قتيبة وعلي بن ثابت على الوجه الأول ، وهما قد روياه أيضاً على الوجه الثالث ، كما تقدم في التخريج ، فيقدم من روايتيهما ما وافقهما غيرهما .
أما الوجه الثاني فقد ذكره أبو حاتم في هذه المسألة ، ورجحه على الوجه الأول ، ولم يذكر من رواه عن ابن أبي ذئب ، لننظر هل يقوى على معارضة الوجه الثالث أم لا .

....

ويرى أبو حاتم أن الوجه الثاني والثالث ثابتان ، حيث قال : إنما هو ابن أبي ذئب عن شعبة مولى ابن عباس عن ابن عباس موقوف . والمرفوع إنما هو : ابن أبي ذئب عن نافع عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ .

وفي ترجيحه للوجه الثاني نظر ؛ حيث لم أقف من أخرج الوجه الثاني ، أو أشار إليه غيره ولم يذكر من رواه لنعرف حاله ، كما أن الراجح عن ابن أبي ذئب هو الوجه الثالث ، حيث رواه عدد كبير من الثقات عنه كذلك ، كما تقدم .
ولكن قد يقال إن ترجيحه للوجه الثاني إنما هو في مقابل الوجه الأول فقط ، إذ يتفقان بكونهما من رواية ابن أبي ذئب عن شعبة .

قلت : وهذا فيه نظر أيضاً ؛ حيث تقدم أنه رواه على الوجه الأول صدوقان ، ولم يذكر أبو حاتم من رواه على الوجه الثاني لننظر هل يقوى راويه ، أو رواته على معارضة من رواه على الوجه الأول أم لا ، والله أعلم .

وأما ترجيحه للوجه الثالث المرفوع ، فصحيح لا إشكال فيه ، كما تقدم .

والحديث من الوجه الراجح صحيح ، وقد أخرجه البخاري ومسلم ، كما سبق في التخريج والله أعلم .

٥٧٧ ــ وسألت أبي عن حديث رواه همام ، عن قتادة ، عن الحسن ، [عن سمرة بن جندب][1] أن النبي ﷺ قال : « من توضأ فبها ونعمت[2] » .

ورواه أبان ، عن قتادة ، عن الحسن ، أن النبي ﷺ قال : « من توضأ فبها ونعمت » .

قلت لأبي : أيهما أصح ؟

قال : جميعاً صحيحين ؛ همام ثقة وصله ، وأبان لم يوصله .

رجال الإسناد :

* همام ، هو ابن يحيى العَوذي ، ثقة ربما وهم ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٦٥ .

* قتادة بن دعامة السدوسي ، ثقة يدلس ، من الثالثة ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٥٦ .

* الحسن البصري ، ثقة يدلس ، من الثانية ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٧٠ .

* أبان ، هو ابن يزيد العطار ، ثقة له أفراد ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٨ .

* سَمُرة بن جندب الأنصاري ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٥١ .

---

(١) ساقطة من جميع النسخ ، ولا يستقيم الكلام بدونها ، وهو الموافق للتخريج ، والله أعلم .

(٢) وقع في جميع النسخ ، وفي كلا الموضعين :« ونعمة » بالتاء المربوطة ، وما أثبته هو الصواب .
قال ابن عبدالبر في التمهيد ٢١٤/١٦ : نعمت في هذا الحديث وما كان في معناه لا تكتب إلا بالتاء ، ولا يوقف عليها إلا بالتاء ، وهي مجزومة في الوصل والوقف ، إلا أن تتصل بساكن بعدها فتكسر . وسئل أبو حاتم : من أين دخل التأنيث في « نعمت »؟ فقال : أرادو نعمت الفعلة ، أو نعمت الخصلة ، وقال : ولا يقول عربي « نعمة » بالهاء .
قال أبو حاتم : قلت للأصمعي في الحديث :« من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل »، ما قولهم فيها ؟ قال : أظنه يريد : فبالسنة أخذ ، أضمر ذلك إن شاء الله . انتهى .
وقال ابن الأثير : أي ونعمت الفَعْلة والخصلة هي ، فحذف المخصوص بالمدح . والباء في قوله :« فبها » متعلقة بفعل مضمر ، أي : فبهذه الخصلة والفعلة ـ يعني الوضوء ـ ينال الفضل . وقيل : هو راجع إلى السنة ، أي : فبالسنة أخذ ، فأضمر ذلك (النهاية ٨٣/٥ ، مادة نعم).

تخريج الحديث :

روى قتادة هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة دونه :

أولاً : رواه عفان بن مسلم ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن عفان ، عن همام ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة .

وتابع عفان على هذا الوجه عدد من الثقات .

وتابع همام على هذا الوجه أيضاً : شعبة ، وأبو عوانة ، وابن أبي عروبة .

٢ ـ ورواه ابن أبي رجاء ، عن عفان ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة .

ثانياً : ورواه سعيد بن أبي عروبة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالوهاب بن عطاء ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن الحسن ، مرسلاً .

وتابع سعيداً على هذا الوجه : معمر ، وأبان العطار .

٢ ـ ورواه يزيد بن زريع ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة .

وتابع سعيداً على هذا الوجه : همام بن يحيى ، وشعبة ، وأبو عوانة ، كما تقدم .

٣ ـ ورواه عباد بن العوام ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن أنس .

ثالثاً : ورواه أبو عوانة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالواحد بن غياث ، عن أبي عوانة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة .

٢ ـ ورواه عبدالله بن عبدالوهاب ، عن أبي عوانة ، عن قتادة ، عن الحسن ، مرسلاً .

رابعاً : ورواه سعيد بن بشير ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن جابر .

وفيما يلي تفصيل ما تقـدم :

أولاً : رواه عفان بن مسلم ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عددمن الثقات ، عن عفان ، عن همام ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة :
أخرجه الدارمي في سننه ١/٣٠٠ ، رقم ١٥٤٨ ـ ومن طريقه العلائي في الأربعين المغنية (ق ٧٦/ب) ـ .
والبيهقي في الكبرى ١/٢٩٥ ، و٣/١٩٠ ، من طريق محمد بن شاكر الصائغ .
وأحمد ٥/٢٢ .
وابن أبي شيبة ٢/٩٧ .
كلهم عن عفان ، عن همام ، به .

وتوبع عفان على هذا الوجه :
أخرجه أبو داود ١/٢٥١ ، كتاب الطهارة ، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ، رقم ٣٥٤ ، والبيهقي في الكبرى ٣/١٩٠ ، وفي المعرفة ٢/١٣١ ، رقم ٢١٠٤ ، و ٤/٣٣٢ ، رقم ٦٣٧٤ ، وفي تخريج أحاديث الأم (ق ٨٥/ب) ، والطبراني في الكبير ٧/١٩٩ ، رقم ٦٨١٧ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/١١٩ ، وأبو بكر النيسابوري في الزيادات على كتاب المزني (ق ١٣٥/ب) . من طريق أبي الوليد الطيالسي .
وابن الجارود في المنتقى ، رقم ٢٨٥ ـ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ١٦/٢١٤ ـ، ورواه أحمد ٥/١٥، ١٦ . من طريق ابن مهدي .
وأحمد ٥/٨ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ١/٢٣٠ ، رقم ٢٦٦ ـ، ورواه البيهقي في الكبرى ٣/١٩٠ . من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث .
وأحمد ٥/٨ ، و ٥/١٥ ، عن بهز ، وعن أبي داود .
والبيهقي في الكبرى ٣/١٩٠ ، والطبراني في الكبير ٧/١٩٩ ، رقم ٦٨١٧ ، من طريق أبي عامر : حفص بن عمر الحوضي .

والبيهقي في الكبرى ٣/١٩٠ ، من طريق بشر بن عمر .
وابن عبدالبر في التمهيد ١٠/٧٩ ، من طريق هدبة .
وابن عبدالبر في التمهيد ١٦/٢١٢ ، من طريق عبدالله بن رجاء .
كلهم عن همام ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة بن جندب ، مرفوعاً .

كما توبع همام على هذا الوجه :
أخرجه الترمذي في السنن ٢/٣٦٩ ، كتاب الجمعة ، باب ما جاء في الوضوء يوم الجمعة ، رقم ٤٩٧ ، وفي العلل الكبير ١/٢٧٢ ، رقم ٧٩ ـ ومن طريقه البغوي في شرح السنة ٢/١٦٤ ، رقم ٣٣٥ ـ ، ورواه النسائي ٣/٩٤ ، كتاب الجمعة ، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ، رقم ١٣٨٠ـ ومن طريقه ابن دقيق العيد في الإمام ٣/٤٩ ، والعلائي في الأربعين المغنية (ق ٧٦/أ) ـ، ورواه الطوسي في مختصر الأحكام[1] ٣/١٠ ، رقم ٤٦٧ ، وابن خزيمة ٣/١٢٨ ، رقم ١٧٥٧ ، وأحمد ٥/١١ ، والروياني في مسنده ٢/٤٢ ، رقم ٧٨٧ ، والطبراني في الكبير ٧/١٩٩ ، رقم ٦٨١٨ ، ٦٨١٩ ، ـ ومن طريقه في الموضع الثاني المزي في تهذيب الكمال ١٠/٤٧٤ ـ، ورواه المروزي في كتاب الجمعة ، رقم ٣١ ، والبغوي في الجعديات ١/٣٠٠ ، رقم ٩٩٢ ، والقطيعي في جزء الألف دينار، رقم ١٤٨.   كلهم من طريق شعبة .
وتابعهم ابن أبي عروبة في أحد الوجهين الراجحين عنه ، كما سيأتي في الاختلاف عليه.
كما تابعهم أبو عوانة في أحد الوجهين عنه ، كما سيأتي .
أربعتهم ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة بن جندب ، مرفوعاً .

---

(١) وقع عند الطوسي التصريح بسماع الحسن من سمرة ، دون بقية المصادر الأخرى ، ولكن في إسناده سعيد الجحدري ، وهو صدوق يخطيء(التقريب ٢٣٢٣)، إضافة إلى أن سعيداً رواه أيضاً عند الترمذي ، والروياني ، والطبراني ، وعندهم جميعاً عدم التصريح بالسماع ، وعليه فلا يثبت عن الحسن تصريحه بالسماع لهذا الحديث .
وانظر ما كتبه الشريف حاتم العوني في المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس ٣/١٢٦١ ، من تفرد كتاب الطوسي بذكر سماع الحسن من سمرة ، وترجيحه لعدم ثبوته عنه في هذا الحديث ، وسياقه لعدد من الأدلة على ذلك ،إلا أنه مع توسعه في ذلك لم يتكلم عن حال سعيد الجحدري ، وكان هذا من أولى ما يذكره في هذا المقام ، والله أعلم .

....

كما توبع قتادة عليه :
أخرجه البزار في مسنده (النسخة الكتانية ق ٢٥١) .
والطبراني في الكبير ٢٢٣/٧ ، رقم ٦٩٢٦ ، عن عبدان بن أحمد .
وأبو الطاهر الذهلي في حديثه ، رقم ٥٢ ، عن موسى بن زكريا .
وابن عدي في الكامل ٨٨٢/٣ ، عن أبي عروبة .
كلهم عن الجراح بن مخلد ، عن خالد بن يحيى السدوسي ، عن يونس بن عبيد ، عن الحسن ، عن سمرة .
وأخرجه ابن عدي في الكامل ١٤١٧/٤ ، من طريق حجاج بن أرطاة ، عن إبراهيم [بن] مهاجر ، عن الحسن ، عن سمرة .

وقال النسائي : الحسن عن سمرة كتاب ، ولم يسمع الحسن من سمرة إلا حديث العقيقة .
وقال الترمذي : حديث سمرة حديث حسن . وقد رواه بعض أصحاب قتادة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب . ورواه بعضهم عن قتادة عن الحسن عن النبي ﷺ مرسل .
والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم ، اختاروا الغسل يوم الجمعة ، ورأوا أن يجزيء الوضوء عن الغسل يوم الجمعة .

٢ ـ ورواه ابن أبي رجاء ، عن عفان ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة :
أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٩٥/١ ، من طريق علي بن حمشاذ العدل .
والخطيب في تاريخ بغداد ٣٥٢/٢ ، من طريق محمد بن عبدالله بن إبراهيم .
كلاهما عن محمد بن عبدالعزيز بن أبي رجاء ، عن عفان ، به .
وقال الخطيب : كذا رواه ابن أبي رجاء : عن عفان عن شعبة ، وخالفه الناس فرووه عن عفان عن همام عن قتادة .

قلت : وهذا الوجه منكر ؛ فيه ابن أبي رجاء ، قال عنه الدارقطني : ضعيف . (تاريخ بغداد ٣٥٢/٢). وقد خالف الثقات فيما رواه ، والله أعلم .

....

ثانياً : ورواه سعيد بن أبي عروبة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالوهاب بن عطاء ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن الحسن ، مرسلاً :
أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٩٦/١ ، عن أبي عبدالله الحافظ ، عن أبي الفضل الحسن بن يعقوب العدل ، عن يحيى بن أبي طالب ، عن عبدالوهاب ، به .

وتوبع سعيد بن أبي عروبة على هذا الوجه :
أخرجه عبدالرزاق في المصنف ١٩٩/٣ ، رقم ٥٣١١ ، عن معمر .
وتابعهما أبان بن يزيد العطار :
ذكر ذلك المصنف في هذه المسألة ، والبخاري ، كما في علل الترمذي الكبير ٢٧٣/١ ، والبيهقي في الكبرى ٢٩٦/١ .
ثلاثتهم عن قتادة ، عن الحسن ، مرسلاً .

قلت : وإسناد البيهقي إلى ابن أبي عروبة جيد ؛ أبو عبدالله الحافظ ، هو الحاكم النيسابوري وأبو الفضل ، قال عنه الذهبي : الشيخ الصدوق النبيل (السير ٤٣٣/١٥) . ويحيى بن أبي طالب : صدوق (السير ٦١٩/١٢ ، اللسان ٢٤٥/٦ ، ٢٦٢) . وعبدالوهاب بن عطاء ، هو الخفاف : قال ابن حجر : صدوق ربما أخطأ ، أنكروا عليه حديثاً في العباس يقال دلسه عن ثور (التقريب ٤٢٦٢) .
قلت : ولكنه من أعلم الناس بحديث سعيد بن أبي عروبة ، نص على ذلك الإمام أحمد ، وغيره . وهو ممن سمع منه قبل اختلاطه . (تهذيب الكمال ٥١٢/١٨) .

٢ ـ ورواه يزيد بن زريع ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة :
ذكره الدارقطني في العلل (٤ ق ٢٩/ب) .

وتابع سعيداً على هذا الوجه همام بن يحيى ، وشعبة ، أبو عوانة ، كما تقدم .

قلت : ويزيد بن زريع : ثقة ثبت (التقريب ٧٧١٣). وقال أحمد : إليه المنتهى في التثبت بالبصرة . وقال أيضاً : كل شيء رواه يزيد بن زريع عن سعيد بن أبي عروبة فلا تبالِ أن لا تسمعه من أحد ؛ سماعه من سعيد قديم . (تهذيب الكمال ١٢٤/٣٢) .

٣ ـ ورواه عباد بن العوام ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن أنس :
ذكره الدارقطني في العلل (٤ ق ٢٩/ب) . وقال : وهم فيه ـ يعني عباد ـ .
وعباد بن العوام قال عنه ابن حجر : ثقة (التقريب ٣١٣٨).

قلت : ولكنه ضعيف في سعيد ؛ قال الإمام أحمد عنه : مضطرب الحديث في سعيد بن أبي عروبة . (تهذيب الكمال ١٤٣/١٤) . وعليه فلا يثبت هذا الوجه .

ولعل الوجهين الأول والثاني محفوظان ، وإن كان من رواه في الوجه الثاني أقوى ممن رواه في الأول ، ولكن من رواه في الأول من أعلم الناس بحديث سعيد ، إضافة إلى أن سعيداً قد توبع في الوجهين من أكثر من ثقة ، وعليه فعله كان يحدث بهما معاً .
أما الثالث فلا يثبت ؛ لإنه من رواية عباد ، وهو ضعيف في سعيد ، والله أعلم .

ثالثاً : ورواه أبو عوانة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالواحد بن غياث ، عن أبي عوانة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة :
أخرجه الطبراني في الكبير ١٩٩/٧ ، رقم ٦٨٢٠ ، عن زكريا بن يحيى الساجي ، عن عبدالواحد بن غياث ، به .

قلت : وعبدالواحد بن غياث : صدوق . والساجي ثقة . (التقريب ٤٢٤٧ ، ٢٠٢٩)

....

٢ ـ ورواه عبدالله بن عبدالوهاب ، عن أبي عوانة ، عن قتادة ، عن الحسن ، مرسلاً :
أخرجه ابن قتيبة في عيون الأخبار ٨٢/١ ، عن محمد[1]، عن عبدالله بن عبدالوهاب الحَجَبِي ، عن أبي عوانة ، به .
ومحمد هو ابن زياد الزيادي ، قال عنه ابن حجر : صدوق يخطيء (التقريب ٥٨٨٧).
وعبدالله بن عبدالوهاب : ثقة (التقريب ٣٤٤٩) .

قلت : والوجه الأول أرجح ؛ فيه عبدالواحد وهو صدوق ، وقد خالفه في الوجه الثاني عبدالله بن عبدالوهاب ، والراوي عنه الزيادي ، وهو صدوق يخطيء ، والله أعلم .

رابعاً : ورواه سعيد بن بشير ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن جابر .
ذكره العقيلي في الضعفاء ١٦٧/٢ ، عن الوليد بن مسلم ، عن سعيد بن بشير ، به .

قلت : وسعيد بن بشير ، هو الأزدي : ضعيف (التقريب ٢٢٧٦). وقال ابن نمير : يروي عن قتادة المنكرات . (تهذيب الكمال ٣٥٤/١٠).

---

(١) الذي في المطبوع من عيون الأخبار : حدثني أبي ، حدثني محمد ، عن عبدالله .
قلت : والقائل : حدثني أبي ليس ابن قتيبة ، إنما ابنه أحمد ، والذي قال عنه الذهبي : حفظ مصنفات أبيه ، وحدث بها بمصر (السير ٢٩٩/١٣)، وقال ابن خلكان : روى عن أبيه كتبه المصنفة كلها (وفيات الأعيان ٤٣/٣). أما والد ابن قتيبة فلم يذكر في شيوخه ، ولم أجد من أشار إلى أن ابن قتيبة يروي عنه . إضافة إلى أن محمداً الوارد في الإسناد ، وهو ابن زياد الزيادي من شيوخ ابن قتيبة ، لا أبيه . ويؤيد هذا أن قد تكرر قوله أكثر من مرة : حدثني أبي ونجد أن شيوخ هذا الأب هم شيوخ ابن قتيبة ، فقد ذكر في نفس الصفحة : حدثني أبي ، حدثني أبو الخطاب زياد بن يحيى بن حسان . وفي ١٠١/١ : حدثني أبي ، حدثني أبو حاتم ، وفي غيرها كثير ، وهؤلاء كلهم من شيوخ ابن قتيبة (انظر السير ٢٩٧/١٣) ، ثم وجدت ذلك صريحاً في ٢٤٤/١ ، حيث ساق إسناد الكتاب ، وفيه : أخبرنا أبو جعفر أحمد بن عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، قال : أخبرني أبي ، فتأكد ما ذكرته ، والله أعلم

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على قتادة وعلى بعض الرواة دونه . وخلاصة ما تقدم ما يلي :

١ ـ رواه همام بن يحيى ، وشعبة ، وأبو عوانة ـ في الراجح عنه ـ ، وابن أبي عروبة ـ في أحد الوجهين الراجحين عنه ـ ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه ابن أبي عروبة ـ في أحد وجهين راجحين ـ ، ومعمر ، وأبان العطار ، وأبو عوانة ـ في وجه مرجوح عنه ـ ، عن قتادة ، عن الحسن ، مرسلاً .

٣ ـ ورواه ابن أبي عروبة ـ في وجه لا يثبت عنه ـ عن قتادة ، عن أنس .

٤ ـ ورواه سعيد بن بشير ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن جابر .

وقد ذكر المصنف الوجهين الأول والثاني ، ونقل عن أبيه قوله : جميعاً صحيحين ، همام ثقة وصله ، وأبان لم يوصله .
ولعله قال ذلك بناءً على تساوي كل من همام وأبان في تقديره ، وما تقدم في ترجمتهما يؤيد ذلك ، ومما يؤيد تصحيح الوجهين أيضاً أن الحديث مروي بهما عن الحسن ، وهو كما تقدم يدلس ، فلعله كان يرويه أحياناً عن سمرة ، وأحياناً بدونه .
ويقوي هذا الاحتمال أن ابن أبي عروبة قد رواه عن قتادة على الوجهين ، وهو ثقة ثبت من أثبت الناس في قتادة ، (التهذيب ٤/٦٣) ، والله أعلم .

ويلتقي ما ذهب إليه أبو حاتم مع ما جاء عن البخاري ؛ ففي علل الترمذي الكبير ١/٢٧٢ ، قال الترمذي : سألت محمداً عن هذا الحديث . فقال : روى همام عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ . وروى سعيد بن أبي عروبة وأبان بن يزيد عن قتادة عن الحسن عن النبي ﷺ ، ولم يذكرا : عن سمرة . انتهى .

قلت : وروايته للوجهين هكذا يوحي أنه لم يرجح أياً منهما على الآخر ، والله أعلم .

....

وأما الإمام الدارقطني فقد رجح الوجه الأول ، فقال بعد أن ذكر بعض الاختلافات السابقة التي تقدمت في التخريج ، قال : والمحفوظ حديث سمرة . (العلل ٤/ق ٢٩/ب) .
وكذا رجحه العقيلي في الضعفاء ١٦٧/٢ .
وهو الذي ارتضاه الحافظ ابن حجر في التلخيص ٧١/٢ .
وما تقدم من التخريج وأحوال الرواة يؤيد هذا ، وأن الوجه الأول أرجح ، لأن من رواه كذلك أكثر وأوثق ممن رواه على الوجه الثاني ؛ ففي الوجه الثاني معمر ، وهو يخطيء في روايته عن أهل البصرة ، وقتادة منهم . وأما رواية ابن أبي عروبة ، وأبي عوانة ، فقد روياه أيضاً على الوجه الأول ، فيقدم من روايتيهما ما وافقا فيه الأكثر .

وأما الوجهان الثالث والرابع فلا يثبتان ، لضعف من رواهما ، كما تقدم في التخريج .

والحديث من وجهه الأول الذي تقدم ترجيحه رجاله ثقات ، ولكنه من رواية الحسن عن سمرة ، وفي سماعه منه اختلاف كبير ، ورجح الحافظ ابن حجر في ترجمة الحسن في التهذيب ٢٦٩/٢ أنه سمع منه .
كما بحث ذلك بحثاً مطولاً الشريف حاتم العوني في كتابه المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس ١١٧٤/٣ ــ ١٣٠٥ ، وخلص إلى أن الحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة ، والباقي كتاب ، وهذا لا يقتضي الانقطاع ، بل هو من باب الوجادة المحتج بها .
وأما تدليس الحسن ، فتقدم في ترجمته أن الراجح أنه من المرتبة الثانية .
وعلى فرض كونه من الثالثة فقد ورد للحديث شواهد كثيرة ، وفيها ضعف ، وقد ذكرها الزيلعي في نصب الراية ٨٨/١ ـ ٩٣ وابن حجر في التلخيص ٧١/٢ ، كما خرجها محقق جزء الألف دينار ص ٢٢٩ ـ ٢٣٦ فاستوعب أكثرها ، كما تقدم تصحيح ابن خزيمة ، وتحسين الترمذي للحديث .
وعليه فالحديث أقل أحواله أنه حسن إن شاء الله ، والله أعلم .

٥٧٨ ــ وسألت أبي عن حديث رواه علي بن الجعد ، عن أبي معاوية ، عن أبي المليح بن أسامة ، عن أبيه قال : غزوت مع رسول الله ﷺ غزوة[1] حنين فوافق يوم جمعة يوم مطر ، فأمر بلالاً فنادى :« أن صلوا في الرحال ».
سألت أبي : من أبو معاوية هذا ؟ .
فقال : هو سعيد بن زَرْبي .

رجال الإسناد :

* علي بن الجَعْد بن عُبيد الجوهري أبو الحسن البغدادي (ت ٢٣٠) .
ثقة ثبت ، من أثبت الناس في شعبة ، ولكنه رمي بالتشيع . وبسبب ذلك ضعفه بعضهم .
ورد على ذلك الذهبي في السير ، فقال : وقد كان طائفة من المحدثين يتنطعون في من له هفوة صغيرة تُخالف السنة ، وإلا فعلي إمام كبير حجة ، يُقال : مكث ستين سنة يصوم يوماً ويفطر يوماً ، وبحسبك أن ابن عدي يقول في كامله : لم أر في رواياته حديثاً منكراً إذا حدث عنه ثقة .
تهذيب الكمال ٣٤١/٢٠ ، السير ٤٥٩/١٠ ، التهذيب ٢٨٩/٧ ، التقريب(٤٦٩٨).

* أبو معاوية : قيل : هو سعيد بن زَرْبي ، بفتح الزاي وسكون الراء ، الخزاعي البصري ، العَبَّاداني ، وقيل إن كنية سعيد : أبو عبيدة . من السابعة .
وقد اختلف في كنية سعيد هذا .
قال ابن حجر في التهذيب : كناه البخاري أبا معاوية في التاريخ الكبير ، وكذا في الأوسط ... ، وكذا كناه مسلم في الكنى ، وقال : صاحب عجائب ، وأبو القاسم البغوي ، وابن حبان ، وقال : وقد قيل يكنى أبا عبيدة ، وقال : كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات على قلة روايته . وقال أبو أحمد الحاكم في أبي معاوية من الكنى : منكر الحديث جداً .
وذكره في أبي عبيدة أيضاً . وكذا ذكره النسائي في الموضعين ، وأما ابن عدي فقال : من

---

(١) قوله :« غزوة » ساقطة من نسخة أحمد الثالث ، وتشستربتي .

....

قال أبو معاوية فقد أخطأ، ثم قال : حدثنا البغوي ، ثنا علي بن الجعد ، أنا أبو معاوية العباداني . قال البغوي : وهو عندي سعيد بن زربي ، فذكر عنه أحاديث ، وقال : هي أحاديث سعيد بن زربي . قال ابن عدي : أخطأ البغوي في هذا ، وكيف يحكم بأنه هو ، وعلي بن الجعد يقول : العبَّاداني ، وسعيد بن زربي بصري . ثم أخرج عدة أحاديث لسعيد ابن زربي كُنّي فيها أبا عبيدة . وليس ما جزم به من خطأ البغوي في ذلك بلازم . انتهى .

قلت : وممن قال أبو معاوية أيضاً : الدارقطني في الضعفاء ، وأبو حاتم في هذه المسألة، وفي الجرح والتعديل ، والخطيب في الموضح .
وممن قال أبو عبيدة : الدولابي في الكنى ، والعقيلي في الضعفاء .
وذكره ابن الجوزي بالكنيتين ، ولم يرجح . وكذا تردد فيه الذهبي ، فقال في الكنى : أبو معاوية . وذكره في الكاشف والميزان ، وقال : أبو عبيدة . ولم يُكنه في كتبه الأخرى .
وقال ابن حجر في التهذيب : أبو معاوية ، ويقال : أبو عبيدة ، وهو الصحيح .
وذكره في التقريب فقال : أبو عبيدة ، أو أبو معاوية . ولم يرجح .

قلت : وليس بعيداً أن الرجل يُكنى بالكنيتين معاً ، لأن البغوي ساق لأبي معاوية عدة أحاديث عن أبي المليح ، هي من رواية سعيد عن أبي المليح . وكذا ساق له ابن عدي عدة أحاديث من رواية أبي عبيدة ، قد رواها سعيد أيضاً ، إلا أن بعض ما أورده ابن عدي قد ورد في أحدها التصريح بأن أبا عبيدة هو سعيد بن زربي ، وهذا مما يقوي أن كنيته أبو عبيدة ولكن يقابل هذا جزم البخاري ومسلم وأبو حاتم وغيرهم بأنه أبو معاوية ، وعليه فلا أستطيع الجزم فيه بشيء ، إلا أن يقال بأنه يكنى بهما معاً ، والله أعلم .
وسعيد بن زربي هذا متفق على تضعيفه . قال ابن حجر : منكر الحديث .
انظر الضعفاء للدارقطني (٢٧٢)، الضعفاء للعقيلي ١٠٦/٢ ، الضعفاء لابن الجوزي ٣١٨/١ ، كنى الدولابي ٧٣/٢، الموضح لأوهام الجمع ١٣٥/٢ ، تهذيب الكمال ٤٣٠/١٠ ، المقتنى في سرد الكنى ٨٦/٢ ، التهذيب ٢٨/٤ ، التقريب (٢٣٠٤) .

* أبو المليح بن أسامة الهذلي ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٥٤ .

....

---

* أسامة بن عُمير بن عامر الهُذَلي البصري ، والد أبي المليح ، صحابي جليل ، نزل البصرة ، ولم يرو عنه إلا ولده .
انظر أسد الغابة ١/١٤٩ ، الاستيعاب ١/٦٧ ، الإصابة ١/٤٦ .

تخريج الحديث :

أخرجه البغوي في الجعديات ٢/٥٢١ ـ وعنه ابن عدي في الكامل ٣/١٢٠٢ ـ .
وابن قانع في معجم الصحابة ١/١٢ ، عن بشر بن موسى .
كلاهما عن علي بن الجعد ، قال : أخبرنا أبو معاوية العبّاداني ، عن أبي المليح ، به .
وقال البغوي : هو عندي سعيد بن زربي ؛ لأن هذه الأحاديث حدث بها سعيد .

وأخرجه ابن سعد في الطبقات ٧/٤٤ ، عن يزيد بن هارون .
والطبراني في الكبير ١/١٨٩ ، رقم ٤٩٨ ، من طريق مسلم بن إبراهيم .
كلاهما عن سعيد بن زربي ، عن أبي المليح ، به .

وتوبع سعيد بن زربي :
أخرجه أبو داود ١/٦٤٠ ، كتاب الصلاة ، باب الجمعة في اليوم المطير ، رقم ١٠٥٧ ، والنسائي ٢/١١١ ، كتاب الإمامة ، باب العذر في ترك الجماعة ، رقم ٨٥٤ ، وابن خزيمة ٣/٨٠ ، رقم ١٦٥٨ ، وابن حبان ٥/٤٣٦ ، رقم ٢٠٨١ ، و٥/٤٣٨ ، رقم ٢٠٨٣ ، وأحمد ٥/٧٤ ـ ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة ١/٦٧ ـ ، ورواه السراج في مسنده (ق ١٠٤/ب)، والطبراني في الكبير ١/١٨٨ ، رقم ٤٩٧ ـ ومن طريقه الضياء في المختارة ٤/١٩١، رقم ١٤٠٦ ـ ، ورواه البغوي في الجعديات ١/٢٩٢ ، رقم ٩٦٣ ـ ومن طريقه الضياء في المختارة ٤/١٩١، رقم ١٤٠٧ ـ ، ورواه أحمد ٥/٧٤ ، ٧٥ ، والبزار ٦/٣٢٢ ، رقم ٢٣٣٢ ، ٢٣٣٣ ، ٢٣٣٤ ، والبيهقي في الكبرى ٣/١٨٦ ، والطبراني ١/١٨٨ ، رقم ٤٩٧ ، و١/١٨٩ ، رقم ٥٠١ ، وابن سعد في الطبقات ٢/١٥٧ . من طريق قتادة .

وأبو داود ، الموضع السابق ، رقم ١٠٥٨ ـ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد[1] ٢٧٣/١٣ ـ ، ورواه البيهقي في الكبرى ٨٦/٣ ، من طريق سعيد ، عن صاحب له .
وأبو داود الطيالسي في مسنده (١٨٧)، رقم ١٣٢٠ ـ ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة ١٩١/٢ ، رقم ٧٧٨ ـ عن عبّاد بن منصور .
وعبدالله بن أحمد في زوائده على المسند[2] ٢٤/٥ ، وابن قانع في معجم الصحابة ١١/١ ، رقم ٧ ، من طريق أبي بشر الحلبي .
والطبراني في الكبير ١٨٩/١ ، رقم ٥٠١ ، من طريق زياد بن أبي المليح .
وأبو نعيم في معرفة الصحابة ١٩١/٢ ، رقم ٧٧٩ ، وابن عدي في الكامل ١١٧٠/٣ ، من طريق أبي بكر الهذلي .
وتابعهم : خالد الحذاء ، وأبو قلابة ، وعامر بن عبدة كما سيأتي .
كما تابعهم : شعيب بن رزيق : ذكر ذلك أبو نعيم في المعرفة ١٩٢/٢ .
كلهم عن أبي المليح ، عن أبيه ، نحوه .

قلت : ووقع في بعض الروايات أن ذلك كان في حنين ، ووقع في بعضها أنه في الحديبية .
قال الضياء : وقد روي زمن الحديبية ، وروي يوم حنين من أوجه ، وهذا يدل على أن النبي ﷺ أجاز لهم ذلك زمن الحديبية ، ويوم حنين ، والله أعلم .

ورواه خالد الحذاء ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن أبي المليح ، عن أبيه :
أخرجه أبو داود ٦٤١/١ ، الموضع السابق ، رقم ١٠٥٩ ـ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ٢٧٣/١٣ ـ ، ورواه ابن خزيمة ١٧٩/٣ ، رقم ١٨٦٣ ، والحاكم ٢٩٣/١ ، والبيهقي في الكبرى ١٨٦/٣ . من طريق سفيان بن حبيب .

(١) سقط اسم سعيد من المطبوع من التمهيد .
(٢) وقعت هذه الرواية في المسند المطبوع من رواية الإمام أحمد ، والتصحيح من أطراف المسند ٢٥٢/١ ، وإتحاف المهرة لابن حجر ٣٣٤/١ .

....

وابن أبي شيبة في المسند ٢/٣٨٢ ، رقم ٨٩٩ ، وفي المصنف ٢/٢٣٤ ـ ومن طريقه ابن ماجه[1] ١/٣٠٢ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب الجماعة في الليلة المطيرة ، رقم ٩٣٦ ، والطبراني في الكبير ١/١٨٩ ، رقم ٥٠٠ (ومن طريق الطبراني الضياء في المختارة ٤/١٩٠ ، رقم ١٤٠٥) ـ ، ورواه ابن خزيمة ٣/٨٠ ، رقم ١٦٥٧ ، وأحمد ٥/٧٤ ، من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن علية .

وابن حبان ٥/٤٣٥ ، رقم ٢٠٧٩ ، وأبو موسى المديني في نزهة الحفاظ (ص ٦٩) ، من طريق خالد بن عبدالله الواسطي .

وعبدالرزاق ١/٥٠٠ ، رقم ١٩٢٤ ـ ومن طريقه أحمد ٥/٧٤ ، والطبراني في الكبير ١/١٨٨ ، رقم ٤٩٦ ـ ومن طريق الطبراني الضياء في المختارة ٤/١٨٩ ، رقم ١٤٠٤ ـ ، ورواه أحمد ٥/٧٤ ، والبخاري في التاريخ الكبير ٢/٢١ ، من طريق سفيان الثوري .

وأبو موسى المديني في نزهة الحفاظ (ص ٦٩) ، من طريق هشيم .

وتابعهم : شعبة ، كما في التاريخ الكبير للبخاري ٢/٢١ .

كلهم عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن أبي المليح ، عن أبيه ، نحوه .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن خالد الحذاء ، عن أبي المليح ، عن أبيه :

أخرجه البيهقي في الكبرى ٣/٧١ ، والسراج في مسنده (ق ١٠٤/ب)، من طريق عبدالوهاب بن عطاء .

وابن أبي شيبة ٢/٢٣٣ ، عن هشيم .

والسراج في مسنده (ق ١٠٤/ب)، من طريق ابن المبارك ، ومن طريق سفيان .

والدارقطني في الفوائد المنتقاة، رواية ابن معروف (ق ١٧/أ) من طريق حفص بن غياث .

وابن قانع في معجم الصحابة ١/١١ ، رقم ٧ ، من طريق بشر بن المفضل .

وتابعهم : يزيد بن زريع ، كما في التاريخ الكبير ٢/٢١ .

كلهم عن خالد ، عن أبي المليح ، عن أبيه .

---

(١) سقط اسم أبي قلابة من المطبوع من سنن ابن ماجه ، في طبعة عبدالباقي ، والأعظمي ، وكان التصحيح من جامع المسانيد ١/٢٨٣ ، وهو الذي يفهم من كلام المزي في التحفة ١/٦٥ .

قلت : ولعل الوجهين محفوظان عن خالد ، فجميع من رواه عنه على الوجهين أكثرهم ثقات أثبات ، كما في تراجمهم في التقريب ، فلعله رواه عن أبي قلابة ، ثم لقي أبا المليح فحدثه به ، والله أعلم .

ورواه أبو أسامة : حماد بن أسامة ، واختلف عليه :

١ ـ فروه الحسن بن علي العامري ، عن أبي أسامة ، عن الوليد بن عبدة الباهلي ، عن أبي المليح ، عن أبيه :

أخرجه ابن منده ـ كما في أسد الغابة ٧٦/١ ـ عن الحسن بن علي بن عفان العامري ، به.

٢ ـ ورواه الحسن بن علي أيضاً ، وعبدالله بن عمر بن أبان ، عن أبي أسامة ، عن عامر بن عبدة الباهلي ، عن أبي المليح ، عن أبيه :

أخرجه البيهقي في الكبرى ٧١/٣ ، وابن الأعرابي في معجمه ٦٨٢/٢ ، رقم ١٣٧٠ ـ وعنه الخطابي في غريب الحديث ٧٢/١ ـ ومن طريق الخطابي أبو بكر عتيق بن علي الهروي في الأربعين حديثاً من أربعين كتاباً (ق ٢٩/أ) ـ، ورواه الخطيب في تلخيص المتشابه ٨٨/١ ، من طريق الحسن بن علي بن عفان .

والطبراني ١٨٩/١ ، رقم ٤٩٩ ـ وعنه أبو نعيم في المعرفة ١٩٢/٢ ، رقم ٧٨٠ ـ ، من طريق عبدالله بن عمر بن أبان .

كلاهما عن أبي أسامة ، عن عامر بن عبدة الباهلي ، عن أبي المليح ، عن أبيه .

وقال أبو نعيم : ووهم بعض الرواة ـ يعني ابن منده ، كما في أسد الغابة ـ على أبي أسامة ، فقال : الوليد بن عبدة ، هو كوفي ، [وإنما هو عامر بن عبدة ، وقيل : عبادة][1] .

قلت : ولعل ما ذهب إليه أبو نعيم هو الصواب ؛ حيث رواه الحسن بن علي على الوجهين فيقدم من روايتيه ما وافقه غيره عليه . كما أن الذي يروي عن أبي المليح هو عامر البصري وليس الوليد الكوفي ، وأبو المليح كما تقدم بصري . (التهذيب ٧٩/٥ ، ١٤١/١١) ، والله أعلم .

(١) ما بين القوسين ساقط من المطبوع ، والمخطوط (١/ق ٥٧/أ)، واستدركته من أسد الغابة ٦٧/١ .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن سؤال ابن أبي حاتم في هذه المسألة خاص ببيان اسم أبي معاوية الوارد في إسناد هذا الحديث .

ويرى أبو حاتم في هذه المسألة ، وفي الجرح أن أبا معاوية هذا اسمه سعيد بن زربي .
وقد وافقه على هذا البخاري ومسلم والدارقطني ، وغيرهم ، كما تقدم في ترجمته .
بينما يرى ابن عدي أن كنية سعيد أبو عبيدة ، وخطّأ من قال : أبو معاوية .

وتقدم ذكر الخلاف في ذلك في ترجمة أبي معاوية ، وأن الذي يظهر أنه يكنى بالكنيتين معاً لجزم بعض الأئمة الحفاظ بذلك ، ولرواية أبي معاوية لأحاديث هي من رواية سعيد ، وتقدم في تخريج هذا الحديث أن روي مرة عن سعيد بن زربي عن أبي المليح ، ومرة عن أبي معاوية عن أبي المليح .

وعليه فلعل ما ذهب إليه أبو حاتم لا يعارض القول بأن لسعيد كنية أخرى غير أبي معاوية التي ذكرت في هذا الحديث ، والله أعلم .

والحديث من رواية سعيد إسناده ضعيف ؛ لضعف سعيد ، لكنه قد توبع من أكثر من ثقة ، كما تقدم ، وعليه فإسناده صحيح ، من غير رواية سعيد .

وقد اختلف على بعض الرواة دون أبي المليح ، وتقدم ذكر ذلك مفصلاً ، وبيان الراجح منها أثناء التخريج ، والله أعلم .

٥٧٩ ــ وسألت أبي عن حديث رواه نوح بن قيس ، عن أخيه خالد بن قيس ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة ، عن النبي ﷺ قال : « من ترك الجمعة متعمداً فعليه دينار ، فإن لم يجد فنصف دينار »

قال أبي : يروون هذا الحديث عن قتادة ، عن قدامة بن وبرة ، عن النبي ﷺ .

رجال الإسناد :

* نوح بن قيس بن رَبَاح[1] الأزدي ، أبو رَوْح البصري (ت ٢٨٣ تقريباً) .

روى عن أخيه خالد ، وأيوب السختياني ، وزياد النميري ، وغيرهم .

روى عنه سعيد بن منصور ، وعفان بن مسلم ، وقتيبة بن سعيد ، وغيرهم .

قال ابن معين في رواية ، وأحمد ، والعجلي : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال ابن معين في رواية : ثقة ، وبلغني أن يحيى ضَعَّفه . وقال مرة : شويخ صالح الحديث . وفي أخرى : صالح . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال أبو داود : كان يتشيع.

قال ابن حجر : صدوق رمي بالتشيع .

انظر تهذيب الكمال ٥٣/٣٠ ، التهذيب ٤٨٥/١٠ ، التقريب (٧٢٠٩) .

* خالد بن قيس بن رَبَاح الأزدي البصري ، من السابعة .

روى عن قتادة ، وعمرو بن دينار ، وعطاء ، ومطر الوراق ، وسعيد الأزدي .

روى عنه علي بن نصر الجهضمي ، ومسلم بن إبراهيم ، وأخوه نوح .

روى له الترمذي في الشمائل ، والباقون ، سوى البخاري .

قال ابن معين ، والعجلي : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال ابن المديني : ليس به بأس .

وقال أبو داود : أروى الناس عن قتادة ، مات قديماً ، وبينه وبين نوح بن قيس سنتان .

وقال الأزدي : خالد بن قيس عن قتادة فيها مناكير .

قال ابن حجر : صدوق يغرب .

---

(١) وقع في التقريب ، طبعة عوامة :« رياح » ، بالياء المثناة ، وهو خطأ . ولعله من الطباعة .

....

قلت : الذي يظهر أنه ثقة يُغرب ، خاصة عن قتادة ؛ لكثرة رواياته عنه ، وعلى ذلك يُحمل كلام الأزدي ، والله أعلم .
انظر التهذيب ١١٢/٣ ، التقريب (١٦٦٨)، الجامع في الجرح ٢١٢/١ .

* قتادة بن دعامة ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٥٦ .

* الحسن البصري ، ثقة يدلس ، من الثانية ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٧٠ .

* سمرة بن جندب ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٥١ .

التخريج ، والنظر في المسألة :

تقدم تخريج هذا الحديث ودراسته في المسألة رقم ٥٦٥ .

وخلاصة ما تقدم أنه اختلف على قتادة في هذا الحديث :

١ ـ فرواه همام بن يحيى ، وحجاج الأحول ، عن قتادة ، عن قدامة بن وبرة ، عن سمرة ابن جندب ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه أيوب أبي العلاء ، وسعيد بن بشير ـ في أحد الوجهين عنه ـ عن قتادة ، عن قدامة بن وبرة ، مرسلاً .

٣ ـ ورواه خالد بن قيس ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة ، مرفوعاً .

٤ ـ ورواه سعيد بن بشير ـ في أحد الوجهين عنه ـ عن قتادة ، عن قدامة ، عن سمرة ، موقوفاً عليه .

كمـا اختلف في مـتنه ، ففي الوجـه الأول ، والثالث ، قـال :« فليتصـدق بدينار ، أو نصف دينار » ، وفي الوجـه الثـاني والرابع قـال :« فليتـصـدق بدرهم أو نصف درهم ، أو صـاع حنطة ، أو نصف صاع » .

وتقـدم أن الوجـه الأول هو الراجح ؛ حيث رواه ثقتـان كـذلك ، في حين رواه في الوجـه الثـاني أبو العلاء ، وهـو صدوق ربما أخطأ ، وسـعيد بن بشـيـر ، وهو ضعـيف ، ورواه في الوجه الثـالث ثقة ، ولكنه انفـرد به ، وراويه عنه صدوق . ورواه في الوجـه الرابع سعـيد ، وهو ضعيف .

وقـد ذكر أبو حـاتم في تلك المسـألة رواية همام فـي الوجه الأول ، ورواية أيوب في الوجـه الثاني ، ولم يرجح أيـاً منهما ، وقال : هو حديث صالح الإسناد .
وقال في هذه المسألة : يروون هذا الحديث عن قتادة ، عن قدامة بن وبرة ، عن النبي ﷺ.
وكأنه يرجح الوجه الثاني ، وفيما ذهب إليه نظر ، حيث إن الراجح خلافه ، كما تقدم .
والحديث من وجهه الراجح ضعيف ، كما تقدم ، والله أعلم .

٥٨٠ ــ وسألت أبي عن حديث رواه مُؤَمَّل بن إسماعيل ، عن سفيان ، عن يحيى بن سعيد ، عن ثعلبة بن أبي مالك ، عن أبيه ، قال : كنا نتكلم وعمر على المنبر ، والمؤذن يؤذن ، فإذا سكت المؤذن سكتنا .

قال أبي : إنما هو ثعلبة فقط ، ليس فيه : عن أبيه .

رجال الإسناد :

* مُؤَمَّل ، بوزن محمد ، ابن إسماعيل البصري ، أبو عبدالرحمن (ت ٢٠٦).

قال ابن معين ، وإسحاق بن راهويه: ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال: ربما أخطأ . وقال ابن سعد : ثقة كثير الغلط . وقال الدارقطني : ثقة كثير الخطأ . وقال الآجري : سألت أبا داود عن مؤمل بن إسماعيل ، فعظمه ورفع من شأنه ، إلا أنه يهم في الشيء . وقال ابن قانع : صالح يخطيء . وقال أبو حاتم : صدوق ، كثير الخطأ ، يكتب حديثه . وقال أبو زرعة : في حديثه خطأ كثير . وقال ابن نصر : إذا انفرد بحديث وجب أن يتوقف ويُتثبت فيه ؛ لأنه كان سيء الحفظ كثير الغلط . وقال الساجي : صدوق كثير الخطأ ، وله أوهام يطول ذكرها . وقال البخاري : منكر الحديث .

قال ابن حجر : صدوق سيء الحفظ .

قلت : الأولى أن يقال : صدوق كثير الخطأ ؛ حيث وصفه بذلك معظم من ترجم له . وأما سؤ الحفظ فيدل على قلة الغلط ،كما نص عليه الحافظ في الهدي (ص ٤٠٣)، والله أعلم .

انظر تهذيب الكمال ١٧٨/٢٩ ، التهذيب ٣٨٠/١٠ ، التقريب (٧٠٢٩).

* سفيان ، لم يتبين لي هل هو ابن عيينة ، أو الثوري ، فكلاهما روى عن يحيى ، وروى عنهما مؤمل ، وكلاهما ثقة ثبت متقن ، وقد تقدمت تراجمهما في المسألة ٥٢٧,٥٢٣ .

* يحيى بن سعيد ، هو الأنصاري ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٦٨ .

....

---

* ثعلبة بن أبي مالك القُرَظي ، حليف الأنصار ، أبو مالك ، أو أبو يحيى المدني .
مختلف في صحبته . قال ابن معين ، والكلاباذي : له رؤية . وقال مصعب الزبيري : كان ممن لم يُنبت يوم قريظة ، فتُرك ، كما تُرك عطية القرظي . وقال أبو حاتم : هو تابعي ، وحديثه مرسل . وذكره ابن حبان في ثقات التابعين . وقال العجلي : تابعي ثقة . وعده ابن سعد ، والدارقطني ، والفسوي ، في التابعين .
وذكره ابن عبدالبر ، وأبو نعيم ، وابن الأثير في الصحابة .
وأورده ابن حجر في القسم الأول من الإصابة ، وقال : وحديثه عن عمر في صحيح البخاري . ومن يُقتل أبوه بقريظة ، ويكون هو بصدد من يُقتل لولا الإنبات لا يمتنع أن يصح سماعه ، فلهذا الاحتمال ذكرته هنا .
وقال في التقريب : مختلف في صحبته ، وقال العجلي : تابعي ثقة .
المعرفة والتاريخ ٤٠٨/١، ذكر أسماء التابعين للدارقطني ٨٩/١، الاستيعاب ٩٥/٢ ، رجال البخاري ١٣٤/١، معرفة الصحابة ٢٦٣/٣، التعديل والتجريح ٤٥١/١، أسد الغابة ٢٤٥/١ ، تهذيب الكمال ٣٩٧/٤، الإصابة ٢٤/٢، التهذيب ٢٥/٢، التقريب (٨٤٥) .

تخريج الحديث :

روى يحيى بن سعيد هذا الأثر ، واختلف عليه :

١ - فرواه مؤمل ، عن سفيان ، عن يحيى ، عن ثعلبة بن أبي مالك ، عن أبيه .

٢ - ورواه عباد بن العوام ، عن يحيى ، عن يزيد بن عبدالله ، عن ثعلبة ، من قوله .
وتابع يزيد بن عبدالله على هذا الوجه الزهري .

الوجه الأول :

ذكره المصنف في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه .

....

الوجه الثاني :

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١٢٤/٢ ، عن عباد بن العوام ، عن يحيى بن سعيد ، عن يزيد بن عبدالله ـ وهو ابن الهاد ـ ، عن ثعلبة بن أبي مالك ، به .

وتوبع يزيد عليه :

أخرجه مالك في الموطأ ١٠٣/١ ، كتاب الجمعة ، باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب ، رقم ٧ ـ وعنه الشافعي في المسند ١٣٩/١ ، رقم ٤٠٩ ـ ومن طريق الشافعي البيهقي في الكبرى ١٩٢/٣ ، وفي الخلافيات (٢ ٨٥/أ) ـ . ورواه البيهقي أيضاً في الكبرى ١٩٢/٣، ١٩٣ ، وفي الصغرى ٢٤٢/١ ، رقم ٦٢٨ . من غير طريق الشافعي عن مالك .

وأخرجه الشافعي ١٣٩/١ ، رقم ٤١٠ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١٩٣/٣ ، عن ابن أبي فديك ، عن ابن أبي ذئب .

وعبدالرزاق في المصنف ٢٠٨/٣ ، رقم ٥٣٥٢ ، عن معمر .

والطبراني في مسند الشاميين ٢٦٥/٤ ، رقم ٣٢٢٩ ، والفسوي في المعرفة والتاريخ ٤٠٨/١ ، من طريق أبي اليمان ، عن شعيب بن أبي حمزة .

وسحنون في المدونة ١٤٨/١ ، من طريق ابن وهب ، عن يونس بن يزيد[1] .

كلهم عن الزهري ، عن ثعلبة بن أبي مالك ، قال : كنا نتحدث حين يجلس عمر بن الخطاب على المنبر ، حتى يقضي المؤذن تأذينه ويتكلم عمر ، فإذا تكلم عمر انقطع حديثنا فصمتنا ، فلم يتكلم أحد منا حتى يقضي الإمام خطبته .

---

(١) كما ذكر رواية يونس البيهقي في الكبري ١٩٢/٣ ، وإنما أوردت ذلك لبيان أن مثل هذه الكتب قد تنفرد ببعض الطرق التي لا توجد في غيرها .

....

وخالفهم بكر بن وائل ، فقال : عن الزهري ، عن عبدالله بن ثعلبة :
أخرجه صالح بن الإمام أحمد في مسائله عن أبيه ٣٥٥/٢ ، رقم ١٠٠٦ ، عن أبيه ، عن محمد بن جعفر ، عن شعبة ، عن بكر بن وائل ، عن الزهري ، عن عبدالله بن ثعلبة بن الأصعر ـ أو ابن أبي صعير ـ ، قال : كان عمر بن الخطاب إذا صعد المنبر يكلمنا حتى يخطب .
وقال أحمد : ليس في كتاب غندر عن شعبة عن بكر بن وائل إلا هذا الحديث .

قلت : والوجه الأول أرجح عن الزهري ؛ حيث رواه عامة أصحابه عنه كذلك ، في حين لم أجد من تابع بكر بن وائل عليه ، وهو صدوق (التقريب ٧٥٢)، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على يحيى بن سعيد في هذا الحديث :
١ ـ فرواه مؤمل بن إسماعيل ، عن سفيان ، عن يحيى ، عن ثعلبة بن أبي مالك ، عن أبيه .
٢ ـ ورواه عباد بن العوام ، عن يحيى ، عن يزيد بن عبدالله ، عن ثعلبة ، من قوله .
وتابع يزيد بن عبدالله على هذا الوجه الزهري في الراجح عنه .

والوجه الثاني أرجح عن يحيى ؛ حيث رواه عباد بن العوام ، وهو ثقة (التقريب ٣١٣٨) ، وتوبع عليه متابعة قاصرة ، في حين لم أجد من تابع مؤملاً على الوجه الأول ، وهو كما تقدم صدوق كثير الخطأ .

وقد رجّح أبو حاتم أنه من رواية ثعلبة ، موقوفاً عليه ، فقال : إنما هو عن ثعلبة فقط ، ليس فيه : عن أبيه . ولكنه لم يُشر إلى الاختلاف على يحيى ، ولا إلى رواية عباد ، فيحتمل أن لا تكون وقعت له ، أو أراد اجمال الروايات الموقوفة .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه ، من أن الأثر إنما يعرف من رواية ثعلبة ، لا من رواية أبيه .
وإسناده من وجهه الراجح صحيح ؛ فرجاله ثقات ، ولم أجد ما يُعله ، والله أعلم .

٥٨١ ــ وسألت أبي عن حديث رواه ابن أبي العشرين ، عن الأوزاعي ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « المتعجل إلى الجمعة » .

قال أبي : هذا عندي غلط ؛ لأن الناس يروونه عن يحيى بن أبي كثير ، عن علي بن سلمة ، عن أبي هريرة موقوف . وهذا أشبه .

رجال الإسناد :

* ابن أبي العشرين : عبدالحميد بن حبيب ، أبو سعيد الدمشقي ، من التاسعة .
روى عن الأوزاعي ، وكان كاتبه .
روى عنه هشام بن عمار ، وجُنادة بن محمد ، ويحيى بن أبي الخصيب ، وغيرهم .
قال أحمد : ثقة ، وكان أبو مسهر يرضاه . وقال أبو زرعة : ثقة ، حديثه مستقيم ، وهو من المعدودين في أصحاب الأوزاعي . وقال الدارقطني : ثقة . وقال أبو حاتم : ثقة ،كان كاتب ديوان ، ولم يكن صاحب حديث . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما أخطأ .
وقال ابن معين : ليس به بأس . وقال العجلي : لا بأس به .
وسأل يحيى بن أكثم عنه هشام بن عمار ، فقال : أوثق أصحاب الأوزاعي . فسكت .
وقال البخاري : ربما يُخالف في حديثه . وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال أبو حاتم في موضع آخر : ليس بذاك القوي . وقال دُحيم : ضعيف . وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالمتين عندهم . وذكر الحسن بن رشيق عن البخاري أنه قال : ليس بالقوي . وذكره العقيلي وابن الجوزي في الضعفاء .
وقال ابن عدي : وعبدالحميد كما ذكره البخاري يُعرف بغير حديث لا يرويه غيره ، وهو ممن يُكتب حديثه .
قال ابن حجر : صدوق ربما أخطأ .
انظر تهذيب الكمال ٤٢١/١٦ ، التهذيب ١١٢/٦ ، التقريب (٣٧٥٧) .

....

* الأوزاعي : عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو ، أبو عمرو الفقيه (ت ١٥٧) .
ثقة ثبت ، متفق على توثيقه . قال ابن مهدي : الأئمة في الحديث أربعة : الأوزاعي ، ومالك ، وسفيان الثوري ، وحماد بن زيد . وقال : ما كان بالشام أحداً أعلم بالسنة منه .
انظر تهذيب الكمال ٣٠٧/١٧ ، السير ١٠٧/٧، التهذيب ٢٣٨/٦، التقريب (٣٩٦٧).

* يحيى بن أبي كثير ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٧ .

* أبو سلمة بن عبدالرحمن ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* أبو هريرة ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* علي بن سلمة القرشي المدني . روى عن أبي هريرة . وعنه يحيى بن أبي كثير .
ذكره ابن حبان في الثقات . وذكره البخاري ، ولم يذكر فيه شيئاً .
قال أبو حاتم ، وابن المديني : مجهول ، لا أعلم روى عنه غير يحيى بن أبي كثير .
التاريخ الكبير ٢٧٦/٦، الجرح ١٨٧/٦، الثقات ١٦١/٥، الميزان ١٣٢/٣، اللسان ٢٣٣/٤.

تخريج الحديث :

روى يحيى بن أبي كثير هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه الأوزاعي ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .
وتوبع يحيى على هذا الوجه ، تابعه الزهري .

٢ ـ ورواه أكثر من ثقة ، عن يحيى ، عن علي بن سلمة ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

....

الوجه الأول :

أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد ٢٦/٢٢ ، من طريق ابن أبي العشرين .
كما ذكره المصنف في هذه المسألة ، وفي المسألة رقم ٦٠٢ ، من رواية ابن أبي العشرين .
وابن خزيمة ١٣٣/٣ ، رقم ١٧٦٨ ، وأبو يعلى ٣٩٣/١٠ ، رقم ٥٩٩٤ ، من طريق مبشر ابن إسماعيل الحلبي .
والدارمي ٣٠١/١ ، رقم ١٥٥١ ، والبزار في مسنده (ق ١٣١/أ) ، والبخاري في التاريخ الكبير ٢٧٦/٦ ، من طريق محمد بن يوسف .
كلهم عن الأوزاعي ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

وتوبع يحيى بن أبي كثير على هذا الوجه :
أخرجه النسائي في الكبرى ، في الملائكة ـ كما في تحفة الأشراف[1] ٤٤/١١ ـ ، والطحاوي في شرح المعاني ١٨٠/٤ ، وفي شرح المشكل ١٩/٧ ، رقم ٢٦٠٣ ، وأبو الشيخ في الأمثال (ص ٢٣٢)، رقم ٣١٢ ، وابن أبي ثابت في الثاني من حديثه عن شيوخه (ق ١٧٠/ب) ، من طرقٍ عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

وأخرجه البخاري ٣٥١/٦ (مع الفتح)، كتاب بدء الخلق ، باب ذكر الملائكة ، رقم ٣٢١١ ، والنسائي ١١٦/٢ ، كتاب الصلاة ، باب التهجير إلى الصلاة ، رقم ٨٦٤ ، وأحمد ٢٦٣/٢ ، و ٥١٢/٢ ، والدارقطني في العلل ٦٥/٨، ٦٦ ، من طرق عن الزهري عن أبي سلمة ، وأبي عبدالله الأغر ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .
كما روي عن الزهري ، عن أبي سلمة ، والأغر ، وسعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .
وقد اختلف على الزهري فيه ، وقد تكلم عنه الدارقطني في العلل ٦٣/٨ - ٦٧ ، وقال إنه محفوظ من رواية الزهري عن هؤلاء الثلاثة .

---

(١) وقال المزي : ليس في الرواية ، ولم يذكره أبو القاسم . قلت : ولم أجده في المطبوع من الكبرى .

....

الوجه الثاني :

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٢٧٦/٦ ، من طريق هشام .
وتابعه شيبان : ذكر ذلك البخاري في التاريخ ، والدارقطني في العلل ٤٨/٨.
وتابعهم عكرمة بن عمار : ذكره الدارقطني في العلل ٤٨/٨ .
كلهم عن يحيى ، عن علي بن سلمة ، عن أبي هريرة ، موقوفاً عليه .
وقال الدارقطني : ويشبه أن يكون هذا أصح .

قلت : وهشام هو الدستوائي : ثقة ، من أوثق الناس في يحيى بن أبي كثير ؛ قال أبو حاتم : سألت علي بن المديني : من أثبت أصحاب يحيى بن أبي كثير ؟ قال : هشام الدستوائي . قلت : ثم أي ؟ قال : ثم الأوزاعي ...، فإذا سمعت عن هشام عن يحيى فلا تُرد به بدلاً.
وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي ، وأبا زرعة : من أحب إليكما من أصحاب يحيى بن أبي كثير ؟ قالا : هشام . قلت : والأوزاعي ؟ قالا : بعده . وقال : سألت أبا زرعة ، قلت : في حديث يحيى بن أبي كثير من أحبهم إليك : هشام الدستوائي ، أو الأوزاعي ؟ قال : هشام أحب إلي ؛ لأن الأوزاعي ذهبت كتبه . (تهذيب الكمال ٢٢٠/٣٠, ٢٢١).
وشيبان ، هو ابن عبدالرحمن التميمي النحوي ، ثقة من أثبت الناس في يحيى أيضاً ؛ قال أبو القاسم البغوي : شيبان أثبت في حديث يحيى بن أبي كثير من الأوزاعي . (التهذيب ٣٧٤/٤) . وقال عبدالله بن أحمد : شيبان أحب إلي من الأوزاعي في يحيى بن أبي كثير. (الجرح ٣٥٦/٤) .
وعكرمة بن عمار : صدوق يغلط ، وفي روايته عن يحيى اضطراب . (التقريب ٤٦٧٢).

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على يحيى بن أبي كثير في هذا الحديث :

١ - فرواه الأوزاعي ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .
وتابع يحيى على هذا الوجه : الزهري .

٢ - ورواه هشام الدستوائي ، وشيبان بن عبدالرحمن ، وعكرمة بن عمار ، عن يحيى ، عن علي بن سلمة ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

ولعل الوجه الثاني أرجح عن يحيى ؛ باعتبار رواية ثقتين له من أوثق الناس في يحيى ، بل نص غير واحد على أنهما أوثق من الأوزاعي فيه ، وهما همام ، وشيبان ، في حين لم أجد من تابع الأوزاعي على الوجه الأول .

وهذا يلتقي مع ترجيح أبي حاتم للوجه الثاني ، حيث وصفه بأنه أشبه .
ووافقه على ذلك الدارقطني كما تقدم ؛ حيث قال : ويشبه أن يكون هذا أصح .

لكن الوجه الأول ، وإن كان تفرد به الأوزاعي حسب ما تقدم في التخريج ، إلا أن يحيى ابن أبي كثير - الذي هو مدار الحديث - قد توبع على هذا الوجه ، وأخرج متابعته البخاري في صحيحه كما تقدم ، فيعتبر هذا مرجحاً يقابل المرجح السابق للوجه الثاني ، ويؤيده قول الدارقطني أنه محفوظ أيضاً ، وبذلك يمكن القول بثبوت الحديث عن يحيى بالوجهين .

والحديث من الوجه الأول صحيح ؛ حيث أخرجه البخاري ، من رواية الزهري ، عن أبي سلمة ، كما تقدم ، والله أعلم .

٥٨٢ ـ وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن أبي حازم ، عن الضحاك بن عثمان ، عن المقبري ، عن عبدالله بن وديعة ، عن سلمان ، عن النبي ﷺ في غُسل يوم الجمعة[١] .

قال المقبري : فحدثَ أبي[٢] ، عمارةَ بن عمرو بن حزم ـ وأنا معه ـ فقال : أوهمَ ابن وديعة ، سمعته من سلمان وهو يقول :« وزيادة ثلاثة أيام ».

قال أبي : ورواه ابن أبي ذئب ، عن المقبري ، عن عبيدالله[٣] بن وديعة ، عن سلمان ، عن النبي ﷺ . ولم يذكر الكلام الأخير .

ورواه ابن عجلان ، عن المقبري ، عن أبيه ، عن عبدالله بن وديعة ، عن أبي ذر عن النبي ﷺ .

قلت لأبي : أيهما الصحيح ؟ .

قال : اتفق نفسان على سلمان ، وهو الصحيح .

قلت : فعبيدالله بن وديعة ، أو عبدالله ؟.

قال : الصحيح : عبيدالله بن وديعة ، عن سلمان ، عن النبي ﷺ .

وقال أبو زرعة : حديث ابن أبي ذئب أصح ؛ لأنه أحفظهم .

قلت : عن سلمان ؟ . قال : نعم .

قلت : فعبيدالله أصح ، أو عبدالله ؟ . قال : عبدالله بن وديعة أصح .

قلت : فابن أبي ذئب يقول : عبيدالله ! . قال : حفظي عنه : عبدالله .

---

(١) يعني به قول النبي ﷺ :« لا يغتسل رجل يوم الجمعة ، ويتطهر ما استطاع من طُهر ، ويَدَّهن من دُهنه ، أو يمس من طيب بيته ، ثم يخرج ، فلا يفرق بين اثنين ، ثم يصلي ما كُتب له ، ثم يُنصت إذا تكلم الإمام ، إلا غُفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى » وهذا لفظ البخاري . وزاد بعض الرواة عند غير البخاري :« وزيادة ثلاثة أيام » .

(٢) في المطبوع : « ابن عمارة » . وهو خطأ . ومعنى العبارة أن المقبري والد أبي سعيد حدث أبا عمارة بالحديث ، فقال أبو عمارة : أوهم ابن وديعة . وقد نقل هذا المعنى صريحاً عن المقبري الدارقطني في العلل ٣٤٨/١٠ .

(٣) وقع في نسخة تشستربتي « عبدالله » .

قلت لأبي : فإن يونس بن حبيب حدثنا عن أبي داود ، عن ابن أبي ذئب ، عن سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن عبيدالله بن عدي بن الخيار[1] ، عن سلمان ، عن النبي ﷺ.

قال : أخطأ أبو داود ؛ حدثنا آدم[2] العسقلاني ، وغير واحد ، عن ابن أبي ذئب عن سعيد ، عن أبيه ، عن عبيدالله بن وديعة ، عن سلمان ، عن النبي ﷺ .

رجال الإسناد :

* ابن أبي حازم : عبدالعزيز ، صدوق ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٢ .

* الضحاك بن عثمان بن عبدالله الأسدي ، أبو عبدالله المدني ، من السابعة .

روى عن سعيد المقبري ، وعمرو بن دينار ، وهشام بن عروة ، وغيرهم .

روى عنه الثوري ، وابن المبارك ، وابن أبي حازم ، وابن وهب ، وغيرهم .

قال أحمد ، وابن معين ، وابن المديني ، وأبو داود ، ومصعب الزبيري ، وابن بكير : ثقة .

وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن سعد : كان ثبتاً ، وكان ثقة كثير الحديث .

وقال العجلي : جائز الحديث . وقال ابن نمير : لا بأس به ، جائز الحديث .

وقال يعقوب بن شيبة : صدوق في حديثه ضعف . وقال الذهبي : لينه يحيى القطان ، مع أنه قد روى عنه .

وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، وهو صدوق[3]. وقال أبو زرعة : ليس بالقوي . وقال ابن عبدالبر :كان كثير الخطأ ، ليس بحجة .

قال الذهبي في الميزان : صدوق . وقال ابن حجر : صدوق يهم .

تهذيب الكمال ٢٧٢/١٣ ، الميزان ٣٢٤/٢ ، التهذيب ٤٤٦/٤ ، التقريب (٢٩٧٢).

---

(١) وقع في المطبوع :« الحنار » ، وهو خطأ .

(٢) وقع في المطبوع :« آد » ، وعلق عليه المحقق بقوله : كذا بالأصل .

(٣) قوله :« وهو صدوق » نقلها المزي ، وتبعه ابن حجر ، وليست في المطبوع من الجرح والتعديل ٤٦٠/٤ ، ولم يذكرها الذهبي في الميزان مع كلام أبي حاتم . وأخشى أن يكون المزي وهم في النقل ، والله أعلم .

....

* سعيد بن أبي سعيد : كيسان ، المقبُري ، أبو سعد المدني (ت ١٢٣ تقريباً) .
وثقه ابـن المديني ، وابن سعـد ، والعجلي ، وأبو زرعـة ، والنسائي ، وابن خِـراش ، وقال : أثبت الناس في الليث بن سعد . وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال ابن معين ، وأحمد : ليس بـه بـأس . وقال أبو حاتم : صدوق .
وقال الواقدي ، ، ويعقوب بن شيبة ، وابن حبان : اختلط قبل موته بأربع سنين .
وقال ابن عدي : إنما ذكـرت سعيداً المقبـري ؛ لأن شعبة يقول : حـدثنا سعيد بعد مـا كبر ، وأرجو أن يكون سـعيد من أهل الصدق ، وقـد قبله النـاس ، وروى عنه الأئمة والثـقات من النـاس ، وما تكلم فيه أحـد إلا بخير .
وقال الذهبي : ثقـة حجة ، شـاخ ووقع في الهرم ولـم يختـلط ... ما أحسب أن أحـداً أخذ عنه في الاختلاط ، فإن ابن عيينة أتـاه فرأى لعابه يسيل فلم يحمل عنه .
وقال ابن معين : أثبت الناس في سعيدٍ : ابن أبي ذئب .
قال ابن حجر : ثقة تغير قبل موته بأربع سنين ، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة .
تهذيب الكمال ٤٦٦/١٠ ، الميزان ١٣٩/٢ ، التهذيب ٣٨/٤ ، التقريب (٢٣٢١).

* كيسان ، أبو سعيد المقبري ، المدني ، مولى أم شَـريك ، (ت ١٠٠) .
قال الواقدي : كان ثقة كثير الحديث . وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال النسائي: لا بأس به .
قال ابن حجر : ثقة ثبت .
انظر تهذيب الكمال ٢٤٠/٢٤ ، التهذيب ٤٥٣/٨ ، التقريب (٥٦٧٦) .

* أبو ذر الغفاري : جُـنْدب بن جُـنادة ، على الأصح ، من كبـار الصحابة ، أسلم قديماً ، يقال : أسلم بعـد أربعة ، ثم انصرف إلـى بلاد قومه ، فـأقام بها حتـى قدم على النبي ﷺ ، توفي سنة اثنتين وثلاثين ، في خلافة عثمان .
انظر الاستيعاب ٢٦٩/٢ ، أسد الغابة ٣٠١/١ ، الإصابة ١١٨/١١

....

* عبدالله بن وَدِيعة بن خِدَام ، بكسر المعجمة ، الأنصاري المدني .
روى عن سلمان حديثنا هذا ، وعن أبي ذر إن كان محفوظاً . وعنه أبو سعيد المقبري .
ذكره ابن مندة في الصحابة ، وأنكر ذلك أبو نعيم . وذكره الواقدي فيمن قتل يوم الحرة من الأنصار . ووثقه الدارقطني . وذكره ابن حبان في الثقات .
روى له البخاري وابن ماجه هذا الحديث عن سلمان .
قال : ابن حجر : مختلف في صحبته ، ووثقه ابن حبان .
وقال في الإصابة : ذكره ابن فتحون ، والباوردي في الصحابة ... وذكره في التابعين البخاري ، وابن حبان ، والدارقطني ، وابن خلفون .
قلت : لعل الراجح أنه تابعي ثقة ، لأنه لم يذكر له غير هذا الحديث ، وسيأتي أن الراجح أنه إنما يرويه عن سلمان ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ٢٦٣/١٦، التهذيب ٦٨/٦، الإصابة ٢٣٨/٦، التقريب (٣٦٨٨).

* سلمان الفارسي ، ويقال : سلمان الخير ، أبو عبدالله ، صحابي جليل ، أول مشاهده الخندق ، وهو الذي أشار بحفره ، وولي المدائن ، مات سنة أربع وثلاثين .
انظر الاستيعاب ٢٢١/٤ ، أسد الغابة ٣٢٨/٢ ، الإصابة ٢٢٣/٤ .

* عُمارة بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني ، توفي سنة ٦٣ ، وقيل ٧٣ .
قال العجلي : مدني تابعي ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن حجر : ثقة .
انظر تهذيب الكمال ٢٥٤/٢١ ، التهذيب ٤٢٠/٧ ، التقريب (٤٨٥٥) .

* ابن أبي ذئب : محمد بن عبدالرحمن ، ثقة ، من أوثق الناس في سعيد المقبري .
تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٧٦ .

....

---

* ابن عجلان : محمد ، صدوق اختلطت عليه أحاديث سعيد المقبري ، عن أبي هريرة.
تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٣ .

* يونس بن حبيب بن عبدالقاهر ، أبو بِشر العجلي ، مولاهم الأصبهاني (ت ٢٦٧) .
روى عن أبي داود الطيالسي مسنده ، وعن بكر بن بكار ، وجماعة .
وعنه أبو بكر بن أبي عاصم ، وأبو بكر بن أبي داود ، وعلي بن رستم ، وغيرهم .
قال ابن أبي حاتم : كتبت عنه ، وهو ثقة .
وقال ابن أبي عاصم : سألت أبا مسعود بن الفرات : عمن ترى أن أكتب ؟ فقال : يونس ابن حبيب . بدأ به من بين جماعة محدثيهم . وقال أبو نعيم : كان من أروى الناس عن أبي داود ، وكان مقبول القول ، وكان عظيم القدر خطيراً معروفاً بالستر والصلاح .
قال الذهبي : المحدث الحجة . وقال ابن الجزري : مقريء عدل ضابط ثقة .
الجرح ٢٣٧/٩ ، ذكر أخبار أصبهان ٢٤٥/٢ ، السير ٥٩٦/١٢ ، غاية النهاية ٤٠٦/٢ .

* أبو داود الطيالسي ، ثقة ثبت ، أخطأ في أحاديث ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٤٩ .

* عبيدالله بن عدي بن الخِيَار القرشي النوفلي ، مات في آخر خلافة الوليد بن عبدالملك.
تابعي ثقة ، قيل : له رؤية ، وهو من فقهاء قريش وعلمائهم ، أدرك عدداً من الصحابة .
قال ابن حجر : قُتل أبوه ببدر ، وكان هو في الفتح مميزاً ، فعُدَّ في الصحابة لذلك ، وعدَّه العجلي وغيره في ثقات التابعين .
انظر تهذيب الكمال ١١٢/١٩، التهذيب ٣٧/٧ ، الإصابة ٢٢٣/٧ ، التقريب (٣٢٠).

* آدم بن أبي إياس : عبدالرحمن ، العَسْقلاني ، أبو الحسن الخراساني (ت ٢٢١) .
ثقة ، متفق على توثيقه . من شيوخ البخاري ، وكان من أضبط الناس لحديث شعبة .
انظر تهذيب الكمال ٣٠١/٢ ، السير ٣٣٥/١٠ ، التهذيب ١٩٦/١ ، التقريب (١٣٢).

....

تخـريـج الحـديـث :

روى سعيد المقبري هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

أولاً : رواه ابن أبي ذئب ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عـدد من الثقـات ، عن ابن أبي ذئب ، عن المقبـري ، عن أبيه ، عن عبـدالله بن وديـعـة ، عن سلمان .
وتابع ابن أبي ذئب على هذا : الضحاك بن عثمان ، في أحد الأوجه عنه .

٢ ـ ورواه حـمـاد بن مسـعـدة ، والقـاسم بن يزيد ، عن ابن أبي ذئب ، عـن سعـيـد ، عن عبدالله بن وديعة ، عن سلمان .
وتابع ابن أبي ذئب عليه : الضحاك بن عثمان ، في أحد الأوجه عنه .

٣ ـ ورواه أبو داود الطيالسي ، عن ابن أبي ذئب ، عن سـعيد ، عن أبيه ، عن عـبيدالله بن عدي بن الخيار ، عن سلمان .

ثانياً : ورواه الضحاك بن عثمان ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه ابن أبي حازم ، عن الضحاك ، عن سعيد ، عن عبدالله بن وديعة ، عن سلمان .
وتابع الضحاك عليه : ابن أبي ذئب ، في أحد الأوجه عنه كما تقدم .

٢ ـ ورواه الضحاك ، عن سعيد ، عن أبيه ، عن عبدالله بن وديعة ، عن سلمان .
وتابع الضحاك عليه : ابن أبي ذئب ، في أحد الأوجه عنه ، كما تقدم .

....

ثالثاً : ورواه محمد بن عجلان ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

فرواه يحيى بن سعيد القطان ، واختلف عليه:

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن عجلان ، عن سعيد ، عن أبيه ، عن عبدالله بن وديعة ، عن أبي ذر .
وتابع يحيى : الليث ، ومسلمة بن علي ، وابن عياش ، وابن عيينة ، في أحد الأوجه .

٢ ـ ورواه مسدد ، عن يحيى بن سعيد ، عن ابن عجلان ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن عبدالله بن وديعة ، عن أبي ذر .
وتابع يحيى على هذا الوجه : ابن عيينة ، في أحد الأوجه عنه .

ورواه ابن عيينة واختلف عليه :

١ ـ فقال الحميدي : عن ابن عيينة ، عن ابن عجلان ، عن سعيد ، أراه عن أبيه ، عن عبدالله بن وديعة ، عن أبي ذر .

٢ ـ ورواه عبدالرزاق ، وأبو عبيدالله المخزومي ، عن ابن عيينة ، عن ابن عجلان ، عن سعيد ، عن عبدالله بن وديعة ، عن أبي ذر .
وتابع ابن عيينة على هذا الوجه : يحيى بن سعيد ، كما تقدم .

رابعاً : ورواه صالح بن كيسان ، عن سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

....

خامساً : ورواه ابن جريج ، واختلف على من دونه :

١ ـ فرواه الدبري ، عن عبدالرزاق ، عن ابن جريج ، عن رجل ، عن سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

٢ ـ ورواه سلمة بن شبيب ، عن عبدالرزاق ، عن ابن جريج ، عن سعيد ، عن أبي هريرة وعن عمارة بن عامر .

سادساً : ورواه عبيدالله بن عمر ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالله بن رجاء ، عن عبيدالله بن عمر ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .
وتابع عبيدالله عليه : أبو أمية الثقفي ، وعبدالله العمري ، وعمر بن أبي كثير .

٢ ـ ورواه الدراوردي ، عن عبيدالله ، عن المقبري ، عن النبي ﷺ .

سابعاً : ورواه عبدالله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه زُفر بن الهذيل ، عن عبدالله بن سعيد ، عن جده أبي سعيد ، عن أبي هريرة .

٢ ـ ورواه مُعارك بن عبَّاد ، عن عبدالله ، عن أبيه ، عن جده ، عن أبي هريرة .

ثامناً : ورواه أبو معشر، عن المقبري ، عن أبيه ، عن عبدالله بن وديعة ، عن النبي ﷺ.

وفيما يلي تفصيل ما أجملناه :

....

أولاً : رواه ابن أبي ذئب ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن ابن أبي ذئب ، عن المقبري ، عن أبيه ، عن عبدالله بن وديعة ، عن سلمان :

أخرجه البخاري ٤٣٠/٢ (مع الفتح) ، كتاب الجمعة ، باب الدهن للجمعة ، رقم ٨٨٣ ـ ومن طريقه البغوي في شرح السنة ٢٢٩/٤ ، رقم ١٠٥٨ ، وفي تفسيره ٣٤٤/٤ ـ ، ورواه أبو نعيم الحداد في الجامع بين الصحيحين (ق ١٣١)، وابن قانع في معجم الصحابة ٢٨٥/١ ، والمصنف في هذه المسألة ، من طريق آدم ابن أبي إياس .
والبخاري ٤٥٦/٢ (مع الفتح)، كتاب الجمعة ، باب لا يفرق بين اثنين يوم الجمعة ، رقم ٩١٠ ، والبيهقي في الكبرى ٢٣٢/٣ ، وفي المعرفة ٤١٤/٤ ، رقم ٦٦٥٣ ، من طريق عبدالله بن المبارك .
وابن حبان ١٤/٧ ، رقم ٢٧٧٦ ، والبيهقي في الكبرى ٤٦٤/٢ ، و ٣٤٢/٣ ، من طريق عثمان بن عمر .
والدارمي ٣٠٠/١ ، رقم ١٥٤٩ ، عن عبيدالله بن عبدالمجيد .
وأحمد ٤٣٨/٥ ، عن حجاج بن محمد .
وأحمد ٤٤٠/٥ ، والبيهقي في الكبرى ٤٦٤/٢ ، و ٣٤٢/٣ ، من طريق أبي النضر .
وابن أبي شيبة في مسنده ٣٠٤/١ ، رقم ٤٥٧ ، وفي المصنف ١٥٢/٢ ـ ومن طريقه الطبراني في الكبير ٢٧١/٦ ، رقم ٦١٩٠ ، والمزي في تهذيب الكمال ٢٦٤/١٦ ـ، ورواه البيهقي في الكبرى ٣٤٢/٣ ، وفي فضائل الأوقات (ص ٤٨٦)، رقم ٢٦٧ ، والمروزي في كتاب الجمعة وفضلها ، رقم ٣٥ . من طريق شبابة بن سوار .
والطحاوي في شرح المعاني ٣٦٩/١ ، من طريق أسد ، وهو ابن موسى .
وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢ ق ٤١/أ)، من طريق إسحاق بن سليمان .

وتابعهم عبدالله بن نافع : ذكره الدارقطني في العلل ٣٤٧/١٠ .

كلهم عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن عبدالله بن وديعة ، عن سلمان.

....

وقد وقع في روايتي البخاري ، وفي بعض روايات البيهقي : ابن وديعة ، ولم يُسم .
ووقع في رواية المصنف ، والطحاوي : عبيدالله بن وديعة .

٢ ـ ورواه حماد بن مسعدة ، والقاسم بن يزيد ، عن ابن أبي ذئب ، عن سعيد ، عن عبدالله بن وديعة ، عن سلمان :
أخرجه الإسماعيلي ـ كما في الفتح ٤٣٢/٢ ـ ، وقوام السنة في الترغيب والترهيب ٣٨٥/١ ، رقم ٨٩٠ ، وابن الأثير في أسد الغابة ٣٣٠/٢ ، وأبو مطيع المصري في الثاني من أماليه (ق ٧٧/ب) ، والخطيب في الأول من منتخب الفوائد العوالي من حديث السراج (ق ٥٤/ب) ، وابن خيرون المعدل في الأول من الفوائد العوالي (ق ١٤/أ) ، وأبو طاهر السلفي في المشيخة البغدادية (ق ٣٤/أ) ، من طريق حماد بن مسعدة .
والإسماعيلي ـ كما في الفتح ٤٣٢/٢ ـ ، والبيهقي في الخلافيات (٢ ق ٨٥/أ)، وقوام السنة في الترغيب ٣٩٠/١ ، رقم ٩٠١ . من طريق قاسم بن يزيد .
كلاهما عن ابن أبي ذئب ، به . ولم يذكرا فيه أبو سعيد .

قلت : وحماد بن مسعدة ، والقاسم بن يزيد: ثقتان . (التقريب ١٥٠٥, ٥٥٠٥) .

وتوبع ابن أبي ذئب ؛ تابعه الإمام مالك :
قال المزي في التحفة ٢٨/٤ : رواه يعقوب بن الوليد المدني ، عن ابن أبي ذئب ، ومالك بن أنس ، عن سعيد المقبري ، عن عبدالله بن وديعة ، عن سلمان .
وذكره ابن كثير في جامع المسانيد[1] ٣٦٥/٥ ، من رواية مالك ، عن سعيد .

ولكنها متابعة لا تثبت ؛ يعقوب بن الوليد : كذبه أحمد وغيره (التقريب ٧٨٣٥).
كما تابعهما الضحاك بن عثمان في أحد وجهين عنه ، كما سيأتي .

---

(١) وقع في النسخة التي حققها قلعجي ، وإليها العزو : وكذلك رواه الإمام مالك عن سعيد المقبري والضحاك بن عثمان ، عن عبدالله بن وديعة به . وهو خطأ ، وقد وقع على الصواب في طبعة عبدالملك بن دهيش ، وفيها : وكذلك رواه الإمام مالك عن سعيد المقبري ، عن عبدالله بن وديعة به . والضحاك بن عثمان ، عن سعيد المقبري .

....

٣ ـ ورواه أبو داود الطيالسي ، عن ابن أبي ذئب ، عن سعيد ، عن أبيه ، عن عبيدالله بن عدي بن الخيار ، عن سلمان :
أخرجه أبو داود الطيالسي ، رقم ٤٧٧ ، و٦٥٩ ، ـ ومن طريقه المصنف في هذه المسألة ـ عن ابن أبي ذئب ، عن سعيد ، عن أبيه ، عن عبيدالله بن عدي بن الخيار ، عن سلمان .
[وتصحف ابن أبي ذئب في الموضع الثاني من المسند إلى : ابن أبي زيد] .
وقال أبو داود في الموضع الأول : هكذا قال ابن أبي ذئب : عن سلمان ، وحدثنا أصحابنا عن يحيى بن سعيد ، ثم ساق رواية يحيى عن ابن عجلان الآتية .

ولكن أخرجه المزي في تهذيب الكمال ٢٦٤/١٦ ، من طريق يونس بن حبيب ، عن أبي داود ، عن ابن أبي ذئب ، ثم وضع علامة التحويل ح . ثم ساقه من طريق شبابة بن سوار ، عن ابن أبي ذئب ، عن سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن عبدالله بن وديعة ، عن سلمان .
وهذا كما هو ظاهر يفيد متابعة أبي داود لشبابة ، وفي ذلك نظر ؛ ولعل المزي قد وهم في ذلك بسبب سياقه للأسنادين معاً ؛ لأن الذي في المسند خلافه ، وكذا جميع من ذكر هذا الوجه عن أبي داود ، إنما ذكره كما في المسند ؛ فقد نقله ابن حجر في النكت الظراف ٢٨/٤ ، وفي هدي الساري ص ٣٧١ ، عن مسند أبي داود ، كما في المطبوع ، وأخرجه المصنف في هذه المسألة من رواية يونس بن حبيب ، عن أبي داود ، مثله . ولم أجد من ذكر الوجه الذي أخرجه المزي عن أبي داود ، أو أشار إليه. إضافة إلى أن من ذكره عن أبي داود قد نص على خطئه فيه ، ولو كان رواه على الوجه الآخر ، لذكروا له ذلك .
قال ابن حجر في الهدي عن رواية أبي داود : وهذه رواية شاذة لأن الجماعة خالفوه ، ولأن الحديث محفوظ لعبدالله بن وديعة ، لا لعبيدالله بن عدي .
وعلى احتمال ثبوته ، فيكون أبو داود قد رواه على الوجهين ، والله أعلم .

قلت : والوجه الأول أرجح هذه الأوجه عن ابن أبي ذئب ؛ حيث رواه عدد من الثقات كذلك ، في حين لم أجد من تابع أسد بن موسى على الوجه الثاني ، ولا من تابع ابن مسعدة وقاسم بن يزيد على الثالث ، وكذا أبو داودعلى الوجه الرابع ، والله أعلم .

ثانياً : ورواه الضحاك بن عثمان ، واختلف عليه :

١ - فرواه ابن أبي حازم ، عن الضحاك ، عن سعيد ، عن عبدالله بن وديعة ، عن سلمان :
أخرجه الطبراني في الكبير ٢٧١/٦ ، رقم ٦١٨٩ ، عن العباس بن الفضل الأسفاطي ، عن أبي ثابت : محمد بن عبيدالله ، عن عبدالعزيز بن أبي حازم ، عن الضحاك ، به.
وذكره المصنف في هذه المسألة ، والمزي في التحفة ٢٨/٤ ، من رواية ابن أبي حازم عنه .
وتابع الضحاك : ابن أبي ذئب ، في وجه مرجوح عنه ، كما تقدم .

٢ - ورواه الضحاك ، عن سعيد ، عن أبيه ، عن عبدالله بن وديعة ، عن سلمان :
ذكره أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢ ق ٤١/أ)، فبعد أن أخرجه من طريق إسحاق بن سليمان ، عن ابن أبي ذئب ، عن سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن عبدالله بن وديعة ، عن سلمان . قال : والحديث رواه الضحاك بن عثمان ، عن المقبري ، عن أبيه ، عن عبدالله ، عن سلمان ، كرواية إسحاق بن سليمان .
وتابع الضحاك : ابن أبي ذئب في الراجح عنه ، كما تقدم .

قلت : ولم أقف على من رواه عن الضحاك في الوجه الثاني ، ولكن متابعة ابن أبي ذئب له تقويه ، ولعله كان يحدث بالوجهين ، والله أعلم .

٣ - ورواه الضحاك بن عثمان ، عن المقبري ، عن أبي هريرة :
ذكره الدارقطني في التتبع[1] (ص٢٩٧)، رقم ٧٥ . ولم أقف على من أخرجه .

---

(١) كذا وقع في المطبوع منه بتحقيق الشيخ الوادعي ، وأخشى أن يكون وقع سقط فيه ؛ لأن الدارقطني ذكره في العلل ٣٤٨/١٠ ، - ومعلوم توسعه في ذكر العلل في هذا الكتاب - فقال بعد ذكره لرواية ابن أبي ذئب ، عن سعيد ، عن أبيه ، عن ابن وديعة ، عن سلمان ، قال : وكذلك رواه الضحاك بن عثمان ، عن سعيد المقبري ، عن أبيه .
وذكر هذا الوجه أيضاً في العلل ٢٤٧/٦ .
ثم إن ابن حجر ساق معظم كلام الدارقطني في الهدي ، وفي الفتح ، ولم يذكر هذا الوجه . وكل من ذكر رواية الضحاك لم يذكر هذا الوجه عنه . ولو كان الدارقطني وقف عليه لذكره في العلل ، أو أشار إليه ، وليس بعيداً أن يكون وقع سقط من المخطوط ، أو سبق نظر ، أدى إلى هذا الخلط ، والله أعلم .

ثالثاً : ورواه محمد بن عجلان ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

فرواه يحيى بن سعيد القطان ، واختلف عليه:

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن عجلان ، عن سعيد ، عن أبيه ، عن عبدالله بن وديعة ، عن أبي ذر :

أخرجه ابن ماجه ٣٤٩/١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في الزينة يوم الجمعة ، رقم ١٠٩٧ ، عن سهل بن أبي سهل ، وحوثرة بن محمد .

وابن خزيمة ١٣١/٣، رقم ١٧٦٤، و١٥٧/٣، رقم ١٨١٢، عن بندار : محمد بن بشار.

وأحمد ١٧٧/٥ .

والطيالسي في مسنده (ص ٦٥) ، رقم ٤٧٧ ، عن أصحابه .

والمروزي في كتاب الجمعة ، رقم ٣٦ ، عن القواريري .

والدارقطني في العلل ٣٤٩/١٠ ، ٣٥٠ ، من طريق سوار بن عبدالله العنبري ، وعمرو بن علي ، وإسحاق بن بهلول ، وأحمد بن سنان القطان .

والدارقطني في العلل ٣٥٠/١٠ ، والمزي في تهذيب الكمال ٢٦٥/١٦ ، والمظفر بن السبط في الفوائد المنتقاة العوالي (ق ١٣٠/أ) ، من طريق يعقوب الدورقي .

كلهم عن يحيى بن سعيد ، به .

وتوبع يحيى على هذا الوجه :

أخرجه ابن خزيمة ١٣١/٣ ، رقم ١٧٦٣ ، وأحمد ١٨١/٥ ، من طريق الليث .

والواحدي في الوسيط ٢٩٧/٤ ، من طريق ابن عياش[١] (وهو إسماعيل) .

وابن سعدان في حديث جمح المؤذن (ق ٥٣/ب) ، من طريق مسلمة بن علي .

كما ذكره الدارقطني في العلل ٣٤٦/١٠ ، من رواية إسماعيل بن عياش .

وتابعهم ابن عيينة ، في وجه مرجوح عنه ، كما سيأتي في الاختلاف عليه .

كلهم عن محمد بن عجلان ، عن سعيد ، عن أبيه ، عن عبدالله بن وديعة ، عن أبي ذر .

---

(١) وقع في المطبوع من الوسيط « ابن عباس » ، ولعله تصحيف ، أو خطأ مطبعي .

....

٢ ـ ورواه مسدد ، عن يحيى بن سعيد ، عن ابن عجلان ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن عبدالله بن وديعة ، عن أبي ذر :
أخرجه الحاكم ١/ ٢٩٠ ـ ومن طريقه قوام السنة في الترغيب والترهيب ١/٣٨٥ ، رقم ٨٨٩ ـ، عن محمد بن يعقوب الحافظ ، عن يحيى بن محمد بن يحيى ، عن مسدد ، به .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .
وتابع يحيى على هذا الوجه : ابن عيينة في الراجح عنه ، كما سيأتي في الاختلاف عليه .

قلت : والوجه الأول أرجح عن يحيى للكثرة ، ولكن من رواه على الوجه الثاني ثقة حافظ كما توبع يحيى عليه ، من ثقة حافظ ، ولعل الحمل في هذا الاختلاف على ابن عجلان ، وهو صدوق ، فكان يرويه على الوجهين ، والله أعلم .

ورواه ابن عيينة واختلف عليه :
١ ـ فقال الحميدي : عن ابن عيينة ، عن ابن عجلان ، عن سعيد ، أراه عن أبيه ، عن عبدالله بن وديعة ، عن أبي ذر :
أخرجه الحميدي في مسنده ١/٧٦ ، رقم ١٣٨ ، عن سفيان ، به .

٢ ـ ورواه عبدالرزاق ، وأبو عبيدالله المخزومي ، عن ابن عيينة ، عن ابن عجلان ، عن سعيد ، عن عبدالله بن وديعة ، عن أبي ذر .
أخرجه عبدالرزاق ٣/٢٦٧ ، رقم ٥٥٨٩ ، عن ابن عيينة ، به .
وتابعه : أبو عبيدالله المخزومي : ذكره الدارقطني في العلل ٣٤٦/١٠.
والمخزومي ، هو سعيد بن عبدالرحمن : ثقة (التقريب ٢٣٤٨) .

قلت : ولعل الوجه الثاني أرجح ؛ حيث رواه ثقتان كذلك ، في حين رواه الحميدي في الوجه الأول على الشك ، ولم يجزم به ، والله أعلم .

رابعاً : ورواه صالح بن كيسان ، عن سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة :
أخرجه ابن خزيمة ١٥٢/٣ ، رقم ١٨٠٣ ، عن أحمد بن نصر .
والبيهقي في الكبرى ٢٤٣/٣ ، وفي المعرفة ٤١٤/٤ ، رقم ٦٦٥٤ ، من طريق محمد بن إسماعيل السلمي .
كلاهما عن عبد العزيز بن عبدالله الأويسي ، عن سليمان بن بلال ، عن صالح بن كيسان ، عن سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، نحوه ، وزاد فيه :« وزيادة ثلاثة أيام » .
وتابع صالحاً رجل مبهم ، كما سيأتي في الاختلاف على ابن جريج .

قلت : وصالح ، وابن بلال ، والأويسي: ثقات .(التقريب ٢٨٨٤ ، ٢٥٣٩، ١٤٠٦).

خامساً : ورواه ابن جريج ، واختلف على من دونه :

١ ـ فرواه الدبري ، عن عبدالرزاق ، عن ابن جريج ، عن رجل ، عن سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة :
أخرجه عبدالرزاق في المصنف ٢٦٧/٣ ، رقم ٥٥٩٠ ، عن ابن جريج ، به .

٢ ـ ورواه سلمة بن شبيب ، عن عبدالرزاق ، عن ابن جريج ، عن سعيد ، عن أبي هريرة وعن عمارة بن عامر جميعاً :
أخرجه ابن السكن ـ كما في الإصابة ٧٠/٧ ـ عن ابن صاعدة ، عن سلمة بن شبيب ، عن عبدالرزاق ، عن ابن جريج ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، وعن عمارة بن عامر[1] .
وذكر هذا الوجه الدارقطني في العلل ٣٤٥/١٠ ، عن ابن جريج ، به .
وقال الدارقطني ٣٤٩/١٠ : ووهم ابن جريج في قوله : عن المقبري ، عن أبي هريرة ، وعمارة بن عامر . وإنما أراد عمارة بن عمرو بن حزم ، كما قال الضحاك بن عثمان .

(١) وقع في الإصابة : عن أبي هريرة ، عن عامر . والتصويب من علل الدارقطني .

وقال ابن حجر : وقد رواه الدبري ، عن عبدالرزاق ، فأدخل بين ابن جريج وسعيد رجلاً مبهماً ، ولم يذكر عمارة بن عامر .

قلت : ولعل الوجه الأول أرجح ؛ لأنه من رواية عبدالرزاق في كتابه ، قال أحمد : وما كان في كتبه فهو صحيح ، وما ليس في كتبه فإنه كان يلقن فيتلقن (هدي الساري ٤٤٠)، في حين أن الوجه الثاني ، مما ليس في كتبه ، والله أعلم .

سادساً : ورواه عبيدالله بن عمر ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالله بن رجاء ، عن عبيدالله بن عمر ، عن سعيد ، عن أبي هريرة :
أخرجه أبو يعلى في مسنده ٤٢٦/١١ ، رقم ٦٥٤٩ ، والبزار في مسنده (ق ١١٦/ أ) ،
من طريق عبدالله بن رجاء ، عن عبيدالله بن عمر ، به .
وذكره الخطيب في الأول من منتخب الفوائد العوالي من حديث السراج (ق ٥٤/ب) ،
من رواية عبدالله بن رجاء ، به .

وتوبع عبيدالله على هذا الوجه :
أخرجه الذهبي في السير ٣٢٤/١٦ ، وفي تذكرة الحفاظ ٩٨٤/٣ ، من طريق أبي أمية إسماعيل بن يعلى الثقفي .

وتابعهما عبدالله العمري :
أخرجه البزار في مسنده (ق ١٢٦/) ، من طريق خالد بن مخلد ، عن عبدالله ، به .
وذكره الدارقطني في العلل ٣٤٥/١٠ ، من رواية عبدالله ، به .
كما تابعهم : عمر بن أبي كثير[1]: ذكره الدارقطني في العلل ٣٤٥/١٠ .
كلهم عن المقبري ، عن أبي هريرة . نحوه .

(١) وقع في العلل : عمر بن بكر ... مديني . وقال المحقق : يبحث عن ترجمته . ثم قال : قبل مديني بياض .
والذي يظهر أن الصواب أنه عمر بن شيبة بن أبي كثير ، وهو مديني يروي عن سعيد المقبري ، وهو ضعيف ؛ قال أبو حاتم مجهول . وقال ابن حبان : يروي المقاطيع . (اللسان ٣١٢/٤).

وعند أبي يعلى : قال : فحدثت أبا بكر عمرو بن حزم بهذا فقال :« وزيادة أربعة أيام » .
وقال الذهبي في التذكرة : تفرد به أبو أمية ، وهو إسماعيل بن يعلى ، أحد الضعفاء ، وللمتن إسناد آخر صالح .

قلت : وعبدالله بن رجاء ، هو المكي ، فيه كلام يسير ، قال عنه ابن حجر : ثقة تغير حفظه قليلاً (التقريب ٣٣١٣). وقال الذهبي : صدوق (الميزان ٢/٤٢١).
وعبيدالله بن عمر العمري : ثقة ثبت (التقريب ٤٣٢٤).
وأبو أمية ، تقدم قول الذهبي فيه . وقال النسائي والدارقطني : متروك (الميزان ١/٢٥٤).
وعبدالله العمري : ضعيف (التقريب ٣٤٨٩) .
وعمر بن شيبة بن أبي كثير : ضعيف (اللسان ٤/٣١٢) .

٢ ـ ورواه الدراوردي ، عن عبيدالله ، عن المقبري ، عن النبي ﷺ :
ذكره الدارقطني في التتبع (ص ٢٩٦)، رقم ٧٥ ، والخطيب في الأول من منتخب الفوائد العوالي من حديث السراج (ق ٥٤/ب) ، وابن حجر في الهدي ص ٣٧١ .

قلت : والوجه الأول أرجح عن عبيدالله ؛ حيث رواه أكثر من ثقة كذلك ، في حين لم أجد من تابع الدراوردي على الوجه الثاني ، وقد قال النسائي عنه : حديثه عن عبيدالله العمري منكر . (التقريب ٤١١٩).

سابعاً : ورواه عبدالله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، واختلف عليه :
١ ـ فرواه زُفر بن الهذيل ، عن عبدالله بن سعيد ، عن جده أبي سعيد ، عن أبي هريرة :
أخرجه الدارقطني في العلل ١٠/٣٤٩ ، من طريق شداد ، عن زفر ، به .
٢ ـ ورواه مُعارك بن عبَّاد ، عن عبدالله ، عن أبيه ، عن جده ، عن أبي هريرة :
ذكره الدارقطني في العلل ١٠/٣٤٥ .

قلت : ومداره في الوجهين على عبدالله بن سعيد ، وهو متروك (التقريب ٣٣٥٦).

ثامناً : ورواه أبو معشر، عن المقبري ، عن أبيه ، عن عبدالله بن وديعة ، عن النبي ﷺ:
أخرجه ابن منده ، في الصحابة ، من طريق أبي معشر ، به .
ذكر ذلك ابن كثير في جامع المسانيد ٢٣٧/٨ ، وابن حجر في النكت الظراف ٢٩/٤ .
وكذا أخرجه سعيد بن منصور ، من طريق أبي معشر ، به :
ذكره ابن حجر في الفتح ٤٣١/٢ .
وذكره المصنف في المسألة التالية ، وابن الأثير في أسد الغابة ٢٧١/٣، من رواية أبي معشر.
وقال أبو نعيم في المعرفة : رواه بعض المتأخرين من حديث أبي صالح ، عن أبي معشر ، عن المقبري ، عن أبيه ، عن عبدالله ، من دون سلمان .
قلت : ولعله يعني به ابن منده .
وأخرجه أبو موسى المديني في ذيله على ابن منده ، من طريق أبي معشر به ، وقال فيه : عن أبي وديعة ، بدل : عبدالله بن وديعة :
ذكر ذلك ابن حجر في النكت ٢٩/٤ . وقال : وكأنها كنيته ، أو تصحفت : ابن .
وذكره عن أبي معشر : أبو حاتم ، في المسألة التالية ، والدارقطني في التتبع (ص ٢٩٨) .
وقال أبو حاتم : كنى ابن وديعة .

وأخرجه ابن سعد في الطبقات ٣٧٣/٤ ، عن عبدالله بن نمير ، عن أبي معشر ، به ، وقال فيه : ابن أبي وديعة .
وقال ابن سعد : قال سعيد : فذكرت ذلك لابن حزم ، فقال : أخطأ أبوك ، غفر له ما بين الجمعتين ، وزيادة أربعة .

قلت : فإن كان ما في المطبوع من الطبقات صحيحاً ، فهو وجه ثالث من رواية أبي معشر وهو ضعيف ، ويكون قد اضطرب فيه ، فرواه بهذه الأوجه جميعاً ، والله أعلم .
قال الحافظ في الفتح ٤٣١/٢ : وأما أبو معشر فضعيف ، وقد قصر فيه باسقاط الصحابي .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على سعيد المقبري ، وعلى أكثر الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم من أوجه عن سعيد ما يلي :

١ - فرواه ابن أبي ذئب - في الراجح عنه -، والضحاك بن عثمان - في أحد وجهين عنه - عن المقبري ، عن أبيه ، عن عبدالله بن وديعة ، عن سلمان .

٢ - ورواه ابن أبي ذئب - في وجه مرجوح عنه - ، والضحاك بن عثمان - في أحد وجهين عنه - عن سعيد ، عن عبدالله بن وديعة ، عن سلمان .

٣ - ورواه ابن أبي ذئب - في وجه مرجوح عنه أيضاً - ، عن سعيد ، عن أبيه ، عن عبيدالله ابن عدي بن الخيار ، عن سلمان .

٤ - ورواه ابن عجلان - في الراجح عنه - ، عن سعيد ، عن أبيه ، عن عبدالله بن وديعة ، عن أبي ذر .

٥ - ورواه ابن عجلان - في وجه مرجوح عنه - ، عن سعيد ، عن عبدالله بن وديعة ، عن أبي ذر .

٦ - ورواه صالح بن كيسان ، عن سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

٧ - ورواه ابن جريج - في الراجح عنه - ، عن رجل ، عن سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

٨ - ورواه ابن جريج - في وجه مرجوح -، عن سعيد، عن أبي هريرة ، وعمارة بن عامر.

٩ - ورواه عبيدالله بن عمر - في الراجح عنه -، وأبو أمية الثقفي ، وعبدالله العمري ، وعمر بن أبي كثير ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

١٠ ـ ورواه عبيدالله بن عمر ـ في وجه مرجوح ـ، عن المقبري ، عن النبي ﷺ .

١١ ـ ورواه عبدالله بن سعيد ـ مرة ـ ، عن جده أبي سعيد ، عن أبي هريرة .

١٢ ـ ورواه عبدالله ـ مرة أخرى ـ ، عن أبيه ، عن جده ، عن أبي هريرة .

١٣ ـ ورواه أبو معشر، عن المقبري ، عن أبيه ، عن عبدالله بن وديعة ، عن النبي ﷺ.

وأرجح هذه الأوجه جميعاً عن سعيد هو الوجه الأول ؛ حيث رواه ابن أبي ذئب ، وقد تقدم أنه من أوثق الناس في سعيد المقبري ، وتابعه أيضاً الضحاك ، وتقدم أنه صدوق يهم .
أما بقية الأوجه فأقواها الوجه الخامس من رواية ابن عجلان ، والوجه السابع من رواية صالح بن كيسان ، والوجه العاشر من رواية عبيدالله بن عمر ، ومن تابعه . وبقية الأوجه مرجوحة ، أو ضعيفة كما تقدم ذلك مفصلاً أثناء التخريج .
فأما رواية ابن عجلان فلا تقاوم رواية ابن أبي ذئب ؛ لأن ابن عجلان صدوق ، وابن أبي ذئب ثقة من أوثق الناس في سعيد ، بل نص غير واحد على أنه أوثق من ابن عجلان في ابن أبي ذئب .
وأما رواية ابن كيسان ، فهو ثقة ، ولكن خالفه من هو أوثق الناس في سعيد .
وأما رواية عبيدالله بن عمر ، فهو ثقة ثبت ، ولكن من تابعه كلهم ضعفاء ، كما تقدم .
وعليه يتبين أن أرجح هذه الأوجه كلها هو الوجه الأول .

وقد ذكر ابن أبي حاتم بعض هذه الأوجه ، وسأل أباه عنها ، فأجابه أن الصحيح أنه من رواية سلمان ، ولم يرجح أي الأوجه عن سلمان .
ولعل صنيعه هذا ليخرج من الاختلافات الكثيرة على بعض الراة ، حيث بلغت كما تقدم ثلاثة عشر وجهاً .

وما ذكره من أن الحديث من رواية سلمان لا إشكال فيه ، فالراجح أن الحديث كذلك ، كما تقدم .

إلا أن ترجيحه في تسمية ابن وديعة أنه عبيدالله ، فيه نظر ؛ حيث تقدم أن أكثر الثقات رووه وقالوا فيه : عبدالله ، وكذا من ترجم له إنما ذكره باسم عبدالله ، وترجم له المصنف في الجرح ونقل عن أبيه أنه سماه عبدالله . وهو الذي رجحه أبو زرعة ، والله أعلم .

وأما ما ذكره من قول عمارة بن حزم : أوهم ابن وديعة ؛ سمعته من سلمان ، وهو يقول : « وزيادة ثلاثة أيام » . فلم أقف على هذه الزيادة عند من رواها على الوجه الأول الراجح ، ولعل عدم ذكرها من باب الاختصار ، وبذلك لا تعارض رواية من ذكرها ، وخاصة أنها قد وردت من حديث أبي هريرة عند مسلم ٢/٥٨٧ ، والله أعلم .

وقد ذكر هذا الحديث الإمام الدرقطني في كتابه التتبع ضمن ما انتقد على البخاري إخراجه في الصحيح ، ص ٢٩٦ - ٢٩٨ ، رقم ٧٥ ، وساق بعض الاختلافات فيه .
ولكنه ذكره في العلل ١٠/٣٤٤ - ٣٥٠ ، ورجح الوجه الراجح والذي أخرجه البخاري ، فقال : والحديث عندي حديث ابن أبي ذئب والضحاك بن عثمان ؛ لأن للحديث أصلاً محفوظاً عن سلمان يرويه أهل الكوفة .

قلت : وحديث سلمان الذي ذكره ، سيأتي في المسألة رقم ٦٠٥ .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر انتقاد الدارقطني في هدي االساري ص ٣٧٠, ٣٧١ ، وفي الفتح ٢/٤٣٠ ، وتكلم عن أوجه الاختلاف في الحديث .
ومما قاله في الفتح بعد ذكره لبعض الأوجه : وأما ابن عجلان فلا يقارب ابن أبي ذئب في الحفظ ، ولا تُعلل رواية ابن أبي ذئب ، مع اتقانه في الحفظ ، برواية ابن عجلان مع سوء حفظه ، ولو كان ابن عجلان حافظاً لأمكن القول : أن يكون ابن وديعة سمعه من سلمان ومن أبي ذر ، فحدث به مرة عن هذا ، ومرة عن هذا ، وقد اختار ابن خزيمة هذا الجمع

....

وأخرج الطريقين معاً : طريق ابن أبي ذئب من مسند سلمان ، وطريق ابن عجلان من مسند أبي ذر ـ رضي الله عنهما ـ . وأما أبو معشر فضعيف لا معنى للتعليل بروايته . وأما عبيدالله ابن عمر فهو من الحفاظ ، إلا أنه اختلف عليه كما ترى ، فرواية الدراوردي لا تنافي رواية ابن أبي ذئب ، لأنها قصرت عنها ، فدل على أنه لم يضبط إسناده فأرسله ، ورواية عبدالله ابن رجاء ـ إن كانت محفوظة ـ فقد سلك الجادة في أحاديث المقبري ، فقال : عن أبي هريرة ، فيجوز أن يكون للمقبري فيه إسناد آخر . وقد وجدته في صحيح ابن خزيمة من رواية صالح بن كيسان ، عن سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة . وإذا تقرر ذلك عُرف أن الرواية التي صححها البخاري أتقن الروايات ، والله أعلم . انتهى .

قلت : والحديث من وجهه الراجح صحيح ؛ فقد أخرجه البخاري ، والله أعلم .

٥٨٣ ــ وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه سليمان بن بلال ، عن صالح بن كيسان ، عن سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « إذا كان يوم الجمعة فاغتسل الرجل وتطيب ، ولبس من خير ما يجد ، ثم خرج إلى الصلاة ، ولم يُفرق بين اثنين ، ثم استمع للإمام ، غُفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة ، وزيادة ثلاثة أيام ».

فقالا : هذا خطأ ؛ هو عن سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن عبدالله بن وديعة .

قال ابن عجلان (: عن أبي ذر . وقال ابن أبي ذئب : عن سلمان الخير .

وقال أبو زرعة : حديث ابن عجلان)[1] أشبه .

وقال أبي : حديث ابن أبي ذئب أشبه ؛ لأنه قد تابعه الضحاك بن عثمان .

وقال أبي : قال يحيى بن معين : ابن أبي ذئب أثبت في المقبري من ابن عجلان .

قال أبي : وروى هذا الحديث أبو معشر ، عن سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي وديعة عن النبي ﷺ ، أسقط أبو معشر مَن فوق ابن وديعة ، وكَنَّى ابن وديعة[2] .

قال أبي : يقال : عبيدالله بن وديعة ، ويقال : عبدالله .

رجال الإسناد :

* سليمان بن بلال التيمي ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٩ .

* صالح بن كيسان المدني ، مؤدب ولد عمر بن عبدالعزيز (ت بعد ١٣٠) .
ثقة ثبت فقيه ، متفق على توثيقه .

انظر تهذيب الكمال ١٣/٧٩ ، السير ٥/٤٥٤ ، التهذيب ٤/٣٩٩ ، التقريب (٢٨٨٤).

---

(١) ما بين القوسين ساقط من نسختي مصر والمطبوع .

(٢) وقع في نسخة فيض الله : وكنى ابن أبي وديعة . وفي بقية النسخ : ابن وديعة .

....

---

* سـعيـد بن أبي سعيد المقبري ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة السابقة .

* أبو سعيد المقبري ، ثقة تقدمت ترجمته في المسألة السابقة .

* أبو هريرة ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* عبدالله بن وديعة ، تابعي ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة السابقة .

* سـلـمـان الفارسي ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة السابقة .

* ابن عجلان : محمد ، صدوق اختلطت عليه أحاديث سعيد المقبري ، عن أبي هريرة.
تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٣ .

* ابن أبي ذئـب : محمد بن عبدالرحمن ، ثقة ، من أوثق الناس في سعيد المقبري .
تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٧٦ .

* الضحاك بن عثمان ، صدوق يهم ، تقدمت ترجمته في المسألة السابقة .

* أبو معشر المدني : نَـجيح بن عبدالرحمن السِندي ، مشهور بكنيته (ت ١٧٠).
ضعفه ابن المديني ، والبخاري ، وغيرهما . قال ابن حجر : ضعيف أسـنَّ واختلط .
انظر تهذيب الكمال ٣٢٢/٢٩ ، التهذيب ٤١٩/١٠ ، التقريب (٧١٠٠).

التخريج ، والنظر في المسألة :

تقدم تخريج هذه المسألة ، ودراستها في المسألة السابقة .

وتقدم أنه اختلف على المقبري من عدة أوجه ، وأن أرجح هذه الأوجه رواية ابن أبي ذئب والضحاك بن عثمان ، عن المقبري ، عن أبيه ، عن عبدالله بن وديعة ، عن سلمان .

والحديث من وجهه الراجح صحيح ، كما تقدم ، والله أعلم .

٥٨٤ ــ وسألت أبي عن حديث رواه ابن أبي ذئب ، عن أسيد بن أبي أسيد ، عن عبدالله بن أبي قتادة ، عن جابر ، عن النبي ﷺ قال : « من ترك الجمعة ثلاثاً من غير ضرورة فقد طُبِعَ على قلبه » .

قال أبي : ورواه الدراوردي ، عن أسيد ، عن ابن أبي قتادة ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ.

قلت : فأيهما أشبه ؟ .

قال : ابن أبي ذئب أحفظ من الدراوردي ، وكأنه أشبه ، وكأن الدراوردي لزم الطريق .

رجال الإسناد :

* ابن أبي ذئب : محمد بن عبدالرحمن ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٧٦ .

* أَسِيدُبن أبي أسيد البرّاد ، أبو سعيد المديني ، توفي في خلافة المنصور .
روى عن أبيه ، وعبدالله بن أبي قتادة ، ونافع مولى أبي قتادة ، وغيرهم .
روى عنه ابن أبي ذئب ، والدراوردي ، وابن جريج ، وغيرهم .
ذكره ابن حبان في الثقات . وأخرج ابن خزيمة وابن حبان والحاكم حديثه في صحاحهم .
وقال الدارقطني : يعتبر به .
قال الذهبي ، وابن حجر : صدوق .
انظر تهذيب الكمال ٢٣٦/٣ ، الكاشف ٢٥١/١، التهذيب ٣٤٣/١ ، التقريب (٥١٠).

* عبدالله بن أبي قتادة الأنصاري السَّلَمي المدني ، أبو إبراهيم المدني (ت ٩٥).
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٤٤٠/١٥ ، التهذيب ٣٦٠/٥ ، التقريب (٣٥٣٨) .

....

* جابر بن عبدالله ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٤ .

* الدراوردي: عبدالعزيز بن محمد، صدوق يخطيء ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٢٤.

* أبو قتادة الأنصاري ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٠ .

تخريج الحديث :

روى أسيد بن أبي أسيد هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه ابن أبي ذئب ، وغيره ، عن أسيد ، عن عبدالله بن أبي قتادة ، عن جابر .

٢ ـ ورواه الدراوردي ، عن أسيد ، عن عبدالله بن أبي قتادة ، عن أبيه .

الوجه الأول :

أخرجه ابن وهب في الجامع (ق ٢٦/ب) ـ ومن طريقه النسائي في الكبرى ٥١٦/١ ، رقم ١٦٥٧ ، وابن ماجه ٣٥٧/١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب فيمن ترك الجمعة من غير عذر ، رقم ١١٢٦ ، وابن خزيمة ١٧٦/٣ ، رقم ١٨٥٦ ، والبيهقي في شعب الإيمان ١٠٢/٣ ، رقم ٣٠٠٤ ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٢١٠/٨ ، رقم ٣١٨٣ ، والخلعي في الثالث من الخلعيات (ق ٩/أ) ـ . كلهم من من طريق ابن وهب .

وابن خزيمة ١٧٦/٣ ، رقم ١٨٥٦ ، والحاكم ٢٩٢/١ ـ وعنه البيهقي في الكبرى ٢٤٧/٣ ـ ، ورواه البيهقي في الكبرى ٢٤٧/٣ ، وفي شعب الإيمان ١٠٢/٣ ، رقم ٣٠٠٤ ، وابن المنذر في الأوسط ١٥/٤ ، رقم ١٧٣١ ، وأبو العباس الأصم في فوائده (ق ٥١/ب) ، من طريق ابن أبي فديك .

كلاهما عن ابن أبي ذئب ، عن أسيد ، عن عبدالله بن أبي قتادة ، عن جابر .

....

وتوبع ابن أبي ذئب على هذا الوجه :

أخرجه ابن ماجه ، الموضع السابق ، رقم ١١٢٦ ، وأحمد ٣/٣٣٢ ـ وعنه الخلال في كتاب السنة ٥/٥٨ ، رقم ١٦٠٥ ـ، ورواه ابن حبان في الثقات ٦/٧١ ، وقوام السنة في الترغيب ١/٣٩٢ ، رقم ٩٠٦ ، من طريق زهير بن محمد .

والحاكم ١/٢٩٢ ، من طريق سليمان بن بلال .

والطبراني في الأوسط ١/١٩٥ ، رقم ٢٧٥ ، من طريق سعيد بن أبي أيوب .

وابن عبدالبر في التمهيد ١٦/٢٤٠ ، من طريق عبدالله بن جعفر .

والخلال في كتاب السنة ٥/٥٨ ، رقم ١٦٠٥ ، من طريق ابن مهدي .

والخطيب في المتفق والمفترق ١/٤٩٢ ، رقم ٢٥٦ ، من طريق ابن جريج(١) .

كلهم عن أسيد ، عن ابن أبي قتادة ، عن جابر .

الوجه الثاني :

أخرجه الحاكم ٢/٤٨٨ ، من طريق يعقوب بن محمد الزهري .

وأحمد ٥/٣٠٠ ، عن أبي سعيد .

والطحاوي في شرح المشكل ٨/٢١٠ ، رقم ٣١٨٤، من طريق يحيى بن صالح .

وابن عبدالبر في التمهيد ١٦/٢٤٠ ، من طريق داود بن عبدالله الجعفري .

كلهم عن الدراوردي ، عن أسيد ، عن ابن أبي قتادة ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ .

(١) كما رواه ابن جريج عن راشد بن أبي راشد ، عن عبدالله بن أبي قتادة ، عن جابر ؛ أخرجه الخطيب في المتفق والمفترق ٢/٩٠٦ ، رقم ٥٤٦ ، وكلا الوجهين من رواية عبدالرزاق عن ابن جريج ، ولعله وجه مرجوح ؛ إذ لم أر من تابع ابن جريج عليه ، في حين تابعه على الوجه الأول جماعة من الثقات ، والله أعلم .

وقال الدارقطني في العلل[1] (٤ ق ١٣١/ب) : والذي قبله أصح ـ يعني الوجه الأول ـ .
وقال الحاكم : هذا صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .
وقال الذهبي : يعقوب واه .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على أسيد بن أسيد في هذا الحديث :

١ ـ فرواه أكثر من ثقة ، عن أسيد ، عن عبدالله بن أبي قتادة ، عن جابر .

٢ ـ ورواه الدراوردي ، عن أسيد ، عن عبدالله بن أبي قتادة ، عن أبيه .

والوجه الأول أرجح ؛ حيث رواه عدد من الثقات كذلك ، في حين خالفهم الدراوردي ، وهو كما تقدم صدوق يخطيء ، وعليه فلا يثبت هذا الوجه .

ومنه يتبين صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من ترجيحه للوجه الأول .

(١) وقد وقع في النسخة الخطية تصحيف وخلط ، وسأذكر وقع فيها كما هو ، ثم أذكر ما تبين لي فيه .
قال الدارقطني : يرويه أنس بن أبي أنس البراد ، واختلف عليه : فرواه ابن أبي ذئب ، وزهير بن محمد ، وابن جريج عن أسيد بن أبي أسيد ، عن عبدالله بن أبي قتادة ، عن جابر . وخالفهم الدراوردي ، وسليمان بن بلال ، فرواه عن أسيد ، عن عبدالله بن أبي قتادة ، عن أبيه ، والذي قبله أصح . انتهى .
قلت : وقوله :« أنس بن أبي أنس » تصحيف عن أسيد بن أبي أسيد .
وقوله : وخالفهم الداوردي وسليمان بن بلال » فيه نظر ، فالمعروف من رواية ابن بلال إنما هو الوجه الأول ، كما تقدم في التخريج ، والذي يظهر لي أن الناسخ قد انتقل نظره فجعل اسم سليمان مع الدرواردي ، مع أنه كان مذكوراً مع من تقدم ذكرهم في الوجه الأول ، وذلك لأمرين : الأول : موافقته للتخريج كما تقدم . والثاني : أنه قال : « وخالفهم الداوردي وسليمان بن بلال رواه » كذا بصيغة المفرد ، ولو كانا روياه معاً لقال : روياه بالتثنية .
ولو ثبت موافقة سليمان بن بلال للدرواوردي ، فيعتبر وجهاً مرجوحاً عنه ، حيث رواه على الصواب كما تقدم ، والله أعلم .

....

وقوله : « وكأن الدراوردي لزم الطريق » ، هو كقولهم : مشى على الجادة ؛ وذلك لأن مرويات عبدالله بن أبي قتادة أكثرها عن أبيه ، ولم أقف له على رواية عن جابر لغير هذا الحديث ، في الكتب الستة والمسند ، والله أعلم .

والحديث من وجهه الراجح إسناده حسن ؛ فيه أسيد : صدوق ، وبقية رجاله ثقات .

وله شاهد حسن عن أبي الجعد الضمري :
أخرجه الترمذي ٣٧٣/١ ، رقم ٥٠٠ ، وأبو داود ٦٣٨/١ ، رقم ١٠٥٢ ، والنسائي ٨٨/٣ ، رقم ١٣٦٩ ، وابن أبي شيبة في المسند ٤٣/٢ ، وفي المصنف ١٥٤/٢ ـ وعنه ابن ماجه ٣٥٧/١ ، رقم ١١٢٥ ـ ، ورواه ابن خزيمة ١٧٦/٣ ، رقم ١٨٥٧، ١٨٥٨ ، وابن حبان ٢٦/٧ ، رقم ٢٧٨٦ ، والحاكم ٢٨٠/١ ، والدارمي ٣٦٩/١ ، وأحمد ٤٢٤/٢ ، وغيرهم ، من طرقٍ عن محمد بن عمرو بن علقمة ، عن عبيدة بن سفيان الحضرمي ، عن أبي الجعد ، نحوه .
وقال الترمذي : حديث أبي الجعد حديث حسن .
قلت : وإسناده حسن ؛ فيه محمد بن عمرو : صدوق له أوهام ، (التقريب ٦١٨٨) ، وبقية رجاله ثقات ، والله أعلم .

٥٨٥ ــ وسألت أبي عن حديث رواه الدراوردي ، عن الربَّـذي[1] ، عن أيوب بن خالد بن صفوان ، أن أوس الأنصاري حدثه ، عن عبدالله بن رافع ـ مولى أم سلمة ـ ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « أفضل الأيام عند الله يوم الجمعة ، وهو الشاهد والمشهود » .
قال أبي هذا خطأ ؛ إنما هو أيوب بن خالد بن صفوان بن أوس ، عن عبدالله بن رافع ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

رجال الإسناد :

* الدراوردي: عبدالعزيز بن محمد، صدوق يخطيء ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٢٤.

* الرَّبَـذي : هو موسى بن عُبيدة بن نَشيط ، أبو عبدالعزيز المدني (ت ١٥٣) .
متفق على تضعيفه . قال ابن حجر : ضعيف ، ولا سيما في عبدالله بن دينار .
انظر تهذيب الكمال ١٠٤/٢٩ ، التهذيب ٣٥٦/١٠ ، التقريب (٦٩٨٩).

* أيوب بن خالد بن صفوان بن أوس الأنصاري المدني ، من الرابعة .
روي عن أبيه ، وعبدالله بن رافع ، وجابر بن عبدالله ، وغيرهم .
روى عنه موسى بن عبيدة ، وإسماعيل بن أمية ، ويزيد بن أبي حبيب ، وغيرهم .
أخرج له مسلم ، والنسائي ، والترمذي ، وذكره ابن حبان في الثقات .
كما أخرج له ابن خزيمة حديث هذه المسألة ، كما سيأتي في التخريج .
وترجم له البخاري ، وابن أبي حاتم ، ولم يذكراه بجرح أو تعديل .

---

(١) وقع في المطبوع :« الزبيدي » ، وهو خطأ .

وقال ابن حجر في التهذيب : وقال الأزدي في ترجمة إسحاق بن مالك التنيسي ، ــ بعد أن روى من [طريقه][1] حديثاً عن جابر ــ : أيوب بن خالد ليس حديثه بذاك ، تكلم فيه أهل العلم بالحديث ، وكان يحيى بن سعيد ونظراؤه لا يكتبون حديثه . انتهى .
وقال ابن حجر في التقريب : فيه لين .

قلت : لعل الراجح أنه صدوق ؛ لإحتجاج مسلم وابن خزيمة به ، وأما قول الأزدي ففي ثبوته في حق صاحب الترجمة نظر ؛ حيث لم أجد ما يؤيده ، كما إن الحمل في هذا الحديث الذي ضعفه الأزدي بسببه ، الغالب أنه ليس منه ، ويؤيد ذلك ما نقله ابن حجر في اللسان ، في ترجمة إسحاق بن مالك ، قال : إسحاق بن مالك الشني[2] البصري ، كان محمد بن خلاد ينهى عن الأخذ عنه ، قاله الأزدي . انتهى[3]. وبقية كلامه : كان إسحاق يحدث عن الثقات بالمناكير ، ثم روى ــ يعني الأزدي ــ عن شيخ له عن حجاج بن النعمان ثنا إسحاق بن مالك الشني ، ثنا بشر بن المفضل بن لاحق ، ثنا عمر ـ مولى غُفْرة ـ ، ثنا أيوب بن خالد ، عن جابر بن عبدالله رفعه :« من كان يحب أن يعلم كيف منزلته عند الله فلينظر كيف منزلة الله عنده » الحديث . قال الأزدي : حجاج مجهول ضعيف ، وإسحاق هذا مجهول لا يكتب حديثه ، وعمر ، وأيوب ضعيفان ، فقد جمع الله على هذا الحديث الضعفاء . انتهى ما ذكره ابن حجر .

قلت : ولعل هذا الحديث هو الذي عناه الحافظ في التهذيب ، بدليل وجود إسحاق وأيوب وجابر فيه ، وكون الأزدي هو الذي ذكره فقط .
وأما حمل الحافظ قول الأزدي في حق صاحب الترجمة فيحتاج إلى دليل إذ لم ينص الأزدي على أنه هو صاحب الترجمة ، وإن كان محتملاً ؛ لأن صاحب الترجمة ممن يروي عن جابر ، ويروي عنه عمر مولى غُفْرة . ولكن حتى لو ثبت أنه يعني صاحب الترجمة ،

(١) في المطبوع من التهذيب :« من طريق هذا » ، ولعل الصواب ما أثبته .

(٢) كذا ورد في اللسان في موضعين ، وتقدم أنه في التهذيب :« التنيسي » ولعله تصحيف .

(٣) يعني كلام الذهبي في الميزان .

....

فحمل الخطأ في هذا الحديث ليس عليه ، لأن من دونه كلهم ضعفاء ، بل وبعضهم شديد الضعف ، فحمل الخطأ عليهم أولى ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ٤٦٨/٣ ، التهذيب ٤٠١/١ ، اللسان ٣٦٩/١ ، التقريب (٦١٠).

* عبدالله بن رافع المخزومي ، أبو رافع المدني ، مولى أم سلمة زوج النبي ﷺ، من الثالثة.
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٤٨٥/١٤ ، التهذيب ٢٠٦/٥ ، التقريب (٣٣٠٥) .

* أبو هريرة ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

تخريج الحديث :

روى موسى بن عبيدة هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ - فرواه الدراوردي ، عن موسى ، عن أيوب بن خالد بن صفوان ، عن أوس الأنصاري عن عبدالله بن رافع ، عن أبي هريرة .

٢ - ورواه أكثر من ثقة ، عن موسى ، عن أيوب بن خالد بن صفوان بن أوس ، عن عبدالله ابن رافع ، عن أبي هريرة .

الوجه الأول :

ذكره المصنف في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه .

....

الوجه الثاني :

أخرجه الترمذي ٤٣٦/٥ ، كتاب التفسير ، تفسير سورة البروج ، رقم ٣٣٣٩ ، والبيهقي في الكبرى ١٧٠/٣ ، وفي فضائل الأوقات (٤٥٧)، رقم ٢٤٧ ، والحارث بن أبي أسامة في مسنده (كما في زاد المعاد ٤١١/١) ـ ومن طريقه الواحدي في الوسيط ٤٥٧/٤ ـ ، ورواه البغوي في شرح السنة ٢٠٤/٤ ، رقم ١٠٤٧ . من طريق روح بن عبادة .

والترمذي الموضع السابق ، والجرجاني في الأمالي الأربعين (ق ١٩٥/أ) ، وابن زنجويه ـ كما في زاد المعاد ٤١١/١ ـ ومن طريقه البغوي في شرح السنة ٢٠٤/٤ ، رقم ١٠٤٧ ، وفي تفسيره ٤٦٦/٤ ـ . من طريق عبيدالله بن موسى .
والترمذي ، الموضع السابق ، من طريق قُران بن تمام الأسدي .
والطبراني في الأوسط ٥٣/٢ ، رقم ١٠٩١ ، وابن عدي في الكامل ٤٧٦/٢ ، وفي ٢٣٣٦/٦ ، من طريق بكار بن عبدالله .
والبيهقي في شعب الإيمان ٣٥٦/٣ ، رقم ٣٧٦٠ ، من طريق سليمان بن بلال .
والطبري في تفسيره ١٢٨/٣٠، ١٢٩ ، من طريق ابن نمير ، وإسحاق الرازي ، ووكيع ، ومهران .
والواحدي في الوسيط ٤٥٨/٤ ، من طريق يحيى بن نصر بن حاجب .
وابن عساكر في فضل يوم عرفة (ق ٣/أ) ، والذهبي في السير ١٤٢/١١ ، وفي تذكرة الحفاظ ٤٤٩/٢ ، من طريق عيسى بن يونس .

كلهم عن موسى بن عبيدة ، عن أيوب بن خالد ، عن عبدالله بن رافع ، عن أبي هريرة .

وأخرجه ابن خزيمة من طرق ـ كما في تفسير ابن كثير ٥٢٥/٤ ـ عن موسى ، به .

وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث موسى بن عبيدة ، وموسى بن عبيدة يُضَعف في الحديث ، ضعفه يحيى بن سعيد وغيره .
وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن عبدالله بن رافع إلا أيوب ، تفرد به موسى .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على موسى بن عبيدة الرَّبَذي في هذا الحديث :

١ ـ فرواه الدراوردي ، عن موسى ، عن أيوب بن خالد بن صفوان ، عن أوس الأنصاري عن عبدالله بن رافع ، عن أبي هريرة .

٢ ـ ورواه أكثر من ثقة ، عن موسى ، عن أيوب بن خالد بن صفوان بن أوس ، عن عبدالله ابن رافع ، عن أبي هريرة .

والوجه الثاني أرجح ؛ حيث رواه عدد من الثقات كذلك ، في حين لم أجد من تابع الدراوردي على الوجه الأول ، وهو كما تقدم صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء ، ولعل هذا مما حدث به من كتب غيره ، فأخطأ فيه ، والله أعلم .

ومنه يتبين صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من تخطئته للوجه الأول .

والحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف ؛ فيه موسى بن عبيدة ، وهو ضعيف كما تقدم.

ولكن له طريق أخرى عن أبي هريرة موقوفاً عليه :
أخرجه أحمد ٢٩٨/٢ ـ ومن طريقه الحاكم ٥١٩/٢ ـ ، (وعن الحاكم البيهقي في الكبرى ١٧٠/٣) ـ ، ورواه البيهقي في الكبرى ١٧٠/٣ ، وفي الشعب ٨٨/٣ ، رقم ٢٩٦٥ ، والبزار (ق ٢٤٧/ب ، النسخة الأزهرية) ، والطبري في تفسيره ١٢٨/٣٠ ، وأبو محمد الجوهري في حديث أبي الفضل الزهري (ق ٦٦/ب)، وغيرهم .
من طرقٍ ، عن يونس بن عبيد ، عن عمار مولى بني هاشم ، عن أبي هريرة ، قال : الشاهد يوم الجمعة ، والمشهود يوم عرفة ، والموعود يوم القيامة .

....

وقال الحاكم : حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .

قلت : إسناده حسن ؛ فيه عمار بن أبي عمار : صدوق ربما أخطأ (التقريب ٤٨٢٩)، ويونس بن عبيد : ثقة ثبت (التقريب ٧٩٠٩) .
وهو في حكم المرفوع ؛ لأن مثله لا يقال بالرأي ، والله أعلم .

وقد خولف يونس بن عبيد ؛ خالفه علي بن زيد بن جدعان ، فرواه عن عمار ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً . ولكنها مخالفة لا يعتد بها ، فعلي ضعيف (التقريب ٤٧٣٤) .
وانظر لذلك علل الدارقطني ١١/ ١٢٠ ، والله أعلم .

٥٨٦ ــ وسألت أبي عن حديثين رواهما ياسين بن معاذ الزيات ، عن الزهري :

أحدهما : عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، قال : من أدرك ركعتي الجمعة أو أحدهما فقد أدرك الجمعة ، ومن لم يدركهما ولا أحدهما فليُصَلِّ[1] الأولى » ـ قال ياسين ـ أو قال :« الظهر أربعاً ».

والآخر[2] : عن سعيد ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ « من أسلم على شيء فهو له » .

قال أبي : أما حديث سعيد عن أبي هريرة فمتنه « من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها » .

وهذا حديث لا أصل له[3] .

رجال الإسناد :

* ياسين بن معاذ الزيات اليمامي ، أبو خلف الكوفي .

ضعيف ، متفق على تضعيفه .

انظر الكامل في الضعفاء ٢٦٤١/٧ ، الميزان ٣٥٨/٤ ، لسان الميزان ٢٣٨/٦ .

* الزهري : محمد بن مسلم ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* سعيد بن المسيب ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

---

(١) وقع في جميع النسخ :« فليصلي » .

(٢) وقع في جميع النسخ :« والأخرى » .

(٣) يعني بقوله :« وهذا حديث لا أصل له » أي الحديث الثاني ، وهو :« من أسلم على شيء فهو له » ؛ لأن الحافظ ابن حجر نقل هذا عنه في التلخيص ١٣٣/٤ ، في تخريجه للحديث الثاني ، ولا يعني به الحديث الأول ؛ لأن الأول حديث صحيح مشهور ، بغير هذا المتن ، كما سيأتي ، والله أعلم .

....

* أبو هريرة ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

تخريج الحديث :

تضمنت هذه المسألة حديثين :

الحديث الأول: عن أبي هريرة ، مرفوعاً :« من أدرك من الجمعة ركعة ... » الحديث.

وقد رواه ياسين بن معاذ الزيات ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه يحيى بن أيوب ، والضحاك بن مخلد ، ويوسف بن أسباط ، عن ياسين ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

٢ ـ ورواه الأبيض بن الأغر ، عن ياسين ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٣ ـ ورواه بكر بن بكار ، ووكيع ـ في أحد وجهين عنهما ـ ، وعبدالله بن الحارث ، عن ياسين عن الزهري ، عن سعيد وابي سلمة ، عن أبي هريرة .

٤ ـ ورواه وكيع ، وبكر بن بكار ـ في أحد وجهين عنهما ـ ، عن ياسين ، عن الزهري ، عن سعيد ، أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

الوجه الأول :

أخرجه الدارقطني في السنن ١١/٢ ، رقم ٨ ، والطبراني في الأوسط ٢٩٨/٩ ، رقم ٨٦٥١ ـ ومن طريقه أبو موسى المديني في اللطائف (ق ٤٩/أ) ـ ، ورواه البيهقي في الخلافيات (٢/ق ٩١/ب) ، من طريق يحيى بن أيوب .

والبيهقي في الخلافيات (٢/ق ٩١/ب) من طريق الضحاك بن مخلد .

والخطيب في تاريخ بغداد ٢٥٧/١١ ، من طريق يوسف بن أسباط .

كلهم ، عن ياسين ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة . نحوه .

وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث بهذا اللفظ عن الزهري إلا الزيات .

الوجه الثاني :

أخرجه ابن عدي في الكامل ٢٦٤٢/٧ ، من طريق عكرمة بن يزيد ، عن الأغر ، به .
وذكره الدارقطني في العلل ٢١٩/٩ .

الوجه الثالث :

أخرجه الدارقطني في السنن ١٠/٢ ، رقم ٣ ، وفي العلل ٢٢٤/٩ ، والبيهقي في الخلافيات (٢/ق ٩١/ب) من طريق بكر بن بكار .
وابن عدي في الكامل ٢٦٤٢/٧ ، من طريق عبدالله بن الحارث .
وابن أبي عمر في مسنده (المطالب العالية ٢٩٥/١ ، رقم ٧٤٨)، وسحنون في المدونة ١٤٧/١ ، من طريق وكيع .
كلهم عن ياسين ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة[1]، عن أبي هريرة .

الوجه الرابع :

أخرجه الدارقطني في السنن ١١/٢ ، رقم ٧ ، وفي العلل ٢٢٣/٩ ، عن بدر بن الهيثم ، عن هارون بن إسحاق ، عن وكيع ، به .
وتابعه بكر بن بكار في أحد الوجهين عنه : ذكره الدارقطني في العلل ٢١٩/٩ .

---

(١) وقع في المطبوع من المدونة :« عن سعيد ، عن أبي سلمة » ، ولعله تصحيف ، عن :« وأبي سلمة » أو :« أو أبي سلمة » كما سيأتي في الوجه الرابع .حيث إن طبعة المدونة كثيرة التصحيف ، والله أعلم .

....

الحديث الثاني :

عن أبي هريرة ، مرفوعاً :« من أسلم على شيء فهو له » :
أخرجه أبو يعلى في مسنده ٢٢٦/١٠ ، رقم ٥٨٤٧ ، عن أحمد بن جميل المروزي .
وابن عدي في الكامل ٢٦٤٢/٧ ، ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١١٣/٩ ـ ، ورواه البيهقي أيضاً ، من طريق هشام بن خالد .
كلاهما عن مروان بن معاوية ، عن ياسين بن معاذ ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة.
وقال البيهقي : ياسين بن معاذ الزيات : كوفي ضعيف ، جرحه يحيى بن معين ، والبخاري وغيرهما من الحفاظ ، وهذا الحديث إنما يروى عن ابن أبي مليكة ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، وعن عروة عن النبي ﷺ مرسلاً .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن ياسين بن معاذ ، قد روى الحديث الأول ، واضطرب فيه :

١ ـ فرواه يحيى بن أيوب ، والضحاك بن مخلد ، ويوسف بن أسباط ، عن ياسين ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

٢ ـ ورواه الأبيض بن الأغر ، عن ياسين ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٣ ـ ورواه بكر بن بكار ، ووكيع ـ في أحد وجهين عنهما ـ ، وعبدالله بن الحارث ، ، عن ياسين عن الزهري ، عن سعيد وابي سلمة، عن أبي هريرة.

٤ ـ ورواه وكيع ، وبكر بن بكار ـ في أحد الوجهين عنهما ـ ، عن ياسين ، عن الزهري ، عن سعيد ، أو أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

ومداره في هذه الأوجه جميعاً على ياسين بن معاذ ، وهو كما تقدم في ترجمته ضعيف ، ولعله كان يرويه على هذه الأوجه جميعاً .
وقال في متنه لجميع الأوجه :« من أدرك من الجمعة ركعة » .

....

وقد خالفه جمع كبير من الثقات الحفاظ فرووه عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ :« من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة » .

وقد أخرج هذا الوجه البخاري ومسلم وغيرهما ، كما تقدم في المسألة رقم ٥١٩ .

قال ابن عدي في الكامل ٢٦٤٦/٧ : وقد رواه جماعة ضعفاء عن الزهري ، فيهم ياسين الزيات ، ومعاوية بن يحيى الصدفي ، وحجاج بن أرطاة ، وغيرهم . والباقون الثقات ، عن الزهري ، قالوا :« من أدرك من صلاة ركعة فقد أدرك » .

وقال أيضاً في ٦٤٦/٢ : وهذا يرويه[1] الثقات عن الزهري ، ولا يذكرون الجمعة ، وإنما قالوا:« من أدرك من الصلاة ركعة »، وإنما ذكر الجمعة مع حجاج قوم ضعفاء عن الزهري.

قلت : وقد اختلف على أكثر الرواة عن الزهري ، مما ليس هنا مجال البسط فيه ، وانظر لذلك علل الدارقطني ٢١٣/٩ ــ ٢٢٥ ، التلخيص الحبير ٤٢/٢ ، إرواء الغليل ٨٤/٣ .

ومنه يتبين صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من قوله : وأما حديث سعيد عن أبي هريرة فمتنه :« من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدركها » .

أي بخلاف المتن الذي رواه ياسين :« من أدرك الجمعة » ، والله أعلم .

والحديث من وجهه الراجح عن الزهري صحيح ؛ فقد أخرجه البخاري ومسلم ، والله أعلم .

أما الحديث الثاني فقد تفرد ياسين بروايته من هذه الطريق . ونص البيهقي أنه لا يروى عن النبي ﷺ إلا مرسلاً .

ومنه يتضح صحة قول أبي حاتم : وهذا حديث لا أصل له . يعني من حديث أبي هريرة مرفوعاً .

ولكن لمتنه شواهد يرتقي بها إلى الحسن .(انظر نصب الراية ٤١٠/٣، الإرواء ١٥٦/٦).

---

(١) وقع في المطبوع من الكامل :« وهذا لا يرويه الثقات ... » ، وهو كذلك في المخطوط (ق ٧١/ب ، نسخة الظاهرية) ، ولكن وضع فوق حرف :« لا » علامة التضبيب ، وهو الصواب ؛ إذ أنه مخالف لسياق الكلام ، ثم وجدته قد وقع على الصواب في ذخيرة الحفاظ ٢١٩١/٤ ، والله أعلم .

٥٨٧ ـــ وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن بشر ، عن يزيد بن زياد بن أبي الجعد[١] ، عن زُبيد ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن كعب بن عجرة ، قال : قال عمر :« صلاة الأضحى ركعتان ، وصلاة الجمعة[٢] ركعتان » وذكر الحديث . قال أبي : رواه الثوري ، عن زُبيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن عمر ، الحديث . ليس فيه كعب ، وسفيان أحفظ .

رجال الإسناد :

* محمد بن بشر العبدي ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٥٦ .

* يزيد بن زياد بن أبي الجَعْد الأشجعي الغَطَفَاني الكوفي ، من السابعة .
روى عن زُبيد اليامي ، وعبدالملك بن عمير ، وعاصم الجَحْدَري ، وغيرهم .
روى عنه محمد بن بشر ، ووكيع بن الجراح ، وأبو نعيم الفضل بن دكين ، وغيرهم .
قال أحمد ، وابن معين في أكثر من رواية ، والعجلي : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال ابن معين في رواية : ليس به بأس . وقال أبو حاتم : ما بحديثه بأس ، وهو صالح الحديث . وقال أبو زرعة : شيخ . وقال النسائي : ليس به بأس ، صالح الحديث .
قال ابن حجر : صدوق .
قلت : لعل الصواب أنه ثقة ، لقول الأكثر ، ولأن من نزل به عن درجة الثقة وهم أبو حاتم والنسائي ، كلاهما متشدد ، وقول أبي زرعة لا يفهم منه الجرح ، مع مخالفته للجمهور المصرحين بالتوثيق ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ١٣٠/٣٢ ، التهذيب ٣٢٨/١١ ، التقريب (٧٧١٤) .

---

(١) وقع في المطبوع :« يزيد بن زياد ، عن أبي الجعد » ، وهو خطأ ، ومخالف لجميع النسخ .
(٢) وقع في نسخة تشستربتي :« الجماعة » ، وهو خطأ .

....

* زُبَيد بن الحارث اليامي ، أبو عبدالرحمن الكوفي (ت ١٢٢ تقريباً) .
ثقة ثبت ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٢٨٩/٩ ، السير ٢٩٦/٥ ، التهذيب ٣١٠/٣ ، التقريب (١٩٨٩).

* عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٠ .
وقد اختلف في سماعه من عمر ، وأكثر الأئمة على أنه لم يسمع منه .

* كعب بن عُجْرة الأنصاري ، أبو محمد المدني ، صحابي مشهور ، نزل فيه قوله تعالى ﴿ ففدية من صيام أو صدقة أو نُسك ﴾ ، مات بالمدينة سنة ثلاث وثلاثين تقريباً .
انظر الاستيعاب ٢٤٨/٩ ، أسد الغابة ٢٤٣/٤ ، الإصابة ٢٧٦/٨ .

* عمر بن الخطاب ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٣ .

* سفيان الثوري ، ثقة ثبت حافظ ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٧ .

تخريج الحديث :

روى زُبيد اليامي هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

أولاً : رواه يزيد بن زياد ، وياسين الزيات ـ في وجه مرجوح عنه ، كما سيأتي ـ، عن زبيد عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن كعب بن عجرة ، عن عمر بن الخطاب .

ثانياً : ورواه جماعة من الثقات ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن عمر .

....

ثالثاً : ورواه سفيان الثوري ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن سفيان ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن عمر .

٢ ـ ورواه يزيد بن هارون ، عن سفيان ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، قال: سمعت عمر.

٣ ـ ورواه يحيى القطان ، عن سفيان ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه القواريري ، عن يحيى ، عن سفيان ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن الثقة عن عمر .

ب ـ ورواه إبراهيم بن محمد ، عن يحيى ، عن سفيان ، عن زبيد ، عن عبدالرحمن ابن أبي ليلى ، عن عمر .

وتابع يحيى عليه عدد من الثقات .

٤ ـ ورواه ابن مهدي ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه أحمد ، عن ابن مهدي ، عن سفيان ، عن زبيد، عن ابن أبي ليلى ، عن عمر.

وتابع ابن مهدي عليه عدد من الثقات ، كما تقدم.

ب ـ ورواه محمد بن عمار ، عن ابن مهدي ، عن سفيان ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن أبيه ، عن عمر .

٥ ـ ورواه مخلد بن يزيد ، عن سفيان ، عن عبدالله بن عيسى ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن عمر .

رابعاً : ورواه محمد بن طلحة بن مصرف ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أبو المطرف ، عن محمد بن طلحة ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن عمر .

٢ ـ ورواه أبو عامر ، ومسلم بن إبراهيم ، عن محمد بن طلحة ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، قال : خطبنا عمر .

٣ ـ ورواه جماعة ، عن محمد بن طلحة ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، قال : قال عمر .

خامساً : ورواه ياسين الزيات ، واضطرب فيه :

١ ـ فرواه مرة عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن عمر .

٢ ـ ورواه مرة ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن كعب ، سمعت عمر .

٣ ـ ورواه مرة ، عن الأعمش ، عن زيد بن وهب ، عن عمر .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه يزيد بن زياد ، عن زبيد ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن كعب بن عجرة عن عمر بن الخطاب :

أخرجه النسائي في الكبرى ١/١٨٣ ، رقم ٤٩٠ ـ ومن طريقه ابن حزم في المحلى ٤/٢٦٥ ـ ، ورواه ابن خزيمة ٢/٣٤٠ ، رقم ١٤٢٥ ، والبيهقي في الكبرى ٣/١٩٩ . من طريق محمد بن رافع .

وابن ماجه ١/٣٣٨ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب تقصير الصلاة في السفر ، رقم ١٠٦٤ ـ ومن طريقه الضياء في المختارة ١/٣٨٧ ، رقم ٢٦٩ ـ، عن محمد بن عبدالله بن نمير .
وابن خزيمة ٢/٣٤٠ ، رقم ١٤٢٥ ، من طريق عبدة بن عبدالله الخزاعي .

....

وابن المنذر في الأوسط ٣٣٦/١ ، رقم ٢٢٤٢ ، وفي ٩٨/٤ ، رقم ١٨٤٧ . من طريق الكيساني .
وأسلم الواسطي في تاريخ واسط (ص ٢١٦، ٢١٧) ، عن الحسن بن عبدالملك .
كلهم عن محمد بن بشر ، عن يزيد بن زياد ، به .

وتابع يزيد على هذا الوجه : ياسين الزيات ، في وجه مرجوح عنه ، كما سيأتي .

ثانياً : ورواه جماعة ، عن زبيد ، عن عبدالرحمن ، عن عمر :
أخرجه النسائي ١١١/٣ ، في الجمعة ، عدد صلاة الجمعة ، رقم ١٤٢٠ ، وابن أبي شيبة في المصنف ١٨٨/٢ ، و٤٤٧ ـ وعنه ابن ماجه ، الموضع السابق ، رقم ١٠٦٣ ـ ، ورواه عبد بن حميد (المنتخب ص ٤١ ، رقم ٢٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٢٢/١ . من طريق شريك .
والنسائي ١١٨/٣ ، كتاب تقصير الصلاة في السفر ، رقم ١٤٤٠ ، والبزار في مسنده ٤٦٥/١ ، رقم ٣٣١ ، والطبراني في الأوسط ٤٥٠/٣ ، رقم ٢٩٦٧ ـ وعنه أبو نعيم في أخبار أصبهان ١٩٠/١ ـ ، ورواه أبو نعيم في الحلية ١٨٧/٧ ، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان ١٩٨/٢ ، رقم ١٩٥ ، وأبو الحسن الحربي في الثاني من فوائده (ق ١٥٨/ب) . من طريق شعبة .
وابن السماك في آخر روايته لكتاب الأخوة والأخوات لابن المديني (ص ١٤٩) ، من طريق عمرو بن قيس .
والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي ٩٨/٢، رقم ١٢٨٦ ، من طريق يحيى بن أبي أنيسة.
وتابعهم : سماك بن حرب ، وعلي بن صالح ، والجراح : أبو وكيع ، وعبدالله بن عيسى ابن عبدالرحمن ، ويزيد بن عبدالله ، وعمار بن رزيق ، والقاسم بن الوليد ، وقيس بن الربيع وعبدالله بن ميمون الطهوي ، وعبدالرحمن بن زبيد :
ذكر ذلك أبو نعيم في الحلية ٣٥٤/٤ .

....

قلت : وسيأتي أن متابعة عبدالله بن عيسى ، إنما هي من رواية سفيان في أحد الأوجه المرجوحة عنه ، وعليه ففي ثبوتها نظر .

كما تابعهم : الثوري ، ومحمد بن طلحة ، وياسين الزيات ، في الراجح عنهم ، كما سيأتي في الاختلاف على كلٍ منهم .

كلهم عن زبيد ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن عمر .

ثالثاً ــ ورواه سفيان الثوري ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن سفيان ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن عمر :

أخرجه النسائي ١٨٣/٣ ، كتاب صلاة العيدين ، عدد صلاة العيدين ، رقم ١٥٦٦ ، من طريق يزيد بن زريع .
وأبو يعلى في مسنده ٢٠٧/١ ، رقم ٢٤١ ــ ومن طريقه ابن حبان ٢٢/٧ ، رقم ٢٧٨٣ ، والضياء في المختارة ٣٤٦/١ ، رقم ٢٣٩،٢٣٨ ــ ، ورواه أحمد ٣٧/١ ــ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ٤٩٥/١ ، رقم ٧٦٨ ــ . من طريق وكيع .
والبيهقي في الكبرى ٢٠٠/٣، من طريق أبي نعيم ، ومحمد بن أبي كثير .
والبيهقي في الصغرى ٢٤٤/١ ، رقم ٦٣٤ ، من طريق الحسين بن حفص .
والطيالسي في مسنده (ص ١٠ ، وص ٢٠) .
والطبراني في الأوسط ٧/٦ ، رقم ٥٠٠٦ ، من طريق زائدة .
وعبدالرزاق في المصنف ٥١٩/٢ ، رقم ٤٢٧٨ .
والطحاوي في معاني الآثار ٤٢١/١ ، من طريق أبي عامر ، وروح .
وتابعهم : عبدالله بن الوليد العدني ، ومهران بن أبي عمر ، وأبو حمزة السكري :
ذكر ذلك الدارقطني في العلل ١١٥/٢، ١١٦ .

....

كما تابعهم يحيى القطان ، وابن مهدي ، كما سيأتي في الاختلاف عليهما .
كلهم عن سفيان ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن عمر .

٢ ـ ورواه يزيد بن هارون ، عن سفيان ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، قال: سمعت عمر:
أخرجه الهيثم بن كليب في مسنده (كما في مسند الفاروق لابن كثير ٢٠٣/١) ـ ومن طريق الهيثم الضياء في المختارة ٣٤٧/١ ، رقم ٢٤٠ ـ، عن عيسى بن أحمد العسقلاني .
وأبو خيثمة في مسنده (كما في التهذيب ٢٦١/٦) .
وتابعهما : إسحاق بن أبي إسرائيل : ذكره الضياء في المختارة ٣٤٧/١ .
كلهم عن يزيد بن هارون ، به .

وأخرجه مسدد في مسنده ـ كما في أطراف المسند ٦٣/٥ ـ، من رواية يزيد ، به .

وقال الدارقطني في العلل ١١٦/٢ : ولم يتابع يزيد بن هارون على قوله هذا .

٣ ـ ورواه يحيى القطان ، عن سفيان ، واختلف عليه :
أ ـ فرواه القواريري ، عن يحيى ، عن سفيان ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن الثقة عن عمر :
أخرجه أبو يعلى ـ كما في المختارة ٣٤٨/١ ، ومسند الفاروق ٢٠٣/١ ـ .
والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٢٢/١ ، عن ابن أبي داود .
كلاهما عن القواريري ، عن يحيى ، به .
وذكره البيهقي في الكبرى ٢٠٠/٣ ، من رواية يحيى ، به .
وقال ابن حجر في التهذيب ٢٦٢/٦ : ورواه يحيى بن سعيد ، وغير واحد ، عن سفيان ، عن زبيد ، عن عبدالرحمن ، عن الثقة ، عن عمر .

قلت : والقواريري هو عبيدالله بن عمر : ثقة ثبت (التقريب ٤٣٢٥).
ولم أقف على من رواه غير يحيى ، كما ذكر ابن حجر ، والله أعلم .

....

ب ـ ورواه إبراهيم بن محمد ، عن يحيى ، عن سفيان ، عن زبيد ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن عمر :
أخرجه النسائي في الكبرى ١٨٣/١ ، رقم ٤٩١ ، و٥٣٥/١ ، رقم ١٧٣٤ ، عن إبراهيم ابن محمد ، عن يحيى ، به .

وتابع يحيى عليه عدد من الثقات ، كما تقدم .

قلت : وإبراهيم بن محمد ، هو التيمي القاضي : ثقة (التقريب ٢٣٧) .

ولعل الوجه الثاني أرجح ؛ فقد رواه عن يحيى في كلا الوجهين ثقتان ، ولكن توبع في الثاني ، ولم أقف على من تابعه في الأول ، فيقدم من قوليه القول الثاني ؛ للمتابعة ، وموافقة الثقات ، والله أعلم .

٤ ـ ورواه ابن مهدي ، واختلف عليه :
أ ـ فرواه أحمد ، عن ابن مهدي ، عن سفيان ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن عمر :
أخرجه أحمد ٣٧/١ ، عن ابن مهدي ، به .
وتابع ابن مهدي عليه عدد من الثقات ، كما تقدم .

ب ـ ورواه محمد بن عمار ، عن ابن مهدي ، عن سفيان ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن أبيه ، عن عمر :
أخرجه أبو نعيم في الحلية ٣٧/٥ ، عن سليمان بن أحمد ، عن علي بن عبدالعزيز ، عن محمد بن عمار الموصلي ، عن ابن مهدي ، به .

قلت : وسليمان بن أحمد ، هو الطبراني . وعلي بن عبدالعزيز ، هو البغوي ثقة (السير ٣٤٨/١٣). وابن عمار ، هو محمد بن عبدالله بن عمار ثقة حافظ (السير ٤٦٩/١١) .

وتابع ابن مهدي على هذا الوجه معاذ بن معاذ :
أخرجه الطبراني في الأوسط ٩/٢٤٠ ، رقم ٨٥٢٣ ـ وعنه أبو نعيم في الحلية ٥/٣٧ ـ عن معاذ بن المثنى بن معاذ ، عن أبيه : معاذ[1]، عن سفيان ، به .
وقال الطبراني : لم يقل أحدٌ ممن روى هذا الحديث : عن سفيان ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن أبيه ، إلا معاذ بن معاذ .

قلت : ومعاذ بن المثنى : ثقة (تاريخ بغداد ١٣/١٣٦).
ومعاذ بن معاذ العنبري : ثقة متقن (التقريب ٦٧٤٠) .

ولعل الوجهين محفوظان عن ابن مهدي ؛ حيث رواه في الأول ثقة حافظ ، وتوبع ابن مهدي عليه من عدد كبير من الثقات ، ورواه في الثاني ثقة حافظ ، وتوبع من ثقة .
ولكن الأول أرجح عن سفيان ؛ حيث رواه عدد من الثقات كذلك ، ويقدم من روايتي ابن مهدي ما وافق فيه الثقات ، والله أعلم .

٥ ـ ورواه مخلد بن يزيد ، عن سفيان ، عن عبدالله بن عيسى بن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن عمر :
أخرجه ابن بشران في الجزء الخامس عشر من أماليه (ق ١٩٤/ب) ، عن عبدالباقي بن قانع ، عن عمر بن إبراهيم ، عن سليمان بن عبدالخالق ، عن أبي شيخ : عبدالله بن مروان ، حدثنا مخلد بن يزيد ، به .

---

(١) وقع في الأوسط بعد سياقه لعدد من أحاديث معاذ بن المثنى ، قال : حدثنا معاذ ، قال حدثنا أبي . وكذا في الحلية : حدثنا معاذ بن المثنى ، ثنا أبي . والمراد بأبيه هنا هو معاذ بن معاذ العنبري ، وليس المثنى بن معاذ كما يفهم من السياق ؛ لأن أبا نعيم قال : ورواه معاذ بن معاذ ، وابن مهدي، عن سفيان ، ثم ذكره . وكذا قال الطبراني بعد سياقه له إنه لم يروه إلا معاذ بن معاذ ، وكذا ذكره الدارقطني في العلل ٢/١١٥، من رواية معاذ بن معاذ ، عن سفيان .
وبه يُعلم أن مراد معاذ بن المثنى بقوله : ثنا أبي يعني به جده ، والجد يسمى أباً ، كما هو معلوم ، والله أعلم .

....

قلت : وفي إسناده عبدالله بن مروان ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يعتبر حديثه إذا بين السماع في خبره . (الثقات ٣٤٥/٨ ، اللسان ٣٥٦/٣) . وفيه مخلد بن يزيد : صدوق له أوهام (التقريب ٦٥٤٠) .

وخلاصة ما تقدم أن الراجح عن سفيان : ما رواه عدد من الثقات ، عن سفيان ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن عمر . في حين لا تخلوا بقية الأوجه من مقال ، كما تقدم .

رابعاً - ورواه محمد بن طلحة بن مصرف ، واختلف عليه :

١ - فرواه أبو المطرف ، عن محمد بن طلحة ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن عمر :

أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٢١/١ ، عن أبي بكرة ، عن أبي المطرف بن أبي الوزير ، به .

٢ - ورواه أبو عامر ، ومسلم بن إبراهيم ، عن محمد بن طلحة ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، قال : خطبنا عمر :
أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٤٢١/١ ، عن يزيد بن سنان ، عن أبي عامر ، ومسلم به .

٣ - ورواه جماعة ، عن محمد بن طلحة ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، قال : قال عمر :
أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٤٢١/١ ، من طريق أبي إسحاق الضرير .
وأبو نعيم في الحلية ٣٥٣/٤ ، و ٣٧/٥ ، من طريق مسلم بن إبراهيم .
وأبو نعيم في الحلية ٣٥٣/٤ ، من طريق سليمان بن حرب ، وعاصم بن علي .

....

وتابعهم : عبدالرحمن بن مهدي ، ويحيى بن السكن : ذكره أبو نعيم في الحلية ٣٧/٥ .
كلهم عن محمد بن طلحة ، به .

قلت : وهذا الوجه عائد إلى الوجه الأول ؛ وفيهما جميعاً عدم التصريح بسماع ابن أبي ليلى من عمر ، وهو الوجه الراجح ؛ حيث رواه عدد من الثقات كذلك ، في حين انفرد أبو عامر العقدي ، ومسلم بن إبراهيم بالوجه الثاني ، وهما ثقتان (التقريب ٦٦١٦،٤١٩٩)
وقد رواه مسلم أيضاً على الوجه الراجح ، فيقدم من روايتيه ما وافق فيه الثقات .
كما توبع محمد بن طلحة عليه من أكثر من ثقة ، فهو الراجح إن شاء الله .

خامساً : ورواه ياسين الزيات ، واضطرب فيه :

١ ـ فرواه مرة عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن عمر :
ذكره الدارقطني في العلل ١١٧/٢ ، وأبو نعيم في الحلية ٣٥٤/٤ .
وتابع ياسين عليه عدد من الثقات ، كما تقدم .

٢ ـ ورواه مرة ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن كعب ، سمعت عمر :
ذكره أبو نعيم في الحلية ٣٥٤/٤ ، ولم أقف على من أخرجه .
وتابعه : يزيد بن أبي زياد ، كما تقدم في داية التخريج .

٣ ـ ورواه يزيد بن أبي حكيم ، عن ياسين ، عن الأعمش ، عن زيد بن وهب ، عن عمر :
أخرجه البزار في مسنده ٤٦٢/١ ، رقم ٣٣٠ ، عن سلمة بن شبيب ، عن يزيد ، به .
وذكره الدارقطني في العلل ١١٧/٢ ، من رواية يزيد ، به .

وقال البزار : ولا نعلم يروى عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عمر ، إلا من حديث ياسين عن الأعمش .

....

وقال الدارقطني في العلل ١١٨/٢ : والمحفوظ عن ياسين : عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن عمر ، وهو الصواب إن شاء الله تعالى .

قلت : وهو كما قال ؛ فمداره على ياسين الزيات ، وتقدم في المسألة رقم ٥٨٦ أنه ضعيف فيكون الحمل عليه في هذا الاضطراب ، ويقدم من أقواله ما وافق فيه الثقات ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على زُبيد ، وعلى من دونه ، وخلاصة ما تقدم :

١ - رواه يزيد بن زياد ، وياسين الزيات — في وجه مرجوح عنه —، عن زبيد ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن كعب بن عجرة ، عن عمر بن الخطاب .

٢ - ورواه جماعة من الثقات ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن عمر .

٣ - ورواه سفيان - في وجه مرجوح عنه -، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى : سمعت عمر.

٤ - ورواه سفيان - في وجه مرجوح عنه - ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن الثقة ، عن عمر .

٥ - ورواه سفيان - في وجه مرجوح عنه - ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، عن أبيه ، عن عمر .

٦ - ورواه محمد بن طلحة - في وجه مرجوح عنه - ، عن زبيد ، عن ابن أبي ليلى ، قال : خطبنا عمر .

....

والوجه الثاني أرجح هذه الأوجه جميعاً ؛ حيث رواه عدد من الثقات كذلك ، في حين إن بقية الأوجه إما مرجوحة ، أو تفرد بها أصحابها كما تقدم ذلك مفصلاً أثناء التخريج .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من ترجيحه للوجه الثاني .
ولكنه رجحه لأن الثوري قد رواه كذلك ، مما يفهم منه أنه ليس فيه للثوري إلا هذا الوجه ، وهذا خلاف الواقع ؛ حيث تقدم أنه اختلف عليه على عدة أوجه ، وإن كان ما ذكره هو الراجح عنه ، كما تقدم تفصيل ذلك أثناء التخريج .

والحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف ؛ لأن عبدالرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عمر ـ على الراجح ـ ، وعليه يبقى منقطعاً .

ولكن معناه صحيح ، وهو أمر مشهور متفق عليه بين الأئمة ، والله أعلم .

٥٨٨ ــ وسألت أبي عن حديث رواه عمرو بن أبي قيس ، وأبو مالك النخعي فقالا : عن أبي فروة الهمداني[1] ، عن أبي الأحوص ، عن عبدالله قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ في صلاة الغداة من يوم الجمعة ﴿ الم تنزيل ﴾ السجدة و ﴿ هل أتى على الإنسان ﴾ .

قال أبي : وهَمَا[2] في الحديث ؛ رواه الخلق فكلهم قالوا : عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، قال : كان النبي ﷺ . مرسل .

---

(١) كذا نص المؤلف على أن هذا الحديث من رواية أبي فروة الهمداني ، وهو كما سيأتي عروة بن الحارث . وكذا نص عليه أبو نعيم في الحلية ١٨٣/٧ ، وكذا هو عند عبدالرزاق ١١٨/٢ .

ولكن الدارقطني في سياقه لعلل هذا الحديث ٣٢٩/٥ قال : يرويه أبو فروة : مسلم بن سالم الجهني . وهذا فيه نظر ؛ فلم يرد منسوباً بالجهني إلا من رواية عمران ابن عيينة ، وهي رواية مرجوحة ، حيث خالفه الثقات ، وهو كما سيأتي صدوق له أوهام ، كما أن الدارقطني قد نص في الأفراد (أطراف الغرائب ٢١٩/ب) على أن المراد في هذا الحديث هو عروة بن الحارث ، وعليه فهو الصواب ، ويكون ما ذكره في العلل وهماً منه ، والله أعلم .

ولكن المزي ، وتبعه ابن حجر في التهذيب والتقريب لم يرمزا للهمداني هذا برمز ابن ماجه وقد أخرج هذا الحديث ، وإنما رمزا لا بن ماجه في ترجمة أبي فروة مسلم الجهني . وكذا في ترجمة عمرو بن أبي قيس ـ وهو راوي الحديث عند ابن ماجه ـ ذكر المزي أبو فروة الجهني من الرواة عنه ورمز له برمز ابن ماجه ، ولم يذكر أبا فروة الهمداني من الرواة عنه . وهذا يجعل الباحث يظن أن المزي يرى أن أبا فروة الوارد في الحديث هو الجهني .

ولكن مما ينفي هذا أن المزي قد ذكره في التحفة ١٢٣/٧ صريحاً بأنه عروة الهمداني ، وساق له هذا الحديث .

ثم وجدته في تهذيب الكمال ٤٤٦/٢٢ قد رمز لابن ماجه عند ذكره لأبي فروة الهمداني ضمن الرواة عن أبي الأحوص ـ وهو شيخ أبي فروة في هذا الحديث ـ، ولم يرمز لابن ماجه عند ذكر أبي فروة الجهني ، وكلاهما ممن يروي عن أبي الأحوص .

وعليه فلعل ما تقدم من المزي ذهول منه .

ثم وجدت المستغفري في فضائل القرآن (ق ١٤٠/ب) ، قال بعد ذكره لبعض طرق الحديث : أبو فروة الجهني : اسمه مسلم بن سالم الجهني . اه . ولعله اعتمد على رواية عمران بن عيينة التي أخرجها ، وقد ورد فيها منسوباً في حين أنه في بقية الطرق الأخرى التي أخرجها ورد غير منسوب ، ولكنها رواية مرجوحة ، كما تقدم . والله أعلم .

(٢) وقع في المطبوع :« هما » ، ولعله سقط مطبعي .

رجال الإسناد :

* عمرو بن أبي قيس الرازي الأزرق ، كوفي نزل الري ، من الثامنة .
روى عن أبي فروة ، وأيوب السختياني ، والأعمش ، وغيرهم .
روى عنه سلمة بن الفضل ، وإسحاق بن سليمان ، ويحيى بن الضُّريس ، وغيرهم .
قال ابن معين : ثقة . وقال أبو داود ـ مرة ـ : لا بأس به . وقال البزار : مستقيم الحديث .
وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال عبدالصمد بن عبدالعزيز المقريء : دخل الرازيون على الثوري ، فسألوه الحديث ، فقال : أليس عندكم الأزرق ؟ . يعني : عمرو بن أبي قيس ، وكان أزرق .
وقال أبو داود في موضع آخر : في حديثه خطأ . وقال عثمان بن أبي شيبة : لا بأس به ، كان يهم في الحديث قليلاً .
قال الذهبي ، وابن حجر : صدوق له أوهام .
انظر تهذيب الكمال ٢٢/٢٠٣ ، الميزان ٣/٢٨٥ ، التهذيب ٨/٩٣ ، التقريب (٥١٠١).

* أبو مالك النَّخعي الواسطي : عبدالملك ، وقيل: عبادة بن الحسين ، وقيل غير ذلك .
متفق على تضعيفه . قال ابن حجر : متروك ، من السابعة .
تهذيب الكمال ٣٤/٢٤٧ ، التهذيب ١٢/٢١٩ ، التقريب (٨٣٣٧).

* أبو فَرْوة الهمْداني : هو عروة بن الحارث الكوفي ، من الخامسة .
وثقه ابن معين . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن حجر : ثقة .
انظر تهذيب الكمال ٢٠/٦ ، التهذيب ٧/١٧٨ ، التقريب (٤٥٥٩) .

* أبو الأحوص ، هو الجُشَمي : عوف بن مالك الكوفي ، قُتل في ولاية الحجاج .
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٢٢/٤٤٥ ، التهذيب ٨/١٦٩ ، التقريب (٥٢١٨) .

....

* عبدالله ، هو ابن مسعود الأنصاري ، صحابي جليل ، من السابقين إلى الإسلام ، ومن كبار العلماء من الصحابة ، كان أميراً لعمر على الكوفة . مات سنة اثنتين وثلاثين .
انظر الاستيعاب ٢٠/٧ ، أسد الغابة ٢٥٦/٣ ، الإصابة ٢١٤/٦ .

تخريج الحديث :

روى أبو فروة هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى أكثر الرواة عنه :

أولاً : رواه سفيان بن عيينة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالرزاق ، عن ابن عيينة ، عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، مرسلاً .
وتابع ابن عيينة عليه عدد من الثقات .

٢ ـ وروي عن ابن عيينة ، عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، عن عبدالله .
وتابع ابن عيينة غير واحد من الرواة .

ثانياً : ورواه عمران بن عيينة ، واختلف عليه ، في نسبة أبي فروة :

١ ـ فرواه محمد بن عبدالأعلى ، عن عمران ، عن أبي فروة الجهني ، عن أبي الأحوص ، عن عبدالله .

٢ ـ ورواه محمد بن عبدالأعلى أيضاً ، وإبراهيم بن يوسف ، عن عمران ، عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، عن عبدالله . ولم ينسبا أبا فروة .

ثالثاً : ورواه شعبة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه حجاج بن نُصَير ، عن شعبة ، عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، عن عبدالله .

٢ ـ ورواه أصحاب شعبة ، عنه ، عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، مرسلاً .

٣ ـ ورواه جماعة من الثقات ، عن شعبة ، عن مخول بن راشد ، عن مسلم البطين ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس .

٤ ـ وروي من أوجه أخرى مرجوحة عن شعبة .

رابعاً : ورواه أبو إسحاق السبيعي ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه:

١ ـ فرواه عمرو بن قيس ، ومحمد بن عياش ، عن أبي إسحاق ، عن أبي الأحوص ، عن عبدالله .

٢ ـ ورواه عمرو بن قيس أيضاً ، وميسرة بن حبيب ، وشريك ـ مرة ـ ، عن أبي إسحاق ، عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، مرسلاً .

وتابع أبا إسحاق على هذا الوجه عدد من الثقات ، كما تقدم في الاختلاف على ابن عيينة.

٣ ـ ورواه شريك ـ مرة أخرى ـ ، عن أبي إسحاق ، عن أبي الأحوص ، مرسلاً .

٤ ـ ورواه شعبة ، عن أبي إسحاق ، عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، عن عبدالله .

٥ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن أبي إسحاق ، عن مسلم بن البطين ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس .

وتوبع أبو إسحاق : تابعه عدد من الثقات ، كما تقدم في الاختلاف على شعبة .

٦ ـ ورواه شريك ، وموسى بن عقبة ، عن أبي إسحاق ، عن سعيد ، عن ابن عباس .

....

٧ ـ ورواه شعبة ، ويحيى بن عقبة ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي .

٨ ـ ورواه معمر ، عن أبي إسحاق ، عن النبي ﷺ .

خامساً : ورواه زائدة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه مرة ، عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، مرسلاً .

٢ ـ ورواه مرة ، عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، عن عبدالله .

سادساً : ورواه حماد بن شعيب ، عن أبي فروة ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه ابن عيينة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالرزاق ، عن ابن عيينة ، عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، مرسلاً :
أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ١١٨/٢ ، رقم ٢٧٣١ ، عن ابن عيينة ، به .
وتابع ابن عيينة عليه : شعبة ، وأبو إسحاق ، في أحد الأوجه الراجحة عنهما كما سيأتي .
وقال الدارقطني في العلل ٣٣٠/٥ : وكذلك رواه الثوري ، وزهير ، وزائدة ، عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، مرسلاً .

٢ ـ وروي عن ابن عيينة ، عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، عن عبدالله :
ذكره الدارقطني في العلل ٣٣١/٥ ، فقال بعد أن جزم برواية ابن عيينة له على الوجه الأول ، قال : وقيل عنه متصلاً .
قلت : ولعل هذا يفيد عدم ثبوته عنده عن ابن عيينة .
وعليه فلعل الوجه الأول أرجح عن ابن عيينة .

....

ولكن توبع ابن عيينة على الوجه الثاني :

أخرجه ابن ماجه ١/٢٧٠ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب القراءة في صلاة الفجر يوم الجمعة رقم ٨٢٤ ، والمستغفري في فضائل القرآن (ق ١٤٠/أ)، وأبو طاهر المخلص في التاسع من الفوائد المنتقاة (ق ٢١٩/أ) ، وأبو بكر الجعابي في الثاني من حديث محمد بن مخلد العطار (ق ٧٧/ب)، وابن مهدي الفارسي في المنتقى من حديث ابن مخلد (ق ٥/ب). من طريق عمرو بن أبي قيس .

والطبراني في الكبير ١٠/١٣٣ ، رقم ١٠١١٦ ، وفي الأوسط ٧/٣٥٦ ، رقم ٦٦٨٩ ، وفي الصغير ٢/١٢٠ ، رقم ٨٨٧[١]، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٩/٩٣ ، والمستغفري في فضائل القرآن (ق ١٤٠/ب)، من طريق عبدالله بن سليمان بن يوسف العبدي[٢].

وأبو الحسن اللخمي في مشيخته (ق ١٢٨/ب)، من طريق محمد بن محمد الجارودي .

والعبدي ، والجارودي ، كلاهما عن أبي إسحاق الفزاري ، عن مسعر .

وأخرجه ابن مخلد العطار في فوائده رقم ٢٤ ــ ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد ٢/١٨٣ ــ ، ورواه ابن خرشيذ في المنتقى من حديث الحامض (ق ٣/ب) ، وابن حجر في نتائج الأفكار[٣] ١/٤٨٣ . من طريق محمد بن الحسن الأصبهاني ، عن بكر بن بكار ، عن حمزة الزيات .

---

(١) تصحف اسم أبي فروة في المعجم الكبير إلى : أبي فزارة ، وفي الصغير إلى : أبي مرة .

(٢) وقع في المطبوع من الأوسط : عبدالله بن سليمان ، قال : حدثنا يوسف العبدي . وهو خطأ ، ووقع على الصواب في الكبير ، والصغير ، وهو الموافق لكلام الطبراني ، والله أعلم .

(٣) سقط اسم حمزة الزيات من المطبوع من النتائج ، وقد أخرجه ابن مخلد ـ ومن طريقه الخطيب ـ. وابن خرشيذ في المنتقى من حديث الحامض ، كلاهما عن محمد بن الحسن بن سعيد الأصبهاني ، ثنا بكر بن بكار ، ثنا حمزة الزيات ، ثنا أبو فروة ، به . وهو عند ابن حجر من طريق يحيى بن صاعد ، ثنا محمد بن الحسن بن سعيد ، ثنا بكر بن بكار ، ثنا أبو فروة . وهو كذلك في النسخة المخطوطة في المكتبة السعيدية (ق ٨٩/أ) ، وبكر بن بكار لا يعرف له رواية عن أبي فروة ، وراويه عن محمد بن الحسن هو ابن صاعد ، وهو ثقة ثبت ، فلعله سقط من نسخة الحافظ ابن حجر من النتائج اسم حمزة ، والله أعلم .

....

وتابعهم : عمران بن عيينة ، وشعبة ، وزائدة ـ في وجه مرجوح عنهم ـ، كما سيأتي .
وتابعهم : أبو مالك النخعي : ذكره المصنف في هذه المسألة .

كما تابعهم : عبدالله بن الأجلح ، وسليمان التيمي ، ومحمد بن جابر :
ذكر ذلك الدارقطني في العلل ٣٢٩/٥ .
كلهم عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، عن عبدالله ، متصلاً .

وقال الطبراني في الصغير : لم يروه عن مسعر إلا أبو إسحاق الفزاري ، تفرد به عبدالله بن سليمان .

قلت : ورواته في الوجه الأول كلهم أئمة ثقات ، أما رواته في الثاني فهم كما يلي :
عمرو بن أبي قيس : صدوق له أوهام (التقريب ٥١٠١) .
وأما مسعر فثقة ثبت ، ولكن في الإسناد إليه عبدالله بن سليمان : قال ابن عدي : ليس بذاك المعروف . وقال ابن حجر : فيه شيء (اللسان ٢٩٣/٣) .
وأما رواية حمزة ففي إسنادها بكر بن بكار ، وهو ضعيف (اللسان ٤٨/٢) .
وعمران بن عيينة : صدوق له أوهام (التقريب ٥١٦٤) .
ورواية شعبة وزائدة لم تثبت عنهما ، كما سيأتي .
وأبو مالك النخعي ، تقدم في ترجمته أنه متروك .
وعبدالله بن الأجلح : صدوق (التقريب ٣٢٠٢) .
وسليمان التيمي ، هو ابن طرخان : ثقة (التقريب ٢٥٧٥) .
ومحمد بن جابر ، هو ابن سيار اليمامي ، وقد تقدم في المسألة رقم ٥٥٥ ، أنه صدوق ذهبت كتبه فساء حفظه وخلط كثيراً ، وعمي فصار يُلقن .

....

ثانياً : ورواه عمران بن عيينة ، واختلف عليه ، في نسبة أبي فروة :

١ ـ فرواه محمد بن عبدالأعلى ، عن عمران ، عن أبي فروة الجهني ، عن أبي الأحوص ، عن عبدالله :
أخرجه الترمذي في العلل الكبير (ترتيب أبي طالب) ١/٢٨٠ .
والمستغفري في فضائل القرآن (ق ١٤٠/أ) ، من طريق إبراهيم بن عبدالله .
كلاهما عن محمد بن عبدالأعلى ، به . وعندهما جميعاً : أبو فروة الجهني .

٢ ـ ورواه محمد بن عبدالأعلى أيضاً ، وإبراهيم بن يوسف ، عن عمران ، عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، عن عبدالله ، ولم ينسبا أبا فروة :
أخرجه البزار ٥/٤٣٠ ، رقم ٢٠٦٦ ، عن محمد ، وإبراهيم ، به .

وقال البزار : لا نعلمه يروى من حديث أبي فروة عن أبي الأحوص عن عبدالله إلا من هذا الوجه ، بهذا الإسناد .

قلت : ومحمد بن عبدالأعلى ، هو الصنعاني : ثقة (التقريب ٦٠٦٠)، وقد رواه عن عمران على الوجهين ، ولعل الحمل فيه على عمران ، حيث تقدم أنه صدوق له أوهام . ولم أجد من تابعه في نسبة أبي فروة ، وعليه فهذا الوجه شاذ ، والله أعلم .

ثالثاً : ورواه شعبة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه حجاج بن نُصَير ، عن شعبة ، عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، عن عبدالله :
أخرجه أبو نعيم في الحلية ٧/١٨٣ ، وأبو شعيب الحراني في فوائده (ق ٨١/ب) ، من طريق حماد بن الحسن ، عن حجاج ، عن شعبة ، عن أبي إسحاق ، عن أبي فروة ، به .
وقال شعبة : فلقيت أبا فروة فحدثني به .

....

وذكر هذا الوجه الدارقطني في العلل ٥/٣٣٠ .
وقال أبو نعيم : تفرد به عنه حجاج بن نصير .

قلت : وحجاج بن نُصَير : ضعيف كان يقبل التلقين (التقريب ١١٣٩) . وقد خالفه أصحاب شعبة ، كما سيأتي ، فهذا الوجه منكر .

٢ ـ ورواه أصحاب شعبة ، عنه ، عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، مرسلاً .
أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٢/١٤٠ ، عن أبي خالد الأحمر ، عن شعبة ، به .

وتوبع أبو خالد :
قال الدارقطني في العلل ٥/٣٣٠ : وخالفه ـ أي حجاج ـ أصحاب شعبة : غندر ، ومعاذ ، وابن مهدي ، وغيرهم ، فرووه عن شعبة ، عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، مرسلاً .

٣ ـ ورواه جماعة ، عن شعبة ، عن مخول بن راشد ، عن مسلم البطين ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس :
أخرجه مسلم ٢/٥٩٩ ، كتاب الجمعة ، باب ما يقرأ في يوم الجمعة ، رقم ٣/٨٧٩ ، وابن خزيمة ١/٢٦٦ ، رقم ٥٣٣ ـ ومن طريقه المستغفري في فضائل القرآن (ق ١٤٠/ب) ، ورواه أحمد ١/٣٤٠ ـ ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج ٢/٤٦٤ ، رقم ١٩٧٦ ـ ، من طريق بندار : محمد بن جعفر .
وأبو داود ١/٦٤٨ ، كتاب الصلاة ، باب ما يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة ، رقم ١٠٧٥ ـ ومن طريقه أبو عوانة في المستخرج ٣/٤٥ ـ، ورواه أحمد ١/٢٢٦ ـ ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج ٢/٤٦٤ ، رقم ١٩٧٦ ـ ، ورواه أبو نعيم في الحلية ٧/١٨٢ من طريق يحيى بن سعيد .

....

والنسائي ١١١/٣ ، كتاب الجمعة ، باب القراءة في صلاة الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين ، رقم ١٤٢١ ، وابن خزيمة ٢٦٦/١ ، رقم ٥٣٣ ـ ومن طريقه المستغفري في فضائل القرآن (ق ١٤٠/ب) ـ ، من طريق خالد بن الحارث .
وأبو داود الطيالسي (٣٤٣)، رقم ٢٦٣٦ ـ ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج ٤٦٤/٢ رقم ١٩٧٦، وفي الحلية ١٨٢/٧ ـ ومن طريق أبي نعيم ابن حجر في نتائج الأفكار ٤٩٢/٢ـ ، ورواه أبو عوانة (كما في نتائج الأفكار ٤٩٣/٢)، والبيهقي في الكبرى ٢٠٠/٣ ـ . كلهم من طريق أبي داود الطيالسي .
وأبو عوانة في مستخرجه ٤٥/٣ ، من طريق أبي زيد الهروي .
وأبو نعيم في المستخرج ٤٦٤/٢ ، رقم ١٩٧٦ ، وفي الحلية ١٨٢/٧ ، والطبراني في الكبير ٢٨/١٢ ، رقم ١٢٣٧٤ ، ١٢٣٧٥ ، من طريق عمرو بن مرزوق .
والخطيب في تاريخ بغداد ٣٧/١٣ ، من طريق موسى بن جعفر البغدادي .
كلهم عن شعبة ، به .

وتوبع شعبة عليه :

أخرجه مسلم ٥٩٩/٢ ، الموضع السابق ، رقم ٢/٨٧٩ ، وابن أبي شيبة[1] ١٤١/٢ ـ ومن طريقه مسلم ٥٩٩/٢ ، الموضع السابق ، رقم ١/٨٧٩ ، وأبو نعيم في المستخرج ٤٦٤/٢ ، رقم ١٩٧٥ ـ ، ورواه ابن ماجه ٢٦٩/١ ، الموضع السابق ، رقم ٨٢١ ، وأبو عوانة في مستخرجه ٤٦/٣ ، وأبو نعيم في المستخرج ٤٦٤/٢ ، رقم ١٩٧٥ ، وأحمد ٣٥٤/١ ، والبيهقي في الكبرى ٢٠١/٣ ، وفي شعب الإيمان ٤٨٩/٢ ، رقم ٢٤٩٠ ، وعبدالرزاق ١٨٠/٣ ، رقم ٥٢٣٤ ـ ومن طريقه الطبراني في الكبير ٢٨/١٢ ، رقم ١٢٣٧٣، (ومن طريق الطبراني أبو نعيم في المستخرج ٤٦٤/٢ ، رقم ١٩٧٧) ـ ، ورواه الطبراني في الكبير ٢٨/١٢ ، رقم ١٢٣٧٣ ، وأبو عبيد في فضائل القرآن (١٣٦)، رقم ٤٠/٦ ،

---

(١) وقع اسم مخول في مصنف ابن أبي شيبة : مكحول ، وهو خطأ ، وقد أخرجه مسلم عنه على الصواب .

....

وأبو طاهر السلفي في معجم السفر (ص ٨٩) ، رقم ١٣٤ ، وأبو الحسين بن هارون في حديث ابن أبي الحديد (ق ١٨٦/أ) . كلهم من طريق الثوري[1].

والترمذي ٣٩٨/٢ ، كتاب الجمعة ، باب ما جاء فيما يُقرأ به في صلاة الصبح يوم الجمعة ، رقم ٥٢٠ ، والنسائي ١٥٩/٢ ، في كتاب الافتتاح ، باب القراءة في الصبح يوم الجمعة ، رقم ٩٥٦ ، وابن خزيمة ٢٦٦/١ ، رقم ٥٣٣ ــ ومن طريقه المستغفري في فضائل القرآن (ق ١٤١/أ) ، ورواه الطبراني في الكبير ٢٧/١٢ ، رقم ١٢٣٧٢ ، و٢٩/١٢ ، رقم ١٢٣٧٧ ، والطحاوي في شرح المعاني ٤١٤/١ ، من طريق شريك .

وأبو داود ٦٤٨/١ ، الموضع السابق ، رقم ١٠٧٤ ، والنسائي ١٥٩/٢ ، الموضع السابق ، رقم ٩٥٦ ــ ومن طريقه ابن طولون في السفينة الطولونية (ق ٢١٢/ب) ــ ، ورواه ابن حبان ١٢٩/٥ ، رقم ١٨٢١ ، وأحمد ٣٢٨/١ ، والطبراني في الكبير ٢٨/١٢ ، رقم ١٢٣٧٦ ، والطحاوي في شرح المعاني ٤١٤/١ ، من طريق أبي عوانة .

كما توبع مخول عليه ، وتوبع مسلم البطين عليه ، مما ليس هنا مجال استقصائه .

٤ - وروي من أوجه أخرى مرجوحة عن شعبة :

وقد أخرجها أبو نعيم في الحلية ١٨٢/٧ ، ١٨٣ ، وتكلم عليها .

ولم أذكرها لأنها مما ليس فيه رواية أبي فروة ، ولأنها مرجوحة ، لمخالفتها للأوجه الراجحة عن شعبة ، والتي تقدمت ، والله أعلم .

ومما تقدم يتضح أن الوجهين الثاني والثالث محفوظان عن شعبة ، وقد رواه عنه في كل منهما عدد من الثقات ، والله أعلم .

---

(١) ورواه الثوري أيضاً عن سعد بن إبراهيم ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، وهذا وجه ثابت عنه وقد أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما من حديثه .

كما رواه الثوري ، عن عبدالرحمن الأصبهاني ، عن ابن جبير ، عن ابن عباس ، أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان ١٠٧/٢ ، ولعله وجه مرجوح لمخالفته لعدد من الثقات الذين رووه عن سفيان ، عن مسلم ، عن ابن جبير ، عن ابن عباس . ولم أتوسع في ذكر هذه الأوجه خشية الإطالة ، والله أعلم .

رابعاً : ورواه أبو إسحاق السبيعي ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه:

١ ـ فرواه عمرو بن قيس ، ومحمد بن عياش ، عن أبي إسحاق ، عن أبي الأحوص ، عن عبدالله :

أخرجه الطبراني في الأوسط ٣٤٢/٧ ، رقم ٦٦٥٥ ، وفي الصغير ١٧٨/٢ ، رقم ٩٨٦ ، وفي مسند الشاميين ، رقم ٥١٥ ــ وعنه أبو نعيم في جزء ما انتقاه أبو بكر بن مردويه على الطبراني (ق ١٩/ب) ــ ومن طريق أبي نعيم ابن عساكر في تاريخ دمشق ١٥١/٥٢[١]، ورواه من طريق الطبراني أيضاً ابن حجر في نتائج الأفكار[٢] ٤٨٣/١ ــ . من طريق عمرو ابن قيس المُلائي .
والطبراني في الكبير ١٢٣/١٠ ، رقم ١٠٠٨٥ ، من طريق عبيدالله بن عبدالمجيد الحنفي ، عن محمد بن عياش .

وتابعهم محمد بن عبيدالله العَرْزَمي : ذكره الدارقطني في العلل ٣٣١/٥ .
كلهم عن أبي إسحاق الهمداني ، عن أبي الأحوص ، عن عبدالله .

وزاد في الصغير : يديم ذلك . أي القراءة .

وقال الطبراني في الصغير : لم يروه عن عمرو بن قيس إلا ثور ، ولا عن ثور إلا الوليد بن مسلم ، تفرد به دُحيم ، ولا كتبناه إلا عن محمد بن بشر .

---

(١) روى الطبراني هذا الحديث عن محمد بن يوسف ، عن دحيم ، عن الوليد بن مسلم ، عن ثور بن يزيد ، عن عمرو بن قيس ، وهو كذلك في جميع المصادر السابقة ، ولكن سقط اسم دحيم من المطبوع من تاريخ دمشق .

(٢) وقع اسم شيخ الطبراني في نتائج الأفكار : محمد بن يوسف بن بشر . وصوابه محمد بن بشر بن يوسف ، كما هو في كتب الطبراني الثلاثة ، والله أعلم .

....

قلت : وفي رواية عمرو بن قيس ، الوليد بن مسلم ، وهو كثير التدليس والتسوية (التقريب ٧٤٥٦) . ومحمد بن عياش قال عنه أبو حاتم : شيخ كوفي ، لا أعلم روى عنه غير عبيدالله الحنفي (الجرح ٥١/٨) . ومحمد العَرْزَمي : متروك (التقريب ٦١٠٨) .

٢ ـ ورواه عمرو بن قيس أيضاً ، وميسرة بن حبيب ، وشريك ـ مرة ـ ، عن أبي إسحاق ، عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، مرسلاً :
ذكر ذلك الدارقطني في العلل ٣٣١/٥ ، ولم أقف على شيء من هذه الروايات .

وتابع أبا إسحاق على هذا الوجه عدد من الثقات ، كما تقدم في الاختلاف على ابن عيينة.

قلت : وعمرو بن قيس : ثقة متقن (التقريب ٥١٠٠) . وميسرة بن حبيب : ثقة على الراجح[1]. وشريك : صدوق يهم ، كما تقدم أكثر من مرة .

٣ ـ ورواه شريك ـ مرة أخرى ، عن أبي إسحاق ، عن أبي الأحوص ، مرسلاً :
أخرجه أحمد ٢٧٢/١ ، عن حسين ، عن شريك ، به ، ولم يذكر أبا فروة .

قلت : ولعل هذا وجه مرجوح ؛ فشريك كما تقدم صدوق يهم ، وقد رواه على الوجه السابق أيضاً ، فيقدم من روايتيه ما وافق فيه الثقات ، والله أعلم .

---

(١) وذلك أنه روى عنه شعبة والثوري وإسرائيل ، وغيرهم . وقال أحمد ، وابن معين ، والعجلي ، والنسائي : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو داود : معروف .
وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن ميسرة بن حبيب ، وحجاج بن أرطاة ، وابن أبي ليلى ؟ فقال : ميسرة أحب إلي على قلة ما ظهر من حديثه . قلت : فما تقول فيه ؟ قال : لا بأس به .
وقال ابن حجر : صدوق .
قلت : ولعل الراجح أنه ثقة ، لقول الأكثر ، وأبو حاتم متشدد ، ولم أر من وافقه ، والله أعلم .
انظر التهذيب ٣٨٦/١٠ ، التقريب ٧٠٣٧ .

....

---

٤ ـ ورواه شعبة ، عن أبي إسحاق ، عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، عن عبدالله :
وقد تقدم في الاختلاف على شعبة ، وأنه وجه مرجوح عنه .

قلت : وأرجح هذه الأوجه السابقة هو الوجه الثاني ؛ حيث رواه أكثر من ثقة كذلك ، كما تابع أبا إسحاق عليه عدد من الثقات الحفاظ ؛ في حين لا تخلوا بقية الأوجه من مقال.

٥ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن أبي إسحاق ، عن مسلم بن البطين ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس :
أخرجه أحمد في المسند ١/٣٥٤ ـ ومن طريقه الطبراني في الكبير ١٢/١٥ ، رقم ١٢٣٣٣ ـ ، من طريق إسرائيل .
والطبراني في الكبير ١٢/١٦ ، رقم ١٢٣٣٤ ، من طريق سفيان الثوري.
وابن مخلد العطار في فوائده ، رقم ٢٣ ـ ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد ٢/١٨٣ ـ، ورواه المستغفري في فضائل القرآن (ق ١٤٠/ب) ، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين ٣/٢٧٧ ، رقم ٤٨٨ ـ وعنه أبو نعيم في أخبار أصبهان ٢/٢٠٩ـ ، ورواه ابن خرشيذ في المنتقى من حديث الحامض (ق ٣/ب) ، من طريق حمزة الزيات .
كلهم عن أبي إسحاق ، عن مسلم ، عن ابن جبير ، عن ابن عباس .

وتوبع أبو إسحاق : تابعه عدد من الثقات ، كما تقدم في الاختلاف على شعبة .

قلت : وهو وجه ثابت عنه ؛ حيث رواه أكثر من ثقة عنه ، كما تابعه عدد من الثقات ، وقد أخرج هذه المتابعات مسلم وغيره ، كما تقدم ، والله أعلم .

....

٦ - ورواه شريك ، وموسى بن عقبة ، عن أبي إسحاق ، عن سعيد ، عن ابن عباس :
أخرجه أحمد ٢٧٢/١ ، ٣٠٧ ، ٣١٦ ، والطيالسي (٣٤٣)، رقم ٢٦٣٤ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤١٤/١ ، من طريق شريك .
والطبراني في الكبير ٤٧/١٢ ، رقم ١٢٤٣٣ ، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٤٤٥) رقم ٥٢٣ ، من طريق محمد بن جعفر بن أبي كثير ، عن موسى بن عقبة .
كلاهما عن أبي إسحاق ، عن سعيد ، عن ابن عباس .

قلت : وهذا الوجه مرجوح ؛ حيث رواه في الوجه الذي سبقه ثقتان ثبتان ، وتابعهما صدوق له أوهام ، كما تابع أبا إسحاق عليه عدد من الثقات ، كما تقدم . في حين رواه في هذا الوجه شريك ، وهو صدوق يهم ، وموسى ، وهو ثقة (التقريب ٦٩٩٢)، ولم أجد من تابع أبا إسحاق عليه ، ولعل الحمل فيه على أبي إسحاق ، وهو مدلس من الثالثة ، فيكون أسقط مسلم البطين في هذا الوجه ، والله أعلم .

٧ - ورواه شعبة ، ويحيى بن عقبة ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي :
أخرجه ابن المظفر في غرائب شعبة (ق ١٣٦/ب)، ـ ومن طريقه أبو نعيم في الحلية ١٨٣/٧، والذهبي في تذكرة الحفاظ ٥٧٨/٢ ـ ، ورواه العقيلي في الضعفاء ٥٥/١ ، كلاهما من طريق إبراهيم بن زكريا المعلم ، عن شعبة .
وابن عدي في الكامل ٢٦٧٩/٧ ، من طريق يحيى بن عقبة بن أبي العيزار .
كلاهما عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي .

قلت : وإبراهيم بن زكريا ضعيف جداً (اللسان ٥٨/١) ، ويحيى بن عقبة ضعيف جداً أيضاً (لسان الميزان ٢٧٠/٦). وعليه فلا يعتد بهذا الوجه .

....

٨ ـ ورواه معمر ، عن أبي إسحاق ، عن النبي ﷺ :
أخرجه عبدالرزاق في المصنف ١١٧/٢ ، رقم ٢٧٢٩ ، عن معمر ، به .
قلت : ولعل أبا إسحاق ـ وهو مدلس ـ أسقط الرواة فوقه ، والله أعلم .

خامساً : ورواه زائدة ، واختلف عليه :
١ ـ فرواه مرة ، عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، مرسلاً :
ذكره الدارقطني في العلل ٣٣٠/٥ ، ورجحه على الرواية المرفوعة .

٢ ـ ورواه مرة ، عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، عن عبدالله :
ذكره الترمذي في العلل الكبير ٢٨١/١ ، بعد رواية عمران المتقدمة ، وسأل البخاري عنه فقال الترمذي : فلم يعرف ـ أي البخاري ـ حديث زائدة ، ولا حديث عمران بن عيينة .

قلت : وعليه فلعل الراجح عن زائدة هو الوجه الأول ، والله أعلم .

سادساً : ورواه حماد بن شعيب ، عن أبي فروة ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس :
ذكره الدارقطني في العلل ٣٣١/٥ ، وقال : ووهم فيه ، والصحيح مرسل .

قلت : وحماد بن شعيب ضعيف (اللسان ٣٤٨/٢) ، وعليه فهذا الوجه منكر .

....

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على أبي فروة ، وعلى الرواة عنه ، وخلاصة ما روي عن أبي فروة أنه اختلف عليه في إسناد هذا الحديث ، واختلف عليه في نسبته :

أما الاختلاف على أبي فروة في إسناده :

١ - فرواه ابن عيينة ، وشعبة ، وأبو إسحاق ، وزائدة - في الراجح عنهم - ، والثوري ، وزهير ، ستتهم عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، مرسلاً .

٢ - ورواه ابن عيينة ، وشعبة ، وزائدة ، ومسعر ، وأبو إسحاق - في وجه مرجوح عنهم - وعمران بن عيينة ، وعمرو بن أبي قيس ، وحمزة الزيات ، وأبو مالك النخعي ، وعبدالله بن الأجلح ، وسليمان التيمي ، ومحمد بن جابر ، كلهم ، عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، عن عبدالله .

٣ - ورواه حماد بن شعيب ، عن أبي فروة ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس .

ولعل أرجح هذه الأوجه هو الوجه الأول ؛ حيث رواه كذلك أئمة ثقات حفاظ ، في حين رواه على الوجه الثاني جماعة ، ولكنهم لا يقاربون أولئك في الحفظ والاتقان ، وبعضهم لا ينفع في المتابعة ، كما تقدم ذلك مفصلاً أثناء التخريج .
أما الوجه الثالث فمنكر ؛ فهو من رواية حماد ، وهو ضعيف ، والله أعلم .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من ترجيحه للوجه الأول .

وقد وافقه غير واحد من الأئمة :
قال البخاري : روى عمرو بن أبي قيس ، عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، عن عبدالله .
وروى سفيان الثوري ، عن أبي فروة ، عن أبي الأحوص ، عن النبي ﷺ ، فكأن هذا أشبه . (علل الترمذي الكبير ١/٢٨١).

....

وقال الدارقطني في العلل ٣٣٢/٥ : وحديث أبي الأحوص القول فيه قول من أرسله .

كما أن هناك اختلافات أخرى ، تقدم بيانها والراجح منها أثناء التخريج .

أما الاختلاف في تسمية أبي فروة :

١ ـ فرواه عدد من الثقات الذين رووه على الوجه الأول ، وتابعهم أكثر من رواه على الوجه الثاني ، وكلهم قالو : عن أبي فروة . ونسبه ابن عيينة فقال : الهمداني .

٢ ـ ورواه عمران بن عيينة ، وقال : أبو فروة الجهني .

والوجه الأول أرجح ؛ فعمران تقدم أنه صدوق له أوهام ، ولم أجد من تابعه على هذه النسبة ، في حين خالفه ثقة متقن فقال : الهمداني ، إضافة إلى نص غير واحد من الأئمة على أن المراد بأبي فروة في هذا الحديث أنه الهمداني ، كما تقدم ذلك مفصلاً عند التعليق على اسم أبي فروة ، في بداية هذه المسألة ، والله أعلم .

والحديث من وجهه الراجح إسناده مرسل .

ولكن لمتنه شواهد صحيحة عن ابن عباس ، وأبي هريرة . وحديث ابن عباس عند مسلم ، وحديث أبي هريرة في الصحيحين ، وتقدم بيان ذلك أثناء التخريج ، والله أعلم .

٥٨٩ ــ وسمعت أبي وذكر حديث الحكم بن عبدالملك ، عن قتادة[١] ، عن الحسن عن سمرة ، عن النبي ﷺ قال : « احضروا الجمعة وادنوا منها ، فإن الرجل ليتخلف عن[٢] الجمعة ، حتى إنه ليتخلف عن الجنة وإنه من أهلها ».

قال أبي : رواه[٣] بعض حفاظ أصحاب قتادة ، عن قتادة ، عن أبي أيوب الأزدي ، عن سمرة ، عن النبي ﷺ .

قيل لأبي : أيهما أشبه ؟

قال : عن أبي أيوب ، عن سمرة ، أشبه .

قلت لأبي : فإن سعيد بن بشير روى هذا الحديث عن قتادة ، عن أبي أيوب : يحيى بن المنكدر ، عن سمرة !

قال : أخطأ في ذلك ؛ إنما هو أبو أيوب العَتَكي : يحيى بن مالك .

رجال الإسناد :

* الحكم بن عبدالملك القرشي البصري ، نزلَ الكوفة ، من السابعة .

متفق على تضعيفه . قال أبو حاتم : مضطرب الحديث ، وليس بقوي في الحديث .
انظر تهذيب الكمال ٧/١١٠ ، التهذيب ٢/٢٣١ ، التقريب (١٤٥١) .

* قتادة بن دِعامة ، ثقة يدلس ، من الثالثة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٥٦ .

* الحسن البصري ، ثقة يدلس ، من الثانية ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٧٠ .

---

(١) وقع في التيمورية ، والمطبوع :« عبادة » ، وهو مخالف لبقية النسخ ، ولسياق الكلام .

(٢) وقع في نسخة تشستربتي :« من » ، وما أثبته من بقية النسخ .

(٣) كذا في أكثر النسخ ، ووقع في نسخة تشستربتي :« ورواه » .

....

* سمرة بن جندب ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٥١ .

* أبو أيوب الأزدي المَرَاغي العَتَكي: يحيى ، ويقال: حبيب بن مالك (ت بعد ٨٠).
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٣٣/٦٠ ، التهذيب ١٢/١٦ ، التقريب (٧٩٤٩)[١].

* سعيد بن بشير الأزدي مولاهم ، أبو عبدالرحمن الشامي (ت ١٦٨ تقريباً) .
روى عن قتادة ، والأعمش ، والزهري ، وعمرو بن دينار ، وغيرهم .
روى عنه ابن مهدي ، وعبدالرزاق ، وابن عيينة ، ووكيع ، وغيرهم .
قال دُحيم : كان مشيختنا يوثقونه . وقال الدارمي : سمعت دُحيماً يوثقه . وقال البزار : مرة : صالح ليس به بأس ، حسن الحديث . وقال ابن معين : مأمون[٢].
وقال ابن عيينة : كان حافظاً . وقال شعبة مرة : صدوق الحديث . ومرة : صدوق اللسان . ومرة : صدوق اللسان في الحديث .

---

(١) من الغريب أن فضيلة الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ قال في الصحيحة رقم ٣٦٥ : ويحيى بن مالك هذا قد أغفله كل من صنف في رجال الكتب الستة فيما علمنا ، فليس هو في التهذيب ، ولا في التقريب ، ولا في التذهيب .
قلت : بل هو فيها جميعاً ، ولعل سبب كلامه أنه قد ورد في الكنى ، وليس فيمن اسمه يحيى ، والله أعلم .

(٢) وقع في المطبوع من ثقات ابن شاهين بتحقيق السامرائي (رقم ٤٣٢) : وفي رواية عنه ـ يعني ابن معين ـ أنه ذكر سعيد بن بشير فقال : ثقة مأمون .
وقوله :« ثقة » خطأ من المحقق ؛ فلم أجده في المطبوع من الروايات عن ابن معين ، وسيأتي أن ابن معين ضعفه في عدة روايات عنه ـ وهي كثيرة ـ ، ولم أجد من نقل هذا القول عن ابن معين غيره ، وقد جزم الذهبي بتضعيف ابن معين له مطلقاً في المغني ١/٣٧٠ ، وكذا نقل في الميزان ٢/١٢٨ ، وشتان بين التضعيف ، وبين هذا التوثيق المطلق .
ثم وجدته في ثقات ابن شاهين بتحقيق د. صالح المحطب (رسالة ماجستير) ص ١٥٣ ما نصه :« وفي رواية بقية عن ابن معين أنه ذكر سعيد بن بشير فقال : إنه مأمون » . وذكر المحقق أنه بعد كلمة « مأمون » في نسخة صنعاء كلمتان صعب عليه قراءتهما .
ومنه يتبين أن زيادة كلمة ثقة من المحقق ، كما أنه أخطأ في قراءة أكثر النص ، والله أعلم .

....

وقال ابن أبي حاتم : سمعت أبي وأبا زرعة ، وذكرا سعيد بن بشير ، فقالا : محله الصدق عندنا . قلت لهما يُحتج بحديثه ؟ قالا : يُحتج بحديث ابن أبي عروبة والدستوائي ، هذا شيخ يُكتب حديثه . قال : وسمعت أبي : يُنكر على من أدخله في كتاب الضعفاء ، وقال : يُحول منه .

وقال ابن عدي : ولا أرى بما يُروى عن سعيد بن بشير بأساً ، ولعله يهم في الشيء بعد الشيء ويغلط ، والغالب على حديثه الاستقامة ، والغالب عليه الصدق .

وقال البزار مرة : لا يُحتج بما انفرد به . وقال الدارقطني : ليس بقوي في الحديث .

وقال أبو مُسْهر : لم يكن في جندنا أحفظ منه ، وهو ضعيف منكر الحديث . وقال غير واحد : كان ابن مهدي يحدث عنه ثم تركه . وقال الميموني : رأيت أبا عبدالله يُضعف أمره . وقال ابن معين - في أربع روايات عنه -، وابن المديني ، والنسائي ، وأبو داود : ضعيف . وقال ابن معين أيضاً - في روايتين عنه - : ليس بشيء . وقال البخاري : يتكلمون في حفظه ، وهو يُحتمل . وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالقوي عندهم .

وقال ابن حبان : كان رديء الحفظ فاحش الخطأ ، يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه ، وعن عمرو بن دينار ما ليس يُعرف من حديثه .

وقال ابن نمير : منكر الحديث ، ليس بشيء ، ليس بقوي في الحديث ، يروي عن قتادة المنكرات ، ذكره أبو زرعة في كتاب الضعفاء ومن تُكلم فيه من المحدثين .

وقال الساجي : حدث عن قتادة بمناكير .

قال ابن حجر : ضعيف .

قلت : لعل الأولى أن يقال صدوق يخطيء ، جمعاً بين من وثقه ، وبين من ضعفه ، مع أن درجة الموصوف بهما واحدة ، والله أعلم .

تاريخ دمشق ٢١/٢٢ ، التهذيب ٤/٨، التقريب (٢٢٧٦)، الجامع في الجرح ١/٢٩١.

* أبو أيوب : يحيى بن المنكدر .

لم أقف له على ترجمة ، ولعله ليس في الرواة أحداً بهذا الاسم ، وإنما أخطأ فيه سعيد بن بشير ، كما سيأتي ، وسعيد ضعيف كما تقدم ، والله أعلم .

....

تخريج الحديث :

روى قتادة هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

أولاً : رواه الحكم بن عبدالملك ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة .

ثانياً : ورواه هشام الدستوائي ، واختلف على الرواة دونه :

١ ـ فرواه أبو داود ، والإمام أحمد ، عن ابن المديني ، عن معاذ بن هشام ، قال : وجدت في كتاب أبي بخط يده ولم أسمعه منه ، ثنا قتادة ، عن يحيى بن مالك ، عن سمرة .

٢ ـ ورواه إسماعيل بن إسحاق القاضي ، عن علي بن المديني ، ثنا معاذ بن هشام ، حدثني أبي ، عن قتادة ، عن يحيى بن مالك ، عن سمرة .

٣ ـ وروي عن هشام ، عن قتادة ، عن رجل ، عن سمرة .

ثالثاً : ورواه سعيد بن بشير ، عن قتادة ، عن أبي أيوب : يحيى بن المنكدر ، عن سمرة .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه الحكم بن عبدالملك ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة :

أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٣٨/٣ ، وفي شعب الإيمان ١٠٦/٣ ، رقم ٣٠١٨ ، والطبراني في الكبير ٢٠٦/٧ ، رقم ٦٨٥٤ ، من طريق محمد بن العباس المؤدب .
والبيهقي في الكبرى ٢٣٨/٣ ، وفي شعب الإيمان ١٠٦/٣ ، رقم ٣٠١٨ ، من طريق محمد بن غالب .

والبيهقي في الكبرى ٢٣٨/٣ ، من طريق محمد بن الحسن بن شهريار .
وأحمد ١١/٥ .
والبزار (كشف الأستار ٣٠٩/١ ، رقم ٦٤٥) ، عن محمد بن يحيى الأزدي .
وابن أبي شيبة في مسنده (المطالب العالية ٢٨٢/١ ، رقم ٧٠٥) .
والطبراني في الكبير ٢٠٦/٧ ، رقم ٦٨٥٤ ، وفي الصغير ٢١٦/١ ، رقم ٣٤٦ ، وقوام السنة في الترغيب والترهيب ٣٩٤/١، رقم ٩١٣ ، من طريق الحسن بن المتوكل البغدادي.
والبيهقي في شعب الإيمان ١٠٦/٣ ، رقم ٣٠١٨ ، من طريق عبدالله بن أبي سعيد .
وأبو عبيد الكاتب في المناهي وعقوبات المعاصي (ق ١٨٢/أ)، من طريق أبي بكر[1].

كلهم عن سُريج بن النعمان ، عن الحكم بن عبدالملك ، به ، نحوه .

وقال الطبراني في الصغير : لم يروه عن قتادة إلا الحكم ، تفرد به سريج بن النعمان .

ثانياً : ورواه هشام الدستوائي ، واختلف على من دونه :

١ ـ فرواه أبو داود ، والإمام أحمد ، عن ابن المديني ، عن معاذ بن هشام ، قال : وجدت في كتاب أبي بخط يده ولم أسمعه منه ، ثنا قتادة ، عن يحيى بن مالك ، عن سمرة :

أخرجه أبو داود ٦٦٣/١ ، كتاب الصلاة ، باب الدنو من الإمام عند الموعظة ، رقم ١١٠٨ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٢٣٨/٣ ـ .
وأحمد ١١/٥ .
كلاهما عن علي بن عبدالله المديني ، حدثنا معاذ بن هشام ، به .

---

(١) وقع في كتاب المناهي :« ثنا أبو بكر ، ثنا سريج بن سلمة » ، ولعل قوله : ابن سلمة وهم ، والصواب : ابن النعمان ، إذ ليس في الرواة عن الحكم من اسمه سريج بن سلمة ، أو شريح بن سلمة ، كما لم أقف في كتب التراجم على من اسمه كذلك ، إضافة إلى أن أبا بكر يحتمل أن يكون ابن أبي شيبة ، وقد رواه في مسنده على الصواب كما تقدم ، والله أعلم .

....

٢ ـ ورواه إسماعيل بن إسحاق القاضي ، عن علي بن المديني ، ثنا معاذ بن هشام ، حدثني أبي ، عن قتادة ، عن يحيى بن مالك ، عن سمرة :
أخرجه الحاكم ٢٨٩/١ ـ وعنه البيهقي في الكبرى ٢٣٨/٣ ـ، عن أبي بكر بن محمد بن حمدان الصيرفي ، عن إسماعيل بن إسحاق القاضي ، به .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .
وقال البيهقي : ولا أحسبه إلا واهماً في ذكر سماع معاذ عن أبيه هو أو شيخه ، فأما إسماعيل القاضي فهو أجل من ذاك ، والله أعلم .

٣ ـ ورواه هشام ، عن قتادة ، عن رجل ، عن سمرة :
ذكره البزار (كشف الأستار ٣٠٩/١ ، رقم ٦٤٥) ، ولم أقف على من أخرجه .

قلت : والوجه الأول أرجح هذه الأوجه ؛ حيث رواه ثقتان حافظان كذلك ، وأما الوجه الثاني فلعل الحمل فيه على شيخ الحاكم ، ولم أقف له على ترجمة . وأما الوجه الثالث فلم يذكر البزار من رواه عن هشام كذلك ، ولعل الرجل المبهم هو يحيى ، فيكون عائداً على الوجه الأول ، والله أعلم .

وقد توبع هشام في روايته عن قتادة :
ذكر ذلك أبو حاتم في هذه المسألة ، حيث قال : رواه بعض حفاظ أصحاب قتادة ، عن قتادة ، عن أبي أيوب الأزدي ـ يعني يحيى بن مالك ـ ، عن سمرة ، عن النبي ﷺ .

ثالثاً : ورواه سعيد بن بشير ، عن قتادة ، عن أبي أيوب : يحيى بن المنكدر ، عن سمرة :
ذكره المصنف في هذه المسألة من رواية سعيد بن بشير ، به .

وأخرجه الطبراني في الأوسط ١٨٨/٥ ، رقم ٤٣٦٨ ، وفي مسند الشاميين ٧٥/٤ ، رقم ٢٧٦٧ ، من طريق سعيد بن بشير ، عن قتادة ، عن أبي أيوب ، عن سمرة .
ولم يذكر اسم أبي أيوب أو نسبته .

وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا سعيد بن بشير ، تفرد به محمد بن بكار .

قلت : ولعل رواية الطبراني هي التي أشار إليها أبو حاتم ، وذلك لأن الطبراني نص على تفرد سعيد بن بشير بهذا الإسناد ، مع أنه قد رواه هشام وبعض حفاظ أصحاب قتادة ، عن قتادة ، عن أبي أيوب : يحيى بن مالك ، عن سمرة ، ولو كان أبو أيوب الوارد في رواية سعيد ، هو يحيى بن مالك ، لما قال الطبراني هذا الكلام ؛ لنصه المتقدم بتفرد سعيد ، ويُستبعد أن يكون الطبراني لم يقف على رواية أصحاب قتادة السابقة .
إضافة إلى أن أبا حاتم جزم بأن رواية سعيد على هذا الوجه ، بعد ذكره لرواية أصحاب قتادة عن يحيى بن مالك ، ونص على خطأ سعيد فيه ، وعليه فتحمل روايته عن أبي أيوب على أن المرد منه هو يحيى بن المنكدر ، كما نص عليه أبو حاتم ، والله أعلم .
وعلى احتمال أن أبا أيوب الوارد في رواية الطبراني هو يحيى بن مالك ، فيكون سعيد بن بشير رواه على الوجهين ، ويقدم منهما ما وافق فيه الثقات ، والله أعلم .

....

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على قتادة ، وعلى أحد الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم ما يلي :

١ ـ رواه الحكم بن عبدالملك ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة .

٢ ـ ورواه هشام الدستوائي ، وبعض حفاظ أصحاب قتادة ، عن قتادة ، عن أبي أيوب الأزدي : يحيى بن مالك ، عن سمرة .

٣ ـ وراه هشام أيضاً ـ في وجه مرجوح عنه ـ عن قتادة ، عن رجل ، عن سمرة .

٤ ـ ورواه سعيد بن بشير ، عن قتادة ، عن أبي أيوب : يحيى بن المنكدر ، عن سمرة .

والوجه الثاني أرجح هذه الأوجه ، حيث رواه أكثر من ثقة عن قتادة كذلك ، في حين أن رواته في الوجهين الأول والرابع ضعيفان ، وأما الوجه الثالث فهو مرجوح ، كما تقدم .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من ترجيحه للوجه الثاني ، وقوله عنه إنه أشبه .

والحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح ، وإن كان فيه قتادة ، وهو مدلس من الثالثة ، ولم يصرح بالسماع ، إلا أنه من رواية هشام الدستوائي عنه ، وهو من أثبت الناس فيه ، حتى قال شعبة : كان هشام أحفظ مني عن قتادة ، وكان أعلم بحديث قتادة مني . (التهذيب ٤٤/١١) ، والله أعلم .
وقد أورده الشيخ الألباني في الصحيحة برقم ٣٦٥ ، والله أعلم .

٥٩٠ ــ وسألت أبي عن حديث رواه عمرو بن أبي سلمه ، عن زهير بن محمد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ خطب الناس يوم الجمعة فرأى عليهم ثياب النمار[١] ، فقال رسول الله ﷺ :« ما على أحدكم إن وجد سَعَة أن يتخذ ثوبين لجمعته سوى ثوبي مَهْنَته[٢] » .

قال أبي : هذا حديث منكر بهذا الإسناد .

قال بعض أهل العربية : ثياب النمار : أكسية قِصار .

رجال الإسناد :

* عمرو بن أبي سلمة التِّنِّيسي ، أبو حفص الدمشقي ، مولى بني هاشم (ت ٢١٣).

روى عن زهير بن محمد ، وصدقة بن عبدالله ، والأوزاعي ، ومالك ، وغيرهم .

روى عنه محمد بن يحيى الذهلي ، ومحمد بن مسلم بن وارة ، والشافعي ، وكان تارة يصرح باسمه ، وتارة يقول : أخبرنا الثقة[٣]، عن الأوزاعي . وغيرهم .

قال ابن يونس : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الساجي : وثقه الوليد بن مسلم عن زهير عن عائشة .

وقال أبو حاتم : يُكتب حديثه ولا يحتج به . وقال العقيلي : في حديثه وهم .

وقال ابن معين ، والساجي : ضعيف . وقال أحمد : روى عن زهير أحاديث بواطيل ، كأنه سمعها من صدقة بن عبدالله فغلط فقلبها عن زهير .

---

(١) النِّمار : كل شَملة مخططة من مآزر الأعراب ، وجمعها نِمار ، كأنها أُخذت من لون النّمر ، لما فيها من السواد والبياض . (النهاية ٥/١١٨ ، مادةنمر) . وقيل هي بردة من الصوف تلبسها الأعراب (الصحاح ٢/٨٣٨).

(٢) قال ابن الأثير : أي خدمته وبِذْلته ، والرواية بفتح الميم ، وقد تكسر. قال الزمخشري : وهو عند الأثبات خطأ. قال الأصمعي :« المَهنَة ، بفتح الميم هي الخدمة ، ولا يقال : مِهنة ، بالكسر ، وكان القياس لو قيل مثل جِلسة وخِدمة ، إلا أنه جاء على فَعْلَة واحدة » . يُقال : مَهَنْت القوم أمهَنُهم ، وأمهُنُهم ، وامتَهَنوني : أي ابتذلوني في الخدمة .
(النهاية ٤/٣٧٦ ، مادة مهن) .

(٣) وهذا يفهم منه توثيق الشافعي له ، لكنه توثيق على الابهام فلا يُعتد به ، ولذا فقد ذكر هذا الكلام المزي في سياق الرواة عنه ، ولم يذكر الشافعي فيمن وثقه ، وكذا جميع من ترجم له ، والله أعلم .

قال ابن حجر : صدوق له أوهام .
قلت : ويزاد : وروايته عن زهير ضعيفة ، لما تقدم من كلام الإمام أحمد ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ٥١/٢٢ ، التهذيب ٤٣/٨ ، التقريب (٥٠٤٣) .

* زُهير بن محمد التميمي ، أبو المنذر الخراساني ، سكن الشام ثم الحجاز (ت ١٦٢).
روى عن هشام بن عروة ، وابن جريج ، وزيد بن أسلم ، وحميد الطويل ، وغيرهم .
روى عنه عمرو بن أبي سلمة ، وابن مهدي ، وأبو داود الطيالسي ، وغيرهم .
تعددت أقوال أحمد وابن معين فيه : فقال أحمد في رواية : ثقة . وفي أخرى : ليس به بأس . وفي ثالثة : مستقيم الحديث . وفي رواية : مقارب الحديث . وقال الأثرم : سمعت أبا عبدالله ، وذكر رواية الشاميين عن زهير بن محمد ، قال : يروون عنه أحاديث مناكير هؤلاء ، ثم قال لي : ترى هذا زهير بن محمد الذي يروي عنه أصحابنا ! ثم قال : أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة ؛ عبدالرحمن بن مهدي ، وأبو عامر أحاديث مستقيمة صِحاح[1]، وأما أحاديث أبي حفص ذاك التِّنِّيسي عنه فتلك بواطيل موضوعة ، أو نحو هذا فأما أباطيل فقد قاله .
وقال البخاري عن أحمد : كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر فقُلب اسمه .
وقال ابن معين في روايتين : ثقة . وفي روايتين : ليس به بأس . وفي رواية : صالح لا بأس به . وفي رواية جائز الحديث . وفي رواية : ضعيف .
وقال الدارمي ، وصالح بن محمد : ثقة صدوق . زاد الدارمي : وله أغاليط كثيرة . وقال ابن المديني : لا بأس به . وقال يعقوب بن شيبة : صدوق صالح الحديث . وقال موسى بن هارون : أرجو أنه صدوق . وفي تاريخ نيسابور بإسناد عن عيسى بن يونس ، ثنا زهير بن محمد ، وكان ثقة . وقال العجلي : جائز الحديث . وقال أيضاً : لا بأس به ، وهذه الأحاديث التي يرويها أهل الشام عنه ليست تعجبني .

---

(١) كذا في تهذيب الكمال ، وذكره ابن حجر في التهذيب مختصراً ، ولم يذكر :« أحاديث مستقيمة صحاح » ، ولعله سقط بعض الكلام في تهذيب التهذيب ، والله أعلم .

....

وقال أبو حاتم : محله الصدق ، وفي حفظه سوء ، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسؤ حفظه ، فما حدث من حفظه ففيه أغاليط ، وما حدث من كتبه فهو صالح .
وقال البخاري: ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير ، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح.
وقال أيضاً : أحاديث أهل العراق عن زهير بن محمد مقاربة مستقيمة ، ولكن الوليد بن مسلم ، وأبو حفص عمرو بن أبي سلمة ، وأهل الشام يروون عنه مناكير . وقال النسائي مرة : ليس به بأس ، وعند عمرو بن أبي سلمة عنه مناكير . وقال أبو أحمد الحاكم : في حديثه بعض المناكير . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يخطيء ويخالف . وقال الساجي : صدوق منكر الحديث .
وقال النسائي مرة أخرى : ضعيف . ومرة : ليس بالقوي . وذكره أبو زرعة في أسامي الضعفاء .
قال ابن عدي : ولعل أهل الشام أخطأوا عليه ؛ فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيمة ، وأرجو أنه لا بأس به .
قال ابن حجر : رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضُعف بسببها . ونقل كلام البخاري ، عن أحمد ، وكلام أبي حاتم .
وقال الذهبي في المغني : ثقة له غرائب . وقال في الكاشف : ثقة يُغرب ، ويأتي بما ينكر . وقال في الديوان : ثقة فيه لين . وذكره فيمن تُكلم فيه وهو موثق .(١١٧) .
قلت : لعل الرجل صدوق ، ويحمل كلام من جرحه على رواية أهل الشام عنه ، وخاصة عمرو بن أبي سلمة ، والوليد بن مسلم ، حيث نص غير واحد على ذلك ، والله أعلم .
تهذيب الكمال ٤١٤/٩، الكاشف ٤٠٨/١، ديوان الضعفاء ١٤٦/١، المغني ٣٥٢/١ الميزان ٨٤/٢ ، التهذيب ٣٤٨/٣ ، التقريب (٢٠٤٩)، الجامع في الجرح ٢٦٣/١.

* هشام بن عروة بن الزبير ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٥ .

* عـروة بن الزبـيـر بن العوام ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٥ .

* عائشة بنت أبي بكر ، أم المؤمنين رضي الله عنها ، تقدمت ترجمتها في المسألة ٥١٢ .

تخريج الحديث :

أخرجه ابن مـاجه ٣٤٩/١ ، كتاب إقامـة الصلاة ، باب ما جاء في الزينة يوم الجـمعة ، رقم ١٠٩٦ .

وابن خزيمة ١٣٢/٣ ، رقم ١٧٦٥ ـ وعنه ابن حبان ١٥/٧ ، رقم ٢٧٧٧ ـ .

كلاهما عن مـحمد بن يحيى ، عن عمـرو بن أبي سلمة ، عن زهير بن محـمد ، عن هشام ابن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة .

وزاد ابن خزيمة : وعن يحيى بن عروة ، عن أبيه ، عن عـائشة . وعن يحيى بن سعيد ، عن رجل منهم [1].

قلت: والظاهر أنه يعـني : ورواه عمـرو ، عن زهيـر ، عن يحيى بـن عروة ، عن أبيـه ، عن عائشة. ورواه عمرو أيضاً ، عن زهير ، عن يحيى بن سعيد ، عن رجل منهم .

ومداره على عمرو بن أبي سلمة ، وهو ضعيف في زهير بن محمد ، كما تقدم .

ولكن توبع زهير بن محمد على الوجه الأول :

فقـد أخرجه ابن السكن ـ كمـا في التلخيص الحبـير ٧٥/٢ ـ ، ومن طريقه ابن عبـدالبر في التمهيد ٣٥/٢٤ ـ ، عن يـحيى بن محمد بن صاعد ، عن محمـد بن خزيمة البصري ، عن حاتم بن عبيدالله أبو عبيدة ، عن مهدي بن ميمون ، عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة .

---

(١) وقع في طبعـة مؤسسة الرسـالة للإحسان : عن هشـام بن عروة ، عن أبيه ، عن عـائشة ، ويحيى بن سعـيد ، عن رجل منهم . ولم يذكر : وعن يحيى بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة .

وابن حبـان قد أخرجـه عن ابن خزيمة كمـا تقدم فلعله سقط من نـسخة الإحسـان ، وقد استـدركه كمـال الحوت في تحقيقه للإحسان ١٩٤/٤ ، ووضعه بين معقوفتين ، مما يدل على أنه سقط من النسخة الخطية ، والله أعلم .

....

قلت : وفي إسناده محمـد بن خزيمة البصري ، لم أر من تكلم عنه إلا ابن حبـان في الثقات ١٣٣/٩ ، وقال عنه : مستقيم الحديث . وفيه حاتم بن عبيدالله : أبو عبيدة النمري ، قال أبو حاتم : نظـرت في حديثه فلـم أر في حديثه منـاكير . وذكـره ابن حبـان في الثقـات ، وقال يخطيء ،(الجرح ٢٦١/٣ ، الثقات ٢١١/٨ ، اللسان ١٤٥/٢).
قلت : وعليه فلعل الرجل صدوق له أوهام ، ويحمل عليها قول ابن حبان بأنه يخطيء .
وأما مهدي بن ميمون ، وهو الأزدي فثقة (التقريب ٦٩٣٢) .
وعليه فإسناد هذه المتابعة حسن إن شاء الله ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن عمرو بن أبي سلمة روى هذا الحديث واضطرب فيه :

١ ـ فرواه مرة عن زهير بن محمد ، عن هشام ابن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة .
وتابع زهيراً على هذا الوجه : مهدي بن ميمون .

٢ ـ ورواه مرة عن زهير ، عن يحيى بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة .

٣ ـ ورواه مرة عن زهير ، عن يحيى بن سعيد ، عن رجل منهم .

وتقدم أن عـمرو بن أبي سلمة ضـعيف في زهير بن محـمد ، وأنه قد روى عنه مناكـير ، مما يجعل هذا الإسناد ضعيفاً .
و لكن توبع زهير بن محمد على الوجه الأول ، من طريق لا بأس بها كما تقدم .

ومنه يتضح أن مراد أبي حاتم من قوله : هذا حديث منكر بهذا الإسناد . أي من رواية عمرو ، حيث لم يتابع من ثقة ، وهو كما تقدم ضعيف في زهير . والله أعلم .

وللحديث شواهد ، لعلها ترتقي به إلى الصحيح لغيره ، وهي :

....

١ ـ حديث عبدالله بن سلام :

وقد رواه محمد بن يحيى بن حبان ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

أولاً : رواه يزيد بن أبي حبيب ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عمرو بن الحارث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن موسى بن سعيد ، عن محمد ابن يحيى بن حبان ، عن عبدالله بن سلام :
أخرجه أبو داود ١/٦٥٠ ، كتاب الصلاة ، باب اللبس للجمعة ، رقم ١٠٧٧ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٣/٢٤٢ ـ ، ورواه ابن ماجه ١/٣٤٨ ، الموضع السابق ، رقم ١٠٩٥ والضياء في المختارة ٩/٤٥١ ، رقم ٤٢٣ ، والطبراني في الكبير ١٣/١٦٧ ، رقم ٤٠٣ .
كلهم من طريق ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، به .

٢ ـ ورواه يحيى بن أيوب ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن موسى بن سعيد ، عن يوسف بن عبدالله بن سلام ، مرفوعاً :
أخرجه الطبراني في الكبير ٢٢/٢٨٧ ، رقم ٧٣٦ ، وابن عبدالبر في التمهيد ٢٤/٣٧ ، والمروزي في كتاب الجمعة ، رقم ٣٨ وأبو محمد الجوهري في الفوائد المنتقاة (ق ٣٠/أ).
كلهم من طريق وهب بن جرير ، عن أبيه ، عن يحيى بن أيوب ، به .

قلت : والوجه الأول أرجح ؛ فعمرو بن الحارث : ثقة حافظ ، ويحيى بن أيوب ، هو الغافقي المصري : صدوق ربما أخطأ (التقريب ٥٠٠٤ ، ٧٥١١) ، والله أعلم .

ثانياً : ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، مرسلاً :
أخرجه أبو داود ٦٥٠/١ ، الموضع السابق ، رقم ١٠٧٧ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٢٤٢/٣ ـ ، ورواه الضياء في المختارة ٤٥٠/٩ ، رقم ٤٢٢ ، من طريق ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث[1].
وعبد الرزاق في المصنف ٢٠٣/٣ ، رقم ٥٣٣٠ ، عن الثوري .
وسعيد بن منصور ـ كما في الفتح ٤٣٥/٢ ـ ، عن ابن عيينة .
وتابعهم : ابن المبارك ، وأبو معاوية : ذكر ذلك الدارقطني في العلل ٤١/٧ .
كلهم عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، مرسلاً .

وتوبع يحيى على هذا الوجه :
أخرجه عبدالرزاق في المصنف ٢٠٣/٣ ، رقم ٥٣٢٩ ، عن معمر ، عن إسماعيل بن أمية عن محمد بن يحيى بن حبان ، مرسلاً .
قلت : وإسماعيل بن أمية : ثقة ثبت (التقريب ٤٢٥) .

٢ ـ ورواه يحيى سعيد الأموي ، عن يحيى ، عن عمرة ، عن عائشة :
أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد ٣٤/٢٤ . من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري ، عن يحيى سعيد الأموي ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن عمرة ، عن عائشة .

(١) وقع في المطبوع من سنن أبي داود بتحقيق الدعاس ، وفي عون المعبود ٤١٤/٣ : حدثنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، وعمرو . وقد وضع محقق السنن اسم يونس بين معقوفتين ولعله اعتماداً على ما في عون المعبود ، حيث ورد عنهما معاً ، والصواب عدم اثبات اسم يونس ؛ فقد أخرجه البيهقي من طريق أبي داود بدونه ، وذكر المزي رواية أبي داود في موضعين من التحفة ٣٥٥/٤ ، وفي ١٢١/٩ ، والحافظ ابن حجر في الفتح ٤٣٥/٢ ، ولم يذكرا رواية يونس . وكذا أخرجه الضياء من طريق ابن وهب عن عمرو وحده ، والله أعلم .

....

وذكره أبو العباس الداني في أطراف الوطأ (ق ٢٥٥/ب) ، من رواية الجوهري ، به[1].
وقال ابن حجر في الفتح ٤٣٥/٢ : في إسناده نظر .

٣ ـ ورواه الدراوردي ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى ، عن لؤلؤة ، عن أبي صرمة :
ذكره الدارقطني في العلل ٤١/٧ ، وأبو العباس الداني في أطراف الموطأ (ق ٢٥٦/أ) .
ولم أقف على من أخرجه .
وقال الدارقطني : والدراوردي جوّد إسناده .

٤ ـ ورواه مالك ـ في الراجح عنه ـ[2]، عن يحيى ، أنه بلغه عن النبي ﷺ ، نحوه :
أخرجه مالك في الموطأ ١١٠/١ ، كتاب الجمعة ، باب الهيئة ، وتخطي الرقاب ، واستقبال الإمام يوم الجمعة . عن يحيى به .

قلت : والوجه الأول أرجح ؛ حيث رواه عدد من الثقات الحفاظ كذلك ، كما توبع يحيى ابن سعيد عليه ، في حين لم أجد من تابع رواته في الأوجه الباقية ، والله أعلم .

---

(١) ولكن سقط اسم يحيى بن سعيد الأموي من المخطوط ، وقد ذكره ابن حجر عن ابن عبدالبر على الصواب .

(٢) وذلك أنه قد اختلف على مالك في هذا الحديث :
قال ابن عبدالبر في التمهيد ٣٤/٢٤ ، وفي تجريد التمهيد (ص ٢٣١) ، رقم ٧٥٣ : هكذا رواه أكثر الرواة للموطأ عن مالك ، وذكره ابن وهب ، عن مالك ، عن يحيى بن سعيد وربيعة بن أبي عبدالرحمن ، أن رسول الله ﷺ ، فذكره .
وقد سقط قوله :« عن مالك » من المطبوع من التمهيد ، فليستدرك .

....

ثالثاً : ورواه عبدالحميد بن جعفر ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن يوسف بن عبدالله بن سلام ، عن أبيه :

أخرجه ابن ماجه ٣٤٨/١ ، الموضع السابق ، رقم ١٠٩٥ /٢ ، وابن عبدالبر في التمهيد ٣٨/٢٤ ، من طريق ابن أبي شيبة ، ثنا شيخ لنا ، عن عبدالحميد بن جعفر ، به .

وأخرجه عبدبن حميد (المنتخب ، رقم ٤٩٩) .
وابن الجوزي في تلبيس ابليس (ص ١٩٩) من طريق إبراهيم بن خريم بن حميد .
كلاهما عن ابن أبي شيبة .
والطبراني في الكبير ١٥٣/١٣ ، رقم ٣٧٣ ، من طريق سليمان بن داود .
وابن أبي شيبة ، وسليمان ، كلاهما عن محمد بن عمر ، عن عبدالحميد بن جعفر ، به .

وقال الضياء في المختارة ٤٥٢/٩ : والشيخ الذي كنّى عنه ابن أبي شيبة ولم يسمه هو محمد بن عمر الواقدي .
وقال الذهبي في السير ٤٦٣/٩ : لا شيء للواقدي في الكتب الستة إلا حديث واحد عند ابن ماجه : حدثنا ابن أبي شيبة ، حدثنا شيخ لنا . فما جسر ابن ماجه أن يُفصح به ، وما ذاك إلا لوهن الواقدي عند العلماء .
وقال في السير ٥٧٦/١٢ : وكذا أخرج ابن ماجه للواقدي حديثاً واحداً ، فدلّس اسمه وأبهمه[1] .

قلت : وفي إسناده الواقدي ، وهو متروك (التقريب ٦١٧٥) .

(١) كذا ذكر الذهبي أن ابن ماجه هو الذي أبهمه ، وفي ذلك نظر ، والذي يظهر أن ذلك من ابن أبي شيبة ؛ حيث رواه ابن عبدالبر من غير طريق ابن ماجه ، ووقع عنده مبهما أيضاً ، والله أعلم .

....

وخلاصة ما تقدم من الاختلاف على محمد بن يحيى بن حبان ما يلي :

١ - رواه يزيد بن أبي حبيب - في الراجح عنه - ، عن موسى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عبدالله بن سلام .

٢ - ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري - في الراجح عنه - ، وإسماعيل بن أمية ، عن محمد ابن يحيى بن حبان ، مرسلاً .

٣ - ورواه عبدالحميد بن جعفر ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن يوسف بن عبدالله بن سلام ، عن أبيه .

وأرجح هذه الأوجه الوجه الثاني المرسل ؛ حيث رواه ثقتان ثبتان كذلك ، في حين رواه على الوجه الأول موسى بن سعيد - أو ابن سعد - ، قال عنه ابن حجر : مقبول (التقريب ٦٩٦٥). وفي إسناد الوجه الثالث الواقدي ، وهو متروك كما تقدم .

وإسناد الوجه الراجح صحيح إلى من أرسله ، والله أعلم .

٢ ـ حديث جابر بن عبدالله :

أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (المطالب العالية ٢٩١/١ ، رقم ٧٣٥) ، وفي المصنف ١٥٦/٢ ، عن ابن نمير .

وفي المصنف ١٥٦/٢ ، ١٥٧ ، عن وكيع .

كلاهما عن موسى بن عبيدة ، عن زيد بن أسلم ، عن جابر ، نحوه مرفوعاً .

قلت : إسناده ضعيف ؛ فيه موسى بن عبيدة ، وهو ضعيف (التقريب ٦٩٨٩) .

....

٣ ـ حديث ابن عمر :

أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد ١٠/٨٣ ، عن عبدالوارث بن سفيان ، حدثنا قاسم بن أصبغ حدثنا محمد بن غالب التمتام ، حدثنا إسحاق بن عبدالواحد الموصلي ، حدثنا يحيى بن سليم ، عن إسماعيل بن أمية ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : كان الناس يغدون في أعمالهم ، فإذا كانت الجمعة جاءوا ، وعليهم ثياب رديئة ، وألوانها متغيرة ، قال : فشكوا ذلك إلى رسول الله ﷺ ، فقال :« من جاء منكم الجمعة فليغتسل ، وليتخذ ثوبين سوى ثوبي مهنته » .

قلت : وفي إسناده يحيى بن سليم ، وهو الطائفي: صدوق سيء الحفظ (التقريب ٧٥٦٣) وقد خالفه معمر ، كما تقدم في الاختلاف على محمد بن يحيى ، فرواه عن إسماعيل ، عن محمد بن يحيى ، مرسلاً ، ولم يذكر في متنه :« من جاء منكم الجمعة فليغتسل » .
لكن هذا اللفظ وحده قد جاء من طرق أخرى صحيحة متعددة عن نافع عن ابن عمر ، بل وصل عددها حد التواتر ، وليس في شيء منها شطر المتن الثاني ، كما سيأتي بيانه في المسألة رقم ٦١٤ ، والله أعلم .

٤ ـ حديث أنس بن مالك :

وقد رواه الزهري ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه ابن لهيعة ، عن عُقيل ، عن الزهري ، عن أنس ، أن رسول الله ﷺ قال في جمعة من الجمع :« يا معشر المسلمين ما على أحدكم أن يتخذ ثوبين لجمعته سوى ثوبي مهنته ، ويمس من طيب أهله ، إن كان لأهله ، وعليكم بالسواك » .

....

أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٤٣/٣[1]، في شعب الإيمان ٩٨/٣، رقم ٢٩٩٢، واللفظ له.
وابن عبدالبر في التمهيد ٢١٢/١١ ، من طريق يحيى بن عثمان بن صالح .
والواحدي في الوسيط ٢٩٧/٤ ، من طريق محمد بن إسحاق الصغاني .
كلاهما عن عثمان بن صالح ، عن ابن لهيعة ، عن عُقيل ، به .

قلت : في إسناده ابن لهيعة ، وهو ضعيف كما تقدم أكثر من مرة . وقد خولف في إسناده ومتنه ، كما سيأتي ، فروايته منكرة .

٢ ـ ورواه مالك[2]، عن الزهري ، عن عُبيد بن السباق ، قال : خطب النبي ﷺ يوم الجمعة فقال :« يا معشر المسلمين إن هذا يوم جعله الله عيداً فاغتسلوا ، ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يمس منه ، وعليكم بالسواك » .
أخرجه مالك في الموطأ ٦٥/١،٦٦، كتاب الطهارة ، باب ما جاء في السواك ، رقم ١١٣.
ومن طريق مالك أخرجه كل من :
الشافعي في مسنده (ترتيب المسند ١٣٣/١ ، رقم ٣٩١) ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٢٤٣/٣ ، وفي المعرفة ٤١٢/٤ ، رقم ٦٦٥٠ ، وقوام السنة في الترغيب والترهيب ٣٨٩/١ ، رقم ٩٠٠ ـ ، ورواه مسدد في مسنده (المطالب العالية ٢٨٥/١ ، رقم ٧١٦) ، والمروزي في كتاب الجمعة ، رقم ٣٢ ، وابن أبي شيبة في المصنف ٩٦/٢ ، وابن وهب في الجامع (ق ٢٥/ب) ـ ومن طريقه أبو أحمد الحاكم في عوالي مالك (ص ٥٧) ، رقم ١٤ ـ ، ورواه الغافقي في مسند الموطأ (ص ٢٢٢) ، رقم ٢٣١ .

---

(١) قال البيهقي في الكبرى : ورواه عبدالله بن لهيعة ، حدثني عقيل ، أن ابن شهاب أخبره عن أنس بن مالك ، أن رسول الله ﷺ قال في جمعة من الجمع ، فذكره على لفظ حديث ابن شهاب عن ابن السباق . انتهى
قلت : وكذا رواه ابن عبدالبر من طريق ابن لهيعة بمثل لفظ حديث ابن السباق . ولفظ حديث ابن السباق يختلف عن المتن الذي ساقه البيهقي في الشعب ، ولعل ابن لهيعة رواه مرتين بهذا الإسناد ، والله أعلم .

(٢) كما رواه مالك عن الزهري من وجه آخر ، وروي عن مالك من أوجه أخرى مرجوحة ، كما سيأتي بيانه مفصلاً في المسألة رقم ٥٩٣ .

....

كلهم من طريق مالك ، به نحوه .
وقال البيهقي : هذا هو الصحيح مرسل ، وقد روي موصولاً ، ولا يصح وصله .
وقال أيضاً عقب رواية ابن لهيعة : والصحيح ما رواه مالك عن ابن شهاب مرسلاً .

٣ - ورواه صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن ابن السباق ، عن ابن عباس ، مرفوعاً مثل متن الوجه الثاني :
أخرجه ابن ماجه ٣٤٩/١ ، الموضع السابق ، رقم ١٠٩٨ ، والطبراني في الصغير ٥٠/٢ ، رقم ٧٦٢ ـ وعنه أبو نعيم في أخبار أصبهان ١٦١/٢، ١٦٢ ـ ، ورواه الدارقطني في العلل ٤٥/٢ ، وبحشل في تاريخ واسط (ص ٢٢٩) ، وأبو أحمد الحاكم في عوالي مالك (ص ٥٧) ، رقم ١٤ .
كلهم من طريق عمار بن خالد ، عن علي بن غراب ، عن صالح بن أبي الأخضر ، به .

وقال الطبراني : لم يروه عن الزهري ، عن ابن السباق إلا صالح ، تفرد به علي بن غراب .
وذكر هذا الوجه أبو العباس الداني في أطراف الموطأ (ق ٢٧١/أ)، وقال : وصالح ضعيف ، والأصح عن الزهري إرساله على هذا الوجه بهذا اللفظ .

قلت : يعني متن الوجه الثاني .
وصالح بن أبي الأخضر ، قال عنه ابن حجر : ضعيف يُعتبر به (التقريب ٢٨٤٤).

٤ - ورواه معمر ، عن الزهري ، قال أخبرني من لا أتهم ، عن أصحاب النبي ﷺ ، عن النبي ﷺ ، نحوه :
أخرجه عبدالرزاق ١٩٧/٣ ، رقم ٥٣٠١ ، عن معمر ، به .
وذكر هذا الوجه ابن عبدالبر في التهيد ٢١٢/١١ ، ووقع عنده : أخبرني من لا أتهم من أصحاب رسول الله ﷺ ، ولعله خطأ مطبعي .

٥ ـ ورواه معاوية بن يحيى ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي أيوب :
أخرجه الطبراني في الكبير ١٤٩/٤ ، رقم ٣٩٧١ ، من طريق إسحاق بن سليمان الرازي عن معاوية بن يحيى ، به .
وذكره ابن أبي حاتم في العلل ٥٥/١ ، رقم ١٤٠ ، والدارقطني في العلل ٩٥/٦ ، من رواية إسحاق بن سليمان الرازي ، عن معاوية ، به .
وقال أبو زرعة : هذا خطأ ، رواه الزهري عن عبيد بن السباق .
قال ابن أبي حاتم : يعني عن النبي ﷺ مرسلاً .
وقال الدارقطني : وهو وهم ، وإنما رواه الزهري عن عبيد بن السباق مرسلاً .

قلت : ومعاوية بن يحيى ، هو الصَّدَفي : ضعيف (التقريب ٦٧٧٢) .

٦ ـ ورواه محمد بن الوليد الزبيدي ، عن الزهري ، أخبرني من لا أتهم ، عن أبي سعيد :

أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ٧٢/٣ ، رقم ١٨٢٤ ، عن إبراهيم بن محمد بن عرق عن عمرو بن عثمان ، ومحمد بن مصفى ، عن محمد بن حرب ، عن الزبيدي ، به .
قلت : وفي إسناده إبراهيم بن محمد ، هو الحمصي ، قال الذهبي ، وابن حجر : شيخ للطبراني غير معتمد (الميزان ٦٣/١ ، اللسان ١٠٥/١).

ومما تقدم يتبين أن أرجح هذه الأوجه الوجهان الثاني والرابع ، حيث رواهما مالك ، ومعمر وكلاهما ثقتان من أوثق الناس في الزهري (تهذيب الكمال ٣٠٩/٢٨)، في حين لا تثبت بقية الأوجه لضعف رواتها ، والله أعلم[1].

(١) كما رواه الزهري من طرق أخرى وبعضها صحيح بلفظ : كان النبي ﷺ يأمر بالغسل يوم الجمعة ، واختلف عليه فيها ، انظر علل الدارقطني ٤٢/٢ ـ ٤٦ .

....

ومنه فلا يصلح حديث أنس كشاهد لحديث المسألة ، لأنه من رواية ابن لهيعة ، وقد خولف في إسناده ومتنه ، والله أعلم .

والخلاصة أنه لا يصلح من الشواهد السابقة إلا رواية محمد بن يحيى بن حبان ، وتقدم أن الراجح منها الرواية المرسلة ، وحديث جابر ، وفي إسناده ضعيف .
وإذا انضم هذان الشاهدان مع المتابعة الحسنة لزهير بن محمد ، مع حديث سلمان الصحيح المتقدم في المسألة رقم ٥٨٢ ، والوارد فيه الأمر بحسن اللباس يوم الجمعة ، فلعل الحديث يرتقي بذلك إلى الصحيح لغيره ، والله أعلم .

٥٩١ ــ وسألت أبي عن حديث رواه رَوَّاد[1] ، عن سعيد بن بشير ، عن قتادة ، عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أكثروا عليّ الصلاة يوم الجمعة ».
قال أبي : هذا حديث منكر بهذا الإسناد .

رجال الإسناد :

* رَوَّاد ، هو ابن الجراح الشامي ، أبو عصام العسقلاني ، من التاسعة .
روى عن سعيد بن بشير ، والثوري ، والأوزاعي ، وابن طهمان ، وغيرهم .
روى عنه الحميدي ، وابن أبي شيبة ، وابن معين ، وإسحاق بن راهويه ، وغيرهم .
قال ابن معين في رواية : ثقة . وفي أخرى : ثقة مأمون .
وقال ابن معين أيضاً : لا بأس به ، إنما غلط في حديث عن سفيان . وقال أحمد : لا بأس به ، صاحب سنة ، إلا أنه حدَّث عن سفيان أحاديث مناكير .
وقال أبو حاتم : تغير حفظه في آخر عمره ، وكان محله الصدق . وقال البخاري : كان قد اختلط ، لا يكاد يقوم حديثه ، ليس له كبير حديث قائم .
وقال النسائي : ليس بالقوي ، روى غير حديث منكر ، وكان قد اختلط .
وقال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يتابعه الناس عليه ، وكان شيخاً صالحاً ، وفي حديث الصالحين بعض النكرة ، إلا أنه يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال : يخطيء ويخالف . وقال يعقوب بن سفيان : ضعيف الحديث . وقال الدارقطني : متروك .
قال ابن حجر : صدوق اختلط بأخرة فترك ، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد .
انظر تهذيب الكمال ٢٢٧/٩ ، التهذيب ٢٨٨/٣ ، التقريب (١٩٥٨) .

* سعيد بن بشير الأزدي ، ضعيف ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٨٩ .

* قتادة بن دِعامة ، ثقة يدلس ، من الثالثة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٥٦ .

---

(١) وقع في المطبوع :« داود » ، وهو خطأ مخالف لجميع النسخ .

....

* أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٠٢ .

تخريج الحديث :

أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ١٨/٤ ، رقم ٢٦١٠ ـ ومن طريقه ابن بشكوال في القربة إلى رب العالمين (ق ٥٠١) ـ ، ورواه ابن عدي في الكامل ١٠٣٩/٣ .
من طريق محمد بن خلف العسقلاني .
وابن السني في عمل اليوم والليلة (١٨٣)، رقم ٣٧٩ ، من طريق عبدالجبار بن أبي السري.

كلاهما عن رواد بن الجراح ، عن سعيد بن بشير ، عن قتادة ، عن أنس ، مثله .

وقال ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ ٤٤٦/١ : ورواد فيه ضعف ، وسعيد عن قتادة ضعيف أيضاً .

وقد روي الحديث عن أنس من عدة طرق ، وليس في أي منها أنه من رواية سعيد بن بشير عن قتادة . وفيما يلي بيان هذه الطرق إجمالاً :

١ ـ طريق أبي إسحاق السبيعي :

وقد اختلف عليه فيه :
أ ـ فرواه إبراهيم بن طهمان ، والمغيرة بن مسلم ، عن أبي إسحاق ، عن أنس :
أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٤٩/٣ ، وفي فضائل الأوقات (٥٠٠)، رقم ٢٧٧ ، والطبراني في الأوسط ٤٩٨/٥ ، رقم ٤٩٤٥ ، والقطيعي في جزء الألف دينار (٢١٧)، رقم ١٤٢ ، وأبو الطيب الطبري في جزء الغطريفي (ص ٩٠)، رقم ٤٧ ، وفي المنتقى منه ، رقم ١٨ ـ ومن طريقه ابن النجار في ذيل تاريخ بغداد ١٢٩/١٧ ، والذهبي في تذكرة الحفاظ ١٣٤١/٤ ، وفي معجم الشيوخ الكبير ٢٣٢/٢ ، ٢٣٣ ، وابن بشكوال في القربة إلى رب العالمين (ق ٤٧٢) ، والسبكي في طبقات الشافعية ١٦١/١ـ ، ورواه ابن عساكر في جزء حديث أهل حردان (٢٢) ـ كما في جزء الألف دينار ـ .

....

كلهم من طرقٍ عن أبي خليفة : الفضل بن الحباب ، عن عبدالرحمن بن سلام ، عن إبراهيم بن طهمان ، عن أبي إسحاق ، عن أنس ، أن النبي ﷺ قال : أكثروا الصلاة علي يوم الجمعة وليلة الجمعة ، فمن صلى علي صلاة صلى الله عليه عشراً » .
ورواه بعضهم ولم يذكر : يوم الجمعة ، وليلة الجمعة .
وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا إبراهيم بن طهمان ، تفرد به عبدالرحمن بن سلام .

وأخرجه أبو الطيب الطبري في جزء الغطريفي (ص ١٠٤)، رقم ٦٣ ـ ومن طريقه ابن بشكوال في القربة إلى رب العالمين (ق ٤٧٢) ، وأبو طاهر السلفي في المشيخة البغدادية (ق ٦١/ب ، ٦٢/أ) ، وابن نقطة تكملة الإكمال ٤٢١/٥ ، ٤٢٢ ، والذهبي في السير ٣٨٣/٧ ـ ، عن الغطريفي .
وابن السني في عمل اليوم والليلة (١٨٣)، رقم ٣٨٠ .
كلاهما عن أبي خليفة
وأبو يعلى ٧٥/٧ ، رقم ٤٠٠٢ ـ ومن طريقه ابن السني في عمل اليوم والليلة (١٨٣) رقم ٣٨٠ ، وأبو القاسم الشحامي في الثامن من الأحاديث الألف السباعيات (ق ٩٣/أ)ـ.
والطبراني في الأوسط ٣٧١/٣ ، وأبو نعيم في الحلية ٣٤٧/٤ ، من طريق إبراهيم بن هاشم البغوي .
والدولابي في الكنى ١٤٦/١ ، عن العباس بن عبدالله الأنطاكي .
وأبو خليفة ، وأبو يعلى ، والبغوي ، والعباس ، كلهم ، عن عبدالرحمن بن سلام به . إلا أنه قال في متنه :« من ذكرت عنده فليصل علي ، فإنه من صلى علي صلى الله عليه عشراً » .

وأخرجه أبو داود الطيالسي (٢٨٣)، رقم ١٢١٢٢ ـ ومن طريقه النسائي في عمل اليوم والليلة (١٦٥)، رقم ٦١ ، وأبو نعيم في أخبار أصبهان ٤/٢ ـ .

....

وابن أبي عاصم في الصلاة على النبي ﷺ (٣٧)، رقم ٤٠ ـ ومن طريقه قوام السنة في الترغيب والترهيب ٢/٦٨٢ ، رقم ١٦٤٢ ـ . من طريق شبابة .
وقوام السنة في الترغيب والترهيب ٢/٦٨٢ ، رقم ١٦٤٣ ، من طريق محمد بن سواء .
كلهم عن أبي سلمة : المغيرة بن مسلم ، عن أبي إسحاق ، عن أنس ، نحوه .

ب ـ ورواه يونس بن أبي إسحاق ، وأخوه : يوسف ، عن أبي إسحاق ، عن بُريد بن أبي مريم ، عن أنس :
أخرجه النسائي ٣/٥٠ ، كتاب السهو ، باب الفضل في الصلاة على النبي ﷺ ، رقم ١٢٩٧ ، وفي عمل اليوم والليلة (٢٩٦)، رقم ٣٦٢ ـ ومن طريقه الضياء في المختارة ٤/٣٩٦ ، رقم ١٥٦٨ ـ ، من طريق محمد بن يوسف .
والنسائي في عمل اليوم والليلة (٢٩٧)، رقم ٣٦٤ ، وأحمد ٣/٢٦١ ـ ومن طريقه الضياء في المختارة ٤/٣٩٤، رقم ١٥٦٥ ـ، ورواه البخاري في الأدب المفرد (٢٢٤)، رقم ٦٤٣ وأبو جعفر الغطريف في جز المناديلي (ق ٤٨/ب) . من طريق أبي نعيم .
والنسائي في عمل اليوم والليلة (٢٩٧)، رقم ٣٦٣ ـ ومن طريقه الضياء في المختارة ٤/٣٩٧ رقم ١٥٦٩ ـ ، من طريق حجاج .
والنسائي في عمل اليوم والليلة (١٦٥)، رقم ٦٢ ، وابن بشران في الخامس من أماليه (ق ٥٨/أ) ، من طريق يحيى بن آدم .
وابن حبان ٣/١٨٥ ، رقم ٩٠٤ ، من طريق محمد بن بشر العبدي .
والحاكم ١/٥٥٠ ، من طريق عبيدالله بن موسى .
والفاكهي في حديثه عن أبي يحيى بن أبي مسرة (ق ٣١/أ) ، ـ ومن طريقه الضياء في المختارة ٤/٣٩٤ ، رقم ١٥٦٦ ، (ومن طريقهما ابن طولون في الأحاديث المائة (ص ٦٨) رقم ٧١ ـ . عن خلاد بن يحيى .
وأحمد ٣/١٠٢ ـ ومن طريقه الضياء في المختارة ٤/٣٩٤ ، رقم ١٥٦٤ ـ ، ورواه ابن أبي شيبة ٢/٥١٧ و ١١/٥٠٥ ، وابن أبي عاصم في الصلاة على النبي ﷺ ، رقم ٣٩ ، والخطيب في تاريخه ٨/٣٨٩ ، من طريق ابن فضيل .

والبغوي في شرح السنة ١٦٥/٥ ، رقن ١٣٦٥ ، من طريق أبي قتيبة .
وأبو بكر النجاد في أماليه (ق ٥٢/أ) ـ وعنه أبو الحسين بن بشران في الأول من الفوائد الحسان (ق ٢٨٥/ب ، ٢٨٦/أ) ـ وعنهما البيهقي في شعب الإيمان ٢١٠/٢ ، رقم ١٥٥٤ ـ ، من طريق شبابة بن سوار .
وتمام في فوائده (الروض البسام ٤١٣/٤، رقم ١٥٧٣)، من طريق سفيان بن سعيد .

كلهم عن يونس بن أبي إسحاق ، عن بريد ، عن أنس ، أن النبي ﷺ قال :« من صلى علي صلاة واحدة صلى الله عليه عشر صلوات ، وحط عنه عشر خطيئات » .

وأخرجه أبو يعلى في مسنده ٣٥٤/٦ ، رقم ٣٦٨١ ـ ومن طريقه الضياء في المختارة ٣٩٥/٤ ، رقم ١٥٦٧ ـ .
والطبراني في الأوسط ٣٢٤/٣ ، رقم ٢٦٩٢ ، عن إبراهيم الوكيعي .
كلاهما عن الأزرق بن علي أبو الجهم ، عن حسان ، عن يوسف بن أبي إسحاق[1]، عن أبي إسحاق ، عن بُريد ، عن أنس .
وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن يوسف إلا حسان ، تفرد به الأزرق .
وذكر الدارقطني رواية يوسف الدارقطني في العلل (٤ ٢٢/أ) ، وقال : وهو الصواب .
وقال الضياء : ورواية من رواه عن بُريد ، عن أنس أولى ؛ لأنه ذكر السماع منه .

وخالفهما مخلد بن يزيد ، فرواه عن يونس ، عن بريد ، عن الحسن ، عن أنس :
أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (١٦٦)، رقم ٦٣ ـ ومن طريقه الضياء في المختارة ٢٤٤/٥ ، رقم ١٨٧٠ ـ ، عن عبدالحميد بن محمد ، عن مخلد بن يزيد ، به ، نحوه .
وقال الضياء : رواه غير واحد عن يونس ، فلم يذكروا الحسن .

---

(١) وقع في المطبوع من المختارة:« نا يونس ـ يعني ابن أبي إسحاق ـ ، عن أبي إسحاق » ، ولعله تصحيف عن يوسف ، إذ أخرجه أبو يعلى كذلك ، والضياء إنما أخرجه من طريق أبي يعلى ، وكذلك هو في الأوسط للطبراني ، وفي مجمع البحرين ٢٣/٨ ، رقم ٤٦٤٤ . وإن ثبت أن المراد هو يونس ، فيعد وجهاً من الاختلاف عليه ، وهو وجه مرجوح ، حيث رواه الثقات بخلافه كما تقدم ، والله أعلم .

قلت : ولعل الوجه الثاني أرجح ، حيث رواه ابنا أبي إسحاق كذلك ، وهما من أعرف الناس بحديثه ، وهذا ما رجحه الضياء كما تقدم .
إلا أنه يمكن القول بأن الوجه الأول محفوظ ، وأن الحمل في ذلك على أبي إسحاق ؛ لأنه مدلس ، فكان يذكر الواسطة أحياناً ، ولا يذكره أحياناً أخرى ، والله أعلم .

٢ ـ طريق أبي ظلال :
أخرجه الطبراني (كما في جلاء الأفهام ص ٣٧) ـ ومن طريقه قوام السنة في الترغيب والترهيب ٦٨٦/٢ ، رقم ١٦٥١ ـ ، ورواه ابن عساكر في معجم شيوخه (ق ١٧/ب) من طريق النعمان بن عبدالسلام ، عن أبي ظلال ، عن أنس ، قال : قال النبي ﷺ : « أكثروا الصلاة علي يوم الجمعة ، فإنه أتاني جبريل آنفاً من ربه ـ عز وجل ـ فقال : ما على الأرض من مسلم يصلي عليك مرة واحدة إلا صليت أنا وملائكتي عليه عشراً » .
وأخرجه أبو يعلى الصابوني في فوائده (كما في القول البديع ص ١٦٤) من طريق أبي ظلال عن أنس ، نحوه .
وقال ابن عساكر : غريب من حديث أبي ظلال : هلال بن أبي مالك . عن أنس .
قلت : ومداره على أبي ظلال : هلال بن أبي هلال ، وهو ضعيف (التقريب ٣٧٤٩).

٣ ـ طريق يزيد الرقاشي :
أخرجه ابن عدي في الكامل ٩٦٨/٣ ، والبيهقي في شعب الإيمان ١١٠/٣ ، رقم ٣٠٣٣ من طريق درست بن زياد القشيري .
وابن عدي ٩٤٤/٣ ، وابن عساكر في حديث أهل حردان رقم ١٢(كما في جزء الألف دينار) ، وابن الجندي في الثاني من حديث أبي بكر الدقاق (ق ٤٢/ب) ، ومحمد بن إسماعيل الوراق (كما في جلاء الأفهام ص ٣٧) . من طريق أبي إسحاق: خازم بن الحسين .
كلاهما عن يزيد الرقاشي ، عن أنس ، مرفوعاً :« أكثروا علي الصلاة في يوم الجمعة ، وليلة الجمعة ، فمن فعل ذلك كنت له شهيداً وشافعاً يوم القيامة » .

وقال ابن القيم عن هذه الطريق والتي قبلها: وهذان وإن كانا ضعيفين فيصلحان للاستشهاد.

٤ ـ طريق ثابت البناني :

أخرجه الطبراني في الكبير ٩٩/٥ ، رقم ٤٧١٧ ، وفي الأوسط ١٢٠/٥ ، رقم ٤٢٢٨ ، وفي الصغير ٣٤٧/١ ، رقم ٥٧٩ ــ ومن طريقه السبكي في طبقات الشافعية ١٦٠/١ ــ ، عن العباس بن الفضل .

وإسماعيل القاضي في فضل الصلاة على النبي ﷺ ، رقم ١ ــ ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان ٢١٢/٢ ، رقم ١٥٦١ ، ١٥٦٢ ــ .

وابن أبي عاصم ، رقم ٤٩ ، عن عبدالله بن شبيب .

كلهم عن إسماعيل بن أبي أويس ، حدثني أخي ، عن سليمان بن بلال ، عن عبيدالله بن عمر ، عن ثابت ، عن أنس ، عن أبي طلحة ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ﷺ قال: « من صلى علي صلاة صلى الله عليه عشراً » .

وقال الطبراني : لم يروه عن عبيدالله إلا سليمان ، تفرد به أبو بكر بن أبي أويس .

كما أخرجه الطبراني في الكبير ٩٩ ـ ١٠١ ، من طرق أخرى عن ثابت عن أنس ، عن أبي طلحة ، ومن طريق الزهري ، عن أنس ، عن أبي طلحة ، ليس هنا مجال ذكرها .

٥ ـ طريق حميد الطويل :

أخرجه الطبراني في الصغير ١٢٦/٢ ، رقم ٨٩٩ ، وفي الأوسط ١١٥/٨ ، رقم ٧٢٣١ ــ ومن طريقه السبكي في طبقات الشافعية ١٥٨/١ ــ، عن محمد بن مسلم ، عن إبراهيم ابن سالم الهُجيمي ، عن عبدالعزيز بن قيس بن عبدالرحمن ، عن حميد الطويل ، عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ :« من صلى علي صلاة واحدة صلى الله عليه عشراً ، ومن صلى علي عشراً صلى الله عليه مائة ، ومن صلى علي مائة كتبَ الله له براءةً من النفاق ، وبراءةً من النار ، وأسكنه الله يوم القيامة مع الشهداء » .

وقال الطبراني : لم يروه عن حميد إلا عبدالعزيز بن قيس ، تفرد به إبراهيم بن سالم .

....

وقال الهيثمي ١٦٣/١٠ : رواه الطبراني في الصغير والأوسط ، وفيه إبراهيم بن سالم بن سلم الهجيمي ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات .

٦ ـ طريق عبدالوارث الأنصاري :

أخرجه ابن الأعرابي في المعجم ١٤٨/١ ، رقم ٢٤٣ ، من طريق مندل بن علي ، عن أبي هاشم ، عن عبدالوارث ، عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ :« من صلى علي واحدة صلى الله عليه عشراً ».

قلت : وعبدالوارث الأنصاري مولى أنس : ضعفه الدارقطني ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات (اللسان ٨٥/٤) .

٧ ـ طريق سلمة بن وردان :

أخرجه إسماعيل القاضي في فضل الصلاة على النبي ﷺ ، رقم ٤ ، والدارقطني في الأول من الأسانيد الرباعيات (ق ٢٣) ، وأبو مسلم الكجي في فوائد ابن ماسي البزاز (ق ٤٦/أ ، ب) ـ ومن طريقه أبو طاهر السلفي في المشيخة البغدادية (ق ٣٥/ب) ـ . من طريق القعنبي .

والبزار (نسخة الأزهرية ق ٤٤/ب)، من طريق جعفر بن عون .

وأبو الحسن محمد بن عبدالرحمن بن القاسم في غرائب حديث الميانجي (ق ٢٣٣/أ) ، عن أبي يعلى ، ثنا سريج ، ثنا ابن أبي فديك .

وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٦٢/٥٦ ، من طريق المفضل الغلابي .

كلهم ، عن سلمة بن وردان ، عن أنس ، أن النبي ﷺ قال :« أتاني جبريل ـ عليه السلام ـ فقال : من صلى عليك صلاة واحدة صلى الله عليه عشراً ، ورفعه عشر درجات » .

وفي رواية القعنبي ، وجعفر ، والغلابي : خرج النبي ﷺ يتبرز ، فتبعه عمر ، فوجده ساجداً ، فتنحى عنه ، حتى إذا رفع رأسه قال : أحسنت ياعمر حين وجدتني ساجداً فتنحيت ، إن جبريل أتاني ... » فذكر الحديث .

فيكون من مسند عمر ، وأنس معاً .

....

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه قد تفرد رواد بن الجراح برواية هذا الحديث عن سعيد بن بشير ، عن قتادة عن أنس . ولم أجد من تابعه من هذا الطريق إلى أنس ، كما تقدم في التخريج .
ورواد: صدوق اختلط بأخرة فترك ، كما أن شيخه فيه : سعيد بن بشير ضعيف .

ومنه يتبين صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من قوله : هذا حديث منكر بهذا الإسناد .

وقد روي الحديث عن أنس من طرقٍ أخرى تقدم ذكرها ، كما أن له شواهد عن غير واحد من الصحابة يرتقي بمجموعها إلى الصحيح لغيره .
انظر لذلك جلاء الأفهام (٢٢٧)، القول البديع (٢٣٠ ، وما بعدها) ، السلسلة الصحيحة رقم ١٤٠٧ ، ورقم ١٥٢٧ ، هامش جزء الألف دينار (ص٢١٧) .
وانظر ما تقدم في المسألة رقم ٥٦٧ ، والله أعلم .

٥٩٢ ــ وسألت أبي عن حديث رواه عمرو بن خالد الحراني ، عن ابن لهيعة[١] ، عن محمد بن زيد بن المهاجر ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، أن النبي ﷺ كان إذا صعد المنبر سلّم .

قال أبي : هذا حديث موضوع .

رجال الإسناد :

* عمرو بن خالد بن فَرُّوخ بن سعيد التميمي ، أبو الحسن الحرّاني (ت ٢٢٩) .
روى عن ابن لهيعة ، وزهير بن معاوية ، وشريك بن عبدالله ، وغيرهم .
روى عنه البخاري ، وأبو حاتم الرازي ، والترمذي ، وأبو زرعة ، وغيرهم .
قال ابن معين : ثقة صدوق . وقال العجلي : ثبت ثقة . وقال مسلمة : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو حاتم : صدوق .
قال ابن حجر : ثقة .
انظر تهذيب الكمال ٥٩٩/٢١ ، التهذيب ٢٥/٨ ، التقريب (٥٠٢٠) .

* ابن لهيعة ، ضعيف تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٦ .

* محمد بن زيد بن المُهاجر التيمي المدني ، من الخامسة .
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٢٣٠/٢٥ ، التهذيب ١٧٣/٩ ، التقريب (٥٨٩٤) .

* محمد بن المُنْكَدر بن عبدالله التيمي ، أبو عبدالله المدني (ت ١٣٠ تقريباً) .
ثقة فاضل ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٥٠٣/٢٦، السير ٣٥٣/٥، التهذيب ٤٧٣/٩، التقريب (٦٣٢٧).

---

(١) وقع في المطبوع :« عن أبي لهيعة » ، وهو خطاء .

....

* جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٤ .

تخريج الحديث :

أخرجه ابن ماجه ٣٥٢/١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في الخطبة يوم الجمعة ، رقم ١١٠٩ ، عن محمد بن يحيى الذهلي .

والحاكم[1] (كما في مصباح الزجاجة ٣٧٠/١) ـ وعنه البيهقي في الكبرى ٢٠٤/٣ ، وفي المعرفة ٨٧/٥ ، رقم ٦٩٢٨ ـ ، من طريق أحمد بن إبراهيم .

والحاكم (كما في مصباح الزجاجة ٣٧٠/١) ، من طريق عبيد بن شريك ، وابن ملحان .

وابن عدي في الكامل ١٤٦٥/٤ ، ـ ومن طريقه البغوي في شرح السنة ٢٤٢/٤ ، رقم ١٠٦٩ ـ ، عن الحسين بن محمد العتكي .

وابن عدي في الكامل ١٤٦٥/٤ ، من طريق أبي أمية .

وابن الجوزي في التحقيق ٥٠٤/١ ، رقم ٨٠٠ ، من طريق أبي بكر الأثرم .

وتمام في فوائده (الروض البسام ٦٠/٢ ، رقم ٤٥٠) ، من طريق موسى بن محمد المزني.

كلهم عن عمرو بن خالد الحراني .

وأخرجه أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان ٢٤٠/١ ، من طريق الأوزاعي .

كلاهما عن ابن لهيعة ، عن محمد بن زيد ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، مثله .

وقال الحاكم : تفرد به ابن لهيعة .

وقال ابن عدي : وهذا بهذا الإسناد لا أعلم يرويه غير ابن لهيعة ، وعن ابن لهيعة عمرو ابن خالد .

---

(١) كذا عزاه البوصيري في مصباح الزجاجة من هذه الطريق والتي بعدها ، ولم أجده في المطبوع من المستدرك ، ولم يذكره ابن حجر في اتحاف المهرة ، فلعله في كتاب آخر من كتب الحاكم ، والله أعلم .

....

وقال عبدالحق في الأحكام الوسطى ١٠٦/٢ : وعبدالله بن لهيعة معروف في الضعفاء .
وقال ابن حجر في التلخيص ٦٧/٢ ، وفي الدراية ٢١٧/١ : إسناده ضعيف .
وقال البوصيري : هذا إسناد ضعيف ؛ لضعف ابن لهيعة .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن ابن لهيعة انفرد بروايته لهذا الحديث ، ولم أجد من تابعه عليه ، وهو كما تقدم ضعيف ، وعليه فإسناد الحديث ضعيف .

ويرى أبو حاتم أن الحديث موضوع ، وفي ذلك نظر ؛ فابن لهيعة هو أدنى رجال الإسناد حالاً ، وهو كما تقدم ضعيف ، ولم يتهم بالوضع ، والله أعلم .

والحديث كما تقدم إسناده ضعيف ، ولكن له شواهد ، سنذكرها ، ونذكر ما يصلح منها للاستشهاد ، وهي كما يلي :

١ ـ حديث ابن عمر :
أخرجه الطبراني في الأوسط ٣٤٩/٧ ، رقم ٦٦٧٣ ، وابن عدي في الكامل ١٨٩٢/٥، ١٨٩٣ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٢٠٥/٣ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٢٢/٤٧ ، ٣٢٣ ـ ، ورواه ابن المنذر في الأوسط ٦٣/٤ ، رقم ١٧٩٩ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٢٣/٤٧ . من طريق الوليد بن مسلم .
وابن حبان في المجروحين ١٢١/٢ ، من طريق ابن أبي السري .
كلاهما عن عيسى بن عبدالله الأنصاري ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال :« كان رسول الله ﷺ إذا دنا من منبره يوم الجمعة سلم على من عنده من الجلوس ، فإذا صعد المنبر استقبل الناس بوجهه ثم سلم » .

....

وقال الطبراني : لم يروِ هذا الحديث عن نافع إلا عيسى بن عبدالله ، تفرد به الوليد ، ولا يروى عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد .
وقال ابن حبان : عيسى بن عبدالله الأنصاري شيخ يروي عن نافع ما لا يتابع عليه ، لا ينبغي أن يُحتج بما انفرد لمخالفته الأثبات في الروايات .
وقال البيهقي : تفرد به عيسى بن عبدالله بن الحكم بن النعمان بن بشير الأنصاري .
وقال أيضاً : وروي في ذلك عن ابن عباس ، وابن الزبير ، ثم عن عمر بن عبدالعزيز .
وقال ابن عدي ، عن عيسى : وعامة ما يرويه لا يتابع عليه .
وقال عبدالحق في الأحكام الوسطى ١٠٦/٢: لا يتابع عيسى بن عبدالله على هذا الحديث.
وتعقبه ابن القطان في بيان الوهم ٢٨٢/٣ ، فقال: كذا قال ، وهو ليس بعلة في الحقيقة أن لا يُتابع الثقة ، ولا يضره الانفراد عند أكثر المحدثين ، وهو أحدهم ، وإن كان بعض الناس يأبى ذلك ، وإنما العلة أن عيسى بن عبدالله المذكور لا يتابع فيما يرويه ، ليس في هذا الحديث فقط ، بل في عامة ما يرويه ، كذلك ذكره أبو أحمد بن عدي حين ذكره ، فهو إذا منكر الحديث .

قلت : ومما سبق يتبين أن إسناد الحديث ضعيف جداً ؛ لحال عيسى ، وعليه فلا يصلح كشاهد لحديث المسألة ، والله أعلم .

٢ ـ مرسل الشعبي :
أخرجه عبدالرزاق ١٩٣/٣ ، رقم ٥٢٨٢ .
وابن أبي شيبة ١١٤/٢ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ٥٠٤/١ ، رقم ٨٠٠ ـ .
كلاهما عن أبي أسامة .
وأحمد في العلل برواية ابنه عبدالله ٢٦٨/٢ ، رقم ٢٢١٦ ، عن هشيم .
وأبو أسامة ، وهشيم ، كلاهما عن مجالد ، عن الشعبي ، قال: كان رسول الله ﷺ إذا صعد المنبر أقبل على الناس بوجهه ، وقال : السلام عليكم . قال : فكان أبو بكر وعمر يفعلان ذلك بعد النبي ﷺ .
وقال الألباني في الصحيحة ١٠٦/٥ : وهو مرسل لا بأس به في الشواهد .

٣ ـ مرسل عطاء :

أخرجه عبدالرزاق ٣/١٩٢ ، رقم ٥٢٨١ ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، أن النبي ﷺ كان إذا صعد المنبر أقبل بوجهه على الناس فقال : السلام عليكم .

وقال الألباني : رجاله ثقات رجال الشيخين .

وروي عن غير واحد من الصحابة :

فقد أخرجه ابن أبي شيبة ٢/١١٤ ، من فعل عثمان ، وعمر بن عبدالعزيز .

وإسنادهما صحيح ، كما في السلسلة الصحيحة رقم ٢٠٧٦ .

وأخرجه ابن المنذر في الأوسط ٤/٦٣ ، رقم ١٨٠٠ ، عن إسحاق بن راهويه ، عن الضحاك بن مخلد ، عن سليمان بن نشيط ، عن ابن الزبير ، من فعله .

وتقدم قول البيهقي أنه روي عن ابن عباس ، وابن الزبير .

ولعل مرسل الشعبي وعطاء ، إضافة لفعل بعض الصحابة يشهد لحديث جابر فيرتقي بذلك إلى الصحيح لغيره ، والله أعلم .

٥٩٣ ــ وسمعت أبي وحدثنا عن أبي [خالد][1] يزيد بن سعيد بن يزيد الأصبحي الإسكندراني قال : سمعت مالك بن أنس يُسأل ، فقال : حدثني سعيد ابن أبي سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ في جمعة من الجمع : « يا معشر المسلمين إن هذا يوم جعله الله عيداً فاغتسلوا وعليكم بالسواك » .

قال أبي : وهم يزيد بن سعيد في إسناد هذا الحديث ؛ إنما يرويه مالك بإسناد مرسل .

رجال الإسناد :

* يزيد بن سعيد بن يزيد الأصبحي ، أبو خالد الإسكندراني (ت ٢٤٩) .

روى عن مالك ، والليث ، وابن وهب ، وابن عيينة ، وغيرهم .

روى عنه أبو حاتم ، وعمر بن محمد الهمداني ، وغيرهما .

قال أبو حاتم : محله الصدق . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يُغرب .

وقال ابن عبدالبر في التمهيد : ويزيد بن سعيد هذا من أهل الإسكندرية : ضعيف .

قلت : ويلاحظ أن ابن عبدالبر قال ذلك تعقيباً على مخالفته للثقات في هذا الحديث .

وقال الذهبي : ماعلمت فيه ضعفاً .

قلت : ولعله لم يقف على قول ابن عبد البر المتقدم . ولعل الصواب أن يقال في يزيد هذا : صدوق له أوهام ؛ جمعاً بين الأقوال السابقة ، والله أعلم .

انظر الجرح ٢٦٨/٩ ، الثقات ٢٧٧/٩ ، التمهيد ٢١٠/١١ ، الأنساب ١٧٥/١ ، تاريخ الإسلام ٥٥٠/١٨ .

---

(١) وقع في جميع النسخ :« أبي خلف » ، والذي في جميع مصادر ترجمته ، وفي مصادر التخريج التي ذكرت كنيته :« أبو خالد » . كما وقع في المطبوع :« ابن خلف » . وهو خطأ .

....

---

* مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصْبَحي ، أبو عبدالله المدني (ت ١٧٩) .
ثقة ثبت حافظ ، إمام دار الهجرة . رأس المتقنين ، وكبير المتثبتين ، حتى قال البخاري : أصح الأسانيد كلها : مالك عن نافع عن ابن عمر .
انظر تهذيب الكمال ٩١/٢٧ ، السير ٤٣/٨ ، التهذيب ٥/١٠ ، التقريب (٦٤٢٥).

* سعيد المقبري : ثقة تغير قبل موته بأربع سنين على الراجح ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٨٢.

* أبو سعيد : كيسان المقبري ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٨٢ .

* أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

تخريج الحديث :

روى مالك هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

١ ـ فرواه يزيد بن سعيد الإسكندراني ، واضطرب فيه :

أ ـ فرواه مرة عن مالك ، عن سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

ب ـ ورواه مرة عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

ج ـ ورواه مرة عن مالك ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة .

د ـ ورواه مرة عن مالك ، عن صفوان بن سليم ، عن عطاء ، عن أبي سعيد الخدري .

هـ ـ ورواه مرة عن مالك ، عن ابن السباق ، مرسلاً .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن مالك ، عن الزهري ، عن عُبيد بن السباق ، مرسلاً .

....

٣ ـ ورواه حجاج الرعيني ، عن مالك ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، وحميد ابني عبدالرحمن بن عوف ، وعن أحدهما ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

وكل الأوجه السابقة بمثل متن حديث المسألة .

٤ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن مالك ، عن صفوان بن سليم ، عن عطاء ، عن أبي سعيد الخدري ، مرفوعاً :« غسل يوم الجمعة واجب على كل مُحتلم » .
وتابع مالكاً عليه عدد من الثقات .

٥ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً :« إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل » .
وتابع مالكاً عليه عدد من الثقات .

٦ ـ ورواه أصحاب الموطأ ، وغيرهم ، عن مالك ، عن المقبري ، عن أبي هريرة ، موقوفاً : « غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم كغسل الجنابة » .

٧ ـ ورواه عبدالرزاق ، عن مالك ، عن المقبري ، عن أبي هريرة ، موقوفاً :« من أتى الجمعة فليغتسل » .

٨ ـ ورواه أيوب بن صالح ، عن مالك ، عن سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

٩ ـ ورواه أبو بكر العمري ، عن مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً :« غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم » .

١٠ ـ ورواه بكر بن عبدالله ، عن مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري ، عن أبيه ، مرفوعاً :« غسل يوم الجمعة واجب كغسل الجنابة » .

....

١١ ـ ورواه إسحاق بن الطباع ، عن مالك ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه يزيد بن سعيد الأسكندراني ، واضطرب فيه :

١ ـ فرواه مرة عن مالك ، عن سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً :
أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٩٩/١ ، من طريق داود بن الحسين البيهقي .
وفي ٢٤٣/٣ ، من طريق محمد بن أبي غسان الفرائضي .
والطبراني في الأوسط ٢٥٩/٤ ، رقم ٣٤٥٧ ، وفي الصغير ٢٢٣/١ ، رقم ٣٥٨ ، عن الحسن بن إبراهيم المصري .
وابن عبدالبر في التمهيد ٢١١/١١ ، وابن المقرىء في معجمه (ق ٤٦/ب) ، من طريق أحمد بن محمد بن خالد بن ميسرة[1] .
وابن عبدالبر في التمهيد ٢١١/١١ ، من طريق أحمد بن قراد الجهيني ، والحسن بن إسحاق الرازي .
وابن المظفر في غرائب حديث مالك (ص ١٤٣) ، رقم ٨٢ ، وأبو أحمد الحاكم في عوالي مالك (ص ٧٢)، رقم ٥٢ ، عن محمد بن محمد بن سليمان الواسطي .
وعيسى بن علي الجراح في أماليه (ق ١٨٠/أ) ـ ومن طريقه الذهبي في معجم الشيوخ الكبير ٣٥٥/١ ، وابن عساكر في معجم شيوخه (ق ٢٥/ب) ـ ، عن عبدالله بن أبي داود .

كلهم عن يزيد بن سعيد ، به ، نحو متن المسألة المتقدم .

---

(١) وقع في التمهيد : « أحمد بن خالد بن ميسرة » . ، فلعله سقط في المطبوع .

....

وقال البيهقي : هكذا رواه مسلم[1] عن هذا الشيخ عن مالك ، ورواه الجماعة عن مالك عن الزهري عن ابن السباق عن النبي ﷺ مرسلاً .
وقال في الموضع الثاني بعد ذكر الرواية المرسلة عن ابن السباق ، كما سيأتي ، قال : وقد روي موصولاً ـ يعني هذه الرواية ـ ، ولا يصح وصله .
وقال الطبراني : لم يروه عن مالك إلا يزيد بن سعيد ، ومعن بن عيسى .

قلت : ورواية معن إنما هي عن مالك موقوفاً ، ولمتن آخر ، كما سيأتي من كلام الدارقطني.

وقال ابن عبدالبر : ولم يتابعه ـ يعني يزيد ـ أحد من الرواة على ذلك .
وقال أيضاً : وهذا اضطراب عن يزيد بن سعيد ، ولا يصح شيء من روايته في هذا الباب .
وقال ابن عساكر : تفرد به يزيد بن سعيد مسنداً .
وقال الذهبي : هذا غريب عن مالك .

٢ ـ ورواه مرة عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة :
ذكره أبو العباس الداني في أطراف الموطأ (ق ٢٧٠/ب) ، ولم أقف على من أخرجه .

٣ ـ ورواه مرة عن مالك ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة :
أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد ٢١١/١١ ، من طريق عبدالله بن سليمان ، وأبي رفاعة عمارة بن وثيمة بن موسى . كلاهما عن يزيد بن سعيد ، به .

قلت : وليس بعيداً أن يكون هذا الوجه ، هو نفس الوجه السابق ، ويكون سقط من المطبوع من التمهيد قوله :« عن أبيه » ، والله أعلم .

---

(١) كذا في المطبوع من السنن الكبرى ، والحديث بهذا الإسناد لم يخرجه مسلم ، وليس في إسناد البيهقي من اسمه مسلم ، ولعله تصحيف أو خطأ مطبعي ، ويؤيده كلامه في الموضع الثاني ، والله أعلم .

٤ ـ ورواه مرة عن مالك ، عن صفوان بن سليم ، عن عطاء ، عن أبي سعيد الخدري :
أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد ٢١٠/١١ ، من طريق الحسن بن أحمد البصري ، عن يزيد ابن سعيد ، به .
وقال ابن عبدالبر : لم يتابعه أحد على الإسنادين جميعاً في هذين الحديثين .

قلت : يعني الوجه الأول ، والرابع .

٥ ـ ورواه مرة عن مالك ، عن ابن السباق مرسلاً :
أخرجه أبو أحمد الحاكم في عوالي مالك (ص ٥٧) ، رقم ١٤ ، عن أبي بكر بن أبي داود ، عن يزيد ، به[١] .

ثانياً : ورواه عدد من الثقات ، عن مالك ، عن الزهري ، عن عُبيد بن السباق ، مرسلاً :
أخرجه مالك في الموطأ ، من رواية يحيى بن يحيى ٦٦,٦٥/١، كتاب الطهارة ، باب ما جاء في السواك ، رقم ١١٣ ، وفي رواية محمد بن الحسن (ص ٤٦ ، رقم ٥٩) ، وفي رواية أبي مصعب ١٧٣/١ ، رقم ٤٥٢ ، وفي رواية سويد (١٥٩)، رقم ٢٨٦ .

ومن طريق مالك أخرجه كل من :
الشافعي في مسنده (ترتيب المسند ١٣٣/١ ، رقم ٣٩١) ــ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٢٤٣/٣ ، وفي المعرفة ٤١٢/٤ ، رقم ٦٦٥٠ ، وقوام السنة في الترغيب والترهيب ٣٨٩/١ ، رقم ٩٠٠ ــ . كلاهما من طريق الشافعي .

---

(١) مع أنه في سياقه لإسناد الحديث يوهم غير ذلك ؛ فقد ذكره في أصل الإسناد ، فقال :« عن مالك ، عن ابن شهاب » ، ثم ذكر بعده رواية ابن وهب عن مالك عن ابن شهاب .
إلا أنه عقب على الإسنادين فقال : هذا لفظ حديث ابن وهب عن مالك ... وقال في حديث يزيد بن سعيد : عن مالك عن ابن السباق .
ومنه يفهم أن رواية يزيد كما أثبته ، لا كما يوهم صنيع المؤلف فيبداية سياقه له ، والله أعلم .

....

ومسدد في مسنده (المطالب العالية ١/٢٨٥ ، رقم ٧١٦) ، عن يحيى .
والمروزي في كتاب الجمعة ، رقم ٣٢ ، من طريق وكيع .
وابن أبي شيبة في المصنف ٢/٩٦ ، عن زيد بن الحباب .
وابن وهب في الجامع (ق ٢٥/ب) ـ ومن طريقه أبو أحمد الحاكم في عوالي مالك (ص ٥٧) ، رقم ١٤ ـ .
والغافقي في مسند الموطأ (ص ٢٢٢) ، رقم ٢٣١ ، من طريق القعنبي .
كلهم عن مالك ، به ، نحو متن المسألة .

وقال البيهقي : هذا هو الصحيح مرسل ، وقد روي موصولاً ، ولا يصح وصله .
وقال أيضاً : والصحيح ما رواه مالك عن ابن شهاب مرسلاً .
وقال ابن عبدالبر : هكذا رواه جماعة من رواة الموطأ : عن مالك عن ابن شهاب عن ابن السباق مرسلاً ، كما يروي ، ولا أعلم فيه بين رواة الموطأ اختلافاً .

ثالثاً : ورواه حجاج الرعيني ، عن مالك ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، وحميد ابني عبدالرحمن بن عوف ، أوعن أحدهما ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً :
ذكره ابن عبدالبر في التمهيد ١١/٢١٠ ، وأبو العباس الداني في أطراف الموطأ (ق ٢٧٠/ب) ، ولم أقف على من أخرجه .

وقال ابن عبدالبر : رواه عن حجاج هذا ، وهو حجاج بن سليمان بن أفلح الرعيني أبا الأزهر جماعة هكذا ، ولا يصح فيه عن مالك إلا في الموطأ .

....

رابعاً : ورواه عدد من الثقات ، عن مالك ، عن صفوان بن سليم ، عن عطاء ، عن أبي سعيد الخدري ، مرفوعاً :« غسل يوم الجمعة واجب على كل مُحتلم » :

أخرجه مالك في الموطأ من رواية يحيى بن يحيى ١٠٢/١ ، كتاب الجمعة ، باب العمل في غسل يوم الجمعة ، وفي رواية محمد بن الحسن (ص ٤٦ ، رقم ٥٨) ، وفي رواية أبي مصعب ١٦٦/١ ، رقم ٤٣٠ ، وفي رواية سويد (١٥٦)، رقم ٢٨١ .

ومن طريق مالك أخرجه كل من :

البخاري ٤١٥/٢ (مع الفتح) ، كتاب الجمعة ، باب فضل الغسل يوم الجمعة ، رقم ٨٧٩ وأبو نعيم في المستخرج ٤٣٦/٢ ، رقم ١٩٠٣ ، من طريق عبدالله بن يوسف .

والبخاري ٤٤٣/٢ (مع الفتح)، كتاب الجمعة ، باب على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم ، رقم ٨٩٥ ، وأبو داود ٢٤٣/١ ، كتاب الطهارة ، باب في الغسل يوم الجمعة ، رقم ٣٤١ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٢٩٤/١ ـ ، ورواه البيهقي في الكبرى ١٨٨/٣ ، والغافقي في مسند الموطأ (٣٨٩) ، رقم ٤٤٢ ، وأبو الغنائم الدجاجي في حديث أبي نصر ابن الشاه (ق ١٢٧/ب) . من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي .

ومسلم ٥٨٠/٢ ، كتاب الجمعة ، باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال ، رقم ٨٤٦ ، والبيهقي في الكبرى ١٨٨/٣ ، من طريق يحيى بن يحيى .

والنسائي ٩٣/٣ ، كتاب الجمعة ، باب ايجاب الغسل يوم الجمعة ، رقم ١٣٧٧ ـ ومن طريقه ابن جماعة في مشيخته ٢٢٨/١ ـ ، ورواه أبو نعيم في المستخرج ٤٣٦/٢ ، رقم ١٩٠٣ ، من طريق قتيبة .

وأبو عوانة في المستخرج ٤٦/٣ ، وابن خزيمة ١٢٣/٣ ، رقم ١٧٤٢ ، والبيهقي في الكبرى ٢٩٣/١، ٢٩٤ ، والطحاوي في شرح المعاني ١١٦/١ ، وسحنون في المدونة ١٤٦/١ ، من طريق ابن وهب .

وابن حبان ٢٨/٤ ، رقم ١٢٢٨ ، من طريق أحمد بن أبي بكر .

....

والدارمي ٢٩٩/١ ، رقم ١٥٤٥ ، عن خالد بن مخلد .
والشافعي في مسنده (ترتيب السندي ١٣٣/١ ، رقم ٣٩٤)، وفي الرسالة (ص ٣٠٢)، رقم ٨٣٩ ، وفي اختلاف الحديث (ص ١٠٩) ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١٨٨/٣ وفي المعرفة ٢٨/٢ ، رقم ٢٠٩١ ، وفي تخريج أحاديث الأم (ق ٨٤/ب) ـ .
وأحمد ٦٠/٣ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ٢٢٧/١ ، رقم ٢٦٤ ـ ، عن أبي سلمة الخزاعي .
وأحمد ٦٠/٣ ، عن عبدالرحمن بن مهدي
والبغوي في شرح السنة ١٦٠/٢ ، رقم ٣٣١ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ١٢٢/٢٤ ، والذهبي في السير ٣٦٨/٥ ، ٣٦٩ ، من طريق أبي مصعب الزهري .

وتابع مالكاً عليه عدد من الثقات :
أخرجه البخاري ٤٠١/٢ (مع الفتح)، كتاب الأذان ، باب وضؤ الصبيان ، ومتى يجب عليهم الغسل ، رقم ٨٥٨ ، وفي ٣٢٧/٥ ، كتاب الشهادات ، باب بلوغ الصبيان وشهادتهم ، رقم ٢٦٦٥ ، وابن ماجه ٣٤٦/١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة ، رقم ١٠٨٩ ، وأبو عوانة في المستخرج ٤٧/٣ ـ ومن طريقه ابن عساكر في الأربعين حديثاً من المساواة ، (ص ٦٣)، رقم ٣ ـ ، ورواه ابن خزيمة ١٢٢/٣ رقم ١٧٤٢ ، وابن الجارود في المنتقى (ص ١٠٧) ، رقم ٢٨٤ ، والدارمي ٣٠٠/١ ، رقم ١٥٤٦ ، والشافعي في مسنده (ترتيب السندي ١٣٣/١ ، رقم ٣٩٤) ، وفي اختلاف الحديث (ص ١٠٩) ـ ومن طريقه البيهقي في المعرفة ١٢٨/٢ ، رقم ٢٠٩١ ، وفي تخريج أحاديث الأم (ق ٨٤/ب) ـ ، ورواه الطحاوي في شرح المعاني ١١٦/١ ، وأحمد ٦/٣ ـ ومن طريقه ابن الظاهري في مشيخة ابن البخاري (٢٣) ، وابن جماعة في مشيخته ٢٢٩/١ ـ ، ورواه الحميدي ٣٢٣/٢ ، رقم ٧٣٦ ، وأبو يعلى ٢٦٧/٢ ، رقم ٩٧٨ ، و٣٦٧/٢ ، رقم ١١٢٧ ـ ومن طريقه ابن عساكر في الأربعين حديثاً من المساواة (ص ٦٣)، رقم ٣ ـ ، ورواه عبدالرزاق ١٩٨/٣ ، رقم ٥٣٠٧ ،

....

وابن أبي شيبة ٩٢/٢ ، وابن عساكر في الأربعين حديثاً من المساواة ، (ص ٦٣) ، رقم ٣ ، وابن المظفر في غرائب مالك (ص ١٢٨)، رقم ٧٠ .

من عدة طرقٍ عن سفيان بن عيينة[1].

وابن خزيمة ١٢٣/٣ ، رقم ١٧٤٢ ، من طريق أبي علقمة الفروي .

وابن حبان ٢٩/٤ ، رقم ١٢٢٩ ، من طريق عبدالعزيز بن محمد الدراوردي .

والطبراني في الأوسط ٢١٠/١ ، رقم ٣٠٩ ، وابن المظفر في غرائب مالك رقم ٦٩ ، من طريق أسامة بن زيد .

والطبراني في الأوسط ٣٦٣/١ ، رقم ٦٢١ ، من طريق عبدالرحمن بن زيد بن أسلم .

والطبراني في الصغير ٢٧٣/٢ ، رقم ١١٥٥ ، من طريق بكر بن وائل .

وأبو نعيم في الحلية ١٣٨/٨ ، من طريق الفضيل بن عياض .

وابن عدي في الكامل ٢٢٤/١ ، من طريق أبي إسحاق إبراهيم بن أبي يحيى .

وابن المظفر في غرائب مالك رقم ٦٨ ، و٧٢ ، من طريق ابن سمعان ، وعثمان بن واقد .

وأبو طاهر القرشي في حديث ابن الأكفاني (ق ٦٨/ب) ، من طريق ابن أبي فروة .

كلهم عن صفوان بن سليم ، عن عطاء ، عن أبي سعيد .

وقد خولف هؤلاء ، خالفهم غير واحد ، ومما وقفت عليه ما يلي :

---

(١) كذا رواه عدد من الثقات عن سفيان بن عيينة ، ولكن خالفهم ابن أبي شيبة مرة ، فرواه عن ابن عيينة عن زيد ابن أسلم ، عن عطاء بن يسار .

ذكر ذلك الدارقطني في العلل ٢٥٤/١١ ، وقال وهم ، والصواب عن صفوان بن سليم ، عن عطاء .

قلت : وقد رواه ابن أبي شيبة في المصنف ٩٢/٢ على الصواب ، ولعل هذه الرواية في كتاب آخر .

....

أ ـ خالفهم عبدالرحمن بن إسحاق ، فرواه عن صفوان ، عن عطاء ، عن أبي هريرة ، أو عن أبي سعيد :
أخرجه المروزي في كتاب الجمعة ، رقم ١٤ ، والخطيب في تاريخ بغداد ٤٣٤/٣ ، والباغندي في السادس من حديث شيبان بن فروخ وغيره (ق ١٨٠/أ) ـ وعنه ابن المظفر في غرائب مالك رقم ٧١ ـ .
كلهم من طريق وهب بن بقية ، عن خالد الواسطي ، عن عبدالرحمن ، به .
إلا أنه وقع عند المروزي : عن أبي هريرة وأبي سعيد .
وذكر هذا الوجه الحافظ ابن حجر في الفتح ٤٢٠/٢ ، وعزاه لأبي بكر المروزي في الجمعة ، إلا أنه قال : عن عطاء عن أبي هريرة . ولم يذكر أبا سعيد .
وذكره الدارقطني في العلل ٢٥٥/١١ ، من رواية عبدالرحمن بن إسحاق ، وقال فيه : عن أبي هريرة ، وأبي سعيد ، ومنهم من قال عنه بالشك عن أحدهما .

قلت : وعليه فلعل عبدالرحمن كان يرويه فيشك أحياناً ، وأحياناً لا يشك ، والله أعلم .
وقال الخطيب : روي هذا الحديث من غير وجه ، عن عطاء عن أبي سعيد ، بلا شك ، وهو الصحيح .

قلت : والوجه الأول المتقدم أرجح ؛ حيث رواه عدد من الثقات كذلك ، في حين خالفهم عبدالرحمن ابن إسحاق المدني ، وهو صدوق (التقريب ٣٨٠٠) .

ب ـ كما خالفهم نافع بن أبي نعيم ، فرواه عن صفوان ، عن أبي هريرة :
أخرجه ابن عساكر في الأربعين حديثاً من المساواة ، (ص ٦٨)، رقم ٣ ، من طريق زياد ابن يونس ، عن نافع بن أبي نعيم القاريء ، به .
وذكر هذا الوجه الدارقطني في العلل ٢٥٥/١١ ، وقال:ووهم فيه .
وقال ابن عساكر : وهذا وهم ، والصواب ما تقدم .

....

ج ـ وخالفهم عبدالله بن أبي جعفر ، فرواه عن صفوان ، عن نافع ، عن ابن عمر :
أخرجه أبو الغنائم الدجاجي في حديث أبي نصر ابن الشاه (ق ١٢٧/ب) ، من طريق ابن لهيعة ، عن عبدالله بن أبي جعفر ، به .

قلت : فيه ابن لهيعة ، وقد تقدم أكثر من مرة أنه ضعيف ، وعليه فروايته منكرة .

د ـ وخالفهم محمد بن عمرو بن علقمة ، فرواه عن صفوان ، عن عطاء ، مرسلاً :
ذكره الدارقطني في العلل ٢٥٥/١١ ، ولم أقف عليه .

قلت : ومحمد : صدوق له أوهام (التقريب ٦١٨٨)، وقد خالف الثقات ، وعليه فروايته شاذة .

خامساً : ورواه عدد من الثقات ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً :« إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل » :
أخرجه مالك في الموطأ برواية يحيى بن يحيى ١٠٢/١ ، الموضع السابق ، وفي رواية محمد بن الحسن (ص ٤٦ ، رقم ٥٧)، وفي رواية أبي مصعب ١٦٦/١ ، رقم ٤٢٩ ، وفي رواية سويد بن سعيد (١٥٦) ، رقم ٢٨٠ .

ومن طريق مالك أخرجه كل من :
البخاري ٤١٥/٢ (مع الفتح) ، الموضع السابق ، رقم ٨٧٧ ، عن عبدالله بن يوسف .
والنسائي ٩٣/٣ ، كتاب الجمعة ، باب الأمر بالغسل يوم الجمعة ، رقم ١٣٧٦ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤١٨/٥ ، ٤١٩ ، من طريق قتيبة .
والدارمي ٢٩٩/١ ، رقم ١٥٤٤ ، عن خالد بن مخلد .
وابن وهب في الجامع (ق ٢٥/ب) ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٢٩٣/١ ، والطحاوي في شرح المعاني ١١٥/١ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤١٨/٥ ـ .

....

وأحمد ٢/٦٤ ، والبزار في مسنده (نسخة الأزهرية ق ١٨/أ) ، من طريق ابن مهدي .
والبيهقي في المعرفة ٢/١٢٧ ، رقم ٢٠٨٥ ، وفي تخريج أحاديث الأم (ق ٨٤/ب) ، والرافعي في تاريخ قزوين ٢/٤٣٥ ، من طريق يحيى بن عبدالله بن بكير .
والبيهقي في المعرفة ٢/١٢٧ ، رقم ٢٠٨٥ ، والغافقي في مسند الموطأ (٥١٣)، رقم ٦٥١ ، والرافعي في تاريخ قزوين ٣/٥ ، من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي .
والبغوي في شرح السنة ٢/١٦٠ ، رقم ٣٣٢ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤١/٣٢٩ ، وابن الصابوني في تكملة إكمال الإكمال (ص ١٤٥) ، والنسفي في القند في ذكر علماء سمرقند (ص ٣٨٨) ، والسيوطي في الأربعين حديثاً من رواية مالك عن نافع ، رقم ٨ ، من طريق أبي مصعب الزهري .
وأبو بكر المروزي في كتاب الجمعة ، رقم ٢٥ ، عن مصعب الزبيري .
والخليلي في الإرشاد ٣/٨٣٦ ، رقم ٧٣٩ ، من طريق عبدالوهاب بن عطاء .
والخطيب في تاريخ بغداد ١٠/١٤١ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٦/٢٥٥ ، وفي ٣٧/٢١٢ ، من طريق أبي حذافة : أحمد السهمي .
وأبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان ١/٣٤٢ ، من طريق ذي النون المصري .
وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٦/٢٨٤ ، والأدفوي في الطالع السعيد (ص ٣٣٧) ، من طريق يحيى بن يحيى .
وابن عساكر في تاريخ دمشق ١٤/٣١ ، من طريق يحيى بن مالك بن أنس .
وابن عساكر في تاريخ دمشق ٥/٤١٨ ، من طريق عبدالرحمن بن القاسم .
والرشيد العطار في مجرد أسماء الرواة عن مالك ، رقم ٢٧٢ ، من طريق الربيع بن ركين .
والجلاب في الثاني من فوائده (ق ٣٧/ب) ، من طريق يحيى الأحول .

كلهم عن مالك ، به ، نحوه .

وتابع مالكاً عليه عدد كبير جداً من الثقات :

قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٢/٤١٦ : ورواية نافع عن ابن عمر لهذا الحديث مشهورة جداً ، فقد اعتنى بتخريج طرقه أبو عوانة في صحيحه[١] فساقه من طريق سبعين نفساً رووه عن نافع ، وقد تتبعت ما فاته ، وجمعت ما وقع لي من طرقه في جزء مفرد[٢] لغرض اقتضى ذلك ، فبلغ أسماء من رواه عن نافع مائة وعشرين نفساً .

وقال المباركفوري في تحفة الأحوذي ٢/٦٢١ : أخرجه الجماعة ، وله طرق كثيرة ، ورواه غير واحد من الأئمة ، وعدَّ ابن مندة من رواه عن نافع فبلغوا فوق ثلاثمائة نفس ، وعدَّ من رواه من الصحابة غير ابن عمر ، فبلغوا أربعة وعشرين صحابياً .

سادساً : ورواه أصحاب الموطأ ، وغيرهم ، عن مالك ، عن المقبري ، عن أبي هريرة ، موقوفاً : « غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم كغسل الجنابة » :

أخرجه مالك في الموطأ من رواية يحيى بن يحيى ١/١٠١ ، الموضع السابق ، وفي رواية محمد بن الحسن (ص ٤٦ ، رقم ٦٠) ، وفي رواية أبي مصعب ١/١٦٨ ، رقم ٤٣٣ ، وفي رواية سويد بن سعيد (١٥٨)، رقم ٢٨٤ .

وعن مالك أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٣/١٩٨ ، رقم ٥٣٠٥ ـ ومن طريقه ابن المظفر في غرائب مالك رقم ٨٣ ـ .

وابن المظفر في غرائب مالك رقم ٨٤ ، من طريق ابن القاسم .

وكذا رواه معن بن عيسى[٣]، وابن وهب عن مالك :

ذكره الدارقطني في العلل ١٠/٣٨٥ ، وأبو نعيم في الحلية ٦/٣٤٩ .

---

(١) انظر مستخرج أبي عوانة الجزء الثالث (المفقود) من ص ٤٨ ـ ٥٧ .

(٢) ويوجد له نسخة خطية في المكتبة الأزهرية ، رقم ١٠٩ مجاميع (انظر ابن حجر ودراسة مصنفاته ١/٢١٠) .

(٣) كذا ذكر الدارقطني وأبو نعيم ، ولكن ذكر أبو العباس الداني في أطراف الموطأ (١٢٩/ب) ، أنه يرويه مرفوعاً فقال : وقد روي خارج الموطأ عن معن عن مالك عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ .

....

سابعاً : ورواه عبدالرزاق ، عن مالك ، عن المقبري ، عن أبي هريرة ، موقوفاً :« من أتى الجمعة فليغتسل » :

ذكره الدارقطني في العلل ١٠/٣٨٥ ، وقال : وهذه الألفاظ وهم ، والذي قبله أصح .

قلت : يعني بالذي قبله متن الوجه السادس المتقدم .

وهو كما قال إذ رواه عبدالرزاق أيضاً في كتابه كذلك ، ووافقه عليه رواة الموطأ ، وقد تقدم أن ما في كتابه أصح من غيره ، والله أعلم .

ثامناً: ورواه أيوب بن صالح ، عن مالك ، عن سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة موقوفاً :

ذكره الدارقطني في العلل ١٠/٣٨٥ ، وقال : لم يتابع على قوله : عن أبيه ، والصحيح قول أصحاب الموطأ ـ القعنبي ومن تابعه ـ : المقبري ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

تاسعاً : ورواه أبو بكر العمري ، عن مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً :« غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم » :

أخرجه أبو نعيم في الحلية ٦/ ٣٤٩ ، من طريق سهل بن عمار ، عن أبي بكر بن عبدالرحمن العمري ، عن العمري ، ومالك بن أنس ، به .

وقال أبو نعيم : تفرد به سهل .

عاشراً : ورواه بكر بن عبدالله ، عن مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري ، عن أبيه ، مرفوعاً :« غسل يوم الجمعة واجب كغسل الجنابة » :

أخرجه الرافعي في تاريخ قزوين ٢/٢٤٥، ٢٤٦ . من طريق إبراهيم بن محمد الصنعاني ، عن ميمون بن الحكم ، عن بكر بن عبدالله ، به .

قلت : وفيه ميمون بن الحكم ، وبكر بن عبدالله لم يتبين لي منهما ، والله أعلم .

الحادي عشر : ورواه إسحاق بن الطباع ، عن مالك ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد :

ذكره الدارقطني في العلل ٢٥٣/١١ ، فقال : حدث به بعض الناس ، وهو محمد بن سيرين صقير ـ ليس بالمشهور ـ ، عن حمران بن عمر ، عن إسحاق بن الطباع ، به .

وقال الدارقطني : ووهم فيه وهماً غليظاً ، والصواب : عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد .

قلت : ومحمد بن سيرين المذكور ، وشيخه ، لم أقف على من ترجم لهما .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على مالك في هذا الحديث من عدة أوجه :

١ ـ فرواه يزيد بن سعيد الإسكندراني ، واضطرب فيه :

أ ـ فرواه مرة عن مالك ، عن سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

ب ـ ورواه مرة عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

ج ـ ورواه مرة عن مالك ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة .

د ـ ورواه مرة عن مالك ، عن صفوان بن سليم ، عن عطاء ، عن أبي سعيد الخدري .

هـ ـ ورواه مرة عن مالك ، عن ابن السباق ، مرسلاً .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن مالك ، عن الزهري ، عن عُبيد بن السباق ، مرسلاً .

....

٣ ـ ورواه حجاج الرعيني ، عن مالك ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، وحميد ابني عبدالرحمن بن عوف ، وعن أحدهما ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

وكل الأوجه السابقة بمثل متن حديث المسألة .

٤ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن مالك ، عن صفوان بن سليم ، عن عطاء ، عن أبي سعيد الخدري ، مرفوعاً :« غسل يوم الجمعة واجب على كل مُحتلم » .
وتابع مالكاً عليه عدد من الثقات .

٥ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً :« إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل » .
وتابع مالكاً عليه عدد كبير من الثقات .

٦ ـ ورواه أصحاب الموطأ ، وغيرهم ، عن مالك ، عن المقبري ، عن أبي هريرة ، موقوفاً : « غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم كغسل الجنابة » .

٧ ـ ورواه عبدالرزاق ، عن مالك ، عن المقبري ، عن أبي هريرة ، موقوفاً :« من أتى الجمعة فليغتسل » .

٨ ـ ورواه أيوب بن صالح ، عن مالك ، عن سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

٩ ـ ورواه أبو بكر العمري ، عن مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً :« غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم » .

١٠ ـ ورواه بكر بن عبدالله ، عن مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري ، عن أبيه ، مرفوعاً :« غسل يوم الجمعة واجب كغسل الجنابة » .

١١ ـ ورواه إسحاق الطباع ، عن مالك ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد، عن أبي سعيد.

ولعل الأوجه الثاني ، والرابع ، والخامس ، والسادس ، محفوظة عن مالك ؛ إذا رواه عنه أصحاب الموطأ وغيرهم من الثقات كذلك ، في حين لم أجد من تابع من رواه على الأوجه الأخرى ، وبعضهم متكلم فيه كما تقدم .

وقد ذكر أبو حاتم الرواية الأولى من روايات الوجه الأول ، والوجه الثاني فقط ، ورجح الوجه الثاني المرسل ، ولم يذكر بقية الأوجه ، ولعله اقتصر عليهما لاتفاقهما في متن الحديث ، وذلك لأن بقية الأوجه إنما هي عن مالك بألفاظ أخرى .

ومما تقدم يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم ، لأن الوجه الذي رجحه هو أحد الأوجه الراجحة عن مالك ، كما تقدم ، والله أعلم .

وقد ذكر بعض هذه الأوجه المتقدمة الدارقطني :
ففي العلل ١٠/٣٨٤ : وسئل عن حديث المقبري عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ في جمعة من الجمع :« يا معشر المسلمين إن هذا يوم جمعة جعله الله لكم عيداً فاغتسلوا وعليكم بالسواك » .
فقال : يرويه مالك ، واختلف عنه :
فرواه أبو خالد يزيد بن سعيد الأصبحي الإسكندراني ، عن مالك ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ :« غسل يوم الجمعة على كل محتلم كغسل الجنابة »[1] .
وخالفه إسحاق بن موسى ؛ رواه عن معن ، عن مالك ، موقوفاً .
وكذلك رواه أصحاب الموطأ : القعنبي ، وابن وهب ، وغيرهما .
ورواه عبدالرزاق عن مالك ، عن المقبري ، عن أبي هريرة :« من أتى الجمعة فليغتسل » موقوفاً .
وهذه الألفاظ وهم ، والذي قبله أصح .

(١) كذا ذكر الدارقطني أن هذا متن حديث يزيد بن سعيد ، والذي تقدم في التخريج أن يزيد إنما يرويه بمثل متن حديث المسألة ، وبمثل متن السؤال الذي سئل عنه الدارقطني كما تقدم ، والله أعلم .

....

ورواه أيوب بن صالح ، عن مالك ، فقال : عن سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .
ولم يُتابع عن قوله : عن أبيه . والصحيح قول أصحاب الموطأ : القعنبي ، ومن تابعه :
المقبري ، عن أبي هريرة ، موقوفاً . انتهى .

والحديث بألفاظه في الوجوه الراجحة صحيح ، وقد رواه البخاري ومسلم في بعضها ،
كما تقدم ، والله أعلم .

٥٩٤ ــ وسألت أبي عن حديث رواه عمرو بن أبي سلمة التِّنِّيسي[١] ، عن زهير ابن محمد ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، عن النبي ﷺ قال : « غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم » .
قال أبي : هذا خطأ[٢] .

رجال الإسناد :

* عمرو بن أبي سلمة التِّنِّيسي، صدوق له أوهام ، وروايته عن زهير بن محمد ضعيفة. تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٩٠ .

* زهير بن محمد التميمي ، صدوق ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٩٠ .

* محمد بن المنكدر ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٩٢ .

* جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٣٤ .

تخريج الحديث :

روى محمد بن المنكدر هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

أولاً : رواه زهير بن محمد ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر .

---

(١) وقع في المطبوع :« العبسي » ، وهو خطأ .
(٢) وقد بين وجه هذا الخطأ ، فيما سيأتي ، في المسألة رقم ٦١٦ .

....

ثانياً : ورواه سعيد بن سلمة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالصمد بن عبدالوارث ، ومحمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب ، عن سعيد ابن سلمة ، عن محمد بن المنكدر ، عن عمرو بن سليم ، عن أبي سعيد .

٢ ـ ورواه عبدالله بن رجاء ، عن سعيد بن سلمة ، عن محمد بن المنكدر ، عن أخيه أبي بكر بن المنكدر ، عن عمرو بن سليم ، عن أبي سعيد .
وتابع محمد بن المنكدر على هذا الوجه : شعبة ، وبكير بن الأشج .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه زهير بن محمد ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر :

أخرجه ابن خزيمة ١٢٤/٣ ، رقم ١٧٤٦ ، عن محمد بن مهدي العطار .
والطبراني في الأوسط ١٤٦/٥ ، رقم ٤٢٧٩ ، عن عبدالله بن محمد بن أبي مريم .
وابن عدي في الكامل ١٠٧٥/٣ ، من طريق محمد بن المتوكل .
و أبو الحسن مسعود بن أبي منصور الخياط في معجم مشايخ أبي علي الحداد (ق ١٠/ب) من طريق أحمد بن عيسى .

كلهم عن عمرو بن أبي سلمة ، عن زهير بن محمد ، به .

وقال الطبراني : لم يروِ هذا الحديث عن محمد بن المنكدر إلا زهير بن محمد ، تفرد به عمرو بن أبي سلمة ، ولا يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد .
وقال ابن عدي : ولا أعلم يرويه عن ابن المنكدر غير زهير .

....

ثانياً - ورواه سعيد بن سلمة بن أبي الحسام ، واختلف عليه :

١ - فرواه عبدالصمد بن عبدالوارث ، ومحمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب ، عن سعيد ابن سلمة ، عن محمد بن المنكدر ، عن عمرو بن سليم ، عن أبي سعيد :
أخرجه أبو يعلى ٣٥٢/٢ ، رقم ١١٠٠ ، عن إبراهيم بن محمد بن عرعرة ، عن عبدالصمد ، عن سعيد بن سلمة ، عن محمد بن المنكدر ، به .
وتابع عبدالصمد عليه : محمد بن عبدالملك بن أبي الشوارب :
ذكره الدارقطني في العلل ٢٧٥/١١ ، ولم أقف على من أخرجه .

قلت : وعبدالصمد بن عبدالوارث : صدوق ثبت في شعبة (التقريب ٤٠٨٠) .
ومحمد بن عبدالملك : صدوق (التقريب ٦٠٩٨) .
وأما سعيد ابن سلمة : فصدوق صحيح الكتاب يخطيء من حفظه (التقريب ٢٣٢٦) .

٢ - ورواه عبدالله بن رجاء ، عن سعيد بن سلمة ، عن محمد بن المنكدر ، عن أخيه أبي بكر بن المنكدر ، عن عمرو بن سليم ، عن أبي سعيد :
أخرجه ابن خزيمة ١٢٣/٣ ، رقم ١٧٤٤ ، عن محمد بن عبدالرحيم البزاز .
وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات ٥٨٤/١ ، رقم ٧٥٧ ـ ومن طريقه أبو طاهر السلفي في المشيخة البغدادية (ق ١٤/أ ، و ق ٣١٩/ب) ـ ، عن إسحاق بن الحسن الحربي .
كلاهماعن عبدالله بن رجاء ، به .

قلت : وعبدالله بن رجاء ، هو الغُداني : صدوق يهم قليلاً (التقريب ٣٣١٢) .

وتوبع محمد بن المنكدر على هذا الوجه :
أخرجه البخاري ٤٢٣/٢ (مع الفتح)، كتاب الجمعة ، باب الطيب للجمعة ، رقم ٨٨٠ ، وابن خزيمة ١٢٤/٣ ، رقم ١٧٤٥ ، وأبو نعيم الحداد في الجامع بين الصحيحين (ق ١٤٧) والبيهقي في الكبرى ٢٤٢/٣ ، والطبراني في الأوسط ٣٩١/٣ ، رقم ٢٨٤١ ، والمروزي في كتاب الجمعة ، رقم ٢١ .
كلهم من طريق حرمي بن عمارة ، عن شعبة ، عن أبي بكر بن المنكدر ، به .

....

كما تابعهما بكير بن الأشج :
أخرجه مسلم ٢/٥٨١ ، كتاب الجمعة ، باب الطيب والسواك يوم الجمعة ، رقم ٨٤٦ ، وأبو داود ١/٢٤٥ ، كتاب الطهارة ، باب الغسل يوم الجمعة ، رقم ٣٤٤ ، والنسائي ٣/٩٢ ، كتاب الجمعة ، باب الأمر بالسواك يوم الجمعة ، رقم ١٣٧٥ ــ ومن طريقه ابن حجر في التغليق ٢/٣٥٠ ــ ، ورواه أبو نعيم في المستخرج ٢/٤٣٧ ، رقم ١٩٠٦ ، وأبو عوانة في المستخرج ٣/٤٧ ، والبيهقي في الكبرى ٣/٢٤٢ .
كلهم من طريق ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن سعيد بن أبي هلال ، وبكير بن الأشج ، عن أبي بكر بن المنكدر ، عن عمرو بن سليم ، عن عبدالرحمن بن أبي سعيد ، عن أبيه : أبي سعيد الخدري ، نحوه .
وقالوا جميعاً : إلا أن بكيراً لم يذكر عبدالرحمن .
وقال ابن حجر في الفتح ٢/٤٢٥ : والذي يظهر أن عمرو بن سليم سمعه من عبدالرحمن ابن أبي سعيد عن أبيه ، ثم لقي أبا سعيد فحدثه ، وسماعه منه ليس بمنكر ؛ لأنه قديم ولد في خلافة عمر بن الخطاب ، ولم يوصف بالتدليس .
وذكر اختلافات أخرى في الحديث ليس هنا مجال ذكرها .
كما ذكر هذه الاختلافات الدارقطني في العلل ١١/ ٢٧٣ ــ ٢٧٦ .

قلت : ولعل الحمل في الاختلاف المتقدم على سعيد بن سلمة ، منه هو ؛ إذ الرواة عنه في الوجهين أقوى حالاً منه ، ولعله كان يرويه على الوجهين معاً ، ولكن من حيث الترجيح فالوجه الثاني أرجح ؛ حيث توبع محمد بن المنكدر عليه ، من أكثر من ثقة ، وأخرجه الشيخان ، كما تقدم ، والله أعلم .

....

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على محمد بن المنكدر ، وعلى بعض من دونه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ - رواه زهير بن محمد ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر .

٢ - ورواه سعيد بن سلمة - مرة - ، عن محمد بن المنكدر ، عن عمرو بن سليم ، عن أبي سعيد الخدري .

٣ - ورواه مرة أخرى - ، عن محمد بن المنكدر ، عن أخيه أبي بكر بن المنكدر ، عن عمرو بن سليم ، عن أبي سعيد .
وتابع محمد بن المنكدر على هذا الوجه : شعبة ، وبكير بن الأشج .

وهذا الوجه الثالث أرجح هذه الأوجه ؛ ففي إسناد الوجه الأول عمرو بن أبي سلمة ، وهو ضعيف في زهير بن محمد ، كما تقدم .
وأما الوجهان الثاني والثالث فكلاهما من رواية سعيد بن سلمة ، وهو صدوق يخطيء إذا حدَّث من حفظه ، فلعل روايته بالوجه الثاني ، كانت مما حدث به من حفظه ؛ لأن الوجه الثالث قد توبع عليه ابن المنكدر من ثقتين ، أحدهما شعبة ، كما تقدم ، وبذلك يكون هو الراجح ، وقد أخرجه الشيخان ، كما تقدم ، والله أعلم .

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن الوجه الأول ، في هذه المسألة ، فقال : هذا خطأ .
وسأله عنه في المسألة رقم ٦١٦ ، كما سيأتي ، فقال أبو حاتم : علة هذا الحديث ما روى سعيد بن سلمة بن أبي الحسام ، عن محمد بن المنكدر ، عن عمرو بن سليم الزرقي ، عن أبي سعيد ، عن النبي ﷺ .

....

وبهذا يكون أبو حاتم قد أعلّ الوجه الأول بالثاني ، مع أن الأولى أن يُعله بالوجه الثالث ، حيث رواه سعيد بن سلمة أيضاً ، وتوبع عليه عن أبي بكر بن المنكدر ، كما تقدم .

والحديث من الوجه الراجح صحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، كما تقدم ، والله أعلم .

٥٩٥ ــ وسألت أبي عن حديث رواه الوليد بن مسلم ، عن عبدالرحمن بن ثابت ابن ثوبان ، عن سالم بن عبدالله ، أنه سمع أنس بن مالك يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « أتاني جبريل عليه السلام وفي يده كهيئة المرآة البيضاء ، فيها نكتة سوداء » . مثل حديث أبي اليقظان[1] .

فقلت لأبي : هذا سالم بن عبدالله بن عمر ؟

قال : لا ، هذا شيخ شامي[2] .

رجال الإسناد :

* الوليد بن مسلم القرشي مولاهم ، أبو العباس الدمشقي (ت ١٩٥) .

ثقة ، لكنه كثير التدليس والتسوية .

قال أبو مُسْهِر : كان الوليد بن مسلم يُحدث بأحاديث الأوزاعي عن الكذابين ثم يدلسها عنهم . وقال الدارقطني : الوليد بن مسلم يُرسل ، يروي عن الأوزاعي أحاديث عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء ، عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي ، مثل نافع وعطاء والزهري ، فيُسقط أسماء الضعفاء ، ويجعلها عن الأوزاعي عن نافع ، وعن الأوزاعي عن عطاء والزهري ، يعني مثل عبدالله بن عامر الأسلمي ، وإسماعيل بن مسلم .

انظر تهذيب الكمال ٣١/٨٦ ، التهذيب ١١/١٥١ ، التقريب (٧٤٥٦) .

* عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان العَنْسي ، أبو عبدالله الدمشقي الزاهد (ت ١٦٥) .

روى عن أبيه ، والزهري ، وهشام بن عروة ، ومنصور بن المعتمر ، وغيرهم .

روى عنه الوليد بن مسلم ، والوليد بن الوليد القلانسي ، وعلي بن الجعد ، وغيرهم .

قال أبو حاتم : ثقة . وقال في موضع آخر : يشوبه شيء من القدر ، وتغير عقله في آخر حياته ، وهو مستقيم الحديث . وقال دُحيم : ثقة يُرمى بالقدر .

---

(١) يعني به عثمان بن عمير ، والذي تقدم حديثه عن أنس في المسألة رقم ٥٧٣ .

(٢) سقطت هذه المسألة بكاملها من نسخة دار الكتب المصرية .

....

وقال ابن معين - في رواية - ، وابن المديني ، والعجلي ، وأبو زرعة : ليس به بأس .
وقال يعقوب بن شيبة : كان رجل صدق ، لا بأس به ، استعمله أبو جعفر والمهدي بعده على بيت المال ، وقد حمل الناس عنه .
وقال ابن معين في عدة روايات : ضعيف . ومرة : لا شيء . وقال أحمد : أحاديثه مناكير.
وقال مرة : لم يكن بالقوي في الحديث . وقال النسائي : ضعيف . وفي موضع آخر : ليس بالقوي . وفي آخر : ليس بثقة . وقال ابن خراش : في حديثه لين .
وقال ابن عدي : له أحاديث صالحة ، وكان رجلاً صالحاً ، ويُكتب حديثه على ضعفه .
قال ابن حجر : صدوق يخطيء ، ورمي بالقدر ، وتغير بأخرة .
انظر تهذيب الكمال ١٢/١٧ ، التهذيب ١٥٠/٦ ، التقريب (٣٨٢٠) .

* سالم بن عبدالله ، هو ابن عصمة المحاربي :
فقد ترجم القاضي عبدالجبار الخولاني في تاريخ داريا له ، وقال : سالم بن عبدالله بن عصمة المحاربي ، من ساكني داريا ، ذكره عبدالرحمن بن إبراهيم في كتاب الطبقات .
ثم ساق له أثراً من رواية الأوزاعي عنه .
ثم ساق له بإسناده حديث المسألة ، من روايته عن أنس . ثم قال : قال أبو زرعة : سالم بن عبدالله عداده في قضاة التابعين .
وقد ترجم ابن أبي حاتم لسالم المحاربي ، فقال : سالم بن عبدالله المحاربي ، أبو عبدالله ، قاضي دمشق ، روى عن سليمان بن حبيب . روى عنه الأوزاعي ، وخالد بن يزيد بن صالح ، ثم نقل عن أبيه قوله : صالح الحديث .
وكذا ذكر البخاري أن الأوزاعي روى عنه .
وترجم له ابن حبان في موضعين من الثقات ، في طبقة أتباع التابعين ، فقال في الموضع الأول : يروي عن مجاهد ، روى عنه الأوزاعي . وفي الثاني قال : ولاه عبدالله بن علي قضاء دمشق ، يروي عن جماعة من التابعين ، روى عنه أهلها .

....

قلت : وقد يُفهم أن الذي ترجم له القاضي غير الذي ترجم له ابن أبي حاتم والبخاري و ابن حبان ؛ لأن من ترجم له القاضي يفهم من كلامه أنه تابعي لقي الصحابة بدليل إيراده الحديث من روايته عن أنس ، ونقله قول أبي زرعة أنه من قضاة التابعين . وأما من ترجم له الباقون فهو من تابعي التابعين ؛ حيث لم يذكروا له رواية عن صحابي ، كما هو ظاهر .

ولكن يشكل عليه أن القاضي أيضاً أورد له أثراً من رواية الأوزاعي عنه ، وتقدم أن الذي ترجم له الباقون أيضاً يروي عنه الأوزاعي .

وعليه فلعل الرجل واحد ، ويحمل قول أبي زرعة على أنه من تابعي التابعين ، لأن لفظ التابعي يطلق عليهم جميعاً ، وأما روايته للحديث عن أنس ، فسيأتي أنها من وجه ضعيف ، وعليه فلا يثبت عنه .

وهذا ما يفهم أيضاً من صنيع الخطيب في المتفق والمفترق ١١٥٢/٢ ، حيث اقتصر على ترجمة واحدة لسالم بن عبدالله المحاربي ، ولو كان هناك اثنان بهذا الاسم لفرق بينهما ، كما هي عادته في كتابه هذا ، والله أعلم .

وقال الأوزاعي : حدثني سالم بن عبدالله المحاربي ، شامي ثقة .

وقال ابن عساكر : كان من حملة القرآن ، وممن يحضر الدراسة في جامع دمشق .

قلت : والرجل ثقة إن شاء الله ، لقول الأوزاعي ، وهو ممن روى عنه ، فيكون من أعلم الناس به ، ولقول أبي حاتم مع تشدده : إنه صالح ، وذكر ابن حبان له في الثقات ، ووصفه من غير واحد بتولي القضاء ، دون أن يُذكر بقادح ، والله أعلم .

الجرح ١٨٥/٤، الثقات ٤٠٧/٦ ,٤٠٨، تاريخ داريا (ص ٩٨)، تاريخ دمشق ٧٥/٢٠ .

* أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٢ .

تخريج الحديث :

روى عبدالرحمن بن ثابت هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

أولاً : رواه الوليد بن مسلم ، واختلف عليه :

١- فرواه هشام بن عمار ، عن الوليد بن مسلم ، عن عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان ، عن سالم بن عبدالله ، أنه سمع أنس .

٢ - ورواه زيد بن عبدربه، عن الوليد ، عن الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أنس .

ثانياً : ورواه الوليد بن الوليد ، عن عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان ، عن أبيه ، عن سالم ابن عبدالله ، أنه سمع أنس .

وفيما يلي تفصيل ذلك :

أولاً : رواه الوليد بن مسلم ، واختلف عليه :

١- فرواه هشام بن عمار ، عن الوليد بن مسلم ، عن عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان ، عن سالم بن عبدالله ، أنه سمع أنس :
أخرجه الطبراني في الأوسط ٣٦٧/٧ ، رقم ٦٧١٣ ــ ومن طريقه الذهبي في العلو (ص ٣٣) ، رقم ٥٨ ــ . عن محمد بن أبي زرعة .
والخولاني في تاريخ داريا (ص ٩٨)، من طريق أحمد بن العباس البيروتي .
كلاهما عن هشام بن عمار ، عن الوليد بن مسلم ، به ، نحوه .

وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن ابن ثوبان إلا الوليد بن مسلم .
وقال الذهبي : غريب تفرد به الوليد .

....

قلت : وهشام بن عمار : صدوق كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح (التقريب ٧٣٠٣) ولم يتبين لي هل الرواة عنه ممن سمع منه قديماً ، أم لا .

٢ - ورواه يزيد بن عبدربه، عن الوليد ، عن الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير، عن أنس : أخرجه أبو نعيم في الحلية ٧٣،٧٢/٣ ، عن الطبراني ، عن خير بن عرفة ، عن يزيد بن عبدربه الجُرْجُسي[1]، عن الوليد ، به ، نحوه .

وقال أبو نعيم : غريب من حديث الأوزاعي عن يحيى متصلاً مرفوعاً ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه . وقيل : إنه تفرد به يزيد .

قلت : ويزيد بن عبدربه : ثقة (التقريب ٧٧٤٥) ، وخير بن عرفة أبو الطاهر المصري ، قال الذهبي : المحدث الصدوق (السير ٤١٣/١٣) .
وعليه فلعل الوجه الثاني أرجح عن الوليد ، والله أعلم .

ثانياً : ورواه الوليد بن الوليد القلانسي ، عن عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان ، عن أبيه ، عن سالم بن عبدالله ، أنه سمع أنس :

أخرجه قوام السنة في الترغيب والترهيب ٣٧٤/١، رقم ٨٦٥ ، عن أبي عمرو عبدالوهاب ابن محمد بن إسحاق ، عن أبيه ، عن أبي سعيد عبدالرحمن بن عمرو بن دحيم الدمشقي عن أبي هشام إسماعيل بن عبدالرحمن الكناني ، عن الوليد بن الوليد ، به ، نحوه .

---

(١) وقع في المطبوع من الحلية تصحيفان : الأول في اسم خير ، فقد وقع فيها :« جرير » ، وليس في الرواة عن يزيد أو في شيوخ الطبراني من اسمه جرير بن عرفة ، وإنما خير بن عرفة ، والثاني في نسبة يزيد فقد وقع في الحلية : « الجرجاني » ، وهو خطأ أيضاً ، والله أعلم .
والجُرْجُسي ، بضم الجيمين بينهما راء ساكنة ، هذه نسبة يزيد هذا ، ولم أر من ينسب إليها غيره ، وكان يزيد ينزل بحمص عند كنيسة جرجس فنسب إليها (الأنساب ٤٣/٢) .

....

قلت : والوليد بن الوليد ، ويقال : الوليد بن موسى الدمشقي : ضعيف ، وضعيف جداً في عبدالرحمن بن ثابت ؛ قال ابن حبان : روى عن ابن ثوبان نسخة أكثرها مقلوب . وقال الحاكم : روى عن عبدالرحمن بن ثابت أحاديث موضوعة (اللسان ٦/٢٢٧,٢٢٨).

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على من دون أنس في هذا الحديث :

١- فرواه الوليد بن مسلم - في وجه مرجوح عنه - ، عن عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان ، عن سالم بن عبدالله ، عن أنس .

٢ - ورواه الوليد بن الوليد ، عن عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان ، عن أبيه ، عن سالم ابن عبدالله ، عن أنس .

٣ - ورواه الوليد بن مسلم - في الراجح عنه - ، عن الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أنس .

والوجه الثالث أرجح ؛ لأن روايته في الوجه الأول مرجوحة عن الوليد بن مسلم ، وراويه في الوجه الثاني ضعيف جداً ، وخاصة في عبدالرحمن بن ثابت ، كما تقدم .

ولم يكن سؤال ابن أبي حاتم لأبيه عن الاختلاف في هذا الحديث ، وإنما كان عن أحد رجال الإسناد ، وهو سالم بن عبدالله ، وهل هو ابن عمر ، أم لا .
فقال أبو حاتم : لا ، هذا شيخ شامي .
وقد تقدمت ترجمة سالم هذا، ومنها يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم بشأنه ، والله أعلم.

والحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف ، لحال الوليد بن مسلم ، كما تقدم
ولكنه ورد من طرق أخرى عن أنس يرتقي بها إلى الصحيح لغيره ، وقد تقدم ذكرها مفصلة في المسألة رقم ٥٧٣ ، والله أعلم .

٥٩٦ ــ وسألت أبي عن حديث رواه الوليد بن مسلم ، عن رجل من بني أبي الحَلبَس[١] السلمي الجزري ، عن عبيدة بن حسّان ، عن طاوُس ، عن أبي موسى الأشعري ، عن النبي ﷺ قال : « تُبعث الأيام على[٢] هيئتها ، وتبعث الجمعة زهراء[٣] منيرة بيضاء تضيء لأهلها ، يمشون في ضوئها ، ألوانهم كالثلج بياضاً ، وريحهم تسطع [كالمسك][٤]، تُهدى إليهم كالعروس تُهدى إلى [كريمها] [٥]، ينظر إليهم الثقلان ، ما يطرفون[٦] تعجباً ، حتى يدخلوا[٧] الجنة ، لا يخالطهم إلا المؤذنون المحتسبون » .

قال أبي : روى هذا الحديث[٨] أبو مُعَيْد[٩] ، عن طاوُس ، عن أبي موسى .

وكلاهما مرسل[١٠]؛ لأن أبا مُعَيْد لم يدرك طاوُساً ، وعبيدة بن حسان لم يدرك طاوُساً .

وهذا الحديث من حديث محمد بن سعيد الشامي ، وهو متروك الحديث .

رجال الإسناد :

* الوليد بن مسلم ، ثقة كثير التدليس والتسوية ، تقدمت ترجمته في المسألة السابقة .

---

(١) كذا وقع مضبوطاً في نسخة أحمد الثالث . ووقع في نسخة تشستربتي :« الحليس » ، ولعله خطأ .

(٢) « على » ساقطة من نسختي أحمد الثالث ، وتشستربتي .

(٣) كذا في جميع النسخ ، ووقع في المطبوع :« زهرة » .

(٤) وقع في جميع النسخ :« المسك » بدون كاف ، والتصحيح من مصادر التخريج ، وهو الموافق لسياق الكلام .

(٥) وقع في جميع النسخ :« كريمتها » ، وما أثبته هو الموافق للسياق ، وبعض مصادر التخريج .

(٦) أي لا يحركون اجفانهم من شدة التعجب ، قال في القاموس : طَرَف بعينه : حرَّك جفنها . وبصره : أطبق أحد جفنيه على الآخر (القاموس ص ١٠٧٥ ، مادة طرف) .

(٧) وقع في جميع النسخ :« يدخلون » ، باثبات النون ، وحذفها أصح ، والله أعلم .

(٨) قوله :« الحديث » ساقط من نسختي أحمد الثالث ، وتشستربتي .

(٩) كذا وقع في نسختي مصر والمطبوع ، وهو الصواب ، ووقع في بقية النسخ ، وبعض مصادر التخريج :«معبد».

(١٠) يعني هذا الطريق ، وطريق عبيدة قبله .

....

* الرجل من بني أبي الحلبس ، لم يتبين لي من هو .

* عَبيدة بن حسَّان ، هو ابن عبدالرحمن العنبري السِّنْجَاري .
قال أبو حاتم : منكر الحديث . وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الثقات .
انظر الجرح ٩٢/٦ . الأنساب ٣١٤/٣ ، اللسان ١٢٥/٤ .

* طاوس بن كيسان ، ثقة فقيه ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٥٧ .

* أبو موسى الأشعري : عبدالله بن قيس بن سُليم ، صحابي جليل ، استعمله النبي ﷺ على بعض اليمن ، واستعمله عمر على البصرة ، وعثمان على الكوفة ، وكان أحد الحكمين بصفين ، ثم اعتزل الفريقين ، وكان حسن الصوت بالقرآن . توفي سنة خمسين تقريباً .
انظر الاستيعاب ٣/٧ ، أسد الغابة ٢٤٥/٣ ، الأصابة ١٩٤/٦ .

* أبو مُعَيْد ، بالمهملة مُصغراً ، هو حفص بن غَيلان الهَمْداني الدمشقي ، من الثامنة .
روى عن طاوس ، وزيد بن أسلم ، والزهري ، وعطاء بن أبي رباح ، وغيرهم .
روى عنه الهيثم بن حُميد ، والوليد بن مسلم ، وصَدَقة السمين ، وغيرهم .
قال ابن معين - في رواية -، ودُحيم ، والهيثم بن حُميد : ثقة . وقال الحاكم : من ثقات الشاميين الذين يُجمع حديثهم . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : من ثقات أهل الشام وفقهائهم.
وقال ابن معين - في رواية - ، والنسائي : ليس به بأس . وقال أبو زرعة : صدوق .
وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يُحتج به . وقال أبو داود : كان يرى القدر ، ليس بذاك .
وقال إسحاق بن سَيَّار ، وعبدالله بن سليمان بن الأشعث : ضعيف .

....

قال ابن عدي : ولأبي معيد حديث كثير ، وهو عندي لا بأس به صدوق .
قال ابن حجر : صدوق فقيه رمي بالقدر .

قلت : وهو لم يدرك طاوس ، كما نص عليه أبو حاتم في هذه المسألة ، ولم أجد من ذكر ذلك غيره ، ولكن يشهد له ، أن أبا مُعَيْد من الطبقة الثامنة كما تقدم ، وطاوس من الثالثة فاحتمال سماعه منه بعيد جداً ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ٧٠/٧ ، التهذيب ٤١٨/٢ ، التقريب (١٤٣٢) .

* محمد بن سعيد بن حسان الأسدي الشامي المصلوب ، من السادسة .
متهم بالوضع . قتله أبو جعفر المنصور على الزندقة ، وصلبه .
انظر تهذيب الكمال ٢٦٤/٢٥ ، التهذيب ١٨٤/٩ ، التقريب (٥٩٠٧) .

تخريج الحديث :

أخرجه ابن عدي في الكامل ١٤٢٨/٤ ، من طريق إسماعيل بن عياش ، عن طلحة بن زيد الرقي .
ورواه الوليد بن مسلم ، عن رجل من بني أبي الحلبس ، كما ذكر المصنف في هذه المسألة .
كلاهما عن عَبيدة بن حسَّان ، عن طاوس ، عن أبي موسى ، نحوه .

وأخرجه ابن خزيمة ١١٧/٣ ، رقم ١٧٣٠ ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٣٧/٥٢ ـ ، ورواه الحاكم ٢٧٧/١ ـ وعنه البيهقي في شعب الإيمان ١١٣/٣ ، رقم ٣٠٤١ ـ ، ورواه الطبراني في مسند الشاميين ٣٨٩/٢ ، رقم ١٥٥٧ ، والبيهقي في فضائل الأوقات (٤٦٧)، رقم ٢٥٤ ، وفي شعب الإيمان ١١٣/٣ ، رقم ٣٠٤١ ، وتمام في فوائده (الروض البسام ٥٠/٢ ، رقم ٤٣٧) . من طريق أبي توبة الربيع بن نافع .

....

وابن خزيمة ١١٧/٣ ، رقم ٧٣٠ ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٣٧/٥٢ ـ ورواه الطبراني في مسند الشاميين ٣٨٩/٢ ، رقم ١٥٥٧ ، وتمام في فوائده (الروض البسام ٥٠/٢ ، رقم ٤٣٧) ، وابن عدي في الكامل ١٥٢٢/٤ ، وأبو الحسن الخلعي في الثالث من الخلعيات (ق ١٢/أ)، وأبو الحسن السكري في الأول من الحربيات (ق ١٦/أ) ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٩٣/٣٣ ـ ، من طريق عبدالله ابن يوسف .

والربيع ، وعبدالله ، كلاهما عن الهيثم بن حميد ، عن أبي معيد : حفص بن غيلان ، عن طاووس ، عن أبي موسى ، نحوه .

وقال ابن خزيمة قبل ذكره للحديث : باب صفة يوم الجمعة وأهلها إذا بعثوا يوم القيامة ، إن صح الخبر ، فإن في النفس من هذا الإسناد .
وقال الحاكم : هذا حديث شاذ صحيح الإسناد ؛ فإن أبا معيد من ثقات الشاميين الذين يُجمع حديثهم ، والهيثم بن حميد من أعيان أهل الشام ، غير أن الشيخان لم يخرجاه .
وقال الذهبي : خبر شاذ صحيح السند ، والهيثم وحفص ثقتان .
وقال المنذري في الترغيب ٤٩٢/١ : إسناده حسن ، وفي متنه غرابة .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن سؤال ابن أبي حاتم عن هذا الحديث ليس لخلاف وقع على أحد الرواة ، وذلك أن الحديث روي عن أبي موسى من طريقين :

١ ـ فرواه عَبيدة بن حسَّان ، عن طاوس ، عن أبي موسى الأشعري .

٢ ـ ورواه أبو مُعَيْد : حفص بن غيلان ، عن طاوس ، عن أبي موسى .

....

وتقدم أن عَبيدة بن حسَّان منكر الحديث ، كما أنه لم يسمع من طاوس ، وعليه فمتابعته للوجه الثاني لا تفيد في جبر الانقطاع الذي فيه .
وأما الوجه الثاني ، فتقدم قول أبي حاتم أن أبا مُعَيْد لم يسمع من طاوس .
وعليه فيبقى إسناد الحديث ضعيفاً من الطريقين ؛ للانقطاع فيهما .

ويرى أبو حاتم أن هذا الحديث من حديث محمد بن سعيد الشامي ، وهو متروك الحديث ، ولم أجد للحديث رواية من طريقه ، ولكن الاحتمال بذلك قائم ؛ لوجود الانقطاع فيه ، ولأن أبا مُعَيْد من الطبقة الثامنة ، ومحمد بن سعيد من السادسة ، فليس بعيداً أن يكون هو راويه عن طاوس ، وأسقطه أبو مُعَيْد لضعفه ، والله أعلم .

والحديث كما تقدم إسناده ضعيف ، لعدم سماع أبا مُعَيْد من طاوس ، ولم أجد له طرق أخرى أو شواهد تقويه ، وعليه فهو ضعيف ، والله أعلم .

وأما تصحيح بعض الأئمة المتقدمين لإسناد هذا الحديث ، وكذا من تابعهم من المتأخرين كالألباني في الصحيحة رقم ٧٠٦ ، فلعله كان بناءً على ظاهر الإسناد ، ولعدم وقوفهم على الانقطاع فيه ، حيث تقدم أني لم أجد من نص عليه غير أبي حاتم ، وفي هذا المسألة فقط ، والله أعلم .

٥٩٧ ــ وسألت أبي وأبا زرعة[١] عن حديث رواه أيوب بن عتبة ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ثلاثة حق على المسلم يوم الجمعة : الغسل ، والسواك ، وأن يمس طيباً إن وجده » .

قالا : هذا خطأ ؛ إنما هو : يحيى ، عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان ، عن رجل ، عن أبي سعيد ، موقوف .

قلت لهما : ممن الخطأ ؟

قالا : من أيوب بن عتبة .

رجال الإسناد :

* أيوب بن عتبة اليمامي ، ضعيف ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٥٥ .

* يحيى بن أبي كثير الطائي ، ثقة يدلس ، من الثانية ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٠٧ .

* أبو سلمة بن عبدالرحمن الزهري ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* أبو سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٣٤.

* محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان العامري ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٦٦ .

* أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

تخريج الحديث ، والنظر في المسألة :

تقدم تخريج هذه المسألة ، والنظر فيها في المسألة رقم ٥٦٦ .

وتقدم أن الوجه الذي رجحه أبو حاتم وأبو زرعة في هذه المسألة هو أحد وجهين راجحين عن يحيى بن أبي كثير . وتقدم أيضاً أن الحديث صحيح من طرق أخرى ، والله أعلم .

---

(١) قوله :«وأبا زرعة » ساقط من نسخة تشستربتي .

٥٩٨ ــ وسألت أبي عن حديث رواه أبان العطار ، عن يحيى ، عن زيد ، عن أبي سلام ، عن الحضرمي ، عن الحكم بن مِيناء ، أنه سمع ابن عمر ، وابن عباس ، سمعا رسول الله ﷺ وهو[١] على المنبر قال : « لينتهين أقوام عن تركهم الجُمُعَات ... » الحديث .

قال أبي : رواه معاوية بن سلام ، عن أخيه زيد ، عن أبي سلام[٢] ، ولم يذكر فيه الحضرمي ، عن الحكم بن مينا ، عن ابن عمر ، وابن عباس .

قال أبي : والحضرمي بن لاحق[٣] رجل من أهل المدينة ، وليس لرواية أبي سلام عنه معنى[٤] ، وإنما يُشبه أن يكون يحيى لم يسمعه من زيد ، فرواه عن الحضرمي عن زيد ، فوهم الذي حدّث به ، والله أعلم .

رجال الإسناد :

* أبان بن يزيد العطار ، ثقة له أفراد ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٨ .

* يحيى بن أبي كثير الطائي ، ثقة يدلس ، من الثانية ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٠٧ .

وقال معاوية بن سلام : أخذ مني يحيى بن أبي كثير كتب أخي زيد بن سلام .

وقال ابن معين : لم يلق يحيى بن أبي كثير زيدَ بن سلام ، وقدم معاوية بن سلام عليهم ، فلم يسمع يحيى بن أبي كثير منه شيئاً ، أخذ كتابه عن أخيه ، ولم يسمعه ، فدلسه عنه . ذكر ذلك المزي ، ومن تابعه ، في ترجمة زيد بن سلام الآتية .

---

(١) قوله :« وهو » من نسخة فيض الله ، وليست في بقية النسخ .

(٢) وقع في نسخة تشستربتي :« عن أخيه زيد بن أبي سلام » .

(٣) وقع في المطبوع :« من لاحق » ، ولعله خطأ مطبعي .

(٤) قوله :« معنى » ساقطة من نسخة تشستربتي .

....

* زيـد بن سلَّام بن أبي سلّام : ممطور الحبشي ، من السادسة .
روى عن جده أبي سلَّام ، وعبدالله بن فروخ ، وعبدالله بن زيد الأزرق ، وعلي بن أرطاة .
روى عنه أخوه معاوية ، والحضرمي بن لاحـق ، ويحيى بن أبي كثير .
ثـقـة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٧٨/١٠ ، التهذيب ٤١٥/٣ ، التقريب (٢١٤٠) .

* أبو سـلَّام : ممطور الأسود الحبشي ، الأعرج الدمشقي ، من الثالثة .
ثـقـة ، متفق على توثيقه . قال ابن حجر : ثقة يرسل .
انظر تهـذيب الكمال ٤٨٤/٢٨ ، التهذيب ٢٩٦/١٠ ، التقريب (٦٨٧٩) .

* الـحَـضْـرمي بن لاحـق التـمـيـمـي اليـمـامي ، من السـادسة .
روى عن زيد بن سلَّام ، وابن المسيب ، وذكوان السَّمان ، وغيرهم .
روى عنه يحيى بن أبي كثير ، وسنان بن ربيعة ، وعكرمة بن عمار ، وغيرهم .
قال عبدالله بن أحـمد : سألت أبي عن الحضرمي الذي حدَّث عنه سليمـان التيمي ، قال : كان قاصاً ، فزعم مُعتمر قال : قد رأيته ، قال أبي : لا أعلم يروي عنه غير سليمان التيمي .
وقال عبـدالله أيضاً : سألت يحيى بن مـعين عن الحضرمي الذي روى عنه سليمـان التيمي ، فقال : ليس به بـأس ، وليس هو بالحضرمي بن لاحق .
وفرق بينهما أيضاً البخاري ، وابن المديني ، وابن حبان في ثقاته ، والخطيب في الموضح .
وكذا فرَّق بينهـما ابن عدي ، وقال عن ابن لاحق : وليس هذا بالحـضرمي الذي يروي عنه سليمان التيمي ؛ لأن الذي يروي عنه سليمان لا يروي عنه غيره ، وهذا غير الذي روى عنه سليمان ، ولسليمان عن الحضرمي غير ما ذكرت من الحديث ، وأرجو أنه لا بأس به .
وهذا ما رجحه ابن حجر في التهذيب ، فقال : والذي يظهر أنهما اثنان .
وقال أبو حاتم : حضرمي اليمامي ، وحضرمي بن لاحق هو عندي واحد .
قلت : وقوله لا يعارض الأقوال المتقدمة ، لأن ابن لاحق يمامي ، ونص على ذلك ابن معين كما في الموضح ، ولم يقل أحد عن الآخر أنه يمامي ، كما هو ظاهر من أقوالهم .

....

وقال عكرمة بن عمار: حدثنا الحضرمي بن لاحق ، وكان فقيهاً ، وخرجت معه إلى مكة .
قال ابن حجر في التقريب: حضرمي بن لاحق التميمي اليمامي القاص ، لا بأس به من السادسة ، وفرّق ابن المديني بين الحضرمي شيخ سليمان التيمي ، وبين ابن لاحق .

قلت : وظاهر كلامه أنه جعلهما واحداً ، وفي ذلك نظر كما تقدم ، ولعل الصواب مع من فرّق بينهما ؛ إذ الأكثر على ذلك .
وحضرمي بن لاحق لم أر من تكلم عنه بجرح أو تعديل سوى ذكر ابن حبان له في الثقات وقول عكرمة بن عمار : كان فقيهاً ، ومقتضى هذا مع عدم ذكر جارح أنه صدوق إن شاء الله ، والله أعلم .
انظر التاريخ الكبير ١٢٥/٣ ، الثقات ٢٤٩/٦ ، الموضح لأوهام الجمع ٢٢٧/١ ، الكامل ٨٥٩/٢ ، تهذيب الكمال ٥٥٣/٦ ، التهذيب ٣٩٤/٢ ، التقريب (١٣٩٦) .

* الحكم بن مِيناء ، بكسر الميم ، الأنصاري المدني ، من الثانية .
روى عن ابن عباس ، وابن عمر ، وأبي سعيد الخدري ، وغيرهم من الصحابة .
روى عنه أبو سلّام الأسود ، والحجاج بن أرطاة ، والضحاك بن عثمان ، وغيرهم .
قال أبو زرعة ، والدارقطني : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال أبو حاتم : مدني يُروَى عنه .
وقال ابن حجر في التهذيب : وقال الكناني عن أبي حاتم : شيخ .
قال ابن حجر في التقريب : صدوق ، من أولاد الصحابة .
قلت : لعل الرجل ثقة ، فقد وثقه اثنان ، وأخرج له مسلم ، والنسائي ، مع تقدم طبقته ، كما أشار له ابن حجر بقوله من أولاد الصحابة ، وأما قول أبي حاتم - إن ثبت - فغير مفسر ولا يفيد الجرح ، كما أنه متشدد ، والله أعلم .
انظر تهذيب التهذيب ٤٤٠/٢ ، التقريب (١٤٦٣) ، الجامع في الجرح ١٨٩/١.

* عبدالله بن عمر - رضي الله عنه - صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥١٨ .

....

* عبدالله بن عباس - رضي الله عنه - صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٢٥ .

* معاوية بن سلّام بن أبي سلّام ، أبو سلّام الدمشقي ، الحمصي (ت ١٧٠ تقريباً) .
ثـقـة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ١٨٤/٢٨، السير ٣٩٧/٧، التهذيب ٢٠٨/١٠، التقريب (٦٧٦١).

تـخـريـج الحـديـث :

روى زيـد بن سـلام هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى الرواة دونه :

أولاً : رواه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عليه ، وعلى الرواة عنه :

١ ـ فرواه أبان بن يزيد العطار ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه عبـيدالله بن موسى ، وموسى بن إسماعـيل ، عن أبان العطار ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن زيد ، عن أبي سـلام ، عن الحضرمي بن لاحق ، عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عباس ، وابن عمر .

ب ـ ورواه حبّـان بن هلال ، عن أبان العطار ، عن يحيى بن أبي كـثير ، عن الحضرمي بن لاحق ، عن زيد ، عن أبي سلام ، عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عباس ، وابن عمر .

ج ـ ورواه عفـان ، عن أبان العطار ، عن يحيى بن أبي كـثير ، عـن زيد ، عن أبي سلام ، عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عباس وابن عمر .
وتابع أبان على هذا الوجه : علي بن المبارك .

د ـ ورواه هُـدْبة بن خالد ، عن أبان العطار ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلام ، عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عباس وابن عمر .
وتابع أبان على هذا الوجه : هشام الدستوائي ، في الراجح عنه ، كما سيأتي .

....

٢ ـ ورواه هشام الدستوائي ، واختلف عليه :
أ ـ فرواه عدد من الثقات عن هشام الدستوائي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلام ، عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عمر ، وابن عباس .

ب ـ ورواه أبو أسامة ، عن هشام ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عمر ، وابن عباس .

٣ ـ ورواه أيوب ، عن يحيى بن أبي كثير ، عمن حدثه ، عن ابن عمر ، وابن عباس .

٤ ـ ورواه معمر ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن الحكم بن ميناء ، عن النبي ﷺ .
وقال معمر : ربما قال الحكم بن ميناء : عن ابن عمر وابن عباس ، أو أحدهما .

ثانياً : ورواه معاوية بن سلام ، واختلف على بعض الرواة عنه :

١ ـ فرواه أبو توبة : الربيع بن نافع ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن أبي توبة ، عن معاوية بن سلام ، عن زيد ، عن أبي سلام عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عمر ، وأبي هريرة .
وتابع أبا توبة عليه أكثر من ثقة .
كما تابع معاوية عليه : يحيى بن أبي كثير ـ في أحد الأوجه عنه ـ ، كما تقدم في الوجه الثالث من الاختلاف على أبان .

ب ـ ورواه موسى بن سهل ، عن أبي توبة ، عن معاوية بن سلام ، عن زيد ، عن أبي سلام عن الحكم بن ميناء ، عن أبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري .

....

---

٢ ـ ورواه الوليد بن مسلم ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه مرة ، عن معاوية بن سلام ، عن زيد ، عن أبي سلام ، عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عمر ، وأبي هريرة .

ب ـ ورواه مرة ، عن معاوية بن سلام ، عن أبي سلام ، عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عمر وأبي هريرة .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه يحيى بن أبي كثير ، واختلف عليه ، وعلى الرواة عنه :

١ ـ فرواه أبان بن يزيد ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه عبيدالله بن موسى ، وموسى بن إسماعيل ، عن أبان العطار ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن زيد ، عن أبي سلام ، عن الحضرمي بن لاحق ، عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عباس ، وابن عمر :

أخرجه البيهقي في الكبرى ١٧١/٣ ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٢١٤/٨ ، رقم ٣١٨٦ ، من طريق عبيدالله بن موسى .

والطحاوي في الموضع السابق ، وابن المنذر في الأوسط ١٤/٤ ، رقم ١٧٣٠ ، من طريق أبي سلمة : موسى بن إسماعيل .

كلاهما عن أبان العطار ، عن يحيى بن أبي كثير ، به .

قلت : وعبيدالله بن موسى ، وموسى بن إسماعيل : ثقتان (التقريب ٤٣٤٥ ، ٦٩٤٣) .

....

ب ـ ورواه حبّـان بن هلال ، عن أبان العطار ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن الحضرمي بن لاحق ، عن زيد ، عن أبي سلام ، عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عباس وابن عمر :
أخرجه النسائي ٨٨/٣ ، كتاب الجمعة ، باب التشديد في التخلف عن الجمعة ، رقم ١٣٧٠ ـ ومن طريقه قوام السنة في الترغيب والترهيب ٣٩٢/١ ، رقم ٩٠٨ ـ ، عن محمد بن معمر البصري ، عن حبّـان بن هلال ، عن أبان العطار ، به .

قلت : وحبّـان : ثقة ثبت . ومحمد بن معمر : صدوق (التقريب ١٠٦٩، ٦٣١٣) .

ج ـ ورواه عفـان ، وسهل بن بكار ، عن أبان العطار ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن زيد ، عن أبي سلام ، عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عباس وابن عمر :
أخرجه أحمد ٢٥٤/١ ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٦/١٥ ـ .
وأبو يعلى[1] ١٤٣/١٠ ، رقم ٥٧٦٦ ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٦/١٥ ـ عن عمرو الناقد .
كلاهما عن عفان (وهو ابن مسلم) ، عن أبان العطار ، به .

وأخرجه ابن بشران في الثالث من حديث أحمد بن الفضل بن خزيمة (ق ٧/ب) ، عن يعقوب بن إسحاق ، عن سهل بن بكار ، عن أبـان ، به .
قلت : وعفان : ثقة ثبت ، وسهل : ثقة ربما وهم (التقريب ٤٦٢٥ ، ٢٦٥١) .

وتابع أبان على هذا الوجه : علي بن المبارك :
أخرجه النسائي في الكبرى ٥١٦/١ ، رقم ١٦٥٩ ، من طريق سعيد بن الربيع .
وابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٤/١٥ ، من طريق زيد بن الحسن الأنماطي .
كلاهما عن علي بن المبارك ، عن يحيى بن أبي كثير ، به .
قال علي : ثم كتب به إلي عن ابن عمر ، وأبي هريرة .

---

(١) وقع في كلا طبعتي المسند :« عن زيد أبي سلام » ، ووقع عند ابن عساكر :« زيد بن سلام » والصواب :« عن زيد ، عن أبي سلام » ، والله أعلم .

....

قلت : وعلي بن المبارك : ثقة ، كان له عن يحيى بن أبي كثير كتابان ، أحدهما سماع والآخر إرسال ، فحديث الكوفيين عنه فيه شيء (التقريب ٤٧٨٧) .
وأحد الراويين عنه ، وهو سعيد ، ليس من الكوفيين ، فهو بصري ثقة (التقريب ٢٣٠٣) .

د ـ ورواه هُدْبة بن خالد ، عن أبان العطار ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلام ، عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عباس وابن عمر :
أخرجه أحمد ٣٣٥/١
والمزي في تهذيب الكمال ١٤٥/٧ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٦/١٥ ، كلاهما من طريق عبدالله بن أحمد[1].
وأحمد ، وابنه عبدالله ، كلاهما عن هُدْبة بن خالد ، عن أبان العطار ، به .

وتابع أبان على هذا الوجه : هشام الدستوائي ، في الراجح عنه ، كما سيأتي .

قلت : وهُدْبة بن خالد : ثقة تفرد النسائي بتليينه (التقريب ٧٢٦٩) .

ولعل أرجح هذه الأوجه عن أبان الوجه الأول ، والثالث ، والرابع ، حيث رواه في الأول ثقتان عن أبان ، وفي الثالث رواه عنه ثقتان ، وتوبع عليه من ثقة ، وفي الرابع رواه عنه ثقة ، وتوبع عليه من ثقة ثبت أيضاً ، أما الوجه الثاني ، فقد رواه عنه ثقة واحد ، والراوي عنه صدوق ، كما تقدم ، ولم أجد من تابع أبان عليه ، والله أعلم .

---

(١) كذا جاء في تهذيب الكمال ، وفي تاريخ دمشق ، من رواية عبدالله بن أحمد عن هدبة ، ووقع عند كلاهما من رواية ابن المذهب ، عن أبي بكر القطيعي عن عبدالله .
ولكنه وقع في المسند من رواية عبدالله عن أبيه ، كذا جاء في مصورة دار الفكر وإليها العزو ، وفي طبعة مؤسسة الرسالة ٢١٤/٥ ، رقم ٣١٠٠ ، ولم يذكر ابن كثير هذا الطريق في جامع المسانيد ٨٧/٢٨ ، ١١٦/٣٠ ، ولا الحافظ ابن حجر في أطراف المسند ٥٣/٣ ، واستدركه المحقق .
ولعل عبدالله بن أحمد حدث به مرة عن أبيه ، ومرة عن هدبة ، والله أعلم .

....

٢ ـ ورواه هشام الدستوائي ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه عدد من الثقات عن هشام الدستوائي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلام ، عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عمر ، وابن عباس :

أخرجه أحمد ٢٣٩/١ ، ٨٤/٢ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في الحدائق ١٨٥/٢ ـ ، ورواه أبو يعلى ١١٠/١٠ ، رقم ٥٧٤٢ ـ ومن طريقه ابن حبان ٢٥/٧ ، رقم ٢٧٨٥ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٥/١٥ ـ ، ورواه ابن أبي شيبة في المصنف ١٥٤/٢ . من طريق يزيد بن هارون .

وأحمد ٣٣٥/١ ، عن عبدالصمد .

وأبو داود الطيالسي (٢٦٣، ٣٥٧)، رقم ١٩٥٢، ٢٧٣٥ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١٧٢/٣ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٥/١٥ ـ .

وابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٥/١٥ ، من طريق معاذ بن هشام .

كلهم عن هشام الدستوائي ، عن يحيى بن أبي كثير ، به .

قلت : وهشام ثقة ثبت ، من أثبت الناس في يحيى (تهذيب الكمال ٢٢٠/٣٠).

وتابع هشاماً على هذا الوجه أبان العطار في الوجه الرابع من الاختلاف عليه ، كما تقدم .

ب ـ ورواه أبو أسامة ، عن هشام ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عمر ، وابن عباس :

أخرجه ابن ماجه ٢٦٠/١ ، كتاب المساجد والجماعات ، باب التغليظ في التخلف عن الجماعة ، رقم ٧٩٤ ، عن علي بن محمد ، عن أبي أسامة ، به .

وقال في متنه :« الجماعات » بدل :« الجمعة » .

وتابع هشاماً عليه : معمر ، كما سيأتي ، في الوجه الرابع .

قلت : والوجه الأول أرجح ؛ حيث رواه عدد من الثقات عن هشام كذلك ، في حين لم أجد من تابع أبا أسامة على الوجه الثاني .

إلا أن الوجه الثاني محتمل ؛ لوجود متابعة معمر لهشام ، كما سيأتي ، والله أعلم .

....

---

٣ - ورواه أيوب ، عن يحيى بن أبي كثير ، عمن حدثه ، عن ابن عمر ، وابن عباس :
أخرجه أبو يعلى ١٠/١٤٣ ، رقم ٥٧٦٥ ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ١٥/٦٦ ـ ، عن عمرو الناقد .
وابن عساكر في تاريخ دمشق ١٥/٦٧ ، من طريق علي بن عبدالله .
كلاهما عن إسماعيل بن علية ، عن أيوب ، به .
وذكره المزي في التحفة ٥/٣٣٥ ، من رواية إسماعيل بن علية ، عن أيوب ، به .

ولكنه وقع في المسند في كلا طبعتيه ، وفي مخطوطتين له اطلعت عليهما : « عن يحيى بن أبي كثير ، عن محمد » ، ولعل قوله :« عن محمد » وهم من الناسخ ، أو تصحيف عن كلمة :« عن من حدثه » ، إذ أخرجه ابن عساكر من طريقه على الصواب ، والله أعلم .
ولو ثبت فيعد وجهاً آخر من الخلاف ، وكلا الوجهين مرجوح ، كما سيأتي .

وقال ابن عساكر : قال علي : هكذا رواه أيوب : عن يحيى بن أبي كثير ، عمن حدثه ، عن ابن عباس وابن عمر ، ولم يفسر إسناده ، لعله لم يقم إسناده ، والله أعلم .

٤ - ورواه معمر ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن الحكم بن ميناء ، عن النبي ﷺ :
أخرجه عبدالرزاق ٣/١٦٦ ، رقم ٥١٦٨ ، عن معمر ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن الحكم بن ميناء[1]، عن النبي ﷺ .
وقال معمر : ربما قال الحكم بن ميناء : عن ابن عمر وابن عباس ، أو أحدهما .
قلت : وتابع معمر على الوجه الثاني ، هشام في أحد الوجهين عنه ، كما تقدم .

....

---

(١) وقع في المطبوع : عبدالله بن ميناء ، وهو خطأ ، حيث ورد على الصواب من كلام معمر عقبه ، وقد نبه على ذلك محقق الكتاب ، والله أعلم

....

ثانياً : ورواه معاوية بن سلام ، واختلف على بعض الرواة عنه :

١ ـ فرواه أبو توبة : الربيع بن نافع ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن أبي توبة ، عن معاوية بن سلام ، عن زيد ، عن أبي سلام ، عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عمر ، وأبي هريرة :

أخرجه مسلم ٥٩١/٢ ، كتاب الجمعة ، باب التغليظ في ترك الجمعة ، رقم ٨٦٥ ، والبيهقي في الخلافيات (٢ ق ٨١/أ) ، من طريق الحسن بن علي الحلواني .
والطبراني في الأوسط ٢٥٨/١، رقم ٤٠٨، وفي مسند الشاميين ١٠٧/٤، رقم ٢٨٦٥ ـ وعنه أبو نعيم في المستخرج ٤٥٣/٢ ، رقم ١٩٤٨ ـ . عن أحمد بن خُليد .
والبيهقي في الكبرى ١٧١/٣ ، وفي الصغرى ٢٣٢/١ ، رقم ٥٩٩ ، وفي فضائل الأوقات رقم ٢٥٧ ، من طريق أبي حاتم الرازي .
والطحاوي في شرح المشكل ٢١٥/٨ ، رقم ٣١٨٧ ، عن علي بن زيد الفرائضي .
والبيهقي في شعب الإيمان ١٠٣/٣، رقم ٣٠٠٨ ، وفي الخلافيات (٢ ق ٨١/أ) ، من طريق الفضل بن محمد الشعراني .
وابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٤/١٥ ، من طريق إبراهيم بن الحسين الهمداني .
كلهم عن أبي توبة ، عن معاوية بن سلام ، به .

وتوبع أبو توبة على هذا الوجه :
أخرجه أبو نعيم الحداد في الجامع بين الصحيحين (ق ١٤٧) ، والبيهقي في شعب الإيمان ١٠٣/٣، رقم ٣٠٠٨ ، وقوام السنة في الترغيب والترهيب ٣٩٣/١ ، رقم ٩٠٩ ـ وعنه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٣/١٥ ، ٦٤ ـ ، ورواه ابن عساكر أيضاً عن غيره ، من طريق محمد بن شعيب بن شابور .
والدارمي ٣٠٦/١ ، رقم ١٥٧٨ ، ـ ومن طريقه البغوي في شرح السنة ٢١٤/٤ ، رقم ١٠٥٤ ، وفي تفسيره ٣٤٢/٤ ـ . عن يحيى بن حسان .

....

وتابعهم : الوليد بن مسلم في أحد وجهين عنه ، كما سيأتي .
كلهم عن معـاويـة ، به .

كمـا تابع معاوية عليـه : يحيى بن أبي كثير ـ في أحد الأوجـه عنه ـ ، كما تقـدم في الوجه الثالث من الاختلاف على أبان .
وقال البيهقي : ورواية معاوية بن سلام ، عن أخيه زيدٍ أولى أن تكون محفوظة .

ب ـ ورواه موسى بن سهل ، عن أبي توبة ، عن مـعاوية بن سلام ، عن زيد ، عن أبي سلام عن الحكم بن ميناء ، عن أبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري :
أخرجـه ابن خزيمة[1] ٣/١٧٥ ، رقم ١٨٥٥ ـ ومن طريقـه ابن عـساكـر في تاريخ دمـشق ٦٣/١٥ ـ ، عن موسى بن سهل الرملي ، به .
وقال ابن عساكر : كـذا قـال ، وذكر أبي سعيد فيه غريب .

قلت : والوجه الأول أرجح ؛ حيث رواه عددمن الثقات كـذلك ، كما أخرجه مسلم أيضاً في حين لم أجد من تابع مـوسى على الوجه الثـاني ، وهو ثقة (التقـريب ٦٩٧٢) ، وعليه فروايته شاذة ، والله أعلم .

٢ ـ ورواه الوليد بن مسلم ، واخـتلف عليه :
أ ـ فرواه مـرة ، عن معاوية بـن سلام ، عن زيد ، عن أبي سلام ، عن الحكم بـن ميناء ، عن ابن عمر ، وأبي هريرة :
ذكره المزي في التحفة ٥/٣٣٥ ، ولم أقف على من أخرجه .
وتابع الوليد على هذا الوجه عدد من الثقات ، كما تقدم .

---

(١) وقع في المطبوع من ابن خزيمة :« الربيع بن نافع ، عن أبي توبة » ، وهو خطأ ، فالربيع هو أبو توبة ، وقد وقع على الصواب عند ابن عساكر ، والله أعلم .

....

---

٢ ـ ورواه مرة ، عن معاوية بن سلام ، عن أبي سلام ، عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عمر ، وأبي هريرة :
أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٤/١٥ ، من طريق أحمد بن عبدالرحمن ، عن الوليد ، به .
وقال ابن عساكر : أسقط الوليد زيد بن سلام من إسناده .

قلت : وقد رواه أيضاً على الصواب في الوجه الأول ، ووافقه عليه عدد من الثقات ، وعليه فالوجه الأول أرجح ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن زيد بن سلام روى هذا الحديث ، واختلف عليه وعلى من دونه :

أولاً : رواه يحيى بن أبي كثير : واختلف عليه ، وعلى الرواة عنه :

وخلاصة ما تقدم من الاختلاف على يحيى بن أبي كثير ما يلي :

١ ـ رواه أبان العطار ـ في أحد الأوجه الراجحة عنه ـ، عن يحيى ، عن زيد ، عن أبي سلام ، عن الحضرمي بن لاحق ، عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عباس وابن عمر .

٢ ـ ورواه أبان العطار ـ في وجه مرجوح عنه ـ، عن يحيى ، عن الحضرمي بن لاحق ، عن زيد ، عن أبي سلام ، عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عباس وابن عمر .

٣ ـ ورواه أبان العطار ـ في أحد الأوجه الراجحة عنه ـ، وعلي بن المبارك ، عن يحيى ، عن زيد ، عن أبي سلام ، عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عباس وابن عمر .

٤ ـ ورواه أبان العطار ـ في أحد الأوجه الراجحة عنه ـ، وهشام الدستوائي ، عن يحيى ، عن أبي سلام ، عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عباس وابن عمر .

....

٥ ـ ورواه علي بن المبارك ـ في أحـد وجهين عنه ـ عن يحيى بن أبي كثير ، عن زيد ، عن أبي سلام ، عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عمر وأبي هريرة .

٦ ـ ورواه هشام الدستوائي ـ في وجه مرجـوح عنه ـ ، ومعمر ـ في أحـد وجهين عنه ـ ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عمر ، وابن عباس .

٧ ـ ورواه معمر ـ في أحد وجهين عنه ـ ، عن يحيى ، عن الحكم بن ميناء ، مرسلاً .

٨ ـ ورواه أيوب ، عن يحيى بن أبي كثير ، عمن حدثه ، عن ابن عمر ، وابن عباس .

وأرجح هذه الأوجه هو الوجـه الرابع ؛ حيث رواه ثقتـان كذلك ، وأحدهمـا ، وهو هشام الدستوائي من أثبت الناس في يحيى ، ويليه الوجه الثالث ، حيث رواه ثقتان عن يحيى ، أما بقية الأوجه ، فرواتها ثقات ، ولكني لم أجد من تابعهم عليها .

ثانياً : ورواه معاوية بن سلام ، واختلف على أحد الرواة عنه :

وخلاصة ما تقدم ما يلي :

١ ـ رواه معـاوية بن سلام ـ في الراجح عنه ـ ، عن زيد ، عن أبي سـلام ، عن الحكم بن ميناء ، عن ابن عمر ، وأبي هريرة .

وتابع معـاوية عليه يحـيى بن أبي كثيـر ـ في أحد الأوجه عنـه ـ ، كما تقـدم في الوجه الخامس من الاختلاف على يحيى .

٢ ـ ورواه معاوية بن سلام ـ في وجـه مرجوح عنه ـ، عن زيد ، عن أبي سلام ، عن الحكم ابن ميناء ، عن أبي هريرة ، وأبي سعيد الخدري .

وبما تقدم يتضح أن أرجح هذه الأوجه عن زيد هو رواية معاوية بن سلام ، ويحيى بن أبي كثير في أحد الأوجه عنه ، فمعاوية ثقة كما تقدم ، وهو أعرف بحديث أخيه من غيره ، إضافة إلى أن جميع الأوجه الأخرى من رواية يحيى بن أبي كثير ، وحديث يحيى عن زيد إنما هو كتاب ، كما تقدم ، إضافة إلى أنه قد رواه في أحد الأوجه كرواية معاوية .
ويضاف إلى هذا كله إخراج مسلم لرواية معاوية ، عن زيد ، والله أعلم .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم ، فظاهر كلامه يُفهم منه ترجيح رواية معاوية .

وقال أبو حاتم : والحضرمي بن لاحق رجل من أهل المدينة ، وليس لرواية أبي سلام عنه معنى ، وإنما يُشبه أن يكون يحيى لم يسمعه من زيد ، فرواه عن الحضرمي عن زيد ، فوهم الذي حدث به ، والله أعلم .
ومعنى كلامه أنه يُحتمل أن تكون رواية يحيى في الأصل إنما هي عن الحضرمي عن زيد ، لأن يحيى يشبه ألا يكون سمع من زيد . ولكن الراوي عنه وهم ، فقال : عن زيد ، عن أبي سلام ، عن الحضرمي .

قلت : وأما ترجيحه لعدم سماع يحيى من زيد ، فتقدم ما يؤيده من كلام ابن معين في ترجمة يحيى ، وأن روايته عن زيد إنما هي كتاب .
وأما احتمال وهم الراوي عن يحيى في هذا الوجه المذكور ، فهو احتمال كبير ؛ حيث تقدم أن هذا الوجه وإن كان أحد الأوجه الراجحة عن أبان العطار ، لكنه ثقة له أفراد ، ولم أجد من تابعه عليه ، كما أن هذا الوجه من الأوجه المرجوحة عن يحيى ، والله أعلم .

والحديث من وجهه الراجح صحيح ؛ فقد أخرجه مسلم كما تقدم ، والله أعلم .

٥٩٩ ــ وسألت أبي عن حديث رواه نافع بن أبي نُعيم القاريء ، عن نافع مولى ابن عمر ، عن ابن عمر ، أنه كان يُكبِّر في العيدين ؛ سبعاً في الأولى وخمساً في الثانية .

قال أبي : هذا خطأ ؛ روي[1] هذا الحديث عن أبي هريرة أنه كان يُكبِّر .

رجال الإسناد :

* نافع بن عبدالرحمن بن أبي نُعيم القاريء المدني ، مولى بني ليث (ت ١٦٩) .

روى عن نافع مولى ابن عمر ، وزيد بن أسلم ، وربيعة بن عبدالرحمن ، وغيرهم .

روى عنه القعنبي ، وعبيد بن ميمون ، وزياد بن يونس ، وغيرهم .

قال ابن معين : ثقة . وقال ابن سعد : كان ثبتاً . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال أبو حاتم : صدوق صالح الحديث . وقال الساجي : صدوق . وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال ابن عدي : لم أر في حديثه شيئاً منكراً ، وأرجو أنه لا بأس به .

وقال أحمد : كان يؤخذ عنه القرآن ، وليس في الحديث بشيء .

قال ابن حجر : صدوق ثبت في القراءة .

انظر تهذيب الكمال ٢٨١/٢٩ ، التهذيب ٤٠٧/١٠ ، التقريب ٧٠٧٧ .

* نافع مولى ابن عمر ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٩ .

* عبدالله بن عمر ـ رضي الله عنه ـ صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥١٨ .

* أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٠١ .

---

(١) وقع في نسخة تشستربتي :« روى » بالألف المقصورة ، وفي بقية النسخ :« روا » ، ولعل ما أثبته أصح .

....

تخـريج الحـديث :

روى نافع مولى ابن عمر هذا الأثـر ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

أولاً : رواه نافع بن أبي نعيم ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالرحمن بن القاسم ، وخالد بن مخلد ، عن نافع بن أبي نعيم ، عن نافع مولى ابن عمر ، عن ابن عمر، موقوفاً .

٢ ـ ورواه عبدالوهاب بن حبيب ، عن نافع بن أبي نعيم ، عن نافع مولى ابن عمر ، عن ابن عمر ، مرفوعاً .

ثـانيـاً : ورواه عدد من الثقات ، عن نافع ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

ثـالـثـاً : ورواه عبدالله بن عامر ، ويحيى بن سعيد ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً .

رابـعـاً : ورواه مالك ، عن نافع ، واختلف على مالك :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن مالك ، عن نافع ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .
وتابع مالكاً عليه عدد من الثقات ، كما تقدم في الوجه الثاني .

٢ ـ ورواه عبدالله بن عبدالحكم ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً .

خـامـسـاً : ورواه عبيدالله العمري ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه ابن إدريس ، ومعتمر ، عن عبيدالله ، عن نافع ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .
وتابع عبيدالله عليه عدد من الثقات ، كما تقدم في الوجه الثاني .

٢ ـ ورواه ابن المبارك ، وعبدة ، عن عبيدالله ، عن نافع ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

....

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه نافع بن أبي نعيم ، واختلف عليه :

١ - فرواه عبدالرحمن بن القاسم ، وخالد بن مخلد ، عن نافع بن أبي نعيم ، عن نافع مولى ابن عمر ، عن ابن عمر، موقوفاً :

أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٤٥/٤ ، من طريق عبدالرحمن بن القاسم .

وابن أبي شيبة في المصنف ١٧٥/٢ ، عن خالد بن مخلد[1] .

كلاهما عن نافع بن أبي نعيم ، به .

قلت : وعبدالرحمن بن القاسم ، هو العُتَقي : ثقة (التقريب ٣٩٨٠).

وخالد بن مخلد : صدوق له أفراد (التقريب ١٦٧٧) .

٢ - ورواه عبدالوهاب بن حبيب ، عن نافع بن أبي نعيم ، عن نافع مولي ابن عمر ، عن ابن عمر ، مرفوعاً :

أخرجه البيهقي في الخلافيات (٢ ق ١٣/ب) ، من طريق ابن خزيمة ، وأحمد بن علي المقريء ، كلاهما عن محمد بن عبدالوهاب بن حبيب العبدي ، عن أبيه ، عن نافع ، به .

قلت : ومحمد بن عبدالوهاب ثقة عارف (التقريب ٦١٠٤) . وأبوه عبدالوهاب ترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام ٢٤٩/١٤ ، ونقل عن الحاكم قوله في تاريخه : إمام في الدين والفقه والورع ، غَزّاءٌ ، حجاج ، صوام ، يُقاس بعبدالله بن المبارك في عصره .

ولم أقف على من ترجم له غيره .

وعليه فلعل الوجه الأول أرجح عن نافع بن أبي نعيم ؛ حيث رواه الأكثر والأوثق كذلك .

---

(١) وقع في المطبوع من المصنف خالد بن مجلـز ، وهو خطأ ، وصوابه خالد بن مخلد ، وهو الذي يروي عن نافع ويروي عنه ابن أبي شيبة ، كما في ترجمته في تهذيب الكمال ١٦٤/٨ ، والله أعلم .

ثانياً : ورواه عدد من الثقات ، عن نافع ، عن أبي هريرة ، موقوفاً :

أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٨٨/٣ ، وفي الصغرى ٢٥٩/١ ، رقم ٦٩٦ ، من طريق شعيب بن أبي حمزة .

والطحاوي في شرح المعاني ٣٤٤/٤ ، والبيهقي في الخلافيات (٢ ق ١٥/أ) ، من طريق صخر بن جويرية .

وعبدالرزاق ٢٩٢/٣ ، رقم ٥٦٨١ ، والفريابي في أحكام العيدين ، رقم ١١١، من طريق أيوب .

وعبدالرزاق ٢٩٣/٣ ، رقم ٥٦٨٢ ، والفريابي في أحكام العيدين ، رقم ١١٤، من طريق موسى بن عقبة .

والبيهقي في الخلافيات (٢ ق ١٥/أ) ، من طريق العمري ، يعني عبدالله[١] .

والفريابي في أحكام العيدين ، رقم ١٠٩ ، من طريق الليث بن سعد .

وتابعهم : مالك ، وعبيدالله العمري ، في الراجح عنهما كما سيأتي في الاختلاف عليهما .

كلهم عن نافع ، عن أبي هريرة ، من فعله .

ثالثاً : ورواه عبدالله بن عامر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً :

أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده (بغية الباحث ٣٢٥/١ ، رقم ٢٠٩) ، والطحاوي في شرح المعاني ٣٤٤/٤ ، والبيهقي في الخلافيات (٢ ق ١٥/أ) ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٧٩/٥٤ . من طريق الفرج بن فضالة .

والبزار في مسنده (نسخة الأزهرية ق ٢٧/ب) ، وابن المتيم الصوفي في حديث أبي بكر ابن البهلول (ق ١٢٦/ب) ، من طريق عمر بن حبيب .

---

(١) روى البيهقي هذا الحديث عن الحاكم ، عن أبي العباس محمد بن يعقوب ، عن عبدالوهاب ، عن العمري . ولعل العمري هنا هو عبدالله ، إذ أنه قد روى حديثاً قبله بهذا الإسناد ، إلى عطاء ، وصرح فيه بأن عبدالوهاب هو ابن عطاء ، وعبدالوهاب بن عطاء إنما يروي عن عبدالله بن عمر ، وليس عن عبيدالله (تهذيب الكمال ٣٢٧/١٥) .

والشحامي في تحفة عيد الفطر (ق ١٩٥/أ،ب) ، من طريق إسماعيل بن عياش .
كلهم عن عبدالله بن عامر الأسلمي ، به .

وقال البخاري ـ كما في ترتيب علل الترمذي ٢٨٩/١ ـ : وحديث الفرج بن فضالة عن عبدالله ، عن[١] نافع ، عن ابن عمر عن النبي ﷺ بهذا خطأ .

قلت: وعبدالله بن عامر : ضعيف (التقريب ٣٤٠٦) .

وقد تابعه يحيى بن سعيد ، ولكنها متابعة لا تثبت :
فقد أخرجه الدارقطني في السنن ٤٨/٢ ــ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ٥٠٨/١ ، رقم ٨١٨ ــ ، ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٧٩/٥٤ .
من طريق سعد بن عبدالحميد ، عن فرج بن فضالة ، عن يحيى بن سعيد ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً .
وقال البخاري ـ كما في علل الترمذي الكبير ٢٩٠/١ ـ : الفرج بن فضالة ذاهب الحديث ، والصحيح ما روى مالك ، وعبدالله ، والليث ، وغير واحد من الحفاظ ، عن نافع ، عن أبي هريرة فعله .
وقال البيهقي في الخلافيات (٢ ق ١٣/ب) : ورواه الفرج بن فضالة عن عبدالله بن عامر عن نافع عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، وكذلك روى عبدالله بن عمر ، وعبيدالله بن عمر ويحيى بن سعيد ، ومالك ، ونافع القاريء ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، ولا يصح شيء من ذلك ، والموقوف على أبي هريرة صحيح لا شك فيه .
وقال ابن عساكر : رواه غير فرج بن فضالة عن عبدالله بن عامر الأسلمي ، بدلاً من يحيى ، عن نافع .

---

(١) وقع في المطبوع :« عبدالله بن نافع » ، ولعله تصحيف .

....

قلت : والفرج بن فضالة : ضعيف أيضاً (التقريب ٥٣٨٣) ، وقد اضطرب فيه ؛ حيث رواه عن عبدالله بن عامر ، كما تقدم ، فيقدم من روايتيه ما وافقه غيره .
وأما من ذكرهم البيهقي ، فمن وجه مرجوح عنهم ، كما تقدم ، وسيأتي ، والله أعلم .

رابعاً : ورواه مالك ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن مالك ، عن نافع ، عن أبي هريرة ، موقوفاً :

أخرجه مالك في الموطأ برواية يحيى بن يحيى ١/١٨٠ ، ورواية أبي مصعب ١/٢٣٠ ، رقم ٥٩٠ ، ورواية محمد بن الحسن (٨٩) ، رقم ٢٣٧ ، ورواية سويد (٢٠٤) ، رقم ٤١٠ . ومن طريقه مالك أخرجه كل من :
الشافعي في الأم ١/٢٣٦ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٣/٢٨٨ ، وفي المعرفة ٥/٧٢ رقم ٦٨٧٤ ، وفي الخلافيات (٢ ق ١٣/أ) ـ .
والطحاوي في شرح المعاني ٤/٣٤٤ ، من طريق ابن وهب ، وروح .
وعبدالرزاق ٣/٢٩٢ ، رقم ٥٦٨٠ .
والفريابي في أحكام العيدين ، رقم ١١٠، عن قتيبة .
وسحنون في المدونة ١/١٦٩ ، من طريق ابن القاسم .
كلهم عن مالك ، به .

٢ ـ ورواه عبدالله بن عبدالحكم ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً :
أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ١٠/٣٦٤ ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢١/٢٥٩ ، ٢٦٠ ـ، من طريق يحيى بن عبدك ، عن عبدالله بن عبدالحكم ، به .

قلت : وعبدالله بن عبدالحكم : صدوق أنكر عليه ابن معين شيئاً (التقريب ٣٤٢٢)، وقد خالفه عدد من الثقات في الوجه الأول ، وعليه فروايته شاذة ، والله أعلم .

خامساً : ورواه عبيدالله العمري ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن عبيدالله ، عن نافع ، عن أبي هريرة ، موقوفاً :

أخرجه ابن أبي شيبة ١٧٣/٢ . والفريابي في أحكام العيدين ، رقم ١١٢، ١١٣ ، من طريق عبدالله بن إدريس .

وعبدالله بن أحمد في مسائله عن أبيه (ص ١٢٨)، رقم ٤٦٨، عن يحيى بن سعيد[١] .

والدارقطني في العلل ٤٧/٩ ، من طريق معتمر .

وابن أبي زرعة في حديث عبيدالله بن عمر (ق ١٤٠/أ)، من طريق شعيب بن إسحاق .

كلهم عن عبيدالله ، به .

قلت : وعبدالله ، ومعتمر ، ويحيى بن سعيد ، وشعيب ، كلهم ثقات .

(انظر التقريب ٣٢٠٧ ، ٦٧٨٥ ، ٧٥٥٦ ، ٢٧٩٣) .

٢ ـ ورواه ابن المبارك ، وعبدة ، عن عبيدالله ، عن نافع ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

أخرجه ابن عدي في الكامل ٢٤٨٤/٧ .

والبيهقي في الخلافيات (٢ ق ١٥/أ) ، من طريق أحمد بن إبراهيم .

كلاهما عن حمزة بن عيسى الكاتب ، عن نعيم بن حماد ، عن عبدالله بن المبارك ، وعبدة ابن سليمان [٢]، عن عبيدالله العمري ، عن نافع ، عن أبي هريرة مرفوعاً .

وذكر هذا الوجه الدارقطني في العلل ٤٦/٩ .

---

(١) وقع في المطبوع من المسائل : عن عبدالله ، ولعل الصواب عبيدالله ؛ وذلك أن يحيى بن سعيد ـ وهو الأموي ، أو القطان ـ ، ليس من الرواة عن عبدالله ، وإنما من الرواة عن عبيدالله (تهذيب الكمال ٣٢٧/١٥ ، ١٢٤/١٩)، وكذا ليس في شيوخه عبدالله ، وإنما عبيدالله (تهذيب الكمال ٣١٨/٣١ ، ٣٢٩) ، والله أعلم .

(٢) وقع في المطبوع من الكامل :« عبدالله بن المبارك ، عن عبدة » ، وهو خطأ ، وصوابه :« وعبدة » ؛ حيث ورد على الصواب في ذخيرة الحفاظ ٨٥٣/٢ ، وفي الخلافيات ، ومن كلام ابن عدي في تعليقه على الحديث ، وكذا نقله عنه الذهبي في تاريخ الإسلام ٤٣٠/١٦ ، ولكن تصحف فيه اسم عبدة إلى :« غيره » ، كما ذكره على الصواب الدارقطني في العلل ٤٦/٩ ، والله أعلم .

....

وقال ابن عدي : وهذا لم يرفعه عن عبيدالله عن نافع عن أبي هريرة ، غير نعيم هذا عن ابن المبارك وعبدة ، والحديث موقوف .
وقال الذهبي في تاريخ الإسلام ١٦/ ٤٣٠ : والمحفوظ أنه موقوف .

قلت : وفي إسناده نعيم بن حماد : صدوق يخطيء كثيراً (التقريب ٧١٦٦) ، وقد رواه ثقتان في الوجه الأول بخلاف هذا الوجه ، وعليه فلا يثبت عن عبيدالله ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على نافع ، وعلى بعض الرواة عنه ، خلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ ـ رواه نافع بن أبي نعيم ـ في الراجح عنه ـ ، عن نافع ، عن ابن عمر ، موقوفاً .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن نافع ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

٣ ـ ورواه عبدالله بن عامر ، ونافع بن أبي نعيم ـ في وجه مرجوح عنه ـ ، ويحيى بن سعيد ومالك ـ في وجه لا يثبت عنهما ـ ، عن نافع عن ابن عمر ، مرفوعاً .

٤ ـ ورواه عبيدالله العمري ـ في وجه لا يثبت عنه ـ، عن نافع ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

وأرجح هذه الأوجه الوجه الثاني ؛ حيث رواه عدد من الثقات كذلك ، في حين لا تخلو بقية الأوجه من مقال ، كما تقدم مفصلاً أثناء التخريج .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من ترجيحه لرواية أبي هريرة الموقوفة .

وإسناده من وجهه الراجح إلى أبي هريرة صحيح .
وله شواهد كثيرة مرفوعة عن عدد من االصحابة ، استوعب أكثرها الشيخ د. مساعد الراشد في تحقيقه لكتاب أحكام العيدين للفريابي ص ١٤٢ ـ ١٥٨ . والله أعلم .

٦٠٠ ـــ وسألت أبي عن حديث رواه إسحاق بن الفرات ـ قاضي مصر ـ، عن ابن لهيعة ، عن أبي الأسود ، عن عروة ، عن أبي واقد الليثي ، قال : شهدت العيدين مع رسول الله ﷺ ، فكبر في الأولى سبعاً ، وفي الثانية خمساً .
قال أبي : هذا حديث باطل بهذا الإسناد .

رجال الإسناد :

* إسحاق بن الفرات بن الجعد التُّجِيبي ، أبو نعيم المصري (ت ٢٠٤) .
روى عن ابن لهيعة ، ومالك ، والليث بن سعد ، ويحيى بن أيوب ، وغيرهم .
روى عنه أحمد بن سعيد المصري ، وبحر بن نصر ، والفضل بن غانم ، وغيرهم .
قال أبو عوانة الأسفراييني : ثقة . وقال أحمد بن سعيد الهمداني : قرأ علينا إسحاق بن الفرات الموطأ بمصر من حفظه فما أسقط حرفاً فيما أعلم .
وقال الشافعي : أشرت على بعض الولاة أن يولي إسحاق بن الفرات القضاء ، وقلت : إنه يتخير ، وهو عالم باختلاف من مضى .
وقال أبو حاتم : شيخ ليس بمشهور . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما أغرب .
وقال الذهبي في الميزان : صدوق فقيه ما ذكرته إلا لأن غيري ذكره متشبثاً بشيء لا يدل ، وهو قول أبي حاتم : شيخ ليس بالمشهور . نعم ، وقال أبو سعيد بن يونس : في أحاديثه أحاديث كأنها مقلوبة . وقال محمد بن عبدالله بن عبدالحكم : ما رأيت فقيهاً أفضل منه . وقال عبدالحق عقب حديثه المتفرد به عن الليث عن نافع عن ابن عمر : أن النبي ﷺ ردَّ اليمين على صاحب الحق : إسحاق ضعيف ، قال السليماني : إسحاق بن الفرات منكر الحديث . انتهى .
قال ابن حجر : صدوق فقيه .
انظر تهذيب الكمال ٤٦٦/٢، الميزان ١٩٥/١، التهذيب ٢٤٦/١ ، التقريب (٣٧٧) .

* ابن لهيعة : عبدالله ، ضعيف ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٦ .

....

* أبو الأسود ، هو محمد بن عبدالرحمن بن نوفل الأسدي المدني ، (ت ١١٧ تقريباً).
ثـقـة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٦٤٥/٢٥ ، التهذيب ٣٠٧/٩ ، التقريب (٦٠٨٥) .

* عروة بن الزبير ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٥ .

* أبو واقـد الليـثي ـ رضي الله عنه ـ صـحـابي جليـل ، مخـتلف فـي اسمـه ، كـان قـديم الإسلام ، وكان معه لواء بني ليث يوم الفتح ، مات سنة ثمان وستين .
انظر الاستيعاب ١٨٠/١٢ ، أسد الغابة ٣١٩/٥ ، الإصابة ٨٨/١٢ .

تـخـريـج الحـديـث :

روى ابن لهيعة هذا الحديث ، واضطرب فيه :

١ ـ فرواه مرة ، عن أبي الأسود ، عن عروة ، عن أبي واقـد الليثي .

٢ ـ ورواه مرة ، عن أبي الأسود ، عن عروة ، عن أبي واقد ، وعائشة .

٣ ـ ورواه مرة ، عن عـقـيـل ، عن الزهـري ، عن عـروة ، عن عائشـة .

٤ ـ ورواه مرة ، عن خالد بن يزيد ، عن الزهـري ، عن عروة ، عن عائشة .

٥ ـ ورواه مرة ، عن خالد بن يزيد ، قال : بلغنا عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

٦ ـ ورواه مرة ، عن خالد بن يزيد ، وعقيل ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

٧ ـ ورواه مرة ، عن خالد بن يزيد ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

٨ ـ ورواه مرة ، عن يزيد بن أبي حبيب ، ويونس ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة .

٩ ـ ورواه مرة ، عن الأعـرج ، عن أبي هـريـرة .

....

الـوجـه الأول :

رواه إسحاق بن الفرات ، عن ابن لهيعة ، عن أبي الأسود ، عن عروة ، عن أبي واقد :
أخرجه أبو الحسن النيسابوري في المنتقى من حديث ابن رشيق العسكري (ق ٤٦/ب) ، عن محمد بن رزيق ، عن أحمد بن عمرو ، عن إسحاق بن الفرات ، به .
وذكره المصنف في هذه المسألة ، من رواية إسحاق به .
كما ذكره الدارقطني في العلل (٥ ق ٢٦/ب)، مقرونا بالوجه الثاني الآتي ، فقال : وقال إسحاق بن الفرات ، وسعيد بن عفير : عن ابن لهيعة ، عن الأسود ، عن عروة ، عن عائشة وأبي واقد الليثي ، عن النبي ﷺ . والاضطراب فيه من ابن لهيعة .

الـوجـه الـثـانـي :

رواه سعيد بن كثير ، عن ابن لهيعة ، عن أبي الأسود ، عن عروة ، عن أبي واقد وعائشة :
أخرجه الطبراني في الكبير ٢٤٦/٣ ، رقم ٣٢٩٨ ، عن روح بن الفرج .
والطحاوي في شرح المعاني ٣٤٣/٤ ، عن عبدالرحمن بن الجارود .
كلاهما عن سعيد بن كثير بن عفير ، به .
وذكره الدارقطني كما تقدم في الوجه الأول من رواية سعيد به .

الـوجـه الـثـالـث :

رواه عدد من الثقات ، عن ابن لهيعة ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة :
أخرجه أبو داود ٦٨٠/١ ، كتاب الصلاة ، باب التكبير في العيدين ، رقم ١١٤٩ ـ ومن طريقه البيهقي في المعرفة ٧١/٥ ، رقم ٦٨٦٦ ، وفي الخلافيات (٢ ق ١٣/أ) ـ ، ورواه الفريابي في أحكام العيدين ، رقم ١٠٤ ، من طريق قتيبة بن سعيد .
والحاكم ٢٩٨/١ ، والدارقطني في السنن ٤٦/٢ ، والبيهقي في الكبرى ٢٨٦/٣ ، من طريق عمرو بن خالد .

....

وأحمـد ٦/٦٥ ـ ومن طريقـه ابن الجوزي في التـحقـيق ١/٥٠٨ ، رقم ٨١٦ ـ ، عن أبي سعيد مولى بني هاشم .
والطحاوي في شرح المعاني ٤/٣٤٤ ، من طريق أسد بن موسى .
وإسحاق بن راهويه في مسنده ٢/٥٨١ ، رقم ١١٥٧ ، معـلقـاً .
كلهم عن ابن لهيعة ، به .

الـوجـه الـرابـع :

رواه عدد من الثقـات ، عن ابن لهيعة ، عن خـالد بن يزيد ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة :
أخـرجـه ابن وهب في الجـامع (ق ٢٥/ب) ـ ومن طريقـه أبو داود ١/٦٨١ ، الموضع السابق ، رقم ١١٥٠، والدارقطني في السنن ٢/٤٧ (ومن طريقه ابن الجـوزي في التحقيق ١/٥١٠ ، رقم ٨٢٢) ، ورواه البـيـهقـي في الكبـرى ٣/٢٨٧ ، وفي الخلافـيـات (٢ ق ١٣/أ) ، والطحاوي في شرح المعاني ٤/٣٤٣ ـ . كلهم من طريق ابن وهب .
والحاكم ١/٢٩٨ ، والدارقـطني في السنن ٢/٤٦ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحـقيق ١/٥١٠ ، رقم ٨٢٠ ـ ، من طريق إسحاق بن عيسى .
وأحـمـد ٦/٧٠ ، عن يحيى بن إسحاق .
والطحاوي في شرح المعاني ٤/٣٤٤ ، من طريق أسد بن موسى .
والبيهقي في الخلافيات (٢ ق ١٥/أ) ، من طريق محمد بن معاوية .
وتابعهم : أبو صالح ، ومعلى بن منصور : ذكره البيهقي في المعرفة ٥/٧١ .
كلهم عن ابن لهيعة ، به .
وقال البيهقي : قال محمد بن يحيى الذهلي : المحفوظ عندنا حديث خالد بن يزيد ؛ لأن ابن وهب قديم السماع من ابن لهيعة ، ومن سمع منه في القديم فهو أولى ، لأنه خلط بأخرة .

....

الوجه الخامس :

رواه يحيى بن إسحاق ، عن ابن لهيعة ، عن خالد بن يزيد ، قال : بلغنا عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة :

أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٨٧/٣ ، من طريق بشر بن موسى ، عن يحيى ، به .

وذكره الدارقطني في العلل (٥ ق ٢٦/ب) ، من رواية يحيى ، به .

الوجه السادس :

رواه ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، عن خالد بن يزيد ، وعقيل ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة :

أخرجه ابن ماجه ٤٠٧/١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في كم يكبر الإمام في صلاة العيدين ، رقم ١٢٨٠ ، عن حرملة بن يحيى ، عن ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، به .

الوجه السابع :

رواه ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، عن خالد بن يزيد ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة :

أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٣٤٤/٤ ، من طريق حرملة ، عن ابن وهب ، به .

قلت : ولا يبعد أن يكون هذا الوجه والذي قبله وجهاً واحداً ، ووقع في أحدهما تصحيف في :« عن » ، أو في الواو ،؛ فكلاهما من رواية حرملة ، عن ابن وهب ، والله أعلم .

....

الـوجـه الـثـامـن :

رواه أكثر من ثقة ، عن ابن لهيعة ، عن يزيد بن أبي حبيب ، ويونس ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة :

أخرجه الدارقطني في السنن ٤٦/٢ ، والطبراني في الأوسط ٩٧/٤ ، رقم ٣١٣٩ .

كلاهما من طريق بكر بن سهل ، عن عبدالله بن يوسف ، عن ابن لهيعة ، به .

وتابع عبدالله بن يوسف : ابن وهب ، وأسد بن موسى ، ومحمد بن معاوية :

ذكر ذلك الدارقطني في العلل (٥ ق ٢٦/ب) .

وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا يونس ، ويزيد بن أبي حبيب ، وخالد ابن يزيد ، تفرد به ابن لهيعة .

الـوجـه الـتـاسـع :

ورواه يحيى بن إسحاق ، عن ابن لهيعة ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة :

أخرجه أحمد ٣٥٦/٢ ، ٣٥٧ ــ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ٥٠٨/١ ، رقم ٨١٥ ــ ، عن يحيى ، به .

....

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن ابن لهيعة روى هذا الحديث ، واضطرب فيه على عدة أوجه ، وتقدم بيانها مفصلة أثناء التخريج .

وتقدم أن ابن لهيعة ضعيف ، ولم أجد من تابعه على أي منها . وعليه فكلها ضعيفة ، ويزيدها ضعفاً اضطرابه فيها .

وأما ترجيح الذهلي للوجه الرابع ، لرواية ابن وهب لهذا الوجه عن ابن لهيعة ، ففيه نظر ؛ إذ رواه ابن وهب أيضاً من أوجه أخرى عنه ، كما تقدم .
وقد نص على اضطرابه الدارقطني في العلل (٥ ق ٢٦/ب) ، والطحاوي في شرح المعاني ٣٤٤/٤ ، وابن حجر في التلخيص ٩١/٢ ، وغيرهم .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم ؛ حيث سأله ابنه عن الوجه الأول ، فقال : هذا حديث باطل بهذا الإسناد .

والحديث من جميع هذه الأوجه ضعيف ، لضعف ابن لهيعة ، إلا أن له شواهد أخرى ، يرتقي بها إلى الصحيح لغيره ، تقدم الإشارة إليها في المسألة السابقة ، والله أعلم .

٦٠١ ــ وسألت أبي عن حديث رواه عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ، عن عطاء الخراساني ، عن مولى أم عثمان ــ امرأته ــ ، عن علي بن أبي طالب ، وذكر[1] كلاماً ، وفيه دلالة أنه عن النبي ﷺ قال : « إذا كان يوم الجمعة جلس الملائكة على أبواب المسجد[2] » .

ورواه حماد بن سلمة ، عن عطاء الخراساني ، عن رجل قوله ، موقوف .

قلت لأبي : ما الصحيح ؟

قال : حديث عبدالرحمن بن يزيد بن جابر أشبه ، وحماد لم يحفظ .

رجال الإسناد :

* عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٦٧ .

* عطاء بن أبي مسلم الخراساني ، أبو عثمان البَلْخي ، نزيل الشام (ت ١٣٥) .
روى عن الصحابة مرسلاً ، والحسن البصري ، وسعيد بن جبير ، والزهري ، وغيرهم .
روى عنه الثوري ، وشعبة ، وعبدالرحمن بن يزيد بن جابر ، وغيرهم .
قال ابن معين ، والدارقطني ، والعجلي ، وابن سعد ، والأوزاعي : ثقة . وقال أبو حاتم : ثقة صدوق . قيل : يُحتج به ؟ قال نعم . وقال الترمذي : رجل ثقة ، روى عنه الثقات من الأئمة مثل مالك ومعمر وغيرهما ، ولم أسمع أن أحداً من المتقدمين تكلم فيه بشيء .
وقال النسائي : ليس به بأس .
وقال شعبة : حدثنا عطاء الخراساني ، وكان نَسِيّاً .
وذكره البخاري في الضعفاء ، وذكر حديثه عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ أمر الذي واقع في شهر رمضان بكفارة الظهار ، وقال : لا يتابع عليه . ثم ساق بإسناد له عن سعيد بن المسيب أنه قال : كذب علي ، ما حدّثته هكذا .

---

(١) كذا في نسختي مصر ، والمطبوع ، وفي بقية النسخ :« ذكر » بدون واو .

(٢) وقع في نسخة فيض الله :« المساجد » .

....

وقال البخاري أيضاً : ما أعرف لمالك بن أنس رجلاً يروي عنه مالك يستحق أن يُترك حديثه غير عطاء الخراساني . فقال الترمذي : ما شأنه ؟ قال عامة أحاديثه مقلوبة .
وذكره أبو زرعة ، والعقيلي ، وابن الجوزي في الضعفاء .
وقال ابن حبان : كان رديء الحفظ ، يخطيء ولا يعلم ، فبطل الاحتجاج به .
وقال ابن حجر في الهدي : مشهور مختلف فيه ، ما علمت من ذكره في رجال البخاري سوى المزي ، فإنه ذكره في التهذيب .
قال ابن حجر : صدوق يهم كثيراً ، ويرسل ويدلس .
قلت : كذا وصفه بالتدليس ، ولم أر من وصفه بذلك غيره ، ولم يذكره في مراتب المدلسين ، وانظر ما كتبه فضيلة الشيخ د. مسفر الدميني في كتابه التدليس (ص ٢٧٨).
انظر التهذيب ٢١٢/٧ ، التقريب (٤٦٠٠) ، الجامع في الجرح ٢٠٥/٢ .

* مولى أم عثمان ، لم أقف على من ترجم له ، ولم يذكر في شيوخ عطاء .

* علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٧ .

* حماد بن سلمة ، ثقة تغير حفظه بأخرة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٥ .

تخريج الحديث :

روى عطاء الخراساني هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالرحمن بن يزيد ، والحجاج بن أرطاة ، عن عطاء ، عن مولى أم عثمان ، عن علي بن أبي طالب ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه حماد بن سلمة ، عن عطاء ، عن رجل ، من قوله ، موقوفاً عليه .

الوجه الأول :

أخرجه أبو داود ٦٣٧/١ ، كتاب الصلاة ، باب فضل الجمعة ، رقم ١٠٥١ ، واللفظ له ـ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ٢٧/٢٢ ـ ، من طريق عيسى بن يونس .
والبيهقي في الكبرى ٢٢٠/٣ ، من طريق الوليد بن مزيد .
والخطابي في غريب الحديث ١٥٥/٢ ، من طريق صدقة بن خالد .
وتابعهم : الوليد بن مسلم : ذكره أبو داود ٦٣٨/١ .
كلهم عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر .

وأخرجه أحمد ٩٣/١ ، وابن أبي شيبة في مسنده (ق ٥٣/أ)[1]، وأسلم الواسطي في تاريخ واسط (ص ١٥٩) ، من طريق الحجاج بن أرطاة .

كلاهما عن عطاء الخراساني ، عن مولى أمرأته أم عثمان ، قال سمعت علياً ـ رضي الله عنه ـ على منبر الكوفة يقول :« إذا كان يوم الجمعة غدت الشياطين براياتها إلى الأسواق فيرمون الناس بالبرايث[2]، أو الربائث[3]، ويثبطونهم عن الجمعة . وتغدو الملائكة فيجلسون على أبواب المسجد ، فيكتبون الرجل من ساعة ، والرجل من ساعتين ، حتى يخرج الإمام ، فإذا جلس الرجل مجلساً يستمكن فيه من الاستماع والنظر ، فأنصت ولم يلغ ، كان له كفلان من أجر ، فإن نأى وجلس حيث لا يسمع ، فأنصت ولم يلغ ؛ كان له كفل من أجر ، وإن جلس مجلساً يستمكن فيه من الاستماع والنظر فلغا ولم ينصت ، كان له كفل من وزر ، ومن قال يوم الجمعة لصاحبه : صه ، فقد لغا ، ومن لغا فليس له في جمعته تلك شيء » .
ثم يقول في آخر ذلك : سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك .

---

(١) لم أعزه إلى المطبوع ؛ لأنه قد وقع سقط من أوله وحتى ورقة ٩٩ ، فلم يطبع ، ومنها مسند العشرة وغيرهم .
(٢) وقع في المطبوع :« بالترابيث » ، والصواب ما أثبته ، كما سيأتي من كلام الخطابي .
(٣) قال الخطابي : قلت : البرايث ليس بشيء ، إنما هو الربائث ، وأصله من ربثت الرجل عن حاجته ، إذا حبسته عنها ، واحدتها ربيثة ، وهي تجري مجرى العلة والسبب الذي يعوقك عن وجهك الذي تتوجه إليه .
وقوله : يرمون الناس ، إنما هو يربثون الناس ، كذلك روي لنا في غير هذا الحديث . انتهى (معالم السنن ٢١٠/١).

الوجه الثاني :

ذكره المصنف في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن عطاء الخراساني روى هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ - فرواه عبدالرحمن بن يزيد بن جابر ، والحجاج بن أرطاة ، عن عطاء ، عن مولى أم عثمان ، عن علي بن أبي طالب ، مرفوعاً .

٢ - ورواه حماد بن سلمة ، عن عطاء ، عن رجل ، من قوله ، موقوفاً عليه .

والوجه الأول أرجح ؛ حيث رواه ابن جابر ، وهو ثقة كما تقدم ، وتابعه الحجاج ، وهو صدوق كثير الخطأ (التقريب ١١١٩) ، في حين خالفهما حماد بن سلمة ، وهو كما تقدم ثقة لكنه تغير حفظه بأخرة ، ولم أجد من تابعه على الوجه الثاني .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من ترجيحه للوجه الأول ، حيث قال : حديث عبدالرحمن بن يزيد بن جابر أشبه ، وحماد لم يحفظ .
ولكن مدار الحديث على عطاء الخراساني ، وهو كما تقدم صدوق يهم كثيراً ، ومن رواه عنه في كلا الوجهين أوثق منه ، فليس بعيداً أن يكون حدث بالوجهين معاً ، والله أعلم .

والحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف ؛ لحال عطاء ، ولجهالة راويه عن علي .
ولكن لبعضه شواهد صحيحة :
وقد تقدم في المسألة رقم ٥٨١ ، ما ورد في جلوس الملائكة على الأبواب ، وهو حديث صحيح .
وللانصات وعدم اللغو ، والإمام يخطب شواهد ، منها ما في صحيح البخاري (مع الفتح ٤٨٠/٢)، كتاب الجمعة ، باب الانصات يوم الجمعة ، رقم ٩٣٤ ، وغيره عن أبي هريرة .
وأما بقية الحديث فلم أقف له على شواهد تقويه ، والله أعلم .

٦٠٢ ــ وسألت أبي عن حديث رواه ابن أبي العشرين ، عن الأوزاعي ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال :« مثل المُهَجِّر إلى الجمعة كالمُهدي جزوراً » الحديث .
فقال أبي : هذا خطأ ؛ إنما هو : يحيى بن أبي كثير ، عن علي بن سلمة ، عن أبي هريرة ، موقوف .

رجال الإسناد :

* تقدم التعريف بهم جميعاً في المسألة رقم ٥٨١ .

التخريج ، والنظر في المسألة :

تقدم تخريج هذا الحديث ، والنظر فيه في المسألة رقم ٥٨١ .

وتقدم القول هناك بإمكان ثبوت الوجهين عن يحيى ، وأن الحديث صحيح ، حيث أخرجه البخاري في صحيحه ، من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة ، والله أعلم .

٦٠٣ ــ وسألت أبي عن حديث رواه سُويد بن عبدالعزيز ، عن يحيى بن الحارث ، عن القاسم ، عن أبي أمامة ، عن النبي ﷺ قال : « اغتسلوا يوم الجمعة ؛ فهو كفارة ما بين الجمعة إلى الجمعة » .

قال أبي : رواه عمر بن عبدالواحد ، عن يحيى بن الحارث ، عن القاسم ، يرفع الحديث إلى رسول الله ﷺ . قال أبي : هذا أشبه .

رجال الإسناد :

* سويد بن عبدالعزيز بن نُمير السُّلمي الدمشقي (ت ١٩٤) .
متفق على تضعيفه . قال ابن حجر : ضعيف .
انظر تهذيب الكمال ٢٥٥/١٢ ، التهذيب ٢٧٦/٤ ، التقريب (٢٦٩٢) .

* يحيى بن الحارث الذِّمَاري ، بكسر المعجمة وتخفيف الميم (ت ١٤٥) .
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٢٥٦/٣١ ، التهذيب ١٩٣/١١ ، التقريب (٧٥٢٢) .

* القاسم ، هو ابن عبدالرحمن المسعودي ، أبو عبدالرحمن الكوفي (ت ١٢٠ تقريباً) .
ثقة ، متفق على توثيقه . قال ابن حجر : ثقة عابد . وقال ابن المديني : لم يلق من أصحاب رسول الله ﷺ غير جابر بن سمرة .
انظر تهذيب الكمال ٣٧٩/٢٣ ، التهذيب ٣٢١/٨ ، التقريب (٥٤٦٩) .

* أبو أمامة الباهلي ـ رضي الله عنه ـ صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٦٧ .

* عمر بن عبدالواحد بن قيس السُّلمي ، الدمشقي (ت ٢٠٠ تقريباً) .
ثقة ، متفق على توثيقه . وكان من أصح الناس حديثاً عن الأوزاعي .
انظر تهذيب الكمال ٤٤٨/٢١ ، التهذيب ٤٧٩/٧ ، التقريب (٤٩٤٣) .

....

تخريج الحديث :

روى يحيى بن الحارث هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه سويد بن عبدالعزيز ، عن يحيى ، عن القاسم ، عن أبي أمامة ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه عمر بن عبدالواحد ، عن يحيى ، عن القاسم ، مرسلاً .

الوجه الأول :

أخرجه الطبراني في الكبير ٨/٢٠٩ ، رقم ٧٧٤٠ ، وفي مسند الشاميين ٢/٤٠ ، رقم ٨٨١ ، من طريق دحيم ، وعلي بن بحر .
والطبراني أيضاً في الكبير ٨/٢٠٩ ، رقم ٧٧٤٠ ، وفي الأوسط ٨/٤١ ، رقم ٧٠٨٣ ، وابن ميمي الدقاق في الأول من الفوائد المنتقاة (ق ٧/أ) ، من طريق داود بن رشيد .
والطبراني في مسند الشاميين ٢/٤٠ ، رقم ٨٨١ ، من طريق أحمد بن محمد بن هشام البعلبكي .
كلهم عن سويد ، عن يحيى بن الحارث ، عن القاسم ، عن أبي أمامة ، مرفوعاً .

وقال في الأوسط : لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن الحارث إلا سويد بن عبدالعزيز .

الوجه الثاني :

ذكره أبو حاتم في هذه المسألة من رواية عمر بن عبدالواحد به .
ولم أقف على من أخرجه .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على يحيى بن الحارث في هذا الحديث :

١ ـ فرواه سويد بن عبدالعزيز ، عن يحيى ، عن القاسم ، عن أبي أمامة ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه عمر بن عبدالواحد ، عن يحيى ، عن القاسم ، مرسلاً .

والوجه الثاني أرجح ؛ حيث رواه عمر ، وهو ثقة ، في حين خالفه سويد ، وهو ضعيف ، كما تقدم ، وعليه فالوجه الأول منكر .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من قوله عن الوجه الثاني : هذا أشبه .

والحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف ، لإرساله ، ولكن ورد له عدة شواهد صحيحة وتقدم أحدها عن سلمان ، وهو حديث صحيح ، في المسألة رقم ٥٨٢ .
وعليه فالحديث بمجموعها صحيح لغيره ، والله أعلم .

٦٠٤ ـــ وسألت أبي عن حديث رواه بقية ، عن شعبة[1] ، عن مغيرة ، عن عبدالعزيز بن رُفيع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، قال : اجتمع عيدان في عهد النبي[2] ﷺ .

قال أبي : رواه أبو عوانة ، عن عبدالعزيز بن رفيع ، قال : شهدت الحجاج بن يوسف ، واجتمع عيدان في يوم فجمعوا ، فسألت أهل المدينة ، قلت : كان فيكم رسول الله ﷺ عشر سنين ، فهل اجتمع عيدان ؟ قالوا : نعم .

قال أبي : هذا أشبه .

رجال الإسناد :

* بقية بن الوليد ، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥١٧ .

* شعبة بن الحجاج ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٦ .

* مغيرة ، هو ابن مِقْسَم ، بكسر الميم ، الضبي ، أبو هشام الكوفي (ت ١٣٦) .

ثقة ثبت ، متفق على توثيقه ، إلا أنه كان يدلس ، وخاصة عن إبراهيم النخعي . قال أبو حاتم ، عن أحمد بن حنبل : حديث مغيرة مدخول ؛ عامة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد ، ومن يزيد بن الوليد ، والحارث العُكلي ، وعبيدة ، وغيرهم . قال : وجعل يُضَعف حديث مغيرة عن إبراهيم وحده .

قال ابن حجر : ثقة متقن ، إلا أنه كان يدلس ، ولا سيما عن إبراهيم . وذكره في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين .

انظر تهذيب الكمال ٣٩٧/٢٨ ، التهذيب ٢٦٩/١٠ ، التقريب (٦٨٥١) .

---

(١) وقع في نسخة أحمد الثالث ، وتشستربتي :« شعبة ، عن بقية » ، والتصويب من بقية النسخ ، وهو الموافق للتخريج .

(٢) كذا في نسختي تركيا وتشستربتي ، وفي نسختي مصر والمطبوع :« رسول الله »

....

---

* عبدالعزيز ين رُفَـيـع الأسـدي ، أبو عبدالله المكي ، نزيل الكوفة (ت ١٣٠ تقريباً) .
ثـقـة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ١٨/١٣٤ ، التهذيب ٦/٣٣٧ ، التقريب (٤٠٩٥) .

* أبو عوانة ، هو اليشكري ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٥ .

* أبو صالح ، هو السمان ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٠ .

* الحجاج بن يوسف الثقفي .
قال ابن حجر : الأمير الشهير ، الظالم المبير ، وقع ذكره وكلامه في الصحيحين وغيرهما ، وليس بأهل أن يروى عنه ، ولي إمرة العراق عشرين سنة ، ومات سنة خمس وتسعين .
وانظر سير النبلاء ٤/٣٤٣ ، البداية والنهاية ٩/١١٧ ، التقريب (١١٤١) .

تخريج الحديث :

روى عبدالعزيز ين رُفَـيـع ، هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

أولاً : رواه شعبة ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه بقية ، عن شعبة ، واختلف على بقية :

أ ـ فرواه عدد من الثـقـات ، عن بقية ، عن شعبـة ، عن مغيرة ، عن عبـد العزيز بن رفيع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .
وتابع مغيرة عليه عدد من الرواة .

ب ـ ورواه محمد بن المصفى ، عن بقية ، عن شعبـة ، عن مغيرة ، عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح ، عن ابن عباس ، مرفوعاً .

....

٢ ـ ورواه عبدالملك الـجُـدّي ، عن شـعبة ، عن عبدالعـزيز بن رفيع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، ولم يذكر مغيرة .

ثانياً : ورواه أبو عوانة ، عن عبدالعزيز ، عن أهل المدينة ، وعن أبي صالح مرسلاً .

وتابع أبا عوانة على روايته عن عبدالعزيز ، عن أبي صالح ، مرسلاً ، عدد من الثقات .

ثالثاً : ورواه الثوري ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أكثر من ثقة ، عن الثوري ، عن عبدالعزيز بن رفيع ، عن أبي صالح ، مرسلاً .

٢ ـ وروي عن الثوري ، عن عبدالعزيز ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

رابعاً : ورواه سفيان بن عيينة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه الحميدي ، عن ابن عيينة ، عن عبدالعزيز بن رفيع ، عن أبي صالح ، مرسلاً .

٢ ـ ورواه عبيـدالله بن محمد الفـريابي ، عن ابن عيينة ، عن عبدالعـزيز بن رفيع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

خامساً : ورواه أبو حمزة السكري ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه علي بن الحسن ، عن أبي حمزة ، عن عـبدالعزيز بن رفيع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

٢ ـ وروي عن أبي حمزة ، عن عبدالعزيز ، عن أبي صالح ، مرسلاً .

سادساً : ورواه محمد بن جابر ، عن عبدالعزيز ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

....

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه شعبة ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه بقية ، عن شعبة ، واختلف على بقية :

أ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن بقية ، عن شعبة ، عن مغيرة ، عن عبد العزيز بن رفيع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً :

أخرجه أبو داود ٦٤٧/١ ، كتاب الصلاة ، باب إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد ، رقم ١٠٧٣ ـ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ٢٦١/١٠ ـ ، ورواه البيهقي في الكبرى ٣١٨/٣ ، وابن عبدالبر في التمهيد ٢٧١/١٠ ، ٢٧٢ ، والفريابي في أحكام العيدين ، رقم ١٥٠ ، وابن ماسي البزاز في فوائده (ق ٤٩/ب) ، وأبو طاهر السلفي في المشيخة البغدادية (ق ٢٥٨/ب) . من طريق محمد بن المصفى .

وأبو داود في الموضع السابق ـ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ٢٧١/١٠ ـ ، عن عمر ابن حفص الوصابي .

وابن ماجه ٤١٦/١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء إذا اجتمع العيدان في يوم ، رقم ١٣١١ ، وابن الجارود في المنتقى ، رقم ٣٠٢ ، من طريق يزيد بن عبدربه .

والحاكم ٢٨٨/١ ، من طريق محمد بن عبدالله الصفار .

والبزار في مسنده (ق ١٧٤/أ) ، وأبو الحسين أحمد بن محمد الواعظ في حديث أبي بكر ابن البهلول (ق ١١٣/أ) ـ ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد ١٢٩/٣ (ومن طريقهما ابن الجوزي في التحقيق ٥٠٢/١ ، رقم ٧٩٦ ، وفي العلل المتناهية ٤٧٢/١ ، رقم ٨٠٥) ـ ، ورواه ابن شاهين في حديثه عن شيوخه (ص ٤٨) ، رقم ٣٩ . من طريق محمد بن عمرو بن حنان .

كلهم عن بقية ، عن شعبة ، به .

وقال الدارقطني ـ كما في تاريخ بغداد ١٢٩/٣ ، وفي التحقيق ٥٠٣/١ ـ : هذا حديث غريب من حديث مغيرة ، ولم يروه عنه غير شعبة ، وهو أيضاً غريب عن شعبة ، لم يروه عنه غير بقية .

....

وقال البزار : لا نعلمه رواه عن شعبة وأسنده إلا بقية ، وحديث عبدالعزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة ، فقد رواه غير واحد عن أبي صالح مرسلاً .
وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، فإن بقية بن الوليد لم يُختلف في صدقه إذا روى عن المشهورين ، وهذا حديث غريب من حديث شعبة ، والمغيرة وعبدالعزيز كلهم ممن يجمع حديثه .
وقال الذهبي : صحيح غريب .
وقال ابن عبدالبر : وهذا الحديث لم يروه - فيما علمت - عن شعبة أحد من ثقات أصحابه الحفاظ ، وإنما رواه عنه بقية بن الوليد ، وليس بشيء في شعبة أصلاً ، وروايته عن أهل بلده : أهل الشام فيها كلام ، وأكثر أهل العلم يُضعفون بقية عن الشاميين وغيرهم ، وهو ضعيف ليس ممن يُحتج به .

وتوبع مغيرة على هذا الوجه :
أخرجه ابن عدي في الكامل ٣/١٠٥٠ ــ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٣/٣١٨ ــ، ورواه البزار في مسنده (ق ١٧٤/أ) ، وابن عبد البر في التمهيد ١٠/٢٧٣ .
كلهم من طريق زياد البكائي ، عن عبدالعزيز بن رفيع ، به .
وقال ابن القطان في بيان الوهم ٤/٢٠٣ : وهو - يعني زياد - ضعيف ، ومنهم من يكذبه .

وتابعهما صالح بن موسى الطلحي :
قال ابن عدي : وهذا يرويه عن عبدالعزيز بن رفيع ، مع زياد البكائي : صالح بن موسى الطلحي . وروي عن شعبة عن عبدالعزيز بن رفيع ، ولا أعلم يرويه عن شعبة غير بقية .
وذكره الخطيب في تاريخ بغداد ٣/١٢٩ ــ ونقله عنه ابن الجوزي في التحقيق ١/٥٠٣ ، وفي العلل المتناهية ١/٤٧٣ ــ من قول الدارقطني .

....

وتابعهم أبو بكر بن عياش :
فرواه أبو بلال ، عن أبي بكر بن عياش ، عن ابن رفيع ، به :
ذكر ذلك الدارقطني في العلل ٢١٦/١٠ ، ٢١٧ .
وقال في الأفراد : تفرد به أبو بلال الأشعري ، عن أبي بكر بن عياش ، عن عبدالعزيز بن رفيع عنه متصلاً . (أطراف الغرائب ٣٢٢/ب) .

كما تابعهم هذيل الكوفي :
ذكر ذلك الدارقطني في العلل ٢١٦/١٠ ، ٢١٧ من رواية يحيى بن حمزة ، عن هُذيل الكوفي ، عن ابن رفيع ، به .
وتابعهم : الثوري ، وابن عيينة ، وأبو حمزة ، في وجه مرجوح عنهم ، كما سيأتي .
كل هؤلاء عن عبدالعزيز بن رفيع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

ب ـ ورواه محمد بن المصفى ، عن بقية ، عن شعبة ، عن مغيرة ، عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح ، عن ابن عباس ، مرفوعاً :
أخرجه ابن ماجه ٤١٦/١ ، الموضع السابق ، رقم ١٣١١ ، عن محمد بن المصفى ، به .

قلت : ومحمد بن المصفى : صدوق له أوهام (التقريب ٦٣٠٤)، وقد خالفه أكثر من ثقة فرووه على الوجه الأول عن بقية ، كما أنه قد رواه هو أيضاً على الوجه الأول ، كما تقدم وعليه فالوجه الأول أرجح عن بقية ، والله أعلم .
قال ابن حجر في التلخيص ٩٤/٢ : ووقع عند ابن ماجه : عن أبي صالح عن ابن عباس ، بدل أبي هريرة ، وهو وهم نبه عليه هو ـ يعني ابن ماجه ـ .
قلت : وليس في أي من طبعات سنن ابن ماجه هذا التنبيه الذي ذكره الحافظ ، وقد نقله الحافظ في النكت الظراف ٣٨٣/٤ ، فقال : قال ابن ماجه في آخر الحديث : ما أظن إلا أنني وهمت في « ابن عباس » ، والصواب عن « أبي هريرة » .

....

٢ ـ ورواه عبدالملك الجُدّي ، عن شعبة ، عن عبدالعزيز بن رفيع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة مرفوعاً ، ولم يذكر مغيرة :
ذكره الدارقطني في العلل ١٠/٢١٥ ، ٢١٦ ، من رواية وهب بن حفص ، عن الجدي .

قلت : وفيه وهب بن حفص ، ويقال : ابن يحيى بن حفص الحراني : ضعيف جداً ، واتهم بالوضع (لسان الميزان ٦/٢٢٩) .
وعليه فالوجه الأول من رواية بقية أرجح عن شعبة ، والله أعلم .

وخلاصة ما تقدم : أنه رواه عن عبدالعزيز بن رفيع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً ، عدد من الرواة ، وفيما يلي بيانهم ، وذكر حالهم :
المغيرة بن مقسم ، وتقدم أن ذلك من رواية بقية ، وهو كثير التدليس عن الضعفاء .
وزياد بن عبدالله البكائي ، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين (التقريب ٢٠٨٥) .
وصالح بن موسى الطَلحي : متروك (التقريب (٢٨٩١) .
وأبو بكر بن عياش ، من رواية أبي بلال الأشعري عنه ، وقد لينه الحاكم ، وقال ابن حبان في الثقات : يُغرب ويتفرد ، وضعفه الدارقطني (لسان الميزان ٦/١٤ ، ٧/٢٢) .
وهذيل الكوفي لم يتبين لي من هو .
وأما رواية الثوري وابن عيينة ، وأبو حمزة السكري ، فهي مرجوحة .كما سيأتي .

ثانياً : ورواه أبو عوانة ، عن عبدالعزيز ، عن أهل المدينة ، وعن أبي صالح مرسلاً :
أخرجه الفريابي في أحكام العيدين ، رقم ١٥١ ، عن قتيبة بن سعيد ، عن أبي عوانة ، عن عبدالعزيز بن رفيع ، قال : سألت أهل المدينة ، فقلت : كان رسول الله ﷺ عشر سنين بالمدينة ، فما اجتمع عيدان في يوم ؟ قال : بلى ، قام فحمد الله وأثنى عليه ، وقال : « إنه قد اجتمع لكم عيدان ، وقد أصبتم ذكراً وخيراً ، وإنا مجمعون ، فمن شاء أن يأتينا فليأتنا ، ومن شاء أن يجلس فليجلس » .
فلقيت ذكوان أبا صالح ، فقال لي مثل ما قال أهل المدينة .

....

قلت : وبهذا يُفهم أن أبا عوانة جمع رواية أهل المدينة ، وموافقة أبي صالح لهم .

وتوبع أبو عوانة على روايته عن عبدالعزيز ، عن أبي صالح ، مرسلاً :
تابعه : الثوري ، وابن عيينة ، وأبو حمزة ، في الراجح عنهم ، كما سيأتي .
وتابعه : زائدة ، وشريك ، وجرير بن عبدالحميد :
ذكر ذلك الدارقطني في العلل ٢١٧/١٠. وقال : وهو الصحيح .

قلت : وعامة هؤلاء الرواة الذين أرسلوه ثقات :
فأبو عوانة ، تقدم أنه ثقة ثبت .
والثوري ، وابن عيينة : ثقتان ثبتان حافظان .
وأبو حمزة السكري : ثقة ، كما تقدم .
وزائدة ، هو ابن قدامة : ثقة ثبت (التقريب ١٩٨٢) .
وشريك ، هو ابن عبدالله ، تقدم أكثر من مرة أنه صدوق يخطيء .
وجرير بن عبدالحميد : ثقة صحيح الكتاب ،(التقريب ٩١٦) .

ثالثاً : ورواه الثوري ، واختلف عليه :
١ ـ فرواه أكثر من ثقة ، عن الثوري ، عن عبدالعزيز بن رفيع ، عن أبي صالح ، مرسلاً :
أخرجه البيهقي في الكبرى ٣١٨/٣ ، من طريق الحسين بن حفص .
والطحاوي في شرح المشكل ١٩١/٣ ، رقم ١١٥٦ ، من طريق أبي داود الطيالسي ، وأبي عامر العقدي .
وعبدالرزاق في المصنف ٣٠٤/٣ ، رقم ٥٧٢٨ .
كلهم ، عن الثوري ، به ، مرسلاً .

....

---

٢ ـ وروي عن الثوري ، عن عبدالعزيز ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً :
ذكـره الخطيب في تاريخ بغداد ١٢٩/٣ ــ ونـقله عنه ابن الجوزي في التحقيق ٥٠٣/١ ، وفي العلل المتناهية ٤٧٣/١ ــ من قول الدارقطني ، ونقلا عنه قوله : وهو غريب عنه .

قلت : وعليه فالراجح عن الثوري هو الوجه الأول ، والله أعلم .

رابعاً : ورواه سفيان بن عيينة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه الحميدي ، عن ابن عيينة ، عن عبدالعزيز بن رفيع ، عن أبي صالح ، مرسلاً :
ذكره الدارقطني في العلل ٢١٧/١٠ . وقال : وهو الصحيح .

٢ ـ ورواه عبيدالله بن محمد الفريابي ، عن ابن عيينة ، عن عبدالعزيز بن رفيع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً :
ذكره الدارقطني في العلل ٢١٧/١٠ .
وقال البيهقي في الكبرى ٣١٨/٣ : ويروى عن سفيان بن عيينة ، عن عبدالعزيز موصولاً ، مقيداً بأهل العوالي ، وفي إسناده ضعف .

قلت : وعليه فالوجه الأول أرجح ، وخاصة أنه من رواية الحميدي ، وهو كما تقدم أكثر من مرة ، من أثبت الناس في ابن عيينة .

خامساً : ورواه أبو حمزة السكري ، واختلف عليه :

١ - فرواه علي بن الحسن ، عن أبي حمزة ، عن عبدالعزيز بن رفيع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً :
قال البيهقي في الكبرى ٣/٣١٨ : ورواه عبدالعزيز بن منيب المروزي ، عن علي بن الحسن ابن شقيق ، ثنا أبو حمزة ، عن عبدالعزيز ، موصولاً ، وهو في التاريخ[1] ؟ .

قلت : وعبدالعزيز بن منيب : صدوق . وعلي بن الحسن : ثقة حافظ . وأبو حمزة السكري : محمد بن ميمون : ثقة فاضل (التقريب ٤١٢٧ ، ٤٧٠٦ ، ٦٣٤٨) .

٢ - وروي عن أبي حمزة ، عن عبدالعزيز ، عن أبي صالح ، مرسلاً :
ذكره الدارقطني في العلل ١٠/٢١٧ ، مع رواية زائدة ، وأبو عوانة ، وغيرهم ، وقال : وهو الصحيح .

قلت : وإسناد الوجه الأول إلى أبي حمزة حسن ؛ لما تقدم من حال رواته ، ولم أقف على من رواه عنه بالوجه الثاني ، إلا أن جزم الدارقطني بتصحيحه ، ومتابعة عدد من الثقات لأبي حمزة عليه يقوي هذا الوجه ، ولعل أبا حمزة كان يحدث بالوجهين . فيقدم من روايتيه ما وافقه فيه الثقات ، وهو الوجه الثاني ، كما سيأتي .

(١) كذا قال البيهقي ، ولم يتبين لي مراده من هذا القول ، ولعل له كتاباً في التاريخ ذكره فيه ، ولكني لم أر من أشار إلى ذلك ، ويحتمل أن يكون مراده كتاب دلائل النبوة ، ولكني لم أقف عليه فيه ، والله أعلم .

....

سادساً : ورواه محمد بن جابر ، عن عبدالعزيز ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً :
أخرجه الذهبي في السير ٢٢٩/١٦ ، من طريق يحيى بن يحيى ، عن محمد ، به .
وقال الذهبي : هكذا عندي ، وسقط أبو صالح .

قلت : ولعل اسقاط أبي صالح من تخاليط محمد بن جابر ، وهو اليمامي ، فقد قال عنه ابن حجر : صدوق ذهبت كتبه فساء حفظه وخلط كثيراً ، وعمي فصار يلقن (التقريب ٥٧٧٧) . وعليه فلا يعتد بهذا الوجه .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على عبدالعزيز بن رفيع ، وعلى بعض الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم من أوجه ما يلي :

١ ـ رواه الثوري وابن عيينة ، وأبو حمزة السكري ـ في أوجه مرجوحة عنهم ـ ، والمغيرة ابن مقسم ـ من رواية بقية عن شعبة عنه ـ ، وزياد البكائي ، وصالح الطَلحي ، وأبو بكر بن عياش ، وهذيل الكوفي ، وشعبة ـ في وجه لا يثبت عنه ـ . كلهم عن عبدالعزيز بن رفيع ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه الثوري وابن عيينة ، وأبو حمزة ـ في الراجح عنهم ـ ، وأبو عوانة ، وزائدة ، وشريك ، وجرير بن عبدالحميد ، كلهم عن عبدالعزيز ، عن أبي صالح ، مرسلاً .

٣ ـ ورواه مغيرة ـ في وجه لا يثبت عنه ـ ، عن عبد العزيز بن رفيع ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس ، مرفوعاً .

٤ ـ ورواه محمد بن جابر ، عن عبدالعزيز ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

....

والوجه الثاني أرجح هذه الأوجه ؛ حيث إن رواته عامتهم ثقات ، بل وفيهم أئمة حفاظ ، في حين إن رواته في الوجه الأول عامتهم متكلم فيهم ، كما تقدم ذلك مفصلاً .
وأما الوجهان الثالث والرابع فلا يثبتان كما تقدم ، والله أعلم .

ومنه يتبين صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من قوله عن الوجه الثاني : هذا أشبه .
وقد وافقه على هذا الإمام الدارقطني كما تقدم النقل عنه ، والإمام أحمد كما في التحقيق لا بن الجوزي ٥٠٣/١ ، والله أعلم .

والحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح مرسلاً ، وله عدة شواهد تقويه إلى الصحة ، وقد استوعبها الشيخ د. مساعد الراشد في تحقيقه لكتاب أحكام العيدين ص ٢١١ وما بعدها ، والله أعلم .

٦٠٥ ــ قال أبو محمد : وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن عيسى بن الطبَّاع ، عن جرير ، عن منصور ، عن أبي مَعْشر ، عن إبراهيم ، عن علقمة عن القَرْثَع ، عن سلمان ، عن النبي ﷺ :[١]« تدري ما يوم الجمعة ؟ » فذكر الحديث ، قال : « ما من مسلم يتطهر » .

فقال أبي : رواه جرير ــ بالري ــ ، عن مغيرة ، ويشبه أن يكون حدَّث بالعراق من حفظه هكذا[٢] . والحديث معروف من حديث مغيرة .

قلت : فأيهما أشبه ؟ . قال : المغيرة .

رجال الإسناد :

* محمد بن عيسى بن نَجيح البغدادي ، أبو جعفر[٣] ابن الطباع (ت ٢٢٤) .
ثقة فقيه ، متفق على توثيقه . وكان من أعلم الناس بحديث هشيم .
تهذيب الكمال ٢٦/٢٥٨ ، السير ١٠/٣٨٦ ، التهذيب ٣٩٢٩ ، التقريب (٦٢١٠).

* جرير ، هو ابن عبدالحميد بن قُرْط الضبي ، أبو عبدالله الرازي (ت ١٨٨) .
ثقة ، وثقه عدد من الأئمة ، وقال الخليلي : مجمع على ثقته .
وقال ابن حجر في الهدي : وقال البيهقي نُسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ ، ولم أر ذلك لغيره ، بل احتج به الجماعة .
وقال في التقريب : ثقة صحيح الكتاب ، قيل : كان في آخر عمره يهم من حفظه .
انظر التهذيب ٢/٧٥ ، هدي الساري (٤١٤) ، التقريب (٩١٦) .

* منصور ، هو ابن المعتمر ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٥٨ .

---

(١) كذا في جميع النسخ ، ليس فيها :« قال » .
(٢) يعني على الوجه الأول المتقدم ، والذي سأله عنه ابنه .
(٣) وقع في تهذيب الكمال :« أبو حفص » ، وهو مخالف لجميع مصادر ترجمته ، ولعله تصحيف ، والله أعلم .

....

* أبو مَعْشر ، هو زياد بن كُليب الحنظلي الكوفي ، (ت ١٢٠ تقريباً) .
روى عن إبراهيم النخعي ، وسعيد بن جبير ، وعامر الشعبي ، وفضيل بن عمرو .
روى عنه منصور بن المعتمر ، وشعبة ، وقتادة ، ومغيرة بن مقسم ، وغيرهم .
قال النسائي ، والعجلي ، وابن المديني ، وأبو جعفر السبتي : ثقة . وقال ابن حبان : كان من الحفاظ المتقنين . وروى له مسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي .
وقال أبو حاتم : صالح ، من قدماء أصحاب إبراهيم ، ليس بالمتين في حفظه .
وقال الآجري : سألت أبا داود عن حديث يونس ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، قال : دخلنا على عثمان ، فقال :« خرج رسول الله ﷺ على فِتية عزاب » .
فقال هذا خطأ ؛ الحديث حديث الأعمش وإبراهيم ، عن علقمة ، عن عبدالله .
قلت ممن الخطأ ؟ قال : من أبي معشر . انتهى .
وقال ابن سعد : كان قليل الحديث .
قال ابن حجر : ثقة .
انظر التهذيب ٣٨٢/٣ ، التقريب (٢٠٩٦) ، الجامع في الجرح ٢٦٩/١ .

* إبراهيم ، هو ابن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي ، أبو عمران الكوفي (ت ٩٦) .
ثقة فقيه ، متفق على توثيقه ، إلا أنه يرسل كثيراً .
انظر تهذيب الكمال ٢٣٣/٢ ، التهذيب ١٧٧/١ ، التقريب (٢٧٠) .

* عَلقمة ، هو ابن قيس بن عبدالله النخعي الكوفي (توفي بعد الستين) .
ثقة ثبت فقيه عابد .
انظر تهذيب الكمال ٣٠٠/٢٠ ، السير ٥٣/٤ ، التهذيب ٢٧٦/٧ ، التقريب (٤٦٨١).

....

---

* القَرْثَع ، على وزن أحمد ، الضبي الكوفي .
روى عن سلمان الفارسي ، وأبي أيوب الأنصاري ، وأبي موسى الأشعري ، وغيرهم .
وروى عنه علقمة بن قيس ، وقزعة بن يحيى ، والمسيب بن رافع ، وغيرهم .
قال العجلي : تابعي ثقة . وقال أبو معشر : كان من القراء الأولين . وقال أبو علي الحافظ : أردت أن أجمع مسانيد قرثع الضبي فإنه من زهاد التابعين ، فوجدته لم يسند تمام العشرة .
وقال الخطيب : كان مخضرماً أدرك الجاهلية والإسلام ، وقتل في خلافة عثمان شهيداً .
قلت : وقد احتج به ابن خزيمة ، والحاكم ، كما سيأتي في التخريج .
وقال ابن حبان في المجروحين : روى أحاديث يسيرة خالف فيها الأثبات ، لم تظهر عدالته فيُسلك به مسلك العدول حتى يُحتج بما انفرد ، ولكنه عندي يستحق مجانبة ما انفرد من الروايات لمخالفته الأثبات .
وتبعاً لقول ابن حبان أورده الذهبي في الميزان ، والمغني ، والديوان .
قال ابن حجر : صدوق مخضرم .
ثقات العجلي ٢/٢١٦ ، المجروحين ٢/٢١١ ، تهذيب الكمال ٢٣/٥٦٢ ، الميزان ٣/٣٨٧ المغني ٢/١٢١ ، ديوان الضعفاء (٣٤٤٢) ، التهذيب ٨/٣٦٧، التقريب (٥٥٣٣) .

* مغيرة ، هو ابن مِقْسَم ، ثقة يدلس ، من الثالثة ، تقدمت ترجمته في المسألة السابقة .

....

تخريج الحديث :

روى قرثع الضبي هذا الحديث ، واختلف على الرواة دونه :

أولاً : رواه منصور بن المعتمر ، واختلف عليه وعلى بعض الرواة عنه :

١ ـ فرواه جرير بن عبدالحميد ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه عدد من الثقات عن جرير ، عن منصور ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن قرثع ، عن سلمان .

وتابع جريراً على هذا الوجه : عبيدة بن حميد ، وسليمان التيمي ، كما سيأتي في الاختلاف على معتمر بن سليمان .

ب ـ ورواه محمد بن حميد ، عن جرير ، عن منصور ومغيرة ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن القرثع ، عن سلمان .

ج ـ وروي عن جرير ، عن مغيرة ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن القرثع عن سلمان .

وتابع جريراً على هذا الوجه أكثر من ثقة ، كما سيأتي في الاختلاف على أبي عوانة .

د ـ ورواه جرير ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن قرثع ، عن سلمان .

وتابع جريراً على هذا الوجه عمرو ابن أبي قيس .

٢ ـ ورواه أبو حمزة السكري ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن قرثع ، عن سلمان .

وتابع منصوراً على هذا الوجه الأعمش .

٣ ـ ورواه عمرو بن أبي قيس ، وجرير بن عبدالحميد ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن قرثع ، عن سلمان .

وقد تقدم هذا الوجه في الاختلاف على جرير .

....

ثانياً : ورواه أبو عوانة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن أبي عوانة ، عن مغيرة ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن القرثع ، عن سلمان .
وتابع أبا عوانة عليه : علي بن عاصم ، وعمر بن عبيد ، وجرير بن عبدالحميد ـ في أحد الأوجه ـ كما تقدم ، وأبو كدينة ـ في أحد وجهين عنه ـ كما سيأتي .

٢ ـ ورواه أبو الوليد الطيالسي ، ويحيى بن حماد ، عن أبي عوانة ، عن مغيرة ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن قرثع ، عن سلمان .
وتابع أبا عوانة: أبو إسحاق الفزاري ، وأبو كدينة ـ في أحد وجهين عنه ـ،كما سيأتي.

ثالثاً : ورواه أبوكدينة : يحيى بن المهلب ، واختلف على من دونه :

١ ـ فرواه ابن أبي شيبة ، عن إسحاق بن منصور ، عن أبي كدينة ، عن مغيرة ، عن إبراهيم عن علقمة ، عن قرثع ، عن سلمان .
وتابع أبا كدينة عليه : أبو عوانة ـ في أحد الأوجه عنه ـ ، وأبو إسحاق الفزاري .

٢ ـ ورواه أبو كريب ، عن إسحاق بن منصور ، عن أبي كدينة ، عن مغيرة ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن قرثع ، عن سلمان .
وتابع أبا كدينة عليه عدد من الثقات ، كما تقدم في الاختلاف على أبي عوانة .

رابعاً : ورواه هشيم بن بشير ، وخالد الواسطي ، عن مغيرة ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن قرثع ، عن سلمان .

خامساً : ورواه أبو الأحوص ، عن مغيرة ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن سلمان .

....

سادساً : ورواه معتمر بن سليمان ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عمر بن عبدالوهاب الرياحي ، عن معتمر ، عن أبيه ، عن منصور ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن قرثع ، عن سلمان .

وتابع سليمان التيمي على هذا الوجه : جرير بن عبدالحميد ـ في أحد الأوجه الراجحة عنه ـ ، وعبيدة بن حميد ، كما تقدم في الاختلاف على جرير .

٢ ـ ورواه عبيد بن عبيدة التمار ، عن معتمر ، عن أبيه ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن القرثع ، عن سلمان .

٣ ـ ورواه حاتم بن يزيد الدلال ، عن معتمر ، عن أبيه ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن القرثع ، عن سلمان .

سابعاً : ورواه ابن فضيل ، عن مغيرة ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن سلمان .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه منصور بن المعتمر ، واختلف عليه وعلى بعض الرواة عنه :

١ ـ فرواه جرير بن عبدالحميد ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه عدد من الثقات عن جرير ، عن منصور ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن قرثع ، عن سلمان :

أخرجه النسائي ٣/١٠٤ ، كتاب الجمعة ، باب فضل الإنصات وترك اللغو يوم الجمعة ، رقم ١٤٠٣ ، عن إسحاق بن إبراهيم .

وابن خزيمة ٣/١١٨ ، رقم ١٧٣٢ ، والبزار ٦/٤٩١ ، رقم ٢٥٢٦ ، والرافعي في تاريخ قزوين ٢/٢٣١ ، من طريق يوسف بن موسى القطان .

....

والحاكم ١/٢٧٧ ، من طريق الربيع الزهراني ، ويحيى بن المغيرة .
والطبراني في الكبير ٦/٢٣٧ ، رقم ٦٠٩١ ، من طريق عثمان بن أبي شيبة .
وتابعهم : محمد بن عيسى الطباع ، كما ذكره المصنف في هذه المسألة .
كلهم عن جرير بن عبدالحميد ، عن منصور ، به .

وتابع جريراً على هذا الوجه عبيدة بن حميد :
أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ـ كما في تفسير ابن كثير ٨/١٤٥ ـ، عن الحسن بن عرفة عن عبيدة بن حميد ، عن منصور ، به .

وتابعهما سليمان التيمي ، كما سيأتي في الاختلاف على معتمر بن سليمان .
وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ، واحتج الشيخان بجميع رواته غير قرثع .
وقال الذهبي : صحيح .

ب ـ ورواه محمد بن حميد ، عن جرير ، عن منصور ومغيرة ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن القرثع ، عن سلمان :
أخرجه الطبري في تاريخه ١/١١٥ ، عن ابن حميد ، عن جرير ، به .

قلت : وابن حميد هو الرازي حافظ ضعيف (التقريب ٥٨٣٤) .
ولكن أخشى أن يكون سقط اسم علقمة من المطبوع من تاريخ الطبري ، وإن ثبت ذلك فيكون هذا الوجه ليس وجهاً مستقلاً ، وغايته أن ابن حميد جمع بين الوجهين الأول والثالث ، وهما راجحان عن جرير كما سيأتي ، والله أعلم .

ج ـ وروي عن جرير ، عن مغيرة ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن القرثع عن سلمان :
أشار إليه أبو حاتم في هذه المسألة ، بعد أن سأله ابنه عن الوجه الأول ، بقوله : رواه جرير بالري عن مغيرة ، ويشبه أن يكون حدث بالعراق من حفظه هكذا . والحديث معروف من حديث مغيرة .

قلت : وقوله :« رواه جرير بالري عن مغيرة » أي رواه عن مغيرة بدلاً من منصور ، ثم بقية الإسناد الذي سأله عنه ابنه ، وهذا ما يفهم من بقية كلامه ، وترجيحه للحديث من رواية مغيرة ، وهي الراجحة كما سيأتي .
وقد تابع جريراً على هذا الوجه أكثر من ثقة ، كما سيأتي في الاختلاف على أبي عوانة .

د ـ وروي عن جرير ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن قرثع ، عن سلمان :
أشار إلى ذلك الطبراني :
فقد أخرجه في الأوسط ١/٤٥٥ ، رقم ٨٢٥ ، من طريق سُليم بن أبي هوذة ، عن عمرو ابن أبي قيس ، عن منصور ، به .
ثم قال : لم يرو هذا الحديث عن منصور إلا عمرو بن أبي قيس وجرير بن عبدالحميد .

قلت : وتقدم أن رواية جرير عن منصور غير رواية عمرو ، إلا أن يكون سقط اسم أبي معشر من إسناد الطبراني ، وإن ثبت صحته فيكون رواه على الوجهين ، والله أعلم .

ولعل الراجح عن جرير الوجهان الأول والثالث ؛ حيث رواه في الأول عنه كذلك عدد من الثقات . وأما الوجه الثالث فلم أقف على من أخرجه ، ولكن يفهم من كلام أبي حاتم ترجيحه له ، إضافة إلى وجود متابعة أكثر من ثقة له . وأما الوجه الثاني فرواه ابن حميد ، وهو ضعيف ، كما تقدم . وأما الوجه الرابع ـ إن ثبت ـ فلم أقف على من رواه عن جرير ، ومتابعة عمرو له لا تكفي لتقوية هذا الوجه ؛ فقد قال فيه الحفظ : صدوق له أوهام (التقريب ٥١٠١) ، والله أعلم .

....

٢ ـ ورواه أبو حمزة السكري ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن قرثع ، عن سلمان :
أخرجه الطبري في تاريخه ١١٦/١ ، عن محمد بن علي بن الحسن بن شقيق ، عن أبيه .
والواحدي في الوسيط ٢٩٦/٤ ، من طريق عبدالله بن عثمان .
كلاهما عن أبي حمزة ، به .
وذكره الخطيب في الموضح ١٦٨/١ ، من رواية أبي حمزة ، به .

قلت : ومحمد بن علي بن الحسن : ثقة ، وأبوه : ثقة حافظ ، وأبو حمزة السكري : محمد بن ميمون : ثقة . وعبدالله بن عثمان ، هو عبدان : ثقة حافظ (التقريب ٦١٥٠ ، ٤٧٠٦ ، ٦٣٤٨ ، ٣٤٦٥) .

وتابع منصور على هذا الوجه الأعمش :
فقد أخرجه الطبراني في الكبير ٢٣٧/٦ ، رقم ٦٠٩٢ ، والطبري في تاريخه ١١٥/١ ، كلاهما من طريق قيس ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن القرثع ، عن سلمان .

٣ ـ ورواه عمرو بن أبي قيس ، وجرير ـ في وجه مرجوح عنه ، كما تقدم ـ ، عن منصور عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن قرثع ، عن سلمان :
وقد تقدم الكلام على هذا الوجه في الاختلاف على جرير .

ومما تقدم فلعل الراجح عن منصور هو الوجه الأول من الاختلاف على جرير ؛ حيث رواه كذلك عدد من الثقات ، في حين لم أجد من تابع أبا حمزة على الوجه الثاني ، وأما الوجه الثالث فقد تقدم الكلام عليه ، والله أعلم .

....

ثانياً : ورواه أبو عوانة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن أبي عوانة ، عن مغيرة ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن القرثع ، عن سلمان :

أخرجه النسائي في الكبرى ٥١٨/١ ، رقم ١٦٦٥ ، وأحمد ٤٤٠/٥ ، وابن أبي شيبة في مسنده ٣١٠/١ ، رقم ٤٦٦ ، والخطيب في الموضح لأوهام الجمع والتفريق ١٦٧/١ ، وابن أبي الفوارس في المنتقى من الحادي عشر والثاني عشر من حديث أبي طاهر المخلص (ق ٢٥٣/ ب) ، من طريق عفان[1] .

والنسائي في الكبرى ٥١٨/١ ، رقم ١٦٦٥ ، والبيهقي في شعب الإيمان ٩٦/٣ ، رقم ٢٩٨٥ ، وقوام السنة في الترغيب والترهيب ٣٨٤/١ ، رقم ٨٨٨ ، من طريق يحيى بن حماد .

والبزار ٤٩١/٦ ، رقم ٢٥٢٥ ، والمروزي في كتاب الجمعة ، رقم ٥٠ ، عن خالد بن يوسف السمتي .

والطبراني في الكبير ٢٣٧/٦ ، رقم ٦٠٨٩ ، ويعقوب بن سفيان في المعرفة ٣٢٠/١ ـ ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان ٩٥/٣ ، رقم ٢٩٨٤ ـ ، ورواه أبو الحسن الخلعي في الثالث من الخلعيات (ق ١١/أ ، ب) ، من طريق أبي الوليد الطيالسي .

والطحاوي في شرح المعاني ٣٦٨/١ ، من طريق الحماني .

وتابعهم : سهل بن بكار : ذكره البيهقي في الشعب ٩٦/٣ .

كلهم عن أبي عوانة ، به .

---

(١) كما رواه أبو الحسن الخلعي في الثالث من الخلعيات (ق ١١/أ) عن أبي العباس أحمد بن محمد الأشبيلي ، عن أبي بكر أحمد بن جعفر السقطي ، عن الحسن بن المثنى بن معاذ ، عن عفان ، عن أبي عوانة ، عن مغيرة ، عن إبراهيم ، عن القرثع ، عن سلمان .

ثم قال : قال لنا أبو العباس : هكذا في كتابي عن السقطي : عن مغيرة ، عن إبراهيم عن القرثع ، وهو خطأ ، سقط منه رجلان في موضعين ، أحدهما بين المغيرة وإبراهيم ، والآخر بين إبراهيم والقرثع ، وإنما رواه مغيرة عن أبي معشر : زياد بن كليب ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن قرثع .

وتابع أبا عوانة عليه : علي بن عاصم الواسطي ، وعمر بن عبيد الطنافسي : ذكر ذلك الخطيب في الموضح لأوهام الجمع ١/١٦٧ .
وتابعه جرير بن عبدالحميد ، في أحد الأوجه الراجحة عنه ، كما تقدم .
كما تابعهم أبو كدينة في أحد وجهين عنه ، كما سيأتي .

٢ ـ ورواه أبو الوليد الطيالسي ، ويحيى بن حماد ، عن أبي عوانة ، عن مغيرة ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن قرثع ، عن سلمان :
أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١/٣٦٨ ، عن ابن مرزوق ، ومحمد بن سليمان الباغندي ، عن أبي الوليد الطيالسي .
وابن أبي الفوارس في المنتقى من الحادي عشر والثاني عشر من حديث أبي طاهر المخلص (ق ٢٥٣/ ب) ، من طريق يحيى بن حماد .
كلاهما عن أبي عوانة ، به .
وتابع أبا عوانة عليه : أبو إسحاق الفزاري : ذكر ذلك الخطيب في الموضح ١/١٦٨ .
كما تابعه : أبو كدينة ـ في أحد وجهين عنه ـ، كما سيأتي .

قلت : والوجه الأول أرجح ؛ حيث إن من رواه كذلك أكثر وأحفظ ، كما إن من رواه على الوجه الثاني قد رواه على الوجه الأول فيقدم من روايتيهما ما وافقا فيه غيرهما ، إضافة إلى أن من تابعه على الوجه الأول أكثر ممن تابعه على الوجه الثاني ، والله أعلم .

....

ثالثاً : ورواه أبو كدينة : يحيى بن المهلب ، واختلف على من دونه :

١ ـ فرواه ابن أبي شيبة ، عن إسحاق بن منصور ، عن أبي كدينة ، عن مغيرة ، عن إبراهيم عن علقمة ، عن قرثع ، عن سلمان :

أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده ٣٠٨/١ ، رقم ٤٦٣[1] ـ ومن طريقه الطبراني في الكبير ٢٣٧/٦ ، رقم ٦٠٩٠ ـ ، عن إسحاق بن منصور ، به .

قلت : وعبيد بن غنام ، هو راوية ابن أبي شيبة : ثقة (السير ٥٥٨/١٣)، وابن أبي شيبة ثقة حافظ كما هو معلوم . وإسحاق بن منصور، هو السلولي : صدوق (التقريب ٣٨٥).
وأما أبو كدينة فهو صدوق (التقريب ٧٦٥٤) .
وتابع أبا كدينة عليه : أبو عوانة ـ في أحد الأوجه عنه ـ ، وأبو إسحاق الفزاري .

٢ ـ ورواه أبو كريب ، عن إسحاق بن منصور ، عن أبي كدينة ، عن مغيرة ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن قرثع ، عن سلمان :

أخرجه الطبري في تاريخه ١١٥/١ ، عن أبي كريب ، به .
وتابع أبا كدينة عليه عدد من الثقات ، كما تقدم في الاختلاف على أبي عوانة .
وأبو كريب : محمد بن العلاء ثقة حافظ (التقريب ٦٢٠٤) .

وعليه فلعل الوجهين محفوظان عن إسحاق ؛ إذ رواه عنه في كل منهما ثقة ثبت .

---

(١) وقع في المطبوع والمخطوط من مسند ابن أبي شيبة :« عن إسحاق ، عن منصور » ، ولعله تصحيف عن : « إسحاق بن منصور » ؛ حيث أخرجه الطبراني من طريق ابن أبي شيبة كذلك ، إضافة إلى أن ابن أبي شيبة أحال على رواية إسحاق في ٣١٠/١ ، رقم ٤٦٦ ، ووقع عنده على الصواب ، ويضاف إلى هذا كله أن إسحاق بن منصور هو الذي يروي عن أبي كدينة ، وليس في الرواة عن أبي كدينة من اسمه منصور (تهذيب الكمال ٣٢/٥) .
ووقع في المطبوع أيضاً :« عن أبي معشر » ، وهو خطأ ، وصوابه :« عن أبي كدينة » ، وهو كذلك في المخطوط من المسند (ق ١٦٦/أ) ، وكذا أخرجه الطبراني من طريق المصنف ، وكذا أحال عليه المصنف برقم ٤٦٦ .

رابعاً : ورواه هشيم بن بشير ، وخالد الواسطي ، عن مغيرة ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن قرثع ، عن سلمان :

أخرجه أحمد[1] ٤٣٩/٥ ، عن هشيم .

والمروزي في كتاب الجمعة ، رقم ٤٩ ، من طريق خالد بن عبدالله المزني الواسطي .

كلاهما عن مغيرة ، به .

وذكره الخطيب في الموضح ١٦٧/١ ، من رواية خالد وهشيم ، عن مغيرة ، به .

قلت : وهشيم بن بشير ثقة ثبت ، لكنه كثير التدليس والإرسال الخفي ، وخالد المزني ثقة ثبت (التقريب ٧٣١٢ ، ١٦٤٧) .

خامساً : ورواه أبو الأحوص ، عن مغيرة ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن سلمان :

أخرجه الطبري في تاريخه ١١٥/١ ، عن أبي كريب ، عن عثمان بن سعيد .

والخطيب في تاريخ بغداد ٤٣١/١١ ، من طريق هناد .

كلاهما عن أبي الأحوص ، به .

---

(١) كذا جاء في المطبوع من المسند ، وكذا نقله ابن كثير في جامع المسانيد ٣٧٢/٥ عن أحمد ، وكذا ذكر هذا الوجه الخطيب في الموضح من رواية هشيم ، ونص على أنه بدون ذكر علقمة .
ولكن محقق أطراف المسند أثبت ذكر علقمة في الإسناد ، وذكر أنه ساقط ، مع أنه غير موجود في نسخ الأطراف ، ولكنه اعتمد في ذلك على وجود الحديث قد روي من طرق أخرى فيها ذكر علقمة ، فليصحح . والله أعلم .

....

سادساً : ورواه معتمر بن سليمان ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عمر بن عبدالوهاب الرياحي ، عن معتمر ، عن أبيه ، عن منصور ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن قرثع ، عن سلمان :

ذكر ذلك الخطيب في الموضح ١٦٨/١ .

وتابع سليمان التيمي على هذا الوجه : جرير بن عبدالحميد، في أحد الأوجه الراجحة عنه ، وعبيدة بن حميد ، كما تقدم في الاختلاف على جرير .

قلت : وعمر الرِّياحي : ثقة (التقريب ٤٩٤٤) .

٢ ـ ورواه عبيد بن عبيدة التمار ، عن معتمر ، عن أبيه ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن القرثع ، عن سلمان :

ذكر ذلك الخطيب في الموضح ١٦٨/١ .

قلت : وعبيد بن عبيدة يحدث عن معتمر بغرائب لم يأت بها غيره . (اللسان ١٢٠/٤) .

٣ ـ ورواه حاتم بن يزيد الدلال ، عن معتمر ، عن أبيه ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن القرثع ، عن سلمان :

ذكر ذلك الخطيب في الموضح ١٦٨/١ .

قلت : وحاتم الدلال لم أقف على من ترجم له .

وعليه فالوجه الأول أرجح عن معتمر ؛ حيث رواه عنه ثقة ، كما تابع سليمان عليه أكثر من ثقة ، وأما بقية الأوجه ففيها مقال ، كما تقدم ، والله أعلم .

....

سابعاً : ورواه محمد بن فضيل ، عن مغيرة ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن سلمان :

أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده ١/٣٠٤ ، رقم ٤٥٨ ، عن محمد بن فضيل ، به .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على أكثر الرواة ممن دون القرثع في هذا الحديث .

وخلاصة الأوجه المتقدمة ما يلي :

١ - رواه جرير بن عبدالحميد - في أحد الأوجه الراجحة عنه -، وأبو عوانة - في الراجح عنه -، وأبو كدينة - في أحد وجهين عنه -، وعلي بن عاصم ، وعمر بن عبيد ، كلهم عن مغيرة ، عن أبي معشر، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن القرثع ، عن سلمان .

٢ - ورواه جرير - في وجه راجح عنه -، وسليمان التيمي - في الراجح عنه -، وعبيدة بن حميد، عن منصور، عن أبي معشر، عن إبراهيم ، عن علقمة، عن قرثع ، عن سلمان.

٣ - ورواه جرير - في وجه مرجوح عنه - ، عن منصور ومغيرة ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن القرثع ، عن سلمان .

٤ - ورواه جرير - في وجه مرجوح عنه - ، وعمرو بن أبي قيس ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن قرثع ، عن سلمان .

٥ - ورواه أبو حمزة السكري ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن قرثع ، عن سلمان .
وتابع منصور على هذا الوجه الأعمش .

٦ - ورواه أبو عوانة - في وجه مرجوح عنه - ، وأبو كدينة - في أحد وجهين عنه - ، وأبو إسحاق الفزاري ، عن مغيرة ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن قرثع ، عن سلمان .

....

٧ ـ ورواه هشيم بن بشير ، وخالد الواسطي ، عن مغيرة ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن قرثع ، عن سلمان .
وتابع مغيرة عليه سليمان التيمي ـ في وجه مرجوح عنه ـ .

٨ ـ ورواه أبو الأحوص ، عن مغيرة ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن سلمان .

٩ ـ ورواه سليمان التيمي ـ في وجه مرجوح عنه أيضاً ـ ، عن أبي معشر ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن القرثع ، عن سلمان .

١٠ ـ ورواه ابن فضيل ، عن مغيرة ، عن أبي معشر، عن إبراهيم ، عن علقمة، عن سلمان.

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن الوجه الثاني وهو من رواية جرير ، عن منصور ، عن أبي معشر ، عن علقمة ، عن سلمان .
فقال أبو حاتم : رواه جرير بالري عن مغيرة ، ويُشبه أن يكون حدث بالعراق من حفظه هكذا ، والحديث معروف من حديث مغيرة .
فقال ابن أبي حاتم : قلت : فأيهما أشبه ؟ . قال أبو حاتم : المغيرة .

قلت : وظاهر كلام أبي حاتم ترجيح رواية جرير عن المغيرة ، واعتبار روايته عن منصور وهماً منه ؛ لأنه حدث بها من حفظه .

وفي هذا نظر ؛ إذ تقدم أن عامة أصحاب جرير رووه عنه ، عن منصور ، وليس عن المغيرة ولم أقف على من رواه عن جرير ، عن المغيرة ، إلا من كلام المؤلف ، كما تقدم في التخريج . إلا أنه قد تابع جريراً عليه أكثر من ثقة ، كما تقدم في تخريج الوجه الأول .

وعليه فلعل الوجهين محفوظان عن جرير ، وكان يحدث بالحديث عن مغيرة وعن منصور.
أما احتمال أنه حدث به عن منصور من حفظه فأخطأ ، كما يفهم من كلام أبي حاتم ، فيدفعه متابعة أكثر من ثقة له على روايته عن منصور ، كما تقدم في الوجه الثاني .

....

وفي الحديث كما تقدم اختلافات أخرى غير ما ذكره المؤلف تقدم ذكرها مفصلة ، وبيان الراجح منها أثناء التخريج .

أما الاختلاف على المغيرة ففيه عدة أوجه ، كما تقدم ، ولعل أرجحها عنه هو الوجه الأول حيث رواه عدد من الثقات عنه كذلك ، وتابعه عليه منصور ، كما في الوجه الثاني .

ولعل مرجع هذه الاختلافات إلى تدليس المغيرة ؛ إذ تقدم أنه مدلس من الثالثة ، ولعله كان يسقط أبا معشر مرة ، وعلقمة مرة ، وإبراهيم مرة ، إذ إن جميع الاختلافات السابقة عنه قائمة على سقوط أحدهم من الإسناد ، والله أعلم .
ولكن ترجح الوجه الأول منها لرواية عدد من الثقات له عنه ، مع متابعة منصور له ، كما تقدم .

والحديث من رواية المغيرة ومنصور إسناده صحيح ، ولا يضره تدليس المغيرة في الوجه الأول ؛ حيث تابعه منصور بن المعتمر في الوجه الثاني .

كما إن له طريقاً أخرى صحيحة تقدم ذكرها في المسألة رقم ٥٨٢ ، والله أعلم .

٦٠٦ ــ وسألت أبي عن حديث عامر ، عن قيس بن سعد أن رسول الله ﷺ كان يُقَلّس له يوم الفطر ، أي شيء معناه ؟. وبعضهم[١] يقول : هذا عن عامر ، عن عياض الأشعري ، عن النبي ﷺ . أيهما أصح ؟ وما معنى الحديث ؟ فأجاب أبي فقال : معنى التقليس : أن الحبش كانوا يلعبون يوم الفطر بعد الصلاة بالحراب[٢].

واختلفت الرواية عن الشعبي في عياض الأشعري ، وقيس بن سعد :

رواه[٣] جابر الجعفي ، عن الشعبي ، عن قيس بن سعد ، عن النبي ﷺ .

ورواه آخر ثقة أنسيت اسمه ، عن الشعبي ، عن عياض ، عن النبي ﷺ .

وعياض الأشعري عن النبي ﷺ مرسل ، ليست له صحبة .

رجال الإسناد :

* عامر ، هو ابن شَرَاحيل الشعبي ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٥١ .

* قيس بن سعد بن عُبادة الأنصاري الخزرجي ، صحابي جليل ، كان من فضلاء الصحابة وأحد دهاة العرب وكرمائهم ، مات في آخر خلافة معاوية .
انظر أسد الغابة ٢١٥/٤ ، السير ١٠٢/٣ ، الإصابة ١٩١/٨ .

---

(١) وقع في نسختي مصر والمطبوع :« بعضهم » ، والتصويب من بقية النسخ .

(٢) وفي النهاية ١٠٠/٤ ، مادة قلس : المُقَلِّسون : هم الذين يلعبون بين يدي الأمير إذا وصل البلد .

(٣) وقع في نسخة أحمد الثالث :« ورواه » ، وما أثبته من بقية النسخ ، وهو الموافق لسياق الكلام .

....

* عياض بن عمرو الأشعري ، سكن الكوفة .
مختلف في صحبته .
قال ابن حبان : له صحبة . وذكره ابن عبدالبر ، وأبو نعيم في الصحابة .
وقال البغوي : يُشك في صحبته . وقال أبو حاتم : روى عن النبي ﷺ مرسلاً ، ورأى أبا عبيدة بن الجراح . وقال في هذه المسألة : ليست له صحبة .
وقال الطحاوي : وعياض هذا رجل من التابعين .
وقال ابن حجر في التهذيب : جاء عنه حديث يقتضي التصريح بصحبته ، ذكره البغوي في معجمه ، وفي إسناده لين ، ثم قال البغوي : يُشك في صحبته .
وروايته عن امرأة أبي موسى ، عن أبي موسى عند مسلم .
وقال الخطيب : وقد ذكره غير واحد من العلماء في جملة الصحابة ، وأخرج حديثه في المسند[١] .
قلت : وفي ما قاله نظر ، فلم أر من صرح بصحبته غير ابن حبان . وأما ذكر ابن عبدالبر ، وأبي نعيم له فلعله متابعة لمن سبقهما في ذلك ، كالبغوي ، وقد تقدم تشكيكه في صحبته ، وأما إخراج حديثه مسنداً عندهم فلا يلزم منه صحبته ، والله أعلم .
وقال ابن حجر في التقريب : صحابي له حديث .
قلت : لعل الصواب أنه غير صحابي ، كما جزم أبو حاتم ، والطحاوي في شرح المشكل ١٢٩/٤ . وأما تصريح ابن حبان بصحبته ، فقد نقضه بنفسه ، حيث ذكره في طبقة التابعين ، وقال : قد قيل إنه له صحبة ، وليس يصح ذلك عندي . والله أعلم .
ثقات ابن حبان ٣٠٩/٣ ، و٢٦٤٥ ، أسد الغابة ٦٨/٩ ، معرفة الصحابة (٢/ق ١٢٢/أ) تاريخ بغداد ٢٠٦/١ ، التهذيب ٢٠٢/٨ ، الإصابة ١٨٨/٧ ، التقريب (٥٢٨٠) .

* جابر الجعفي ، هو ابن يزيد ، ضعيف رافضي ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٠ .

---

(١) أي أن من ذكره في الصحابة قد أخرج حديثه مسنداً عنه .

....

تخريج الحديث :

روي عامر الشعبي هذا الحديث واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

أولاً ـــ رواه مغيرة بن مقسم ، عن الشعبي ، عن عياض الأشعري ، عن النبي ﷺ .

ثانياً ـــ ورواه إسرائيل بن أبي إسحاق ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن إسرائيل ، عن جابر ، عن الشعبي ، عن قيس بن سعد .
وتابع إسرائيل عليه : شيبان ، وشريك ـ في أحد الأوجه عنه ـ كما سيأتي .

٢ ـ ورواه أبو نعيم ، عن إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن الشعبي ، عن قيس بن سعد .
وتابع إسرائيل عليه : شريك ، في أحد الأوجه عنه ، كما سيأتي .

ثالثاً ـــ ورواه شريك بن عبدالله ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن شريك ، عن مغيرة ، عن الشعبي ، عن عياض الأشعري .
وتابع شريكاً على هذا الوجه أكثر من ثقة .

٢ ـ ورواه أبو نعيم ، ويزيد بن هارون ، عن شريك ، عن جابر ، عن الشعبي ، عن قيس .
وتابع شريكاً عليه : شيبان ، وإسرائيل ، كما تقدم .

٣ ـ ورواه أبو نعيم ، عن شريك ، عن أبي إسحاق ، عن عامر ، عن قيس بن سعد .
وتابع شريكاً عليه : إسرائيل في أحد الأوجه عنه ، كما تقدم .

٤ ـ ورواه يزيد بن هارون ، عن شريك ، عن مغيرة ، عن الشعبي ، عن زياد بن عياض الأشعري .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

....

أولاً : رواه مغيرة بن مقسم ، عن الشعبي ، عن عياض الأشعري ، عن النبي ﷺ .

أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ٢٠٧/١ ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٣١/١٩ ـ ، ورواه البغوي في معجم الصحابة (ق ٢١٤) ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٥٢/٤٧ ـ ، ورواه ابن القيسراني في كتاب السماع (ص ٥٥) .
كلهم من طريق هشيم .
وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢ ق ١٢٢/أ) ، من طريق جرير .
وتابعهم : شريك ـ في أحد الأوجه عنه ـ ، كما سيأتي في الاختلاف عليه .
كلهم عن مغيرة ، عن عامر الشعبي ، قال شهد عياض الأشعري عيداً بالأنبار ، فقال : مالي لا أراكم تقلسون كما كان يُقلس عند رسول الله ﷺ .

ثانياً : ورواه إسرائيل بن أبي إسحاق ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن إسرائيل ، عن جابر ، عن الشعبي ، عن قيس بن سعد :
أخرجه أحمد ٤٢٢/٣ ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٣١/١٩ ـ ، عن أبي النضر .
والبيهقي في الكبرى ٢١٨/١٠ ، والطحاوي في شرح المشكل ١٢٨/٤ ، رقم ١٤٨٥ ، من طريق آدم بن أبي إياس .
والطبراني في الكبير ٣٥٢/١٨ ، رقم ٨٩٦ ، من طريق عمرو بن محمد العنقزي .
وأبو الحسن القطان في زياداته على ابن ماجه ٤١٣/١ ، رقم ١٣٠٣ .
والخطيب في المتفق والمفترق ١٧٧١/٣ ، من طريق أبي نعيم .
كلهم عن إسرائيل ، به .

وتابع إسرائيل على هذا الوجه : شيبان بن عبدالرحمن :
أخرجه البيهقي في الكبرى ٢١٨/١٠ ، والطحاوي في شرح المشكل ١٢٨/٤ ، رقم ١٤٨٥ ، وأبو الحسن القطان في زياداته على ابن ماجه ٤١٣/١ ، رقم ١٣٠٣ .
كلهم من طريق آدم بن أبي إياس ، عن شيبان ، عن جابر ، به .
كما تابعهما شريك ـ في أحد الأوجه عنه ـ كما سيأتي في الاختلاف عليه .

....

٢ ـ ورواه أبو نعيم ، عن إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن الشعبي ، عن قيس بن سعد :
أخرجه ابن ماجه ٤١٣/١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في التقليس يوم العيد ، رقم ١٣٠٣ ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٣١/١٩ ـ ، عن محمد بن يحيى ، عن أبي نعيم ، به .
وتابع إسرائيل عليه : شريك ، في أحد الأوجه عنه ، كما سيأتي .

قلت : والوجه الأول أرجح عن إسرائيل ؛ حيث رواه أكثر من ثقة كذلك ، في حين لم أجد من تابع أبا نعيم على الوجه الثاني ، إضافة إلى أنه قد رواه على الوجه الأول أيضاً .
أما متابعة شريك لإسرائيل على هذا الوجه ، فسيأتي أنها مرجوحة ، والله أعلم .

ثالثاً : ورواه شريك بن عبدالله ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن شريك ، عن مغيرة ، عن الشعبي ، عن عياض الأشعري :
أخرجه ابن ماجه ٤١٣/١، الموضع السابق ، رقم ١٣٠٢ ، والبيهقي في الكبرى ٢١٨/١٠ وابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٥١/٤٧ ، ٢٥٢ ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢ ق ١٢٢/أ) ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٥١/٤٧ ـ . من طريق سويد بن عبدالعزيز .
وابن أبي شيبة في مسنده ١٧٩/٢ ، رقم ٦٦٥ـ ومن طريقه الطبراني في الكبير ٣٧١/١٧ رقم ١٠١٧ ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٤٦٠/٤ ، رقم ٢٥١٤ ـ .
والبخاري في التاريخ الكبير ١٩/٧ ، عن إسحاق بن كعب ، وإسماعيل بن موسى .
والطبراني في الكبير ٣٧١/١٧ ، رقم ١٠١٧ ، من طريق ابن الأصبهاني .
والطحاوي في شرح المشكل ١٢٨/٤ ، رقم ١٤٨٦ ، والخطيب في تاريخ بغداد ٢٠٦/١ ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢١٢/١٩ ـ، ورواه ابن عساكر من طريق أخرى ، وابن القيسراني في كتاب السماع (ص ٥٥) . من طريق يوسف بن عدي .

وابن قانع في معجم الصحابة ٢/٢٧٨ ، رقم ٨٠٤ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ١٩/٢١٢ ، وأبو طاهر المخلص في الثاني من السادس من الفوائد المنتقاة (ق ١٨٤/ب) ، من طريق عثمان بن أبي شيبة .

ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ[1] ٣/٤٠٩ ، عن يوسف بن موسى .

والبغوي في معجم الصحابة (ق ٢١٤) ــ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٧/٢٥١ ــ ، عن داود بن عمرو الضبي .

كلهم عن شريك ، عن مغيرة ، به .

وتابع شريكاً عليه : هشيم ، وجرير ، كما تقدم .

٢ ـ ورواه أبو نعيم ، ويزيد بن هارون ، عن شريك ، عن جابر ، عن الشعبي ، عن قيس بن سعد :

أخرجه الطحاوي في شرح المشكل ٤/١٢٧ ، رقم ١٤٨٤ ، والمحاملي في صلاة العيدين (ق ١٣٨/ب) ، من طريق أبي نعيم : الفضل بن دكين .

وأخرجه المحاملي في صلاة العيدين (ق ١٣٨/أ) ، عن إسماعيل بن الحارث .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ ق ٢٦٤ /ب) ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٧/٢٥٢ ، معلقاً ، من طريق يحيى بن أبي طالب .

كلاهما عن يزيد بن هارون .

وأبو نعيم ، ويزيد ، كلاهما عن شريك ، به .

وتابع شريكاً عليه إسرائيل ـ في الراجح عنه ـ ، وشيبان ، كما تقدم .

---

(١) هذا النص ليس في أصل الكتاب ، وإنما في النصوص التي جمعها المحقق من الكتب التي روت من طريق يعقوب وقد ذكر المحقق إن هذا النص عند الخطيب في الفقيه والمتفقه ١/٢٩ ، ولكني لم أقف عليه في هذا الموضع من الطبعة التي اعتمد عليها ، ولا في الطبعة الجديدة للكتاب ، بل لم أقف عليها في الكتاب كله ، ولا في أي من كتب الخطيب المطبوعة في مثل هذا الموضع ، ولعلي أوفق في العثور عليه لاحقاً ، ولذا لزم التنبيه .

....

٣ ـ ورواه أبو نعيم ، عن شريك ، عن أبي إسحاق ، عن عامر ، عن قيس بن سعد :
أخرجه أبو الحسن القطان في زياداته على ابن ماجه ٤١٣/١ ، رقم ١٣٠٣ ، عن إبراهيم ابن نصر ، عن أبي نعيم ، به .

٤ ـ ورواه يزيد بن هارون ، عن شريك ، عن مغيرة ، عن الشعبي ، عن زياد بن عياض الأشعري :
أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٢٠/٧ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٢١١/١٩ ، وفي تاريخ دمشق ٢٥٢/٤٧ معلقاً . من طريق علي بن المديني .
والبغوي في معجم الصحابة (ق ٢١٤) ـ ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١ ق ٢٦٤ /ب) ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٥٢/٤٧ ـ ، عن علي بن مسلم ، ومحمد بن عبدالملك الواسطي .
وابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٥٢/٤٧ ، من طريق زياد (وهو ابن أيوب) .
كلهم عن يزيد بن هارون ، به .
وذكره البيهقي في الكبرى ٢١٨/١٠ ، وابن الأثير في أسد الغابة ٢١٦/٢ من رواية يزيد .

قلت : ولعل الوجهين الأول والثاني محفوظان عن شريك ؛ حيث رواه عنه في كل منهما أكثر من ثقة ، كما توبع عليهما من أكثر من ثقة .
كما إن الوجهين الثالث والرابع رواتهما ثقات ، ولعل الحمل فيهما من شريك نفسه ، وهو صدوق له أهام ، كما تقدم في المسألة رقم ٥٢١ ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على الشعبي ، وعلى من دونه ، وخلاصة ما تقدم ما يلي :

١ ـ رواه مغيرة بن مقسم ـ في الراجح عنه ، عن الشعبي ، عن عياض الأشعري ، مرسلاً .

٢ ـ ورواه جابر الجعفي ـ في الراجح عن إسرائيل ، وشريك ـ ، وأبو إسحاق ـ في وجه لا يثبت عنه ـ ، عن الشعبي ، عن قيس بن سعد .

٣ ـ ورواه مغيرة ـ في وجه لا يثبت عنه ـ، عن الشعبي ، عن زياد بن عياض الأشعري .

والوجه الأول أرجح هذه الأوجه ؛ فهو من رواية المغيرة ، وهو ثقة كما تقدم ، أما الثاني فهو من رواية جابر الجعفي ، وهو ضعيف ، وأما الثالث فلم يثبت عن المغيرة ، كما تقدم ذلك مفصلاً أثناء التخريج .

وقد ذكر أبو حاتم الوجه الأول والثاني ولم يرجح بينهما ، إلا أنه أشار إشارة إلى ترجيح الوجه الأول بقوله : رواه جابر الجعفي عن الشعبي عن قيس بن سعد عن النبي ﷺ ، ورواه آخر ثقة أُنسيت اسمه عن الشعبي عن عياض عن النبي ﷺ .

فقوله : « ورواه آخر ثقة » كأنه ترجيح منه لرواية هذا الثقة ، في مقابل رواية جابر الجعفي المعروف بضعفه .
ولعل هذا الثقة الذي نسي اسمه هو المغيرة ، كما تقدم في التخريج ، والله أعلم .

ثم قال أبو حاتم : وعياض الأشعري عن النبي ﷺ مرسل ليست له صحبة .

قلت : وهذا هو الراجح كما تقدم في ترجمة عياض .

....

والحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف ؛ لأنه مرسل ؛ فعياض تابعي على الراجح ـ كما تقدم ـ ، كما أن فيه عنعنة المغيرة ، وهو مدلس من الثالثة ، كما تقدم في المسألة السابقة .

ولكن له شواهد تقويه إلى الصحيح لغيره :
منها ما أخرجه البخاري ومسلم عن عائشة ، وأبي هريرة أن الحبشة كانوا يعلبون يوم العيد في المسجد بالحراب ، وأن النبي ﷺ أقرهم على ذلك ، وأنكر على من نهاهم .
انظر البخاري (مع الفتح) ٢/٥١٠ ، كتاب العيدين ، باب الحراب والدروق يوم العيد ، الأورقام ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، وغيرها . ومسلم ٢/٦٠٧ ـ ٦١٠ ، كتاب صلاة العيدين ، باب ارخصة في اللعب الذي لا معصية فيه في أيام العيد ، رقم ٨٩٢ ـ ٨٩٣ .

٦٠٧ ــ وسمعت أبا زرعة وذُكر حديثٌ رواه مالك بن أنس ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، أن رسول الله ﷺ حين قفل من خيبر[١] أَسْرَى[٢] ، حتى إذا كان من آخر الليل عرَّس[٣] ، وقال لبلال :« اكلأ[٤] لنا الصبح »، ونام رسول الله ﷺ وأصحابه حتى طلعت الشمس ، فقال رسول الله ﷺ : « اقتادوا رواحلكم » وذكر الحديث . وفيه :« ومن نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها ، فإن الله تعالى[٥] قال : ﴿ أقم الصلاة لذكري ﴾[٦] » .

وروى هذا الحديث أبان بن يزيد العطار ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

قال أبو زرعة : الصحيح هذا الحديث[٧] : عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

---

(١) وقع في نسخة فيض الله ، ودار الكتب :« حنين » ، ورسمها في بقية النسخ يحتمل اللفظين ، وما أثبته من مصادر التخريج ، وهو الصحيح إن شاء الله .

ولكن ابن حبان بعد سياقه للحديث ٤٢٤/٥ قال : أخبرنا ابن قتيبة بهذا الخبر ، وقال فيه :« خيبر »، وأبو هريرة لم يشهد خيبر ، وإنما أسلم وقدم المدينة والنبي ﷺ بخيبر وعلى المدينة سِباع بن عُرفطة ، فإن صح ذكر خيبر في الخبر ، فقد سمعه أبو هريرة من صحابي غيره فأرسله ، كما يفعل ذلك الصحابة كثيراً ، وإن كان ذلك حنين لا خيبر ، وأبو هريرة شهدها ، وشهوده القصة التي حكاها شهود صحيح ، والنفس إلى أنه حنين أميل .

قلت : بل الصواب إن أبا هريرة شهد القصة ، وقدم على الرسول ﷺ وهو في خيبر ، ففي صحيح البخاري ٤٧/٦ (مع الفتح) ، كتاب الجهاد ، باب الكافر يقتل المسلم ، رقم ٢٨٢٧ ، عن أبي هريرة ، قال :« أتيت رسول الله ﷺ وهو بخيبر بعدما افتتحوها ... » .

وقال النووي في شرحه لصحيح مسلم ١٨١/٥ في شرحه لهذا الحديث: وخيبر بالخاء المعجمة ، هذا هو الصواب ، وكذا ضبطناه ، وكذا هو في أصول بلادنا من نسخ مسلم ، قال الباجي وأبو عمر بن عبدالبر وغيرهما : هذا هو الصواب . قال القاضي عياض : هذا قول أهل السير وهو الصحيح ، قال : وقال الأصيلي : إنما هو حنين بالحاء المهملة والنون ، وهذا غريب ضعيف . انتهى كلام النووي .

(٢) قال الفيروزآبادي : السُّرى ، كالهُدى : سير عامة الليل (القاموس المحيط ص ١٦٦٩ ، مادة سرى) .

(٣) قال الخطابي : عرَّس : معناه نزل للنوم والاستراحة ، والتعريس النزول لغير إقامة . (معالم السنن ١١٨/١).

(٤) قال ابن الأثير : الكِلاءة : الحفظ والحراسة (النهاية ١٩٤/٤ ، مادة كلأ) .

(٥) قوله :« تعالى » ليست في نسختي مصر والمطبوع ، ومثبتة من باقي النسخ .

(٦) سورة طه ، آية رقم ١٤ .

(٧) كذا في جميع النسخ ، ولعلها : الصحيح في هذا الحديث .

....

رجال الإسناد :

* مالك بن أنس ، ثقة ثبت فقيه إمام ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٩٣ .

* الزهري : محمد بن مسلم ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* سعيد بن المسيب ، ثقة ثبت ، ثقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* أبان بن يزيد العطار ، ثقة له أفراد ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٨ .

* معمر ، هو ابن راشد ، ثقة ثبت فاضل ، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام ابن عروة شيئاً ، وكذا فيما حدث به بالبصرة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٥ .

* أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

تخريج الحديث :

روى الزهري هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى أكثر الرواة عنه :

أولاً : رواه مالك بن أنس ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن مالك ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، مرسلاً .
وتابع مالكاً عليه أكثر من ثقة ، كما سيأتي .

٢ ـ ورواه ابن وهب ، والقُدامي ، عن مالك ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .
وتابع مالكاً عليه أكثر من ثقة ، كما سيأتي .

....

ثانياً : ورواه معمر ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أبـان العطار ، وابن المبارك ، وخلف بن أيوب ، عن مـعمـر ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

وتابع معمر عليه عدد من الثقات .

٢ ـ ورواه عبدالرزاق ، وابن أبي عروبة ، ويزيد بـن زريع ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد ، مرسلاً .

وتابع معمر عليه عدد من الثقات .

ثالـثاً : ورواه يونس بن يزيد ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه ابن وهب ، وعنبسة ، عن يونس ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

وتابع يونس عليه عدد من الثقات .

٢ ـ ورواه ابن وهب أيضاً ، عن يونس ، عن الزهري ، عن سعيد ، مرسـلاً .

وتابع يونس عليه عدد من الثقات .

٣ ـ ورواه ابن وهب أيضـاً ، عن يونس ، عن الزهري ، عن سـعيـد ، عن أبي سلمـة ، عن أبي هريرة .

٤ ـ ورواه أيوب بن سـويد ، عن يونس ، عن الزهري ، عـن سعيـد وأبي سلمـة ، عن أبي هريرة .

رابـعـاً : ورواه سفيان بن عيينة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالجبار بن العلاء ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

وتابع ابن عيينة عليه عدد من الثقات .

....

٢ ـ ورواه جماعة ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد ، مرسلاً .
وتابع ابن عيينة عليه عدد من الثقات .

خامساً : ورواه ابن إسحاق ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه يعلى بن عبيد ، عن ابن إسحاق ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .
وتابع ابن إسحاق عليه عدد من الثقات .

٢ ـ ورواه زياد البكائي ، وابن حميد ، عن ابن إسحاق ، عن الزهري ، عن سعيد، مرسلاً.
وتابع ابن إسحاق عليه عدد من الثقات .

٣ ـ ورواه زياد البكائي ، عن ابن إسحاق ، عن الزهري ، عن أنس .

سادساً : ورواه جعفر بن برقان ، عن الزهري ، عن النبي ﷺ .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه مالك بن أنس ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن مالك ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، مرسلاً :
أخرجه مالك في الموطأ برواية يحيى بن يحيى ١٣/١ ، كتاب وقوت الصلاة ، باب النوم عن الصلاة ، رقم ٢٥ .
وبرواية أبي مصعب الزهري ١٣/١ ، رقم ٢٩ ــ ومن طريق أبي مصعب البغوي في شرح السنة ٣٠٤/٢ ، رقم ٤٣٧ ــ .
وبرواية القعنبي (ص ٣٩) ــ ومن طريقه البيهقي في تخريج أحاديث الأم (ق ١٨٩ب) ــ .

....

وأخرجه الشافعي في مسنده ١/٥٥ ، رقم ١٦٢ (ترتيب السندي)، وفي السنن ١/١٨٩، رقم ٧٤ ، وفي الأم ١/١٣٠ ، وفي الرسالة (ص ٣٢٤)، رقم ٨٨٦ ، وفي اختلاف الحديث (ص ٨٠) ـ ومن طريقه البيهقي في المعرفة ٣/٤٢٠ ، رقم ٥١٥٧ ، وفي تخريج أحاديث الأم (ق ٢٥١/ب) ، ـ .

والبيهقي في تخريج أحاديث الأم (ق ١٨٩/ب) ، من طريق يحيى بن بكير .

وسحنون في المدونة ١/١٣٢ ، عن عبدالرحمن بن القاسم .

وابن وهب في الجامع (ق ٥٢/أ) .

وتابعهم : جويرية بن أسماء ، ومعن بن عيسى .

ذكر ذلك الدارقطني في العلل ٧/٢٧٩ ، ولم أقف على رواياتهم .

كلهم عن مالك ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن النبي ﷺ .

وتابع مالك عليه أكثر من ثقة ، كما سيأتي .

وقال الدارقطني : والمحفوظ هو المرسل .

٢ ـ ورواه ابن وهب ، والقُدامي ، عن مالك ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة :

أخرجه الطبري في تفسيره ١٦/١٤٨ ، عن أحمد بن عبدالرحمن بن وهب ، عن عمه عبدالله بن وهب .

وأبو طاهر السلفي في الطيوريات (ق ٣٤/أ)، من طريق عبدالله بن ربيعة القُدامي .

كلاهما عن مالك ، به .

وذكره الدارقطني في العلل ٧/٢٧٩ ، من رواية القدامي وابن أخي ابن وهب ، عن عمه .

قلت : وفي إسناد هذا الوجه ابن أخي ابن وهب : أحمد بن عبدالرحمن ، وهو صدوق تغير بأخرة (التقريب ٦٧) . والقدامي : عبدالله بن محمد بن ربيعة ، وهو ضعيف ، وقد أتى عن مالك بمصائب (اللسان ٣/٣٣٤) .

وعليه فالوجه الأول أرجح عن مالك ؛ حيث رواه عنه رواة الموطأ كذلك ، وتابعهم أكثر من ثقة عليه ، والله أعلم .

وقد توبع مالك على الوجه الثاني :
أخرجه الترمذي ٣١٩/٥ ، كتاب التفسير ، باب تفسير سورة طه ، رقم ٣١٦٣ ، والبزار في مسنده (ق ٤٧/أ) ، وابن بشران في الثاني والعشرين من أماليه (ق ٢٦٠/أ) ، من طريق صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، به .

وتابعهما الأوزاعي :
أخرجه أبو داود ـ كما في تحفة الأشراف ٦٤/١٠[1] ـ، عن مؤمل .
وأبو طاهر السلفي في المشيخة البغدادية (ق ٢٨٤/أ) ، من طريق هشام بن خالد .
كلاهما عن الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن الزهري ، به .
وذكره الدارقطني في العلل ٢٧٨/٧ ، من رواية هشام بن خالد ، عن الوليد بن مسلم ، به.
كما ذكره أبو العباس الداني في الإيماء في أطراف الموطأ (ق ٢٤٧/أ)، من رواية الأوزاعي ، به .

وتابعهم معمر ، وابن إسحاق ـ في أحد وجهين راجحين عنهم ، ويونس بن يزيد ـ في الراجح عنه ـ ، وابن عيينة ، في وجه مرجوح عنه ـ ، كما سيأتي في الاختلاف عليهم .
كلهم عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

وقال الترمذي : هذا حديث غير محفوظ ؛ رواه غير واحد من الحفاظ عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ ، ولم يذكروا فيه : عن أبي هريرة . وصالح بن أبي الأخضر يُضعف في الحديث ، ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره من قبل حفظه .

---

(١) ذكر المزي أن هذه الطريق في رواية أبي الطيب الأشناني وأبي عمرو البصري . وتعقبه ابن حجر في النكت فذكر أنه موجود في رواية اللؤلؤي .
قلت : ولم أقف عليه في المطبوع من السنن ، والمعروف أنها من رواية اللؤلؤي ، وليس هو في عون المعبود ١٠٣/٢ ، والله أعلم .

....

وقال البيهقي : وهذا الخبر رواه مالك بن أنس وجماعة عن الزهري عن ابن المسيب عن النبي ﷺ مرسلاً ، ورواه مالك عن زيد بن أسلم عن النبي ﷺ منقطعاً ، ومن وصله ثقة ، وقد ثبت من وجه آخر عن أبي هريرة مختصراً .

قلت : وصالح بن أبي الأخضر : ضعيف يعتبر به (التقريب ٢٨٤٤) .
ومتابعة الأوزاعي فيها الوليد بن مسلم ، وهو ثقة ولكنه كثير التدليس والتسوية (التقريب ٧٤٥٦) . ولم يصرح فيه بالتحديث .

ثانياً : ورواه معمر ، واختلف عليه :
١ ـ فرواه أبان العطار ، وابن المبارك ، وخلف بن أيوب ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة :
أخرجه أبو داود ٣٠٢/١ ، الموضع السابق ، رقم ٤٣٦ ـ ومن طريقه أبو عوانة ٢٥٣/٢ ، والبيهقي في الكبرى ٢١٨/٢ ، وفي الخلافيات (١ ق ١٥٠/ب) ـ ، ورواه أبو عوانة ٢٥٣/٢ ، من طريق أخرى ، والبيهقي في الكبرى ٤٠٣/١ ، وابن مندة في التوحيد ٢٨٦/١ ، رقم ١٣٧ ـ ومن طريقه قوام السنة في الحجة في بيان المحجة ٤٦٢/٢ ، رقم ٤٨١ ـ . كلهم من طريق أبي سلمة : موسى بن إسماعيل ، عن أبان .
والنسائي ٢٩٦٩/١ ، كتاب الصلاة ، باب إعادة من نام عن الصلاة لوقتها عن الغد ، رقم ٦٢٠ ، عن سويد بن نصر ، عن عبدالله (وهو ابن المبارك) .
وتابع أبان وابن المبارك : خلف بن أيوب :
ذكر ذلك الدارقطني في العلل ٢٧٨/٧ ، ٢٧٩ .
كلهم عن معمر ، به .

وتابع معمر على هذا الوجه أكثر من ثقة ، كما تقدم .

....

وقال ابن عبدالبر في التمهيد ٤١٠/٦ : وهذا ليس بمحفوظ في حديث الزهري إلا من رواية أبان العطار عن معمر ، وأبان ليس بحجة ، ولا تقبل زيادته على عبدالرزاق ؛ لأن عبدالرزاق أثبت الناس في معمر عندهم .

قلت : وفيما قاله نظر ؛ حيث لم ينفرد أبان به ، فقد تابعه ابن المبارك ، كما مر ، وهو ثقة ثبت ، وقد فضله ابن معين على عبدالرزاق (التهذيب ٣٨٦/٥) ، وعدَّه الدارقطني مع هشام بن يوسف أثبت أصحاب معمر (سؤالات ابن بكير ص ٥٤) .
وأما خلف بن أيوب فقد ضعفه ابن معين (التقريب ١٧٢٦) .

٢ ـ ورواه عبدالرزاق ، وابن أبي عروبة ، ويزيد بن زريع ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد ، مرسلاً :
أخرجه عبدالرزاق في المصنف ٥٨٨/١ ، رقم ٢٢٣٧ ـ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ٤٠١/٦ ـ ، ورواه أيضاً عبدالرزاق في تفسيره ١٦/٢ .
وتابع عبدالرزاق عليه كل من : ابن أبي عروبة ، ويزيد بن زريع :
ذكر ذلك الدارقطني في العلل ٢٧٩/٧ .
ثلاثتهم عن معمر ، به ، مرسلاً .
وتابع معمر عليه أكثر من ثقة ، كما تقدم .

قلت : وعبدالرزاق ثقة من أثبت أصحاب معمر ، كما تقدم في ترجمته (انظر الفهرس) ، وابن أبي عروبة ثقة حافظ كثير التدليس ، واختلط (التقريب ٢٣٦٥) ، ولم يتبين لي هل هذه الرواية عن سعيد قبل الاختلاط أم بعده ، لعدم وقوفي عليها .
وأما يزيد بن زريع فثقة ثبت (التقريب ٧٧١٣) .

ومما تقدم يتبين أنه قد رواه عن معمر في كل من هذين الوجهين أكثر من ثقة ، وفي كلٍ منهما رواه أحد أثبت أصحابه عنه ، كما توبع عليه من أكثر من ثقة ، وعليه فلعل الوجهين محفوظان عن معمر ، والله أعلم .

....

ثالثاً : ورواه يونس بن يزيد ، واختلف عليه وعلى أحد الرواة عنه :

١ - فرواه ابن وهب ، وعنبسة ، وأيوب بن سويد ، عن يونس ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة :

أخرجه مسلم ٤٧١/١ ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب قضائها ، رقم ٦٨٠ – ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ٤٤٢/١ ، رقم ٦١١ – ، ورواه ابن ماجه ٢٢٧/١ ، كتاب الصلاة ، باب من نام عن الصلاة أو نسيها ، رقم ٦٩٧ ، وأبو نعيم الأصبهاني في المستخرج ٢٧٥/٢ ، رقم ١٥٣١ ، وأبو نعيم الحداد في الجامع بين الصحيحين (ق ٨٤) ، وابن حبان ٤٢٢/٥ ، رقم ٢٠٦٩ ، والبيهقي في الكبرى ٤٠٣/١ ، و٢١٧/٢ ، وفي دلائل النبوة ٢٧٢/٢ ، والطحاوي في شرح المشكل ١٥٤/١٠ ، رقم ٣٩٨٨ ، وابن منده في التوحيد ٢٨٦/١ ، رقم ١٣٧ – ومن طريقه قوام السنة في الحجة ٣٨٥/١ ، رقم ٢٢٧ – . كلهم من طريق حرملة بن يحيى .

وأبو داود ٣٠٢/١ ، كتاب الصلاة ، باب من نام عن الصلاة أو نسيها ، رقم ٤٣٥ – ومن طريقه أبو عوانة ٢٥٣/٢ ، والبيهقي في الكبرى ٢١٧/٢ ، ٤٥٦ ، وفي دلائل النبوة ٢٧٢/٢ ، والبغوي في شرح السنة ٣٠٦/٢ ، وابن حزم في المحلى ٦٫٥/١ – ، ورواه البيهقي في المعرفة ٤٢١/٣ ، رقم ٥١٥٩ ، وفي تخريج أحاديث الأم (ق ٢٥١ /ب) ، والسراج في مسنده (ق ١١٧/أ) . من طريق أحمد بن صالح .

والنسائي ٢٩٦/١ ، كتاب الصلاة ، باب إعادة من نام عن الصلاة لوقتها عن الغد ، رقم ٦١٩ ، عن عمرو بن سوّاد .

والطبري في تفسيره ١٤٨/١٦ ، عن أحمد بن عبدالرحمن بن وهب .

كلهم عن عبدالله بن وهب ، عن يونس بن يزيد ، به .

وتابع ابن وهب عليه عنبسة بن خالد :

أشار إلى ذلك أبو داود في الموضع السابق ، وذكره المزي وابن حجر في تحفة الأشراف ، والنكت الظراف ٦٤/١٠ .

كما تابعهما أيوب بن سويد في الراجح عنه ، كما سيأتي .

٢ ـ ورواه ابن وهب أيضاً ، عن يونس ، عن الزهري ، عن سعيد ، مرسلاً :
أخرجه ابن وهب في الجامع (ق ٥٢/أ) ، من رواية بحر بن نصر ، عنه ، به .

٣ ـ ورواه ابن وهب أيضاً ، عن يونس ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة [١]:
أخرجه حفص الدوري في جزء قراءات النبي ﷺ (ص ١٢٧)، رقم ٨٢ ، عن هارون بن معروف ، عن عبدالله بن وهب ، به .

قلت : وأرجح هذه الأوجه عن ابن وهب هو الوجه الأول ؛ حيث رواه عامة أصحابه عنه كذلك ، في حين لم أجد من تابع رواته على الأوجه الأخرى ، والله أعلم .

٤ ـ ورواه أيوب بن سويد عن يونس ، وأختلف على أيوب :
أ ـ فرواه أحمد بن الفرج الحمصي ـ مرة ـ ، عن أيوب ، عن يونس ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة :
أخرجه البزار في مسنده (ق ١٣٣/أ ، من النسخة الأزهرية)، عن أحمد ابن الفرج الحمصي ، به .

وتابع أيوباً على هذا الوجه أكثر من ثقة ، كما تقدم .

---

(١) يحتمل أن يكون هذا الوجه والوجه الذي بعده وجهاً واحداً ، ووقع في أحدهما تصحيف أو خطأ من الناسخ في قوله :« عن سعيد وأبي سلمة » ، وقد رجعت إلى مخطوطة الظاهرية لجزء قراءات النبي ﷺ فوجدتها كما في المطبوع ، فإن ثبت صحة ما في المطبوع من التمهيد أيضاً ، فيكونان وجهين ، وعلى هذا اعتبرتهما وجهين مستقلين إلى أن يتبين ليّ خلافه .

....

ب ـ ورواه أحمد بن الفرج مرة أخرى ، عن أيوب ، عن يونس ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة :
أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد ٥/٢٥٠ ، من طريق أحمد بن الفرج الحمصي ، عن أيوب ابن سويد ، به .

قلت : وأيوب بن سويد : صدوق يخطيء (التقريب ٣٦٩٤ ، ٦١٥) . وقد تابعه على الوجه الأول أكثر من ثقة ، وقد خالف ابن وهب في روايته للوجه الثاني ، وابن وهب ثقة وعليه فالوجه الأول أرجح عن يونس ، خاصة وقد أخرجه مسلم ، والله أعلم .

رابعاً : ورواه سفيان بن عيينة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالجبار بن العلاء ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة :
أخرجه السراج في مسنده (ق ١١٧/أ) ، والدارقطني في الأفراد (أطراف الغرائب ١٩٢/أ) ، من طريق عبدالجبار ، به .
وذكر هذا الوجه الدارقطني أيضاً في العلل ٢٧٩/٧ .

وقال الدارقطني : غريب من حديث ابن عيينة عنه، تفرد به عبدالجبار بن العلاء عنه متصلاً، ووهم . ورواه جماعة عن ابن عيينة ، لم يذكروا فيه أبا هريرة .
وقال ابن دقيق العيد في الإمام (كما في البدر المنير ١ ق ٣٢٩/ب) : وهذا فيه زيادة إن كان محفوظاً .

....

٢ ـ ورواه جماعة ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد ، مرسلاً :
أخرجه السراج[1] في مسنده (ق ١١٧/أ) عن عبدالجبار بن العلاء .
وسعيد بن منصور في سننه (القسم الرابع ق ١٥٣/ب) .
وعلي بن حرب في حديثه عن ابن عيينة (ق ٧٩/أ ، ب) .
وتابعهم : الحميدي ، وأبو عبيدالله المخزومي :
ذكر ذلك الدارقطني في العلل ٢٧٩/٧ .
كلهم عن ابن عيينة ، به .

قلت : والوجه الثاني أرجح عن ابن عيينة ؛ حيث رواه أكثر من ثقة كذلك ، وفيهم الحميدي ، وهو من أثبت أصحابه ، كما تقدم في ترجمته (انظر الفهرس) ، والله أعلم .

خامساً : ورواه ابن إسحاق ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه يعلى بن عبيد ، عن ابن إسحاق ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة :
أخرجه النسائي ٢٩٥/١ ، الموضع السابق ، رقم ٦١٨ ، عن عبدالأعلى بن واصل .
وابن عبدالبر في التمهيد ٣٨٦/٦ ، من طريق صالح بن زياد السوسي .
كلاهما عن يعلى بن عبيد ، عن محمد بن إسحاق ، به .

وتابع ابن إسحاق عليه أكثر من ثقة ، كما تقدم .

قلت : ويعلى بن عبيد ثقة في غير الثوري (التقريب ٧٨٤٤) .

---

(١) لقد رواه السراج عن عبدالجبار على الوجهين ، حيث قال السراج : « حدثنا عبدالجبار بن العلاء ، ثنا سفيان ، ثنا الزهري ، عن سعيد . وقال مرة : عن سعيد ، عن أبي هريرة ، ولم يقل فيه حدثنا » .
ونص السراج واضح فيه أن عبدالجبار رواه على الوجهين ، فقال مرة عن سعيد فقط ، ومرة عن سعيد عن أبي هريرة .
وإنما ذكرت ذلك لأنه قد لايفهم من كلام الدارقطني في العلل إلا الوجه الأول ، حيث قال الدارقطني : « فرواه عبدالجبار بن العلاء عن ابن عيينة ، وقال فيه : قال مرة : عن أبي هريرة » ، والله أعلم .

....

---

٢ ـ ورواه زياد البكائي ، وابن حميد ، عن ابن إسحاق ، عن الزهري ، عن سعيد، مرسلاً:
أخرجه ابن إسحاق في السيرة ـ كما في سيرة ابن هشام ٣/٣٤٠ ، والبداية والنهاية ٤/٢١٢ ـ ، عن زياد ، به[1].
وأخرجه الطبري في تاريخه ٣/١٦ ، عن ابن حميد ، عن سلمة ، عن ابن إسحاق ، به .
وتابع ابن إسحاق عليه أكثر من ثقة ، كما تقدم .

قلت : وزياد صدوق ثبت في المغازي (التقريب ٢٠٨٥) .
وابن حميد ، هو محمد الرازي : حافظ ضعيف (التقريب ٥٨٣٤) .

٣ ـ ورواه زياد البكائي ، عن ابن إسحاق ، عن الزهري ، عن أنس ، مرفوعاً :
أخرجه البزار (نسخة الأزهرية ق ٤٨/أ) .
و الطبراني في الأوسط ٧/٧٩ ، عن محمد بن موسى الأُبُلي .
كلاهماعن عمر بن يحيى الأُبُلي ، عن زياد بن عبدالله البكائي ، به .

وقال البزار : وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن الزهري عن أنس إلا من رواية محمد بن إسحاق عنه ، ولا نعلم رواه عن محمد بن إسحاق إلا زياد ، ولا نعلم رواه عن زياد إلا عمر بن يحيى .

---

(١) ليس في سيرة ابن هشام تسمية زياد ، ولكن كما هو هو معلوم فإن ابن هشام قد هذب سيرة ابن إسحاق ورواها عن زياد البكائي عن ابن إسحاق ، وقد نص على هذا كل من ذكر سيرة ابن هشام ، وأكثر من ذكر سيرة ابن إسحاق (انظر فهرست ابن خير ص ٢٣٣ ، فهرس ابن عطية ص ٧٠، ٧١ ، برنامج ابن جابر ص ٢٢٠ ، الإعلان بالتوبيخ للسخاوي ص ١٤٧ ، صلة الخلف للروداني ص ٢٦٣ ،) .
وذكر ذلك غير واحد من العلماء ، ففي السير ١٠/٤٢٩ ، في ترجمة ابن هشام قال الذهبي : هذّب السيرة النبوية ، وسمعها من زياد البكائي صاحب ابن إسحاق ، وخفف من أشعارها ، وروى فيها مواضع عن عبدالوارث بن سعيد وأبي عبيدة . وفي البداية والنهاية ١٠/٢٨١ ، والإعلان بالتوبيخ ص ١٤٧ ، لم يذكرا أنه قد رواها عن غير زياد .
وانظر أيضاً بقية مصادر ترجمة ابن هشام . والله أعلم .

....

وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا محمد بن إسحاق ، ولا عن محمد بن إسحاق إلا زياد بن عبدالله ، تفرد به عمر بن يحيى الأُبُلي .

قلت : وعمر بن يحيى أشار ابن عدي إلى أنه سرق حديثاً (اللسان ٤/٣٣٨) . ومحمد ابن موسى لم أقف على من ترجم له .

قلت : ولعل الوجهين الأول والثاني محفوظان عن ابن إسحاق ؛ إذ رواه عنه في كل منهما ثقة ، وتابع ابن إسحاق عليه أكثر من ثقة .

وأما متابعة ابن حميد في الوجه الثاني فلا تؤثر في الترجيح لضعفه .

وأما الوجه الثالث فلا يثبت عنه ؛ لحال رواته ، كما تقدم ، والله أعلم .

سادساً : ورواه جعفر بن برقان ، عن الزهري ، عن النبي ﷺ :

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٢/٦٥ ، عن وكيع ، عن جعفر ، به .

قلت : وجعفر بن برقان صدوق يهم في حديث الزهري (التقريب ٩٣٢) .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على الزهري ، وعلى أكثر الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم :

١ ـ رواه مالك ، وابن عيينة ـ في الراجح عنهما ـ ، ومعمر ، وابن إسحاق ـ في أحد وجهين راجحين عنهما ـ ، ويونس بن يزيد ـ في وجه مرجوح عنه ـ ، خمستهم عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، مرسلاً .

٢ ـ ورواه يونس بن يزيد ـ في الراجح عنه ـ ، ومعمر ، وابن إسحاق ـ في أحد وجهين راجحين عنهما ـ ، ومالك ، وابن عيينة ـ في وجه مرجوح عنهما ـ ، والأوزاعي ـ من رواية الوليد بن مسلم عنه ـ ، وصالح بن أبي الأخضر ، سبعتهم عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

....

٣ ـ ورواه يونس بن يزيد ـ في وجه مرجوح عنه ـ ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٤ ـ ورواه يونس بن يزيد ـ في وجه مرجوح عنه أيضاً ـ ، عن الزهري ، عن سعيد وأبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٥ ـ ورواه ابن إسحاق ـ في وجه مرجوح عنه ـ ، عن الزهري ، عن أنس ، مرفوعاً .

٦ ـ ورواه جعفر بن برقان ، عن الزهري ، عن النبي ﷺ .

وظاهر الأمر أن الوجه الأول أرجح ؛ حيث رواه كذلك ثلاثة من الثقات ، وتابعهما صدوق لكنه ثبت في المغازي ــ وهذا الحديث من المغازي ــ ، في حين رواه على الوجه الثاني ثقتان فقط ، وصدوق ، لكنه ثبت في المغازي ، وأما متابعة الأوزاعي لمن رواه على الوجه الثاني فلا يمكن الجزم بها ؛ لأنها من رواية الوليد ، وهو مدلس ، كما تقدم ، وأما متابعة صالح بن أبي الأخضر ، فهو في نفسه ضعيف ، كما تقدم .
إلا أنه يمكن القول برجحان الوجه الثاني أيضاً ؛ لرواية اثنان من الثقات له كذلك ومتابعة صدوق ثبت في المغازي لهما ، إضافة إلى أن أحد الثقات وكذلك الصدوق ، وهو ثبت في المغازي قد روياه على الوجهين معاً ، مما يؤيد ثبوته بهما ، ويضاف إلى ذلك كله إخراج مسلم له على الوجه الثاني .
وأما بقية الأوجه فهي مرجوحة عن أصحابها ، كما تقدم ، وفي الوجه السادس جعفر بن برقان ، وهو يهم في الزهري كما تقدم . والله أعلم .

وقد رجح أبو زرعة الوجه الثاني المرفوع مطلقاً على الوجه الأول المرسل ، وفي هذا نظر ؛ إذ تبين لنا مما تقدم أن الوجهين محفوظان ؛ حيث رواه عن الزهري في كل منهما أكثر من ثقة ، ورواه بعضهم على الوجهين ، مما يقوي ثبوته بهما معاً ، والله أعلم .
والحديث من وجهه الراجح المرفوع صحيح ، وقد أخرجه مسلم كما تقدم .
ومن وجهه المرسل صحيح إلى من أرسله ، ولا يُعل أي منهما الآخر لتقاربهما في القوة ، والله أعلم .

٦٠٨ ـ وسألت أبي عن حديث رواه يحيى بن سعيد القطان[١]، عن شعبة ، عن قتادة ، قال : سمعت جابر بن زيد[٢] يحدث عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ قال: « يقطع الصلاة المرأة الحائض[٣]، والكلب » .

قال يحيى بن سعيد : أخاف أن يكون وهم .

قال أبي : هو صحيح عندي .

رجال الإسناد :

* يحيى بن سعيد بن فَرُّوخ القطان ، أبو سعيد البصري (ت ٢٩٨) .
ثقة ثبت متقن حافظ ، متفق على توثيقه . قال أحمد : إليه المنتهى في التثبت بالبصرة .
انظر تهذيب الكمال ٣٢٩/٣١ ، السير ١٧٥/٩ ، التهذيب ٢١٦/١١ .

* شعبة بن الحجاج ، ثقة ثبت متقن ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٦ .

* قتادة بن دِعامة السدوسي ، ثقة يدلس ، من الثالثة ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٥٦ .

* جابر بن زيد الأزدي ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٥ .

* ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٥ .

---

(١) وقع في المطبوع :« العطار » ، وهو خطأ .

(٢) وقع في نسختي مصر :« خالد بن زيد » ، وفي المطبوع :« خالد بن يزيد » ، وكلاهما خطأ .

(٣) وقع في نسخة أحمد الثالث :« المرأة والحائض » ، وهو خطأ .

....

تخريج الحديث :

روى قتادة هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى الرواة دونه :

أولاً : رواه يحيى بن سعيد القطان ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه جماعة ، عن يحيى بن سعيد ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه محمد بن بشار ، عن يحيى ، عن سعيد وشعبة ، عن قتادة ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس ، موقوفاً .

وتابع شعبة : هشام الدستوائي ، وابن أبي عروبة في أحد الأوجه عنهما ، كما سيأتي .

ثانياً : ورواه سعيد بن أبي عروبة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه محمد بن عبدالله الأنصاري ، ويحيى بن سعيد ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن جابر ، عن ابن عباس ، موقوفاً .

وتابع سعيداً عليه : هشام الدستوائي ، وشعبة في أحد الوجهين عنه ، كما تقدم .

٢ ـ ورواه محمد بن عبدالله الأنصاري أيضاً ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن أنس ، مرفوعاً .

٣ ـ ورواه سفيان بن حبيب ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن جابر ، عن ابن عباس ، مرفوعاً .

٤ ـ ورواه معاذ بن معاذ ، وابن أبي عدي ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن زرارة بن أبي أوفى عن أبي هريرة ، موقوفاً .

٥ ـ ورواه جماعة ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن عبدالله بن مغفل ، مرفوعاً .

....

ثالثاً : ورواه هشام الدستوائي ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

١ ـ فرواه معاذ بن هشام ، عن أبيه ، واختلف على معاذ :

أ ـ فرواه جماعة ، عن معاذ بن هشام ، عن أبيه ، عن يحيى ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، على الشك في رفعه أو وقفه .

ب ـ ورواه محمد بن بشار العبدي ، عن معاذ ، عن أبيه ، عن قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، موقوفاً .

وتابع قتادة على هذا الوجه : سليمان التيمي .

ج ـ ورواه جماعة ، عن معاذ ، عن أبيه ، عن قتادة ، عن زرارة بن أبي أوفى ، عن سعد ابن هشام ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

وتوبع معاذ ؛ تابعه ابن أبي عدي .

د ـ ورواه محمد بن المثنى ، ومحمد بن ميمون ، عن معاذ بن هشام ، عن أبيه ، عن يحيى موقوفاً عليه .

٢ ـ ورواه أبو داود الطيالسي ، عن هشام ، عن يحيى ، عن عكرمة ، موقوفاً عليه .

٣ ـ ورواه يحيى القطان ، وابن أبي عدي ، عن هشام ، عن قتادة ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس ، موقوفاً .

وتوبع هشام على هذا الوجه ؛ تابعه شعبة ، وابن أبي عروبة ، كما تقدم .

كما توبع قتادة ؛ تابعه سليمان التيمي .

٤ ـ ورواه إسماعيل بن علية ، عن هشام الدستوائي ، عن قتادة ، عن زرارة ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

وتابع هشاماً على هذا الوجه : سعيد بن أبي عروبة ، كما تقدم في الاختلاف عليه .

رابعاً : ورواه همام ، عن قتادة ، عن صالح أبي الخليل ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس ، موقوفاً .

خامساً : ورواه سالم ، عن قتادة ، عن ابن عباس ، موقوفاً .

سادساً : ورواه الحكم بن عبدالملك ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن أبي هريرة .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه يحيى بن سعيد القطان ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن يحيى بن سعيد ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن جابر بن زيد عن ابن عباس ، مرفوعاً :

أخرجه أبو داود ٤٥٢/١ ، كتاب الصلاة ، باب ما يقطع الصلاة ، رقم ٧٠٣ ــ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ١٦٨/٢١ ، والذهبي في السير ٥٩٣/١٠ ــ ، ورواه الطبراني في الكبير ٨١/١٢ ، رقم ١٢٨٢٤ ــ ومن طريقه الضياء المقدسي في المختارة ٥١٩/٩ ، رقم ٥٠١ ــ ، ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٥٨/١ ، وأبو طاهر المخلص في العاشر من الفوائد المنتقاة (ق ٢٥٧/أ) . كلهم من طريق مسدد .

والنسائي ٦٤/٢، كتاب الصلاة ، باب ذكر ما يقطع الصلاة ، رقم ٧٥١ ، وابن عدي في الكامل ٢٥٩١/٧ ، والذهبي في السير ٢٥٢/١٠ ، وفي تاريخ الإسلام ١٥/ ٢٩٨ ، تعليقاً من طريق أبي حفص عمرو بن علي الفلاس .

وابن ماجه ٣٠٥/١ ، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، رقم ٩٤٩ ، عن أبي بكر بن خلاد.

وابن خزيمة ٢٢/٢ ، رقم ٨٣٢ ، وابن حبان ١٤٨/٦ ، رقم ٢٣٨٧، من طريق عبدالله بن هاشم الطوسي .

والضياء المقدسي في المختارة ٥١٨/٩ ، رقم ٥٠٠ ، من طريق أبي يعلى ، عن زهير .

....

والبيهقي ٢/٢٧٤ ، وأبو نعيم في الحلية ٨/٣٨٧ . من طريق علي بن المديني .
وأحمد ١/٣٤٧ .
كلهم عن يحيى ، عن شعبة ، عن قتادة ، عن جابر ، عن ابن عباس ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه محمد بن بشار ، عن يحيى ، عن سعيد وشعبة ، عن قتادة ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس ، موقوفاً :
أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) رقم ٥٩٢ ، عن ابن بشار ، عن يحيى ابن سعيد ، عن سعيد وشعبة ، به ، موقوفاً .
ورواه ابن حزم في المحلى ٤/١٠ ، من طريق يحيى بن سعيد ، عن شعبة ، به .

وتابع شعبة على هذا الوجه : سعيد بن أبي عروبة ، وهشام الدستوائي ـ في أحد الأوجه الراجحة عنهما ـ كما سيأتي الاختلاف عليهما .

وقال أبو داود ١/٤٥٣ ، الموضع السابق : وقفه سعيد ، وهشام ، وهمام ، عن قتادة ، عن جابر بن زيد ، على ابن عباس .

قلت : ظاهر كلامه يفيد أن هماماً متابع لهما عموماً ، والصحيح أنه متابع لهما في وقفه ، ولكنه قد خالفهما في إسناده ؛ فرواية همام ، كما سيأتي إنما هي : عن قتادة ، عن صالح أبي الخليل ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس ، موقوفاً .
وأشار إلى هذا يحيى القطان ، ففي السنن الكبرى للبيهقي ٢/٢٧٤ ، قال يحيى : ورواه ابن أبي عروبة ، وهشام ، عن قتادة ، يعني موقوفاً ، قال : وبلغني أن هماماً يدخل بين قتادة وجابر بن زيد ، أبا الخليل ، قال علي : ولم يرفع همام الحديث .

قلت : ومن كلام يحيى يتضح أنه نص على ابن أبي عروبة وهشام فقط، ولم يذكر هماماً معهما ، وإنما أورد روايته من وجه آخر ، وعلى هذا يعتبر هماماً مخالفاً لهما في إسناده ، ولعل مراد أبي داود متابعتهما على الوقف ، والله أعلم .

....

٣ ـ ورواه عمرو الفلاس ، عن يحيى ، عن هشام ، عن قتادة ، عن جابر ، عن ابن عباس ، موقوفاً :
أخرجه النسائي ٢/٦٤، كتاب الصلاة ، باب ذكر ما يقطع الصلاة ، رقم ٧٥١ ، وابن عدي في الكامل ٧/٢٥٩١ ، والذهبي في السير ١٠/٢٥٢ ، وفي تاريخ الإسلام ١٥/ ٢٩٨ ، تعليقاً ، كلهم من طريق أبي حفص عمرو بن علي الفلاس ، به .

وتابع يحيى على هذا الوجه : ابن أبي عدي :
أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) رقم ٥٩١ ، من طريق ابن أبي عدي .
كلاهما عن هشام ، به .
وتابع هشاماً عليه : ابن أبي عروبة ، كما سيأتي .
كما تابع قتادة عليه سليمان التيمي ، كما تقدم في المسألة رقم ٥٠٧ .

ومما تقدم يتضح أن الراجح عن شعبة هو الوجه الأول ؛ حيث رواه عنه كذلك جماعة من الثقات ، وكما نص عليه يحيى القطان وغيره كما سيأتي ، في حين انفرد محمد بن بشار ، بروايته في الوجه الثاني ، ومحمد بن بشار ثقة ، ولكن لعله وهم فيه ؛ فالمحفوظ عن شعبة الرفع ، ويؤيد هذا أن يحيى القطان ، وهو راويه عن شعبة في كلا الوجهين نص على أن شعبة قد رفعه ؛ قال البيهقي في الكبرى ٢/٢٧٤ : قال يحيى القطان : لم يرفع هذا الحديث أحد عن قتادة غير شعبة ، وأنا أفرقه . انتهى .
وأما الوجه الثالث فليس من رواية شعبة[1]، ولعله ثابت عن يحيى ؛ إذ رواه عنه ثقة ، وتوبع عليه متابعة تامة وقاصرة من أكثر من ثقة ، كما سيأتي ، والله أعلم .

---

(١) كما روي عن شعبة ، عن قتادة ، عن عروة ، عن عائشة ، موقوفاً :
ذكره الدارقطني في العلل ٩/٩٣ ، ولم أقف على من أخرجه . ولعله وجه مرجوح عن شعبة ؛ حيث تقدم أن يحيى ـ وهو ثقة ثبت متقن ـ يرويه عنه على الوجه الأول ، وهو المعروف عنه ، كما تقدم ، والله أعلم .

....

ثانياً : ورواه سعيد بن أبي عروبة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالأعلى بن عبدالأعلى ، ويحيى بن سعيد ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن جابر ، عن ابن عباس ، موقوفاً :

أخرجه البزار ـ كما في بيان الوهم والإيهام ٣٥٦/٣ ـ ، عن محمد بن عبدالله بن المثنى الأنصاري ، عن عبدالأعلى .

والطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) ، رقم ٥٩٢ ، عن محمد بن بشار ، عن يحيى ابن سعيد .

كلاهما عن سعيد ، به ، موقوفاً .

وفي رواية ابن بشار قال : عن سعيد ، وشعبة ، كما تقدم في الاختلاف على يحيى .

وتابع سعيداً على هذا الوجه هشام الدستوائي ، وشعبة في أحد الوجهين عنه ، كما تقدم .

٢ ـ ورواه محمد بن عبدالله الأنصاري ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن أنس ، مرفوعاً :

أخرجه ابن حبان في المجروحين ٢١٥/١ ، وابن عدي في الكامل ٥٧٦/٢ .

كلاهما من طريق جعفر بن عبدالواحد الهاشمي، قال : قال لنا الأنصاري (يعني محمد بن عبدالله بن المثنى) ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن أنس ، نحوه مرفوعاً .

قلت : وهذه رواية منكرة ؛ فجعفر منكر الحديث ، وكان يسرق الحديث ، انظر الكامل ٥٧٦/٢ ، المجروحين ٢١٥/١ .

وتوبع جعفر ؛ تابعه محمد بن موسى البصري :

فقد أخرجه القطيعي في جزء الألف دينار (٤٣١) ، رقم ٢٨٥ .

وأبو طاهر المخلص في العاشر من الفوائد المنتقاة (ق ٢٥٧/أ) ـ ومن طريقه الضياء المقدسي في المختارة ١١٤/٧ ، رقم ٢٥٣٨ ـ، من طريق الحسين بن إسماعيل .

....

والقطيعي ، والحسين ،كلاهما عن محمد بن موسى البصري ، عن الأنصاري ، عن سعيد[1] عن قتادة ، عن أنس ، مرفوعاً .

قلت : ومحمد بن موسى ، الراجح أنه محمد بن يونس بن موسى الكديمي ، وقد نُسب هنا إلى جده ، وهو متروك (الميزان ٧٤/٣) .

٣ - ورواه سفيان بن حبيب ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن جابر ، عن ابن عباس ، مرفوعاً :
أخرجه القطيعي في جزء الألف دينار (٤٣٠) ، رقم ٢٨٤ .
وأبو طاهر المخلص في العاشر من الفوائد المنتقاة (ق ٢٥٧/أ) ، من طريق الحسين بن إسماعيل .
كلاهما عن محمد موسى البصري ، عن عبدالرحمن بن المبارك ، عن سفيان بن حبيب ، عن سعيد[2]، مرفوعاً .

قلت : وفي إسناده محمد بن موسى ، وهو متروك ، كما تقدم ، فلا يعتد به إذا خالف .
ونص يحيى القطان وغيره على أن سعيداً يرويه عن ابن عباس موقوفاً . فلا اعتبار لهذه الرواية ، والله أعلم .

٤ - ورواه معاذ بن معاذ ، وابن أبي عدي ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن زرارة بن أبي أوفى عن أبي هريرة ، موقوفاً :
أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) رقم ٥٧٩ ، عن محمد بن بشار ، عن معاذ بن معاذ ، وابن أبي عدي ، عن سعيد به ، موقوفاً .
وقال الطبري : ولم يرفعه سعيد بن أبي عروبة .
وتابع سعيداً عليه هشام الدستوائي ، في أحد الأوجه عنه ، كما سيأتي في الاختلاف عليه .

---

(١) وقع في فوائد المخلص : « شعبة » ، ولعله تصحيف عن سعيد ، حيث أخرجه الضياء من طريق المخلص ووقع عنده :« سعيد بن أبي عروبة » ، وكذا أخرجه القطيعي في جزء الألف دينار ، والله أعلم .
(٢) وقع في فوائد المخلص :« شعبة » ، ولعله تصحيف عن سعيد ، كما تقدم ، والله أعلم .

....

٥ ـ ورواه ابن علية ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن زرارة ، عن سعد بن هشام ، عن أبي هريرة ، وقال فيه : أحسبه ذكره عن النبي ﷺ .
ذكره الدارقطني في العلل ٩٢/٩ ، ولم أقف على من أخرجه .

٦ ـ ورواه جماعة ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن عبدالله بن مغفل ، مرفوعاً :
أخرجه ابن ماجه ٣٠٦/١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما يقطع الصلاة ، رقم ٩٥١ ، وابن حبان ١٤٧/٦ ، رقم ٢٣٨٦ ، وأحمد ٨٦/٤ ، و٥٧/٥ ، من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى .
وأحمد أيضاً ٨٦/٤ ، عن محمد بن جعفر .
والروياني في مسنده ٩١/٢ ، رقم ٨٨٠ ، من طريق عبدالوهاب بن عطاء .
والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٥٨/١ ، والطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) ، برقم ٥٧٦ ، من طريق معاذ بن معاذ .
والطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) رقم ٥٧٥ ، من طريق محمد بن بشر ، وعَبْدَة ، وجعفر بن عوف .
والطبري أيضاً ، برقم ٥٧٦ ، من طريق سعيد بن عامر .
كلهم عن سعيد ، به .
وتابع سعيداً على هذا الوجه : الخليل بن مرة :
ذكره الدارقطني في العلل ٩٣/٩ ، ولم أقف على من أخرجه .
قلت : والخليل بن مرة : ضعيف (التقريب ١٧٥٧) .

ولعل الوجهين الأول ، والرابع محفوظان عن سعيد ؛ حيث رواه عنه في كلٍ منهما ثقتان ثبتان ، وتوبع سعيد فيهما جميعاً ، من ثقة أو أكثر .
وكذلك الوجه السادس ؛ حيث رواه عنه عدد من الثقات كذلك ، ولعل قتادة كان يحدث بها جميعاً ، والله أعلم .

....

ثانياً : ورواه هشام الدستوائي ، عن يحيى ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

وقد تقدم تخريج ذلك مفصلاً في المسألة رقم ٥٠٧ ، وخلاصة ذلك ما يلي :

١ - رواه معاذ بن هشام ، عن أبيه ، واختلف على معاذ :

أ - فرواه جماعة ، عن معاذ بن هشام ، عن أبيه ، عن يحيى ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، على الشك في رفعه أو وقفه .

ب - ورواه محمد بن بشار العبدي ، عن معاذ ، عن أبيه ، عن قتادة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، موقوفاً .

وتابع قتادة على هذا الوجه سليمان التيمي .

ج - ورواه جماعة ، عن معاذ ، عن أبيه ، عن قتادة ، عن زرارة بن أبي أوفى ، عن سعد ابن هشام ، عن أبي هريرة مرفوعاً :« يقطع الصلاة الكلب ، والحمار ، والمرأة » .

وتوبع معاذ ؛ تابعه ابن أبي عدي .

د - ورواه محمد بن المثنى ، ومحمد بن ميمون ، عن معاذ بن هشام ، عن أبيه ، عن يحيى موقوفاً عليه .

وتقدم هناك أن الاختلاف من معاذ نفسه ، ، وأن أرجح هذه الأوجه الوجه الثالث ؛ حيث توبع عليه معاذ من ثقتين ، في حين انفرد هو ببقية الأوجه ، والله أعلم .

٢ - ورواه أبو داود الطيالسي ، عن هشام ، عن يحيى ، عن عكرمة ، موقوفاً عليه .

٣ - ورواه يحيى القطان ، وابن أبي عدي ، عن هشام ، عن قتادة ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس ، موقوفاً .

وتوبع هشام على هذا الوجه ؛ تابعه شعبة ، وابن أبي عروبة ، كما تقدم .

كما توبع قتادة ؛ تابعه سليمان التيمي .

٤ ـ ورواه إسماعيل بن علية ، وابن مهدي ، ومسلم بن إبراهيم ، عن هشام الدستوائي ، عن قتادة ، عن زرارة ، عن أبي هريرة ، موقوفاً عليه .

وتابع هشاماً عليه سعيد بن أبي عروبة ، كما تقدم في الاختلاف عليه .

٥ ـ ورواه يحيى القطان ، عن هشام ، عن قتادة ، عن زرارة ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

٦ ـ ورواه ابن مهدي ، عن هشام ، عن قتادة ، عن زرارة ، عن سعد ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

قلت : وتقدم هناك أقوى الأوجه عن هشام ، هو الوجه الرابع .
إلا أن الأوجه الثالث والخامس والسادس محتملة أيضاً ، وأيضاً الوجه الراجح عن معاذ ، محتمل أيضاً ؛كما تقدم مفصلاً هناك .
ولعل قتادة (وهو مدلس) كان يسنده تاماً مرة ، ومرة بإسقاط أحد رواته ، ووقفه على أبي هريرة ، والله أعلم .

رابعاً : ورواه همام بن يحيى ، عن قتادة ، عن صالح أبي الخليل ، عن جابر بن زيد ، عن ابن عباس ، موقوفاً :
أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود) رقم ٥٨٩ ، من طريق بهز بن أسد .
وابن عدي في الكامل [١] ٢٥٩١/٧ . والذهبي في السير ٢٥٢/١٠ ، وفي تاريخ الإسلام ٢٩٨/١٥ تعليقاً . من طريق عفان بن مسلم .
وبهز ، وعفان ، كلاهما عن همام ، عن قتادة ، عن صالح ، به موقوفاً .

قلت : وهمام بن يحيى : ثقة من أوثق الناس في قتادة (التهذيب ٦٩/١١) .

(١) وقع في الكامل قال عفان: ثنا هشام ، وهو خطأ وصوابه همام ؛ حيث ذكره الذهبي كذلك ، ونص عليه يحيى.

خامساً : ورواه سالم ، عن قتادة ، عن ابن عباس ، موقوفاً :

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١/٢٨١ ، عن معتمر بن سليمان ، عن سالم[1] ، به .

قلت : ولعل قتادة دلّسه هنا ، فرواه عن ابن عباس ، بإسقاط الواسطة بينهما .

سادساً : ورواه الحكم بن عبدالملك ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن أبي هريرة :

ذكره الدارقطني في العلل ٩/٩٢ ، ولم أقف على من أخرجه .

قلت : والحكم بن عبدالملك : ضعيف (التقريب ١٤٥١) .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على قتادة في هذا الحديث ، وعلى أكثر الرواة عنه ، وسأذكر خلاصة ما تقدم من ذلك ، مكتفياً بروايته عن جابر بن زيد ، إذ تقدم أنه قد رواه عنه وعن غيره ، وخلاصة ذلك ما يلي :

١ ـ رواه شعبة ـ في الراجح عنه ـ ، عن قتادة ، عن جابر ، عن ابن عباس ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه سعيد بن أبي عروبة ، وهشام الدستوائي ـ في أحد الأوجه الراجحة عنهما ـ ، وشعبة ـ في وجه مرجوح عنه ـ، عن قتادة ، عن جابر ، عن ابن عباس ، موقوفاً .

٣ ـ ورواه همام ، عن قتادة ، عن صالح أبي الخليل ، عن جابر ، عن ابن عباس ، موقوفاً .

(١) كذا وقع في المصنف المطبوع ، ولم يتبين لي من سالم هذا ، ولعلها تصحفت عن سليمان ، وهو والد المعتمر ، وقد روى هذا الحديث عن قتادة ، ورواه عنه ابنه ، كما تقدم في الاختلاف على هشام ، والله أعلم .

....

ويرى أبو حاتم أن رواية شعبة المرفوعة صحيحة ، وفي ذلك نظر ؛ حيث خالفه في الوجه الثاني اثنان من الثقات اللذين هما من أوثق الناس في قتادة ، فروياه موقوفاً ، إضافة إلى أن يحيى وهو الراوي عن شعبة قد شكك في رواية شعبة ، وقال : لعله أن يكون وهم .
ويضاف إلى ما تقدم أن كل الطرق الأخرى التي رويت عن ابن عباس موقوفة ، ولم أجد من رواه مرفوعاً - من طريق صحيحة - غير شعبة ، فلعه وهم في رفعه ، والله أعلم .

وقد ذهب عدد من الأئمة إلى أن الصحيح عن شعبة رواية الوقف ، وقد تقدم نقل كلام بعضهم أثناء التخريج .
وقال الذهبي في السير ٥٩٤/١٠ : ووقفه أشبه .
وهذا ما يفهم أيضاً من كلام يحيى القطان المتقدم في المسألة حيث قال : أخاف أن يكون وهم ــ يعني شعبة ــ .

وأما الوجه الثالث فهو من رواية همام بن يحيى ، وهو من أوثق الناس في قتادة ، كما تقدم ولكن خالفه هشام ، وابن أبي عروبة ، وهما أيضاً من أثبت الناس في قتادة ، وسعيد أعلم منه بحديث قتادة (التهذيب ٦٩/١١)، وعليه فروايتهما أرجح منه ، إلا أنه يحتمل أن يكون قتادة قد رواه عن صالح ، عن جابر ، ثم سمعه من جابرمباشرة ، فكان يحدث بالوجهين ؛ حيث صرح بالسماع من جابر عند من أخرج الحديث من طريقه .
وقد أورد هذا الاحتمال الحافظ الذهبي :
قال الذهبي في السير ٢٥٣/١٠ : ومثل هذا يجوز أن يكون حدث به قتادة مرة عن جابر فدلَّسه كعوائده ، ومرة رواه عن صالح ، عن جابر أبي الشعثاء ، والله أعلم .

قلت : الذي يظهر أن قتادة لم يدلس هنا ؛ حيث إنه قد صرح بالتحديث عند من أخرج الحديث عنه ، مع صحة الإسناد إليه ، ولكن كما قدمت قد يكون سمعه مرة من جابر ، ومرة بواسطة عنه ، فحدث به على الوجهين ، والله أعلم .

....

كما اختلف على معظم الرواة عن قتادة ، وتقدم ذكر أوجه الخلاف ، والراجح منها أثناء التخريج ، والله أعلم .

والحديث من وجهه الراجح المرفوع صحيح إلى ابن عباس ، وقد صح أيضاً مرفوعاً عن أبي هريرة عند مسلم وغيره ، كما تقدم في المسألة رقم ٥٠٧ ، والله أعلم .

٦٠٩ ـــ وسألت أبي عن حديث رواه بقية ، عن يونس بن يزيد ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ قال : « من أدرك ركعة من الجمعة وغيرها فقد أدرك الصلاة » .

فسمعت أبي يقول : هذا خطأ ؛ إنما هو : الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

---

* تقدمت هذه المسألة برقم ٥١٩ ، وتقدم تخريجها ودراستها هناك .

وتقدم هناك صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من تخطئته لرواية بقية ، حيث خالفه جمع من الثقات ، فرووه عن يونس ، عن الزهري ، عن أبي هريرة .

والحديث من وجهه الراجح صحيح ، كما تقدم هناك ، والله أعلم .

٦١٠ ــ وسألت أبي عن حديث رواه يحيى بن حسان ، عن مسكين أبي فاطمة ، عن حَوْشَب ، عن الحسن قال : كان أبو أمامة يروي عن رسول الله ﷺ « إن الغسل يوم الجمعة يسلّ الخطايا من أصول الشعر استلالاً ».

فسمعت أبي يقول : هذا حديث منكر .

ثم قال : الحسن عن أبي أمامة ؟! لا يجيء هذا إلا من ابن مسكين .

---

* تقدمت هذه المسألة برقم ٥٧٢ ، وتقدم تخريجها ودراستها هناك .

وتبين هناك صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من قوله : هذا حديث منكر ؛ حيث تفرد مسكين بهذا الحديث ، وهو ضعيف .

والحديث بهذا الإسناد ضعيف ، ولم أقف له على شواهد تقويه ، كما تقدم ، والله أعلم .

٦١١ ــ وسمعت أبي يقول : حدثنا كثير بن عُبيد الحذّاء الحمصي ، عن عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي روّاد[١] ، عن معمر ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة قال : رحت مع عبدالله ـ يعني ابن مسعود ـ فوجد ثلاثة نفر قد سبقوه ، فقال : رابع أربعة ، وما رابع أربعة ببعيد ، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن الناس يجلسون من الله يوم القيامة على قدر رواحهم إلى الجمعات ؛ الأول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع » ثم قال : رابع أربعة وما رابع أربعة ببعيد .
فسمعت أبي يقول : قلت لكثير بن عبيد : إنهم يروون عن عبدالمجيد ، عن مروان بن سالم ، عن الأعمش ، هذا الحديث .
فقال : هكذا حَدَّثنا به : عن معمر ، عن الأعمش .
ومروان بن سالم منكر الحديث ، ضعيف الحديث جداً ، ليس له حديث قائم ، يكتب حديثه[٢] .

رجال الإسناد :

* كثير بن عُبيد بن نُمير الحذّاء ، أبو الحسن الحمصي المقريء (ت ٢٥٠ تقريباً) .
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ١٤٠/٢٤ ، التهذيب ٤٢٣/٨ ، التقريب (٥٦١٨) .

* عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد ، أبو عبدالحميد المكي (ت ٢٠٦) .
روى عن أبيه ، ومعمر ، وابن جريج ، والليث بن سعد ، ومروان بن سالم ، وغيرهم .
روى عنه أحمد بن حنبل ، والحميدي ، والشافعي ، وكثير بن عبيد ، وغيرهم .

---

(١) وقع في المطبوع :« داود » ، وهو خطأ .
(٢) ووقع في الجرح ٢٧٥/٨ سألت أبي عن مروان ، فقال : منكر الحديث جداً ، ضعيف الحديث ، ليس له حديث قائم . قلت له : يُترك حديثه ؟ قال : لا ، بل يكتب حديثه .
وقد نقل الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف ٢٢/٤ بعض كلامه ، ووقع عنده :« ليس له حديث قائم يكتب » .

....

قال ابن معين في أكثر من رواية ، وأحمد ، وأبو داود ، والنسائي مرة : ثقة .
وقال ابن معين في رواية : كان صدوقاً . وقال النسائي مرة : ليس به بأس .
وقال ابن معين : كان من أعلم الناس بحديث ابن جريج .
وقال الخليلي : ثقة ، لكنه أخطأ في أحاديث .
وقال البخاري : كان يرى الإرجاء ، كان الحميدي يتكلم فيه .
وقال الدارقطني : لا يحتج به ، يُعتبر به ، وأبوه أيضاً لين ، والابن أثبت ، قيل : إنه مرجيء ، ولا يعتبر به ، يترك ، وهما مكيان .
وقال أبو حاتم : ليس بالقوي ، يُكتب حديثه .
وروى له ابن عدي أحاديث ، وقال : كل هذه الأحاديث غير محفوظة ، على أنه ثبت في حديث ابن جريج ، وله عن غير ابن جريج ، وعامة ما أنكر عليه الإرجاء .
وقال العقيلي : ضعفه محمد بن يحيى . وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالمتين عندهم . وقال ابن سعد : كان كثير الحديث ، مرجئاً ، ضعيفاً . وقال الساجي : روى عن مالك حديثاً منكراً ، وروى عن ابن جريج أحاديث لم يتابع عليها . وقال ابن عبدالبر : روى عن مالك أحاديث أخطأ فيها . وقال الحاكم : هو ممن سكتوا عنه . وقال ابن حبان : كان يقلب الأخبار ، ويروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك .
قال ابن حجر : صدوق يخطيء ، وكان مرجئاً ، أفرط ابن حبان فقال : متروك .
انظر تهذيب الكمال ٢٧١/١٨ ، التهذيب ٣٨١/٦ ، التقريب (٤١٦٠) .

* معمر ، هو ابن راشد ، ثقة ثبت فاضل ، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام ابن عروة شيئاً ، وكذا فيما حدث به بالبصرة . تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٥ .

* الأعمش : سليمان بن مِهران ، ثقة يدلس ، من الثالثة على الراجح ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٠ .

....

---

* إبراهيم ، هو النخعي ، ثقة يدلس ، من الثانية ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٦٠٥ .

* علقمة ، هو ابن قيس النخعي ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٦٠٥ .

* عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٨٨.

* مروان بن سالم الغِفاري ، أبو عبدالله الجزري ، من كبار التاسعة .
متفق على تضعيفه . قال ابن حجر : متروك ، ورماه الساجي وغيره بالوضع .
انظر تهذيب الكمال ٣٩٢/٢٧ ، التهذيب ٩٣/١٠ ، التقريب (٦٥٧٠) .

تخريج الحديث :

روى عبدالمجيد بن عبدالعزيز ، هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه كثير بن عبيد ، عن عبدالمجيد ، عن معمر ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن ابن مسعود .

٢ ـ ورواه أكثر من ثقة ، عن عبدالمجيد ، عن مروان بن سالم ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن ابن مسعود .

٣ ـ ورواه عبد الصمد بن الفضل ، عن أبيه ، عن عبدالمجيد ، عن الثوري ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن ابن مسعود .

....

الوجه الأول :

أخرجه ابن ماجه ٣٤٨/١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في التهجير إلى الجمعة ، رقم ١٠٩٤ .

والطبراني في الكبير ٩٦/١٠ ، رقم ١٠٠١٣ ، عن عبدان بن أحمد .

وابن أبي عاصم في السنة ٢٧٥/١ ، رقم ٦٢٠ .

والمصنف في هذه المسألة ، عن أبيه .

كلهم عن كثير بن عبيد ، عن عبدالمجيد ، عن معمر ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن ابن مسعود .

الوجه الثاني :

أخرجه البزار في مسنده ٣٣١/٤ ، والدارقطني في الأفراد (أطراف الغرائب ق ٢١٣/ب) عن علي بن مسلم الطوسي .

والبيهقي في شعب الإيمان ٩٩/٣ ، رقم ٢٩٩٥ ، من طريق علي بن الحسن الدرابجردي .

والعقيلي في الضعفاء ٢٠٤/٤ ، من طريق عبدالله بن أبي غسان .

وذكره الدارقطني في العلل ١٣٧/٥ ، وفي الأفراد (أطراف الغرائب ق ٢١٣/ب)، من رواية الحسن بن البزار ، وغيره .

كلهم عن عبدالمجيد ، به .

وقال البزار : وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله إلا مروان بن سالم ، وقد تقدم ذكرنا له بلينه .

وقال الدارقطني في العلل ١٣٨/٥ : والأول ـ يعني هذا الوجه ـ أولى بالصواب .

قلت : وعلي بن مسلم ، وعلي بن الحسن ثقتان (التقريب ٤٧٩٩ ، ٤٧٠٧) . والحسن البزار هو ابن الصباح : صدوق يهم (التقريب ١٢٥١) . وعبدالله بن أبي غسان ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يخطيء ، ونقل عن عبيد الكشوري قوله : كان عبدالله عندنا باليمن مثل أحمد بن حنبل بالعراق (الثقات ٣٦٢/٨) .

الوجه الثالث :

أخرجه الدارقطني في العلل ١٣٨/٥ ، فقال : حدثنا أبو الحسن علي بن الفضل بن طاهر البلخي من كتابه ـ ثقة ـ، قال : ثنا أبو يحيى عبدالصمد بن الفضل بن موسى البلخي ـ ثقة ـ قال : ثنا أبي ، ثنا عبدالمجيد ، به .

وقال : وهذا لا يصح عن الثوري .

وذكره في الأفراد (أطراف الغرائب ق ٢١٣/ب) ، وقال : وهو حديث غريب من حديث الثوري عن الأعمش ، تفرد به عبدالصمد عن أبيه عن عبدالمجيد .

قلت : والفضل بن موسى لم يتبين لي من هو .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن عبدالمجيد بن عبدالعزيز روى هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه كثير بن عبيد ، عن عبدالمجيد ، عن معمر ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن ابن مسعود .

٢ ـ ورواه أكثر من ثقة ، عن عبدالمجيد ، عن مروان بن سالم ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن ابن مسعود .

٣ ـ ورواه الفضل بن موسى ، عن عبدالمجيد ، عن الثوري ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن ابن مسعود .

والوجه الثاني أرجح ؛ حيث رواه أكثر من ثقة كذلك ، في حين لم أجد من تابع رواته على الوجهين الباقيين .

....

ولكن الوجه الأول محتمل أيضاً ، لأن كثير بن عبيد ثقة ، ولأن أبا حاتم سأله عن روايته تلك ، وأن غيره يرويها على الوجه الثاني ، فذكر أنه إنما سمعه كذلك ، ولعله كما قال ، وأن الخطأ في ذلك من عبدالمجيد نفسه ؛ إذ تقدم أنه صدوق يخطيء ، وحمل الخطأ على الأدنى حالاً أولى من حمله على من هو أوثق منه .

وعليه فلعل الوجهين محفوظان عن عبدالمجيد ، وكان يحدث بهما ، والله أعلم .

وقد استشكل أبوحاتم رواية كثير للوجه الأول ، فقال : قلت لكثير بن عبيد : إنهم يروون عن عبدالمجيد ، عن مروان بن سالم ، عن الأعمش هذا الحديث .

فقال ـ أي كثير ـ : هكذا حدثنا به : عن معمر ، عن الأعمش .

ثم قال أبو حاتم : ومروان بن سالم منكر الحديث ، ضعيف الحديث جداً ، ليس له حديث قائم ، يكتب حديثه .

وظاهر كلامه يفيد أن المعروف من رواية عبدالمجيد هو الوجه الثاني الذي رجحناه ، ويفيد تضعيف هذا الوجه الذي من رواية مروان ، وأن الحمل فيه عليه ؛ بدليل كلامه فيه .

ولكن قدّمت أنه يمكن ثبوته أيضاً عن عبدالمجيد .

والحديث من وجهيه الراجحين إسناده ضعيف ؛ ففي الوجه الأول عبدالمجيد ، وتقدم أنه صدوق يخطيء ، ومعمر ، وتقدم أن في روايته عن الأعمش ضعفاً . وفي الوجه الثاني مروان بن سالم ، وهو متروك .

وقد روي نحوه من طريق آخر عن ابن مسعود موقوفاً :

وقد رواه المنهال بن عمرو ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه المسعودي ، عن المنهال بن عمرو ، عن أبي عبيدة ، عن ابن مسعود :

أخرجه ابن خزيمة في التوحيد ٨٩٣/٢ ، رقم ٦٠٢ ، من طريق أبي داود الطيالسي .

ونعيم بن حماد في زياداته على الزهد لابن المبارك ، رقم ٤٣٦ ، وعبدالله بن أحمد في السنة ٢٥٩/١ ، رقم ٤٧٦ ، من طريق ابن المبارك .

....

وأبو نعيم في صفة الجنة ٣/٢٣٦ ، رقم ٣٩٦ ، من طريق أبي النضر .
وابن أبي الدنيا في صفة الجنة ، رقم ٩٣ ، من طريق يحيى بن أبي كثير .

كلهم عن عبدالرحمن المسعودي ، عن المنهال بن عمرو ، عن أبي عبيدة ، عن عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - قال : تسارعو إلى الجمعة ؛ فإن الله - عز وجل - يبرز لأهل الجنة في كل جمعة في كثيب من كافور أبيض ، فيكونون منه في القرب على قدر تسارعهم إلى الجمعة في الدنيا ، فيحدث الله لهم من الكرامة شيئاً لم يكونوا رأوه قبل ذلك ، ثم يرجعون إلى أزواجهم ، فتحدثهم بما قد أحدث لهم .
ثم دخل عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - المسجد ، فرأى رجلين فقال : رجلان وأنا الثالث ، وإن شاء الله يبارك في الثالث .

قلت : وعبدالرحمن المسعودي : صدوق اختلط (التقريب ٣٩١٩) ، وأبو داود الطيالسي وأبو النضر ممن سمع منه بعد الاختلاط (الكواكب النيرات ص ٢٨٨) ، وأما ابن المبارك وابن أبي كثير فلم يتبين لي هل هما ممن روى عنه قبل الاختلاط أم بعده .

٢ - ورواه الحسن بن عمارة ، عن المنهال ، عن عبدالله بن الحارث بن نوفل :

أخرجه عبدالملك بن حبيب في وصف الفردوس (ص ٧٦)، رقم ٢٢٧ ، قال : حدثني المغيرة ، عن الحسن بن عمارة[1]، عن المنهال بن عمرو ، عن عبدالله بن الحارث بن نوفل ابن عبدالمطلب ، أن رسول الله ﷺ قال :« إن أهل الجنة ليزورون ربهم كل جمعة ، يخوضون في رمال الكافور ، فأقربهم منه مجلساً وأحسنهم عنده منزلة أشدهم تبكيراً إلى الجمعة ، وأشدهم مواظبة عليها ، وهو في الجنة يوم المزيد ، ويزيدهم الله من كل فضل ، ومن كل كرامة » .

---

(١) وقع في المطبوع من الكتاب :« الحسن ، عن عمارة » ، ولم أقف على من اسمه عمارة ممن يروي عن المنهال ، ووجدت الحسن بن عمارة يروي عنه ، فترجح لي ذلك ، وخاصة أن النسخة المطبوعة كثيرة التصحيف ، والله أعلم .

....

قلت : وعبدالملك بن حبيب صدوق ضعيف الحفظ كثير الغلط (التقريب ٤١٧٤) .
والحسن بن عمارة : متروك (التقريب ١٢٦٤) .

وعليه فلعل الوجه الأول أرجح عن المنهال ، والله أعلم .

والحديث من هذا الوجه الراجح إسناده ضعيف ، لحال المسعودي ، كما تقدم ، وفيه أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود ، وهو لم يسمع من أبيه (التهذيب ٧٥/٥) .
وهذا الوجه مع كونه موقوفاً إلا أن له حكم الرفع ، لأن مثله لا يقال بالرأي ، ولعله إذا انضم مع الوجه الراجح في المسألة ، يرتقي بالحديث إلى الحسن لغيره .

كما وردت أحاديث صحيحة بفضل التبكير إلى الجمعة ، وفي بعضها أن من جاء في الساعة الأولى كمن قرب بدنة ، وبعضها في الصحيحين ، كما تقدم في المسائل السابقة ، ولكن لم يرد في أي منها أن هذا التبكير يكون سبباً في القرب من الله يوم القيامة ، وعليه فيبقى هذا الجزء من الحديث حسناً لغيره ، والله أعلم .

٦١٢ ـــ وسمعت أبا زرعة وحدثنا عن ابن أبي شيبة ، عن ابن المبارك[١] ، عن أسامة بن زيد ، عن يوسف بن السائب ، عن السائب قال : كنا نتحلق يوم الجمعة قبل الجمعة .

سمعت[٢] أبا زرعة يقول : هكذا قال ، وإنما هو : أسامة بن زيد ، عن محمد بن يوسف ، عن السائب .

رجال الإسناد :

* ابن أبي شيبة : عبدالله محمد بن إبراهيم الواسطي ، أبو بكر الكوفي (ت ٢٣٥).
ثقة حافظ ، متفق على توثيقه ، وهو صاحب المصنف .
انظر تهذيب الكمال ٣٤/١٦ ، السير ١٢٢/١١ ، التهذيب ٢/٦ .

* ابن المبارك ، هو عبدالله بن المبارك بن واضح ، أبو عبدالرحمن المروزي (ت ١٨١).
قال ابن حجر : ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد ، جُمعت فيه خصال الخير .
انظر تهذيب الكمال ٥/١٦ ، السير ٣٣٦/٨ ، التهذيب ٣٨٢/٥ ، التقريب (٣٥٧٠).

* أسامة بن زيد ، لم يتبين لي هل هو الليثي ، وهو صدوق يهم ، أو ابن أسلم ، وهو ضعيف ، فكلاهما من طبقة واحدة ، ويروي عنهما ابن المبارك ، وقد تقدمت ترجمتهما في المسألة رقم ٥٣٢ .

* يوسف بن السائب ، لم أقف على من له ترجمة بهذا الاسم .

---

(١) وقع في المطبوع :« عن أبي المبارك » ، وهو خطأ .

(٢) كذا في نسختي مصر والمطبوع ، وفي بقية النسخ :« وسمعت » .

....

---

* السائب ، هو ابن يزيد بن سعيد الكِندي ، يُعرف بابن أخت النَّمِر ، صحابي جليل ، له أحاديث قليلة ، حُج به في حجة الوداع وهو ابن سبع سنين ، وولاه عمر سوق المدينة . وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة ، سنة إحدى وتسعين تقريباً ، وقيل غير ذلك .
انظر الاستيعاب ١١٦/٤ ، أسد الغابة ٢٥٧/٢ ، الإصابة ١١٧/٤ .

* محمد بن يوسف بن عبدالله الكِندي ، ابن بنت السائب بن يزيد (ت ١٤٠ تقريباً) .
ثقة ثبت ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٤٩/٢٧ ، التهذيب ٥٣٤/٩ ، التقريب (٦٤١٤) .

تخريج الحديث :

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٣٧/٢ ، ــ ومن طريقه المؤلف في هذه المسألة ــ عن ابن المبارك ، عن أسامة بن زيد ، عن يوسف بن السائب ، عن السائب ، مثله .
وعزاه السيوطي في الجامع الكبير ٤٠٠/٢ إلى ابن أبي شيبة ، من رواية يوسف بن السائب عن السائب بن يزيد ، ولم أقف على من أشار إليه غيره .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن ابن أبي شيبة تفرد برواية هذا الحديث عن ابن المبارك ، عن أسامة بن زيد عن يوسف بن السائب ، عن السائب .

ويرى أبو زرعة أن الصواب أنه من رواية محمد بن يوسف ، عن السائب .
ولم أقف على من أخرجه من رواية محمد بن يوسف ، ولكن يؤيد ما ذهب إليه أبو زرعة أني لم أجد في الرواة أحداً اسمه يوسف بن السائب ، وإنما الذي يروي عن السائب هو محمد بن يوسف ، فهو معروف بالرواية عن السائب .

....

ولعل أبا زرعة رجح هذا الوجه بناءً على ذلك ؛ لأني لم أجد بعد طول بحث وتتبع من أخرجه من رواية محمد بن يوسف ، كما لم أر من أشار إلى هذا الحديث أصلاً غير السيوطي كما تقدم من رواية ابن أبي شيبة المتقدمة .

وعليه فلعل ترجيح أبي زرعة ليس لوجود من رواه عن محمد بن يوسف ، وإنما لأن الذي يعرف بالرواية عن السائب هو محمد بن يوسف ، ولا وجود لمن اسمه يوسف بن السائب.

ولعل الحمل في هذا الخطأ على أسامة بن زيد سواءً كان الليثي أو ابن أسلم ، فهما أقل رجال الإسناد مرتبة ، كما تقدم ، والله أعلم .

والحديث إسناده ضعيف ؛ لحال أسامة بن زيد ، كما تقدم ، ولم أقف له على ما يقويه ، بل ورد خلافه من حديث عمرو بن العاص ، أن النبي ﷺ نهى عن التحلق للحديث يوم الجمعة قبل الصلاة .

أخرجه أبو داود ١/٦٥١ ، كتاب الصلاة ، باب التحلق يوم الجمعة ، رقم ١٠٧٩ ، والنسائي ٢/٤٧ ، كتاب المساجد ، باب النهي عن البيع والشراء في المسجد ، وعن التحلق قبل صلاة الجمعة ، رقم ٧١٤ ، وابن ماجه ١/٣٥٩ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب ما جاء في الحلق يوم الجمعة قبل الصلاة ، رقم ١١٣٣ ، وابن خزيمة ٢/٢٧٤ ، رقم ١٣٠٤ ، و٣/١٥٨ ، رقم ١٨١٦ ، والبيهقي في الكبرى ٣/٢٣٤ ، وأحمد ٢/١٧٩ ، وابن أبي شيبة ٢/١٣٧ ، وغيرهم ، من عدة طرق عن محمد بن عجلان ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، نحوه .

قلت : وإسناده حسن ؛ محمد بن عجلان صدوق ، في غير أحاديث أبي هريرة ، كما تقدم في ترجمته (انظر الفهرس) ، وعمرو بن شعيب ، وأبوه صدوقان (التقريب ٥٠٥٠ ٢٨٠٦)، وانظر ما كتبه الشيخ أحمد شاكر عن صحة رواية عمرو عن أبيه عن جده في تعليقه على سنن الترمذي ٢/١٤٠ ، وتعليقه على ألفية السيوطي ص ٢٤٦ . والله أعلم .

٦١٣ ـــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه محمد بن عبدالله بن نمير ، عن يحيى ابن يَمَان ، عن سفيان ، عن سعد ، عن رجل ، عن ثوبان ، قال : حقٌ على كل مسلم أن يستاك يوم الجمعة ، ويلبس أفضل ثيابه ، ويتطيب .
فقال أبو زرعة : أخطأ فيه يحيى[1] ؛ وإنما هو عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان .

رجال الإسناد :

* محمد بن عبدالله بن نمير ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٧ .

* يحيى بن يَمَان العِجْلي ، أبو زكريا الكوفي (ت ٢٨٩) .
روى عن سفيان الثوري ، ومحمد بن عجلان ، وهشام بن عروة ، وغيرهم .
روى عنه ابن نمير ، وابن أبي شيبة ، وابن معين ، وابن عرفة ، وغيرهم .
قال ابن معين في رواية : ليس به بأس . وفي أخرى : أرجو أن يكون صدوقاً . وقال ابن المديني : صدوق ، وكان قد فُلج فتغير حفظه . وقال وكيع : ما كان أحد من أصحابنا أحفظ للحديث منه ، كان يحفظ في المجلس خمسمائة حديث ، ثم نسي . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما أخطأ .
وقال يعقوب بن شيبة : كان صدوقاً كثير الحديث ، وإنما أنكر عليه أصحابنا كثرة الغلط ، وليس بحجة إذا خولف ، وهو من متقدمي سفيان في الكثرة عنه .
وقال ابن معين في رواية : ليس بثبت؛ لم يكن يُبالي أي شيء حدَّث ، كان يتوهم الحديث.
وقال أحمد : ليس بحجة . وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال الساجي : حدَّث عن الثوري بعجائب ، لا أدري لم يزل هكذا ، أو تغير حين لقيناه ، أو لم يزل الخطأ في كتبه ، وروى من التفسير عن الثوري عجائب . وقال أبو داود : يخطيء في الأحاديث ويقلبها .
قال ابن حجر : صدوق عابد يخطيء كثيراً ، وقد تغير .
انظر تهذيب الكمال ٣٢/٥٥ ، التهذيب ١١/٣٠٦ ، التقريب (٧٦٧٩) .

---

(١) وقع في نسخة أحمد الثالث وتشستربتي :« أخطأ يحيى » .

....

---

* سفيان ، هو الثوري ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٧ .

* سعد ، هو ابن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف المدني (ت ١٢٥ تقريباً) .
ثقة ، متفق على توثيقه . وقال ابن المديني: لم يلق أحداً من أصحاب النبي ﷺ .
تهذيب الكمال ٢٤٠/١٠ ، السير ٤١٨/٥ ، التهذيب ٤٦٣/٣ ، التقريب (٢٢٢٧) .

* ثوبان ، لعله الأنصاري ، جد محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان ، صحابي جليل .
وفي الصحابة غير واحد ممن اسمه ثوبان .
انظر معرفة الصحابة ٢٨٧/٣ ، أسد الغابة ٢٥٠/١ ، الإصابة ٢٩/٢ .

* محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٦٦ .

تخريج الحديث :

روى سعد بن إبراهيم هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

أولاً : رواه سفيان الثوري ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه يحيى بن يمان ، عن سفيان ، عن سعد ، عن رجل ، عن ثوبان ، موقوفاً .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات عن سفيان ، عن سعد بن إبراهيم . عن محمد بن عبدالرحمن ابن ثوبان ، عن شيخ من الأنصار ، عن النبي ﷺ .

٣ ـ ورواه عبدالرزاق ، عن سفيان ، عن سعد بن إبراهيم ، عن عمر بن عبدالعزيز ، عن رجل من الصحابة ، عن النبي ﷺ .

ثانياً : ورواه شعبة ، عن سعد بن إبراهيم ، عن محمد بن عبدالرحمن ، عن رجل من الأنصار ، عن رجل من الصحابة ، مرفوعاً .

ثالثاً : ورواه عمر بن قيس ، عن سعد ، عن محمد بن الرحمن ، عن أبي هريرة .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه سفيان الثوري ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه يحيى بن يمان ، عن سفيان ، عن سعد ، عن رجل ، عن ثوبان ، موقوفاً :
ذكره المصنف في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات عن سفيان[١] ، عن سعد بن إبراهيم . عن محمد بن عبدالرحمن ابن ثوبان ، عن شيخ من الأنصار ، عن النبي ﷺ :
أخرجه أحمد ٣٤/٤ ، عن عبدالرحمن (يعني ابن مهدي) .
وفي ٣٦٣/٥ ، عن وكيع .
ومسدد في مسنده (المطالب العالية ٢٨٦/١ ، رقم ٧١٧) ، عن يحيى (وهو القطان) .
والطحاوي في شرح معاني الآثار ١١٦/١ ، من طريق أبي نعيم .
وسحنون في المدونة[٢] ١٤٦/١ ، من طريق علي بن زياد .
كلهم عن سفيان ، عن سعد بن إبراهيم . به .

(١) وقع اسم سفيان في جميع المصادر التي أخرجت هذا الوجه غير منسوب ، والذين رووه عنه هم ممن يروي عن الثوري وابن عيينة ، ولكن يرجح أنه الثوري ، أن الوجهين الأول والثالث من رواية الثوري عن سعد .
إضافة إلى أن ابن مهدي ، ووكيع ، والقطان ، وأبا نعيم ، ممن أكثر الرواية عن الثوري ، ومن أثبت الناس فيه ، دون ابن عيينة (راجع شرح علل الترمذي ٧٢٢/٢) . والله أعلم .
(٢) وقع في المطبوع من المدونة :« عن سعيد بن إبراهيم ، عن عبدالرحمن بن محمد بن ثوبان »، ولعله خطأ من الناسخ أو الطابع ، فسعيد ، صوابه :« سعد »، وابن ثوبان تقدم أن اسمه محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان ، والله أعلم .

....

٣ ـ ورواه عبدالرزاق ، عن الثوري ، عن سعد بن إبراهيم ، عن عمر بن عبدالعزيز ، عن رجل من الصحابة ، عن النبي ﷺ :
أخرجه عبدالرزاق ١٩٦/٣ ، رقم ٥٢٩٦ ، عن الثوري ، به .

ثانياً : ورواه شعبة ، عن سعد بن إبراهيم ، قال سمعت محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان ، يحدث عن رجل من الأنصار ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، عن النبي ﷺ :
أخرجه أحمد ٣٤/٤ .
وابن أبي شيبة في المصنف ٩٤/٢ .
كلاهما عن محمد بن جعفر : غندر ، عن شعبة ، به .

قلت : ومحمد بن جعفر : ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة (التقريب ٥٧٨٧). لكنه من أثبت الناس في شعبة (تهذيب الكمال ٧/٢٥) .

ثالثاً : ورواه عمر بن قيس ، عن سعد بن إبراهيم ، عن محمد بن الرحمن ، عن أبي هريرة :
أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٠٨/٥٤ ، من طريق الوليد بن مسلم ، عن عمر بن قيس المكي ، به .
قلت : وعمر بن قيس : متروك (التقريب ٤٩٥٩) .

كما رواه يحيى بن أبي كثير ، عن محمد بن عبدالرحمن ، واختلف عليه ، وقد تقدم بيان ذلك مفصلاً في المسألة رقم ٥٦٦ .

....

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على الثوري في هذا الحديث :

١ ـ فرواه يحيى بن يمان ، عن سفيان ، عن سعد ، عن رجل ، عن ثوبان ، موقوفاً .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات عن سفيان ، عن سعد بن إبراهيم ، عن محمد بن عبدالرحمن ابن ثوبان ، عن شيخ من الأنصار ، عن النبي ﷺ .

٣ ـ ورواه عبدالرزاق ، عن الثوري ، عن سعد بن إبراهيم ، عن عمر بن عبدالعزيز ، عن رجل من الصحابة ، عن النبي ﷺ .

٤ ـ ورواه عمر بن قيس ، عن سعد بن إبراهيم ، عن محمد بن الرحمن ، عن أبي هريرة .

والوجه الثاني هو أرجح هذه الأوجه ؛ حيث رواه عدد من الثقات الحفاظ كذلك ، في حين لم أجد من تابع رواته في الأوجه الباقية .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو زرعة من تخطئته لرواية يحيى في الوجه الأول ، وتصويبه للوجه الثاني ، وأما الوجه الثالث فلم يذكره .

وقد خولف الثوري في الوجه الراجح عنه ، خالفه شعبة ؛ فرواه عن سعد بن إبراهيم ، عن محمد بن عبدالرحمن ، عن رجل من الأنصار ، عن رجل من الصحابة ، مرفوعاً .
والثوري وشعبة كل منهما ثقة ثبت حجة ، ولعل الحمل في هذا الاختلاف على شيخ محمد بن عبدالرحمن ، وهو مجهول ، فلعل هذا الشيخ كان يحدث به مرة عن الصحابي ومرة عن النبي ﷺ ، ولا يذكر الصحابي .
ولا يُقال إن محمد بن عبدالرحمن في رواية الثوري يرويه عن رجل من الصحابة ؛ لأنه لم يسمع من أحد من الصحابة ، كما تقدم ، والله أعلم .
والحديث من وجهيه إسناده ضعيف ؛ لجهالة شيخ محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان .
ولكن له شواهد صحيحة ، وقد تقدم منها حديث أبي سعيد الذي أخرجه البخاري ومسلم كما سبق في المسألة رقم ٥٦٦ ، والله أعلم .

٦١٤ ــ وسمعت أبا زرعة وحدثنا عن سعيد بن سليمان الواسطي ، عن الهُذيل ابن بلال الفَزاري ، عن نافع ، حدثني أبو هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « من أتى الجمعة فليغتسل » .

فسمعت أبا زرعة يقول : إنما هو نافع ، عن ابن عُمر . وعن أبي هريرة منكر[1] .

رجال الإسناد :

* سعيد بن سليمان الواسطي (سعدويه)، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٨ .

* الهُذَيل بن بلال الفَزَاري ، أبو البُهْلُول المدائني

روى عن نافع ، وعطاء ، وعبدالله بن عبيد بن عمير .

روى عنه ابن مهدي ، ولوين ، وسعيد بن سليمان ، وغيرهم .

قال أحمد : لا أرى به بأساً . ووثقه معاوية بن صالح الأشعري . وقال ابن عمار : صالح . وقال أبو حاتم : محله الصدق ، يُكتب حديثه . وقال ابن عدي : وليس في حديثه حديث منكر فأذكره[2] .

وقال ابن معين : ليس بشيء . وقال أبو زرعة : ليس بالقوي . وقال النسائي ، وابن سعد ، وسعيد بن سليمان : ضعيف . وضعفه الدارقطني ، وأبو داود . وذكره الساجي ، والعقيلي وابن شاهين ، وابن الجارود في الضعفاء . وقال ابن حبان : يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل على قلة روايته ، فلما كثر مخالفته الثقات فيما يرويه عن الأثبات خرج عن حد العدالة إلى الجرح ، وصار في عداد المتروكين ممن لا يحتج به .

قلت : ولعل الراجح أنه ضعيف ، لقول الأكثر بذلك ، والله أعلم .

انظر المجروحين ٩٥/٣، الكامل ٢٥٨٣/٧ ، اللسان ١٩٢/٦ ، الجامع في الجرح ٢٣٣/٣ .

---

(١) وقع في المطبوع :« ابن عمرو عن أبي هريرة منكر » ، والصواب : ابن عمر ، وعن أبي هريرة منكر .

(٢) قلت : بل له حديث هذه المسألة ، وقد ذكره ابن عدي فيما ذكر له من أحاديث ، وقد خالف الثقات فيه ، ونص أبو زرعة أنه منكر ، والله أعلم .

* نافع مولى ابن عمر ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٩ .

* ابن عمر ـ رضي الله عنه ـ صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٨ .

* أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

تخريج الحديث :

روى نافع هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه الهذيل بن بلال ، عن نافع ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه عدد كبير من الثقات ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً .

٣ ـ ورواه بكير الأشج ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن حفصة ، مرفوعاً .

الوجه الأول :

أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط (المطبوع باسم الصغير) ١٤٠/٢ ـ ومن طريقه ابن عدي في الكامل ٢٥٨٣/٧ ـ ، ورواه العقيلي في الضعفاء ٣٦٤/٤ ، وابن عدي في الكامل ٢٥٨٣/٧ ، والخطيب في تاريخ بغداد ٧٧/١٤ ، من طريق سعيد بن سليمان .

والبخاري في التاريخ الأوسط (المطبوع باسم الصغير) ١٤٠/٢ ـ ومن طريقه ابن عدي في الكامل ٢٥٨٣/٧ ـ ، من طريق أحمد بن يونس .

وابن عدي في الكامل ٢٥٨٣/٧ ، من طريق لوين .

والمروزي في كتاب الجمعة ، رقم ٣٠ ، من طريق يحيى بن إسحاق .

كلهم عن الهذيل ، عن نافع ، عن أبي هريرة .

وقال البخاري : وقال مالك ، والحكم ، وعدة : نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ .

وقال الدارقطني في العلل ١٥٩/١١ ، بعد أن سئل عن هذا الحديث ، قال : يرويه هذيل بن بلال عن نافع عن أبي هريرة ، ووهم فيه ، والصحيح : عن نافع عن ابن عمر ، كذلك رواه أيوب ، ومالك ، وعبيدالله بن عمر ، وغيرهم من الحفاظ .

الوجه الثاني :

ورواه عدد كبير من الثقات ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً :

وقد مضى تخريج رواية مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، في المسألة ٥٩٣ .

وتابعه عددكبير من الثقات الحفاظ ، فروه عن نافع عن ابن عمر :

قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٤١٦/٢ : ورواية نافع عن ابن عمر لهذا الحديث مشهورة جداً ، فقد اعتنى بتخريج طرقه أبو عوانة في صحيحه[1] فساقه من طريق سبعين نفساً رووه عن نافع ، وقد تتبعت ما فاته ، وجمعت ما وقع لي من طرقه في جزء مفرد لغرض اقتضى ذلك [2]، فبلغ أسماء من رواه عن نافع مائة وعشرين نفساً .

وقال المباركفوري في تحفة الأحوذي ٦٢١/٢ : أخرجه الجماعة ، وله طرق كثيرة ، ورواه غير واحد من الأئمة ، وعدَّ ابن مندة مَن رواه عن نافع فبلغوا فوق ثلاثمائة نفس ، وعدَّ من رواه من الصحابة غير ابن عمر ، فبلغوا أربعة وعشرين صحابياً .

قلت : وليس هنا مقام بسط ذلك ؛ لأن الأمر سيطول جداً ، فاكتفيت بما تقدم ، والله أعلم.

---

(١) انظر مستخرج أبي عوانة الجزء الثالث (المفقود) من ص ٤٨ ــ ٥٧ .

(٢) ويوجد له نسخة خطية في المكتبة الأزهرية ، رقم ١٠٩ مجاميع (انظر ابن حجر ودراسة مصنفاته ٢١٠/١) .

....

الوجه الثالث :

رواه بكير الأشج ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن حفصة ، مرفوعاً :

أخرجه أبو داود ٢٤٤/١ ، كتاب الطهارة ، باب في الغسل يوم الجمعة ، رقم ٣٤٢ ، وابن خزيمة ١١٠/٣ ، رقم ١٧٢١ ، وابن حبان ٢١/٤ ، رقم ١٢٢٠ ، وابن الجارود في المنتقى رقم ٢٨٧ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١١٦/١ ، من طريق يزيد بن خالد بن موهب الرملي .

والنسائي ٨٩/٣ ، كتاب الجمعة ، باب التشديد في التخلف عن الجمعة ، رقم ١٣٧١ ، من طريق الوليد بن مسلم .

وابن خزيمة ١١٠/٣ ، رقم ١٧٢١ ، والبيهقي في الكبرى ١٧٢/٣، ١٨٧ ، والطبراني في الكبير ١٩٥/٢٣ ، رقم ٣٣٤ ، وفي الأوسط ٤١١/٥ ، رقم ٤٨١٣ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١١٦/١ ، وأبو نعيم الأصبهاني في الحلية ٣٢٢/٨ ، وفي أماليه (نسخة الظاهرية ق ٨٥/ب) ، من طريق يحيى بن عبدالله بن بكير .

والطحاوي في شرح معاني الآثار ١١٦/١ ، من طريق عبدالله بن عباد البصري .

كلهم عن المفضل بن فضالة ، عن عياش بن العباس القتباني ، عن بكير بن الأشج ، به ، مرفوعاً :« على كل محتلم رواح إلى الجمعة ، وعلى من راح الجمعة الغسل » .

وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر عن حفصة إلا بكير بن عبدالله ، ولا عن بكير إلا عياش بن عباس ، تفرد به مُفضل بن فضالة .

وقال أبو نعيم : غريب من حديث بكير ، لم يروه عنه إلا المفضل عن عياش .

قلت : والمفضل ، وعياش ، وبكير كلهم ثقات (التقريب ٦٨٥٨ ، ٥٢٦٩ ، ٧٦٠) .

....

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن نافعاً روى هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه الهذيل بن بلال ، عن نافع ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه عدد كبير جداً من الثقات ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً .

٣ ـ ورواه بكير الأشج ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن حفصة ، مرفوعاً .

والوجه الثاني أرجح ؛ حيث رواه الثقات كذلك ، في حين تفرد الهذيل بالوجه الأول ، وهو كما تقدم ضعيف ، فروايته منكرة . وتفرد بكير بن الأشج بالوجه الثالث ، وهو ثقة فروايته شاذة .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو زرعة ، من تصويبه للوجه الثاني ، وقوله عن الأول إنه منكر .

والحديث من وجهه الراجح صحيح متفق عليه ، كما تقدم بيانه في المسألة رقم ٥٩٣ ، والله أعلم .

٦١٥ ـــ وسئل أبو زرعة[1] عن حديث رواه أحمد بن عبدالله بن يونس ، عن محمد بن طلحة ، عن الحكم بن عمرو[2] ، عن ضرار بن عمرو ، عن أبي عبدالله الشامي ، عن تميم الداري ، عن النبي ﷺ قال : « الجمعة واجبة إلا على صبي ، أو امرأة ، أو مريض ، أو عبد ، أو مسافر » .

فقال أبو زرعة : هذا حديث منكر .

رجال الإسناد :

* أحمد بن عبدالله بن يونس ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٥ .

* محمد بن طلحة بن مُصَرِّف اليامي ، الكوفي (ت ١٦٧) .

روى عن أبيه ، وحُميد الطويل ، والأعمش ، وزُبيد اليامي ، وغيرهم .

روى عنه أحمد بن يونس ، وابن مهدي ، وأبو داود الطيالسي ، وغيرهم .

قال أحمد ، وابن معين في رواية : ثقة . وقال العجلي : ثقة ، إلا أنه سمع من أبيه وهو صغير . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يخطيء .

وقال أحمد أيضاً : لا بأس به . وقال ابن معين - في رواية - ، وأبو زرعة : صالح .

وقال ابن معين في رواية : ضعيف . وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال أبو داود: يخطيء.

وقال ابن سعد : كانت له أحاديث منكرة ، قال عفان : كان محمد بن طلحة يروي عن أبيه ، وأبوه قديم الموت ، وكان الناس كأنهم يكذبونه ، ولكن من يجتريء أن يقول له : أنت تكذب ؟، كان من فضله وكان .

قال ابن حجر : صدوق له أوهام ، وأنكروا سماعه من أبيه لصغره .

وقال الذهبي في الميزان : صدوق مشهور محتج به في الصحيحين .

---

(١) وقع في نسخة فيض الله :« وسمعت أبي عن حديث » ولعله سهو من الناسخ .

(٢) وقع في نسختي مصر و المطبوع :« أبي عمرو » ، وفي بقية النسخ :« ابن عمرو » ، وسيأتي في ترجمته أنه ابن عمرو ، ويكنى بأبي عمرو ، والله أعلم .

....

وقال في السير : ويجيء حديثه من أدنى مراتب الصحيح ، ومن أجود الحسن ، وبهذا يظهر لك أن الصحيحين فيهما الصحيح ، وما هو أصح منه ، وإن شئت قلتَ : فيهما الصحيح الذي لا نزاع فيه ، والصحيح الذي هو حسن ، وبهذا يظهر لك أن الحسن قسم داخل في الصحيح ، وأن الحديث النبوي قسمان ، ليس إلا صحيح ، وهو على مراتب ، وضعيف ، وهو على مراتب ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ٤١٧/٢٥، السير ٣٣٨/٧، التهذيب ٢٣٨/٩، التقريب (٥٨٩٢).

* الحكم بن عمرو الجزري ، أبو عمرو .
روى عن ضرار بن عمر ، وغيره . وعنه محمد بن طلحة .
قال البخاري لا يتابع على حديثه (يعني في حديث هذه المسألة). وقال أبو حاتم : شيخ مجهول . وقال الأزدي : كذاب ساقط . وضعفه ابن القطان ، كما سيأتي في التخريج .
قلت : وعليه فهو ضعيف جداً ، والله أعلم .
انظر التاريخ الكبير ٣٣٧/٢ ، الجرح ١١٩/٣ ، الميزان ٥٧٨/١ ، اللسان ٣٣٧/٢ .

* ضرار بن عمرو الملطي .
روى عن أبي عبدالله الشامي ، ويزيد الرقاشي ، وعطاء الخراساني ، وغيرهم .
روى عنه الحكم بن عمرو ، والمعافى بن عمران ، وعبدالعزيز بن مسلم ، وغيرهم .
قال البخاري ، والدولابي : فيه نظر . وقال ابن معين : ليس بشيء ولا يكتب حديثه . وقال أيضاً : ضعيف . وذكره العقيلي وابن الجارود في الضعفاء . وقال ابن عدي : منكر الحديث . وقال أبو نعيم : له عن يزيد الرقاشي عن أنس عن تميم حديث منكر . وقال ابن حبان : منكر الحديث جداً ، كثير الرواية عن المشاهير بالأشياء المناكير ، فلما غلب المناكير في أخباره بطل الاحتجاج بآثاره .
قلت : وعليه فهو ضعيف جداً ، والله أعلم .
انظر الجرح ٤٦٥/٤ ، المجروحين ٣٨٠/١ ، الكامل ١٤٢٠/٤ ، اللسان ٢٠٢/٣ .

....

* أبو عبدالله الشامي . روى عن تميم الداري ، وعنه ضرار بن عمرو .
قال ابن القطان : مجهول . وقال الذهبي ، وابن حجر : لا يعرف .
بيان الوهم والإيهام ١٦٠/٣ ، الميزان ٥٤٤/٤ ، اللسان ٧٢/٧ .

* تميم بن أوس الداري ، أبو رُقية ، صحابي مشهور ، كان نصرانياً فأسلم ، وذكر للنبي ﷺ قصة الجساسة والدجال ، فحدث بها عنه . توفي بالشام سنة أربعين تقريباً .
انظر الاستيعاب ٥٨/٢ ، أسد الغابة ٢١٥/١ ، الإصابة ٣٠٤/١ .

تخريج الحديث :

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٣٣٧/٢ - ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١٨٣/٣[(١)] - عن إسماعيل بن أبان .
والبيهقي في الكبرى ١٨٣/٣ ، وفي فضائل الأوقات (ص ٤٨٤)، رقم ٢٦٦ ، من طريق سعيد بن سليمان .
والطبراني في الكبير ٥١/٢ ، رقم ١٢٥٧ ، من طريق أسد بن موسى .
وإسماعيل الصفار في حديث محمد بن سنان القزاز (ق ٢٦٧/أ) - ومن طريقه ابن النجار في ذيل تاريخ بغداد ١٨٨/١٦ - ، عن أبي عامر العقدي .
والعقيلي في الضعفاء ٢٢٢/٢ ، من طريق حجاج .

كلهم عن محمد بن طلحة ، عن الحكم بن عمرو ، عن ضرار بن عمرو ، عن أبي عبدالله الشامي ، عن تميم الداري ، مرفوعاً .

---

(١) وقع في المطبوع من التاريخ الكبير :« قال إسماعيل بن أبان » ، وعند البيهقي :« حدثني إسماعيل بن أبان » ، وكذا نقله الزيلعي في نصب الراية ١٩٩/٢ ، عن البيهقي .

وقال البخاري في ترجمة الحكم ، والعقيلي في ترجمة ضرار : لا يتابع عليه .
وعزاه ابن حجر في التلخيص ٦٩/٢ إلى أبي أحمد الحاكم في ترجمة أبي عبدالله الشامي وقال : وإسناده ضعيف ؛ فيه أربعة أنفس ضعفاء على الولاء ، قاله ابن القطان[(١)].

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن محمد بن طلحة تفرد برواية هذا الحديث عن الحكم بن عمرو ، عن ضرار بن عمرو ، عن أبي عبدالله الشامي ، عن تميم الداري .

وتقدم أن الحكم ، وضرار ضعيفان جداً ، وأن أبا عبدالله مجهول .

وعليه فإسناد هذا الحديث ضعيف جداً .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو زرعة من قوله : هذا حديث منكر . يعني بهذا الإسناد .

وقد ورد له شواهد أخرى يرتقي بمجموعها إلى الصحيح لغيره ، وقد ذكر أكثرها الشيخ الألباني في إرواء الغليل ٥٤/٣ . وانظر نصب الراية ١٩٨/٢ . نيل الأوطار ٢٥٨/٣ .

(١) كذا قال ابن حجر ، مما يفهم أن هذا نص كلام ابن القطان ، ولكن الذي جاء في بيان الوهم والإيهام ١٦١/٣ هو قوله :« فهذا حديث فيه ثلاثة يُعتَل بكل واحد منهم ، ضرار رابعهم » .

٦١٦ ــ وسألت أبي عن حديث رواه عمرو بن أبي سلمة ، عن زهير بن محمد ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، عن النبي ﷺ قال : « الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم » .
فسمعت أبي يقول : علة هذا الحديث ماروى سعيد بن سلمة بن[1] أبي الحسام ، عن محمد بن المنكدر ، عن عمرو بن سليم الزرقي ، عن أبي سعيد ، عن النبي ﷺ .

رجال الإسناد :

* عمرو بن أبي سلمة التنيسي ، صدوق له أوهام ، وروايته عن زهير بن محمد ضعيفة . تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٩٠ .

* زهير بن محمد التميمي ، صدوق تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٩٠ .

* محمد بن المنكدر التميمي ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٩٢ .

* جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٤ .

* سعيد بن سلمة بن أبي الحسام القرشي ، أبو عمرو المدني السدوسي ، من السابعة .

روى عن أبيه ، ومحمد بن المنكدر ، وهشام بن عروة ، وزيد بن أسلم ، وغيرهم .
روى عنه عبدالله بن رجاء ، وأبو سلمة موسى بن إسماعيل ، وأبو عامر العقدي، وغيرهم.
استشهد به البخاري ، وروى له مسلم والنسائي .
وقال أبو سلمة موسى بن إسماعيل : ما رأيت كتاباً أصح من كتابه . وذكره ابن حبان في الثقات .

---

(١) وقع في نسخة تشستربتي :« عن » ، ولعله تصحيف .

وقال أبو داود : كان في لسانه وليس في حديثه[1]. وقال أبو حاتم : سألت ابن معين عنه ، فلم يعرفه ، يعني حق معرفته . وقال النسائي : شيخ ضعيف .
قال ابن حجر : صدوق صحيح الكتاب ، يخطيء من حفظه .
انظر تهذيب لكمال ٤٧٧/١٠ ، التهذيب ٤١/٤ ، التقريب (٢٣٢٦) .

التخريج . والنظر في المسألة :

تقدم تخريج حديث هذه المسألة ودراسته في المسألة رقم ٥٩٤ .

وتقدم هناك أن ما رجحه أبو حاتم في هذه المسألة ليس براجح ، وأن الراجح ما رواه سعيد ابن سلمة ، عن محمد بن المنكدر ، عن أخيه أبي بكر بن المنكدر ، عن عمرو بن سليم ، عن أبي سعيد .

كما تقدم هناك أن الحديث صحيح ، وقد أخرجه البخاري ، من رواية عمرو بن سليم عن أبي سعيد ، والله أعلم .

(١) كذا في تهذيب الكمال ، وتهذيب التهذيب ، ولعل مراده أنه كان يكذب في حديثه مع الناس ، دون روايته للحديث ، والله أعلم .

٦١٧ ـ وسألت أبي عن حديث رواه الأوزاعي ، عن المُطَّلب بن حَنْطَب قال : حدثني[١] من سمع النبي ﷺ يقول لرجل دخل المسجد يوم الجمعة ورسول الله ﷺ يخطب قال : « قم فصل ركعتين » .

فسمعت أبي يقول : منهم من يقول : المُطَّلب بن حَنْطَب ، عن أبي هريرة .

ومنهم من يقول : المُطَّلب[٢] ، عن سهل[٣] بن سعد .

ومنهم من يقول : عمن سمع النبي ﷺ . وهو أصح .

رجال الإسناد :

* الأوزاعي : عبدالرحمن بن عمرو ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٨١ .

* المُطَّلب بن عبدالله بن المُطَّلب بن حَنْطَب بن الحارث المخزومي ، من الرابعة .

روى عن عدد من الصحابة ، وسعيد بن المسيب ، ومصعب بن عبدالرحمن ، وغيرهم .

روى عنه الأوزاعي ، وابن جريج ، وطاووس ، وعاصم الأحول ، وغيرهم .

قال أبو زرعة ، والدارقطني ، ويعقوب بن سفيان : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال أبو حاتم في روايته عن جابر : يُشبه أن يكون أدركه ، وقال في روايته عن غيره من الصحابة : مرسل ، قال : وعامة أحاديثه مراسيل .

وقال في المراسيل : عامة حديثه مراسيل ، روى عن عبادة مرسلاً ، لم يدركه ، وعن أبي هريرة مرسلاً . وقال : لم يدرك أحداً من أصحاب النبي ﷺ ، إلا سهل بن سعد ، وأنساً ، وسلمة بن الأكوع ، ومن كان قريباً منهم ، ولم يسمع من جابر ، ولا من زيد بن ثابت ، ولا من عمران بن حصين .

---

(١) وقع في المطبوع :« قال صبى » ، وصوابه : حدثني .

(٢) وقع في المطبوع :« عن المطلب » ، وهو مخالف لجميع النسخ .

(٣) وقع في المطبوع :« سهيل » ، ولعله خطأ مطبعي .

....

وقال البخاري : لا أعرف للمطلب عن أحد من أصحاب النبي ﷺ سماعاً ، إلا أنه يقول : حدثني من شهد النبي ﷺ .
وقال ابن سعد : كان كثير الحديث ، وليس يُحتج بحديثه ؛ لأنه يرسل عن النبي ﷺ كثيراً وليس له لُقي ، وعامة أصحابه يدلسون .
قال ابن حجر : صدوق كثير التدليس والإرسال .
قلت : ولعل الصواب أن يقال ثقة كثير الإرسال ؛ إذ لم أر ما ينزله عن درجة الثقة . وأما نسبته للتدليس ، فلم أر من نسبه بذلك ، ولم يذكره الحافظ في طبقات المدلسين ، ولعل ذلك لعدم وجود من نسبه إليه ، وكونه يروي عن الصحابة وهو لم يلقهم كما تقدم ، فهذا لا يسمى تدليساً ، ويسميه بعضهم إرسالاً ، والله أعلم .
انظر المراسيل (٢٠٩)، تهذيب الكمال ٨١/٢٨، التهذيب ١٧٨/١٠، التقريب (٦٧١٠).

* أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* سهل بن سعد بن مالك الأنصاري الخزرجي ، صحابي جليل ، يقال : كان اسمه حزن فغيره النبي ﷺ ، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة ، سنة ثمان وتسعين تقريباً .
انظر الاستيعاب ٢٧٧/٤ ، أسد الغابة ٣٦٦/٢ ، الإصابة ٢٧٥/٤ .

تخريج الحديث :

روى المطلب هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

أولاً : رواه كثير بن زيد ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه ابن أبي فديك ، عن كثير ، عن المطلب ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .
وتابع كثير بن زيد عليه : الضحاك بن عثمان .

٢ ـ ورواه يونس بن يحيى بن نباتة ، عن كثير ، عن المطلب ، عن أبي هريرة ، وسهل ابن سعد ، مرفوعاً .

ثانياً : ورواه الأوزاعي ، عن المطلب ، عمن سمع النبي ﷺ ، عن النبي ﷺ .

ثالثاً : وروي عن المطلب ، عن سهل بن سعد ، عن النبي ﷺ .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه كثير بن زيد ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه ابن أبي فديك ، عن كثير ، عن المطلب ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً :
أخرجه ابن ماجه ٣٢٣/١ ، كتاب إقامة الصلاة ، باب من دخل المسجد فلا يجلس حتى يركع ، رقم ١٠١٢ ، عن إبراهيم بن المنذر ، ويعقوب بن حميد .
وابن خزيمة ٢٨٣/٢ ، عن الحسين بن عيسى البسطامي .
والطبراني في الأوسط ١١٦/٩ ، رقم ٨٢٤٢ ، من طريق دحيم .
كلهم عن ابن أبي فُديك ، عن كثير ، عن المطلب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ.

وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن المطلب إلا كثير بن زيد[١]، تفرد به ابن أبي فديك.

وتابع كثير بن زيد عليه : الضحاك بن عثمان :
ذكره المصنف في المسألة رقم ٢٤٣ ، والدارقطني في العلل ٧٤/١٠ .

قلت : وابن أبي فديك: محمد بن إسماعيل: صدوق . والضحاك بن عثمان : صدوق يهم.
وكثير بن زيد : صدوق يخطيء . (التقريب ٥٧٣٦ ، ٢٩٧٢ ، ٥٦١١)

(١) وقع في المطبوع من الطبراني :« يزيد » ، وهو خطأ .

....

٢ ـ ورواه يونس بن يحيى بن نُبـاتة ، عن كثير ، عـن المطلب ، عن أبي هريرة ، وسهل بن سعد ، مرفوعاً :
ذكره الدارقطني في العلل ٧٥/١٠ .
وأشار إليه أبو حاتم ، كما سيأتي في الوجه الثالث .
وقال الدارقطني : المحفوظ حديث أبي هريرة .

قلت : يعني بدون ذكر سهل ، وهو الوجه الأول المتقدم .
ويونس بن يحيى : صدوق (التقريب ٧٩١٨) .

وعليه فلعل الوجهين محفوظان عن كثير ، إذ رواه عنه في كل منهما صدوق ، بينما هو صدوق يخطيء ، ولعله كان يحدث بهما معاً .
ولكن الوجه الأول من الخلاف على كثير أرجح عن المطلب ؛ حيث تابع كثيراً عليه الضحاك بن عثمان ، في حين لم أجد من تابعه على الوجه الثاني ، إضافة إلى ترجيح الدارقطني له ، والله أعلم .

ثانياً : ورواه الأوزاعي ، عن المطلب ، عمن سمع النبي ﷺ ، عن النبي ﷺ :
ذكره المصنف وأبوه في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه .

ولعل هذا الوجه هو الذي أشار إليه أبو حاتم في كتاب المراسيل لابنه ص ٢٠٩ ، حيث قال: وروي عن الأوزاعي ، عن المطلب ، قال : حدثني رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ولم يُسمه أيضاً .
وقال أبو حاتم في هذه المسألة عن هذا الوجه : هو أصح .

ثالثاً : وروي عن المطلب ، عن سهل بن سعد ، عن النبي ﷺ :

ذكره أبو حاتم في هذه المسألة[1]، وفي المسألة رقم ٢٤٣ ، ولم أقف على من أخرجه .
ولعله هو الوجه الذي ذكره الدارقطني في الاختلاف على كثير ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على المطلب بن حنطب في هذا الحديث :

١ ـ فرواه كثير بن زيد ، والضحاك بن عثمان ، عن المطلب ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه كثير مرة أخرى ، عن المطلب ، عن أبي هريرة ، وسهل بن سعد ، مرفوعاً .

٣ ـ ورواه الأوزاعي ، عن المطلب ، عمن سمع النبي ﷺ ، عن النبي ﷺ .

٤ ـ وروي عن المطلب ، عن سهل بن سعد ، عن النبي ﷺ .

ولعل الوجهين الأول والثالث محفوظان ، حيث رواه في الأول اثنان : صدوق يخطيء ، وصدوق يهم ، ورواه في الثالث ثقة ثبت .
وأما الوجه الثاني فهو من رواية كثير بن زيد ، وقد رواه أيضاً على الوجه الأول ، فيقدم من روايتيه ما وافقه فيه غيره . وأما الوجه الرابع فلم أقف على من رواه عن المطلب ، وتقدم أنه يحتمل أن يكون هو الوجه الثاني ، وهو مرجوح كما سبق .

وقد رجح أبو حاتم الوجه الثالث ، وهو رواية الأوزاعي . ورجح الدارقطني الوجه الأول .

---

(١) الذي في هذه المسألة :« عن المطلب ، عن سهل بن سعد » بدون ذكر النبي ﷺ ، ولكن يبين هذا ما ورد في المسألة رقم ٢٤٣ ، حيث صرح برفعه ، والله أعلم .

....

وتقدم أن الوجهين محفوظان . ولعل المطلب كان يحدث بهما معاً .

ولا خلاف بين الوجهين عند التحقيق ، وغايته أن المطلب في الوجه الثالث أبهم اسم الصحابي الوارد في الوجه الأول ، والله أعلم .

والحديث من وجهيه الراجحين إسناده ضعيف ؛ لأن المطلب لم يلق أحداً من الصحابة ، كما تقدم في ترجمته .
ولكن ورد للحديث شواهد كثيرة ، وتقدم أحدها من رواية أبي قتادة في المسألة رقم ٥٢٠ وهو شاهد صحيح متفق عليه ، والله أعلم .

علل أخبار رويت في الزكاة والصدقات

٦١٨ ـــ وسألت أبا زرعة عن حديث رواه داود[١] بن عبدالرحمن العطار ، عن إسماعيل بن أمية ، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ :« إن هذا المال حُلْوةٌ خَضِرةٌ[٢] ، فمن أخذه بحَقِّه بورك له فيه ، ورُبَّ مُتَخَوضٍ[٣] في مال الله ومال رسوله فيما اشتهت نفسه ، له النار يوم يلقاه » .

قال أبو زرعة : هذا خطأ ؛ إنما هو سعيد المقبري ، عن عُبيد سَنُوطا أبي الوليد ، عن خولة بنت قيس ـ امرأة حمزة بن عبدالمطلب ـ، عن النبي ﷺ .

قلت لأبي زرعة : الخطأ ممن هو ؟

قال : الله أعلم ، هكذا رواه داود العطار .

رجال الإسناد :

* داود بن عبدالرحمن العطار ، أبو سليمان المكي (ت ٢٧٥ تقريباً) .

روى عن ابن المبارك ، وابن جريج ، ومعمر ، وهشام بن عروة ، وغيرهم .

روى عنه سعيد بن منصور ، وابن وهب ، والشافعي ، وقتيبة بن سعيد ، وغيرهم .

---

(١) سقط اسم داود من نسخة فيض الله ، ونسختي مصر ، والمطبوع ، وهو في نسخة أحمد الثالث ، وتشستربتي .

(٢) قال النووي في شرحه على مسلم ١٢٦/٧ : « إن هذا المال خضرة حلوة »: شبهه في الرغبة فيه والميل إليه ، وحرص النفوس عليه بالفاكهة الخضراء الحلوة المستلذة ، فإن الأخضر مرغوب فيه على انفراده ، والحلو كذلك على انفراده ، فاجتماعهما أشد ، وفيه إشارة إلى عدم بقائه ؛ لأن الخضروات لا تبقى ، ولا تُراد للبقاء ، والله أعلم .

(٣) قال ابن الأثير : أصل الخوض : المشي في الماء وتحريكه ، ثم استعمل في التلبس بالأمر والتصرف فيه ، أي : رُبَّ متصرف في مال الله تعالى بما لا يرضاه . والتخوض : تفعُّل منه . وقيل : هو التخليط في تحصيله من غير وجهه كيف أمكن . (النهاية ٨٨/٢ ، مادة خوض) .

وثقه ابن معين ـ فيما رواه إسحاق بن منصور عنه ـ، وأبو حاتم ، وأبو داود ، والعجلي ، والبزار . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان متقناً من فقهاء أهل مكة .
ونقل الحاكم عن ابن معين تضعيفه . وقال الأزدي : يتكلمون فيه .
قال ابن حجر في الهدي : لم يصح عن ابن معين تضعيفه ، والأزدي قررنا أنه لا يعتد به .
وقال في التقريب : ثقة ، لم يثبت أن ابن معين تكلم فيه .
انظر التهذيب ٣/١٩٢ ، هدي الساري (ص ٤٢١)، التقريب (١٧٩٨) .

* إسماعيل بن أمية الأموي ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٥ .

* سعيد بن أبي سعيد المقبري ، ثقة تغير ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٨٢ .

* أبو سعيد المقبري : كيسان ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٨٢ .

* أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* عُبيد سَنُوطا[(١)]، ويقال : عبيد بن سَنوطا ، أبو الوليد المدني ، من الثالثة .
روى عن خولة بنت قيس . وعنه سعيد المقبري ، وعمر بن كثير بن أفلح .
قال العجلي : تابعي ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .
واحتج به ابن حبان في صحيحه ، وهو دلالة توثيقه ، كما تقدم في المسألة رقم ٥٣٥ .
وأخرج له الترمذي حديثنا هذا ، وقال حسن صحيح .
قال ابن حجر في التقريب : وثقه العجلي .

---

(١) قال الفيروزآبادي : والسَّنُوط والسنوطي بفتحهما ، والسناط بالكسر وبالضم : كوسج لا لحية له أصلاً ، أو الخفيف العارض ، ولم يبلغ حال الكوسج ، أو لحيته في الذقن وما بالعارضين شيء ، ثم قال : وسنوطى كهيولى : لقب عبيد المحدث ، أو اسم والده . (القاموس المحيط ص ٨٦٨ ، مادة سنط) .

....

قلت : فيظهر من هذا أن الرجل ثقة ، لتوثيق العجلي وابن حبان ، واحتجاج ابن حبان به في صحيحه ، واحتجاج الترمذي بحديثه ، وعدم وجود جارح له ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ١٩/٢٥١ ، التهذيب ٧/٧٩ ، التقريب (٤٤٠٤) .

* خولة بنت قيس بن قَهْد الأنصارية الخزرجية ، أم محمد ، زوج حمزة بن عبدالمطلب.
وقال ابن المديني : خولة بنت ثامر هي بنت قيس ، وثامر لقب ، وحكى ذلك ابن عبدالبر.
ورجحه المزي ، و تبعه ابن حجر ، فقالا : خولة بنت ثامر ، في خولة بنت قيس .
وقال ابن الأثير : ما أقرب أن يكون ثامر لقب لقيس ، فإن الحديث في الترجمتين واحد .
أسد الغابة ٥/٤٤٦، ت الكمال ٣٥/١٦٣، الإصابة ١٢/٢٣٠،٢٣٧، التقريب (٨٥٧٦).

تخريج الحديث :

روى سعيد المقبري هذا الحديث ، واختلف عليه ، على أحد الرواة عنه :

أولاً : رواه إسماعيل بن أمية ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه داود العطار ، عن إسماعيل ، عن سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

٢ ـ ورواه داود أيضاً ، عن إسماعيل ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

٣ ـ وروي عن إسماعيل ، عن سعيد ، عن خولة بنت قيس .

ثانياً : ورواه عدد من الثقات ، عن سعيد ، عن عبيد سنوطا ، عن خولة بنت قيس .

وتابع سعيداً على هذا الوجه : عمر بن كثير بن أفلح .

....

أولاً : رواه إسماعيل بن أمية ، واختلف على من دونه :

١ ـ فرواه داود العطار ، عن إسماعيل ، عن سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة :
أخرجه أبو يعلى في مسنده ١١/٤٨٧ ، رقم ٦٦٠٦ ، عن عبدالأعلى (وهو ابن حماد).
وابن أبي عاصم في الزهد ، رقم ١٥١ ، عن عباس النرسي .
كلاهما عن داود العطار ، عن إسماعيل بن أمية ، به .
وذكره الدارقطني في العلل ١٠/٣٨٥ ، من رواية عبدالأعلى ، وعباس ، عن داود .

قلت : وعبدالأعلى : لا بأس به ، وعباس : ثقة . (التقريب ٣٧٣٠ ، ٣١٩٣) .

٢ ـ ورواه داود أيضاً ، عن إسماعيل ، عن سعيد ، عن أبي هريرة :
ذكره الدارقطني في العلل ١٠/٣٨٦ ، فقال بعد ذكره للوجه الأول : وغيرهما ـ يعني غير عبدالأعلى وعباس ـ يرويه عن داود العطار ، عن إسماعيل بن أمية ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة ، ولا يقول : عن أبيه ، وكلاهما وَهْم . وإنما روى هذا الحديث المقبري ، عن عبيد ، عن خولة بنت قهد ، عن النبي ﷺ .

قلت : ولم أقف على من رواه عن داود على هذا الوجه ، ولم يذكره الدارقطني لنرى هل يقوى على معارضة الوجه الأول أم لا .
وعليه فلعل الوجه الأول أرجح عن داود ؛ حيث رواه ثقة وصدوق كذلك ، والله أعلم .

٣ ـ وروي عن إسماعيل ، عن سعيد ، عن خولة بنت قيس :
ذكره الدارقطني في العلل (٥ ق ٢٣١/أ) ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢ ق ٣٤٤/ب) .

قلت : ولم أقف على من رواه كذلك ، ولم يذكرا من رواه عن إسماعيل ، لنرى هل هو أقوى من داود أم لا .
وعليه فلعل الوجه الأول هو أرجح هذه الأوجه عن إسماعيل ، والله أعلم .

ثانياً : ورواه عدد من الثقات ، عن سعيد ، عن عبيد سنوطا ، عن خولة بنت قيس :

أخرجه الترمذي ٥٨٧/٤ ، كتاب الزهد ، باب ما جاء في أخذ المال ، رقم ٢٣٧٤ ـ ومن طريقه ابن عساكر في الأربعين البلدانية (ص ٩٠)، رقم ١٤ ـ، ورواه أحمد ٣٧٨/٦ ، والطبراني في الكبير ٢٢٨/٢٤ ، رقم ٥٧٨ ـ ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال ٢٥٢/١٩ ـ ، ورواه البخاري في التاريخ الكبير ٤٥١/٥ ، وابن أبي الدنيا في إصلاح المال (١٣٨)، رقم ٢ ، وابن عساكر في الأربعين البلدانية (ص ٩١)، رقم ١٤ . من طريق الليث .

والطبراني في الكبير ٢٢٨/٢٤ ، رقم ٥٧٩ ، وابن الأعرابي في الزهد رقم ٩٩ ، والبيهقي في شعب الإيمان ٢٧٩/٧ ، رقم ١٠٣٠٤[1]، وأبو عبيد في غريب الحديث ٣٦١/١ ، من طريق محمد بن عمرو بن علقمة .

والطبراني في الكبير ٢٢٧/٢٤ ، رقم ٥٧٧ ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٥٥/٦ ، رقم ٣٢٥٩ ، وأبو نعيم في الحلية ٦٤/٢ ، وفي معرفة الصحابة (٢ ق ٣٤٤/ب) ، من طريق أبي معشر .

واليخاري في التاريخ الكبير ٤٥٠/٥ ، وابن الأثير في أسد الغابة ٤٤٦/٥ ، من طريق عبدالحميد بن جعفر .

واليخاري في التاريخ الكبير ٤٥٠/٥ ، من طريق ابن عجلان .

كلهم عن سعيد المقبري ، عن عبيد ، عن خولة بنت قيس .

وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

---

(١) روى البيهقي هذا الحديث من طريق ابن الأعرابي ، ولكن وقع عنده :« أنا أبو سعيد بن الأعرابي ، نا عباس الترقفي ، نا يزيد بن هارون » . والذي في المطبوع من الزهد لابن الأعرابي :« حدثنا الدقيقي ، قال حدثنا يزيد » ، وليس بعيداً أن يكون الدقيقي تصحيف عن الترقفي ، ولكني لا أجزم بهذا ؛ لا حتمال أن يكون ابن الأعرابي رواه عنهما معاً ؛ إذ إنهما جميعاً من شيوخه ، والله أعلم .

وتوبع سعيد على هذا الوجه :

أخرجه ابن حبان ١٥٠/٧ ، رقم ٢٨٩٢ ، و١٠/٣٧٠ ، رقم ٤٥١٢ ، والبخاري في التاريخ الكبير ٤٥٠/٥ ، وأحمد ٣٦٤/٦ ، ٤١٠ ، والحميدي ١٧١/١، رقم ٣٥٣ ـ ومن طريقه الطبراني في الكبير ٢٢٩/٢٤ ، رقم ٥٨٢ ، وأبو نعيم في الحلية ٣١١/٧ ـ ، ورواه عبدبن حميد (المنتخب ص ٤٥٩ ، رقم ١٥٨٨) ، وعبدالرزاق ٥٩/٤ ، رقم ٢٩٦٢ ـ ومن طريقه الطبراني في الكبير ٢٢٩/٢٤ ، رقم ٥٨٠ ، وابن الأعرابي في الزهد رقم ٩٦ (ومن طريقه القضاعي في مسند الشهاب[1] ١٨٢/٢ ، رقم ١١٤٣) ـ ، ورواه ابن أبي شيبة ٢٤٢/١٣ ـ ومن طريقه الطبراني في الكبير ٢٢٩/٢٤ ، رقم ٥٨٢ ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٥٧/٦ ، رقم ٣٢٦٢ ، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله ٧٣٧/١ ، رقم ١٣٥٣[2]ـ ، ورواه الطبراني في الكبير ٢٢٩/٢٤ ، ٢٣٠ ، رقم ٥٨١ ، ٥٨٧ ، وفي الأوسط ١٥٤/٦ ، رقم ٥٣١٤ ، وابن أبي عاصم في الزهد ، رقم ١٥٢، وفي الآحاد والمثاني ٥٦/٦ ، رقم ٣٢٦٠ ، ٣٢٦١ ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢ ق ٣٤٤/ب) ، وابن الأعرابي في الزهد رقم ٩٧ ، وابن حجر في الأمالي المطلقة (ص ١٨٨) .

---

(١) وقع في مسند الشهاب :« عن يحيى بن كثير ، عن عمر بن كثير » ، وصوابه عن يحيى بن سعيد ، عن عمر بن كثير . إذ إنه قد أخرج الحديث من طريق عبدالرزاق وابن الأعرابي ، وعندهما كما أثبته ، والله أعلم .

(٢) وقع في إسناد ابن عبدالبر :« خولة بنت حكيم » ، وقال المحقق : كذا في النسختين .
قلت : وقد وقع في المصنف : عن خولة . وعند الطبراني وابن أبي عاصم : خولة بنت قيس ، وقد أخرجا الحديث من طريق ابن أبي شيبة . وعليه فلعل ما في إسناد ابن عبدالبر خطأ من الناسخ ، أو وهم من المؤلف ، وإن ثبت فيعد وجهاً جديداً من الخلاف ، وهو وجه مرجوح ، حيث رواه أكثر من ثقة عن ابن أبي شيبة بخلافه ، والله أعلم .

كلهم من طريق يحيى بن سعيد ، عن عمر بن كثير بن أفلح ، عن عبيد ، عن خولة[1] .

قلت : وعمر بن كثير : ثقة (التقريب ٤٩٦٠) .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على سعيد المقبري في هذا الحديث ، وعلى من دونه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ ـ رواه إسماعيل بن أمية ـ في الراجح عنه ـ عن سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

٢ ـ ورواه إسماعيل أيضاً ـ في وجه مرجوح عنه ـ ، عن سعيد ، عن أبي هريرة .

٣ ـ ورواه إسماعيل أيضاً ـ في وجه مرجوح عنه ـ ، عن سعيد ، عن خولة بنت قيس .

٤ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن سعيد ، عن عبيد سنوطا ، عن خولة بنت قيس .
وتابع سعيداً على هذا الوجه : عمر بن كثير بن أفلح ، وهو ثقة .

---

(١) وقد خولف يحيى بن سعيد ، من وجهين :

١ ـ فخالفه عبدالله بن دينار ، فقال : عن كثير بن أفلح ، عن عبيد ، عن خولة :

أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ١٩١/٥ ، ، وابن الأعرابي في الزهد رقم ٩٨ ، كلاهما من طريق ورقاء بن عمر ، عن عبدالله بن دينار ، به .

قلت : وورقاء : صدوق في غير منصور ، وعبدالله بن دينار ثقة (التقريب ٧٤٠٣ ، ٣٣٠٠) . ، وعليه فهي رواية شاذة ، إذ رواه يحيى بن سعيد ، وهو ثقة ثبت ، بخلافه ، والله أعلم .

٢ ـ وخالفه أبان المكتب ، فقال : عن يحيى بن كثير بن أفلح ، عن عبيد ، عن خولة :

أخرجه الطبراني في الكبير ٢٣٠/٢٤ ، رقم ٥٨٦ ، عن محمد بن السري بن مهران ، عن إسماعيل بن عيسى العطار ، عن خلف بن خليفة ، عن أبان ، به .

قلت : وفيه أبان وهو ابن بشير ، قال عنه أبو حاتم : مجهول . وذكره ابن حبان في الثقات (اللسان ٢٠/١) .
وخلف بن خليفة صدوق اختلط في الآخر (التقريب ١٧٣١) . وعليه فلا يعتد بهذا الوجه أيضاً .والله أعلم .
كما اختلف على يحيى بن سعيد ، ما ليس هنا مجال تفصيله (انظر علل الدارقطني (٥ ق ٢٣٠/ب ، ٢٣١/أ) .

....

والوجه الرابع أرجح هذه الأوجه ؛ حيث رواه عدد من الثقات عن سعيد كذلك .
وأما الأوجه الباقية فأرجحها كما تقدم هو الوجه الأول ، وهو من رواية داود العطار عن إسماعيل ، وداود ثقة ، وإسماعيل ثقة ثبت . وعليه فلعل الحمل فيه على داود .
ومن ذلك يتضح أن هذا الوجه شاذ ، لمخالفته عدداً من الثقات .

وقد سأل ابن أبي حاتم أبا زرعة : الخطأ ممن هو ؟ فقال أبو زرعة : الله أعلم ، كذا رواه داود العطار .

قلت : ولعل الخطأ من داود إذ إن إسماعيل أوثق منه ، كما تقدم . ولعل عدم جزم أبي زرعة ، لأن كلاهما ثقة . ولكن تقدم أن إسماعيل أثبت ، والله أعلم .

والحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح ، فقد توبع سعيد عليه ، وعبيد تقدم أنه ثقة على الراجح . كما أن له طريقاً أخرى عند البخاري ، وغيره ، من طريق النعمان بن أبي عياش ، عن خولة ، نحوه .
انظر البخاري ٢٥١/٦ (مع الفتح)، كتاب فرض الخمس ، باب قول الله تعالى ﴿ فإن لله خمسه وللرسول ﴾ ، رقم ٣١١٨ . والله أعلم .

٦١٩ ــ وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبدالله بن نافع الصائغ ، عن محمد بن صالح التّمار ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عتّاب بن أسيد أن النبي ﷺ أمره أن يخرص[١] العنب كما يخرص التمر .

فقالا : هذا خطأ ؛ رواه عبدالرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، عن سعيد ، أن النبي ﷺ أمر عتاب بن أسيد .

ورواه يونس بن يزيد فقال : عن الزهري ، أن النبي ﷺ أمر عتاب بن أسيد . ولم يذكر سعيد بن المسيب .

قال أبو زرعة : الصحيح عندي : عن الزهري ، أن النبي ﷺ ؛(فإنه تابع يونسَ : الأوزاعيُ وعُقَيل ، فقالا : عن الزهري ، عن النبي ﷺ)[٢]، ولا أعلم أحداً تابع عبدالرحمن بن إسحاق في هذه الرواية .

قال أبي : الصحيح عندي والله أعلم : عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب قال[٣]: كان يُخرص العنب كما يُخرص التمر . كذا رواه بعض أصحاب الزهري[٤].

---

(١) قال ابن الأثير : خَرَص النخلة والكرمة يخرُصها خَرْصاً : إذا حَزَرَ ما عليها من الرطب تمراً ومن العنب زبيباً ، فهو من الخرص : الظن ؛ لأن الحزر إنما هو تقدير بظن . (النهاية ٢٢/٢ ، مادة خرص .) .

(٢) مابين القوسين ساقط من نسختي مصر والمطبوع ، ومثبت في بقية النسخ .

(٣) وقع في نسخة فيض الله :« قد كان » ، وهو خطأ ، ولعله من الناسخ .

(٤) نقل ابن حجر في التلخيص الحبير ١٨١/٢ ، وتابعه العظيم آبادي في التعليق المغني ١٣٤/٢ ، والشوكاني في نيل الأوطار ١٦٢/٤ ، في كلامهم عن هذا الحديث ، عن أبي حاتم أنه قال : الصحيح عن سعيد بن المسيب أن النبي ﷺ أمر عتاباً ، مرسل .

ولم أقف على هذا القول عن أبي حاتم في أي من كتبه المطبوعة ، وكلام أبي حاتم في هذه المسألة إنما هو تصحيح رواية من رواه عن الزهري عن سعيد من قوله ، وليس فيه أن النبي ﷺ أمر عتاباً .

إلا أن يكون مرادهم ما ذكره أبو حاتم وأبو زرعة من قولهما :« رواه عبدالرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، عن سعيد أن النبي ﷺ أمر عتاب بن أسيد » ، وهذا كما هو ظاهر ليس تصحيحاً لهذا الوجه ، بل حكاية له ، بدليل اختلافهما بعد ذلك ، في ذكر الوجه الراجح ، والله أعلم .

رجال الإسناد :

* عبدالله بن نافع الصائغ المخزومي ، أبو محمد المدني (ت ٢٠٦ تقريباً) .

روى عن محمد التمار ، والليث بن سعد ، ومالك بن أنس ، وابن أبي ذئب ، وغيرهم .

روى عنه الزبير بن بكار ، وقتيبة بن سعيد ، وابن نمير ، والذهلي ، وغيرهم .

قال ابن معين ، والنسائي ، والعجلي : ثقة . وقال أبو زرعة : لا بأس به . وقال النسائي مرة: ليس به بأس . وقال ابن قانع : صالح .

وقال البخاري : كان ثقة في الرواية ، عارفاً بالفقه ، لم يكن بذاك الحافظ[1] .

وقال الخليلي : لم يرضوا حفظه ، وهو ثقة أثنى عليه الشافعي ، وروى عنه حديثين أو ثلاثة.

وقال أبو داود ، وأحمد بن صالح : كان أعلم الناس بحديث مالك .

وقال أحمد : لم يكن صاحب حديث ، كان ضيقاً[2] فيه ، وكان صاحب رأي مالك ، ولم يكن في الحديث بذاك . وقال أبو حاتم : ليس بالحافظ ، هو لين في حفظه ، وكتابه أصح .

وقال البخاري : في حفظه شيء . وقال أيضاً : يُعرف حفظه ويُنكر ، وكتابه أصح .

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان صحيح الكتاب ، وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ . وقال ابن عدي : روى عن مالك غرائب ، وهو في رواياته مستقيم الحديث .

وقال أبو أحمد الحاكم : ليس بالحافظ عندهم . وقال الدارقطني : يُعتبر به .

قال ابن حجر : ثقة صحيح الكتاب ، في حفظه لين .

انظر تهذيب الكمال ٢٠٨/١٦ ، التهذيب ٥١/٦ ، التقريب (٣٦٥٩).

---

(١) نقل هذا القول عن البخاري الخليلي في الإرشاد ٣١٦/١ ، ولم أره في كتب البخاري المطبوعة ، ولم ينقله المزي أو ابن حجر .

(٢) كذا في تهذيب الكمال ، وفي تهذيب التهذيب : كان ضعيفاً .

....

* محمد بن صالح بن دينار التَّـمَّـار ، أبو عبدالله المدني ، مولى الأنصار (ت ١٦٨) .
روى عن الزهري ، وعمر بن عبدالعزيز ، والقاسم بن محمد ، وغيرهم .
روى عنه عبدالله بن نافع ، وابن وهب ، والدراوردي ، والواقدي ، وغيرهم .
قال أحمد : ثقة ثقة . وقال أبو داود ، والعجلي ، وابن سعد : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال أبو حاتم : شيخ ليس بالقوي ، ولا يعجبني حديثه .
وقال الغساني في تخريج الأحاديث الضعاف في سنن الدارقطني (٢٢٢) : ليس بالقوي .
قلت : ولعله قد تابع أبا حاتم في قوله المتقدم .
ونقل الحافظ ابن حجر في التهذيب عن البرقاني ، قال : سألت الدارقطني عن محمد بن صالح ، يروي عنه زيد بن الحباب ؟، فقال : هو التمار ، متروك .
قلت : والذي في سؤالات البرقاني (٤٣٩): قال الدارقطني : هو التمار همداني متروك .
وفي ثبوت هذا القول عن صاحب الترجمة نظر ؛ لأن الذي تكلم فيه الدارقطني ، يروي عنه زيد بن الحباب ، والتمار صاحب الترجمة ، لا يروي عنه زيد ، وإنما الذي يروي عنه زيد بن الحباب هو محمد بن صالح المدني الأزرق ، وهو الذي ينطبق عليه قول الدارقطني ، لأن فيه ضعفاً ، وقال عنه ابن حبان يروي المناكير ... (المجروحين ٢/٢٦٠) .
كما أن الدارقطني ذكر أن الذي تكلم فيه همداني ، ولم أر من نسب صاحب الترجمة بذلك .
ويحتمل أن الدارقطني خلط بين الترجمتين لاشتراكهما في الاسم واسم الأب ، والطبقة ، ولأن كلاهما مدني ، ولكن كما قدمت فالراجح أن من ينطبق عليه قول الدارقطني إنما هو الأزرق ، والله أعلم .
وقال ابن حجر في التقريب : صدوق يخطيء .
قلت : لعل الصواب أنه صدوق ؛ لكلام أبي حاتم فيه ، وأما قول الدارقطني فتقدم الكلام عليه . وحتى لو ثبت ، فهو جرح مجمل ، في مقابل توثيق الأكثر له ، وليس فيه وصف بالخطأ ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ٢٥/٣٧٧ ، التهذيب ٩/٢٢٥ ، التقريب (٥٩٦١) .

....

---

* الزهري : محمد بن مسلم ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* سعيد بن المسيب ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* عتّاب بن أسِيد ، بفتح أوله ، ابن أبي العِيص ، بكسر المهملة الأموي ، صحابي جليل أسلم يوم الفتح ، وكان أمير مكة في عهد النبي ﷺ .
انظر الاستيعاب ٣/٨ ، أسد الغابة ٣/٣٥٨ ، الإصابة ٦/٣٧٢ .

* عبدالرحمن بن إسحاق بن عبدالله المدني ، ويقال له عَبّاد ، من السادسة .
روى عن الزهري ، والحسن البصري ، وسعيد المقبري ، وعبدالله بن دينار ، وغيرهم .
روى عنه أبان العطار ، وحماد بن سلمة ، وبشر بن المفضل ، وبشر بن منصور ، وغيرهم .
قال البخاري مرة ، وابن معين في عدة روايات عنه : ثقة . وقال أبو داود : قدري ، إلا أنه ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال يزيد بن زريع : ما جاء من المدينة أحفظ منه . وقال ابن معين : كان إسماعيل بن علية يرضاه .
وقال ابن معين - في رواية -، وأحمد - في رواية -، وابن خزيمة ، والنسائي ، ويعقوب بن سفيان : ليس به بأس . وقال ابن معين مرة : صويلح الحديث ، وفي أخرى : صالح الحديث وقال أحمد ، ويعقوب بن شيبة : صالح الحديث . وقال أحمد أيضاً : رجل صالح ، أو مقبول .
وقال يحيى القطان : سألت عنه بالمدينة ، فلم أرهم يَحمَدونه . وكذا قال ابن المديني .
وقال ابن المديني : سمعت سفيان وسئل عن عبدالرحمن بن إسحاق ، قال : كان قدرياً ، فنفاه أهل المدينة ، فجاءنا هاهنا ، مقتل الوليد ، فلم نجالسه ، وقالوا إنه سمع الحديث .
وقال أبو طالب : سألت أحمد بن حنبل عنه ، فقال : روى عن أبي الزناد أحاديث منكرة ، وكان يحيى لا يعجبه ، قلت : كيف هو ؟ قال : صالح الحديث .

....

وقال أبو حاتم : يُكتب حديثه ، ولا يُحتج به ، وهو قريب من محمد بن إسحاق ، صاحب المغازي ، وهو حسن الحديث ، وليس بثبت ولا قوي . وقال العجلي : يُكتب حديثه ، وليس بالقوي . وقال البخاري : ليس ممن يعتمد على حفظه ، إذا خالف من ليس بدونه ، وإن كان يُحتمل في بعض . قال : وقال إسماعيل بن إبراهيم : سألت أهل المدينة عنه ، فلم يُحمد ، مع أنه لا يُعرف له بالمدينة تلميذ إلا موسى الزَّمْعي ، روى عنه أشياء في عدةٍ منها اضطراب . وقال الدارقطني : ضعيف يُرمى بالقدر .

وقال ابن عدي : في حديثه بعض ما يُنكر ولا يتابع عليه ، والأكثر منه صحاح ، وهو صالح الحديث ، كما قاله أحمد بن حنبل .

قال ابن حجر : صدوق رمي بالقدر .

ت/الكمال ٥١٩١٦ ، التهذيب ١٣٧/٦ ، التقريب (٣٨٠٠) ، الجامع في الجرح ٦١/٢ .

* يونس بن يزيد الأيلي ، ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٩ .

* الأوزاعي : عبدالرحمن بن عمرو ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٨١ .

* عُقَيل بن خالد الأيلي ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

....

تخريج الحديث :

روى الزهري هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

أولاً : رواه محمد بن صالح التمار ، ومحمد بن عبدالله بن مسلم ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عتاب بن أسيد .

وتابعهما عبدالرحمن بن إسحاق ، والأمامي ، كما سيأتي في الاختلاف عليهما .

ثانياً : ورواه عبدالرحمن بن إسحاق ، ولقبه (عبّاد) ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه بشر بن منصور ، وعبدالله بن رجاء ، عن عبدالرحمن بن إسحاق ، عن الزهري عن سعيد ، عن عتاب .

٢ ـ ورواه بشر بن المفضل ويزيد بن زريع ، وابن علية ، عن عبدالرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، عن سعيد ، أن رسول الله ﷺ أمر عتاب بن أسيد .

ثالثاً : ورواه عبدالرحمن بن عبدالعزيز الأمامي ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه إسحاق الفروي ، عن عبدالرحمن ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن عتاب .

٢ ـ ورواه الواقدي ، عن عبدالرحمن ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن المسور بن مخرمة عن عتاب .

رابعاً : ورواه يونس ، وعقيل ، والأوزاعي ، عن الزهري ، من قوله .

....

خامساً : ورواه ابن جريج ويونس وعقيل والأوزاعي ، عن الزهري ، أن النبي ﷺ أمر عتاباً .

سادساً : ورواه بعض أصحاب الزهري ، عن الزهري ، عن سعيد ، من قوله .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً ــ : رواه محمد بن صالح التمار ، ومحمد بن عبدالله بن مسلم ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عتاب بن أسيد ، أن النبي ﷺ كان يبعث على الناس من يخرص عليهم كرومهم وثمارهم :

أخرجه الترمذي ٢٧/٣ ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء في الخرص ، رقم ٦٤٤ ، وفي العلل الكبير ٣٢٠/١ ــ ومن طريقه البغوي في شرح السنة ٣٨/٦ ــ عن مسلم بن عمرو الحذاء.
وأبو داود ٢٥٧/٢ ، كتاب الزكاة ، باب في خرص العنب ، رقم ١٦٠٣ ــ ومن طريقه البيهقي في الخلافيات (٢ ق ١٢٧/أ) ــ، ورواه الدارقطني في السنن ١٣٣/٢ ، ١٣٤ ، رقم ٢٢، ٢٤ . من طريق محمد بن إسحاق المسيبي .
وابن ماجه ٥٨٢/١ ، كتاب الزكاة ، باب خرص النخل والعنب ، رقم ١٨١٩ ، وابن حبان ٧٣/٨ ، ٧٤ ، رقم ٣٢٧٨ ، ٣٢٧٩ ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٤٠٤/١ رقم ٥٦٢ . من طريق عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي (دحيم) .
وابن ماجه ٥٨٢/١ ، الموضع السابق ، وابن المتيم الواعظ في حديث أبي بكر بن البهلول (ق ١١٧/ ب) ــ ومن طريقه الدارقطني في السنن ١٣٣/٢ ، رقم ٢١ ، وابن البخاري في مشيخته (١٤٤، ١٤٥) (وعنه المزي في تهذيب الكمال ٢٨٥/١٩) ــ كما رواه المزي من طريق أخرى ــ ، ورواه الدارقطني أيضاً ، برقم ٢١ . من طريق الزبير بن بكار .

....

والشافعي في مسنده (ترتيب السندي) ٢٤٣/١ ، رقم ٦٦١ ، وفي الأم ٣١/٢ .
ومن طريق الشافعي أخرجه ابن خزيمة ٤١/٤ ، رقم ٢٣١٦ ، وأبو بكر النيسابوري في الزيادات على المزني (ق ١٤٣/ب) ـ وعنه الدارقطني في السنن ١٣٣/٢ ، رقم ٢٠ ـ، ورواه البيهقي في الكبرى ١٢١/٤ ، ١٢٢ ، ٦/٧ ، وفي الصغرى ٥٢/٢ ، رقم ١١٨٨ ، وفي المعرفة ١٠٨/٦ ، رقم ٨١٦٩ ، وفي الخلافيات (٢ ق ١٢٧/أ)، والبغوي في شرح السنة ٣٧/٦ ، رقم ١٥٧٩، وفي تفسيره ٢٥٤/١ . كلهم من طريق الشافعي .

وأبو بكر النيسابوري في الزيادات على المزني (ق ١٤٣/ب) ـ وعنه الدارقطني في السنن ١٣٣/٢ ، رقم ٢٠ ، ـ ، عن يونس بن عبدالأعلى .
والدارقطني في السنن ١٣٣/٢، ١٣٤ ، رقم ٢٤،٢٢ ، والبيهقي في الكبرى ١٢١/٤ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٩/٢ ، من طريق إبراهيم بن المنذر .
والبيهقي في الكبرى ١٢١/٤ ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٤٠٤/١ ، رقم ٥٦٢ ، من طريق يعقوب بن حميد .
وابن قانع في معجم الصحابة ٢٧٠/٢ ، من طريق محفوظ بن أبي توبة .

كلهم عن عبدالله بن نافع ، عن محمد بن صالح التمار ، به ، نحوه .

وتوبع عبدالله بن نافع ؛ تابعه خالد بن نزار :
أخرجه الحاكم ٥٩٥/٣ ، من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالحكم .
والدارقطني في السنن ١٣٣/٢ ، رقم ١٩ ، والطبراني في الكبير ١٦٢/١٧ ، رقم ٤٢٤ ، وفي الأوسط[1] ٣٨٦/٨ ، رقم ٨٨٣٢ ـ ومن طريقه الخطيب في تلخيص المتشابه ٧٧٤/٢ ـ ، من طريق المقدام بن داود .
كلاهما عن خالد بن نزار الموصلي ، عن محمد بن صالح التمار ، به ، نحوه .

(١) سقط اسم خالد من المعجم الأوسط بتحقيق الطحان ، وقد أخرجه الطبراني في الكبير على الصواب ، كما أخرجه الخطيب من طريق الطبراني في الأوسط ، وعنده اثبات اسم خالد ، فتأكد خطأ ما في المطبوع ، والله أعلم .

....

وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب[1] .

وقال أبو داود : وسعيد لم يسمع من عتاب .

وقال ابن قانع : لم يدرك سعيد بن المسيب عتابَ بن أسيد .

وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا محمد بن صالح التمار .

وتوبع محمد بن صالح التمار :

أخرجه الدارقطني في السنن ١٣٢/٢ ، رقم ١٧ ، من طريق أحمد بن الخليل .

والبلاذري في فتوح البلدان ٦٦/١ ، رقم ١٨٠ ، عن الوليد بن صالح .

كلاهما عن الواقدي ، عن محمد بن عبدالله بن مسلم ، عن الزهري ، به .

كما تابعه عبدالرحمن بن إسحاق ، والأمامي ، كما سيأتي في الاختلاف عليهم .

قلت : أما متابعة محمد بن عبدالله بن مسلم (ابن أخي الزهري) فلا يعتد بها ؛ لأنها من رواية الواقدي ، وهو متروك ، كما سيأتي .

وأما متابعة عبدالرحمن بن إسحاق ، والأمامي ، فسيأتي الكلام عليها .

---

(١) ثم قال الترمذي : وقد روى ابن جريج هذا الحديث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة . وسألت محمداً عن هذا الحديث . فقال : حديث ابن جريج غير محفوظ ، وحديث ابن المسيب عن عتاب بن أسيد أثبت وأصح .

وذكر نحواً من هذا الكلام في العلل الكبير ٣١٩/١ .

قلت : وقد يُفهم من كلام الترمذي أن رواية ابن جريج هي لحديثنا هذا ، وأن هذا وجه من أوجه الخلاف على الزهري . ولكن الصحيح إنها لحديث عائشة ، قالت : كان النبي ﷺ يبعث عبدالله بن رواحة إلى يهود ، فيخرص النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه .

وقد أخرج هذا الحديث أبو داود ٢٦٠/٢ ، كتاب الزكاة ، باب متى يخرص التمر ، رقم ١٦٠٦ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١٢٣/٤ ـ ، ورواه عبدالرزاق ١٢٩/٤ ، رقم ٧٢١٩ ـ ومن طريقه ابن خزيمة ٤١/٤ ، رقم ٢٣١٥ ، والترمذي في العلل الكبير ٣١٩/١ ـ . وغيرهم من طرق عن ابن جريج ، به .

وقد اختلف فيه على الزهري أيضاً مما يطول استقصاؤه هنا ، والله أعلم .

وانظر لذلك سنن البيهقي ١٢٢/٤، ١٢٣ ، علل الدارقطني (٥ ق ٢٦/ب) .

وقد خلط بين الحديثين الشيخ الألباني في الإرواء ٢٨٢/٣، فذكر حديثنا هذا من رواية مالك في الموطأ ، وهي إنما هي لحديث عائشة ، كما نقل في ص ٢٨٣ عن الدارقطني قولاً ، وهو عن حديث عائشة ، والله أعلم .

ثانياً : ورواه عبدالرحمن بن إسحاق (عبّاد) ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه بشر بن منصور ، وعبدالله بن رجاء ، عن عبدالرحمن بن إسحاق ، عن الزهري عن سعيد ، عن عتاب ، قال : أمر رسول الله ﷺ أن يخرص العنب كما يخرص النخل ، وتؤخذ زكاته زبيباً ، كما تؤخذ زكاة النخل تمراً :

أخرجه أبو داود ٢/٢٥٧ ، كتاب الزكاة ، باب في خرص العنب ، رقم ١٦٠٣ ــ ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة ٣/٣٥٩ ــ، ورواه ابن خزيمة ٤/٤٢ ، رقم ٢٣١٨ ، والدارقطني في السنن ٢/١٣٣/، رقم ١٨ ، من طريق عبدالعزيز بن السري ، عن بشر بن منصور .

وأورده ابن عبدالبر في التمهيد ٦/٤٦٠ ، تعليقاً ، من طريق بشر بن منصور .

وأخرجه ابن خزيمة ٤/٤٢ ، رقم ٢٣١٨ ، وابن الجارود في المنتقى ، رقم ٣٥١ ، والدارقطني في السنن ٢/١٣٣ ، رقم ١٨ ، والبيهقي في الكبرى ٤/١٢٢ ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢ ق ١٣٢/ب) ، من طريق عبدالله بن رجاء .

كلاهما عن عبدالرحمن بن إسحاق ، به .

قلت : وبشر بن منصور صدوق (التقريب ٧٠٤) ، وعبدالعزيز بن السري الراجح أنه صدوق[1]. وعبدالله بن رجاء ، هو المكي : ثقة تغير حفظه قليلاً (التقريب ٣٣١٣) .

وأما عبدالرحمن بن إسحاق ، فتقدم في ترجمته أنه صدوق .

(١) قال عنه الحافظ في التقريب (٤٠٩٧) : مقبول . والرجل قد روى عنه أبو داود ، والدوري ، وغيرهما ، وقال البزار : بصري مشهور ، ليس به بأس (كشف الأستار ١/٤٤٥) ، واحتج به ابن خزيمة في صحيحة ، وهذا دلالة توثيقه ، كما تقدم أكثر من مرة ، إضافة إلى أنه من شيوخ أبي داود ، وهو لا يروي إلا عن ثقة ، كما نص عليه ابن حجر في التهذيب ٢/٣٤٤ ، وعليه فالراجح أنه صدوق على الأقل ، والله أعلم .

٢ - ورواه بشر بن المفضل ، ويزيد بن زريع ، وابن علية ، عن عبدالرحمن بن إسحاق ، عن الزهري ، عن سعيد ، أن رسول الله ﷺ أمر عتاب بن أسيد أن يخرص العنب فتؤدى زكاته زبيباً ، كما تؤدى زكاة النخل تمراً :

أخرجه النسائي ١٠٩/٥ ، كتاب الزكاة ، باب شراء الصدقة ، رقم ٢٦١٨ ، وابن عبدالبر في التمهيد ٤٧٠/٦ ، من طريق عمرو بن علي ، عن بشر بن المفضل .
والنسائي ١٠٩/٥ ، الموضع السابق ، وابن خزيمة ٤١/٤ ، رقم ٢٣١٧ ، والبيهقي في الكبرى ١٢٢/٤ ، وابن عبدالبر في التمهيد ٤٧٠/٦ ، وابن زنجويه في الأموال ١٠٧١/٣ رقم ١٩٨٧ ، من طريق يزيد بن زريع .
وابن أبي شيبة في المصنف ١٩٥/٣ ، ١٩٤/١٤ ، عن إسماعيل بن علية .
كلهم عن عبدالرحمن بن إسحاق ، به .

قلت : وبشر بن المفضل ، ويزيد بن زريع كلاهما ثقة ثبت ، وإسماعيل بن علية : ثقة حافظ (التقريب ٧٠٣ ، ٧٧١٣ ، ٤١٦) .
وعليه فالوجه الثاني أرجح عن عبدالرحمن ؛ حيث رواه الأكثر والأحفظ كذلك ، والله أعلم .

ثالثاً : ورواه عبدالرحمن بن عبدالعزيز الأُمامي ، واختلف عليه :

١ - فرواه إسحاق بن محمد الفروي ، عن عبدالرحمن ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن عتاب :
أخرجه الدارقطني في السنن ١٣٢/٢ ، رقم ١٦ ، عن الحسين المحاملي ، عن عبدالله بن شبيب ، عن إسحاق بن محمد ، به .
وذكر هذا الوجه المزي في التحفة ٣٠٥٥/٧ .

قلت : وإسحاق بن محمد : صدوق كُفَّ فساء حفظه (التقريب ٣٨١) .
وعبدالرحمن الأمامي : صدوق يخطيء (التقريب ٣٩٣٣) .

....

٢ ـ ورواه الواقدي ، عن عبدالرحمن ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن المسور بن مخرمة ، عن عتاب :

أخرجه الدارقطني في السنن ١٣٢/٢ ، رقم ١٧ ، من طريق أحمد بن الخليل .

والخطيب في تاريخ بغداد ٣٩٩/١ ، من طريق أبي كريب .

كلاهما عن الواقدي ، به .

وذكر هذا الوجه المزي في التحفة ٣٠٥٥/٧ .

قلت : والواقدي : محمد بن عمر : متروك مع سعة علمه (التقريب ٦١٧٥) .

وعليه فلعل الوجه الأول أرجح عن عبدالرحمن الأمامي ، والله أعلم .

رابعاً : ورواه أكثر من ثقة ، عن الزهري ، من قوله :

أخرجه البيهقي في الكبرى ١٢٢/٤ ، وأبو عبيد في كتاب الأموال (ص ٤٨٥)، رقم ١٤٤٢ ، وابن زنجويه في كتاب الأموال ١٠٧٢/٣ ,١٩٩٠ ، من طريق يونس ، عن الزهري ، قال : لا نعلم يخرص من الثمر إلا التمر ، والعنب .

وأبو عبيد في الأموال (ص ٤٩٤ ، رقم ١٤٧٦)، وابن زنجويه في الأموال ١٠٧١/٣ ، رقم ١٩٨٨ ، من طريق عقيل ، عن الزهري ، قال : مضت السنة في زكاة الكرم أن يُخرص كما يخرص النخل ، ثم تؤدى زكاته زبيباً ، كما تؤدى زكاة النخل تمراً . قال : فتلك السنة من رسول الله ﷺ في النخل والكرم .

وابن زنجويه ١٠٧٢/٣ ، رقم ١٩٨٩ ، من طريق الأوزاعي ، عن الزهري . مثله .

خامساً : ورواه أكثر من ثقة ، عن الزهري ، أن النبي ﷺ أمر عتَّاباً :

أخرجه عبدالرزاق ١٢٧/٤ ، رقم ٧٢١٤ .

وسحنون في المدونة ٣٤٠/١ ، من طريق ابن وهب ، عن محمد بن عمرو .

كلاهما عن ابن جريج : عبدالملك بن عبدالعزيز ، عن الزهري ، به .

وتابع ابن جريج عليه : يونس بن يزيد ، والأوزاعي ، وعقيل :
ذكر ذلك أبو زرعة في هذه المسألة .
ولم أقف على من أخرجه عنهم كذلك ، والذي تقدم في الوجه السابق من روايات هؤلاء الثلاثة جميعاً أنه من قول الزهري ، وليس فيه أن النبي ﷺ أمر عتاب .
وأخشى أن يكون مراد أبي زرعة هو ما تقدم في الوجه السابق ، والله أعلم .

سادساً : ورواه بعض أصحاب الزهري ، عن الزهري ، عن سعيد ، قال : كان يخرص العنب كما يخرص التمر .
ذكره أبو حاتم في هذه المسألة ، وصوب هذا الوجه على غيره ، ولم أقف على من أخرجه.

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على الزهري ، وعلى بعض الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم :

١ ـ رواه محمد التمار ، وعبدالرحمن الأمامي ــ في الراجح عنه ــ ، وعبدالرحمن بن إسحاق ــ في وجه مرجوح عنه ــ ، ومحمد بن عبدالله بن مسلم ــ في وجه لا يثبت عنه ــ كلهم ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عتاب بن أسيد .

٢ ـ ورواه عبدالرحمن بن إسحاق ــ في الراجح عنه ــ ، عن الزهري ، عن سعيد ، أن رسول الله ﷺ أمر عتاب بن أسيد .

٣ ـ ورواه عبدالرحمن الأمامي ــ في وجه مرجوح عنه ــ ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن المسور بن مخرمة ، عن عتاب .

٤ ـ ورواه يونس ، وعقيل ، والأوزاعي ، عن الزهري ، من قوله .

٥ ـ ورواه ابن جريج ، ويونس وعقيل ، والأوزاعي ، عن الزهري ، أن النبي ﷺ أمر عتاباً .

٦ ـ ورواه بعض أصحاب الزهري ، عن الزهري ، عن سعيد ، من قوله .

ولعل الأوجه الثلاثة الأخيرة محفوظة عن الزهري ؛ إذ رواه في الوجه الرابع ثلاثة من الثقات كذلك ، ورواه هؤلاء أيضاً في الوجه الخامس مع ابن جريج .
وأما الوجه السادس ، فتقدم أني لم أجد من أخرجه ، ولكن لعل جزم أبي حاتم به ، ونسبته لبعض أصحاب الزهري ، وتصحيحه له على بقية الأوجه يقويه .
وأما الوجه الأول ، وإن كان رواه أربعة من الرواة ، إلا أنه تقدم أنه لايثبت إلا عن اثنين منهم ، وهما محمد التمار ، وهو صدوق ، وعبدالرحمن الأمامي ، وهو صدوق يخطيء ، كما تقدم .
وأما الوجه الثاني ، فمن رواية عبدالرحمن بن إسحاق ، وتقدم أنه صدوق .
والوجه الثالث لا يثبت عن عبدالرحمن الأمامي ، كما تقدم ، والله أعلم .

وقد رجح أبو زرعة الوجه الخامس ، بينما رجح أبو حاتم الوجه السادس .
ولترجيح كل منهما وجه ؛ إذ رجح كل منهما أحد الأوجه الراجحة عن الزهري ، كما تقدم ، والله أعلم .

والحديث من هذه الأوجه الراجحة إسناده ضعيف ، وأقلها ضعفاً الوجه الخامس ، وهو مرسل ، بل ومعضل ، ولم أقف له على شواهد تقويه ، والله أعلم .
قال عبدالحق في الأحكام الوسطى ١٧٨/٢ ، عن هذا الحديث : ولا يتصل من طريق صحيح . وقد روي في أخذ الزكاة من الزبيب عن عمر بن الخطاب ، وعبدالله بن عمرو ، وأبي موسى ، وجابر ، وأبي سعيد ، ومعاذ بن جبل ، كلهم عن النبي ﷺ ، ولا يصح منها شيء ، كلها إما منقطع أو ضعيف ، ذكر أحاديثهم الدارقطني ، وغيره .

قلت : وهذه الأحاديث التي أشار إليها إنما هي في وجوب أخذ الزكاة من الزبيب ، وليست في أنه يخرص كما يخرص التمر ، كما في سنن الدارقطني ٩٦/٢ ـ ١٠٠ ، والله أعلم .

٦٢٠ ــ وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن مسلم الطائفي ، وعيسى بن ميمون بن دَاية المكي ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر ، عن النبي ﷺ قال : « ليس فيما دون خمس[1] ذَوْدٍ[2] صدقة » .

قال أبي : أرى أن هذا خطأ ؛ لأن الحميدي حدثنا عن ابن عيينة قال : كان عمرو بن دينار ، ويحيى بن سعيد يرويان هذا الحديث عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد .

قال أبي : ورأيت في بعض أحاديثهما ، إما محمد بن مسلم ، أو ابن داية : عن عمرو بن دينار ، عن جابر ، وأبي سعيد[3] ، عن النبي ﷺ .

قال أبي : كان ابن عيينة أعلم الناس بحديث عمرو بن دينار .

رجال الإسناد :

* محمد بن مسلم الطائفي ، صدوق يخطيء ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٥ .

* عيسى بن ميمون الـجُرَشي ، أبو موسى المكي ، يُعرف بابن دَاية ، من السابعة .
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٤٦/٢٣ ، التهذيب ٢٣٥/٨ ، التقريب (٥٣٣٥) .

* عمرو بن دينار المكي ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٥ .

* جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٤ .

---

(١) وقع في جميع النسخ :« خمسة » ، والصواب ما أثبته ؛ لأن الذود مؤنث ، والله أعلم .

(٢) الذود من الأبل : ما بين الثنتين إلى التسع . وقيل : ما بين الثلاث إلى العشر ، واللفظة مؤنثة ، ولا واحد لها من لفظها كالنَّعَم . (النهاية ١٧١/٢ ، مادة ذود) .

(٣) وقع في المطبوع :« ابن سعيد » ، وهو خطأ ، ومخالف لجميع النسخ .

....

---

* الحميدي ، عبدالله بن الزبير ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٥ .

* ابن عيينة : سفيان ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٣ .

* يحيى بن سعيد ، هو الأنصاري ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٦٨ .

* عمرو بن يحيى بن عمارة الأنصاري ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٠ .

* يحيى بن عُمارة بن أبي حسن الأنصاري المدني ، من الثالثة .
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٤٧٤/٣١ ، التهذيب ٢٥٩/١١ ، التقريب (٧٦١٢) .

* أبو سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ، صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٤ .

تخريج الحديث :

روى عمرو بن دينار هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

أولاً : رواه محمد بن مسلم ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن محمد بن مسلم ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر .
وتابع محمد بن مسلم على هذا الوجه : عيسى بن ميمون .

٢ ـ ورواه داود بن عمرو ، ويَسْرَة بن صفوان ، عن محمد بن مسلم ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر ، وأبي سعيد .

....

ثانياً : وروي عن عمرو بن دينار ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد .

وتابع عمرو بن دينار على هذا الوجه عدد كبير من الثقات .

وقد اختلف على بعضهم ، مما سيأتي بيانه أثناء التخريج .

كما تابع عمرو بن يحيى عليه أكثر من ثقة .

ثالثاً : ورواه ابن جريج ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالرزاق ، وحجاج بن محمد ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه عن أبي سعيد .

وتابع ابن جريج عليه عدد كبير من الثقات ، كما تقدم .

٢ ـ ورواه عبدالرزاق أيضاً عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار ، عن غير واحد ، عن جابر ، مرفوعاً .

رابعاً : ورواه أبو جعفر الرازي ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر ، موقوفاً .

خامساً : رواه حماد بن زيد ، واختلف عليه ، وسيأتي في المسألة رقم ٦٢٦ .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه محمد بن مسلم ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات عن محمد بن مسلم ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر ، مرفوعا :
أخرجه ابن ماجه ٥٧٢/١ ، كتاب الزكاة ، باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال ، رقم ١٧٩٤ ، من طريق وكيع .

....

وابن خزيمة ٣٦/٤ ، رقم ٢٣٠٤ ، وابن نظيف الفراء في فوائده (ق ٩٥/ب) ــ وعنه أبو الحسن الخلعي في فوائده (ق ٩٨/ب) ، وفي الحادي عشر من الخلعيات (ق ٩٥/أ) ــ ، من طريق بشر بن آدم ، عن منصور بن زيد الموصلي[1] .

وابن خزيمة ٣٦/٤ ، رقم ٢٣٠٥ ، والحاكم ٤٠١/١ ــ وعنه البيهقي في الكبرى ١٢٨/٤ ــ ، ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٥/٢ ، وفي شرح مشكل الآثار ١٢٤/٤ ، رقم ١٤٨٣ ، من طريق سعيد بن أبي مريم .

وعبدالرزاق ١٤٠/٤ ، رقم ٧٢٥١ ــ ومن طريقه ابن خزيمة[2] ٣٦/٤ ، رقم ٢٣٠٥ ، وأبو عوانة ٨٤/٣ ، وأحمد ٢٩٦/٣ ، والعقيلي في الضعفاء ١٣٤/٤ ــ .

وابن خزيمة ٣٦/٤ ، رقم ٢٣٠٥ ، من طريق الهيثم بن جميل .

وأبو عوانة ٨٥/٣ ، من طريق العلاء بن عبدالجبار .

وأبو عوانة ــ كما في اتحاف المهرة ٢٨٨/٣ ــ ، وابن عبدالبر في التمهيد ١١٦/١٣ ، من طريق أبي حذيفة : موسى بن مسعود .

والحاكم ٤٠٠/١ ــ وعنه البيهقي في الكبرى ١٣٤/٤ ــ، ورواه الطبراني في الأوسط ٢١٩/٩ ، رقم ٨٤٧٨ ، والخطيب في المتفق والمفترق ١٨٨٥/٣ ، رقم ١٤٨١ ، من طريق سعيد بن سليمان .

وعبدبن حميد (المنتخب ص ٣٣٢ ، رقم ١١٠٣) ــ ومن طريقه برهان الدين التنوخي في نظم اللآلي بالمائة العوالي (ص ٩١)، رقم ٥٣ ــ .

والطبراني في الأوسط ٢٤/١٠ ، رقم ٩٠٥٣ ، من طريق عبدالله بن يوسف .

وابن حجر في موافقة الخُبر الخبر ٨٨/٢ ، من طريق علي بن زيد .

كلهم عن محمد بن مسلم ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر .

---

(١) وقع في المطبوع من ابن خزيمة ، وفوائد ابن نظيف ، والخلعي :« بشر بن آدم » . والذي في اتحاف المهرة ٢٨٨/٣ نقلاً عن ابن خزيمة : عن عبيد بن آدم ، عن منصور . ولعله خطأ ، أو وهم من الحافظ ؛ فالذي يروي عن منصور بن زيد ، هو بشر بن آدم البصري ، كما في ترجمته في تهذيب الكمال ٩١/٤ ، والله أعلم .

(٢) وقع في المطبوع من ابن خزيمة :« حدثنا عبدالرزاق ، أخبرنا محمد بن إسحاق » ، وصوابه : محمد بن مسلم ، كما في اتحاف المهرة ٢٨٨/٣ ، والله أعلم .

....

وتابع محمد بن مسلم : عيسى بن ميمون :
أخرجه الطيالسي في مسنده (٢٣٦)، رقم ١٧٠٢ ، عن عيسى بن ميمون المكي ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر .

وقال ابن خزيمة : هذا الخبر لم يسمعه عمرو بن دينار من جابر .
وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن دينار إلا محمد بن مسلم .
وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي .
وقال العقيلي : لا يتابع عليه (يعني محمد بن مسلم) .
ونقل ابن عبدالبر عن حمزة بن محمد الحافظ قوله : ولا تصح هذه السنة عن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ إلا عن أبي سعيد الخدري ، وقد روى هذا الحديث محمد بن مسلم الطائفي ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر عن النبي ﷺ ، ورواه معمر ، عن سهيل بن أبي صالح ،عن أبي هريرة ، وليسا بصحيحين .
وقال ابن عبدالبر : انفرد به محمد بن مسلم من بين أصحاب عمرو بن دينار ، وما انفرد به فليس بالقوي .

٢ - ورواه داود بن عمرو ، ويَسْرَة بن صفوان ، عن محمد بن مسلم ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر ، وأبي سعيد :
أخرجه ابن خزيمة ٣٦/٤ ، رقم ٢٣٠٥ ، عن محمد بن يحيى .
وأبو عوانة ٨٣/٣ ، عن حنبل بن إسحاق .
والدارقطني في السنن ٩٤/٢ ـ ومن طريقه ابن حجر في موافقة الخُبر الخبر ٩١/٢ ـ ، عن عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز .
والبيهقي في الكبرى ١٢٨/٤ ، من طريق علي بن عبدالعزيز .
وأبو نعيم في الحلية ٣٥٤،٣٥٣/٣ ، من طريق موسى بن هارون .
كلهم عن داود بن عمرو الضبي ، عن محمد بن مسلم ، به .

....

وقد توبع داود بن عمرو :
أخرجه أبو عوانة ٨٣/٣ ، عن الترقفي ، عن يَسْرَة بن صفوان ، عن محمد بن مسلم ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر وأبي سعيد .

وقال أبو نعيم : غريب من حديث عمرو ، لم يجمعهما إلا محمد بن مسلم .
وقال ابن حجر : هكذا رواه داود بن عمرو ؛ جامعاً بين جابر وأبي سعيد ، وخالفه غيره من الحفاظ ، فاقتصروا على جابر ، وهكذا أخرجه الحاكم من طريق سعيد بن أبي مريم عن محمد بن مسلم ، مقتصراً على جابر .

قلت : وداود بن عمر : ثقة . والترقفي ، هو عباس بن عبدالله ، وهو ثقة أيضاً ، ويَسْرَة ثقة كذلك . (التقريب ١٨٠٣ ، ٣١٧٢ ، ٧٨٠٦) .

والوجه الأول أرجح ؛ حيث رواه عدد من الثقات كذلك ، إلا أنه يحتمل أن يكون الوجه الثاني محفوظ أيضاً عن محمد بن مسلم ؛ حيث رواه عنه ثقتان كذلك ، ولعل الحمل في هذا الاختلاف على محمد بن مسلم ؛ حيث تقدم أنه صدوق يخطيء ، ومن رواه عنه في كلا الوجهين أوثق منه ، فلعله كان يحدث بهما معاً ، والله أعلم .

ثانياً : وروي عن عمرو بن دينار ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد :
ذكره الحميدي في مسنده ٣٢٢/٢ ، وعنه أبو حاتم في هذه المسألة ، وغيرهما عن سفيان ابن عيينة أنه قال : كان عمرو بن دينار ، ويحيى بن سعيد يرويان هذا الحديث عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد .
وقال أبو حاتم : كان ابن عيينة من أعلم الناس بحديث عمرو بن دينار .

وتابع عمرو بن دينار على هذا الوجه عدد كبير من الثقات :

فقد أخرجه مالك في الموطأ ٢٤٤/١ ، كتاب الزكاة ، باب ما تجب فيه الزكاة .

ومن طريق مالك أخرجه البخاري ٣٦٣/٣ (مع الفتح)، كتاب الزكاة ، باب زكاة الورِق رقم ١٤٤٧ ، وأبو داود ٢٠٨/٢ ، كتاب الزكاة ، باب ما تجب فيه الزكاة ، رقم ١٥٥٨ ــ ومن طريقه الجصاص في أحكام القرآن ٢١٧/٣ ــ، ورواه الترمذي ١٣/٣، كتاب الزكاة ، باب ما جاء في صدقة الزرع والتمر والحبوب ، رقم ٦٢٧ ، والنسائي ١٧/٥ ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الأبل ، رقم ٢٤٤٥ ــ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ١٣٤/٢٠ ــ، ورواه ابن وهب في الجامع (ق ٢٢/أ) ــ ومن طريقه ابن خزيمة ٣٤/٤ ، رقم ٢٢٩٨ ، والدارقطني في السنن ٩٣/٢ ، رقم ٥ ، والبيهقي في الكبرى ١٠٧/٤، ١٢٠ ، وفي الخلافيات (٢ ق ١٢٥/ب) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٥/٢ ، وابن عدي في الكامل ١٧٨٩/٥ ــ ، ورواه ابن خزيمة ١٧/٤ ، رقم ٢٢٦٣ ، وابن حبان ٧١/٨ ، رقم ٣٢٧٥ ، والطوسي في مختصر الأحكام ٢١١/٣ ، رقم ٥٨١ ، والبيهقي في الكبرى ٨٤/٤ ، والشافعي في مسنده (ترتيب السندي) ٢٣١/١ ، رقم ٦٣٧ ، وفي السنن ٢٩/٢ ، رقم ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٥ ، وفي الأم ٣٠/٢ ــ وعنه الربيع في اختلاف علي وعبدالله بن مسعود (الملحق بكتاب الأم) ١٩٤/٨ ، وفي اختلاف مالك والشافعي ٢٢٢/٨ ــ (ومن طريقهما البيهقي في الكبرى ٨٤/٤ ، وفي المعرفة ١٤/٦ ، رقم ٧٨٤٩ و٩٨/٦ ، رقم ٨١٢٣ ، و١٣٠/٦ ، رقم ٨٢٥١ ، وفي الخلافيات (٢ ق ١٢٥/ب) ــ ، ورواه الخطيب في تاريخ بغداد ٣٣٧/٨ ، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان ٣٦٩/٣ رقم ٥٤١ ، وابن عدي في الكامل ١٧٨٩/٥ ، وتمام في فوائده (الروض البسام ١٣١/٢ رقم ٥٢٢)، وأبو عبيد في الأموال (٤٢٩)، رقم ١١٧٦، وابن زنجويه في الأموال ٩٣٨/٣ ، رقم ١٦٨١ ، والغافقي في مسند الموطأ (ص ٤٧٦) ، رقم ٦٠٣ ، وأبو القاسم البغوي في حديث مصعب الزبيري (ق ٤٢/ب) ــ ومن طريقه ابن عساكر في معجم شيوخه (ق ١١٣/أ) ــ، ورواه ابن المقرىء في معجمه (ق ١٤٥/أ) وأبو موسى المديني في كتاب اللطائف (ق ٦٤/أ) ، وأبو محمد الجوهري في السادس من حديث أبي الفضل الزهري (ق ١٠٣/ب) ، وابن نظيف الفراء في فوائده (ق ٩٥/أ) ــ ومن طريقه أبو عبدالله الثقفي في الأول من فوائده (ق ٤/أ) ــ.

كلهم من طريق مالك .

....

ومسلم ٦٧٣/٢ ، كتاب الزكاة ، رقم ٩٧٩ ، والنسائي ١٧/٥ ، الموضع السابق ، رقم ٢٤٤٥ ، وابن خزيمة ١٧/٤ ، رقم ٢٢٦٣ ، وابن الجارود في المنتقى[1] ، رقم ٣٤٠ ، والحميدي ٣٢٢/٢ ، رقم ٧٣٥ ـ ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج ٥٧/٣ ، رقم ٢١٩٥ والبيهقي في الكبرى ١٣٣/٤ ، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان ٢١٢/٤ ، رقم ٩٧٦ ـ ، ورواه الطوسي في مختصر الأحكام ٢١١/٣ ، رقم ٥٨٠ ، وابن وهب في الجامع (ق ٢٢/أ) ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١٠٧/٤، ١٢٠ ، وفي الخلافيات (٢ ق ١٢٥/ب) ، وابن عدي في الكامل ١٧٨٩/٥ ـ ، ورواه البيهقي في الكبرى ٨٤/٤ ، ١٣٣ ، وفي الصغرى ٥٣/٢ ، رقم ١١٩٦ ، وفي الخلافيات (٢ ق ١٣١/ب) وأحمد ٦/٣ ، وأبو يعلى ٢٦٧/٢ ، رقم ٩٧٩ ، والشافعي في مسنده (ترتيب السندي) ٢٣١/١ ، رقم ٦٣٨ ، ٦٣٩، ٦٤٢ ، وفي السنن ٢٩/٢ ، رقم ٣٦٠ ، و٣٠/٢ ، رقم ٣٦٤ ، وفي الأم ٣٠/٢ ، ٣٣ ـ ومن طريقه البيهقي في المعرفة ١٣/٦ ، رقم ٧٨٤٨ ، و١٣١/٦ ، رقم ٨٢٥٢ ـ ، ورواه الآجري في الأربعين حديثاً (٨٤)، رقم ٢٥ ، ويحيى بن آدم في الخراج (١٢٩)، رقم ٤٣٩ ، وابن المقرئ في الأربعين (ق ١٤٩/ب) والخلعي في الأول من الفوائد المنتقاة (ق ٤/ب) ، والذهبي في السير ٤١١/١٥ ، وابن حجر في موافقة الخُبر الخبر ٨٦/٢ . من طريق سفيان بن عيينة .

والترمذي ١٣/٣ ، كتاب الزكاة ، الموضع السابق ، رقم ٦٢٦ ، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان ٢١٢/٤ ، رقم ٩٧٦ ، وابن نظيف الفراء في فوائده (ق ٩٥/أ) ، من طريق عبدالعزيز بن محمد الدراوردي .

والترمذي ١٣/٣ ، كتاب الزكاة ، الموضع السابق ، رقم ٦٢٧ ، والنسائي ١٧/٥ ، الموضع السابق ، رقم ٢٤٤٥ ـ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ١٣٤/٢٠ ـ، ورواه ابن خزيمة ١٧/٤ ، رقم ٢٢٦٣ ، وابن حبان ٧١/٨ ، رقم ٣٢٧٥ ، والطوسي في مختصر الأحكام ٢١١/٣ ، رقم ٥٨١ ، وأحمد ٤٤/٣،٤٥ ، ٧٩ ، والطيالسي في مسنده (٣٧) ،

---

(١) وقع اسم سفيان في المنتقى غير منسوب ، من رواية ابن المقرئ عنه ، ثم وجدته عند الطوسي مصرحاً فيه بأنه ابن عيينة ، إذ رواه أيضاً عن ابن المقرئ .

....

رقم ٢١٩٧ ، والخطيب في تاريخ بغداد ٣٣٧/٨ ، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان ٣٦٩/٣ ، رقم ٥٤١ ، وابن عدي في الكامل ١٧٨٩/٥ ، وابن المقرئ في معجمه (ق ١٤٥/أ) ، من طريق شعبة .

والترمذي ١٣/٣ ، كتاب الزكاة ، الموضع السابق ، رقم ٦٢٧ ، والنسائي ١٧/٥ ، الموضع السابق ، رقم ٢٤٤٥ ــ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ١٣٤/٢٠ ــ، ورواه ابن وهب في الجامع (ق ٢٢/أ) ــ ومن طريقه ابن خزيمة ٣٤/٤ ، رقم ٢٢٩٨ ، والبيهقي في الكبرى ١٠٧/٤ ، ١٢٠ ، وفي الخلافيات (٢ ق ١٢٥/ب) ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٥/٢ ، وابن عدي في الكامل ١٧٨٩/٥ ــ ، ورواه ابن خزيمة ١٧/٤ ، رقم ٢٢٦٣ ، وابن حبان ٧١/٨ ، رقم ٣٢٧٥ ، والطوسي في مختصر الأحكام ٢١١/٣ ، رقم ٥٨١ ، وعبدالرزاق ١٤٠/٤ ، رقم ٧٢٥٣ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٤/٢ ، والخطيب في تاريخ بغداد ٣٣٧/٨ ، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان ٣٦٩/٣ ، رقم ٥٤١ ، وابن عدي في الكامل ١٧٨٩/٥ ، ويحيى بن آدم في الخراج (١٢٩) ، رقم ٤٣٨ ، وابن زنجويه في الأموال ٩٠٩/٣ ، رقم ١٦٠٨ ، و٣/١٠٣٩ ، رقم ١٩١٣ ، وابن المقرئ في معجمه (ق ١٤٥/أ)، وأبو الحسين المحاملي في حديث أبي عمرو الزاهد (ق ٩٨/أ) ، من طريق سفيان الثوري[(١)].

---

(١) وقع عند الترمذي ، والنسائي ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، وابن المقرئ ، اسم سفيان غير منسوب ، وكلهم من رواية ابن مهدي عنه ، وابن مهدي يروي عن الثوري ، وابن عيينة ، ولكنه من أكثر الناس رواية عن الثوري ، ومن أثبتهم فيه (تهذيب الكمال ٤٣٦/١٧)، ثم وجدته عند الطوسي والخطيب من رواية ابن مهدي مصرحاً فيه بأنه الثوري .

كما وقع في كتاب الأموال ، وفي حديث أبي عمرو الزاهد :« أنا أبو نعيم ، أنا سفيان »، ولم يتبين لي هل هو ابن عيينة ، أو الثوري ، فكلاهما من شيوخ أبي نعيم ، وممن سمع من عمرو بن يحيى ، وكلاهما قد رويا هذا الحديث عن عمرو ، ثم وجدته عند الطحاوي من رواية أبي نعيم عن سفيان الثوري ، فترجح أن سفيان الوارد عند ابن زنجويه ، والزاهد ، هو الثوري ، والله أعلم .

....

والنسائي ٣/ ٤٠ ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الحنطة ، رقم ٢٤٨٤ ــ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ٢٠/ ١٣٤ ، وابن حزم في المحلى ٥/ ٢٥٢ ــ، ورواه ابن خزيمة ٤/ ٣٥ ، رقم ٢٣٠١ ، وابن حبان ٨/ ٧٢ ، رقم ٣٢٧٦ ، و٨/ ٧٥ ، رقم ٣٢٨١ ، والدارقطني ٢/ ٩٢ ، رقم ٤ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢/ ٣٥ ، وابن نظيف الفراء في فوائده (ق ٩٥/ب) ، من طريق روح بن القاسم .

وابن وهب في الجامع (ق ٢٢/أ) ــ ومن طريقه ابن خزيمة ٤/ ٣٤ ، رقم ٢٢٩٨ ، والدارقطني في السنن ٢/ ٩٣ ، رقم ٥ ، والبيهقي في الكبرى ٤/ ١٠٧، ١٢٠ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢/ ٣٥ ، وابن عدي في الكامل ٥/ ١٧٨٩ ــ ، عن عبدالله بن عمر ، ويحيى بن عبدالله بن سالم .

وابن خزيمة ٤/ ١٧ ، رقم ٢٢٦٣ ، من طريق محمد بن دينار .
وابن خزيمة ٤/ ٣٢ ، رقم ٢٢٩٣ ، من طريق عبدالله . (ولم يتبن لي من هو) .
وابن حبان ٨/ ٧٥ ، رقم ٣٢٨١ ، من طريق سعيد (لعله ابن أبي عروبة) .
وأبو نعيم في المستخرج ٣/ ٥٨ ، رقم ٢١٩٩ ، وابن أبي شيبة ٣/ ١٣٧ ، من طريق وكيع ، عن سفيان .
والدارمي ١/ ٣٢٣ ، رقم ١٦٤٠ ، عن عبيدالله بن موسى ، عن سفيان .
(ولم يتبين لي من سفيان في هذين الطريقين ، هل هو الثوري ، أو ابن عيينة) .
وأحمد ٣/ ٧٤ ، عن وهيب ، وعفان .
وأبو يعلى ٢/ ٣٣١ ، رقم ١٠٧١ ، من طريق فليح بن سليمان .
والطبراني في الأوسط ٧/ ٣٣٨ ، رقم ٦٦٤٤ ، من طريق زيد بن حِبَّان .
والطبراني في الأوسط ٩/ ١٩٢ ، رقم ٨٤١٣ ، من طريق خارجة بن مصعب .
وأبو عبيد في الأموال (٤٢٨)، رقم ١١٧٥ ، و (٤٨١) ، رقم ١٤٢٢ ، من طريق حماد بن سلمة .
ويحيى بن آدم في الخراج (١٢٩)، رقم ٤٣٨ ، من طريق مِنْدَل العَنَزي .

....

وأبو يوسف في كتاب الخراج ، ص ٥٤ .
وابن حجر في موافقة الخُبر الخبر ٢/٨٦ ، من طريق محمد بن فُليح .
وأبو بكر الطوسي في الثالث من حديث أبي العباس الأصم (ق ١٤٤/أ)، من طريق زائدة ابن قدامة .
وابن قانع في فوائده (ق ٦٩/أ) ، من طريق إبراهيم بن طهمان .
وتابعهم : يحيى بن سعيد ، ويحيى بن أبي كثير ، وابن جريج ، والأوزاعي ، كما سيأتي في الاختلاف عليهم .
كما تابعهم عبيدالله بن عمر، وأيوب ـ في وجه لا يثبت عنه ـ،كما سيأتي في المسألة ٦٢٦.
كلهم عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد .
كما توبع عمرو بن يحيى ؛ تابعه محمد بن يحيى بن حبان ، وعمارة بن غزية ، وغيرهما ، ومتابعة ابن حبان وعمارة عند مسلم وغيره ، مما لا مجال هنا للتوسع في ذلك .
وقال الترمذي : حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح .

وقد اختلف على بعض الرواة عن عمرو بن يحيى :

فرواه يحيى بن سعيد ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

فرواه هشيم عن يحيى ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه زحمويه ، عن هشيم ، عن يحيى ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد :
أخرجه ابن حبان ٨/٧٦ ، رقم ٣٢٨٢ ، عن أبي يعلى ، عن زحمويه : زكريا بن يحيى الواسطي ، عن هشيم ، به .
وتابع هشيماً على هذا الوجه عدد كبيرمن الثقات :

فقد أخرجه البخاري ٣/٣٦٣ (مع الفتح)، الموضع السابق ، رقم ١٤٤٧ ، من طريق عبدالوهاب الثقفي .

....

ومسلم ٢/٦٧٤ ، الموضع السابق ، رقم ٢/٩٧٩ ، والنسائي ٥/١٨ ، الموضع السابق ، رقم ٢٤٤٦ ـ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ٢٠/١٣٤ـ، ورواه أبو نعيم الأصبهاني في المستخرج ٣/٥٧ ، رقم ٢١٩٦ ، والبيهقي في الكبرى ٧/٥ ، من طريق الليث .
ومسلم ٢/٦٧٤ ، الموضع السابق ، رقم ٢/٩٧٩ ، من طريق عبدالله بن إدريس .
وابن أبي شيبة في المصنف ٣/١٢٤، و١٤/٢٨١ ـ ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج ٣/٥٧ ، رقم ٢١٩٦ ـ، عن أبي خالد الأحمر .
وابن خزيمة ٤/٣٣ ، رقم ٢٢٩٥ ، والبيهقي في الكبرى ٧/٥ ، وابن المنذر في الإقناع ١/١٦٥ ، رقم ٤٥ ، و١/١٧٤ ، رقم ٥٣ ، من طريق يزيد بن هارون .
والدارقطني في السنن ٢/١٢٩ ، رقم ٣ ، من طريق أبي بكر بن عياش .
وابن أبي شيبة في المصنف ٣/١١٧ ، ١٣٧ ، عن عبدالرحيم بن سليمان .
وتابعهم الأوزاعي ، كما سيأتي في الاختلاف عليه .
كما تابعهم حماد بن زيد ، كما سيأتي في المسألة رقم ٦٢٦ .
كلهم عن يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد .

٢ ـ ورواه زحمويه أيضاً ، عن هشيم ، عن يحيى ، عن عبدالله بن فلان الأنصاري ، عن أبيه ، عن أبي سعيد :
أخرجه أبو يعلى ٢/٣٠٦ ، رقم ١٠٣٤ ، عن زحمويه ، به .

قلت : كذا وقع في المطبوع من مسند أبي يعلى : « عن عبدالله بن فلان الأنصاري ، عن أبيه » . وقد أخرجه ابن حبان ، كما تقدم في الوجه الأول عن أبي يعلى ، وعنده :« عن عمرو بن يحيى الأنصاري ، عن أبيه » .
وهو كذلك في كلا طبعتي ابن حبان .
ويحتمل أن يكون وقع خطأ من الناسخ ، أو أن أبا يعلى رواه عن هشيم على الوجهين ، وحدث بهما معاً ، ويقوي هذا ما سيأتي في الوجه الثالث ، عن هشيم .

....

٣ ـ ورواه سعيد بن منصور ، عن هشيم ، عن يحيى بن سعيد ، عن عبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري ، عن أبيه ، عن أبي سعيد :
أخرجه أبو عوانة في المستخرج ٨٣/٣ ، عن الصائغ ، عن سعيد بن منصور ، به .

قلت : وهشيم بن بشير ثقة ثبت ، لكنه كثير التدليس والإرسال الخفي (التقريب ٧٣١٢) وقد رواه على أكثر من وجه ، وتابعه على أحدها عدد من الثقات ، فيقدم من هذه الأوجه ما توبع عليه ، وهو الوجه الأول ، والله أعلم .

ورواه الأوزاعي ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه شعيب بن إسحاق ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه إسحاق بن يزيد ، وسليمان بن عبدالرحمن ، وداود بن رشيد ، عن شعيب ، عن الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد :

أخرجه البخاري ٣١٨/٣ (مع الفتح)، كتاب الزكاة ، باب ما أدي زكاته فليس بكنز ، رقم ١٤٠٥ ــ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٦٢/٦٥ ــ، عن إسحاق بن يزيد.
وأبو عوانة ، ومن طريقه الإسماعيلي ـ كما في الفتح ٣٢١/٣ ــ ومن طريق أبي عوانة أيضاً ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٦٣/٦٥ ، وابن العديم في بغية الطلب ٧٥٢/٢ ــ، من طريق سليمان بن عبدالرحمن .
وابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٦٢/٦٥ ، وفي معجم شيوخه (ق ١١٣/أ) ، من طريق أبي القاسم البغوي ، عن داود بن رشيد[1] .

كلهم عن شعيب بن إسحاق ، عن الأوزاعي ، به .

---

(١) كذا جاء عند ابن عساكر ، وهو يرويه من طريق ابن ميمي الدقاق عن البغوي ، عن داود ، به .
وسيأتي في الوجه الثالث أن ابن ميمي الدقاق يرويه أيضاً عن البغوي ، عن داود به ، ولكن باسقاط يحيى .
فيحتمل أن يكون ابن ميمي يرويه على الوجهين ، والله أعلم .

....

ب ـ ورواه سليمان بن عبدالرحمن ، عن شعيب بن إسحاق ، عن الأوزاعي ، حدثني يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد :
أخرجه أبو نعيم الحداد في الجامع بين الصحيحين (ق ١٧٧) ، من طريق عثمان بن خورزاذ ، عن سليمان ، به .

ج ـ ورواه داود بن رشيد ، عن شعيب بن إسحاق ، عن الأوزاعي ، أن عمرو بن يحيى أخبره عن أبيه ، عن أبي سعيد :
أخرجه ابن ميمي الدقاق في الأول من الفوائد المنتقاة (ق ٦/ب ، ٧/أ) ـ ومن طريقه ابن عساكرفي تاريخ دمشق ٦٥/٣٦٢ ـ .
والفراوي في الأربعين (ق ٤٧/ب)، من طريق عبدالرحمن بن أبي شريح .
كلاهما عن أبي القاسم : عبدالله بن محمد البغوي ، عن داود بن رشيد ، به .
وقال ابن عساكر : وليس فيه : يحيى ، ولا بد منه .

د ـ ورواه داود بن رشيد ، وهشام بن خالد ، وسليمان بن عبدالرحمن ، وعبدالوهاب بن سعيد الدمشقي ، عن شعيب ، عن الأوزاعي ، عن يحيى (غير منسوب) ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد :
أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٥/٢٦١ ، من طريق هشام بن خالد ، به .
وذكره من رواية داود ، وهشام : أبو علي الجياني في القسم المطبوع من تقييد المهمل باسم التنبيه على الأوهام (ص ١٣٤) ، وابن حجر في الهدي (ص ٣٧٥) ، وفي الفتح ٣/٣٢١ ، كلاهما نقلاً عن أبي مسعود الدمشقي .
وزاد ابن حجر في الهدي أنه من قول الدارقطني أيضاً .
وذكره من رواية سليمان ، وعبدالوهاب : ابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٥/٢٦٣ .

....

كما ذكره المزي في التحفة ٤٨٢/٣[1].

هـ - ورواه عبدالوهاب بن نجدة ، عن شعيب ، عن الأوزاعي ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد .
ذكره الجياني ، وابن عساكر ، وابن حجر ، نقلاً عن أبي مسعود الدمشقي ، وتقدم موضع النقل عنهما .
ولكن ذكر ابن حجر في الفتح ٣٢١/٣ : أن رواية عبدالوهاب ، عن شعيب ، عن الأوزاعي ، عن يحيى ، وحماد .
وابن حجر إنما نقل كلام أبي مسعود ، وقد ذكره أيضاً في الهدي ، وكذا نقله الجياني ، ولم يذكرا فيه اسم حماد .
ولا أدري هل هو خطأ ، أو أنه زيادة من كلام الدارقطني الذي قد نقل عنه ابن حجر في الموضع الثاني مع نقله له عن أبي مسعود . ولم أقف على كلام الدارقطني في التتبع ، ولا في العلل ، والله أعلم .

٢ - ورواه الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن عبدالرحمن بن أبي اليمان ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد :
أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٦١/٦٥ ، من طريق يزيد بن عبدالله بن رزيق ، عن الوليد بن مسلم ، به .

---

(١) سقط بعض كلام أبي مسعود الدمشقي من المطبوع من التحفة ، فجاء هذا الوجه من رواية داود بن رشيد ، وهشام بن خالد ، عن شعيب ، عن الأوزاعي ، حدثني يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن يحيى .
وكلام أبي مسعود كما نقله الجياني في المطبوع ص ١٣٤ ، والمخطوط (ق ١٢١/ب) هو : وواه داود بن رشيد وهشام بن خالد ، عن شعيب ، عن الأوزاعي ، عن يحيى ، غير منسوب . ورواه عبدالوهاب بن نجدة ، عن شعيب ، عن الأوزاعي ، قال : حدثني يحيى بن سعيد ، أن عمرو بن يحيى حدثه » .
ولعل الناسخ انتقل نظره من الوجه الأول إلى الثاني ، واسقط ما بينهما ، وهو من قوله في الوجه إلأول : عن الأوزاعي ، وحتى قوله في الوجه الثاني : عن الأوزاعي ، والله أعلم .

وذكره أبو مسعود ، ونقله عنه الجياني ، وابن حجر ، في الموضع المتقدم .
كما ذكره المزي في التحفة ٣/٤٨٢ .
ونقل ابن عساكر عن ابن شاهين قوله : تفرد بهذا الحديث يزيد بن عبدالله ، عن الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، لا أعلم حدّث به أحد غيره ، ولا قال : عن ابن اليمان ، غير الوليد بن مسلم في هذا الحديث ، وهو الغريب منه[1] .
قال ابن حجر في الهدي ص ٣٧٥ : قال أبو مسعود : أخرج البخاري حديث شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي ، قال : أخبرني يحيى بن أبي كثير ، أن عمرو بن يحيى بن عمارة أخبره عن أبيه ، أنه سمع أبا سعيد يقول : قال النبي ﷺ :« ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة .. » الحديث ، وقد رواه داود بن رشيد ، وهشام بن خالد ، عن الأوزاعي ، عن يحيى ، غير منسوب . ورواه الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن عبدالرحمن بن أبي اليمان ، عن يحيى بن سعيد . ورواه عبدالوهاب بن نجدة ، عن شعيب ، عن الأوزاعي ، قال : حدثني يحيى بن سعيد . انتهى كلامه .
قال الحافظ : واقتضى أمرين :
أحدهما : أن شيخ البخاري ، وهو إسحاق بن يزيد ، وهم في نسبة يحيى ، فقال : ابن أبي كثير ، وإنما هو يحيى بن سعيد ؛ بدليل رواية عبدالوهاب ، وأن داود وهشاماً لم ينسباه .

ثانيهما : أنه اختلف على الأوزاعي مع ذلك بزيادة رجل فيه بينه وبين يحيى بن سعيد ، من رواية الوليد بن مسلم .
وإذا تأملت ما ذكره لم تجد ما اختاره مستقيماً ، بل رواية الوليد بن مسلم تدل على أنه لم يكن عند الأوزاعي عن يحيى بن سعيد إلا بواسطة ، وقد صرح شعيب عنه بأن يحيى أخبره ، فاقتضى ذلك أن رواية عبدالوهاب بن نجدة إما موهومة أو مدلسة ، ورواية إسحاق عن شعيب صحيحة صريحة ، وقد وجدت لإسحاق فيه متابعاً عن شعيب ، وذلك فيما أخرجه أبو عوانة في صحيحه ، قال : حدثنا أبو إبراهيم الزهري - وكان من الأبدال - ، حدثنا أبو أيوب : سليمان بن عبدالرحمن ، حدثنا شعيب بن إسحاق ، حدثنا الأوزاعي ،

(١) كذا في المطبوع ، ولعل الصواب :« وهو غريب عنه » .

قال أخبرني يحيى بن أبي كثير ، فذكره سواء ، وهكذا أخرجه الإسماعيلي في مستخرجه من طريق سليمان بن عبدالرحمن ، ثم قال : الحديث مشهور عن يحيى بن سعيد ، رواه الخلق عنه ، وقد رواه داود بن رشيد ، عن شعيب ، عن الأوزاعي ، عن يحيى بن سعيد .
قال ابن حجر : قلت : وهو يدل لما قلناه أن رواية الأوزاعي له عن يحيى بن سعيد مدلسة ، وعن يحيى بن أبي كثير مسموعة ، وكأنه عند شعيب بن إسحاق عن الأوزاعي على الوجهين ، والله أعلم . انتهى كلام الحافظ .
وذكر نحوه مختصراً في الفتح ٣/٣٢١ .

قلت : ومنه يتبين أن الأوزاعي رواه عن يحيى بن أبي كثير ، ويحيى بن سعيد ، ويؤيد قول الحافظ ابن حجر رواية سليمان بن عبدالرحمن ، حيث رواه على هذين الوجهين معاً .
كما لم يذكر الحافظ أو غيره الوجه الثالث من الاختلاف على شعيب ، وهي رواية داود ابن رشيد ، عن شعيب بن إسحاق ، عن الأوزاعي ، أن عمرو بن يحيى أخبره عن أبيه ، عن أبي سعيد .
ولعل هذا الوجه شاذ ؛ إذ رواه داود أيضاً ، وتابعه عليه سليمان بن عبدالرحمن على ذكر الواسطة بين الأوزاعي وعمرو بن يحيى ، وهو الموافق للأوجه الأخرى ، إذ إن جميع الأوجه ليس فيها أن الأوزاعي يرويه عن عمرو بدون واسطة ، والله أعلم .

ثالثاً : ورواه ابن جريج ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالرزاق ، وحجاج بن محمد ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه عن أبي سعيد :
أخرجه عبدالرزاق ٤/١٤٠ ، رقم ٧٢٥٢ ـ ومن طريقه مسلم ٢/٦٧٤ ، الموضع السابق ، وأبو نعيم في المستخرج[1] ٣/٥٧ ، رقم ٢١٩٧ ـ .

(١) وقع في المطبوع من المستخرج من رواية عمرو بن يحيى عن أبي سعيد ، وهو سقط استدركته من المخطوط (ق ١٦٨/ب) .

....

وأبو عبيد في الأموال (٤٢٨)، رقم ١١٧٥ ، و (٤٨١) ، رقم ١٤٢٢ ، عن حجاج .
كلاهما عن ابن جريج ، به .
وتابع ابن جريج عليه عدد كبير من الثقات ، كما تقدم .

٢ ـ ورواه عبدالرزاق أيضاً عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار ، عن غير واحد ، عن جابر ، مرفوعاً :
أخرجه عبدالرزاق ١٣٩/٤ ، رقم ٧٢٥٠ ـ ومن طريقه ابن خزيمة ٣٧/٤ ، رقم ٢٣٠٦ ـ عن ابن جريج ، أخبرني عمرو بن دينار ، قال سمعت عن غير واحد[1]، عن جابر بن عبدالله ، نحوه ، مرفوعاً .
وقال ابن خزيمة : وهذا هو الصحيح ، لا رواية محمد بن مسلم الطائفي . وابن جريج أحفظ من عددٍ مثل محمد بن مسلم .

قلت : وابن جريج ثقة يدلس (التقريب ٤١٩٣) ، وقد صرح بالتحديث .

ولعل الوجه الأول أرجح عن ابن جريج ؛ حيث رواه عنه ثقتان كذلك ، كما توبع عليه من عدد كبير من الثقات ، إضافة إلى اخراج مسلم لهذا الوجه .
وأما الوجه الثاني فلم أر من تابع عبدالرزاق ، ولا ابن جريج عليه ، وقد روياه أيضاً على الوجه الأول ، فيقدم من روايتيهما ما وافقهما فيه غيرهما ، والله أعلم .[2]

---

(١) وقع في المطبوع من ابن خزيمة ، وفي نسختين من نسخ المصنف ـ كما في هامش المصنف ـ :« عن جابر بن عبدالله ، عن غير واحد ، عن جابر » ، وما أثبته من النص المثبت في المصنف ، ومن اتحاف المهرة ٢٨٩/٣ .

(٢) كما رواه ابن جريج ، وتابعه أشعث ، وزيد بن زبي أنيسة ، كلهم عن أبي الزبير عن جابر موقوفاً ، وقد أخرج روايتهم أبو عبيد في الأموال ، رقم ١٤٢٧ ، وابن أبي شيبة ١٣٧/٣ ، ويحيى بن آدم في الخراج ، رقم ٤٤٧ ، وعبدالله بن أحمد في مسائله عن أبيه ، رقم ٦٢٨ ، ولكن خالفهم عدد من الثقات فرووه عن أبي الزبير ، عن جابر ، مرفوعاً ، منهم عياض بن عبدالله عند مسلم رقم ٩٨٠ ، وغيره ، ولم اتوسع في هذه الخلافات ؛ لأنها ليست داخلة في الاختلاف على عمرو بن دينار ، والله أعلم .

خامساً : رواه أبو جعفر الرازي ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر ، موقوفاً :

أخرجه ابن زنجويه في الأموال ٣/١٠٤٠ ، رقم ١٩١٨ ، عن علي بن الحسن ، عن ابن المبارك ، عن أبي جعفر ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر ، موقوفاً .

قلت : وأبو جعفر ، لعله الرازي ، وهو صدوق سيء الحفظ (التقريب ٨٠١٩) . وعليه فلا يثبت هذا الوجه ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على عمرو بن دينار ، وعلى بعض الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ ـ رواه محمد بن مسلم ـ مرة ـ، وعيسى بن ميمون ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر .

٢ ـ ورواه محمد بن مسلم ـ مرة ـ ، عن عمرو بن دينار عن جابر ، وأبي سعيد .

٣ ـ وذكره ابن عيينة من رواية عمرو بن دينار ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد ، مرفوعاً .
وتابع عمرو بن دينار على هذا الوجه عدد كبير من الثقات .

٤ ـ ورواه ابن جريج ـ في وجه مرجوح عنه ـ ، عن عمرو بن دينار ، عن غير واحد ، عن جابر ، مرفوعاً .

٥ ـ ورواه أبو جعفر الرازي ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر ، موقوفاً .

ولعل الوجه الثالث أرجح هذه الأوجه ؛ حيث ذكر ابن عيينة أن عمرو بن دينار يرويه هكذا ، وهو من أعلم الناس بحديث عمرو ، كما أن عمرو بن دينار توبع عليه من عدد كبير من الثقات ، وقد أخرج هذه المتابعات البخاري ، ومسلم ، كما تقدم .

وأما الوجه الأول ، فقد رواه عيسى بن ميمون ، وهو ثقة ، وأما متابعه محمد بن مسلم ، ففيها نظر ؛ فهو صدوق يخطيء ، وقد اضطرب فيه فكان يرويه على الوجه الأول مرة ، وعلى الوجه الثاني مرة أخرى . وعليه فهذا الوجه شاذ .
وأما الوجه الثاني ، فتفرد به محمد بن مسلم ، وقد تقدم الكلام فيه .
وأما الوجه الرابع فهو وجه مرجوح عن ابن جريج ، كما تقدم أثناء التخريج .
وأما الوجه الخامس فهو من رواية أبي جعفر ، وهو ضعيف ، كما تقدم .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من تخطئته للوجه الأول ، وترجيحه للوجه الثالث.
وأما قوله :« ورأيت في بعض أحاديثهما ، إما محمد بن مسلم ، أو ابن داية : عن عمرو بن دينار ، عن جابر ، أو أبي سعيد » . فتقدم أن هذا من حديث محمد بن مسلم ، وليس من حديث ابن داية ، كما تبين ذلك من التخريج .

كما اختلف على بعض الرواة على عمرو ين يحيى ، وتقدم تفصيل ذلك ، وبيان الراجح منها أثناء التخريج ، والله أعلم .

والحديث من وجهه الراجح صحيح ، وقد أخرجه البخاري ومسلم ، والله أعلم .

٤ ـ ورواه ابن جريج ـ في وجه مرجوح عنه ـ ، عن عمرو بن دينار ، عن غير واحد ، عن جابر ، مرفوعاً .

٥ ـ ورواه أبو جعفر الرازي ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر ، موقوفاً .

ولعل الوجه الثالث أرجح هذه الأوجه ؛ حيث ذكر ابن عيينة أن عمرو بن دينار يرويه هكذا ، وهو من أعلم الناس بحديث عمرو ، كما أن عمرو بن دينار توبع عليه من عدد كبير من الثقات ، وقد أخرج هذه المتابعات البخاري ، ومسلم ، كما تقدم .
وأما الوجه الأول ، فقد رواه عيسى بن ميمون ، وهو ثقة ، وأما متابعه محمد بن مسلم ، ففيها نظر ؛ فهو صدوق يخطيء ، وقد اضطرب فيه فكان يرويه على الوجه الأول مرة ، وعلى الوجه الثاني مرة أخرى . وعليه فهذا الوجه شاذ .
وأما الوجه الثاني ، فتفرد به محمد بن مسلم ، وقد تقدم الكلام فيه .
وأما الوجه الرابع فهو وجه مرجوح عن ابن جريج ، كما تقدم أثناء التخريج .
وأما الوجه الخامس فهو من رواية أبي جعفر ، وهو ضعيف ، كما تقدم .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من تخطئته للوجه الأول ، وترجيحه للوجه الثالث.
وأما قوله :« ورأيت في بعض أحاديثهما ، إما محمد بن مسلم ، أو ابن داية : عن عمرو بن دينار ، عن جابر ، أو أبي سعيد » . فتقدم أن هذا من حديث محمد بن مسلم ، وليس من حديث ابن داية ، كما تبين ذلك من التخريج .

كما اختلف على بعض الرواة على عمرو ين يحيى ، وتقدم تفصيل ذلك ، وبيان الراجح منها أثناء التخريج ، والله أعلم .

والحديث من وجهه الراجح صحيح ، وقد أخرجه البخاري ومسلم ، والله أعلم .

٦٢١ ــ وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عمر بن شَبيب ، عن عبدالله بن عيسى ، عن حفص ، وعبيدالله ابني[1] أخي سالم بن أبي الجعد ، عن سالم ، عن ثوبان ، عن النبي ﷺ قال : « الصدقة تدفع ميتة السؤ »[2] .

قالا : هذا خطأ ؛ رواه سفيان الثوري ، عن عبدالله بن عيسى ، عن عبدالله بن أبي الجعد ، عن ثوبان . وهو الصحيح .

قلت لهما : ليس لسالم هاهنا معنى ؟

قالا : لا .

رجال الإسناد :

* عمر بن شَبِيْب الـمُسْليّ ، بضم الميم وسكون المهملة ، الكوفي ، مات بعد المائتين .

متفق على تضعيفه .

انظر تهذيب الكمال ٢١/٣٩٠ ، التهذيب ٧/٤٦١ ، التقريب (٤٩١٩) .

* عبدالله بن عيسى بن عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري ، الكوفي (ت ١٣٠) .

روى عن عبدالله بن أبي الجعد ، والزهري ، وسعيد بن جبير ، وعكرمة ، وغيرهم .

روى عنه الثوري ، وابن عيينة ، وشعبة ، وزهير بن معاوية ، وغيرهم .

وثقه ابن معين ، ويعقوب بن سفيان ، والعجلي ، وقال النسائي : ثقة ثبت . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحاكم ، وابن خراش : هو أوثق آل أبي ليلى .

---

(١) وقع في نسختي مصر ، والمطبوع :« ابن أخي » ، والتصويب من بقية النسخ .

(٢) كذا ذكر المصنف هذا الحديث بهذا المتن ، وقد أعاده المؤلف برقم ٢١١٣ ، من المطبوع ، وقال في متنه :« لا يزيد في العمر شيء إلا البر ، والصدقة تدفع ميتة السوء » ، وأعاده مرة أخرى برقم ١٩٨٨ ، من المطبوع ، وقال في متنه :« لا يزيد في العمر إلا البر ، ولا يرد القدر إلا الدعاء ، وإن الرجل لَيُحرم الرزق بالذنب يصيبه » .

قلت : والحديث إنما يُعرف بهذا المتن الأخير ، ولم أر في جميع روايات الحديث من وجهيه قوله :« الصدقة تدفع ميتة السوء » ، ولم أر من أشار إلى رواية ثوبان بهذا اللفظ سوى المصنف ، والله أعلم .

....

وقال أبو حاتم : صالح . وقال علي الأودي : سمعت شريكاً يثني على عبدالله بن عيسى .
وقال في رواية : كان رجل صدق ، وكان يُعلم العجم محتسباً .
وقال ابن معين : كان يتشيع .
قلت : وقد احتج به البخاري ، ومسلم ، وروى له بقية أصحاب الكتب الستة .
وقال أبو الحسن بن البراء عن ابن المديني : هو عندي منكر الحديث .
قال ابن حجر في التهذيب : والمذكور في الأصل - يعني تهذيب الكمال - عن علي بن المديني ، تعقبه ابن عبدالهادي بأنه قاله في عبدالله بن عيسى الذي يروي عن عكرمة عن أبي هريرة ، حديث :« من خبب امرأة » ، وأما ابن أبي ليلى فذكره ولم يذكر فيه شيئاً .
وقلت : ولو ثبت كلام ابن المديني ، فهو غير مفسر ، ومعارض بكثرة الموثقين له .
وذكره الذهبي في المغني ، ونقل عن ابن المديني قوله السابق ، كما نقل عن الدارقطني قوله عنه : متروك الحديث .
قلت : ولم أر كلام الدارقطني هذا في كتابه الضعفاء والمتروكين ، ولا في بقية كتبه المطبوعة ، ولم ينقله الذهبي في بقية كتبه الأخرى كالميزان أو الديوان ، وغيرهما ، بل وثقه الذهبي مطلقاً في الكاشف ، ولعله لايثبت عن الدارقطني ، ولا الذهبي ، وخاصة إن هذا النقل عن الدارقطني كان في أحد النسخ المعتمد عليها في تحقيق المغني ، دون الأخرى ، كما هو بين من صنيع المحقق .
وإن ثبت عن الدارقطني ، فيجاب عنه بما تقدم على كلام ابن المديني ، والله أعلم .
وقال الذهبي في الكاشف ، وابن حجر : ثقة . وزاد ابن حجر : يتشيع .
انظر تهذيب الكمال ٤١٢/١٥، الميزان ٤٧٠/٢ ، المغني ٤٩٨/١، الكاشف ٥٨٣/١ ، التهذيب ٣٥٢/٥، التقريب (٣٥٢٣) ، الجامع في الجرح ١٠/٢ .

* حفص ، وعبيدالله ابني أخي سالم بن أبي الجعد ، لم أقف على ترجمة لهما .
ولعل ذكرهما هنا من وهم ابن شبيب ، حيث تفرد بتسميتهما ، كما سيأتي .

....

---

* سالم بن أبي الجعد ، ثقة يدلس ، من الثانية ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٦٠ .
وقال الذهلي : سمعت أحمد بن حنبل ـ وذكر أحاديث سالم بن أبي الجعد عن ثوبان ـ فقال : لم يسمع سالم من ثوبان ولم يلقه ، وبينهما مَعْدان بن أبي طلحة ، وليست هذه الأحاديث بصحاح . (تهذيب الكمال ١٠/١٣٢) .

* ثوبان مولى رسول الله ﷺ ، صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٦١٣ .

* سفيان الثوري ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٧ .

* عبدالله بن أبي الجَعْد الأشجعي الغَطَفَاني ، أخو سالم بن أبي الجعد ، من الرابعة .
روى عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ ، وجُعَيل الأشجعي .
روى عنه عبدالله بن عيسى ، وابن أخيه رافع بن سلمة بن زياد بن أبي الجعد .
روى له النسائي ، وابن ماجه . وذكره ابن حبان في الثقات .
وأخرج له هو ، والحاكم في صحيحيهما حديث هذه المسألة .
وقال ابن القطان : مجهول الحال .
قال ابن حجر : مقبول .
قلت : لعل الصواب أنه صدوق ؛ فالرجل قد احتج به ابن حبان ، والحاكم في كتابيهما ، ولم يُتعقبا ، وهذا دلالة توثيقهما له ، كما تقدم أكثر من مرة ، ويؤيد هذا تصحيح الحاكم لحديثه ، وإقرار الذهبي له ، وتصحيح المنذري لإسناده ، وتحسين العراقي والبوصيري له ، كما سيأتي ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ١٤/٣٦٤ ، التهذيب ٥/١٧٠ ، التقريب (٣٢٥٠) .

....

تخريج الحديث :

روى عبدالله بن عيسى هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى الرواة عنه :

أولاً : رواه عمر بن شبيب ، عن عبدالله بن عيسى ، عن حفص ، وعبيدالله ابني سالم بن أبي الجعد ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن ثوبان .

واضطرب فيه ابن شبيب ؛ فرواه مرة مرفوعاً ، ومرة موقوفاً ، ومرة بالشك بينهما .

ثانياً : ورواه الثوري ، واختلف على أحد الرواة عنه :

فرواه أبو نعيم ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن أبي نعيم ، عن الثوري ، عن عبدالله بن عيسى ، عن عبدالله بن أبي الجعد ، عن ثوبان .

وتابع أبا نعيم على هذا الوجه عدد من الثقات .

٢ ـ ورواه محمد بن فضيل الملطي ، عن أبي نعيم ، عن سفيان ، عن عبدالله بن عيسى ، عن يحيى بن الحارث ، عن أبي الأشعث الصنعاني ، عن ثوبان .

٣ ـ ورواه محمد بن عبدالعزيز الدينوري ، عن أبي نعيم ، عن أبي حنيفة ، وسفيان الثوري عن عبدالله بن عيسى ، عن عبدالله بن أبي الجعد ، عن ثوبان .

٤ ـ ورواه أحمد بن الخليل ، عن أبي نعيم ، عن سفيان ، عن عبدالله بن عيسى ، عن عبيد ابن أبي الجعد ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

٥ ـ ورواه محمد بن مسلم ، عن أبي نعيم ، عن سفيان ، عن عبدالله بن عيسى ، عن سالم ابن أبي الجعد ، عن ثوبان .

....

ورواه محمد بن يوسف الفريابي ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه حميد بن زنجويه ، عن الفريابي ، عن الثوري ، عن عبدالله بن عيسى ، عن عبدالله بن أبي الجعد ، عن ثوبان .

وتابع الفريابي على هذا الوجه عدد من الثقات ، كما تقدم .

٢ ـ ورواه عبدالله بن محمد بن أبي مريم ، عن الفريابي ، عن سفيان ، عن عبدالله بن عيسى ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن ثوبان .

وفيما يلي تفصيل ذلك :

أولاً : رواه عمر بن شبيب ، واضطرب فيه :

١ ـ فرواه الجرمي ، عن عمر بن شبيب ، عن عبدالله بن عيسى ، عن حفص وعبيدالله ابني سالم بن أبي الجعد ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن ثوبان ، مرفوعاً :« لا يرد القدر إلا الدعاء ولا يزيد في العمر إلا البر ، وإن العبد ليحرم الرزق بالذنب يصيبه ، إن في التوراة لمكتوب : يابن آدم اتق ربك ، وبرَّ والديك ، وصِل رحمك ، أمدد لك في عمرك ، وأيسر لك يسرك ، وأصرف عنك عسرك » :

أخرجه الروياني في مسنده ١/٤٠٨ ، رقم ٦٢٦ ، عن ابن إسحاق ، عن الجرمي ، عن عمر بن شبيب[(١)] ، به .

وذكره المصنف في هذه المسألة ، وفي المسألة رقم ١٩٨٨ ، ورقم ٢١١٨ ، من رواية عمر ابن شبيب ، به .

---

(١) وقع في المطبوع من مسند الروياني :« عمر بن شبة » ، وقال المحقق في الهامش : في المتن « شبيب » ، وضبب عليها ، وكتب في الهامش بخط مغاير :« شبة » ، وهو الصواب ، فهو عمر بن شبة النمري .

قلت : بل الصواب ما في المتن ، كما تبين من التخريج ، والله أعلم .

٢ - ورواه سعدان بن نصر - مرة - عن عمر بن شبيب ، عن عبدالله بن عيسى ، عن حفص وعبيدالله ابني سالم بن أبي الجعد ، عن سالـم بن أبي الجعد ، عن ثوبان ، موقوفاً عليه ، مثل المتن السابق :

أخرجه عبدالغني المقـدسي في الترغيب في الدعاء[1]، رقم ١٢، من طريق الحـسين بن علي ابن السري ، عن عبدالله بن يحيى السكري ، عن إسماعيل الصفار ، عن سعدان ، به .

٣ - ورواه سعدان بن نصر - مرة أخرى - عن عمـر بن شبيب ، عن عبدالله بن عيسى ، عن حفص وعـبيدالله ابني سـالم بن أبي الجعد ، عـن سالم بن أبي الجعـد ، عن ثوبان ، وقال في إسناده : أراه عن رسـول الله ﷺ أنه قال ، فـذكر شطره الأول ، ثم قـال : قال ثوبان : إن في التوراة مكتوب ... الخ . :

أخرجه قوام السنة في الترغيب والترهيب[2] ١/٢٠٢ ، رقم ٤١٩ ، عن عاصم بن الحسن ، عن عبدالله بن يحيى ، عن إسماعيل الصفار ، عن سعدان ، به .

قلت : وتقدم أن عمر بن شبيب ضعيف، ولعله كان يرويه بهذه الأوجه كلها ، والله أعلم .

---

(١) وقع في المطبـوع من الكتاب ، وفـي المخطوط أيضاً (٤/ب) : عـمر بن شـبيـب ، عن عبـدالله بن عيـاش ، عن جعفر ، وعبيدالله ابني أخي سالم بن أبي الجعد » .

والنسخـة الخطية بخط المؤلف : الحافظ عـبدالغني المقدسي ، ولعل الخطأ من النسـخة التي نقل عنها ، وليس بعـيداً أن يكون من عمر بن شبيب ، والله أعلم .

كما وقع في الطبعة التي عندي : عبدالله ابن أخي سالـم . وصوابه عبيدالله ابني أخي سالم ، كما في المخطوط ، ووقع على الصواب في الطبعة التي حققها د. فالح الصغير ، والله أعلم .

(٢) وقع في كلا طبعتي الكتـاب :« عن حفص ، وعيينة ، وعبيدالله ابـن أخي سالم » ، بزيادة اسم عيينة ، ولا أدري ما مستند المحقيقين في هذا ، فقـد رجعت إلى مخطوطتي الكتاب نسخـة المحمودية (ق ٥٧/ب)، والنسخة التـركية (ق ٤٧/أ) ، وليس فيهما ذكر لعيينة ، ولعل أحد محققي الكتاب قد نقله عن الآخر ، والله أعلم .

ووقع في النسخة التي حققها زغلول :« عبدالله » ، وصوابه عبيدالله ، كما هو في المخطوط .

كما وقع في الطبعة التي حققها أيمن شعبان ١/٢٧٣، رقم ٤٢٧ :« عمر ، عن شبيب »، وهو خطأ أيضاً ، والله أعلم .

....

ثانياً : ورواه الثوري ، واختلف على بعض الرواة عنه :

فرواه أبو نعيم ، واختلف عليه :

١ - فرواه عدد من الثقات ، عن أبي نعيم ، عن الثوري ، عن عبدالله بن عيسى ، عن عبدالله بن أبي الجعد ، عن ثوبان :
أخرجه الطبراني في الكبير ١٠٠/٢ ، رقم ١٤٤٢ ، عن أبي زرعة الدمشقي .
وفي مسند سفيان الثوري - كما في هامش الدعاء ٧٩٩/٢ -، عن محمد بن فضيل الملطي .
وابن أبي شيبة ٤٤١/١٠ - ومن طريقه عبدالغني المقدسي في الدعاء (ق ١٤٣/أ) - .
والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٧٩/٨ ، رقم ٣٠٦٩ ، عن فهد بن سليمان .
والبغوي في شرح السنة ٦/١٣ ، رقم ٣٤١٨ ، من طريق حُميد بن زنجويه .
والمؤلف في العلل ٢٠٨/٢ ، رقم ٢١١٣ ، عن أبي زرعة .
والمقدسي في الدعاء (ق ١٤٣/ب) ، من طريق إبراهيم بن ديزيل ، وعلي بن حرب .
كلهم عن أبي نعيم ، عن سفيان ، به .

وتابع أبا نعيم على هذا الوجه عدد من الثقات :

أخرجه ابن المبارك في الزهد (٢٩)، رقم ٩٦ - ومن طريقه النسائي في الكبرى ، كتاب الرقائق (كما في تحفة الأشراف ١٣٣/٢)، والقضاعي في مسند الشهاب ١١٥/٢ ، رقم ١٠٠١ ، وابن أبي الدنيا في كتاب العقوبات (ص ٥٦)، رقم ٦٤ - .
ووكيع في الزهد ٧١١/٣ ، رقم ٤٠٧ - ومن طريقه ابن ماجه ٣٥/١ ، في المقدمة ، رقم ٩٠ ، وفي ١٣٣٤/٢ ، كتاب الفتن ، باب العقوبات ، رقم ٤٠٢٢ ، وابن حبان ١٥٣/٣ ، رقم ٨٧٢ ، وأحمد ٢٧٧/٥ ، ٢٨٢ - ومن طريق أحمد ابن الجوزي في كتاب البر والصلة (٥٠)، رقم ٢٢ ، والمزي في تهذيب الكمال ٣٦٦/١٤ - ، ورواه ابن أبي شيبة في المصنف ٤٤١/١٠ - ومن طريقه عبدالغني المقدسي في الدعاء (ق ١٤٣/أ) - ، ورواه هناد في الزهد ٤٩١/٢ ، رقم ١٠٠٩ ، وأبو يعقوب الكاتب في كتاب المناهي وعقوبات المعاصي (ق ٦/ب ، ٧/أ) - . كلهم من طريق وكيع .

....

والحاكم ٤٩٣/١ ، من طريق قبيصة بن عقبة ، وأبي حذيفة .
وأحمد ٢٨٠/٥ ، من طريق عبدالرزاق .
والروياني في مسنده ٤٢٠/١ ، رقم ٦٤٣ ، وأحمد بن منيع (كما في مصباح الزجاجة ٦١/١) ـ ومن طريقه عبدالغني المقدسي في الدعاء (ق ١٤٣/ب) ، ـ، ورواه أبو يعقوب الكاتب في المناهي (ق ٦/ب ، ٧/أ) ـ ، من طريق أبي أحمد الزبيري .
والقضاعي في مسند الشهاب ٣٥/٢ ، رقم ٨٣١ ، وقوام السنة في الترغيب والترهيب ٥١٢/٢ ، رقم ١٢٣٥ ، من طريق خالد بن يزيد العمري .
وأبو يعلى في معجم شيوخه (ص ٣١٠)، رقم ٢٨٢ ، من طريق عبيدالله الأشجعي .
والبيهقي في شعب الإيمان ٢٥٨/٧ ، رقم ١٠٢٣٣ ، من طريق قاسم بن يزيد .
وأبو نعيم في أخبار أصبهان ١٠/٢ ، من طريق محمد بن عصام ، عن أبيه .

كلهم عن الثوري ، عن عبدالله بن عيسى ، عن عبدالله بن أبي الجعد ، عن ثوبان ، عن النبي ﷺ ، قال :« إن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه ، ولا يرد القضاء إلا الدعاء ، ولا يزيد في العمر إلا البر » .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .
وقال المنذري في الترغيب ٣١٣/٣ : رواه النسائي بإسناد صحيح .
وقال البوصيري في مصباح الزجاجة ٦١/١ : وسألت شيخنا أبا الفضل العراقي ـ رحمه الله ـ عن هذا الحديث ، فقال : حديث حسن .
وقال البوصيري أيضاً في ٢٤٧/٣ : هذا إسناد حسن .

....

---

٢ ـ ورواه محمد بن فضيل الملطي ، عن أبي نعيم ، عن سفيان ، عن عبدالله بن عيسى ، عن يحيى بن الحارث ، عن أبي الأشعث الصنعاني ، عن ثوبان :
أخرجه الطبراني في الدعاء ٧٩٩/٢ ، رقم ٣١ ، عن محمد بن فضيل الملطي ، عن أبي نعيم ، به .
قلت : ومحمد بن فضيل هذا كان إمام مسجد ملطية ، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح ٧٦/٧ ، والذهبي في تاريخ الإسلام ٢٤١/٢١ ، ولم يذكراه بجرح أو تعديل . وقد رواه على الوجه الأول أيضاً كما تقدم ، وعليه فلا يثبت هذا الوجه .

٣ ـ ورواه محمد بن عبدالعزيز الدينوري ، عن أبي نعيم ، عن أبي حنيفة وسفيان الثوري ، عن عبدالله بن عيسى ، عن عبدالله بن أبي الجعد ، عن ثوبان :
أخرجه أبو بكر محمد بن عبدالباقي الأنصاري في مسند أبي حنيفة (جامع المسانيد ١١٣/١) ، عن أبي المظفر هناد بن إبراهيم ، عن الحسن بن محمد المالكي ، عن الدارقطني ، عن أحمد بن محمد الضراب ، عن محمد بن عبدالعزيز بن المبارك الدينوري ، عن أبي نعيم ، به .
قلت : ومحمد بن عبدالعزيز منكر الحديث ضعيف (اللسان ٢٦٠/٥) .
وعليه فهذا الوجه منكر ، والله أعلم .

٤ ـ ورواه أحمد بن الخليل ، عن أبي نعيم ، عن سفيان ، عن عبدالله بن عيسى ، عن عبيد بن أبي الجعد ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً :
أخرجه ابن قتيبة في عيون الأخبار ٩٨/٣ ، عن أحمد بن الخليل ، به .
قلت : وأحمد بن الخليل ، الراجح أنه القُومَسي[١]، قال ابن حجر : نسبه أبو حاتم إلى الكذب (التقريب ٣٤) .
وعليه فهذا الوجه منكر أيضاً ، والله أعلم .

---

(١) يدل على ذلك أن ابن قتيبة ذكره منسوباً قبل هذا الحديث بثلاثة أحاديث ، في ٩٧/٣ ، فقال : حدثنا القومسي ، فترجح أنه هو ، والله أعلم .

....

٥ ـ ورواه محمد بن مسلم ، عن أبي نعيم ، عن سفيان ، عن عبدالله بن عيسى ، عن سالم ابن أبي الجعد ، عن ثوبان :
أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٣٥٩/١ ، عن محمد بن مسلم ، به .
وقد ذكره في مذاكرة بين أبيه وبين محمد بن مسلم ، فقال أبو حاتم : ليس إسناده كما ذكرت . قال : لم ؟ قال : ليس هو سالم بن أبي الجعد ...
ثم قال أبو حاتم : هو عبدالله بن أبي الجعد عن ثوبان . قال : صدقت هو عبدالله بن أبي الجعد .

قلت : وعليه يتبين أن محمد بن مسلم قد أخطأ فيه ، ثم رجع عن ذلك ، والله أعلم .

ومما تقدم يتضح أنه لا يثبت عن أبي نعيم ، ولا عن سفيان إلا الوجه الأول ، والله أعلم .

ورواه محمد بن يوسف الفريابي ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه حميد بن زنجويه ، عن الفريابي ، عن الثوري ، عن عبدالله بن عيسى ، عن عبدالله بن أبي الجعد ، عن ثوبان :

أخرجه البغوي في شرح السنة ٦/١٣ ، رقم ٣٤١٨ ، من طريق أبي جعفر الريّاني ، عن حميد بن زنجويه ، به .

وتابع الفريابي على هذا الوجه عدد من الثقات ، كما تقدم .

....

٢ ـ ورواه عبدالله بن محمد بن أبي مريم ، عن الفريابي ، عن سفيان ، عن عبدالله بن عيسى ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن ثوبان ، مرفوعاً :
أخرجه ابن أبي مريم في جزء ما أسند سفيان الثوري (ق ٤٤/أ) ، عن الفريابي ، به[1].

قلت : وعبدالله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم ، قال عنه ابن عدي : حدَّث عن الفريابي بالبواطيل (اللسان ٣/٣٣٧) ، وقد خالف الثقات الذين رووه عن سفيان على الوجه الأول وعليه فهذا الوجه منكر ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على عبدالله بن عيسى في هذا الحديث :

١ ـ فرواه عمر بن شبيب ، عن عبدالله بن عيسى ، عن حفص ، وعبيدالله ابني سالم بن أبي الجعد ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن ثوبان .
واضطرب فيه عمر ؛ فكان يرويه مرة مرفوعاً ، ومرة موقوفاً ، ومرة بالشك بينهما .

٢ ـ ورواه سفيان الثوري ـ في الراجح عنه ـ ، عن عبدالله بن عيسى ، عن عبدالله بن أبي الجعد ، عن ثوبان .

٣ ـ ورواه سفيان الثوري ـ في وجه لا يثبت عنه ـ ، عن عبدالله بن عيسى ، عن يحيى بن الحارث ، عن أبي الأشعث الصنعاني ، عن ثوبان .

---

(١) ومن هذا يتبين أن كلام الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ في الصحيحة ٧٧/١ ، ليس بدقيق ؛ حيث ذكر من أخرجه من طريق الثوري ، ثم قال : كذا قال بعض المخرجين :« ابن أبي الجعد » ، لم يسمه ، وسماه بعضهم :« سالم بن أبي الجعد » ، وبعضهم :« عبدالله بن أبي الجعد » ... الخ .
وذلك أنه لم يرو من طريق الثوري بذكر سالم بن أبي الجعد إلا من هذا الوجه ، من رواية ابن أبي مريم عن الفريابي ، وهو وجه منكر ، كما تقدم ، والله أعلم .

....

---

٤ ـ ورواه سفيان ـ في وجه لا يثبت عنه أيضاً ـ ، عن عبدالله بن عيسى ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن ثوبان ، مرفوعاً .

٥ ـ ورواه سفيان ـ في وجه لا يثبت عنه ـ ، عن عبدالله بن عيسى ، عن عبيد بن أبي الجعد ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

والوجه الثاني أرجح هذه الأوجه ؛ حيث رواه ثقة ثبت كذلك ، في حين خالفه عمر بن شبيب في الوجه الأول ، وهو ضعيف كما تقدم ، فروايته منكرة ، وأما الوجه الثالث والرابع والخامس فتقدم أنها لا تثبت عن سفيان ، والله أعلم .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم وأبو زرعة من تخطئتهما لرواية عمر بن شبيب ، وترجيح رواية الثوري عليها .

والحديث من وجهه الراجح إسناده حسن ؛ فيه عبدالله بن أبي الجعد ، وهو صدوق كما تقدم ، وبقية رجاله ثقات .

وقد صحح الحديث وحسنه غير واحد من الأئمة كما تقدم ، والله أعلم .
كما إن له شاهداً ضعيفاً من حديث سلمان (انظر السلسلة الصحيحة رقم ١٥٤) .
وله شواهد أخرى تجدها مجموعة في كتاب جمع جهود الحفاظ النقلة بتواتر روايات زيادة العمر بالبر والصلة ، والله أعلم .

٦٢٢ ــ وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه مُجالد بن سعيد ، عن الشعبي عن الحارث ، عن علي[١] ، عن النبي ﷺ أنه قال : « المَعْدِنُ جُبَار[٢] ».
وذكرت لهما الحديث .
فقالا : هذا خطأ ؛ إنما هو : عن[٣] الشعبي ، عن جابر بن عبدالله ، عن النبي ﷺ وهو الصحيح .

رجال الإسناد :

* مُجالِد بن سعيد بن عُمير الهمْداني ، أبو عمرو الكوفي (ت ١٤٤) .
ضعيف عند معظم من ترجم له ، وضعفه بعضهم عن الشعبي خاصة .
ونقل ابن أبي حاتم عن ابن مهدي قال : حديث مجالد عند هؤلاء الأحداث : يحيى بن سعيد ، وأبي أسامة ليس بشيء ، ولكن حديث شعبة ، وحماد بن زيد ، وهشيم ، وهؤلاء القدماء . قال ابن أبي حاتم : يعني أنه تغير حفظه في آخر عمره .
قال ابن حجر : ليس بالقوي ، وقد تغير في آخر عمره .
انظر تهذيب الكمال ٢٢٤/٢٧، الميزان ٤٣٨/٣، التهذيب ٣٩/١٠، التقريب (٦٤٧٨).

* الشعبي : عامر بن شراحيل ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٥١ .

---

(١) قوله :« عن علي » ساقط من نسخة فيض الله .

(٢) الجُبَار : الهدر (النهاية ٢٣٦/١ ، مادة جبر) .
وقال ابن عبدالبر في التمهيد ٢٩/٧: تأويله : أن المعادن المطلوب فيها الذهب والفضة تحت الأرض ، إذا سقط شيء منها ، وانهار على أحد العاملين فيها ، فمات ، أنه هدر لا دية له في بيت المال ، ولا غيره ، وكذلك من سقط فيها فعطب بعد حفرها .
وقال ابن حجر في الفتح ٤٢٧/٣ ، حديث رقم ١٤٩٩ : قوله :« والمعدن جُبار » : أي هدر ، وليس المراد أنه لا زكاة فيه ، وإنما المعنى أن من استأجر رجلاً للعمل في معدن مثلاً ، فهلك ، فهو هدر ، ولا شيء على من استأجره .

(٣) قوله « عن » ساقطة من المطبوع ، ومثبتة في جميع النسخ ، وفي المسألة رقم ١٣٩٧، حيث أعادها هناك .

....

* الحارث ، لعله الأعور ، ضعيف ، تقدمت ترجمته في المسأة رقم ٥٧١ .

* علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٧.

* جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ، صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٤ .

تخريج الحديث :

روى مجالد بن سعيد هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فروي عن مجالد ، عن الشعبي ، عن الحارث ، عن علي .

٢ ـ ورواه حماد بن زيد ، وعباد بن عباد ، عن مجالد ، عن الشعبي ، عن جابر بن عبدالله.

الوجه الأول :

ذكره المصنف في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه .

الوجه الثاني :

أخرجه أبو عوانة (كما في اتحاف المهرة ٣/٢٠١)، وأبو يعلى في مسنده ٤/١٠١ ، رقم ٢١٣٤ ، والبزار (كشف الأستار ١/٤٢٣ ، رقم ٨٩٤) ، من طريق حماد بن زيد .
وأحمد ٣/٣٣٥ ، ٣٥٣ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣/٢٠٣ ، من طريق عباد بن عباد .
كلاهما عن مجالد ، عن الشعبي ، عن جابر ، أن النبي ﷺ قال :« السائمة جُبَار ، والبئر جُبَار ، والمَعْدِن جُبَار ، وفي الرِّكاز الخُمُس »[1].

(١) انظر لشرح الحديث : التمهيد ١٩/٧ ــ ٣٥ ، وفتح الباري ٣/٤٢٧ ، حديث رقم ١٤٩٩ .

وقال البزار : لا نعلم رواه عن مجالد إلا أهل البصرة ؛ حماد وأصحابه .
وذكره الهيثمي في المجمع ٧٧/٣ ، وقال : رواه أحمد ، والبزار ، والطبراني في الأوسط ، ورجاله موثوقون .

قلت : ولم أقف عليه في الأوسط ، ولا مجمع البحرين . وقد ذكره الهيثمي مرة أخرى في ٣٠٣/٦ ، وقال : رواه أحمد وأبو يعلى ... ، وفيه مجالد بن سعيد ، وقد اختلط .
وعليه فلعله وهم في نسبته إلى الطبراني في الموضع الأول ، والله أعلم .
وحماد بن زيد : ثقة ثبت ، وعباد : ثقة ربما وهم (التقريب ١٤٩٨ ، ٣١٣٢) .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن مجالد بن سعيد روى هذا الحديث ، واختلف عليه :
١ - فروي عن مجالد ، عن الشعبي ، عن الحارث ، عن علي .

٢ - ورواه حماد بن زيد ، وعباد بن عباد ، عن مجالد ، عن الشعبي ، عن جابر بن عبدالله.

ولعل الوجه الثاني أرجح ؛ حيث رواه ثقتان كذلك ، وأحدهما ممن روى عن مجالد قبل اختلاطه ، وهو حماد بن زيد ، في حين لم أقف على من روى الوجه الأول .
ولكن ليس بعيداً أن يكون مجالد قد حدَّث بالوجهين ؛ إذ جزم المصنف في هذه المسألة بالوجه الأول ، مما يشعر بثبوته عنده ، ورواه في الوجه الثاني ثقتان ، ولعل الحمل فيه على مجالد ؛ إذ تقدم أن فيه ضعف ، وقد اختلط فلعله حدَّث بالوجه الثاني قبل اختلاطه ، وحدَّث بالأول بعد اختلاطه .

وقد رجح أبو حاتم وأبو زرعة الوجه الثاني ، وهو كما قالا ، إلا أن احتمال ثبوت الوجهين عن مجالد قائم ، كما تقدم ، والله أعلم .

....

والحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف ؛ لحال مجاهد ، كما تقدم .

إلا أن له شاهداً صحيحاً ، دون قوله :« والسائمة جُبار » :
فقد أخرجه البخاري في مواضع ، منها ٣٢٦/٣ (مع الفتح)، كتاب الزكاة ، باب في الركاز الخمس ، رقم ١٤٩٩ ، ومسلم ١٣٣٤/٣ ، كتاب الحدود ، باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار ، رقم ١٧١٠ ، وغيرهما ، من طريق الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال :« العجماء جرحها جُبَار ، والبئر جُبَار والمعدن جُبَار ، وفي الركاز الخمس » .
وقد ورد له شاهد بذكر :« والسائمة جُبَار » ، لكنه ضعيف جداً :
أخرجه الطبراني في الكبير ١٠٦/١٠ ، رقم ١٠٠٣٩ ، من طريق عبدالله بن بزيغ ، عن الحسن بن عمارة ، عن الحكم ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن ابن مسعود ، مرفوعاً.
وقال الهيثمي في المجمع ٧٨/٣ : رواه الطبراني في الكبير ، وفي الأوسط بعضه ، وفيه عبدالله بن بزيغ وهو ضعيف .

قلت : وفيه الحسن بن عمارة البجلي ، وهو متروك (التقريب ١٢٦٤) .
كما أن رواية الطبراني في الأوسط التي أشار إليها الهيثمي إنما هي من طريق آخر ، فهي في ١١٩/٢ ، رقم ١٢٢٨ ، بلفظ :« في الركاز الخمس » ، وليس فيها بقية الحديث .
وعليه فتبقى هذه الزيادة في هذا الحديث ضعيفة ، والله أعلم .

٦٢٣ ــ وسمعت أبي يقول : لا أعلم روى الثوري عن إبراهيم بن أبي حفصة إلا حديثاً واحداً ، عن سعيد بن جبير ، قال :« الخال يُعطى من الزكاة »[1] .

رجال الإسناد :

* الثوري : سفيان ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٧ .

* إبراهيم بن أبي حفصة : بياع السابري ، الكوفي ، أخو سالم بن أبي حفصة .
روى عن سعيد بن جبير ، وعلي بن الحسين ، ومسلم البطين .
وروى عنه الثوري .
ذكره ابن حبان في الثقات . وذكره البخاري ، وابن أبي حاتم ، ولم يذكرا فيه شيئاً .
قلت : وعليه فالرجل مجهول الحال ، والله أعلم .
انظر التاريخ الكبير ٢٨٢/١ ، الجرح ٩٦/٢ ، الثقات ٨/٦ .

* سعيد بن جبير ، ثقة ثبت فقيه ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٥ .

تخريج الحديث :

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٢٨٢/١ ، ٢٨٣ ، وابن زنجويه في الأموال ١١٧٠/٣ ، رقم ٢١٨٦ ، عن محمد بن يوسف .
وابن أبي شيبة في المصنف ١٩٢/٣ ، عن وكيع .
وعبدالرزاق في المصنف ١١٢/٤ ، رقم ٧١٦٣ .
وأبو عبيد في الأموال (ص ٥٧٦)، رقم ١٨٦٦١ ، عن عبدالرحمن بن مهدي .

---

(١) كذا في جميع النسخ :« الخال » مذكر ، وكذا أعاده المصنف في العلل ٢٤٥/٢ ، في المسألة (٢٢٢٦)، وكذا نقله الجزائري في توجيه النظر ٦١٧/٢، عن ابن أبي حاتم ، والذي في مصادر التخريج :« الخالة » ، والله أعلم .

....

كلهم عن سفيان الثوري ، عن إبراهيم بن أبي حفصة ، عن سعيد بن جبير ، قال : أعط الخالة من الزكاة ما لم تغلق عليها الباب .

وعند ابن أبي شيبة ، وعبدالرزاق ، وأبو عبيد : سألت سعيد بن جبير عن الخالة تعطى من الزكاة ؟ فقال : مالم تغلق عليكم باباً .

وقال سفيان : يعني إذا لم تكن من العيال .

وقال أبو عبيد: يعني أن لا تكون في عياله .

النظر في المسألة :

مما تقدم من التخريج يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من أنه لم يرو الثوري عن إبراهيم ابن أبي حفصة إلا هذا الحديث ؛ حيث لم أجد من تابعه عليه .

والحديث إسناده ضعيف ؛ لجهالة إبراهيم بن أبي حفصة .

ولكن ورد له شاهد بإسناد صحيح إلى الحسن موقوفاً :

أخرجه ابن زنجويه في الأموال ١١٧٠/٣، رقم ٢١٨٧، عن أبي نعيم ، عن حماد بن سلمة عن حميد ، قال : سألت الحسن ، قلت : أيعطي الرجل خالته من الزكاة ؟ قال : نعم .

قلت : ورجال إسناده ثقات .

وله شواهد كثيرة في جواز دفع الزكاة للأقارب عامة ، دون الوالدين والأولاد .

وهو القول الراجح ، الذي عليه أكثر أهل العلم ، وهو أن الرجل يجوز له أن يعطي الزكاة لقرابته ممن لا تلزمهم نفقته كالوالدين والأولاد ، والله أعلم .

انظر المصادر المتقدمة في التخريج ، وانظر المغني ٦٤٨/٢ ، وفقه الزكاة للشيخ يوسف القرضاوي ٧١٦/٢ ـ ٧٢٧ ، وغيرها .

٦٢٤ ــ وسألت أبي عن حديث رواه سعيد بن عامر ، عن همام ، عن قتادة ، عن أنس ، أن النبي ﷺ سنّ فيما سقت السماء .

[فقال][1]: هذا خطأ ؛ إنما هو : همام ، عن قتادة ، عن أبي الخليل ، أن النبي ﷺ مرسل .

رجال الإسناد :

* سعيد بن عامر الضُّبَعي ، أبو محمد البصري (ت ٢٠٨) .

روى عن همام بن يحيى ، وشعبة ، وسعيد بن أبي عروبة ، وغيرهم .

روى عنه أحمد ، وإسحاق ، وابن معين ، وابن المديني ، وابن أبي شيبة ، وغيرهم .

قال ابن معين : ثقة مأمون . وقال العجلي ، وابن سعد ، وابن قانع : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو مسعود الرازي ، وزياد بن أيوب : ما رأيت بالبصرة مثله . وقال ابن مهدي لابنه يحيى : الزمه ، فلو حدثنا كل يوم حديثاً لأتيناه . وقال أحمد بن حنبل : ما رأيت أفضل منه ، ومن حسين الجُعفي . وقال يحيى بن سعيد : هو شيخ المِصر منذ أربعين سنة .

وقال أبوحاتم : كان رجلاً صالحاً ، وكان في حديثه بعض الغلط .

وقال البخاري : كثير الغلط . وقال ابن معين : لا يبالي عمن حدَّث .

قال ابن حجر : ثقة صالح ، وقال أبو حاتم : ربما وهم .

قلت : لعل الصواب أن يقال : صدوق له أوهام ، توسطاً بين قول البخاري وابن معين ، وقول أبي حاتم ، والله أعلم .

انظر سؤالات ابن الجنيد (٨٨) ، تهذيب الكمال ٥١٠/١٠ ، السير ٣٨٥/٩ ، التهذيب ٥٠/٤ ، التقريب (٢٣٣٨) ، الجامع في الجرح ٣٠٠/١ .

* همام بن يحيى العَوْذي ، ثقة ربما وهم ، وهو من أوثق الناس في قتادة .

تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٦٥ .

---

(١) وقع في جميع النسخ :« فقالا » ، وجاء في هامش أحمد الثالث :« هكذا وجد في الأصل » .

....

* قتادة بن دعامة ، ثقة ثبت يدلس ، من الثالثة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٥٦ .

* أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٢ .

* أبو الخليل ، هو صالح بن أبي مريم الـضُّبَعي البصري ، من السادسة .
روى عن عدد من الصحابة مرسلاً ، وعن مجاهد ، وعكرمة ، والقاسم ، وغيرهم .
روى عنه قتادة ، وعطاء بن أبي رباح ، ومجاهد ، وأبو الزبير ، وغيرهم .
قال ابن معين ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن سعد : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال ابن عبدالبر في التمهيد : لا يحتج به .
قال ابن حجر : وثقه ابن معين والنسائي ، وأغرب ابن عبدالبر ، فقال : لا يحتج به .
قلت : ولعل الصواب أنه ثقة لقول الأكثر ، وقول ابن عبدالبر غير مفسر ، والله أعلم .
انظر الطبقات ٢٣٧/٧، تهذيب الكمال ٨٩/١٣، التهذيب ٤٠٢/٤، التقريب (٢٨٨٧).

تخريج الحديث :

روى قتادة هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

أولاً : رواه همام بن يحيى ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه سعيد بن عامر ، عن همام ، عن قتادة ، عن أنس ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه الحفاظ ، عن همام ، عن قتادة ، عن صالح أبي الخليل ، مرسلاً .

ثانياً : ورواه ابن أبي عروبة ، والزهري ، عن قتادة ، مرسلاً .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه همام بن يحيى ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه سعيد بن عامر ، عن همام ، عن قتادة ، عن أنس ، مرفوعاً :
أخرجه الترمذي في العلل الكبير (ترتيب أبي طالب القاضي) ٣١٧/١ ، رقم ١٠٢ .
والبزار (نسخة الأزهرية ق ٩٨/ب) ، وهو في كشف الأستار ٤٢٢/١ ، رقم ٨٩١ ـ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ١٦٣/٢٤ ـ .
كلاهما عن رجاء بن محمد العُذْري ، عن سعيد بن عامر ، به .

وقال البزار : وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أنس إلا من هذا الوجه ، ورواه الحفاظ عن قتادة ، عن أبي الخليل ، وأما سعيد بن عامر فقال : عن همام ، عن قتادة ، عن أنس .
وقال ابن عبدالبر : انفرد به همام ، وغيره يرويه عن قتادة عن أبي الخليل .
وقال الترمذي : فسألت محمداً عن هذا الحديث ، فقال : هو عندي مرسل : قتادة ، عن النبي ﷺ ، وسعيد بن عامر كثير الغلط .
قلت : وترجيح البخاري هذا إنما هو في الاختلاف على قتادة ، لا على همام ، كما سيأتي حيث رواه أكثر من ثقة عن قتادة مرسلاً .
وعزاه السيوطي في الجامع الكبير ٢٨٨/٢ ، من رواية قتادة عن أنس ، إلى ابن جرير ، وقال : وصححه .

٢ ـ ورواه الحفاظ ، عن همام ، عن قتادة ، عن صالح أبي الخليل ، مرسلاً :
أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١٤٥/٣ ، عن وكيع ، عن همام ، به .
وتابعه غير واحد من الحفاظ ، كما أشار البزار إلى ذلك :
قال البزار ٤٢٢/١ ، بعد ذكره للوجه الأول : ورواه الحفاظ عن قتادة ، عن أبي الخليل .
ولم أقف على شيء من رواياتهم سوى رواية وكيع المتقدمة عند ابن أبي شيبة .

ثانياً : ورواه ابن أبي عروبة ، والزهري ، عن قتادة ، مرسلاً .

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١٤٥/٣ ، من طريق ابن أبي عروبة .

وعبدالرزاق في المصنف ١٣٤/٤ ، رقم ٧٢٣٤ ، من طريق الزهري[1] .

كلاهما عن قتادة ، مرسلاً .

وعزاه السيوطي في الجامع الكبير إلى ابن جرير ، من رواية قتادة ، مرسلاً .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على قتادة ، وعلى أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه سعيد بن عامر ، عن همام ، عن قتادة ، عن أنس ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه وكيع ، والحفاظ ، عن همام ، عن قتادة ، عن صالح أبي الخليل ، مرسلاً .

والوجه الثاني أرجح عن همام ؛ حيث رواه الحفاظ كذلك ، في حين رواه على الوجه الأول سعيد بن عامر ، وهو صدوق له أوهام ، كما تقدم ، ولعل هذا مما وهم فيه .

---

(١) الذي في المصنف : عبدالرزاق عن معمر عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي ، وعن الزهري عن قتادة . قال معمر : وقرأته في كتاب ، عن النبي ﷺ عند كل رجل كتبه لهم : فيما سقي بالنضح والأرشية نصف العشر ... الخ .

وذكر المحقق أنه سقط بعد قوله عن علي ، وعن قتادة لفظ :« مثله »، أي بمثل متن قد سبق بمعنى الحديث .

والذي يظهر أن المتن هو ما ذكره بعد هذين الاسنادين ، ولم يسقط من المتن شيء .

وأنه رواه معمر ، عن أبي إسحاق ، عن عاصم ، عن علي . ورواه معمر أيضاً عن الزهري عن قتاده . وكلاهما عن النبي ﷺ . وعليه فرواية قتادة مرسلة ، وليست موقوفة ، كما يُفهم من صنيع المحقق .

وأن قوله : قال معمر : وقرأته في كتاب ، عائد إلى رواية الزهري عن قتادة .

وأن ما ذكره المحقق من اثبات قوله :« عند كل رجل كتبه لهم » ، وقوله في الحاشية إن :« كل » مزيدة خطأ ، في هذا كله نظر ، ولعل الصحيح اثبات :« كل » ، وأن الصواب :« عند كل رجل منهم » ، وليس : لهم ، كما أثبته .

هذا ما تبين لي من هذا النص ، وقد أكون مخطئاً في ذلك ، والله أعلم .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من ترجيحه للوجه الثاني ، وهو ما يُفهم من كلام البزار ، كما تقدم .

ولكن خولف همام بن يحيى في هذا الوجه الراجح عنه ؛ حيث رواه ابن أبي عروبة ، والزهري ، عن قتادة ، مرسلاً .

قلت : وظاهر الأمر أن رواية ابن أبي عروبة والزهري أرجح ؛ فهما ثقتان ، وابن أبي عروبة من أوثق الناس في قتادة (التقريب ٢٣٦٥) . ولكن يحتمل أن تكون رواية همام راجحة أيضاً ؛ فهو ثقة ، ومن أوثق الناس في قتادة أيضاً ، كما تقدم في ترجمته ، ولعل الحمل في هذا الاختلاف على قتادة ؛ حيث تقدم أنه مدلس من الثالثة ، فلعله كان يرويه مرة عن أبي الخليل ، ومرة باسقاطه ، والله أعلم .

والحديث من وجهيه الراجحين إسناده ضعيف ؛ لإرساله .
ولكن له شواهد صحيحة ؛ فقد أخرجه البخاري (مع الفتح) ٤٠٧/٣ ، كتاب الزكاة ، باب الزكاة فيما يُسقى من ماء السماء .. ، رقم ١٤٨٣ ، وغيره ، من حديث ابن عمر .
وأخرجه مسلم ٦٧٥/٢ ، كتاب الزكاة ، باب ما فيه العشر أو نصف العشر ، رقم ٩٨١ ، وغيره ، من حديث جابر بن عبدالله ، نحو حديث هذه المسألة ، والله أعلم .

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين
قسم السنة وعلومها

علل الحديث

للإمام الحافظ أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي
(ت ٣٢٧ هـ)

من المسألة رقم (٥٠١) إلى المسألة رقم (٦٥٢)

دراسة وتحقيقا

مقدمة من الدارس
محمد بن تركي بن سليمان التركي
لنيل درجة الدكتوراه

إشراف فضيلة الشيخ
د . أحمد معبد عبد الكريم
الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها

المجلد الرابع
١٤١٨ هـ

٦٢٥ ــ وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه أبو عون الزيادي ، عن محمد بن ذكوان ، عن منصور ، عن إبراهيم ،عن علقمة ، عن عبدالله أن النبي ﷺ استعمل عمر على الصدقات ، فأتى العباسُ فمنعه ، فشكى عمر إلى النبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ : « عم الرجل صِنـو[١] أبيه ، وإنا تعجلنا من عباسٍ صدقة ماله » .

فقالا : هو خطـأ ؛ إنما هو : منصور ، عن الحكم ، عن الحسن بن مسلم بن يَـنَّـاق[٢]أن النبي ﷺ بعث عمر ، مرسل ، وهو الصحيح .

رجال الإسناد :

* أبو عون الزيادي : محمد بن عون بن أبي عون البصري، مولى لآل زياد بن أبي سفيان.

روى عن إبراهيم بن طهمان ، والمبارك بن فضالة ، ومنصور بن المعتمر ، وغيرهم .

روى عنه أبو حاتم ، وأبو زرعة ، وأهل العراق .

قال أبو حاتم : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .

قلت : وعليه فهو ثقة ، والله أعلم .

التاريخ الكبير ١٩٧/١ ، الجرح ٤٨/٨ ، الثقات ٩٠/٩ ، تاريخ الإسلام ٣٧٤/١٦ .

* محمد بن ذكوان البصري ، الأزدي الجَهْضَمي مولاهم ، من السابعة .

روى عن منصور بن المعتمر ، والحسن البصري ، وعطاء ، ونافع ، وغيرهم .

روى عنه شعبة ، وابن جريج ، وأبو عون الزيادي ، وابن إسحاق ، وغيرهم .

قال ابن معين : ثقة . وقال شعبة : حدثني محمد بن ذكوان ، وكان كخير الرجال .

وذكره ابن حبان في الثقات .

---

(١) الصِّنْو : المثل ، وأصله : أن تطلع نخلتان من عرق واحد ، يريد أن أصل العباس ، وأصل أبي واحد ، وهو مثل أبي ، أو مثلي .(النهاية ٥٧/٣ ، مادة صنو) .

(٢) كذا في نسختي مصر ، وتشتربتي ، وفي بقية النسخ وقع مهملاً ، ووقع المطبوع :« نياق » ، وهو خطأ .

....

وقال أبو حاتم : منكر الحديث ، ضعيف الحديث ، كثير الخطأ . وقال البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : محمد بن ذكوان عن منصور منكر الحديث .

وقال النسائي أيضاً : ليس بثقة ولا يكتب حديثه . وذكره ابن حبان في المجروحين : وقال : يروي عن الثقات المناكير ، والمعضلات عن المشاهير ، على قلة روايته ، حتى سقط الاحتجاج به .

وقال ابن عدي : وعامة ما يرويه أفرادات وغرائب ، ومع ضعفه يكتب حديثه .

وقال البزار ـ كما سيأتي ـ : حدث بأحاديث كثيرة لم يتابع عليها .

وضعفه الدارقطني ، والساجي ، وابن الجوزي .

قال ابن حجر : ضعيف .

انظر تهذيب الكمال ١٨٠/٢٥ ، التهذيب ١٥٦/٩ ، التقريب (٥٨٧١) .

* منصور ، هو ابن زاذان الواسطي ، أبو المغيرة الثقفي (ت ١٢٩) .

ثقة ثبت ، متفق على توثيقه .

انظر تهذيب الكمال٥٢٣/٢٨ ، السير ٤٤١/٥ ، التهذيب ٣٠٦/١٠ .

* إبراهيم هو النخعي ، ثقة كثير الإرسال ، تقدمت ترجمته في المسألة ، رقم ٦٠٥ .

* علقمة ، هو ابن قيس ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٦٠٥ .

* عبدالله ، هو ابن مسعود ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٨٨ .

* الحكم ، هو ابن عتيبة ، ثقة ثبت ، ربما دلس ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٦ .

....

* الحسن بن مسلم يَنَّاق ، بفتح التحتانية وتشديد النون ، المكي ، (ت بعد ١٠٠) .
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٦/٣٢٥ ، التهذيب ٢/٣٢٢ ، التقريب (١٢٨٦) .

تخريج الحديث :

روى الحكم بن عتيبة هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

أولاً : رواه منصور بن زاذان ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه محمد بن ذكوان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن ابن مسعود .

٢ ـ ورواه أكثر من ثقة ، عن منصور ، عن الحكم ، عن الحسن بن مسلم ، مرسلاً .

ثانياً : ورواه الحجاج بن دينار ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه إسماعيل بن زكريا ، عن الحجاج ، عن الحكم بن عتيبة ، عن حُجَية بن عدي ، عن علي .

٢ ـ ورواه إسرائيل بن يونس ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه إسحاق بن منصور ، عن إسرائيل بن يونس ، عن الحجاج ، عن الحكم بن جُحْل عن حُجْر العدوي ، عن علي .

ب ـ ورواه وكيع ، عن إسرائيل ، عن الحكم ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .
وتابع إسرائيل عليه : حجاج بن أرطاة ، وأبو إسرائيل .

ثالثاً : ورواه حجاج بن أرطاة ، وأبو إسرائيل ، عن الحكم ، مرسلاً .

وتابعهما إسرائيل بن أبي إسحاق في أحد وجهين عنه ، كما تقدم .

....

رابعاً : ورواه الحسن بن عمارة البَجَلي ، واضطرب فيه :

١ ـ فرواه مرة عن الحكم ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه مرة عن الحكم ، وحبيب بن أبي ثابت ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه .

٣ ـ ورواه مرة عن الحكم ، وحبيب بن أبي ثابت ، وحكيم بن جبير، عن موسى ، عن أبيه.

خامساً : ورواه محمد بن عبيدالله العَرْزَمي ، وعبيدالله بن عمر ، عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه منصور بن زاذان ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه محمد بن ذكوان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن ابن مسعود ، مرفوعاً :

أخرجه البزار في مسنده ٣٠٣/٤ ، رقم ١٤٨٢ ، عن الحسن بن يحيى .

والطبراني في الكبير ٨٧/١٠ ، رقم ٩٩٨٥ ، وفي الأوسط[1] ٧/٢ ، رقم ١٠٠٤ ، وابن عدي في الكامل ٢٢٠٦/٦ ، من طريق أحمد بن داود المكي .

وابن صاعد في الثاني من حديث ابن مسعود (ق ٩٨/ب) ــ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣١٥/٢٦ ــ ، عن أبي حاتم الرازي .

والخرائطي في مساويء الأخلاق (ص ٥٥)، رقم ١٠٦ ، من طريق محمد بن منذر .

كلهم عن أبي عون : محمد عون الزيادي ، عن محمد بن ذكوان ، به .

---

(١) وقع اسم محمد بن عون في المعجم الأوسط ، تحقيق الطحان : محرز بن عوف ، وهو خطأ ، وذكر محقق مجمع البحرين ٣٠/٣ أنه كذلك في المخطوط ، فلعله من الناسخ ، والله أعلم .

....

وقال البزار : وهذا الحديث إنما يرويه الحفاظ عن منصور عن الحكم بن عتيبة مرسلاً[1]، ومحمد بن ذكوان هذا لين الحديث ، قد حدَّث بأحاديث كثيرة لم يتابع عليها .
وقال ابن عدي : وهذا ــ يعني الحديث ــ الذي أشار إليه النسائي - يعني في ترجمة محمد ابن ذكوان ، كما تقدم - أنه عن منصور منكر الحديث ؛ لأن هذا لا يرويه عن منصور غير ابن ذكوان هذا[2].

وتوبع منصور على هذا الوجه :
أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣١٥/٢٦ ، ٣١٦ ، من طريق أبي خليفة : ثمامة بن عبيدة ، عن عبدالله أبي عبدالرحمن ، عن أبيه ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبدالله .
قلت : وثمامة منكر الحديث (اللسان ٨٤/٢) ، وعليه فلا تثبت هذه المتابعة .

٢ - ورواه هشيم والثوري ، عن منصور ، عن الحكم ، عن الحسن بن مسلم ، مرسلاً :
أخرجه الإمام أحمد في فضائل الصحابة ٩١٩/٢ ، رقم ١٧٥٩ ، ــ ومن طريقه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات ٢٧٣/١ ، رقم ٢٧٣ ــ ، ورواه ابن زنجويه في الأموال ١١٧٨/٣ ، رقم ٢٢٠٧ ، وأبو عبيد في الأموال (ص ٥٨٣)، رقم ١٨٨٥ ، تعليقاً .
من طريق هشيم .
كما ذكره أبو داود في السنن ٢٧٦/٢ ، والبيهقي في الكبرى ١١١/٤ ، وغيرهما من رواية هشيم ، به .
وتابع هشيماً عليه : الثوري ؛ ذكره الدارقطني في العلل ٢٠٨/٤ ، ولم أقف على روايته .
كلاهما عن منصور ، عن الحكم بن عتيبة ، عن الحسن بن مسلم ، مرسلاً .

---

(١) يعني عن الحكم عن الحسن بن مسلم مرسلاً ، كما سيظهر من التخريج .
وقد سقط اسم منصور عند الهيثمي وابن حجر ؛ ففي كشف الأستار ٤٢٤/١ قال : إنما يرويه الحفاظ عن الحكم مرسلاً ، وعند الحافظ ابن حجر في مختصر زوائد البزار ٣٧٦/١ ، قال : إنما يرويه الحفاظ مرسلاً .
ولعل ذلك اختصاراً منهما ، لبيان خطأ ابن ذكوان في وصله .
(٢) والمعنى : لا يرويه عن منصور موصولاً ، بدليل ما سيأتي بعد .

وقال أبو داود : وحديث هشيم أصح .
وقال البيهقي عن رواية هشيم : وهذا هو الأصح من هذه الروايات .
وسئل الدارقطني في العلل ١٥٦/٥ ، عن الوجه الأول ، فقال : يرويه محمد بن ذكوان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة ، وهو وهم . والصحيح : عن منصور عن الحكم عن الحسن بن مسلم بن يناق مرسلاً .
وقال في ١٨٩/٣ ، بعد ذكره لمعظم الاختلافات الواردة عن الحكم ، قال : وكلها وهم ، والصواب : ما رواه منصور عن الحكم عن الحسن بن يناق مرسلاً ، عن النبي ﷺ .

ثانياً : ورواه الحجاج بن دينار ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه إسماعيل بن زكريا ، عن الحجاج ، عن الحكم بن عتيبة ، عن حُجَيَة بن عدي ، عن علي ، أن العباس سأل رسول الله ﷺ تعجيل صدقته ، فرخص له في ذلك :

أخرجه أبو داود ٢٧٥/٢ ، كتاب الزكاة ، باب تعجيل الزكاة ، رقم ١٦٢٤ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١١١/٤ ، وابن حزم في المحلى ٩٧/٦ ـ ، ورواه الدارمي ٣٢٤/١ ، رقم ١٦٤٣ ـ وعنه الترمذي ٥٤/٣ ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء في تعجيل الزكاة ، رقم ٦٧٨ ـ ومن طريقهما البغوي في شرح السنة ٣١/٦ ، رقم ١٥٧٧ ـ ، ورواه ابن ماجه ٥٧٢/١ ، كتاب الزكاة ، باب تعجيل الزكاة قبل محلها ، رقم ١٧٩٥ ، وابن خزيمة ٤٩/٤ ، رقم ٢٣٣١ ، والحاكم ٣٣٢/٣ ، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات ٢٧٣/١ ، رقم ٢٧٢ ـ ومن طريقه الضياء المقدسي في المختارة ٣٥/٢ ، رقم ٤١١[1] ، والمزي في تهذيب الكمال ٤٨٦/٥ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٠٤/٢١ ، والبرزالي في مشيخة ابن جماعة ٣٢٥/١ ، وابن رشيد في ملء العيبة ١٧٩/٣ ، كلهم من طريق أبي بكر الشافعي ـ ، ورواه ابن الجارود في المنتقى ، رقم ٣٦٠ ، والطوسي في مختصر الأحكام ٢٨٩/٣ ،

---

(١) سقط اسم شيخ أبي بكر الشافعي من المطبوع من المختارة ، وهو معاذ بن المثنى العنبري ، فجاء الإسناد من رواية أبي بكر الشافعي عن سعيد بن منصور ، والضياء إنما أخرجه من طريق أبي بكر الشافعي ، وقد أخرجه المزي وغيره من طريق أبي بكر الشافعي ، ووقع عندهم على الصواب ، والله أعلم .

....

رقم ٦٢٠ ، والدارقطني في السنن ١٢٣/٢ ، رقم ٤ ، والبيهقي في الكبرى ١١١/٤ ، و ٥٤/١٠ ، وفي المعرفة ٨٢/٦ ، رقم ٨٠٧٣ ، ٨٠٧٤ ، وأحمد ١٠٤/١ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ٥٨/٢ ، رقم ١٠٣٣ ـ ، ورواه ابن سعد في الطبقات ٢٦/٤ ، والذهبي في السير ١٥٨/١٦ .
كلهم من طريق سعيد بن منصور .
والمحاملي في أماليه (رواية ابن البيّع) ص ٢٠٥ ، رقم ١٨٧ ـ وعنه الدارقطني في السنن ١٢٣/٢ ، رقم ٣ ـ ، من طريق المسيب بن الأسود .
وأبو عبيد في الأموال (ص ٥٨٣)، رقم ١٨٨٦ ، عمن حدثه .
كلهم عن إسماعيل بن زكريا ، به .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .

قلت : وإسماعيل بن زكريا ، قال عنه ابن حجر: صدوق يخطيء قليلاً (التقريب ٤٤٥).
والحجاج بن دينار : قال عنه ابن حجر : لا بأس به (التقريب ١١٢٥) .

٢ - ورواه إسرائيل بن يونس ، واختلف عليه :
أ - فرواه إسحاق بن منصور ، عن إسرائيل بن يونس ، عن الحجاج ، عن الحكم بن جُحْل ، عن حُجْر العدوي ، عن علي :
أخرجه الترمذي ٥٤/٣ ، في الموضع السابق ، رقم ٦٧٩ ـ ومن طريقه الضياء في المختارة ٣٣/٢ ، رقم ٤١٠ ـ ، عن القاسم بن دينار .
والطوسي في مختصر الأحكام ٢٩١/٣ ، رقم ٦٢١ ، من طريق عمرو الناقد .
والدارقطني ١٢٤/٢ ، رقم ٥ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ٥٨/٢ ، رقم ١٠٣٤ ـ ، من طريق عباس بن محمد .
كلهم عن إسحاق بن منصور ، عن إسرائيل ، به .

....

وقال الترمذي : لا أعرف حديث تعجيل الزكاة من حديث إسرائيل عن الحجاج بن دينار ، إلا من هذا الوجه . وحديث إسماعيل بن زكريا عن الحجاج عندي أصح من حديث إسرائيل عن الحجاج بن دينار .
وقد روي هذا الحديث عن الحكم بن عتيبة عن النبي ﷺ ، مرسلاً . انتهى .

قلت : وإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق : ثقة (التقريب ٤٠١) .
وإسحاق بن منصور ، هو السّلُولي : الراجح أنه ثقة[1].

ب ـ ورواه وكيع ، عن إسرائيل ، عن الحكم ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً :
أخرجه ابن حزم في المحلى ٩٧/٦ ، من طريق وكيع ، به .
ولكنه لم يذكر الرواة بينه وبين وكيع ، وإنما قال : وروينا من طريق وكيع ، فذكره .

وعليه فلا استطيع الجزم بدرجة هذا الوجه ؛ لعدم وقوفي على رواته ، ولاحتمال عدم ثبوت إسناده إلى وكيع .
كما سيأتي أن وكيعاً يرويه أيضاً عن أبي إسرائيل الملائي ، وليس بعيداً أن يكون وقع سقط في نسخ المحلى ، والله أعلم .
ولذلك فلعل الوجه الأول أرجح عن إسرائيل ؛ لثبوت إسناده إليه ، وأما الثاني فأنا متوقف فيه ، لاحتمال عدم ثبوته ، كما تقدم ، والله أعلم .
وقد تابع إسرائيل على الوجه الثاني حجاج بن أرطاة ، وأبو إسرائيل الملائي ، فلعله مما يقويه، وإن كان الرجلان متكلم فيهما ، كما سيأتي ، والله أعلم .

---

(١) وذلك أنه قد روى له الجماعة ، وقال ابن معين ليس به بأس . وقال العجلي : ثقة ، وكان فيه تشيع ، وقد كتبت عنه . وذكره ابن حبان في الثقات . (التهذيب ٢٥٠/١) .
وقال ابن حجر : صدوق . (التقريب ٣٨٥) .
قلت : ولعل الرجل ثقة إن شاء الله ، ولم أر ما ينزله عن هذه المرتبة ، وقول ابن معين محمول على التوثيق ما لم يرد عنه خلافه ، كما صرح بذلك ، والله أعلم .

....

ومما تقدم فلعل الوجه الثاني ـ وهو الأول الراجح عن إسرائيل ـ أرجح عن الحجاج بن دينار حيث رواه عنه ثقة كذلك ، في حين رواه على الوجه الأول صدوق يخطيء قليلاً .
وأما ما ذكره الترمذي من ترجيحه للوجه الأول ، فلم أر ما يؤيده ، ولم يبين هو أيضاً وجه الترجيح ، والله أعلم .

ثالثاً : ورواه حجاج بن أرطاة ، وأبو إسرائيل الملائي ، وإسرائيل بن يونس ، عن الحكم ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً :
أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص ٥٨٣) ، رقم ١٨٨٥ ، وابن زنجويه في الأموال ١١٧٨/٣ ، رقم ٢٢٠٧ ، وابن سعد في الطبقات ٢٦/٤ . عن يزيد بن هارون .
وابن أبي شيبة في المصنف ١٤٨/٣ ، عن حفص بن غياث .
كلاهما عن حجاج .

وابن سعد في الطبقات ٢٦/٤ ، عن الفضل بن دكين .
والفسوي في المعرفة والتاريخ ٥٠٠/١ ، عن عبيدالله .
والبلاذري في أنساب الأشراف ١٣/٤ ، من طريق وكيع[١] .
كلهم عن أبي إسرائيل الملائي : إسماعيل بن خليفة .

وتابعهم : إسرائيل في أحد وجهين عنه ، كما تقدم في الاختلاف عليه .
ثلاثتهم (حجاج ، وأبو إسرائيل ، وإسرائيل) عن الحكم ، مرسلاً .

قلت : والحجاج بن أرطاة : صدوق كثير الخطأ والتدليس (التقريب ١١١٩) .
وأبو إسرائيل الملائي : صدوق سيء الحفظ (التقريب ٤٤٠) .
وإسرائيل بن يونس السبيعي : ثقة ، ولكن في ثبوت متابعته نظر ، كما تقدم .

---

(١) وقع في المطبوع من أنساب الأشراف : عن إسرائيل الملائي ، ولعله خطأ مطبعي .

....

رابعاً : ورواه الحسن بن عمارة البَـجَلي ، واضطرب فيه :

١ ـ فرواه مرة عن الحكم ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه ، مرفوعاً :

أخرجه البزار في مسنده ١٥٩/٣ ، رقم ٩٤٥ ، من طريق محمد بن حمران .

والدارقطني ١٢٤/٢ ، رقم ٦ ـــ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق[١] ٥٨/٢ ، رقم ١٠٣٥ ـــ ، من طريق الحسن بن زياد .

كلاهما عن الحسن بن عمارة ، به .

وقال البزار : وهذا الحديث لا نعلم رواه إلا الحسن البجلي ، وهو الحسن بن عمارة ، والحسن قد سكت أهل العلم عن حديثه .

٢ ـ ورواه مرة عن الحكم ، وحبيب بن أبي ثابت ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه :

أخرجه أبو يعلى ١٢/٢ ، رقم ٦٣٨ ـ وعنه ابن عدي في الكامل[٢] ٧٠٢/٢ ـــ، من طريق يوسف بن خالد ، عن الحسن ، به .

٣ ـ ورواه مرة ، عن الحكم ، وحبيب بن أبي ثابت ، وحكيم بن جبير ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه :

ذكره الدارقطني في العلل ٢٠٧/٤ ، ولم أقف على من أخرجه .

قلت : والحسن بن عمارة متروك . (التقريب ١٢٦٤) ، وقد اضطرب فيه ، وخولف في جميع هذه الأوجه ، فروايته منكرة ، والله أعلم .

---

(١) وقع في المطبوع من التحقيق :« الحكم بن موسى بن طلحة » ، والصواب : الحكم عن موسى .

(٢) وقع في ذخيرة الحفاظ ٧١١/٢ :« عن موسى بن طلحة ، عن أبيه ، عن عبدالله » ، وذكره لعبدالله زيادة ، فليست في أصل الكتاب المطبوع ، وهو الكامل ، ولا عند أبي يعلى الذي أخرجه ابن عدي من طريقه ، ولعله خطأ من الناسخ ، والله أعلم .

....

خامساً : ورواه محمد بن عبيدالله العَرْزَمي ، وعبيدالله بن عمر ، عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس :

أخرجه الدارقطني ١٢٤/٢، رقم ٧ ــ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ٥٨/٢ ، رقم ١٠٣٦ ــ ، من طريق النعمان بن عبدالسلام ، عن العرزمي ، به .

وتوبع العرزمي ، ولكنها متابعة لا تثبت :

فقد أخرجه الدارقطني ١٢٤/٢ ، رقم ٨ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣١٧/٢٦ ، ٣١٨ ، من طريق مندل بن علي ، عن عبيدالله بن عمر ، عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس .

وقال الدارقطني : كذا قال : عن عبيدالله بن عمر ، وإنما أراد محمد بن عبيدالله .

وقال ابن الجوزي في التحقيق ٥٩/٢ : وقد رواه مندل فقال : عن عبيدالله[1] ، عن الحكم ، وإنما أراد : محمد بن عبيدالله ، ومندل ضعيف .

قلت : ومِنْدَل بن علي : ضعيف . ومحمد بن عبيدالله العَرْزَمي : متروك . (التقريب ٦٨٨٣ ، ٦١٠٨) . وعليه فلا يُعتد بهذا الوجه .

---

(١) وقع في المطبوع من التحقيق اسم عبيدالله في كلا الموضعين :« عبدالله » ، وهو خطأ .

....

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على منصور بن زاذان في هذا الحديث :

١ ـ فرواه محمد بن ذكوان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن ابن مسعود ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه هشيم ، والثوري ، عن منصور ، عن الحكم ، عن الحسن بن مسلم ، مرسلاً .

والوجه الثاني أرجح عن منصور ؛ حيث رواه ثقتان كذلك ، في حين خالفهما ابن ذكوان ، وهو ضعيف ، كما تقدم فروايته منكرة .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من ترجيحه للوجه الثاني .

ولكن خولف منصور في هذا الوجه الراجح عنه .
وقد تقدم أنه اختلف على الحكم بن عتيبة ، وعلى أكثر الرواة عنه ، وخلاصة ذلك ما يلي :

١ ـ رواه الحجاج بن دينار ــ في الراجح عنه ــ ، عن الحكم بن جُحْل ، عن حُجْر العدوي ، عن علي .
٢ ـ ورواه الحجاج بن دينار ــ في وجه مرجوح عنه ــ ، عن الحكم بن عتيبة ، عن حُجَيَة ابن عدي ، عن علي .
٣ ـ ورواه حجاج بن أرطاة ، وأبو إسرائيل ، وإسرائيل بن يونس ــ في وجه مرجوح عنه ــ وبعض الحفاظ ، عن الحكم ، مرسلاً .

٤ ـ ورواه الحسن بن عمارة البَجَلي ، واضطرب فيه :
فرواه مرة عن الحكم ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه ، مرفوعاً .
ورواه مرة عن الحكم ، وحبيب بن أبي ثابت ، عن موسى بن طلحة ، عن أبيه .
ورواه مرة عن الحكم ، وحبيب بن أبي ثابت ، وحكيم بن جبير، عن موسى ، عن أبيه.

....

٥ ـ ورواه محمد بن عبيدالله العَرْزَمي ، وعبيدالله بن عمر ـ في وجه لا يثبت عنه ـ ، عن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس .

ولعل أقوى هذه الأوجه ، هو الوجه الأول ؛ فهو من رواية الحجاج بن دينار ؛ و تقدم أنه لا بأس به .
وأما الوجه الثاني فمن رواية الحجاج أيضاً ، ولكنه مرجوح ، كما تقدم .
والوجه الثالث ؛ من رواية الحجاج بن أرطاة ، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس ، وأبو إسرائيل ، وهو صدوق سيء الحفظ ، كما تابعهم إسرائيل بن يونس ، وهو ثقة ، لكن في ثبوت هذه المتابعة نظر ، كما تقدم .
وأما الوجهان الرابع والخامس ، فهما من رواية الحسن بن عمارة ، والعرزمي ، وهما متروكان ، كما تقدم .

وعليه فرواية منصور الراجحة أرجح من الوجه الأول ، ومن بقية الأوجه جميعاً ، فهو ثقة ثبت ، وجميع من خالفه أدنى منه حالاً .
وقد رجح رواية منصور هذه أكثر الأئمة ، فهو الذي ذهب إليه أبو حاتم في هذه المسألة ، وأبو داود ، والدارقطني ـ في عدة مواضع ـ، والبيهقي ، كما تقدم النقل عنهم أثناء التخريج كما رجحه ابن حجر في التلخيص ١٧٢/٢ ، وغيرهم .

والحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف ؛ لأنه مرسل ، فالحسن كما تقدم تابعي .
إلا أن له شواهد فيها ضعف يرتقي بها إلى الحسن لغيره ، كما ورد معناه من حديث أبي هريرة في الصحيحين . انظر لذلك إرواء الغليل ٣٤٦/٣ ـ ٣٥٠ .

٦٢٦ ــ وسألت أبي عن حديث رواه محمد بن عبيد بن حِسَاب[١] ، عن حماد ابن زيد ، عن عبيدالله ، وأيوب ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد ، عن النبي ﷺ قال : « ليس فيما دون خمسة أواق صدقة » .
قال أبي : هذا خطأ ، ليس فيه أيوب .
حدثنا عارم ، عن حماد ، عن عبيدالله بن عمر ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه عن أبي سعيد ، عن النبي ﷺ .
قال أبي : فلو قال[٢]: يحيى بن سعيد ، كان يحتمل ؛ لأن هذا الحديث عند يحيى بن سعيد .

رجال الإسناد :

* محمد بن عبيد بن حِسَاب ، بكسر الحاء وتخفيف السين ، البصري (ت ٢٣٨) .
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٦٠/٢٦ ، التهذيب ٣٢٩/٩ ، التقريب (٦١١٤) .

* حماد بن زيد الأزدي ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٥ .

* عبيدالله بن عمر العمري ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٤٥ .

* أيوب ، هو السختياني ، ثقة ثبت حجة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٢ .

* عمرو بن يحيى المازني ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٠ .

---

(١) وقع في نسخة دار الكتب ، وفي المطبوع :« حسان »، وهو خطأ ، ومخالف لبقية النسخ . .
(٢) يعني حماد بن زيد ، لو قال : يحيى بن سعيد ، بدل « أيوب » ، كما سيأتي في التخريج .

....

* يحيى بن عمارة المازني ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٦٢٠ .

* أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٤٥ .

* عَارِم ، هو محمد بن الفضل السَّدوسي ، أبو النعمان البصري (ت ٢٢٣) .
ثقة ثبت ، وكان من أثبت أصحاب حماد بن زيد . لكنه اختلط آخر عمره .
قال أبو حاتم : اختلط عارم في آخر عمره ، وزال عقله ، فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح ، وكتبت عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة ، ولم أسمع منه بعد ما اختلط فمن سمع منه قبل سنة عشرين ومائتين فسماعه جيد .
قال ابن حجر : ثقة ثبت تغير في آخر عمره .
انظر تهذيب الكمال ٢٨٧/٢٦ ، التهذيب ٤٠٢/٩ ، التقريب (٦٢٢٦) .

تخريج الحديث :

روى حماد بن زيد هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ - فرواه محمد بن عبيد بن حِساب ، عن حماد ، عن عبيدالله بن عمر ، وأيوب ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد .

٢ - ورواه عارم ، عن حماد ، عن عبيدالله بن عمر ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد .

٣ - ورواه عمران القزاز ، وعبدالله بن عبدالوهاب ، وابن أبي بكر ، عن حماد ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد .

٤ - ورواه أحمد بن عبدة ، عن حماد ، عن يحيى بن سعيد ، وعبيدالله بن عمر ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد .

....

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

١ ـ رواه محمد بن عبيد بن حِساب ، عن حماد ، عن عبيدالله بن عمر ، وأيوب ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد .

أخرجه الحسن بن سفيان النسوي في الأربعين (ص ٧١)، رقم ٣٠ ـ ومن طريقه ابن حبان ٦٢/٨ ، رقم ٣٢٦٨ ، وابن نقطة في التقييد[1] ٣٥/١ ، وأبو عبدالله الفراوي في الأربعين (ق ٤٧/أ) ـ ، ثلاثتهم من طريق الحسن بن سفيان .
وابن حبان ٦٢/٨ ، رقم ٣٢٦٨ ، عن عمران بن موسى .
والطبراني في الأوسط ٢٧٣/٥ ، رقم ٥٤٣٧ ، وفي الصغير ٣٩٣/١ ، رقم ٦٥٨ ، وابن عدي في الكامل ١٧٨٩/٥ ، عن عبدان بن أحمد .
كلهم عن محمد بن عبيد بن حساب[2]، عن حماد بن زيد ، به .

وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا حماد بن زيد ، تفرد به محمد بن عبيد ابن حساب .

٢ ـ ورواه عارم أبو النعمان ، عن حماد ، عن عبيدالله بن عمر ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد :
أخرجه المصنف في هذه المسألة ، عن أبيه ، عن عارم ، به .

قلت : وعارم تقدم أنه ثقة من أوثق الناس في حماد ، وأن رواية أبي حاتم عنه قبل اختلاطه.

---

(١) وقع في المطبوع من التقييد :« نا حماد بن زيد ، نا عبيد بن عمير » ، وهو خطأ ، وصوابه :« عبيدالله بن عمر » كما أخرجه الحسن ، وابن حبان ، والله أعلم .

(٢) وقع في المطبوع من الكامل :« محمد بن عبيد بن حباب » ، وهو خطأ .

....

٣ ـ ورواه عمران القزاز ، وعبدالله بن عبدالوهاب ، وابن أبي بكر ، عن حماد ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد :
أخرجه ابن خزيمة ٣٣/٤ ، رقم ٢٢٩٤ ، عن عمران بن موسى القزاز .
وأبو نعيم في المستخرج ٥٧/٣ ، رقم ٢١٩٦ ، من طريق عبدالله بن عبدالوهاب ، وابن أبي بكر .
ثلاثتهم عن حماد بن زيد ، به .
وتابع حماد بن زيد عدد من الثقات ، كما تقدم في المسألة رقم ٦٢٠ .

قلت : وعبدالله بن عبدالوهاب ، هو الحَجَبي : ثقة (التقريب ٣٤٤٩) .
وابن أبي بكر ، لعله محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي ، وهو ثقة (التقريب ٥٧٦١) .
وعمران بن موسى : الراجح أنه ثقة[1].

٤ ـ ورواه أحمد بن عبدة ، عن حماد ، عن يحيى بن سعيد ، وعبيدالله بن عمر ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد :
أخرجه النسائي ٤٠/٥ ، كتاب الزكاة ، باب القدر الذي تجب فيه الزكاة ، رقم ٢٤٨٧ ـ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ١٣٤/٢٠ ـ .
وابن خزيمة ١٧/٤ ، رقم ٢٢٦٣ .
كلاهما عن أحمد بن عبدة ، عن حماد ، به .

قلت : وأحمد بن عبدة ، هو الضَّبي : ثقة . (التقريب ٧٤) .

---

(١) وذلك أنه قال النسائي في موضع ثقة ، ووثقه الدارقطني ، ومسلمة بن قاسم ، وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال النسائي في موضع آخر : لا بأس به . وقال أبو حاتم : صدوق .
قال ابن حجر : صدوق .
قلت : لعل الرجل ثقة ، وأبو حاتم متشدد ، وأما النسائي فقد وثقه في موضع آخر ، كما احتج به ابن خزيمة ، وهو دلالة توثيقه له ، والله أعلم .
انظر التهذيب ١٤١/٨ ، التقريب (٥١٧٢) .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على حماد بن زيد في هذا الحديث :

١ ـ فرواه محمد بن عبيد بن حِساب ، عن حماد ، عن عبيدالله بن عمر ، وأيوب ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد .

٢ ـ ورواه عارم ، عن حماد ، عن عبيدالله بن عمر ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد .

٣ ـ ورواه عمران القزاز ، وعبدالله بن عبدالوهاب ، وابن أبي بكر ، عن حماد ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد .

٤ ـ ورواه أحمد بن عبدة ، عن حماد ، عن يحيى بن سعيد ، وعبيدالله بن عمر ، عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه ، عن أبي سعيد .

ولعل الوجه الثالث أرجح هذه الأوجه ؛ حيث رواه ثلاثة من الثقات كذلك ، كما تابع حماداً عليه عدد من الثقات أيضاً .

إلا أنه يمكن القول بأن الوجهين الثاني والرابع محفوظان أيضاً ، وذلك أنه رواه في الوجه الثاني عارم ، وهو كما تقدم من أثبت أصحاب حماد ، كما تابعه بذكر عبيدالله بن عمر أحمد بن عبدة في الوجه الرابع ، وهو ثقة أيضاً ، وزاد ذكر يحيى ، وهو محفوظ من رواية يحيى ، كما تقدم في الوجه الثالث .
وأما الوجه الرابع فليس وجهاً مستقلاً في الواقع ، وغايته أن راويه جمع بين الوجهين الثاني والثالث .
أما الوجه الأول ، فقد تفرد محمد بن عبيد فيه بذكر أيوب ، ولم أجد من تابعه على ذلك ، وعليه فروايته شاذة .

....

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من قوله عن الوجه الأول : هذا خطأ ؛ ليس فيه أيوب .

وقوله أيضاً : فلو قال ـ يعني حماد بن زيد ـ : يحيى بن سعيد ، كان يحتمل ؛ لأن هذا الحديث عند يحيى بن سعيد .

قلت : يعني لو قال :« عبيدالله ويحيى »، بدلاً من قوله « عبيدالله وأيوب » .
كما يفهم من قوله هذا ترجيحه لرواية من رواه عن عبيدالله ويحيى ، وهي رواية أحمد بن عبدة في الوجه الرابع ، والتي قلنا بامكان رجحانها أيضاً عن حماد ، والله أعلم .

والحديث من أوجهه الراجحة إسناده صحيح ، وقد أخرجه البخاري ومسلم من طرق أخرى غير طريق حماد ، كما تقدم ذلك مفصلاً في المسألة رقم ٦٢٠ ، والله أعلم .

٦٢٧ ـــ وسألت أبي وذكر حديثاً رواه حماد بن سلمة ، عن محمد بن إسحاق ، عن يعقوب بن يزيد بن فلان ، عن الحارث بن أبي ذباب ، أن عمر لم يأخذ من الناس زمن الرمادة[١] صدقة ، وبعثهم عاماً قابلاً[٢] فأخذ منهم عقالين[٣] ، فقسم فيهم عقالاً ، وحط إليّ عُمر[٤] عقالاً .

قال أبي : إنما هو : يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس بن شَريق .

رجال الإسناد :

* حماد بن سلمة ، ثقة ، تغير حفظه بأخرة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٥ .

* محمد بن إسحاق ، صدوق يدلس ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٦ .

* يعقوب بن يزيد بن فلان ، لم أقف عليه .

* الحارث بن سعد بن أبي ذباب الدوسي الحجازي ، ابن عم أبي هريرة .

روى عن أبيه ، وعمر ، وأبي هريرة . وروى عنه يزيد بن هرمز .

استعمله عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ على الصدقات .

ذكره ابن حبان في ثقات التابعين . وذكره البخاري وابن أبي حاتم ، ولم يذكرا فيه شيئاً .

---

(١) وقع في نسخة دار الكتب ، وفي المطبوع :« زمن الزيادة » ، وهو خطأ .

وقال أبو عبيد : إنما سمي الرمادة ؛ لأن الزرع والشجر والنخل وكل شيء من النبات احترق مما أصابته السنة ، فشبه سواده بالرماد . ويقال : بل الرمادة الهلكة ، يقال : قد رمدَ القوم وارمدوا : إذا هلكوا ، وهذا كلام العرب ، والأول تفسير الفقهاء ، ولكل وجه . (غريب الحديث ٢/٥) . وانظر النهاية ٢/٢٦٢ ، مادة رمد .

(٢) وقع في نسخة تشستربتي :« قليلاً » ، ولعله تصحيف .

(٣) أي صدقة عامين (النهاية ٣/٢٨٠ ، مادة عقل) .

(٤) قوله :« عمر » ساقط من نسخة فيض الله .

....

وذكره ابن حجر في القسم الثالث من الإصابة[1] .

قلت : لعل الرجل صدوق ؛ فهو من كبار التابعين ، ويكفيه تعديل عمر له ؛ فعمر كما هو معلوم لا يستعمل إلا من يثق فيه ، كما لم أر من تكلم فيه بجرح ، والله أعلم .

انظر التاريخ ٢٦٩/٢ ، الجرح ٧٥/٣ ، الثقات ١٢٩/٤ ، الاصابة ٣١٣/٢ .

* عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٣ .

* يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس بن شَرِيق الثقفي ، (ت ١٢٨) .

ثقة ، متفق على توثيقه . قال ابن حجر : ثقة ، من السادسة .

انظر تهذيب الكمال ٣٥٠/٣٢ ، التهذيب ٣٩٢/١١ ، التقريب (٧٨٢٥) .

تخريج الحديث :

روى محمد بن إسحاق هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ - فرواه حماد بن سلمة ، عن ابن إسحاق ، عن يعقوب بن يزيد بن فلان ، عن الحارث ابن أبي ذباب ، عن عمر .

٢ - ورواه حماد بن سلمة أيضاً ، وأحمد بن خالد ، عن ابن إسحاق ، عن يعقوب بن عتبة عن يزيد بن هرمز ، عن ابن أبي ذباب ، عن عمر .

٣ - ورواه عباد بن العوام ، عن ابن إسحاق ، عن يزيد بن أبي حبيب ، أو يعقوب بن عتبة ، عن يزيد بن هرمز ، عن ابن أبي ذباب .

---

(١) وهو خاص بذكر المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ ، ولا رأوه ، وهؤلاء ليسوا من الصحابة ، وأحاديثهم مرسلة بالاتفاق بين أهل العلم بالحديث (مقدمة الإصابة ٦/١).

....

الـوجـه الأول :

رواه حماد بن سلمة ، عن ابن إسحـاق ، عن يعقوب بن يزيد بن فلان ، عن الحارث بن أبي ذباب ، عن عمر :

ذكره المصنف عن أبيه ، في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه .

الـوجـه الـثانـي :

رواه حماد بن سلمة ، وأحمد بن خالد ، عن ابن إسـحاق ، عن يعقوب بن عتبة ، عن يزيد ابن هرمز، عن ابن أبي ذباب ، عن عمر :

أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة[1] ٧٤٥/٢ ، عن عفان ، عن حماد بن سلمة .

وابن زنجـويـه في الأمـوال ٨٢٩/٢ ، رقم ١٤٣٥ ، وفـي ١١٨٨/٣ ، رقم ٢٢٣٢ ، عن أحمد بن خالد الوهبي الحمصي .

كلاهما عن ابن إسحاق ، به .

إلا أنه وقع في الموضع الثاني من الأموال :« يزيد بن هريم » ، ولعله تصحيف . وقد نبه عليه المحقق .

قلت : وحمـاد بن سلمة ، تقـدم أنه ثقة تغيـر بأخرة ، إلا أنه من رواية عـفان عنه ، وهو من أثبت الناس فيه ، قال ابن معين : من أراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة ، فعليه بعفان بن مسلم . (الكواكب النيرات ص ٤٦١) .

---

(١) وقع في المطبوع من تاريخ المدينة :« يزيد بن جرير » ، ولعله تصحيف عن يزيد بن هرمز ، فرسم الكلمتين واحد وتقـدم في ترجمـة ابن أبي ذباب أن الذي يروي عنه هو يزيد بن هرمـز ، كما أن يعـقوب بن عـتبـة إنما يروي عن ابن هرمز ، وليس في شيوخه من اسمه يزيد بن جرير ، إضافة إلى أنه الموافق للتخريج ، والله أعلم .

....

وأحمد بن خالد الراجح أنه ثقة[1] .

الوجه الثالث :

رواه عباد بن العوام ، عن ابن إسحاق ، عن يزيد بن أبي حبيب ، أو يعقوب بن عتبة ، عن يزيد بن هرمز ، عن ابن أبي ذباب :

أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص ٣٨٣)، رقم ٩٨١ ، وفي غريب الحديث ٢/٤ ، عن عباد بن العوام ، به .

وقال أبو عبيد : والمحفوظ عندي أنه يعقوب بن عتبة (يعني وحده) .

قلت : وعباد بن العوام : ثقة (التقريب ٣١٣٨) .

---

(١) وذلك أنه وثقه ابن معين ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وأخرج له ابن خزيمة والحاكم في صحيحيهما .

وقال الدارقطني : لا بأس به .

وقال ابن حجر في التهذيب : ونقل أبو حاتم الرازي أن أحمد امتنع من الكتابة عنه . ووقع في كلام بعض شيوخنا أن أحمد اتهمه ، ولم أقف على ذلك صريحاً .

وقال في التقريب : صدوق .

قلت : لعل الرجل ثقة ، وما نُقل عن أحمد لم يثبت عنه ، كما أشار ابن حجر .

وقد أورد محقق تهذيب الكمال ما وقع بين أحمد والوهبي نقلاً عن مغلطاي ، وقال : وخلاصتها أن أحمد أراد السماع على الوهبي فأخرج له الأخير كتاب ابن إسحاق ، فلم ير في هذا السماع فائدة ، فمسح قلمه ، وقام .

وهذا كما هو واضح ليس بجرح للرجل ، والله أعلم .

انظر تهذيب الكمال ٣٠١/١ ، التهذيب ٢٧/١ ، التقريب (٣٠) .

....

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على محمد بن إسحاق :

١ ـ فرواه حماد بن سلمة ، عن ابن إسحاق ، عن يعقوب بن يزيد بن فلان ، عن الحارث ابن أبي ذباب ، عن عمر .

٢ ـ ورواه حماد بن سلمة أيضاً ، وأحمد بن خالد ، عن ابن إسحاق ، عن يعقوب بن عتبة عن يزيد بن هرمز ، عن ابن أبي ذباب ، عن عمر .

٣ ـ ورواه عباد بن العوام ، عن ابن إسحاق ، عن يزيد بن أبي حبيب ، أو يعقوب بن عتبة ، عن يزيد بن هرمز ، عن ابن أبي ذباب .

ولعل الوجه الثاني أرجح هذه الأوجه ؛ حيث رواه ثقتان كذلك ، في حين لم أقف على من تابع حماداً على الوجه الأول ، ولا من تابع عباداً على الوجه الثالث ، إضافة إلى أن رواية عباد في الوجه الثالث كانت على الشك .
ولعل الحمل في هذا الاختلاف على ابن إسحاق ؛ فهو كما تقدم صدوق ، ومن رواه عنه في جميع هذه الأوجه أقوى منه .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من ترجيحه لرواية من رواه عن ابن إسحاق ، عن يعقوب بن عتبة .

والأثر من وجهه الراجح إسناده ضعيف ؛ فيه ابن إسحاق ، وهو مدلس ، ولم يصرح بالتحديث .
وله طرق أخرى عن عمر ، ولكنها ضعيفة :

....

فـقـد أخـرجـه ابن سـعـد في الطبـقـات ٣/٣٢٣ ـ وعـنه البـلاذري في أنسـاب الأشـراف ١٠/٤٠٣ (وهو في ترجمة أبي بكر وعـمر المفردة ص ٣٢٤) ـ، عن محمـد بن عمر ، عن خالد بن إلياس ، عن يحيى بن عبدالرحمن بن حاطب ، عن عمر ، نحوه .

وأخرجه ابن سعد أيضـاً في الطبقات ٣/٣٢٣ ، عن محمد بن عمر ، عن طـلحة بن محمد عن حوشب بن بشر الفزاري ، عن أبيه ، عن عمر ، نحوه .

قلت : وفي كلا الطريقين محمد بن عمر ، وهو الواقدي ، وهو متروك .

وعليه فيبقى الأثر إسناده ضعيف ، والله أعلم .

٦٢٨ ــ وسألت أبي عن حديث رواه عبدالعزيز بن مسلم ، عن الأعمش ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ قال : « ليستغنِ أحدكم عن الناس ولو بشوص سواك[1] » .

قال أبي : هكذا رواه[2] عبدالعزيز .

ورواه جرير بن حازم ، عن الأعمش ، عن الحكم بن عتيبة[3] ، عن ميمون بن أبي شبيب ، عن النبي ﷺ مرسل ، وهو أشبه .

رجال الإسناد :

* عبدالعزيز بن مُسلم القَسْمَلي ، بفتح القاف وسكون المهملة ،البصري (ت ١٦٧).
روى عن الأعمش ، ومحمد بن عجلان ، والربيع بن أنس ، وغيرهم .
روى عنه ابن مهدي ، والقعنبي ، وأبو عامر العَقَدي ، وغيرهم .
قال ابن معين ، وابن نمير ، والعجلي : ثقة . وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، ثقة .
وقال النسائي : ليس به بأس . وقال ابن خراش : صدوق . وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال العقيلي : في حديثه بعض الوهم . وقال ابن حبان : ربما وهم فأفحش .
وذكر الذهبي في الميزان قول العقيلي ، ثم قال : هذه الكلمة صادقة الوقوع على مثل مالك وشعبة ، ثم ساق العقيلي له حديثاً واحداً محفوظاً قد خالف فيه من هو دونه في الحفظ .
قال ابن حجر : ثقة ، ربما وهم .
تهذيب الكمال ٢٠٢/١٨ ، الميزان ٦٣٥/٢ ، التهذيب ٣٥٦/٦ ، التقريب (٤١٢٢).

* الأعمش : سليمان ، ثقة يدلس ، من الثالثة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٠ .

---

(١) أي بغسالته ، وقيل : ما يتفتت منه (النهاية ٥٠٩/٢ ، مادة شوص) .

(٢) في نسخة تشستربتي :« روى » .

(٣) وقع في نسخة دار الكتب ، وتشستربتي ، والمطبوع :« عيينة » ، وهو خطأ .

....

* سعيد بن جبير ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٥ .

* ابن عباس ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٥ .

* جرير بن حازم بن زيد الأزدي ، أبو النضر البصري (ت ١٧٠) .
روى عن الأعمش ، وشعبة ، وقتادة ، ونافع مولى ابن عمر ، وغيرهم .
روى عنه الثوري ، وابن عيينة ، وأبو داود الطيالسي ، وابن مهدي ، وغيرهم .
قال ابن معين ، والعجلي ، والبزار ، وابن سعد ، وأحمد بن صالح ، والساجي : ثقة .
وقال شعبة : ما رأيت أحفظ من رجلين : جرير بن حازم ، وهشام الدستوائي .
وقال وهب بن جرير : كان شعبة يأتي أبي ، فيسأله عن أحاديث الأعمش ، فإذا حدثه قال : هكذا ـ والله ـ سمعته من الأعمش .
وقال النسائي : ليس به بأس . وقال أبو حاتم : صدوق صالح .
وقال عبدالله بن أحمد : سألت ابن معين عنه . فقال : ليس به بأس . فقلت : إنه يحدث عن قتادة عن أنس أحاديث مناكير ! ، فقال : ليس هو بشيء عن قتادة . وقال ابن عدي : مستقيم الحديث صالح فيه ، إلا روايته عن قتادة فإنه يروي عنه أشياء لا يرويها غيره . وقال الساجي : صدوق حدَّث بأحاديث وهم فيها ، وهي مقلوبة . وقال أحمد : جرير حدَّث بالوهم بمصر ، ولم يكن يحفظ . وقال أحمد أيضاً : كان حديثه عن قتادة غير حديث الناس كان يوقف أشياء ويسند أشياء . ثم أثنى عليه ، وقال : صالح ، صاحب سنة وفضل .
وقال يحيى بن سعيد : كان أكثر وهماً ـ يعني من أبي الأشهب ـ ، وكان يهم في الشيء .
وقال أحمد : كثير الغلط . وقال ابن حبان في الثقات : كان يخطيء ، لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه . وقال الأزدي : صدوق خرج عنه بمصر أحاديث مقلوبة ، ولم يكن بالحافظ ، حمل رشدين وغيره عنه مناكير .
وقال ابن مهدي : جرير بن حازم اختلط ، وكان له أولاد ، أصحاب حديث ، فلما أحسوا ذلك منه حجبوه ، فلم يسمع أحد منه في حال اختلاطه شيئاً .

....

قال ابن حجر : ثقة ، لكن في حديثه عن قتادة ضعف ، وله أوهام إذا حدَّث من حفظه ، من السادسة ، مات سنة سبعين بعد ما اختلط ، لكن لم يحدث في حال اختلاطه .
وقال الذهبي في الميزان : أحد الأئمة الكبار الثقات ، ولولا ذكر ابن عدي له لما أوردته .
قلت : ويحمل كلام من تكلم فيه على روايته عن قتادة ، أو من حفظه ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ٥٢٤/٤ ، الميزان ٣٩٢/١ ، التهذيب ٦٩/٢ ، التقريب (٩١١) .

* الحكم بن عتيبة ، ثقة ثبت ربما دلس ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٦ .

* ميمون بن أبي شَبيب الرَّبَعي ، أبو نصر الكوفي (ت ٨٣) .
روى عن سمرة بن جُندب ، وابن مسعود ، وعمر بن الخطاب ، وعائشة ، وغيرهم .
روى عنه الحكم بن عتيبة ، وإبراهيم النخعي ، ومنصور بن زاذان ، وغيرهم .
قال أبو حاتم : صالح الحديث . وذكره ابن حبان في الثقات . وذكره في مشاهير علماء الأمصار ، وقال : من جلة مشايخ الكوفيين .
وقال عمرو بن علي : كان رجلاً تاجراً ، وكان من أهل الخير ، وكان يُحدث عن أصحاب النبي ﷺ ، وليس عندنا في شي منه يقول : سمعت ، ولم أُخبر أن أحداً يزعم أنه سمع من أصحاب النبي ﷺ ، وقد رُوي عنه .
وقال أبو داود : لم يدرك عائشة .
وقال ابن المديني : خفي علينا أمره . وقال ابن معين : ضعيف .
قال ابن حجر : صدوق كثير الإرسال . وقال الذهبي في الكاشف : صدوق تاجر .
قلت : ولعل قول ابن معين خاص برواية ميمون عن عائشة ، لأن الذهبي ذكره في الميزان ، والديوان مقيداً بروايته عنها ، فقال : ميمون بن أبي شبيب عن عائشة رضي الله عنها ، قال ابن معين : ضعيف . وهذا صحيح ؛ لأنه كما تقدم لم يسمع منها ، والله أعلم .
انظر مشاهير علماء الأمصار ،(١٠٧) ، تهذيب الكمال ٢٠٦/٢٩ ، الكاشف ٣١١/٢ ، الميزان ٢٣٣/٤ ، الديوان (٤٣٢٦) ، التهذيب ٣٨٩/١٠ ، التقريب (٧٠٤٦) .

....

تخـريج الحديـث :

روى الأعمش هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالعزيز بن مسلم عن الأعمش ، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس .

٢ ـ ورواه جرير بن حازم ، عن الأعمش ، عن الحكم بن عتيبة ، عن ميمون بن أبي شبيب عن النبي ﷺ ، مرسلاً .
وتابع الأعمش على هذا الوجه : منصور بن زاذان .

٣ ـ ورواه أبو معاوية ، وابن نمير ، عن الأعمش ، عن الحكم ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن النبي ﷺ ، مرسـلاً .
وتابع الأعمش على هذا الوجه : محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى .

الـوجـه الأول :

رواه عبدالعزيز بن مسلم ، عن الأعمش ، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ، مرفوعاً :

أخـرجه الطبـراني في الكبيـر ٤٤٤/١١ ، رقم ١٢٢٥٧ ـ ومن طريقـه الضيـاء في المختـارة ١٧٦/١٠، رقم ١٧٣، ١٧٤ ـ ، ورواه القضاعي في مسند الشهاب ٣٩٩/١ ، رقم ٦٨٨ والبيهـقي في شعب الإيمان ٢٧٤/٣ ، رقم ٣٥٢٧ ، وأبـو محـمد الضـراب في ذم الريـاء (ص ٢٠٧) ، رقم ١٣٥ ، من طريق حجاج بن منهال .
وأبو طاهر المخلص في السـادس من الفوائد المنتـقاة (ق ٦٦/ب) ـ ومن طريـقه الضيـاء في المختـارة ١٧٦/١٠ ، رقم ١٧٥ ، والذهبي في السيـر ٣٤٢/٤ ، وفي ٥٧٤/١٠ ـ ، ورواه القـضاعـي في مسند الـشهـاب ٣٩٩/١ ، رقم ٦٨٧ ، والضـراب في ذم الرياء ص ٢٠٧ ، رقم ١٣٥ ، والجـوهري في حـديثـه ـ ذكـره أبو طاهـر السلفي في المشيـخـة البـغـدادية (ق ٢٦/أ) ، وأخرجه من طريقه ـ . كلهم من طريق أبي نصر التمار .

....

والطبراني في الكبير ١١/٤٤٤ ، رقم ١٢٢٥٧ ـ ومن طريقه الضياء في المختارة ١٠/١٧٦ رقم ١٧٣ ، ١٧٤ ـ ، من طريق يحيى بن إسحاق السيلحيني .
والبزار (كشف الأستار ١/٤٣٢ ، رقم ٩١٣) ، والضراب في ذم الرياء ص ٢٠٧ ، رقم ١٣٥ ، من طريق عبدالواحد بن غياث .
والضراب في ذم الرياء (ص ٢٠٧، ٢٠٨)، رقم ١٣٥ ، من طريق القعنبي ، وشيبان بن فروخ .
والضراب أيضاً (ص ٢٠٣)، رقم ١٣١ ، من طريق عيسى بن إبراهيم الشعيري .
والطبري في تهذيب الآثار (مسند عمر) ١/٢٠ ، رقم ٢٧ ، من طريق عبدالرحمن بن المبارك .
كلهم عن عبدالعزيز بن مسلم ، به .

وأخرج الضراب من طريق عبدالله بن أحمد أنه قال : ذكرت لأبي هذا الحديث فقال : نعم ما رواه إلا عبدالعزيز بن مسلم .
وقال الضياء : قال حمدان بن علي : سألت أحمد عن حديث عبدالعزيز القسملي : « استغنوا عن الناس » ، قال : منكر ، ما رأيت حديثاً أنكر منه .
وقال إسماعيل القاضي عند البيهقي : هكذا رواه عبدالعزيز بن مسلم ، وقد خالفه غير واحد ، رواه عن الأعمش ، عن الحكم ، عن ابن أبي ليلى .
وعقب عليه البيهقي ، فقال : هكذا وجدته : عن ابن أبي ليلى . والحديث عندنا عن الأعمش وغيره عن الحكم ، عن ميمون بن أبي شبيب ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

قلت : بل جاء من رواية الأعمش عن الحكم عن ابن أبي ليلى ، وسيأتي في الوجه الثالث .

....

الوجه الثاني :

رواه جرير بن حازم ، عن الأعمش ومنصور بن زاذان ، عن الحكم بن عتيبة ، عن ميمون ابن أبي شبيب ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً :

أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٢٧٤/٣ ، رقم ٣٥٢٨ ، من طريق وهب بن جرير ، عن أبيه ، عن الأعمش ، ومنصور بن زاذان ، به .
وذكره أبو حاتم في هذه المسألة من رواية جرير ، عن الأعمش ، به .
كما ذكره ورجحه البيهقي ، كما تقدم النقل عنه في الوجه الأول .

قلت : ومنصور بن زاذان : ثقة ثبت (التقريب ٦٨٩٨) .

الوجه الثالث :

رواه أبو معاوية وابن نمير ، عن الأعمش ، عن الحكم ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً :

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٢١١/٣ ، عن أبي معاوية وابن نمير ، به.
وذكر هذا الوجه عن الأعمش : إسماعيل القاضي ، كما تقدم في الوجه الأول .

وتوبع الأعمش على هذا الوجه :
أخرجه ابن أبي شيبة ٢١١/٣ ، عن علي بن هاشم ، عن ابن أبي ليلى ، عن الحكم ، به .

قلت : وأبو معاوية ، هو الضرير : محمد بن خازم ، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش .
وابن نمير ، هو عبدالله : ثقة صاحب حديث . (التقريب ٥٨٤١ ، ٣٦٦٨) .
وابن أبي ليلى : محمد بن عبدالرحمن : صدوق سيء الحفظ جداً (التقريب ٦٠٨١).
وعبدالرحمن بن أبي ليلى : ثقة (التقريب ٣٩٩٣) .

....

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على الأعمش في هذا الحديث :

١ ـ فرواه عبدالعزيز بن مسلم عن الأعمش ، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس .

٢ ـ ورواه جرير بن حازم ، عن الأعمش ، عن الحكم بن عتيبة ، عن ميمون بن أبي شبيب عن النبي ﷺ ، مرسلاً .
وتابع الأعمش على هذا الوجه : منصور بن زاذان .

٣ ـ ورواه أبو معاوية وابن نمير ، عن الأعمش ، عن الحكم ، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى ، عن النبي ﷺ، مرسلاً .
وتابع الأعمش على هذا الوجه ابن أبي ليلى .

والوجه الثالث أرجح هذه الأوجه عن الأعمش ؛ حيث رواه ثقتان كذلك ، وأحدهما من أثبت الناس في الأعمش .
إلا أنه يمكن القول بأن الوجه الثاني محفوظ أيضاً عن الأعمش ؛ حيث رواه ثقة كذلك ، وتابع الأعمش عليه ثقة ثبت أيضاً ، إضافة إلى ترجيح أبي حاتم والبيهقي لهذا الوجه .
أما الوجه الأول فلم أجد من تابع عبدالعزيز بن مسلم عليه ، وهو ثقة ربما وهم ، ونص غير واحد على أنه تفرد به ، كما تقدم في التخريج ، ولعل هذا من أوهامه .

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن الوجه الأول ، فقال : هكذا رواه عبدالعزيز ، ورواه جرير ابن حازم ، عن الأعمش ، عن الحكم بن عتيبة ، عن ميمون بن أبي شبيب ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، وهو أشبه .
وتقدم أن الوجه الثالث أرجح من هذا الوجه الذي رجحه أبوحاتم ، ولكن أبا حاتم لم يذكر هذا الوجه ، ولعله لم يقع له .
وتقدم أنه يمكن القول برجحان الوجه الذي رجحه أبو حاتم ، والله أعلم .

....

والحديث من وجهه الراجح الثالث إسناده صحيح مرسلاً .
وله شواهد كثيرة ترقى به إلى الصحيح لغيره :
قال العجلوني في كشف الخفاء ١٢٣/١ : والأحاديث الواردة في التعفف عن سؤال الناس مفردة بالتأليف ، ومن أقربها لهذا الحديث : الحديث الصحيح :« لأن يأخذ أحدكم حبلاً فيأتي بحزمة حطب على ظهرة فيبيعها فيكف بها نفسه ، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه » [1].
وقد ساق الطبري جملة من هذه الأحاديث في تهذيب الآثار (مسند عمر) ١/ص٣ ، وما بعدها .

(١) أخرجه البخاري في مواضع منها ٣٩٢/٣ (مع الفتح) ، كتاب الزكاة ، باب الاستعفاف عن المسألة ، رقم ١٤٧٠ ، ١٤٧١ ، وغيره ، من حديث أبي هريرة ، والزبير .

٦٢٩ ــ وسألت أبي عن حديث رواه نصر بن علي ، عن عبدالأعلى ، عن هشام عن محمد ، عن ابن عباس ، قال:« أمرنا رسول الله ﷺ أن نؤدي زكاة رمضان[١] صاعاً من طعام ، عن الصغير والكبير ، والحر والمملوك ، من أدى سُلتاً[٢] قُبل منه ». وأحسبه قال :« ومن أدى دقيقاً قبل منه ، ومن أدى سويقاً قبل منه ». قال أبي : هذا حديث منكر .

رجال الإسناد :

* نصر بن علي بن نصر الـجَـهْـضَمي ، بفتح الجيم وسكون الهاء (ت ٢٥٠ تقريباً) .
ثقة ثبت ، متفق على توثيقه .
تهذيب الكمال ٣٥٥/٢٩ ، السير ١٣٣/١٢ ، التهذيب ٤٣٠/١٠ ، (التقريب ٧١٢٠).

* عبدالأعلى ، هو ابن عبدالأعلى البصري السّـامي ، بالمهملة (ت ١٨٩) .
روى عن هشام بن حسان ، وحميد الطويل ، وابن أبي عروبة ، وابن إسحاق ، وغيرهم .
روى عنه نصر بن علي ، وابن المديني ، وابن أبي شيبة ، وغيرهم .
قال ابن معين ، وأبو زرعة ، والعجلي ، ويعقوب بن سفيان ، وابن نمير ، وابن وضاح : ثقة.
وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان متقناً في الحديث ، قدرياً ، غير داعية إليه .
وقال أبو حاتم : صالح الحديث . وقال النسائي : لا بأس به .
وقال أحمد : كان يرى القدر .
وقال ابن سعد : لم يكن بالقوي في الحديث .
وتعقبه ابن حجر في الهدي فقال : وهذا جرح مردود غير مبين ، ولعله بسبب القدر ، وقد احتج به الأئمة كلهم .
كما تعقبه الذهبي في السير ، فقال : بل هو صدوق قوي الحديث ، لكنه رمي بالقدر .

---

(١) وقع في نسخة فيض الله :« زكاة الفطر رمضان » .
(٢) السُّلت : ضرب من الشعير أبيض لا قشر له. وقيل : هو نوع من الحنطة . والأول أصح . (النهاية ٣٨٨/٢).

....

وقال بُندار : والله ما كان يدري أي رجليه أطول .

وتعقبه الذهبي في السير ، فقال : تقرر الحال أن حديثه من قسم الصحيح ، نعم ماهو في القوة في رتبة يحيى القطان وغُنْدَر .

قال ابن حجر في التقريب : ثقة .

انظر تهذيب الكمال ٣٥٩/١٦ ، السير ٢٤٢/٩ ، الميزان ٥٣١/٢ ، التهذيب ٩٦/٦ ، الهدي (ص ٤٣٧) ، التقريب (٣٧٣٤) .

* هشام ، هو ابن حسان الأزدي ، ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣١ .

* محمد ، هو ابن سيرين ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٦٩ .
وهو لم يسمع من ابن عباس شيئاً (التهذيب ٢١٥/٩) .

* ابن عباس ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٥ .

تخريج الحديث :

أخرجه ابن خزيمة ٨٨/٤ ، رقم ٢٤١٥ ، عن نصر بن علي ، عن عبدالأعلى .

والنسائي ٥٠/٥ ، كتاب الزكاة ، باب مكيلة زكاة الفطر ، رقم ٢٥٠٩ ـ ومن طريقه ابن حزم في المحلى ١٢٤/٦ ـ ، من طريق مخلد بن الحسين .

والدارقطني في السنن ١٤٤/٢ ، رقم ٢٥ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١٦٨/٤ ، وابن الجوزي في التحقيق ٥١/٢ ، رقم ١٠٠٥ ـ ، من طريق الثقفي .

وابن زنجويه في الأموال ١٢٤٨/٣ ، رقم ٢٣٨٩ ، عن النضر بن شميل .

كلهم عن هشام ، عن ابن سيرين ، عن ابن عباس ، نحوه .

وقال البيهقي : وهذا مرسل ، محمد بن سيرين لم يسمع من ابن عباس شيئاً .

وأخرجه أبو طاهر المخلص في الرابع من الفوائد المنتقاة (ق ٦١/أ) ، من طريق أبي سعيد مولى بني هاشم ، عن قرة (وهو ابن خالد) ، عن ابن سيرين ، ابن عباس ، قال : قام هاهنا ورفع الحديث ـ يعني بالبصرة ـ وذكر صدقة الفطر ... الخ .

وأخرجه ابن خزيمة ٨٩/٤ ، رقم ٢٤١٧ ، عن محمد بن بشار ، عن عبدالوهاب ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن ابن عباس ، قال : صدقة رمضان ، ... فذكر ، نحوه .
ثم قال ابن سيرين : ولا أحسبه إلا قد ذكر الدقيق والسويق .

وأخرجه ابن أبي شيبة ١٧٣/٣ ، عن عبدالرحيم ، عن أشعث ، عن ابن سيرين ، قال : تجزيء في صدقة الفطر الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسُلت . وشك في السويق والدقيق .

وأخرجه ابن زنجويه في الأموال ١٢٤٩/٣ ، رقم ٢٣٩٢ ، عن النضر بن شميل ، عن ابن عون ، عن ابن سيرين ، قال : كنا نتحدث أن صدقة رمضان عن الصغير والكبير ... ، فذكر نحوه .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن مدار هذا الحديث على ابن سيرين ، وقد رواه مرة عن ابن عباس مرفوعاً ، ومرة عن ابن عباس موقوفاً ، ومرة من قوله هو .

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن رواية هشام عن ابن سيرين ، عن ابن عباس مرفوعاً ، فقال أبو حاتم : هذا حديث منكر .

....

ولعل قوله هذا للانقطاع في إسناده ؛ حيث تقدم أن ابن سيرين لـم يسمع من ابن عباس شيئاً ولـم أجد من تابعه على هذه الرواية ، وأما بقية رجال الإسناد فـثقات ، كما تقدم .

وقد نص على هذا الحافظ ابن حجر في التلخيص ١٩٧/٢ ، حيث ذكر قول أبي حاتم ، ثم قال : لأن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس في قول الأكثر .

وأما تصحيح ابن خزيمة ، فهو مخالف بقول الأكثر .

والحديث مـن رواية ابن سيريـن إسناده ضعيف ؛ لانـقطاعه ، وقد تـفرد بزيادة ذكر الـدقيق والسويق في هذا الحديث .
وقد ورد له طريق أخرى عن ابن عباس ، وشاهد آخـر ، بهذه الزيادة ، لكنها لا تثبت .
ولكن قد صح الحديث من عدة طرق أخرى بدون هذه الزيادة .
انظر لذلك سنن الـبـيـهـقي ١٦٨/٤ ، ١٦٩ ، التلخـيص الحـبـيـر ١٩٤/٢ ـ ١٩٧ ، إرواء الغليل ٣٣٦/٣ ، وما بعدها .

٦٣٠ ـــ وسألت أبي عن حديث رواه موسى بن عبيدة ، عن عبدالله بن دينار ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ قال : « إن المؤمن يتصدق بالتمرة ، ولا يقبل الله إلا الطيب .... » وذكر الحديث .

قال أبي : هذا خطأ ؛ إنما هو : عن عبدالله بن دينار ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة . فمنهم من يوقفه ، ومنهم من يسنده . ويحتمل أن يكون مرفوعاً أيضاً صحيح .

رجال الإسناد :

* موسى بن عُبيدة الرَّبَذي ، ضعيف ، ولا سيما في عبدالله بن دينار .
  تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٨٥ .

* عبدالله بن دينار العدوي مولاهم ، أبو عبدالرحمن المدني ، مولى ابن عمر (ت ١٢٧).
  ثقة ، متفق على توثيقه .

تهذيب الكمال ٤٧١/١٤ ، السير ٢٥٣/٥ ، التهذيب ٣٠٣/٥ ، التقريب (٣٣٠٠) .

* ابن عمر : عبدالله ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٨ .

* أبو صالح : ذكوان السمان ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٠ .

* أبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

....

تخريج الحديث :

روى عبدالله بن دينار هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه موسى بن عبيدة ، عن عبدالله بن دينار ، عن ابن عمر ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار ، وسليمان بن بلال ، عن عبدالله بن دينار ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .
وتابع عبدالله بن دينار عليه ، عدد من الثقات .

٣ ـ ورواه ورقاء بن عمر ، عن عبدالله بن دينار ، عن سعيد بن يسار ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .
وتابع عبدالله بن دينار عليه ، عدد من الثقات .

٤ ـ وروي عن عبدالله بن دينار ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

٥ ـ ورواه أبو جعفر الرازي ، واضطرب فيه :
أ ـ فرواه مرة ، عن عبدالله بن دينار ، عن بشير بن يسار ، عن أبي هريرة .

ب ـ ورواه مرة عن عبدالله بن دينار ، عن أبي ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه موسى بن عبيدة ، عن عبدالله بن دينار ، عن ابن عمر ، مرفوعاً :

أخرجه ابن عدي في الكامل ٢٣٣٤/٦ ، من طريق عثمان بن زائدة .
والمروزي في زياداته على كتاب البر والصلة لابن المبارك (ص ١٩١)، رقم ٣٢٤ ، عن عبدالعزيز بن أبي عثمان الداري .
والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (١ ق ١٣٤/أ) ، في الأصل رقم ١٠٦ ، من طريق يحيى بن واضح .

....

وتابعهم أبو مالك الحبشي : ذكره الدارقطني في العلل (٤ ق ٥٩/أ) .
كلهم عن موسى بن عبيدة ، به .

وعزاه السيوطي في الدر المنثور ١٠٦/٢ ، من رواية ابن عمر إلى الحكيم الترمذي فقط .

وقال ابن عدي بعد أن ذكر عدة أحاديث : وهذه الأحاديث لموسى عن عبدالله بن دينار ليست هي محفوظة .

ثانياً : رواه عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار ، وسليمان بن بلال ، عن عبدالله بن دينار ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً :
أخرجه البخاري ٣٢٦/٣ (مع الفتح) ، كتاب الزكاة ، باب الصدقة من كسب طيب ، رقم ١٤١٠ ــ ومن طريقه ابن الجوزي في كتاب البر والصلة (ص ١٩٥)، رقم ٣٢١ ، وفي كتاب الحدائق ٢٠٠/٢ ــ ، ورواه الإسماعيلي ، وأبو نعيم في مستخرجيهما ـ كما ذكر ابن حجر في الفتح ٤٢٨/١٣[1] ــ ، ورواه البزار في مسنده (ق ١٧٢/أ) .
من طريق عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار .
والبخاري ٤٢٦/١٣ (مع الفتح) ، كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى:﴿ تعرج الملائكة والروح إليه ﴾ ، رقم ٧٤٣٠ ، تعليقاً ، والجوزقي ، وأبو عوانة ـ كما ذكر ابن حجر في الفتح ٣٢٩/٣ ، و٤٢٧/١٣ ـ ، وأبو سعد الشعيبي في الفوائد المخرجة من أصول مسموعات البحيري (ق ٤٦/أ) . من طريق سليمان بن بلال[2].
كلاهما عن عبدالله بن دينار ، به .

---

(١) ولم أقف عليه في المطبوع من مستخرج أبي نعيم ، وليس هو في النسخة المخطوطة فقد ذكر هذا الحديث في (ق ١٧٧/ب ، ١٧٨/أ) من عدة طرق ، ولم أجد هذه الطريق من بينها .

(٢) وذكر المزي في التحفة ٤٣٠/٩ ، ٤٣١ ، أن مسلماً رواه من طريق سليمان بن بلال به ، ووهم في هذا ؛ فرواية سليمان بن بلال عند مسلم إنما هي عن سهيل عن أبي صالح ، كما في صحيح مسلم ٧٠٢/٢ ، رقم ١٠١٤/٦٤/ب وقد نبه على هذا الحافظ ابن حجر في النكت الظراف ، وفي التغليق ٣٤٨/٥ ، وفي الفتح ٣٢٩/٣ ، والله أعلم .

قلت : وعبدالرحمن بن عبدالله : صدوق يخطي ، وسليمان بن بلال : ثقة (التقريب ٣٩١٣ ، ٢٥٣٩) .

وتوبع عبدالله بن دينار على هذا الوجه :
أخرجه مسلم ٧٠٢/٢ ، كتاب الزكاة ، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب ، رقم ١٠١٤ /٦٤ ، وأبو نعيم في المستخرج ٩٠/٣، ٩١ ، رقم ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠ ، والبيهقي في الكبرى ١٩١/٤ ، وفي شعب الإيمان ٢١٢/٣ ، رقم ٣٣٤٦ ، وأحمد ٣٨١/٢ ، ٣٨٢ ، ٤١٩ ، والبزار (ق ٢١٢/أ ، النسخة الأزهرية) ، والطبراني في الأوسط ٤٠٣/١ ، رقم ٧١٢ ، وعثمان الدارمي في الرد على بشر المريسي (ص ٣٦)، وابن بطة في الإبانة (المختار من الإبانة ٢٩٠/٣ ، رقم ٢٢٠) ، وابن مندة في التوحيد ١٠٤/٣ ، رقم ٥٠٧ ، وابن حجر في تغليق التعليق ٨/٣ ، وابن بشران في الخامس عشر من أماليه (ق ١٩٥/ب) . كلهم من طريق سهيل بن أبي صالح .
ومسلم ، في الموضع السابق ، وأبو نعيم في المستخرج ٩١/٣ ، رقم ٢٢٧١ ــ ومن طريقه ابن حجر في تغليق التعليق ٨/٣ ــ، ورواه ابن خزيمة في التوحيد ١٤١/١ ، رقم ٧٥ ، من طريق زيد بن أسلم .
ويوسف بن يعقوب القاضي في كتاب الزكاة - كما ذكر ابن حجر في الفتح ٣٣٠/٣ - ، ومن طريقه ابن حجر في تغليق التعليق ٧/٣، ٨ ، من طريق مسلم بن أبي مريم .
كلهم عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، نحوه مرفوعاً .

ثالثاً : رواه ورقاء بن عمر ، عن عبدالله بن دينار ، عن سعيد بن يسار ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً :
أخرجه البيهقي في الكبرى ١٧٦/٤ ، و١٩٠/٤ ، وفي الصغرى ٦٩/٢ ، رقم ١٢٤٩ ، وفي الأسماء والصفات ١٦٧/٢ ، وأحمد ٣٣١/٢ ، وابن مندة في التوحيد ١٠٤/٣ ، رقم ٥٠٦ ، من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم .

وأحمد ٣٣١/٢ ، عن حسن بن موسى .
وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات ٣٦٦/١ ، رقم ٣٨٣ ـ ومن طريقه ابن حجر في تغليق التعليق[1] ٣٤٩/٥ ـ ، ورواه ابن مندة في التوحيد ١٠٤/٣ ، رقم ٥٠٦ ، من طريق عبدالصمد .
كلهم عن ورقاء بن عمر ، به .
وذكره البخاري ٣٢٦/٣ ، و ٤٢٦/١٣ ، في الموضعين السابقين ، من رواية ورقاء ، به.

قلت : وورقاء بن عمر : صدوق (التقريب ٧٤٠٣) .

وقد توبع عبدالله بن دينار على هذا الوجه :
أخرجه مسلم ٧٠٢/٢ ، الموضع السابق ، رقم ٦٣/١٠١٤ ، وابن المبارك في الزهد (ص ٢٢٨) ، رقم ٦٤٨ ـ ومن طريقه النسائي في الكبرى ٣٥٨/٦ ، رقم ١١٢٢٧ ، وابن خزيمة في صحيحه ٩٢/٤ ، رقم ٢٤٢٥ ، وفي التوحيد ١٤٩/١ ، رقم ٨١ ، وابن حبان ١٠٩/٨ ، رقم ٣٣٦ ، والآجري في الشريعة ١٢٢/٢ ، رقم ٧٨٩ ، وابن مندة في التوحيد ١٠١/٣ ، رقم ٤٩٩ ، والدارقطني في المؤتلف والمختلف ٤٠٦/١ ، والخطيب في الموضح لأوهام الجمع ٢٣٤/١ ـ ، ورواه الترمذي ٤٠/٣ ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء في فضل الصدقة ، رقم ٦٦١ـ ومن طريقه البغوي في شرح السنة ١٣٢/٦ ، رقم ١٦٣٢ وابن الجوزي في كتاب البر والصلة (ص ١٩٥)، رقم ٣٢٢ ، وفي كتاب الحدائق ٢٠٠/٢ ـ ، ورواه النسائي ٥٧/٥ ، كتاب الزكاة ، باب الصدقة من غلول ، رقم ٢٥٢٥ وفي الكبرى ٤١٣/٤ ، من طريق أخرى ، وابن ماجه ٥٩٠/١ ، كتاب الزكاة ، باب فضل الصدقة ، رقم ١٨٤٢ ، وأبو نعيم في المستخرج ٩٠/٣ ، رقم ٢٢٦٧ ،

(١) وقد سقط اسم عبدالصمد من التغليق ، فقد ذكر ابن حجر رواية البيهقي من طريق أبي النضر ، ثم رواه من طريق أبي بكر الشافعي ، فقال : ثنا محمد بن غالب به ، مما قد يوهم القارىء أن محمد بن غالب ، متابع لأبي النضر والصواب أن محمد بن غالب ، يرويه عن عبدالصمد ، كما وقع في الغيلانيات في كلا الطبعتين ، والله أعلم .

....

وأحمد ٥٣٨/٢ ، وابن خزيمة في التوحيد ١٤٣/١ ، رقم ٧٨ ، والبخاري في التاريخ الكبير ٥٢٠/٣ ، والبيهقي في الأسماء والصفات ٦٠/٢ ، والآجري في الشريعة ١٢٢/٢ رقم ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، وابن مندة في الرد على الجهمية (ص ٧٢)، رقم ٤٣ ، وفي التوحيد ١٠٠/٣ ، رقم ٤٩٨ ، وابن زنجويه في الأموال ٧٥٩/٢ ، رقم ١٣٠٣ ، والخطيب في تلخيص المتشابه ٨٠١/٢ .

كلهم من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري .

وابن حبان ١١٣/٨ ، رقم ٣٣١٩ ، وابن خزيمة في التوحيد ١٤٢/١ ، رقم ٧٦ ، ٧٧ ، وأحمد ٤١٨/٢ ، ٤٣١ ، والحميدي في مسنده ٤٨٨/٢ ، رقم ١١٥٤ ، والشافعي في مسنده (ترتيب السندي) ٢٢٠/١ ، رقم ٦٠٦ ، وفي الأم ٦٠/٦ ــ ومن طريقه البغوي في شرح السنة ١٣١/٦ ، رقم ١٦٣١ ــ ، ورواه البيهقي في الأسماء والصفات ١٦٧/٢ ، وابن مندة في التوحيد ١٠١/٣ ، رقم ٥٠٠ ، وقوام السنة في الترغيب والترهيب ٦٧٢/٢ رقم ١٦١٣ ، وأبو عبيد في الأموال (ص ٣٥٩)، رقم ٨٩٨ ، والمصيصي في حديثه ، رقم ١٠٦ ، وابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة ٣٠/١ ، وسعيد بن منصور في القسم الرابع من سننه (ق ١٩٧/ب) ، وابن عساكر في معجم شيوخه (ق ٦٩/أ) ، وأبوبكر النوقاني في جزء فيه أحاديث وحكايات (ق ٤/أ)، رقم ١٤ ، من نسختي .

من طريق محمد بن عجلان .

ومالك في الموطأ ٩٩٥/٢ ، كتاب الصدقة ، باب الترغيب في الصدقة ، رقم ٢ ــ ومن طريقه النسائي في الكبرى ٤١٣/٤ ، رقم ٧٧٣٥ ، والغافقي في مسند الموطأ (ص ٥٩٥) رقم ٨٠٣ ــ، ورواه الدارمي ٣٣٣/١ ، رقم ١٦٨٢ ، وابن خزيمة في التوحيد ١٤٥/١ - ١٤٧ ، رقم ٧٩ ، والدارقطني في كتاب الصفات (ص ٦٧)، رقم ٥٦ ، والخطيب في تلخيص المتشابه ٦٠٣/٢ . من طريق يحيى بن سعيد .

....

وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤١/٣٣٤ ، ٣٣٥ ، من طريق صفوان بن سليم .

كلهم عن أبي الحباب : سعيد بن يسار[١]، عن أبي هريرة ، نحوه ، مرفوعاً .

رابعاً : وروي عن عبدالله بن دينار ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، موقوفاً :

ذكره أبو حاتم في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه[٢].

خامساً : ورواه أبو جعفر الرازي ، واضطرب فيه :

١ ـ فرواه مرة ، عن عبدالله بن دينار ، عن بشير بن يسار ، عن أبي هريرة :
ذكره الدارقطني في العلل ١٠/١٠٠، ١٠١ ، وفي (٤ ق ٥٩/أ) .
ولم أقف على من أخرجه .

٢ ـ ورواه مرة عن عبدالله بن دينار ، عن أبيه ، عن أبي صالح عن أبي هريرة .
ذكره الدارقطني في العلل (٤ ق ٥٩/أ) ، من رواية سلمة بن الفضل ، عن أبي جعفر الرازي ، به . ولم أقف على من أخرجه .

قلت : وأبو جعفر الرازي : صدوق سيء الحفظ (التقريب ٨٠١٩) .

---

(١) وقد اختلف على سعيد بن يسار ، وعلى بعض الرواة عنه ، مما يطول استقصاؤه هنا ، وليس له صلة بالاختلاف على عبدالله بن دينار ، ولذا لم أذكر هذا الاختلافات ، وانظر لذلك علل الدارقطني ١٠/١١٠ ـ ١٠٤ .

(٢) وقد وقفت عليه من رواية أبي هريرة موقوفاً ، ولكن من غير هذه الطريق ، فقد أخرجه ابن خزيمة في التوحيد ١/١٤٧ ، والمروزي في زياداته على كتاب البر والصلة لا بن المبارك ، رقم ٣٣٩ ، كلاهما من طريق يحيى بن سعيد عن سعيد بن يسار ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على عبدالله بن دينار في هذا الحديث :

١ - فرواه موسى بن عبيدة ، عن عبدالله بن دينار ، عن ابن عمر ، مرفوعاً .

٢ - ورواه عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار ، وسليمان بن بلال ، عن عبدالله بن دينار ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .
وتابع عبدالله بن دينار على هذا الوجه ، عدد من الثقات .

٣ - ورواه ورقاء بن عمر ، عن عبدالله بن دينار ، عن سعيد بن يسار ، عن أبي هريرة ، مرفوعاً .
وتابع عبدالله بن دينار على هذا الوجه ، عدد من الثقات .

٤ - وروي عن عبدالله بن دينار ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، موقوفاً .

٥ - ورواه أبو جعفر الرازي ، عن عبدالله بن دينار ، عن بشير بن يسار ، عن أبي هريرة .
ورواه مرة أخرى ، عن عبدالله بن دينار ، عن أبيه ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة .

ولعل الوجه الثاني أرجح عن ابن دينار ، حيث رواه ثقة ، وصدوق يخطيء ، في حين رواه في الوجه الأول موسى ، وهو ضعيف ، وفي الوجه الثالث ورقاء ، وهو صدوق ، وفي الخامس أبو جعفر ، وهو صدوق سيء الحفظ .
وأما الوجه الرابع ، فلم أقف على من أخرجه ، فلا استطيع الجزم به .

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن الوجه الأول ، فقال أبو حاتم : هذا خطأ ؛ إنما هو : عن عبدالله بن دينار ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة . فمنهم من يوقفه ، ومنهم من يسنده . ويحتمل أن يكون مرفوعاً أيضاً صحيح .
قلت : بل المرفوع هو الصحيح ، كما تقدم ، وقد أخرجه البخاري ، من هذا الوجه .
وأما الموقوف فلم أقف عليه ، ولم أر من ذكره غير أبي حاتم هنا ، والله أعلم .

وقد يقـال : إن الوجه الثـالث محـفوظ أيضاً ؛ حـيث رواه صدوق كـذلك ، وتابع ابن دينار عليه عدد من الثقات ، وأخرج بعض هذه المتابعات مسلم ، كما تقدم في التخريج .

قلت : ولكن من خـالفه أوثق منه وأكثـر ، كـما إن من خـالفـه قد توبع عـليه من عـدد من الثقات ، وأخرج هذه المتابعات أيضاً الإمام مسلم ، كما تقدم .
وقد رجح ما ذكرته الإمام الدارقطني :

فقال في العلل ١٠/١٠٤ : وأما حديث عبدالله بن دينار ، فـالصحيح عنه ما قاله عبدالرحمن ابنه وسليـمـان بن بلال عنه عن أبي صـالح عن أبي هريرة ، ولا يدفع قـول من قـال : عن عبـدالله بن دينار عن سعيد بن يسـار ؛ لأن له أصلاً عن سعيد بن يسار ، وقـال أبي جعـفر الرازي : عن عبدالله بن دينار عن بشير بن يسار ، ليس بمحفوظ .
وكذا الحافظ ابن حـجر في الفتح ٣/٣٢٩ ، حيث قال : نعم رواية ورقاء شـاذة بالنسبة إلى مخالفة سليمان وعبدالرحمن ، والله أعلم .

والحديث من وجـهه الراجح صـحيح ، وقـد أخرجه البـخاري ومـسلم ، كما تـقدم ، والله أعلم .

٦٣١ ــ وسألت أبي عن حديث رواه طلحة بن عمرو ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، أن رسول الله ﷺ قال :« من أشبع جائعاً في يوم سَغْبٍ[١] أدخله الله يوم القيامة من باب من أبواب الجنة لا يدخل منه إلا من فعل مثل ما فعل » .

قال أبي : هذا خطأ ؛ إنما هو محمد بن المنكدر قال : يُقال : من أشبع ، هكذا.

رجال الإسناد :

* طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي (ت ١٥٢) .

متفق على تضعيفه . قال ابن حجر : متروك .

انظر تهذيب الكمال ٤٢٧/١٣ ، التهذيب ٣٧٩/١ ، (التقريب ٣٠٣٠) .

* محمد بن المنكدر التيمي ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٩٢ .

* جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٤ .

تخريج الحديث :

روى محمد بن المنكدر هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه طلحة بن عمرو ، عن ابن المنكدر ، عن جابر ، مرفوعاً .

٢ ـ وروي عن ابن المنكدر ، قال : يقال : من أشبع ... الخ .

الوجه الأول :

أخرجه ابن عدي في الكامل ١٤٢٧/٤ ، عن الحسن بن سفيان ، عن صفوان بن صالح ، عن الوليد ، عن طلحة بن عمرو ، به ، نحوه .

---

(١) السَّغَب : الجوع . (النهاية ٣٧١/٢ ، مادة « سغب ») .

....

الوجه الثاني :

ذكره أبو حاتم في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على محمد بن المنكدر في هذا الحديث :

١ ـ فرواه طلحة بن عمرو ، عن ابن المنكدر ، عن جابر ، مرفوعاً .

٢ ـ وروي عن ابن المنكدر ، قال : يقال : من أشبع ... الخ .

وقد رجح أبو حاتم الوجه الثاني ، ولم أقف على من أخرجه ، ولكن يؤيده أن راويه في الوجه الأول متروك ، كما تقدم ، ولم أجد من تابعه عليه ، لا متابعة تامة ولا قاصرة .

والحديث من وجهه الراجح ضعيف لأنه مقطوع .
وقد وقفت له على شاهد من حديث معاذ بن جبل ، ولكنه ضعيف جداً :
أخرجه الطبراني في الكبير ٨٥/٢٠ ، رقم ١٦٢ ، وفي مسند الشاميين ٢٥٩/٣ ، رقم ٢٢٠٨ ، وابن عدي في الكامل ١٧٧٠/٥ .
من طرقٍ عن عمرو بن واقد ، عن يونس بن ميسرة ، عن أبي إدريس ، عن معاذ ، نحوه .
وسأل ابن أبي حاتم أباه عنه في العلل ١٧٩/٢ ، رقم ٢٠٣١ ، فقال : هذا حديث كأنه موضوع ، ولا أعلم روى أبو إدريس عن معاذ إلا حديثاً واحداً ، وعمرو ضعيف الحديث .

قلت : مداره على عمرو بن واقد الدمشقي ، وهو متروك (التقريب ٥١٣٢) .

ومنه يتبين أن الحديث ضعيف جداً ، والله أعلم .

٦٣٢ ــ وسألت أبي عن حديث رواه عبيدالله بن موسى ، عن بشير بن مهاجر ، عن ابن بُريدة ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ما منع قوم الزكاة إلا حُبس[1] عنهم القطر ، ولا نقص قوم المكيال .... » الحديث .

قال أبي : رواه حسين بن واقد ، عن ابن بريدة ، عن ابن عباس ، موقوف . وهو أشبه .

رجال الإسناد :

* عبيدالله بن موسى بن باذام العَبْسي ، أبو محمد الكوفي . (ت ٢١٣) .

روى عن الثوري ، وابن عيينة ، والأوزاعي ، وابن جريج ، وغيرهم .

روى عنه البخاري ، والعجلي ، والدارمي ، وأبو حاتم ، وابن سعد ، وغيرهم .

قال ابن معين ، والعجلي ، وابن عدي : ثقة . وقال أبو حاتم : صدوق ثقة، حسن الحديث.

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان يتشيع .

وقال ابن قانع : كوفي صالح يتشيع . وقال الساجي : صدوق يفرط في التشيع .

وقال ابن سعد : كان ثقة صدوقاً إن شاء الله تعالى ، كثير الحديث ، وكان يتشيع ، ويروي أحاديث في التشيع منكرة ، فضُعف بذلك عند كثير من الناس .

وقال أبو داود : كان محترقاً شيعياً جاز حديثه .

وقال ابن عدي : قال البخاري : عنده جامع سفيان ، ويُستصغر فيه[2] .

وقال عثمان بن أبي شيبة : صدوق ثقة، وكان يضطرب في حديث سفيان اضطراباً قبيحاً.

وقال الميموني عن أحمد ، وذُكر عنده عبيدالله بن موسى ، فرأيته كالمنكر له ، قال : كان صاحب تخليط ، وحدث بأحاديث سوء ، أخرج تلك البلايا فحدَّث بها ، قيل له : فابن فضيل ؟ قال : لم يكن مثله ، كان أستر منه ، وأما هو فأخرج تلك الأحاديث الردية .

---

(١) في نسخة تشستربتي :« حبس الله عنهم » .

(٢) كذا وقع في تهذيب التهذيب ، ووقع هذا القول في هدي الساري منسوباً إلى ابن معين من قوله ، ولم أقف عليه في روايات ابن معين ، ولم أر من ذكره عن ابن معين . ووجدته في معجم مشايخ البخاري لا بن عدي ص ١٤٩ ، من قول ابن عدي . وعليه فلعل ما في الهدي تصحيف ، والله أعلم .

....

وقال أيضاً : روى مناكير ، وقد رأيته بمكة فأعرضت عنه ، لم يكن لي فيه رأي . وقال العقيلي : سمعت محمد بن إسماعيل يقول : سمعت أبي يقول : أردت الخروج إلى الكوفة فأتيت أحمد بن حنبل أودعه ، فقال : يا أبا محمد لي إليك حاجة ، لا تأتي عبيدالله بن موسى ؛ فإنه بلغني عنه غلواً ، قال أبي : فلم آته . وقال أبو مسلم البغدادي : هو من المتروكين ، تركه أحمد لتشيعه .

وقال الجوزجاني : عبيد الله بن موسى أغلا وأسوأ مذهباً ، وأروى للأعاجيب التي تضل أحلام من تبحر في العلم . وقال يعقوب بن سفيان : شيعي ، وإن قال قائل : رافضي ، لم أنكر عليه ، وهو منكر الحديث .

قلت : وهو من شيوخ البخاري ، وقد أخرح له في الصحيح في عدة مواضع ، كما أخرج له مسلم ، والباقون .

قال الذهبي : ثقة ، لكنه شيعي جلد، كره بعضهم الأخذ عنه .

وقال ابن حجر : ثقة كان يتشيع .

قلت : ولعل كلام من من تكلم فيه إنما هو لتشيعه ، كما هو ظاهر من كلام الإمام أحمد ، والجوزجاني ، وغيرهما .

تهذيب الكمال ١٩/١٦٤ ، من تكلم فيه وهو موثق (١٣١) ، الميزان ٣/١٦، التهذيب ٧/٥٠ ، التقريب ٤٣٤٥ ، هدي الساري (٤٤٤) ، الجامع في الجرح ٢/١٦٥ .

* بشير بن المهاجر الكوفي الغَنَوي ، بالمعجمة والنون ، من الخامسة .

روى عن الحسن البصري ، وعبدالله بن بُريدة ، وعكرمة ، ويحيى التيمي .

روى عنه الثوري ، وابن المبارك ، وابن نمير ، وابن فضيل ، ووكيع ، وغيرهم .

قال ابن معين ، والعجلي : ثقة . وقال النسائي : ليس به بأس .

وقال البخاري ، وابن الجارود : يُخالف في بعض حديثه . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، ولا يحتج به . وقال ابن عدي : روى ما لا يُتابع عليه ، وهو ممن يكتب حديثه ، وإن كان فيه بعض الضعف .

....

وذكره ابن حبان في الثقات : وقال : دلّس عن أنس ولم يره ، يخطيء كثيراً .
وقال أحمد : منكر الحديث ؛ قد اعتبرت أحاديثه ، فإذا هو يجيء بالعجب .
وقال الساجي : منكر الحديث . وقال العقيلي : مرجيء متهم ، متكلم فيه .
روى له الجماعة سوى البخاري .
قال ابن حجر : صدوق ليّـن الحديث ، رمي بالإرجاء .
انظر تهذيب الكمال ١٧٦/٤ ، التهذيب ٤٦٨/١ ، التقريب (٧٢٣) .

* ابن بُريدة ، هو عبدالله بن بُريدة بن الحُصَيب الأسلمي، أبو سهل المروزي (١٠٥).
روى عن أبيه ، وأنس بن مالك ، وسمرة بن جُندب ، وأبي هريرة ، وعائشة ، وغيرهم .
روى عنه بشير بن المهاجر ، وحسين بن واقد ، وحماد بن أبي سليمان وغيرهم .
قال ابن معين ، وأبو حاتم ، والعجلي : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال ابن خراش : صدوق .
وقال الأثرم : قلت لأبي عبدالله : ابنا بريدة : سليمان وعبدالله ؟، قال : أما سليمان فليس في نفسي منه شيء ، وأما عبدالله ، ثم سكت ، ثم قال : كان وكيع يقول : كانوا لسليمان ابن بريدة أحمدَ منهم لعبدالله بن بريدة ، أو شيئاً هذا معناه .
وقال عبدالله عن أبيه : قال وكيع : يقولون سليمان أصحهما حديثاً . وقال عن أبيه أيضاً : عبدالله بن بريدة الذي روى عنه حسين بن واقد : ما أنكرها ، وأبو المنيب أيضاً . قال : يقول : كأنها من قِبل هؤلاء . وقال محمد بن علي الجوزجاني[1]: قلت لأبي عبدالله : سمع عبدالله من أبيه شيئاً ؟، قال : ما أدري ، عامة ما يُروى عن بريدة عنه ، وضعف حديثه .
وقال الحربي : عبدالله أتم من سليمان ، ولم يسمعا من أبيهما ، وفيما روى عبدالله عن أبيه أحاديث منكرة ، وسليمان أصح حديثاً . ويتعجب من الحاكم مع هذا القول في ابن بريدة كيف يزعم أن سند حديثه من رواية حسين بن واقد عنه عن أبيه أصح الأسانيد لأهل مرو .

(١) وهو من تلامذة الإمام أحمد ، وسأله بعض المسائل (انظر طبقات الحنابلة ٣٠٧/١ ، المقصد الأرشد ٤٦٧/٢).

....

وقال ابن حجر في الهدي : ليس له في البخاري من روايته عن أبيه سوى حديث واحد ، ووافقه مسلم على اخراجه .
قال الذهبي ، وابن حجر : ثقة .
قلت : ولعله الصواب إن شاء الله ؛ فهو قول الأكثر ، والجرح فيه غير مفسر ، وأما قول الحربي فلم أر من وافقه عليه ، ومعارض باحتجاج البخاري ومسلم به ، وخاصة بروايته عن أبيه ، وكذا الحاكم ؛ حيث جعله روايته عن أبيه من أصح أسانيد أهل مرو ، والله أعلم .
الكاشف ١/٥٤٠، السير ٥/٥٠ ،التهذيب ٥/١٥٧، الهدي (٤٣٣)، التقريب (٣٢٢٧).

* بُريدة بن الحُصَيب بن عبدالله الأسلمي ، صحابي جليل ، غزا مع النبي ﷺ ست عشرة غزوة ، مات سنة ثلاث وستين ، في خلافة يزيد بن معاوية .
انظر معرفة الصحابة ٣/١٦٢ ، أسد الغابة ١/١٧٥ ، الإصابة ١/٢٤١ .

* الحسين بن واقد المروزي ، أبو عبدالله القاضي (ت ١٥٩ تقريباً) .
روى عن عبدالله بن بريدة ، وعمرو بن دينار ، وعكرمة ، وأيوب السختياني ، وغيرهم .
روى عنه الأعمش ، وابن المبارك ، وزيد بن الحباب ، ويحيى بن واضح ، وغيرهم .
قال ابن معين : ثقة . وقال أبو زرعة ، والنسائي ، وأبو داود : ليس به بأس . وقال أحمد : لا بأس به ، وأثنى عليه . وقال ابن سعد : كان حسن الحديث .
وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان من خيار الناس ... وربما أخطأ في الروايات ، وكتب عن أيوب السختياني ، وأيوب بن خوط ، فكل منكر عنده عن أيوب عن نافع عن ابن عمر ، إنما هو أيوب بن خوط ، ليس هو بأيوب السختياني .
وقال أحمد : ما أنكر حديث حسين بن واقد وأبي المنيب عن ابن بريدة[1] .

---

(١) وقع في التهذيب : ما أنكر حديث حسين بن واقد عن أبي المنيب » ، والتصحيح من كتاب العلل للإمام أحمد برواية ابنه عبدالله ١/٣٠١ .

وذكر العقيلي بسنده عن أحمد ، وذكر لـه حديثاً عن أيوب عن ابن عمر ، فقال : من روى هذا ؟ قيل له : الحسين بن واقد ، فقال بيده ، وحرّك راسه ، كأنه لم يرضـه .
كما نقل عن أحمد قوله : وأحاديث حسين ما أدري أي شيء هي ، ونفض يده .
وقال الساجي : فيه نظر ، وهو صدوق يهم .
استشهد به البخاري ، وروى له في الأدب ، وروى له الباقون .
قال ابن حجر : ثقة له أوهام .
قلت : ويحمل كـلام أحمد على ما كان من روايتـه عن الضعفـاء كأيوب بن خوط ، كـما ذكر ابن حبان ، وخاصة أنه قال في موضع : لا بأس به ، وأثنى عليه ، والله أعلم .
ضعفاء العقيلي ٢٥١/١ ، ت/الكمال ٤٩١/٤، التهذيب ٣٧٣/٢ ، التقريب (١٣٥٨).

* ابن عباس : عبدالله ـ صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٥ .

تخريج الحديث :

روى عبدالله بن بريدة هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض من دونه :

١ ـ فرواه بشير بن المهاجر ، عن عبدالله بن بريدة ، عن أبيه ، مرفوعاً .
وتابع بشيراً عليه : سليمان الكوفي ، كما سيأتي في الاختلاف عليه .

٢ ـ ورواه الحسين بن واقد ، عن عبدالله بن بريدة ، عن ابن عباس ، موقوفاً .

٣ ـ ورواه سليمان بن موسى الكوفي ، واختلف على الراوي عنه :
أ ـ فرواه إبراهيم بن مروان ، ومـحمد بن عوف ، عن مروان بن محمـد ، عن سليمان ابن موسى ، عن فضيل بن غزوان ، عن عبدالله بن بريدة ، عن أبيه ، مرفوعاً .

ب ـ ورواه العباس بن الوليد ، عن مروان ، عن سليمان بن موسى ، عن فضيل بن مرزوق ، عن عبدالله بن بريدة ، عن أبيه ، مرفوعاً .

....

أولاً : رواه بشير بن المهاجر ، عن عبدالله بن بريدة ، عن أبيه ، مرفوعاً :

أخرجه الحاكم ١٢٦/٢ ـ وعنه البيهقي في الكبرى ٢٣١/٩ ـ ، من طريق أحمد بن حازم الغفاري .

والمصنف في العلل ٤٢٢/٢ ، رقم ٢٧٧٣ ، والبيهقي في الكبرى ٣٤٦/٣ ، وفي شعب الإيمان ١٩٦/٣ ، رقم ٣٣١٢ ، من طريق أبي حاتم الرازي .

والبيهقي في الكبرى ٢٣١/٩ ، وابن حجر في بذل الماعون في أخبار الطاعون (ص ٢١٢) من طريق الحسن بن سلام .

والبزار (كشف الأستار ١٠٤/٤ ، رقم ٣٢٩٩) ـ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ١٩١/٢١ ـ . عن رجاء بن محمد .

وأبو يعلى (المطالب العالية ٣٧٦/١ ، رقم ٣/٩٧٣ ، وجامع المسانيد ٢٣٢/١) ، عن زهير .

وابن أبي شيبة في مسنده (المطالب العالية ٣٧٥/١ ، رقم ٩٧٣) ـ ومن طريقه أبو يعقوب الكاتب في كتاب المناهي وعقوبات المعاصي (ق ٥/أ) ـ .

والروياني في مسنده (المطالب العالية ٣٧٦/١ ، رقم ٢/٩٧٣) ـ ومن طريقه ابن حجر في بذل الماعون في أخبار الطاعون (ص ٢١٢) ـ، من طريق محمد بن إسحاق الصغاني.

كلهم عن عبيدالله بن موسى ، عن بشير بن مهاجر ، به نحوه .

وقال البزار : لا نعلم رواه إلا بريدة ، ولا نعلم له عنه إلا هذا الطريق .

وقال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .

وقال الهيثمي ٢٦٩/٧ : رواه البزار ، ورجاله رجال الصحيح ، غير رجاء بن محمد ، وهو ثقة .

وقال ابن حجر في المطالب : هذا إسناد حسن .

وقال السخاوي في الأجوبة المرضية ١١٦٩/٣ : وأورده في المختارة ، فأدنى مراتبه أن يكون عنده حسناً ، وكذا حسّن شيخنا ـ يعني ابن حجر ـ في تصانيفه إسناده ، وكأنه لم يطلق الحكم لكون بشير خولف فيه .

....

ثانياً : ورواه الحسين بن واقد ، عن عبدالله بن بريدة ، عن ابن عباس ، موقوفاً :
أخرجه البيهقي في الكبرى ٣/٣٤٦ ، وفي شعب الإيمان ٣/١٩٦ ، رقم ٣٣١١ ، وأبو يعقوب الكاتب في المناهي (ق ٥/ب) ، من طريق الفضل بن موسى السيناني .
والبيهقي في الكبرى (كما في بذل الماعون ص ٢١٢) ، من طريق عبدالله بن المبارك .
وذكره المصنف في العلل ، برقم ٢٧٧٣ ، من رواية علي بن الحسن بن شقيق .
كلهم عن الحسين بن واقد ، به ، نحوه ، موقوفاً .
وذكره البيهقي في الكبرى ٩/٢٣١ ، من رواية الحسين ، به .

وقال ابن حجر في بذل الماعون ص ٢١٢ ، بعد أن أخرج الحديث من وجهه الأول ، قال : وله علة غير قادحة ؛ أخرجه البيهقي في الكبرى ، من طريق عبدالله بن المبارك ، عن حسين بن واقد ، عن عبدالله بن بريدة ، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - .
ويحتمل أن يكونا محفوظين ، وإلا فهذه الطريق أرجح ؛ لاحتمال أن يكون بشير بن المهاجر سلك الجادة . انتهى .

ثالثاً : ورواه سليمان بن موسى الكوفي ، واختلف على الراوي عنه :
فرواه مروان بن محمد الطَاطَري ، واختلف عليه :
أ - فرواه إبراهيم بن مروان ، ومحمد بن عوف ، عن مروان ، عن سليمان بن موسى الكوفي ، عن فضيل بن غزوان ، عن عبدالله بن بريدة ، عن أبيه ، مرفوعاً :
أخرجه الطبراني في الأوسط ٧/٤٠٤ ، رقم ٦٧٨٤ ، عن محمد بن هارون ، عن إبراهيم ابن مروان الطاطري .
وتمام في فوائده (الروض البسام ٢/١٢٩ ، رقم ٥١٩)، عن خيثمة بن سليمان ، عن محمد بن عوف الحمصي .
كلاهما عن مروان بن محمد ، به .

....

وقال الطبـراني : لم يرو هذا الحديث عن فضيـل بن غزوان إلا سليمان بن مـوسى ، تفرد به مروان بن محمد .

قلت : إبراهيم الطاطري : صدوق . وابن عوف : ثقة حافظ (التقريب ٢٥٠ ، ٦٢٠٢).
ومروان الـطَـاطَري ، وفضيل بن غزوان : ثـقـتـان (التقريب ٦٥٧٣ ، ٥٤٣٤) .
وسليمان بن موسى الكوفي : الراجح أنه صدوق[1].

---

(١) وذلك أن سليمان بن موسى الزهري ، أبو داود الكوفي ، من شيوخ أبي داود ، وقال عنه : ليس به بأس . وقال أبو حاتم : أرى حديثه مستـقيماً ، محله الصدق ، صالح الحديث . وقال مروان بن مـحمد الطاطري : ثقة ، وهو كما تقدم تلميذه ، ومن أعرف الناس ، به . وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال العقيلي : سليمان بن موسى ، عن دلهم بن صالح ، لا يتابع على حديثه ، ولا يعرف إلا به .
وقال ابن حجـر في التهذيب : وذكر العقيلي عن البـخاري أنه قال : منكر الحديث ، وحكى ابن عسـاكر أن أبا زرعة ذكره في الضعفاء .
قلت : وما نقـله ابن حجر عن العـقيلي فيه نظر ، فلم أقف عليـه في ترجمتـه في ضعـفاء العقـيلي ، ولا في الضعـفاء للبخاري ، أو التاريخ الكبير ، له ، وإنما ذكر العقيلي ذلك عقب ترجـمته لسليمان الكوفي ، فقال : سليمان بن موسى عن مظاهر بن أسلم ، ومظاهر منكر الحديث ، قاله البخاري .
ومنه يتبين أن قـول البخاري ليس في سليمـان ، وإنما في مظاهر ، وهذا على اعتبار أن سـليمان هو صاحب التـرجمة ، وذلك ما ذهب إليه الذهبي في الميزان ، حيث جمع بينهمـا ، وقال : صويلح الحديث ، ذكره العـقيلي ، ولكن مظاهر منكر الحديث .
إضافة إلى أن الذي ذكره البخاري في الضعفاء هو سليمان بن موسى الدمشقي: أبو أيوب ، وليس صاحب الترجمة.
وأما ما نقله ابن حجر عن ابن عساكر إن أبا زرعة ذكره في الضـعفاء ، ففيه نظر أيضاً ، لأن أبا زرعة ذكر سليمان بن موسى ، ولم ينسبـه ، أو يكنيه ، وكذا نقله عنه ابن عساكر ، وفي الضـعفاء سليمان بن موسى الدمـشقي ، وهو متفق على تضعيفه ، وقد ذكره العقيلي وغيره ، فليس بعيداً أن يكون هو . أو غيره ممن يوافقه في الاسم .
وقال عنه ابن حجر في التقريب : فيه لين .
قلت : ولعل الرجل صدوق ، كما يفهم من قول الأكثرين ، واثنان منهما من تلامذته اللذين هم أعرف الناس به ، وأما قول العقـيلي ، فكما تقدم إنما هو في حديث مـخصوص ، ولعل الحمل فيـه أيضاً على دلهم بن صالح ؛ فهـو ضعيف (التـقريب ١٨٣٠) ، ولو ثبت أن الوهم منه ، فـإن الثقـة قد يهم أحـياناً . وأمـا ما نقله عن البـخاري ، وأبـي زرعة ، فتقدم أنه لا يثبت في حق صاحب الترجمة ، والله أعلم .
انظر الضعفاء للبخاري ، رقم ١٤٦ ، اسامي الضعفاء لأبي زرعة ٦٢٢/٢ ، رقم ١٣٣ ، الضعفاء للعقيلي ١٤٠/٢ ، تاريخ دمشق ٣٩٢/٢٢ ، الميزان ٢٢٦/٢ ، التهذيب ٢٢٧/٤ ، التقريب (٢٦١٧) .

....

ب ـ ورواه العباس بن الوليد ، عن مروان ، عن سليمان بن موسى ، عن فضيل بن مرزوق ، عن عبدالله بن بريدة ، عن أبيه ، مرفوعاً :

أخرجه الطبراني في الأوسط ٥/٢٩٠ ، رقم ٤٥٧٤ ، عن عبدان بن أحمد ، عن العباس ابن الوليد الخلال الدمشقي ، عن مروان ، به .

وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن فضيل بن مرزوق إلا سليمان بن موسى ، تفرد به مروان بن محمد الطاطري .

قلت : وعبدان بن أحمد : حافظ صدوق (السير ١٤/١٦٨) . والعباس بن الوليد : صدوق (التقريب ٣١٩١) .

وعليه فلعل الوجه الأول أرجح ؛ حيث رواه ثقة ، وصدوق كذلك ، في حين خالفهما صدوق وحده في الوجه الثاني ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على عبدالله بن بريدة في هذا الحديث :

١ ـ فرواه بشير بن المهاجر ، وفضيل بن غزوان ، عن عبدالله بن بريدة ، عن أبيه ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه الحسين بن واقد ، عن عبدالله بن بريدة ، عن ابن عباس ، موقوفاً .

ولعل الوجهين محفوظان ؛ حيث رواه في الوجه الأول ، بشير ، وهو صدوق في حديثه لين وفضيل ، وهو ثقة ، ولكن الراوي عنه صدوق .

ورواه في الوجه الثاني الحسين بن واقد ، وهو ثقة له أوهام ، كما تقدم .

ولكن أبا حاتم قد رجح الوجه الثاني ، حيث قال عنه : هو أشبه .

وفيما ذهب إليه نظر ؛ حيث لم ينفرد بشير بن مهاجر به ، بل تابعه فضيل بن غزوان ، ولعل متابعة فضيل لم تقع له ، والله أعلم .

....

والحديث من وجهه المرفوع إسناده صحيح لغيره .

ومن وجهه الموقوف إسناده صحيح إلى ابن عباس ؛ فرجاله ثقات ، كما تقدم ، وهو في حكم المرفوع ؛ لأن مثله لا يقال بالرأي .

كما أن له طرقاً أخرى ، وشواهد :

انظر لذلك السنن الواردة في الفتن للداني ٣/٦٨٣ ـ ٧٠٦ ، الترغيب والترهيب ١/٥٤٣، ٥٤٤ ، بذل الماعون في أخبار الطاعون (ص ٢٠٩ ـ ٢١٣) ، السلسلة الصحيحة ، رقم ١٠٦، ١٠٧ .

٦٣٣ ــ وسمعت أبي وذكر حديثاً رواه حَيوة بن شريح ، عن أبي الأسود ، عن بكير بن الأشج ، عن بُسر[1] بن سعيد ، عن خالد بن عدي ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من جاءه من أخيه معروف من غير إشراف[2] ولا مسألة ، فليقبله ولا يردُّه ؛ فإنما هو رزق ساقه الله إليه » .

فقال أبي : هذا خطأ ؛ إنما يروى عن بُسر بن سعيد ، عن ابن الساعدي ، عن عمر ، عن النبي ﷺ[3] .

رجال الإسناد :

* حيوة بن شريح المصري ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة ، رقم ٥٠٦ .

* أبو الأسود ، هو محمد بن عبدالرحمن ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٦٠٠ .

* بكير بن عبدالله الأشج ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٤ .

* بُسر بن سعيد المدني ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٣ .

* خالد بن عدي الجهني المدني .
قال ابن حبان : له صحبة . وذكره ابن عبدالبر في الصحابة .
وقال ابن أبي حاتم : كان ينزل الأشعر ، روى عن النبي ﷺ أنه قال :« من جاءه من أخيه معروف من غير مسألة ، ولا اشراف نفس فليقبله » . روى عنه بسر بن سعيد الحضرمي .

---

(١) وقع في جميع النسخ ، والمطبوع :« بشر » ، ولعله تصحيف ، ووقع على الصواب فيما يأتي من كلام المصنف في جميع النسخ ، ما عدا نسختي دار الكتب ، وتشستربتي .

(٢) أي : ما جاءك منه وأنت غير متطلع إليه ، ولا طامع فيه . (النهاية ٤٦٢/٢ ، مادة شرف) .

(٣) وذكر أبو حاتم هذا الاختلاف أيضاً في الجرح لابنه ٣٣٨/٣ ، ورجح أيضاً هذا الوجه .

....

سمعت أبي يقول ذلك ، سألت أبي عن خالد هذا ؟، فقال : لا يُدرى من هو . وهذا الحديث اختلف في الرواية عن بكير بن الأشج ... الخ .
وذكره ابن حجر في القسم الأول من الإصابة ، وقال : روى حديثه أحمد وابن أبي شيبة والحارث وأبو يعلى والطبراني ، من طريق بسر بن سعيد عن خالد بن عدي قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :« من جاءه من أخيه ... » إسناده صحيح السياق لأبي يعلى[1] .
وقال في تعجيل المنفعة : له صحبة ورواية ، عداده في أهل المدينة ، وكان ينزل الأشعر ، روى عنه بسر بن سعيد ، ثم قال : قلت : ورجال إسناده موثوقون ، وصححه ابن حبان والحاكم ، وقبلهما الطبراني ، وبعدهم ابن حزم وعبدالحق وابن القطان ، وأعله أبو حاتم الرازي ، وقال : خالد بن عدي لا يدرى من هو . قلت : ومداره عند من صححه على ابن الأسود : يتيم عروة ، عن بكير بن الأشج ، عن بسر بن سعيد ، عنه . وخالفه الليث ، فقال : عن بكير عن بسر بن سعيد عن ابن الساعدي عن عمر ، قال أبو حاتم : هو أصح ، فعند أبي حاتم أنه مقلوب . انتهى كلام ابن حجر .
قلت : وفي كلامه نظر ؛ فكل من ذكره في الصحابة اقتصر على حديثه هذا ، وسيأتي أنه من وجه مرجوح ، وعليه ففي صحبته نظر ، والله أعلم .
انظر الجرح ٣٣٨/٣ ، الثقات ١٠٥/٣ ، الاستيعاب ١٧٧/٣ ، أسد الغابة ٨٧/٢ ، الإصابة ٦٤/٢ ، تعجيل المنفعة (٢٦٣) .

* ابن الساعدي ، أو ابن السعدي ، هو عبدالله القرشي العامري ، واسم أبيه وقدان ، وقيل غير ذلك ، صحابي جليل ، قيل له السعدي ، لأنه كان مسترضعاً في بني سعد ، أسلم يوم فتح مكة . قيل : مات في خلافة عمر . وقيل : عاش إلى خلافة معاوية .
انظر الطبقات ٤٠٧/٧ ، أسد الغابة ١٧٥/٣ ، الإصابة ١٠٤/٦ ، التهذيب ٢٣٥/٥ .

---

(١) كذا في المطبوع ، وكنت أظن صوابه :« إسناده صحيح ، والسياق لأبي يعلى » ، فرجعت إلى سياق أبي يعلى لمتن الحديث فوجدته ليس مثل المتن الذي أورده الحافظ ، فاندفع هذا الاحتمال ، والله أعلم .

....

تخريج الحديث :

روى بكير بن الأشج هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

١ ـ فرواه أبو الأسود ، عن بكير ، عن بسر بن سعيد ، عن خالد بن عدي .

٢ ـ ورواه الليث بن سعد ، وعمرو بن الحارث ، عن بكير ، عن بسر بن سعيد ، عن ابن السعدي ، عن عمر .

٣ ـ ورواه ابن لهيعة ، عن بكير ، عن بسر بن سعيد ، عن زيد بن خالد الجهني .

٤ ـ ورواه ابن عجلان ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه الثوري ، عن ابن عجلان ، عن بكير ، عن ابن السعدي ، عن عمر .

ب ـ ورواه يحيى القطان ، عن ابن عجلان ، عن يعقوب بن الأشج ، عن بسر بن سعيد ، عن عمر .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه أبو الأسود ، عن بكير ، عن بسر بن سعيد ، عن خالد بن عدي :

أخرجه أبو يعلى ٢/٢٢٦ ، رقم ٩٢٥ ـ ومن طريقه ابن حبان ٨/١٩٥ ، رقم ٣٤٠٤ ، وابن الأثير في أسد الغابة ٢/٨٧ ـ عن أحمد بن إبراهيم الدورقي .

وابن حبان ١١/٥٠٩ ، رقم ٥١٠٨ ، من طريق يحيى بن موسى .

والحاكم ٢/٦٢ ، من طريق يحيى بن أبي مسرة .

وأحمد ٤/٢٢٠ ، ٢٢١ .

والطبراني في الكبير ٤/١٩٦ ، رقم ٤١٢٤ ، ـ ومن طريقه الضياء المقدسي في حديث أبي عبدالرحمن المقرىء مما وافق رواية الإمام أحمد (ق ١٧٣/أ) ـ عن بشر بن موسى .

....

وابن عبدالبر في التمهيد[1] ٥/٩٣ ، من طريق أبي زيد : عبدالرحمن بن إبراهيم .
وابن حزم في المحلى ٩/١٥٣ ـ ومن طريقه عبدالحق الأشبيلي في الأحكام الكبرى (كما في بيان الوهم ٢/٣٥٨) ـ ، من طريق الفضل بن الصباح .
والبيهقي في شعب الإيمان ٣/٢٨١ ، رقم ٣٥٥١ ، من طريق محمد بن عبيدالله المنادي .
وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٥/٢٦ ، رقم ٢٥٦٣ ، عن ابن أبي شيبة ، ويعقوب بن حميد .
والحارث بن أبي أسامة في مسنده (بغية الباحث ١/٤٠٤) ـ ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١ ق ٢٠٩/أ) ـ .
وابن أبي شيبة في مسنده ـ كما في بيان الوهم والإيهام ٢/٣٥٩ ـ .
وتابعهم ابن المديني ، وعباس العنبري ، ودحيم :
ذكر ذلك أبونعيم في معرفة الصحابة ، وابن الأثير في أسد الغابة .
كلهم عن أبي عبدالرحمن : عبدالله بن يزيد المقريء ، عن سعيد بن أبي أيوب ، عن أبي الأسود : محمد بن عبدالرحمن[2] ، عن بكير ، به .
وقال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .

وأخرجه ابن سعد في الطبقات ٤/٣٥٠ ، عن عبدالله بن يزيد ، عن سعيد بن أبي أيوب ، وحيوة ، عن أبي الأسود ، عن بكير ، به .
وأخرجه البغوي في معجم الصحابة (ق ١٤٢) ، من طريق عبدالله بن يزيد ، عن حيوة ، عن أبي الأسود ، عن بكير ، به .

---

(١) وقد نقل هذا الحديث عن ابن عبدالبر ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ٢/٣٥٨ ، ولكنه جعله من مسند عدي ابن خالد ، ثم قال : هكذا وقع : عدي بن خالد ، وصوابه : خالد بن عدي .
قلت : والذي في النسخة المطبوعة من التمهيد : خالد بن عدي ، فلعله كان لديه نسخة أخرى ، والله أعلم .

(٢) ذكر الألباني في الصحيحة ٥٣ ، رقم ١٠٠٥ ، أن أبا الأسود اسمه النضر بن عبدالجبار ، وهوخطأ ، حيث ورد مصرحاً باسمه في بعض الروايات السابقة ، كرواية ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ، والله أعلم .

....

وأخرجه أحمد ـ كما في جامع المسانيد ٣١/٤ ، وأطراف المسند ٢٩٣/٢ ـــ ومن طريقه ابن الجوزي في الحدائق ٢٣٣/٢ ـــ ، عن أبي عبدالرحمن المقرىء ، عن حيوة[1]، عن أبي الأسود ، به .
وأخرجه ابن عبدالبر في التمهيد ٩٣/٥ ، من طريق عبدالله بن أحمد عن أبيه ، عن عبدالله ابن يزيد ، عن سعيد بن أبي أيوب ، وحيوة بن شريح ، معاً ، كلاهما عن أبي الأسود ، به.

ثانياً: ورواه الليث بن سعد ، وعمرو بن الحارث ، عن بكير ، عن بسر بن سعيد ، عن ابن السعدي ، عن عمر :
أخرجه مسلم ٧٢٣/٢ ، كتاب الزكاة ، باب إباحة الأخذ لمن أعطى من غير مسألة ولا إشراف ، رقم ١١٢/١٠٤٥ ، والنسائي ١٠٢/٥ ، كتاب الزكاة ، باب من آتاه الله ـ عز وجل ـ مالاً من غير مسألة ، رقم ٢٦٠٤ ، وأبو داود ٢٩٦/٢ ، كتاب الزكاة ، باب في الاستعفاف ، رقم ١٦٤٧ ، وفي ٣٥٣/٣ ، كتاب الخراج والإمارة ، باب في أرزاق العمال رقم ٢٩٤٤ ، وأبو عوانة ٦٤/٣ ، وأبو نعيم في المستخرج ١١/٣ ، رقم ٢٢٣١ ، وابن خزيمة ٦٧/٤ ، رقم ٢٣٦٤ ، وابن حبان ١٩٧/٨ ، رقم ٣٤٠٥ ، والدارمي ٣٢٦/١ ، رقم ١٦٥٦ ، والبيهقي في الكبرى ١٥/٧ ، وأحمد ٥٢/١ ، والبزار ٣٦٤/١ ، رقم ٢٤٥ والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٢٣٦/١٥ ، ٢٣٧ ، رقم ٥٩٧٩ ، ٥٩٨٠ ، وابن الأعرابي في المعجم ٣٦١/١ ، رقم ٧٠٠ ، وابن أبي الدنيا في إصلاح المال (ص ١٦٦)، رقم ٤٧ ، وفي كتاب القناعة (ق ١٠٣/أ)[2].
من طرقٍ عن الليث بن سعد .

---

(١) ولم أقف على هذه الرواية في المطبوع من المسند ، وإنما وقفت على رواية سعيد فقط ، وتقدم تخريجها .
وقد قال الحافظ ابن حجر في الأطراف : عن أبي عبدالرحمن بن المقرىء عن حيوة وسعيد بن أبي أيوب ، فرّقهما .
وقد أخرجه ابن الجوزي من طريق أحمد كما تقدم من رواية حيوة لوحده . وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد من طريق الإمام أحمد ، فجمعهما معاً ، ولعل هذا الجمع من صنيع ابن عبدالبر ، أو أحد الرواة فوقه ، والله أعلم .

(٢) لم أعزه إلى المطبوع ، لأنه مجرد من الأسانيد .

ومسلم ، الموضع السابق ، وأبو عوانة ٣/٦٥ ، وأبو نعيم في المستخرج ٣/١١٢ ، رقم ٢٢٣٢ ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٥/٢٣٥، رقم ٥٩٧٨ . من طريق عمرو ابن الحارث .
كلاهما عن بكير ، به .

قلت : والليث : ثقة ثبت . وعمرو : ثقة حافظ (التقريب ٥٦٨٤ ، ٥٠٠٥) .

ثالثاً : ورواه ابن لهيعة ، عن بكير ، عن بسر بن سعيد ، عن زيد بن خالد الجهني .
أخرجه الطبراني في الكبير ٥/٢٤٨ ، رقم ٥٢٤١ ، من طريق أبي الأسود : النضر بن عبدالجبار .
والخطيب في تاريخ بغداد ٥/١٥٢ ، من طريق زيد بن الحباب .
كلاهما عن ابن لهيعة ، به .
وقال الهيثمي في المجمع ٣/١٠١ : رواه الطبراني في الكبير ، وأبو يعلى ، عن أحمد بن إبراهيم الموصلي ، وهو ثقة ، وبقية رجاله رجال الصحيح ، وفيه ابن لهيعة ، وفيه كلام .

قلت : وفي نسبته لأبي يعلى نظر ، فتقدم أن رواية أبي يعلى عن أحمد بن إبراهيم إنما هي بذكر خالد بن عدي ، وليس زيد بن خالد ، كما تقدم في الوجه الأول .

وتوبع ابن لهيعة ، لكنها متابعة لا تثبت :
أخرجه الحارث بن أبي أسامة (بغية الباحث ١/٤٠٣ ، رقم ٣٠٩) ، عن خالد بن القاسم عن ليث بن سعد ، عن عمرو بن الحارث ، عن بكير ، عن بسر ، عن زيد بن خالد .

قلت : وخالد بن القاسم ، هو المدائني ، وهو متروك (الميزان ١/٣٦٧) .

....

رابعاً : ورواه ابن عجلان ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه الثوري ، عن ابن عجلان ، عن بكير ، عن ابن السعدي ، عن عمر :
أخرجه الدارقطني في العلل ١٧٣/٢ ، وفي ألأفراد (أطراف الغرائب (ق ٢٦/أ) ، من طريق أبي عاصم النبيل ، عن سفيان الثوري ، به .
وذكره أيضاً في العلل ، وقال : ولم يذكر بسر بن سعيد .

وقال الدارقطني في الأفراد : تفرد به أبو عاصم عن الثوري عن محمد بن عجلان عن بكير عن عبدالله .

٢ ـ ورواه يحيى القطان ، عن ابن عجلان ، عن يعقوب بن الأشج ، عن بسر بن سعيد ، عن عمر .
ذكره الدارقطني في العلل ١٧٣/٢ ، وقال : ولم يذكر ابن السعدي .

قلت : ومحمد بن عجلان صدوق في غير أحاديث أبي هريرة ، كما في ترجمته (انظر الفهرس) ، والرواة عنه أقوى منه ، فكلاهما ثقة ثبت ، ولعله كان يحدث به على الوجهين معاً ، وقد خولف بأقوى منه في كلا الوجهين ، كما تقدم ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على بكير بن الأشج ، وخلاصة ما تقدم ما يلي :

١ ـ رواه أبو الأسود ، عن بكير ، عن بسر بن سعيد ، عن خالد بن عدي .

٢ ـ ورواه الليث بن سعد ، وعمرو بن الحارث ، عن بكير ، عن بسر بن سعيد ، عن ابن السعدي ، عن عمر .

٣ ـ ورواه ابن لهيعة ، عن بكير ، عن بسر بن سعيد ، عن زيد بن خالد الجهني .

٤ ـ ورواه ابن عجلان ـ مرة ـ ، عن بكير ، عن ابن السعدي ، عن عمر .

٥ ـ ورواه مرة أخرى ، عن يعقوب بن الأشج ، عن بسر بن سعيد ، عن عمر .

ولعل أرجح هذه الأوجه هو الوجه الثاني ؛ حيث رواه ثقتان كذلك ، إضافة إلى إخراج مسلم لروايتهما على هذا الوجه ، في حين خالفهما في الوجه الأول ثقة واحد ، وفي الوجه الثالث ابن لهيعة ، وهو ضعيف ، كما تقدم مراراً ، وأما الوجهان الرابع والخامس فمن رواية ابن عجلان ، وهو صدوق ، كما تقدم ، وقد اضطرب فيه .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من ترجيحه للوجه الثاني على الوجه الأول في هذه المسألة ، و في الجرح ٣٣٨/٣ ، حيث ذكرهما أيضاً ، وأما بقية الأوجه فلم يذكرها .

والحديث من وجهه الراجح صحيح ؛ فقد أخرجه مسلم كما تقدم ، والله أعلم .

٦٣٤ ــ وسمعت أبي وذكر حديثاً رواه [ابن لهيعة][1]، عن أبي الأسود ، عن يزيد بن خُصَيْفَة[2] ، عن السائب بن يزيد ، عن ابن عبد شمس ، عن عمر بن الخطاب قوله : « من جاءه من أخيه معروف من غير إشراف ولا مسألة ، فليقبله ولا يردّه ؛ فإنما هو رزق ساقه الله إليه » .

فقال أبي : وهذا أيضاً خطأ ؛ إنما هو عن ابن السّاعدي ، عن عمر .

رواه الزهري ، عن السائب بن يزيد ، عن حويطب[3] بن عبدالعزى ، عن عبدالله ابن السعدي ، عن عمر ، عن رسول الله ﷺ .

قال أبي : وهذا الصحيح . ويقال : ابن السعدي ، والساعدي .

رجال الإسناد :

* ابن لهيعة : عبدالله ، ضعيف ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٦ .

* أبو الأسود : محمد بن عبدالرحمن ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٦٠٠ .

---

(١) وقع في جميع النسخ :« حيوة بن لهيعة » ، وليس في الرواة أحداً بهذا الاسم ، والذي يظهر لي أن اسم حيوة زيادة من الناسخ ، وأن الصحيح : رواه ابن لهيعة ، عن أبي الأسود ، لأن ابن لهيعة ممن يروي عن أبي الأسود ، ولعل منشأ هذا من انتقال نظر الناسخ بين هذه المسألة والسابقة لها ، ففي المسألة السابقة كان من رواية حيوة عن أبي الأسود وفي هذه المسألة ، من رواية ابن لهيعة عن أبي الأسود .

كما يحتمل أن يكون من رواية حيوة عن أبي الأسود ، ويكون اسم ابن لهيعة زيادة . إلا أن الأول أولى لأن هذا الوجه كما سيأتي ليس بمحفوظ ، وابن لهيعة ضعيف ، وحيوة ثقة ، وحمله على الضعيف أولى ، والله أعلم .

ويحتمل أن يكون : رواه حيوة عن ابن لهيعة ، ولكن هذا بعيد ؛ لأنهما في طبقة واحدة ، ولم أر من أشار إلى أن حيوة يروي عن ابن لهيعة .

ويحتمل أيضاً أن يكون : رواه حيوة وابن لهيعة ، وسقط حرف الواو من جميع النسخ .

كما أن اتفاق جميع النسخ على هذا دليل على أن مصدرها واحد ، كما ترجح لي ، والله أعلم ،

(٢) وقع في المطبوع :« حصفة » ، ولعله خطأ مطبعي .

(٣) وقع في جميع النسخ ، والمطبوع :« ابن حويطب » ، وهو خطأ ، كما سيأتي في ترجمته ، وفي التخريج .

....

---

* يزيد بن عبدالله بن خُصَيْفة الكِندي المدني ، وقد ينسب إلى جده ، من الخامسة .
قال أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل ، وأبو حاتم ، والنسائي : ثقة . وقال ابن معين : ثقة حجة . وقال ابن سعد : كان عابداً ، ناسكاً ، كثير الحديث ثبتاً . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن عبدالبر : ثقة مأمون .
وقال الآجري عن أبي داود ، قال أحمد : منكر الحديث .
قال ابن حجر في الهدي : هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث ، عُرف ذلك بالاستقراء من حاله ، وقد احتج بابن خُصيفة مالك والأئمة كلهم .
قلت : ويؤيد هذا أنه قد وثقه مطلقاً كما تقدم نقل الأثرم عنه ، والله أعلم .
وقال ابن حجر في التقريب : ثقة .
تهذيب الكمال ١٧٢/٣٢ ، التهذيب ٣٤٠/١١ ، الهدي (٤٧٦)، التقريب (٧٧٣٨).

* السائب بن يزيد الكِندي ، صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٦١٢ .

* ابن عبدشمس ، لم أقف عليه ، ولعله وهم كما سيأتي .

* ابن الساعدي : عبدالله ، صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة السابقة .

* عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٠٣ .

* الزهري : محمد بن مسلم ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* حويطب بن عبدالعُزَّى بن أبي قيس العامري ، صحابي جليل ، أسلم يوم الفتح ، وكان عارفاً بأحوال مكة ، عاش مائة وعشرين سنة ، ومات سنة أربع وخمسين .
أسد الغابة ٦٧/٢ ، السير ٥٤٠/٢ ، الإصابة ٣٠٤/٢ .

....

تخريج الحديث :

روى السائب بن يزيد هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

أولاً : رواه يزيد بن خصيفة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أبو الأسود ، عن يزيد ، عن السائب ، عن ابن عبدشمس ، عن عمر ، موقوفاً .

٢ ـ وروي عن يزيد ، عن السائب ، أن عمر قال لابن السعدي .

ثانياً : ورواه الزهري ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن الزهري ، عن السائب ، عن حويطب بن عبدالعزى ، عن عبدالله بن السعدي ، عن عمر .

٢ ـ ورواه عمرو بن الحارث ، واختلف على من دونه :

أ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن الزهري ، عن السائب ، عن حويطب ، عن ابن السعدي ، عن عمر .

وتابع ابن وهب على هذا الوجه : رشدين بن سعد .

ب ـ ورواه أبو الطاهر ، عن ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن الزهري ، عن السائب ، عن ابن السعدي ، عن عمر .

٣ ـ ورواه عقيل بن خالد ، واختلف عليه :

أ ـ فروه سلامة بن روح ، والدراوردي ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن السائب ، عن حويطب ، عن عبدالله بن سعد بن أبي السرح ، عن عمر .

....

ب ـ وروي عن عقيل ، عن الزهري ، عن السائب ، عن حويطب بن عبدالعزى ، عن عبدالله بن السعدي ، عن عمر .
وتابع عقيلاً على هذا الوجه عدد من الثقات ، كما تقدم .

٤ ـ ورواه معمر ، واختلف عليه :
أ ـ فرواه سفيان بن عيينة ، وموسى بن أعين ، عن معمر ، عن الزهري ، عن السائب ، عن حويطب بن عبدالعزى ، عن عبدالله بن السعدي ، عن عمر .

ب ـ ورواه سفيان أيضاً ، عن معمر، عن الزهري ، عن السائب ، عن حويطب ، عن عمر.

ج ـ ورواه عبدالرزاق ، وابن المبارك ، ومروان الفزاري ، عن معمر ، عن الزهري ، عن السائب ، عن ابن السعدي ، عن عمر .

د ـ ورواه مروان الفزاري ، عن معمر ، عن الزهري ، عن السائب ، عن عمر .

٥ ـ ورواه أبو الزبير ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :
أ ـ فرواه أشعث بن سوار ، واختلف عليه :
- فرواه عبدالرحيم بن سليمان ، عن أشعث ، عن أبي الزبير ، عن السائب ، عن ابن السعدي ، عن عمر .
- وروي عن أشعث ، عن الزهري ، عن السائب ، عن ابن السعدي ، عن عمر .

ب ـ وروي عن أبي الزبير ، عن ابن السعدي ، عن عمر .

٦ ـ ورواه الواقدي ، عن الزهري ، عن السائب ، عن حويطب ، عن عمر .

٧ ـ ورواه معاوية بن يحيى الصدفي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمر .

....

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه يزيد بن خصيفة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أبو الأسود ، عن يزيد ، عن السائب ، عن ابن عبدشمس ، عن عمر ، موقوفاً :
ذكره أبو حاتم في هذا المسألة ، وتقدم احتمال أن ذلك من رواية ابن لهيعة عن أبي الأسود ولم أقف على من أخرج هذا الوجه ، أو أشار إليه غير أبي حاتم .

٢ ـ وروي عن يزيد ، عن السائب ، أن عمر قال لابن السعدي :
ذكره الدارقطني في العلل ١٧٢/٢ ، ولم أقف على من أخرجه .

ولعل الوجه الثاني أرجح عن يزيد ؛ حيث جزم به الدارقطني ، في حين أن الوجه الأول من رواية ابن لهيعة ، وهو ضعيف ، إضافة إلى أنه تفرد بذكر ابن عبد شمس في الإسناد ، حيث لم يذكره أحد غيره في جميع الأوجه كما سيأتي ، والله أعلم .

ثانياً : ورواه الزهري ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن الزهري ، عن السائب ، عن حويطب بن عبدالعزى ، عن عبدالله بن السعدي ، عن عمر ، مرفوعاً :
أخرجه البخاري ١٦٠/١٣ (مع الفتح)، كتاب الأحكام ، باب رزق الحاكم والعاملين عليها ، رقم ٧١٦٣ ، والنسائي ١٠٤/٥ ، الموضع السابق ، رقم ٢٦٠٧ ــ ومن طريقه ابن حزم في المحلى ١٥٣/٩ ــ، ورواه الدارمي ٣٢٦/١ ، رقم ١٦٥٥ ، وأحمد ١٧/١ ــ ومن طريقه ابن الجوزي في الحدائق ٢٣٢/٢ ــ ، ورواه الطبراني في مسند الشاميين ١٥٨/٤ ، رقم ٢٩٩٦ ــ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٥٠/١٥ ــ ، ورواه البيهقي في المعرفة ٧٣/٩ ، رقم ١٢٣٩٣ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢١/٢ ، وفي شرح مشكل الآثار ٢٣٨/١٥ ، رقم ٥٩٨١ ، من طريق شعيب بن أبي حمزة .

والنسائي ١٠٣/٥ ، الموضع السابق ، رقم ٢٦٠٥ ، والبزار ٣٦٣/١ ، رقم ٢٤٤ ـ ومن طريقه ابن حزم في المحلى ١٥٢/٩ ـ ، ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٥١/١٥ ، من طريق سفيان بن عيينة .

والنسائي ١٠٤/٥ ، الموضع السابق ، رقم ٢٦٠٦ ـ ومن طريقه عبدالغني الأزدي في كتاب الرباعي في الحديث (ص ١٧) ، رقم ١ (ومن طريقهما عبدالرحمن بن يوسف المزي في الأحاديث الصحاح الغرائب ، رقم ١) ـ ، ورواه الطبراني في مسند الشاميين ١٠/٣، ١١ ، رقم ١٧٠١ ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٥٢/١٥ ـ ، ورواه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ١٢٣/٢ ، رقم ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٥٣/١٥ . من طريق الزبيدي[1]: محمد بن الوليد .

والطبراني في مسند الشاميين ٨٤/١ ، رقم ١١٥ ، من طريق عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان.

وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٥٠/١٥ ، من طريق يونس بن يزيد .

وتابعهم : عمرو بن الحارث ، وعقيل ـ في الراجح عنهما ـ ، ومعمر ـ في أحد وجهين راجحين عنه ـ ، كما سيأتي .

كلهم عن الزهري[2]، عن السائب ، به ، نحوه .

وقال البزار : وهذا الحديث قد روي عن عمر من غير وجه ، ولا نعلم روى ابن الساعدي عن عمر إلا هذا الحديث . وفي حديث الزهري أربعة من أصحاب رسول الله ﷺ روى بعضهم عن بعض : السائب بن يزيد ، وحويطب بن عبدالعزى ، وابن الساعدي ، وعمر .

وقد رواه أربعة ، ولا نعلم في حديث أربعة رجال من أصحاب النبي ﷺ ، روى بعضهم عن بعض بإسناد صحيح ، إلا في هذا الحديث[3].

وذكر نحواً من هذا الكلام غير واحد ممن أخرج هذا الحديث .

---

(١) وقع في المطبوع من كتاب الآحاد والمثاني في كلا الموضعين :« الزبيري » ، ولعله خطأ مطبعي .

(٢) كما روي من طرق صحيحة عن الزهري عن سالم عن عبدالله بن عمر عن أبيه ، وهو عند البخاري ، رقم ١٤٧٣ ، ٧١٦٤ ، ومسلم ، وغيرهما ، ولم أذكره لأنه ليس داخلاً في الاختلاف على السائب .

(٣) وقد ذكر الحافظ عبدالغني الأزدي في كتابه الرباعي في الحديث حديثين آخرين غير هذا الحديث .

....

٢ ـ ورواه عمرو بن الحارث ، واختلف على من دونه :

أ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن الزهري ، عن السائب ، عن حويطب ، عن ابن السعدي ، عن عمر :

أخرجه أبو نعيم في المستخرج[1] ١١١/٣ ، رقم ٢٣٣٠ ، من طريق أصبغ .

وابن خزيمة ٦٧/٤ ، رقم ٢٣٦٦ ، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٢٤١/١٥ ، رقم ٥٩٨٤ ، والجياني في تقييد المهمل (ق ١٦١/ب) ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٥٢/١٥ ، وابن السكن ـ كما في تقييد المهمل ـ ، من طريق يونس بن عبدالأعلى[2] .

والبيهقي في الكبرى ١٨٤/٦ ، من طريق أحمد بن صالح ، وأبو الطاهر .

كلهم عن ابن وهب ، به .

وتابع ابن وهب عليه : رشدين :

أخرجه أحمد ٩٩/٢ ، عن يحيى بن غيلان ، عن رشدين ، به .

ب ـ ورواه أبو الطاهر ، عن ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن الزهري ، عن السائب عن ابن السعدي ، عن عمر :

أخرجه مسلم ٧٢٣/٢ . الموضع السابق ، رقم ١١١/١٠٤٥ ، عن أبي الطاهر ، به .

وقال أبو علي الجياني : هكذا روى ـ يعني مسلم ـ هذا الإسناد ، وفيه انقطاع ، سقط منه رجل بين السائب بن يزيد ، وعبدالله بن السعدي ، وهو حويطب بن عبدالعزى ،

---

(١) سقط اسم حويطب بن عبدالعزى من المطبوع ، ولا أدري ما مستند المحقق من اسقاطه مع وضوحه في المخطوط الذي اعتمد عليه (ق ١٨٤/أ) ؟! . كما أنه قال في المطبوع : السائب بن يزيد ، مع أن الذي في المخطوط : السائب فقط ! .

(٢) وقد رواه ابن عساكر من طريقين عن يونس ، وأحدهما من رواية ابن السمرقندي ، ثم قال ابن عساكر : وفي حديث ابن السمرقندي : عن عبدالرحمن بن السعدي ، وهو وهم .

قلت : وهو الصواب ، إذ روي من عدة طرق عن يونس كذلك ، والله أعلم .

....

قال أبو عبدالرحمن النسائي : لم يسمعه السائب بن يزيد من عبدالله بن السعدي ، رواه عن حويطب .

وقال أبو علي : وهكذا هو محفوظ من غير طريق عمرو بن الحارث ، رواه أصحاب الزهري : شعيب ، والزبيدي ، عن الزهري ، أخبرني السائب بن يزيد ، أن حويطب بن عبدالعزى أخبره، أن عبدالله بن السعدي أخبره، أن عمر بن الخطاب قال ، وذكر الحديث.

وقد رواه يونس بن عبدالأعلى الصدفي عن ابن وهب فوصله ، ذكره أبو علي بن السكن في كتابه ، فقال : حدثني موسى بن العباس ، ثنا يونس بن عبدالأعلى ، ثنا ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن ابن شهاب ، عن السائب بن يزيد ، عن حويطب بن عبدالعزى ، عن عبدالله بن السعدي ، عن عمر بن الخطاب ، عن النبي ﷺ ، بذلك .

حدثناه حكم بن محمد ، نا أبو محمد بن النحاس ، نا أبو الطاهر أحمد بن محمد بن عمرو المدني الخامي . نا يونس بن عبدالأعلى ، فذكره .

قال أبو علي : وفي هذا الإسناد أربعة من الصحابة في نسق واحد ، روى بعضهم عن بعض وهم : السائب بن يزيد ، وحويطب بن عبدالعزى ، وعبدالله بن السعدي ، وعمر بن الخطاب ، ولهذا الحديث نظير ثلاثة أحاديث ، قد جمعها عبدالغني بن سعيد في كتاب مفرد[1]. انتهى كلام الجياني .

وتبعه المازري ، فنقل بعض كلامه في المعلم ٢/٢٠، ٢١ ، ولم يعزه إليه .

وقال ابن حجر في الفتح ١٦٢/١٣ في كلامه عن هذا الحديث : أخرج مسلم هذا الحديث ... وسقط من السند حويطب بن عبدالعزى ، بين السائب ، وابن السعدي ، ووهم المزي في الأطراف ، تبعاً لخلف فأثبت حويطب بن عبدالعزى في السند في رواية مسلم ، وزعم أنه وقع في روايته :« ابن الساعدي » ، بزيادة ألف ، وليس ذلك في شيء من نسخ صحيح مسلم ، لا إثبات حويطب ، ولا الألف في الساعدي ، وقد نبه على سقوط حويطب من سند مسلم أبو علي الجياني ، والمازري ، وعياض ، وغيرهم ، ولكنه ثابت في رواية عمرو ابن الحارث في غير كتاب مسلم ، كما أخرجه أبو نعيم في المستخرج . انتهى .

---

(١) وهو مطبوع أكثر من مرة .فطبع أولاً بتحقيق محمد عزيز شمس ، ثم طبع بتحقيق علي حسن عبدالحميد .

قلت : وما أشار إليه من وهم المزي صحيح ، وهو في تحفة الأشراف ٣٩/٨ .
وتعقبه في النكت الظراف ، فقال : لم يقع في رواية مسلم :« عن حويطب » ، وإنما عنده :« عن السائب ، عن ابن السعدي » ، نقلت ذلك من خط شيخي الحافظ - يعني العراقي - ونقل عن النسائي ، وابن السكن : أن السائب لم يسمعه من ابن السعدي ، وإنما سمعه من حويطب .
قال ابن حجر : قلت : والسبب في عدم تنبيه المزي على ذلك ؛ أنه وقع في سياق مسلم : عن عمرو بن الحارث ، عن ابن شهاب ، عن السائب بن يزيد ، عن ابن السعدي ، عن عمر ، بمثل ذلك . ونقل المزي قوله : بمثل ذلك ، ويوهم أن المثلية للسند ، وليس كذلك ، بل هي للمتن ، قصد به الحوالة على رواية ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه ، عن عمر .

قلت : ومما تقدم يتضح أن الوجه الأول أرجح ، وأنه قد سقط اسم حويطب من صحيح مسلم ، والله أعلم .

٣ - ورواه عقيل ، واختلف عليه :
أ - فروه سلامة بن روح ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن السائب ، عن حويطب ، عن عبدالله بن سعد بن أبي السرح ، عن عمر :
أخرجه ابن خزيمة ٦٧/٤ ، رقم ٢٣٦٥ .
والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٢٣٩/١٥ ، رقم ٥٩٨٢ .
كلاهما عن محمد بن عزيز الأيلي ، عن سلامة ، به .

وقال الطحاوي : فكان في هذا الحديث مكان عبدالله بن السعدي : عبدالله بن سعد بن أبي سرح ، والناس على خلافه في هذا الإسناد .
وذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١٦٢/١٣ ، وعزاه إلى ابن خزيمة ، وقال : وهو وهم من سلامة ، قاله [الطحاوي][1] .

(١) وقع في المطبوع من الفتح :« الرهاوي »، ولعلها تصحيف عن :« الطحاوي » حيث تقدم كلامه ، والله أعلم .

....

قلت : وسلامة بن روح ، هو ابن أخي عقيل ، وقد تكلم في سماعه من عمه عقيل . وذكر عنه ابن عدي عدة أحاديث من روايته عن عقيل ، ثم قال : وهذه الأحاديث عن عقيل عن الزهري ، كتاب نسخة كبيرة يقع في جزئين ، وفيها عن عقيل عن الزهري أحاديث أنكرت من حديث الزهري بما لا يرويه غير سلامة عن عقيل عنه . وقال عنه ابن حجر : صدوق له أوهام قيل : لم يسمع من عمه ، وإنما يحدث من كتبه .
(الكامل ١١٦٠/٣ ، التقريب ٢٧١٣).
والراوي عنه ابن أخيه : محمد بن عزيز : قال عنه ابن حجر : فيه ضعف ، وقد تكلموا في سماعه من عمه سلامة . (التقريب ٦١٣٩) .

وقد توبع عقيل على هذا الوجه :
أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار ٢٤١/١٥ ، رقم ٥٩٨٥ ، عن مصعب بن إبراهيم بن سعد ، عن أبيه ، عن الدراوردي ، عن الزهري ، به .

قلت : والدراوردي ، تقدم مراراً أنه صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطيء .

ب - وروي عن عقيل ، عن الزهري ، عن السائب ، عن حويطب بن عبدالعزى ، عن عبدالله بن السعدي ، عن عمر :
ذكره الدارقطني في العلل ١٧١/٢ ، والخطيب في تاريخ بغداد ٢٧٣/٧ ، ولم أقف على من أخرجه .
وتابع عقيلاً على هذا الوجه عدد من الثقات ، كما تقدم .

ولعل الوجه الثاني أرجح عن عقيل ؛ حيث إن من رواه على الوجه الأول كلاهما فيه مقال في حين توبع عقيل على الوجه الثاني من عدد من الثقات ، والله أعلم .

....

٤ ـ ورواه معمر ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه سفيان بن عيينة ، وموسى بن أعين ، عن معمر ، عن الزهري ، عن السائب ، عن حويطب بن عبدالعزى ، عن عبدالله بن السعدي ، عن عمر :

أخرجه الحميدي في مسنده ١٢/١ ، رقم ٢١ ـ وعنه الفسوي في المعرفة والتاريخ ٦٩٣/٢ ـ ببعضه ، عن سفيان ، عن معمر وغيره[1]، عن الزهري ، به .

وأخرجه البيهقي في المعرفة ٧٢/٩ ، رقم ١٢٣٩٢ ، من طريق سفيان ، قال : سمعت الزهري يحدث بهذا الحديث ، فلم أحفظه ، وحفظه معمر ، عن الزهري ، قال حدثني السائب بن يزيد ، عن حويطب بن عبدالعزى ، عن عبدالله بن السعدي ، أنه أخبره أنه قدم على عمر بن الخطاب من قبل الشام .

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٥٣/١٥ ، من طريق محمد بن موسى بن أعين ، عن أبيه ، عن معمر ، به .

وتابع معمر على هذا الوجه عدد كبير من الثقات ، كما تقدم .

قلت : وسفيان ثقة ثبت ، وموسى بن أعين : ثقة . وابنه : صدوق (التقريب ٦٩٤٤ ، ٦٣٣٤) .

ب ـ ورواه سفيان أيضاً ، عن معمر، عن الزهري ، عن السائب ، عن حويطب ، عن عمر:

أخرجه الشافعي في الأم ٥٦/٤ ـ ومن طريقه البيهقي في المعرفة ٧٢/٩ ، رقم ١٢٣٩١ ، عن سفيان ، به .

وقال البيهقي : وإسناده من هذا الوجه منقطع .

---

(١) ذكر هذا الوجه الخطيب في تاريخه ٢٧٣/٧ ، ولكنه قال : فقال سفيان بن عيينة : حدثني معمر ، أو غيره .

....

ج ـ ورواه عبدالرزاق ، وابن المبارك ، ومروان الفزاري ، عن معمر ، عن الزهري ، عن السائب ، عن ابن السعدي ، عن عمر :

أخرجه أحمد ١/ ٤٠ ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ١٥/ ٣٥٣ ـ، عن عبدالرحمن (وهو ابن مهدي) ، عن ابن المبارك .

وعبدالرزاق ١١/ ١٠٤ ، رقم ٢٠٠٤٥ ـ وعنه أحمد ١/ ٤٠ ـ (ومن طريق أحمد ابن عساكر في تاريخ دمشق ١٥/ ٣٥٣) ـ ، كما رواه ابن عساكر من طريق أخرى ، عن عبدالرزاق .

وتابعهما مروان الفزاري : ذكر ذلك الدارقطني في العلل ٢/ ١٧١ .

كلهم عن معمر ، به .

د ـ ورواه مروان الفزاري ، عن معمر ، عن الزهري ، عن السائب بن يزيد ، عن عمر :

أخرجه ابن أبي شيبة ٦/ ٥٥٢ ، عن مروان (وهو الفزاري) ، عن معمر ، به .

ولم يذكر حويطباً ، ولا ابن السعدي[1] .

قلت : ولعل أرجح هذه الأوجه الوجهان الأول و الثالث حيث رواهما أكثر من ثقة كذلك في حين لم أجد من تابع رواته على الأوجه الباقية .

ولكن يمكن القول بأن الوجه الثاني محفوظ أيضاً عن معمر ، وأن هذا الاختلاف منه هو ؛ وذلك لأن الراوي عنه فيه هو سفيان ، وهو ثقة ثبت حافظ ، وهوأقوى منه ، وحمل الخطأ عليه أولى من حمله على سفيان .

وأما الوجه الرابع فمن رواية مروان ، وهو متكلم فيه كما تقدم .

وعليه فلعل أرجح هذه الأوجه عن الزهري هو الوجه الأول ؛ حيث توبع عليه معمر من عدد كبير من الثقات ، والله أعلم .

---

(١) وليس بعيداً أن يكون سقط اسم السائب من المطبوع من المصنف ، فيكون هذا الوجه تابعاً للوجه السابق ، وذلك لأن النسخة المطبوعة كثيرة الأخطاء كما هو معلوم ، إضافة إلى أنه من رواية مروان ، وهو قد رواه على الوجه السابق ، والله أعلم .

....

---

٥ ـ ورواه أبو الزبير ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه أشعث بن سوّار ، واختلف عليه :

أ ـ فرواه عبدالرحيم بن سليمان ، عن أشعث ، عن أبي الزبير ، عن السائب ، عن ابن السعدي ، عن عمر :

أخرجه الطبراني في الأوسط ٢/٢٩٣ ، رقم ١٥١٥ ، عن أحمد بن محمد بن صدقة ، عن علي بن سعيد الكندي ، عن عبدالرحيم بن سليمان ، عن أشعث بن سوار ، به .

وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن أبي الزبير إلا أشعث ، تفرد به عبدالرحيم .

ب ـ وروي عن أشعث ، عن الزهري ، عن السائب ، عن ابن السعدي ، عن عمر :

ذكره الخطيب في تاريخ بغداد ٧/٢٧٣ ، ولم أقف على من أخرجه .

وتابع أشعث على هذا الوجه : معمر ، كما تقدم .

قلت : ومداره في الوجهين على أشعث بن سوّار الكندي ، وهو ضعيف (التقريب ٥٢٤) وقد توبع في الوجه الثاني ، ولم أجد من تابعه على الوجه الأول ، وعليه فلعل الوجه الثاني أرجح عن أشعث ، والله أعلم

٢ ـ وروي عن أبي الزبير ، عن ابن السعدي ، عن عمر :

ذكره الدارقطني في العلل ٢/١٧٣ ، فقال : وروي عن قبيصة بن ذؤيب ، وعن أبي الزبير عن ابن السعدي ، عن عمر .

ولم أقف على من أخرجه من رواية أبي الزبير على هذا الوجه .

وعليه فلعل هذا الوجه الثاني عن أبي الزبير هو الأرجح عنه ؛ حيث تقدم أن الرواية عنه في الوجه الأول مرجوحة ، وقد تابعه على الوجه الراجح قبيصة ، ومتابعة قبيصة عند ابن حبان ٨/١٩٥ ، رقم ٣٤٠٣ ، والله أعلم .

....

٦ ـ ورواه الواقدي ، عن الزهري ، عن السائب ، عن حويطب ، عن عمر :
ذكره الدارقطني في العلل ٢/١٧٢ ، ولم أقف على من أخرجه .

قلت : والواقدي تقدم أكثر من مرة أنه متروك ، وعليه فلا يعتد بهذا الوجه.

٧ ـ ورواه معاوية بن يحيى الصدفي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمر :
ذكره الدارقطني في العلل ٢/١٧٢ ، ولم أقف على من أخرجه .
وقال الدارقطني : ووهم فيه وهماً قبيحاً .

قلت : ومعاوية بن يحيى ضعيف (التقريب ٦٧٧٢) . وعليه فلا يعتد بهذا الوجه .

ومما تقدم يتضح أن أرجح هذه الأوجه عن الزهري هو الوجه الأول ، وهو رواية من رواه عن الزهري ، عن السائب ، عن حويطب بن عبدالعزى ، عن عبدالله بن السعدي ، عن عمر ؛ حيث رواه عدد من الثقات كذلك ، وأخرجه البخاري من هذا الوجه ، في حين لا تخلو بقية الأوجه من مقال ، كما تقدم مفصلاً ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن السائب بن يزيد روى هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ ـ رواه يزيد بن خصيفة ـ في وجه مرجوح عنه ـ ، عن السائب ، عن ابن عبدشمس ، عن عمر ، موقوفاً .

٢ ـ ورواه يزيد أيضاً ـ في الراجح عنه ـ ، عن السائب ، أن عمر قال لابن السعدي .

٣ - ورواه الزهري – في الراجح عنه – ، عن السائب ، عن حويطب بن عبدالعزى ، عن عبدالله بن السعدي ، عن عمر .

٤ - ورواه الزهري ، وأبو الزبير – في وجه مرجوح عنهما –، عن السائب ، عن ابن السعدي ، عن عمر .

٥ - ورواه الزهري – في وجه مرجوح عنه - ، عن السائب ، عن حويطب ، عن عمر .

٦ - ورواه الزهري – في وجه مرجوح عنه - ، عن السائب ، عن عمر .

٧ - ورواه الزهري – في وجه مرجوح عنه - ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمر .

ولعل الوجه الثالث ، وهو الوجه الراجح عن الزهري هو أرجح هذه الأوجه ؛ فالزهري ثقة ثبت ، وقد أخرج البخاري هذا الوجه ، في حين خالفه في الوجه الثاني يزيد بن خصيفة ، وهو وإن كان ثقة ، إلا أنه قد يغرب أحياناً ، كما تقدم ، ومن خالفه وهو الزهري أوثق منه إضافة إلى أني لم أقف على من أخرج روايته لننظر الراوي عنه هل هو محتج به أم لا ، ويضاف إلى هذا كله نص النسائي المتقدم بأن السائب لم يسمعه من عبدالله بن السعدي ، وأن الصواب أن بينهما حويطب بن عبدالعزى ، والله أعلم .

كما اختلف على الزهري ، وعلى أكثر الرواة عنه اختلافاً كثيراً ، وقد تقدم بيان ذلك ، مفصلاً ، وبيان الراجح منها أثناء التخريج ، والله أعلم .

والحديث من وجهه الراجح صحيح ، وقد أخرجه البخاري كما تقدم ، والله أعلم .

٦٣٥ ــ وسمعت أبا زرعة وحدثنا عن يحيى بن بكير ، عن الليث ، عن هشام ابن سعد ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي هريرة ، قال : قالوا لرسول الله ﷺ : أصحاب الحُمرْ ؟ قال : « لم ينزل علي في الحُمر شيء ، إلا هذه الآية الفاذّة[١] :﴿ من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ...﴾[٢] ، إلى آخر السورة .

قال أبو زرعة : هذا وهم ؛ وهم فيه الليث ، إنما الصحيح كما رواه مالك ، وحفص بن ميسرة[٣] ، وابن أبي فديك : عن هشام بن سعد ، عن زيد بن أسلم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .

رجال الإسناد :

* يحيى بن بكير، هو ابن عبدالله، ثقة في الليث ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٩.

* الليث بن سعد ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١١ .

* هشام بن سعد المدني ، أبو عبَّاد ، أو أبو سعيد ، (ت ١٦٠ تقريباً) .

روى عن زيد بن أسلم ، والزهري ، ونافع مولى ابن عمر ، وغيرهم .

روى عنه الليث ، وابن أبي فديك ، والثوري ، والقعنبي ، وابن وهب ، وغيرهم .

استشهد به البخاري في الصحيح ، وروى له في الأدب ، وروى له الباقون .

وقال الحاكم : أخرج له مسلم في الشواهد .

قال أبو داود : هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم .

---

(١) أي المنفردة في معناها ، والفَذُّ : الواحد ، وقد فذ الرجل عن أصحابه : إذا شذَّ عنهم وبقي فرداً .

(النهاية ٤٢٢/٣ ، مادة فذذ) .

(٢) سورة الزلزلة آية ٧ ، ٨ .

(٣) كذا ذكره في جميع النسخ من رواية مالك وحفص بن ميسرة ، وفي ثبوت ذلك نظر ، ويحتمل أن يكون وقع سقط في جميع النسخ ، كما سيأتي بيانه في الاختلاف على مالك .

....

وقال أبو زرعة : شيخ محله الصدق ، وكذلك محمد بن إسحاق هكذا هو عندي ، وهشام ابن سعد أحب إلي من محمد بن إسحاق .

وقال العجلي : جائز الحديث ، حسن الحديث . وقال الساجي : صدوق .

وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، ولا يُحتج به ،[وهو][1] ومحمد بن إسحاق عندي واحد.

وقال ابن معين في رواية : هشام بن سعد صالح ، ليس بمتروك الحديث . وقال في أخرى : ليس بذاك القوي . وفي أخرى : ليس بشيء ؛ كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه . وفي رواية أخرى : ضعيف ، وداود بن قيس أحب إلي منه .

وقال أحمد مرة : لم يكن بالحافظ . وقال مرة : ليس هو بمحكم الحديث . وقال مرة : هشام بن سعد كذا وكذا ، كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه .

وقال النسائي مرة : ضعيف . وقال مرة : ليس بالقوي . وقال ابن المديني : صالح وليس بالقوي . وقال ابن سعد : كان كثير الحديث يُستضعف ، وكان متشيعاً .

وذكره [ابن البرقي][2] في باب من نسب إلى الضعف ممن يكتب حديثه ، وقال : قال لي ابن معين : ضعيف حديثه مختلط . وقال الخليلي : أنكر الحفاظ حديثه في المواقع في رمضان . وذكره يعقوب بن سفيان في الضعفاء .

وروى له ابن عدي عدة أحاديث ، وقال : وله غير ما ذكرت ، ومع ضعفه يكتب حديثه .

وذكره ابن حبان في المجروحين ، وقال : كان ممن يقلب الأسانيد وهو لا يفهم ، ويُسند الموقوفات من حيث لا يعلم ، فلما كثر مخالفته الأثبات فيما يروي عن الثقات ، بطل الاحتجاج به ، وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير .

---

(١) وقع في الجرح ٩/٦١، ٦٢ : هو محمد بن إسحاق . وفي تهذيب الكمال ٣٠/٢٠٨ : ومحمد بن إسحاق . ولعل ما أثبته هو الصواب .

(٢) وقع في تهذيب التهذيب :« ابن عبدالبر » ، ولعله تصحيف ، إذ لا يعرف لابن عبدالبر رواية عن ابن معين ، ولم يلقه أصلاً ، وإنما الذي لقيه ابن البرقي ، وهو الذي أخذ عن ابن معين معرفة الرجال ، وله كتاب في الضعفاء ، كما ذكر الذهبي ، وغيره (انظر سير النبلاء ١٣/٤٦) .

....

وقال البرذعي : سمعت أبا زرعة يقول : هشام بن سعد واهي الحديث . أتقنت ذلك عن أبي زرعة . وهشام بن سعد عند غير أبي زرعة أجلّ من هذا الوزن ، فتفكرت فيما قال أبو زرعة ، فوجدت في حديثه وهماً كثيراً ، من ذلك أنه حدَّث عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، في قصة المواقع في رمضان ... الخ .
قال ابن حجر : صدوق له أوهام ، ورمي بالتشيع .
قلت : لعل الصواب أن يقال : صدوق كثير الأوهام ؛ لما تقدم من قول ابن حبان والبرذعي إلا في روايته عن زيد بن أسلم فيحتج به ؛ لما تقدم من قول أبي داود من أنه أثبت الناس في زيد بن أسلم ، والله أعلم .
انظر المجروحين ٨٩/٣ ، سؤالات البرذعي ٣٩١/٢ - ٣٩٣ ، تهذيب الكمال ٢٠٤/٣٠ ، التهذيب ٣٩/١١ ، التقريب (٧٢٩٤) .

* زيد بن أسلم العدوي ، مولى عمر ، أبو عبدالله ، أو أبو أسامة المدني (ت ١٣٦) .
ثقة ، متفق على توثيقه .
قال ابن حجر : ثقة عالم ، وكان يرسل . وعدَّه في الطبقة الأولى من المدلسين .
التهذيب ٣٩٥/٣ ، التقريب (٢١١٧) ، تعريف أهل التقديس (١١) .

* عطاء بن يسار الهلالي ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٥٣ .

* أبو هريرة - رضي الله عنه - صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* مالك بن أنس ، ثقة ثبت إمام ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٩٣ .

....

* حفص بن ميسرة العُقيلي ، أبو عمر الصنعاني (ت ١٨١) .
روى عن زيد بن أسلم ، وعبدالله بن دينار ، وموسى بن عقبة ، وغيرهم .
روى عنه الثوري ، وسعيد بن منصور ، وابن وهب ، وآدم بن أبي إياس ، وغيرهم .
قال أحمد ، وابن معين : ثقة . وقال يعقوب بن سفيان : ثقة لا بأس به . وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال أبو زرعة : لا بأس به . وقال أبو حاتم : صالح الحديث . وقال في موضع آخر : يُكتب حديثه ، ومحله الصدق ، وفي حديثه بعض الأوهام .
وقال ابن الجنيد عن ابن معين : لا بأس به ، سماعه من زيد بن أسلم عَرْض ، أخبرني من سمع حفص بن ميسرة يقول : كان عباد بن منصور يعرض على زيد بن أسلم ، ونحن نسمع معه . قال يحيى : وما أحسن حاله إن كان سماعه كله عرض . كأنه يقول : مناولة .
وقال ابن معين أيضاً : ثقة ، وإنما يُطعن عليه أنه عَرَض . وقال عبدالله بن أحمد : قال أبي : حفص بن ميسرة ليس به بأس . قلت : إنهم يقولون : عَرَض على زيد بن أسلم ؟ فقال : ثقة .
وقال أبو داود : يُضعف في السماع . وقال الساجي : في حديثه ضعف . وقال الأزدي : روى عن العلاء مناكير ، يتكلمون فيه .
وعقب عليه الذهبي فقال : بل احتج به أصحاب الصحاح ، فلا يلتفت إلى قول الأزدي .
قال ابن حجر : ثقة ربما وهم .
الميزان ٥٦٨/١ ، التهذيب ٤١٩/٢ ، الهدي (٤١٨) ، التقريب (١٤٣٣) .

* ابن أبي فُدَيك : محمد بن إسماعيل بن مسلم الدِّيلي المدني (ت ٢٠٠ تقريباً) .
روى عن أبيه ، وسلمة بن وردان ، وابن أبي ذئب ، ونافع بن أبي نعيم ، وغيرهم .
روى عنه الشافعي ، والحميدي ، وقتيبة بن سعيد ، ويعقوب بن حميد ، وغيرهم .
روى له الجماعة . وقال ابن معين : ثقة ، كان من أروى الناس عن ابن أبي ذئب . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال أحمد : لا بأس به .

وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما أخطأ .
وقال ابن سعد : كان كثير الحديث ، وليس بحجة . وذكره يعقوب بن سفيان في من يرغب عن الرواية عنهم ، وقال : ضعيف . وقال أبو داود في سؤالاته لأحمد : سمعت أحمد قال : ابن أبي فديك لا يبالي أي شيء روى .
وقال الذهبي في الميزان : صدوق مشهور محتج[1] به في الكتب السته ، وقال ابن سعد وحده : ليس بحجة ، ووثقه جماعة . ووصفه في كتابه السير بالإمام الثقة المحدث .
قال ابن حجر : صدوق .
قلت : ولعل الصواب أن يقال : صدوق ربما أخطأ ؛ لما تقدم فيه من كلام ابن حبان ، ولعل ما ذكره الذهبي وابن حجر عنه ؛ لأنهما لم يقفا على قول يعقوب ، ولا كلام الإمام أحمد الثاني ؛ وذلك أني لم أرهما نقلاه في ترجمته ، وأما ما ذكر من تضعيف فيه فهو مجمل ، ومعارض بكثرة من احتج به . والله أعلم .
المعرفة والتاريخ ٢/١٦٥,٣/٥٣ ، سؤالات أبي داود لأحمد (٢١٠) ، الميزان ٣/٤٨٣ ، السير ٩/٤٨٦ ، التهذيب ٩/٦١ ، التقريب (٥٧٣٦) ، الجامع في الجرح ٢/٤٥١.

* أبو صالح ، هو السمان : ذكوان ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٠ .

(١) وقع في المطبوع من الميزان :« يحتج » ، ولعل الصواب ما أثبته .

تخريج الحديث :

روى زيد بن أسلم هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى الرواة عنه :

أولاً : رواه هشام بن سعد ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه الليث بن سعد ، عن هشام ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي هريرة .

٢ ـ ورواه ابن وهب ، وابن أبي فديك ، عن هشام ، عن زيد بن أسلم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة .

وتابعهما مالك ، وحفص بن ميسرة ـ في وجه مرجوح عنهما ـ كما سيأتي .

كما تابع هشاماً : مالك ، وحفص بن ميسرة ـ في الراجح عنهما ـ كما سيأتي .

ثانياً : ورواه مالك ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد كبير من الثقات ، عن مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة .

وتابع مالكاً : هشام بن سعد ، وحفص بن ميسرة ـ في الراجح عنهما ـ .

٢ ـ وروي عن مالك ، عن هشام بن سعد ، عن زيد بن أسلم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة .

وتابع مالكاً: ابن وهب ، وابن أبي فديك ، وحفص بن ميسرة ، في وجه مرجوح عنه .

ثالثاً : ورواه حفص بن ميسرة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه سويد بن عبدالعزيز ، وابن وهب ، عن حفص ، عن زيد بن أسلم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة .

وتابع حفصاً : هشام بن سعد ، ومالك ـ في الراجح عنهما ـ .

٢ ـ وروي عن حفص ، عن هشام بن سعد ، عن زيد بن أسلم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة .

وتابع حفصاً : ابن وهب ، وابن أبي فديك ، ومالك ، في وجه مرجوح عنه .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه هشام بن سعد ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه الليث بن سعد ، عن هشام ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي هريرة :

أخرجه ابن زنجويه في الأموال ٧٨٢/٢ ، رقم ١٣٥٤ ، عن عبدالله بن صالح .

والمصنف في هذه المسألة ، والمسألة رقم ١٧٠٧ ، عن أبي زرعة ، عن يحيى بن بكير .

كلاهما عن الليث بن سعد ، به .

وتوبع هشام على هذا الوجه :

أخرجه البزار في مسنده (ق ١٤٤/ب)، عن سهل بن بحر ، عن محمد بن الصلت : أبي يعلى ، عن سفيان بن عيينة ، عن ابن عجلان ، عن زيد بن أسلم ، به .

وقال البزار : وهذا الحديث قد رواه غير ابن عيينة[1] عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة ، ورواه سهيل عن أبيه عن أبي هريرة ، ورواه ابن عيينة عن ابن عجلان عن زيد .

---

(١) كذا في المخطوط ، فإما أن يكون قوله « ابن عيينة » صوابه « ابن عجلان » ، وإما أن يكون سقط اسم ابن عجلان ، بين ابن عيينة وزيد ، كما سيأتي من كلام البزار نفسه .

قلت : وسهل بن بحر ، لعله العسكري ، قال أبو حاتم : صدوق (الجرح ١٩٤/٤) .
ومحمد بن الصلت ، الراجح أنه صدوق ربما أخطأ [1] .
وابن عجلان : صدوق في غير حديث المقبري عن أبي هريرة (انظر الفهرس) .

٢ ـ ورواه ابن وهب ، وابن أبي فديك ، عن هشام ، عن زيد بن أسلم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة :
أخرجه مسلم ٦٨٢/٢ ، كتاب الزكاة ، باب إثم مانع الزكاة ، رقم ٢٤/٩٨٧ ، والبيهقي في الكبرى ١٨٣/٤ ، وفي شعب الإيمان ١٩٠/٣ ، رقم ٣٣٠٢ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٧٣/٣ . من طريق يونس بن عبدالأعلى ، عن ابن وهب .
وأبو داود ٣٠٣/٢ ، كتاب الزكاة ، باب حقوق المال ، رقم ١٦٥٩ ، وأبو نعيم في المستخرج ٦٨/٣ ، رقم ٢٢٢٤ ، ٢٢٢٥ ، من طريق ابن أبي فديك .

كلاهما عن هشام بن سعد ، عن زيد بن أسلم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ قال :« ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها ، إلا إذا كان يوم القيامة صُفحت له صفائح من نار ، فأحمي عليها في نار جهنم ... » الحديث ، وذكر حديثاً طويلاً

(١) وذلك أنه روى عنه البخاري وغيره ، وقال الدارقطني ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال أبو حاتم : صدوق . وقال أيضاً في العلل : لا بأس به ، كتبت عنه . وقال أبو زرعة : صدوق كان يملي علينا من حفظه التفسير وغيره ، وربما وهم . وقال أبو داود : كان في كتبه خطأ . وقال ابن حزم : مجهول .
قال الذهبي في الميزان : ثقة . وقال ابن حجر في التقريب : صدوق يهم .
قلت : ولعل الصواب أن صدوق ربما أخطأ ، والله أعلم .
انظر الميزان ٥٨٦/٣ ، التهذيب ٢٣٣/٩ ، الجامع في الجرح ٢٨/٣ .
ومما ينبغي التنبيه إليه أن ورد في تهذيب الكمال ما نصه :« قال أبو حاتم : صدوق صدوق ، كان يملي علينا من حفظه التفسير وغيره ، وربما وهم »، والصواب أن أبا حاتم قال : صدوق فقط ، وأما البقية فلأبي زرعة ، كما هو في الجرح وكما نقله الباجي عنه في التعديل والتجريح ٦٥٠/٢، ٦٥١ ، وقد تابع المزي على هذا الذهبي وابن حجر فجعلا الكلام كله لأبي حاتم ، ولعل ما وقع للمزي ومن تبعه إنما كان بسبب اختلاف النسخ ، وذلك أن قول أبي زرعة الذي في الجرح أفاد المحقق أنه في بعض النسخ دون الأخرى ، وقد نبه محقق تهذيب الكمال على هذا ، والله أعلم .

....

وفي آخره : قيل يا رسول الله : فالحُمُر ؟ قال :« ما أنزل علي في الحمر شيء ، إلا هذه الآية الفاذة الجامعة: ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ﴾ .

وتابعهما مالك ، وحفص بن ميسرة ـ في وجه مرجوح عنهما ـ، كما سيأتي .

وتابع هشاماً عليه : مالك ، وحفص بن ميسرة ـ في الراجح عنهما ـ كما سيأتي .

ثانياً : ورواه مالك بن أنس ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عدد كبير من الثقات ، عن مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة :

فقد أخرجه مالك في الموطأ برواية يحيى بن يحيى ٤٤٤/٢ ، كتاب الجهاد ، باب الترغيب في الجهاد ، رقم ٣ .

وفي رواية أبي مصعب الزهري ٣٤٧/١ ، رقم ٩٠١ ـــ ومن طريق أبي مصعب أخرجه البغوي في شرح السنة ٢٤/٦ ، رقم ١٥٧٥ ، وفي تفسيره (معالم التنزيل) ٢٥٩/٢ ، وابن عساكر في الأربعين في الحث على الجهاد (ص ٩٦) ، رقم ٢٨ ـــ .

والبخاري ٥٦/٥ (مع الفتح)، كتاب المساقاة ، باب شرب الناس وسقي الدواب ، رقم ٢٣٧١ ـــ ومن طريقه ابن الجوزي في الحدائق ٤٠١/٢ ، وسبط ابن الجوزي في الجليس الصالح (ص ٦٥) ـــ ، عن عبدالله بن يوسف .

والبخاري ٧٥/٦ (مع الفتح)، كتاب الجهاد ، باب الخيل لثلاثة...، رقم ٢٨٦٠ ، وفي ٧٣٢/٦ ، في آخر كتاب المناقب ، رقم ٣٦٤٦ ـــ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ٣٤/٢ ، رقم ٩٥٦ ـــ ، ورواه البيهقي في الكبرى ١٥/١٠ ، وفي شعب الإيمان ٤٥/٤ ، رقم ٤٣٠٤ ، والغافقي في مسند الموطأ (ص ٣٢١) ، رقم ٣٥٣ ، والدمياطي في فضل الخيل (ق ١٣/أ) . من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي .

....

والبخاري ٥٩٨/٨ (مع الفتح) ، كتاب التفسير ، باب قوله :﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ﴾، رقم ٤٩٦٢ ، وفي ٣٤١/١٣ ، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب الأحكام التي تُعرف بالدلائل ... ، رقم ٧٣٥٦ ، عن إسماعيل بن عبدالله .
والبخاري ٥٩٨/٨ (مع الفتح) ، كتاب التفسير ، باب قوله :﴿ فمن يعمل مثقال ذرة شراً يره ﴾، رقم ٤٩٦٣ ، من طريق ابن وهب .
والنسائي ٢١٦/٦ ، في أول كتاب الخيل ، رقم ٣٥٦٣ ــ ومن طريقه ابن بشران في التاسع عشر من أماليه (٢٢٢/أ) ــ ، من طريق ابن القاسم .
وابن حبان ٥٢٧/١٠ ، رقم ٤٦٧٢ ، من طريق أحمد بن أبي بكر .
والبزار في مسنده (ق ١٦٥/أ) ، من طريق روح بن عبادة .
والبيهقي في شعب الإيمان ٤٥/٤ ، رقم ٤٣٠٤ ، من طريق يحيى بن بكير .
والبغوي في حديث مصعب الزبيري (ق ٥٤/ب)، عن مصعب الزبيري .
وتابعهم جمهور رواة الموطأ : أشار إلى ذلك الداني في أطراف الموطأ (ق ١٢٥/أ) .

كلهم عن مالك ، به وقالوا في متنه :« الخيل لرجل أجر ، ولرجل ستر ، وعلى رجل وزر... » ، الحديث ، وقال في آخره :« وسئل عن الحمر ، فذكره .

٢ ـ وروي عن مالك ، عن هشام بن سعد ، عن زيد بن أسلم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة :
ذكره أبو زرعة في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه ، أو أشار إليه غيره .
وتابع مالكاً على هذا الوجه ابن وهب ، وابن أبي فديك ، كما تقدم .

والوجه الأول أرجح عن مالك ؛ إذ رواه عامة أصحاب الموطأ كذلك ، وتابعهم عدد من الثقات عليه ، في حين لم أقف على من رواه على الوجه الثاني .
وأخشى أن يكون وقع في نسخ علل ابن أبي حاتم نقص أو سقط أدى إلى هذا اللبس ؛ إذ لم أر من أخرجه عن مالك ، ولا حفص بن ميسرة ـ كما سيأتي ـ على هذا الوجه ،

ولم أر من أشار إلى أن مالكاً يرويه على هذا الوجه ممن أخرج الوجه الأول عنه ، ولا ممن تكلموا على روايات مالك ، أو ما خالف فيه ، كابن عبدالبر ، والدارقطني ، وكذا أبو العباس الداني الذي أشار كما تقدم إلى أن جمهور رواة الموطأ رووه على الوجه الأول .
إضافة إلى أن مالكاً وحفصاً ليسا ممن يروي عن هشام ، وإنما يرويان عن زيد بن أسلم .
ويحتمل أن يكون في أصل ابن أبي حاتم : إنما الصحيح كما رواه مالك وحفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم ، وابن أبي فديك عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ... الخ .
فسقط اسم زيد بن أسلم في الموضع الأول ، أو أسقطه الناسخ اختصاراً ؛ ظناً منه أن مالكاً وحفصاً متابعين لابن أبي فديك ، والله أعلم .
وإن ثبت صحة هذا الوجه الثاني ، فهو وجه مرجوح ، كما تقدم ، والله أعلم .

ثالثاً : ورواه حفص بن ميسرة ، واختلف عليه :

١ - فرواه سويد بن عبدالعزيز ، وابن وهب ، عن حفص ، عن زيد بن أسلم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة :
أخرجه مسلم ٦٨٠/٢ ، الموضع السابق ، رقم ٢٤/٩٨٧ ـ ومن طريقه البغوي في شرح السنة ٤٨٠/٥ ، رقم ١٥٦٢ ، وفي تفسيره ٢٨٧/٢ ـ، ورواه البيهقي في الكبرى ١١٩/٤ ، ١٣٧ ، و٣/٧ ، والشجري في أماليه ١٨٦/٢ ، من طريق سويد بن سعيد .
وأبو نعيم في المستخرج ٦٨/٣ ، رقم ٢٢٢٦ ، من طريق ابن وهب .
وسويد ، وابن وهب ، كلاهما عن حفص بن ميسرة ، عن زيد بن أسلم ، به ، نحوه .

وذكره البيهقي في الكبرى ٨٢/٤ ، مقتصراً على هذا الوجه ، فقال : ورواه حفص بن ميسرة ، وهشام بن سعد ، عن زيد بن أسلم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة .

....

٢ ـ وروي عن حفص ، عن هشام بن سعد ، عن زيد بن أسلم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة :
ذكره أبو زرعة في هذه المسألة ـ إن ثبت صحة النقل عنه ـ ، ولم أقف على من أخرجه .

ولعل الوجه الأول أرجح ؛ حيث رواه ثقتان كذلك ، في حين لم أجد من رواه على الوجه الثاني ، وهذا في حال ثبوت هذا الوجه الثاني ، لما تقدم الكلام عليه في الاختلاف على مالك ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على هشام بن سعد ، وعلى الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف على هشام ما يلي :

١ ـ رواه الليث بن سعد ، عن هشام ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي هريرة .

٢ ـ ورواه ابن وهب ، وابن أبي فديك ، عن هشام ، عن زيد بن أسلم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة .
وتابعهما مالك ، وحفص بن ميسرة ـ في وجه مرجوح عنهما ـ
كما تابع هشاماً عليه : مالك ، وحفص بن ميسرة ـ في الراجح عنهما ـ .

ولعل الوجه الثاني أرجح ؛ حيث رواه ثقة حافظ ، وصدوق ربما أخطأ كذلك ، كما تابع هشاماً عليه ثقتان ، في حين لم أجد من تابع الليث على الوجه الأول .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو زرعة من ترجيحه للوجه الثاني ، وحكمه على الليث بالوهم في هذه الرواية .
والحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح ، وقد أخرجه البخاري ومسلم ، كما تقدم في التخريج ، والله أعلم .

٦٣٦ ــ وسمعت أبي وحدثنا عن حرملة ، عن ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، عن خالد بن يزيد[١] ، عن يحيى بن محمد بن صيفي ، عن كُريب ، عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ قال لمعاذ حين بعثه إلى اليمن :« اتق دعوة المظلوم ؛ فإنه ليس لها حجاب دون الله ، وإنك ستقدم على قوم فادعهم إلى التوحيد ، فإذا أقروا بذلك فقل : إن الله فرض عليكم خمس صلوات ، فإذا أقروا بذلك فقل : إن الله فرض عليكم صدقة في أموالكم ويُعاد بها على فقرائكم ، فإذا أقروا بذلك فخذ منهم ، وتوقَّ كرائم أموال الناس » .

قال أبي : إنما هو يحيى بن عبدالله بن صيفي ، عن أبي مَعْبد ، عن ابن عباس عن النبي ﷺ . كذا رواه زكريا بن إسحاق .

رجال الإسناد :

* حرملة ، هو ابن يحيى بن حرملة التُّجَيبي ، أبو حفص المصري (ت ٢٤٣ تقريباً) .

روى عن ابن وهب ، والشافعي ، وعبدالله بن صالح ، وغيرهم .

روى عنه مسلم ، وابن ماجه ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، وبقي بن مخلد ، وغيرهم .

قال ابن معين ، والعقيلي : كان أعلم الناس بابن وهب . ونظر إليه ابن أشهب فقال : هذاخير أهل المسجد ، وذكره ابن حبان في الثقات . وقال ابن يونس : كان من أملأ الناس عن ابن وهب .

وقال أحمد بن صالح : صنف ابن وهب مائة ألف حديث وعشرين ألف حديث ، عند بعض الناس منها النصف ـ يعني نفسه ـ ، وعند بعض الناس منها الكل ـ يعني حرملة ـ .

وقال محمد بن موسى الحضرمي : حديث ابن وهب كله عند حرملة إلا حديثين ؛ حديث يتفرد به عن ابن وهب أبو الطاهر بن السرح ، وحديث يرويه عن ابن وهب الغرباء .

---

(١) وقع في نسخة تشستربتي :« زيد » . وقد ذكر محقق النسخة المطبوعة أنه في أحدى النسخ المصرية :« زيد » ، ولم أره كذلك ، بل هو في كليهما :« يزيد » .

....

ونـقل أبو عمر الكندي أن سـبب كثرة سماعه من ابن وهب أن ابن وهب اسـتخفى عندهم لما طلب للقضاء .
وقال أبو حـاتم : يكتب حديثه ، ولا يحـتج به . وقال ابن عدي : سألـت عبدالله بن محـمد ابن إبراهيم الـفَـرْهاذاني أن يملي شـيئـاً من حـديث حـرملة ، فـقـال لي : يا بني ومـا تصنع بحرملة ؟ حرملة ضعيف ، ثم أملى علي عن حرملة ثلاثة أحاديث لم يزدني عليها .
قال ابن عدي : وقد تبحـرت حديث حرملة ، وفتشته الكثير ، فـلم أجد في حديثه ما يجب أن يُضَـعَّف من أجله ، ورجل توارى ابن وهب عـندهم ، ويكون حديثـه كله عنده ، فليس بعيـداً أن يُغرب على غيـره من أصحاب ابن وهب كـتباً ونسخـاً ...، وأما حمل أحـمد بن صالح عـليه ؛ فإن أحـمد بن صـالح سمع في كـتبـه من ابن وهب فأعطـاه نصف سمـاعه ، ومنعـه النصف ، فتـولد بينهمـا العداوة من هذا ، وكـان من يبدأ بحـرملة إذا دخل مـصر لا يحدثه أحـمد بن صالح ، وما رأينا أحـداً جمع بينهما ، فكتب عنهـما جميـعاً ، ورأينا أن من عنده حرملة ليس عنده أحمد بن صالح ، ومن عنده أحمد ليس عنده حرملة .
قال الذهبي في الميـزان : أحد الأئمة الثقـات ، وراوية ابن وهب ... يكفيه أن ابن مـعين قد أثنى عليه وهو أصغر منه .
وقال في الكاشف : صدوق . وقال في المغني : صدوق يغرب .
قال ابن حجر : صدوق .
قلت : وهو من أعلم الناس بابن وهب ، والله أعلم .
تهذيب الكمال ٥٤٨/٥ ، الميزان ٤٧٢/١ ، التهذيب ٢٢٩/٢ ، التقريب (١١٧٥) .

* ابن وهب ، هو عبدالله ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٩ .

* ابن لهيعة : عبدالله ، ضعيف ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٦ .

....

* خالد بن يزيد ، هو الـجُـمَحي ، أبو عبدالرحيم المصري (ت ١٣٩) .
ثـقـة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٢٠٨/٨ ، السير ٤١٤/٩ ، التهذيب ١٢٩/٣ ، التقريب (١٦٩١).

* يحيى بن عبدالله بن محمد بن صيفي ، ويـقال : يحيى بن محمد بن عبدالله ، ويقال : يحيى بن عبدالله بن صيفي . متفق على توثيقه . قال ابن حجر : ثقة من السادسة .
انظر تهذيب الكمال ٤١٦/٣١ ، التهذيب ٢٤٢/١١ ، التقريب (٧٥٨٩) .

* كُـرَيب بن أبي مسلم الهاشمي مولاهم ، المدني ، مولى ابن عباس (ت ٩٨) .
ثـقـة ، متفق على توثيقه .
تهذيب الكمال ١٧٢/٢٤ ، السير ٤٧٩/٤ ، التهذيب ٤٣٣/٨ ، التقريب (٥٦٣٨) .

* ابن عباس : عبدالله ـ رضي الله عنه ـ صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٥.

* أبو مَـعْبـد : نـافـذ المـكــي ، مولى ابن عـبـاس (ت ١٠٤) .
ثقة ، متفق على توثيقه . قال عمرو بن دينار : كان من أصدق موالي ابن عباس .
تهذيب الكمال ٢٦٨/٢٩ ، التهذيب ٤٠٤/١٠ ، التقريب (٧٠٧١) .

* زكـريـا بن إسحاق المكي ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٥ .

....

تخريج الحديث :

روى يحيى بن عبدالله بن صيفي هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى أكثر الرواة عنه :

أولا : رواه ابن لهيعة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، عن خالد بن يزيد ، عن يحيى بن صيفي ، عن كريب ، عن ابن عباس .

٢ ـ ورواه أبو الأسود ، عن ابن لهيعة ، عن خالد بن يزيد ، عن يحيى بن صيفي ، عن أبي معبد ، عن ابن عباس .

وتابع خالد بن يزيد على هذا الوجه : زكريا بن إسحاق ، كما سيأتي .

٣ ـ ورواه أبو الأسود أيضاً ، عن ابن لهيعة ، عن خالد بن يزيد ، عن يحيى بن صيفي ، عن أبي معبد ، مرسلاً ، ولم يذكر ابن عباس .

وتابع خالد بن يزيد عليه : المثنى بن الصباح .

كما تابعه زكريا بن إسحاق ، كما سيأتي في الاختلاف عليه .

ثانياً : ورواه زكريا بن إسحاق ، واختلف على أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن ابن المبارك ، عن زكريا ، عن يحيى بن صيفي ، عن أبي معبد ، عن ابن عباس .

وتابع ابن المبارك على هذا الوجه عدد كبير من الثقات .

٢ ـ ورواه علي بن الحسن بن شقيق ، عن ابن المبارك ، عن زكريا ، عن يحيى ، عن أبي معبد ، مرسلاً .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولا : رواه ابن لهيعة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، عن خالد بن يزيد ، عن يحيى بن صيفي ، عن كريب ، عن ابن عباس ، مرفوعاً :
أخرجه المصنف في هذه المسألة ، عن أبيه ، عن حرملة ، عن ابن وهب ، به .

٢ ـ ورواه أبو الأسود ، عن ابن لهيعة ، عن خالد بن يزيد ، عن يحيى بن صيفي ، عن أبي معبد ، عن ابن عباس :
أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص ٤٠٧)، رقم ١٠٨٤ ، عن أبي الأسود ، به .
وتابع خالد بن يزيد عليه : زكريا بن إسحاق ، كما سيأتي .

٣ ـ ورواه أبو الأسود أيضاً ، عن ابن لهيعة ، عن خالد بن يزيد ، عن يحيى بن صيفي ، عن أبي معبد ، مرسلاً ، ولم يذكر ابن عباس :
أخرجه ابن زنجويه في الأموال ١١٩١/٣ ، رقم ٢٢٣٨ ، عن أبي الأسود ، به .

وتابع خالد بن يزيد عليه : المثنى بن الصباح :
أخرجه ابن زنجويه في الأموال ١١٩٢/٣ ، رقم ٢٢٤٠ ، عن سفيان ، عن ابن المبارك ، عن المثنى بن الصباح ، به ، ولم يذكر ابن عباس .
كما تابعه زكريا بن إسحاق ، ولكنه من وجه مرجوح عنه ، كما سيأتي .
قلت : والمثنى بن الصباح : ضعيف اختلط بأخرة (التقريب ٦٤٧١) .

ومما تقدم يتضح أن أرجح هذه الأوجه هو الوجه الثاني ؛ حيث توبع خالد بن يزيد عليه من ثقة ، كما سيأتي ، وأما متابعة المثنى في الوجه الثالث فلا تفيد ؛ لأنه هو ضعيف أيضاً ، ومتابعة زكريا بن إسحاق مرجوحة .
ولعل الحمل في هذا الاختلاف على ابن لهيعة ؛ حيث تقدم أنه ضعيف من جهة ضبطه ، والله أعلم .

....

ثانياً : ورواه زكريا بن إسحاق ، واختلف على أحد الرواة عنه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن ابن المبارك ، عن زكريا ، عن يحيى بن صيفي ، عن أبي معبد عن ابن عباس ، مرفوعاً :

أخرجه البخاري ٤١٨/٣ (مع الفتح)، كتاب الزكاة ، باب أخذ الصدقة من الأغنياء ...، رقم ١٤٩٦ ـ ومن طريقه ابن حزم في المحلى ٢٧٠/٥ ـ . عن محمد بن مقاتل .

والبخاري ٦٦١/٧ ، كتاب المغازي ، باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن ، رقم ٤٣٤٧

والبيهقي في الكبرى ٩٦/٤ ، وفي الصغرى ٧٣/٢ ، رقم ١٢٥٩ ، من طريق عبدان .

والبيهقي في الكبرى ٧/٧ ، من طريق حبان بن موسى .

وابن زنجويه في الأموال ١١٩٢/٣ ، رقم ٢٢٣٩ ، عن سفيان بن عبدالملك .

كلهم عن ابن المبارك ، به .

وتوبع ابن المبارك على هذا الوجه :

أخرجه البخاري ٣٠٧/٣ (مع الفتح)، كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة ، رقم ١٣٩٥ وفي ٣٥٩/١٣ ، كتاب التوحيد ، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى ، رقم ٧٣٧١ ـ ومن طريقه ابن عبدالهادي في مسألة التوحيد ص ٥١ ، رقم ٥ ، والعلائي في الأربعين المغنية بفنونها عن المعين (ق ٧٨ /ب) ـ ، ورواه مسلم ٥١/١ ، كتاب الإيمان ، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإيمان ، رقم ٣٠ ، وابن خزيمة ٢٣/٤ ، رقم ٢٢٧٥ ، و ٥٨/٤ ، رقم ٢٣٤٦ ـ ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج ١١٤/١ ، رقم ١١١ ـ ، ورواه الدارمي ٣١٨/١ ، رقم ١٦٢٢ ، ٣٢٢/١ ، رقم ١٦٣٨ ، وابن مندة في الإيمان ٢٥٢/١ ، رقم ١١٦. من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد .

والبخاري ٣٧٧/٣ (مع الفتح) كتاب الزكاة ، باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة ، رقم ١٤٥٨ ، وفي ٣٥٩/١٣ ، كتاب التوحيد ، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى ، رقم ٧٣٧٢ ، ومسلم ٥١/١ ، الموضع السابق ،

....

رقم ٣١ ، وأبو عوانة ٦٣/٣ ، وأبو نعيم في المستخرج ١١٤/١ ، رقم ١١٢ ، وابن حبان ٣٧٠/١ ، رقم ١٥٦ ، والدارقطني ١٣٦/٢ ، رقم ٥ ، والبيهقي في الكبرى ١٠١/٤ ، و٢/٧ ، وفي المدخل (ص ٢٣٢)، رقم ٣١٤ ، والطبراني في الكبير ٤٢٦/١١ ، رقم ١٢٢٠٧ ، ١٢٢٠٨ ، وابن مندة في الإيمان ٢٥٧/١ ، رقم ١١٨ ، وفي ٣٧٩/٢ ، رقم ٢١٣، ٢١٤ ، وأبو نعيم في الحلية ٢٣/١ ، والخطيب في الفقيه والمتفقه ٣١٤/١ ، رقم ٣٠٨ ، والوزير عيسى بن علي الجراح في الثاني من أماليه (ق ٣٥/ب) .
من طريق إسماعيل بن أمية .

والبخاري ١٢١/٥ ، كتاب المظالم ، باب الاتقاء والحذر من دعوة المظلوم ، رقم ٢٤٤٨ ، ومسلم ٥٠/١ ، الموضع السابق ، رقم ١٩/٢٩ ، وابن أبي شيبة في المصنف ١١٤/٣ ، ١٢٦ ، وفي مسنده (ق ٧٦/أ) ـ ومن طريقه مسلم[1] ٥٠/١ ، الموضع السابق ، رقم ١٩/٢٩ (ومن طريق مسلم ابن عبدالهادي في مسألة التوحيد ص ٧٢ ، رقم ٣١)،

---

(١) قال مسلم في صحيحه : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وأبو كريب ، وإسحاق بن إبراهيم ، جميعاً عن وكيع . قال أبو بكر : حدثنا وكيع ، عن زكريا بن إسحاق ، قال : حدثني يحيى بن عبدالله بن صيفي ، عن أبي معبد ، عن ابن عباس ، عن معاذ بن جبل . قال أبو بكر : ربما قال وكيع : عن ابن عباس ، أن معاذاً قال : بعثني رسول الله ﷺ قال : « إنك تأتي قوماً ... » الحديث . انتهى

قال ابن حجر في النكت الظراف ٢٥٥/٥ : قوله ـ يعني المزي ـ : م في الإيمان عن أبي بكر وأبي كريب وإسحاق ، ثلاثتهم عن وكيع . قرأت بخط ابن شيخي (يعني أبا زرعة ، وانظره في كتابه الإطراف بأوهام الأطراف ص ١٢٧) : رواية مسلم لهذا الحديث عن هؤلاء الثلاثة إنما هي من رواية ابن عباس عن معاذ ، ولم يذكره المزي في مسند معاذ .
قلت : ـ القائل ابن حجر ـ : وقد أخرجه الجماعة كلهم من طريق وكيع بسنده إلى ابن عباس أن النبي ﷺ بعث معاذاً ، على أنه من مسند ابن عباس ، وقد أوضحت في فتح الباري أن ذلك إنما وقع في رواية أبي بكر بن أبي شيبة وحده ، وأن مسلماً حمل رواية إسحاق وأبي كريب على روايته ؛ فإن الترمذي أخرجه عن أبي كريب وحده عن وكيع كالجماعة ، وأن إسحاق أخرجه في مسنده عن وكيع كذلك ، وأن ابن خزيمة وأبو عوانة والإسماعيلي والدارقطني أخرجوه من طريق وكيع كالجماعة .

قلت : وما ذكره في الفتح هو في ٤١٩/٣ ، رقم ١٤٩٦ .

وذكر الدارقطني في العلل ٣٥/٦ رواية ابن أبي شيبة ، وقال : ورواه جماعة من الحفاظ الثقات عن وكيع ، فخالفوا ابن أبي شيبة فيه ، وأسندوه عن ابن عباس ، أن النبي ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن .

وانظر ما ذكره ابن مندة أيضاً من خطأ ابن أبي شيبة في هذا الحديث في كتابه الإيمان ٢٥٣/١ ، ٣٥٣ .

....

وأخرجه من طريق ابن أبي شيبة أيضاً أبو نعيم في المستخرج ١١٤/١ ، رقم ١١٠ ، وابن مندة في الإيمان ٢٥٣/١ ، رقم ١١٧ ـ ، ورواه أحمد ٢٣٣/١ ـ ومن طريقه أبو داود ٢٤٢/٢ ، كتاب الزكاة ، باب زكاة السائمة ، رقم ١٥٨٤ ، وأبو نعيم في المستخرج ١١٤/١ ، رقم ١١٠ ، والبيهقي في الكبرى ٩٣/٦ ، وابن مندة في الإيمان ٢٥٣/١ ، رقم ١١٧ ـ ، ورواه الترمذي ١٢/٣ ، كتاب الزكاة ، باب ما جاء في أخذ خيار المال في الصدقة ، رقم ٦٢٥ ـ ومن طريقه البغوي في شرح السنة ٤٧٢/٥ ، رقم ١٥٥٧ ، وفي تفسيره ٣٠٥/٢ ـ ، ورواه النسائي ٥٥/٥ ، كتاب الزكاة ، باب إخراج الزكاة من بلد إلى بلد ، رقم ٢٥٢٢ ، وابن ماجه ٥٦٨/١ ، كتاب الزكاة ، باب فرض الزكاة ، رقم ١٧٨٣، وابن خزيمة ٥٨/٤ ، رقم ٢٣٤٦ ، والطوسي في مختصر الأحكام ٢٠٩/٣ ، رقم ٥٧٩ ، والدارقطني ١٣٥/٢، ١٣٦ ، رقم ٤ ، والبيهقي في الكبرى ٨/٧ ، وفي شعب الإيمان ١٠١/١ ، رقم ٨٨ ، والشافعي في الأم ٨٣/٢ ، و٧١/٦ ، ٨٣ ، وأحمد ٢٣٣/١ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ٤٦/٢ ، رقم ٩٩١ ، والمزي في تهذيب الكمال ٢٧١/٢٩ ـ . من طريق وكيع .

وابن أبي عمر العدني في كتاب الإيمان (ص ١٤١)، رقم ٧٦ ـ ومن طريقه مسلم ٥١/١ الموضع السابق ، رقم ٣٠ ، وأبو نعيم في المستخرج ١١٤/١ ، رقم ١١١ ـ، عن بشر بن السري .

والنسائي ٢/٥ ، كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة ، رقم ٢٤٣٥ ، من طريق المعافى .
والشافعي في مسنده ٢١٨/١ ، رقم ٦٠٤ ، وفي الأم ٧١/٦ ، عن الثقة .
والبلاذري في فتوح البلدان[1] ٨٦/١ ، رقم ٢٢٤ ، من طريق قزعة بن سويد الباهلي.
والدارقطني في العلل ٣٦/٦ ، من طريق سفيان الثوري .
وتابعهم : عبدالأعلى بن عبدالأعلى ؛ ذكر ذلك ابن مندة في الإيمان ٢٥٤/١ .
كلهم عن زكريا بن إسحاق ، عن يحيى بن صيفي ، عن أبي معبد ، عن ابن عباس .

---

(١) وقع في فتوح البلدان :« يحيى بن صيفي أو أبي معبد » ، ولعل « أو » تصحيف بدلاً من « عن » ، وإن ثبت فهو وجه من الخلاف ، ولكنه وجه مرجوح ، لمخالفة الثقات له ، كما تقدم .

....

٢ ـ ورواه علي بن الحسن بن شقيق ، عن ابن المبارك ، عن زكريا ، عن يحيى ، عن أبي معبد ، مرسلاً :

أخرجه ابن زنجويه في الأموال ٨٨٢/٣ ، رقم ١٥٥٩ ، عن علي بن الحسن ، عن ابن المبارك ، به .

وعلي بن الحسن : ثقة حافظ (التقريب ٤٧٠٦) ، ولكن خالفه عدد من الثقات ، فرووه على الوجه الأول ، وعليه فروايته شاذة ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على ابن صيفي ، وعلى من دونه ، وخلاصة ما تقدم ما يلي :

١ ـ رواه خالد بن يزيد ـ من وجه لا يثبت عنه ـ ، عن يحيى بن صيفي ، عن كريب ، عن ابن عباس .

٢ ـ ورواه زكريا بن إسحاق ، وخالد بن يزيد ، عن يحيى بن صيفي ، عن أبي معبد ، عن ابن عباس .

٣ ـ ورواه خالد بن يزيد ، وزكريا بن إسحاق ـ في وجه لا يثبت عنهما ـ ، والمثنى بن الصباح ، ثلاثتهم ، عن يحيى بن صيفي ، عن أبي معبد ، مرسلاً ، ولم يذكروا ابن عباس .

وأرجح هذه الأوجه هو الوجه الثاني ؛ حيث رواه زكريا بن إسحاق ، وهو ثقة ، ولا اعتبار لمتابعة خالد بن يزيد في الترجيح ؛ لأنها من رواية ابن لهيعة عنه ، وهو ضعيف كما تقدم .

وأما الوجه الأول فلا يثبت عن خالد ؛ لأنه من رواية ابن لهيعة أيضاً .

وكذا الوجه الثالث ؛ حيث تقدم أنه وجه مرجوح أيضاً عن خالد وزكريا ، أما متابعة المثنى فلا تفيد أيضاً ؛ لأنه ضعيف ، كما تقدم ، والله أعلم .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من ترجيحه لرواية زكريا له على الوجه الثاني .

والحديث من وجهه الراجح صحيح متفق عليه ، كما تقدم ، والله أعلم .

٦٣٧ ــ وسألت أبي عن حديث رواه مروان الطَاطَري ، عن ابن لهيعة ،قال: كتب إليَّ يحيى بن سعيد يذكر عن السائب بن يزيد أنه سمع سعد بن أبي وقاص يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول :« لا يُفرق بين مجتمع ، ولا يجمع بين متفرق[١] في الصدقة . والخليطان : ما اجتمع على الفحل والراعي والحوض[٢] » .

قال أبي : هذا حديث باطل عندي ، ولا أعلم أحداً رواه غير ابن لهيعة .

قال أبي : ويروى هذا[٣] من كلام سعد فقط .

رجال الإسناد :

* مروان بن محمد بن حسان الأسدي الطَّاطَري الدمشقي (ت ٢١٠) .

قال البخاري : وإنما قيل الطاطري لثياب نسب إليها . وهو ثقة متفق على توثيقه .

ولكن ابن حزم ضعفه . وتعقبه الحافظ ابن حجر في التهذيب ، فقال : ضعفه أبو محمد بن حزم فأخطأ ، ولا نعلم له سلفاً في تضعيفه ، إلا ابن قانع ، وقول ابن قانع غير مقنع .

تهذيب الكمال ٣٩٨/٢٧ ، التهذيب ٩٥/١٠ ، التقريب (٦٥٧٣) .

* ابن لهيعة : عبدالله ، ضعيف ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٦ .

---

(١) قال الشافعي : :« لا يفرق بين مجتمع » أي : لا يُفرق بين ثلاثة خلطاء في عشرين ومئة شاة ، فإنما عليهم شاة ، لأنها لو فُرِّقت كان فيها ثلاث شياه . « ولا يجمع بين متفرق »: وهو رجل له مئة شاة وشاة ، ورجل له مئة شاة ، فإذا تركا مفترقين ، ففيهما شاتان ، وإذا جُمعا ففيهما ثلاث شياه .

فالخشية خشية الساعي أن تقل الصدقة ، وخشية رب المال أن تكثر الصدقة .

وانظر لشرح الحديث بالتفصيل ، ولما فيه من أقوال أخرى : الأموال لأبي عبيد ص ٤٠٠ ، وما بعدها ، شرح مشكل الآثار ٢٣/١٥ ـ ٢٧ ، منال الطالب في شرح طوال الغرائب ، لا بن الأثير ص ٧٢ ، ٧٣ ، فتح الباري ٣٦٨/٣ .

(٢) وقال الشافعي : الذي لا يُشك فيه أن الشريكين اللذين لم يقسما الماشية خليطان ، وأنه قد يكون الخليطان : الرجلين يتخالطان بماشيتهما ، وإن عرف كل واحد منهما ما شيته ، ولا يكونان خليطين حتى يُريحيا ويسرحا ويحلبا ويسقيا معاً . (انظر شرح مشكل الآثار ٢٣/١٥) ، والمصادر السابقة .

(٣) سقطت كلمة :« هذا » من المطبوع ، وهي مثبتة في جميع النسخ .

....

* يحيى بن سعيد ، هو الأنصاري ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٦٨ .

* السائب بن يزيد الكندي ، صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٦١٢ .

* سعد بن أبي وقاص ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٧ .

تخريج الحديث :

روى يحيى بن سعيد هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ - فرواه ابن لهيعة ، عن يحيى بن سعيد ، عن السائب ، قال : صحبت سعد بن أبي وقاص زماناً ، فما سمعته يحدث عن النبي ﷺ إلا حديثاً واحداً ، قال : قال رسول الله ﷺ :« لا يفرق بين مجتمع ، ولا يجمع بين متفرق في الصدقة ... » الحديث .

٢ - ورواه الليث بن سعد وغيره ، عن يحيى ، قال :« لا يفرق بين مجتمع .... » .

٣ - ورواه حماد بن زيد ، وسليمان بن بلال ، والليث بن سعد ، عن يحيى ، عن السائب قال صحبت سعداً من المدينة إلى مكة ، فما سمعته يحدث عن النبي ﷺ بحديث واحد . وفي رواية : إلا حديثاً واحداً .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه ابن لهيعة ، عن يحيى ، عن السائب ، عن سعد بن أبي وقاص ، مرفوعاً :

أخرجه الدارقطني في السنن ١٠٤/٢ ، رقم ١ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ٢٩/٢ ، رقم ٩٤٢ ـ، ورواه ابن عدي في الكامل ١٤٦٧/٤ ، والخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل ٣٣٨/١ ، رقم ٣١ . من طريق الوليد بن مسلم .

....

والبيهقي في الكبرى ٤/١٠٦ ، وفي الخلافيات (٢ ق ١١٩/أ) ، وأبو عبيد في الأموال (ص ٤٠٠) ، رقم ١٠٦٠ ، وفي (ص ٤٠٢)، رقم ١٠٦٧ ـ ومن طريقه الشاشي في مسنده ١/١٢٥ ، رقم ٦٢ ، وابن حزم في المحلى ٦/٥٥,٥٦ ، والخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل ١/٣٣٩ ، رقم ٣١ ـ ، ورواه ابن زنجويه في الأموال ٢/٨٦٣ ، رقم ١٥٢٢ ، وفي ٢/٨٦٦ ، رقم ١٥٢٩ ، والخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل من طريق آخر ١/٣٣٨ ، رقم ٣١ . من طريق أبي الأسود .

وابن عدي في الكامل ٤/١٤٦٧ ، من طريق يحيى بن عبدالله بن بكير .

وذكره المصنف في هذه المسألة من رواية مروان الطاطري .

كلهم عن ابن لهيعة ، عن يحيى بن سعيد ، عن السائب ، قال : صحبت سعد بن أبي وقاص زماناً ، فما سمعته يحدث عن النبي ﷺ إلا حديثاً واحداً ، قال : قال رسول الله ﷺ :« لا يفرق بين مجتمع ، ولا يجمع بين متفرق في الصدقة ... » الحديث .

ووقع في رواية أبي الأسود عند أبي عبيد ، وابن زنجويه : عن ابن لهيعة ، قال : كتب إلي يحيى بن سعيد ، أنه سمع السائب ... الخ .

وقال أبو عبيد : قال أبو الأسود : وكل شيء حدَّث به ابن لهيعة عن يحيى فإنما هو كتاب كتب به إليه .

وقال ابن عدي : وهذا الحديث بهذا الإسناد لا أعلم يرويه عن يحيى بن سعيد غير ابن لهيعة.

وقال ابن حزم : هذا لا يصح ؛ لأنه عن ابن لهيعة .

وقال الخطيب في الفصل ١/٣٤٠ : ومتنه لا يثبت عن رسول الله ﷺ ، وإنما هو من كلام يحيى بن سعيد .

وأخرج العقيلي في الضعفاء ٢/٢٩٥ ـ ومن طريقه الخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل ١/٣٤٠ ـ من طريق سعيد بن أبي مريم ، قال : لم يسمع ابن لهيعة من يحيى بن سعيد شيئاً ، ولكن كتب إليه يحيى ، وكان فيما كتب إليه يحيى هذا الحديث ، يعني حديث السائب بن يزيد بن أخت نمر : صحبت سعد بن أبي وقاص كذا وكذا سنة ،

....

فلم أسمعه يحدث عن رسول الله ﷺ إلا حديثاً واحداً ، وكتب في عقبه على أثره : لا يفرق بين مجتمع ، ولا يجمع بين متفرق في الصدقة ، فظن ابن لهيعة أنه من حديث سعد ، وأنه يعني بقوله : إلا حديثاً واحداً : لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق ، وإنما كان هذا كلام مبتدأ من المسائل التي كتب بها إليه . انتهى .
ونقل هذا النص عن ابن أبي مريم ابن حجر في التلخيص ١٦٤/٢ ، والسيوطي في المدرج ص ٢٤ ، رقم ١٢ .
وأخرج الخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل ٣٤١/١ ، ٣٤٢ ، من طريق ابن معين قال : الحديث الذي حدث به ابن لهيعة عن يحيى بن سعيد عن السائب بن يزيد ، صحبت طلحة بن عبيدالله وسعداً ، فلم أسمعهم يحدثون عن رسول الله ﷺ ، وقالوا : عن النبي ﷺ :« لا يفرق بين مجتمع » . قال أبو زكريا - يعني ابن معين - : هذا باطل ، إنما هذا من قول يحيى بن سعيد : لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق . كذا حدث به ليث بن سعد وغيره . انتهى .

قلت : ويوضح هذا ما سيأتي من رواية حماد بن زيد ، وسليمان بن بلال ، والليث ، حيث رووه عن يحيى ، عن السائب ، عن سعد ، ولم يذكروا فيه متن الحديث المرفوع .

٢ - ورواه الليث بن سعد وغيره ، عن يحيى بن سعيد ، من قوله :
أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص ٤٠٢) ، رقم ١٠٦٨ - ومن طريقه ابن زنجويه في الأموال ٨٦٦/٢ ، رقم ١٥٣٠ ، والخطيب في الفصل ٣٤٣/١ -، عن عبدالله بن صالح.
وسحنون في المدونة ٣٣٤/١ ، من طريق ابن وهب .
كلاهما عن الليث ، به .
وقال أبو عبيد : ولم يسنده الليث .
وتقدم النقل عن ابن معين أنه قال : رواه الليث وغيره . (أي على هذا الوجه).
وقال الخطيب في الفصل للوصل ٣٤٢/١ : وروى الليث بن سعد الحديث عن يحيى بن سعيد في الخليطين مثل رواية ابن لهيعة ، غير أن الليث جعله من قول يحيى بن سعيد .

....

---

٣ ـ ورواه حماد بن زيد ، والليث بن سعد ، وسليمان بن بلال ، عن يحيى ، عن السائب قال صحبت سعداً ، ولم يذكروا متن الحديث :

أخرجه ابن ماجه ١٢/١ ، في المقدمة ، رقم ٢٩ ، والدارمي ٧٣/١ ، رقم ٢٨٤ ، وابن المبارك في مسنده (ص ١٤٣)، رقم ٢٣٠ ، والدورقي في مسند سعد (ص ٢٢٠)، رقم ١٣٤ ، وابن سعد في الطبقات ١٤٤/٣ ، والعقيلي في الضعفاء ٢٩٦/٢ ، والفريابي في الفوائد (المطبوع مع كتاب الصيام له ص ١٥٩)، رقم ٣٦ ، والخطيب في الفصل للوصل ٣٤٣/١ . من طرقٍ عن حماد بن زيد .

والحاكم ٤٩٧/٣ ، وآدم بن أبي إياس في كتاب العلم ـ كما في النكت الظراف ٢٨٤/٣ ـ من طريق الليث .

والخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل ٣٤٢/١ ، من طريق سليمان بن بلال .

كلهم عن يحيى بن سعيد ، به نحوه .

إلا أنه وقع في رواية حماد بن زيد : صحبت سعد بن أبي وقاص كذا وكذا سنة ، فلم أسمعه يحدث عن رسول الله ﷺ حديثاً واحداً . وفي بعضها : حتى رجع .

وفي رواية سليمان ، والليث : صحبت سعد بن أبي وقاص كذا وكذا سنة ، فلم أسمعه يحدث عن رسول الله ﷺ إلا حديثاً واحداً .

قلت : حماد ، والليث : ثقتان ثبتان . وسليمان: ثقة (التقريب ١٤٩٨، ٥٦٨٤، ٢٥٣٩).

وذكر هذا الوجه عن الليث الدارقطني في العلل ٣٧٧/٤ ، إلا أنه قال : وروى الليث عن يحيى بن سعيد ، أنه بلغه عن السائب ... الخ .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على يحيى بن سعيد في هذا الحديث :

١ - فرواه ابن لهيعة ، عن يحيى بن سعيد ، عن السائب ، قال : صحبت سعد بن أبي وقاص زماناً ، فما سمعته يحدث عن النبي ﷺ إلا حديثاً واحداً ، قال : قال رسول الله ﷺ :« لا يفرق بين مجتمع ، ولا يجمع بين متفرق في الصدقة ... » الحديث .

٢ - ورواه الليث بن سعد وغيره ، عن يحيى ، قال :« لا يفرق بين مجتمع .... » .

٣ - ورواه حماد بن زيد ، وسليمان بن بلال ، والليث بن سعد ، عن يحيى ، عن السائب قال : صحبت سعداً من المدينة إلى مكة ، ولم يذكر متن الحديث .

ولعل الوجهين الثاني والثالث محفوظان ، إذ إن رواتهما ثقات ، ولا تعارض بين الوجهين .
أما الوجه الأول فهو من رواية ابن لهيعة ، وهو ضعيف كما تقدم ، والذي يظهر أنه جمع بين الوجهين فجعلهما وجهاً واحداً ، وذلك أن يحيى بن سعيد كتب إليه بكتاب ، وذكر فيه الوجه الثالث ، ثم ابتدأ كلاماً جديداً ،فقال :« لا يجمع بين متفرق ... » ، فظن ابن لهيعة أنه كلام متصل ، فحدث به على أنه من كلام النبي ﷺ .
وهذا ما نص عليه سعيد بن أبي مريم كما تقدم النقل عنه .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من أن هذا الحديث من رواية ابن لهيعة باطل .
إلا أنه قال : ويروى هذا من كلام سعد فقط .
ولكني لم أقف عليه من كلام سعد ، ووقفت عليه من قول يحيى ، والله أعلم .

والحديث من الوجه الثاني مقطوع ؛ لأنه من قول يحيى .
ولكن ورد له شواهد مرفوعة صحيحة ، منها ما أخرجه البخاري ٣٦٨/٣ (مع الفتح)، كتاب الزكاة ، باب لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع ، رقم ١٤٥٠ ، وغيره من حديث أنس عن أبي بكر ، أن النبي ﷺ قال :« لا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة » . والله أعلم .

٦٣٨ ـــ وسألت أبي عن حديث رواه ابن وهب ، عن ابن لهيعة ، عن الحارث بن يزيد ، عن عبدالرحمن بن جبير ، أنه كان في مجلس فيه المستورد ، وعمرو بن غيلان بن سلمة ، فسمع المستورد يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من ولي لنا عملاً فلم يكن له زوجة فليتزوج ، أو خادماً فليتخذ خادماً ، أو مسكناً فليتخذ مسكناً، أو دابة فليتخذ دابة ، فمن أصاب شيئاً سوى ذلك فهو غال أو سارق ».

وقال[1] ابن لهيعة : أخبرني ابن هُبَيرة السَّبَئي[2] ، عن عبدالرحمن بن جبير ، بمثله. غير أنه قال : « غال و سارق[3] » .

قال ابن وهب :« يوسع عليه في رزقه ، حتى يتخذ امرأة ، وخادماً ، ومسكناً ودابة ، ولا يأخذ أموال الناس » .

قال أبي : هذا خطأ ؛ إنما هو على ما رواه الليث ، عن الحارث بن يزيد ، عن رجل ، عن المستورد ، عن النبي ﷺ .

فقلت لأبي : للمستورد صحبة ؟ . قال : نعم .

رجال الإسناد :

* ابن وهب : عبدالله ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٩ .

* ابن لهيعة : عبدالله ، ضعيف ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٦ .

---

(١) وقع في نسختي مصر ، والمطبوع :« قال » .

(٢) وقع في جميع النسخ والمطبوع :« السباي » ، والتصويب من مصادر ترجمته .

(٣) وقع في نسختي تركيا ، وتشستربيتي :« غال أو سارق . قال... »، وفي نسختي مصر والمطبوع :« غال أو ساد وقال ... » ، وكان التصويب من كتاب الأموال لأبي عبيد حيث أخرج الوجهين ، وهو الموافق لسياق الكلام .

....

---

* الحارث بن يزيد الحضرمي ، أبو عبدالكريم المصري (ت ١٣٠)
ثقة ثبت ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ٣٠٦/٥ ، التهذيب ١٦٣/٢ ، التقريب (١٠٥٧) .

* عبدالرحمن بن جُبير المصري ، المؤذن ، العامري (ت ٩٧ تقريباً) .
ثقة ، متفق على توثيقه .
تهذيب الكمال ٢٨/١٧ ، التهذيب ١٥٤/٦ ، التقريب (٣٨٢٨) .

* المُسْتَورد بن شدّاد بن عمرو القرشي ، صحابي جليل ، روى عن النبي ﷺ ، وعن أبيه وشهد فتح مصر ، وروى عنه أهلها ، توفي بالأسكندرية سنة خمس وأربعين .
الاستيعاب ٢٤٧/١٠ ، أسد الغابة ٣٥٣/٤ ، الإصابة ١٨٠/٩ .

* عمرو بن غيلان بن سلمة الثقفي .
قال ابن حجر : مختلف في صحبته ، له حديث[1].
أسد الغابة ١٢٥/٤ ، تهذيب الكمال ١٨٦/٢٢ ، الإصابة ١٣٣/٧ ، التقريب (٥٠٩٣).

* ابن هُبَيرة: عبدالله السَّبَئي ، بفتح المهملة والموحدة ، ثم همزة مقصورة (ت ١٢٦).
ثقة ، متفق على توثيقه .
تهذيب الكمال ٢٤٢/١٦ ، التهذيب ٦١/٦ ، التقريب (٣٦٧٨) .

* الليث بن سعد ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١١ .

---

(١) لم أر التوسع في ترجمته ، لأنه ليس في أصل الإسناد ، ولم يتكرر في غير هذه المسألة .

....

تخريج الحديث :

روى الحارث بن يزيد هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى الرواة عنه :

أولاً : رواه ابن لهيعة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أكثر من ثقة ، عن ابن لهيعة ، عن الحارث بن يزيد ، عن عبدالرحمن بن جبير ، عن المستورد بن شداد .

٢ ـ ورواه أكثر من ثقة ، عن ابن لهيعة ، عن عبدالله بن هبيرة ، عن عبدالرحمن بن جبير ، عن المستورد بن شداد .

٣ ـ ورواه أكثر من ثقة ، عن ابن لهيعة ، عن الحارث بن يزيد ، وعبدالله بن هبيرة ، عن عبدالرحمن بن جبير ، عن المستورد بن شداد .

ثانياً : ورواه الليث بن سعد ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالله بن صالح ، عن الليث ، عن عياش بن عباس ، عن الحارث بن يزيد ، عن رجل ، عن المستورد .

٢ ـ وروي عن الليث ، عن الحارث بن يزيد ، عن رجل ، عن المستورد .

ثالثاً : ورواه الأوزاعي ، واختلف على الراوي عنه :

١ ـ فرواه موسى بن مروان ، عن المعافى بن عمران ، عن الأوزاعي ، عن الحارث بن يزيد عن جبير بن نفير ، عن المستورد .

٢ ـ ورواه موسى بن مروان أيضاً ، وابن عمار الموصلي ، عن المعافى بن عمران ، عن الأوزاعي ، عن الحارث بن يزيد ، عن عبدالرحمن جبير بن نفير ، عن المستورد .

....

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه ابن لهيعة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أكثر من ثقة ، عن ابن لهيعة ، عن الحارث بن يزيد ، عن عبدالرحمن بن جبير ، عن المستورد بن شداد :

أخرجه أحمد ٢٢٩/٤ ، عن حسن بن موسى .

وابن أبي شيبة في مسنده ٢٨١/٢ ، رقم ٧٧٨ ، عن زيد بن الحباب .

والطبراني في الكبير ٣٠٤/٢٠ ، رقم ٧٢٥ ، وابن بشران في الثالث من أماليه (ق ٢٤/ب) ، من طريق القعنبي .

وأبو عبيد في الأموال ، رقم ٦٥٤ ، عن عمرو بن طارق .

وتابعهم ابن وهب ، كما ذكر المصنف في هذه المسألة ، وفي المسألة رقم ١٢٣١ .

كلهم عن ابن لهيعة ، عن الحارث بن يزيد ، عن عبدالرحمن بن جبير ، أنه كان في مجلس فيه المستورد بن شداد ، وعمرو بن غيلان ، فسمع المستورد يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من ولي لنا عملاً فلم يكن له زوجة فليتزوج ، أو خادم فليتخذ خادماً ، أو مسكن فليتخذ مسكناً ، أو دابة فليتخذ دابة ، ومن أصاب سوى ذلك فهو غال أو سارق » .

٢ ـ ورواه أكثر من ثقة ، عن ابن لهيعة ، عن عبدالله بن هبيرة ، عن عبدالرحمن بن جبير ، عن المستورد بن شداد :

أخرجه أحمد ٢٩/٤ ، عن حسن بن موسى .

والطبراني في الكبير ٣٠٥/٢٠ ، رقم ٧٢٦ ، من طريق أسد بن موسى .

وأبو عبيد في الأموال ، رقم ٦٥٥ ، عن عمرو بن طارق .

وابن زنجويه في الأموال ٥٩٤/٢ ، رقم ٩٧٨ ، عن أبي الأسود .

كلهم عن ابن لهيعة ، به نحوه .

وقال عند أبي عبيد : « غال وسارق » .

وذكره المصنف في هذه المسألة ، من رواية ابن لهيعة ، به ، مثل متن أبي عبيد .

....

٣ ـ ورواه أكثر من ثقة ، عن ابن لهيعة ، عن الحارث بن يزيد ، وعبدالله بن هبيرة ، عن عبدالرحمن بن جبير ، عن المستورد بن شداد :
أخرجه أحمد ٢٩/٤ ، عن يحيى بن إسحاق ، وموسى بن داود ، فرَّقهما .
كلاهما عن ابن لهيعة ، به .

قلت : ولا خلاف بين هذه الأوجه ؛ وغايته أن ابن لهيعة رواه عن ابن جبير ، وابن هبيرة ، فكان يحدث به عن أحدهما تارة ، وعن الآخرة تارة ، ويجمعهما تارة ، كما تقدم في التخريج ، والله أعلم .

ثانياً : ورواه الليث بن سعد ، واختلف عليه :
١ ـ فرواه عبدالله بن صالح ، عن الليث ، عن عياش بن عباس ، عن الحارث بن يزيد ، عن رجل ، عن المستورد ، نحوه ، مرفوعاً :
أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص ٢٧٩) ، رقم ٦٥٣ .
وابن زنجويه في الأموال ٥٩٤/٢ ، رقم ٩٧٩ .
كلاهما عن عبدالله بن صالح ، عن الليث ، به ، نحوه .
قلت : وعياش بن عباس : ثقة (التقريب ٥٢٦٩) .

٢ ـ وروي عن الليث ، عن الحارث بن يزيد ، عن رجل ، عن المستورد :
ذكره أبو حاتم في هذه المسألة ، وفي المسألة رقم ١٢٣١ ، ولم أقف على من أخرجه .

قلت : وفي الوجه الأول عبدالله بن صالح ، كاتب الليث ، وهو صدوق كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة (التقريب ٣٣٨٨) .
وأما الوجه الثاني فلم أقف على من أخرجه لننظر هل يقوى على معارضة الوجه الأول أم لا ولكن جزم به أبو حاتم في هذه المسألة ، ورجحه على رواية ابن لهيعة المتقدمة ، مما يعني ثبوته عنده ، مما يقوي هذا الوجه ، ولعله محفوظ عن الليث .
وعليه فلعل الوجهين محفوظان عن الليث ، والله أعلم .

....

ثالثاً : ورواه الأوزاعي ، واختلف على الراوي عنه :

١ ـ فرواه موسى بن مروان ، عن المعافى بن عمران ، عن الأوزاعي ، عن الحارث بن يزيد عن جبير بن نفير ، عن المستورد :
أخرجه أبو داود ٣٥٤/٣ ، كتاب الخراج والإمارة ، باب في أرزاق العمال ، رقم ٢٩٤٥ ، عن موسى بن مروان الرقي ، عن المعافى بن عمران ، عن الأوزاعي ، به .

قلت : والأوزاعي ، والمعافي بن عمران : ثقتان (التقريب ٣٩٦٧ ، ٦٧٤٥) .
وموسى بن مروان : الراجح أنه صدوق [١].

وقال ابن حجر في النكت الظراف ٣٧٧/٨ : يحتمل أن يكون في أصل أبي داود : عن ابن جبير بن نفير » ، فسقطت :« ابن » ، ثم وجدت الحديث في تاريخ ابن يونس ، أخرجه عن النسائي ، عن يحيى بن مخلد ، عن موسى بن مروان ، بسند أبي داود ، لكن قال فيه :« عن عبدالرحمن بن جبير » حسب ، وكذلك ساقه النسائي في كتاب الجهاد من رواية ابن الأحمر ، وهو مما أغفله المزي ، فيستدرك كنظائره . وعلى هذا فذكر « نفير » في هذا الإسناد غلط ممن ذكره ، فإن الذي جده نفير شامي ، وصاحب هذا الحديث مصري ، والمستورد أيضاً مصري .

---

(١) وذلك أنه روى عنه ابن ماجه وأبو حاتم وغيرهم ، وقال عنه أبو حاتم : صدوق . وذكره ابن حبان في الثقات ، وأخرج له في صحيحه في عدة مواضع (انظر الفهرس ٢٥٢/١٨) ، كما أخرج له ابن خزيمة ، وهذا دلالة توثيقهما له ، كما صحح حديثه الحاكم ، كما سيأتي ، إضافة إلى أنه من شيوخ أبي داود ، وتقدم نص ابن حجر أنه لا يروي إلا عن ثقة عنده .
ولكن قال ابن حجر في التقريب : مقبول . ولعل ذلك لأنه لم يقع له قول أبي حاتم ، لأني لم أره ذكره في التهذيب ، ولعله اعتماداً منه على المزي ، والذي لم يذكره أيضاً ، والله أعلم .
قلت : ولعل الراجح أنه صدوق ، لما تقدم ، والله أعلم .
انظر الجرح ١٦٥/٨ ، تهذيب الكمال ١٤٣/٢٩ ، التهذيب ٣٦٩/١٠ ، التقريب (٧٠٠٩).

....

قلت : ولكن يشكل على ما ذكره الحافظ أنه قد رواه جعفر الفريابي عن موسى بن مروان فقال : عبدالرحمن بن جبير بن نفير ، كما رواه ابن عمار أيضاً ـ وهو ثقة ـ عن المعافى ، فقال : عبدالرحمن بن جبير بن نفير ، كما سيأتي في الوجه الثاني .

٢ ـ ورواه موسى بن مروان أيضاً ، وابن عمار الموصلي ، عن المعافى بن عمران ، عن الأوزاعي ، عن الحارث بن يزيد ، عن عبدالرحمن جبير بن نفير ، عن المستورد :
أخرجه النسائي في كتاب الجهاد من رواية ابن الأحمر ، وعنه ابن يونس في تاريخه ـ كما ذكر ابن حجر في النكت الظراف ٣٧٧/٨ ـ، ورواه ابن خزيمة ٧٠/٤ ، رقم ٢٣٧٠ ، كلاهما عن يحيى بن مخلد .
والطبراني في الكبير ٣٠٥/٢٠ ، رقم ٧٢٧ ، عن جعفر الفريابي .
ويحيى ، وجعفر ، كلاهما عن موسى بن مروان[1] .
والحاكم ٤٠٦/١ ، وأبو نعيم في الحلية ٢٩١/٨ ، من طريق محمد بن عبدالله بن عمار .

وموسى ، وابن عمار كلاهما عن المعافى بن عمران ، به نحوه .

وقال المعافى : أخبرت أن النبي ﷺ قال : « من اتخذ غير ذلك فهو غال أو سارق » .

كما أخرجه ابن الأثير في أسد الغابة ٣٥٤/٤ ، فقال : أخبرنا أبو منصور بن مكارم بإسناده عن المعافى بن عمران ، فذكره .
ووقع في رواية النسائي وابن خزيمة : عبدالرحمن بن جبير .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .
وقال المزي في التحفة ٣٧٨/٨ ، وهو أشبه بالصواب ـ يعني من رواية أبي داود المتقدمة ـ.

---

(١) وقع في المطبوع من الطبراني : موسى بن مرزوق ، وقد ذكر المزي رواية الفريابي هذه في تحفة الأشراف ٣٧٧/٨ ، فقال : رواه جعفر بن محمد الفريابي ، عن موسى بن مروان ، وقد نبه على ذلك محقق الطبراني .

قلت : ولعل الوجه الثاني أرجح ؛ حيث رواه ثقتان كذلك ، في حين لم أجد من تابع موسى على الوجه الأول ، إضافة إلى أنه قد رواه أيضاً على الوجه الثاني ، فيقدم من روايتيه ما وافقه فيه غيره .
وعبدالرحمن بن جبير بن نفير : ثقة (التقريب ٣٨٢٧) ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على الحارث بن يزيد في هذا الحديث ، وعلى الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف على الحارث ما يلي :

١ ـ رواه ابن لهيعة ، عن الحارث بن يزيد ، وعبدالله بن هبيرة ، عن عبدالرحمن بن جبير عن المستورد بن شداد .

٢ ـ ورواه الليث ، عن عياش بن عباس ، عن الحارث بن يزيد ، عن رجل ، عن المستورد .

٣ ـ كما رواه الليث ، عن الحارث بن يزيد ، عن رجل ، عن المستورد .

٤ ـ ورواه الأوزاعي ـ في الراجح عنه ـ ، عن الحارث بن يزيد ، عن عبدالرحمن جبير بن نفير ، عن المستورد .

٥ ـ ورواه الأوزاعي ـ في وجه مرجوح عنه ـ عن الحارث بن يزيد ، عن جبير بن نفير ، عن المستورد .

ولعل الوجه الرابع أرجح هذه الأوجه ؛ حيث رواه ثقة ثبت كذلك ، في حين لا تخلو بقية الأوجه من مقال :
ففي الوجه الأول ابن لهيعة ، وهو ضعيف كما تقدم .
وأما الوجه الثاني فمن رواية عبدالله بن صالح عن الليث ، وفي عبدالله كلام كما تقدم .

....

وأما الثالث فلم أقف على من رواه عن الليث ، لنعرف حاله ، وهل يثبت عن الليث أم لا .
وأما الوجه الخامس فهو وجه مرجوح عن الأوزاعي ، كما تقدم .

وقد رجح أبو حاتم الوجه الثالث في مقابل رواية ابن لهيعة في الوجه الأول ، ولم يذكر بقية الأوجه ، ولكنه لم يذكر من رواه عن الليث ، لننظر هل يقوى على معارضة رواية عبدالله ابن صالح عن الليث أم لا . ولكن جزمه بهذا الوجه يقويه كما تقدم .
وعلى فرض ثبوته فيكون مساوياً للوجه الرابع ؛ لأنه من رواية الأوزاعي ، وهوثقة ، كما تقدم ، فيكون الوجهان محفوظين إن شاء الله ، ولا تعارض بينهما ؛ فلعل الرجل المبهم في رواية الليث هو عبدالرحمن بن جبير في رواية الأوزاعي ، والله أعلم .

والحديث من رواية الأوزاعي الراجحة إسناده صحيح ؛ فرجاله ثقات ، كما سبق ، وتقدم تصحيح ابن خزيمة ، والحاكم له ، والله أعلم .

٦٣٩ ـ وسألت أبي عن حديث رواه ابن وهب قال : أخبرني ابن لهيعة ، عن ابن[١] هبيرة ، عن أبي تميم ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : « الدينار كنز ، والدرهم كنز ، والقيراط كنز » . فقيل : يا رسول الله : أما الدينار والدرهم فقد عرفناه ، فما القيراط ؟ . قال : « نصف درهم ، نصف درهم ، نصف درهم[٢] » .

قال أبي : هذا حديث منكر .

رجال الإسناد :

* ابن وهب : عبدالله ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٩ .

* ابن لهيعة : عبدالله ، ضعيف ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٦ .

* ابن هُبيرة : عبدالله ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة السابقة .

* أبو تميم الجَيْشاني : عبدالله بن مالك المصري ، مشهور بكنيته (ت ٧٧) .
ثقة ، متفق على توثيقه .
انظر تهذيب الكمال ١٥/٥٠٤ ، السير ٤/٧٣ ، التهذيب ٥/٣٧٩ ، التقريب (٣٥٦٤).

* أبو هريرة ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

---

(١) وقع في نسختي مصر والمطبوع :« أبي هبيرة » ، والتصويب من بقية النسخ .

(٢) وقع في نسخة دار الكتب :« نصف درهم » مرة واحدة ، وما أثبته من بقية النسخ .

....

تخريج الحديث :

لم أقف على من أخرجه أو أشار إليه غير المصنف .

وعزاه السيوطي في الدر المنثور ٤/١٨١ ، إلى ابن مردويه ، من رواية أبي هريرة .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن ابن لهيعة تفرد برواية هذا الحديث سنداً ، ومتناً ، ولم أقف على من تابعه عليه بعد طول بحث وتتبع .

وقد تقدم أن ابن لهيعة ضعيف .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من قوله عن هذا الحديث : هذا حديث منكر .

والحديث إسناده ضعيف ، لحال ابن لهيعة ، ولم أقف له على شواهد تقويه ، والله أعلم .

٦٤٠ ــ وسألت أبي عن حديث رواه مروان الطَاطَري ، عن أبي إسحاق الفزاري عن عبدالملك بن أبي سليمان ، عن عطاء ، عن جابر ، عن النبي ﷺ قال : « من كان له مال فلم يؤد زكاته ... » فقص[1] القصة .

قال أبي : إنما هو عبدالملك ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن النبي ﷺ .

رجال الإسناد :

* مروان الطَاطَري ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٦٣٧ .

* أبو إسحاق الفَزَاري : إبراهيم بن محمد بن الحارث (ت ١٨٥ تقريباً) .
ثقة إمام صاحب تصانيف ، متفق على توثيقه ، وهو صاحب كتاب السِّير .
قال العجلي : كان ثقة رجلاً صاحب سُنة ، وهو الذي أدّب أهل الثغر[2] ، وعلمهم السنة ، وكان يأمر وينهى ، وإذا دخل الثغر رجل مبتدع أخرجه ... الخ .
وقال أبو حاتم : اتفق العلماء على أن أبا إسحاق الفزاري إمام يُقتدى به بلا مدافعة .
انظر تهذيب الكمال ١٦٧/٢ ، السير ٤٧٣/٨ ، التهذيب ١٥١/١ ، التقريب (٢٣٠).

* عبدالملك بن أبي سليمان: ميسرة العَرْزَمي ، بفتح المهملة وسكون الراء (ت ١٤٥).
روى عن عطاء بن أبي رباح ، وأبي الزبير المكي ، وسعيد بن جبير ، وغيرهم .
روى عنه الثوري ، وشعبة ، وابن المبارك ، وعبدالرزاق ، ويحيى القطان ، وغيرهم .
قال أحمد ، وابن معين ، والنسائي ، والترمذي ، والدارقطني : ثقة .
وقال ابن عمار : ثقة حجة . وقال العجلي : ثقة ثبت في الحديث ، ويقال : كان سفيان الثوري يسميه الميزان ، وكان راوية عطاء بن أبي رباح .

---

(١) وقع في المطبوع :« نقص » ، مما يوهم أن هذه الكلمة تابعة لمتن الحديث ، ورسم الكلمة وإن كان في جميع النسخ قد يحتمل ذلك ، إلا أنها لا معنى لها هنا ، ومتن الحديث ليس فيه هذه الكلمة ، كما سيأتي ، والله أعلم .

(٢) الثَغْر ، بالفتح ثم السكون : كل موضع قريب من أرض العدو ، كأنه مأخوذ من الثُغرة ، وهي الفُرجة في الحائط ، وهو في مواضع كثيرة (معجم البلدان ٩٣/٢ ، مادة ثغر) .

وقال يعقوب بن سفيان : ثقة متقن فقيه . وقال ابن سعد : كان ثقة مأموناً ثبتاً .
وقال أحمد : عبدالملك بن أبي سليمان من عيون الكوفيين .
وقال أبو زرعة : لا بأس به . وقال الساجي : صدوق .
وقال ابن مهدي : كان شعبة يعجب من حفظ عبدالملك . وقال ابن المبارك عن سفيان : حفاظ الناس : إسماعيل بن أبي خالد ، وعبدالملك بن أبي سليمان ، ويحيى بن سعيد الأنصاري . وقال يحيى بن عبدالملك بن أبي غَنِيَّة : سمعت سفيان الثوري يقول : حدثني الميزان ، وقال بيده هكذا ، كأنه يزن ، حدثني الميزان : عبدالملك بن أبي سليمان .
وقال أبو داود : قلت لأحمد : عبدالملك بن أبي سليمان ؟ قال : ثقة . قلت : يخطيء ؟ قال : نعم ، وكان من أحفظ أهل الكوفة ، إلا أنه رفع أحاديث عن عطاء .
وقال عليّ بن الحسن بن حِبّان : وجدت في كتاب أبي بخط يده : سئل يحيى بن معين عن حديث عطاء عن جابر عن النبي ﷺ في الشفعة ، قال : هو حديث لم يحدث به أحد إلا عبدالملك بن أبي سليمان عن عطاء ، وقد أنكره عليه الناس ، ولكن عبدالملك ثقة صدوق لا يُرَدُّ على مثله ، قلت له : تكلم شعبة فيه ؟ قال نعم ؛ قال شعبة : لو جاء عبدالملك بآخر مثل هذا لرميت بحديثه .
وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه : هذا حديث منكر .
وقال أحمد أيضاً : عبدالملك بن أبي سليمان من الحفاظ ، إلا أنه كان يُخالف ابن جريج في إسناد أحاديث ، وابن جريج أثبت منه عندنا .
وقال أبو زرعة الدمشقي : سمعت أحمد بن حنبل يقول : وقد كان ينكر من حديثه عن عطاء عن جابر :« تنكح المرأة على ثلاث » .
وقال ابن معين في رواية : ضعيف ، وهو أثبت في عطاء من قيس بن سعد .
وقال أمية بن خالد : قلت لشعبة : مالك لا تحدث عن عبدالملك بن أبي سليمان ؟ قال : تركت حديثه . قلت : تُحدث عن محمد بن عبيدالله العَرْزَمي ، وتدع عبدالملك ، وقد كان حسن الحديث ؟ قال : من حُسنها فررت .
وتعقبه الخطيب فقال : قد أساء شعبة في اختياره ؛ حيث حدث عن محمد بن عبيدالله العَرْزَمي ، وترك التحديث عن عبدالملك بن أبي سليمان ؛ لأن محمد بن عبيدالله لم

يختلف الأئمة من أهل الأثر في ذهاب حديثه وسقوط روايته ، وأما عبدالملك فثناؤهم عليه مستفيض ، وحُسن ذكرهم له مشهور .

وقال الترمذي : قد تكلم شعبة في عبدالملك بن أبي سليمان من أجل هذا الحديث - يعني حديث الشفعة - وعبدالملك هو ثقة مأمون عند أهل الحديث ، ولا نعلم تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث ، وقد روى وكيع عن شعبة عن عبدالملك هذا الحديث .

وذكره ابن حبان في الثقات : وقال ربما أخطأ ، كان عبدالملك من خيار أهل الكوفة وحفاظهم ، والغالب على من يحفظ ويحدث من حفظه أن يهم ، وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت صحت عدالته بأوهام يهم في روايته ، ولو سلكنا هذا المسلك للزمنا ترك حديث الزهري وابن جريج والثوري وشعبة ؛ لأنهم أهل حفظ وإتقان ، وكانوا يحدثون من حفظهم ، ولم يكونوا معصومين حتى لا يهموا في الروايات ، والأولى في مثل هذا قبول ما يروي الثبت من الروايات ، وترك ما صح أنه وهم فيها ، مالم يفحش ذلك منه ، حتى يغلب على صوابه ، فإن كان كذلك استحق الترك حينئذ .

قال الذهبي في الميزان : أحد الثقات المشهورين ، تكلم فيه شعبة لتفرده عن عطاء بخبر الشفعة للجار . ووثقة في بقية كتبه ، وذكر نحواً من كلامه السابق .

قال ابن حجر : صدوق له أوهام .

قلت : لعل الصواب أن يقال ثقة ، وقد يهم في حديثه عن عطاء ؛ لأن أكثر من تكلم فيه إنما كان في حديثه عن عطاء خاصة ، كما أن من تكلم فيه إنما كان من أجل حديث واحد ولا يُضعف الثقة بالحديث الواحد يخطيء فيه ، والله أعلم .

وإلى توثيقه مطلقاً ذهب الإمام ابن القيم ، في إعلام الموقعين ، فبعد أن ذكر حديثه في الشفعة ، ومن تكلم فيه بسببه قال : فالجواب أن عبدالملك هذا حافظ ثقة صدوق ، ولم يتعرض له أحد بجرح البته ، وأثنى عليه أئمة زمانه ومن بعدهم ، وإنما أنكر عليه من أنكر هذا الحديث ، ظناً منهم أنه مخالف لرواية الزهري ... الخ .

تهذيب الكمال ٣٢٢/١٨ ، الميزان ٦٥٦/٢ ، إعلام الموقعين ١٤٥/٢ ، التهذيب ٣٩٦/٦ التقريب (٤١٨٤) ، الجامع في الجرح ١٣١/٢ .

....

* عطاء ، هو ابن أبي رباح ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٤ .

* جابر بن عبدالله الأنصاري ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٤ .

* أبو الزبير محمد بن مسلم بن تَـدْرُس الأسدي المكي (ت ١٢٦) .
اختلف فيه اختلافاً كثيراً ، ولخص الحافظ ابن حجر حاله فقال : صدوق إلا أنه يدلس . وذكره في الطبقة الثالثة من المدلسين .
وما ذكره من أنه صدوق هو الراجح إن شاء الله . وأما ذكره له في الطبقة الثالثة ففيه نظر.
وقد بحث هذه المسألة بحثاً مطولاً محمود سعيد ممدوح في كتابه تنبيه المسلم ص ٢٧ - ٦١.
كما بحثها د. صالح أحمد رضا في العدد الثامن من مجلة جامعة الإمام ص ١٩ - ١٠١ .
وخلصا إلى أنه لا يثبت عنه التدليس ، وإن سلمنا بأنه مدلس ، فيعد من الطبقة الثانية ، ولعل ما ذهبا إليه هو الصواب ، والله أعلم .
وانظر الاستغناء لابن عبدالبر ٦٤٧/١ ، السير ٣٨٠/٥ ، التهذيب ٤٤٠/٩ ، وغيرها .

تخريج الحديث :

روى عبدالملك بن أبي سليمان هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أبو إسحاق الفزاري ، عن عبدالملك ، عن عطاء ، عن جابر .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن عبدالملك ، عن أبي الزبير ، عن جابر .
وتابع عبدالملك على هذا الوجه : ابن جريج .

....

الوجه الأول :

ذكره المصنف في هذه المسألة من رواية مروان الطاطري ، عن أبي إسحاق ، به .
ولم أقف على من أخرجه ، أو أشار إليه غير المصنف .

الوجه الثاني :

أخرجه مسلم ٢/٦٨٥ ، كتاب الزكاة ، باب إثم مانع الزكاة ، رقم ٢٨/٩٨٨ ، والبيهقي في الكبرى ٤/١٨٢ ، وفي شعب الإيمان ٣/١٩١ ، رقم ٣٣٠٤ ، من طريق عبدالله بن نمير .
والنسائي ٥/٢٧ ، كتاب الزكاة ، باب مانع زكاة البقر ، رقم ٢٤٥٤ ، وأبو نعيم في المستخرج ٣/٧٠ ، رقم ٢٢٢٩ ، وعبدالغني المقدسي في كتاب المصباح من عيون الصحاح (الثاني من أفراد مسلم ق ٢٣٩/ب) ، وأبو يعقوب الكاتب في كتاب المناهي (ق ٩١/ب) . من طريق محمد بن فضيل .
وأبو عوانة (اتحاف المهرة ٣/٤٣٧) ، والدارمي ١/٣١٨ ، رقم ١٦٢٤ ، وابن أبي شيبة ٣/٢١٣ ـ ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد ٤/٢١٤ ـ ، ورواه ابن زنجويه في الأموال ٢/٧٨٧ ، رقم ١٣٦١ ، من طريق يعلى بن عبيد .
وأبو عوانة (اتحاف المهرة ٣/٤٣٧) ، من طريق إسحاق الأزرق ، وأسباط .
والبيهقي في شعب الإيمان ٣/١٩١ ، رقم ٣٣٠٤ ، من طريق جرير .
وابن أبي عاصم في الجهاد ١/٢٨٢ ، رقم ٨٨ ، من طريق سعيد بن مسلمة .

كلهم عن عبدالملك بن أبي سليمان ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن النبي ﷺ ، قال :« ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي حقها ، إلا أُقْعِدَ لها يوم القيامة بقاع قرقر[1] ، تطؤه ذات الظِّلف بظِلفها ، وتنطحه ذات القَرن بقرنها ، ليس فيها يومئذ جَمَّاء[2]

---

(١) أي المكان المستوي (النهاية ٤/٤٨ ، مادة قرقر) .
(٢) الجماء : التي لا قرن لها (النهاية ١/٣٣٠ ، مادة جمم) .

ولا مكسورة القرن » . قلنا : يارسول الله : وما حقها ؟ قال :« إطراق فحلها[١]، وإعارة دلوها ، ومنيحتها[٢]، وحلبها على الماء[٣]، وحملٌ عليها في سبيل الله . ولا من صاحب مال لا يؤدي زكاته إلا تحول يوم القيامة شجاعاً أقرع ، يتبع صاحبه حيثما ذهب ، وهو يفر منه. ويُقال : هذا مالك الذي كنت تبخل به . فإذا رأى أنه لا بد منه أدخل يده في فيه ، فجعل يقضمها كما يقضم الفحل » . هذا لفظ مسلم .

وتوبع عبدالملك على هذا الوجه : تابعه ابن جريج :
أخرجه عبدالرزاق ٢٧/٤، ٢٩ ، رقم ٦٨٥٩ ، ٦٨٦٦ ـ ومن طريقه مسلم ٦٨٤/٢ ، الموضع السابق ، رقم ٢٧/٩٨٨ ، وأبو نعيم في المستخرج ٦٩/٣ ، رقم ٢٢٢٨[٤]، والدارمي ٣١٩/١ ، رقم ١٦٢٥ ، وابن الجارود ، رقم ٣٣٥ ، وأحمد ٣٢١/٣ ، والبيهقي في الكبرى ١٨٣/٤ ، وفي شعب الإيمان ١٩٢/٣ ، رقم ٣٣٠٥ ، وابن حزم في المحلى ٨/٦ ، وقوام السنة في الترغيب والترهيب ٦٠٢/٢ ، رقم ١٤٤٢ ـ ، كلهم من طريق عبدالرزاق .
وأبو نعيم في المستخرج ٦٩/٣ ، رقم ٢٢٢٨ ، وابن حبان ٤٧/٨ ، رقم ٣٢٥٥ ، وأحمد ٣٢١/٣ ، من طريق محمد بن بكر .
وأبو عبيد في الأموال (ص ٣٦٤)، رقم ٩٢٣ ، وفي غريب الحديث ٣٣٩/١ ، عن حجاج .
كلهم عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، نحوه .

وقد صرح أبو الزبير بالسماع من جابر ، عند مسلم ، وغيره .

---

(١) أي : إعارته للضراب ، واستطراق الفحل : استعارته لذلك (النهاية ١٢٢/٣ ، مادة طرق) .
(٢) هي أن يعطيه ناقة أو شاة ينتفع بلبنها ويعيدها ، وكذلك إذا أعطاه لينتفع بوبرها وصوفها زماناً ثم يردها . (النهاية ٣٦٤/٤ ، مادة منح) . وانظر شرح النووي لهذا الحديث ٧١/٧، ٧٢) .
(٣) أي يحلبها على الماء ليصيب الناس من لبنها (النهاية ٤٢١/١ ، مادة حلب) .
(٤) وقع في المطبوع من المستخرج خلط في أسانيد هذا الحديث ، مما جعل الحديث من رواية عبدالرزاق ، وأبو حصين بن عبدالرزاق ، ويحيى بن سليمان ، عن ابن جريج ، وقد استدركته من المخطوط (ق ١٦٨/ب) .

....

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على عبدالملك بن أبي سليمان في هذا الحديث :

١ ـ فرواه أبو إسحاق الفزاري ، عن عبدالملك ، عن عطاء ، عن جابر .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن عبدالملك ، عن أبي الزبير ، عن جابر .
وتابع عبدالملك على هذا الوجه : ابن جريج .

والوجه الثاني أرجح ؛ إذ رواه عدد من الثقات كذلك ، في حين لم أقف على من تابع أبا إسحاق على الوجه الأول .
ولعل الحمل في هذا الاختلاف على عبدالملك ؛ حيث تقدم أن أبا إسحاق ثقة ثبت ، وعبدالملك فيه كلام يسير وخاصة في روايته عن عطاء ، والله أعلم .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من ترجيحه للوجه الثاني .

والحديث من وجهه الراجح صحيح ؛ فقد أخرجه مسلم كما تقدم ، والله أعلم .

٦٤١ ــ وسألت أبي عن حديث رواه سويد بن عبدالعزيز ، عن عثمان بن عطاء عن أبيه ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن رسول الله ﷺ قال : « من أغلق بابه دون جاره مخافة على أهله وماله فليس ذلك بمؤمن ، وليس بمؤمن من لم يأمن جاره بوائقه[1] ... » وذكر حديثاً طويلاً في حق الجار .

قال أبي : هذا حديث خطأ .

رجال الإسناد :

* سويد بن عبدالعزيز الدمشقي ، ضعيف ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٦٠٣ .

* عثمان بن عطاء بن أبي مسلم الخراساني ، أبو مسعود المقدسي (ت ١٥٥ تقريباً) .

متفق على تضعيفه .

وقال أبو نعيم الأصبهاني : روى عن أبيه أحاديث منكرة .

وذكره ابن حبان في المجروحين ، وقال : أكثر روايته عن أبيه ، وأبوه لا يجوز الاحتجاج بروايته ؛ لما فيها من المقلوبات التي وهم فيها ، فلست أدري البلية في تلك الأخبار منه أو من ناحية أبيه ، وهذا شيء يشتبه ؛ إذا روى رجل ليس بمشهور العدالة عن شيخ ضعيف أشياء لا يرويها غيره ، لا يتهيأ إلزاق القدح بهذا المجهول دونه ، بل يجب التنكب عما روياه جميعاً ؛ لأن الدين لم يُكلف الله عباده أخذه عن كل من ليس بعدل مرضي .

قال ابن حجر : ضعيف .

المجروحين ٢/١٠٠ ، تهذيب الكمال ١٩/٤٤١ ، التهذيب ٧/١٣٨، التقريب (٤٥٠٢).

* عطاء بن أبي مسلم الخراساني ، صدوق يهم كثيراً ، تقدمت ترجمته في المسألة ٦٠١.

---

(١) أي غوائله وشروره ، واحدها : بائقة ، وهي الداهية . (النهاية ١/١٦٢ ، مادة بوق) .

....

* عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي (ت ١١٨) .
اختلف فيه على عدة أقوال وخلص الحافظ ابن حجر إلى أنه صدوق . ولعله الصواب .
كما اختلف في روايته عن أبيه عن جده ، هل يحتج بها أم لا ؟ والصحيح الذي عليه أكثر المحدثين أنها مقبوله ، وفي مرتبة الحسن .
وانظر ما كتبه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي ١٤٠/٢ ، وفي تعليقه على ألفية السيوطي (٢٤٦) ، وإن كان هو يرى صحتها ، والله أعلم .
وانظر تهذيب الكمال ٦٤/٢٢ ، السير ١٦٥/٥ ، التهذيب ٤٨/٨ ، التقريب (٥٠٥٠).

* شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، القرشي ، السهمي ، من الثالثة .
ذكره ابن حبان في الثقات .
قلت : وقد احتج به ابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم في صحاحهم ، وهو دلالة توثيقه كما تقدم أكثر من مرة . وانظر من رواياته عندهم على سبيل المثال : ابن خزيمة ١٥٨/٣ ، ابن حبان ٢٣٥/٢ ، المستدرك٦٥/٢ ، والله أعلم .
وقال الذهبي : صدوق ، وقال ابن حجر : صدوق ثبت سماعه من جده .
الثقات ٤٣٧/٦ ، الكاشف ١٢/٢ ، التهذيب ٣٥٦/٤ ، التقريب (٢٨٠٦).

* عبدالله بن عمرو بن العاص ، صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣١ .

تخريج الحديث :

روى عطاء الخراساني هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

أولاً : رواه سويد بن عبدالعزيز ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه داود بن رشيد ، وسليمان بن عبدالرحمن ، عن سويد بن عبدالعزيز ، عن عثمان ابن عطاء ، عن أبيه ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده .

٢ ـ ورواه أبو رجاء الجزري ، عن سويد ، عن يزيد بن يُثيع ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

ثانياً : ورواه عبدالرحمن بن الفضيل ، عن عطاء الخراساني ، عن الحسن ، عن جابر .

ثالثاً : ورواه يزيد بن بَزيع ، وأبو عبدالله الفلسطيني ، عن عطاء الخراساني ، عن معاذ .

وفيما يلي : تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه سويد بن عبدالعزيز ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه داود بن رشيد ، وسليمان بن عبدالرحمن ، عن سويد بن عبدالعزيز ، عن عثمان ابن عطاء ، عن أبيه ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده :

أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق ٢٣٧/١ ، رقم ٢٢٢ ، وفي مساويء الأخلاق[1] ، رقم ٤٠٢ ــ ومن طريقه أبو طاهر السلفي في المنتقى من مكارم الأخلاق (ص ٥٩) ، رقم ١٠٤ ــ ، ورواه الطبراني في مسند الشاميين ٣٣٩/٣ ، رقم ٢٤٣٠ ،

(١) وقع في المطبوع من مساويء الأخلاق بتحقيق مجدي السيد : حدثنا عثمان بن عطاء ... الخ ، فجعله من رواية الخرائطي عن عثمان ، والخرائطي ليس ممن يروي عن عثمان ، والذي في مكارم الأخلاق ، وفي المنتقى منه : حدثنا أبو موسى : عمران بن موسى المؤدب ، ثنا داود بن رشيد ، ثنا سويد بن عبدالعزيز ، عن عثمان ... الخ . والذي يظهر أنه قد وقع سقط في الإسناد ، وقد وقع على الصواب في الطبعة الأخرى بتحقيق مصطفى الشلبي الحديث رقم ٣٩٣ ، والله أعلم .

....

وفي مكارم الأخلاق (ص ١١٦)، رقم ٢٠١ ، من طريق داود بن رشيد .

وابن عدي في الكامل[1] ١٨١٨/٥ ـ ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان ٨٣/٧ ، رقم ٩٥٦٠ ـ ، من طريق سليمان بن عبدالرحمن .

كلاهما عن سويد بن عبدالعزيز ، عن عثمان بن عطاء ، عن أبيه ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ قال :« من أغلق بابه دون جاره مخافة على أهله وماله فليس ذلك بمؤمن ، وليس بمؤمن من لم يأمن جاره بوائقه . أتدري ما حق الجار ؟ إن استعانك أعنته ، وإذا استقرضك أقرضته ، وإن افتقر عدت عليه[2]، وإذا مرض عدته ، وإذا أصابه خير هنأته ، وإذا أصابته مصيبة عزيته ، وإذا مات اتبعت جنازته ، ولا تستطل عليه بالبناء فتحجب عنه الريح إلا بإذنه ، ولا تؤذه بقُتار[3] قدرك إلا أن تغرف له منها ، وإن اشتريت فاكهة فاهد له ، فإن لم تفعل فأدخلها سراً ، ولا يخرج بها ولدك ليغيظ بها ولده . أتدرون ما حق الجار ؟ والذي نفسي بيده ما يبلغ حق الجار إلا قليلاً ممن رحم الله » .

---

(١) نقل ابن القطان هذا الحديث عن ابن عدي في بيان الوهم والإيهام ٥٩/٢ ، ولكن جعله من رواية عثمان بن عطاء ، عن أبيه ، عن جده ، عن عمرو بن شعيب ... ، ثم قال:وكذا وقع في النسخة من كتاب أبي أحمد : عثمان بن عطاء ، عن أبيه ، عن جده ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده . وأخاف أن يكون قوله :« عن جده » في عثمان بن عطاء خطأ ؛ فإني لا أعرف لعبدالله بن مسلم ـ والد عطاء الخراساني ، مولى المهلب بن أبي صفرة ـ رواية ، وإنما يروي عن عمرو بن شعيب عطاء الخراساني نفسه ، لا بوساطة أبيه ، فينبغي أن يكون الحديث هكذا : عن عثمان ابن عطاء الخراساني ، عن أبيه ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ . انتهى كلامه .

قلت : ولعل ما ذكره إنما وقع في نسخته من الكامل ، دون غيره ، فقد وقع على الصواب في النسخة المطبوعة من الكامل ، وهو كذلك أيضاً في ذخيرة الحفاظ ٢٢١٧/٤ ، والله أعلم .

(٢) العائدة : هي المعروف والصلة والعطف والمنفعة (القاموس المحيط ص ٣٨٦ ، مادة عود) .

(٣) هو ريح القدر والشواء ونحوهما . (النهاية ١٢/٤ ، مادة قتر) .

....

فما زال يوصيهم بالجار حتى ظنوا أنه سيورثه .
ثم قال رسول الله ﷺ :« الجيران ثلاثة : فمنهم من له ثلاثة حقوق ، ومنهم من له حقان ، ومنهم من له حق ؛ فأما الذي له ثلاثة حقوق فالجار المسلم القريب ؛ له حق الجوار ، وحق الإسلام ، وحق القرابة ، وأما الذي له حقان ؛ فالجار المسلم ؛ له حق الإسلام وحق الجوار، وأما الذي له حق واحد فالجار الكافر ؛ له حق الجوار » .
قالو يارسول الله أنطعمهم من لحوم النسك ؟
قال :« لا يُطعم المشركون من نسك المسلمين » .

وقال البيهقي : سويد بن عبدالعزيز ، وعثمان بن عطاء ، وأبوه ضعفاء ، غير متهمين بالوضع وقد روي بعض هذه الألفاظ من وجه آخر ضعيف .
وقال ابن القطان في بيان الوهم ٢/٦٠ : وهو شديد النكارة ، ولو جاء به أوثق الناس ، فكيف هؤلاء .
وقال الذهبي في كتاب حق الجار (ص ٣٨) : سويد ضعيف كعثمان بن عطاء .

قلت : وداود بن رُشَيد : ثقة (التقريب ١٧٨٤) . وسليمان بن عبدالرحمن ، هو الدمشقي : صدوق يخطيء (التقريب ٢٥٨٨) .

٢ ـ ورواه أبو رجاء الجزري ، عن سويد ، عن يزيد بن يُشيع ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً :
أخرجه هناد بن السري في الزهد ٢/٥٠٤ ، رقم ١٠٣٦ ، عن أبي معاوية ، عن أبي رجاء الجزري ، عن سويد بن عبدالعزيز ، عن يزيد بن يُشيع ، عن النبي ﷺ ، نحوه مرسلاً .

قلت : وأبو معاوية ثقة قد يهم في غير حديث الأعمش (التقريب ٥٨٤١).

....

وأبو رجاء ، هو محرز بن عبدالله ، مولى هشام بن عبدالملك ، وهو ثقة على الراجح[1] ، ولكنه يدلس ، وذكره الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين .
وقد رواه هنا بالعنعنة ، ولم يصرح بالسماع .

(١) وذلك أنه روى عن مكحول ، وفرات بن سلمان الجزري ، وبرد بن سنان الشامي ، وغيرهم .
وري عنه إسماعيل بن زكريا ، والثوري وعبدة بن سليمان ، وغيرهم .
وقال أبو حاتم : شيخ ثقة . وقال أبو داود - مرة - : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان يدلس عن مكحول ، يعتبر بحديثه ما بيّن فيه السماع عن مكحول وغيره . وقال أبو داود - مرة - : ليس به بأس .
قال الذهبي في الكاشف : ثقة . وقال ابن حجر : صدوق يدلس .
وعلى هذا فهو ثقة إن شاء الله ، لقول الأكثر ، ويؤخذ من قولي أبي داود ما وافقه عليه غيره ، وهو التوثيق .
انظر لما سبق : تهذيب الكمال ٢٧٧/٢٧ ، الكاشف ٢٤٤/٢ ، التهذيب ٥٦/١٠ ، التقريب (٦٥٠٢) ، الجامع في الجرح ٤٣٥/٢ .
ولكن قد يشكل على هذا ما أورده الذهبي في الميزان ٥٢٤/٤ ، قال : أبو رجاء الجزري ، عن فرات بن السائب . وعنه عبدة بن سليمان وإسماعيل بن زكريا . يقال : اسمه محرز ، قال ابن حبان : روى عن فرات وأهل الجزيرة المناكير الكثيرة التي لا يتابع عليها ، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد ، فمن ذلك : عن فرات عن ميمون عن ابن عمر ، مرفوعاً :« ما صبر أهل البيت على ضرر ثلاثاً إلا أتاهم الله برزق » انتهى .
قلت : واعتماد الذهبي في ما ذكره إنما هو على ما ذكره ابن حبان ، والذي في المجروحين لا بن حبان ١٥٨/٣ ، قال : أبو رجاء الجزري : شيخ يروي عن فرات بن السائب وأهل الجزيرة ... الخ . ثم ذكر بقية كلامه المتقدم ، وقال : روى عنه حفص بن عتاب والكوفيون ، وذكر الحديث ، ثم قال : حدثنا أبو سعيد الأشج ، حدثنا عبدة بن سليمان ، عن أبي رجاء ، عن فرات بن السائب . انتهى .
ومما سبق يتبين أن ابن حبان لم يذكر أنه محرز ، ولم يذكر أنه يروي عنه إسماعيل بن زكريا ، والذهبي إنما اعتمد على كلامه ، ولعل الذهبي رجح أنه محرز لأنه يروي عنه عبدة بن سليمان ، وهو يروي عن محرز ، كما تقدم .
ويضاف إلى هذا أن ابن حبان أورده في الثقات ، ولم يذكر فيه شيئاً مما تقدم ، وإنما نسبه للتدليس فقط ، ولو كان هو الذي ترجم له في المجروحين ، لذكر ولو شيئاً قليلاً عنه . كما أن المزي وابن حجر وغيرهم ممن ترجم لمحرز ، لم يذكروا فيه قول ابن حبان المتقدم في المجروحين ، بل والذهبي نفسه وثقه مطلقاً في الكاشف ، كما تقدم ، وفي رجال ابن ماجه ، رقم ١٣٦٩ ، كما ذكره في تاريخ الإسلام ٢٨٩/٩ ، ٥٨٧ ، ولم يذكر فيه جرحاً .
ويضاف إلى هذا أن الذي ذكره ابن حبان في المجروحين ذكر أنه يروي عنه حفص بن عتاب والكوفيون ، وصاحب الترجمة لم أر في الرواة عنه حفص بن عتاب ، وأكثر الرواة عنه شاميون ، كما في مصادر ترجمته ، وتقدم ذكر بعضهم .
والخلاصة مما تقدم أن الذي ذكره ابن حبان في المجروحين وتبعه الذهبي في الميزان ليس هو محرز ، والله أعلم .

وعليه فلعل الوجه الأول أرجح عن سويد ، حيث رواه أكثر من ثقة ، كما أن راويه في الوجه الثاني مدلس ، وقد عنعن .
إلا أنه يمكن القول بأن الوجه الثاني محفوظ أيضاً ؛ لأن راويه ثقة ، ولعل الحمل في هذا الاختلاف على سويد نفسه ؛ إذ تقدم أنه ضعيف ، ولعله كان يحدث بالوجهين معاً .

ثانياً : ورواه عبدالرحمن بن الفضيل ، عن عطاء الخراساني ، عن الحسن ، عن جابر :

أخرجه البزار (كشف الأستار) ٢/٣٨٠ ، رقم ١٨٩٦ ، عن عبدالله بن محمد الحارثي .
والطبراني في مسند الشاميين ٣/٣٥٦ ، رقم ٢٤٥٨ ، من طريق عبيدالله بن عبدالله المنكدري .
والحسن بن سفيان في مسنده ـ كما في الترغيب والترهيب لقوام السنة ١/٣٦٤ ، رقم ٨٤٣ ـ ومن طريقه أبو نعيم في الحلية ٥/٢٠٧ ـ ، عن الحسين بن عيسى البسطامي .

كلهم عن محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ، عن عبدالرحمن بن الفضيل ، عن عطاء الخراساني ، عن الحسن ، عن جابر ،أن النبي ﷺ قال :« الجيران ثلاثة ... » فذكرهم ، ثم قال :« وأدنى حق الجار أن لا تؤذي جارك بقتار قدرك إلا أن تغرف له منها » .

وقال البزار : لا نعلمه عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد .
وقال أبو نعيم : غريب من حديث عطاء عن الحسن ، لم نكتبه إلا من حديث ابن أبي فديك .

قلت : وابن أبي فديك : صدوق (التقريب ٥٧٣٦) .
وعبدالرحمن بن الفضيل ، لم أقف على من ترجم له .

ثالثاً : ورواه يزيد بن بَـزيع ، وأبو عبدالله الفلسطيني ، عن عطاء الخراساني ، عن معاذ:
أخرجه أبو الشيخ في التوبيخ والتنبيه (ص ٥٩)، رقم ٢٥ ، من طريق عثمان بن مطر ، عن يزيد بن بَـزيع .
وقوام السنة في الترغيب والترهيب ١٩٦/١ ، رقم ٤٠٩ ، من طريق سويد سعيد ، عن داود بن الزبرقان ، عن أبي عبدالله الفلسطيني .
كلاهما عن عطاء الخراساني ، عن معاذ بن جبل ، نحو رواية عثمان بن عطاء المتقدمة .

قلت : وفي إسناد أبي الشيخ : عثمان بن مطر ، وهو ضعيف (التقريب ٤٥١٩) . ويزيد ابن بزيع ، قال ابن حجر : ضعفه الدارقطني ويحيى بن معين ، وهو أحد الدجاجلة.(لسان الميزان ٢٨٤/٦) .
وفي إسناد قوام السنة داود بن الزبرقان ، وهو متروك (التقريب ١٧٨٥).
وأبو عبدالله الفلسطيني ، ذكره ابن عبدالبر ، وابن منده في الكنى ، ولم يذكراه بجرح أو تعديل . (الاستغناء لابن عبدالبر ١٣٨٠/٣ ، فتح الباب ، رقم ٤٢٦٧) .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على عطاء الخراساني ، وعلى أحد الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف على عطاء ما يلي :

١ ـ رواه عثمان بن عطاء ، عن أبيه : عطاء ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده .

٢ ـ ورواه عبدالرحمن بن الفضيل ، عن عطاء الخراساني ، عن الحسن ، عن جابر .

٣ ـ ورواه يزيد بن بَـزيع ، وأبو عبدالله الفلسطيني ، عن عطاء الخراساني ، عن معاذ .

....

وتقدم أن عثمان بن عطاء ضعيف ، وفي روايته عن أبيه مناكير ، وعبدالرحمن بن فضيل لم أجد من ترجم له ، ويزيد بن بزيع وأبا عبدالله الفلسطيني الطريق إليهما ضعيف جداً .
وعليه فهذه الأوجه متقاربة ، وكلها ضعيفة ، وليس بعيداً أن يكون الحمل فيها على عطاء ، وهو كما تقدم صدوق يهم كثيراً ، فلعله اضطرب في هذا الحديث ، فحدث بها كلها .

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن الوجه الأول ، فقال هذا حديث خطأ .
وهو كما قال ، إذ أنه من رواية سويد عن عثمان بن عطاء عن أبيه ، وسويد وعثمان ضعيفان كما تقدم .

والحديث من جميع هذه الأوجه ضعيف ، لحال عثمان بن عطاء ، وتقدم القول باحتمال اضطرابه فيه ، وروايته له على هذه الأوجه كلها .
وعليه فيبقى الحديث بهذا الإسناد ضعيف .

وقد ورد له شواهد ، وهي :
١ ـ حديث أبي هريرة :
أخرجه قوام السنة في الترغيب والترهيب ٣٦٢/١ ، رقم ٨٣٦ ، من طريق سليمان بن حيان .
وذكره الذهبي في حق الجار معلقاً (ص ٣٨)، رقم ٤٩ ، من طريق أبي عاصم النبيل .
كلاهما عن إسماعيل بن رافع ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ :« من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره » . قالوا : يا رسول الله : وما حق الجار على الجار ؟ قال :« إن سألك فأعطه ، وإن استغاثك فأغثه ، وإن استقرضك فأقرضه ، وإن دعاك فأجبه ، وإن مرض فعده ، وإن مات فشيعه ، وإن أصابته مصيبة فعزِّه ، ولا تؤذه بقتار قدرك إلا أن تغرف له منها ، ولا ترفع عليه البناء لتسد عليه الريح إلا بإذنه » .

وقال الذهبي : إسماعيل واهٍ .

....

قلت : إسماعيل بن رافع ، قال عنه ابن حجر : ضعيف الحفظ (التقريب ٤٤٢) .
وفي إسناد قوام السنة محمد بن محمد بن بندوني ، وأبو جعفر العسكري ، ولم أقف لهما على ترجمة ، وسليمان بن حيان : صدوق يخطيء (التقريب ٢٥٤٧) .
ولم يذكر الذهبي إسناده إلى أبي عاصم ، لننظر هل رواته يحتج بهم أم لا .
وعليه فأنا متوقف في الحكم على إسناده ، وحتى لو ثبت صحة إسناده إلى إسماعيل ، فيبقى الإسناد ضعيفاً ، لضعف إسماعيل ، والله أعلم .

٢ ـ حديث معاوية بن حيدة :
أخرجه الطبراني في الكبير ٤١٩/١٩ ، رقم ١٠١٤ ، عن أحمد بن عبدالوهاب بن نجدة.
والبيهقي في شعب الإيمان ٨٤/٧، رقم ٩٥٦١ ، من طريق محمد بن عبدالله بن درستويه.
كلاهما عن عتبة بن سعيد الحمصي ، ثنا إسماعيل بن عياش ، عن أبي بكر الهذلي ، عن بهز بن حكيم ، عن أبيه عن جده ، قال : قلت : يا رسول الله ما حق جاري ؟ قال :« إن مرض عدته ، وإن مات شيعته ، وإن استقرضك أقرضته ، وإن أعوز سترته ، وإن أصابه خير هنأته ، وإنأصابته مصيبة عزيته ، ولا ترفع بناءك فوق بنائه فتسد عليه الريح ، ولا تؤذه بريح قدرك إلا أن تغرف له منها » .
قال الذهبي في حق الجار (ص ٣٧) : سنده واهٍ .
وقال الهيثمي في المجمع ١٦٥/٨ : رواه الطبراني ، وفيه أبو بكر الهذلي ، وهو ضعيف .

قلت : فيه أبو بكر الهذلي : متروك (التقريب ٨٠٠٢) . وعليه فإسناده ضعيف جداً .

٣ ـ مرسل الحسن :
قال السمرقندي في تنبيه الغافلين (ص ١٠٦) : حدثنا أبو القاسم عبدالرحمن بن محمد بإسناده إلى الحسن البصري ، قال : قيل : يا رسول الله : ما حق الجار على الجار ؟ قال :« إن استقرضك أقرضته ، وإن دعاك أجبته ، وإن مرض عدته ، وإن استعان بك أعنته ، وإن أصابته مصيبة عزيته ، وإن أصابه خير هنيته ، وإن مات شهدته ، وإن غاب حفظته ـ يعني منزله وعياله ـ ، ولا تؤذه بقتار قدرك إلا أن تهدي إليه » .

....

قلت : ولم يذكر إسناده إلى الحسن ، لننظر هل يحتج برواته أم لا ، وعليه فلا اعتبار لهذا الشاهد حتى يتبين لنا حال رواته ، والله أعلم .

ومما تقدم يتضح أن جميع طرق هذا الحديث ضعيفة ، وبعضها ضعيف جداً ، وأحسنها حالاً حديث أبي هريرة ، وإسناده أقل أحواله أنه ضعيف ، كما تقدم .
وحديث المسألة ، ومداره على عطاء وهو صدوق يهم كثيراً ، وقد اضطرب فيه فرواه على أكثر من وجه ، مما يزيده ضعفاً .
وعليه فيبقى الحديث ضعيفاً ، لما تقدم ، والله أعلم .

وقد أورد المنذري في الترغيب ٣٥٨/٣ ، حديث عبدالله بن عمرو ، وحديث معاذ ، وحديث أبي هريرة ، ثم قال : ولا يخفى أن كثرة هذه الطرق تكسبه قوة .
قلت : وتقدم أن حديث عبدالله بن عمرو ، ومعاذ إسنادهما ضعيف جداً ، وكلاهما داخل في الاختلاف على عطاء ، فلا يقويان بعضهما ، بل يزيدان الحديث ضعفاً ، لاضطرابه فيه.

وقال الزبيدي ، كما في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ١٢٣٣/٣ : وقال الحافظ ـ ولعله يعني ابن حجر ـ : وهذا الحديث روي بأسانيد واهية ، لكن اختلاف مخرجيها يشعر بأن للحديث أصلاً .

٦٤٢ ــ وسألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمار ، عن عِراك بن خالد قال : حدثني أبي ، قال : سمعت إبراهيم بن أبي عبلة يحدث عن عبادة بن الصامت أن النبي ﷺ أتى وهو في الحطيم[١] ، فقيل : يارسول الله أتي على مال بني[٢] فلان بسيف البحر[٣] فذهب به . فقال رسول الله ﷺ : « ما تلف مال في برٍ ولا بحر إلا بمنع الزكاة ، فحرزوا أموالكم بالزكاة ، وداووا مرضاكم بالصدقة ، وادفعوا عنكم طوارق البلاء بالدعاء ؛ فإن الدعاء ينفع مما نزل من السماء[٤] ومما لم ينزل ؛ ما نزل يكشفه ، وما لم ينزل يحبسه » .

قال أبي : هذا حديث منكر ، وإبراهيم لم يدرك عبادة ، وعراك منكر الحديث ، وأبوه خالد بن يزيد أوثق منه ، وهو صدوق .

رجال الإسناد :

* هشام بن عمّار بن نُصير السُّلمي ، أبو الوليد الدمشقي ، الخطيب (ت ٢٤٥) .

روى عن عراك بن خالد ، وبقية بن الوليد ، وابن عيينة ، والجراح بن مليح ، وغيرهم .

روى عنه البخاري ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وغيرهم .

قال ابن معين ـ في رواية ـ ، والعجلي ـ مرة ـ : ثقة .

وقال العجلي ـ مرة ـ، وأبو حاتم : صدوق . وقال النسائي : لا بأس به . وقال الدارقطني : صدوق كبير المحل . وقال مسلمة : تُكلم فيه ، وهو جائز الحديث صدوق .

وقال ابن معين مرة : حدثنا هشام بن عمار ، وليس بالكذوب .

---

(١) الحَطِيم : بالفتح ثم الكسر : بمكة ، قال مالك : هو ما بين المقام إلى الباب . وقال ابن جريج : هو ما بين الركن والمقام وزمزم والحجر . وقال ابن حبيب : هو ما بين الركن الأسود إلى الباب إلى المقام ، حيث يتحطم الناس للدعاء ، وقيل غير ذلك (معجم البلدان ٢/٢١٥) .

(٢) وقع في نسخة دار الكتب ، والمطبوع :« ابن » ، والتصويب من بقية النسخ .

(٣) سيف البحر : أي ساحله . (النهاية ٢/٤٣٤ ، مادة سيف) .

(٤) قوله :« من السماء » ، ليس في نسختي مصر والمطبوع ، وهو مثبت في نسختي تركيا وتشستربتي .

....

وقال أبو حاتم : هشام بن عمار لما كبر تغير ، فكل ما دُفع إليه قرأه ، وكلما لُقِّن تلقن ، وكان قديماً أصح ، كان يقرأ من كتابه .
وقال أبو داود : حدث هشام بن عمار بأربع مائة حديث ليس لها أصل ، مسندة كلها ، كان فَضْلك يدور على أحاديث أبي مُسْهِر وغيره ، يلقنها هشام بن عمار .
قال ابن حجر : صدوق مقرىء ، كبر فصار يتلقن ، فحديثه القديم أصح .
تهذيب الكمال ٢٤٢/٣٠ ، السير ٤٢٠/١١ ، التهذيب ٥١/١١ ، التقريب (٧٣٠٣).

* عِرَاك بن خالد بن يزيد بن صالح المُرِّي ، أبو الضحاك الدمشقي ، من السابعة .
روى عن أبيه ، وإبراهيم بن أبي عبلة ، وعثمان بن عطاء ، ويحيى بن الحارث ، وغيرهم .
روى عنه هشام بن عمار ، ومروان الطَاطَري ، ومحمد بن ذكوان ، وغيرهم .
قال الدارقطني : لا بأس به . وقال دحيم : ما كان به بأس إن شاء الله . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما أغرب وخالف . وقال الداني : لا بأس به ، وهو أحد الذين خَلَفوا الذماري في القراءة بالشام .
قال أبو علي أحمد بن محمد بن أحمد الأصبهاني المقرىء : عراك بن خالد من المشهورين عند أهل الشام بالقراءة ، والأخذ عن يحيى بن الحارث ، وعن أبيه خالد ، وعن غيره ، بالضبط عنهم .
وقال أبو حاتم في الجرح : مضطرب الحديث ، ليس بقوي . وقال في هذه المسألة : منكر الحديث .
وقال الطبري : والذي حكى أن ابن عامر قرأ على المغيرة بن أبي شهاب ، وأن المغيرة قرأ على عثمان ، رجل مجهول لا يعرف بالنقل ولا بالقرآن ، يقال له عراك بن خالد المري ، ذكر ذلك عنه هشام بن عمار ، وخالد[1].

---

(١) ما ذكره الطبري أخرجه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه ٣٤٩/١ ، قال أبو زرعة : حدثنا هشام ، حدثنا عراك بن خالد بن يزيد المري ، قال : حدثنا يحيى بن الحارث الذماري ، قال : قرأت على عبدالله بن عامر ، وقرأ عبدالله بن عامر على المغيرة بن أبي شهاب ، وقرأ المغيرة بن أبي شهاب على عثمان بن عفان .

....

قال الذهبي في الميزان : معروف حسن الحديث . وقال في المغني : صدوق . وأورده في ديوان الضعفاء ، ونقل قول أبي حاتم : ليس بالقوي .
وقال ابن حجر : لين .
قلت : ولعله الصواب ؛ لما ذكره أبو حاتم ، والطبري ، والله أعلم .
الجرح ٣٨/٧ ، تهذيب الكمال ٥٤٤/١٩ ، الميزان ٦٣/٣ ،ديوان الضعفاء (٢٧٩٩) ، المغني ٦١١/١ ، التهذيب ١٧١/٧ ، التقريب (٤٥٤٨) ، غاية النهاية ٥١١/١ .

* خالد بن يزيد بن صالح بن صَبيح الـمُـرِّي ، أبو هاشم الدمشقي (ت ١٦٦ تقريباً).
روى عن إبراهيم بن أبي عبلة ، والحسن بن عمارة ، ويحيى بن الحارث ، وغيرهم .
روى عنه ابنه خالد ، ومروان الطاطري ، ونعيم بن حماد ، والوليد بن مسلم ، وغيرهم .
قال العجلي ، ودحيم : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات .
وقال أبو حاتم في الجرح : ثقة صدوق ، وهو أمتن من خالد بن يزيد بن أبي مالك ، وأقدم وأوثق من ابنه عراك بن خالد .
وقال ابن رشدين : قيل لأحمد بن صالح : فخالد بن يزيد بن صبيح ، كأنه أرفع من هؤلاء وأنبل ؟ فشدَّ يده ، وقال : نعم . قال : ورأيت مذهب أحمد بن صالح أنه أنبل من هذين يعني : خالد بن يزيد بن أبي مالك ، والحسن بن يحيى الـخُشَني .
قال النسائي : ليس به بأس .
وقال الدارقطني : يعتبر به .
وذكره ابن حبان في مشاهير علماء الأمصار ، وقال : كان يهم في الأحايين .
قال ابن حجر ، وابن الجزري: ثقة .
وقال الذهبي : صدوق .
قلت : ولعل الصواب أنه ثقة ؛ لقول الأكثر بذلك ، وأما قول الدارقطني فغير مفسر ، وأما ابن حبان فمتشدد ، كما إن الثقة قد يهم أحياناً ، والله أعلم .
مشاهير علماء الأمصار (ص ١٨٤) ، تهذيب الكمال ١٩٣/٨ ، الكاشف ٣٧٠/١ ، التهذيب ١٢٥/٣ ، التقريب (١٦٨٧) ، غاية النهاية ٢٦٩/١ .

....

* إبراهيم بن أبي عَبْلة بن يقظان ، أبو إسماعيل الشامي (ت ١٥٢) .
ثقة ، متفق على توثيقه .
ونص أبو حاتم في هذه المسألة ، وفي المراسيل أنه لم يدرك عبادة بن الصامت .
انظر المراسيل (١١)، تهذيب الكمال ٢/١٤٠ ، التهذيب ١/١٤٢ ، التقريب (٢١٣) .

* عُبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي ، أبو الوليد المدني ، أحد النقباء ليلة العقبة ، وشهد بدراً ، وشهد فتح مصر ، توفي بالرملة سنة أربع وثلثين ، على الراجح .
انظر الاستيعاب ٥/٣٢٣ ، أسد الغابة ٣/١٠٦ ، السيّر ٢/٥ ، الإصابة ٥/٣٢٢ .

تخريج الحديث :

أخرجه الطبراني في الدعاء ٢/٨٠١ ، رقم ٣٤ ، وفي مسند الشاميين ١/٣٤ ، رقم ١٨ ــ ومن طريقه عبدالغني المقدسي في كتاب الدعاء (ق ١٤٤/ب) ، وابن عساكر في تاريخ دمشق[1] ٤٠/١٦٤ ــ ، عن محمد بن أبي زرعة الدمشقي .
وقوام السنة في الترغيب والترهيب ٢/٦٠٦ ، رقم ١٤٥١ ، من طريق عبدان .
وابن عساكر تاريخ دمشق ٤٠/١٦٥ ، وفي معجم شيوخه (ق ٢٤٧/ب)، من طريق أبي بكر : محمد بن خريم .
كلهم عن هشام بن عمار ، عن عراك بن خالد ، عن أبيه ، عن إبراهيم بن أبي عبلة ، عن عبادة ، به ، نحوه .
وقال الطبراني : إبراهيم لم يسمع من عبادة .
وقال ابن عساكر : غريب ، وإبراهيم لم يدرك عبادة .

قلت : وعبدان : عبدالله بن عثمان ثقة توفي سنة (٢٢١) ، وهشام تقدم أنه مات سنة (٢٤٥) ، وعليه فلعله ممن روى عنه قبل اختلاطه ، والله أعلم .

---

(١) وقع في المطبوع من تاريخ دمشق :« إبراهيم بن أبي عاتكة » ، وقال المحقق في الهامش : في م : عبلة .
قلت : وما في م هو الصواب ، وقد أخرجه ابن عساكر من طريق الطبراني ، ووقع عنده على الصواب ، والله أعلم .

....

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن عراك بن خالد ، قد تفرد برواية هذا الحديث ، عن أبيه ، عن إبراهيم بن أبي عبلة ، عن عبادة ؛ ولم أجد من تابعه متابعة تامة أو قاصرة .

وتقدم أن عراك بن خالد ضعيف ، وإبراهيم لم يدرك عبادة ، وعليه فإسناده ضعيف .

وقد قال أبو حاتم عن هذا الحديث : حديث منكر ، وإبراهيم لم يدرك عبادة ، وعراك منكر الحديث .

قلت : ولعل قوله عن هذا الحديث أنه منكر ، إنما هو تبع لرأيه في خالد بن عراك ، وقد تقدم أن خالداً ضعيف فقط ، وعليه فلعل الحديث ضعيف ، وليس بمنكر ، ولكن أبا حاتم قد يطلق المنكر على مجرد تفرد الضعيف ، حتى ولو لم يخالف ، وقد مضى أمثلة لذلك ، فيما تقدم من المسائل ، وكما تقدم بيانه في الدراسة .

وهذا الحديث إسناده ضعيف كما تقدم ؛ ففيه خالد ، وهو ضعيف ، وفيه إبراهيم بن أبي عبلة ، وهو لم يدرك عبادة ، كما نص عليه غير واحد ، كما تقدم .

وله عدة شواهد متفرقة تقويه ، فمنها :

١ ـ مرسل الحسن :

أخرجه أبو داود في المراسيل (١٢٧)، رقم ١٠٥ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية ٣/٢ ، رقم ٨١٦ ـ ، عن محمد بن سليمان الأنباري ، حدثنا كثير بن هشام ، عن عمر بن سليم الباهلي ، عن الحسن ، قال : قال رسول الله ﷺ : « حصنوا أموالكم بالزكاة وداووا مرضاكم بالصدقة ، واستقبلوا أمواج البلاء بالدعاء والتضرع » .

قلت : محمد بن سليم : صدوق ، وكثير بن هشام : ثقة ، وعمر بن سليمان : صدوق له أوهام . (التقريب ٥٩٣٢ ، ٥٦٣٣ ، ٤٩١١) .

وعليه فإسناده حسن إن شاء الله ، ولكنه مرسل .

٢ ـ حديث سمرة بن جندب :
أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٢٨٢/٣ ، رقم ٣٥٥٨ ، من طريق غياث بن كلوب الكوفي ، عن مطرف بن سمرة بن جندب ، عن أبيه ، بمثل الحديث السابق ، مرفوعاً .
وقال البيهقي : غياث مجهول .

قلت : وفيه غياث ، ذكره الدارقطني في الضعفاء ، وقال : له نسخة عن مطرف بن سمرة ابن جندب ، لا يُعرف إلا به . (الضعفاء والمتروكين ص ٣٢٣) . ومطرف بن سمرة ، لم أقف على من ترجم له .

٣ ـ حديث أبي أمامة :
أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٢٨٢/٣ ، رقم ٣٥٥٧ ، من طريق طالوت بن عباد ، عن فضال بن جبير ، عن أبي أمامة ، مرفوعاً ، بمثل المتن السابق .

قلت : وفيه فضال بن جبير ، قال أبو حاتم : ضعيف الحديث . وقال ابن عدي : أحاديثه غير محفوظة . وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به بحال ، يروي أحاديث لا أصل لها. وأخرج له الحاكم في مستدركه حديثاً في الشواهد (لسان الميزان ٤٣٤/٤) .

٤ ـ وفي قوله :« إن الدعاء ينفع مما نزل وما لم ينزل » عدة أحاديث ، وإن كان فيها ضعف إلا أنها ترتقي بمجموعها إلى الحسن لغيره ، وانظر هذه الأحاديث في الدعاء للطبراني ، رقم ٣٢ ، ٣٣ ، وفي الترغيب في الدعاء للمقدسي من رقم ٢ ـ ٥ ، وغيرها .
كما تقدم حديث ثوبان :« لا يرد القدر إلا الدعاء » ، وهو صحيح لغيره ، في المسألة رقم ٦٢١ .

....

٥ ـ وأما قوله :« ما تلف مال في بر ولا بحر إلا بمنع الزكاة » ، فلعله يشهد له حديث ابن عباس المتقدم في المسألة رقم ٦٣٢ :« ما منع قوم الزكاة إلا ابتلاهم الله بالسنين ، ولا منع قوم الزكاة إلا حبس عنهم القطر ... » ، وهو حديث صحيح لغيره ، كما تقدم هناك ، والله أعلم .

وعليه فلعل الحديث بمجموع هذه الشواهد حسن لغيره ، والله أعلم .
وانظر الترغيب والترهيب ١/٥٤٢ ـ ٥٤٤ ، المقاصد الحسنة (١٩٠)، رقم ٤١٣ ، كشف الخفاء ١/٣٦١ ، رقم ١١٤٨ ، وغيرها .

٦٤٣ ــ وسألت أبي عن حديث رواه عتبة بن السكن ، عن أبان بن المُجَبِّر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ :« كم من حوراء عيناء[١] ما كان مهرها إلا قبضة من حنطة ،أو مثلها من تمر » .

قال أبي : هذا حديث باطل ، وأبان هذا مجهول ضعيف الحديث .

رجال الإسناد :

* عتبة بن السكن ، لعله الحمصي الشامي .

قال ابن أبي حاتم : عتبة بن السكن الشامي ، روى عن إسماعيل بن عياش ، وموسى بن أعين ، والضحاك بن حمرة . روى عنه أبو الدرداء المقدسي .

وقال ابن حجر في اللسان : عتبة بن السكن ، عن الأوزاعي ، قال الدارقطني : متروك الحديث . قال ابن حبان في الثقات : يخطيء ويخالف . ، روى عنه موسى بن سهل الرملي . وقال القراب : روى عن الأوزاعي أحاديث لم يتابع عليها ، وروى عنه عن القاسم بن هاشم بن سعيد عنه حديثاً غريباً . وقال البيهقي : واهٍ ، منسوب إلى الوضع .اهـ.

ويضاف إلى ما تقدم من أقوال مما لم يذكره ابن حجر : قول الدارقطني أيضاً : منكر الحديث . وقول البزار : روى عن الأوزاعي أحاديث لم يتابع عليها .

قلت : فهل الذي ذكره ابن أبي حاتم ، هو الذي ذكره الباقون ؟

أنا لا أستطيع الجزم بذلك ؛ لأن الذي ذكره الباقون ، لم يذكروا له رواية عن غير الأوزاعي ويؤيده أن رواياته عند الدارقطني والبزار والبيهقي عن الأوزاعي فقط ، ومن رواية القاسم ابن هاشم عنه (انظر سنن الدارقطني ١٥٩/١ ، ١٨٤/٢ ، ٢٥٠/٣ ، وكشف الأستار ٣٣٧/١ ، سنن البيهقي ٢٤٣/٧) .

ولكن يقوي أنهما واحد عدة أمور ، وهي :

---

(١) كذا في جميع النسخ ، ووقع في المطبوع :« حور عين » ، وقال المحقق في الهامش : كانت في النسختين :« من حورا عينا » .

....

١ ـ أن الذي ذكره ابن حبان في الثقات قال عنه من أهل الشام ، والذي ذكره ابن أبي حاتم شامي أيضاً .
٢ ـ تقارب طبقة الرواة الذين روى عنهم ؛ فالأوزاعي من السابعة ، وإسماعيل بن عياش وموسى بن أعين من الثامنة ، والضحاك من السادسة .
٣ ـ أني لم أجد من اسمه عتبة بن السكن غير من تقدم ذكره .

وعليه فلعل الراجح أنهما واحد ، والله أعلم .
ولكن هل هو المذكور في إسناد الحديث هنا ، أم لا ؟ .
والذي يدعو إلى هذا : أن من ترجم لعتبة الشامي المتقدم ، لم يذكر أنه روى عن أبان بن المحبر ، مع أن قد تفرد بهذا الحديث ، إضافة إلى أنه قد ورد نسبته عند العقيلي عندما أخرج هذا الحديث ، فقال عنه : عتبة بن السكن الفزاري .
ولكن يقوي أنهما واحد أني لم أجد من اسمه عتبة بن السكن غير من تقدم ترجمته ، إضافة إلى أن ابن أبي حاتم قد سأل أباه عن روايته لهذا الحديث في هذه المسألة ، ولو كان غير الذي ترجم له في الجرح ، لأوردهما معاً هناك ، كما أن عتبة شامي ، كما تقدم ، وأبان أيضاً شامي ، كما سيأتي ، والله أعلم .
انظر الجرح ٣٧١/٦، الثقات ٥٠٨/٨، لسان الميزان ١٢٨/٤، الجامع في الجرح ١٧٨/٢.

* أبان بن المُحَبَّر الشامي .
روى عن نافع ، وأبي إسماعيل العبدي ، وسعيد بن معروف .
روى عنه مروان بن معاوية .
قال أبو حاتم : مجهول ضعيف الحديث . وقال العقيلي : منكر الحديث . وقال الأزدي : متروك الحديث . وقال الدارقطني : مُقلٌّ متروك . وقال ابن حبان : يأتي عن نافع وغيره من الثقات ما ليس من أحاديثهم ، حتى لا يشك المتبحر في هذه الصناعة أنه كان يعملها ، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار .
قال ابن حجر في اللسان : شيخ متروك .
المجروحين ٩٨/١ ، الضعفاء للدارقطني (١٠٦) ، لسان الميزان ٢٥/١ .

....

* نافع ، مولى ابن عمر ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٩ .

* ابن عمر : عبدالله ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٨ .

تخريج الحديث :

أخرجه العقيلي في الضعفاء ٤٢/١ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات ٢٥٣/٣ ـ ، عن أحمد بن محمد النصيبي ، عن أبي تقي : هشام بن عبدالملك ، عن عتبة بن السكن الفزاري ، عن أبان بن المُحَبَّر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، به ، مثله .

ونقله السيوطي في اللآلي الموضوعة ٤٥٢/٢ ، عن العقيلي .
وذكره ابن حبان في المجروحين ٩٨/١ ، من رواية أبان ، به .
وقال العقيلي ـ كما في اللسان ٢٥/١ ، واللآلي ـ : لا يتابعه عليه إلا من هو مثله أو دونه .
وقال ابن حبان في المجروحين ٩٩/١ ، وذكر له حديثاً آخر ، قال : وهما جميعاً باطلان .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أن أبان بن المُحَبَّر قد تفرد برواية هذا الحديث ، حيث لم أجد من تابعه عليه ، وهو كما تقدم في ترجمته متروك .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من قوله : هذا حديث باطل .

والحديث موضوع ، كما تقدم ، ولم أقف له على ما يقويه .
وقد ذكر ابن الجوزي في الموضوعات ٢٥٣/٣، حديثين آخرين يشهدان له ، ولكنهما موضوعان أيضاً .
وعليه فالحديث موضوع ، والله أعلم .

٦٤٤ ــ وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عبدالرزاق ، عن معمر ، عن زيد ابن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي ﷺ قال : « لا تحل الصدقة إلا لخمسة : رجل اشتراها بماله ، أو رجل عامل عليها ، أو غارم ، أو غاز في سبيل الله ، أو رجل له جار فيتصدق عليه فيهدي له » .

فقالا : هذا خطأ ؛ رواه الثوري ، عن زيد بن أسلم ، قال : حدثني الثبت ، قال : قال النبي ﷺ . وهو أشبه .

وقال أبي : فإن قال قائل : الثبت من هو ، أليس هو عطاء بن يسار ؟

قيل له : لو كان عطاء بن يسار لم يُكنِ عنه .

قلت لأبي زرعة : أليس الثبت هو عطاء ؟

قال : لا ، لو كان عطاء ما كان يُكني عنه . وقد رواه ابن عيينة ، عن زيد ، عن عطاء ، عن النبي ﷺ ، مرسل .

قال أبي : والثوري أحفظ .

رجال الإسناد :

* عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري ، أبو بكر الصنعاني (ت ٢١١) .

قال ابن معين ، والعجلي ، وأبو داود ، ويعقوب بن شيبة : ثقة . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ويحتج به .

وقال أحمد : من سمع منه بعدما عمي فليس بشيء ، وماكان في كتبه فهو صحيح ، وماليس في كتبه ، فإنه كان يُلقن فيتلقن . وقال البخاري : ماحدث من كتابه فهو أصح .

وقال النسائي : فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة .

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان ممن يخطيء إذا حدث من حفظه ، على تشيع فيه.

وقال العباس العنبري : كان كذاباً يسرق الحديث .

قال الذهبي معقباً على قول العباس : هو في مقالته هذه خارق للاجماع بيقين .

....

وقال ابن حجر في هدي الساري : أحد الحفـاظ الأثبات ، صاحب التصانيف ، وثقه الأئمة كلهم ، إلا العباس بن عبد العظيم العنبري وحده ، فتكلم بكلام أفرط فيه ، ولم يوافقه عليه أحـد ... ، وقد احـتج به الشيـخان في جـملةٍ من حـديث من سـمع منه قبل الاختـلاط ، وضابط ذلك من سمع منه قبل المائتين ، فأما بعدها فكان قد تغير .

وقال في التقريب : ثقة حافظ ،مصنف شهير ، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع .

قلت : ومما سبق يتبين لنا أن ما وصلنا من كتبه كالمصنف وغيره فهو من صحيح حديثه وقبل تغيره ، كما صرح بذلك الإمام أحمد ، والبخاري ، والله أعلم .

انظر السير ٥٦٣/٩ ، هدي الساري (٤٤٠) ، التهذيب ٣١٠/٦ ، التقريب (٤٠٦٤).

* معمـر ، هو ابن راشد ، ثقة ثبت فاضل ، إلا أن في روايتـه عن ثابت والأعمش وهشام ابن عروة شيئاً ، وكذا فيما حدث به بالبصرة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٥ .

* زيد بن أسلم ، ثقة كان يرسل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٦٣٥ .

* عطاء بن يسار الهلالي ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٥٣ .

* أبو سعيد الخدري ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٤ .

* الثوري : سفيان ، ثقة حافظ حجة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٢٥٧ .

* ابن عيينة : سفيـان ، ثقة حافظ حجة ، إلا أنه تغير حفظه بأخـرة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٣ .

تخريج الحديث :

روى زيد بن أسلم هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى بعض الرواة عنه :

أولاً : رواه معمر ، واختلف على الراوي عنه :

١ - فرواه عدد من الثقات ، عن عبدالرزاق ، عن معمر ، عن زيد ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد .

٢ - ورواه محمد بن سهل ، وأبو الأزهر السليطي ، عن عبدالرزاق ، عن معمر والثوري ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد .

٣ - ورواه عبدالرزاق أيضاً ، عن معمر ، عن الثوري ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد .

ورواه عبدالرزاق أيضاً ، عن الثوري ، عن زيد ، عن عطاء ، عن رجل من الصحابة . وسيأتي ضمن الاختلاف على الثوري .

ثانياً : ورواه الثوري ، واختلف عليه :

١ - فرواه ابن مهدي ، عن الثوري ، عن زيد ، حدثني الثبت ، عن النبي ﷺ .

٢ - ورواه عدد من الثقات ، عن الثوري عن زيد ، عن عطاء ، مرسلاً .
وتابع الثوري على هذا الوجه : مالك ، وابن عيينة ، وإسماعيل بن أمية .

٣ - ورواه عبدالرزاق ، عن الثوري ، عن زيد ، عن عطاء ، عن رجل من الصحابة .

٤ - ورواه معمر ، عن الثوري ، عن زيد ، عن عطاء ، عن أبي سعيد .
وقد تقدم هذا الوجه ضمن الاختلاف على معمر .

....

٥ ـ ورواه خلاد بن يحيى ، عن الثوري ، عن عمران البارقي وابن أبي ليلى ، عن عطية ، عن أبي سعيد .

وفيما يلي تفصيل ماتقدم :

أولاً : رواه معمر ، واختلف على الراوي عنه :

١ ـ فرواه عدد من الثقات ، عن عبدالرزاق ، عن معمر ، عن زيد ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد ، مرفوعاً :

أخرجه عبدالرزاق في المصنف ١٠٩/٤ ، رقم ٧١٥١ ، كذلك .

ومن طريقه أبو داود ٢٨٨/٢ ، كتاب الزكاة ، باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غني ، رقم ١٦٣٦ ــ ومن طريقه ابن حزم في المحلى ١٠٧/٦ ، ١٥١ ــ ، عن الحسن بن علي .

وابن ماجه ٥٩٠/١ ، كتاب الزكاة باب من تحل له الصدقة ، رقم ١٨٤١ ، وابن خزيمة ٧١/٤ ، رقم ٢٣٧٤ ، وابن الجارود في المنتقى ، رقم ٣٦٥ ، والدارقطني ١٢١/٢ ، رقم ٤ ، من طريق محمد بن يحيى .

وابن خزيمة ٧١/٤ ، رقم ٢٣٧٤ ، عن محمد بن سهل بن عسكر .

والحاكم ٤٠٨،٤٠٧/١ ـ وعنه البيهقي في الكبرى ٢٢/٧ ـ، من طريق إبراهيم بن موسى.

وإسماعيل الصفار في حديثه عن شيوخه (ق ٢١٨/أ) ــ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١٥/٧ ، وفي المعرفة ٣٣٢/٩ ، رقم ١٣٣٤٧ ــ ، ورواه البزار ــ كما في بيان الوهم والإيهام ٣١٠/٢ ــ ، من طريق أحمد بن منصور الرمادي .

والبيهقي في الكبرى ٢٢/٧ ، وابن عبدالبر في التمهيد ٩٦/٥، ٩٧ ، من طريق إسحاق بن إبراهيم الصنعاني .

وأحمد ٥٦/٣ .

وابن عبدالبر في التمهيد ٩٦/٥ ، من طريق أحمد بن صالح المصري .

كلهم عن عبدالرزاق ، عن معمر ، به .

....

وقال البزار : وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن زيد عن عطاء بن يسار مرسلاً ، وأسنده عبدالرزاق عن معمر والثوري ، وإذا حدَّث بالحديث ثقة فأسنده ، كان عندي على الصواب وعبدالرزاق عندي ثقة ، ومعمر ثقة .

قلت : وفيما قاله نظر ، وسيأتي أن رواية عبدالرزاق الثانية مرجوحة ، والله أعلم .
وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه لإرسال مالك بن أنس إياه عن زيد بن أسلم . ووافقه الذهبي .

٢ ـ ورواه محمد بن سهل ، وأبو الأزهر السليطي ، عن عبدالرزاق ، عن معمر والثوري ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد ، مرفوعاً :
أخرجه الدارقطني ٢/١٢١ ، رقم ٣ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ٢/٦٢ ، رقم ١٠٤٩ ـ، عن عبدالله بن أحمد بن إبراهيم المارستاني .
والدارقطني في العلل ١١/٢٧١ ، عن أحمد بن محمد بن أبي شيبة .
كلاهما عن محمد بن سهل بن عسكر .
والبيهقي في الكبرى ٧/١٥ ، وفي الصغرى ٢/٧٦ ، رقم ١٢٧٠ ، عن أبي الحسن العلوي ، عن أبي حامد بن الشرقي ، عن أبي الأزهر السليطي .
وابن عسكر ، وأبو الأزهر ، كلاهما عن عبدالرزاق ، به .
وذكره الدارقطني في العلل ١١/٢٧٠ ، من رواية محمد بن سهل ، وقال : ورواه غيره عن عبدالرزاق عن معمر وحده ، وهو أصح .
وقال البيهقي في السنن الصغرى ٢/٧٦ ، ٧٧ : فأما حديث الثوري (يعني مع معمر) فإنه ينفرد به أبو الأزهر عن عبدالرزاق ، ورواه غيره عن الثوري فأرسله .

قلت : ومحمد بن سهل بن عسكر : ثقة (٥٩٣٧) ، وأحد الرواة عنه ، وهو محمد بن أحمد بن أبي شيبة : ثقة أيضاً (سؤالات السهمي (١٢٧)، فالإسناد صحيح إليه .
وأبو الأزهر السليطي : أحمد بن الأزهر ، صدوق كان يحفظ ، ثم كبر ، فصار كتابه أثبت من حفظه (التقريب ٥) .

....

٣ ـ ورواه عبدالرزاق أيضاً ، عن معمر ، عن الثوري ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد :
أخرجه عبدالرزاق في تفسيره ٢٧٨/٢ ، عن معمر ، ثنا الثوري ، به .

قلت : كذا وقع في المطبوع من تفسيره ، وأخشى أن يكون هذا الوجه هو الوجه الثاني المتقدم ، ويكون وقع في المطبوع تصحيف .

وذكر هذا الوجه البيهقي في الكبرى ١٥/٧ ، وابن حجر في التلخيص ١٢٧/٣ ، من رواية الثوري ، به .
فإن كان مقصودهما رواية معمر عنه ، فإني لم أقف على من أخرجها من رواية الثوري لوحده في غير هذا الوجه ، وتقدم احتمال وقوع التصحيف فيه ، إلا أنه يحتمل أن يكون مرادهم رواية عبدالرزاق المتقدمة في الوجه الثاني ؛ عن الثوري ومعمر معاً . وقد تقدم أن هذه الرواية مما حدث به عبدالرزاق بعد تغيره ، وعليه ففي ثبوته عن الثوري نظر .

ولو ثبت هذا الوجه أيضاً ، فهو معارض بكثرة من رواه عن عبدالرزاق على الوجه الأول .

وعليه فالوجه الأول أرجح عن عبدالرزاق ؛ حيث رواه عدد من الثقات كذلك .
إلا أنه يمكن القول بأن الوجه الثاني محفوظ عنه أيضاً ، إذ رواه عنه كذلك ثقة وصدوق .

ولعل الحمل في ذلك على عبدالرزاق نفسه ، ويكون قد حدث بالوجه الثاني من حفظه بعد تغيره ، أي بعد المائتين ، ويقوي هذا أن الرواة عنه في الوجه الثاني قد تأخرت وفاتهم بعد المائتين ، فأبو الأزهر توفي سنة ٢٦٣ ، ووابن عسكر توفي سنة ٢٥١ .

ولكن يبقى الوجه الأول أصح ؛ فهو من رواية عبدالرزاق في كتابه ، وتقدم أن ما في كتبه من صحيح حديثه ، إضافة إلى أنه قد رواه عامة أصحابه عنه كذلك .
وأما الوجه الثالث ، فتقدم احتمال أن يكون هو نفس الوجه الثاني ، ولو ثبت أنه وجه مستقل ، فهو وجه مرجوح ؛ حيث رواه عامة أصحاب عبدالرزاق بخلافه ، والله أعلم .

ثانياً : ورواه الثوري ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه ابن مهدي ، عن الثوري ، عن زيد ، حدثني الثبت ، عن النبي ﷺ :
أخرجه الدارقطني في العلل ١١/٢٧١ ، عن علي بن عبدالله بن مبشر ، عن أحمد بن سنان ، عن عبدالرحمن بن مهدي ، عن الثوري ، به .
وذكره أبو حاتم في هذه المسألة ، وأبو داود في السنن ٢/٢٨٨ ، الموضع السابق ، والبيهقي في الكبرى ٧/١٥ ، وابن عبدالبر في التمهيد[1] ٥/٩٥ .
وذكر الدارقطني في العلل ٢٧٠ ، ٢٧١ هذا الوجه ، بعد ذكره للوجه المتقدم من رواية ابن عسكر ، وقال : وهو الصحيح .

قلت : وابن مهدي ثقة ثبت حافظ ، ومن أوثق الناس في الثوري (التهذيب ٦/٢٨١) .

٢ ـ ورواه عدد من الثقات ، عن الثوري عن زيد ، عن عطاء ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً :
أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف[2] ٣/٢١٠ ، عن وكيع .
وأبو عبيد في الأموال (ص ٥٤٦)، رقم ١٧٢٩ ، و (ص ٦٠٢)، رقم ١٩٨٤ ، عن يحيى بن سعيد (وهو القطان) .
وابن زنجويه في الأموال ٣/١١١٠، رقم ٢٠٥٧ ، عن محمد بن يوسف (وهو الفريابي).
كلهم عن سفيان الثوري ، به[3].

---

(١) وقع في المطبوع من سنن البيهقي ، والتمهيد :« حدثني الليث » ، وصوابه : حدثني الثبت .

(٢) وقع في متن الحديث عند ابن أبي شيبة :« أو ابن السبيل » بدل :« أو غارم » ، وهي رواية شاذة ، وقد نبه على ذلك الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ في إرواء الغليل ٣/٣٧٩ .

(٣) وقع اسم سفيان عند جميع من أخرج الحديث غير منسوب ، ولكن الراجح أنه الثوري ، وذلك أن وكيعاً وإن كان يروي عنهما ، إلا أنه معروف بالرواية والإكثار عن الثوري ، وعُدّ من من أوثق أصحابه (تهذيب الكمال ٣٠/٤٦٢) .

وأما يحيى القطان فإنما يروي عن الثوري ، ويروي عنه أبو عبيد ، بخلاف ابن عيينة .

وأما الفريابي ، فهو يروي عنهما معاً ، ولكنه مشهور بالرواية عن الثوري ، وعُد من أوثق أصحابه ، وروايته عنه عند البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه ، ولم يخرجوا من روايته عن ابن عيينة (تهذيب الكمال ٢٧/٥٢)، والله أعلم.

....

وذكر هذا الوجه عن الثوري : الحافظ ابن حجر في التلخيص ١٢٧/٣ .

وتابع الثوري على هذا الوجه : مالك ، وابن عيينة ، وإسماعيل بن أمية :

أخرجه مالك في الموطأ ٢٦٨/١ ـ ومن طريقه أبو داود ٢٨٦/٢ ، الموضع السابق ، رقم ١٦٣٥ ـ ومن طريق أبي داود البيهقي في الكبرى ١٥/٧ ـ ، ورواه الحاكم ٤٠٨/١ ، والشافعي في الأم ٧٣/٢ ـ ومن طريقه البيهقي في المعرفة ٣٣١/٩ ، رقم ١٣٣٤٥ـ ، ورواه البغوي في شرح السنة ٨٩/٦ ، رقم ١٦٠٤ ، وابن زنجويه في الأموال ١١١٠/٣ ، رقم ٢٠٥٨ ـ . كلهم من طريق مالك .
وابن عبدالبر في التمهيد ٩٦/٥ ، من طريق سفيان بن عيينة .
والطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود ص ٤١٥ ، رقم ٧٦٤) ، وابن عبدالبر في التمهيد ٩٦/٥ ، تعليقاً ، من طريق إسماعيل بن أمية .

كلهم عن زيد ، عن عطاء ، عن النبي ﷺ ، مرسلا .

وقال الحاكم : هذا من شرطي في خطبة الكتاب أنه صحيح ، فقد يرسل مالك في الحديث ويصله أو يسنده ثقة ، والقول فيه قول الثقة الذي يصله ويسنده .
وذكر الحافظ ابن حجر في التلخيص ١٢٧/٣ ، أنه قد رواه أكثر أصحاب زيد عنه على هذا الوجه .

٣ - ورواه عبدالرزاق ، عن الثوري ، عن زيد ، عن عطاء ، عن رجل من الصحابة :
أخرجه عبدالرزاق ١٠٩/٤ ، رقم ٧١٥٢ ، عن الثوري ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ .
وأشار إليه البيهقي في الكبرى ١٥/٧ .

....

٤ ـ ورواه معمر ، عن الثوري ، عن زيد ، عن عطاء ، عن أبي سعيد .
وقد تقدم الكلام على هذا الوجه ضمن الاختلاف على معمر .

٥ ـ ورواه خلاد بن يحيى ، عن الثوري ، عن عمران البارقي وابن أبي ليلى ، عن عطية ، عن أبي سعيد :
أخرجه الفاكهي في الثاني من حديثه عن أبي يحيى بن مسرة (ق ٣١/ب) ، عن خلاد بن يحيى ، به .

قلت : وخلاد بن يحيى ، قال ابن حجر : صدوق (التقريب ١٧٦٦) .

ولعل أرجح هذه الأوجه عن الثوري هو الوجه الثاني ، إذ رواه كذلك ثلاثة من الثقات ، وفيهما اثنان من أوثق الناس في الثوري ، كما تابع الثوري عليه عدد من الثقات .
وكذا الوجه الأول ، فهو من رواية ابن مهدي ، وتقدم أنه من أثبت الناس في الثوري ، إضافة إلى أنه لا تعارض بينه وبين الوجه الأول الراجح ؛ إذ غاية الأمر أن يكون زيد قد أبهم اسم عطاء في الوجه الأول ، وقال : حدثني الثبت ، فلعله يعني به عطاء .
وأما الوجه الثالث ، فلم أجد من تابع عبدالرزاق عليه .
والوجه الرابع ، وجه مرجوح عن معمر ، كما تقدم في الاختلاف عليه .
والوجه الخامس من رواية خلاد ، وهو صدوق ، وقد خالفه أكثر من ثقة ، والله أعلم .

....

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على زيد بن أسلم ، وعلى بعض الرواة دونه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ ـ رواه معمر ، والثوري ـ في وجه لا يثبت عنه ـ ، عن زيد ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد .

٢ ـ ورواه الثوري ـ في الراجح عنه ـ ، ومالك ، وابن عيينة ، وإسماعيل بن أمية ، عن زيد ابن أسلم ، عن عطاء ، مرسلاً .

٣ ـ ورواه الثوري ـ في وجه محتمل عنه ـ، عن زيد ، حدثني الثبت ، عن النبي ﷺ .

٤ ـ ورواه الثوري ـ في وجه مرجوح عنه ـ، عن زيد ، عن عطاء ، عن رجل من الصحابة.

وأرجح هذه الأوجه هو الوجه الثاني ؛ حيث رواه أربعة من الثقات كذلك ، في حين لم أجد من تابع معمراً في الوجه الأول .
وأما الوجه الثالث فتقدم أنه لا تعارض بينه وبين الوجه الثاني ، ولعل الثوري أو زيداً أبهم اسم عطاء مرة ، وبينه مرة أخرى .
وأما الوجه الرابع فهو وجه مرجوح عن الثوري ، كما تقدم ، والله أعلم .

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه وأبا زرعة عن هذا الحديث ، فقالا : هذا خطأ ؛ رواه الثوري ، عن زيد بن أسلم قال : حدثني الثبت ، قال : قال النبي ﷺ . وهو أشبه .
وقال أبو حاتم : فإن قال قائل : الثبت من هو ، أليس هو عطاء بن يسار ؟ . قيل له : لو كان عطاء بن يسار لم يُكنِ عنه (يعني زيد بن أسلم) .
وقال ابن أبي حاتم : قلت لأبي زرعة : أليس الثبت هو عطاء ؟
قال : لا ، لو كان عطاء ما كان يكني عنه .

....

وقد رواه ابن عيينة ، عن زيد ، عن عطاء ، عن النبي ﷺ ، مرسل .
قال أبي : والثوري أحفظ .

قلت : وفي ما ذهبا إليه نظر ؛ حيث تقدم أن الراجح هو الوجه الأول ؛ حيث رواه أربعة من الثقات كذلك ، وفيهم الثوري - في أرجح الأوجه عنه - .
وكذلك فيما ذهبا إليه من أن الثبت ليس هو عطاء ، فظاهر الأمر أنه هو عطاء ، لأن الثوري وهو الموصوف بالأحفظية كان يرويه على الوجهين من طريقين راجحين عنه ، كما تقدم فيحمل أحد الوجهين على الآخر .
وأما ترجيح أبي حاتم لرواية الثوري على ابن عيينة بقوله : والثوري أحفظ ، فتقدم أن ابن عيينة لم ينفرد بتلك الرواية ، بل تابعه ثلاثة من الثقات ، وفيهم الثوري ، والله أعلم .

والحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح مرسلاً ، فرجاله ثقات ، كما تقدم .

ولأكثر الحديث أصل في كتاب الله عز وجل ، قال تعالى :﴿ إنما الصدقات للفقراء ، والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب ، والغارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل ، فريضة من الله ، والله عليم حكيم ﴾ . (التوبة آية ٦٠) .

ولبعضه الآخر شاهد من حديث أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله ﷺ :« لا تحل الصدقة لغني ، إلا في سبيل الله ، أو ابن السبيل ، أو جار فقير يُتصدق عليه ، فيهدي لك أو يدعوك » :
أخرجه أبو داود ٢٨٨/٢ ، الموضع السابق ، رقم ١٦٣٧ ، وأبو داود الطيالسي في مسنده (ص ٢٩٢)، رقم ٢١٩٤ ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ٢٢/٧ ، وأبو نعيم الأصبهاني في مسانيد أبي يحيى فراس المكتب (ص ٩٥)، رقم ١/٣٠ ـ ،

....

ورواه البيـهـقي من طريـق أخـرى ٢٢/٧ ، ٢٣ ، وأحـمـد ٣١/٣، ٤٠، ٩٧ ، وأبـو يعلى ٤١٣/٢ ، رقم ١٢٠٢ ، و٤٩٣/٢ ، رقم ١٣٣٣ ، وعبد بن حميد (المنتخب ص ٢٨١ ، رقم ٨٩٥) ، وابن أبي شيبة ٢١٠/٣ ، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٩/٢ ، وابن زنجويه في الأموال ١١٠٩/٣، ١١١٠ ، رقم ٢٠٥٥، ٢٠٥٦ ، وأبو نعيم في مسانيد أبي يحيى ، رقم ٢/٣٠ ، ٣/٣٠ ، وابن مردويه في أحاديث ابن حيان (١٢٧)، رقم ٦١ ، وغيرهم .

من عدة طرق عن عطية بن سعد العوفي ، عن أبي سعيد ، نحوه .

وأخرجه ابن خزيمة ٦٩/٤ ، رقم ٢٣٦٨ ، من طريق عمران البارقي عن عطية ، وقال ابن خزيمة : مع براءتي من عهدته ، عن أبي سعيد ، أن رسول الله ﷺ قال :« لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة ... » فذكره نحو متن حديث المسألة .

وقال البيهقي ٢٣/٧ : وحديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد أصح طريقاً ، وليس فيه ذكر ابن السبيل .

قلت: إسناده ضعيف ؛ فيه عطية العوفي ، وهو صدوق يخطيء كثيراً (التقريب ٤٦١٦). ولكن يشهد له المرسل المتقدم ، ولعله يرتقي به إلى الحسن لغيره .

وبقي من متن الحديث قوله :« أو رجل اشتراها بماله » ، فلم أقف له على شواهد ، إلا أن معناه صحيح ، لأن الزكاة أصبحت في ملك صاحبها المستحق لها ، وله الحق في بيعها .

قال الشوكاني : فيه ـ أي الحديث ـ أنه يجوز لغير دافع الزكاة شراؤها ، ويجوز لآخذها بيعها ، ولا كراهة في ذلك ، وفيه دليل على أن الزكاة والصدقة إذا ملكها الآخذ تغيرت صفتها وزال عنها اسم الزكاة ، وتغيرت الأحكام المتعلقة بها . (نيل الأوطار ١٩٠/٤).

وانظر الأموال لا بن زنجويه ١١١٢/٣ .

٦٤٥ ــ وسألت أبي عن حديث رواه ابن أبي فديك ، عن ربيعة بن عثمان ، عن زيد بن أسلم ، عن أبي المراوح ، عن أبي واقد الليثي ، عن النبي ﷺ أنه قال : « إنا أنزلنا المال لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، ولو كان لابن آدم واديان من مال » وذكر الحديث .

قال أبي : يروونه عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي واقد ، عن النبي ﷺ .

رجال الإسناد :

* ابن أبي فُديك : محمد بن إسماعيل ، صدوق ربما أخطأ ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٦٣٥ .

* ربيعة بن عثمان بن ربيعة القرشي التيمي ، أبو عثمان المدني (ت ١٥٤) .

روى عن زيد بن أسلم ، ونافع مولى ابن عمر ، وهشام بن عروة ، وغيرهم .

روى عنه ابن أبي فديك ، وابن المبارك ، ووكيع ، ومحمد بن عجلان ، وغيرهم .

أخرج له مسلم ، والنسائي ، وابن ماجه .

قال ابن معين ، وابن نمير : ثقة . وقال الحاكم : كان من ثقات أهل المدينة ممن يجمع حديثه.

وقال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث ، وكان فيه عسر[1]. وذكره ابن حبان في الثقات .

وقال النسائي : ليس به بأس .

وقال أبو زرعة : إلى الصدق ماهو ، وليس بذاك القوي .

وقال أبو حاتم : منكر الحديث ، يُكتب حديثه .

قال ابن حجر : صدوق له أوهام .

انظر تهذيب الكمال ١٣٢/٩ ، التهذيب ٢٥٩/٣ ، التقريب (١٩١٣) .

---

(١) الذي في التهذيب أن هذا القول من رواية ابن سعد عن الواقدي ، والصحيح أنه من كلام ابن سعد ، وليس من كلام الواقدي ، كما رجح ذلك محقق كتاب تهذيب الكمال ١٣٤/٩ .

....

* زيد بن أسلم ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٦٣٥ .

* أبو مراوح الغفاري الليثي المدني . قال مسلم : اسمه سعد . وسماه بعضهم واقد .
روى عن أبي واقد الليثي ، وأبي ذر الغفاري ، وحمزة بن عمرو الأسلمي .
روى عنه زيد بن أسلم ، وعروة بن الزبير ، وسليمان بن يسار .
قال العجلي : مدني تابعي ثقة . وذكره ابن حبان في ثقات التابعين .
وقال أبو داود : له صحبة .
وقال أبو أحمد الحاكم : يُعدُّ في النفر الذين ولدوا في حياة النبي ﷺ وسماهم .
روى له البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه حديثان من روايته عن أبي ذر ، وحمزة الأسلمي . وهما جميع ماله عندهم من حديث .
قال ابن حجر : قيل له صحبة ، وإلا فثقة من الثالثة .
قلت : ويمكن الجمع بأن يقال إن له صحبة اللقي في الطفولة ، كما أشار الحاكم أبو أحمد ولكن ليس له سماع من النبي ﷺ ؛ بدليل وجود واسطة بينهما في هذا السند ، وقد صوبه البيهقي ، كما سيأتي ، وإن لم يكن هو أرجح الوجوه عموماً ، والله أعلم .
أسد الغابة ٥/٢٩٣، تهذيب الكمال ٣٤/٢٧٠، التهذيب ١٢/٢٢٧، التقريب (٨٣٥٠).

* أبو واقد الليثي ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٦٠٠ .

* عطاء بن يسار ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٥٣ .

....

تخريج الحديث :

روى زيد بن أسلم هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة دونه :

أولاً : رواه ربيعة بن عثمان ، واختلف على الراوي عنه :

١ - فرواه أحمد بن صالح ، ودحيم ، عن ابن أبي فديك ، عن ربيعة بن عثمان ، عن زيد ، عن أبي المراوح ، عن أبي واقد الليثي .

٢ - ورواه أحمد بن الفرج ، عن ابن أبي فديك ، عن ربيعة بن عثمان ، عن زيد ، عن أبي المراوح .

٣ - ورواه أبو الأزهر ، عن ابن أبي فديك ، عن ربيعة ، عن زيد ، عن أبي واقد الليثي عن أبي مراوح .

ثانياً : ورواه ثلاثة من الرواة ، عن زيد ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي واقد .

ثالثاً : ورواه عبدالله بن حسين بن عطاء ، عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن واقد الليثي.

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه ربيعة بن عثمان ، واختلف على الراوي عنه :

١ - فرواه أحمد بن صالح ، ودحيم ، عن ابن أبي فديك ، عن ربيعة بن عثمان ، عن زيد ، عن أبي المراوح ، عن أبي واقد الليثي :

أخرجه الطبراني في الكبير ٣/٢٤٨ ، رقم ٣٣٠٣ ، من طريق أحمد بن صالح .

والمؤلف في العلل ٢/١٠٧ ، رقم ١٨١٧ ، عن أبيه ، عن دحيم .

كلاهما عن ابن أبي فديك ، عن ربيعة بن عثمان ، به .

وذكره أبو حاتم في هذه المسألة ، وفي المسألة رقم ٤٧٩ ، من رواية ابن أبي فديك ، به .
كما ذكره الدارقطني في العلل ٢٩٩/٦ ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢ ق ١٦٤/ب)
من رواية ربيعة بن عثمان ، به .

قلت : وأحمد بن صالح ، هو المصري : ثقة حافظ (التقريب ٤٨) .
ودُحيم : عبدالرحمن بن إبراهيم العثماني : ثقة حافظ متقن (التقريب ٣٧٩٣) .

٢ ـ ورواه أحمد بن الفرج ، عن ابن أبي فديك ، عن ربيعة بن عثمان ، عن زيد ، عن أبي المراوح :
أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢ ق ٢٨٩/أ) في ترجمة أبي مراوح ، وابن مندة في معرفة الصحابة ـ كما في أسد الغابة ٢٩٤/٥ ـ .
كلاهما عن محمد بن يعقوب الأصم ، عن أحمد بن الفرج ، عن ابن أبي فديك ، به .

وذكره ابن الأثير في أسد الغابة ٨١/٥ ، من رواية ربيعة به ، إلا أنه قال : عن واقد أبي مراوح الليثي . وعزاه إلى ابن مندة وأبي نعيم .

قلت : ولعل هذا تحريف في النسخ ؛ فقد تقدم تخريجه عند أبي نعيم ، والذي وقع عنده : عن أبي مراوح ، ولم يذكر واقداً ، وكذا ذكره ابن الأثير في موضع آخر ، كما تقدم عن ابن مندة ، وسيأتي عن البيهقي ما يؤيد هذا .
وهذا الوجه من رواية أحمد بن الفرج ، هو أبو عتبة الحجازي الحمصي ، وقد تُكلم فيه ، وقال عنه ابن حجر : هو وسط . (لسان الميزان ٢٤٥/١) .

....

٣ ـ ورواه أبو الأزهر ، عن ابن أبي فديك ، عن ربيعة ، عن زيد ، عن أبي واقد الليثي ، عن أبي مراوح :
أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٢٧٢/٧ ، رقم ١٠٢٨١ ، عن أبي طاهر الفقيه ، عن أبي حامد أحمد بن محمد بن يحيى بن بلال ، عن أبي الأزهر ، به .

وقال البيهقي : كذا وجدته في كتابي ، والصواب عن أبي مراوح ، عن أبي واقد الليثي ، ورواية [هشام][1] بن سعد أصح ، وكذلك رواه عبدالله بن جعفر ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي واقد .

قلت : وأبو طاهر الفقيه ، هو محمد بن محمد بن مَحْمِش ، قال الذهبي : الفقيه العلامة القدوة ، شيخ خراسان (السير ٢٧٦/١٧) .
وأبو حامد ، هو الخشَّاب ، قال الذهبي : الشيخ المسند الصدوق (السير ٢٨٤/١٥) .
وأبو الأزهر ، هو أحمد بن الأزهر : صدوق كان يحفظ ، ثم كبر ، فصار كتابه أثبت من حفظه . ولعل هذا مما حدث به من حفظه .

ومما تقدم فلعل الوجه الأول أرجح عن ابن أبي فديك ؛ حيث رواه ثقتان حافظان كذلك ، في حين خالفهما في الوجه الثاني مُتكلم فيه ، والله أعلم .

---

(١) وقع في المطبوع :« همام » ولعل الصواب هشام ، فهو الذي رواه عن زيد ، كرواية عبدالله بن جعفر ، كما سيأتي ، إضافة إلى أني لم أجد في الرواة من اسمه همام بن سعد ، والله أعلم .

ثانياً : ورواه ثلاثة من الرواة ، عن زيد ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي واقد الليثي :

أخرجه أحمد ٥/٢١٨ ، ٢١٩ ، والطبراني في الكبير ٣/٢٤٧ ، رقم ٣٣٠٠ ، ٣٣٠١ ، وفي الأوسط ٣/٢٢١ ، رقم ٢٤٦٧ ، والبيهقي في شعب الإيمان ٧/٢٧١ ، رقم ١٠٢٧٧ ١٠٢٧٨ ، وأبو عبيد في فضائل القرآن[1] (١٩٢)، رقم ٨/٥١ ، والقطيعي في جزء الألف دينار (٢٦٩)، رقم ١٧٦ ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١ ق ١٦٤/أ ،ب) ، وأبو عبدالله القاسم بن الفضل الثقفي في الأربعين (ق ٩٤/ب) .

كلهم من طريق هشام بن سعد .

والطبراني في الكبير ٣/٢٤٧ ، رقم ٣٣٠٢ ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١ق١٦٤/ب) من طريق سعيد بن سليمان ، عن محمد بن عبدالرحمن بن مجبر .

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١ ق ١٦٤/ب) ، والبيهقي في شعب الإيمان ٧/٢٧٢ ، رقم ١٠٢٨١ ، معلقاً ، من طريق عبدالله بن جعفر بن نجيح المديني .

كلهم عن زيد ، عن عطاء ، عن أبي واقد .

وذكره أبو حاتم في المسألة رقم ٤٧٩ ، والدارقطني في العلل ٦/٢٩٨ ، من رواية هشام بن سعد ، في مقابل رواية ربيعة في الوجه الأول من الاختلاف عليه ، وقالا : وحديث هشام ابن سعد أشبه بالصواب[2].

قلت : وهشام بن سعد ، قال ابن حجر : صدوق له أوهام (التقريب ٧٢٩٤) . ولكنه من أثبت الناس في زيد بن أسلم . (تهذيب الكمال ٣٠/٢٠٨) .

---

(١) وقع في هذه الطبعة وهي بتحقيق وهبي غاوجي :« حدثنا عبدالله بن صالح ، عن هشام بن سعد » ، والصواب كما جاء في الطبعة الجديدة بتحقيق مروان عطية وآخرين (ص ٣٢٢) :« حدثنا عبدالله بن صالح ، عن الليث ، عن هشام » ، فعبدالله بن صالح إنما يروي عن الليث ، وهو كاتبه ، ولا يروي عن هشام ، وكذا جاء في شعب الإيمان من رواية الليث عن هشام ، والله أعلم .

(٢) وقد يوحي هذا بأن الدارقطني اعتمد على ما ذكره ابن أبي حاتم ، فقد اقتصر على الوجهين اللذين عنده ، وقال كقول أبي حاتم فيه ، وقد يكون في هذا حجة لمن قال إنه استفاد من علل ابن أبي حاتم ، والله أعلم .

....

ومحمد بن عبدالرحمن بن مجبر : ضعيف جداً . (لسان الميزان ٢٤٦/٥) .
وأما عبدالله بن جعفر ، فهو والد علي بن المديني ، وهو ضعيف .(التقريب ٣٢٥٥) .

ثالثاً : ورواه عبدالله بن حسين بن عطاء ، عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن واقد الليثي :
أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١ ق ١٦٤/ب) ، من طريق محمد بن عباد المكي ، عن حاتم بن إسماعيل ، عن عبدالله بن حسين بن عطاء بن يسار[١]، به .

قلت : وعبدالله بن حسين : ضعيف (التقريب ٣٢٧٥) .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على زيد بن أسلم وعلى بعض الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ ـ رواه ربيعة بن عثمان ـ في الراجح عنه ـ، عن زيد ، عن أبي المراوح ، عن أبي واقد .

٢ ـ ورواه ربيعة بن عثمان ـ في وجه مرجوح عنه ـ ، عن زيد ، عن أبي المراوح .

٣ ـ ورواه ربيعة أيضاً ـ في وجه مرجوح عنه ـ، عن زيد ، عن أبي واقد، عن أبي مراوح.

٤ ـ ورواه هشام بن سعد ، وعبدالله المديني ، ومحمد بن عبدالرحمن بن مجبر ، عن زيد ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي واقد .

٥ ـ ورواه عبدالله بن حسين بن عطاء ، عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن واقد الليثي .

---

(١) وقع في المخطوط :« ثنا حاتم بن إسماعيل ، عن عبدالله بن حسن ، عن عطاء بن يسار ، عن زيد » ، وصوابه ، كما أثبته ، فليس في شيوخ حاتم من اسمه عبدالله بن حسن ، وإنما عبدالله بن حسين بن عطاء بن يسار ، وكذلك فعطاء ليس من تلامذة زيد ، وإنما من شيوخه ، والله أعلم .

ولعل أرجح هذه الأوجه ، هو الوجه الرابع ؛ حيث رواه هشام بن سعد ، وهو صدوق له أوهام ، لكنه من أثبت الناس في زيد بن أسلم ، وتابعه عبدالله المديني وهو ضعيف ، وأما متابعة ابن المجبر فلا يعتد بها ، لأنه ضعيف جداً .
في حين لم أجد من تابع ربيعة في الوجه الأول ، الراجح عنه ، ولا في الوجهين الباقيين ، وهو كما تقدم صدوق له أوهام . وكذا لم أجد من تابع عبدالله بن حسين على الوجه الخامس ، وهو ضعيف ، كما تقدم .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو حاتم من ترجيحه للوجه الثالث ، حيث قال في هذه المسألة بعد أن سأله ابنه عن رواية ربيعة في الوجه الأول ، قال : يروونه عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي واقد الليثي ، عن النبي ﷺ .
وصرح بترجيحه له في المسألة رقم (٤٧٩)، حيث قال : وحديث هشام أشبه .
وفي المسألة رقم (١٨١٧)، حيث قال : إنما هو عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي واقد الليثي ، عن النبي ﷺ .

والحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح إن شاء الله ، وإن كان فيه هشام بن سعد ، وهو صدوق له أوهام ، ولكنه من أثبت الناس في زيد بن أسلم ، فتكون روايته عنه صحيحة بخصوصها ، كما تابعه عبدالله المديني ، وهو وإن كان ضعيفاً كما تقدم ، ولكنه يصلح للمتابعة ، والله أعلم .
وله أيضاً شواهد صحيحة كثيرة عن عدد من الصحابة وبعضها في الصحيحين ، وانظر بعضها عند مسلم ٧٢٥/٢ ، كتاب الزكاة ، باب لو أن لابن آدم واديين ... ، والله أعلم .

٦٤١ ــ وسألت أبي عن حديث رواه يحيى بن حمزة ، عن سليمان بن داود ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ كتب إلى أهل اليمن بصدقات الغنم .

قلت له : من سليمان هذا ؟ .

قال أبي : من الناس من يقول : سليمان بن أرقم .

قال أبي : وقد كان قدم يحيى بن حمزة العراق ، فيرون أن الأرقم لقب ، وأن الاسم داود .

ومنهم من يقول[1]: سليمان بن داود الدمشقي ، شيخ ليحيى بن حمزة ، لا بأس به فلا أدري أيهما هو ؟ ، وما أظن أنه هذا الدمشقي[2].

ويُقال : إنهم أصابوا هذا الحديث بالعراق من حديث سليمان بن أرقم .

رجال الإسناد :

* يحيى بن حمزة بن واقد الحضرمي ، أبو عبدالرحمن الدمشقي (ت ١٨٣ تقريباً) .

متفق على توثيقه . قال ابن حجر : ثقة رمي بالقدر .

تهذيب الكمال ٢٧٨/٣١ ، السير ٣٥٤/٨ ، التهذيب ٢٠٠/١١ ، التقريب (٧٥٣٦) .

* سليمان بن داود الخولاني الدمشقي ، سكن داريا ، من السابعة .

روى عن الزهري ، وعمر بن عبدالعزيز ، وأيوب بن نافع ، وغيرهم .

روى عنه يحيى بن حمزة ، وصدقة بن عبدالله ، وهشام بن الغاز ، وغيرهم .

وثقه غير واحد ، وضعفه كثيرون بسبب ظنهم أنه هو راوي هذا الحديث ، ولكن سيأتي أن الذي روى هذا الحديث إنما هو سليمان بن أرقم ، وهو ضعيف كما سيأتي .

---

(١) وقع في نسخة فيض الله والمطبوع : ومن الناس من يقول ، وما أثبته من بقية النسخ . وكذا نقله الذهبي في الميزان ٢٠٢/٢ ، عن المصنف .

(٢) سقط من قوله : شيخ ليحيى » إلى هنا من نسخة دار الكتب .

....

ولذا قال الحافظ ابن حجر في التهذيب : أما سليمان بن داود الخولاني فلا ريب أنه صدوق لكن الشبهة دخلت على حديث الصدقات ، من جهة الحكم بن موسى ، غلط في اسم والد سليمان ، فقال : سليمان بن داود ، وإنما هو سليمان بن أرقم . فمن أخذ بهذا ضعف الحديث ، ولا سيما مع قول من قال إنه قرأه كذلك في أصل كتاب يحيى بن حمزة...الخ.
وقال في التقريب : صدوق .
تاريخ دمشق ٣٠٣/٢٢، تهذيب الكمال ٤١٦/١١،التهذيب ١٨٩/٤،التقريب (٢٥٥٥).

* سليمان بن أرقم ، أبو معاذ البصري ، من السابعة .
متفق على تضعيفه . قال ابن حجر : ضعيف .
تهذيب الكمال ٣٥١/١١ ، التهذيب ١٦٨/٤ ، التقريب (٢٥٣٢) .

* الزهري : محمد بن مسلم ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني القاضي (ت ١٢٠ تقريباً) .
متفق على توثيقه . قال ابن حجر : ثقة عابد .
تهذيب الكمال ١٣٧/٣٣ ، التهذيب ٣٨/١٢ ، التقريب (٧٩٨٨) .

* محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري ، أبو عبدالملك المدني ، (ت ٦٣) .
ولد في حياة النبي ﷺ ، وقيل إنه هو الذي كناه أبا عبدالملك .
قال النسائي : ثقة . وقال الواقدي : كان ثقة قليل الحديث . وذكره ابن حبان في الثقات .
قال : ابن حجر : له رؤية ، وليس له سماع إلا من الصحابة .
انظر تهذيب الكمال ٢٠١/٢٦ ، التهذيب ٣٧٠/٩ ، التقريب ٦١٨٢) .

....

---

* عـمـرو بن حـزم بن زيد الأنصـاري ، صـحابـي جليل ، شـهد الخندق مع النبي ﷺ ، واستعمله النبي ﷺ على نجران وهو ابن سبع عشرة سنة ، مات بعد الخمسين على الراجح . الاستيعاب ٢٩٩/٨ ، أسد الغابة ٩٨/٤ ، تهذيب الكمال ٥٨٥/٢١ ، الإصابة ٩٩/٧ .

تخـريج الحـديـث :

روى الزهري هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

أولاً : رواه يحيى بن حمزة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه الحكم بن موسى ، وأحمد بن سليمان ، عن يحيى بن حمزة ، عن سليمان بن داود ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده .

٢ ـ ورواه محمد بن بكار ، وجامع بن بكار ، عن يحيى ، عن سليمان بن أرقم ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده .
وتابع يحيى على هذا الوجه : العباس بن الفضل الأنصاري .

ثانياً : ورواه يونس بن يزيد ، وشعيب ، وسعيد بن عبدالعزيز ، عن الزهري مرسلاً .

وفيما يلي تفصيل ذلك :

أولاً : رواه يحيى بن حمزة ، واختلف عليه :

١ - فرواه الحكم بن موسى ، عن يحيى بن حمزة ، عن سليمان بن داود ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ :

أخرجه النسائي ٥٧/٨ ، ٥٨ ، كتاب القسامة ، باب ذكر حديث عمرو بن حزم ...، رقم ٤٨٥٣ ، عن عمرو بن منصور .

وأبو داود في المراسيل (ص ٢١٣)، رقم ٢٥٩ .

والحاكم ٣٩٥/١ ـ وعنه البيهقي في الكبرى ٢٥/٨ ، ٢٨ ، ٧٣ ، ٧٩ ـ، من طريق محمد بن إبراهيم العبدي .

والحاكم ٣٩٥/١ ـ وعنه البيهقي في الكبرى ٨٧/١ ، ٨٨ ـ ، من طريق صالح بن عبدالله ابن محمد بن حبيب الحافظ .

وأبو يعلى ـ كما في جامع المسانيد ٥٦١/٩ ـ ومن طريقه ابن حبان ٥٠١/١٤، رقم ٦٥٥٩ ، والبيهقي في المعرفة ١١٨/١٢ ، رقم ١٦٠٨١ ، وابن عدي في الكامل ١١٢٣/٣ ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١ ق ١٧٦/أ) ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٠٥/٢٢ ، و٤٨١/٤٥ ، وابن حجر في موافقة الخُبر ٩٨/٢ ، و٣٨٦/٢ ـ .

وابن حبان ٥٠١/١٤ ، رقم ٦٥٥٩ ، والبيهقي في المعرفة ١١٨/١٢ ، رقم ١٦٠٨١ ، وابن عدي في الكامل ١١٢٣/٣ ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١ ق ١٧٦/أ ، و ق ٣١٧/أ) ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٠٥/٢٢ ، و٤٨١/٤٥ ، وابن حجر في موافقة الخُبر ٣٨٦/٢ ، من طريق الحسن بن سفيان .

وابن حبان ٥٠١/١٤ ، رقم ٦٥٥٩ ، والبيهقي في المعرفة ١١٨/١٢ ، رقم ١٦٠٨١ ، وابن عبدالبر في التمهيد ٣٣٩/١٧, ٣٤٠ ، وابن عدي في الكامل ١١٢٣/٣ ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١ ق ١٧٦/أ ، و ق ٣١٧/أ) ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٠٥/٢٢ ، و٤٨١/٤٥ ، وابن حجر في موافقة الخُبر ٩٨/٢ ، و٣٨٦/٢ ، من طريق حامد بن محمد بن شعيب .

....

والدارمي ٨٤/٢ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، رقم ٢٢٧١ ، ٢٣٥٧ ، ٢٣٥٩ ، ٢٣٦٩ ، ٢٣٧٠ ، ٢٣٧١ ، ٢٣٧٦ ، ٢٣٧٨ . مفرقاً .
والدارقطني ١٢٢/١ ، ٢٨٥/٢ ، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٣٧٩/٢ ، رقم ٥٧٢ ، ومحمد بن نصر في كتاب السنة (٦٦)، رقم ٢٣٤ ، من طريق محمد بن يحيى الذهلي .
والدارقطني ١٢٢/١ ، من طريق إبراهيم بن هاني .
والبيهقي في الكبرى ٣٠٩/١ ، و ٨٩/٤ ، و٨٨/٨، ٩٥، ٩٧ ، وفي الخلافيات ٥٠١/١ رقم ٢٩٧ ، وفي المعرفة ١١٨/١٢ ، رقم ١٦٠٨١ ، وابن عدي في الكامل ١١٢٣/٣ ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١ ق ١٧٦/أ ، و ق ٣١٧/أ)، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٠٥/٢٢ ، و٤٨١/٤٥ ، وابن حجر في موافقة الخُبر ٣٨٦/٢ ، من طريق أحمد بن الحسن بن عبدالجبار الصوفي[1]
والبيهقي في الكبرى ٨٩/٤ ، من طريق الفضل بن محمد بن المسيب .
والطبراني في الكبير (كما في البدر المنير (٦ ق ٢٠/ب) ، وفي الأحاديث الطوال رقم ٥٦ ـ ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال ٤١٩/١١ ـ ، ورواه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢ ق ٨٢/أ) ، من طريق محمد بن عبدالله الحضرمي .
والبيهقي في المعرفة ١١٨/١٢ ، رقم ١٦٠٨١ ، وابن عدي في الكامل ١١٢٣/٣ ، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٣٧٩/٢ ، رقم ٥٧١ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٤٨١/٤٥ ، وابن حجر في موافقة الخُبر ٣٨٦/٢ ، وأبو شعيب الحراني في فوائده (ق ٨٠/أ) . من طريق أبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي .
والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٥/٢ ، و ٣٧٤/٤ ، عن ابن أبي داود .

---

(١) وقع في الكامل : « أحمد بن الحبيب الصوفي » ، وهو تصحيف .

....

وابن عبدالبر في التمهيد ١٧/٣٣٩ ، ٣٤٠ ، وفي ٢٤/١٦٣ ، وابن حزم في المحلى ٦/١٣ ، من طريق أحمد بن زهير بن حرب .

وابن عبدالبر في التمهيد ١٧/٣٣٩ ، ٣٤٠ ، وفي ٢٤/١٦٣ ، من طريق محمد بن سليمان المنقري .

وابن أبي عاصم في كتاب الديات (ص ٦٧، ٦٩، ٧٢) ، عن أبي يعقوب إسحاق بن سليمان البغدادي .

والبغوي في مسائل الإمام أحمد ، رقم ٧٣ ، ٩٩ ، عن أحمد[1] .

وعثمان الدارمي في الرد على بشر المريسي (ص ١٣١) .

والعقيلي في الضعفاء ٢/١٢٧ ، والخطيب في تاريخ بغداد ٨/٢٢٨ ، من طريق محمد بن إسماعيل الترمذي .

وابن عدي في الكامل ٣/١١٢٤ ، من طريق محمد بن عبدالرحيم السابري .

والخطيب في الكفاية (ص ١٠٣ ، ١٠٤) ، من طريق يعقوب بن سفيان .

وابن حجر في موافقة الخُبر ٢/٩٨ ، من طريق ابن منيع .

---

(١) ووقع عند ابن عدي ، وقال البغوي : قد أخرج أحمد بن حنبل هذا الحديث في مسنده عن الحكم بن موسى ، عن يحيى بن حمزة .

وكذا قال الزركشي في الذهب الأبريزفي تخريج أحاديث فتح العزيز (ج ٦ ق ١٨/أ) ، قال : « وأما أحمد بن حنبل فأخرجه في المسند ، وقال البغوي : سمعت أحمد بن حنبل ، وسئل عن هذا الحديث ، فقال أرجوا أن يكون صحيحاً ، وقال ابن عدي : هو مجود الإسناد ... » الخ .

قلت : وفي ما ذكراه نظر ؛ فقد أخرج البغوي نفسه هذا الحديث عن أحمد عن الحكم في مسائله عنه ، كما تقدم ، ولم أجد هذا الحديث في المسند المطبوع ، وليس هو في أطراف المسند ٥/١٣١ ، ولم يذكره ابن كثير في جامع المسانيد٩/٥٦١ ، من رواية أحمد في المسند ، كما لم يذكره كل من تكلم عن هذا الحديث مع كثرتهم ، وقد عزاه ابن عبدالهادي في التنقيح ١/٤١٠ ، إلى أحمد ، ولم يقل أنه في المسند ، وإن كان ظاهر كلامه أنه فيه ، لأنه قال : رواه أحمد وأبو داود ، ولكن قد تقدم أن أحمد قد رواه عن الحكم ، ولكن في غير المسند .

وأما الزركشي فلعله قد تابع البغوي ، نقلاً عن ابن عدي ، بدليل أنه أورد سؤال البغوي لأحمد ، هو عند ابن عدي أيضاً ، ثم أردفه بكلام ابن عدي ، ثم بعد أن ساق جملة من الأقوال فيه ، ذكر قول البغوي المتقدم بنصه، والله أعلم.

....

والقاضي عبدالجبار الخولاني في تاريخ داريا (ص ٨٦) ، من طريق أبي زرعة .
والرافعي في تاريخ قزوين ٤٤٧/٣ ، من طريق أحمد بن يونس .
وأبو نعيم في معرفة الصحابة (ق ٣١٧/أ) ، من طريق إدريس بن عبدالكريم .
كلهم عن الحكم بن موسى[1]، به .

وقال أبو داود في المراسيل : والذي قال : سليمان بن داود وهـم فيه .
وقال أيضاً : وهـم فيه الحكم .
وسأله الآجري في سؤالاته ١٩٥/٢ عن رواية الحكم لهذا الحديث ، فقال : لا أحدث به ؛ حدثني أبو هبيرة : محمد بن الوليد الدمشقي ، قال : قرأت هذا الحديث في أصل يحيى بن حمزة : عن سليمان بن أرقم عن الزهري .
وقال ابن حبان : سليمان بن داود هذا هو سليمان بن داود الخولاني ، من أهل دمشق ، ثقة مأمون ، وسليمان بن داود اليمامي لا شيء ، وجميعاً يرويان عن الزهري .
وقال الحاكم : هذا حديث كبير مفسر في هذا الباب ، يشهد له أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز ، وإمام العلماء في عصره : محمد بن مسلم الزهري بالصحة .
وقال القاضي عبدالجبار في تاريخ داريا : إن هذا غلط من الحكم بن موسى ... والذي صح عندنا [أن الذي][2] روى حديث الصدقات عن الزهري هو سليمان بن أرقم ، هكذا هو مكتوب في أصل يحيى بن حمزة : سليمان بن أرقم ، وهو الصواب .
وقال الخطيب : لا أعلم أحداً تابع عليه الحكم بن موسى .

---

(١) وخولف هؤلاء ؛ فقد أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٠٤/٢٢ ، ٤٠٤ ، من طريق أبي بكر ابن المقرىء ، عن أبي يعلى ، وابن منيع ، وحامد بن شعيب البلخي ، قالوا : حدثنا الحكم بن موسى ، حدثنا يحيى بن حمزة ، نا داود بن سليمان ، عن الزهري ، به .
وقال ابن عساكر : كذا قال ابن المقرىء لم يزد عليه ، والصواب سليمان بن داود .
قلت : وقد رواه ابن المقرىء عن أبي يعلى على الصواب ، أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٠٥/٢٢ ، وابن حجر في موافقة الخبر ٩٨/٢ ، والله أعلم .

(٢) وقع في تاريخ داريا : « إنه روى » ، ولا يستقيم الكلام بها ، ولعل الصواب ما أثبته .

....

وقد وجدت متابعاً للحكم بن موسى :

فقد أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٤/ ١٠ ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٢/ ٣١١ ـ قال البخاري بعد ذكره لرواية سليمان بن داود المتقدمة ، قال : قاله أحمد بن سليمان ، عن يحيى بن حمزة .

قلت : وقد تقدم أن جميع من أخرج هذا الحديث من رواية سليمان بن داود ، إنما رواه من طريق الحكم عن يحيى ، ولم أر من ذكر رواية أحمد بن سليمان هذا ، مع كثرة من تكلم في هذا الحديث ، ونص أكثرهم على تفرد الحكم وخطأه فيه ، وتقدم قول الخطيب إنه لا يعلم أحداً تابع الحكم عليه .
وعليه فأنا في شك من ثبوت هذه المتابعة ، وأخشى أن يكون وهم الإمام البخاري في تسمية الحكم ، أو وقع خطأ في النقل عنه أو تصحيف ، وخاصة أني لم أجد في الرواة عن يحيى من اسمه أحمد بن سليمان . كما أني لم أجد في الرواة من اسمه أحمد بن سليمان ويمكن أن يروي عنه البخاري إلا اثنان ، وهما أحمد بن سليمان الرهاوي ، وأحمد بن أبي الطيب البغدادي ، وكلاهما ليس شامياً ، ويحيى كما تقدم شامي ، مما يبعد أن يكونا رويا عنه .
وعلى فرض ثبوت رواية أحمد بن سليمان هذا لهذا الوجه ، وصحته عنه ، فهو مع ذلك وجه مرجوح ، لأنه سيأتي أن عدداً من الأئمة وجد هذا الحديث في أصل يحيى بن حمزة من رواية سليمان بن أرقم ، ليس ابن داود ، والله أعلم .

٢ ـ ورواه محمد بن بكار ، وجامع بن بكار ، عن يحيى ، عن سليمان بن أرقم ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ :

أخرجه النسائي ٨/ ٥٩ ، الموضع السابق ، رقم ٤٨٥٤ ، عن الهيثم بن مروان .
وأبو داود في المراسيل (ص ٢١٣)، رقم ٢٥٨ ـ وعنه الآجري في سؤالاته ٢/ ١٩٦ ، رقم ١٥٨١ ـ ، عن هارون بن محمد بن بكار .
كلاهما عن محمد بن بكار بن بلال .

....

وأبو داود في المراسيل (ص ٢١٣)، رقم ٢٥٨ ــ وعنه الآجري في سؤالاته ١٩٦/٢ ، رقم ١٥٨١ ــ عن هارون بن محمد بن بكار ، عن أبيه وعمه (وهو جامع بن بكار) .
كلاهما عن يحيى بن حمزة ، به .

وتوبع يحيى بن حمزة :
أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢ ق ٨٢/أ) ، من طريق العباس بن الفضل الأنصاري عن أبي معاذ الأنصاري ، عن الزهري ، به .
وقال أبو نعيم : وأبو معاذ ، هو سليمان بن أرقم .
قلت : وهو كما قال ؛ فقد تقدم في ترجمة سليمان بن أرقم أنه يكنى بأبي معاذ .

وقال أبو داود : حدثنا أبو هبيرة ، قال : قرأته في أصل يحيى بن حمزة : حدثني سليمان بن أرقم .
وقال النسائي : وهذا أشبه بالصواب ، والله أعلم ، وسليمان بن أرقم متروك الحديث .

قلت : ومحمد وجامع ابنا بكار : صدوقان (التقريب ٥٧٥٧ ، ٨٨٦) .

وقد نص غير واحد أنهم رأوه في أصل يحيى : سليمان بن أرقم ، وليس ابن داود :

قال أبو زرعة الدمشقي في تاريخه ٤٥٥/١ : حُدِّثت أنه وجد في كتاب يحيى بن حمزة هذا الحديث عن سليمان بن أرقم عن الزهري ، ولكن الحكم لم يضبطه .
وقال ابن مندة : رأيت في كتاب يحيى بن حمزة بخطه : عن سليمان بن أرقم عن الزهري وهو الصواب .
وقال صالح جزرة : حدثنا دحيم ، قال : نظرت في أصل كتاب يحيى ، حديث عمرو بن حزم في الصدقات ، فإذا هو : عن سليمان بن أرقم .

....

وقال أبو الحسن الهروي : الحديث في أصل يحيى بن حمزة : عن سليمان بن أرقم[1]، غلط عليه الحكم .
وقال الذهبي في الميزان ٢٠٢/٢ : ترجح أن الحكم بن موسى وهـم ولا بـد .

انظر لما تقدم : تاريخ دمشق ٣٠٩/٢٢ ، ٣١٠ ، ميزان الاعتدال ٢٠١/٢ ، الذهب الإبريز (٦ ق ١٨/أ،ب)، البدر المنير (٦ /ق ٢٠/ب)، التلخيص الحبير ٢٢،٢١/٤ ، وغيرها .

ثانياً : ورواه يونس بن يزيد ، وشعيب ، وسعيد بن عبدالعزيز ، عن الزهري مرسلاً :

أخرجه النسائي ٥٩/٨ ، الموضع السابق ، رقم ٤٨٥٥ ، وأبو داود في المراسيل (٢١١) ، رقم ٢٥٧ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق ٣١٩/٢ ، رقم ١٧٩٢ ـ، ورواه البيهقي في الكبرى ٨٠/٨، ٨٥ ، وفي الصغرى ٢٣٨/٣ ، رقم ٣٠٣٨ ، وابن عبدالبر في التمهيد ٣٨١/١٧ ، معلقاً ، والخطيب في الفقيه والمتفقه ٣٢٦/١ ، رقم ٣١٨ .
من طريق ابن وهب .

والعقيلي في الضعفاء ١٢٧/٢ ـ ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣١١/٢٢ ـ ، من طريق الليث .

---

(١) أخرج هذا القول ابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٠٩/٢٢ من طريق ابن أبي العقب ، إلا أنه قال : سليمان بن رافع . ثم قال ابن عساكر : كذا قال ابن أبي العقب .
وقد ذكر هذا القول عن أبي الحسن : الذهبي في الميزان ٢٠١/٢ ، ونقله عنه الزركشي في الذهب الأبريز (٦ ق ١٨/ب) ، ووقع عندهما على الصواب ، كما أشار إليه ابن حجر في التلخيص ٢٢/٤ ، وابن الملقن في البدر المنير (٦ ق ٢٠/ب) ، أنه من قول أبي الحسن ، والله أعلم .

كلاهما عن يونس بن يزيد[1] ، عن الزهري قال : قرأت كتاب رسول الله ﷺ الذي كتب لعمر بن حزم ...، وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم ، فذكره .

وأخرجه النسائي ٥٩/٨ ، الموضع السابق ، رقم ٤٨٥٦ ، والعقيلي في الضعفاء ١٢٧/٢ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣١٠/٢٢ ، من طريق سعيد بن عبدالعزيز ، عن الزهري ، قال : جاءني أبو بكر بن حزم بكتاب في رقعة من أدم عن رسول الله ﷺ .

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير ١٠/٤ ، ومحمد بن نصر في كتاب السنة (٦٦)، رقم ٢٣٥ ، والعقيلي في الضعفاء ١٢٧/٢ ، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣١٠/٢٢ .
من طريق شعيب ، عن الزهري ، قال : قرأت صحيفة عند أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، ذُكر أن رسول الله ﷺ كتبها لعمرو بن حزم ، حين أمَّره على نجران .

---

(١) كما رواه هؤلاء وغيرهم من وجه آخر عن يونس :
أخرجه أبو داود ٢٢٦/٢ ، كتاب الزكاة ، باب زكاة السائمة ، رقم ١٥٧٠ ـ ومن طريقه ابن حزم في المحلى ٣١/٦ ، ٣٢ ، ٤٢ ـ، ورواه الحاكم ٣٩٣/١ ، وابن زنجويه في الأموال ٨٠٤/٢ ، رقم ١٣٩١ ، من طريق ابن المبارك .
وابن زنجويه في الأموال ٨٠٣/٢ ، رقم ١٣٩٠ ، وأبو عبيد ي الأموال (ص ٣٦٩)، رقم ٩٣٦ ، وعثمان الدارمي في الرد على بشر المريسي (ص ١٣١) . من طريق الليث .
والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٧٥/٤ ، وابن حزم في المحلى ٣٢/٦ ، وسحنون في المدونة ٣٠٩/١ ، من طريق ابن وهب .
وأبو عبيد في الأموال (ص ٣٦٩)، رقم ٩٣٥ ، من طريق ابن لهيعة .
وابن حزم في الإحكام ٢٨٩/٢ ، من طريق عبدالله بن عمر النميري .
كلهم عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، قال : هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ التي كتب الصدقة ، وهي عند آل عمر بن الخطاب ، قال ابن شهاب : أقرأنيها سالم بن عبدالله بن عمر فوعيتها على وجهها ، وهي التي انتسخ عمر ابن عبدالعزيز من عبدالله بن عمر ، وسالم بن عبدالله ، حين أُمر على المدينة ، فأمر عماله بالعمل بها ، وكتب إلى الوليد فأمر عماله بالعمل بها ، ثم لم يزل الخلفاء يأمرون بذلك بعده ، ثم أمر بها هشام فنسخها إلى كل عامل من المسلمين ، وأمرهم بالعمل بما فيها ولا يتعدونها . ثم ذكر الكتاب .
قلت : وأغلب الظن أن هذه النسخة هي نسخة عمرو بن حزم التي تقدم أن الزهري قرأها ، والله أعلم .

....

وقال العقيلي في الضعفاء ١٢٧/٢ : قال محمد بن يحيى : لم يسند الحديث : يونس ، ولا شعيب ، ولا سعيد بن عبدالعزيز، وذكروا أنه كتاب ، غير أنهم نقصوا من الحديث . ورواه سليمان بن داود بطوله ، وهو مجهول ، وقد روى عنه يحيى بن حمزة أشياء عن عمر بن عبدالعزيز من الرأي والحديث ، برواية يونس وشعيب وسعيد (أشبه أن تكون كتاباً)[١] . والكلام الذي في حديث سليمان بن داود لا أرفعه ، وهو عندنا ثابت محفوظ إن شاء الله تعالى ، غير أنا نرى أنه كتاب غير مسموع عمن فوق الزهري ، والله أعلم .

وقد روي هذا الحديث من طرق كثيرة جداً عن أبي بكر بن محمد بن عمرو ، غير الطريق المتقدمة ، وليس في أي منها أنه يروى متصلاً بإسناد صحيح ، وليس هنا مجال التفصيل في ذلك .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف يحيى بن حمزة في هذا الحديث :

١ ـ فرواه الحكم بن موسى ، وأحمد بن سليمان ـ إن ثبت عنه ـ ، عن يحيى بن حمزة ، عن سليمان بن داود ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده .

٢ ـ ورواه محمد بن بكار ، وجامع بن بكار ، عن يحيى ، عن سليمان بن أرقم ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده .
وتابع يحيى على هذا الوجه : العباس بن الفضل الأنصاري .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من المطبوع من ضعفاء العقيلي ، واستدركته من تاريخ دمشق ٣١١/٢٢ .

....

وتقدم أن الوجه الثاني أرجح ؛ حيث نص عدد من العلماء على خطأ الحكم في الوجه الأول ، وأنهم قد رأوه في كتاب يحيى : سليمان بن أرقم ، وليس كما قال الحكم : سليمان ابن داود ، إضافة إلى أنه قد رواه صدوقان على الوجه الصحيح عن يحيى ، كما توبع يحيى على هذا الوجه الثاني .

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث ، وقال له : من سليمان هذا ؟ .
فقال أبو حاتم : من الناس من يقول : سليمان بن أرقم . وقال : وقد كان قدم يحيى بن حمزة العراق ، فيرون أن الأرقم لقب ، وأن الاسم داود .
ومنهم من يقول : سليمان بن داود الدمشقي ، شيخ ليحيى بن حمزة، لا بأس به . فلا أدري أيهما هو ؟ ، وما أظن أنه هذا الدمشقي .
ويقال : إنهم أصابوا هذا الحديث بالعراق من حديث سليمان بن أرقم .

ومما تقدم يفهم أن أبا حاتم لم يرجح صراحة من هو سليمان الوارد في إسناد هذا الحديث ، هل هو ابن أرقم ، أو ابن داود ، أو أنهما واحد ، والأرقم لقب .
إلا أنه مال إلى ترجيح أنه ابن داود ، بقوله : وما أظن أنه هذا الدمشقي .
وما ذهب إليه ، هو الصواب ؛ حيث تقدم في التخريج رجحان أن سليمان الوارد في الإسناد هو ابن أرقم ، وليس ابن داود ، وقد أخطأ الحكم في تسميته ، ونص غير واحد من العلماء على أنهم قد رأوه في أصل يحيى : سليمان بن أرقم ، وليس ابن داود ، كما رواه الحكم ، والله أعلم .

وقد خولف سليمان بن أرقم في روايته لهذا الحديث متصلاً ؛ حيث رواه يونس بن يزيد ، وشعيب ، وسعيد بن عبدالعزيز ، ثلاثتهم عن الزهري مرسلاً .
وسليمان ضعيف كما تقدم ، وعليه فلا يثبت هذا الحديث عن الزهري إلا مرسلاً .

والحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف ، لأنه مرسل .

....

وقد روي من طرق أخرى عن أبي بكر بن حزم ، ولم يثبت متصلاً من طريق صحيح ، إلا أن العلماء قد تلقوا هذا الحديث بالقبول ، وعدّوه من الوجادة ، مع الاحتجاج به :

قال الشافعي في الرسالة (٤٢٢): ولم يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم - والله أعلم - حتى ثبت لهم أنه كتاب رسول الله ﷺ .
وقال يعقوب بن سفيان في المعرفة ٢١٦/٢ : ولا أعلم في جميع الكتب كتاباً أصح من كتاب عمرو بن حزم ، وقال : كان أصحاب النبي ﷺ والتابعون يرجعون إليه ويدعون آراءهم .
قال البغوي في المسائل (٣٨) : سئل أحمد عن حديث عمرو بن حزم في الصدقات ، صحيح هو ؟ فقال : أرجو أن يكون صحيحاً .
ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى ٢٦٦/٢١ ، عن الإمام أحمد قوله عن كتاب عمرو بن حزم ، قال : لا شكّ أن النبي ﷺ كتب له .
وقال عباس الدوري كما في « التاريخ » (٦٤٧) : سمعت يحيى بن معين يقول : حديث عمرو بن حزم أن النبي ﷺ كتب لهم كتاباً . فقال له رجل : هذا مسند ؟ فقال : لا ، ولكنه صالح .
وقال ابن عبدالبر في التمهيد ٣٣٨/١٧، ٣٣٩ : كتاب عمرو بن حزم هذا كتاب مشهور عند أهل السير ، معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة يُستغنى بشهرتها عن الإسناد ، لأنه أشبه التواتر في مجيئه ؛ لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة .
وقال أيضاً : وكتاب عمرو بن حزم معروف عند العلماء ، وما فيه فمتفق عليه إلا قليلاً .
وتقدم كلام العقيلي ، وفيه : وهو عندنا ثابت محفوظ إن شاء الله تعالى ، غير أنا نرى أنه كتاب غير مسموع عمن فوق الزهري .
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح العمدة ١٠١/١ : هذا الكتاب مشهور مستفيض عند أهل العلم ، وهو عند كثير منهم أبلغ من خبر الواحد العدل ، وهو صحيح بإجماعهم .

....

وقـال الإمام ابن كـثيـر في تحـفة الطالب (ص ١٩٧) : كـتــاب آل عمـرو بن حـزم هـذا اعتـمد عليـه الأئـمــة والمصنفون في كـتبهم ، وهو نسـخـة متـوارثـة عندهم تـشبـه نـسخـة عمرو بن شعيب عن أبيـه عن جـده .

وقال في جامع المسـانيد ٥٦٣/٩ ، بعد أن ذكر معظم طرقه عن أبي بكر ، قـال : فصار في هذا وجادة ، وقد أخذ به الأئمة ، واحتجوا بها واعتمدوها في باب الديات .

وقال في « التفسير » ٢٩٨/٤ : هـذه وجـادة جـيدة قـد قرأهـا الزهـري وغيره ، ومـثل هذا ينبغي[1] الأخـذ بـه .

وقال الذهبي في المهـذب في اختصار السنن الكبيـر ١٧/٤ : هو كتاب محـفوظ يتدواله آل حزم ، وإنما الشأن في اتصال إسناده .

وقال الزركشي في الذهب الإبريز (٦ ق ١٨/ب) : وفي اجتماع العلماء على القول بهذا الحديث ما يغني عن صحة الإسناد فيه .

وقـال ابن الوزير في العواصم والقـواصم ٣٣٣/١ ــ ٣٣٥ : كـتاب عـمرو بن حـزم ، وهو كتـاب مشـهور مـستفـيض ..... ، ثم قال : فـهذا الكتـاب متـداول بين أئمة الإسـلام قديماً وحديثاً يعتمدون عليه ، ويفزعون في مهمات هذا الباب إليه .

---

(١) وقع في التفسير : « لا ينبغي » ، وهو خطـأ .

٦٤٧ ـ وسألت أبي عن حديث رواه ابن أبي العشرين ، عن الأوزاعي ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي ﷺ قال : « ما على أحدكم إذا أراد أن يتصدق بصدقة أن يجعلها عن[1] والديه » .

قال أبي : هذا حديث منكر ؛ إنما يروى عن عباد بن كثير ،(عن عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جده . قال أبي : عباد بن كثير)[2] لم يدرك عمرو بن شعيب ، وهو ضعيف الحديث في نفسه .

قلت لأبي : فتخاف أن يكون الأوزاعي دلّس[3] ؛ بلغه عن عباد[4]، عن عمرو بن شعيب ، فرواه عن عمرو ؟

قال : لا ، ولكن أخاف أن يكون من ابن أبي العشرين .

قلت : أليسَ ابن أبي العشرين ثقة ؟

قال : هو ديواني كاتب ، لم يكن صاحب حديث .

رجال الإسناد :

* ابن أبي العشرين : عبدالحميد ، صدوق ربما أخطأ ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٨١ .

* الأوزاعي : عبدالرحمن بن عمرو ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٨١ .

* عمرو بن شعيب ، صدوق ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٦٤١ .

* شعيب بن محمد بن عبدالله ، صدوق ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٦٤١ .

---

(١) وقع في نسخة تشستربتي :« على » ، وما أثبته من بقية النسخ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من نسختي مصر والمطبوع ، ومثبت من بقية النسخ .

(٣) وقع في نسختي مصر والمطبوع :« وليس » ، والتصويب من بقية النسخ ، وهو الموافق لسياق الكلام .

(٤) وقع في نسخة فيض الله :« عباد بن كثير » ، وما أثبته من بقية النسخ .

....

* جد شعيب ، هو عبدالله بن عمرو ، صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣١ .

* عباد بن كثير ، هو الثقفي ، البصري كما صرح به العلائي ، وقد سكن مكة ، (ت بعد ١٤٠) .
متفق على تضعيفه . قال ابن حجر : متروك ، قال أحمد : روى أحاديث كذب .
جامع التحصيل (٣٣١)،تهذيب الكمال ١٤/١٤٥،التهذيب ٥/١٠٠،التقريب (٣١٣٩).

تخريج الحديث :

روى الأوزاعي هذا الحديث واختلف على من دونه :

أولاً : رواه هشام بن عمار ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أحمد بن سليمان ، وأحمد بن عامر ، ومحمد بن العباس ، عن هشام بن عمار ، عن ابن أبي العشرين ، عن الأوزاعي ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده .

٢ ـ ورواه أحمد بن عيسى بن ماهان ، عن هشام بن عمار ، عن الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده .

ثانياً : ورواه الوليد بن مسلم ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه هشام بن عمار ، عن الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده .

٢ ـ ورواه موسى بن إسماعيل الجَبُّليّ ، عن الوليد بن مسلم ، عن خارجة بن مصعب عن عثمان بن سعد الكاتب ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده .
وتابع الوليد على هذا الوجه : علي بن الحسن بن شقيق .

....

ثالثاً : ووري عن الأوزاعي ، عن عباد بن كثير ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده .

وتابع الأوزاعي على هذا الوجه : موسى بن أعين ، ويحيى بن نصر .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه هشام بن عمار ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أحمد بن سليمان ، وأحمد بن عامر ، ومحمد بن العباس ، عن هشام بن عمار ، عن ابن أبي العشرين ، عن الأوزاعي ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده :

أخرجه ابن الجوزي في البر والصلة (١٢٨)، رقم ١٧٩ ، وابن سمعون الواعظ في الأول من أماليه (ق ٥٤/ب) ، من طريق أحمد بن سليمان بن زبان الدمشقي .
وأبو بكر الربعي البندار في حديثه عن شيوخه (ق ٢١٣/أ) ، عن أحمد بن عامر .
وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٠٧/٥٣ ، وفي حديث أبي الفتوح الهروي (ق ٢٣٦/ب) من طريق محمد بن العباس بن الوليد الدمشقي .
كلهم عن هشام بن عمار ، عن ابن أبي العشرين ، به .

وذكره المصنف في هذه المسألة ، وفي المسألة رقم ٢١٢٠ ، من رواية ابن أبي العشرين به .
وقال أبو حاتم في هذه المسألة ، وفي المسألة ٢١٢٠ : هذا حديث منكر .

قلت : وأحمد بن سليمان : ضعيف (اللسان ١٨١/١) .
وأحمد بن عامر ، لعله الطائي الدمشقي ، قال أبو الحسين الرازي : كان من أهل بيت علم. وكتب عنه عبدالله الرازي ، والد تمام . وروى عنه أيضاً عبدالوهاب الكلابي . وقال ابن حجر : دمشقي مقبول . (اللسان ١٩٠/١) .
ومحمد بن العباس قال عنه الذهبي : الإمام الصالح الصادق (السير ٢٤٥/١٤) .

....

٢ ـ ورواه أحمد بن عيسى بن ماهان ، عن هشام بن عمار ، عن الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده .

أخرجه أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان ٣/٦١٠ ، رقم ٧٥٤ ، عن أحمد بن عيسى عن هشام بن عمار ، به .

قلت : وأحمد بن عيسى بن ماهان : ضعيف (اللسان ١/٢٤٣) .

ولعل الوجه الأول أرجح عن هشام ؛ حيث رواه صدوق ، وتابعه اثنان ، وإن كان فيهما ضعف إلا أنهما أكثر ، وأحسن حالاً من ابن ماهان . وقد خولف هشام في هذا الوجه الثاني ، كما سيأتي .
ولكن مداره في هذا الوجه الراجح على هشام بن عمار ، وهو صدوق كبر فصار يتلقن ، فحديثه القديم أصح (التقريب ٧٣٠٣) ، ولم يتبين هل الرواة عنه ممن روى عنه قبل الاختلاط أم بعده ، والله أعلم .

ثانياً : ورواه الوليد بن مسلم ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه هشام بن عمار ، عن الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده :

تقدم هذا الوجه في الوجه الثاني من الاختلاف على هشام بن عمار ، وتقدم أنه من رواية ابن ماهان ، وهو ضعيف ، وهو وجه مرجوح أيضاً عن هشام كما مر .
وقد خولف هشام في هذا الوجه ، كما سيأتي في الوجه الثاني .

....

٢ - ورواه موسى بن إسماعيل الجَبُّلِيّ ، عن الوليد بن مسلم ، عن خارجة بن مصعب ، عن عثمان بن سعد الكاتب ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده :
أخرجه الطبراني في الأوسط ٣٥٣/٨ ، رقم ٧٧٢٢ ، عن محمد بن عيسى بن السكن ، عن موسى بن إسماعيل الجَبُّلِيّ[1] ، عن الوليد بن مسلم ، به .
وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن عثمان بن سعد إلا خارجة بن مصعب .

قلت : ومحمد بن عيسى ، قال الخطيب : ثقة (تاريخ بغداد ٤٠٠/٢) .
وموسى بن إسماعيل ، قال أبو حاتم : صالح الحديث ليس به بأس (الجرح ١٣٦/٨).
وخارجة بن مصعب : متروك ، وكان يدلس عن الكذابين (التقريب ١٦١٢) .
وعثمان بن سعد الكاتب : ضعيف (التقريب ٤٤٧١) .

وتوبع الوليد بن مسلم على هذا الوجه :

أخرجه الطبراني في الأوسط ٤٧٩/٧ ، رقم ٦٩٤٦ ، عن محمد بن علي المروزي ، عن محمد بن عبدالله بن قُهزاذ ، عن علي بن الحسن بن شقيق ، عن خارجة بن مصعب ، عن عثمان بن سعد ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده .
وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن عثمان بن سعد إلا خارجة بن مصعب ، ولا عن خارجة إلا علي بن الحسن ، تفرد به محمد بن عبدالله بن قهزاذ .

قلت : ومحمد بن علي المروزي ، قال عنه الخطيب : ثقة (تاريخ بغداد ٦٨/٣) .
وابن قُهْزاذ ، وعلي بن الحسن : ثقتان (التقريب ٦٠٤٣ ، ٤٧٠٦) .

ومما تقدم يتضح أن الوجه الثاني أرجح عن الوليد ، حيث رواه موسى ، وهو صدوق ، كما توبع عليه الوليد من ثقة ، في حين تقدم أن في إسناد الوجه الأول ابن ماهان ، وهو ضعيف والله أعلم .

---

(١) وقع في المطبوع من الأوسط بتحقيق الطحان :« الحُبُلي » ، والتصحيح من الجرح ١٣٦/٨ ، والأنساب ٢٠/٢ .

....

ثالثاً : ووري عن الأوزاعي ، عن عباد بن كثير ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده :

أشار إليه أبو حاتم في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه .

وذلك عندما سأله ابنه عن رواية ابن أبي العشرين عن الأوزاعي عن عمرو ، به ، فأجابه بقوله : إنما يروى عن عباد بن كثير ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده .

قلت : يعني أن رواية الأوزاعي إنما هي عن عباد عن عمرو ، وليست عن عمرو مباشرة كما رواه ابن أبي العشرين .

ويؤيد هذا أن ابنه سأله بعد ذلك فقال : فتخاف أن يكون الأوزاعي دلَّس ؛ بلغه عن عباد عن عمرو بن شعيب ، فرواه عن عمرو ؟ .

فقال ابن أبي حاتم : لا ، ولكن أخاف أن يكون من ابن أبي العشرين .

وكما هو اضح فهذا ترجيح من أبي حاتم لهذا الوجه على رواية ابن أبي العشرين والتي تقدمت في الوجه الأول من الاختلاف على هشام بن عمار .

وقد وجدت من تابع الأوزاعي على هذا الوجه :

فقد أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٢٠٤/٦ ، رقم ٧٩١١ ، وأبو بكر النصيبي في حديثه عن شيوخه (ق ٢٨٦/ب) ، من طريق موسى بن أعين الحراني .

وابن مهدي في الثاني من المنتقى من حديث ابن مخلد (ق ١٩/أ) ــ ومن طريقه الديلمي في مسند الفردوس (ق ٢٢٥) - كما في هامش فردوس الأخبار ٣٩٦/٤ ــ عن محمد بن الجارود القطان ، عن يحيى بن نصر بن حاجب .

والأوزاعي ، وموسى ، ويحيى ، كلهم عن عباد بن كثير ، عن عمرو بن شعيب ، به .

قلت : وموسى بن أعين : ثقة (التقريب ٦٩٤٤) .

ويحيى بن نصر : فيه ضعف (لسان الميزان ٢٧٨/٦) .

وأما عباد بن كثير فتقدم أنه متروك .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على من دون عمرو بن شعيب ، وخلاصة ما تقدم ، أن هذا الحديث روي عن عمرو بن شعيب من عدة طرق :

١ ـ فرواه هشام بن عمار ــ في الراجح عنه ــ ، عن ابن أبي العشرين ، عن الأوزاعي ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده .

٢ ـ ورواه هشام بن عمار ــ في وجه مرجوح عنه ــ ، عن الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده .

٣ ـ رواه الوليد بن مسلم ــ في وجه لا يثبت عنه ــ ، عن الأوزاعي ، عن عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جده .

٤ ـ ورواه الوليد بن مسلم ــ في الراجح عنه ــ ، وعلي بن الحسن بن شقيق ، عن خارجة ابن مصعب ، عن عثمان بن سعد ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده .

٥ ـ ورواه الأوزاعي ــ في أحد الأوجه عنه ــ ، وموسى بن أعين ، ويحيى بن نصر ، عن عباد بن كثير ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده .

وإذا استبعدنا الأوجه المرجوحة يتبقى لدينا ثلاثة طرق عن عمرو بن شعيب ، طريقان عن الأوزاعي ، وطريق ثالث عن غيره :

فأما الطريقان اللذان عن الأوزاعي فهما في الحقيقة اختلاف عليه ، وهما :

١ ـ رواية الأوزاعي له مرة ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده .

٢ ـ وروايته مرة أخرى ، عن عباد بن كثير ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده.
وقد تابع الأوزاعي على هذا الوجه : موسى بن أعين ، ويحيى بن نصر .

....

وتقدم أن الوجه الأول من رواية هشام بن عمار ، عن ابن أبي العشرين ، عنه .
وأن هشاماً كان قد كبر فصار يتلقن ، ولم يتبين لنا هل الرواة عنه ممن روى عنه قبل الاختلاط أم بعده ، إضافة إلى تضعيف أبي حاتم الشديد لهذا الوجه في هذه المسألة وغيرها كما تقدم النقل عنه .
أما الوجه الثاني فلم نجد من رواه عن الأوزاعي كذلك ، إلا أن جزم أبي حاتم به ، وترجيحه له على الوجه الأول ، إضافة إلى وجود من تابع الأوزاعي عليه من الثقات وهو موسى بن أعين كما مرّ ، كل هذا يقوي حال هذا الوجه .
وعليه فلعل هذا الوجه الثاني أرجح عن الأوزاعي .

وأما الطريق الأخرى عن عمرو بن شعيب ، فمن رواية خارجة بن مصعب ، عن عثمان بن سعد ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، كما تقدم .

وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن الوجه الأول من الاختلاف على الأوزاعي ، وهو من رواية ابن أبي العشرين عنه كما سبق .
فقال أبو حاتم : هذا حديث منكر ؛ إنما يروى عن عباد بن كثير ، عن عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جده . ثم قال : عباد بن كثير ، لم يدرك عمرو بن شعيب ، وهو ضعيف الحديث في نفسه .
فقال ابن أبي حاتم لأبيه : فتخاف أن يكون الأوزاعي دلّس ؛ بلغه عن عباد ، عن عمرو بن شعيب ، فرواه عن عمرو ؟ .
قال : لا ، ولكن أخاف أن يكون من ابن أبي العشرين .
فقال ابن أبي حاتم : أليسَ ابن أبي العشرين ثقة ؟
قال : هو ديواني كاتب ، لم يكن صاحب حديث .

....

قلت : ومن كلام أبي حاتم يُفهم أنه يرى أن رواية ابن أبي العشرين قد تكون خطأ منه ، وأن الحديث إنما يروى عن عباد بن كثير .

ولعل ما ذهب إليه من أن الحديث إنما يروى عن عباد هو الصواب ؛ حيث تبين أن رواية ابن أبي العشرين ، والتي لم تذكر عباداً مرجوحة ، كما مر قبل قليل .
ولكن إشارة أبي حاتم إلى حمل الخطأ على ابن أبي العشرين فيه نظر ؛ فإنه وإن كان صدوق ربما أخطأ ، كما تقدم ، إلا أن من دونه من رواة هذا الوجه أدنى منه حالاً ، فحمل الخطأ عليهم أولى من حمله عليه ، والله أعلم .

والحديث من وجهه الراجح عن الأوزاعي ضعيف جداً ، لأنه من رواية عباد بن كثير ، وتقدم أنه متروك ، إضافة إلى تقرير أبي حاتم أنه لم يدرك عمرو بن شعيب .
ولا تنفعه متابعة عثمان بن سعد المتقدمة في الطريق الأخرى فهو في نفسه ضعيف ، والراوي عنه ، وهو خارجة بن مصعب تقدم أنه متروك كان يدلس عن الكذابين ، وليس بعيداً أن يكون أسقط عباد بن كثير في هذا الإسناد أيضاً . ولو ثبت هذا لاتضح أن مخرج الحديث واحد ، وأن البلاء فيه من عباد .

وعليه فيبقى الحديث إسناده ضعيف جداً ، ولم أقف له على شواهد تقويه ، والله أعلم .

٦٤٨ ـــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه ابن وهب فاختلف الرواة عنه :

فقال حرملة بن يحيى : عن ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن تَوبة بن نَمِر ، عن أبي عُمَيْر : عَريْف بن سَرِيْع ، عن عبدالله بن عمرو بن العاص ، أن عمر حمل رجلاً على فرس في سبيل الله ، ثم وجده يبيعه ، فأراد عمر أن يشتريه ، فسأل النبي ﷺ عن ذلك فنهاه عنه ، وقال :« إذا تصدقت بصدقة فأمضها ، لقد تصدقت بتمر على مساكين ، فوجدت تمرة فأدخلت بيدي في فيَّ ثم لفظتها ؛ خشية أن تكون من الصدقة » .

وروى هذا الحديث أبو سعيد : يحيى بن سليمان الجُعْفي ، عن ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن توبة بن نَمِر ، عن أبي عُفَيْر .

قال حرملة : عن أبي عُمَيْر . فأيهما أصح ؟

فقال أبو زرعة : أبو عُمَيْر أصح .

وحدثنا أبي ، عن أصبغ[1] ، فقال : عن أبي عُمَيْر ، كما قال حرملة .

رجال الإسناد :

* ابن وهب : عبدالله ، ثقة حافظ ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٩ .

* حرملة بن يحيى ، صدوق ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٦٣٦ .

* عمرو بن الحارث الأنصاري ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٢ .

---

(١) وقع في المطبوع :« اصبع » ، ولعله خطأ مطبعي .

....

* تَـوبة بن نَـمِـر بن حَـرْمل بن يَـغْلِب الحضرمي ، أبو مِـحْـجَـن المصري (ت ١٢٠) .
روى عن أبي عفير ، أو أبي عمير ، وعمر بن عبدالعزيز ، وجعفر بن الدمشقي .
روى عنه عمرو بن الحارث ، والليث ، وابن لهيعة ، والعلاء بن كثير ، وغيرهم .
قال ابن يونس : جُـمع له القضاء والقصص بمصر ...، وكان فاضلاً عابداً .
وقال وكيع في أخبار القضاة : توبة من خيار القضاة .
وترجم له البخاري ، وابن أبي حاتم ، ولم يذكراه بجرح أو تعديل .
وترجم له الدارقطني ، وابن ماكولا، والسمعاني ، وغيرهم ، ونقلوا كلام ابن يونس المتقدم.
وترجم له الذهبي في تاريخ الإسلام ، وقال : روى يسيراً عن التابعين .
قلت : ومما تقدم فلعل الرجل صدوق ، لتقدم طبقته ، وثناء ابن يونس ووكيع عليه ، مع توليه القضاء ، ولعدم وجود جارح ، والله أعلم .
التاريخ الكبير ١٥٦/٢ ، الجرح ٤٤٦/٢ ، أخبار القضاة ٢٣٠/٣ ، المؤتلف والمختلف ٣٠٧/١ ، الإكمال ٥٠٨/١ ، ٣٦٥/٧ ، الأنساب ٧٠٠/٥ ، تاريخ الإسلام ٣٣١/٧ .

* أبو عُـفَـيْر ، ويقال : أبو عُـمَـيْر : عَـرِيْـف بن سَـرِيْـع المصري .
روى عن عبدالله بن عمرو . وروى عنه توبة بن نمر[1].
ذكره ابن حبان في الثقات . وذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكراه بجرح أو تعديل .
وقال البخاري ، وابن أبي حاتم : كـان عريف بني سريع . وقال الدارقطني : تابعي ، عداده في المصريين .
قلت : وعليه فالرجل مجهول الحال ، والله أعلم .
كنى البخاري (٦٣)، الجرح ٤١٦/٩ ، الثقات ٢٨٢/٥ ، المؤتلف والمختلف ١٧١٨/٣ ، الإكمال ١٦٩/٦ ، توضيح المشتبه ٤٣٤/٦ ، تعجيل المنفعة (٧٤٠) .

---

(١) وقع في الكنى للبخاري : روى عنه ابن نمير . ولعله تصحيف عن ابن نمر ، حيث لم أجد من ذكر ذلك غيره ، والله أعلم .

....

* عبدالله بن عمرو بن العاص ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣١ .

* عمر بن الخطاب ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٣ .

* يحيى بن سليمان بن يحيى الجُعْفي ، أبو سعيد الكوفي (ت ٢٣٨ تقريباً) .
روى عن ابن وهب ، وابن نمير ، وابن فضيل ، والداراوردي ، ووكيع ، وغيرهم .
روى عنه البخاري ، والحسن بن سفيان ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، والذهلي ، وغيرهم .
قال الدارقطني : ثقة . وقال مسلمة بن القاسم : لا بأس به ، وكان عند العقيلي ثقة ، وله أحاديث مناكير . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما أغرب . وقال أبو حاتم : شيخ . وقال النسائي : ليس بثقة .
وقال ابن حجر في الهدي : أكثر عن ابن وهب ، وكان النسائي سيء الرأي فيه ؛ قال : إنه ليس بثقة، وأما الدارقطني والعقيلي فوثقاه ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ربما أغرب. ثم قال : لم يكثر البخاري من تخريج حديثه ، وإنما أخرج له أحاديث معروفة من حديث ابن وهب خاصة .
وقال في التقريب : صدوق يخطيء .
قلت : ولعل الصواب أن يقال : صدوق ربما أخطأ ، لقول مسلمة وابن حبان ، وأما النسائي فهو متشدد ، وجرحه غير مفسر ، كما إنه أقوى حالاً في ابن وهب ، والله أعلم .
تهذيب الكمال ٣٦٩/٣١، التهذيب ٢٢٧/١١، هدي الساري (٤٧٤)،التقريب (٧٥٦٤)

* أصْبَغ ، هو ابن الفرج بن سعيد الأموي ، أبو عبدالله المصري (ت ٢٢٥) .
متفق على توثيقه . وقال أبو حاتم : كان أجلَّ أصحاب ابن وهب . وقال ابن معين : كان من أعلم خلق الله كلهم برأي مالك ، يعرفها مسألة مسألة ، متى قالها ، ومن خالفه فيها .
انظر تهذيب الكمال ٣٠٤/٣ ، التهذيب ٣٦١/١ ، التقريب (٥٣٦) .

....

تخريج الحديث :

روى ابن وهب هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أصبغ ، وحرملة بن يحيى ، عن ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن توبة ، عن أبي عمير ، عن عبدالله بن عمرو .

٢ ـ ورواه أحمد بن صالح المصري ، ويحيى بن سليمان الجعفي ، عن ابن وهب ، عن عمرو ، عن توبة ، عن أبي عُفَيْر ، عن عبدالله بن عمرو .
وتابع ابن وهب على هذا الوجه : رشدين بن سعد .

الوجه الأول :

أخرجه المصنف في هذه المسألة ، عن أبيه ، عن أصبغ .
وذكره أيضاً من رواية حرملة .
كلاهما عن ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، عن توبة ، عن أبي عمير ، عن عبدالله بن عمرو .

الوجه الثاني :

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ١٥٦/٢ ، عن أحمد (وهو ابن صالح المصري).
وذكره المصنف في هذه المسألة من رواية يحيى بن سليمان .
كلاهما عن ابن وهب ، عن عمرو ، عن توبة ، عن أبي عُفَيْر ، عن عبدالله بن عمرو .

وتوبع ابن وهب على هذا الوجه :
أخرجه أحمد ١٧٣/٢ ، عن يحيى بن غيلان ، عن رشدين ، عن عمرو بن الحارث ، عن توبة ، عن أبي عفير ، عن عبدالله بن عمرو .

....

وقال ابن كثير في جامع المسانيد ٤٤٢/٢٦ : تفرد به (يعني أحمد) .
وقال الهيثمي في المجمع ١٦٦/٤ ، رواه أحمد ، وفيه رشدين بن سعد ، وهو ضعيف ، وقد وثـق .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على ابن وهب في هذا الحديث :

١ ـ فرواه أصبغ بن الفـرج ، وحرملة بن يحيى ، عن ابن وهب ، عن عـمرو بن الحارث ، عن توبة ، عن أبي عـمـيـر ، عن عبدالله بن عمرو .

٢ ـ ورواه أحمـد بن صـالح المصري ، ويحـيى بن سليمـان الجعـفي ، عن ابن وهب ، عن عمرو ، عن توبة ، عن أبي عُـفَـيْـر ، عن عبدالله بن عمرو .
وتابع ابن وهب على هذا الوجه : رشدين بن سعد .

وتقـدم أن أصبـغ : ثقة ، من أجل أصـحـاب ابن وهـب ، وحـرملة : صـدوق ، وأحمـد بن صالح : ثقة حافظ (التقريب ٤٨) ، ويحيى : صدوق لا سيما في ابن وهب .
وعليه فلعل الوجهين محفوظان عن ابن وهب ، إذ رواه في كل منهما ثقة وصدوق .
ولعل الحمـل في هذا الاختلاف علـى توبة بن نمر ، وهو على أحسن أحـواله صدوق ، فـهو أدنى حالاً ممن دونه ، وحمل الخطأ على الأدنى أولى ، والله أعلم .

وقد رجح أبو زرعة الوجه الثاني ، فقال : أبو عفير أصح .
وما ذهب إليه أبو زرعة هو أحد الوجهين الراجحين كما تقدم ، والله أعلم .

....

والحديث من وجهيه إسناده ضعيف ؛ لجهالة أبي عفير ، أو أبي عمير .

ولكن ورد له شاهد من حديث ابن عمر ، أن عمر بن الخطاب حمل على فرس في سبيل الله ، فوجده يُباع ، فأراد أن يبتاعه ، فسأل النبي ﷺ فقال : « لا تبتعه ، ولا تعد في صدقتك » . وكذا من حديث زيد بن أسلم ، عن أبيه نحوه :

أخرجهما البخاري في مواضع منها ٢٧٨/٥ ، كتاب الهبة ، باب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته ، رقم ٢٦٢٣ ، ٢٩٢/٥ ، كتاب الهبة ، باب إذا حمل رجل على فرس فهو كالعمرى ، رقم ٢٦٣٦ ، ومسلم ١٢٣٩/٣ ، كتاب الهبات ، باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ، رقم ١٦٢٠ ، ١٦٢١ ، وغيرهما ، والله أعلم .
وليس عندهم الشطر الثاني من حديث المسألة :« لقد تصدقت بتمر على مساكين ، فوجدت تمرة فأدخلت بيدي في فيَّ ثم لفظتها خشية أن تكون من الصدقة » .
ولكن له شواهد ، منها ما أخرجه مسلم ٧٥١/٢ ، كتاب الزكاة ، باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ ، رقم ١٠٧٠ ، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال :« إني لأنقلب إلى أهلي فأجد التمرة ساقطة في فراشي ، ثم أرفعها لآكلها ، ثم أخشى أن تكون صدقة فألقيها » .

٦٤٩ ـــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه القواريري ، عن يزيد بن هارون ، عن حجاج بن أرطاة ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن النبي ﷺ قال : « ما أدي زكاته فليس كنزاً » .

قال أبو زرعة : هكذا رواه القواريري ، والصحيح موقوف .

رجال الإسناد :

* القَوَاريري : عبيدالله بن عمر بن ميسرة ، أبو سعيد البصري (ت ٢٣٥ تقريباً) .
ثقة ثبت ، متفق على توثيقه .
تهذيب الكمال ١٣٠/١٩ ، السير ٤٤٢/١١ ، التهذيب ٤٠/٧ ، التقريب (٤٣٢٥) .

* يزيد بن هارون ، ثقة متقن ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٩ .

* حجاج بن أرطاة ، صدوق كثير الخطأ والتدليس ، تقدمت ترجمته في المسألة ٥٢٦ .

* أبو الزبير المكي ، صدوق يدلس من الثانية ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٦٤٠ .

* جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنه ـ، صحابي ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٤ .

تخريج الحديث :

روى أبو الزبير هذا الحديث ، واختلف على من دونه :

١ ـ فرواه القواريري ، عن يزيد بن هارون ، عن الحجاج بن أرطاة ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، مرفوعاً .

وتابع الحجاج : خصيف بن عبدالرحمن ، وابن أبي أنيسة ، ويحيى المدني .

....

٢ ـ ورواه ابن زنجويه ، عن يزيد ، عن الحجاج ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، موقوفاً .
وتابع يزيد على هذا الوجه : أبو خالد الأحمر .
كما تابع الحجاج عليه : ابن جريج .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

الوجه الأول :

رواه القواريري ، عن يزيد بن هارون ، عن الحجاج بن أرطاة ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، مرفوعاً :
ذكره المصنف في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه .

وقد توبع الحجاج على هذا الوجه :
أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ١٢/٨ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية ٤/٢ ، رقم ٨١٨ ـ ، من طريق الحسين بن أحمد بن حامد الذهبي ، عن عبدالرحمن بن عبدالله ابن هارون الأنباري، عن إسحاق بن خالد بن يزيد البالسي ، عن عبدالعزيز بن عبدالرحمن البالسي ، عن خصيف بن عبدالرحمن .
وابن عدي في الكامل ٢٦٤٧/٧ ، وأبو يعقوب الكاتب في كتاب المناهي وعقوبات المعاصي (ق ٩٣/ب) ، من طريق يحيى بن أبي أنيسة .
وابن عدي في الكامل ٢٦٥٢/٧ ، من طريق يحيى بن سعيد التميمي المدني .

كلهم عن أبي الزبير ، عن جابر ، نحوه مرفوعاً .

وقال ابن الجوزي : هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ، إنما روي عن ابن عمر ، قال أحمد : اضرب على حديث عبدالعزيز البالسي ؛ فإنه كذاب ، أو قال : وضّاع .

....

وقال ابن عدي : وهذا قد أمليته عن يحيى بن أبي أنيسة عن أبي الزبير عن جابر ، وليس الحديث بمحفوظ عن ابن أبي أنيسة ولا عن غيره .

قلت : وفي إسناد الخطيب : عبدالعزيز بن عبدالرحمن البالسي ضعيف جداً ، وقد اتهمه الإمام أحمد ، وقال ابن حبان : لا يحل الاحتجاج به بحال (اللسان ٤/٣٤) ، وفيه أيضاً خُصَيف بن عبدالرحمن : صدوق سيء الحفظ خلط بأخرة (التقريب ١٧١٨) .
وفي إسنادي ابن أبي عدي : يحيى بن أبي أنيسة : ضعيف (التقريب ٧٥٠٨) .
ويحيى بن سعيد : ضعيف جداً ؛ قال عنه البخاري وأبو حاتم : منكر الحديث ، وقال النسائي : يروي عن الزهري أحاديث موضوعة ، متروك الحديث . وقال ابن عدي : يروي عن الثقات البواطيل . وضعفه غير واحد . (اللسان ٦/٢٥٨) .

وعليه فلا يصلح من هذه المتابعات إلا رواية ابن أبي أنيسة ، وهو ضعيف ، كما تقدم .

الوجه الثاني :
رواه ابن زنجويه ، عن يزيد ، عن الحجاج ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، موقوفاً :

أخرجه ابن زنجويه في كتاب الأموال ٣/١٢٣٥ ، رقم ٢٣٥٣ ، عن يزيد ، به .

وتوبع يزيد على هذا الوجه :
أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٣/١٩٠ ، عن أبي خالد الأحمر ، عن حجاج ، به .

....

وتوبع حجاج على هذا الوجه :
أخرجه عبدالرزاق ٤/١٠٧ ، رقم ٧١٤٥ ، عن ابن جريج ، قال أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع جابر بن عبدالله يقول : إذا أخرجت صدقة مالك فقد أذهبت شره ، وليس بكنز[1] .

---

(١) كما روي هذا الحديث عن ابن جريج بشطره الأول فقط ، واختلف فيه على ابن جريج :
١ ـ فرواه ابن وهب ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، مرفوعاً :
أخرجه ابن خزيمة ٤/١٣، رقم ٢٢٥٨ ، و١١٠ ، رقم ٢٤٧٠ ، والخطيب ٥/١٠٦، وأبو شعيب الحراني في فوائده (ق ٨١/أ) ، وابن المقريء في معجمه (ق ٦/ب) ـ ومن طريقه ابن نقطة في تكملة الإكمال ٤/١٢٩ ـ ، ورواه ابن عساكر في معجم شيوخه (ق ٢١٩/أ) . كلهم من طريق يونس بن عبدالأعلى
والحاكم ١/٣٩٠ ، ـ وعنه البيهقي في الكبرى ٤/٨٤ ـ ، من طريق هارون بن سعيد الأيلي .
كلاهما عن ابن وهب ، عن ابن جريج ، به مرفوعاً :« إذا أديت زكاة مالك فقد أذهبت عنك شره » .
وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي .
وتوبع ابن جريج على هذا الوجه :
أخرجه الطبراني في الأوسط ٢/٣٤٧ ، رقم ١٦٠٢ ، عن أحمد بن حمدون ، عن محمد بن عمار الموصلي ، عن عمر بن أيوب ، عن المغيرة بن زياد ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : قال رجل من القوم : يا رسول الله ، أرأيت إذا أدى رجل زكاة ماله ؟ فقال رسول الله ﷺ :« من أدى زكاة ماله فقد ذهب عنه شره » .
وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن مغيرة إلا عمر ، تفرد به محمد بن عمار .
قلت : وفي إسناد الطبراني : أحمد بن حمدون ، لم أقف له على ترجمة ، وعمر بن أيوب ، والمغيرة ، كلا هما قال عنه ابن حجر : صدوق له أوهام (التقريب ٤٨٦٧ ، ٦٨٣٤) .
وفي قوله ذلك عن عمر نظر ؛ فالأكثر على توثيقه ، ولم أر ما ينزله عن درجة الثقة (التهذيب ٧/٤٢٨) .
وأما المغيرة فقد قال عنه الحاكم : يقال : إنه حدث عن عطاء ، وأبي الزبير بجملة من المناكير (تهذيب الكمال ٢٨/٣٦٢) . وعليه فهو ضعيف فيهما ، والله أعلم .

٢ ـ ورواه عبدالرزاق ، وأبو عاصم ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، موقوفاً :
أخرجه عبدالرزاق كما تقدم ٤/١٠٧ .
والبيهقي في الكبرى ٤/٨٤ ، من طريق أبي مسلم ، عن أبي عاصم (وهو الضحاك بن مخلد) .
كلاهما ، عن ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير ، أنه سمع جابراً يقول : إذا أديت زكاة كنزك فقد ذهب شره .
وقال البيهقي ، فذكره موقوفاً ، وهذا أصح .
قلت : ولعله كما قال البيهقي ؛ حيث رواه على الوجه الثاني ثقتان ، في حين رواه على الأول ، وهو الرفع ثقة واحد إضافة إلى أنه قد رواه ابن جريج ـ وهو مدلس ـ في الوجه الثاني مصرحاً فيه بالتحديث ، وأما المتابعة لا بن جريج على الوجه الأول ففي ثبوتها نظر ؛ لضعفها ، كما تقدم ، والله أعلم .

....

ومما تقدم فلعل الوجهين محفوظان عن حجاج بن أرطاة ، إذ الرواة عنه فيهما ثقات ، وهو كما تقدم : صدوق كثير الخطأ والتدليس ، فلعله كان يحدث بهما معاً ، والله أعلم .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على أبي الزبير ، وعلى من دونه ، وخلاصة ما تقدم ما يلي :

١ - رواه حجاج بن أرطاة - في أحد وجهين عنه - ، وخصيف بن عبدالرحمن ، ويحيى ابن أبي أنيسة ، ويحيى المدني ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، مرفوعاً .

٢ - ورواه الحجاج أيضاً ، وابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، موقوفاً .

وتقدم أن رواية خصيف بن عبدالرحمن ، ويحيى المدني لا تثبتان ؛ فالإسناد إليهما ضعيف جداً ، وأما ابن أبي أنيسة فهو ضعيف ، والحجاج : صدوق كثير الخطأ والتدليس .
وأما ابن جريج فهو ثقة يدلس ، وقد صرح بالتحديث .

وعليه فلعل الوجه الثاني أرجح ؛ حيث رواه ثقة كذلك ، في حين لا يثبت الوجه الأول إلا من رواية الحجاج ، وابن أبي أنيسة ، والحجاج قد رواه أيضاً على الوجه الثاني ، فلا يبقى إلا رواية ابن أبي أنيسة ، وهو ضعيف ، كما تقدم .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو زرعة من ترجيحه لرواية الوقف ، ويؤيده تقرير البيهقي أيضاً لترجيح رواية صدر الحديث موقوفاً كما تقدم .
ولكن يفهم من كلام أبي زرعة أن الحمل في الوجه الأول على القواريري ، حيث قال : هكذا رواه القواريري ، والصحيح موقوف .

....

وفي ذلك نظر ؛ فالقواريري كما تقدم ثقة ثبت ، ولعل الحمل في ذلك على من فوقه ، وهو الحجاج ؛ فهو كثير الخطـأ ، وحمل الخطأ عليه أولى ، لأنه أدنى حالاً من القواريري ، كما تقدم ، والله أعلم .

والحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح إلى جابر ، لكنه موقوف .
وقد روي بمثل متنه مرفوعاً عن غير واحد من الصحابة ، وفيها مقال ، وورد له شواهد صحيحة ، أخرج أحدها البخاري تعليقاً .
انظر الفتح ٣١٨/٣ ، رقم ١٤٠٤ ، الدر المنثور ١٧٧/٤ ، الصحيحة ٩٤/٢ ، رقم ٥٥٩.

٦٥٠ ــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه أبو معاوية ، عن حجاج بن أرطاة ، عن الزهري ، عن أيوب بن بشير ، عن أبي أيوب ، قال : سئل النبي ﷺ أي الصدقة أفضل ؟ قال : « على ذي الرحم الكاشح[1] » .

[وخالفه][2] أبو خالد الأحمر ؛ فروى عن حجاج ، عن الزهري ، عن أيوب بن بشير ، عن حكيم بن حزام ، عن النبي ﷺ .

وروى الزبيدي ، عن الزهري ، عن أيوب بن بشير الأنصاري ، عن النبي ﷺ .

وروى الليث ، عن عقيل ، عن الزهري ، عن النبي ﷺ .

قال أبو زرعة : حديث الزبيدي أصح[3] .

رجال الإسناد :

* أبو معاوية الضرير : محمد بن خازم ، ثقة من أحفظ الناس لحديث الأعمش ، وقد يهم في حديث غيره ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٣٤ .

* حجاج بن أرطاة ، صدوق كثير الخطأ والتدليس ، ولم يسمع من الزهري ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٦ .

* الزهري : محمد بن مسلم ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

---

(١) الكاشح : العدو الذي يُضمر عداوته ويطوي عليها كَشْحَه : أي باطنه . والكَشْح : الخَصْر . أو الذي يطوي عنك كشحه ولا يألفك . (النهاية ٤/١٧٥ ، مادة كشح) .

وقال ابن الجوزي : وإنما فُضلت الصدقة عليه ؛ لمكان مخالفة هوى النفس ، فأما من أعطى من يحب ، فإنما ينفق على قلبه وهواه . (البر والصلة ص ١٧١) .

(٢) وقع في نسختي مصر والمطبوع :« وخالد » ، وفي بقية النسخ :« وقال » ، ولا يستقيم الكلام بأي من اللفظين ، ولعل ما في نسختي مصر والمطبوع تحريف عما أثبته ، لأنه الموافق لسياق الكلام .

(٣) وقع في نسخة أحمد الثالث ، وتشستربتي :« قال أبو زرعة : الزبيدي أصح » ، والتصويب من بقية النسخ .

....

---

* أيوب بن بشير بن سعد بن النعمان ، أبو سليمان الأنصاري المدني (ت ٦٥) .
ولد في عهد النبي ﷺ . ووثقه أبو داود ، وابن سعد .
قال ابن حجر : له رؤية ، ووثقه أبو داود وغيره .
تهذيب الكمال ٤٥٣/٣ ، التهذيب ٣٩٦/١ ، التقريب (٦٠١) .

* أبو أيوب الأنصاري ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠٦ .

* أبو خالد الأحمر : سليمان بن حيّان : صدوق يخطيء ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٦ .

* حَكيم بن حزام بن خويلد الأسدي ، أبو خالد المكي ، صحابي جليل ، أسلم يوم الفتح ، وكان صديق النبي ﷺ قبل المبعث ، وتوفي سنة أربع وخمسين تقريباً .
انظر تهذيب الكمال ١٧٠/٧ ، أسد الغابة ٤٠/٢ ، السير ٤٤/٣ ، الإصابة ٢٧٨/٢ .

* الزبيدي : محمد بن الوليد ، ثقة ثبت ، من أثبت أصحاب الزهري ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٨ .

* الليث بن سعد ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١١ .

* عُقيل بن خالد الأيلي ، ثقة ثبت ، من أثبت أصحاب الزهري ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

تخريج الحديث :

روى الزهري هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى أكثر الرواة عنه :

أولاً : رواه حجاج بن أرطاة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أبو معاوية الضرير ، وابن نمير ، عن حجاج ، عن الزهري ، عن أيوب بن بشير ، عن أبي أيوب الأنصاري .

٢ ـ ورواه أبو معاوية أيضاً ، عن حجاج ، عن الزهري ، عن حكيم بن بشير ، عن أبي أيوب الأنصاري .
وتابع الحجاج على هذا الوجه : بحر السقاء .

٣ ـ ورواه أبو معاوية ، وابن نمير ، وأبو خالد الأحمر ، عن حجاج ، عن الزهري ، عن أيوب بن بشير ، عن حكيم بن حزام .
وتابع الحجاج على هذا الوجه : سفيان بن الحسين .

٤ ـ ورواه أبو معاوية أيضاً ، عن حجاج ، عن الزهري ، عن ابن بشير ـ ولم يسمه ـ، عن أبي أيوب الأنصاري .

ثانياً : ورواه الزبيدي ، عن الزهري ، عن أيوب بن بشير ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

ثالثاً : ورواه عقيل ، عن الزهري ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

....

رابعاً : ورواه سفيان بن عيينة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه الحميدي ، وإبراهيم بن بشار الرمادي ، عن ابن عيينة ، قال : أخبروني عن الزهري ، عن حميد بن عبدالرحمن ، عن أم كلثوم بنت عقبة ، عن النبي ﷺ .

٢ ـ ورواه الحميدي أيضاً ، وعدد من الثقات ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن حميد بن عبدالرحمن ، عن أم كلثوم بنت عقبة ، عن النبي ﷺ .

٣ ـ وروي عن سفيان ، عن الزهري ، عن أيوب بن بشير ، عن حكيم بن حزام .

خامساً : ورواه إبراهيم بن يزيد ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه حجاج بن أرطاة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه أبو معاوية الضرير ، وابن نمير ، عن حجاج ، عن الزهري ، عن أيوب بن بشير ، عن أبي أيوب الأنصاري :

ذكره المصنف في هذه المسألة ، من رواية أبي معاوية .
وذكره الدارقطني في العلل ٦/١١٩ ، من رواية علي بن حرب ، عن أبي معاوية وابن نمير.
كلاهما عن حجاج ، به .

....

٢ ـ ورواه أبو معاوية أيضاً ، عن حجاج ، عن الزهري ، عن حكيم بن بشير ، عن أبي أيوب الأنصاري :
أخرجه أحمد ٤١٦/٥ ـ ومن طريقه ابن الجوزي في البر والصلة ، رقم ٢٧٢ ـ .
والطبراني في الكبير ١٣٩،١٣٨/٤ ، رقم ٣٩٢٣ ، و١٧٣/٤ ، رقم ٤٠٥١ ، وفي الأوسط ١٧٢/٤ ، رقم ٣٣٠٣ ، من طريق عبدالله بن يوسف .
وابن أبي شيبة في مسنده ـ كما في نصب الراية[1] ٤٠٦/٤ ـ ومن طريقه الطبراني في الكبير ١٣٨/٤، ١٣٩ ، رقم ٣٩٢٣ ـ .
والمحاملي في الثاني من أماليه (رواية ابن مهدي ق ٢٢/ب ، رقم ١٢٥ ، من نسختي) ، عن يوسف بن موسى .
وهناد في الزهد ٤٩٤/٢ ، رقم ١٠١٦ .
كلهم عن أبي معاوية ، عن حجاج ، به .

وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا الحجاج بن أرطاة .

وتوبع الحجاج على هذا الوجه ؛ تابعه بحر السقاء :
أخرجه الدارقطني في الغرائب (أطراف الغرائب ق ٢٦٢/ب) ، من طريق يحيى بن عنبسة ، عن بحر السقاء ، عن الزهري ، به[2].
وقال الدارقطني : تفرد به يحيى بن عنبسة ، عن بحر السقاء ، عن الزهري ، وإنما يُعرف هذا من رواية الحجاج بن أرطاة ، عن الزهري .

قلت : وبحر السقاء ، قال ابن حجر : ضعيف (التقريب ٦٣٧) .

---

(١) ولم أقف عليه في المطبوع من المسند ، ولا في المخطوط (ق ١٣٣/ب ـ ١٣٥/ب) ضمن مسند أبي أيوب .
(٢) وقع في مخطوطة الأطراف : الحكم بن بشير ، والصواب أنه « حكيم » كما في المصادر السابقة .
وقد ذكر هذا الوجه الشيخ د .عبدالله دمفو في رسالته : مرويات الزهري المعلة (ص ١٥٢٣) ، ولكنه وهم فيه ، فجعله من مسند حكيم بن حزام ، مما جعله يستشكل هذا الوجه ، ويرجح أن حكيم بن بشيرتصحيف ، ولكن الصحيح أنه من رواية أبي أيوب كما أثبته من الأطراف ، والله أعلم .

....

٣ـ ورواه أبو معاوية ، وابن نمير ، وأبو خالد الأحمر ، عن حجاج ، عن الزهري ، عن أيوب بن بشير ، عن حكيم بن حزام :

أخرجه الطبراني في الكبير ٢٠٢/٣ ، رقم ٣١٢٦ ، من طريق أبي معاوية .
والطبراني في الكبير ٢٠٢/٣ ، رقم ٣١٢٦ ، وأبو نعيم في أخبار أصبهان ١٢ ، ١٣ ، والمحاملي في الثاني من أماليه (رواية ابن مهدي ق ٢٢/ب ، رقم ١٢٤ ، من نسختي)، من طريق ابن نمير .
وذكره المصنف في هذه المسألة من رواية أبي خالد الأحمر .

كلهم عن حجاج ، به .

وتوبع الحجاج على هذا الوجه ؛ تابعه سفيان بن حسين :

أخرجه الدارمي ٣٣٤/١ ، رقم ١٦٨٦ .
وعبدالله بن أحمد ٤٠٢/٣ ، وجادة ، عن أبيه[1] .
والحسين المروزي في زياداته على البر والصلة لابن المبارك (١٥٧)، رقم ١٦٤[2] .

كلهم عن سعيد بن سليمان الواسطي ، عن عباد بن العوام ، عن سفيان بن حسين ، به.

---

(١) كذا وجدته في المسند : « قال عبدالله : وجدت في كتاب أبي بخط يده » ، وكذا هو في أطرافه ٢٨١/٢ ، وفي اتحاف المهرة ٣٢٤/٤ ,٣٢٥ ، وفي جامع المسانيد ٥٧١/٣ .
ولكن الحافظ ابن حجر ذكر هذا الطريق في الإصابة ١٥٩/١ ، في ترجمة أيوب بن بشير ، وجعله من زيادات عبدالله بن أحمد ، فلا أدري هل هذا وهم منه ، أو أنه اطلع عليه كذلك في نسخة أخرى للمسند ، وإن كان هذا بعيداً ، لأنه ذكره في الأطراف والاتحاف كما هو في المطبوع ، والله أعلم .

(٢) سقط اسم الزهري من إسناد البر والصلة ، ولعله من الطابع .

....

وعزاه ابن حجر في الإصابة ١٥٩/١ إلى الطبراني في الكبير من رواية سفيان بن حسين ، عن الزهري ، به[1].

قلت : وسفيان بن حسين ثقة في غير الزهري (التقريب ٢٤٣٧) .

٤ ـ ورواه أبو معاوية الضرير ، عن حجاج ، عن الزهري ، عن ابن بشير ـ ولم يسمه ـ، عن أبي أيوب الأنصاري :
ذكره الدارقطني في العلل ١١٩/٦ ، من رواية علي بن حرب ، عن أبي معاوية ، به .

قلت : ولعل هذه الأوجه محفوظة عن الحجاج ؛ إذ الرواة عنه في جميعها أقوى منه حالاً ، وتقدم أنه يخطيء كثيراً ، فلعله كان يحدث بها جميعاً . وقد خولف فيها ، كما سيأتي .
وأما متابعة من تابعه في الوجهين الثاني والثالث ، فلا يقويان روايته ، لأنهما ضعيفان كما تقدم ، ومن خالفهم أوثق منهم ، كما سيأتي .
وهذا يلتقي مع ما ذهب إليه الدارقطني ، فبعد ذكره لثلاثة من هذا الأوجه قال : ولم يروه عن الزهري غير حجاج ـ يعني من الثقات ـ ، ولا يثبت . (العلل ١١٩/٦)

---

(١) وفي ما ذهب إليه الحافظ نظر ؛ فالذي في المعجم الكبير إنما هو رواية الحجاج بن أرطاة ، عن الزهري ، عن أيوب بن بشير ، عن حكيم ، وليس فيه رواية سفيان بن حسين ، وعلى هذا جرى الحافظ في تخريجه لأحاديث الكشاف ، رقم ٩٧ ، حيث عزا رواية سفيان إلى أحمد فقط ، ورواية الحجاج إلى الطبراني ، وكذا بين الزيلعي في تخريجه للحديث في نصب الراية ٤٠٦/٤ ، وفي تخريجه لآحاديث الكشاف ١٠٢/١، ١٠٣ ، فعزاه إلى أحمد فقط من رواية سفيان ، ثم عزاه إلى الطبراني من رواية حجاج .
ويحتمل أن تكون رواية سفيان بن حسين سقطت من المطبوع ، وإن كان هذا بعيداً لتفريق ابن حجر والزيلعي بين الطريقين ، فلو كانت رواية سفيان عند الطبراني لذكراها مع رواية أحمد ، والله أعلم .

....

ثانياً : ورواه الزبيدي ، عن الزهري ، عن أيوب بن بشير ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً :
أخرجه الحارث بن أبي أسامة (بغية الباحث ٣٩٦/١ ، رقم ٣٠١) ، عن داود بن رشيد ، عن محمد بن حرب .

وتابع ابن حرب : يحيى بن حمزة ، والفرج بن فضالة : كما في أسد الغابة ١٦٢/١ .
كلهم عن محمد بن الوليد الزبيدي ، به .
وذكره المصنف في هذه المسألة من رواية الزبيدي ، به .

قلت : والزبيدي : تقدم في ترجمته أنه من أثبت أصحاب الزهري .

ثالثاً : ورواه عقيل ، عن الزهري ، عن النبي ﷺ :
أخرجه أبو عبيد في الأموال (٣٦٣)، رقم ٩١٥ .
وابن زنجويه في الأموال ٧٧٨/٢ ، رقم ١٣٤٧ .
كلاهما عن عبدالله بن صالح ، عن الليث ، عن عقيل ، به .
وذكره المصنف في هذه المسألة من رواية الليث ، عن عقيل ، به .

قلت : وعقيل : تقدم في ترجمته أنه من أثبت أصحاب الزهري .

رابعاً : ورواه ابن عيينة ، واختلف عليه :
١ ـ فرواه الحميدي ، وإبراهيم بن بشار الرمادي ، عن ابن عيينة ، قال : أخبروني عن الزهري ، عن حميد بن عبدالرحمن ، عن أمه : أم كلثوم بنت عقبة ، عن النبي ﷺ :
أخرجه الحميدي في مسنده ١٥٧/١ ، رقم ٣٢٨ ، عن ابن عيينة ، به .
وقال سفيان : ولم أسمعه من الزهري .

....

وتابع الحميدي على هذا الوجه : إبراهيم بن بشار الرمادي :
ذكره الدارقطني في العلل (٥ ق ٢٠٩/أ). ولم أقف على من أخرجه .

قلت : والحميدي ، تقدم أكثر من مرة بأنه ثقة ثبت ، من أثبت الناس في ابن عيينة .
وإبراهيم بن بشار ، قال ابن حجر : حافظ له أوهام (التقريب ١٥٥) . ولكنه من كبار أصحاب ابن عيينة ، ويعد في الطبقة الأولى منهم (التهذيب ١/١١٠) .

٢ ـ ورواه الحميدي أيضاً ، وعدد من الثقات ، عن ابن عيينة ، عن الزهري ، عن حميد بن عبدالرحمن ، عن أم كلثوم بنت عقبة ، عن النبي ﷺ :

أخرجه الحاكم ١/٤٠٦ ـ وعنه البيهقي في الكبرى ٧/٢٧ ، وفي المعرفة ٩/٣٣٨ ، رقم ١٣٣٧٨ ـ ، ورواه الجصاص في أحكام القرآن ٢/٧٠ ، من طريق بشر بن موسى ، عن الحميدي .
وابن خزيمة ٤/٧٨ ، رقم ٢٣٨٦ ، عن أحمد بن عبدة .
والطبراني في الكبير ٢٥/٨٠ ، رقم ٢٠٤ ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٥/٤٧٧ ، رقم ١٣٧٣ ، من طريق محمد بن أبي عمر العدني[1] .
والقضاعي في مسند الشهاب ٢/٢٤٤ ، رقم ١٢٨٢ ، من طريق محمد بن الصباح .
وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٥/٤٧٧ ، رقم ١٣٧٣ ، من طريق يعقوب بن حميد .
والخرائطي في مكارم الأخلاق ١/٢٨٠ ، رقم ٢٦٤ ، من طريق عبدالرحمن بن يونس .
والشافعي في كتاب حرملة ـ كما ذكر البيهقي في المعرفة ٩/٣٣٨ ، رقم ١٣٣٧٨ ـ .

---

(١) وقع في المطبوع من الطبراني : حدثنا أحمد بن عمرو الخلال المكي ، وكنت أظنه لأول وهلة هو ابن أبي عاصم حيث روى الحديث عن ابن أبي عمر ، وابن أبي عاصم يرويه عن ابن أبي عمر أيضاً ، ثم تبين لي أنه غيره ، ولم أر من ترجم للخلال هذا غير الذهبي في تاريخ الإسلام ٢٢/٥٩ ، وقال : توفي سنة ٢٩١ ، وعنه نقله الشيخ حماد الأنصاري ـ رحمه الله ـ في بلغة القاصي والداني (ص ٥٨) .

....

وتابعهم : محمد بن ميمون الخياط : ذكر ذلك الدارقطني في العلل (٥ ق ٢٠٩/أ) .
كلهم عن سفيان بن عيينة ، به .

وقال الخرائطي : قال عبدالرحمن : ولم يسمعه سفيان من الزهري .

وتوبع ابن عيينة على هذا الوجه :
أخرجه عبدالرزاق في المصنف ـ كما في تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي ١٠٣/١ ـ ومن طريقه الحاكم ٤٠٦/١ ـ وعنه البيهقي في الكبرى ٢٧/٧ ، وفي شعب الإيمان ٢٣٩/٣ ، رقم ٢٤٢٧ ، وفي الآداب (ص ٩) ، رقم ٩ ـ ، عن معمر ، عن الزهري ، به .

وقال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه . ووافقه الذهبي .

٣ - وروي عن سفيان ، عن الزهري ، عن أيوب بن بشير ، عن حكيم بن حزام :
ذكره الجصاص في أحكام القرآن ٧٠/٢ ، بعد أن أخرج رواية سفيان بن عيينة المتقدمة في الوجه الثاني ، قال : ورواه سفيان ، عن الزهري ، فذكره .

قلت : وظاهر كلامه يدل على أن المراد بسفيان هو ابن عيينة ، وفي ذلك نظر ؛ فلم أر من ذكر هذا الوجه عن ابن عيينة أو أشار إليه غيره .
ولعل مراده من سفيان هنا أنه ابن حسين ؛ فهو الذي يرويه عن الزهري على هذا الوجه ، كما تقدم ، وعليه فلا يثبت هذا الوجه عن ابن عيينة ، والله أعلم .

ومما تقدم فلعل الوجه الثاني أرجح عن ابن عيينة ؛ حيث رواه عامة أصحابه عنه كذلك ، وفيهم من هو أثبت الناس فيه ، في حين لم أجد من تابع الحميدي ، وإبراهيم بن بشار على الوجه الأول .

إلا أنه يمكن القول بأن هذا الوجه محفوظ عنه أيضـاً ؛ فالحميدي أثبت الناس في ابن عيينة ، وإبراهيم أيضاً من كبار أصحابه ، ومن الطبقة الأولى منهم ، كما تقدم .
وعليه فلعل الـوجهين محـفوظان عن ابن عيـينة ، ويؤيد هذا رواية الحمـيدي ـ وهو من أثبت الناس فيه ـ لهذين الوجهين مـعـاً ، والله أعلم .

ويمكن الجـمع بين الوجهين بأن ابن عـيينـة سمـعه أولاً من الزهري بواسطة ، ثم سـمعـه عنه مباشـرة ، وعلى هذا يحمل قول سفـيان في الوجه الأول ، وقول عبـدالرحمن بن يونس في روايته للوجه الثاني بأن سفيان لم يسمعه من الزهري ، والله أعلم .

خامساً : ورواه إبراهيم بن يزيد ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة :
أخـرجه أبو عـبـيد فـي الأموال (٣٦٣)، رقم ٩١٤ ، عن علي بـن ثابت ، عن إبراهيم بن يزيد المكي ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، به .

قلت : وإبراهيم بن يزيد ، هو الـخُـوزي : متروك . (التقريب ٢٧٢) .

النظر في المسألة :

مما تقـدم يتضح أنه اختلف على الزهري ، وعلى أكثر الرواة عنه ، وخـلاصة ما تقـدم من الاختلاف على الزهري ما يلي :

١ ـ رواه حجاج بن أرطاة ، عن الزهري ، عن أيوب بن بشير ، عن أبي أيوب .

٢ ـ ورواه حجاج أيضاً، وبحر السقاء ، عن الزهري ، عن حكيم بن بشير، عن أبي أيوب.

....

٣ ـ ورواه حجاج أيضاً ، وسفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن أيوب بن بشير ، عن حكيم بن حزام .

٤ ـ ورواه حجاج أيضاً ، عن الزهري ، عن ابن بشير ـ ولم يسمه ـ، عن أبي أيوب .

٥ ـ ورواه الزبيدي ، عن الزهري ، عن أيوب بن بشير ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

٦ ـ ورواه عُقيل بن خالد ، عن الزهري ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً .

٧ ـ ورواه ابن عيينة ـ في الأرجح عنه ـ ، ومعمر ، عن الزهري ، عن حميد بن عبدالرحمن عن أمه : أم كلثوم بنت عقبة ، عن النبي ﷺ .

٨ ـ ورواه إبراهيم بن يزيد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة .

ولعل أرجح هذه الأوجه هو الوجه السابع ؛ حيث رواه ثقتان ثبتان ، من أثبت الناس في الزهري كذلك . (تهذيب الكمال ٥٨٨/٢٦) .
وأما الأوجه الأربعة الأولى فمن رواية الحجاج ، وتقدم أنه كثير الخطأ ، وأنه لم يسمع من الزهري ، ومتابعة بحر وسفيان بن حسين له في الوجهين الثاني والثالث ، لا تفيده لأن أحدهما ضعيف ، والثاني ضعيف في الزهري .
وأما رواية الزبيدي في الوجه الخامس ، فهو ثقة ثبت ، ومن أثبت الناس في الزهري ، ولكن خالفه ثقتان من أصحاب الزهري أيضاً ، فهما أكثر .
وكذا رواية عقيل في الوجه السادس ، فهو أيضاً ثقة ثبت من أثبت أصحاب الزهري ، ولكن خالفه اثنان مثله ، فترجح روايتهما عليه للكثرة .
وأما الوجه الثامن فمن رواية إبراهيم بن يزيد ، وهو متروك كما تقدم ، فهو منكر .

....

وقد رجح أبو زرعة الوجه الخامس ، وهو رواية الزبيدي ، وذلك يستقيم بالنسبة لما ذكره ابن أبي حاتم فقط من وجوه الخلاف .
أما بالنظر للوجه السابع الذي لم يذكره ، فلا يُسلم له ؛ حيث تقدم بيان رجحانه على بقية الأوجه .

كما رجح ابن حجر الوجه السادس ، فقال في الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف (١٣) رقم ٩٧ ، بعد أن ذكر أكثر هذه الأوجه ، قال : فهذه الطرق كلها تدور على الزهري ، مع اختلاف عليه ، وأحفظهم سفيان بن عيينة ، وعقيل أحفظ منه ، وروايته أشبه بالصواب .
قلت : وكلامه مقبول لو أن ابن عيينة لم يتابع ، ولكن تقدم أن معمراً قد تابعه ، وهو مقدم على عقيل في الزهري .
قال ابن الجنيد : سئل ابن معين من أثبت من روى عن الزهري ؟ فقال : مالك بن أنس ، ثم معمر ، ثم عقيل ، ثم يونس ، ثم شعيب والأوزاعي والزبيدي وسفيان بن عيينة ، وكل هؤلاء ثقات ، والزبيدي أثبت من سفيان بن عيينة .(تهذيب الكمال ٢٦/٥٨٨).

والحديث من وجهه الراجح إسناده صحيح ؛ فحميد بن عبدالرحمن بن عوف : ثقة ، وبقية رجاله ثقات ، تقدمت تراجمهم ، وصححه ابن خزيمة ، والحاكم ، والذهبي ، كما تقدم والله أعلم .

٦٥١ ــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه الثوري ، وجرير ، فاختلفا :

فقال الثوري : عن منصور ، عن يونس بن خباب ، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن النبي ﷺ قال : « ما نقص مالٌ من زكاةٍ قطّ » .

وقال جرير : عن منصور ، عن يونس بن سعيد ، عن أبي سلمة ، عن النبي ﷺ .

قال أبو زرعة : الثوري أحفظ .

رجال الإسناد :

* الثوري ، هو سفيان ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٧ .

* جرير ، هو ابن عبدالحميد ، ثقة صحيح الكتاب ، قيل : كان في آخر عمره يهم من حفظه ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٦٠٥ .

* منصور ، هو ابن المعتمر ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٥٨ .

* يونس بن خبّاب الأُسَيدي مولاهم الكوفي ، من السادسة .

ضعيف عند أكثر النقاد ، حتى قال فيه البخاري ، منكر الحديث . وقال أبو حاتم : مضطرب الحديث ليس بقوي ، وضعفه غيرهم ، وهم الأكثر ، وكان يتكلم في عثمان .
ولكن قال الساجي : صدوق في الحديث ، تكلموا فيه من جهة رأيه السؤ . وقال ابن شاهين في الثقات : قال عثمان بن أبي شيبة : ثقة صدوق .
قال ابن حجر : صدوق يخطيء ، ورمي الرفض .
قلت : ولم أر من نسبه إلى الخطأ ، والأولى أن يقال : ضعيف ، والله أعلم .
انظر تهذيب الكمال ٣٢/٥٠٣ ، التهذيب ١١/٤٣٧ ، التقريب (٧٩٠٣) .

* أبو سلمة بن عبدالرحمن ، ثقة ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٠١ .

* يونس بن سعيد ، ويقال : ابن سعد .

روى عن علي الأزدي ، وأبي سلمة بن عبدالرحمن ، وعطاء .

وعنه منصور بن المعتمر .

ترجم له البخاري وابن أبي حاتم ، ولم يذكراه بجرح أو تعديل .

وذكره ابن حبان في الثقات .

قلت : وعليه فهو مجهول ، والله أعلم .

وقد يقول قائل : إن الراوي عنه منصور بن المعتمر ، وهو لا يروي إلا عن ثقة ، كما نص عليه أبو داود (التهذيب ٣١٣/١٠) .

قلت : سيأتي أن رواية منصور عنه ، مرجوحة ، فلا تثبت روايته عنه ، والله أعلم .

التاريخ الكبير ٤٠٣/٨ ، الجرح ٢٣٩/٩ ، الثقات ٦٤٨/٧ ، اللسان ٣٣٢/٦ .

تخريج الحديث :

روى منصور بن المعتمر هذا الحديث ، واختلف عليه ، وعلى أحد الرواة عنه :

أولاً : رواه الثوري ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه وكيع ، والفريابي ، وأبو نعيم ، عن الثوري ، عن منصور ، عن يونس بن خباب عن أبي سلمة ، مرسلاً .

٢ ـ ورواه وكيع ، وغيره ، عن الثوري ، عن يونس بن خباب ، عن أبي سلمة ، مرسلاً .

٣ ـ ورواه محمد بن عمارة ، وزكريا بن دويد ، والقاسم بن يزيد ، عن الثوري ، عن منصور ، عن يونس بن خباب ، عن أبي سلمة ، عن أم سلمة .

ثانياً : ورواه جرير ، عن منصور ، عن يونس بن سعيد ، عن أبي سلمة ، مرسلاً .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه الثوري ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه وكيع ، والفريابي ، وأبو نعيم ، عن الثوري ، عن منصور ، عن يونس بن خباب ، عن أبي سلمة ، مرسلاً :
أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ١١٢/٣ ، عن وكيع .
والخرائطي في مكارم الأخلاق ٣٧٤/١ ، رقم ٣٦٨/ب ، عن العباس الترقفي ، عن محمد بن يوسف الفريابي .
وابن عمشليق في جزءه (ص ٤٧) ، رقم ١٧ ، من طريق أبي نعيم : الفضل بن دكين .
كلهم عن الثوري ، به .

قلت : وهؤلاء الثلاثة كلهم ثقات . (التقريب ٧٤١٤ ، ٦٤١٥ ، ٥٤٠١) .
ووكيع وأبو نعيم من أثبت أصحاب الثوري (تهذيب الكمال ٢٠٩/٢٣ ، ٢١٢) .

٢ ـ ورواه وكيع ، وغيره ، عن الثوري ، عن يونس بن خباب ، عن أبي سلمة ، مرسلاً :
كذا ذكره الدارقطني في العلل ٢٦٧/٤ ، فقال في سياق الاختلاف على منصور : ورواه وكيع وغيره ، عن الثوري ، عن يونس بن خباب ، عن أبي سلمة ، مرسلاً ، وهو الصحيح.
وكذا ذكره في الأفراد (أطراف الغرائب ق ٥٩/أ) ، قال : ورواه منصور بن المعتمر ، عن يونس ، واختلف عنه : فقال الثوري : عنه ، عن يونس ، عن أبي سلمة ، عن أم سلمة ، وتفرد به علي بن حرب ، عن القاسم الجَرْمي ، عن الثوري . وتابعه محمد بن عمارة القرشي عن الثوري ، وتفرد به علي بن حرب ، عن محمد بن عمارة أيضاً ، وقال وكيع : عن الثوري ، عن يونس ، عن أبي سلمة ، عن النبي ﷺ ، مرسلاً ... الخ .
قلت : وأخشى أن يكون سقط اسم منصور من الكتابين ، أو وهم الدارقطني ـ رحمه الله ـ إن صح النقل عنه ، وذلك لأمور :

....

الأول : أن الدارقطني ذكر هذا الوجه في سياق الاختلاف على منصور ، فكيف لا يكون في الاسناد ، والاختلاف إنما هو عليه .

الثاني : أنه ذكره من رواية وكيع وغيره ، وتقدم أن روايتهم باثبات منصور .

الثالث : أنه قال في العلل : وهو الصحيح ، ولم أجد من رواه عن الثوري بدون ذكر منصور ، ولكن تقدم أنه رواه ثلاثة من الثقات ، كما تقدم باثباته ، وعليه فهذا الوجه هو الصحيح عن الثوري .

الرابع : أنه ذكر هذا الوجه ، ولم يذكر رواية الثوري عن منصور عن يونس ، ولو كانا وجهين مستقلين لذكرهما ؛ إذ من عادته الاستقصاء ، كما هو معروف عنه ، وهذا مما يرجح ما ذكرته من احتمال سقوط اسم منصور ، أو ذهول الحافظ الدارقطني فيه .

الخامس : أني لم أجد من ذكر هذا الوجه أو أشار إليه غيره .

السادس : أن أبا زرعة لما سئل عن هذا الوجه ، وهو باثبات منصور ، رجحه على غيره ، ولو كان الثوري يرويه باثبات منصور من وجه صحيح عنه ، لذكره أو أشار إليه ، وإن كان هذا ليس مطرداً عنده .

وعلى فرض ثبوت كونه وجهاً مستقلاً عن الثوري ، فهو وجه مرجوح ؛ حيث رواه ثلاثة من الثقات بخلافه ، كما تقدم ، والله أعلم .

٣ - ورواه محمد بن عمارة ، وزكريا بن دويد ، والقاسم بن يزيد ، عن الثوري ، عن منصور ، عن يونس بن خباب ، عن أبي سلمة ، عن أم سلمة :

أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق ١/٣٧٣ ، رقم ٣٦٨ ـ ومن طريقه القضاعي في مسند الشهاب ٢/١١ ، رقم ٧٨٣ ، وأبو طاهر السلفي في المنتقى من مكارم الأخلاق ، رقم ١٦٨ ، وابن سمعون الواعظ في الأول من أماليه (ق ٥٨/أ،ب) ـ .

....

والدارقطني في العلل (٥ ق ١٦٨/ب) ، عن الباغندي .

كلاهما عن علي بن حرب ، عن محمد بن عمارة القرشي ، عن سفيان ، به .

وقال ابن سمعون : قال علي بن حرب : من روى هذا عني عن القاسم الجَرْمي فقد كذب عليّ .

وأخرجه الطبراني في الأوسط ١٤١/٣ ، رقم ٢٢٩١ ، وفي الصغير ١٠٢/١ ، رقم ١٤٢ ـ ومن طريقه القضاعي في مسند الشهاب ٢٨/٢ ، رقم ٨١٧ ـ ، عن أحمد بن إسحاق الدميري ، عن زكريا بن دويد بن محمد الكندي ، عن الثوري ، به .

وقال الطبراني : لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا القاسم بن يزيد الجَرْمي ، وزكريا بن دويد الأشعثي .
وذكره الدارقطني في العلل ٢٦٦/٤ ، من رواية محمد بن عمارة ، والقاسم بن يزيد الجَرْمي ، وقال : ولا يصح .
كما ذكره في الأفراد (أطراف الغرائب ٥٩/أ) ، قال : ورواه منصور بن المعتمر عن يونس ، واختلف عنه : فقال الثوري : عنه ، عن يونس ، عن أبي سلمة ، عن أم سلمة ، وتفرد به علي بن حرب عن القاسم الجَرْمي عن الثوري . وتابعه محمد بن عمارة القرشي عن الثوري ، وتفرد به علي بن حرب عن محمد بن عمارة أيضاً .

وقال في العلل (٥ ق ١٦٨/أ) : رواه محمد بن عمارة القرشي عن الثوري عن منصور عن يونس بن خباب عن أبي سلمة عن أم سلمة ، حدّث به علي بن حرب عنه ، وكان حدث به علي بن حرب مرة من حفظه عن القاسم الجرمي عن الثوري ، وحمله عنه جماعة هكذا ، ثم رجع عنه ، وحدث عن محمد بن عمارة القرشي ، الثوري .

....

قلت : ومحمد بن عمارة ، لم أقف له على ترجمة .
وزكريا بن دويد : كذاب (لسان الميزان ٤٧٩/٢) .
والقاسم بن يزيد الجَرْمي : ثقة (التقريب ٥٥٠٥) . ولكنه لا يثبت عنه ؛ وذلك أنه تقدم أنه يرويه عنه علي بن حرب ، وقد تفرد به عنه ، كما ذكر الدارقطني ، كما تقدم عند ابن سمعون في أماليه أن علي ابن حرب قال : من روى هذا عني عن القاسم الجَرْمي فقد كذب عليّ .
إضافة إلى أن الدارقطني في العلل قد ذكر هذه الرواية بلفظ :« قيل » ، ثم نفى صحتها ، فبعد أن ذكر رواية محمد بن عمارة ، قال : وقيل : عن القاسم بن يزيد الجرمي مثله ، ولا يصح .
كما أن الدارقطني صرح في العلل بأن علي بن حرب قد رجع عنه ، كما تقدم .

وعليه فلا يثبت من وجه صحيح عن القاسم بن يزيد ، والله أعلم .

ومما تقدم يتبين أن الوجه الأول أرجح هذه الأوجه ؛ حيث رواه ثلاثة من الثقات كذلك ، وفيهما اثنان من أثبت أصحاب الثوري ، كما تقدم .
أما الوجه الثاني ، فتقدم احتمال الخطأ في نقله عن الثوري ، وإن ثبت ، فهو مرجوح ، لرواية هؤلاء الثقات بخلافه .
وأما الوجه الثالث ، فمن رواية ابن عمارة ، وزكريا ، وهما مجهول ، وكذاب ، وأما متابعة يزيد الجرمي لهما ، فتقدم أنها لاتثبت عنه ، والله أعلم .

ثانياً : ورواه جرير ، عن منصور ، عن يونس بن سعيد ، عن أبي سلمة ، مرسلاً :
ذكره المصنف في هذه المسألة ، ولم أقف على من أخرجه .

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على منصور بن المعتمر في هذا الحديث ، وعلى أحد الرواة عنه ، وخلاصة ما تقدم من الاختلاف عليه ما يلي :

١ - رواه الثوري ـ في الراجح عنه ـ، عن منصور ، عن يونس بن خباب ، عن أبي سلمة ، مرسلاً .

٢ -ورواه الثوري ـ في وجه لا يثبت عنه ـ ، عن منصور ، عن يونس بن خباب ، عن أبي سلمة ، عن أم سلمة .

٣ - ورواه جرير ، عن منصور ، عن يونس بن سعيد ، عن أبي سلمة ، مرسلاً .

والوجه الأول أرجح هذه الأوجه ؛ حيث رواه الثوري ، وهو ثقة ثبت متقن ، كذلك ، في حين أن الوجه الثاني ، تقدم أنه لا يثبت عن الثوري ، والوجه الثالث من رواية جرير ، وتقدم أنه كان يهم في آخر عمره ، ولعل هذا من أوهامه .

ومنه يتبين صحة ما ذهب إليه أبو زرعة من ترجيحه لرواية الثوري على الوجه الأول .

والحديث من وجهه الراجح إسناده ضعيف ، لحال يونس بن خباب ؛ حيث تقدم في ترجمته أنه ضعيف .

....

وقد روي الحديث من طرق أخرى ، ومدارها على يونس بن خباب أيضاً [1] .

ولكن ورد له شاهد صحيح من حديث أبي هريرة :
أخرجه مسلم ٤/٢٠٠١ ، كتاب البر والصلة ، باب استحباب العفو والصفح ، رقم ٢٥٨٨ وغيره من طريق العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه ، عن أبي هريرة ، نحوه .
وانظر لتمام تخريجه جزء ابن عمشليق ص ٤٨ ، رقم ١٧ ، مع تعليق محققه .

(١) أخرجه الترمذي ٤/٥٦٢ ، كتاب الزهد ، باب ما جاء مل الدنيا مثل أربعة نفر ، رقم ٢٣٢٥ ، عن محمد بن إسماعيل ، عن أبي نعيم ، عن عبادة بن مسلم ، عن يونس بن خباب ، عن سعيد الطائي : أبي البختري ، عن أبي كبشة الأنماري عن النبي ﷺ ، نحوه ، وزاد عليه حديثاً طويلاً .
وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .
وأخرجه البزار في مسنده ٣/٢٤٣ ، رقم ١٠٣٢ ، والقضاعي في مسند الشهاب ٢/٢٩ ، رقم ٨١٩ ، وابن عدي في الكامل ٥/١٧٨٢ ، وأبو بكر النصيبي في الثاني من حديثه (ق ١١٥/ب) . من طريق عمرو بن مجمع ، عن يونس بن خباب ، عن أبي سلمة ، عن أبيه ، نحوه .
وقد خولف يونس فيه ، مما ليس هنا مجال التوسع فيه ، لكفاية المذكور بالنسبة لما ذكره المؤلف .
انظر لذلك : علل الدارقطني ٤/٢٦٦، ٢٦٧ ، والعلل (٥ ق ١٦٨/أ ، ب) ، أطراف الغرائب (ق ٥٩/أ) ، مسند البزار ٣/٢٤٣ ، ٢٤٤ .

٦٥٢ ـــ وسئل أبو زرعة عن حديث رواه محمد بن المثنى أبو موسى ، عن محمد بن عَثْمة ، عن عبدالله بن عمر[١] العمري ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ قال : « فيما سَقتْ السماء والبَعْل[٢] العُشْر ، وفيما سَقت العيون ، والنواضح[٣] ، والسواني[٤] نصف العُشر » .

قال أبو زرعة : الصحيح : عن ابن عمر ، موقوف[٥] .

رجال الإسناد :

* محمد بن المثنى بن عُبيد ، أبو موسى البصري ، المعروف بالزَّمِن (ت ٢٥٢) .

ثقة ثبت ، متفق على توثيقه .

قال أبو عروبة الحراني : ما رأيت بالبصرة أثبت من أبي موسى ، ويحيى بن الحكم .

تهذيب الكمال ٣٥٩/٢٦ ، السير ١٢٣/١٢ ، التهذيب ٤٢٥/٩ ، التقريب (٦٢٦٤) .

* محمد بن خالد بن عَثْمَة ، بمثلثة ساكنة ، قبلها فتحة ، الحنفي البصري ، من العاشرة .

روى عن عبدالله بن عمر العمري ، ومالك ، وسليمان بن بلال ، وغيرهم .

روى عنه محمد بن المثنى ، وبُندار ، وابن المديني ، والفضل بن موسى ، وغيرهم .

قال أحمد : ما أرى بحديثه بأساً . وقال أبو زرعة : لا بأس به . وقال أبو حاتم : صالح الحديث . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما أخطأ .

---

(١) وقع في نسخة أحمد الثالث :« عمرو » ، وهو خطأ .

(٢) البَعْلُ : كل نخل وشجر وزرع لا يُسقى ، أو ما سقته السماء (القاموس المحيط ص ١٢٤٩ ، مادة بعل).

(٣) أي ما سُقي بالدوالي والاستقاء ، والنواضح : الإبل التي يُستقى عليها . (النهاية ٦٨/٥ ، مادة نضح).

(٤) السواني : جمع سانية ، وهي الناقة التي يُستقى عليها (النهاية ٤١٥/٢ ، مادة سنا) .

(٥) وقع في نسختي تركيا بعد هذه المسألة :« تم الجزء الرابع بحمد الله وعونه ومنه ، ويتلوه في الجزء الخامس : في حديث رواه الصباح . والحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ، والحمد لله رب العالمين » .

....

وأخرج له البزار حديثاً من روايته عن سعيد بن بشير ، وقال : لا نعلم له إسناداً إلا هذا ، ولم يتابع محمد بن خالد عليه (كشف الأستار ١٠٦٨) .
قلت : ولعل الحمل فيه على سعيد بن بشير ، وهو ضعيف (التقريب ٢٢٧٦) .
قال ابن حجر : صدوق يخطيء .
قلت : لعل الصواب أن يقال : صدوق ربما أخطأ ، لقول ابن حبان ، وأما بقية الأقوال فليس في أيٍ منها أنه يخطيء ، والله أعلم .
التهذيب ١٤٢/٩ ، التقريب (٥٨٤٧) ، الجامع في الجرح ٤٧٣/٢ .

* عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، العمري (ت ١٧١).
روى عن نافع ، والزهري ، وزيد بن أسلم ، وحميد الطويل ، وغيرهم .
روى عنه ابن وهب ، والقعنبي ، والليث بن سعد ، ووكيع ، وغيرهم .
قال أحمد : لا بأس به ، قد روي عنه ، ولكن ليس مثل أخيه عُبيدالله . وقال ابن معين مرة : صويلح . وقال مرة : ليس به بأس ، يكتب حديثه . وقال العجلي : لا بأس به . وقال ابن عدي : لا بأس به في رواياته ، صدوق .
وقال يعقوب بن شيبة : ثقة صدق ، وفي حديثه اضطراب .وقال أحمد : كان يزيد في الأسانيد ، ويخالف ، وكان رجلاً صالحاً . وقال الخليلي : ثقة ، غير أن الحفاظ لم يرضوا حفظه . وقال البزار : قد احتمل أهل العلم حديثه .
وقال ابن المديني ، والنسائي : ضعيف . وقال صالح بن محمد : ليّن ، مختلط الحديث . وقال عمرو بن علي : كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه . وقال البخاري : ذاهب الحديث لا أروي عنه شيئاً . وقال ابن سعد : كان كثير الحديث يُستضعف . وقال الترمذي : يُضعف في الحديث . وقال ابن حبان : غلب عليه الصلاح والعبادة ، حتى غفل عن ضبط الأخبار وجودة الحفظ للآثار ، فوقع المناكير في روايته ، فلما فحش خطؤه استحق الترك .
وضعفه الترمذي ، والدارقطني ، وأبو أحمد الحاكم ، وذكره أبو زرعة ، والعقيلي ، وابن الجوزي في الضعفاء .

قال ابن حجر : ضعيف عابد .
قلت : وقول البخاري وابن حبان خلاف قول الأكثرين ، والله أعلم .
التهذيب ٣٢٦/٥ ، التقريب (٣٤٨٩) ، الجامع في الجرح ٤٩٣/١ .

* نافع مولى ابن عمر ، ثقة ثبت ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥٢٩ .

* ابن عمر : عبدالله ، صحابي جليل ، تقدمت ترجمته في المسألة رقم ٥١٨ .

تخريج الحديث :

روى نافع هذا الحديث ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه عبدالله بن عمر العمري ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه موسى بن عقبة ، والليث ، عن نافع ، عن ابن عمر ، موقوفاً عليه .

٣ ـ ورواه عبيدالله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر ، موقوفاً .

كما اختلف على أحد الرواة عن موسى بن عقبة ، مما سيأتي مفصلاً أثناء التخريج .

وفيما يلي تفصيل ما تقدم :

أولاً : رواه عبدالله بن عمر العمري ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً :
أخرجه أبو عوانة في المستخرج ٨٦/٣ ، عن كِيلَجة : محمد بن صالح ، عن أبي حذيفة .
والبزار في مسنده (نسخة الأزهرية ق ٢٧/أ) ، من طريق محمد بن خالد بن عثمة .
كما ذكره المصنف في هذه المسألة ، من رواية محمد بن خالد بن عثمة .
كلاهما عن عبدالله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً .

....

ثانياً : ورواه موسى بن عقبة ، والليث ، عن نافع ، عن ابن عمر ، موقوفاً عليه :
أخرجه الشافعي في المسند (بترتيب السندي) ٢٤١/١ ، رقم ٦٥٦ ، وفي الأم ٣٧/٢ ، ـ ومن طريقه البيهقي في المعرفة ١٢٨/٦ ، رقم ٨٢٤٥ ـ ، عن أنس بن عياض .
وابن زنجويه في الأموال ١٠٦٢/٣ ، رقم ١٩٦٦ ، و١٠٣٠/٣ ، رقم ١٨٩٩ ، بمتنه الأول ،
ويحيى بن آدم في الخراج (ص ١١٥)، رقم ٣٨٣ ، وفي (ص ١٤٤)، رقم ٥٣٥ ، بمتنه الثاني ـ ومن طريقه البيهقي في الخلافيات (٢ ق ١٢٩/أ) ـ، عن زهير بن معاوية .
ويحيى بن آدم في الخراج (ص ١٤٥)، رقم ٥٣٦ ، ببعضه ، من طريق ابن المبارك .
وعبدالله بن أحمد في مسائله عن أبيه ، رقم ٦٢٥ ، بمتنه الأول ، من طريق سفيان .
وتابعهم ابن جريج ، في الراجح عنه ، كما سيأتي .

كلهم عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : صدقة الثمار والزرع : ما كان من نخيل ، أو كرم ، أو زرع ، من حنطة ، أو شعير ، أوسُلْت[1] .
فما كان منه بعلاً ، أو يُسقى بنهر ، أو عَثَرِيّاً[2] يُسقى بالمطر ، ففيه العشر : من كل عشر واحدة . وما كان منه يُسقى بالنضح ففيه نصف العشر : في كل عشرين واحدة .

وتوبع موسى بن عقبة ؛ تابعه الليث بن سعد :
أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص ٤٧٩)، رقم ١٤١٥ ، وابن زنجويه في الأموال ١٠٦٢/٣ ، رقم ١٩٦٧ ، عن عبدالله بن صالح .
وابن أبي شيبة في المصنف ١٤٦/٣ ، عن شبابة بن سوار .
كلاهما عن الليث ، عن نافع ، عن ابن عمر ، موقوفاً .

قلت : وموسى ثقة ، والليث : ثقة ثبت . (التقريب ٥٦٨٤ ، ٦٩٩٢) .

---

(١) السُّلتُ ، بالضم : الشعير ، أو ضرب منه ، أو الحامض منه . (القاموس المحيط ص ١٩٧ ، مادة سلت) .
(٢) العَثَريّ : ماسقته السماء . وقيل : هو من النخيل الذي يشرب بعروقه من ماء المطر يجتمع في حَفِرة . (النهاية ١٨٢/٣ ، القاموس المحيط ص ٥٦٠ ، مادة عثر) .

....

ثالثاً : ورواه عبيدالله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر ، موقوفاً :

أخرجه عبدالرزاق في المصنف ١٣٤/٤ ، رقم ٧٢٣٥ ـ ومن طريقه الدارقطني في السنن ١٣٠/٢ ، رقم ٨ ـ عن عبيدالله بن عمر ، به ، موقوفاً .

وقال ابن كثير في مسند الفاروق ٢٤٩/١ : هذا الإسناد صحيح ، وقد جاء في أحاديث مرفوعة مثله ، ولله الحمد .

قلت : وعبيدالله بن عمر : ثقة ثبت ، من أثبت أصحاب نافع ، وقدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع . (انظر ترجمته في المسألة ٥٤٥) .

ورواه ابن جريج عن موسى بن عقبة ، واختلف عليه :

١ ـ فرواه محمد بن بكر ، عن ابن جريج ، أخبرني موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، فذكر بعضه موقوفاً ، وبعضه مرفوعاً :

أخرجه الدارقطني في السنن ١٣٠/٢ ، رقم ٩ ، من طريق علي بن مسلم .

و الحسين بن يحيى القطان في حديثه (ق ٥٠/أ) ـ ومن طريقه البيهقي في الكبرى ١٣٠/٤ ـ ، عن أبي الأشعث : أحمد بن المقدام .

وابن أبي شيبة في المصنف ١٤٥/٣ .

كلهم عن محمد بن بكر ، عن ابن جريج ، أخبرني موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، فذكر متن الوجه الأول الموقوف ، ثم قال : وكتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن ، إلى الحارث بن عبدكلال ومن معه من معافر وهمدان : إن على المؤمنين صدقة العقار ، عشر ما سقى العين وسقت السماء ، وعلى ما سقى الغرب نصف العشر .

واقتصر الدارقطني على آخره ، ولم يذكره من رواية ابن عمر موقوفاً .

وقال البيهقي : هكذا وجدته موصولاً بالحديث .

٢ - ورواه عبدالرزاق ، عن ابن جريج ، أخبرني موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر موقوفاً ، وعن ابن جريج مرسلاً :

أخرجه عبدالرزاق في المصنف ١٣٥/٤ ، رقم ٧٢٣٩ ، عن ابن جريج ، به ، فذكره من رواية ابن عمر ، موقوفاً ، ثم قال : وقال ابن جريج : وكتب النبي ﷺ ... الخ .

٣ - ورواه حجاج بن محمد ، عن ابن جريج ، أخبرني موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر موقوفاً ، ولم يذكر متنه المرفوع :

أخرجه أبو عبيد في الأموال (ص ٤٧٢)، رقم ١٣٧٩ ، وفي (ص ٤٧٩)، رقم ١٤١٤ ، مفرقاً ـ ومن طريقه ابن حزم في المحلى ٢٢١/٥ ، ببعضه ـ، عن حجاج بن محمد ، به .
وتابع ابن جريج على هذا الوجه عدد من الثقات ، كما تقدم .

قلت : وهذا الوجه عائد على الذي قبله ، وهو الراجح عن ابن جريج ؛ حيث رواه ثقتان كذلك ، في حين خالفهما محمد بن بكر ، وهو صدوق يخطيء (التقريب ٥٧٦٠) .

كما إن عبدالرزاق قد بين أن رواية الرفع إنما هي من قول ابن جريج فقط ، وليست كما ذكر محمد بن بكر إنها من قول ابن عمر .

وعليه فالراجح عن ابن جريج رواية الوقف ، والله أعلم .

....

النظر في المسألة :

مما تقدم يتضح أنه اختلف على نافع ، وعلى أحد الرواة دونه ، وخلاصة ما تقدم :

١ ـ رواه عبدالله بن عمر العمري ، عن نافع ، عن ابن عمر ، مرفوعاً .

٢ ـ ورواه موسى بن عقبة ـ في الراجح عنه ـ ، والليث بن سعد ، عن نافع ، عن ابن عمر ، موقوفاً عليه .

٣ ـ ورواه عبيدالله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر ، موقوفاً .

ولعل الوجه الثاني أرجح ؛ حيث رواه ثقتان كذلك ، في حين خالفهما في الوجه الأول عبدالله بن عمر ، وهو ضعيف ، وخالفهما ثقة واحد في الوجه الثالث .

إلا أنه ليس بعيداً أن يكون الوجه الثالث محفوظ أيضاً ، حيث رواه ثقة ثبت ، من أثبت الناس في نافع ، حتى قدمه بعضهم على مالك في نافع ، لكن قواعد الترجيح مع الوجه الثاني كما تقدم ، والله أعلم .

ومنه يتضح صحة ما ذهب إليه أبو زرعة ، حيث رجح الوجه الثاني ، في مقابل الوجه الأول الذي سأله عنه ابن أبي حاتم ، ولم يذكرا الوجه الثالث .

والحديث من وجهيه الراجحين إسناده صحيح موقوفاً ؛ فرجاله ثقات ، وقد روي مرفوعاً من حديث ابن عمر من غير هذه الطريق المرجوحة ، عند مسلم وغيره ، كما تقدم في المسألة رقم ٦٢٤ ، والله أعلم .


الخاتمة

الخـــاتــمة

وفي نهاية هـذا البحث الذي أخذ من وقـتي ثلاث سنوات كاملة ، أحـمد الله حـمداً كثيراً على مـا هيـأ لي من انجازه على هذا الـوجه ، فـيـسر لي مـا عـسر علي منه ، وفـتح علي مـا استغلق من أبوابه ، فله الحمد أولاً وآخراً وظـاهراً وباطـناً .
ويحسن في نهاية المطاف أن أسجل أهم ما توصلت إليه من نتائج ، فمنها :

١ ـ صعوبة هذا الفن ووعورته ودقته ، وتحقق ما ذكره عنه المتقدمون من ذلك ، فقد تبين أن الوصول إلى معرفة الصـواب في مسألة ما ليس بالأمر اليسير ، وكـثير من المسائل تأخذ من الباحث وقتاً طويلاً ، وبعضها على سبيل المثال استغرق مني أكثر من شهر .

٢ ـ أن ما وصلنا من كـتب العلل يعتبر قليل جـداً بالنسبة لعددها الكبـير ، والذي لا نعرف عنها شيـئـاً إلا من خـلال ذكر وإشارات بعـض العلماء لها .

٣ ـ أهمية كتاب علل ابن أبي حاتم بين كتب العلل ؛ فهو من أوسع كتب العلل التي وصلتنا تقريباً ، وفيه الكثير من المزايا ، والتي تقدم ذكرها بالتفصيل .

٤ ـ قصور علمنا في هذا العـصر عن إدراك كثير من أوجه الاختـلاف التي نجد ذكرها في كـتب العلل ، فـمع توفر الـكتب المطبـوعـة والمخطوطة وكـثرتهـا ، إلا أننا لا نجـد هذه الأوجه فيها ، مما يعني أن هناك الكثير من الكتب يحتاج إلى إخراج وتحقيق .

٥ ـ أن الذي يرغب في دراسة أحاديث العلل لا بد له أن يستفرغ الجهد والوقت في تخريج الحديث المراد بحـثه ؛ إذ لا يمكن مـعرفة علله إلا بعـد التخريج الموسـع ، ويستلزم هذا وجود أكبر قدر ممكن من مصادر السنة مطبوعها ومخطوطها عند الباحـث .

٦ ـ ويتفرع عما سبق أهمية الأجزاء والمصنفات الحديثية ، وتوفرها عند الباحث في هذا العلم ، فهي كثيراً ما يوجد فيها بعض الأوجه التي لا توجد في غيرها .

٧ ـ أهمية كتب العلل في تخريج بعض الأحاديث ؛ فكثيراً ما تتفرد هذه الكتب بذكرها لبعض الأحاديث أو الأوجه ، مما لا نجده في غيرها .

٨ ـ أن التعريف المشهور للعلة فيه قصور واضح ، ولا ينطبق إلا على نوع من أنواع العلة ، وهو العلة الخفية ، وذلك أننا وجدنا في كتب العلل كثيراً من العلل التي لا ينطبق عليها التعريف المذكور .

١٠ ـ أن قصر مصطلح المنكر على رواية الضعيف في مقابل الثقة ليس بصحيح ، وهذا التقييد اصطلاح متأخر يناقضه كلام المتقدمين الذي يطلقونه على عدة أمور .

١١ ـ أن التعامل مع أحاديث العلل يعطي الباحث نوعاً من الدقة في التعامل مع الأحاديث والحكم عليها ، وفهما يسيراً لكيفية تعليل المتقدمين لها .

١٢ ـ أهمية التعامل مع أحاديث العلل والتدرب عليها بالنسبة لطلاب علم السنة ، إذ عن طريقها يكون التطبيق العملي لكثير من قواعد هذا العلم ، وأرى من الضروري أن يلزم طلاب الدارسات العليا بدراسة عدد من الأحاديث ، أو إقرار مادة خاصة بذلك .

١٣ ـ أن على الباحث في علم العلل أن يكون متيقظاً ومنتبهاً أثناء تعامله مع كثير من مصادر التخريج المطبوعة ، فكثير منها يقع فيه التصحيف أو الخطأ ، وقد مر في ثنايا الرسالة التنبيه على بعض من هذه الأخطأ ، فعلى الباحث ألا يعتمد اعتماداً كلياً على ما يراه أمامه في بعض الكتب المطبوعة ، وخاصة إذا كان الوجه الذي وجده في المطبوع مشكلاً .

١٤ ـ أن اطلاق القول بأن زيادة الثقـة مقبولة ليس بصحيح دائمـاً ، حيث تبين من أحاديث الدراسة أن كثيراً من زيادات الثقات مردودة لمخالفتهم للأكثر أو الأوثق ، ونحو ذلك .

١٥ ـ أن نسخ الكتاب مع كثرتها ، وكونهـا خمس نسخ خطية ، إلا أنها لا تكفي لاخراج الكتاب على الوجـه الصحيح ، وخـاصة لمن لا يتعرض لـدراسة العلل ، وذلك أنه تبين أنهـا كـثيراً مـا تشـتـرك في الخطأ أو السـقط ، وغيـر ذلك . ولا يمكن إدراك هذا إلا بالدراسة الموسعة للحديث .

إلا أنها مع ذلك أفضـل بكثير من النسخة المـطبوعة ، ففي المطبوع الكـثير من الأخطاء والتصـحيف ، بل وسـقوط بعض المسائل بأكـملها ؛ فـقد وقع في القسـم المحقق عندي سـقـوط مسـألتين كـاملتين ، وهـما رقم ٥٥٤ ، ٥٥٥ . بـالإضافـة إلى سـقـوط بعض الكلمات ، وأحياناً بعض الأسطر ، كما هو واضح من خلال الرسالة .

وفي الختام هذه بعض أهم النتـائج ، سجلتها في عجالة من أمري ، ولـم أقـصد الإحاطة بها ، وإلا فالنتائج الجديرة بالتسـجيل كثيرة ، وهي مبثوثة في ثنايا الرسـالة ، وخاصة قسم الدراسة منها ، ولم أر التوسع فيها منعـاً للتكرار وخشية الإطالة .

والحمد لله رب العالمين

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــة	رقم المسألة
﴿ تتجافى جنوبهم عن المضاجع ﴾	٥١٤
﴿ الذين هم عن صلاتهم ساهون ﴾	٥٣٧
﴿ إذا السماء انشقت ﴾	٥٦٣
﴿ الـم تنـزيـل ﴾ السجـدة	٥٨٨
﴿ هل أتى على الإنسان ﴾	٥٨٨
﴿ أقـم الصـلاة لذكـري ﴾	٦٠٧
﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ...﴾	٦٣٥

فهرس الأحاديث والآثار
على حروف المعجم

فهرس الأحاديث والآثار

مرتبة على المسانيد

فهرس الأحاديث والآثار مرتبة على المسانيد

أبو أسيد الساعدي

أبو أمامة الباهلي

أنس بن مالك

أوس بن أوس

أبو أيوب الأنصاري

فهرس الأحاديث والآثار

مرتبة على المسانيد

فهرس الأحاديث والآثار مرتبة على المسانيد

إبراهيم النخعي

أبوالأحوص

أسامة بن عمير الهذلي

أبو إسحاق السبيعي

أسماء بنت يزيد

الأسود بن يزيد النخعي

أسيد بن حضير

أبو أسيد الساعدي

أبو أمامة الباهلي

أنس بن مالك

أوس بن أوس

أبو أيوب الأنصاري

أيوب بن بشير

البراء بن عازب

بريدة بن الحصيب

تميم الداري

ثابت بن الصامت

ثعلبة بن أبي مالك

ثوبان

جابر بن سمرة

جابر بن عبدالله

أبو حميد الساعدي

خالد بن عدي

أبو الخليل

خولة بنت قيس

أبو الدرداء

أبو رزين

ذو الغرة

زر بن حبيش

الزهري : محمد بن مسلم

زياد بن عياض الأشعري

زيد بن ثابت

زيد بن خالد

زينب الثقفية

السائب بن يزيد

سالم بن عبدالله

سعد بن أبي وقاص

أبو سعيد الخدري

سعيد بن جبير

سعيد بن زيد

سعيد بن أبي سعيد

سعيد بن المسيب

سلمان الفارسي

أبو سلمة بن عبدالرحمن

أم سلمة

سليك الغطفاني

سمرة بن جندب

سهل بن سعد

شداد بن أوس

صفوان بن عسال

طلحة بن عبيدالله

طلق بن علي

عائشة أم المؤمنين

عامر بن شراحيل الشعبي

عبدالله بن سلام

عبدالله بن عباس

عبدالله بن عبدالرحمن بن ثابت

عبدالله بن عمر

عبدالله بن عمرو بن العاص

عبدالله بن مسعود

عبدالله بن مغفل

عبيدالله بن أبي الرقاد

عبيد بن السباق

عبيد بن عمير

عتاب بن أسيد

عروة بن الزبير

عطاء بن أبي رباح

عطاء بن يسار

عقبة بن عامر

علقمة بن قيس النخعي

علي بن أبي طالب

علي بن طلق

عمر بن الخطاب

عمر بن أبي سلمة

عمرو بن حزم

عمرو بن العاص

عياض الأشعري

أم الفضل

أبو قتادة

قدامة بن وبرة

قيس بن سعد

قيس بن طلق

قيس بن قهد

كعب بن مرة

أم كلثوم بنت عقبة

أبو لبابة

مالك بن بحينة

محمد بن سيرين

محمد بن المنكدر

أبوالمراوح الليثي

المستورد بن شداد

أبو مسعود البدري

المطلب بن حنطب

معاذ بن جبل

معاوية بن أبي سفيان

أبو معبد

أبو موسى الأشعري

المغيرة بن شعبة

ابن أبي مليكة

ميمون بن أبي شبيب

النعمان بن بشير

النعمان بن أبي عياش

أبـــو هريرة

أبو وائل

أبو واقد الليثي

يحيى بن سعيد

يزيد بن الأسود

يوسف بن ماهك

المبهمون

فهرس
الرواة المترجم لهم

فهرس الرواة المترجم لهم[1]

(١) الموضع الأول هو موضع الترجمة ، والباقي لأماكن رواياتهم الأخرى .

سعيد بن سليمان الضبي : سعدويه	٥٠٨ ، ٦١٤

الكنى

من نسب إلى أبيه

الأنساب ، والألقاب

المبهمون

النساء

فهرس
المتكلم فيهم بجرح
أو تعديل

فهرس المتكلم فيهم بجرح أو تعديل

الاسم	ما قيل فيه	رقم المسألة
أبان بن المُحَبَّر	مجهول ضعيف الحديث	٦٤٣
إبراهيم بن أبي عبلة	لم يدرك عبادة	٦٤٢
خالد بن يزيد المري	أوثق من ابنه عراك ، وهو صدوق	٦٤٢
خبيب بن عبدالرحمن بن يساف	لم يسمع من معاوية	٥٠٣
زكريا بن منظور	ضعيف الحديث	٥١٥
سالم بن عبدالله	شيخ شامي	٥٩٥
سفيان بن عيينة	كان من أعلم الناس بحديث عمرو بن دينار	٦٢٠
سفيان الثوري	أحفظ من يزيد بن أبي زياد	٥٨٧
	أحفظ من ابن عيينة	٦٤٤
	أحفظ من جرير بن عبدالحميد	٦٥٢
سلم بن قتيبة	كثير الوهم ، يكتب حديثه	٥٧٦
سليمان بن داود الدمشقي	لا بأس به	٦٤٦
الضحاك بن نبراس	لين الحديث	٥٤٩
عامر الشعبي	لم يسمع من سمرة	٥٥١

عباد بن كثير	لم يدرك عمرو بن شعيب	٦٤٧
عبدالحميد بن أبي العشرين	ديواني كاتب ، لم يكن صاحب حديث	٦٤٧
عبدالله بن عون الخراز	صدوق	٥٥٦
عبيدة بن حسان	لم يدرك طاوس	٥٩٦
عبيس بن ميمون الرقاشي	شيخ ضعيف الحديث	٥٠٧
عراك بن خالد المري	منكر الحديث ، وأبوه أوثق منه	٦٤٢
عياض الأشعري	ليست له صحبة	٦٠٦
محمد بن ثابت البناني	ليس بقوي	٥٤٩
محمد بن سعيد الشامي	متروك الحديث	٥٩٦
مروان بن سالم	ضعيف الحديث جداً ، ليس له	
	حديث قائم ، يكتب حديثه	٦١١
المستورد بن شداد	له صحبة	٦٣٨
أبو قتيبة : سلم بن قتيبة	كثير الوهم ، يكتب حديثه	٥٧٦
أبو معيد	لم يدرك طاوس	٥٩٦

فهرس الأماكن

والبلدان والوقائع والقبائل

فهرس الأماكن والبلدان والوقائع والقبائل

فهرس

الكلمات الغريبة

والمصطلحات

فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات

أولاً : الكلمات الغريبة :

الكلمة	أصلها	رقم المسألة
تبعر	بعر	٥١٧
بوائق	بوق	٦٤١
المعدن جُبار	جبر	٦٢٢
سهم جمع	جمع	٥٣٢
الحُبْوَة	حبا	٥٤٥
حرزوا أموالكم	حرز	٦٤٢
الحصباء	حصب	٥٢٤
بيع الحصاة	حصى	٥٤٥
انحط	حطط	٥٤٠
الحطيم	حطم	٦٤٢
نتحلق يوم الجمعة	حلق	٦١٢
حنّ	حنن	٥٦٨
حوراء عيناء	حور	٦٤٣
يخرص العنب	خرص	٦١٩
حلوة خَضِرة	خضر	٦١٨
الخليطان	خلط	٦٣٧
اختمري بهذا	خمر	٥٣٣
متخوض	خوض	٦١٨
ذود	ذود	٦٢٠
الرِحال	رحل	٥٧٨

ثانياً : فهرس المصطلحات

المصطلح	رقم المسألة
خطأ	٥١١، ٥١٢، ٥١٧، ٥٢٣، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٣٧، ٥٤١، ٥٤٦، ٥٧٠، ٥٧٣، ٥٧٥، ٥٨٣، ٥٨٥، ٥٩٤، ٥٩٧، ٥٩٩، ٦٠٢، ٦٠٩، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٨، ٦٤١، ٦٤٤
منكر	٥٠٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٣٥، ٥٤٠، ٥٤٢، ٥٤٥، ٥٥٩، ٥٦٧، ٥٧١، ٥٧٢، ٦١٠، ٦١٤، ٦١٥، ٦٢٩، ٦٣٩، ٦٤٢، ٦٤٧
منكر بهذا الإسناد	٥٩٠، ٥٩١
منكر خطأ	٥٦٣
باطل	٥١٥، ٦٣٧، ٦٤٣
باطل بهذا الإسناد	٦٠٠
وهم	٥٢٥، ٥٢٩، ٥٣١، ٥٣٤، ٥٥٨، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٦٤، ٥٨٨، ٥٩٣، ٦٣٥

فهرس المصادر والمراجع

١ ـ المخطوطات

٢ ـ الرسائل والأبحاث والمجلات

٣ ـ الكتب المطبوعة

أولاً : المصادر المخطوطة :

١ ـ **اتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة** ، للبوصيري ، مصورة عندي عن نسخة المكتبة الأزهرية رقم ٦٥٥ ـ ٩١ .

٢ ـ **أجوبة أبي مسعود الدمشقي** ، عما أشكل الدارقطني على صحيح مسلم ، مصورة عندي عن نسخة المكتبة الصديقية ، التابعة لمكتبة الحرم المكي رقم ١٩ .

٣ ـ **الأحاديث الألف السباعيات** ، من مسموعات أبي القاسم زاهر بن طاهر الشحامي ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع رقم ١٩ (٧٨ ـ ٩٦) .

٤ ـ **الأحاديث العيدية المسلسلة** ، لأبي طاهر السلفي ، رواية إسماعيل بن أحمد العراقي عنه ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع ٨٥ (١٣٣ ـ ١٤١) .

٥ ـ **أحاديث عوال منتقاة من المنتقى من سبعة أجزاء من حديث المخلص** ، رواية أبي القاسم علي بن أحمد بن البسري البندار عنه ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية مجموع ٥٢ (٤٤ ـ ٥٢) .

٦ ـ **أحاديث أبي عبدالله محمد بن مخلد الخضيب الدوري العطار** ، انتقاء أبي بكر محمد بن عمر الجعابي ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع ١٠٥ (٧٥ ـ ٩٢) .

٧ ـ **جزء فيه أحاديث أبي محمد عبدالله بن جعفر الجابري الموصلي** ، رواية أبي نعيم الأصبهاني ، مصورة عندي عن مصورة جامعة الإمام ، رقم ٧٢٣٦ .

٨ ـ **الأحاديث المنتخبة من أجزاء أبي منصور الخوجاني المذكر** ، لأبي طاهر السلفي مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع رقم ٢٦ (١٢٨ ـ ١٣٩) .

٩ ـ **جزء فيه أحاديث وحكايات وانشادات** ، منتخبة من أصول الشيخ أبي بكر عبدالله بن محمد النوقاني ، رواية عبدالعزيز بن خلف السماكي ، والشيخ محمد بن عمر بن أبي العجائز ، كليهما عنه ، مصورة عندي عن نسخة دار الكتب التونسيه .

١٠ ـ **كتاب الأربعين في فضل الدعاء والداعين** ، لأبي الحسن علي بن المفضل المقدسي ، مصورة عندي عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ١٥٥١ حديث .

١١ ـ **كتاب الأربعين** ، لأبي عبدالله محمد بن الفضل الفراوي الصاعدي (ت ٥٣٠)، مصورة عندي عن نسخة باريس ، رقم ٧٢٢ (٤٥ ـ ٥٤) .

١٢ ـ **كتاب الأربعين** ، لابن المقرىء : محمد بن إبراهيم (ت ٣٨١)، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع ٨١ (١٣٥ ـ ١٥٥) .

١٣ ـ **كتاب الأربعين حديثاً** فيما ينتمي إليه المتقون ويستعمله الموفقون وينتبه له الغافلون ويلازمه العاقلون ، لأبي عبدالله القاسم بن الفضل بن أحمد الثقفي ، رواية أبي طاهر السلفي عنه ، مصورة عندي عن نسخة باريس رقم ٧٢٢ (٦٩ ـ ٩٦) .

١٤ ـ **كتاب الأربعين حديثاً من أربعين كتاباً** ، لأبي بكر عتيق بن علي بن محمد بن عمر الهروي ، مصورة عندي عن نسخة باريس ، رقم ٧٢٢ .

١٥ ـ **كتاب الأربعين عن المشايخ الأربعين** ، للمؤيد بن محمد الطوسي (ت ٢٤٢) ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع ٧٦ (٢٨ ـ ٦١) .

١٦ ـ **كتاب الأربعين الموافقات العوالي** ، لبدر الدين محمد بن أحمد بن خالد الفارقي مصورة مكتبة الملك فهد ، رقم ١٣٦٠ ، عن نسخة برنستون ، مجموعة يهودا .

١٧ ـ **كتاب الأربعين المتباينة الأسانيد** ، لابن عبدالهادي ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع رقم ٥٨ (١٢٠ ـ ١٣٣) .

١٨ ـ **كتاب الأربعين المغنية بفنونها عن المعين** ، للحافظ العلائي ، مصورة مكتبة الملك فهد ، رقم ٥٠٠٧١١ ، عن نسخة مكتبة برنستون ، مجموعة يهودا ، رقم ٧٦٢ .

١٩ ـ **إرسال الأسانيد وإيصال المصنفات والأجزاء والمسانيد** ، لمحمد بن الطيب الفاسي ، مصورة مكتبة الملك فهد ، عن نسخة برنستون ، رقم ٣٨٦١ ، مجموعة يهودا .

٢٠ ـ **أطراف الغرائب والأفراد** ، للحافظ ابن طاهر المقدسي ، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٦٩٧ حديث .

٢١ ـ **كتاب الأفراد** ، لابن شاهين : عمر بن أحمد (ت ٣٨٥)، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع رقم ٣٧ (٧٩ ـ ٨٤). وهي نسخة ناقصة من البداية .

٢٢ ـ **أمالي الباغندي** ، محمد بن سليمان (ت ٣١٢) ستة مجالس ، رواية محمد بن عبدالخالق عنه ، مصورة عندي عن نسخة المكتبة التيمورية .

٢٣ ـ **أمالي ابن بشران** ، لأبي القاسم عبدالملك بن محمد بن بشران ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية رقم ٣٨٣٨ ، ورقم ٣٧٦٦ .

٢٤ ـ **أمالي أبي بكر النجاد** : أحمد بن سليمان الفقيه ، خمسة مجالس ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع رقم ٦١ (٤٤ ـ ٥٢) .

٢٥ ـ **أمالي أبي سعيد النقاش** ، محمد بن علي بن مهدي ، رواية أبي طالب الكندي ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية رقم ٢٠ مجاميع (٤٠ ـ ٥٢) .

٢٦ ـ **أمالي ابن سمعون الواعظ** : محمد بن أحمد البغدادي ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع رقم ٣٠ (٤٦ ـ ٦٧) .

٢٧ ـ **أمالي عيسى بن علي بن داود الجراح** ، رواية أبي الحسين بن النقور ، الجزء الأول ، المجالس ١ ـ ٦ ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية مجموع ١١٠ (١٧٥ ـ ١٩٦) .

٢٨ ـ **أمالي عيسى بن علي بن داود الجراح** ، رواية أبي الحسين بن النقور ، الجزء الثاني ، المجالس من ٧ ـ ١٣، مصورة عندي عن نسخة تشستربتي ، رقم ٣٤٩٥ .

٢٩ ـ **أمالي المحاملي** ؛ الحسين بن إسماعيل ، رواية عبد الواحد بن مهدي الفارسي ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية رقم ٣٧٦ (ق ١ ـ ٦٨) و (ق ١٧٧ـ ٢٥٦) .

٣٠ ـ **أمالي أبي مطيع المصري** : محمد بن عبدالواحد المديني ، رواية أبي حنيفة الخطيبي ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع رقم ٣٠ (٢٦ ـ ٤٥) .

٣١ـ **أمالي أبي يعلى الفراء** ، محمد بن الحسين ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية رقم ٩٢ مجاميع (١١٢ ــ ١٣٥) .

٣٢ـ **أمالي أبي نعيم الأصبهاني** : أحمد بن عبدالله الحافظ ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع رقم ٦٤ (٨٤ ــ ٩٢) .

٣٣ـ **جزء فيه من أمالي أبي بكر الخبازي ، والصفار ، وغيرهم** ، رواية أبي الوفا أحمد النهشلي ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع ١١٣ (٣٦ ـ ٤٣).

٣٤ـ **الإيماء في أطراف أحاديث كتاب الموطأ** ، لأبي العباس أحمد بن طاهر الداني ، مصورة عندي عن نسخة كوبرلي بتركيا ، رقم ٢٥٣ .

٣٥ـ **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير** ، لابن الملقن : عمر بن علي ، مصورة جامعة الإمام ، عن نسخة مكتبة أحمد الثالث .

٣٦ـ **البرهان الأكبر في مناقب الصديق الأكبر** ، لأبي الخير أحمد بن إسماعيل القزويني (ت ٥٩٠)، مصورة جامعة الإمام ، رقم ٢٦٥٦/ف .

٣٧ـ **التخريج لصحيح الحديث** ، لأبي بكر البرقاني (ت ٤٢٥) ، مصورة جامعة الإمام رقم ٣٨٩٠/ف ، عن نسخة تشستربتي ، رقم ٣٨٩٠ .

٣٨ـ **تحفة عيد الفطر** ، لأبي القاسم زاهر بن طاهر الشحامي ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية مجموع رقم ٨١ (١٩٠ ــ ١٩٩) .

٣٩ـ **الترغيب في الدعاء والحث عليه** ، للحافظ عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي (ت٦٠٠) ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، رقم ١٦٤ حديث .

٤٠ـ **تفسير الثعلبي** ، الجزء الثالث ، مصورة عندي عن نسخة المكتبة المحمودية رقم ١٨٤ .

٤١ـ **تفسير الثعلبي** ، الجزء الرابع ، مصورة جامعة الإمام رقم ٩٠٥/ف ، عن نسخة المكتبة المحمودية رقم ١٥٠ .

٤٢ ـ **تقييد المهمل وتمييز المشكل** من الأسماء والكنى والأنساب مما ذكر في الكتابين الصحيحين ، لأبي علي الحسين بن محمد الجياني (ت ٤٩٨) ، مصورة عندي عن نسخة مكتبة الأوقاف ببغداد ، رقم ١٠٦١ .

٤٣ ـ **التهجد وقيام الليل** ، لابن أبي الدنيا ، مصورة عندي عن نسخة مكتبة لاله لي باستانبول ، مجموع رقم ٣٦٦٤ (١٥٥ ـ ١٩٤) .

ـ **الثقفيات** : انظر الفوائد العوالي المنتقاة من أصول مسموعات الثقفي .

٤٤ ـ **الجامع بين الصحيحين** ، لأبي نعيم عبيدالله بن الحسن الحداد الأصبهاني (ت ٥١٧) ، مصورة عندي عن نسخة مكتبة تشستربتي ، رقم ٣٤٤٧ .

٤٥ ـ **جزء غلام ثعلب عن شيوخه** ، لأبي عمر محمد بن عبدالواحد الزاهد ، رواية أبي الحسن المحاملي ، مصورة جامعة الإمام رقم ٣٤٩٥/ف ، عن نسخة تشستربتي.

٤٦ ـ **جزء ابن فيل البالسي** (ت ٣١٠)، رواية علي بن الحسن بن بندار عنه ، مصورة عندي عن نسخة دار الكتب المصرية ، رقم ١٥٥٨ /حديث .

٤٧ ـ **جزء أبي القاسم المناديلي** ، رواية أبي جعفر الغطريف بن عبدالله بن الحسين ، مصورة عندي عن مصورة جامعة الإمام رقم ٧٢٣٦ (٤٧ ـ ٥٨) .

٤٨ ـ **الجواهر المكللة في الأحاديث المسلسلة** ، للسخاوي ، مصورة عندي عن نسخة تشستربتي رقم ٣٦٦٤ .

٤٩ ـ **جياد المسلسلات** ، للإمام السيوطي ، مصورة جامعة الإمام ، رقم ٦١٩٣ ف .

٥٠ ـ **جزء من حديث الأكفاني** : أبي محمد هبة الله بن أحمد الأنصاري ، رواية أبي طاهر بركات بن إبراهيم القرشي ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع ٨١ (٦٤ - ٧٣) .

٥١ ـ **حديث أبي بكر بن أبي الحديد** : محمد بن أحمد ، رواية عبدالوهاب بن أحمد ابن هارون ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية حديث ٢٩٧ (١٨٠ ـ ١٩٦) .

٥٢ـ جزء فيه حديث **أبي بكر الدقاق** ، رواية أحمد بن الحسين بن الجندي عنه ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع رقم (٣٩ ـ ٤٤) .

٥٣ـ **جزء فيه من حديث أبي بكر محمد بن سليمان الربعي** البندار عن شيوخه ، رواية محمد بن عبدالسلام بن سعدان ، مصورة جامعة الإمام رقم ٣٠٢/ف .

٥٤ـ **حديث أبي بكر النصيبي** : أحمد بن يوسف بن خلاد عن شيوخه ، رواية أحمد ابن عمرو النصيبي ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع ٢٦ (١٠٩ ـ ١١٧) .

٥٥ـ **حديث أبي بكر يوسف بن يعقوب البهلول** ، رواية أحمد بن محمد بن المتيم الصوفي، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية مجموع ٨٧ (١١١- ١٢٨).

٥٦ـ **حديث ابن أبي ثابت** : أبي إسحاق إبراهيم بن محمد عن شيوخه ، رواية ابن أبي نصر التميمي عنه ، مصورة عندي عن مصورة جامعة الإمام ، رقم ٧٢٣٦ (١٥٦ - ١٧٠) .

٥٧ـ **حديث الجزريين** : محمد بن سليمان ، ومعقل بن عبدالله ، جمع أبي عروبة الحراني ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع ١١٠ (٣٥ ـ ٥٢) .

٥٨ـ **حديث جمح بن القاسم المؤذن ، وأبي علي التنوخي** ، رواية ابن سعدان عنهما ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع ٢٦ (٥٢ ـ ٥٧) .

٥٩ـ **حديث أبي الحسن الحمامي** : علي بن أحمد ، رواية أبي الحسن العلاف الحاجب عنه ، الجزء الخامس ، مصورة عندي عن مصورة جامعة الإمام ، رقم ٧٢٣٦ (١٤٦ - ١٥٥) .

٦٠ـ **جزء فيه من حديث أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد البزاز** ، المعروف بابن المقابري ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية مجموع ٨٢ (٨٢ ـ ٩٧) .

٦١ـ **حديث أبي الحسن محمد بن محمد بن مخلد البزاز** ، رواية أبي القاسم علي ابن محمد المصيصي ، مصورة جامعة الإمام رقم ٣٠٣/ف ، عن نسخة المحمودية .

٦٢ـ **حـديث الحسين بن يحيى القطان** ، رواية أبي الفـتح هلال بن محـمد الحـفار ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية مجموع ٧٥ (٤٥ ـ ٦٧) .

٦٣ـ **حديث حماد بن سلمة** ، لأبي القاسم البغوي ، الجزء الثاني ، مصورة عندي عن نسخة تشستربتي ، رقم ٣٥٢٤/٢ .

٦٤ـ **جزء فيه من حديث خيثمة الأطرابلسي** ، رواية أبي علي محـمد بن هارون بن شعيبالأنصاري ، مصورة جامعة الإمام رقم ٢٠٠١ ف ، عن نسخة الظاهرية .

٦٥ـ **حديث شعبة بن الحجاج وسـفيان الثوري مما أغرب بعـضهم على بعض ،** للنسائي ، مصورة عندي عن نسخة مكتبة الأسكوريال ، رقم .

٦٦ـ **حديث الصفار : إسماعيل بن محمد عن شيوخه** ، رواية ابن مهدي : عمر بن عبدالواحد ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع ٣١ (٢١٥ ـ ٢٢٤) .

٦٧ـ **حديث أبي العباس الأصم** : محمـد بن يعقوب (الجزء الثـاني)، مصورة عندي عن مصورة جامعة الإمام رقم ٧٢٣٦ (١٨٢ - ١٩٤) .

٦٨ـ **حديث أبي العباس الأصم** : محمد بن يعقوب ، رواية أبي بكر الطوسي ، الثاني والثالث ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية، مجموع رقم ٣١ (١٢٩ ـ ١٤٩).

٦٩ـ **حديث أبي العـباس الكديمي** : محـمد بن يونس ، رواية أبي نعـيم الأصبـهاني ، مصورة عندي عن مصورة جامعة الإمام ، رقم ٧٢٣٦ (٢٣٠ - ٢٤٢) .

٧٠ـ **جزء فيه من حديث أبي عبدالرحمن عبدالله بن يزيد المقريء** مما وافق رواية الإمام أحـمد ، جمع الحـافظ ضياء الدين محـمد بن عبـدالواحد المقدسي ، مـصورة عندي عن نسخة الظاهرية مجموع رقم ٨٧ (١٧٠ ـ ١٨٥) .

٧١ـ **حديث ابن عـبدالعزيز الهاشـمي وابن المطيري** ، رواية أبي الحسن أحـمد بن محمد بن الصلت ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية، مجموع ٩٠ (٦٩ـ ٧٦).

٧٢ـ **حديث عبدالله بن مسعود** ، لابن صاعد : يحيى بن محمد ، رواية ابن زنبور الكاغدي ، (الجزء الثاني)، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع ٣٨٧ (٨٧ ـ ١٠٩) .

٧٣ـ **جزء فيه من حديث عبيدالله بن عمر** ، رواية أبي سعيد عمرو بن أبي زرعة ، عن سليمان بن عبدالرحمن ، عن شعيب بن إسحاق ، عنه ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع رقم ١٠٥ (١٣٤ ـ ١٥١) .

٧٤ـ **حديث أبي علي أحمد بن الفضل بن خزيمة** ، رواية عبدالملك بن بشران ، مصورة عندي عن مصورة جامعة الإمام ، رقم ١١٤/ف .

٧٥ـ **حديث علي بن حرب الطائي** عن سفيان بن عيينة ، رواية أبي جعفر محمد بن يحيى بن حرب عنه ، مصورة جامعة الإمام رقم ٨٧٧٢ عن نسخة الظاهرية .

٧٦ـ **حديث الفاكهي** : أبي محمد عبدالله بن محمد ، عن أبي يحيى بن مسرة ، رواية ابن بشران عنه ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية رقم ٣٥٧ حديث (١ ـ ٥٣).

٧٧ـ **حديث أبي الفتوح عبدالخلاق الهروي** ، وغيره ، للحافظ ابن عساكر ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع ٩٢ (٢٢٧ ـ ٢٣٨) .

٧٨ـ **حديث أبي الفضل الزهري** : عبيدالله بن عبدالرحمن ، رواية أبي محمد الحسن ابن علي الجوهري ، مصورة عندي عن نسخة ليبزج، رقم ٢/٣٢٠ (٤١ ـ ١٢٣).

٧٩ـ **حديث ابن قانع عن شيوخه** ، لعبدالباقي بن قانع ، رواية أبي الحسن النادي ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع ٣٥ (٦٨ ـ ٧٥) .

٨٠ـ **حديث الليث بن سعد** ، عن يزيد بن أبي حبيب ، رواية أبي الحسين محمد بن مكي الأزدي ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع ١٩ (١ ـ ١٨) .

٨١ـ **حديث محمد بن أيوب الرازي** ، ويوسف بن عاصم الرزي وغيرهما ، رواية أبي سعيد عبدالله بن محمد القرشي ، مصورة عندي ، عن نسخة الظاهرية .

٨٢ـ **حديث محمد بن سنان القزاز عن شيوخه** ، رواية إسماعيل الصفار عنه ، مصورة عندي عن مصورة جامعة الإمام رقم ٧٢٣٦ (٢٦٦ ـ ٢٦٩) .

٨٣ـ **حديث مصعب الزبيرى** ، رواية أبي القاسم البغوى .مصورة عندي عن نسخة مكتبة تسشتربتي رقم ٤/٣٨٤٩ .

٨٤ـ **حديث ابن معروف** : أي علي محمد بن القاسم ، رواية محمد بن محمد بن العماد ، مصورة عندي عن مصورة جامعة الإمام ، رقم ٧٢٣٦ (١٧٦ ـ ١٧٩) .

٨٥ـ **جزء فيه حديث أبي نصر أحمد بن الحسن بن الشاه** ، رواية أبي الغنائم الدجاجي عنه ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية مجموع ٧٣ (١٢٠ ـ ١٣٠) .

٨٦ـ **الحربيات** : حديث أبي الحسن علي بن عمر بن شاذان السكري الحربي ، رواية ابن النقور ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، حديث ٣٣ (١٣ ـ ٢٤) .

٨٧ـ **جزء فيه حكايات ابن المأمون عن شيوخه** ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية رقم ٣٨٤٩ مجاميع (١ ـ ٨) .

٨٨ـ **الخلافيات** ، للبيهقي : أحمد بن الحسين ، مصورة عندي عن نسخة تركيا .

٨٩ـ **الخلعيات** : الفوائد المنتقاة ، لأبي الحسن علي بن الحسن الخلعي ، مصورة عندي عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٦٥٩ عام ، و٥١٧٢/حديث .

٩٠ـ **الخلعيات** : الفوائد المنتقاة ، لأبي الحسن علي بن الحسن الخلعي ، رواية الشيرازي ، مصورة جامعة الإمام رقم ٩٣٦٦ ف ، عن نسخة مكتبات القدس .

٩١ـ **كتاب الدعاء** ، للحافظ عبد الغني المقدسي ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية رقم ١٠٨ (١٣٩ ـ ١٥٦) .

٩٢ـ **جزء فيه ذكر من لم يكن عنده إلا حديث واحد ، ومن لم يحدث عن شيخه إلا بحديث واحد** ، لأبي محمد الحسن بن علي الخلال ، مصورة عندي عن نسخة جامعة الملك سعود ، رقم ٩/١٢٨٠ (١٤٣ ـ ١٨٤) .

٩٣ـ **الزيادات في كتاب المزني** ، لأبي بكرعبدالله بن محمد بن زياد النيسابوري (ت٣٢٤) مصورة عندي عن نسخة مكتبة لايبزج بألمانيا رقم ٣٢٠ .

٩٤ـ **السفينة الطولونية في الأحاديث النبوية** ، لابن طولون الصالحي ، مصورة جامعة الإمام رقم ٣١٠١/ف ، عن نسخة تشستربتي رقم ٣١٠١ (١٦٧ ـ ٢٧١).

٩٥ـ **سنن سعيد بن منصور** (االقسم الرابع)، مصورة عندي عن مصورة الشيخ د. سعد بن عبدالله الحميد .

٩٦ـ **صفة النفاق ونعت المنافقين** ، لأبي نعيم الأصبهاني ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية مجموع رقم ٦٠ (١٩ ــ ٣٩) .

٩٧ـ **الطيوريات** ، لأبي طاهر السلفي : أحمد بن محمد (ت ٥٧٦)، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، حديث ٣٢٩ (١ ــ ٢٨٦) .

٩٨ـ **كتاب العلل** ، للإمام الدارقطني ، مصورة عندي عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٣٩٤حديث ، وقد طبع بعضه .

٩٩ـ **علة الحديث المسلسل في يوم العيد** ، تخريج الحافظ أبي محمد عبدالله بن يوسف الجرجاني، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية مجموع ١٢٠ (٥٦ ـ ٦١).

١٠٠ـ **عوالي مالك بن أنس** ، لأبي اليمن زيد بن الحسن الكندي ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، رقم ٣٧٦٧ .

١٠١ـ **عيون الموارد السلسة من عيون المسانيد المسلسلة**، لمحمد بن الطيب الفاسي ، مصورة مكتبة الملك فهد ، عن نسخة برنستون ، رقم ٣٨٦١ ، مجموعة يهودا .

١٠٢ـ **جزء فيه غرائب حديث شعبة** ، للحافظ أبي الحسين محمد بن المظفر البغدادي مصورة عندي عن نسخة الظاهرية مجموع ١٢٤ (١٢٣ ـ ٧١٥٣) .

١٠٣ـ **جزء فيه غرائب حديث القاضي أبي بكر يوسف بن القاسم الميانجي** ، رواية أبي الحسن محمد بن عبدالرحمن بن القاسم ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع ٢٧٩ (١٢١ ـ ١٢٩) .

١٠٤ - **فضائل القرآن** ، لأبي العباس جعفر بن محمد المستغفري النسفي (ت ٤٣٢) ، مصورة عندي عن نسخة المكتبة السليمانية ، رقم ١٨١ .

١٠٥ - **فضل يوم عرفة** ، للإمام الحافظ ابن عساكر ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية رقم ٤٤٩٦/عام (١ـ ٦) .

١٠٦ - **فوائد أبي أحمد الحاكم** ، رواية أبي سعد الكنجروذي عنه (العاشر ، والحادي عشر) ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع ٥٥ (٥٨ - ٧٣) .

١٠٧ - **فوائد جعفر الخلدي** ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية مجموع ٤٥ (٣٢-٦٢).

١٠٨ - **الفوائد الجليلة في مسلسلات ابن عقيلة** ، لمحمد بن أحمد بن عقيلة المكي الحنفي ، نسخة جامعة الملك سعود ، رقم ١/٧٠٧ م (١ ـ ١١٨) .

١٠٩ - **الفوائد الحسان العوالي المنتقاة** ، لأبي الحسين علي بن محمد بن بشران ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع رقم ١٨ (٢٧٢ ـ ٢٩٠) .

١١٠ - **فوائد الخلعي** ، أبي الحسن علي بن الحسن القاضي ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع رقم ١٠٣ (١٠٢ ـ ١١٣) .

١١١ - **فوائد أبي شعيب الحراني** ، رواية أبي الحسن الزعفراني ، مصورة عندي عن نسخة المكتبة المحمودية ، رقم ١٢٤/مجاميع .

١١٢ - **فوائد أبي علي الرفاء** : حامد بن محمد الهروي (ت ٣٥٦) ، بانتخاب الدارقطني ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية مجموع ٤٥ (١ ـ ٣١) .

١١٣ - **الفوائد العوالي والأحاديث الغرائب** ، رواية أبي الفضل أحمد بن الحسن المعدل ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع رقم ٥٥ (١٢ ـ ٣٤) .

١١٤ - **الفوائد العوالي المنتقاة** من اصول مسموعات الشيخ أبي عبدالله الثقفي ، رواية أبي طاهر السلفي ، الأجزاء ٨ ، ٩ ، ١١ ، مصورة عندي عن نسخة تشستربتي رقم ٣٤٩٢ .

١١٥ ـ **الفوائد العوالي المنتقاة** من اصول مسموعات الثقفي ، رواية أبي طاهر السلفي الجزء السابع ، مصورة مكتبة الملك فهد الوطنية ، رقم ٧٦٥ ف ، مجموعة يهودا .

١١٦ ـ **فوائد ابن قانع** : أبي الحسين عبدالباقي بن قانع ، رواية ابن شاذان ، عنه ، مصورة جامعة الإمام رقم ١٠٩٣١

١١٧ ـ **فوائد القاضي أبي الحسين الثقفي أحمد بن محمد**، رواية أبي طاهر السلفي عنه ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية رقم ٣٨٤٩ مجاميع (١١ ـ ٢٢) .

١١٨ ـ **فوائد القاضي أبي عبدالله الفلاكي** : الحسين بن محمد ، رواية أبي بكر الزنجاني عنه ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية رقم ٣٨٤٩ (٨٥ ـ ٩٥) .

١١٩ ـ **الفوائد المخرجة من أصول مسموعات الشيخ أبي عثمان البحيري** : سعيد ابن محمد ، تخريج أبي سعد الشعيبي ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية .

١٢٠ ـ **الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب** ، تخريج الخطيب البغدادي من حديث الشريف أبي القاسم علي بن إبراهيم الحسيني ، الجزء الثالث عشر ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية مجموع رقم ٤٠ (١٣٩ ـ ١٥٥).

١٢١ ـ **الفوائد المنتخبة عن أبي شعيب الحراني وغيره** ، لأبي بكر الآجري ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية مجموع رقم ٤٠ (٩٣ - ١١١) .

١٢٢ ـ **الفوائد المنتخبة من فوائد الشريف النسيب الحسيني** ، للخطيب البغدادي ، الجزء الثامن ، مصورة جامعة الإمام رقم ١٩٥٧/ف ، عن نسخة الظاهرية .

١٢٣ ـ **الفوائد المنتقاة عن أبي العباس الأصم** ، رواية أبي بكر بن حيد ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع ٢٨ (٤٨ ـ ٥٦) .

١٢٤ ـ **الفوائد المنتقاة العوالي عن الشيوخ الثقات** ، لأبي سعد المظفر بن الحسن بن السبط ، رواية ولده الحسن بن المظفر ، مصورة جامعة الإمام رقم ٣٢٩ف عن النسخة المحمودية .

١٢٥ ـ **الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي** ، رواية أبي الحسن علي بن محمد الحربي السكري ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية، مجموع رقم ١٨ (١٥٦ ـ ١٧٥).

١٢٦ ـ **الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي** ، رواية إبراهيم بن محمد الجلاب ، مصورة جامعة الإمام ، رقم ٣٤٥٢/ف ، عن نسخة تشستربتي .

١٢٧ ـ **الفوائد المنتقاة الغرائب** ، بانتخاب الحافظ الدارقطني ، رواية عبدالله بن أحمد ابن معروف ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية مجموع ٩٠ (١٥ ـ ٢١).

١٢٨ ـ **الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان**، رواية ابن ميمي الدقاق : الحسين بن محمد ، مصورة جامعة الإمام رقم ٣٤٥٢/ف ، عن نسخة تشستربتي .

١٢٩ ـ **الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان عن الشيوخ العوالي**، رواية أبي بكر محمد ابن عبيدالله الصيرفي عن شيوخه ، مصورة عندي عن نسخة تشستربتي ، رقم ٣٤١٣ .

١٣٠ ـ **الفوائد المنتقاة من حديث ابن أبي جابر ، وأبي شعيب الحراني** ، لأبي محمد الجوهري : الحسن بن علي ، مصورة جامعة الإمام ، رقم ٣٣٠/ف .

١٣١ ـ **الفوائد المنتقاة من حديث أبي طاهر المخلص** ، انتقاء ابن أبي الفوارس ، (الأجزاء : ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٩ ، ١١) ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع ٩٧ (١٤٠ ـ ٢٥٠) .

١٣٢ ـ **الفوائد المنتقاة من حديث أبي طاهر المخلص**، انتقاء ابن أبي الفوارس ، الجزء العاشر ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع ٢١ (٢٣٥ ـ ٢٥٨) .

١٣٣ ـ **الفوائد المنتقاة من حديث ابن ماسي البزاز** ، رواية أبي مسلم الكجي ، مصورة عندي عن نسخة المحمودية رقم ١٢٤/مجاميع (٣٥ ـ ٥٣) .

١٣٤ ـ **الفوائد المنتقاة** ، للحسين بن محمد الحنائي ، بتخريج أبي محمد النخشبي ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية .

١٣٥ ـ **الفوائد المنتقاة** ، انتقاء أبي حفص عمر بن حفص البصري ، رواية أبي بكر الشافعي ، الجزء الثالث عشر ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية، مجموع ٩٠ (٧٧ ـ ٩٧) .

١٣٦ ـ **الفوائد المنتقاة**، رواية أبي عمرو السماك : عثمان بن أحمد الدقاق (ت ٣٤٤) ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع ٧٦ (٩٤ ـ ١١٣) .

١٣٧ ـ **فوائد ابن نظيف** : أبي عبدالله محمد بن الفضل الفراء ، رواية القاسم بن الفضل الثقفي، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية، مجموع ١٢٠ (٩٢ ـ ١١٤).

١٣٨ ـ **الفيصل في علم الحديث** ، لأبي بكر محمد بن أبي عثمان الحازمي ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، رقم ٥٣٠ حديث .

١٣٩ ـ **القربة إلى رب العالمين بالصلاة على محمد سيد المرسلين**، لابن بشكوال : خلف بن عبدالملك ، مصورة عندي عن نسخة الخزانة العامة بالرباط، رقم ٢٤٢/ق.

١٤٠ ـ **كتاب القناعة والتعفف** لابن أبي الدنيا ، مصورة عندي ، عن نسخة الظاهرية مجموع ٩٠ (٩٧ ـ ١١٨) .

١٤١ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال** ، لابن عدي ، مصورة عندي عن نسخة أحمد الثالث رقم ٢٩٤٣ ، وعن نسخة الظاهرية رقم ٣٦٤ حديث .

١٤٢ ـ **اللطائف من علرم المعارف** ، لأبي موسى المديني : محمد بن أبي بكر الأصبهاني ، مصورة عن نسخة الظاهرية ، رقم ٣٥٦ حديث (١ ـ ١٠٠) .

١٤٣ ـ **جزء فيه ما انتقاه أبو بكر بن مردويه على أبي القاسم الطبراني** ، روية أبي نعيم الأصبهاني ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية، مجموع ٨٥ (١١٠ ـ ١٢٤).

١٤٤ ـ **المستخرج على صحيح مسلم** ، لأبي نعيم الأصبهاني ، مصورة عندي عن نسخة المكتبة الخديوية بمصر ، رقم ٤١٧ .

١٤٥ ـ **كتاب المسلسلات** ، لابن الجوزي ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية مجموع رقم ٣٧ (٦ ـ ٢٧) .

١٤٦ - **جزء فيه مسلسل العيدين** ، لثابت بن مشرف البناء الخباز البغدادي ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع ٦٧ (١٧٤ ـ ١٧٦) .

١٤٧ - **مسلسل العيدين** ، لابن قدامة المقدسي ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع ٦٧ (١٧٠ ـ ١٧٣) .

١٤٨ - **مسند البزار** ، مصورة جامعة الإمام رقم ٢٧٥٦ ف ، عن نسخة كوبريلي .

١٤٩ - **مسند البزار** ، مصورة جامعة الإمام رقم ١٢٦ ص ، عن نسخة المكتبة الأزهرية.

١٥٠ - **مسند ابن أبي شيبة** ، أو (مسند الصحابة) : لأبي بكر عبدالله بن محمد ، مصورة عندي عن نسخة مكتبة طوبقبو سراي بتركيا ، رقم ٢٩٠ .

١٥١ - **مسند ابن وهب** ، لعبدالله بن وهب القرشي ، مصورة عندي عن مصورة الجامعة الإسلامية رقم ٢١٨٠ .

١٥٢ - **مشيخة ابن البخاري** ، تخريج جمال الدين ابن الظاهري ، مصورة عن المخطوطة ، أعدها للنشر محمد ناصر العجمي ، الأمانة العامة للأوقاف بالكويت ، ١٤١٧ هـ .

١٥٣ - **مشيخة اللخمي** ؛ بهاء الدين أبي الحسن علي بن أبي الفضائل اللخمي الفقيه ، تخريج الحافظ رشيد الدين يحيى بن علي القرشي ، مصورة عندي عن نسخة مكتبة حالت أفندي باستانبول ، تركيا ، مجموع رقم ٤٠٣ (١٢١ ـ ١٧٦) .

١٥٤ - **مشيخة شهاب الدين السهروردي** ، بتخريج الحسن بن محمد الشيباني ، مصورة جامعة الإمام رقم ٣٤٩٥ ف ، عن نسخة تشتربتي رقم ٣٤٩٤/٩ .

١٥٥ - **المصباح في عيون الصحاح** ، لعبدالغني المقدسي ، الجزء الثاني من أفراد مسلم مصورة جامعة الإمام ، رقم ٥ ص ، عن نسخة الظاهرية (٢٣١ ـ ٢٤٥) .

١٥٦ - **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية** ، للحافظ ابن حجر ، مصورة عندي ، نسخة المكتبة السعودية .

١٥٧ ـ **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية** ، للحافظ ابن حجر ، مصورة مكتبة الملك فهد ، عن نسخة برنستون ، مجموعة يهوذا ، رقم ٢٢٠٣ ف .

١٥٨ ـ **معاني الأخبار** ، لأبي بكر محمد بن إبراهيم الكلاباذي ، مصورة في جامعة الإمام ، رقم ٧٧٦١/ف ، عن نسخة المكتبات الوقفية بحلب .

١٥٩ ـ **معجم الشيوخ** ، لابن عساكر : علي بن الحسن ، مصورة عندي عن نسخة مكتبة عارف حكمت ، بالمدينة النبوية ، رقم ٣٣٧ .

١٦٠ ـ **معجم الصحابة** ، للبغوي : أبي القاسم عبدالله بن محمد ، مصورة عندي ، عن نسخة الخزانة العامة بالرباط .

١٦١ ـ **معجم مشايخ أبي علي الحسن بن أحمد الحداد** (ت ٥١٥)، رواية أبي الحسن مسعود بن أبي منصور الخياط ، مصورة عندي عن نسخة دار الكتب المصرية رقم ٢٦/م .

١٦٢ ـ **المعجم المفهرس** ، للحافظ ابن حجر ، مصورة عندي عن نسخة دار الكتب المصرية .

١٦٣ ـ **معرفة الصحابة** ، لأبي نعيم الأصبهاني ، مصورة عندي عن نسخة مكتبة أحمد الثالث بتركيا ، رقم ٤٩٧/١ .

١٦٤ ـ **المناهي وعقوبات المعاصي والتحذير منها** ، لأبي يعقوب محمد بن إسحاق الكاتب ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، رقم ٤٥٨٥ عام (١ ـ ٢٠٣) .

١٦٥ ـ **منتخب الفوائد الصحاح العوالي**، على أبي محمد السراج ، تخريج الخطيب البغدادي ، الجزء الأول ، مصورة جامعة الإمام ، رقم ٧٤٧٦/ف (٤٨ ـ ٥٧) .

١٦٦ ـ **منتخب الفوائد الصحاح العوالي**، على أبي محمد السراج ، تخريج الخطيب البغدادي ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية مجموع ٢٧ (٩١ ـ ١٣٨) .

١٦٧ ـ **المنتخب من كتاب السبعيات** ، لأبي نصر السجزي ، رواية عبدالهادي بن محمد عنه ، مصورة جامعة الإمام رقم ٢٧٦١ ف، عن نسخة كوبرلي رقم ١١٥٢.

١٦٨ ـ **المنتقى من الجزء الأول والثالث من حديث الحامض**؛ أبي القاسم عبدالله بن محمد المروزي ، رواية أبي علي أحمد بن عمر بن خرشيذ قوله ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع ٩٢ (١ ـ ١١) .

١٦٩ ـ **المنتقى من حديث ابن مخلد** : محمد بن مخلد العطار ، رواية أبي عمر عبدالواحد بن مهدي الفارسي ، مصور في جامعة الإمام ، رقم ٣٥٢/ف .

١٧٠ ـ **جزء فيه من منتقى حديث أبي محمد الحسن بن رشيق العسكري**، رواية أبي الحسن النيسابوري ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية مجموع ١١٥ (٣٩ ـ ٥٢) .

١٧١ ـ **المنتقى من الجزء الحادي عشر والثاني عشر من حديث أبي طاهر المخلص** إنتقاء ابن أبي الفوارس ، مصورة عندي عن نسخة الظاهرية ، مجموع رقم ٨٨ (٥٢ ـ ٧٠).

١٧٢ ـ **نسخة عبدالله بن عون الخراز عن شيوخه** ، رواية أبي القاسم البغوي عنه ، مصورة عندي عن نسخةالظاهرية ، مجموع ١١٠ (٢٣٢ ـ ٢٤١) .

١٧٣ ـ **نوادر الأصول فى معرفة أخبار الرسول** ، للحكيم الترمذي ، مصورة عندي عن نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود رقم ٣٤٨٧ .

ثانياً : الرسائل العلمية والأبحاث والمجلات

١ ـ **الأحاديث الصحاح الغرائب** ، تخريج عبدالرحمن بن يوسف بن الزكي المزي ، تحقيق منصور الخلف ، بحث تكميلي للسنة الرابعة في الجامعة الإسلامية ، ١٤٠٤ ـ ١٤٠٥ هـ .

٢ ـ **علل الحديث** ، لابن أبي حاتم ، (القسم الأول) تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التويجري ، رسالة دكتوراه ، في كلية أصول الدين ، بجامعة الإمام محمد بن سعود ١٤١٤ هـ .

٣ ـ **علل الحديث** ، لابن أبي حاتم ، (القسم الثاني) تحقيق د. ناصر آل عدالله ، رسالة دكتوراه ، في كلية أصول الدين ، بجامعة الإمام محمد بن سعود ، ١٤١٥ هـ .

٤ ـ **العوالي المنتقاة من حديث الإمام الذهبي** ، تحقيق عبدالناصر الأوغندي ، بحث تكميلي للسنة الرابعة في الجامعة الإسلامية ، ١٤٠٢ ـ ١٤٠٣ هـ .

٥ ـ **المدخل إلى معرفة الصحيحين** ، للحاكم النيسابوري ، تحقيق د. إبراهيم الكليب رسالة ماجستير ، بجامعة الإمام محمد بن سعود ، ١٤٠٣ هـ .

٦ ـ **مرويات الإمام الزهري المعلة في كتاب العلل للدارقطني** ، إعداد د. عبدالله دمفو، رسالة دكتوراه ،كلية أصول الدين ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، ١٤١٥.

٧ ـ **مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية** ، العدد الثامن ، رجب ١٤١٣ هـ ، يناير ١٩٩٣ م .

ثالثاً : الكتب المطبوعة

١ ـ **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير** ، للجورقاني : الحسين بن إبراهيم (ت ٥٤٣) ، تحقيق د. عبدالرحمن الفريوائي ، المطبعة السلفية ، الهند ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .

٢ ـ **ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث** ، تأليف د . رفعت فوزي عبدالمطلب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .

٣ ـ **ابن حجر العسقلاني** ، مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة ، تأليف د. شاكر عبدالمنعم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ .

٤ ـ **اتحاف السالك برواة الموطأ عن مالك** ، لابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٠)، تحقيق سيد كسروي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .

٥ ـ **اتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة** ، للحافظ ابن حجر: أحمد ابن علي العسقلاني (ت ٨٥٢)، مطبوعات مركز السنة ، المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ .

٦ ـ **اثبات صفة العلو** ، للإمام ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠)، تحقيق بدر البدر ، الدار السلفية ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

٧ ـ **اثبات عذاب القبر** ، للإمام البيهقي أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨)، تعليق المكتب السلفي لتحقيق التراث ، مكتبة التراث الإسلامي ، القاهرة ، لم تذكر سنة الطبع .

٨ ـ **الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية** ، للإمام السخاوي (ت ٩٠٢) ، تحقيق د. محمد إسحاق إبراهيم ، دار الراية ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

٩ ـ **الآحاد والمثاني** ، لابن أبي عاصم ، أبي بكر أحمد بن عمرو (ت ٢٨٧)، تحقيق د. باسم الجوابرة ، دار الراية ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ -١٩٩١م .

١٠ـ **الأحاديث الطوال** ، للحافظ الطبراني ، تحقيق حمدي السلفي ، المطبوع في آخر المعجم الكبير للمصنف .

١١ـ **الأحاديث المائة المشتملة على ما ئة نسبة إلى الصنائع** ، للحافظ ابن طولون ، محمد بن علي ، تحقيق مسعد السعدني ، دار الطلائع للنشر والتوزيع ، القاهرة .

١٢ـ **الأحاديث المختارة** ، للحافظ ضياء الدين المقدسي (ت ٤٦٣) ، تحقيق عبد الملك بن دهيش ، مكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .

١٣ـ **أحاديث أبي محمد عبدالله بن محمد بن حيان** ، إنتقاء أبي بكر بن مردويه (ت ٤٩٨)، تحقيق بدر البدر ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .

١٤ـ **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان** (ت٣٥٤) ، ترتيب علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩) ، تحقيق شعيب الأرنأوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

١٥ـ **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان** ، تحقيق كمال الحوت ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

١٦ـ **أحكام العيدين** ، للفريابي : جعفر بن محمد (ت ٣٠١)، تحقيق مساعد الراشد ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

١٧ـ **الإحكام في أصول الأحكام** ، لابن حزم : علي بن أحمد الأندلسي (ت ٤٥٧) تحقيق محمد أحمد عبدالعزيز ، مكتبة عاطف ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٨ هـ .

١٨ـ **أحكام القرآن** ، لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص (ت ٣٧٠)، مراجعة صدقي محمد جميل ، المكتبة النتجارية ، مكة المكرمة ، ١٤١٤ هـ .

١٩ـ **الأحكام الوسطى** ، لعبدالحق الأشبيلي (ت ٥٨٢)، تحقيق حمدي السلفي ، وصبحي السامرائي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

٢٠ـ **أحوال الرجال** ، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت ٢٥٩)، تحقيق صبحي السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٢١ ـ **أخبار الصلاة** ، للحافظ عبدالغني بن عبدالواحد المقدسي (ت ٦٠٠) ، تحقيق محمد النابلسي ، دار السنابل ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

٢٢ ـ **أخبار القضاة** ، لمحمد بن خلف بن حيان، المعروف بوكيع(ت ٣٠٦) عالم الكتب، بيروت .

٢٣ ـ **أخبار مكة** ، لأبي الوليد الأزرقي ، محمد بن عبد الله (ت . ٢٥) ، تحقيق رشدى ملحس ، دار الأندلس ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

٢٤ ـ **أخبار مكة** ، للفاكهي ، محمد بن إسحاق (ت بعد ٢٧٢) تحقيق عبد الملك بن دهيش مكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م .

٢٥ ـ **اختلاف الحديث** ، للإمام الشافعي ، تحقيق محمد أحمد عبدالعزيز ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

٢٦ ـ **كتاب الآداب** ، لأبي بكر البيهقي ، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨) . تحقيق عبد القدوس نذير ، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

٢٧ ـ **أدب الإملاء والاستملاء** ، لأبي سعد السمعاني (ت ٥٦٢)، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م .

٢٨ ـ **الأدب المفرد** ، للإمام البخاري، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦)، مع شرحه فضل الله الصمد ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٨ هـ .

٢٩ ـ **الأذكار من كلام سيد الأبرار** ، للإمام محي الدين النووي (ت ٦٧٦) ، عناية محي الدين الشامي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ .

٣٠ ـ **الأربعون حديثاً** من رواية مالك عن نافع عن ابن عمر، للإمام السيوطي (ت ٩١١) تحقيق أبي الفضل الحويني ، دار الصحابة للتراث ، مصر ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

٣١ ـ **الأربعون حديثاً من المساواة مستخرجة عن ثقات الرواة** ، تخريج الحافظ ابن عساكر ، تحقيق طه أبو سريح ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤ هـ .

٣٢ـ **الأربعون في الحث على الجهاد** ، لابن عساكر : علي بن الحسن (ت ٥٧١)، تحقيق عبدالله الجديع ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

٣٣ـ **كتاب الأربعين** ، للحافظ أبي العباس الحسن بن سفيان النسوي (ت ٣٠٣)، تحقيق محمد ناصر العجمي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .

٣٤ـ **كتاب الأربعين البلدانية** ، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر (ت ٥٧١) ، تحقيق محمد مطيع الحافظ ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى١٤١٣ هـ .

٣٥ـ **كتاب الأربعين حديثاً** ، لأبي بكر الآجري ، محمد بن الحسين (ت ٣٦٠)، تحقيق بدر البدر ، مكتبة المعلا ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

٣٦ـ **كتاب الأربعين في صفات رب العالمين**، للإمام الذهبي ، تحقيق جاسم الدوسري الدار السلفية ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ (ضمن ست رسائل).

٣٧ـ **ارشاد طلاب الحقائق** ، للإمام النووي : أبي زكريا يحيى بن شرف (ت ٦٧٦)، تحقيق عبدالباري السلفي ، مكتبة الإيمان ، المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

٣٨ـ **الإرشاد فى معرفة علماء الحديث** ، للحافظ أبي يعلى الخليلي (ت ٤٤٦) ، تحقيق محمد إدريس ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .

٣٩ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل** ، للشيخ الألباني : محمد ناصر الدين ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .

٤٠ـ **أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري** من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح ، لابن عدي الجرجاني : عبدالله بن عدي (ت ٣٦٥)، تحقيق د.عامر صبري ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .

٤١ـ **الأسامي والكنى** ، لأبي أحمد الحاكم الكبير (ت ٣٧٨)، تحقيق يوسف الوابل ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .

٤٢ ـ **الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى** ، لابن عبدالبر : أبي عمر يوسف بن عبدالله (ت ٤٦٣)، تحقيق د. عبدالله السوالمة ، دار ابن تيمية للنشر ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

٤٣ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** ، لأبي عمر يوسف ابن عبد البر (ت ٤٦٣)، تحقيق د. طه الزيني ، مطبوع بهامش الإصابة ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ .

٤٤ ـ **أسد الغابة في معرفة الصحابة** ، للإمام ابن الأثير الجزري (ت٦٣٠) تصوير دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٤٥ ـ **أسماء شيوخ الإمام مالك** ، لابن خلفون الأندلسي (ت ٦٣٦) تحقيق ؟! محمد زينهم عزب ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، لم تذكر سنة الطبع .

٤٦ ـ **الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة** ، للخطيب البغدادي : أحمد بن علي (ت ٤٦٣)، تحقيق عزالدين السيد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

٤٧ ـ **كتاب الأسماء والصفات** ، للأمام البيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨) تحقيق عماد الدين حيدر ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٤٨ ـ **الإصابة في تميز الصحابة** ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي ، تحقيق د. طه الزيني ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ .

٤٩ ـ **إصلاح المال** ، لابن أبي الدنيا ، تحقيق مصطفى القضاة ، دار الوفاء للطباعة ، ، مصر الطبعة الأولى ، ١٤١٠ .

٥٠ ـ **أصول السنة** ، لابن أبي زمنين ، محمد بن عبدالله الأندلسي (ت ٣٩٩)، تحقيق عبدالله البخاري ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .

٥١ ـ **الإطراف بأوهام الأطراف** ، لأبي زرعة العراقي (ت ٨٢٦) ، تحقيق كمال الحوت ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

٥٢ـ **إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي** ، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) ، تحقيق زهير الناصر ، دار ابن كثير ، ودار الكلم الطيب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .

٥٣ـ **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار** ، للحازمي : أبي بكر محمد بن موسى (ت ٥٨٤)، تحقيق عبدالمعطي قلعجي، دار الوعي، حلب ، الطبعة الأولى ١٤٠٣.

٥٤ـ **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد** ، للإمام البيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨)، تعليق كمال الحوت ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ.

٥٥ـ **إعلام الموقعين عن رب العالمين** ، لابن قيم الجوزية : محمد بن أبي بكر الدمشقي (ت ٧٥١) ، تحقيق طه عبدالرؤف ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٣ م .

٥٦ـ **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ** ، للسخاوي: محمد بن عبدالرحمن، تحقيق فرانز رونثال ، ترجمة صالح العلي ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.

٥٧ـ **الإقناع** ، لابن المنذر : أبي بكر محمد بن إبراهيم (ت ٣١٨)، تحقيق د.عبدالله الجبرين ، مطابع الفرزدق ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

٥٨ـ **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والألقاب** ، للأمير ابن ماكولا : علي بن هبة الله (ت ٤٧٥ هـ)، تحقيق عبدالرحمن المعلمي ، نشر محمد أمين دمج ، بيروت .

٥٩ـ **كتاب الأم** ، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ١٥٠) ، أشرف على طبعه محمد النجار ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م .

٦٠ـ **أمالي المحاملي** ، الحسين بن إسماعيل (ت ٣٣٠) رواية ابن البيِّع ، تحقيق د. إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية، عمان ، ودار ابن القيم ، الدمام ، الطبعة الأولى ١٤١٢.

٦١ـ **الأمالي** ، للإمام يحيى بن الحسين الشجري ، ترتيب محمد بن أحمد العبشمي ، مطبعة الفجالة ، مصر ، بدون سنة طبع .

٦٢- **أمالي ابن مردويه** (ثلاثة مجالس) ، للإمام أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه (ت ٤١٠) ، تحقيق د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، دار علوم الحديث ، الأمارات العربية المتحدة ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م .

٦٣- **كتاب الإمامة والرد على الرافظة** ، للحافظ أبي نعيم الأصبهاني ، تحقيق د.علي الفقيهي مكتبة العلوم والحكم ، المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .

٦٤- **كتاب الأمثال في الحديث النبوي** ، لأبي الشيخ الأصبهاني ، تحقيق عبدالعلي عبدالحميد الدار السلفية ، الهند ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .

٦٥- **كتاب الأموال** ، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤) ، تحقيق محمد خليل هراس ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ .

٦٦- **كتاب الأموال** ، لحميد بن زنجويه (ت ٢٥١) ، تحقيق د.شاكر ذيب فياض ، مطبوعات مركز الملك فيصل بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

٦٧- **أنساب الأشراف** ، للبلاذري ، أحمد بن يحيى ، تحقيق د.سهيل زكار ، د. رياض زركلي ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .

٦٨- **أنساب الأشراف** ، للبلاذري ، ترجمة أبي بكر وعمر . تحقيق د. احسان صدقي العمد ، دار المؤتمن للنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤ هـ .

٦٩- **الأنساب** ، للإمام السمعاني، عبد الكريم بن محمد (ت ٥٦٢)، تعليق عبدالله البارودي دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٧٠- **الأنوار في شمائل النبي المختار** ، للبغوي ، الحسين بن مسعود (ت ٥١٦) تحقيق إبراهيم اليعقوبي ، دار الضياء للطباعة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٩-١٩٨٩م .

٧١- **اهتمام المحدثين بنقد الحديث** ، تأليف د. محمد لقمان السلفي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

٧٢- **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**، لابن المنذر: محمد بن إبراهيم تحقيق د. صغير أحمد حنيف ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

٧٣ـ **إيضاح المكنون في الذيل علي كشف الظنون** ، لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢ م .

٧٤ـ **كتاب الإيمان** ، للحافظ ابن أبي عمر العدني : محمد بن يحيى (ت ٢٤٣)، تحقيق حمدي الحربي ، الدار السلفية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ .

٧٥ـ **كتاب الإيمان** ، للحافظ ابن مندة : محمد بن إسحاق (ت ٣٩٥)، تحقيق د. علي الفقيهي ، مطبوعات الجامعة الإسلامية ، المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ .

٧٦ـ **البحر الزخار** (مسند البزار)، للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو البزار (ت ٢٩٢) تحقيق محفوظ السلفي ، مؤسسة علوم القران ، بيروت ، الطبعة الأولى ، بدء في طبعه عام ١٤٠٩هـ ، وصدر منه حتى الآن تسعة أجزاء ، ولم يكتمل بعد .

٧٧ـ **البداية والنهاية** ، للإمام ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤) ، مكتبة المعارف بيروت .

٧٨ـ **بذل الماعون في فضل الطاعون** ، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق أحمد عصام الكاتب ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .

٧٩ـ **كتاب البر والصلة** ، لابن الجوزي ، أبي الفرج عبدالرحمن بن علي (ت ٥٩٧)، تحقيق عادل عبدالموجود ، علي معوض ، مكتبة السنة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .

٨٠ـ **البر والصلة** ، لابن المبارك ، عبدالله بن المبارك (ت ١٨١)، تحقيق د.مصطفى عثمان محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .

٨١ـ **برنامج المجاري** ، لأبي عبد الله محمد المجاري الأندلسى(ت٨٨٢) تحقيق محمد أبو الأجفان ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٢م .

٨٢ـ **البعث والنشور** ، للإمام البيهقي ، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨) تحقيق محمد السعيد زغلول ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

٨٣ـ **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث** ، للحافظ نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧)، تحقيق د . حسين الباكري ، مطبوعات مركز خدمة السنة بالمدينة النبوية ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .

٨٤ـ **بغية الطلب في تاريخ حلب** ، لابن العديم : عمر بن أحمد (ت ٦٦٠)، تحقيق د. سهيل زكار ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان . لم تذكر سنة الطبع .

٨٥ـ **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام** ، للحافظ ابن القطان الفاسي (ت ٦٢٨) تحقيق د.الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨ .

٨٦ـ **التاريخ** ، للإمام يحيى بن معين (ت ٢٣٣) ، تحقيق د.أحمد نور سيف ، مركز البحث العلمي ، جامعة الملك عبد العزيز ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

٨٧ـ **تاريخ الإسلام** ، للإمام الذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق د. عبدالسلام تدمري ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى .

٨٨ـ **تاريخ الإسلام** ، للإمام الذهبي (ت ٧٤٨) ، تحقيق بشارعواد ، وآخرين ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م .

٨٩ـ **التاريخ الأوسط** (المطبوع باسم الصغير)، للإمام البخاري : محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦)، تحقيق محمود زايد، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ.

٩٠ـ **تاريخ أسماء الثقات** ، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت ٣٨٥) ، تحقيق صبحي السامرائي ، الدار السلفية ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

٩١ـ **تاريخ بغداد** ، للخطيب البغدادي ، أحمد بن علي (ت ٤٦٣) ، تصوير دار الكتاب العربي ، بيروت .

٩٢ـ **تاريخ التراث العربي** ، لفؤاد سزكين ، تعريب محمود حجازي ، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٧م .

٩٣ـ **تاريخ جرجان** ، لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي (ت ٤٢٧) ، بعناية محمد عبدالمعيد خان ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧ م.

٩٤ـ **تاريخ داريا ومن نزل بها من الصحابة ...**، للقاضي عبدالجبار الخولاني ، تحقيق سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

٩٥ـ **تـاريخ دمشق** ، لابن عساكر : علي بن الحسن الشافعي (ت ٥٧١)، تحقيق عمرو غرامة العمروي ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ .

ـ **التاريخ الصغير** ، للبخاري ، انظر : التاريخ الأوسط .

٩٦ـ **التاريخ الكبير** ، للإمام البخاري ، محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦)، تصوير دار الكتب العلمية ، بيروت .

٩٧ـ **تاريخ المدينة** ، لأبي زيد عمر بن شبة النميري (ت ٢٦٢) ، تحقيق فهيم شلتوت ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ .

٩٨ـ **تاريخ واسط** ، لأسلم بن سهل الواسطي ، المعروف ببحشل) (ت ٢٩٢)، تحقيق كوركيس عواد ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

٩٩ـ **تالي تلخيص المتشابه في الرسم** ، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣) ، تحقيق مشهور حسن ، أحمد الشقيرات ، دار الصميعي ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٧.

١٠٠ ـ **التبصرة والتذكرة** ؛ شرح ألفية العراقي ، لأبي الفضل عبدالرحيم العراقي (ت ٨٠٦) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٠١ ـ **التبيين في أنساب القرشيين**، لابن قدامة المقدسي: عبدالله بن أحمد (ت ٦٢٠) تحقيق محمد الدليمي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ .

١٠٢ ـ **التتبع** ، للإمام الدارقطني : أبي الحسن علي بن عمر (ت ٣٨٥)، تحقيق الشيخ مقبل الوادعي ، دار الخلفاء ، الكويت ، لم تذكر سنة الطبع .

١٠٣ ـ **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، للمباركفوري : محمد بن عبد الرحمن (ت١٣٥٣) ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

١٠٤ ـ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف** ، للحافظ المزي : يوسف بن عبد الرحمن (ت٧٤٢)، تحقيق عبدالصمد شرف الدين، الدار القيمة ، الهند،الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م .

١٠٥ ـ **تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب** ، للحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤)، تحقيق د.عبدالغني الكبيسي ، دار ابن حزم ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦.

١٠٦ ـ **التحقيق في أحاديث الخلاف** ، لأبي الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧) ، تحقيق مسعد السعدني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .

١٠٧ ـ **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف** ، للإمام الزيلعي (ت ٧٦٢)، تحقيق سلطان الطبيشي ، دار ابن خزيمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .

١٠٨ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، للحافظ السيوطي (ت ٩١١) ، تحقيق نظر الفريابي ، مكتبة الكوثر ، الرياض ، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ .

١٠٩ ـ **التدليس في الحديث** ، إعداد د . مسفر بن غرم الله الدميني ، الطبعة الأولى ١٤١٢.

١١٠ ـ **التدوين في أخبار قزوين** ، للإمام عبد الكريم بن محمد الرافعي (ت ٦٢٣)، تحقيق عزيز الله العطاردي ، مطبعة العزيزية ، حيدر آباد ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

١١١ ـ **تذكرة الحفاظ** ، للإمام الذهبي محمد بن أحمد(ت ٧٤٨)، تحقيق عبد الرحمن المعلمي ، تصوير دار إحياء التراث العربي .

١١٢ ـ **تذكرة الحفاظ** ، للإمام ابن القيسراني : محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧)، تحقيق حمدي السلفي ، دار الصميعي ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ .

١١٣ ـ **الترغيب في فضائل الأعمال** ، لابن شاهين : عمر بن أحمد (ت ٣٨٥) ، تحقيق د. صالح الوعيل ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .

١١٤ ـ **الترغيب في الدعاء والحث عليه** ، للحافظ عبدالغني المقدسي (ت ٦٠٠)، تحقيق أبي يوسف محمد بن حسن ، مطابع ابن تيمية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .

١١٥ ـ **الترغيب والترهيب** ، للحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦) ، تحقيق مصطفى عمارة ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٤٠٥هـ .

١١٦ ـ **الترغيب والترهيب** ، للإمام إسماعيل بن محمد الأصبهاني، قوام السنة (ت ٥٣٥) ، تحقيق محمد زغلول ، ومحمود زايد ، مكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة ، لم تذكر سنة الطبع .

١١٧ ـ **تصحيفات المحدثين** ، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٨٢)، تحقيق د. محمود ميرة ، المطبعة العربية الحديثة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ .

١١٨ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة** ، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، تحقيق عبد الله هاشم المدني ، دار المحاسن للطباعة، ١٣٨٦هـ .

١١٩ ـ **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح** ، لأبي الوليد الباجي (ت ٤٧٤) ، تحقيق د. أبو لبابة الطاهرحسين ، دار اللواء للنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

١٢٠ ـ **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس** ، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) ، تحقيق عبد الغفار البنداري ، ومحمد عبد العزيز ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

١٢١ ـ **تعظيم قدر الصلاة** ، للإمام محمد بن نصر المروزي (ت ٣٩٤)، تحقيق د.عبدالرحمن الفريوائي ، مكتبة الدار ، المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ .

١٢٢ ـ **التعليق المغني على سنن الدارقطني** ، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ، حديث أكادمي ، فيصل آباد ، باكستان .

١٢٣ ـ **تعليقات الدارقطني على المجروحين** ، للإمام الدارقطني (ت ٣٨٥)، تحقيق خليل العربي ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .

١٢٤ ـ **تغليق التعليق**، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) ، تحقيق سعيد القزقي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دار عمار ، الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

١٢٥ ـ **تفسير البغوي** (معالم التنزيل) ، للإمام الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦)، تحقيق خالد العك ومروان سوار ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ .

١٢٦ ـ **تفسير الطبري** (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠) ، مطبعة مصطفى بابي الحلبي ، مصر .

١٢٧ ـ **تفسير القرآن العظيم** ، للحافظ إسماعيل بن كثير (ت ٧٤٧) تحقيق عبد العزيز غنيم وآخرون ، دار الشعب ، القاهرة ، الطبعة الأولى .

١٢٨ ـ **تفسير القرآن العظيم** ، لابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧) تحقيق أسعد الطيب ، مكتبة نزار الباز ، مكة المكرمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ .

١٢٩ ـ **تفسير القرآن** ، للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني(ت ٢١١)، تحقيق د. مصطفى مسلم ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩ م .

١٣٠ ـ **تفسير النسائي** ، للإمام أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣) تحقيق صبري الشافعي ، سيد عباس ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .

١٣١ ـ **تقريب التهذيب** ، للحافظ ابن حجر العسقلاني(ت ٨٥٢)، تحقيق محمد عوامة دار الرشيد ، سوريا ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

١٣٢ ـ **التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد** ، لابن نقطة ، محمد بن أبي بكر ، مصورة عن الطبعة الهندية ، دار الحديث للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .

١٣٣ ـ **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح**، للحافظ العراقي : عبد الرحيم بن الحسين (ت ٨٠٦) ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .

١٣٤ ـ **تكملة إكمال الإكمال** ، لابن الصابوني : جمال الدين أبي حامد محمد ، تحقيق مصطفى جواد ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

١٣٥ ـ **تلبيس ابليس** ، لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧)، دار القلم ، بيروت ، ١٤٠٣هـ.

١٣٦ ـ **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير** ، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)، تحقيق د.شعبان إسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

١٣٧ ـ **تلخيص المتشابه في الرسم ...**، للخطيب البغدادي ، أحمد بن علي (ت ٤٦٣) تحقيق سكينة الشهابي ، دار طلاس للترجمة ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٩٨٥م .

١٣٨ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، للحافظ أبي عمر بن عبدالبر القرطبي (ت ٤٦٣) تحقيق سعيد اعراب وآخرين ، طبعة وزارة الأوقاف المغربية .

١٣٩ ـ **تنبيه الغافلين بأحاديث سيد المرسلين** ، للإمام نصر بن محمد السمرقندي (ت ٣٧٣) ، تعليق أحمد سلام ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

١٤٠ ـ **التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين** « قسم البخاري » ، تحقيق محمد صادق آيدن ، دار اللواء للنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .

١٤١ ـ **تهذيب الآثار** ، للإمام أبي جعفر الطبري (ت ٣١٠) ، تحقيق محمود شاكر ، مطبعة المدني ، مصر .

١٤٢ ـ **تهذيب الآثار** ، للطبري (الجزء المفقود)، تحقيق علي رضا عبدالله ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

١٤٣ ـ **تهذيب الأسماء واللغات** ، لمحي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦) ، مصورة عن الطبعة المنيرية ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٤٤ ـ **تهذيب التهذيب** ، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) ، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية ، الهند .

١٤٥ ـ **تهذيب الكمال في اسماء الرجال** ، للمزي : يوسف بن عبد الرحمن (ت ٨٤٢) ، تحقيق بشار عواد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى .

١٤٦ ـ **التوبيخ والتنبيه** ، لأبي الشيخ الأصبهاني: عبدالله بن محمد بن حيان (ت ٣٦٩) تحقيق أبي الأشبال حسين أمين المندوه ، مكتبة التوعية الإسلامية ، مصر ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

١٤٧ ـ **توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين**، تأليف د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر المكتبة المكية ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م .

١٤٨ ـ **توجيه النظر إلى أصول الأثر** ، للشيخ طاهر الجزائري (ت ١٣٣٨) تحقيق عبدالفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ.

١٤٩ ـ **كتاب التوحيد** ، للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١) ، تحقيق د.عبدالعزيز الشهوان ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

١٥٠ ـ **كتاب التوحيد** ، لابن مندة ، تحقيق د. علي محمد الفقيهي ، مطبوعات الجامعة الإسلامية ، المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .

١٥١ ـ **توضيح المشتبه** ، لابن ناصر الدين الدمشقي : محمد بن عبدالله (ت ٨٤٢)، تحقيق محمد العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .

١٥٢ ـ **كتاب الثقات** ، للإمام محمد بن حبان البستي (ت ٣٤٥) ، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية ، نشر مؤسسة الكتب الثقافية .

ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، أنظر تفسير الطبري .

١٥٣ ـ **جامع بيـان العلم وفضله** ، لابن عـبدالـبر الأندلسي (ت ٤٦٣) ، تحـقـيق أبي الأشبال الزهيري ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .

١٥٤ ـ **جامع التحصيل في أحكام المراسيل** ، للعلائي، خليـل بن كيكلدي(ت٧٦١) تحقيق حمدي السلفي ، وزارة الأوقاف العراقية ، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ .

١٥٥ ـ **جامع المسانيد والسنن** ، للحافظ ابن كثـير ،إسماعيل بن عمـر (ت٧٧٤) تحقيق عبدالملك بن دهيش ، مكتبة النهضة ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .

١٥٦ ـ **جامع المسانيد والسنن** ، للحافظ ابن كثـير ،إسماعيل بن عمـر (ت٧٧٤) تحقيق عبدالمعطي قلعجي ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .

١٥٧ ـ **جامع المسانيد** ، للإمام أبي المؤيد الخوارزمي ، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥٨ ـ **الجامع لأخـلاق الراوي وأداب السامع** ، للخطيب البغـدادي : أحمدبن علي (ت ٤٦٣) ، تحقـيق مـحمـود الطحان ، مكتـبة المعـارف ، الرياض ، الطبعـة الأولى ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

١٥٩ ـ **الجامع في الجرح والتعديل** ، جمع وترتيب أبي المعـاطي النوري وآخرين ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .

١٦٠ ـ **الجرح والتعديل** ، للإمام عـبد الرحـمن بن أبي حاتم الرازى (ت٣٢٧)، تحـقيق عـبدالرحـمن المعلمى ، مصـورة عن طبـعة دائرة المعـارف العثـمانيـة، الطبعـة الأولى ١٣٧٢هـ ـ ١٩٥٣م .

١٦١ ـ **جزء ابن عمشليق** : أبي الطيب أحمد بن علي الجعفري ، تحقيق خالد بن محمد الأنصاري ، دار ابن حزم ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

١٦٢ ـ **جزء ابن الغطريف** : محمد بن أحمد الجرجاني (ت ٣٧٧) ، رواية أبي الطيب الطبري ، تحقيق د.عامر صبري ، دار البشائر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ.

١٦٣ ـ **جزء فيه ثلاثة وثلاثون حديثاً من حديث البغوي** ، لأبي طالب العشاري (ت ٤٥١) ، تحقيق محمد ياسين إدريس ، مكتبة ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .

١٦٤ ـ **جزء فيه قرءات النبي ﷺ** ، لأبي عمر حفص بن عمر الدوري (ت ٢٤٦) ، تحقيق حكمت بشير ياسين ، مكتبة الدار ، المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

ـ **جزء فيه من فوائد أبي عبدالله محمد بن مخلد** ، انظر فوائد ابن مخلد .

١٦٥ ـ **الجعديات** (حديث علي بن الجعد)، لأبي القاسم البغوي (ت ٣١٧)، تحقيق رفعت فوزي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .

١٦٦ ـ **جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام** ، لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

١٦٧ ـ **الجليس الصالح والأنيس الناصح** ،لأبي الفضل سبط الإمام أبي الفرج ابن الجوزي (ت ٦٥٤) ، تحقيق أحمد العيسوي ، دار الصحابة ، مصر ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .

١٦٨ ـ **كتاب الجهاد** ، لابن أبي عاصم : أحمد بن عمر النبيل (ت ٢٨٧) ، تحقيق د. مساعد الراشد الحميد ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ .

١٦٩ ـ **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح** ، للإمام ابن قيم الجوزية ، تحقيق علي الشربجي ، قاسم النوري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .

١٧٠ ـ **الحجة في بيان المحجة** ، لقوام السنة : أبي القاسم التيمي الأصبهاني (ت٥٣٥) ، تحقيق محمد محمود عبدالرحيم ، دار الراية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ .

١٧١ ـ **الحدائق في علم الحديث والزهديات** ، لأبي الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧) ، تحقيق مصطفى السبكي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

١٧٢ ـ **حديث أبي الطاهر الذهلي** ، بانتقاء الدارقطني (الجزء الثالث والعشرون) ، تحقيق حمدي السلفي ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ .

١٧٣ ـ **حديث علي بن حُجر السعدي** ، عن إسماعيل بن جعفر ، تحقيق عمر السفياني مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

١٧٤ ـ **حديث المصيصي** ، لوين : أبي جعفر محمد بن سليمان المصيصي (ت ٢٤٦)، تحقيق مسعد السعدني ، دار أضواء السلف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

١٧٥ ـ **الحديث المعلل** ، تأليف د.خليل ملا خاطر ، مكتبة دار الوفاء ، جدة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

١٧٦ ـ **الحديث المعلول ؛ قواعد وضوابط** ، تأليف د. حمزة المليباري ، الكتبة المكية ، دار ابن حزم ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

١٧٧ ـ **حق الجار** ، للإمام الذهبي : محمد بن أحمد (ت ٧٤٨)، تحقيق هشام السقا ، عالم الكتب ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

١٧٨ ـ **حلية الأولياء** ، للحافظ أبي نعيم الأصبهاني ، أحمد بن عبد الله (ت ٤٣٠) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ١٩٨٥م .

ـ **حياة الأنبياء** ، انظر : ما ورد في حياة الأنبياء .

١٧٩ ـ **كتاب الخراج** ، ليحيى بن آدم القرشي (ت ٢٠٣)، تحقيق أحمد شاكر ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثانية .

١٨٠ ـ **كتاب الخراج** ، لأبي يوسف ، صاحب أبي حنيفة (ت ١٨٢) ، دار المعرفة ، بيروت .

١٨١ ـ **الخلافيات** ، للبيهقي : أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨)، تحقيق مشهور حسن ، دار الصميعي ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .

١٨٢ ـ **خلق أفعال العباد** ، للإمام محمد ابن إسماعيل البخارى (ت ٢٥٦) ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

١٨٣ ـ **خير الكلام في القراءة خلف الإمام** ، للإمام البخاري ، تحقيق محمد السعيد زغلول ، دار الحديث ، مصر ، ١٤٠٥ هـ .

١٨٤ ـ **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١) ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ١٩٨٣م .

١٨٥ ـ **كتاب الدعاء** ، للحافظ الطبراني : سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠)، تحقيق محمد البخاري ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ١٩٨٧م .

١٨٦ ـ **الدعوات الكبير** ، للإمام البيهقي أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨)(القسم الأول) تحقيق بدر البدر ، مركز المخطوطات والتراث ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .

١٨٧ ـ **دلائل النبوة** ، للبيهقي : أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨) ، تحقيق عبد المعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

١٨٨ ـ **دلائل النبوة** ، لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠) ، تحقيق محمد رواس قلعه جي عبدالبر عباس ، دار النفائس ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ .

١٨٩ ـ **الدينار في حديث المشايخ الكبار** ، للإمام الذهبي : محمد بن أحمد (ت ٧٤٨) ، تعليق مجدي إبراهيم ، مكتبة القرآن ، القاهرة .

١٩٠ ـ **ديوان الضعفاء والمتروكين** ، للإمام الذهبي ، تحقيق الشيخ حماد الأنصاري ، مكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣ هـ .

١٩١ ـ **ذخيرة الحفاظ المخرج على الحروف والألفاظ** ، للحافظ محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧) ، تحقيق د. عبدالرحمن الفريوائي ، دار السلف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

١٩٢ ـ **ذكر أخبار إصبهان** ، للحافظ أبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠)، الدار العلمية ، الهند ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

١٩٣ ـ **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق**، للإمام شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨) تحقيق محمد المياديني ، مكتبة المنار ، الأردن ، الطبعة الأولى ١٠٤٦هـ ـ١٩٨٦م .

١٩٤ ـ **ذم الرياء في الأعمال والشهرة** ...، لأبي محمد الحسن بن إسماعيل الضراب (ت ٣٩١) ، تحقيق د. محمد باكريم ، دار البخاري للنشر ، بريدة ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

١٩٥ ـ **ذيل تاريخ بغداد** ، لابن النجار ، محمد بن محمود البغدادى (ت ٦٤٣) ، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية ، دار الكتاب العربى ، بيروت .

١٩٦ ـ **ذيل تاريخ الطبري**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠) ، المطبوع بآخر تاريخ الطبري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثانية .

١٩٧ ـ **ذيل طبقات الحنابلة** ، لابن رجب الحنبلي ، عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٩٥) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .

١٩٨ ـ **الرباعي في الحديث**، لعبدالغني بن سعيد الأزدي (ت ٤٠٩) ، تحقيق علي حسن عبدالحميد ، دار عمار ، الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

١٩٩ ـ **رد الدرامي على بشر المريسي** ، للإمام عثمان بن سعيد الدرامي (ت ٢٨٠)، تعليق محمد حامد الفقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ .

٢٠٠ ـ **الرد على الجهمية**، للإمام عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠) ، تحقيق بدر البدر الدار السلفية ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

٢٠١ ـ **الرد على الجهمية** ، للحافظ ابن منده (ت ٣٩٥)، تحقيق د. علي الفقيهي ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة النبوية ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٤ هـ .

٢٠٢ ـ **كتاب الرسالة** ، للإمام الشافعي محمد بن إدريس (ت ٢٠٤)، تحقيق الشيخ أحمد شاكر .

٢٠٣ ـ **الرسالة المستطرفة** لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ، لمحمد الكتاني (ت١٣٤٥) ، عناية محمد المنتصر ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ .

٢٠٤ ـ **كتاب رؤية الله جل وعلا** ، للإمام الدارقطني ، تحقيق مبروك إسماعيل ، مكتبة القرآن .

٢٠٥ ـ **كتاب رؤية الله تبارك وتعالى** ، لابن النحاس عبدالرحمن بن عمر (ت ٤١٦)، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي ، الدار العلمية ، الهند ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.

٢٠٦ ـ **الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام** ، جاسم بن فهيد الدوسري ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م .

٢٠٧ ـ **زاد المعاد في هدي خير العباد** ، للإمام ابن قيم الجوزية (ت٧٥١)، تحقيق شعيب وعبد القادر الأرنأوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .

٢٠٨ ـ **أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة** ، مع تحقيق كتابه الضعفاء ، وأجوبتة على أسئلة البرذعي ، دراسة وتحقيق سعدي الهاشمي ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، مصر الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .

٢٠٩ ـ **كتاب الزهد** ، للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١) ، تحقيق محمد السعيد زغلول دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٢١٠ ـ **كتاب الزهد** ، لأبي داود السجستاني : سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥)، تحقيق ضياء الحسن السلفي ، الدار السلفيه ، الهند ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .

٢١١ ـ **كتاب الزهد** ، للإمام وكيع بن الجراح (ت ١٩٧)، تحقيق د.عبدالرحمن الفريوائي ، مكتبة الدار ، المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

٢١٢ ـ **كتاب الزهد** ، لهناد بن السري الكوفي (ت ٢٤٣)، تحقيق د. عبدالرحمن الفريوائي ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

٢١٣ ـ **كتاب الزهد** ، لابن أبي عاصم أحمد بن عمرو (ت ٢٨٧)، تحقيق عبدالعلي عبدالحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

٢١٤ ـ **كتاب الزهد الكبير** ، للإمام البيهقي،أحمد بن الحسين(ت ٤٥٨)، تحقيق عامر حيدر ، دار الجنان للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م .

٢١٥ ـ **الزهد وصفة الزاهدين** ، لابن الأعرابي ، أحمد بن محمد (٣٤٠)، تحقيق مجدي السيد ، دار الصحابة للتراث ، مصر ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

٢١٦ ـ **السابق واللاحق** ، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣) ، تحقيق محمد الزهراني ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

٢١٧ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة** ، للألباني : محمد بن ناصر الدين ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م .

٢١٨ ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة** ، للألباني : محمد بن ناصر الدين ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .

٢١٩ ـ **كتاب السماع** ، لابن القيسراني ، محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧)، تحقيق أبي الوفاء المراغي ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة احياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٩٠ هـ .

٢٢٠ ـ **سنن الترمذي** ، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩)، تحقيق أحمد شاكر وآخرين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ.

٢٢١ ـ **سنن الدارقطني** ، للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥)، تحقيق عبد الله هاشم المدني ، حديث اكادمي ، فيصل آباد ، باكستان .

٢٢٢ ـ **سنن الدارمي** ، للإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥) ، تحقيق عبدالله هاشم المدني ، دار المحاسن للطباعة ، القاهرة ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م .

٢٢٣ ـ **سنن ابن ماجه** ، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني(ت ٢٧٥)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة الإسلامية ، إستانبول .

٢٢٤ ـ **سنن أبي داود** ، للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥) ، تحقيق عزت الدعاس ، نشر محمد علي السيد ، حمص ، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ .

٢٢٥ ـ **السنن الصغرى** ، للإمام البيهقي : أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨)، تحقيق عبدالمعطي قلعجي ، جامعة الدراسات الإسلامية ، باكستان ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م .

٢٢٦ ـ **السنن الكبرى**، للإمام البيهقي ، مصورة عن الطبعة الهندية ، دار المعرفة، بيروت.

٢٢٧ ـ **السنن الكبرى** ، للإمام النسائي ، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣) ، تحقيق عبد الغفار البنداري ، وسيد كسروي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ .

٢٢٨ ـ **سنن النسائي الصغرى** (المجتبى)، للإمام النسائي (ت ٣٠٣) بإعتناء عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٢٢٩ ـ **السنن** ، للإمام الشافعي : محمد بن إدريس (ت ٢٠٤)، تحقيق د. خليل ملا خاطر ، دار القبلة، جدة ، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ.

٢٣٠ ـ **السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها** ، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤) ، تحقيق د. رضاء الله المباركفوري ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

٢٣١ ـ **كتاب السنة** ، للإمام عبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق د.محمد سعيد القحطاني ، دار رمادي للنشر ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤ هـ .

٢٣٢ ـ **كتاب السنة** ، لأبي بكر الخلال ، أحمد بن محمد (ت ٣١١)، تحقيق د.عطيه الزهراني ، دار الرآية للنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .

٢٣٣ ـ **كتاب السنة** ، لابن أبي عاصم ، عمرو بن الضحاك (ت ٢٨٧)، تحقيق وتخريج محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ .

٢٣٤ ـ **كتاب السنة** ، لمحمد بن نصر المروزي (ت ٢٩٤)، تحقيق سالم أحمد السلفي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

٢٣٥ ـ **سؤالات ابن الجنيد لابن معين** ، تحقيق د.أحمد سيف ، مكتبة الدار، المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

٢٣٦ ـ **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني** ، تحقيق موفق عبد القادر ،مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

٢٣٧ ـ **سؤالات حمزة السهمي للدارقطني**، تحقيق موفق عبد القادر ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ١٩٨٤م .

٢٣٨ ـ **سؤالات أبي عبيد الأجري** لأبي داود السجستاني ، تحقيق عبدالعليم البستوي ، دار الاستقامة ، مكة المكرمة ، مؤسسة الريان ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

٢٣٩ ـ **سؤالات مسعود السجزي للحاكم النيسابوري**، تحقيق موفق عبد القادر ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ١٩٨٨م .

٢٤٠ ـ **سير أعلام النبلاء** ، للإمام الذهبي ، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨) ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى .

٢٤١ ـ **السيرة النبوية** ، لابن هشام : عبدالملك بن هشام (ت ٢١٨)، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الثانية ١٣٧٥ هـ .

٢٤٢ ـ **السيرة النبوية** ، للحافظ عبدالمؤمن بن خلف الدمياطي (ت ٧٠٥)، تحقيق أسعد الطيب ، دار الصابوني ، حلب ، سوريا ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

٢٤٣ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** ، لابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩) ، تحقيق محمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٢٤٤ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة** ، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي (ت ٤١٨) ، تحقيق أحمد الغامدي ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٥ .

٢٤٥ ـ **شرح السنة** ، للإمام الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦) تحقيق شعيب الأرناؤوط ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

٢٤٦ ـ **شرح مشكل الآثار** ، لأبي جعفر الطحاوي ، أحمد بن محمد (ت ٣٢١) ، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

٢٤٧ ـ **شرح علل الترمذي** ، لابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥) ، تحقيق د . همام سعيد، مكتبة المنار ، الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

٢٤٨ ـ **كتاب الشريعة** ، للإمام أبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت ٣٦٠) ، تحقيق الوليد بن محمد سيف النصر ، مؤسسة قرطبة ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .

٢٤٩ ـ **شعب الإيمان** ، للإمام البيهقي ، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨) ، تحقيق محمد السعيد زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .

٢٥٠ ـ **كتاب الشكر لله عز وجل** ، لابن أبي الدنيا ، تحقيق ياسين السواس ، دار ابن كثير ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

٢٥١ ـ **الصحاح** ، للجوهري : إسماعيل بن حماد ، تحقيق أحد عبدالغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ .

٢٥٢ ـ **دصحيح البخاري** ، المطبوع مع فتح الباري ، انظر : فتح الباري .

٢٥٣ ـ **صحيح ابن خزيمة** ، للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١) ، تحقيق د.محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الأسلامي ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

٢٥٤ ـ **صحيح مسلم** ، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١) ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة الإسلامية ، استانبول ، الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م .

٢٥٥ ـ **صحيح مسلم بشرح النووي** ، المطبعة المصرية ومكتبتها . لم تذكر سنة الطبع .

٢٥٦ ـ **كتاب الصفات** ، للإمام الدارقطني ، علي بن عمر (ت ٣٨٥)، تحقيق د. علي الفقيهي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ .

٢٥٧ ـ **صفة الجنة** ، وما أعد الله لأهلها من النعيم ، لابن أبي الدنيا ، تحقيق عبدالرحيم العساسلة ، دار البشير ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .

٢٥٨ ـ **صفة الجنة** ، للحافظ أبي نعيم الأصبهاني ، تحقيق علي رضا عبدالله ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .

٢٥٩ ـ **كتاب الصلاة** ، لأبي نعيم ، الفضل بن دكين ، تحقيق صلاح الشلاحي ، مكتبة الغرباء ، المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .

٢٦٠ ـ **كتاب الصلاة على النبي ﷺ** ، لابن أبي عاصم : أحمد بن عمر (ت٢٨٧)، تحقيق حمدي السلفي ، دار المأمون ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .

٢٦١ ـ **الصلاة ومقاصدها** ، للحكيم الترمذي (ت ٢٨٥)، تحقيق بهيج غزاوي ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١١ هـ .

٢٦٢ ـ **الصِلات والبُشَر في الصلاة على خير البشر** ، للفيروزأبادي (ت ٨١٧) تحقيق محمد الجزائري ، وآخرين ، دار القرآن الكريم ، دمشق ، ١٩٨٠.

٢٦٣ ـ **صلة الخلف بموصول السلف** ، لمحمد بن سليمان الروداني (ت ١٠٩٤) ، تحقيق د.محمد الحجي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

٢٦٤ ـ **الضعفاء الصغير** ، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦) ، تحقيق بوران الضناوي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .

٢٦٥ ـ **الضعفاء الكبير** ، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي(ت ٣٢٢)، تحقيق عبدالمعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

٢٦٦ ـ **كتاب الضعفاء والمتروكين** ، للدارقطني : أبي الحسن علي بن عمر (ت ٣٨٥) تحقيق د. موفق عبدالقادر ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى١٤٠٤ هـ .

٢٦٧ ـ **كتاب الضعفاء والمتروكين** ، لابن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧)، تحقيق عبدالله القاضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

٢٦٨ ـ **كتاب الضعفاء والمتروكين** ، للإمام النسائي : أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣) ، تحقيق بوران الضناوي ، وكمال الحوت ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٢٦٩ ـ **الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد** ، لأبي الفضل جعفر بن ثعلب الأدفوي (ت ٧٤٨) ، تحقيق سعد محمد حسن ، طه الحاجري ، الدار المصرية للتأليف ، ١٩٦٦ م .

٢٧٠ ـ **طبقات الشافعية الكبرى** ، للسبكي ، عبد الوهاب بن علي (ت ٧٧١)، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو ، مطبعة عيسى الحلبي ، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ

٢٧١ ـ **طبقات الشافعية** ، لابن قاضي شهبة : أبي بكر بن أحمد الدمشقي (ت ٨٥١)، تحقيق عبد العليم خان ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

٢٧٢ ـ **طبقات الصوفيه**، لأبي عبدالرحمن السلمي (ت ٤١٢)، تحقيق نور الدين شريبة دار الكتاب النفيس ، سوريا ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ .

٢٧٣ ـ **طبقات علماء الحديث** ، للإمام محمد ابن عبد الهادي الدمشقي (ت ٧٤٤) ، تحقيق أكرم البوشي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .

٢٧٤ ـ **الطبقات الكبرى**، لابن سعد ، محمد بن سعد (ت ٢٣٠)، دار صادر ، بيروت.

٢٧٥ ـ **الطبقات الكبرى** ، لابن سعد (القسم المتمم)، تحقيق زياد منصور، مطبوعات الجامعة الإسلامية ، المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .

٢٧٦ ـ **طبقات المحدثين بأصبهان** ، لأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩)، تحقيق عبدالغفور البلوشي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

٢٧٧ ـ **كتاب الطهور** ، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ ، تحقيق مشهور حسن ، مكتبة الصحابة ، جدة ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .

٢٧٨ ـ **كتاب العرش وما روي فيه** ، للحافظ محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت ٢٩٧) تحقيق محمد الحمود ، مكتبة المعلا ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ .

٢٧٩ ـ **كتاب العقوبات** ، لابن أبي الدنيا ، عبدالله بن محمد (ت ٢٨١)، تحقيق محمد خير رمضان ، دار ابن حزم ، بيروت ، دار الصميعي ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

٢٨٠ ـ **كتاب العلل** ، للإمام علي بن عبد الله المديني (ت ٢٣٤) ، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٠م .

٢٨١ ـ **علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج** ، لأبي الفضل بن عمار الشهيد (ت ٣١٧)، تحقيق علي حسن عبدالحميد ، دار الهجرة ، الثقبة ، ١٤١٢ .

٢٨٢ ـ **علل الترمذي الكبير** ، بترتيب أبي طالب القاضي ، تحقيق حمزة مصطفى ، مكتبة الأقصى ، الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٢٨٣ ـ **علل الحديث** ، لابن أبي حاتم الرازي ، عبد الرحمن بن محمد(ت ٣٢٧) ، دار المعرفة ، بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٢٨٤ ـ **العلل في الحديث** ، إعداد د. همام عبدالرحيم سعيد ، دار العدوي ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ .

٢٨٥ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية** ، للإمام ابن الجوزي : عبدالرحمن بن علي (ت ٥٩٧) ، تحقيق ارشاد الحق الأثري ، دار العلوم الأثرية ، باكستان ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ .

٢٨٦ ـ **العلل ومعرفة الرجال** ، للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١) ، تحقيق وصي الله عباس ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

٢٨٧ ـ **العلل الواردة في الأحاديث النبوية** ، للحافظ الدارقطني : علي بن عمر (ت ٣٨٥) ، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى.

٢٨٨ ـ **علم علل الحديث** من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام ... ، إعداد إبراهيم بن الصديق ، مطبوعات وزارة الأوقاف بالمغرب ، ١٤١٥ هـ .

٢٨٩ ـ **كتاب العلو للعلي الغفار** ، للإمام الذهبي ، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨) ، تحقيق أشرف عبدالمقصود ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هـ .

٢٩٠ ـ **علوم الحديث** ، للإمام ابن الصلاح : عثمان بن عدالرحمن (ت ٦٤٣)، تحقيق د. نور الدين عتر ، المكتبة العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ .

٢٩١ ـ **عمل اليوم والليلة** ، للإمام النسائي ، أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣)، تحقيق د. فاروق حمادة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م .

٢٩٢ ـ **عمل اليوم والليلة** ، لابن السني، أحمد بن محمد الدينوري (ت ٣٦٤)، تحقيق بشير عيون ، مكتبة دار البيان ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٢٩٣ ـ **العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم** ، لابن الوزير اليماني : محمد بن إبراهيم (ت ٨٤٠)، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، دار البشير ، عمان ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

٢٩٤ ـ **عوالي الإمام مالك** ، لأبي أحمد الحاكم : محمد بن محمد (ت ٣٧٨)، تحقيق محمد الشاذلي النيفر ، عالم النشر ، تونس ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

٢٩٥ ـ **عيون الأخبار** ، لابن قتيبة الدينوري ، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦) ، تحقيق مفيد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٢٩٦ ـ **غاية النهاية في طبقات القراء** ، لابن الجزري : محمد بن محمد (ت ٨٣٣)، تحقيق ج.برجستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ .

٢٩٧ ـ **غرائب حديث الإمام مالك بن أنس** ، لمحمد بن المظفر البزاز (ت ٣٧٩) ، تحقيق رضا خالد الجزائري ، دار السلف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

٢٩٨ ـ **غريب الحديث** ، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الاولى ١٤٠٦هـ ـ١٩٨٦م ،

٢٩٩ ـ **غريب الحديث** ، لأبي إسحاق الحربي ، إبراهيم بن إسحاق (ت ٢٨٥)، تحقيق د. سليمان العايد ، مطبوعات جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الاولى ١٤٠٥هـ .

٣٠٠ ـ **غريب الحديث** ، للخطابي ، حمد بن محمد (ت ٣٨٨) ، تحقيق عبدالكريم العزباوي ، مطبوعات جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الاولى ١٤٠٢هـ.

٣٠١ ـ **غريب الحديث** ، لابن قتيبة الدينوري ، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦) ، بإشراف نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الاولى ١٤٠٨هـ ـ١٩٨٨م .

٣٠٢ ـ **غوامض الأسماء المبهمة** ، الواقعة في متون الأحاديث المسندة ، لابن بشكوال : أبي القاسم خلف بن عبدالملك (ت ٥٧٨)، تحقيق عز الدين السيد ، محمد عز الدين ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .

٣٠٣ ـ **الغيلانيات** ، لأبي بكر محمد بن عبدالله الشافعي البزاز (ت ٣٥٤)، تحقيق د. حلمي كامل أسعد ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

٣٠٤ ـ **فتح الباب في الكنى والألقاب** ، لابن مندة محمد بن إسحاق (ت ٣٩٥)، تحقيق نظر الفاريابي ، مكتبة الكوثر ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .

٣٠٥ ـ **فتح الباري** ، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) ، تحقيق محب الدين الخطيب ، المكتبة السلفية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ .

٣٠٦ ـ **فتح المغيث**، شرح ألفية الحديث ، للسخاوي : محمد بن عبدالرحمن (ت ٩٠٢) تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية ، المدينة النبوية ، الطبعة الثانية ١٣٨٨ هـ .

٣٠٧ ـ **كتاب الفتن** ، لنعيم بن حماد المروزي (ت ٢٨٨)، تحقيق سمير الزهيري ، مكتبة التوحيد ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .

٣٠٨ ـ **فتوح البلدان** ، للبلاذُري ، أحمد بن يحيى ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، لم تذكر سنة الطبع .

٣٠٩ ـ **فتوح مصر وأخبارها** ، لابن عبدالحكم : عبدالرحمن بن عبدالله (ت ٢٥٧) ، تحقيق محمد صبيح ، توزيع مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .

٣١٠ ـ **الفتوحات الربانية على الأذكار النبوية** ، لمحمد بن علان الصديقي (ت ١٠٥٧) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٣١١ـ **الفردوس بمأثور الخطاب** ، لأبي شجاع شيرويه بن شهردار الديلمي(ت ٥٠٩)، تحقيق السعيد زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الاولى ١٤٠٦هـ.

٣١٢ـ **الفصل للوصل المدرج في النقل** ، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣)، تحقيق د. محمد مطر الزهراني ، دار الهجرة للنشر والتوزيع ، الثقبة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ .

٣١٣ ـ **فضائل الاوقات** ، للإمام البيهقي، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨) تحقيق عدنان القيسي ، مكتبة المنارة ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .

٣١٤ ـ **فضائل الصحابة** ، للإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق وصي الله عباس ، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .

٣١٥ ـ **فضائل القرآن وتلاوته** ، للحافظ أبي الفضل عبدالرحمن بن أحمد الرازي (ت ٤٥٤)، تحقيق عامر صبري ، دار البشائر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .

٣١٦ـ **فضائل القرآن** ، للإمام ابن كثير ، تحقيق أبي إسحاق الحويني ، مكتبة ابن تيمية ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

٣١٧ـ **الفضل المبين في المسلسل من حديث النبي الأمين ﷺ** ، تأليف ولي الله بن عبدالرحيم الدهلوي ، تعليق محمد البرني ، مكتبة الشيخ ، باكستان ، ١٤١٠ .

٣١٨ـ **فضل الصلاة على النبي ﷺ** ، لإسماعيل بن إسحاق القاضي (ت ٢٨٢)، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٣٩٧ هـ .

٣١٩ـ **فضل قيام الليل والتهجد،** لأبي بكر الآجري : محمد بن الحسين (ت ٣٦٠)، تحقيق عبداللطيف الجيلاني ، دار الخضيري للنشر واتوزيع ، المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .

٣٢٠ـ **فضيلة الشكر لله على نعمته ...**، للإمام محمد بن جعفر الخرائطي (ت ٣٢٧) تحقيق محمد الحافظ ، دار الفكر . دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ١٩٨٢م .

٣٢١ ـ **فقه الزكاة** ، للشيخ يوسف القرضاوي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطببعة السادسة ١٤٠٦ هـ .

٣٢٢ ـ **كتاب الفقيه والمتفقه** ، للخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٢)، تحقيق عادل العزازي ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .

٣٢٣ ـ **فوائد العراقيين** ، لأبي سعيد النقاش : محمد بن علي الحنبلي (ت ٤١٤)، تحقيق مجدي السيد ، مكتبة القرآن ، القاهرة ، لم تذكر معلومات الطبيع .

٣٢٤ ـ **فوائد ابن مخلد العطار** ، أبي عبدالله محمد بن مخلد الدوري (ت ٣٣١) ، تحقيق صلاح الشلاحي ، مطبعة الفتح ، الهرم ، مصر .

٣٢٥ ـ **فوائد الفريابي**: جعفر بن محمد (ت ٣٠١) ، تحقيق عبدالوكيل الندوي ، الدار السلفية ، الهند ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ . مطبوع في نهاية كتاب الصيام .

٣٢٦ ـ **الفوائد المنتخبة** (المهروانيات)، لأبي القاسم يوسف بن محمد المهرواني (ت ٤٦٨) ، تخريج الخطي البغدادي ، تحقيق خليل العربي ، مكتبة التوعية الإسلامية ، مصر ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .

٣٢٧ ـ **القاموس المحيط**، للفيروزآبادي ، محمد بن يعقوب (ت ٨١٧) ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

ـ **قراءات النبي ﷺ** : انظر : جزء فيه قراءات النبي ﷺ .

٣٢٨ ـ **القراءة خلف الإمام** ، للإمام البيهقي ، تحقيق محمد السعيد زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .

٣٢٩ ـ **قرة العين بالمسرة بوفاء الدين** ، للحافظ زين الدين عبدالرحيم العراقي ، دار الصحابة ، مصر ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .

٣٣٠ ـ **القند في ذكر علماء سمرقند** ، لنجم الدين عمر بن محمد النسفي (ت ٥٣٧) اعتناء نظر الفريابي ، مكتبة الكوثر ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .

٣٣١ ـ **القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع**، للإمام السخاوي : محمد ابن عبدالرحمن (ت ٩٠٢) ، تحقيق بشير عيون ، مكتبة المؤيد ، الطائف .

٣٣٢ ـ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، للإمام الذهبي ، محمد ابن أحمد (ت٨٥٢) ، تحقيق محمد عوامة ، شركة دار القبلة ، مؤسسة علوم القرآن جدة الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .

٣٣٣ ـ **الكاف الشافِ في تخريج أحاديث الكشاف** ، للحافظ ابن حجر ، ملحق بتفسير الكشاف للزمخشري ، دار المعرفة ، بيروت ، مكتبة المعارف ، الرياض .

٣٣٤ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال** ، للإمام ابن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥) ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .

٣٣٥ ـ **كشف الخفاء ومزيل الالباس...** ، للعجلوني : إسماعيل بن محمد الجراحي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٣٥١ هـ . .

٣٣٦ ـ **كشف الأستار عن زوائد البزار** ، للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧) تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥.

٣٣٧ ـ **كشف الستر عن حكم الصلاة بعد الوتر** ، للحافظ ابن حجر ، تحقيق هادي المري ، دار ابن حزم ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ .

٣٣٨ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، لمصطفى بن عبد الله ، المشهور بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .

٣٣٩ ـ **الكفاية في علم الرواية** ، للخطيب البغدادي ، مصورة عن الطبعة الهندية ، المكتبة العلمية .

٣٤٠ ـ **الكنى والأسماء** ، لأبي بشر محمد بن أحمد الدولابي (ت ٣١٠) ، المكتبة الأثرية ، باكستان ، الطبعة الأولى .

٣٤١ ـ **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال** ، لعلاء الدين علي المتقي الهندي (ت ٩٧٥) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م .

٣٤٢ ـ **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات** ، لابن الكيال ، محمد بن أحمد (ت ٩٣٩) ، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي ، مطبوعات جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .

٣٤٣ ـ **اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة** ، للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١) ، تصوير دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ .

٣٤٤ ـ **لسان الميزان** ، للحافظ ابن حجر العسقلاني(ت٨٥٢) مصورة عن طبعة دائرة المعارف النظامية بالهند ، تصوير مؤسسة الأعلمي ، بيروت .

٣٤٥ ـ **ما رواه الأكابر عن مالك بن أنس** ، لمحمد بن مخلد الدوري (ت٣٣١)، تحقيق عواد الخلف ، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

٣٤٦ ـ **ما ورد في حياة الأنبياء بعد وفاتهم**، للبيهقي : أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨)، تحقيق عامر حيدر ، مؤسسة ناد للطباعة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .

٣٤٧ ـ **المتفق والمفترق** ، للخطيب البغدادي : أحمد بن علي (ت ٤٦٣)، تحقيق د. محمد صادق الحامدي ، دار القادري ، دمشق ، الطعة الأولى ١٤١٧ هـ .

٣٤٨ ـ **مجرد أسماء الرواة عن مالك** ، للرشيد العطار : يحيى بن عبدالله (ت ٦٦٢) تحقيق سالم السلفي ، مكتبة الغرباء ، المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ .

٣٤٩ ـ **المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجة** ، للإمام الذهبي ، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨) ، تحقيق باسم الجوابرة ، دار الراية ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٣٥٠ ـ **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين** ، لابن حبان : محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤) ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، دار المعرفة ، بيروت .

٣٥١ - **مجمع البحرين في زوائد المعجمين** ، للحافظ الهيثمي (ت ٨٠٧) ، تحقيق عبدالقدوس نذير ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .

٣٥٢ - **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** ، للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٣٥٣ - **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس** ، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق د.يوسف المرعشلي ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى١٤١٣ هـ .

٣٥٤ - **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي** ، للرامهرمزي : الحسن بن عبدالرحمن (ت ٣٦٠) ، تحقيق محمد عجاج الخطيب ، دار الفكر ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ .

٣٥٥ - **المحلى**، لابن حزم الأندلسي : أبي محمد علي بن أحمد (ت ٤٥٦)، تحقيق أحمد شاكر ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

٣٥٦ - **المختار من الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية** ، لابن بطة العكبري ، (تتمة الرد على الجهمية) تحقيق الوليد بن محمد سيف النصر ، دار الرآية ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

٣٥٧ - **مختصر الأحكام** ، للطوسي ، الحسن بن علي (ت ٣١٢)، تحقيق أنيس الأندونيسي ، مكتبة الغرباء ، المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .

٣٥٨ - **مختصر زوائد مسند البزار** ، للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢)، تحقيق صبري عبدالخالق ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .

٣٥٩ - **مختصر قيام الليل** ، لابن نصر المروزي محمد بن نصر (ت ٢٩٤) ، اختصار أحمد بن علي المقريزي ، نشر حديث أكادمي ، باكستان ، لم تذكر سنة الطبع .

٣٦٠ - **المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي**، للغماري : أحمد بن محمد بن الصديق ، دار الكتبي ، مصر ، الطبعة الأولى ١٩٩٦ م .

٣٦١ ـ **المدخل إلى السنن الكبرى** ، للإمام البيهقي (ت٤٥٨) ، تحقيق د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، الكويت ، لم تذكر سنة الطبع .

٣٦٢ ـ **المدرج إلى المدرج** ، للإمام السيوطي (ت ٩١١)، تحقيق صبحي السامرائي ، الدار السلفية ، الكويت ، الطبعة الأولى .

٣٦٣ ـ **المدونة الكبرى** ، من رواية سحنون بن سعيد ، عن عبدالرحمن بن القاسم ، عن الإمام مالك ، تصوير دار صادر ، بيروت .

٣٦٤ ـ **مرآة الجنان وعبرة اليقظان** ، لليافعي : عبدالله بن أسعد (ت ٧٦٨)، تصوير دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، عن الطبعة الهندية الأولى ١٣٣٧ هـ .

٣٦٥ ـ **كتاب المراسيل** ، لأبي داود السجستاني : سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥)، تحقيق شعيب الأرنأوط ، موسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

٣٦٦ ـ **كتاب المراسيل** ، لابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧)،تحقيق شكر الله قوجاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .

٣٦٧ ـ **المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس** ، تأليف الشريف حاتم بن عارف العوني ، دار الهجرة ، الثقبة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

٣٦٨ ـ **مسائل الإمام أحمد** ، للإمام أبي داود السجستاني (ت ٢٧٥) ، اعتناء محمد رشيد رضا ، دار المعرفة ، بيروت .

٣٦٩ ـ **مسائل الإمام أحمد بن حنبل** ، رواية ابنه عبدالله ، تحقيق زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨ هـ .

٣٧٠ ـ **مسائل الإمام أحمد** ، رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانيء ، تحقيق زهير الشاويش المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ .

٣٧١ ـ **مسائل الإمام أحمد** ، رواية ابنه أبي الفضل صالح ، تحقيق د. فضل الرحمن دين محمد ، الدار العلمية ، دلهي ، الهند ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

٣٧٢ ـ **مسألة العلو والنزول في الحديث** ، لابن القيسراني ، محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧) ، تحقيق صلاح الدين مقبول ، مكتبة ابن تيمية ، الكويت ، ١٤٠١ هـ .

٣٧٣ ـ **مسألة في التوحيد وفضل لا إله إلا الله** ، للإمام يوسف بن عبدالهادي الحنبلي (ت ٩٠٩) ، تحقيق عبدالهادي منصور ، دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هـ .

٣٧٤ ـ **مسانيد أبي يحيى فراس بن يحيى المكتب**(ت ١٢٩)، جمع الحافظ أبي نعيم الأصبهاني (٤٣٠)، تحقيق محمد حسن المصري ، مطابع ابن تيمية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .

٣٧٥ ـ **مساوىء الأخلاق ومذمومها** ، للخرائطي ، محمد بن جعفر السامري (ت ٣٢٧) ، تحقيق مجدي السيد ، مكتبة القرآن ، القاهرة ، لم تذكر سنة الطبع .

٣٧٦ ـ **المستخرج على صحيح مسلم** ، لأبي نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠)، تحقيق محمد حسن الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ .

٣٧٧ ـ **المستخرج على صحيح مسلم** ، لأبي عوانة ، المطبوع باسم مسند أبي عوانة ، مصورة عن الطبعة الهندية ، تصوير دار الكتبي ، مصر .

٣٧٨ ـ **المستخرج على صحيح مسلم** ، لأبي عوانة (الجزء الثالث ، المفقود) ، تحقيق أيمن الدمشقي ، مكتبة السنة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

٣٧٩ ـ **المستدرك على الصحيحين**، للحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله (ت ٤٠٥) مصورة عن الطبعة الهندية ، دار المعرفة ، بيروت .

٣٨٠ ـ **كتاب المستغيثين بالله عند المهمات والحاجات** ، لابن بشكوال : خلف بن عبدالملك (ت ٥٧٨) ، تحقيق غنيم عباس ، دار المشكاة ، القاهرة ، الطعة الأولى ١٤١٤ هـ .

٣٨١ ـ **مسلسل العيدين** ، للخطيب البغدادي : أحمد بن علي (ت ٤٦٣)، تحقيق مجدي السيد ، مكتبة الفوائد ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

٣٨٢ ـ **مسلسل العيدين** ، للكتاني : عبدالعزيز بن أحمد (ت ٤٦٦)، تحقيق مجدي السيد ، مكتبة الفوائد ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

٣٨٣ ـ **مسند الإمام أحمد** ، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١)، تصوير دار الفكر العربي ، بيروت .

٣٨٤ ـ **مسند الإمام أحمد** ، للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١) ، تحقيق أحمد شاكر ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثانية .

٣٨٥ ـ **مسند الإمام أحمد** ، للإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الأولى١٤١٣ هـ .

٣٨٦ ـ **مسند إسحاق بن راهويه** ، للإمام إسحاق بن إبراهيم المروزي (ت ٢٣٨)، تحقيق د. عبدالغفور البلوشي ، مكتبة الإيمان ، المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ١٤١٢.

٣٨٧ ـ **مسند أبي داود الطيالسي** ، للإمام سليمان بن داود (ت ٢٠٤)، تصوير دارالمعرفة ، بيروت .

٣٨٨ ـ **مسند ابن أبي شيبة** ، لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥)، تحقيق عادل العزازي ، أحمد المزيدي ، دار الوطن، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨.

ـ **مسند أبي عوانة** ، انظر المستخرج على صحيح مسلم .

٣٨٩ ـ **مسند أبي يعلى الموصلي** ، للإمام أحمد بن علي الموصلي (ت ٣٠٧)، تحقيق حسين سليم أسد ، دار المأمون ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ ـ١٩٨٤م .

٣٩٠ ـ **مسند ابن المبارك** ، للإمام عبدالله بن المبارك المروزي (ت ١٨١) ، تحقيق صبحي السامرائي ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .

٣٩١ ـ **مسند الحميدي** ، للإمام عبد الله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب ، بيروت .

٣٩٢ ـ **مسند سعد بن أبي وقاص** ، للدورقي ، أحمد بن إبراهيم (ت ٢٤٦) ، تحقيق عامر صبري ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٣٩٣ ـ **مسند الشاشي** : الهيثم بن كليب (ت ٣٣٥)، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .

٣٩٤ ـ **مسند الشافعي**، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤) ، بترتيب السندي ، تحقيق يوسف الحسن ، عزت العطار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٣٧٠ هـ .

٣٩٥ ـ **مسند الشاميين** ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠) ، تحقيق حمدي السلفي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ ـ١٩٨٩م .

٣٩٦ ـ **مسند الشهاب** ، لمحمد بن عبد الله القضاعي (ت ٤٥٤) ، تحقيق حمدي السلفي مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ١٩٨٥م .

٣٩٧ ـ **مسند الفاروق أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وأقواله على أبواب العلم** ، للحافظ ابن كثير (ت٧٧٤)، تحقيق عبدالمعطي قلعجي ، دار الوفاء ، المنصورة ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.

٣٩٨ ـ **مسند الموطأ** ، للغافقي : عبدالرحمن بن عبد الله الجوهري (ت ٣٨١)، تحقيق لطفي الصغير ، طه بو سريح ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

٣٩٩ ـ **مشاهير علماء الأمصار** ، لابن حبان : محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤)، تحقيق م. فلايشهمر ، تصوير دار الكتب العلمية

ـ **مشكل الآثار** ، انظر، شرح مشكل الآثار .

٤٠٠ ـ **مشيخة ابن الحطاب الرازي** : محمد بن أحمد (ت ٥٢٥)، بانتقاء أبي طاهر السلفي ، تحقيق الشريف حاتم العوني ، دار الهجرة ، الثقبة ، الطببعة الأولى ١٤١٥.

٤٠١ ـ **مشيخة ابن طهمان**، إبراهيم بن طهمان (ت ١٦٣)، تحقيق د.محمد طاهر مالك مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٤٠٣ هـ .

٤٠٢ ـ **مشيخة أبي طاهر بن أبي الصقر** : محمد بن أحمد اللخمي (ت ٤٧٦) تحقيق الشريف حاتم العوني ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ .

٤٠٣ ـ **مشيخة قاضي القضاة ابن جماعة** ، تخريج البرزالي ، القاسم بن محمد (ت ٧٣٩) ، تحقيق د. موفق عبد القادر ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

٤٠٤ ـ **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه** ، للبوصيري ، أحمد بن إسماعيل (ت ٨٤٠) ، تحقيق موسى علي ، وعزت عطية ، دار الكتب الإسلامية بمصر، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٤٠٥ ـ **المصنف** ، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥)، تحقيق مختار الندوي ، الدار السلفية ، الهند ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .

٤٠٦ ـ **المصنف** ، لعبد الرازق بن همام الصنعاني (ت٢١١)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

٤٠٧ ـ **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية** ، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) (النسخة المسندة)، تحقيق غنيم عباس ، ياسر إبراهيم ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

٤٠٨ ـ **المطر والرعد والبرق والريح** ، لابن أبي الدنيا (ت ٢٨١) ، تحقيق طارق العمودي ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

٤٠٩ ـ **معالم السنن** ، للخطابي : حمد بن محمد (ت ٣٨٨) ، تحقيق عبدالسلام عبدالشافي دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .

٤١٠ ـ **المعجم الأوسط** ، للإمام الطبراني ،سليمان بن أحمد(ت ٣٦٠) تحقيق محمود الطحان ، مكتبة المعارف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٤١١ ـ **المعجم** ، لابن الأعرابي : أبي سعيد أحمد بن محمد ، تحقيق عبدالمحسن الحسيني ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ .

٤١٢ ـ **المعجم** ، لأبي يعلى الموصلي : أحمد ن علي (ت ٣٠٧)، تحقيق حسين أسد ، دار المأمون ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .

٤١٣ ـ **معجم البلدان** ، لياقوت بن عبدالله الحموي (ت ٦٢٦) ، تحقيق فريد الجندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .

٤١٤ ـ **معجم الشيوخ** ، (المعجم الكبير)، للإمام الذهبي محمد بن أحمد (ت ٧٤٨)، تحقيق محمد الحبيب الهيلة ، مكتبة الصديق ، الطائف ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

٤١٥ ـ **معجم الشيوخ** ، لأبي الحسين الصيداوي ، محمد بن أحمد (ت ٤٠٢)، تحقيق د. عمر تدمري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ١٩٨٥م .

٤١٦ ـ **معجم الشيوخ** ، لعمر بن فهد المكي (ت ٨٨٥) ، تحقيق محمد الزاهي ، منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة ، الرياض ، ١٤٠٢هـ .

٤١٧ ـ **معجم الصحابة** ، لابن قانع : أبي الحسين عبدالباقي بن قانع (ت ٣٥١)، تحقيق صلاح المصراتي ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .

٤١٨ ـ **المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي** ، لابن الأبار ، محمد بن عبدالله القضاعي (ت٦٥٨) ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ، ١٣٨٧هـ .

٤١٩ ـ **المعجم الكبير** ، للحافظ الطبراني، سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠)، تحقيق حمدي السلفي ، الطبعة الثانية .

٤٢٠ ـ **المعجم المختص بالمحدثين** ، للإمام الذهبي ، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨)، تحقيق محمد الحبيب الهيلة ، مكتبة الصديق ، الطائف ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

٤٢١ ـ **معجم المؤلفين** ، لعمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت

٤٢٢ ـ **معرفة الثقات** ، للعجلي ، أحمد بن عبد الله (ت ٢٦١)، تحقيق عبد العليم البستوي ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٤٢٣ ـ **معرفة السنن والآثار** ، للبيهقي ، أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨) ، تحقيق عبدالمعطي قلعجي ، جامعة الدراسات الإسلامية ، باكستان ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .

٤٢٤ ـ **معرفة الصحابة** ، لأبي نعيم الأصبهاني ، أحمد بن عبدالله (ت ٤٣٠)، تحقيق محمد راضي عثمان ، مكتبة الدار بالمدينة ومكتبة الحرمين بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ .

٤٢٥ ـ **معرفة علوم الحديث** ، للحاكم النيسابوري : محمد بن عبدالله (ت ٤٠٥)، تحقيق معظم حسين ، المكتبة العلمية ، المدينة النبوية ، الطعة الثانية ١٣٩٧ هـ .

٤٢٦ ـ **المعرفة والتاريخ** ، للفسوي ، يعقوب بن سفيان (ت ٢٧٧) ، تحقيق د. أكرم العمري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م .

٤٢٧ ـ **المعلم بفوائد مسلم** ، للمازري ، محمد بن علي (ت ٥٣٦) ، تحقيق محمد الشاذلي النيفر ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٢ م .

٤٢٨ ـ **المغني في الضعفاء** ، للإمام الذهبي ، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨)، تحقيق نور الدين عتر ، إدارة إحياء التراث الإسلامي ، قطر ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ .

٤٢٩ ـ **المقاصد الحسنة ...** ، للسخاوي ، محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢)، تعليق عبدالله الصديق ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .

٤٣٠ ـ **المقتنى في سرد الكنى** ، للإمام الذهبي ، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨)، تحقيق محمد المراد ، مطبوعات الجامعة الإسلامية ، المدينة النبوية ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

٤٣١ ـ **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد** ، لابن مفلح : إبراهيم بن محمد (ت ٨٨٤)، تحقيق د.عبدالرحمن العثيمين ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .

٤٣٢ ـ **المقنع في علوم الحديث**، لابن الملقن : عمر بن علي (ت ٨٠٤)، تحقيق عبدالله الجديع ، دار فواز للنشر والتوزيع ، الأحساء ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ .

٤٣٣ ـ **مكارم الأخلاق** ، للخرائطي : أبي بكر محمد بن جعفر (ت ٣٢٧)، تحقيق د.سعاد الخندقاوي ، مطبعة المدني ، مصر ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .

٤٣٤ ـ **مكارم الأخلاق** ، للطبراني : سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠)، تحقيق د. فاروق حمادة ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، الطبعة الثالثة .

٤٣٥ ـ **ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة** ، لابن رشيد الفهري (ت ٧٢١)، تحقيق محمد الحبيب ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ .

٤٣٦ ـ **منال الطالب في شرح طوال الغرائب**، لابن الأثير الجزري : المبارك بن محمد (ت ٦٠٦) ، تحقيق د.محمود الطناحي ، مطبوعات مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى .

٤٣٧ ـ **المناهل السلسة في الأحاديث المسلسلة** ، لمحمد بن عبدالباقي الأيوبي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ .

٤٣٨ ـ **المنهج المقترح لفهم المصطلح** ، تأليف الشريف حاتم بن عارف العوني ، دار الهجرة ، الثقبة ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

٤٣٩ ـ **منهج النقد عند المحدثين**، نشأته وتاريخه ، تأليف د. محمد مصطفى الأعظمي ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ .

٤٤٠ ـ **المنتخب من مسند عبد بن حميد** (ت ٢٤٩) ، تحقيق صبحي السامرائي ، محمود الصعيدي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

٤٤١ ـ **المنتقى من السنن المسندة** ، لابن الجارود ، عبد الله بن علي النيسابوري (ت ٣٠٧) ، تحقيق عبد الله هاشم المدني ، المكتبة الأثرية ، باكستان .

٤٤٢ ـ **المنتقى من مكارم الأخلاق للخرائطي** ، انتقاء أبي طاهر السلفي (ت٥٧٦)، تحقيق محمد الحافظ ، غزوة بدير ، دار الفكر ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .

٤٤٣ ـ **من وافق اسمه اسم أبيه** ، لأبي الفتح الأزدي : محمد بن الحسين (ت ٣٧٤)، تحقيق علي حسن عبدالحميد ، دار عمار ، الأردن ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .

ـ **المهروانيات** : انظر الفوائد المنتخبة .

٤٤٤ ـ **المهذب في اختصار السنن الكبير** ، للذهبي : محمد بن أحمد ، تحقيق حامد إبراهيم ، محمد العقبي ، نشر زكريا علي يوسف ، مطبعة الإمام ، مصر .

٤٤٥ ـ **موافقة الـخُبْر الـخَبَر في تخريج أحاديث المختصر** ، للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢) ، تحقيق حمدي السلفي ، صبحي السامرائي ، مكتبة الرشد ، الرياض الطبعة الأولى١٤١٢ هـ .

٤٤٦ ـ **المؤتلف والمختلف** ، للإمام الدار قطني،علي بن عمر(ت٣٨٥)،تحقيق موفق عبدالقادر ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٤٤٧ ـ **الموطأ** ، للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩) ، رواية يحيى بن يحيى الليثي (ت ٢٣٤) ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر .

٤٤٨ ـ **الموطأ** ، للإمام مالك ، رواية سويد بن سعيد الحدثاني (ت ٢٤٠)، مطبوعات وزارة العدل والشئون الإسلامية ، البحرين ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .

٤٤٩ ـ **الموطأ** ، للإمام مالك ، رواية محمد بن الحسن ، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف ، دار القلم ، بيروت ، لم تذكر سنة الطبع .

٤٥٠ ـ **الموطأ** ، للإمام مالك ، رواية أبي مصعب الزهري (ت ٢٤٢)، تحقيق بشار عواد ، محمود خليل ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .

٤٥١ ـ **المؤتلف والمختلف** ، للدارقطني : علي بن عمر (ت ٣٨٥)، تحقيق د. موفق عبدالقادر ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

٤٥٢ ـ **الموضح لأوهام الجمع والتفريق** ، للخطيب البغدادي ، أحمد بن علي (ت ٤٦٣) ، تحقيق عبد الرحمن المعلمي ، دار الفكر الإسلامي ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ١٩٨٥م .

٤٥٣ ـ **كتاب الموضوعات** ، لابن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧) ، تحقيق د. نور الدين شكري جيلار ، أضواء السلف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨ .

٤٥٤ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ، للإمام الذهبي ، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت

٤٥٥ ـ **ناسخ الحديث ومنسوخه** ، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت ٣٨٥)، تحقيق سمير الزهيري ، مكتبة المنار ، الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

٤٥٦ ـ **نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار** ، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) ، تحقيق حمدي السلفي ، مكتبة المثنى ، بغداد ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٤٥٧ ـ **نزهة الحفاظ** ، لأبي موسى المديني ، محمد بن عمر الأصبهاني (ت ٥٨١)، تحقيق عبدالراضي محمد عبدالمحسن ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .

٤٥٨ ـ **نسب قريش** ، لمصعب بن عبدالله الزبيري (ت ٢٣٦)، تحقيق إ . ليفي بروفنسال الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة .

٤٥٩ ـ **نسخة وكيع عن الأعمش** ، للإمام وكيع بن الجراح (ت ١٩٧)، تحقيق د. عبدالرحمن الفريوائي ، الدار السلفية ، الكويت ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ .

٤٦٠ ـ **نظم اللآلي بالمائة العوالي**، للحافظ برهان الدين إبراهيم بن أحمد التنوخي (ت ٨٠٠)، تحقيق كمال الحوت ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .

٤٦١ ـ **النفح الشذي في شرح جامع الترمذي**، لابن سيد الناس اليعمري (ت ٧٣٤) تحقيق د. أحمد معبد ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .

٤٦٢ ـ **النكت الظراف على الأطراف** ، للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢)، تحقيق عبدالصمد شرف الدين ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، المطبوع مع تحفة الأشراف ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ .

٤٦٣ ـ **النكت على كتاب ابن الصلاح** ، للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢)، تحقيق د. ربيع بن هادي المدخلي ، مطبوعات الجامعة الإسلامية ، المدينة النوية ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .

٤٦٤ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر** ، لأبن الأثير الجزري : المبارك بن محمد (ت ٦٠٦) ، تحقيق طاهر الزاوي ، ومحمود الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت .

٤٦٥ ـ **نيل الأوطار شرح منتقى الأخيار** ، للشوكاني : محمد بن علي (ت ١٢٥٠) مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الأخيرة ، لم تذكر سنة الطبع .

الفهرس العام

لموضوعات الرسالة

٤٦٦ ـ **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين** ، لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م .

٤٦٧ ـ **الوسيط في تفسير القرآن المجيد** ، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨)، تحقيق عادل عبدالموجود وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ .

٤٦٨ ـ **وصف الفردوس** ، للإمام عبدالملك بن حبيب الأندلسي (ت ٢٣٨)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، توزيع دار الباز ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ.

٤٦٩ ـ **الوقوف على الموقوف** ، لأبي حفص الموصلي : عمر بن بدر (ت ٦٢٢)، تحقيق أم عبدالله العسلي ، دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .